

002013

حبس هذا الكتاب الحاج بكير بن فاسم
بكر موثب سبيل الله حبساً مؤبداً لا يساع
ولا يشتري ولا يورث حتى يرث الله الارض
ومن عليها وهو خير الوارثين وجعل في ايدي
الصالحين من اولاده

- ٢ باب ان استمسك مفروض عند حاكم
٢٥ باب يستردد المطلوب بكذا عينا من بيع أصل او ثياب
٤٣ باب العبد المحجور عليه والمأذون له والمرح سواء
٥١ باب مر يد رد سلعة بعيب ان اشتراها بمعلوم
٥٦ باب يستردد الحاكم غاصبا وقد عرف الغصب
٦٨ باب جازت تهمة في تعدية
٨٤ فصل يستمسك باجير لبناء في ارض الغير
٩٩ باب تصح الحيازة ويذكر ان ترسم بأداء اصل
١١٣ باب صح احياء لسكاخت عند اخوانها
١٢٤ فصل ان ترك ابنا وابنتا فاحيت عند أخيها
١٣١ باب قام وارث بائع بخيار لاجل مقامه ان مات
١٣٣ باب غاب خارج من حوزة ان جاوز فرسخين
١٤١ باب ان أقر بالغ عاقل على نفسه بدين جاز
١٥٦ باب ان قال وارث محاط به لغرماءه شأنكم وما ترك
١٦٣ باب صح تفليس من لم يملك ما يصدق عليه اسم مال
١٨٣ باب ندب الصالح للخبر الوارد فيه
١٩٤ فصل جاز استخراج حق من خصم
١٩٦ خاتمة لا يسعركم على الناس اموالهم
٢٠٤ المكتاب الثامن عشر في النفقات
٢٠٧ باب لزم ابا نفقة اطفاله ومجانينه وان لم مال
٢٢١ فصل يحكم لولي على وليه بغذاه وعشاه على قدره
٢٣٦ فصل يحكم المحتاج بغذاه او عشاه وقبل بهما

- ٢٤٢ باب كره لمسلم ان يعطي كل ماله لولده ويحرم نفسه
٢٥٣ فصل يعطي الأب لاولاده ان عدل الاصل والحيوان والمتاع
٢٦٢ باب جاز لاب اكل وركوب وسكنى وانتفاع بمال ولده
٢٦٦ باب جاز له نزع من مال ولده ان احتاج بعدالة
٢٧٦ فصل لا يصح نزع ان خرج المنزوع لغير ولده
٢٨٥ باب قد عرفت مما مر نفقة النساء وكسوتهن
٢٩٨ باب تدرك على غني لحما بكل جمعة
٣١١ فصل ان مات حاكم فرق لها او عول
٣٢٧ خاتمة لا تدرك امة على زوجها كوة وجوز
٣٤٩ المكتاب التاسع عشر في الدماء
٣٥٣ باب تقدم ان الامر والنهي لا يستقيمان الا بامام
٤٢٠ باب لزم طاعة وال بامر من ينظر اليه
٤٣٢ باب يثبت في المال بنزعه او ارادته او يمنع منه
٤٣٧ فصل يحكم عليه ببغى باقراره او مشاهد
٤٤٤ باب جاز لمريد اتباع باغ وقتله
٤٤٨ فصل ان خرج على قصد القتل والاكل
٤٥٢ باب لمن جاز عليه باغ اتباعه والامر به
٤٦٣ باب لا يهجم على باغ نزع منه ما اخذ
٤٦٧ فصل ان ساق باغ ما اخذ واختلط
٤٧٣ فصل جاز اتباع باغ وقتله
٤٧٧ باب ان كان قوم بمنازلتهم او فحوصهم
٥٠١ باب جاز استئصال مباح قتله
٥٠٨ باب لزم مبغيا عليه تخطئة الباغي
٥١٣ باب ان طلب باغ ببغيه فاحشة

- ٥٣٠ فصل يعلم مراد باغ اقل ام اكل او فحش
 ٥٣١ باب لا تحق الفتنة وصح عكسه
 ٥٤٦ فصل لا يكون بغي بغض عسكر على غيره بغيا
 ٥٥٣ باب السالب كالقاطع يكون بقطع
 ٥٦١ باب ان سارق قوم بطريقهم فراءوا مخوفا
 ٥٦٩ باب ان التقت مرارا بغات او قطاع
 ٥٧٦ باب وجب على عاقد صحيحة في مباح مع احد
 ٥٨١ باب يكون ابتداء فتنة بتنازع وتداخ
 ٥٩٠ فصل لا يقتل باغ اخلط بذوي فتنة
 ٥٩٧ باب ان ذم شخص ماخر فاقبلا على حمية
 ٦٠٥ باب ان كان بين قوم وبين المسلمين حرب
 ٦٠٦ فصل لا تقع هدنة من فتنة مبيت
 ٦١١ باب بغي مانع مشترك لعامة
 ٦١٨ باب جاز لولي قاتل قاتله وقتله
 ٦٢٨ فصل ان تعد الولي فاقد لواحد فنه في
 ٦٣٠ باب الدفاع اما فرق وهو لمريد قتل
 ٦٣٩ باب لا يحاذر في دفع باغ وتنجية غيره
 ٦٤١ خاتمة يقتل مرتد ان لم يتب ومحارب

تمت



الجزء السابع



من شرح كتاب النيل وشفاء العليل
 تأليف الامام الهمام شيخ الاسلام
 العلامة الشيخ محمد بن
 يوسف اطفيش متع الله
 المسلمين بحياته
 آمين

تنبيه

ان الشارح دعا بالسوء لمن يختصر شرح النيل او يحشي منه على النيل ولا
 يرجح من يفعل ذلك او يقصده او يأمر به فانما تعنت فيه ليدرس ويعمل بما فيه
 لا ليشغل بالتصرف فيه او بالزيادة فيه مثل ان يقال ومن غيره ثم يقال رجع
 فمن فعل ذلك لا يرجح

طبع على ذمة صاحب الامتياز محمد بن يوسف الباروني وشركاه

بسم الله الرحمن الرحيم

باب

ان استمسك معرض
دينارين بمجاهد ما
عند حاكم وقال اعطني
حق من هذا قال له ما ندعي
قبله فيجب بان لي عليه
كذا وكذا فرضا فاعطيه
منه فيقول للمدعي عليه
ما تقول فيما يدعي فان
اقر استاده وان لم يعط
بعده سجن لاداء وان
امتنع من الجواب اجبر
عليه

في الدعوى في المعاملات * ان استمسك معرض * بكسر الراء * دينارين *
او اقل او اكثر او غير الدنانير * بمجاهد ما * او جاحد غيرها او استمسك بائع
بشتر بكذا وكذا ونحو ذلك من المعاملات والتعدييات * وعند حاكم وقال اعطني
حق من هذا قال له الحاكم * له ما ندعي قبله * بكسر القاف وفتح الباء اي جهته
* فيجب بان لي عليه كذا وكذا * حال كونه * قرضا * اي مقرضا بفتح الراء
او كذا وكذا ببيع كذا او غير ذلك * فاعطيه منه فيقول للمدعي عليه ما تقول فيما
يدعي * عليك * وان افرست * ا * داه * اي طلبه الحاكم ان يؤديه للمدعي
* وان لم يعط بعده * اي بعد الاقرار * سجن * ان لم يكن ذا عسرة ولا حد
لسجنه الا الاداء كما قال * لاداء * اي الى الاداء الا ان تبين انه ذو عسرة فانه
يخرج من السجن او حدثت له العسرة بعد السجن فانه يخرج * وان امتنع من
الجواب * فيما يجب فيه رد الجواب * اجبر عليه * اي على الجواب ولو بالضرب
من الحاكم او من اعوانه او ممن امره الحاكم بضربه او اشار اليه به او بالسجن او
بهما ولا يحكم عليه عند جهورنا ولا يطبع عليه اعز ماله عليه منعاه من الانتفاع به
ليرتدع خلافا للملكية وقد مر وسواء في ذلك كان يباي للمدعي او لم يكن وقالت
الملكية انه يجبر على الجواب بالضرب والسجن فان لم يجب قضي الحاكم للمدعي بلا

بيان

بيان ولا يمين وقيل يقضي له بعد اليمين وهو المختار عندهم وبه قال اصبح وتأتي هذا
الاقوال في الديوان مع زيادة قال العاصمي
ومن ابى اقرارا وانكارا * لخصمه كلفه اجبارا
فان تمادى فاطالب قضي * دون يمين او بها وذا ارتضى
وسواء قال لا اقر ولا انكر او قال لا اقول نعم ولا لا او نحو ذلك مما ليس صريحا في
الاقرار او الانكار ولو افهم الانكار كقوله على طريق الاستفهام الانكاري لك كذا
علي او سكت وان قال لاحق لك عندي فمن ابن القاسم عن مالك انه لا يقع
منه بذلك حتى يقر او ينكر وان فر من مجلس الحكم بعد فراغه من حجته انفذ
عليه الحكم ولا تسمع له بينة بعد وان قر قبل فراغه انفذ عليه ايضا لكن بعد التلوم
والامهال له وتقبل بينته بعد قال العاصمي

ومن الدفي الخصام وانتهج * نهج القرار قبل اتمام الحجج
ينفذ الحكم عليه الحكم * قطعا لكل ما به يختصم
وغير مستوف لها ان استتر * لم تنقطع حجته اذا ظهر
وانما الحكم عليه يقضي * بعد تلوم له من يقضي
ويجب عليه رد جواب الكتاب اذا ارسله المدعي الى الحاكم ليجيبه المدعي عليه
لدخوله في عموم قوله صلى الله عليه وسلم رد جواب الكتاب واجب والكتاب الذي
يطلب المدعي خصمه ان يجيب عنه يسمى عند الموثقين بالثوقيف لكون الطالب
الذي املاه على كاتبه يوقف عليه المطلوب ويطلبه بالجواب عنه بين يدي القاضي
ويسمى ايضا بالمقال قال العاصمي
والكتب يقضي عليه المدعي * من خصمه الجواب توقيفا دعي
اي سمي وانما يجبر على الجواب في الحين فيما سهل وظهر للتأمل وما كثرت فصوله
وصعب التأمل فيه اجاز الحاكم له ان يتاخر عن الجواب الى اجل بحسب نظره
ويكتب ذلك ويعطي الكتاب للمدعي عليه وان طالبه المدعي فليعطه ينظره
ويرده قال العاصمي

وما يكون بينا ان لم يجب * عليه في الحين بالايجاب يجب

وكل ما افتقر للتأمل * فالحكم نسبه وضرب الاجل
 وان جحد المدعى عليه ما ادعاه المدعى * بين المدعى بتاجيل * لاجل
 يؤجله الحاكم بحسب نظره * وله * اي للمدعى عليه * يمين *
 بموافاة اجله * او ضمن منه * ضمانه الوجه * بموافاة اجله * اي لا يغيب في وقت
 الاجل او ان يحضر بعد غيبة في الاجل اذا حضرت البيعة * ان طلبه ورضى الحبل
 للحاكم * لانه قد يقول المدعى في كل ضمن يأتي به المدعى عليه لا قبله ورضى
 مبتدا وللحاكم خبره * لا للطالب * المدعى فاذا اعطى حميلا فرضيه الحاكم فهو
 الحبل ولو لم يقبله المدعى * كما مر * في البيوع في الجمالة اذ قال وفي حميل الوجه
 للحاكم ان ارتضاه لا يشتغل برب الدين وذ كر قولين في ضمن المال واليمين ايضا
 بحسب ما يظهر للحاكم من يمين واحدة ويمين وايمان * وان لم يجد حميلا لم يجد
 المدعى ضمنا لتعاضى المدعى عليه من ان يأتي بضمن او لعدم وجود المدعى عليه
 من ضمن عنه وقد اذعن لان يأتي بضمن فتكلف ولم يجده * حبس *
 المدعى عليه في الاجل الذي اجله الحاكم للبيان * فان بين * المدعى * على نحو
 دعواه * زاد لفظ نحو لانه ربما زادت يده على دعواه او نقصت بحيث لا يحتاج
 الى تجديد الدعوى * اجبر على الاداء وان لم يجده * اي البيان * وطلب يمين
 كلف المدعى عليه بعد استخلافه * اي بعد طلب المدعى منه الحلف والهاء للمدعى
 عليه فيكون ذلك من اضافة المصدر الى مفعوله او للمدعى فيكون من اضافته للفعل
 والظاهر الاول ويناسبه قوله * واذعانه لليمين * فان هذه الهاء للمدعى عليه
 باتيانه * متعلق بكلف * بمصنف * كامل من فاتحة الكتاب الى اخر قل
 اعوذ برب الناس وانما يأتي به المدعى عليه لان اليمين حق للمدعى واجب على المدعى
 عليه وهو وجب عليه الحق فهو الذي يكلف بموته ومقدماته ليبرى ذمته وقيل
 يكلف المدعى الاتيان بالمصنف لان اليمين ضرر اراد ايقاعه على المدعى عليه
 والانتقام منه به فهو الذي يسمي في ذلك دون المدعى عليه كمريد القصاص فانه
 هو الذي يأتي بما يقتض به من موسى او عصى واقتصر ابو ذ كراه على هذا اذا قال
 المدعى - لفه قال الحاكم ان خلفه لك فيقول نعم ثم يقول للمدعى عليه اتخلف فيقول

وان جحد بين المدعى
 بتأجيل وله يمين او
 ضمن منه بموافاة اجله
 ان طلبه ورضى الحبل
 للحاكم لا للطالب كما
 مر وان لم يجد حميلا
 حبس فان بين على نحو
 دعواه اجبر على الاداء
 وان لم يجده وطلب يمين
 كلف المدعى عليه بعد
 استخلافه واذعانه لليمين
 باتيانه بمصنف

نعم فيثبت بحضور المصنف او يقول للمدعى عليه او للمدعى اثبت به على القولين
 وذ كر القولين اصحاب الديوان وظاهر عبارتهم اختيار الاول واقتصر عليه المصنف
 وقالوا ينبغي للحاكم ان يكون معه مصنف يحلف به من وجب عليه اليمين وانما يحلف
 الحاكم من وجب عليه اليمين بالمصنف الا الامين والحامل فبالعاموس ولا يحلف
 الحاكم بالروح ولا بالدفترا اذا لم يكن فيها نفران ولا يحلف بغير كتاب الله وسواء
 في هذا الموحدون والمشركون ومنهم من يقول يحلف اليهود برب التوراة ويحلف
 النصارى برب الانجيل والمجوس برب النار قال العاصمي بعد ان قرر ان الحلف
 باسم الله وينطق بالحلف الحالف ما نصه

وبعضهم يزيد لليهود * منزل التوراة للتشديد

كما يزيد فيه للتثقيب * على النصارى منزل الانجيل

ويأخذه من الحاكم
 ويستعيد

والمشهور ان لا يزداد ذلك ورويت الزيادة عن مالك قال بعض بما مر عن الديوان
 من الاقتصار على رب التوراة او الانجيل او النار لا يزيدون والله الذي لا اله
 الا هو لانه لا يكلف الانسان الخروج من دينه لا اكراه في الدين ومن الكفار
 من لا يقبل هذا ويقول ليس علي ان اخرج من الدين الذي اتانيه لانهم لا يخلصون كلمة
 لا اله الا الله بل تقضوها بعزير والمسيح والمار وغير ذلك ويبحث بانه ليس ذلك
 اكراهها على الايمان بل استخراج للحق وكان بعض قضاة الاندلس يحلف من ظهر له
 اللدمنه من اليهود بالتوراة التي تسميها اليهود بالجملة ويامر بذلك فينذرون للحق
 بذلك وكان بعض يحلف اليهود بان يقول اضاي اضاي اصباووت اصباووت
 مال شداء مال شداء اصلخاء اصلخاء وتمسح التوراة بدم الاستحاضة ودم الخنزير
 وعليك من مالك الف درهم لبيت المقدس وتبرامن دين موسى كما تبرالليل من
 النهار وان لم يكن المصنف عند الحاكم فالكلف المدعى عليه ان يأتي بالمصنف
 ويعطي حقه للمدعى ومنهم من يقول انما يكلف المدعى ياخذ حقه وينبغي للحاكم
 ان يكون على الطهارة اذا اراد ان يأخذ المصنف ليحلف من وجب عليه اليمين
 * واذا اتى المدعى عليه او المدعى بالمصنف فنه * يأخذه منه الحاكم ويستعيد *
 سواء اتى به الحاكم او اخذه من احد المتداعين يقول اعوذ بالله من الشيطان الرجيم

ويقرا بسم الله الرحمن الرحيم الحمد لله رب العالمين الرحمن الرحيم الى اخر فاتحة الكتاب * ويقرا اول الطور * بسم الله الرحمن الرحيم والطور وكتاب مسطور * الى فويل الآية * اي الى المكذبين ويقول رب احكم بالحق وربنا الرحمن المستعان على ما تصفون * ثم يقول للمدعي ان خلفه لك فينعم * يقول نعم * ويقول للمدعي عليه ان خلف له فينعم فيقول له تحلف بالله الذي لا اله الا هو الاضرار * صفة للضمير على قول الكسائي يجوز نعت الضمير الغيبي بنعت المدح كما هنا والذم وما نعت ذلك يقول انه خبر لمخدوف اي الا هو هو الضار ومعنى كونه ضارا انه خالق الاشياء التي يكره الخلق ويقدرها عليه * النافع * خالق المنافع مقدرها للخلق * المان * المنعم * على المسلمين * بنعم الدنيا والاخرة لاسلامهم * المنتقم من الكافرين * بنعم الدنيا والاخرة لكفرهم النفاق والشركي * وان يزيل عنك ما احسن به اليك * من مال وصحة بدن وامن * وينزع البركة من بين يديك * اي مما استقبل من عمرك * ومن خلفك * ما مضى من عمرك او من بين يديه الدنيا واخلفه الاخرة * وان يصيبك بما اندرك به في هذا المصحف * من الوعيد على الكذب واكل مال الناس بالباطل * ما لهذا ما يدعيه قبلك * بكسر القاف وفتح الباء اي في جنبك * من كذا وكذا فيقول * الحاكم * له * اي المدعي عليه * ايضا * اختلف فينعم فيرفع * الحاكم * المصحف لوجه * اي لوجه المدعي عليه * فيقبله * تعظيما والتزاما لما فيه ذلك المدعي عليه ويكون وجهه حين يقول له نعم وحين يرفعه الى وجهه في الكتاب في سورة الطور وقد بان لك ان الحالف لا يتكلم بشيء من الفاظ اليمين على هذه الطريقة من الحالف غير انه ينعم بمعانيها يلتزمها اذا ذكرها الحاكم كما قال المصنف والتعجيل للمصنف مجموعا لا لموضع مخصوص منه * فان نكل * عن اليمين * حبسه * ذلك الحاكم حتى ينعم * بها ويذعن اليها قالوا في الديوان ولا يحلف الحاكم على حقه او حق ابنه الطفل او حق عبده او حق كان له فيه نصيب ولا على كل ما في يده وان حلف على ذلك جاز ولا يأمر الحاكم من وجب له اليمين من المصنفين ان يحلف خصمه فان امر بذلك وحلفه فقد اخذ حقه وكذلك ان حلفه بغير امر الحاكم

ويقرا اول الطور الى فويل الآية ثم يقول للمدعي ان خلفه لك فينعم وللمدعي عليه ان خلف له فينعم فيقول له تحلف بالله الذي لا اله الا هو الاضرار النافع المان على المسلمين المنتقم من الكافرين وان يزيل عنك ما احسن به اليك وينزع البركة من بين يديك ومن خلفك وان يصيبك بما اندرك به في هذا المصحف ما لهذا ما يدعيه قبلك من كذا وكذا فيقول له ايضا حلف فينعم فيرفع المصحف لوجه فيقبله فان نكل حبسه حتى ينعم

وكذلك لا يأمر من وجب عليه اليمين ان يحلف بنفسه وان حلف بنفسه ولم يحلفه صاحب الحق ولا الحاكم فليس في ذلك شيء وان قال له الحاكم حلفت بما في هذا المصحف ولم يفتحه فليس في ذلك يمين وكذلك ان يحضر المصحف وحلف به او رفعوا المصحف على الرماح فجازوا تحته على الحلف فلا يمين في ذلك وقيل ان ذلك كله ايمان واذا وجب اليمين على المدعي فاني ان يحلف فان الحاكم يجبره على اليمين ومنهم من يقول يجبره حتى يحلف او يقر ومنهم من يقول اذا نكل عن اليمين فان الحاكم يحكم عليه بما ادعى عليه المدعي في الاموال من غير التعدي وما التعدي في الاموال والانفس وغير ذلك من النكاح والطلاق والعفو وما اشبه ذلك فلا يحكم عليه بنكوله عن اليمين في ذلك ولكن يجبر حتى يقر او يحلف وقيل يحكم عليه بهذا كله فيكون نكوله عن اليمين بمنزلة الاقرار على نفسه في هذا كله واذا جحد رجل ما عليه خلف بالمصحف ثم تاب فليغرم ويكفر يمينته وكذلك ان نسي خلف ثم ذكر كتابه وقولهم فتاب بناء على ان نسيان حقوق العباد لا يعذر فيه قالوا وان نزع له من حلفه اليمين فلا ينفعه ذلك قالوا ولا ينبغي للرجل ان يحلف بالمصحف ولو كان محقا لانه قيل من حلف به ولو كان صادقا يبق منه ما بقي في الائمة من الذين اهل والذي عندي انه لا يحلف بالمصحف ولا بالقراء لا شتمال ذلك على غير اسم الله وقد نهي عن الحلف بغير الله بل يحلف باسم الله واسماءه وصفاته مثل والله والقاهر والمنتقم والجبار وجلال الله وكبرياء الله والله الذي لا اله الا هو العزيز الشديد العقاب المنتقم ونحو ذلك بحسب نظر الحاكم ومثل والله الذي لا اله الا هو الضار النافع الخ مامر ويتلفظ بتلك الالفاظ المدعي عليه وكان اهل عمان يحلفون المنكر ويقول له الحاكم قل والله الذي لا اله الا هو العزيز المقدر الرحمن الرحيم ماضي السحاب ومنزل الكتاب قابل التوب شديد العقاب ماضي الاثار وبار الاعداء قاصم الجبابرة ومدمر القرائنة والاكابر الذي يأخذ من حلف باسمه كاذبا اخذ عزيز مقتدر ماعلى لهذا الرجل كذا وكذا درهما او نحو ذلك وان كنت حائثا في ذلك ينتقم الله من الحائثين بتكال الدنيا وعذاب الاخرة وجدت منقولا من خط الفاضل ابن الشيخ خميس بن سعيد العماني صاحب المنهاج وابنه المذكور اسمه ناصر

ابن خميس بن سعيد جاء الى جربة وقعد فيها اياماً وكتب هذه المسئلة ويحلف عند الحاكم او حيث ما اتفق صاحب اليمين قاعداً او قائماً او متكئاً ولا يشترط مسجد ونحوه ولا زمان فيما قل ولا فيما كثر هذا هو المذهب وهو ايضا مذهب ابي حنيفة قل ويحلف في موضع قضى عليه فيه اقوله صلى الله عليه وسلم اليد على المدعي واليمين على من انكر ولم يذكر المنبر ولا الجامع وقيل يحلف بالله قائماً مستقبلاً في ربع دينار فصاعداً في المسجد الجامع عند منبره وقيل على المنبر وقيل يحلف قائماً بلا شرط استقبال وتخرج اليه المرأة ليلا فيما له شأن واما مادون ربع دينار فيحلف عليه حيث كان وسواء الموحدين والمشركون قل العاصمي

في ربع دينار فاعلى يقتضي * في المسجد الجامع ايمان القضا وما له بال فقيهه تخرج * اليه ليلاً غير من تبرج وقتاً مستقبلاً يكون * من استحقت عنده اليمين

الى ان قال

ومن يقل حيث كان يحلف * فيه وبالله يكون الحلف

وبعضهم يزيد لليهود الى اخر ما مر قال

وجملة الكفار يحلفون * ايمانهم حيث يعظمون

والمراد بالمسجد الجامع الذي تصلي الجماعة فيه ونحوه من المساجد العظام قال الشافعي لا يحلف عند المنبر الا في نصاب الزكاة فاكثروا وقال الظاهرية يحلف عند المنبر في اقليل والكثير وان رضى صاحب الحق بالحلف في غير المواضع المذكورة جاز وان كانت المرأة ممن يخرج نهاراً خرجت لموضع الحلف وتخرج المرأة في اكثر من ربع دينار وقيل في ربه فاكثروا وحكم الحقوق البدنية حكم ربع الدينار فصاعداً ولا يشترط الاستقبال فيما دون ذلك ولا القيام وقيل الاستقبال لا يجب فيما قل ولا فيما كثر وقال مالك يحلف قائماً ولا يحلف عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم الا في ربع دينار فصاعداً وان كانت ممن لا تخرج بعث الحاكم لها من يحلفها في دارها رجلاً واحداً فصاعداً ومن ابي من الخروج الى موضع الحلف وقال احلف في مكاني فهو نكول عن اليمين وعن مالك من ابي ان يحلف

عند المنبر فهو كالناكل عن اليمين قال بض الاندلسيين يعني عند منبر النبي صلى الله عليه وسلم وان عظم الامر كمثل الدماء واللعان والمال العظيم زيد التغليظ بالزمان مع المكان فيحلف في وقت عصر يحضره الناس في المسجد للصلاة قال العاصمي

وما كمثل الدم واللعان * فيه تحري الوقت والزمان

ومن لا جامع لهم حلفوا حيث هم وقيل يحلفون الى المسجد الجامع في الغريب ونحوه اليهود في كنائسهم والنصارى في بيعهم والمجوس في بيت نارهم حيث يعظمون ولا يحلف احد عن احد عندنا الا فيما باشر كالحايضة يحلف على المستخلف عنه فيما ادعى انه باشر فيه وفيما باشر فيه كبيع وشراء وقبض واعطاء وكان سجنون من الملكية لا يقبل الوكيل من المطلوب الا اذا كان مريضاً او امرأة ويقبله من الطالب فقيل له اليس مالك يقبله من الطالب والمطلوب فقال قد قال عمر بن عبد العزيز تحدث للناس افضية بحسب ما احدثوا واثار بقوله وطلب يميننا الى ان الاصل ان يطلب المدعي اليمين وحده بلا اشارة من الحاكم ففي الديوان وان لم يطلب المدعي يمين المدعي عليه فلا يحلف له الحاكم الا باذنه * وصح * التحليف * وان * باليمين * الغاموس * سميت بذلك لانها خمس صاحبها في النار والاثم بان نجر ذنوباً ووزن فاعول كفاروق وغاموس اشد مبالغة من فعول وفعال وانما يحلف بالغاموس في ربع دينار فصاعداً ويمحور تحليف المتولى وغيره بها وقيل يحلف بها في القليل والكثير لان القليل من اموال الناس يورث النار والظاهر ان الغاموس ان يقول علي اليمين الغاموس وفي الديوان ويمحور للحاكم ان يحلف باليمين الغاموس جميع من وجب عليه اليمين ولا يشتغل بقول المدعي اذا قال لا تحلف خصمي الا بالمصحف وان اراد الحاكم ان يحلف رجلاً بالغاموس فانه يمسك اصبعه الوسطى والسبابة من يده اليمنى بيد الحاكم اليمنى ويقول له حلفت بالله الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الضار النافع الطالب الغالب المحيط المدرك الباعث الوارث منزل القرءان عالم السر والاعلان رب المسجد الحرام الاخذ بالنواصي والافدام ما عليك لهذا الرجل كذا

وكذا مما يدعيه عليك فينعم له بذلك وان اكتفى الحاكم خلفه بالله ما لهذا الرجل
ذلك كذا وكذا مما يدعيه عليك فانعم المنكر فذلك جائز وقيل ان اليمين الغاموس
تذر الديار بلا فنع وقيل ان اشد العقوبات عقوبة يمين الغاموس قلت هذان حديثان
والغاموس فيها اليمين الكاذبة في حق انسان يقطعها وقيل اليمين الكاذبة مطلقا وعلى
كل حال فليس المراد خصوص الحلف بالفاظ الغاموس واذا اراد الحاكم ان يحلف
امراة بالغاموس فلا يباشر يدها الا ان كانت ذا محرم منه واما اليهودي اي او
غيره من المشركين اذا اراد ان يحلفه بالغاموس فانه ياخذ بطرف رداءه ثم يحلفه
وان حلف الخصم خصمه بالله فقد اخذ حقه ولا يدرك عليه اليمين بالمصحف بعد
ذلك اي ولا بالغاموس ولا يحلف الحاكم المنكر الا على ما ادعى لا يزيد ولا ينقص
والاعنى في الحكم واليمين كالبصير وقيل لا يمين على الاعنى لانه لا يحلف لمن لا
بصره ويحلف له خصمه وقيل لا حتى يحضر من يحلفه له واختير وكذا الصبي لكن
لا يحلف ولا يحلف له لان تحليف خصمه حكم عليه اعنى على الصبي لا حكم له
ولا يحكم على الصبي بل له واذا كان الحق عليه اخر للبلوغ وقيل يحكم عليه اذا
لم يحتمل غير ذلك وانما يسمع الحاكم دعوى الصبي ان كان يعقل ما يخاصم فيه
ويومر باحضار ابيه وان لم يكن استخلف له ويمضي له وعليه فعل ابيه في التحليف
غيره وفي الاثر لا يجوز الحكم على صبي برأي ابيه ولا على يتيم بوصي الابينة
وانما يعافى الاب من يطالب اليه حقا لولده لا عكسه لانه لا يكون على الاب ولا
له لانه يورث اليه اليمين لم تكن عليه فان لم تصح للمدعي يمينه في مال ولده كانت
له اليمين عليه على موجب الحق والمختار ان لا يمين للولد على والده وقيل له عليه
كمكسه ولا ماله عليه كمكسه واذا لم يكن له بيان خيرها الحاكم ان يحلفا او يرثا
اليه اليمين فان حلفا فقد حلفا برأيها وان ردا اليه اليمين وحلف اوصله الى حقه
وان كرها ان يحلفا او يحلفاه حبسهما الحاكم على عصيانهما اياه اعنى الحاكم
ولا شغل به * اي بالمنكر * ان قال * بكسر الهجره على الشرط ويجوز الفتح
على الابدال من هاء به بدل اشتغال اي ولا شغل به بقوله * يمين مضره * بنصب
يمين على المفعولية لقوله * يدعى علي * ومعنى يمين المضره اليمين التي يقصدها

ولا شغل به ان قال يمين
مضره يدعى علي

الخصم لينتظ صاحبه او يمينه بها او يشغله او يتعبه في الديوان يمين المضره هو ان
يتهم الامناء المدعي انه انما اراد ان يحلف المدعى عليه على ما ليس له عليه فاراد
يمينه المضره * ولا ينزعه * حاكم * من اليمين ان لزمته * بقوله هو يدعى يمين
المضره ولا يقول غيره ذلك فيه * على المختار * لعموم قوله صلى الله عليه وسلم اليمين
على من ادعى واليمين على من انكر ولا يترك ما يتحقق من لزمها بالانكار من
الحديث بظن انه مبطل في طلب اليمين وقد مر عن الديوان انه ينزع الرجل من
يمين المضره في المعاملات والتعديت في الاموال والانس فيما حضر او غاب
فيما يدعى عليه بنفسه او مواشيه اي او ماله او عبده او اطفاله وما كان في يده من
الامانات وقيل لا ينزع في ذلك كله الا الامين وقيل لا ينزع امينا كان او غيره
وكذلك ان اتهم الحاكم المدعي انه انما اراد يمينه مضره المدعى عليه او قل الامناء
لحاكم انما يحلف هذا الرجل هذا يمين المضره عندنا والظاهر من الحديث وجوب
اليمين على من انكر ولو لم تكن خلطة وهو قول ابى حنيفة والشافعي وقول في
مذهب المالكية والمشهور في مذهب المالكية ان ينزع من اليمين ان لم تكن الخلطة
او الظنة واذا ثبتت الخلطة او الظنة وكانت الدعوى في المعين لم ينزع وعن مالك
لا تتوجه اليمين الا على من بينه وبين المدعي اختلاط لثلا يتبدل اهل السفه اهل
الفضل بتخلفهم مرارا وذكر الاصطخري من الشافعية ان قرائن الحال اذا شهدت
بكذب المدعي لم يلتفت الى دعواه وقيل لا يمين حتى تثبت الخلطة مطلقا والخلطة
فيما زعم مالك ان ثبت انه عامله بالنقد مرارا او بالاجل ولو مرة وقيل حتى ثبت
انه تعامله بالنقد والاجل مرارا وقيل ينظر الى المدعى فيه هل هو مما يعامل فيه
المدعى عليه وقيل الى المدعى عليه هل هو ممن يعامل المدعى وتثبت الخلطة باقرار
المدعى عليه او بشهادة عدلين والظنة التهمة وهي في حق السارق او الغاصب
واستثنى بعضهم من عدم الخلطة انواعا لا تنزع فيها اليمين الصانع اذا ادعى عليه
بحاجة والتاجر مع التاجر والرفقاء في السفر والضيف اذا ادعى على من اضافه والسارق
ومن ادعى ودية والذي يوصي به المريض ان لي عليه كذا فهو لا سبعة تكون
عليهم اليمين بلا اثبات خلطة وادخل بعضهم ذلك في التهمة واشترط الخلطة

ولا ينزعه من اليمين ان
لزمته على المختار

اليمن او الظنة مذهب اهل المدينة وذلك مصلحة خصوا بها حديث اليمن على
من انكر لولا ذلك لادعى اهل الشر على اهل الخير واهل المروءة ليهينهم فيخرجوا
عن اليمن بالغرم باطلا قال عمر بن عبد العزيز تحدث للناس اقصية بقدر ما احدثوا
من الفجور ويروى بقدر ما احدث الفجار وثبت في كلام شريح ما يوافق هذا
وروى سمعون البينة على المدعي واليمين على من انكر اذا كانت بينهما خلطة وقوله
اذا كانت بينهما خلطة زيادة مدرجة في الحديث وجمهور الامة على انه لا تشترط
الخلطة ويكلفه اي يكلف الحاكم المدعي عليه ان ياتي بامنين يعرفان
انه ليس من اهل الحلف بالمصحف ويشهد ان بذلك او يقولان انه متولي
فان المتولي ليس من اهل الحلف بالمصحف ان ادعاه اي ان ادعى عدم كونه
من اهل الحلف بالمصحف وجهله ذلك الحاكم ويحلفه بالغاموس ان عرفه
بالصلاح فكان من اهل الولاية او قامت بينة انه صالح او انه ليس من اهل
الحلف بالمصحف والتحليف بالغاموس هو لكل متولي في معاملة او تعديبه
ان طلب منه التحليف بالمصحف اي ان طلب المدعي تحليف المدعي عليه المتولي
بالمصحف فله التحلف بالغاموس وينزع من يمين المصحف ويجوز ان يريد ان
التحليف بالغاموس ان يطلبه المدعي من المدعي عليه المتولي وجده لا يجد التحليف
بالمصحف ولا يجد المدعي عليه النزع من اليمن مطلقا ولا شغل به اي
بالمدعي عليه في قوله اني است من اهل اليمن بالمصحف ان عرفه بسوء حال
ويحلفه بالمصحف لانه قد عرفه بسوء حال وهو فعل الكبيرة او الدخول في
امر الريب وكذا يحلفه به ان لم يعرفه بسوء حال ولا بحسن حال ولم تقم بينة انه
ليس من اهل المصحف ولا ينصت اليه ان ادعى عدم اهلية له للحلف به
بالمصحف بعد الاجابة اليه اي الى الحلف هكذا على الراجح لانه اذا اجاب
للحلف شمل الحلف بالمصحف وغيره وقيل ينصت اليه لان الاجابة الى الحلف اجمال
فيقبل منه التخصيص اذا لم يصرح بالحلف بالمصحف سواء اجاب للحاكم او لخصمه
بحضرة الحاكم او بغير حضرته وافر للحاكم بانه قد اجاب وان اجاب للحلف وقرن به انه
ليس اهلا للمصحف او يمين مضره في وسط كلامه او اوله وان اجاب اليه اي الى

ويكلفه ان ياتي بامنين
يعرفان انه ليس من اهل
المصحف ان ادعاه وجهله
ويحلفه بالغاموس ان عرفه
بالصلاح وهو لكل متولي
في معاملة او تعديبه ان
طلب منه ولا شغل به ان
عرفه بسوء حال ويحلفه
بالمصحف ولا ينصت اليه
ان ادعى عدم اهلية
المصحف بعد الاجابة اليه
على الراجح وان اجاب اليه

الحلف هكذا في تعديبه ثم ادعى يمين مضره رد ت دعواه التي ادعاه
ان اليمين المطلوبة منه يمين مضره فليحلف ولا ينزع من اليمن لانه قد اجاب
اليها وكلف بيانا وان يخبر غاية لتكليف البيان او لمخوف اي يحزبه البيان
وان يخبر مدع نائب فاعل كلف دفع بالنصب مفعول مدع ماعليه
للغير بامر طالبه والباء متعلقة بدفع اي ادعى ان طالبه امره ان يدفعه لفلان
ياخذه او ياتي به للطالب وانه قد دفعه له فايبين على الامر بالدفع وعلى الدفع وان
اقر الطالب بالامر فايبين على الدفع ان قال المأمور بالدفع اليه لم يصلي او استيفاه
منه بالنصب ع لفا على دفع او تركه بان الراي وفتح الكاف عطف
على دفع او استيفاه له بعد اقراره بشغل ذمته بما ادعى عليه اي من ادعى
عليه احد شيئا فاقربه او لم يقر لكن ادعى انه قد امره ان يعطيه فلانا او اعطاه
او انه قد استوفاه او انه تركه له هبة او غيرها كلفه الحاكم بيان ما ادعى من
الدفع للغير بامر المدعي او من الاستيفاء او التبرع ويجزئه الخبر وذلك الاقرار هو
قوله دفعت لفلان كما امرتني او قوله دفعت لك او قوله تركته لي وان لم يجده
اي لم يجد البيان حلف طالبه اني لم امره بالدفع لفلان او انه لم يعلم بوصول ذلك
لفلان الذي امرته بالايقال له او اني لم استوف منه او اني لم اتركه له ورغم
ذلك المطلوب ما اقربه وفي اثر قومنا ليمين المنكر عمل واثر في دعاوي المال مما
يقتضي عمارة ذمة برئت او براءة ذمة حلفت فيحلف المطلوب في الاول والطالب
في الثاني الا ما كان من التبرع فلا يمين فيه مثل ان يدعي الانسان على غيره انه
وهبه شيئا او تصدق به عليه فلا يمين على المالك على المشهور وقال ابن الحاجب
عليه السلام فان نكل حلف المدعي واخذوا ما بالمعاوضة ففيه اليمين مثل ان
يقول بعته لي فانكر وان كان ما ادعى انه تبرع له به تحت يده لا عند المالك فانكر
المالك فان المالك يحلف وذلك مثل ان يدعي انه وهب لي ماعلي له او وهب لي امانته
عندي وان ادعى الامانة فلي المنكر اليمين وقيل لا وقيل ان كانت شبهة او كانت
بيد مدعيه وجبت اليمين وان لم يكن بيده وكانت شبهة لم تجب وهذه اليمين
يجوز قلبها ان تحققت الدعوى ولا يجوز ان لم تتحقق قال العاصمي

في تعديبه ثم ادعى يمين
مضره رد دعواه وكلف
بيانا وان يخبر مدع دفع
ماعليه للغير بامر طالبه
او استيفاه منه او تركه
له بعد اقراره بشغل ذمته
وان لم يجده حلف طالبه
ورغم

واليمين ايما اعمال * فيما يكون من دعاوي المال
الا بما عد من التبرع * ما لم يكن في الحال عند المدعي
وفي الاقالة ابن عتاب يرى * وجوبها لشبهة معتبرا
وهذه اليمين حيث توجب * يسوغ قلبها وما ان تقاب

وان قال الطالب لحالف حلفه لي اني استوفيت * او قل * نخوه * اي نحو
حلفه لي اني استوفيت وهو حلفه لي اني امرته ان يدفع لفلان او انه دفع او حلفه
لي اني تركته له * رد * اي لم يقبل قوله لان الطالب هو الذي يحلف اني لم استوف
او امر اولم اترك لانه المدعي عليه من حيث ادعى عليه خصمه الاستيفاء او الامر
او الترك ومن اجاز رد اليمين اجاز ان يحلف مدعي الاستيفاء او الامر
او الترك على ذلك فلا ياخذ الطالب منه شيئا * وله * اي للطالب اذا اراد ان
يحلف اني ما تركت ولا امرت ولا استوفيت فياخذ * ان يقول لا احلف حتى يحضر
مطلبي * فيحضر فيحلف فياخذ * وان كان المدعي حاملا * بان ادعت ان لها
على فلان او فلانة كذا وكذا واقتر من ادعت عليه ولكن قال قد استوفيت
او امرتني ان اعطي فلانا مثلاً واعطيت او تركت لي * اخذته * اي مالها حاضرا
* واعطت ضميماً ضمانة وجهه ان طلبه المدعي عليه * لوضعها الى وضعها ياتيه بها
اذا وضعت لتحلف فتحلف بالمصنف وانما انتظرت للوضع لان الحلف بالمصنف
مضرة للمال والبدن تخيف على حملها لانه لا دعوى عليه ففي الديوان ان حلفوها
بالمصنف فسقطت فلا ضمان عليهم وقيل هم ضامنون وهكذا توخر الحدود حتى
يبرأ المريض او يفيق المجنون او السكران ويأتي في الكتاب الثاني والعشرين
في الفصل الاول من قوله باب الطعن في المسلمين الخ مانعه وان جن بعد طعن
او زدة او وجوب حشد اخر الحكم عليه لافاقته * وصح * الحلف باسماء الله او
* بالغاموس مع حمل ان طلبه منها المدعي عليه * لتحلف في حينها بلا انتظار وضع
والمراد بالوضع ما يشمل السقط * وان ماتت قبل ان تحلف * بالمصنف او
بالغاموس او باسماء الله وبعد الوضع * او * قبل ان * تضع * وقبل ان تحلف
باسماء الله او بالغاموس * حلف وارثها على * انه ما لم انه استوفت او تركت

او نخوه ردوله ان يقول
لا احلف حتى يحضر مطلبي
وان كان المدعي حاملا
اخذته واعطت ضميماً
ضمانه وجهه ان طلبه المدعي
عليه وصح بالغاموس مع حمل
ان طلبه منها المدعي عليه
وان ماتت قبل ان تحلف
او تضع حلف وارثها على علمه

او امرت وفي الاثر لا يخرج الشريعة والمخدرة الى مجلس الحكم نهائاً الا ان شأته وتوخر
الى الليل وجازت عنها الوكالة في الاحكام وان لزمها اليمين امر ثمة يحلفها في بيتها بمحضر
الخصم ولا بد من اخراج الوجه اذا كانت تحلف اذ لا يحكم على ما لم يكشف وجاز
خروجها للحكم كما خرجت فاطمة رضي الله عنها الى ابي بكر تطلب ارثها من فديك وهند
بنت عتبة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكو من ابي سفيان بلا اذن منه ولم ينكر
عليها وكذلك حبيبة بنت عبد الله تشكو من ثابت بن قيس * ووارث المدعي *
اي الذي ادعى واقبله المدعي عليه وقال انك استوفيت او تركت او امرت
* كذلك * يحلف اني ما علمت انه استوفى ولا ترك ولا امر * ان مات *
المدعي قبل ان يحلف بذلك ووارث الحامل من هذا النوع الا انها خالفت هذا
بالقبض قبل الحلف ومن اثبت لنفسه كما اذا كان بين اثنين شيء ولا يد لاجدهما
فيه او نفي عن نفسه كمن يقول ليس علي ما تدعي يحلف على البت وشمل
الوجه الاول من له شاهد واحد على مذهب اليمين والشاهد وكمن له على غائب
او ميت يحلف ان ادعي عليه القبض على البت وكذا يحلف على البت من اثبت
لغيره كمن اثبت ليتيم او غائب على الخلافة فيما كان القول قوله مع يمينه وكمن له
شاهد واحد ان لايه على فلان كذا فيحلف على البت ان لايه كذا على فلان على
مذهب من زعم انه يجوز الحكم بشاهد ويمين ويحلف على العلم من نفي عن غيره
كمن لايه دين على رجل فيحلف بعد موت ابيه انه ما علم ان اياه اقتضى ذلك
قال العاصمي

ومثبت لنفسه ومن نفي * عنها على البت يبدأ الحلفا

ومثبت لغيره ذلك افتني * وان نفي فالنفي للعلم كفى

* وان كان * المدعي * خليفة كيتيم * باضافة خليفة ككف التشبيه * او
غائب * ومن ذلك خليفة مجنون او عاقل حاضر بالغ * فعلم * المدعي الذي هو
خليفة * دينه * اي دين نحو اليتيم * فانزبه المدعي عليه وادعت استيفاء *
او امر او تركا * من غائب او ابي اليتيم او نخوه * اي نحو ابي اليتيم كولي له او
قائم به او خليفة اخر وكأبي المجنون او ابيه او قائم او خليفة اخر او ادعى استيفاء

ووارث المدعي كذلك ان
مات وان كان خليفة كيتيم
او غائب فطلب دينه فاقتر
به المدعي عليه وادعت
استيفاء من غائب او ابي
اليتيم او نخوه

من حاضر عاقل بالغ مستخاف احدا على نفسه * اجبر * المدعى عليه * بما اقر *
 اي باداء ما اقره وانما عدى اقر بنفسه حتى حذف عائدته المنصوب لتضمنه معنى
 اثبت وهذا اولى من الحذف والايصال * واحيى بمينسه لقدم * من غائب * او
 لكيلوغ * من طفل ومن ذلك افاقة من جنون فاذا قدم الغائب او افق المجنون
 حلفا قطعا انا لم نأخذ ولم نترك ولم نأمر وانما كان ذلك في المجنون لا مكان ان يفق
 ويقبض حال صحوه او يعلم بان من يلي عليه قد قبض ولا سيما ان كان المدعى
 عليه ادعى عليه الاستيفاء ونحوه قبل حدوث الجنون بان قال الان انه استوفى
 قبل ان يمن ويحلف اليتيم اذا بلغ على علمه اني لا اعلم ان ابي استوفى او امر او ترك * ولا
 ينصت اليه ان نسبه * اي ان نسب المدعى عليه الاستيفاء وكذا مثل الاستيفاء
 * لكطفل * ومن ذلك مجنون فيعطى في حينه ولا يمين له عليه اذا بلغ او على
 المجنون اذا افق * وان * كان المدعى عليه قد نسب الاستيفاء ونحوه * بخليفة *
 خليفه طفل او مجنون او غائب او غيره * حلف * الخليفة انه لم يفعل ما ادعى
 عليه من الاستيفاء ونحوه وان ادعى ان الخليفة تركه له فلا ينصت اليه ولا يمين
 * وان ابي * ذلك الخليفة من الحلف * ضمن * لليتيم او المجنون او الغائب
 او غيره لانه لما ابي من الحلف تبادر انه قد استوفى مثلا وانه ان كان لم يستوف
 فابى فبانه موجب لتلف المال لان النكول عن اليمين موجب لما ادعى على الناكل
 فهو السبب في التلف بترك الحلف فليضمن وذلك لانه خليفة ادعى عليه المباشرة
 واوكيل والمأمور في تلك كلها كالخليفة وفي الاثر عن رسول الله صلى الله عليه
 وسلم البينة على من ادعى واليمين على من انكر وقال لمدع شاهدك او يمينه ليس
 لك الا ذلك وقال بين كل حالفين يمين اي بين كل مريدي حلف قرعة يمين
 اي اذا توجهت اليها وتنازعا اقرع بينهما في الحلف مثل ان يدعي اثنان شيئا
 ولا يثبت ولا يثبت فمن وقعت قرعته حالف واخذه وقد مر الخلاف في المسئلة وقال
 صلى الله عليه وسلم من اراد ان يحلف فليحلف بالله او ليصمت واليمين تدرك في
 القتل والمضرة في البدن والوطى والنكاح والطلاق والعق والتعدي والمعاملة في
 المال ولا يمين في الحدود ولا في دعوى رجل على رجل انه وليه او ان له وليا يسمى

اجبر بما اقر واحيى بمينه
 لقدم او لكيلوغ ولا ينصت
 اليه ان نسبه لكطفل وان
 بخليفة حلف وان ابي ضمن

فلانا او ان له عبدا يسمى فلانا لياتي به الى الحاكم ان يأخذ منه حقه في كذا من
 التعديات او ان للولي مالا ليأخذ منه نفقته وفي دعوى من عليه الدين الا فلاس
 ولا يحلف الاب للابن وفي الام قولان ولا الخليفة على الخصومة او الوكيل عليها
 ولا خليفة الغائب او المجنون او اليتيم الا فيما باشر بنفسه من بيع او شراء وغير ذلك
 ولا يمين على الحاكم انه لم يحكم الا بالحق ولا على الشاهد انه لم يشهد الا بالحق
 ولا على منكر من يدعي انه خليفة فلان على حقه على هذا الحال او انه خليفة
 الاب على اولاده او خليفة العشيرة على اليتامى او الغائب او المجنون ويحلف الولد
 لآبيه وامه واحد الزوجين للآخر والسيد للعبد والعبد للسيد ويحلف الحر للعبد
 والعبد للحر والعبد للعبد فيما يسترده الحاكم الجواب بغير اذن سيده ويحلف الحاكم
 من استمسك به الطفل بالتعدي بلا اذن اب او خليفة ويدرك المسلمون اليمين
 على من انكر احداث المضرة في طريق الناس او في المسجد او المصلى او المقبرة
 او الساقية مما للعامة وقسموا اليمين ثلاثة اقسام الاول يمين التهمة وهي
 اللازمة في الدعوى غير المحققة والثاني يمين القضاء استحسنها الفقهاء احتياطا
 على حفظ من لا يمكنه الدفع عن نفسه كالغائب والصغير والثالث يمين المنكر
 التي في مقابلة دعوى المدعي محتملا لدعواه وزاد المالكية اليمين مع الشاهد العدل
 الواحد وزعموا عن النبي صلى الله عليه وسلم ان جبريل امرني بالقضاء باليمين مع
 الشاهد واولوا حديث شاهدك او يمينه ليس لك الا ذلك بان قوله شاهدك
 بمعنى بينتك فتشمل رجلا ويمين الطالب وهو تاويل بعيد من ظاهر اللفظ
 قال العاصمي

وهي يمين تهمة او القضاء * او منكر او مع شاهد رضى

وتجب يمين التهمة اذا قويت التهمة ولا تجب مع ضعفها واذا وجبت فلا تغلب
 على المدعي لان فرض المسئلة ان الدعوى لم تحقق فلا يكلف بالحلف على ما لم
 يتحققه وقيل تغلب وقيل لا يمين اذا لم يحقق الدعوى وعلى هذا فلا يمين على
 التهمة وهو ظاهر الحديث البينة على المدعي واليمين على المنكر ومن اثبتها فاستحسن
 واذا وجبت على القول بوجوبها اذا قويت التهمة فكل عنها وجب عليه الحق على

الخلاف المتقدم في الناكل عن اليمين ولا ترجع قال العاصمي
وتهمة أن قويت بها تجب * يمين متهوم وليست تنقلب
واوجبوا يمين القضاء على طالب من مات أو غاب احتياطاً على أمواله بما يخاف أنه يبق
دينه إلى حين الحكم لم يقبض ولا أحاله على أحد ولا وهب منه شيئاً ولا أمرت
من يأخذه فإذا حلف فلا يعيد اليمين بعد قدوم الثأب ولو مر حين الإيامارة
يشك بها في آخر مثل أن يحذر من غيبة ثم يسافر قال العاصمي

أما التي بها القضاء يجب * في حق من يعدم أو يغيب

ولا تعاد هذه اليمين * بعد وإن مر عليها حين

والمذهب كذلك لكن إن جاء الثأب أو بلغ الصبي أو أفاق الجنون قبلت يمينهم
* وإن جحد مدعى عليه دعوة مدع بوجه معاملة * كبيع وأصداق وفرض * يرد
فيها يمين * من المدعى عليه المذكور إلى المدعي بقولها معاً على القول بجواز الرد
* وقال * المدعى عليه * حلفه لي بأن له علي كذا وكذا من قبل كذا فله الرد
إن كان ما يباشره مدعيه * أفاد قاعدة هي أن الرد محله فيما يباشر المدعي لا فيما
لم يباشر مثل أن يدعي عمرو أنه له عليه عشرة دنانير من قبل بيع كذا أو من قبل
القرض وإن كان ما لا مباشرة له فيه مثل أن يدعي أن لمورثي عليك كذا أو أن لي
عليك كذا بواسطة خليفتي أو وكيلي أو مأموري فلا يصح فيه الرد بل يحلف
المدعى عليه وإن نكل أعطى على ما مر وظاهر المصنف ولا سيما أبو زكرياء إن
رد اليمين إذا اراده المدعى عليه أدركه على المدعي ولو أبى المدعي فلو رده على
المدعي ونكل المدعي لبطلت دعوى المدعي فن قول المصنف فله الرد ظاهره أن له
الرد على المدعي مطلقاً ولم يرض المدعي وقول الشيخ أبي زكرياء فله ذلك هو
مثل قول المصنف وقوله ويرد المدعى عليه على المدعي فيما يدعي قبله ما لم يجبه
فإن أجابه فلا يدرك رده على المدعي مفهومه أنه قبل الإجابة يدرك الرد
والأدراك إنما يستعمل حيث لا يشترط الرضى فكان كلامه في جواز الرد بلا
رضى من المدعي أظهر ولا يصح ذلك عندي لأن اليمين حق واجب على المدعي
عليه وفيه خلاص للمدعى عليه واليمين حتى واجب على المدعي فلا يرجع ما على

وإن جحد مدعى عليه دعوة
مدع بوجه معاملة يرد فيها
يمين وقال حلفه لي بأن له
علي كذا وكذا من قبل كذا
فله الرد إن كان ما يباشره
مدعيه

أحدهما على الآخر إلا برضاها معاً فإن رضي المدعى عليه إلا يحلف وترك الحلف
الذي هو خلاص له ورده إلى المدعي وقبله المدعي عنه حلف إن ما إذا ادعته
عليك صحيح جاز ذلك فلزم المدعى عليه الغرم أصل ذلك سائر الحقوق إذا
تركها من له الحق أو التزم فيها من هي له أو عليه شيئاً جاز ثم رابت قيد الرضى
في الديوان وهذا قول الربيع بن حبيب رضي الله عنه فإنه يجوز رد اليمين برضى
المدعي والمدعى عليه وكان يقول لا أحولها عن موضعها الذي وضعها فيه النبي
صلى الله عليه وسلم إذ قال اليمين على من أنكر ونحن نقول ليس هذا تبعداً بل
أمر له علة ظاهرة هي إرهاب المنكران كذب وخلاصه فإن رضياً بوجه آخر
جاز ألا ترى أيضاً أنه لو أعطى المدعى عليه وترك اليمين لقبول عنه ولم يضطر لليمين
ولو ساعده المدعي وترك له اليمين أو صالحه لم يضطر لليمين وذكروا القواسم في
الديوان ويسمى رد اليمين قلباً وانقلاباً ورجوعاً ونحو ذلك فقد ظهر لك قولان في
المذهب في رد اليمين هل تلزم المدعى وحكي ابن بركة اتفاق أصحابنا على ردها
إذا طلبه المدعى عليه إذ قال قال أكثر أصحابنا إن نكل عن اليمين لزمه الحق
وبه قال أبو حنيفة وقال بعض وهو كالشاذ من أصحابنا يجبره الحاكم بحلف أو
يعترف وهو الذي يوجب الظر لان طاعة الحاكم واجبة عليه يعصي بتركها وعلى
المسلمين أن يعينوه عليه ولا يعذره عن أن لا يعترف بما ادعى عليه أو أن يدرأ
الدعوى عن نفسه يمين قال الله تعالى فإيمان الذي عليه الحق كذلك يأخذه الحاكم
بالحق الذي عليه أما الاعتراف وأما اليمين واتفق أصحابنا على رد اليمين إذا طلبه
المدعى عليه ووافقهم مالك بن أنس ولم ير الشافعي وأبو حنيفة ردها إذا طلبه المدعى
عليه قال فإن قل من لم يرد اليمين خالفتم حديث البينة على المدعي واليمين على
المنكر قلنا اليمين على المدعى عليه إذا اختارها وإن استعفى أن يعطي ويحلف المدعي
فلما ذلك إذ علم المدعي صدق نفسه ولما اعتل رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل
الناس يعودونه وكان شادا رأسه بمصاية مجلس وقل معاشر الناس من يدعي علي
حقاً أو مظلمة من مال يلزمني أو حق في يدي فقال رجل أنا يا رسول الله أخذت
مني أو قال أقرضت مني ثلاثة دراهم في سراويل اشتريته فقال عليه السلام أما

اني اصدقك ولا احلفك وقال للفضل بن عباس ادفع اليه فهذا يدل ان المدعي عليه يتحلف المدعي اذا لم يصدقه فقد عملنا بالحديثين جميعاً وان قلت ما الوجوه التي يجوز فيها رد اليمين قلت قالوا في الديوان ويرجع اليمين على المدعي في المعلوم كله من التعديت والمعاملات اي ما فيه المباشرة ولا يجوز رد اليمين في النكاح والطلاق والعتاق والعفو ولا يصح ان يرد خليفة اليتيم والمجنون اليمين على المدعي لما في يده من مال اليتيم والمجنون مما يدك عليه فيه اليمين فيما باشره واما المجنون فلا يرجع فيه وكل ما كان حاضراً فيجوز فيه رد اليمين وقيل لا يجوز رد اليمين في التعديت كلها فيما حضر او غاب ويجوز رد اليمين على المدعي فيما يدعيه من العيوب وما يلزمه به العيب ان رد فيه المشتري اليمين على البائع وان ادعى رجل على رجل انه افسد في ماله بالتعديت ولم يجد اليقينة على ما ادعى عليه فرد عليه المدعي عليه اليمين وقال له احلف لي اني افسدت في مالك فاغرم لك فلا يجوز رد اليمين في هذا لانه اذا حلف له على ذلك لم تنقطع دعواه وكذلك ان اقر انه افسد في ماله فاعطاه شيئاً فقال له هذه قيمة ما افسدت لك وقال له المدعي بقي لي عندك من قيمة ما افسدت لي وانا احلف لك فلا يرجع عليه اليمين لانه اذا حلفه انه بقي له عليه شيء فاته به ايضاً فادعى انه بقي عليه مما افسد له فيقول له ايضاً انا احلف لك انه بقي لي عليك شيء فتكون يمينه لا تنقطع بشيء وانما يرجع اليمين في شيء مملوم او محذور اذا حلف عليه المدعي صار له وانقطعت عنه الدعوى واما هذا وما اشبهه فلا وقيل في هذا غير ذلك والله اعلم **وله** اي للمدعي عليه **رد اليمين** عليه **اي على المدعي** **مالم يجبه** **اي مالم ينعم** المدعي عليه للمدعي باليمين فانما انتم لم تجزوا لكم ان يقبل منه الرد ولا من المدعي القبول فان فعلاً ذلك فيما بينهما بعد الانعام مضي وقيل يجوز للعالم الدخول في رجوعه للمدعي بعد انعام المدعي به لنفسه وان رده المدعي عليه على المدعي قبله المدعي فرجع المدعي عليه فقيل يجد الرجوع فيحلف هو لاء المدعي وقيل لا يجد رده وان رده على المدعي فرجع قبل ان يقبل المدعي فله الرجوع وقيل لا وان رضي المدعي بردها ثم تركها فلا يجد ذلك فيحلف هو لاء المدعي عليه وقيل يصيب

وله الرد عليه مالم يجبه

الرجوع مالم يحلف وظاهر كلام ابى زكرياء ان المدعي عليه يدرك رد اليمين على المدعي مالم ينعم للمدعي باليمين ومثل الانعام للمدعي الانعام للعالم والانعام للعالم انعام ايضاً للمدعي **وان ابى مدع من يمين** ردها عليه المدعي عليه فقيلها **حتى** يحضر مدعاه لم يجده **اي** لم يجد الاحضار قبل ان يحلف **لانه** انما يجب له بعد اليمين **ولما** كان لا يجب له الا بعد اليمين كان لا يجب احضاره الا بعد اليمين لان مالا يجب لاحد لا يجب احضاره له والذي عندي انه يجب ان يحضره له اذا اراد ان يحلف لما يحلف ويعطاه عنه بعد الحلف لانه ولو لم يكن له الا بعد الحلف في الحكم لكن يمكن ان يكون له في نفس الامر فهو كالمعرض المتحاكم عليه يجب ان يحضر محل الحكم على ما امر في موضعه وفي نسخة **وان ابى مدع من يمين** حتى ياخذ مدعاه لم يجده **اي** لم يجد الاخذ قبل الحلف لانه انما يجب له بعد اليمين اي وام ان يابى حتى يحضر فيجده ليكون الحلف على حاضر خوف التمثيل وذلك لان يمين المدعي في الرد خلاف الاصل وما ذكرته اولاً هو ما لا يبي زكرياء **وان كان** المدعي **خليفة** للمجنون او الغائب او الطفل **او حاملاً** فرد المدعي عليه اليمين بالبناء للفاعل او رد اليمين بالبناء للمفعول **عليهما** فلا ياخذان مدعاهما حتى يقع يمين بعد قدوم او بعد **كبلوغ** **اي** مثل بلوغ ومشله هو افاقة مجنون **او** **بد** **وضع** منهم **اي** من الحاصل والاعقاب المدلول عليه بقدوم والطفل والمجنون المدلول عليهما بقوله كبلوغ وذلك على التوزيع فالوضع للعامل والبلوغ للطفل والافاقة للمجنون والقدوم للاب فيكون الشيء بيد المدعي عليه ان كان في يده قبل وان خيف في يدا يمين حتى تضع الحامل التي رد عليها اليمين فتحلف او حتى يقدم الغائب الذي رد اليمين على خليفة فيحلف ذلك الغائب او حتى يبلغ الطفل الذي رد اليمين على خليفة فيحلف ذلك المتيق وبعد الحلف ياخذون لان المال لا يجب لهم الا بعد ان يحلفوا ولا يجدون ان لا يحلفوا لان خلفتهم قد ردت عليه اليمين فقيلها الا على قول من قال ان ردت عليه تركها فتراجع للمدعي عليه مالم يشرع فيها ويمين الطفل يكون على العلم اذا بلغ وكذا كل من لم يشر الفعل وعندي انه اذا

وان ابى مدع من يمين حتى يحضر مدعاه لم يجده لانه انما يجب له بعد اليمين وان كان خليفة او حاملاً فرد عليهما فلا ياخذان مدعاهما حتى يقع يمين بعد قدوم او كبلوغ او وضع منهم

ردت اليقين على المدعي الذي هو خليفة وقبلها حلف ان باشر الفحل ولا ينظر
 باليمين الطفل او المجنون او الحامل او الغائب واما ان كان الخليفة هو المدعي عليه
 فلا يجوز له ان يرد اليقين الى المدعي لانه ان علم ان المال للطفل ونحوه او لم يعلم
 انه ليس له ولا له فردها للمدعي فقد ضيع المال الذي هو لنحو الطفل او الذي يمكن
 ان يكون لنحو الطفل وان علم انه للمدعي فتحليفه ظلم بخلاف ما اذا كان الخليفة هو
 المدعي وعلم ان الشيء لنحو الطفل فانه يجب عليه اليمين ان باشر لئلا يضيع المال
 ومن طلب في كدينارين * اي طلبه المدعي في شيئين ومثل الشئيين * فافر
 بواحد اجبر عليه وحلف على * اخر بلا استئناف دعوة * وذلك مثل ان يدعي ان
 لي عليك دينارين قيمة كذا وكذا بعتك لك او اقرضتها لك او كانتا امانة لي
 فيقر بواحد او اقل او اكثر لكن اقل من الدعوى فقط فيجبر على اداؤه ويحلف
 انه ليس عليه الا ذلك او يدعي ان لي عليك عشرة دنانير من قبل كذا فيقر بخمسة
 او اقل او اكثر لكن اقل مما ادعى المدعي وعلة عدم استئناف الدعوة ان ذلك معاملة
 واحدة قد اجاب عليها بالاقرار بالبعض وانكار البعض وكذا لو قامت اليقنة على
 البعض - حلف على الباقي بلا استئناف وكذا لو اقر ببعض وقامت بهض وانكر
 بعضا * وان اقر بها * اي بالدينارين مثلا بوجه * اخر * لا بوجه ادعاء مدعيها *
 به * كقرض ومعاملة * عطف عام على خاص فان اقرض معاملة ايضا وذلك
 مثل ان يدعي عليه عشرة دنانير بقرض ويقول ليس الا * كذلك بل لك علي
 عشرة دنانير بالشراء او اقر بالوجه الذي ادعاء المدعي لكن من جنس * اخر
 مثل ان يدعي ان لي عليه عشرة دنانير بالسلف ويقول المدعي عليه بل عشرة دراهم او
 عشرة امداد برا او اقربا خالف الجنس والوجه اللذين ادعاهما المدعي او عشرة
 دنانير ثمن شعير وقال المدعي عليه ثمن بر او ثوب وفي جميع المسائل يتم الحاكم
 الكلام بينهما على المدعي الاول من بيان او يمين * اجبر * على اداء ما اقربه
 * بدعي * مستأنفة * لعدم اتحاد المعاملة والجنس او كايها في دعواها فان
 دعوي المدعي هي بمسرة وهذا الاقرار ليس جوابا يطابقها * وشهد عليه الحاكم
 ومن حضر * معه حين الاقرار فيودون شهادتهم عند حاكم * اخر وللحاكم ان يامرهما

ومن طلب في كدينارين فافر
 بواحد اجبر عليه وحلف
 على * اخر بلا استئناف
 دعوة وان اقربها لا بوجه
 ادعاء مدعيها كقرض
 ومعاملة اجبر بمسئنة
 وشهد عليه الحاكم ومن
 حضر

باستئناف الدعوة عنده فيحكم عليه باقراره لان له الحكم بما علمه في مجلس الحكم
 وان كان معه شاهدان حكم بهما ان شاء وكذا ان اقر عنده ولم يحضر معه احد وافر
 عند انسان او اساتين مما تكفي شهادتهما فانه يحكم بعلمه او شهادتهما وكذا كل
 اقرار او يودي شهادته واذا اقر بما اقربه في كل ما يجوز الاقرار فيه ثم تبين ايضا
 ما ادعاه المدعي فله اخذه ايضا وكيفية استئناف الدعوة عند هذا الحاكم الذي اقر
 عنده ان يقول الحاكم اعد الكلام فيقر فيقول للنصم ما تقول انت هل لك ما اقر
 لك به فان انعم اجبره له بالاداء ولا يمنعه ذلك من اخذ ما ادعاه ان بين عليه بعد
 او يقول له ماتقول فيما اقر لك به فان قال نعم قل للمقر تكلم بما اقررت له به فيعيد
 الاقرار الاول فيحكم او يلتفت اليه المدعي فيدعي ذلك زيادة على دعواه الاولى
 * ويسترد * الحاكم الجواب والقاعدة ان لا يسترد حتى يبين من اي وجه كان
 ذلك كبيع * مطلوبيا بكذا وعاء من كزيت او حب * مما يكال او يوزن * ما
 ليس بعيار * اي مكيل ولا يميزان ومن هي بيان لوعاء وذلك مثل ان يقول لي
 عليه بالسلف او الشراء غرارة ثرا او شعيرا او جواق برا وقصعة شعيرا وقلة زيت
 مما لا يضبط حده ومقداره في ذلك البلد فيقول الحاكم للمطلوب بذلك وهو المدعي
 عليه اردد الجواب * ويجبره * على الاداء * ان اقر * يحضرته او اثبت بينه بانه
 اقر ولا يجبره على معين لانهم لم يعيناه ولكن لما اقر الزم اقراره * ويحلفه ان جحد *
 ويسترد الجواب في العناء المعلوم على العمل المعترم واعني بالعناء الاجرة وفي العناء
 المجهول على العمل المعلوم مثل ان يقول خط لي هذه الجبة بما تيسر او بقعة ثرا وفي
 العناء المعلوم على العمل المجهول مثل احفر لي ييرا بكذا وكذا او ارع لي غنما بكذا
 وكذا بلا تعيين وقت ولا يسترد في العناء المجهول على العمل المجهول ويرجع اليقين
 في معلوم الاجارة على قول غير ابن عبد العزيز وصورة الانكار ما في مقدار الكراء
 والعناء المعلومين او في الخلاص وعدمه ونحو ذلك * ولا بيان على مجهول *
 فلو اتى عليه بمن شهدوا عليه بذلك بمشاهدة مثلا لا باقرار لم يحكم بهم لان الشهادة
 بمجهول كلا شهادة فيحلفه ولو وجدت هذه الشهادة ولا يودي في الحكم فاذا كان
 الامر كذلك فان احضر المدعي هذه الشهادة الغيبة والا فلا يطالبه الحاكم بها وقيل

ويسترد مطلوبيا بكذا وعاء
 من كزيت او حب ما
 ليس بعيار ويجبره ان
 اقر ويحلفه ان جحد ولا
 بيان على مجهول

ان احضرها حكم بها الحاكم على عمومها فيعطي المطلوب بوعاء ويحلف انه ليس عليه اكبر منه وان لم يحضرها طالبه بها فان احضرها حكم بها كذلك وللحاكم ان يسئله ما هذا الوعاء فان بينه وبين مقداره فاقتر الخصم او قام شهادة به حكم به **ولا رد يمين** في مجهول **وان ادعى** بمعاملة مالم يحضر الوعاء **ولا رد يمين** وانما غيا المصنف بالمعاملة لان من اجاز رد اليمين في المعلوم يحيزه في رد اليمين بخلاف بين المجزين بخلاف التقديرة فان بعض من يحيز رد اليمين بالمعاملة بلا خلاف بين المجزين بخلاف التقديرة فان بعض من يحيز رد اليمين يمنع ردها في التقديرة كما مر عن الديوان **ولا يسترد** من عليه حب او عين **ولا رد يمين** او غيرها مما يجوز في اقراض **بقرض** بلا كيل **بلا ذكر** كيل اي لم يذكر في دعواه كيل **او وزن او عدد** او مقدار محدود ولا ترد فيه اليمين وذلك لانه لا يسترد الجواب في مجهول المقدار في كل وجه ولا ترد يمين في المجهول **الا ان** قال طالبه اعطيت مفتاح بيتي **او مفتاح داري او مفتاح صندوق** **او** مفتاح **ميزاني** اي مفتاح بيت ميزاني اي البيت الذي اذن فيه واضع فيه الدنانير والدرهم **غذف المضاف** او سمى البيت بالميزان تسمية للحمل باسم الحل او اراد مفتاح صندوق ميزاني اي الصندوق الذي اضع فيه الميزان والموزن **غذف المضاف** او سماه باسم الحال او قال الطالب او سلمته الى مالي او نحو ذلك **لان يفرض منه حاجته** **انفسه** او غيره او لياتيني منه شيء او ليعطي فلانا منه شيئا او ليقضي منه ما علي او على غيرنا او ليفعل منه كذا **وفعل** اي اخذ ولم يرد الى او اخذ ولم ياتني به كما امرته او اخذ فلم يقض ما امرته به وسواء ادعى مجهولا **كذا** وعاء معلوما **فامسكه** **بكسر السين** واسكان الكاف اي فاقبضه **لي** **منه** ايها الحاكم او بفتحهما اي فمنعه مني حال كونه لي او اللام بمعنى عن **فيسترده** **جوابا** **وعلى هذا** الاسترداد والاولى اسقاط قوله وعلى هذا **فان اقر** بما ادعاه الطالب **استداه** امره الحاكم **ب** **اداء** **ما اقر** به التزاما لما ازم نفسه **وحلفه** لطالبه ما بقي له عليه شيء **وحلفه** ان تمتد ما ادعاه الطالب اصلا من من كونه اعطاه مفتاح بيته ونحو ذلك مما مر على حد

ولا رد يمين وان بمعاملة مالم يحضر الوعاء ولا يسترد من عليه حب او عين بقرض بلا كيل او وزن او عدد الا ان قال طالبه اعطيت مفتاح بيتي او ميزاني لان بقرض منه حاجته وفعل فامسكه لي فيسترده وعلى هذا فان اقر استداه بما اقر وحلفه لطالبه ما بقي له عليه شيء وحلفه ان تمتد ان جحد

ما مر او انه لم يطالبه او طلبه ولم يعطه المفتاح او انه اعطاه ولم ياخذ من ماله **ولا يصح** فيه بيان **لانه** دخل وحده فلو دخل مع غيره وردها ما اخذ او اقر انه اخذ **كذا** لشهود لصح البيان والباء في قوله فيه لاشيء المدعى او لما ذكر **ولا رد ايضا** **لكونه** مجهولا فلا يطالبه بالبيان ووجه جهله ظاهر لانه قل ان يقرض منه حاجته فان الحاجة مجهولة بل اذا قال له لعلك اخذت من مالي كذا لانه لم يحزم دعواه وان جاء به حلفه ان طلب الخصم تخليفه لان ذلك البيان لا يصح للجهل فلو ادعى عددا او مقدارا معلوما مثل ان يقول اعطيت المفتاح لياخذ عشرة دنانير من مالي قرضا لصح البيان وطالب الخصم فيه وصح رد اليمين ان لم يكن البيان ولو قال له مثلا اني تركت في بيتي عشرين ولما اعطيت المفتاح وجدت فيه عشرة فقد اخذ مثلها لدخل في العموم **وان اقر به** اي بما ادعى الطالب وهو مجهول **وادعى** استفاء من طالبه **اي ادعى** ان طالبه صدر منه استفاء ذلك **كاف بيانا** انه استوفى **فان لم يجده** احضر ماشاء **اي احضر** ما يزعم انه اخذه فقط فيكون عند مجلس الحكم لما ياخذ الطالب وسياخذه **وحلف** ما بقي شيء ان طالب ذلك **المذكور** من احضر ماشاء وحلف انه ما بقي شيء **طالبه** ثم يحلف **الطالب المدعى** انه لم يستوف فياخذ الطالب ما احضره المطلوب في المجلس وان اقر المطلوب بعدد او مقدار محدود ورضي الطالب ان يخلف المطلوب ما بقي شيء **بلا احضر** لما اقر به جاز وان لم يطالب يمينه جاز وان جهل ان له يميناً بنه الحاكم ان لك عليه يميناً ان شئت ان اتهمته وكذا سائر ما فيه اليمين والله اعلم **فصل** يسترد مطلوب بكذا عيناً او غير يمين كالحب والحيوان **من بيع اصل او ثياب** وان لم يذكر اختلاف انواع الاصل **اي لم يبين** ان الاصل نخل او شجر او ارض او دار او نحو ذلك **واجناس الثياب** بان لم يبين انها ثياب كتان او صوف او قطن او غير ذلك ولم يبين انها جبات ولا برانيص او غير ذلك وان بين فهو اولى ولكن يسترد المطلوب الجواب بين الطالب او لم يبين فلكاتب ان يكتب انت على فلان فلان كذا وكذا قيمة اصل او ثياب بلا بيان او بالبيان ويعمل بالكتاب ويسترد عليه الجواب اذا كان بحيث يصح

ولا يصح فيه بيان ورد ايضا وان اقر به وادعى استفاء من طالبه كاف بيانا فان لم يجده احضر ماشاء وحلف ما بقي شيء ان طلب ذلك طالبه ثم يحلف انه لم يستوف فياخذ

فصل

يسترد مطلوب بكذا عيناً من بيع اصل او ثياب وان لم يذكر اختلاف انواع الاصل واجناس الثياب

العمل به والاسترداد عليه ولا يسترد ان قل ثمن عروض او سلعة حتى يبين ذلك * ولزم ذكر نوع الحب * بان يقول بر او شعير او زبيب او تمر ويسترد ولو لم يقل تمر دفلة نورة او تمر ادالة او نحو ذلك ولزم ذكر انواع العروض كلها كالصوف الابيض والاسود وان لم يذكر لم يسترد * والحيوان * بان يقول غنم او بقرو ولا يلزم ذكر الضان او المزر ويقول ابل او بعير او نحو ذلك او بغال او حمار وغير ذلك ولا يسترد ان لم يذكر فليكتب الكاتب ان لفلان على فلان كذا وكذا قيمة البر او الشعير او التمر او ذلك من البيان ولا يكفي ان يقول قيمة العروض وان قاله لم يسترد الجواب له واتفرق ان الاصل كله شيء واحد شملته الارض حتى كأنه جزء منها لا رسامه عليها كالشجر والبناء او انه جزء من الارض اذا كان ارضاً ولا يكون الا حلال بالذات ولا يكون حراماً الا لعارض كغصب والثياب كلها شيء واحد لان المطلوب بها منفعة واحدة وهي اللبس وهي كلها حلال بالذات لا تحرم الا لعارض الا ما ان كان حراماً بالذات كان شاذاً كشوب من شعر خنزير واما انواع الجبوب فلا تشملها كلها منفعة واحدة اذ بعضها لا يوه كل اصلاً وبعضها يوه كل بعد عمل وصناعة وتفسير وبعضها يوه كل على حاله والحيوان مختلف المنفعة بعض للركوب او الحمل وبعض لهما وبعض للاكل وبعض للسكر وبعض حرام بالذات كالحنزير وذئب او غراب وبعض حلال وكذا كثير من العروض كعصا مينة وخنزير وذئب او غراب وخنزير وخنزير وخنزير وغيره والحيوان وسواه فيما ذكره من لزوم ذكر نوع الحب والحيوان ان يدعي عيناً مثلاً للحم او الحيوان كما قبله او ان يدعيها في ذمة انسان قرضاً او صداقاً او ارشاً او من بيع النقد * لاسنه ولونه ان لم يكن البيع مائة * وان كان سلماً لم يسترد حتى يذكر السن مطلقاً ولون الضان لان اعتناء الناس بالابيض لا بالاسود الا قليلاً بخلاف لون سائر الحيوان فلا يعتبر لانه لا يتعاق لهم غرض كبير في لون شعره قال العاصمي

والمدعي فيه له شرطان * تحقق الدعوى مع البيان

فان لم يتحقق الدعوى مثل ان يقول اظن ان لي عليه كذا او اشك فلا تقبل دعواه

ولزم ذكر نوع الحب والحيوان لاسنه ولونه ان لم يكن البيع سلماً

وياتي حكم التهمة ان شاء الله في التهمة يمين مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل فيها ان قويت وقيل ان شهر بالتهمة وكذا ان قال لي عليه شيء او تحققت عماره ذمته لي بشيء اجعل مبالغه ونحو ذلك فلا يسترد في ذلك ولا بد ايضاً من بيان جهة اشتغال الذمة كبيع كذا وسلم كذا الاحتمال ان يكون مما لا يجوز كقمار وزني وكهانة وكل دعوى ذكر الفقهاء انه لا يسترد عاينها الجواب فلما حكم ان يسكت ويبرض عنها وله ان يقول اذهب عني وله ان يقول ان هذه الدعوى مما لا يسترد لها الجواب وله ان يقول له اذكر كذا وكذا ليصح استرداد الجواب فيعلمه كيف يقول مثل ان يقول قل من اي سبب كان لك ذلك من بيع اوهبة او غير ذلك وقيل ما هو الذي لك ادنايبر او دراهم او حب او غير ذلك وذكر بعض قومنا انه يكفي ان يقول بعت او تزوجت فيحمل على الامر الصحيح وقال محمد بن حارثه منهم يجب على القاضي ان يقول من اين وجب لك ما ادعيته فن قل من ساف او بيع او ضم ان ونحوه لم يكلفه اكثر من ذلك فيقول للمدعي عاينها اجب واذا كان مما لو اقر لم يحكم لم يسترد فيه الجواب كمدعي هبة بلا قبض على القول بانها لا تثبت الا به وقيل يسترد ليحكم له بعدم ثبوتها ولا استرداد فيما تشهد العادة بكذبه مثل ان يقول المغربي في الغرب ان هذا سرق مالي اليوم في مكة * ولا استرداد في بيع عين * بعين غير نقد ولا في بيع شيء بشيء من جنسه لان ذلك ربا ولا في كل بيع لا يجوز ولا في كل بيع لا يعقد ولا في كل دعوى لا يجوز كدعوى اجرة الزني او الغناء بل ينهائم عن الحرام ويعلمهم ما يجوز وما لا يجوز واما بالنقد ان ظهر زيف فيسترد فيحكم باحد الاقوال بطلان البيع وهو الصحيح لان جبره ربا وغير ذلك القول وقد تقدمت في باب الصرف وصح اطلاق المصنف في قوله في بيع عين لان كون المبيع عيناً هو نفس العبارة وكون الثمن عيناً مأخوذ من كون الاصل في الثمن العين وجاز * استمسكك جاحد * اسي استمسكك بحجود له بما حده ولما كان الاستمسكك بالجاحد صحت اضافة الاستمسكك اليه * استقرض من احد * هو المحجود له * ديناراً * او غيره اي طلب من احد ان يقرضه ديناراً مثلاً * فاعطاه له * بذية القرض * بلا * تلفظ به * اقرضته لك * بل اعطاه سائلاً او قائلاً خذ او غير ذلك من غير ان يقول اقرضته لك

ولا استرداد في بيع عين وجاز استمسكك جاحد استقرض من احد ديناراً فاعطاه له بلا اقرضته لك

عند حالكم بقرض متعلقان باستمسائك اي يستمسك عند حالكم على رسم القرض
من اقرض له ولم يذكر له حال القرض لفظ القرض لكن نواه وانما صح ذلك لانه
اعطاه بعد ان طلبه ان يقرض له وجاز استعطائه منه اي استعطاه الدينار
من المستقرض اي جاز طالب القرض مستقرضه ان يعطيه ما اقرضه ويجوز عود
الماء الاولى لهما كم والقول اولى لانه افاد انه يجوز لصاحب المال ان يطلب العطاء
على القرض مع انه لم يذكر اقرض واما الحاكم فلا شعور بعدم ذكر القرض اي جاز
طالب المقرض الحاكم ان ياخذ له ذلك من المستقرض ان جحد الاولى اسقاطه
لانه قد عبر اولا بمجاحد فكفي والحاصل انه يذكر في دعواه لفظ القرض ولو لم
يذكره حين القرض لانه نواه وفعل بعد تلفظ المستقرض بطالب القرض ولو قال لهما كم
اعطيت هذا دينارا فره ان يرد له لم ينصت اليه لانه لا يرجع في عطيته وان قال
طالب مني ان اقرضه دينارا فاعطيته اياه اكان كلامه غير نص في القرض ولو تبادر
منه لاحتمال ان يكون المراد فاعطيته اياه لوضف هذا الاحتمال بطالب الرد الذي
لا يناسب الهبة فلا يستردده الحاكم الجواب حتى يقول اعطيته اياه قرصاً او نحو ذلك
وهكذا كل ما طلبك احد ان تفعله له على وجه كذا فاعطيته له على نية ذلك الوجه
ولم تذكر لفظ ذلك الوجه حين الاعطاء فانك تذكره حين الاستمسك مثل ان
يقول بعه لي بكذا فاعطيته له على نية البيع بكذا فانك تقول بعه له بكذا على القول
بامضاء هذا البيع ومثل ان يقول امر لي هذا الماع فاعطيته له على نية الاعارة
فانك تقول امرته له وان امر مستقرض دينارا اي طالب قرض دينارا او
غيره مقرضاً ان يرسله اليه مع عبء اي عبد المقرض او طفله او غيرها
من عيته له كبالغ وطفل غيره وعبد غيره ودخل فيه عبد المستقرض وان ردنا هاء
عنده وطفله للمستقرض دخل عبد المقرض وطفله بقوله غيرها وصح ان يقول لي عليه
مع انه لا تلم له بانه ارسله لانه ارسله مع من امره بالارسال اليه فلزم المستقرض
ولو ضاع قبل الوصول اليه وذلك اذا امره بالارسال مشافهة او مع امينين قبل او
مع مصدق وهاء عبده وما بعده تائدة الى المستقرض اي قال اقرض لي دينارا مثلاً
وارسله الي مع عبدي او مع طفلي او مع ابني البالغ او مع زيد او نحو ذلك

عند حالكم بقرض
واستعطائه منه ان جحد
وان امر مستقرض دينارا
مقرضاً ان يرسله اليه مع
عبده او طفله او غيرها

فارسله مع من امره ان يرسله اليه معه فتضاف قبل ان يصله فجحد له
بان قال لا اعطيك لاني لم اخذ منك قرصاً او لم اطلب منك اولاً لانه لم يصلني
اولاً لاني لم اقل ارسله الي مع من ارسلته الي فان تلف فقد تلف عليك قال
المقرض للحاكم اعطني حتى من هذا لي عليه دينار بقرض ولا يلزمه ذكر من
ارسله معه وان ذكره فهو اوثق له في نفس الامر حيث اتى بذكر القصة على
اخرها واما في نفعه فليس ذلك باوثق له لان ذكره ذلك زيادة دعوى غير دعوى
نفس القرض فقيه دعوى ان دعوى انه اقرضه وانه امره بالارسال ما اقرض مع عبده
او نحو ذلك بل ثلاث دعويات والثالثة دعوى انه ارسله الا الصورة التي اقر فيها
بالامر بالارسال مع عبده او نحوه مما ذكره وزعم انه لما لم يصله لم يكن عليه شيء
لجهله بالعلم فان في ذكر المقرض لذلك زيادة تقرروا ما ان قال ارسله مع عبدي
او طفلك فان تلف تلف على المقرض لانه بمنزلة وقيل على المستقرض لانه امره
بذلك والصحيح الاول ويحلف ان ادعى عدم الوصول وانقولاً ايضاً ان قل ارسله
مع من جاء من الناس قيل تلف عليه لانه امره وقيل على المقرض لانه لم يعين
له من يرسل معه فهو مجهول وتقدم الخلاف في باب ما يارب به صاحب الدين
غريمه وان جحد الشراء مشتراشيء عمل اسم الفاعل الماضي بدون
ال على قول الكسائي مختلفة في صفة ب ثمن معلوم كدنانير عشرة ثمانية
لشاة ووسق تمر وقفيز برا قال بانه للحاكم في دعوته لي عليه كذا من قبل
بيع كذا وكذا فاعطيه منه ويذكر اجناس الاشياء التي باع ثمن واحد وعلى
هذا فلا يستردده الجواب وتقدم ذلك في البيوع وان باع الشيء الواحد بثلاث
مختلفة جاز وان انكر المشتري ذكر الشيء وذكر الاثنان وان انكر البائع ذكر
ذلك كله المشتري ويقول في طلب ثمن اشياء مختلفة باعها ايضاً
في صفقات كل واحد في صفقة ثمنه ان جحد مشتريها لي عليه كذا
دينارا او غيره من قبل بيع كذا وكذا منها كذا قيمة كذا ومنها كذا قيمة
كذا وهكذا ويستردده جواباً الحاكم ان اراد البائع او الحاكم وهو اولى
لان الحاكم لا يدري ان البائع اراد البين اللهم الا ان اظهر ما يلم به الحاكم انه

فارسله فلتلف قبل ان يصله
فجحد له قال اعطني حتى
من هذا لي عليه دينار
بقرض ولا يلزمه ذكر من
ارسله معه وان ذكره فهو
اوثق وان جحد مشتري
اشياء مختلفة في صفقة بمعلوم
كدنانير قال بانه في
دعوته لي عليه كذا من
قبل بيع كذا وكذا
فاعطيه منه ويذكر
اجناس الاشياء ويقول في
مختلفة ايضاً في صفقات
ان جحد لي عليه كذا
دينارا من قبل بيع كذا
وكذا ويستردده ان اراد

اراد اليمين **منه يمين** ان اقر اعطي وان انكر حلف **ولا** لا يسترده بنية انه
ان انكر كلف البائع البيان لانه **لا يصح** في ذلك بيان ان لا يجمع شهود شهادات
مختلفة **ويؤدوها** برة في شهادة واحدة لا يجوز ذلك وان ادعى اثمانا متعددة في
مثن واحد استرده الجواب **ولا يجمع مدع** دعوات مختلفة الاحكام كتعدية
ومعاملة **وما تداولته** الايدي كالامانة والعارية والرهن والحيازة **في** دعوى
ياخذة فان كان شاهدا كل منها على حدة شهد شهود كل منها على حدة وان
كان شهود الجميع شهودا متقدمين شهدوا كل شهادة على حدة وكذا المدعي يذكر كل
دعوى على حدة ولا يخلطها باخرى بل يدعيها ويستشهد عليها ثم الاخرى كذلك
وهكذا فاذا جمع المدعي دعوات مخانات لم يميز للشهود اداء شهادتهم في تلك الدعوى
ببرة ولا شيء بد شيء **ولا للحاكم** تسويقها بل يعيد الدعوى كل دعوة تقر
بشهادتها لا خلاف الاحكام فان حكم المعاملة الاداء باقرار او بيان وحكم التعدية
ذلك مع اخراج حق التعدية والزجر وحكم ما تداوله الايدي ان لاضمان الا بتعدية
او تقصير واما ان يجمع الشهود شهادات متفقة فيجوز مثل ان يكون الثمن فيها كلها
من جنس واحد والمثن من جنس واحد مثل عشر دنانير من قبل كذا وكذا من
شعير وخمسة دنانير من قبل كذا وكذا من شعير واما ان يجمع المدعي دعوات
متفقات مثل ان تكون كلها في معاملة او ان تكون كلها في تدية فحائز لا تفاق الحكم
فيجوز له جمع الدعاوي في صورة بيع اشياء مختلفة في صفقات مختلفة باثران متفقة
او مختلفة وفي الاثر ومن استمسك برجل عند الحاكم بدعوى فانكره المدعي عليه
خلفه الحاكم ثم استمسك به على دعوى اخرى فان الحاكم يقول له اجمع دعاويك
كلها واحلفه لك عليها برة فيجمع دعاويه فيحلفه له الحاكم مرة واحدة على دعاويه
كلها ومنهم من يقول بتركه الحاكم حتى يدعي عليه ثلاث فيقول له حينئذ اجمع
دعاويك احلفه لك ومنهم من يقول كل دعوى ادعاها عليه بخلفه لها عليها قلت
او كثرت لكل دعوى يمين ويجوز للحاكم ان يخاف المدعي عليه على دعاو مفترقات
يمين واحدة سواء في ذلك كان المدعي رجلا واحدا او رجلا اثني وكذلك ان
ادعى على رجل دعوتين احداها لنفسه والاخرى لمن ولي امره من طفله

منه يمين ولا يصح في
ذلك بيان ان لا يجمع
شهود شهادات مختلفة ولا
يجمع مدع دعوات مختلفة
الاحكام كتعدية ومعاملة
في واحدة

او مجنونه او عبده او يتيم استخلف عليه او لجمع من ولي امره من الوصية او
غيرها من جميع الامانات التي استخلف عليها فان الحاكم ياخذ له يمين واحدة
على دعواه ودعوى جميع من ذكرنا ان اراد ذلك ويجوز للمحكم ايضا ان يحلف
لرجل جماعة رجال يمين واحدة وسواء في ذلك انتقت دعاويه عليهم او اختلفت
ولا ينصت الحاكم لمستمك باحد عنده في شيء **معلوم فكلفه** بيانه
اي بيان ذلك المعلوم اي الشهادة على ذلك عطف على مستمسك لانه في معنى
استمسك الا انه لا يجوز ذلك في ما اذا كان عامل المعطوف عليه يصلح للعمل في
المعطوف ولعله صح عنده رحمه الله ان هذا مما اغتر فيه اخر ما لم يفر اولاً
بعد جحد خصمه ان اراد استمسكا **ب**دعوة اخرى قبل انقضاء **الدعوة**
الاولى لان ذلك تعميل للاولى واشتغال عنها يؤدي الى منع الحكم والى
الاختلال فيه بل يتفرع للاولى حتى يتضح الحكم فيها ولا يدخل فيها الضعف عنها
بالاشتغال عنها ولولم يبق الا اليمين او الا الاجل الذي اجله الحاكم الا ان قال
اول ادعاه لي عليه دعوات مثل هذه او زاد بعضها او نقص او اختلف الاجناس او
اقترا من عند الحاكم فتغنيا قدر ما يتعاملان ثم رجعا فاذا كان الامر واحدا من
هؤلاء فله الاستمسك بعد انقضاء الاولى وبعد الكلام في ضرب الاجل ولو قبل
مجيء الاجل واما قبل الفراغ من الاولى فلا يجوز مطلقا ولو اقرقا وتغنيا الا ان
تقايلا في الدعوة وتركها جميعا وان غاب قبل الفراغ مما بينهما وجاء بالاخرى
فللحاكم ان يذكر لها الاولى وله ان يتركها وينصت لها **وكذلك** ان حكم له
بدعوة فاراد استمسكا **ب**مثله **لا ينصت** اليه والمراد مثلهما في الجنس وليس المراد
مثلهما في كونها معاملة كما انها معاملة او في انها تعدية كما انها تعدية كما قال بعض
من كتب على احكام ابي زكرياء معللا بان المغايرة بالتعدية والمعاملة لا تجوز
لانه تقدم انه لا يجمع دعوات مختلفة لا نأقول ليس هذا جمعا لان الكلام هنا
مفروض في الاستمسك بعد الحكم بدعوة وكذا ان اراد المحكوم عليه ان يستمسك
هو بدعوة فلا ينصت اليه حتى يودي الحق الذي عليه لان ذلك ظاهر في المروء
من الحق **الا** ان قال اول ادعاه **ب** قبل الشروع في الادعاء او بعد الشروع

ولا ينصت الحاكم
لمستمك باحد عنده
في معلوم فكلفه بيانه
بعد جحد خصمه ان
اراد استمسكا باخرى
قبل انقضاء الاولى وكذلك
ان حكم له بدعوة فاراد
استمسكا كالمثلها الا ان
قال اول ادعاه

فيه وقيل مالم يفرغ وقيل مالم يرد المدعى عليه الجواب او يامر به الحاكم يرد الجواب
 * لي عليه دعوات مثل هذه * تضح الاشارة الى مبهمة او قبل تفصيلها مثل ان يقول
 لي على هذا دعوة فيقول لي معه اخري * او زاد بعضها * اي زاد بعض الدعوات
 على بعض * او نقص * اي ادعى دعوى زادت على الدعوى الاخرى او نقصت
 عنها * او اختلفت الاجناس * اي سواء كانت مساوية ام متفاوتة واتفقت
 الاجناس ام اختلفت هذا كله في نفس الامر ولا يلزمه ان يذكر ذلك للحاكم بل
 يلزمه ان يقول لي عليه دعوات هكذا فقط * او افترقا من عند الحاكم فتغيبا قدر
 ما يتعاملان ثم رجعا * او غاب عنها الحاكم قدر ما يتعاملان فرجع اليهما ومن
 حكم عليه الحاكم فتاب مع خصمه ثم رجع يدعي على خصمه انصت اليه الحاكم
 لا الا لم يغب ولم يقضه الحق الا ان قل اول رد جوابه او قبل ذلك لي عليه دعوى
 فان الحاكم ينصت اليه اذا تمت القضية الاولى * وادنى ما يخاف * فيه
 * بمصحف ربع دينار * لان اليين بالمصحف مضرة للبدن وغيره فاشتراط فيها
 ما يقع فيه اليد ويباح به الفرج من الصداق على ما مر وربع الدينار هو ثلاثة دراهم
 او اربعة على ما مر ايضا * واذا ابي المدعي التعليف الا بالمصحف حنفة الحاكم به ولا
 بد ان كان اهلا له والا فلا وقيل للحاكم ان لا يخافه به ولو اهلا * * يخلف
 * في الاقل * اقل من ربع دينار * باسماء الله تعالى * الاضائة للحقيقة فيصدق
 الكلام على التعليف باسم واحد واسمين واكثر بحسب نظر الحاكم * ويتردد *
 الجواب * ويخير * على الاراء باقرار او بيان * وان على * اقل * قليل * وتلي
 جنسين واجناس كما اشار اليه بقوله * وعلى دينار ودرهم * وعلى ما فيه استثناء من
 الجنس كدينار الاسدسا على حد ما مر جواز الاستثناء به في البيوع لا على
 ما فيه الاستثناء من غير جنسه كما قال * لا على الا درهما * اي لا على قوله
 الا درهما بعد ذكر الدينار حاصله ان مجموع قوله الا درهما مجرور بلى للحكاية اي
 لا على هذا اللفظ الذي هو قوله الا درهما بعد ذكر الدينار لانه استثناء منقطع
 وانما لم يسرد ذلك مع جواز الاستثناء المنقطع وكثرته وقياسه لانه كدعوى
 اخري في الكلام دعوتان الاولى قوله دينار والاخرى فرضه دراهم واسطة درهم

لي عليه دعوات مثل هذه
 او زاد بعضها او نقص او
 اختلف الاجناس او افترق
 من عند الحاكم فتغيبا
 قدر ما يتعاملان ثم رجعا
 وادنى ما يخلف بمصحف
 ربع دينار وفي الاقل
 باسماء الله تعالى ويسترد
 ويخير وان على قليل وعلى
 دينار ودرهم لا على الا
 درهما

منها وقيل يسترد على الاستثناء المقتضى اذا كان معروف المقدار من المستثنى منه
 وكذا في عرف المتعاملين كالنطق بجنس واحد لانه كالتصل حينئذ فان الدرهم
 نصف سدس الدينار فكانه قال دينار الاسدسا وقد تقدم في البيوع الخلاف في
 الاستثناء من غير الجنس قبل يبطل البيع وقيل يصح ويبطل الاستثناء وبذلك
 القول بشرطه تكون الاقوال ثلاثة ولا يجوز الاسترداد على استثناء المجهول كما قال
 * او * الا * حجة * اي لا يجوز الاسترداد على قوله دينار الاحبة لان الحبة
 مجهولة وان فرضناها سدس ثمن الدرهم كما في القاموس فهو استثناء من غير الجنس
 ويجب حضور النصف والا كان ربا فاذا باع بدينار الاسدسا فاراد ان يعطيه
 دينارا كاملا ويرد له المشتري سدسه ذهب بالوزن او فضة احضره حيثما حضر الدينار
 وهكذا كما مر في البيوع * و * يسترد الجواب * على قيراط الذهب * لان
 قيراط الفضة وان كان في عرف من عندهم قيراط الفضة استرد عليه ايضا * وعلى
 الخراب وعلى كل سكة عرفت * واعتيدت في بلد الحاكم او عرفت ولم تمتد
 فيه وان لم تعرف وقد كانت فلا يسترد حتى تعرف * وعلى * شيء * وتسمية من
 جنسه كـ * دينار ونصف * ومد ونصف ومودي ونصف وهو كيل لاهل نفوسة
 * ودرهم ونصف * فتحمل على ان التسمية من جنس ما قبلها فيعمل التمثيل على
 دينار ونصف دينار ومد ونصف مد ومودي ونصف مودي ودرهم ونصف درهم
 ويسترد الجواب على ذلك * وان لم يقل ونصف كذا * وذكر ذلك افضل
 وكذلك يسترد اذا ذكر عددا فضاء ولو لم يذكر جنس الممدود مع بعض
 الاعداد فقط فتحمل الاعداد على ذلك مثل ان يقول ثلاثة وعشرون درهما
 فيحمل على معنى قولك ثلاثة دراهم وعشرون درهما وقيل ليس ذلك بشيء ولا
 يسترد الا ان يذكر الممدود مع كل فيقول ثلاثة دراهم وعشرون درهما وصححه
 والصحيح عندي الاول لجريان كلام العرب والعجم على ذلك * ومن استمسك
 باحد على دينار * او غيره * فاقربه او صح بيانه ولم يذكره نقصه اجبر عليه
 موزونا * اي كاملا وكذا غير الدينار يجبر عليه كاملا اذا لم يذكر النقص
 ولو ادعى المدعي عليه انه ناقص وان اخر ناقص اعطاه وحلف على الكمال

او حبة وعلى قيراط
 الذهب وعلى الخراب
 وعلى كل سكة عرفت
 وعلى دينار ونصف ودرهم
 ونصف وان لم يقل ونصف
 كذا ومن استمسك
 باحد على دينار فاقربه
 او صح بيانه ولم يذكره
 نقصه اجبر عليه موزونا

* وان * تمسك به * على كذا ديناره او كذا كسلا برا * او غير
 ذلك وافر * وادعى خلاف سكة * ادعاه طالبه * او عيار * او ميزان * ادعاه
 طالبه بلا بيان اجبر بما اقر وحلف على ما زاد * الطالب انه لم يكن * ومن باع
 سلعة * بكسر السين او غير السلعة * بكذا حبا * او بنهر الحب * ادركه قيل
 في كل بلد * ولو في الحجاز ولو كان فوق ما يحمل الحامل كذا اطاق بعض العلماء
 كابي زكرياء وقيل يحكم عليه بحمل المعاملة كما مر في الدين ويدرك الدنانير والدرهم
 في كل موضع وان اسلف حبا لم يدركه الا في بلد السلف الا ان كان مما لا يأخذه
 الحمل فيدركه في كل بلد غير حجاز وكذا غير الحبوب قال ابو سفيان رحمه الله لا يأخذه
 الحمل هو ستة عشر روية بوية اثنان من عنابي عزيز وهي ستة اصوع بالصاع
 الجربي والمراد بالحمل الحامل على الظهر وانظر ما الحكمة في ان ذلك ومادونه يدركه
 في بلد اقترض فقط واكثر يدركه في كل بلد الا الحجاز والمناسب العكس وتقدم
 كلام في الديوان على ذلك مبسوط * ويقول في امانة وعارية ووديعة ومضاربة *
 ورهن ونحو ذلك مما ليس في ذمة المطلب كقطة بين عليا صاحبها * لي عنده *
 كذا من قبل امانة او عارية او نحو ذلك والامانة والوديعة بمعنى واحد ويفرق
 بينهما باللفظ ان قال ائمتك على كذا ونحو ذلك فامانة وان قال استودعتك فوديعة
 وقد تستعمل الوديعة فيما تعطيه احدا يحفظه لك وتنب عنه بالسر او ايوصله الى غيرك وذكر
 ابن عرفة ان الوديعة بالمعنى المصدري نقل مجرد حفظ ينقل قال الرصاص قال مجرد حفظ
 ولم ينقل حفظ ليخرج ما فيه نقل الحفظ مع التصرف بالوكالة واما الوديعة فليس فيها الا مجرد
 الحفظ ويخرج الايصاء فالاسم الوديعة والمصدر الايداع اي يستعمل بمعناها واخرج
 بقوله ملك ان يودع ولده الصغير لحفظه فانه ليس وديعة وقوله ينقل اخرج به ما لا ينقل
 من الاصول كالربع وجملة ينقل صفة ملك اه وعلى هذا فالوديعة تخالف الامانة
 لان الوديعة باهر صاحبها فيها بالحفظ بخلاف الامانة وعرف ابن جزى المبكبي
 الاندلسي الوديعة على المعنى المصدري بانها استئابة في حفظ المال قال وهي امانة
 جائزة من الجهتين فكل واحد منهما حلها متى شاء ومثله قول صاحب المختصر
 الايداع توكل بحفظ مال ويستعمل الوديعة بمعنى الشيء المودع * وفي غلط ورأى

وان على كذا دينارا او كذا
 كيلابا فافر وادعى خلاف
 سكة او عيار ادعاه طالبه
 بلا بيان اجبر بما اقر
 وحلف على ما زاد ومن باع
 سلعة بكذا حبا ادركه
 قيل في كل بلد ويقول
 في امانة وعارية ووديعة
 ومضاربة لي عنده وفي
 غلط ورأى

قولان * قيل يقول لي عنده وقيل يقول لي عليه وجه الاول ان الغلط والربا ليسا
 معاملة صحيحة فان الغلط لامعالة فيه اصلا انما هو غلط في مال الغير فاخذه بظنه
 او يزعم انه ماله او في حساب ثمن ما باع ونحوه من الاثان والاعراض التي يستحقها
 وغير الاثان كنزكاة وكفارة غلط هو في الحساب او غلط صاحب المال والربا
 معاملة باطلة فوجب الرد وانما ذلك شيء عند من اخذه يجب رده كالامانة غير
 انه يلزمه ولوم يضع الا ما وضع بيده صاحبه بلا ربا فانه لا يضمنه الا بتضيم او
 بعلمه بغلط صاحبه ووجه الثاني ان الغلط والربا يلزمه فيهما الرد ويترتب عليه الضمان
 على ما مر وان الغلط فيه لم يكن بيده بامر مالكة والربا لا يفيد فيه الرضى شيئا
 وهو الصحيح وان تصرف فيه الغلط قل عليه * و * يقول لي * عليه * كذا
 وكذا من قبل كذا وكذا * في سوى ذلك * كالبيع والاجرة والصدقات والارش
 والسرقة والغصب فالخااصل انه يقول في نحو الامانة لي عنده في نحو البيع لي عليه
 وفي الربا والغلط قولان وقيل يقول لي عنده وقيل لي عليه وليس المراد انه لا يلزمه
 ذكر العدد في نحو الامانة ولزمه في نحو البيع وفي الغلط والربا قولان كما قال بعض
 من كتب على الاصل كانه اخذه من قوله فانما يقول لي عليه كذا وكذا وليس
 كذلك وانما القصد في قوله عليه واما العدد فلا بد منه وذكرنا في الاقرار من
 الديوان قولين فمن اقر فقال في نحو الوديعة والامانة علي كذا وفي الدين عندي كذا
 وظاهره ترجيح الجواز * ويصدق مستودع ومستعير ومضارب لا يمين في تلف *
 متعلق بصدق اي يصدقون في ادعاهم تلف * ما بايدهم ان كانوا امناء * عند
 الحاكم وان لم يكونوا عنده امناء احتاجوا الى الشهود بكونهم امناء وان كانوا غير
 امناء ولا يدري حالهم حلتوا وكذا الامانة والوديعة وكل ما بيد انسان بوضع صاحبه
 فيه وقيل يحلفون في ذلك كله ولو امناء قل بعضهم الامين امين ويخاف والمراد
 التلف الذي يعذر فيه كالغصب والموت لا الذي لا يعذر فيه كالسقوط او النسيان
 في موضع والغلط * وكذا وارثهم ان ادعى تلفه بيد مورثه * لا يمين عليه انه تلف
 بيد مورثه * لا * ان ادعى تلفه فانه يغرم ولا يصدق في تلفه لانه لم يؤتمن عليه
 وانما ائتمن عليه مورثه الا ان بين انه تلف وقيل لا غرم عليه ولكن يحلف انه ذهب لانه بقي

قولان وعليه في سوى ذلك
 ويصدق مستودع ومستعير
 ومضارب لا يمين في
 تلف ما بايدهم ان كانوا
 امناء وكذا وارثهم ان
 ادعى تلفه بيد مورثه

في يديه من الموروث كالامانة وان جحد كستودع اي جحد مثل المستودع
من يشبهه من الموثقين كالرهن والمستعير والمضارب ما يده وقال مثلاً لارهن
لك عندي اولا وديعة اولا امانة او لا غارية او نحو ذلك فبين عليه صاحبه
انه يده ثم ادعى تلقه لم يصدق في ادعاه تلقه ولو متولى الا ببيان او يمين
لانه بمجرد اخراج من كونه اميناً في الشيء ولو كان اميناً فيه قبل فعندي انه
لا يخرج عن الغرم باليمين ولا يطالب باليمين ولا يمين عليه بل لزمه الغرم لا يخرج
عنه الا ببيان وقال المصنف كما رأت انه يمين او يخاف فلا يفرم وان جحد
مدعى عليه ما يدعيه طالبه من الدعاوي في الممايلات او التعديات او غيرها
وينه اي بين الطالب ما ادعاه ثم ادعى المدعى عليه استيفاء
اي وجهها من وجوه براءة ذمته منه بعد شغلها به كلف المدعى عليه بالبناء
للمفعول اي كلفه الحاكم بيانه اي بيان الاستيفاء وهو مفعول ثان لكلف
فان لم يجده اي لم يجد البيان لم يجد من طالبه يميناً انه لم يستوف كلفه
الا عطاء للمدعي الطالب بلا يمين على الطالب وانما لم يدرك اليمين على الطالب لبيان
خيانته بوجوده اولا قبل البينة وقالوا في الديوان يجد اليمين ونصه ان استمسك
رجل برجل عند الحاكم على حق كان له فادعى المدعى عليه انه قد حلفه على
على ذلك الحق قبل ذلك عند حاكم غيره فان الحاكم يكفه البينة على ما ادعى
فان لم يات بها فليحلفه انه لم يأخذ منه اليمين على هذا الحق وكذلك ان ادعى انه
اوفاه حقه قبل هذا او تركه له او براه منه فعليه البينة على ما قال فان لم يات بها
فيلحلف المدعي على دعوى المدعى عليه فان لم يفرم المدعى عليه ما ادعى المدعي
وان ادعى ديناً فجحدته ثم اتى عليه بيينة ثم ادعى انه اوفاه ذلك الدين فعليه البينة انه
اوفاه دينه فان لم تكن له بينة فليحضر المال ثم يحلفه انه لم يوف حقه فاذا حلف فليعطه
دينه وما وجب عند حاكم باقراره بعد انكاره سواء وقع الاقرار والانكار منه عند
او في غيبته او وقع احدهما عنده والاخر في غيبته وجب اليه بالشهادة على ذلك
الاقرار والانكار او ببينة او يمين وفي نسخة باقرار او يمين وبيان
وجوب شيء ويضمن ان يرد المدعى عليه اليمين على المدعي فيقبلها المدعي

وان جحد كستودع ما يده
فين عليه ثم ادعى تلقه
لم يصدق الا ببيان او يمين
وان جحد مدعى عليه
ما يدعيه طالبه من الدعاوي
وينه ثم ادعى استيفاء كلف
بيانه فان لم يجده لم يجد
من طالبه يميناً انه لم يستوف
وما وجب عند حاكم باقرار
او بينة

فيحلف على ما ادعاه ثم يقول المدعى عليه انه قد استوفاه مني ففعل من طلب
بالبناء للمفعول وهو المدعى عليه في اي فيما وجب عند الحاكم ببيان دفعه
لطالبه او البراءة منه بوجه ما ان ادعاه اي ان ادعى المطلوب الدفع للطالب او
البراءة منه بوجه بعد شغل ذمته سواء ادعى انه دفع قبل التحاكم او ادعى انه دفع
بعد التحاكم بعد غياب الحاكم عنهما او غيبهما عنه ولا يمين له اي للمطلوب
عليه اي على الطالب ان لم يجده اي البيان لبيان انه خان كما في المسئلة
قبلها الا ان اقر ابتداء اي بلا تقدم انكار ثم ادعى الاستيفاء او البراءة فله اليمين
على طالبه انه لم يستوف ولم يبر بوجه وان مات احد خلفتي يتيم او غائب او
مجنون او غيره او كان لمن ذكر خلائف فمات منهم واحد او اثنان فصاعداً
وبقي من بقي او غاب عن مجلس الحكم ولو في البلد احد الخائفتين او احد
الخلائف او متعدد منهم او جن كذلك وكان الخائفتان فصاعداً خائفة واحد
لا يستقل احدهم بالامر ثم يستردد حاكم الجواب لباقي اذا ادعى شيئاً
للمستخلف عليه على انسان او عنده او عليه اذا ادعى انسان على من استخلف
عليه شيئاً او عنده ان علم الحاكم بذلك المذكور من انه ليس خليفة وحده
وقيل يجوز للحاكم ان يستردد له او تجن او خرس وان لم يعلم ان معه في الخلافة غيره استردد
له وعليه ولم يلزمه البحث هل معه غيره وان علم ان معه غيره في الخلافة لكن علم
ان كلا خليفة مستقل فكذلك وكذلك المأموران والوكيلان فصاعداً
والضمينان فصاعداً ضمانة اداء لا يستردد الحاكم الجواب لبعض او على
بعض ينه وبين المضمون له او المضمون عنه اذا كانت ضمانتهم واحدة لا يستقل
احدهم بها وعلم الحاكم بذلك وان لم يعلم بذلك او كان كل ضامناً على حدة فانه
يستردد وقيل يستردد كلا منهم على حصته ولو علم انهم ضامن واحد وكذا في الامارة
والوكالة ومن عليه دين من معاملة كبيع وقرض وغير ذلك او من تباعة
كتعدية او عنده وديعة او امانة او رهن او نحو ذلك مما هو كالامانة
لاحد فاستمسك به مدع انه وهب له بالبناء للمفعول اي وهب ذلك الذي
عليه او عنده من ربه فيه ادخال من على ما هو فاعل في المعنى والاولى تركه

فعل من طلب فيه بيان
دفعه لطالبه ان ادعاه ولا
يمين له عليه ان لم يجده الا ان
اقر ابتداء وان مات احد
خلفتي يتيم او غاب ثم
يستردد لباقي او عليه ان
علم بذلك وكذلك الضمينان
ومن عليه دين او عنده
وديعة لاحد فاستمسك به
مدع انه وهب له من ربه

فيقول انه وهبه له ربه ودخل في الهبة هبة الثواب وهبة الاجر والصدقة والزكاة
ومثل الهبة في ذلك ان يستمسك به ان ربه قضاء له في دين او نحوه من كل
ما ترتب في ذمته له او للفقراء او ان ربه مات فورثته والمطلوب وهو الذي عليه
ذلك او عنده عالم بذلك المذكور من ان صاحبه وهبه له او عالم بانه قضاء له في
دين ونحوه ان ادعى القضاء ومقر به فلا يجبر باقراره على النذر متعاق باقرار
لا يجبر باداء ما اقر به على من له عليه او عنده شيء انه اخبره من ملكه الى مدعيه
لكن يجبر عليه الحاكم ان يتصرف فيه حتى يبين الطالب وان اعطاه بلا كلام
الحاكم لم يلزم الحاكم منه لانه يجوز له ذلك لعله بان ما عليه او عنده قد اخبره
صاحبه الى هذا المدعي الا ان بينه وبين الادعاء بشهود شهدوا ان صاحبه
اخرجه للملك مدعيه اقرارا لم يقر علم او لم يعلم فحينئذ يجبر لاجل البينة لا لاجل
الاقرار ان كان قد اقر قبل البينة او بعدها على ان يمكنه يد مدعيه ويجوز اقرار
الاب على ابنه الطفل وابنه المجنون من الطفولية وابنه الاصم الابكم من حين
ولد وقيل ولو جن بعد البلوغ او حدث الصمم والبله فيغرم الاب باقراره على
هواه وان اقر على مشترك او مختلط بينه وبين غيره لزمه النصف ولا يصح اقراره
على ولد ابنه الطفل الا ان ولي امره ويجوز اقرار الخليفة على من ولي عليه
مادام في الخلافة وكذا قائم المسجد ومن يذم مال المسجد مادام كذلك
ومن استخلف على الخصومة فلا يجوز اقراره الا ان يجوز له او فوض له من
ولي عليه ولا اقرارا لمقارض على صاحب المال ان عليه كذا ولا صاحب المال على
المقارض في ذلك المال ان كان فيه الربح وجاز اقرار احد المتفاوضين بدين عليها
من تجارتها قبل ان يفترقا لا اقراره بعد الافتراق ولا اقراره بدين كان عليه من
قبل وارثه او من قبل التعدي او من قبل الصداق على صاحبه وجاز من كل ما جرت
اليه التجارة او بيع الانفساخ وكذا في شركة العنان فيما اشتركاه وجاز في شركة
قعدت لهم على العموم لا في شركة غير تلك الشركات حال الشركة ولا بعدها
وان جحد المطلوب ان عليه او عنده لفلان ما ادعاه ذلك المدعي الطالب ان
فلان اخبره الى ملكه ولا بيان للطالب يشهد له ان مالك ذلك اخبره الى

والمطلوب عالم بذلك ومقر
به فلا يجبر باقراره على
النذر الا ان بينه وان
جحد المطلوب ولا بيان
للتطالب

ملكه حلف المطلوب انه لم يعلم انه اي الذي عليه او عنده صار
له اي الطالب بهبة او غيرها من ربه فلان بن فلان ويجزيه الخبر
خبر الامناء وهو ان يقولوا انه اخبر الى ملك الطالب بجهة كذا من هبة او غيرها
من غير ان يحتاجوا ان يقولوا شهدنا او اشهدنا مالكة او نحوه وان قلت كيف
يخلف المطلوب حين لا بيان للطالب مع انه لو اقر لم يجبر باقراره قلت وجه ذلك ان
يوقف الشيء بيد المطلوب لا يتصرف فيه بوجه ما ان اقر بما ادعاه الطالب من
هبة او غيرها فكان ان لم يقر ولا بيان حلف انه لم يعلم بذلك فيخلى له لا يتعرض له
فيه ووجه اخر ان يقال ان الطالب له بينة على ان صاحب ذلك وهبه له او
اخرجه الى ملكه بوجه وانكر المطلوب ان يكون ذلك عليه او عنده لانه ان قامت
بينة اخرى او هذه على انه عليه او عنده اجبره الحاكم ان يمكن منه الطالب
وعبارة الاصل لا تقبل هذا الوجه لانها نص في اقراره ان عليه اوله كذا وفي الاثر
كل ما باشر الرجل من بيع وشراء واقالة وتولية وهبة ورهن وقسمة ونكاح وطلاق
وانواع التعديات والامانات وبيع العيب وجميع المعاملات فانه يخلف عليه بالبتات
وكذا ما يدعي عليه انه افسد له شيء او افسد بماله او عبيده او ماله بتضييع وكذا من
ادعى على رجل انه افسد له شيء او افسد بماله او مواسيه او عبيده او اطفاله يخلف
المدعي عليه بالبتات اذا ادعى عليه التضييع وكذا ما بيد الانسان من مال غيره
فادعى عليه احد انه افسد به مالا وكذا المعلم ان ادعى عليه انه افسد باطفاله
والسلطان ان ادعى عليه انه افسد برعيته شيئا واما ما لم يدع المدعي عليه انه افسد
له بماله او عبيده او اطفاله عمدا او ما يدعى عليه من قبل وارثه من التعديات
والمعاملات او ما يدعى عليه من قبل اجيره او وكيله او خليفته فانما يخلف عليه
بالعلم لا بالبتات وكذا كل ما لم يباشره وقيل يخلف على علمه في جميع ما يدعى عليه
من قبل المعاملات وذلك قول الربيع بن حبيب رحمة الله عليه ويدفع مستقرض
كشتر من احد الشريكين مجزور من تنازعه مستقرض ومشتري وكذا قوله للمعامله
يعني ان من استقرض من احد الشريكين او اشترى منه شيئا يدفع لمن افرضه او باع
له لا للشريك الاخر ولا لهما وكذا كل ما اخذ من احدهما كامنة وعارية ورهن

حلف انه لم يعلم انه له بهبة
من ربه فلان بن فلان
ويجزيه الخبر ويدفع
مستقرض كشتر من احد
الشريكين لمعامله

وغيره يرد له من اخذه منه * ولو بعد افتراق * عن الشركة بانفساخها او بالقسمة والمراد بالشريكين الشريكان شركة عنان او في بعض الاشياء دون بعض ونحو ذلك من الشركات التي ليس الشريكان فيها كرجل واحد بخلاف العقيدين والمفاوضين ومن قدمت لها الشركة من ايها فانها في ذلك كرجل واحد وقد مر في باب وضع الدين انه يضع لكل من العقيدين ما لم تنفسخ عقدهما واذا انفسخت فلا يضع لكل منهما الا منابه * وكذا مقرض او بائع * او رهن او فاعل غير ذلك * لاحدهما بمسكه * اي يمسك من افرض له يرد اليه القرض او يطيئه ثمن البيع او يرد اليه الرهن او العارية او غير ذلك * مطلقا * انفسخت شركتهما او اقتسما او بقت والحاصل انك تاخذ من اعطيته وترد لمن اخذت منه في شركة غير المفاوضة وغير شركة العقيدين وغير شركة القود ويجوز له فيما بينه وبين الله ان يرد لمن لم ياخذ منه اذا علم باشتراكهما فيه واذا اسلف احد العقيدين او المفاوضين او القاعدين في شركة لرجل او باع له او ترتب له في ذمة احدهما شيء او عند احدهما فانه يستمسك بايها شاء ويتردد له الجواب ويحبه له ويشهد له الشهود عليه واذا اسلف رجل لاحدهما او باع او فعل غير ذلك فللرجل ان يمسك بايها شاء ويتردد له الجواب ويشهد له عليه الشهود ويحبه له الا اذا زالة الشركة فانه لا يدرك احدهما ولا يدرك عليه الا حصته والشركاء كالشريكين * وان باع خليفة * شيئا من مال من استخلف عليه * ولم يقبض * ثمن ما باع * حتى صح فعل مستخلف عليه * بان بلغ اليتيم او افاق الجون وكذا ان قدم الغائب او قام الحاضر لنفسه او نطق الابكم * استمسك بمشتر منه ان جحد الثمن * بان قال لم اشتر منك فضلا عن ان اعطيتك الثمن او بان قال قد اوصلته بيد الخليفة او بيد المستخلف عليه او تركه لي المستخلف عنه او الخائفة او قضاء لي في كذا او امرني ان افعل به كذا وكذا او ان اعطيه فلانا او الثمن كذا مشيرا لجنس غير ما ذكره احدهما او ما الثمن الا كذا مما هو اقل مما ذكره * ايها * فاعل استمسك اي استمسك به من * شاء * منهما اما الخليفة او المستخلف عليه وكذا ان اكرمي مال المستخلف عليه لرجل او استعماله الرجل باجرة او استعمال الجون او الطفل او الابكم بالاجرة او رهن له احد شيئا

ولو بعد افتراق وكذا مقرض او بائع لاحدهما بمسكه مطلقا وان باع خليفة ولم يقبض حتى صح فعل مستخلف عليه استمسك بمشتر منه ان جحد الثمن ايها شاء

في دين من استخلف عليه او فعل فعلا في مال من استخلف عليه فلن استخلف عليه او الخائفة ان يمسك بمن فعل معه ذلك ان جحدته او تكلم فيه بما خالفة * ويخبر الخليفة * الحاكم * انه خليفة قبل * اي قبل هذا الزمان اي يقول اني خليفة فيما مضى على فلان وكان كذا وكذا ويقول ذلك قبل الشروع في الدعوى او في بدءها والمأمور والوكيل في ذلك كله كالخليفة وكذلك يستمسك الخصم بالخائفة او بالمستخلف عليه وكذا في الامر والوكالة * ويدعي عقيد بما فعل عقيدته * ومفاوض بما فعل مفاوضه واحد من قدمت لها الشركة بما فعل الاخر وكذا الشركة بالارث * وغائب * يعد حضور * وطفل * بعد بلوغ * بفعل خليفتهما * وكذا كل مستخلف عليه من مجنون وابكم وغيره ومأمور له وموكل عليه * او يدعي قباهم * اي اما ان يدعوا بفعل من ناب عنهم او من شارك واما ان يدعي المدعي قباهم اي في جهتهم بما فعل النائب او الشريك او بمعنى الواو او للتبويع والماء في قباهم للعقيد والغائب والطفل الذين لم يباشروا الفعل * وكذا ان جحد مشتر سلة من وكيل على بيعها * متعلق بوكيل * ثمنها * مفعول جحد وكيفية الجحد مأمرا انفا * وبذ كر كل كيف دار الفعل * فالمنوب عنه يقول في اول دعواه او قبله ان وكيلي او مأموري او خيلتي فعل كذا مع هذا او فعل معه هذا وكذا ويقول الشريك فعل شريكي مع هذا كذا او فعل معه هذا كذا والنائب يقول كنت نائبا عن فلان وفات له او عليه مع هذا كذا او فعل هذا معي كذا ويقول الشريك ان زالت الشركة اني كنت شريكا لفلان وفعل فلان مع هذا او فعل هذا مع كذا وبذ كرون ماجري وما يدعون * ويستمسك بالمطلوب ايها اراد * اي الواحد من النائب والمنوب عنه او الواحد من الشريكين * ويدفع * المطلوب ماوجب عليه من ثمن البيع او غيره * لا يها شاء ان علم * المطلوب * بذلك * المذكور من ان احدهما نائب عن الاخر او شريك على ما مر في الشركة ولا يعتبر حجر صاحب المال عن ان يعطي من عليه شريكه من قبل او نائبه من قبل الا حجر الحاكم * ولا تنصب حكومة في حرام * بالذات تكفر وتخزي وعذرة او لعارض كمصوب ومسروق وربما وثمن ذلك مثل ان يعلم الحاكم

ويخبر الخليفة انه خليفة قبل ويدعي عقيد بما فعل عقيدته وغائب وطفل بفعل خليفتهما او يدعي قباهم وكذا ان جحد مشتر سلة من وكيل على بيعها ثمنها وبذ كر كل كيف دار الفعل ويستمسك بالمطلوب ايها اراد ويدفع لايها شاء ان علم بذلك ولا تنصب حكومة في حرام

ان ذلك الشيء مسروق فيتنزع فيه اثنان غير صاحبه كل يدعيه لنفسه سواء علما
 انها حرام او لم يعلموا وعذرا لانه اذا اثبتها لاحدهما او حلف عليها احدهما او حكم
 في مال منها فقد حكم لغير مالكتها وحكم على مالكتها بالتفويت وحلف عليها لا لصاحبها
 واما بين فعل الحرام وبين فعل معه فينصب ليطل ذلك ولا بين اهل ربة
 او بعض اهل ربة وبعض غير اهل ربة اذا تذازعوا في شيء ريب انه لغيرهم واما
 ما علم انه حلال فتتصب بينهم ليوصل الى صاحبه منهم ولا يعطى حق لمن لا
 يعطيه اي لا يعين الحاكم ولا غيره من لا يعطي الحق اذا لزمه على اخذ حقه ولا
 يحكم له به بل لا تنصب له الحكومة اذا جاء مدعيا وان ظهر للحاكم نصيبها ليعلم انه
 محق فيقول له لا اعينك ولا امر باعطاء الحق لك حتى تعطي الحق من نفسك
 او ليعلم ان الحق عليه فيامر به باداءه ويعين صاحبه الذي ظهر له الحق وان ادعى
 عليه فلينصب الحكومة فان جاء الحق عليه امره باداءه واعان صاحبه وان جاء له
 فلا حتى يذعن لاداءه ماعليه ويجوز للشهود قيل ان لا يوردوا شهادتهم له حتى يذعن
 وان طلبهم الحاكم ادواها ويحرم على الحاكم وغيره ان يقولوا لا تعطوه حقه ويحرم على
 الشهود ان يزوروا او منع الحاكم عن طالبه وذلك كله في الحق المتعين صاحبه
 ولا استرداد للعباب فيما جاوز المقدار كدع على اخر مائة دينار من قبل
 بيع شاة الا على قول من قال يبيع الفين جائز ماض على حاله او على قول من قال
 جائز ماض يرد فيه الى مادون الفين فانه يسترد له على القولين والواضح ان ينصبها
 ويبطل البيع على قول بطلانه او ينزع الفين على القول الاخر او يثبت البيع على
 ما فيه كله بلا نقص على القول الاخر وله ان لا يسترد اذا راب الامر به
 كذب وفيه نظر والله اعلم واذا ادعى رجل على رجل ما كان بيده فنسبه المدعى
 عليه الى غيره فلا يشتغل به الا ان اتى ببينة انه امانة في يده او امانة لقلان او امانة
 لغير من نسبه اليه من كان بيده او امانة لرجل عرفنا وجهه فقط والاخصا وان
 ادعاه امانة في يده لمن يبي امره لم يشتغل به فليخاصم مع مدعيه ولو بين انه لم
 ولي امره وكذلك ان ادعى من بيده انه رهن او لقطة عنده او نحو ذلك فلا خصومة
 بينه وبين مدعيه ان بين وذكرنا عن ابن عباد ان القول قوله فيما ذكرنا من هذا بلا

ولا بين اهل ربة ولا
 يعطى حق لمن لا يعطيه
 ولا استرداد فيما جاوز
 المقدار كدع على اخر
 مائة دينار من قبل بيع شاة

بيان ولا تنصب فيه الخصومة لمدعيه الا ان استرابه الحاكم فليتكلفه البينة ومن ادعى ان
 ما يبيد غيره مفسوب منه او ادعى عليه ما يخرج عنه وانكر فعلى المدعي البيان وان
 قال نعم هو لك لكن اخرجته الى ملكي بوجه كذا او علقته عندي بوجه كذا كرهن
 وامسك او امرتني ان اخرجته من ملكك او اعلقه او انتفع به او استغله فالقول قول
 صاحب الشيء وان غصب من يد من كان بيده وقال صاحبه هو على ضفة كذا
 او عدد كذا فالقول قوله ويحلف على ما زاد صاحب الشيء وان قل امانة وصدقه
 من كان بيده وقال احدثت فيه عيبا او اخذت منه او انتفعت به او فعلت به
 ما تضمنه به وقد تلفت فالقول قول من بيده وان قال امرتني ان احمل عليها الى كذا
 او ان احمل كذا فانكر او قال باقل او بخلاف فالقول قول صاحبها وكذا غير
 الذابة وقد مر هذا في الاجارات وكل ما كان من انواع الامانات من الامانة والعارية
 والرهن ونحو ذلك وفعل به ما تضمنه به فادعى انه دفعه لصاحبه فانكر فالقول قوله
 وقيل قول من كان بيده واما ما كان بيده بالتعدي فادعى دفعه لصاحبه او انه امره
 صاحبه بدفعه لاحد او بان يفعل فيه فعلا يخرج من ملكه او يعيره او يرهنه
 فالقول قول صاحبه وكذا ما يبيده بنوع الامانة ان ادعى الدفع او انه امره بذلك
 ومن ادعى تلف ما في يده بنوع الامانة فالقول قوله الا ان دخل ضمانه والقول قوله
 في العدد والجنس والله اعلم باب في دعوي العبد المحجور عليه والمأذن
 له والمرح سواء في تعديتهم في الاموال والابدان يلزم سيدهم ما وجب لهما من غرم
 لكن لا تجاوز قيمتهم لا يلزم سيدهم ما جاوز قيمتهم الا ان امرهم
 بالتعدي او جعله في ايديهم وفي الديوان كل ما افسد العبد بالتعدي في الانفس
 والاموال وما يجب عليه من الصدقات بالتعدي فان ذلك يدرك على مولاه في حينه
 ذلك ولا يدرك عليه اكثر من رقبته ومنهم من يقول يلزمه كل ما فعل ولو كان اكثر
 من رقبته وان اقربا افسد في اموال الناس لم يجز اقراره الا ان جوزه مولاه فيدرك
 ما يساوي رقبته واما الزائد فعلى العبد اذا عتق وقيل يؤخذ من العبد ما فوق رقبته
 اذا غرمه له وقيل يقرم على المولى جميع ما افسده عبده ولو اكثر من رقبته ولا
 يضمن فيما افسد حيوانه اكثر من قيمتها وقيل يضمنه كله وهو المأخوذ به عندنا وان

باب

العبد المحجور عليه والمأذن
 له والمرح سواء في
 تعديتهم ولا تجاوز قيمتهم

أقر بالمعاملات لم يؤخذ هو ولا مولاه ولو أقر بها مولاه إلا أن كان ماذونا له وقيل لا يجوز إقراره ولو ماذونا له وإن أقر العبد بماله بعد عتقه أخذه ولو قال كان عليه في العبودية وصدقه من له الحق وما دام عنده يفرم جناية مقدار قيمته كلما جنى غرم ولو اجتمع من ذلك ألف أو أكثر أه والعبد المحجور عليه هو من لم ياذن له مولاه بالتجر سواء أقال له لا تتجر أم لم يقل له ذلك ولكن لم ياذن له لأنه محجور لحكم الشرع ما لم ياذن له والعبد الماذون له من أذن له مولاه بالتجر والعبد المشرح من أذن له مولاه بالخدمة بيظنه أو أن يكتسب بلا معاملة أموال الناس مثل خدمة الخوص لمن ياتيه به أويطعمه من حيث يجوز له فيصنع القفاف ونحوها واختلفت أحكامهم في المعاملة * مثل أن يأخذوا الدين ليتجر وأبه أو القراض أو نحو ذلك * فيؤخذ رب الماذون بما أتوه * مما يتعلق بالمعاملات * مادام في ملكه ولو جاوز رقبته أن لم يرب * أي أن لم يربه الحاكم أو السيد أن لم تر ربة في إقراره * مثل أن يتهم بالميل إلى نفع المقر له بفتح القاف كإبته وغيره من الأقارب والأباعد إذا كانت إماراة الميل ومثل أن يتهم بإرادة أضرار مولاه * ولا يقبل * إقراره * عليه * أي على سيده بعد خروجه من ملكه * أن خرج من ملكه * بموت السيد أو اعتاقه أو هبته أو خرج ببيع أو صداق أو إجارة أو غير ذلك وإنما لم يقبل إقراره الواقع بعد خروجه لأنه ليس حينئذ عبدا له فضلا عن أن يقبل عليه إقراره ولا شاهدا عليه لأن المعاملة جرت على يده وأيضا إن بقي على العبودية فلا تقبل شهادة العبد وأما ما لا ينة فيؤخذ * ولا * يقبل إقراره * على وارثه * وقد خرج من ملك سيده في حياته * أن مات * ربه لأنه ليس بماذون له في التجرة عند الوارث * ويستمسك بخصمه * أي بخصم العبد الماذون له في بعض تجر أو كل أو في أمر مخصوص أذن له فيه ولم ياذن له في الكل وأولي من ذلك نصب ربه فيكون المعنى يتمسك العبد بخصمه ولو كان الخصم ربه في معاملة ينة وبين ربه * في * أمر * معاملة ولوربة * بنصب ربه ورقعه على ما يأتي بيانه أن شاء الله أي يتمسك بمن يخاصمه العبد رب العبد كما يتمسك به العبد * ويسترد * خصمه * أي للعبد الجواب * ويحلف * له خصمه أن أنكر له * ويجبر * خصمه

واختلفت أحكامهم في المعاملة فيؤخذ رب الماذن بما أقر به مادام في ملكه ولو جاوز رقبته أن لم يرب ولا يقبل عليه أن يخرج من ملكه ولا على وارثه أن مات ويستمسك بخصمه في معاملة ولوربة ويسترد له ويحلف ويجبر

له على الأداء * أن أقر أو بين * العبد عليه * ويشهد عليه ولو غاب ربه * عن مجلس الحكم في ذلك كله في الاسترداد والتحليف والجبر والشهادة وإن استمسك ربه بالخصم استرد له وحلف له وأجبر له أن أقر أو بين وتودي له الشهادة غاب العبد عن مجلس الحكم أو حضر وإذا غاب العبد أو السيد عن مجلس الحكم فسواء غاب عن البلد أو لم يغيب * وكذا الحكم عليه * يحكم عليه ولو بلا حضور من ربه وكذا الاسترداد العبد الجواب وتحليفه والشهادة عليه والخذ بإقراره كل ذلك جائز ولو لم يحضر مولاه وكذا يحكم على سيده ويسترد الجواب ويجبر ويحلف على علمه ويشهد عليه ويؤخذ بإقراره حضر العبد في ذلك أو غاب * وذلك لأنه * يتمسك به * أي بالعبد * ويتمسك * بربه * أي يتمسك بمن شاء منها فالعبد في ذلك كله يتمسك به أو يتمسك هو بغيره لأن المعاملة على يده والسيد كذلك لأن المال له والفائدة والخسارة عليه والعبد ملكه لا يقدر إلا على ما أذن له فيه لا يستقل بشيء * فإن * تمسك الخصم بالسيد من جهة عبده فلان * جحد أن له عبدا يسمى فلانا * أو جحد أن له عبدا أصلا بعد ادعاء أحد أن له عبده كذا أو أن على عبده فلان كذا * أو * جحد أن له عبدا * ماذونا * له * ينة مدعيه * أي أتى ببيان العبد بأن يأتي بشهود يشهدون أن له عبدا يسمى فلانا أو أن له عبدا ماذونا أو أنه لم ياذن لعبده في التجرة * وإن بالخبر أن وجده * أي الخبر فإذا بين كاف البيان أيضا ما يتمسك به * والا * يبين أن له العبد المدعى * حلفه * أنه لا عبد له أو أنه له عبد غير ماذون أو أن عبده غير ذلك الموصوف وكذا أن بين أن له العبد لا على ما يتمسك به حلف أنه لا يعلم أنه لعلى العبد ما يدعيه * وتحاص غرماء ربه فيه * أي في العبد الماذون له * وفيما يده * وفيما يده ربه أيضا * أن دائن كل * أي كل واحد من العبد والسيد أي أن أخذ كل واحد منهما الدين * من قوم * وهذا تمثيل والمراد أن كلا أخذ الدين من غير من أخذ منه الآخر * على المختار * مقابله القول بأنه يتحاص غرماء السيد في ذلك وغرماء العبد فيه وفيما يده فقط ففي الديوان وإذا كان على العبد الماذون له في التجارة ديون للناس فإن على

أن أقر أو بين ويشهد له ولو غاب ربه وكذا الحكم عليه ويتمسك به ويربه فإن جحد أن له عبدا يسمى فلانا أو ماذونا ينة مدعيه وإن بالخبر أن وجده والا حلفه وتحاص غرماء وغرماء ربه فيه وفيما يده أن دائن كل من قوم على المختار

مولاه الغرم اي فيتخاص في ماله وفي العبد وما في يد العبد قال واذا كان على السيد ديون وعلى العبد ديون فانهم يتخاصصون في مال العبد مع العبد ومنهم من يقول يتخاصص غرماء السيد في مال السيد والعبد وما في يده واما غرماء العبد فانهم يتخاصصون في العبد وما في يده من المال ولا يدركون في مال سيده شيئاً ولا يتخاصص السيد بما كان له من الديون على عبده مع غرماء العبد وكذا العبد لا يتخاصص بدينه على سيده مع غرماء سيده الا ان كان ذلك الدين اموال الناس او كان العبد مشتركاً فان المديان يدرك على العبد ما نأب شريكه من الدين ويدرك العبد عليه ايضاً ما نأب شريكه في الدين فيجري على الماذون له في ذلك ما يجري على الحر من العدم والافلاس اه * ولا يصح اذن * شريكه * غير عقيد * في التجرة * العبد * مشترك * اشترك فيه خاصة او فيه وفي بعض مال لا كله * ولا تجبيرة * له عن تجر بعد الاذن فيه الا باتفاق الشركاء في الاذن والتجيرة واما الشريك العقيد فياذن للمشارك في التجرة ولا يحتاج الى اذن الشريك الاخر ويجزعه بعد ان اذن هو والاخر او كلاهما له الا ان تخالفا فاراد احدهما الاذن له واني الاخر او اذنا له ثم اراد احدهما الحجر واني الاخر فيصح الحجر فلا يتصرف الا باذنها جميعاً والمفاوض ومن قعدت له الشركة كالعقيد في ذلك ويجوز ان يريد بالعقيد كلاً ذكره ما يشمل المفاوض فلا شيء لاصحاب الاموال على ربه الذي لم ياذن له ولا على الذي اذن الا ان على هذا ذلك فيما بينه وبين الله ولا يدرك عليهما ولو ساهما في العبد لان ذلك الاذن كالعدم * كما مر * في شركة المفاوضة اذ قال وجاز لكل مبيعة وقبض وقضاء واذن لبعدها فانه يفيد بعض ذلك بالتصريح وبعضاً بالمفهوم * ومن اذن لبعده * بالتجرة * في ساعة او صنعة معروفة فمأذون له في الكل * يتجر في جميع السلع ويصنع الصنائع كلها ويعامل بالبيع والشراء ولو للاصل ولو اذن له في صنعة معروفة ويصنع جميع الصنائع ويتجر في جميع السلع ولو اذن له في عمل صنعة معروفة ويعامل ولو في الاصول وكذا لو اذن له في نوع من المعاملات كالمسلم فله الكل ووجه ذلك ان الاذن في واحدة اذن في الكل لانه اذا اذن له في التجارة بالنون احتاج الى

ولا يصح اذن غير عقيد
لمشارك ولا تجبيرة كما مر
ومن اذن لبعده في ساعة او
صنعة معروفة فمأذون له في
الكل

شراء الالات والى اجرة من يصلحهم اذا فسدن او الى عملهم بيده وكذا العكس ووجه ما خر دفع الحرج والخديعة عن يراه يتجر في تلك الساعة او نوع من المعاملات او يصنع تلك الصنعة لانه اذا رآه في ذلك ظن انه مأذون على الاطلاق فيعامله على الاطلاق في التجرة والصنائع او يطلبه العبد على ذلك فيوافقه لانه قد رآه في بعض المعاملات او الصنائع لان اصل العبد الحجر فاذا رآه في شيء من ذلك لم يعلم رآه فيه خصوصه بذلك الا ترى انه لو اعتبر ما يرى فيه لتوهم رآه فيه انه لا يتجر الا في السكران رآه فيه فقط وهكذا الا ان قال هو مأذون له في كذا وشهر ذلك بندا عليه فيكون ذلك كالغرر ونظير ذلك ما مر في البيوع لان المقارض التجري في جميع السلع والبلاد ولو خص له صاحب المال على قول * ولا يصح اذن خليفة * على غائب او مجنون او يتيم او ابك او عاقل بالغ حاضر صحيح في التجرة لعبيد هو لاء * وضمن * ما اخذ من الديون خسر او لم يخسر يقضي بما في يد العبد من ذلك وما نقص عن تمام الديون فعليه بلا رجوع على العبد ولا على مولاه او يقضي من ماله ويرجع على العبد فيما في يده فقط * ويرفع * السيد * مأذونه من السوق * بالنداء عليه بانه قد حجر عليه وينعه من التجرة لئلا يفتقر بذلك احد * اذا اراد التججير وبشهاد * العدول * بذلك * اي على ذلك ويكفي النداء وحده وان نادى عليه وجاء غائب لم يحضر الحجر ولم يسمع به فعامله قبل لا يعذر وقيل يعذر وعلى هذا الاخير ينسك بسيده في كل ماله عليه او به * وكذا وارثه ان مات * ربه اي وكذا يرفع الماذون من السوق وارث من اذن له ان مات من اذن له ان اراد الوارث التججير ويشهد بذلك والشهاد في ذلك كله انما هو بمجرد انكار احد رفعه والا فالتججير يصح بلا اشهاد وان اراد الوارث ابقائه على اذن سيده الميث فهو مأذون له على الحال الاول استصحاباً للاصل بلا احتياج للاذن من الوارث وكذا هو على الاذن الاول مالم يحجر الوارث * والعبد * المسرح لا مستفاته نفسه * اي لطلب قوت نفسه اشار الى ان المسرح هو الماذون له في طلب القوت لنفسه وتقدمت زيادة على هذا * يسترد * منه الجواب * لمستمسك به في معاملة * او صنعة * ويحلف ان جحد * ولو بلا حضور من سيده في

ولا يصح اذن خليفة وضمن
ويرفع مأذونه من السوق
اذا اراد التججير وبشهاد
بذلك وكذا وارثه ان مات
والمرح استفاته نفسه يسترد
لمستمسك به في معاملة
ويحلف ان جحد

الاستمساك والتحليف ويجوز الاستمساك بسيدته وتحليفه على علمه ان جحد العبد ولا بيان وتحليف العبد على البتات ولا يجبر ان اقر او بين عليه ولا يجبر سيده بحبسه ان يجبر اقراره على نفسه فيحكم على السيد به وقيل يجبر سيده على الاداء بلا حبس وان كان بيان اجبر السيد على الاداء لنحو قيمة وما دونها ويسترد الجواب له اي للعبد من خصمه ان استمسك بخصمه ولو بلا حضور من سيده ولا يخاف مطلوبه ان جحد له حتى يحضر ربه ولا يجبر له على الاداء ان اقر بما ادعاه العبد او بين عليه حتى يحضر ربه ويسترد الجواب لسيدته ويخاف له مطلوبه ويجبر له ان اقر او كان البيان حضر العبد ولم يحضر ويؤخذ سيده في معاملته بقيمة فاقل وقيل يؤخذ بالكل وكذا الخلف في الجنابة في مال او نفس ولا تدرك عليه اي على مطلق السيد معاملة محجور اي من لم يؤذنه له في تجر ولا مريحة ببطنه ولو لم يناد عليه ولا قال للناس لاتعاملوه ما لم يخرج من ملكه ببيع او هبة او غير ذلك او اعتاق لان معامله هو الذي ضيع ماله بمعاملة محجور فلا يدركه مادام عليه اسم الحجر فاذا اخرج من ملكه لم يصدق عليه في الحال انه محجور وقد انتفع باخراجه بثمن او ثواب الله او بفرض وان مات العبد وكذا ان قتل ولم باخذ قيمته اذ لم يقدر على قتله او لم يتبين فلا يدرك عليه وان اخذها فكالباع والله اعلم فحين اخرجته تلزمه قيمته فاقل ان احياما اي الدعوة طلبها قبل الاخراج بان يقول لسيد العبد ان لي على عبدك كذا وكذا ويشهد على الاحياء خوف الانكار ويجوز ان يقول عند الحاكم ان لي على عبد فلان كذا ولو بلا حضور من السيد فيكون ذلك احياء وان زاد في الاحياء اني لم اخذ ولم ابره واني على حتى فاحسن ويجوز في صورة اعتاقه ان يمسك به مطلقا وبسيده ان احياما وقيل يلزم سيد المحجور ما لزمه ولو اكثر من قيمته ويسترد الجواب من العبد المحجور ولو بحضور من سيده لماسكه فيها اي في المعاملة ويجوز عود الضمير للدعوة دعوة المعاملة واما جنابة المسرح والمحجور والمأذون فندرك على السيد ولو اخرج من ملكه ولم يجي المجني عليه الدعوة يدرك القيمة وما دونها وقيل الكل ولا يجبر على ادائه ان اقر

ولا يجبر ان اقر او بين عليه
ويسترد له ولا يخلف مطلوبه
ان جحد ولا يجبر له ان اقر
او بين عليه حتى يحضر ربه
ويؤخذ في معاملته بقيمة
فاقل ولا تدرك عليه معاملة
محجور ما لم يخرج من ملكه
فتلزمه قيمته فاقل ان احياما
طالبها ويسترد لماسكه فيها
ولا يجبر على ادائه ان اقر

او بين عليه بل يجبر سيده اذا اخرج من ملكه لانه محجور عليه فكما لا يتصرف بالمعاملة كذلك لا يتصرف بالاداء ويخلف في حضور سيده ان جحد ويسترد له من خصمه الجواب بحضور ربه ويجبر خصمه له على الاداء بحضور ربه ان اقر او بين عليه وهذا في الصورة التي اخرج فيها من ملكه فوجع عليه الخصم بمثل قيمته ويخلف خصمه الجاحد ان لم يكن اقرار من الخصم او بيان عليه بحضور ربه واما ما يكون على العبد من قبل المعاملات بنيران مولاه فليس على مولاه من ذلك شيء حتى يخرج من ملكه فان خرج من ملكه فانه ينرم مادون رقبته وكذلك ان قتل العبد واخذ قيمته او عفا عن قتله او قتله فانه ينرم ما يقابل رقبته واما ان مات العبد بما جاء من قبل الله فانه يضمن ما يقابل رقبته ومنهم من يقول ليس عليه شيء وما زاد على رقبته فانه ياخذه منه عند مولاه الاخر ولكن لا يشغله عن عمل مولاه ويدرك عليه اذ اعتق ما زاد على رقبته وكذلك ان تزوج العبد بغير اذن مولاه فمس قبل ان يجوز له مولاه فلا يدرك على مولاه شيء من الصداق وان اخرج من ملكه فالجواب فيها كالجواب في المعاملات وان عامل رجلا شتى باكثر من رقبته فاخرج مولاه من ملكه فانهم يتخاصصون فيما دون رقبته وان افسد في مال مولاه شيئا بالتعدي ثم عتق فان مولاه يدرك عليه ذلك كله ولو كان اكثر من رقبته ومنهم من يقول لا يدرك عليه الا اكثر من رقبته واما غير مولاه فانه يدرك عليه ما فوق رقبته في الحكم حين عتق وكل ما قال له عبده انه افسده بالتعدي فصدقه في ذلك فان على مولاه غرم ما يقابل رقبته وان استمسك رجل بعبد رجل فادعى انه افسد ماله بالتعدي فافر العبد بذلك فان الحاكم يستمسك بمولاه ان يجوز اقرار عبده وان جوز حكمه عليه بما يقابل رقبته فان ابى ان يجوز اقرار عبده فان الحاكم يحبس العبد في موضع لا يعذب فيه حتى يجوز مولاه اقراره وتكون على المولى نفقة العبد حتى يجوز اقراره ومنهم من يقول يحبس مولاه حتى يجوز اقرار عبده وان كان العبد بين الشركاء فاستمسك رجل بعبدهم انه اكل ماله بالتعدي فانهم يؤخذون جميعا ان يجوزوا اقراره فان ابو حبس العبد حيث لا يعذب حتى يجوزوا اقراره ومنهم من يقول يحبسون حتى يجوزوا اقراره

ويخلف ان جحد ويسترد
له ويجبر ويخلف بحضور
ربه

فان يجوز بعض ولم يجوز بعض فليفرم الذي يجوز منهم منابه مما يقابل قيمة العبد
ومن لم يجوز فليجسه الحاكم ولا يجبس العبد في هذا الوجه ومنهم من يقول يجبس
العبد على قدر ماناب من لم يجوز اقراره من الايام فان كان بعض الشركاء اطفالا
او مجانين او غيابة فانه يوخذ الشريك الحاضر الصحيح العقل ان يجوز اقراره فيما نابه
منه وان لم يجوز فانه يجبس حتى يجوز اقراره ولا يجبس العبد فان كان العبد الذي
استمسك به على اكل ماله بالتعدية لطفل او مجنون او لغائب فلا يدرك في اقراره
شيئا الا حق التعدية فانه يخرج منه وان افاق المجنون او بلغ الطفل او قدم الغائب
فانهم يوخذون ان يجوزوا اقراره على جواب المسئلة الاولى وان اقر العبد بذلك
فمات مولاه قبل ان يجوز اقراره فان ورثته بمقامه يوخذون بتجوز اقرار عبدهم ان
كانوا كلهم بلغا وان باعه قبل ان يجوز اقراره فان مولاه الاول يوخذ بتجوز اقراره
فان ابي حبس حتى يجوز وكذا ان اخرج من ملكه بمعنى من المعاني على هذا
الحال وان اوقفه الى غيره ببيع الخيار او اشباه ذلك فاستمسك بالعبد فيما افسد
بالتعدية من اموال الناس بعد ما اوقفه فاقرب بذلك فانما يوخذ بتجوز اقرار مولاه
الاول وان باعه ببيع انفساخ او رهنه لغيره فاستمسك فيما افسد بالتعدية عند المشتري
او عند المرتن فلا يوخذ المشتري ولا المرتن بذلك وانما يوخذ بتجوز اقراره البائع
والراهن ولا يوخذ الغاصب بتجوز اقرار ما غصب من العبد ولا يوخذ الاب على
ان يجوز اقرار عبده ابنه الطفل فيما افسد بالتعدية ومنهم من يقول يوخذ بذلك
وان اقر العبد بالتعدية في كل ما يخرج من بدنه فاقاره جائز واما ما تجب فيه الدية
فانه لا يجوز اقراره في ذلك حتى يجوز مولاه وان كان العبد طفلا او مجنونا فاقر
بما فعل فليس اقراره بشيء وان افسد لرجال شتى لكل واحد منهم ما يقابل رقبته
او اكثر منها فقامت عليه البينة بذلك او اقر العبد بذلك فجوز مولاه اقراره فانهم
يتخصصون في قيمته بمقدار ما بلغ الفساد في قيمته وقت الفساد اذا لم يحدث في
العبد ما ينقصه من قيمته الاولى ومنهم من يقول يتخصصون فيه ما بلغت قيمته
اليوم وان تسابقوا اليه فان كل من سبق اليه منهم يدرك على مولاه ما يقابل
رقبته واذا اعتق فعليه ان يوفي لم ما فوق رقبته من امواله فان تلف شيء من اعضائه

بعد ما افسد للاولين فافسد للآخرين بعد ذلك فان الاولين يتخصصون في قيمة
ما تلف من العبد ثم يتخصصون مع الآخرين في رقبته اليوم وان مات العبد قبل
ان يستمسك به اصحاب الفساد فانهم يدركون على مولاه ما يقابل رقبته يوم مات
ومنهم من يقول لا يدركون عليه شيئا ان علوا ولم يستمسكوا به حتى مات وما افسد
العبد في اباقة فليس على مولاه فيه شيء وان رجع من اباقة فانه يفرم ذلك ومنهم
من يقول لا شيء عليه ولو رجع واما ما افسد ثم هرب فان مولاه يفرم ذلك وقيل
لا شيء عليه حتى يرجع فيفرمه واما ان كان في يد الغاصب فليس على مولاه منه
شيء مما افسد مادام في يده والغاصب ضامن لما افسد ذلك العبد كله ولو افسد
مال مولاه ولا يجوز ذلك رقة العبد ان لم يامر به ذلك ومنهم من يقول ولو امره
الغاصب بذلك ولا يضمن اكثر من رقبته ولو امره مولاه بذلك الفساد وهو في
يد الغاصب هل يضمن مولاه قال نعم وان خرج العبد من يد مولاه حتى لا يقدر
عليه وصار مثل السلطان فليس على مولاه مما افسد شيء وان مات العبد او قتل
في يد الغاصب فهو له ضامن الا ما كان عليه قبل ذلك من الحقوق والجنايات في
يد مولاه فخرج منه ذلك كله في يد الغاصب فليس عليه شيء وكذا ان فعل في
يد الغاصب ذلك كله فخرج منه ذلك في يد مولاه فالغاصب ضامن لذلك كله والله
اعلم * باب * في رد الاشياء بالعيب * يقول مر يد رد سلعة * او غيرها
من العروض او نزع الارش او ابطال البيع مثلا * يعيب ان اشتراها ب * ثمن
* معلوم * او دخلت ملكه بعوض على وجه يدرك فيه الرد بالعيب مما التحق
بالبيع والشراء * غير عالم به * غير بالنصب حال من ضمير اشترى * قبل الشراء *
متعلق بعالم * لحاكم * متعلق يقول * مستمسكا * حال من مر يد * بيائنها *
او نحوه ومفعول يقول هو قوله * اعطني حتى من هذا * الى قوله وخذ لي منه الثمن
والاشارة بهذا الى البائع او يذكرو باسمه حاضرا مثل ان يقول اعطني حتى من
هذا او من الرجل او من فلان بن فلان او من فلان هذا او نحو ذلك لانه
* اشتريت منه كذا * او دخل ملكي على وجه كذا * بكذا وفيه عيب ولم يره
لي * او اراه لي ولم يخبرني انه عيب او ذكر لي ان فيه عيبا هكذا ونحو ذلك فما

باب

يقول مر يد رد سلعة يعيب
ان اشتراها بمعلوم غير عالم
به قبل الشراء لحاكم
مستمسكا بيائنها اعطني حتى
من هذا اشتريت منه كذا
بكذا وفيه عيب ولم يره لي

يرجع فيه على البائع على حد ما مر في البيوع هل تكفي الارادة او لابد من تسميته عيباً وغير ذلك وقد استوفى ثمنه * اي ثمن الشيء الذي اشتريته * وهذه سلعة * او هذا هو الشيء الذي اشتريت منه او بينه باسمه فمره يرد ذلك * وخذ لي منه الثمن * او وامره بان يرد لي الثمن هذا على قول فسخ البيع بالعيب وقول تخيير المشتري في الرد والقبول بلا ارش او مره بنزع الارش هذا على قول صحة بيع المعيب ونزع الارش ويحضر المعيب في ذلك كله مع غير المعيب ان شملتها العقدة وان كثر احضر بعضه مما فيه عيب وذلك في العروض كما قال انما يحضر الشيء عند الحاكم ويشير اليه * ان كانت * تلك السلعة * مما يقبض * كالنوب * او يحضر * كالدابة * هو * او بعضه * كعرفة شعير بعد كيل او بدونه على قول وكدواب كثيرة فانه يحضر ما قل او بعض ما كثر * عند الحاكم * ليكون الحكم على حاضر منين يتناولوه بحضرته من يحكم له برده * لا كامل * عطف على مما اي ان كانت السلعة ثابتة مما يقبض الخ لا ثابتة كاصل في مجرد عدم سهولة الحضور كعروض بعدت ثلاثة ايام وكعروض تلفت على القول برد المثل والمشهور لزوم الارش ان تلفت هي او بعضها او كانت ممنوعة من الحضور بوجه ما كعدو وعدم دليل الطريق فانه يحكم عليها غائبة كما يحكم على الاصل الغائب فانه يحكم على الاصل * ولو غاب * مثل الاصل * فيستردده * اي يستردد الحاكم البائع الجواب للمشتري * فان جمعد البيع والعيب * اي قال لم ابع له هذا الشيء ولا غيره اوم ابع له شيئاً او هذا ملكي لم ابعه له بل سرقه او هو امانة عنده او نحو ذلك فضلاً عن ان يستمسك بالعيب وجعود البيع مستلزم لجعود الالتزام بالعيب فذكر العيب تصريح باللازم فيكفي ان يقول لم ابع لك ذلك فان قال لا بيع ولا عيب جاز وهو اولى لان المشتري فرض كلامه في العيب او يقل قوله والعيب من كلام المصنف لا من كلام البائع دخل به في كلام البائع ذكر اللازم بعد الملزوم فان انتفاء ان يتمسك به بالعيب لازم لانتهاء البيع * بين المشتري * ان كان له بيان فليات به على البيع والعيب وان العيب من البائع * او حلف البائع ما باعها * اصلاً وما باعها * معينة * ان لم يبين وقال الربيع يحلف على العلم يقول والله ما علمت فيها عيباً او هذا العيب كما

وقد استوفى ثمنه وهذه سلعة وخذ لي منه الثمن ان كانت مما يقبض او يحضر او بعضه عند الحاكم لا كامل ولو غاب فيستردده فان جمعد البيع والعيب بين المشتري او حلف البائع ما باعها معينة

قال اآخر الباب واليمين على العلم فيحتمل ان هاهنا قول وما هنالك قول ويحتمل ان يريد هنا ما باعها في علمه معينة فيوافق ما في اآخر الباب والوجه الاول اولى لانه افيد ولان في بعض النسخ اآخر الباب ما نصه قيل والحادث وغيره سواء الخ باثبات لفظ قيل فيشير الى ان ما في اآخر الباب قول فيكون قوله والحادث الخ من كلام غير الربيع وقوله واليمين على العلم قولاً للربيع جمعها بقوله واحدة المنفي البيع فينتفي القيد وهو المعينة وهو ملزوم ايضاً والبيع لا زم وهو مقيد كقوله تعالى لا يسئلون الناس الحافاً فللمراد نفي السؤال البتة ولو اقتصر على نفي البيع * وان اقر بعيب وادعى الحادث * عند المشتري حلف ما باعها الا سالمة من العيب * لان دعواه حدوثه عند المشتري انكار لتقدمه من عنده وقال الربيع يحلف ما باعها الا ولا علم له بعيب فيها او بهذا العيب * ان لم يبين دليلاً * المشتري ان العيب من عند البائع * وان اقر * البائع * به * اي بالعيب * وادعى الارادة * ارادة العيب للمشتري هذا على ان الارادة تكفي ولو بلا وضع يد عليه ولا اخبار بانه عيب ومر الخلاف فيه في البيوع وقد يقال اراد المصنف وصاحب الاصل بالارادة الارادة التامة وهي ان يربه ويخبره انه عيب ويضع يده عليه او ذلك بلا وضع يد وسواء في وضع اليد البائع وهو الاصل او يد المشتري او يد غيرها او غير اليد * في * على البائع * بيان * على انه اراه اذا جمعد المشتري الارادة * او * على المشتري * يمين * انه لم يره البائع العيب ان لم يكن بيان * وان ادعى * ذلك البائع * رضاه * بلسانه اي رضي المشتري * بها * اي بالساعة حال كونها معينة علماً بعيبها * او * ادعى * استعمالها بعد رويته له * اي للعيب هذا انما يؤثر على قول تخيير المشتري بين الرد والقبول بلا ارش فانه لا رد له بعد الاستعمال الواقع بعد الروية واما على قول الارش فله الارش ولو تمتد الاستعمال بعد الروية او طالب الاقالة * او * ادعى البائع * استقالته فيها * اي ادعى ان المشتري طالب الاقالة في السلعة بعد روية العيب لانه لو صحت هذه الدعوى لم يدرك الرد والاستقالة مصدر استقال كالاستعمال مصدر استعمل وهما معطوفان على الرضى وفي نسخة او استقاله فيها باسقاط التاء التي بعد اللام وهو ايضاً مصدر

وان اقر بعيب وادعى الحادث * عند المشتري حلف ما باعها الا سالمة من العيب ان لم يبين عليه وان اقر به وادعى الارادة فبيان او يمين وان ادعى رضاه بها او استعمالها بعد رويته له او استقالته فيها

بكسر الهمزة بعد السين حذف منه الهمزة بناء على قياس حذفها في الاضافة من الافعال
والاستفعال المصدرين المعلي العين وكذا ان ادعى وجها من الوجوه التي يلزم بها
العيب وقد مرت في البيوع * بين دعواه * فان اتى ببيانها فلا رد * او حلف
مشتريها * وردها مثلاً * ان لم * بين البائع دعواه ولم * يتبين اضراره *
باليمين فان تبين ان ذلك يصين مضره فلا يمين عليه على ما مر في النزاع من اليمين
وقد علمت ان السلعة وغيرها من العروض والاصول في تلك الاحكام سواء ويجزي
الخبر ان هذا العيب حاضر للصفقة او انه من البائع او قد اراه البائع المشتري او
حضرنا الصفقة ولم يره فانه ولو كان نفيًا لكنه محصور فجاز وسواء في ذلك كله
الحيوان والاصول وغير ذلك * والعيب * الحادث * اي الذي يتبادر انه
حادث بالنظر الى العادة او يمكن حدوثه بالنظر للعادة * وغيره * وهو الذي
يتعين قدمه من البائع بالنظر الى العادة * سواء في الحكم * المذكور من انه
من عند المشتري الا ان بين انه من البائع * ولا يعتبر الا مكان العقلي * فلا
يقال ان العقل لا يميز ان يكون هذا العيب حادثاً عند المشتري عادة فيكون من
البائع لظهور قدمه لان قدرة الله تعالى صالحة لحدوث ما ظهر لنا قدمه وبالعكس
فالعيب من المشتري ولو ظهر قدمه لنا فيكون ما هنا موافقاً لما في البيوع من كلام
المصنف والشيخ عامر من ان العيب مطلقاً من المشتري الا ما بين عليه انه من
البائع وان هذا هو المأخوذ به قال شريح وعامة العلماء ما يحدث وما لا يحدث
الحكم فيه واحد الا ان الحديث اتى ان البينة على المدعي واليمين على من انكر
ولا يفجز الله ان يكون في اسرع من اللحمة فانما احب للمدعي عليه من جهة
الاستحسان اذا راي في سلعته ما يقال ان هذا يمكن ان يكون فيه قبل البيع
رايت له ان يقبل سلعته وان كان يجد في الحكم غير ذلك لما لزم الحاكم من
نطق الحديث البينة على المدعي واليمين على من انكر ذكره الشيخ في الايضاح
فلا مكان العقلي هو قبول العقل الحدوث ولو لم تقبله العادة ويؤيده الحاكم
بالحنث على الخالف على العيب كخالف ان الجبل مكانه وقال ابو زكرياء صاحب
الاصول ان العيب الذي يمكن حدوثه عادة يحكم انه من البائع بلا بيان عند

بين دعواه او حلف
مشتريها ان لم يتبين
اضراره والحادث وغيره
سواء في الحكم ولا يعتبر
الا مكان العقلي

بعض وانه هو المأخوذ به ونصه وان اقر البائع بالبيع وادعى ان العيب انما
حدث عند المشتري فعلى المشتري البينة ان هذا العيب قد كان في السلعة قبل
شراؤه اياها اذا كان العيب مما يمكن حدوثه في قول بعضهم وقال بعضهم لا يحكم
الحاكم بالامكان وليأخذ البائع على الرد وهو المأخوذ به عندنا اهـ ولفظ هو عائد
الى القول الاول الذي فيه اعتبار امكان الحدوث وقوله وليأخذ البائع على الرد
راجع الى القول الثاني ومعنى قوله لا يحكم بالامكان انه لا يعتبر امكان الحدوث
فيقول انه من المشتري ولو امكن بالنظر لقدرة الله بل يعتبر سنة الله في خلقه وعادة
الحوادث فما لم يمكن في العادة حدوثه عند المشتري حكمنا بانه من البائع كالذي
يمكن وهو الصحيح عندي فان الحكم في غالب الاحكام التي يحكم بها الخلق ترجع
الترجيح ولا نلغي الترجيح لمجرد امكان ويحتمل على بعد ان ناول كلام ابي زكرياء
على ما يوافق كلام الشيخ عامر في الحكم بان العيب حدث عند المشتري ولو
استحالت العادة كونه من البائع بان ترد الضمير في قوله وهو المأخوذ به الى القول
الثاني فيكون قوله وليأخذ البائع على الرد عائداً الى الاول اي يوخذ على الرد ان
بين المشتري وعلى هذا التاويل يكون معنى قوله لا يحكم الحاكم بالامكان انه يلغي
النظر للامكان فيحكم انه من المشتري ولو نافاه الامكان ويجوز حمل كلام المصنف
على ما فسرنا به كلام ابي زكرياء اولاً من مخالفة مختار الشيخ ويؤيده ان في نسخة
ما نصه قيل والحادث وغيره الخ باثبات لفظ قيل * واليمين * في العيب * على
العلم * قال العاصمي

وحيث لا يثبت في العيب القدم * كان على البائع في ذلك قسم
وهو على العلم بما يخفى وفي * غير الخفي الحلف بالبت اذني
وفي نكول بائع من اشترى * يحلف والخلف على ما قررا

قال ميارة تقدم انه اذا وقع النزاع في قدم العيب وحدوثه ولم يثبت واحد منهما
فلقول قول البائع مع يمينه واداننا بحلفه فهل يحلف على البت او على العلم فيه
تفصيل فان كان العيب ما يخفى حلف على العلم وان كان العيب ظاهراً لا يخفى
حلف على البت فان نكل البائع حلف المشتري ورد وحلفه كما ذكر في البيع على

واليمين على العلم

العلم في الحنفى وعلى البت في الظاهر قال في المدونة قول مالك ان كان العيب ما
يمكن حدوثه عند احدهما فان كان ظاهرا لا يخفى مثله حلف البائع على البت انه
باعه وهو به وان كان ما يخفى مثله ويرى انه لم يعلم حلف البائع على العلم وعلى
المبتاع البينة ان العيب كان قديما عند البائع وفي النوادر من سماع عيسى بن القاسم
اذا كان عيب يحدث مثله حلف البائع فيما يخفى على العلم وفيما لا يخفى على البت
فان نكل في الوحيين حلف المبتاع على العلم وقال ابو محمد يحلف كما يحلف البائع
في العلم والبت اهـ وتفصيل المتقدم تفصيل حسن قال واذا تنازعا في قول المشتري
على العيب فادعى البائع انه اخبره بالعيب او اراه اياه وانكر ذلك المبتاع فانه يلزم
المبتاع اليمين فان حلف رد بالعيب وان نكل حلف البائع ولم يرد منه قاله الباغي
وان تنازعا فادعى البائع ان المشتري علم بالعيب ورضيه في المدونة ليس له ان
يحلف المبتاع الا ان يدعي انه علم رضاه او يقول قد بينت له فرضيه وكذلك اذا
قال له احلف انك لم ترد العيب عند الشراء فلا يمين عليه حتى يدعي انه اراه اياه
فيحلف وكيفية دخول المشتري على العيب لا يخلو اما ان يتفاوت في نفسه بالقلبة
او الكثرة او لا فاشار بيد الى تسميته كقطع البد والعور اما الاول فلا تنقطع حجة
المشتري به الا بثلاثة شروط الاول ان يقول هو به ابن المواز لا ينفعه لو افرد فقل ابيك
بالبراءة من كذا حتى يقول ان ذلك به ثانيا ان يطلعه على ما يعلم من حاله بمشاهدة او خبر
يقوم مقامه ثالثا ان لا يجد مع غيره مما ليس فيه لانه اذا ذكر له ما ليس فيه اعتقد المبتاع
ان جميع ما ذكر كذلك فكان بمنزلة من لم يتبرا من عيب اهـ وتقدم في البيوع بيع
البراءة وقد مر الكلام ايضا على الحلف على الرضي وفي الاثر عن ابي سعيد ما يمكن
حدوثه عند المشتري فالقول قول البائع مع يمينه انه لا يعاونه فيه وما لا يمكن فالقول قول
مشتريه مع يمينه وقبل بدونها ومن باع عبدا فزنى او سرق او ابق او يأسارق
ان ذلك من البائع واستشهد بانه كان يقول له البائع بازاني او ياء ابق او يأسارق
فلا يكون هذا بيانا لانه شتم والله اعلم **باب** في دعاوي التعديت **يسترد**
الحاكم غاصبا **الجواب** للمصوب منه اي الغاصب بالا مكان اذ لو تحقق انه غاصب
بشهادة او اقرار لم يطالب باقرار او يمين ولم يطالب المدعي ببيان او اراد الغاصب

باب

يسترد الحاكم غاصبا

في دعوى المدعي انه غاصب والمصدق واحد وهذا الكلام في المصوب وشبهه
اللفظين مما سمي به ما لم يتحقق فيه معنى الاسم فيما مر او ياتي من الكتاب **وقد**
عرف الغصب **اي** عرفه صاحب المختصر من قومه **بانه** اخذ مال قهرا تعديا
بلا حراية **فان** الغاصب اخذ مال قهرا تعديا بلا حراية والمصوب منه من اخذ
منه غيره مالا قهرا تعديا بلا حراية والمصوب مال ماخوذ قهرا تعديا بلا حراية
وقوله اخذ جنس يشمل كل اخذ ولو بحق وقوله مال فصل احتار به عن اخذ ما ليس
مالا نكح وخنزير ونحو ذلك مما حرم بالذات فانه ليس غصباً وقوله قهرا فصل اخرج
به اخذه برضى من يده المال واخذه خفية فكلاهما ليس يسمى غصباً وكذا
الاختلاس لا يسمى غصباً وقوله تعديا فصل اخرج به اخذه قهرا كما يميزه الشرع
كرد المال من غاصبه او شاركه او خائن فيه او مختلسه او نحو ذلك واخذ الزكاة
من مانعها من الامام واخذ النفقة او الصداق من مانع ذلك واخذ الحق مطلقاً من
مانعه والسبي والغنم من المشركين فان ذلك ليس غصباً وان افسد لذي خمر لم
يظهرها فان ذلك غصب ويغرم له قيمتها وان اظهرها فلا شيء على مفسدها وليس
ذلك غصباً وقوله بلا حراية اخرج به ما اخذه قهرا تعديا بحراية ممن لا تجوز حرايته
كاخذ بعض الموحدنين اموال بعض او بعض اهل الزمة اموال بعض واخذ كل
مال لا يحمل اذا اخذه بقتال وهو المراد بالحراية فان ذلك لا يسمى غصباً بل غنما
وفيه **اي** في هذا التعريف **قصور** لانه لا يشمل اخذ الحرم انه يسمى
غصباً والجواب ان تسمية اخذ الحر او امة غصباً مجاز تشبيها باخذ الاموال لان
الغصب من المالك والحر لا مالك له ولانه لا يشمل اخذ المنفعة مثل ان يسكن
الدار وحده او مع صاحبها او غيره بلا رضى من صاحبها والجواب ان هذا داخل
بقوله اخذ مال لان المراد باخذ المال منع صاحبه منه كله او من بعضه في كل
الافاق او بعضها او العمل فيه لما يمنع صاحبه من العمل فيه او في بعضه لو اراد
العمل وقد افصح بذلك من قال الغصب اخذ رقة المال او منفعة بغير اذن
المالك على وجه الغلبة والقهر دون حراية فقوله بغير اذن المالك بمنزلة قول المصنف
عن غيره تعديا او يجاب بان اخذ المنفعة لا يسمى عنده غصباً وكذا اخذ الحر قال

وقد عرف الغصب بانه
اخذ مال قهراً تعدياً بلا
حراية وفيه قصور

ابن عرفة الغصب اخذ مال غير منفعة ظلما قهر الانخوف وقتال قال الرصاص اخرج بقوله مال غير المال كاخذ المرأة الحرة وان اطلقوا عليه غصباً فليس بمغصوب عند الفقهاء اصطلاحاً وانما ذلك في اللغة قال ميارة اصطلاحهم ان يعبروا على ذلك بالاغتصاب كما قال ابن عاصم فصل في الاغتصاب

وواطىء الحرة مغتصباً * صدق مثلها عليه وجبا

وقوله غير منفعة اخرج به التعدي وهو اخذ المنافع كسكنى ريع وحرثه فانه تعد لاغصب وقوله ظلماً اخرج به اخذه بلا ظلم كاخذه من غاصب وحربي واخرج بالقهر السرقة والهبة ونحوهما واخرج بخوف قتال الحاربة ولا يدخل الحربي المال لانه ولو كان له دية واروش لكن مادام حياً لا شيء له من المال على ذلك الا ما يدرك من الارش على من ضره وعرف بعضهم التعدي بانه الانتفاع بملك الغير بغير حق دون قصد تملك الرقبة او اتلافه او بعضه دون قصد التملك فقوله بغير حق اخرج به الاجارة والعارية ونحوهما وقوله دون قصد التملك اخرج به الغصب وقوله او اتلافه هذا قسم من التعدي والضمير عائد للملك واخرج الغصب ايضا بقوله دون قصد التملك والتعدي اعم من الغصب وذلك ان اخذ اموال الناس بالباطل على عشرة كلها حرام والحكم فيها مختلف الحاربة والغصب والسرقة والاختلاس والحيانة والدلالة على مال الناس والنحو في الخصام بانكار الحق او دعوى الباطل والتمار كالشطرنج والزند والرشوة والغش وكل ذلك تعد والتعدي يكون في الاموال والنفوس والفروج والابدان * ان استمسك به * اي بالغاصب وجواب ان الشرطية محذوف دل عليه قوله يسترد الحاكم غاصباً بجملة قوله وقد عرف الغصب ان معترضة بين ان الشرطية ودليل جوابها فالاولى ان يقول باب عرف الغصب بانه اخذ مال قهراً تعدياً بلا حاربة وفيه قصور ويسترد الحاكم غاصباً ان استمسك به * عنده * اي عند الحاكم * بمغصوب منه مستعطياً منه * اي طالباً من الحاكم ان يعطيه * حقه * من الغاصب ويجوز عود هاء منه لغاصب اي طالباً للحاكم ان يعطيه من الغاصب حقه * فان اقر * الغاصب بالغصب هذا تفريع ويجوز ان يكون هذا وما بعده جواب ان * او بين عليه استاداه * بالف

ان استمسك به عنده
مغصوب منه مستعطياً
منه حقه فان اقر او بين
عليه استاداه

فدال خفيفة فالف لانه استعمل من الاداء كاستخرج اي طلب منه اداء ما غصب وامره به وزجره * واخذ منه حق التعدي * وهو ضرب الادب ويجوز تعزيره لان التعزير على الكبيرة ويجوز ان ينكل لان النكل على الكبيرة والغصب كبيرة فالامام ونحوه ان يفعل ما يصلح او يناسب واقتصر صاحب المختصر من قوماً على التاديب اذ قال الغصب اخذ مال قهراً تعدياً بلا حاربة وادب مميز كمدعيه على صالح اه وذلك ان مدعي الغصب على من عرف بالصلاح يودب ولا يمين له ولا ادب عليه وان ادعاه على متهم حاقه وان نكل حلف المدعي واخذ وان نكل فلا شيء له وان عرف بالغصب حلف وان نكل حبس وهدد بالضرب فان اقر غرم باقراره وقيل لا وقيل ان عين غرم ثم ظهري ان مراد صاحب المختصر بالادب ما يشمل التاديب والنكل والتعزير ففي اثر بعضهم يودب الغاصب بما يرى القاضي واختلف في الصبي هل يودب اه المذهب تاديبه على الغصب وغيره * وحلف * انه ماغصب منه شيئاً او مايدعيه * ان جحد * الغصب * ولا رد هنا * اي في الغصب اي لا ترجع اليمين في الغصب * على مدع * للغصب ولا في التعديات * ولا في نكاح * لورد اليمين في النكاح لا يمكن ان تكون غير زوجة له وبيأشرها مع ذلك وهو حرام فلا رد فيه وكذا في الطلاق واما العتق ففيه استبعاد الحر * وطلاق وعتق وعفو * يحلف الولي انه ماعفا فيقتله ولا يحلف الجاني انه ماقتل فيتركه وان فعلاً بلا حاكم جاز لكن لا عفو في هذا فلم تتم مسألة المصنف وله اراد انه لا يتصور الرد في هذا ويمتثل ان يريد المصنف بقوله هنا الاشارة الى التعديات مطلقاً الغصب وغيره كما صرح ابو زكرياء بانه لا ترجع اليمين في التعديات مما حضر او لم يحضر ومر عن الديوان قولان في رجوعها في التعديات وظاهره ترجيح جواز الرجوع اذا ذكر اولاً بلا حكاية ومرعنه انه لا ترجع في الجهول لانه لا تنقطع الدعوى بالرد فيه تعدياً او غيرها لانه اذا حلف المدعي على مجرد الفساد او اكل الحق اتاه المدعي عليه بشيء فيقول المدعي انه بقي عندك لي فيحلف فياتي له ايضاً وهكذا وقيل ترد في الجهول * وان ابى من اداء ماغصب اجبره عليه * الحاكم * وان بضرب * ان لم يمكن للحاكم او نحوه اخذه بان لم يعرف اين هو او عرف

واخذ منه حق التعدي
وحلف ان يجحد ولا رد
هنا على مدع ولا في نكاح
وطلاق وعتق وعفو وان
ابي من اداء ماغصب
اجبره عليه وان بضرب

ولا يميزه ولا يأن يميزه بعينه ولا بيان يدل اين هو او لا بيان على قيامه وبالضرب
لانه اشد من الحبس كانه يضربه ولو بالضرب واخذه منه ان قام * وامكن اخذه
متبذرا وقيل يضرب حتى يمضي به هو ان كان قائما ولو امكنهم اخذه وعلى الاول
يجوز لنحو الحاكم ان يهجم عليه اين هو ويأخذه وان كان فيه نساء او غيرهن استاذن
ودخل ولو لم يؤذن له ان خاف ستره او الذهاب به وان قام وابى الاداء المثل او
القيمة اجبر بضرب حتى يعطيه او يؤخذ هو بعينه * وان اتلفه حكم عليه بقيمته *
مطلقا وقيل ان لم يمكن المثل وان امكن فالمثل * وبسط اليد * يد الحاكم ونحوه
للماله وقضي منه واجب الحق عليه * من قيمة او مثل اذ تلف نفس المنصوب
* ان ظهر به * اي بماله * والا حبسه وضربه * وقدم الضرب وبعده الحبس
او عكس او بداول عليه الضرب والحبس او يحبس ثم يضربه ويرده للحبس وهكذا
او يضربه في الحبس ولو مرارا وان شاء اقتصر على الضرب او الحبس ويستمر على
ذلك * حتى يودي ولا سبيل لقتله * اي الى قصد قتله * الا ان * منع مرید
بسط اليد الى ماله او * ظهر الشيء * بعينه * وابى * من ادائه * وكابر *
على منعه فاهم القصد الى قتله ان لم يمكن اخذه منه بضرب دونه * وان ظهر *
بقاء الشيء * وانه عنده * بعد الحكم بالقيمة * او المثل واخذ ذلك * خير ربه
في ردها واخذه * او في رد القيمة التي اخذ او رد المثل ان اخذه واخذه اي اخذ
المنصوب * وفي امساكها * او امساك المثل ان اخذه وان ظهر بعد الحكم وقبل
الاخذ اخذ الشيء وقيل يخبر وقيل لا تخبر بعد الحكم اخذ اولم ياخذ وانما له ما حكم
له به لان الحكم بمنزلة العقدة من صاحب الشيء في الجملة * ويكلف * الغاصب
* جمعه * اي جمع المنصوب * ان كان له مونة ولا يصل اليه * صاحبه الا بها
فانه ليس على صاحبه من ذلك شيء * ولزم ذلك كله غاصبه يفعل به نفسه او ماله او
غير ذلك كولد وحبس واقول على الغاصب جمعه ولو كان لا مونة فيه * ولا يعذر *
الغاصب في عدم الذهاب اليه بنفسه او نائبه والمجيء به بما امكنه من مال او غيره
* الا ان قطع دونه خوف من قاطع * لطريق * او عدو او ظالم * اوسع او
عدم دليل الطريق اليه او عدم امكان المجيء به بوجه ولا يعذر بمرض ان امكنه

واخذه منه ان قام وان
اتلفه حكم عليه بقيمته
وبسط اليد لماله وقضي
منه واجب الحق عليه ان
ظهر به والا حبسه وضربه
حتى يودي ولا سبيل
لقتله الا ان ظهر الشيء
وابى وكابر وان ظهر بعد
الحكم بالقيمة خير ربه في
ردها واخذه وفي امساكها
ويكلف جمعه ان كان
له مونة ولا يصل اليه
ولا يصدرا الا ان قطع
دونه خوف من قاطع
او عدو او ظالم

ان يجيء به ماله او نائبه ولا يذران لم يقدر على رده الا بخراج يعطيه لانه يلزمه
كل ما يصل به اليه * وان غصب مالا قيمة له كالحج بورجلان * وتسمى ايضا
ورقلى * وقدر عليه * اي على الغاصب * في السودان استودي به * اي بالملح
* فيه * اي في السودان * او * به * قيمته * في السودان او مثله * وعليه *
اي على الغاصب * ايصاله * اي الملح * محل الغصب * وهو ورجلان * ان
كان له مونة * وهكذا كل منسوب في ورجلان او غيرها يستودي به غاصبه
حيث قدر عليه في السودان او غيره ولو في الحجاز ويجوز رد ضميمه اليه الى مطلق
الغاصب غاصب الملح وغيره وضميمه ايصاله الى المنصوب مطلقا ملحا او غيره ومحل
الغصب الى كل محل غصب ورجلان او غيره وان لم تكن له مونة مثل ما ياكل
الانسان غذاءه وعشاءه ومثل دارهم لا تنقل على الماشي بها فليس عليه ايصالها في
الحكم واما فيما بينه وبين الله فانه لزمه ذلك لا يمكن ان يؤخذ عن غاصبه في
الطريق او يتلف له فيه اذا اخذها من الغاصب وفي بعض الاثار ان نقل المنصوب
الى بلد فلصاحبه قيمته في بلد غصبه فيه وقيل له عين متاعه حيث وجدته وقيل له
قيمة العروض في موضع الغصب ويأخذ كبار الحيوان حيث وجدها واما صغارها
التي لا تقوم بنفسها فكالمناخ لان المشقة في حملها والمكيل والموزون له مثله في
موضع الغصب وقيل عين متاعه حيث وجدته وقيل ان كان بعيدا فله مثله في موضع
الغصب او قريبا فخير بين اخذه واخذ مثله في موضع الغصب * وكذا الديون
ان كانت لها * مونة * وابى المدين من الاداء بعد الحكم عليه * بالاداء فانه
يؤخذ بها ولو في الحجاز ولو كثرت ولو لزمته عليها المونة الكثيرة وتقدم كلام
على ذلك في قضاء الديون من كتاب البيوع واذا جاء الغاصب او المدين بالشيء
او المثل او القيمة وتلف في الطريق لم يبرأ * وان غصب حيوانا * او غيره من
العروض وصرف فيه مالا او عتاء او صرف غيره على ذلك لاجله * وانفق عليه *
اكلا وشربا او طلاء او غير ذلك او انفق مالا في مداواته او في رده * من غاصب
آخر * حتى زادت قيمته فليس له عتاء ولا نماء * من زيادة وغلة ولا يدرك
ما انفق على دابة نفسه او عبده في السقي ولا عتاءها وفي نسخة ولا مناه اي

وان غصب مالا قيمة له
كالحج بورجلان وقدر عليه
في السودان استودي به
فيه او قيمة وعليه ايصاله
لحل الغصب ان كان له مونة
وكذا الديون ان كانت
لها وابى المدين من الاداء
بعد الحكم عليه وان
غصب حيوانا وانفق عليه
حتى زادت قيمته فليس
له عتاء ولا نماء

ولا ما يتمناه من زيادة وغلة * عند الاكثر * وهو الصحيح لعموم قوله
صلى الله عليه وسلم لا غناء لعرق ظالم في الاصول والغروض فليس له
الا ما جعل فيه من ماله وكان قائما غير مستهلك فيه فان لم يمكن نزعه الا بفساد قليل
ذلك استهلاك ولا شيء له وقيل له مثله او قيمته * خلافا للربيع * رحمه الله
* فانه اشركه * مع المغضوب منه * بقدر ما انفق في قيمته * متعلق باشرك
يعني يقوم على حاله قبل الغصب وعلى حاله بعده فيعطى ما زاد بعده بانفاقه او عناءه
وذلك التقويم للمحاصة فيما اذا زاد مثل ان تسوى يوم النوس او بعده خمسة
وينفق عليها الغاصب عشرة ويقوم بعشرين فالزائد على الخمسة والعشرة خمسة فتلك
الخمس لصاحبه وثلاثها للغاصب * ويغرم * الغاصب * قيمة ما استغل من المغضوب *
او مثل ما استغل اذا امكن المثل * كثمار والبان واصواف وسكنى دور وخدمة عبيد
ودواب في الآخرة * لاني الحكم * عند المغاربة * فان شاء النجاة منه في الآخرة
تخلص منه في الدنيا بلا حكم عليه * ويغرم ذلك * في الحكم عند المشاركة *
كما يغرمه في الآخرة ان لم يغرمه في الدنيا وهو الصحيح وعليه العاصمي اذ قال

وغاصب يغرم ما استغله * من كل شيء * ويرد اصله
حيث يرى بحاله وان تلف * قوم والمثل بذى المثل الف

وفي الديوان من غصب ارضا وحرثها ولم يلقها صاحبها حتى ادرك الزرع قليل يحصده
صاحبها ويترك للتدبير قدر بادرة وقيل يحصده كله وقيل يحصده المتعدي واصحابها
نقصاتها وقيل هو للفقراء كله وعلى المتعدي نقصانها لصاحبها واما غير الاصل فيضمنه
وغلته وما تلف ولو بما جاء من قبل الله وكذا التاج وغيره فهو ضامن له ولجميع
غلته وان باع الحرام فناسل عند المشتري فتلف في يد المشتري بما جاء من قبل
الله او اتلفه ضمنه البائع وقيل لا يضمن النسل ان تلف بما جاء من قبل الله واما
ما دخل يده من الحرام بلا تعد فلا يضمن الا ما اتلفه او ضيعه وفي اثر يجب على
القاضي ان يستأديه ماله بعينه ان قام وقيمته يوم الغصب ان فات الا في المكمل
والموزون والمعدود الذي لا يختلف احاده كالبض والجوز والمثل وان تغير بامر
سأوي فربه بخير بين اخذه بنقصه وبين القيمة وان تغير بتعدية اخذه بقيمة النقص

هذه الاكثر خلافا للربيع
فانه اشركه بقدر ما انفق
في قيمته ويغرم قيمة ما
استغل من المغضوب
كثمار والبان واصواف
وسكنى دور وخدمة عبيد
ودواب في الآخرة عند
المغاربة وفي الحكم عند
المشاركة

او اخذ القيمة والغلة ثلاث الاولى متولدة عن المنصوب على خلقته كالولد ترد بلا
خلاف وان ماتت الام خير بين اخذ الولد وقيمة الثانية متولدة على غير خلقته كالابن
والصوف والتمرق قليل ذلك للغاصب لحديث الخراج بالضمان والخراج الغلة ويردها
ان قامت وقيمتها ان ادعى تلفها وان لم يعرف ذلك الا بقوله وهو الصحيح لان
حديث الخراج بالضمان في غير الغصب وان تلف المغضوب فله القيمة ولا شيء له
في الغلة او الغلة ولا شيء له في القيمة وهو القول الاول والصحيح الثاني انها له الثالثة
متولدة عن الشيء كالكرام فانه يردها وقيل لا يردها وقيل يرد ان اكرى لا ان عطل
او انتفع وقيل يرد ان اكرى او انتفع لا ان عطل وهو الصحيح وقيل بالفرق بين
الحيوان والاصول ولزمه حق التعطيل عند الله اجماعا ولا يلزمه رد ما اغتزل بتصرف
وتفويت وتحويل عين كالنجر بالدنانير وزرع الطعام عند المالكية واما عندنا فرب
الشيء او للفقراء اوله اقول وان لم يقصد الاغصب المنفعة ضمن ان عطل او اكرى
او انتفع ومذهب مالك والشافعي وجوب رد الغلة مطلقا وهو المذهب وهو التحقيق
عند متأخري المالكية لان المقصود من الذوات منافعها وقال ابن القاسم من اصحاب
مالك يرد غلة الاصل والابل والغنم وما يرعى دون غيرها لان الاصل قائم مأمون
فكانه لم يغصب والابل والغنم ترعى وغير ذلك ينفق عليه فكانت الغلة بما انفق وقيل
الحيوان كله لا ترد غلته لان الخوف عليه قائم فالغلة بالضمان وكذا غير الحيوان بخلاف
الاصل وقيل غاصب الاصل لما كان غاصبا للرقاب في الظاهر والمنفعة حقيقة وشان
الاصل البقاء حتى يرجع لربه كان غاصبا للمنفعة وغاصب المنفعة يغرم بخلاف غاصب
غير الاصل فان غير الاصل يبقى في يده حتى يتلف فهو غاصب للرقبة حقيقة واذا
زاد المغضوب بامر الله تعالى كسمن وكبر وصحة فيأخذه كما وجدته وكذا النقص وان
زاد بسبب الغاصب فان انفق وامكن ازالة ما انفق ازاله كبناء وزرع وغرس وان
لم يمكن خير صاحبه بين القيمة واخذه مع اعطاء الغاصب ما انفق كصبغ وان
لم ينفق كنج خشبة فان تغير الاسم بذلك كجعلها الواحا وجعل الجلد اخنافا فالقيمة
وان لم يتغير كخياط ثوب اخذه ولا شيء للغاصب * وما افسده في مال ان حضر
عينه * اي عين المال فتبين ما انقصه الفساد * ووقف على قيمته * يوم الغصب

وما افسده في مال ان
حضر عينه ووقف على
قيمته

بتقويم العدول * او * ما * غاب * وهو المال المنصوب * وانفق * الغاصب *
 * مع المنصوب منه على صفة فليس له عليه غير القيمة او الصفة * فاذا اتفقا على
 الصفة فله المثل او قيمته وكذا ان تراضيا على قيمة فله القيمة * وان لم يتفقا عليها *
 اي على الصفة اي ولا على القيمة * او خفيت قيمته في زمان الغصب * اي
 خفي ما يقوم به في زمان الغصب واعتبار هذا انما هو على القول بانه يعتبر في القيمة
 قيمة يوم الغصب * اخذ * المنصوب منه من الغاصب * ما وجد * باقرار
 الغاصب من قيمة او مثل * وحلف الغاصب ما بقي عليه له حق * اذا عرفت
 قيمته يوم الغصب وقيمته يوم الحكم او عرفت صفته ورجعا الى القيمة فـ * هل *
 له على الغاصب * قيمته * اي ما يقوم عليه * يوم غصبه * لو قوم فيه * او *
 قيمته التي يسواها * يوم ترافعا * الى الحاكم * فيه * رجع الضمير الى الظرف
 من الجملة التي اضيف اليها الظرف وهو ضعيف جدا كما مر والاولى اسقاطه
 او تنوين يوم فتكون الجملة نعتا له مربوطة بذلك الضمير ويتكاف الجواب بانه ممنون
 ولم يكتب بالالف جريا على لغة ربيعة من الوقف بالاسكان على المنصوب الممنون
 كالمرفوع والمجور او على ما قيل ان الاولين يكتبون الممنون المنصوب بالالف
 او على قول من زعم انه يجوز منع صرف المنصرف ولو اثر وان ترافعا في غير محل
 الغصب قال قيمة يوم الغصب تعتبر قيمة يوم الغصب في محل الغصب لا في محل
 التهاكم وكذا تعتبر بمحل الغصب على القول بوقت الترافع * او اغلاها اقول *
 وجه الاول انه غصبه وهو يسوى قيمة مخصوصة فله تلك القيمة كأنه غصب
 منه تلك القيمة ووجه الثاني انه لم يثبت له بالحكم الظاهر الا يوم يحكم له به فله
 قيمته يوم الحكم ووجه الثالث ان الغاصب ظالم احق ان يحمل عليه لانه السبب في
 فوت الشيء ومنافعه عن صاحبه وفي التنازع في القيمة ولو لم يغصبه لم يحتج الى
 ذلك ولنا قول رابع هو ان له قيمته يوم تلف من الغاصب باكله او غيره وتلك الاقوال
 في الحكم واما فيما بينه وبين الله فلزمه كل نقص ولو كان يزيد وينقص مرارا قال
 بعض قومنا والغاصب ضامن لما غصب بقيته يوم الغصب هلك في الغصب او بعد
 الغصب وقيل اعلى القمتين هلك بامر الله او بسببه وقول ابو حنيفة لا ضمان عليه

او غاب وانفق مع
 المنصوب منه على صفة
 فليس له عليه غير القيمة
 او الصفة وان لم يتفقا
 عليها او خفيت قيمته في
 زمان الغصب اخذ ما وجد
 وحلف الغاصب ما بقي
 عليه له حق وهل قيمته
 يوم غصبه او يوم ترافعا
 فيه اغلاها اقول

فما هلك بامر الله تعالى ولا يضمن اصلا تلف بلا سبب منه ولا تضييع وقيل
 يضمن والبعض كالكل في الخلاف وباتي ذلك عن الديوان ان شاء الله تعالى وان ادعى
 الغاصب التلف فالقول قوله مع يمينه ان لم يكن يمان بقاءه وكذا القول قوله في قدره
 وصفته قال العاصمي

والقول للغاصب في دنوى التلف * وقدر منصوب وما به انصف

مع يمينه كما قال المصنف وان لم يتفقا عليها الخ لانه غارم وسواء في ذلك المتاع
 والمبيد والحیوان وغير ذلك قال ميارة ولم ينص الناظم على وجوب اليمين على
 الغاصب في دعوى التلف وفي قدر المنصوب وفي الصفة انكالا منه على ما هو معلوم
 في عرف الفقهاء انهم اذا قولوا القول قوله فقد عنوا مع يمينه واذا قالوا مصدق فيعتدون
 بغير يمين لكن هذا غالب لا مطرد * وما يكال او يوزن * او يمسح او يعد ولا
 تفاوت فيه * يدرك عليه كيله او وزنه * او مساحته او عدده * ولا يراعى
 قيمته رفعا وخفضا والقصاص غدا * بالتثوين يقتص من الغاصب للمنصوب منه
 بحقه اذا كان ما غصب منه يسوى حين غصب او بعد الغصب اكثر مما يسوى
 حين رد اليه بعينه او اكثر مما غرم له حين النرم ولا تباعة على من غصب منه
 الشيء ان غلا يوم الرد ويقتص له بحقه في التعطيل عن حقه مدة وفي الانتفاع
 منه ان لم يحاله في ذلك او يسامحه به كما قل * فينبغي للغاصب تحليل ربه وارضاه *
 في بعض الآثار كل ما يكال او يوزن فعليه مثله في الموضع الذي استهلكه فيه هذا
 اذا كان يوجد له مثل ولا يوجد ولكن عرف مثله فقبل يصبر الى اوانه وياخذ مثله
 وقيل بخير بين ان يصبر كذلك وبين القيمة وسواء استهلكه في غلاده او رخصه على
 المشهور وقيل ان استهلكه في غلاده فعليه قيمته يوم استهلكه وان كان جزافا فانه يقوم له قيمة
 العرمة بعد وصفها وقيل بخير مثله حتى يقال هذا يكون مثل ذلك فيعطيه مثله والاول
 اشهر وقيل يعطي الغاصب ما يعطي ويحلف انه ليس عليه الا هذا وكذا الخلاف فيما بعد
 مما لا يخاف احاده هو كالمكيل والموزون واما ما يختلف فالقيمة ومن استهلك عرضا
 فالقيمة * استهلك منه ما يذهب بحل منفعة كاملة ابهام العبد الخياط وسبابته
 فعليه ما يخص وقيل قيمة الجميع وياخذه وان استهلك ما يذهب بيسير فعليه ما تقتص

وما يكال او يوزن يدرك
 عليه كيله او وزنه ولا
 يراعى قيمته رفعا وخفضا
 والقصاص غدا فينبغي
 للغاصب تحليل ربه وارضاه

الا ان شوه بذي هيئة كقطع ذنب دابة القاضي او اذنها او دابة الوزير او السلطان او يفسد في عمامة القاضي المختصة به او نحو ذلك بحيث لا يلبس من ذكر ما ذكر او يركبه والصحيح ان ذلك كفره وان استهلك مالا يغني عن زوجه كاخذ الخفين فقيمة الجميع وياخذ ذلك وقيل عليه قيمة ما اصاب فقط وان اصاب مالا يباع كجلد الضحية او لحما قيل وكجاء الميتة فالمشهور الضمان وقيل لاضمان عليه وحكم من انجز اليه المنصوب بارت او هبة او شراء او غير ذلك مع علمه بانه منسوب حكم القاصب في جميع مسائل الغصب ولا شيء عليه ان لم يعلم وقيل يغرمه ان اتلف وهو الصحيح ولا ضمان عليه ان لم يعلم حتى دخل ملكه فالتف بلا سبب منه ولا تضييع قال العاصمي

والغرم والضمان مع علم يجب * على الذي انجز اليه ما غصب
بارثا ومن واهب او بائع * كتمتع غاصب المنافع *

والاشياء التي ينفع بها كالثوب والسيوف والصحفة اذا تعدى عليها او عينها عمدا او خطأ والعمد والخطأ في اموال الناس سواء فان تلفت المنفعة المقصودة من ذلك الشيء بخير بين اخذ قيمته وياخذ المتعدي وبين اخذه مع ارشع وان ذهب راسا كاحراق الثوب كله فالغرم وان قل الفساد فكان ينفع بالشيء كحاله قيل فالارشع بعد اصلاح ما يقبل الاصلاح كخياطة الحرق وغسل النجس لانه ناقص ولو خيط والفصل ينقصه قال العاصمي

* وتلف منفعة مقصودة * مما له كيفية موهودة *
صاحبها خير في الاخذ له * مع اخذه لارشع عيب حله
* او اخذه بقيمة المغيب * يوم حدوث حالة التعيب
وليس الا الارشع حيث المنفعة * موجودة والشيء منه في موهودة
من بعد رفق الثوب او اصلاح * ما كان منه قابل الصلاح

والله اعلم * وكذا لو منعه طعامه حتى مات * جوعا * او غصبه شرابه فمات عطشا * او لبسه فمات لبرد او حر او غير ذلك ما يموت بعدم وجوده * عليه لوارثه الطعام * بعينه ان وجد ومثله او قيمته ان تلف * او قيمة الماء في الحكم *

وكذا لو منعه طعامه حتى مات او غصبه شرابه فمات عطشا عليه لوارثه الطعام او قيمة الماء في الحكم

او مثله ان تلف ونفسه ان وجد وكذا في اللباس وغيره * لا غير * ذلك واما فيما بينه وبين الله فعليه الدية لانه سبب موته وكذا سائر المضرات دون الموت * وعليه * الندم لله * والنصل * الخروج ما يلزمه فيما بينه وبين الله * وارضاه الطالب * الذي هو الوارث او صاحب المال ان لم يمت وقيل يحكم عليه بالمال والدية في الديوان من قتل دليل الرفقة فضلت فهلكت بالعطش او رئيس السفينة ففرقت ضمن من قتل فقط اي في الحكم وان تعمد الدليل اضلالهم او ضيع الرئيس او رقد ضمن النفس والمال وكذا من تمسك بها حتى غرقت او تمسك بمهزوم حتى لحقه العدو فقتله او بفارس رجل حتى لحقه العدو فقتله او انزله عن فرسه ولم يول * دفع المستمسك لينجو ومن قتل امرأة او غصبها فمات رضيعها او غصب الذوق او النعم فمات اولادها او اخذ ولدها فتبعته حتى تلفت او جلب الفحل فتبعته النوق فتلفت او العجل فتبعته البقرة فتلفت او قتل الكلب الذي يحفظ النعم او حبسه فتلفت او عرى رجلا فمات بالبرد او نزع زاده فمات بالجوع او العطش اي او نزع دابته فلم يقدر على المشي او وقفوا على قوم فتركوا ما لهم حتى تلف فان التفاعل لا يضمن الا ما قبل وقيل يضمن ايضا ما ترتب على فعله من موت وتلف وان فعل ذلك كما يحل مثل ان يغني عليه الراعي فيقتله فلا شيء عليه ومن غصب لرجل اصله ضمن ما تلف من الغلة والماء استدفع بذلك اولافاته يضمن نقصان الاصل نزع له الماء او لم ينزعه وقيل لاضمان عليه في الاصل والماء الا ما انتفع به واذا اراد التوبة رد ذلك لصاحبه كله وجميع ما انتفع به وان لم يعرفه اشهد الامناء انه تبرأ منه ولا شيء له فيه وكذا ان حضره الموت فليوص وصيا بعد وصي وقيل ينفعه على الفقراء ان لم يعرفه ومن جعل للناقة او للبقرة او للرمكة اي او غيرهن ما يمتنعن من الولادة ضمن ما بين قيمتهن يلدن وقيمتن لا يلدن وان اخذت من الفحل بضربها فزال ذاك قبل ان يكون دما ضمن ما بين قيمتها اخذت وقيمتها لم تاخذ ومن نزع ما ذكرت به الاشجار قبل ان تاخذ ضمن قيمة الدكار لا ما يفسد من الغلة اي في الحكم واما عند الله فيلزمه ذلك كله ومن راي انفساد مستقبل مال غيره فمنع عنه صاحبه ضمن مثل ان يرى ذيبا في غنمه او راي حيوانه يشرف على

لا غير وعليه التمسك وارضاه الطالب

الموت فلهذه من ذبحه ومات ومن سرق الحيا أو لبنا فامسكه حتى تغير ضمن نفسه
وان فسد حتى لا ينفع به ضمن قيمته كلها ومن فتح بيت رجل أو مطمورته أي
أو صندوقه أو نحو ذلك فاخذ منه أي أو لم ياخذ وجاء غيره فاخذ فليس عليه أي
في الحكم ما اخذ غيره الا ان كانت مطمورته خفية وقيل يضمن ما اخذ غيره
ايضا ومن فتح زرب غنم أو قفص طير فدخل اليها ما افسدها أو خرجت فافسدت
أو افسد فيها شيء ضمن وقيل لا يضمن ان دخل ما يفسدها الا الذيب ان دخل
الزيب أو نحوه ومن حل دابة فتلفت أو افسدت أو نزع كمامة الجمل العقور أو حله
ضمن ما افسد ومن فتح خابية أو زقا أو صرة أو قلة فتلف ما فيها ضمن ومن اخفى
ما ظهر أو اظهر ما خفي ضمن ولو لم يحوله ومن حول شيئا ورده فلا يضمن ان لم يخالف
اليه صاحبه أو يتوار به وقيل يضمن والله اعلم **باب** في التهمة وبعض مسائل
الغضب وجناية الطفل والعبد والتعدية **جواز** تهمة في تعدية **اي** يجوز اعتبار
التهمة في تعدية على مال أو نفس بان يتهمة الامناء أو الحاكم مثلا بان يرى حول
الجنبي عليه أو يصدر منه طرف كلام يقرب من الاقرار أو يشهد عليه اهل الجملة
فينكر حيث لا يتهمون أو يشهد عليه امين واحد أو امناء حيث لا يحكم بشهادتهم
لمانع أو رواه الحاكم وهو لا يحكم بعلمه أو نحو ذلك من الامارات فيجس ليقر فني
الديوان تجوز التهمة عندنا في المال وما تلق به والمعاملات والبدن لا في الحيانة
وقيل تجوز فيها ولا في الطلاق والنكاح والعق ونحو ذلك وقيل بجوازها في الطلاق
ولا في الحدود وتجوز في كسر حجر المسلمين ومنع الحق والخروج من الحبس والاخراج
منه ونحو ذلك وانما يجوز في هذا تهمة المسلمين وتجوز فيما حضر أو غاب وما علم أو
جهل وانما يتهمون ما حققوه في انفسهم انه كان وانما يجوز الحاكم في التهمة امينين
أو امينا وامينين ولرجلين ان يتهما جماعة أو من لم يحضر أو رجالا على الافراد
واذا تمت تهمة الامناء عند الحاكم في رجل فله حبسه حتى ينزعوا تهمتهم أو يقر
واذا نزعوها اخرجه وان غاب الامناء فنزعوا تهمتهم ارسلوا الى الحاكم فيجتمع
مع جماعة من المسلمين وينظرون وكذا ان ماتوا أو تغيروا أو جنوا أو فقدوا ينظر
معه هل يخرجونه وان ظهر لهم ابقوه وان غاب الحاكم أو مات أو جن أو زال

باب

جواز تهمة في تعدية

فنزعو

فنزعو اخبروا المسلمين فيخرجوه وان نزعوا تهمتهم فانه امينان أو الحاكم ابقاه وان
نزع احد الشاهدين تهمة أو جن أو مات أو تغير ابقاءه حتى ينزع الاخر وان خرجت
التهمة من الامناء ولم يخبروا الحاكم أو الجماعة زمانا فتأبوا فليخرج الحاكم المحبوس
ولا تباعة عليهم وان اتهمه الامناء فحبسه الحاكم فظهرت براءته من ذلك فلا شيء
عليهم ولو مات في الحبس وان اتهموه كما لا يحل لهم فحبسه الحاكم ثم تأبوا فلينزعو
قولهم ويخبروا الحاكم ويخرجه اه وفيه بعض مخالفة لما ذكرته قبلا ولا تبلغ
التهمة عندنا الحكم بالتهمة به ولو قويت وذكر ان فلان في تبصرته ان مالكا
سئل عن دخل عليه السراق فسرقوا متاعه ونهبوا ماله وادوا قتله فنزعهم وحاربهم
ثم ادعى انه عرفهم اهو مصدق ان عرفوا بالسرقه مستحلفين لما اي مكثرين منها
حتى كانها حلال عندهم او ترى انه يكلف بائنة قال هو مصدق زلات هذه
المسئلة بالمدينة في زمان عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ان رجلا دخل عليه
السراق ليلا فنهبوا ماله وجرحوه فلما أصبح حمل الى عمر فقال من فعل هذا فقال
انما فعل بي هذا فلان وفلان فعرفهم عمر بقوله ونكلهم عقوبة موجعة ولم يطلب
البينة عليهم اه وفي جامع الحسلا عن علي رضي الله عنه وسلم انه حبس في تهمة دم
يوم وبيلة وفي سنن ابي داود انه حبس في تهمة وفي رواية انه حبس في تهمة ساعة
من نهار وفي المتقي للباقي في باب اقطع في السرقة انه صلى الله عليه وسلم حبس
رجلا اتهمه المسروق منه بسرقة وكان صاحبه في السفر **وينزع** نائب القاعل
هو مستحق **فيها** من يمين المضر **هذا** على قول من ثبت اليمين في التهمة بان
يقول للحاكم اني اتهمت هذا في كذا فخالقه لي وسوا المتولى وغيره واما من قال
شرط اليمين جزم الدعوى كما مر فانه لا يثبت اليمين فضلا عن نزعها **بلا** رضي
من له الحق **اي** يتهم من يدعي الحق لنفسه انسانا فينكر فيطلبه المدعي باليمين
فيقول الانسان المدعي عليه يريد مني يمين المضر فانه ينزع منها فلا يحلف رضي
المدعي الذي هو صاحب الحق في زعمه بنزعه أو لم يرص كما قل بلا رضي من له
الحق هذا على قول من يرى النزوع من اليمين وانما ينزع منها ان استحق النزوع أو
تبين انه مظلوم أو كان متولى كما قال **مستحق** النزوع **ولو** غير متولى **او** من بان انه

وينزع فيها من يمين المضر
بلا رضي من له الحق
مستحق النزوع او من بان انه

مظلوم * يمين التهمة او بالتهمة * او متولى * فان قوله مستحق نائب فاعل ينزع
وانما اراد بمسحق النزاع من ظهرت اماره براءته مما اتهم عليه ولو لم يتول واراد بمن
بان انه مظلوم من قويت براءته من التهمة حتى كانه مظلوم جزما ولو لم يتول وانما
من تبين انه مظلوم جزما بشهادة الامناء مثلا فليس يطلق عليه في الاصطلاح انه
ينزع من يمين المضرة لان النزاع منها انما هو فيمن هو باق في حكم الدعوى ومن شهد
الامناء ببراءته مما اتهم عليه خارج عن حكم دعوى المدعي وانما ينزع مستحق النزاع
ومن بان انه مظلوم كما نزع المتولى لضعف اليمين هنا لانها في التهمة وقد اختلف
في اثبات اليمين فيها وانما النزاع من يمين المضرة في غير التهمة فلا يكون الا للمتولى
سواء كان المطلوب باليمين مباشرا للفعل او لم يكن مباشرا له وقيل لا ينزع المتولى
ايضا كما مر وقيل ينزع من يمين المضرة المتولى وغيره كما مر عن الديوان * ويسترد
الجواب * لمدع اكل حب او دراهم * او نحو ذلك من الاشياء بتعمدية * لا يعرف
كيله * اي كيل الحب وكذا نحوه او عددها اي عدد الدراهم * او وزنها *
وكذا نحوه * لا كعامة * اي لا تسترد مدع مثل معاملة في امر مجهول فان
المجهول في المعاملة لا يسترد فيه الجواب كما يسترد الجواب في المجهول من التعدية
لان التعدية من شأنها الجهل لانها تكون بمعانة او اخفاء او باختلاس وبلا قصد
لحضور الناس او الشهود فاسترد فيها ولو على جهل لعل المتعمدي يقربا يقر وفي ذلك
بعض ردع له بخلاف ما لو كان لا يسترد وقد تقدم ان الجواب لا يسترد في المعاملة
المجهولة اذ قال قبل قوله فصل يسترد مطلوب بكذا عينا الخ مانصه ولا يسترد من
عليه حب او عين بقرض بلا كيل او وزن او عدد الا ان قال طالبا اعطيته مفتاح بيتي
الخ ويجوز ان يكون معنى قوله لا كعامة ان التعدية غير شبيهة بالمعاملة في منع
الاسترداد في المجهول لا شبيه بها والمصدق واحد وهذا الاحتمال الثاني ظاهر في
عبارة الاصل فيكون قوله لا كعامة عطفا على محذوف وفي الاول عطفا على اكل
* مطلوبة * نائب فاعل يسترد اي يسترد الجواب مطلوب مدعي استهلاك
حب لا يعرف كيله او دراهم لا يعرف عددها او وزنها ومطلوب المدعي هو المدعي
عليه * فان اقر * المطلوب * استاده * الحاكم * بما قل * في اقراره * وحلف

مظلوم او متولى ويسترد
لمدع اكل حب او دراهم
لا يعرف كيله او عددها
او وزنها لا كعامة مطلوبة
فان اقر استاده بما قال
وحلف

ما بقي عليه شيء * ان ادعى المدعي البقاء * وان جحد حاقفه * وان نكل حلف
الاخر واخذ ما حلف عليه وقيل ياخذ بلا حلف وقيل يجبر المدعي عليه ان يحلف
* وانما قلنا ان جحد حاقفه ولم نقل ان جحد كاف المدعي البيان وان لم يكن
بيان حاقفه لانه * لا يوضح بيان مدع في مجهول لم يخسر * وانما مجهول حضر فنجوز
فيه البيينة مثل ان تشهد البيينة ان هذه العرمة لفلان ولو لم يعرفوا كم هي او ان هذا
الوعاء او الظرف المعلق او البقرة هي او ما فيها لفلان ولو لم يعرفوا جنس ما فيها ولا
كيله او كميته * وجاز الخبر لاخذ حق التعدي * بان يقولوا ان فلانا قد فعل
ما يوجب الادب او التعزير او النكال او فعل كذا وكذا او تعدى على فلان او
نحو ذلك فيضربه الحاكم او يقولوا انه قد اثبت عليه الحاكم ذلك فزل او جن
او حدث به مانع او حدث بذلك المتعمدي مانع فيضربه الحاكم الثاني ان زال
مانع المتعمدي او يقولوا انه قد اخرج منه الحق فلا يعاد * لا لاداء منصوب *
يريد المنصوب منه ان ياخذه ويجزي ان يقولوا قد اخذه في اعيننا او رايناه ياخذه
فهذه شهادة * ويستمسك مدع بامانة * اي في شأن امانة هي مشتركة كانت
في يد احد الشريكين جعلها الشريك في يده او جعلها غيره في يد شريكه
* يتخاون فيما يتخاون فيسه الشركاء * بحسب الامكان او العادة بين الناس ولو
اسقط قوله فيما لا يتخاون فيه الناس لكان جائزا وكانه احتراز عما لا يقبل ادعاءه
فيه لو ادعاه يعني ان الشريك اذا اراد الادعاء على شريكه فيما اشتركا
يقول انه خان فيه ففعل كذا او ضيع كذا او تلف كذا ولا يتمسك فيه
بالتهمة لا يقول اتهمته لانه شريك وكل جزء من المشترك هو بينهما مشترك
سهمه له وسهم شريكه كالامانة بيده فيقول انه خان كما في سائر الامانات
* او * ب * من بيده امانة او عارية او ودیعة او مضاربة * او رهن او مكرى
ونحو ذلك من انواع الامانة * او * ب * خليفة * اراد ما يشمل الوكيل
والمأمور يجوز في ذلك كله ان يقول صاحبه ان هذا المومن او المعار او المودع
او المضارب او نحو ذلك او الخليفة او نحوه قد خان في كذا ففعل كذا ويجوز
ان لا يذكر لفظ الخيانة ويقتصر على فعل كذا ومن معطوف على الشركاء وخليفة

ما بقي عليه شيء وان
جحد حاقفه ولا يوضح بيان
مدع في مجهول لم يخسر
وجاز الخبر لاخذ حق
التعدي لا لاحداه
منصوب ويستمسك مدع
بامانة يتخاون فيما يتخاون
فيه الشركاء او من بيده
امانة او عارية او ودیعة
او مضاربة او خليفة

معطوف عليه او على من ويتخاين بمعنى يخون بدليل ذكر من بيده امانة الخ او
على بابنه من النفع فيقدر لفظ يخون لمن وما بعده اي او يخون فيه من بيده
ذلك او الخليفة وسواء خليفة انثى او المجنون او الطفل او غيرهم ولا تجوز فيه
اي في ذلك المذكور كله لان المال في ايديهم تهمة بان يقول صاحب المال
انهتم لا يقول ذلك فان قاله لم يكلفه الحاكم البيان ولا المنكر اليقين ولم يستردده
الجواب ولم يحبس به امانة على ذلك ولا بجبر الامناء بتهمة ولا ينزع فيه في
التخاؤن من يمين مضره اذا استمسك بالخيانة وانكروا حلفتهم الحاكم ان
طالب الخصم بيمين ولو ادعوا ان تلك يمين مضره ويستردد الجواب في الحين
ولا يقال لا استرده لك حتى يجيء مالك المال وذلك لانه في يده بنحو العارية ثم
نصب خصم مدع باضافة خصم مدع غصب ما بيده لغيره مفعول
به مدع كماربة ونحوها من ودیعة ومكرى ورهن ونحو ذلك ما لا يكون
في ضمان من كان بيده او ما يكون في ضمانه حال كون ذلك بيد اي في
يد الخصم المهود الذي ادعى عليه المدعي انه كان بيده فغصبه ويستاديه
اي يستدي الحاكم خصم المدعي فيرد الشيء الى من كان بيده بامانة او عارية
ان اقر بالغصب ويملكه اليقين اي باليمين بعد عجزه عن البينة لان
المل لغيره ان جحد الغصب ورجا مدعيه من نفسه او من صاحب
المال بيانه وان لم يرج بيانه حلفه وظاهره انه ان رجاء وحلفه لم يقبل
ببانه او بيان صاحب المل وهو قول من قال اليمين تقطع البينة وقد مر
الخلاف ويجوز لصاحب المال ان يستمسك بالغصب كما يستمسك به من كان
الشيء بيده وله الخاف ولو رجا بيانه لان المال له الا ما يصير به دخلا في تضييع
المال فان التضييع لا يحسن له والكلام في المعاملة وغيرها في ذلك كله كالغصب
وكذا خليفة غائب او نحوه من مجنون او طفل او ابكم او غير غائب
او وكيلهم والمأمور عليهم لا يحلفه اي لا يحلف الغاصب لا موالم خليفته
انقلاب او يفرق المجنون او يبلغ الطفل او يتكلم الابكم او يحدق الابله او السفیه

ولا تجوز فيه تهمة ولا ينزع فيه من يمين مضره ويستردد خصم مدع غصب عارية ونحوها يند الخصم ويستاديه ان اقر ويميله اليقين ان جحد ورجا مدعيه بيانه وكذا خليفة غائب او نحوه حتى تقدم

او نحوه او يلتقي بصاحب المال الذي هو غائب ان رجاء بيانه وان لم يرج
حلفه ورجا قول الغاصب مع يمينه في كتمان من العروض اذا اقر بالغصب
انه اي ان الشيء الذي انا غصبته هو هذا لا غيره او انه هذا فقط لا
زيادة عليه او هو من نوع كذا لا من نوع كذا او غصبته مكسورا او مقطوعا
هكذا كما مر في اواخر الباب قبل هذا انه ان لم يتفقا عليها او خفيت قيمته الخ
فان ماصدق الكلامين واحد في الاجارات في قوله باب ان اختلف صانع مع رب
مصنوع ان لم يبين ربه خلافه اي خلاف قول الغاصب فان بين انه هو هذا
او كذا غير ما قال الغاصب او انه هذا مع كذا او من نوع كذا غير النوع الذي ذكر
الغاصب او انه غصبه الغاصب صحيحا فالعمل ببيانه وان تعدد الغاصب اثنان
فصاددا بان جاءوا معا فاغاروا فاخذوا كلهم المال بمرة او اخذ كل واحد بعضا او
اخذ بعض بعضا من المال وبعض بعضا اخر او جاءوا فهرب صاحب المال خوفا
وترك ماله فتركه او اخذوه او جاءوا في تلك الصور متتابعين وكانت الرهبة في
صاحب المال بتتابعهم او صياحهم رءاهم او سمع بهم او حبسه بعض ولم يتركه يمنع
ماله استمسك رب الشيء المنصوب بمن وجد منهم في اي موضع وجده
كان قويا او ضعيفا غنيا او فقيرا او بمن قدر عليه ان وجدهم كاهم او بعضهم
وقدر على بعض من وجد دون بعض وله ان يستمسك ببعض من وجده ويترك
بعضا او ببعض من قدر عليه ويترك بعضا في كله اي في كل الشيء فيغرم
له الشيء كله ولو اخذ بعضه فقط او لم ياخذ لان له سببا في تلف الكل ولو جاء
وحده تائبا متصلا كما تقتل جماعة في واحد اذا اجتمعوا على قتله على ما ياتي في محله
ان شاء الله ويجبر عليه اي على الكل اي على اداء الكل ان اقر بانه
منهم او صح البيان انه منهم ورجع على اصحابه ان شاء بما ينوبهم مما
غرم ان اقر بانه قد غرم او قام البيان على ذلك ولو لم يشهد اشهود انه يرجع
عليهم وقيل لا يستمسك بكل واحد الا فيما ينوبه فاذا غرم ما ينوبه او الكل او
دونه لم يرجع على اصحابه على هذا القول ولزمهم ما ينوبهم فيما بينهم وبين الله وان
استمسك ببعض وكان لهذا البعض عليه دين او تباعة ما قفضه ذلك في الكل او

ان رجاء بيانه ورجا قول الغاصب مع يمينه في كتمان انه هذا او غصبته مكسورا او مقطوعا هكذا كما مر ان لم يبين ربه خلافه وان تعدد الغاصب استمسك رب الشيء بمن وجد منهم او بمن قدر عليه في كله ويجبر عليه ان اقر او صح البيان ورجع على اصحابه ان شاء بما غرم

معطوف عليه او على من ويتخاين بمعنى يخون بدليل ذكر من يده امانة الخ او
على بابه من النفاق فيقدر لفظ يخون لمن وما بعده اي او يخون فيه من يده
ذلك او الخيانة وسوا خليفة انما اب او المجنون او الطفل او غيرهم ولا تجوز فيه
اي في ذلك المذكور كله لان المال في ايديهم تهمة بان يقول صاحب المال
اتهمهم لا يقول ذلك فان قاله لم يكلفه الحاكم البيان ولا المنكر اليقين ولم يستردده
الجواب ولم يحبس به امانة على ذلك ولا بجبر الامانة بتهمة ولا ينزع فيه في
التخاون من يمين مضره اذا استمسك بالخيانة وانكروا حلفهم الحاكم ان
طالب الخصم بيمين ولو ادعوا ان تلك يمين مضره ويستردد الجواب في الجاهل
ولا يقال لا استرده لك حتى يبيح مالك المال وذلك لانه في يده بنحو العارية ثم
نصب خصم مدع باضافة خصم مدع غصب ما بيده لغيره مقبول
به مدع كمارية ونحوها من وديعة ومكرى ورهن ونحو ذلك مما لا يكون
في ضمان من كان يده او ما يكون في ضمانه حال كون ذلك بيد اي في
يد الخصم المهود الذي ادعى عليه المدعي انه كان يده فغصبه ويستاديه
اي يستدي الحاكم خصم المدعي فيرد الشيء الى من كان يده بامانة او عارية
ان اقر بالغصب ويملكه اليمين اي باليمين بعد عجزه عن اليمين لان
المال لغيره ان جحد الغصب ورجا مدعيه من نفسه او من صاحب
المال بيانه وان لم يرج بيانه حلفه وظاهره انه ان رجاه وحلفه لم يقبل
بيانه او بيان صاحب المال وهو قول من قال اليمين تقطع اليمين وقد مر
الخلاف ويجوز لصاحب المال ان يستمسك بالغصب كما يستمسك به من كان
الشيء يده وله التخالف ولو رجا بيانه لان المال له الا ما يصير به دخلا في تضييع
المال فان التضييع لا يحسن له والكلام في المعاملة وغيرها في ذلك كله كالغصب
وكذا خليفة غائب او نحوه من مجنون او طفل او ابيكم او غير غائب
او وكيلهم والمأمور عليهم لا يحلفه اي لا يحلف الغاصب لا موالم خليفة
او وكيلهم او المأمور وكذا في غير الغصب من معاملة وغيرها حتى يقدم
انما اب او ينفق المجنون او يبلغ الطفل او يتكلم الابكم او يصدق الابله او السفية

ولا تجوز فيه تهمة ولا ينزع
فيه من يمين مضره ويستردد
خصم مدع غصب عارية
ونحوها يملك الخصم ويستاديه
ان اقر ويميله اليقين ان
جحد ورجا مدعيه بيانه
وكذا خليفة غائب او نحوه
حتى يقدم

او نحوه او يلتقي بصاحب المال الذي هو غائب ان رجاء بيانه وان لم يرج
حلفه وجاز قول الغاصب مع يمينه في كتمان من العروض اذا اقر بالغصب
وانه اي ان الشيء الذي انا غصبته هو هذا لا غيره او انه هذا فقط لا
زيادة عليه او هو من نوع كذا لا من نوع كذا او غصبته مكسورا او مقطوعا
هكذا كما مر في اواخر الباب قبل هذا انه ان لم يتفقا عليها او خفيت قيمته الخ
فان ماصدق الكلامين واحد في الاجارات في قوله باب ان اختلف صناع مع رب
مصنوع ان لم يبين ربه خلافه اي خلاف قول الغاصب فان بين انه هو هذا
او كذا غير ما قال الغاصب او انه هذا مع كذا او من نوع كذا غير النوع الذي ذكر
الغاصب او انه غصبه الغاصب صحيحا فالعمل ببيانه وان تعدد الغاصب اثنان
فصاددا بان جاءوا معا فاغاروا فاخذوا كلهم المال بيرة او اخذ كل واحد بعضا او
اخذ بعض بعضا من المال وبعض بعضا اخر او جاءوا فهرب صاحب المال خوفا
وترك ماله فتركوه او اخذوه او جاءوا في تلك الصور متتابعين وكانت الرهبة في
صاحب المال بتتابعهم او صياحهم ره اثم او سمع بهم او حبسه بعض ولم يتركه يمنع
ماله استمسك رب الشيء المنصوب بمن وجد منهم في اي موضع وجده
كان قويا او ضعيفا غنيا او فقيرا او بمن قدر عليه ان وجدهم كاهم او بعضهم
وقدر على بعض من وجد دون بعض وله ان يستمسك ببعض من وجده ويترك
بعضا او ببعض من قدر عليه ويترك بعضا في كله اي في كل الشيء فيغرم
له الشيء كله ولو اخذ بعضه فقط او لم ياخذ لان له سببا في تلف الكل ولو جاء
وحده تائبا متصلا كما تقتل جماعة في واحد اذا اجتمعوا على قتله على ما ياتي في محله
ان شاء الله ويجبر عليه اي على الكل اي على اداء الكل ان اقر بانه
منهم او صح البيان انه منهم ورجع على اصحابه ان شاء الله بنوبهم مما
غرم ان اقر بانه قد غرم او قام البيان على ذلك ولو لم يشهد الشهود انه يرجع
عليهم وقيل لا يستمسك بكل واحد الا فيما ينوبه فاذا غرم ما ينوبه او الكل او
دونه لم يرجع على اصحابه على هذا القول ولزمهم ما ينوبهم فيما بينهم وبين الله وان
استمسك ببعض وكان لهذا البعض عليه دين او تباعة ماقتضاه ذلك في الكل او

ان رجاء بيانه وجاز قول
الغاصب مع يمينه في كتمان
انه هذا او غصبته مكسورا
او مقطوعا هكذا كما مر
ان لم يبين ربه خلافه وان
تعدد الغاصب استمسك
رب الشيء بمن وجد منهم
او بمن قدر عليه في كله
ويجبر عليه ان اقر او صح
البيان ورجع على اصحابه
ان شاء بما غرم

في البعض رجوع على ائتماره بما زاد على ما ينوبه * واخبر كل * كل واحد من صاحب المال والناصب المأخوذ على سائر الغاصبين الحاكم * كيف دار الفعل * فصاحب المال يقول للحاكم ان هذا من جملة من اغاروا على مالي فاعطني منه مالي الذي اخذوه كله فاذا غرم له هذا الناصب فاستمسك هذا الغاصب بما فيهم فانه يقول انا وهؤلاء اغاروا على مال فلان وقد غرمني في الكل فاعطني منهم ما ينوبهم * ومن غصب متاعا لناس استمسك كل منهم به في منابه تاما ان غرم * منابه * كنصف او ثلث في مشترك * منغصب نعم ثلث او نصف * على المختار * لانه لا يبرأ بدفع الكل له فان الآخرين يستمسكون به بعد ولانه لا تسلط لهذا الشريك على الغاصب في غير منابه الا بوكالة صاحبه الشريك ومقابله القول بجواز استمساكه بما هو دون حصته يترك باقيها له او يتبعه بها بعد لان ذلك ماله له اخذ بعض وترك بعض والقول بانه يجوز ان يستمسك بالمشارك كله لان سهره لم يتميز منه معين ولو عرف انه نصف او ثلث او نحو ذلك لان الشركة شائعة وان لم يعرف منابه استمسك بالكل وان كانت الشركة بينهما في الاموال مفاوضة فليستمسك بالكل وان غصب جماعة متاعا لناس فاستمسك كل منهم بتلك الجماعة كما استمسك به بالواحد في تلك المسئلة واذا اخذ من الغاصب سهره دراهم مثلا ثم قدر على نفس المغصوب فقبل له الرد والرجوع في المغصوب وقيل لا * وان استمسك باقل منه * اي من سهره * او باكثر فاراد ابطال دعوته * لعدم جوازها على المختار فيجدها كما يجوز بان يستمسك بمنابه تاما فقط * جاز ولو بعد ما اجاب * * الغاصب * بالافرار او الانكار وذلك لان المدعى عليه لاحق له في المدعى فيه والحاكم لا يعرف ان له بشئا فقط وان عرف بعد الرد مضى على البيان ان بين المدعى او على الاقرار ويحضر الشريك ليتكلم وان عرف قبل الرد فلا يسترد له ابطالها او لم يطلها وهذا في نفسه صحيح ولكلام المصنف كاصله وجه اخر صحيح هو ان المراد بابطال الدعوى ابطال النزاع في ذلك الحين في ذلك المجلس فبمسك به في وقت اخر بعد ان يفيهاها او الحاكم فيرجع ان شاء والوجه الاول اولي * وهذا * اي المذكور من جواز ابطال الدعوة بعد اجابة المدعى عليه انما يصح

واخبر كل كيف دار الفعل
ومن غصب متاعا لناس
استمسك كل منهم به في
منابه تاما ان غرم
كنصف او ثلث في
مشترك على المختار وان
استمسك باقل منه او
باكثر فاراد ابطال دعوته
جاز ولو بعد ما اجاب
الغاصب وهذا

* في تعدية * بغصب كما هو فرض المسئلة او بغير غصب من انواع التعدية وسواء التعدية على الاصل او غيره سواء رضي المدعى عليه باطلها ام لم يرض * ولا يصح ابطالها في معاملة في اصل * ونحوها مما ليس تعدية * بعد اجابة * المدعى عليه الا ان رضي المدعى عليه باطلها لقلة الغلط في منابه في الاصول عادة بخلاف المتنقلات لكثرة الغلط فيها لا تنقلها وكثرتها فهي مظنة للغلط والدهول فاعتقر فيها اختلاف الدعوة قبل الحكم فجاز ابطالها قبل الاجابة ولو لم يرض المدعى عليه واما المعاملة او نحوها في غير الاصل فيجوز ابطال الدعوة فيها ولو بعد الاجابة ولو لم يرض المدعى عليه * وله * اي للمغصوب منه * تحليف غاصبه * الاضافة للملابسة اي الغاصب منه او يقدر مضاف اي غاصب ماله * ان صحت دعوته * بان كان ما ادعاه مما يحكم به لو بين * و * لكن * لم بين * بيانا صحيحا او لم بين راسا وكذا الدعوى في التعديات والمعاملات وغيرها اذا كان اصل الدعوى صحيحا وبطلت شهادته مثل ان يشهد له من ان يمر لنفسه نفعا او يدفع عنها ضرا او من يمن له كآب او غير ذلك ممن تبطل شهادته او لا تجوز كفاسق وغير معروف الحال وممن شهد قبل ان يستشهد مطلقا على ما مر او قبل ان يقول شهادة البتات او الصفة في الاصول وان لم يكن اصل الدعوى صحيحا فلا تحليف مثل ان يدعي على احد فيجب المدعى عليه بالانكار ثم يقر المدعى او يتبين للحاكم انه يخاصم لغيره ولا وكالة له او يتبين ان ذلك من ريبة او حرام او من بيع منفسخ او ربوي او من عقدة باطلة ومثل ان يدعي معاملة في وقت معين ويقيم على ذلك شهادة فبطلت شهادته بان ثبت المدعى عليه انه في ذلك الوقت غائب مثلا فبطلت دعواه ولا يستأنف دعوة اخرى ولا يبين له وانما تقدم شهادة كونه غائبا في ذلك الوقت ان كثرت وزادت على الشهادة الاولى او كانت اعدل ومثل ان يدعي المعاملة وقت كذا او مكان كذا ولم يبين واتى المدعى عليه ببيان انه في ذلك الوقت في مكان اخر او حضرنا ذلك الوقت كله وما راينا معاملة فلا تجدد دعوة ولا يبين له وكذا التعديات ويجوز ان يريد المصنف بالغاصب مطلق المتعدي الشامل للغاصب وغيره استعمالا للمقيد في المطلق وهو افاد وهو الذي في الاصل لا يي زكريا * ولا يجدد

في تعدية ولا يصح ابطالها
في معاملة في اصل بعد
اجابة وله تحليف غاصبه
ان صحت دعوته ولم بين
ولا يجدد

دعوة ﴿ اذا بطلت دعوته من اصلها او بطلان الشهادة او لكونه قد حلف المنكر وهذا كله صحيح في نفسه لكن لم ينصب المصنف القرائن على ما قدرته وكلام الاصل اظهر ونصه وان لم يكن اي اصل الدعوة صحيحاً فليس له اليمين ولا يستأنف الدعوة وامثله قد تقدمت في كلامي قبل قولي ويجوز ان يريد المصنف الخ انما ولمل المصنف علق قوله ولا يجدد دعوة بقوله فاراد ابطال دعوته جاز وبمفهوم قوله ولا يصح ابطالها في معاملة في اصل بعد اجابة اي ولا يجدد الدعوة في حينه ومجمله ذلك اذا بطلت باطلاله وفيه تكلف ﴿ ولا يلحق وارثاً فعل مورثه بتعدية ﴾ غصباً او غيره في نفس او مال او رباً او قمار ونحوهما من الحرام او بغلط او نسيان او لقطة ولو قامت الشهادة او الاقرار بفعل ذلك او نحو ذلك مثل ان يضربه او يجرحه او يضره في بدنه او يعامله رباً او فسخ او قمار او غالطة في حساب فلم يوص اليه بان يرد اليه الربا او ما افسخ او مال القمار او الزنى او نحو ذلك ولا بما غالطه فيه او غشه او نسيه من حقوقه او لقطته ﴿ الا ان ﴾ كان المغصوب او المتعدي فيه قائماً بعينه وكانت الشهادة على النصب او التعدي في ذلك المتعدي فيه او المغصوب بعينه او على اللقطة بعينها او ذلك الربى او نحوه من الحرام بعينه بحيث ميزه الشهود من ماله او المغالطة به او ﴿ احى الطالب دعوته في الحياة ﴾ حياة المتعدي ونحوه ﴿ او ادعى ايصاء ﴾ له ﴿ منه ﴾ اي من الموروث المتعدي مثلاً ﴿ بها ﴾ اي بالتعدية اي بالمتعدي فيه ﴿ او امره ﴾ باسكان الميم اي او ادعى امر الموروث الوارث او غير الوارث ﴿ بدفعها ﴾ اي التعدي مثلاً اي المتعدي فيه اي امر ان يدفع ذلك الى صاحبه من ماله او امر الوارث بالدفع مطلقاً قل من مالي او لم يقل وان امر بالدفع من مال الوارث او غيره طلب ذلك فان لم يجده لم يدركه في التركة فاذا احى الدعوة او ادعى الايصاء او الامر بالدفع انصت الحاكم اليه وطالبه بالبيان ان لم يقر الوارث ولو كان ذلك لا يميز من مال الميت او تلف وكيفية الاحياء ان يطالبه في حياته بحضرة الشهود او يقول بحضرتهم وحضرته او بحضرة الحاكم اني على حق لم اتركه ﴿ ويستمسك صاحب ودعة ﴾ ونحوها من انواع الامانات ﴿ بوارث من كانت عنده ﴾ ان مات الذي هي عنده ﴿ بتعدية ﴾ اي على طريق التعدي

لدعوة ولا يلحق وارثاً فعل مورثه بتعدية الا ان احى الطالب دعوته في الحياة او ادعى ايصاء منه بها او مره بدفعها ويستمسك صاحب ودعة بوارث من كانت عنده بتعدية

﴿ ان جحدتها ﴾ اي الوارث او بعضها او منفعة منها او منافع فيقول للحاكم ان لي ودعة مثلاً عند فلان ومات وتعدي فيها او في كذا منها وارثه او ورثته بوجود ولا يستمسك بخيانة لان الخيانة في الامانة وليست امانة عندهم بل عند موروثهم وان لم يعلم ان الوارث عالم بها لم يجوز ان يذكر انه متعدي لكن يقول ان موروثه عنده امانة لي فره ان يعطينها ﴿ و ﴾ يستمسك ﴿ بخيانة في عكسها ﴾ اي في عكس المسئلة وهو ان يموت صاحب نحو الودعة فيجحدتها او بعضها او نفعها من هي عنده فيثبت يستمسك وارث صاحبها بالخيانة لان المدعى عليه كانت امانة عنده ولان موروثهم يستمسك بالخيانة وان ماتا جميعاً استمسك وارث صاحبها بوارث من كانت عنده بطريق التعدي والذي عندي ان كل ما يتمسك فيه بخيانة يجوز ان يتمسك فيه بتعدية وبعض ما يتمسك فيه بتعدية يجوز ان يتمسك فيه بخيانة لان الخيانة من افراد التعدي لان كل تعدي ليس فيها مكابرة واطهار فهي خيانة بل بطريق اصل الشرع وطريق الالة كل تدية خيانة وكل خيانة تعدي فكل من خالف حد الله فقد تعدى وخان ﴿ وخيانة طفل في دم او مال على ابيه او وليه ﴾ ان لم يكن ابوه ولا يرجعان به في مال الطفل لان الطفل كدابة يجب حفظه فاذا لم يحفظه فقد ضياعاً فلزمها الترم ﴿ ولو كان له مال على الراجح ﴾ ومقابلة القول بانه يرجع في مال الطفل ان كان في الحين او كان بعد وانه ان شاء الاب او الوالي اعطى من مال الطفل من اول مرة ان كان له مال وهو اولى من اعطاهما من مالهما ثم ياخذ من ماله والقول بالتفضيل بان الامر في المال كذلك وفي الدم بان الثلث على العاقلة وما دونه على الاب او المولى كذلك والتفضيل عندي ارجح وهو كلام الديوان وحاصله انه يلزم الانسان ما اتلف ولو بعينه ولو طفلاً او مجنوناً او عبداً في مال او نفس وجناية القتل في المال على ابيه وياخذ من ماله اذا كان وقيل لا شيء على الاب فيما افسد طفله في الاعمال وان لم يكن للطفل مال وجناية العبد على سيده ان كانت مثل رقبته او اقل الا ما جعله فيه ففسده فعليه كله وما دون ثلث الدية في النفس على اي الطفل والمجنون من طفولته وان كان لهما مال فمن مالهما والثلث فصاعداً على العاقلة وان امرها ابوها بالجناية في مال او نفس

ان جحدتها وبخيانة في عكسها وخيانة طفل في دم او مال على ابيه او وليه ولو كان له مال على الراجح

لزمتهما كلها وان جعلهما في شيء فافسدا بلا امر منه او ضيما فمن مالهما وان لم يكن
 فمن ماله وقيل ما كان في يد الطفل او العبد باذن الاب او السيد فعلى الاب ولو
 كان للطفل مال ومن مال السيد ولو كان اكثر من رقبته وقيل عليه رقبته وما دونها
 وسواء كان في يدهم باجرة او بدونها وجناية من جن بعد البلوغ في المال كلها من ماله
 اي الا ان امره فمن مال الاب وما دون الثلث في النفس في ماله لا من مال الاب
 وان لم يكن له مال فجنايته في مال او نفس دين عليه واما الثلث في النفس فصاعدا
 فعلى العاقلة وان حفر طفله او عبده اي او مجنونه في الطريق حفرة ففسد بها نفس
 اي او مال فالحكم ما من التفصيل ويؤخذ الاب والسيد بدفنها وبازالة كل
 مضرة احدثوها وان بلغ او شق او افاق اخذوا بما جنوا مطلقا مما لم يرجع للعاقلة
 وبازالة المضرة وان امرهم اخذ معهم وقيل يؤخذ ابو الطفل وسواء في افساد العبد
 والطفل والمجنون ما كان في يد الاب او السيد كوديعة وما لم يكن في يده وبدرك
 الاب على الطفل ما غرم عنه اذا بلغ او حدث له مال ولو كان له مال حال الجناية
 ثم زال قبل غرم الاب ثم حدث له وكذا المجنون من الطفولية ولا سيما من جن
 بعد بلوغ وما افسد ابن ابنه الطفل في الاموال فلا غرم عليه لكن ان كان للطفل
 مال غرم منه ومن اعتق طفلا فافسد في المال فكذلك واما في النفس فمولاه ضامن
 لما نون اذات وان كان له مال فمعه وقيل لا ضمان على معتقه والثلث فصاعدا على
 العاقلة ومن انزل رجلا في حبس ضعيف لا يحمله في يبر ضمنه لا ان قوي طفلا
 او عبدا او من انزل عبدا بغير اذن سيده او طفلا بلا اذن من ابيه ضمنه ولو قوي
 الحبل وان انحل الحبل من يده من انزل احدا ضمن ورخص ان لم يعتمد وان كان
 ينزله او يطلعه حتى لا يقدر عليه فاطلقه لم يضمن اذا كان يهلك هو ان لم يطلقه
 وان رعى الطفل غنم غيره باجرة باذن ابيه او قائمه فما افسدت بلا عمد منه ولا
 تضيق فمن مال الذي الطفل عنده من اب او قائم او صاحب غنم وان تعمد فقيل
 على صاحب النعم اي وكذا التضييع وغير النعم ولا يحكم على الطفل بعد البلوغ
 بما افسد قبله ولا شيء عليه وقيل يلزمه ان عقيل او ين عليه ويحكم عليه ولزم
 المجنون ان افاق ويحكم عليه اي ان جن بعد بلوغ وان قبله فالقولان واذا اسلم المشرك

زال عنه ما عليه من دماء واموال واما ماتعاق ان ياخذه بعد من الحرام فلا ياخذه
 وكذا لا يعطيه كريبا او ثمن خمر وقمار وقيل ياخذ كل عقدة عقدها قبل الاسلام
 ومن راي طفله او عبده اكل الحرام او افسده او دخل يده ثم رده للذي كان في يده
 ضمن وقيل لا ان رآه دخل يده ورده وان اتى بضالة او لقطة حرزها حتى يبلغ
 وان علم ابوه انها مال احد ردها اليه وان لم يقدر عليه اولا يعينه انفقها وان رآه
 رفع ذلك من مال احد امره برده لا ان غيبه عن الموضع فهو في ضمان الاب لربه
 والا يقدر عليه او لم يعينه انفق وخليفة اليتيم او وليه مثل ذلك وفي الدعائم

ومن ماله المجنون يدفع ما جنى * نكاحا واكلا وصبي المرحم

وظاهر كلام اصحابنا انه لاحد في تلك الاحكام للصبي وذكر بعض المالكية ان
 الضمان يلزم من استهلك مالا عمدا او خطأ او نسيانا او اكرها وان هذا عام في
 الصبي وغيره قبل ان يعقل وقيل لا شيء عليه في الاموال والدماء وقيل لا شيء عليه
 في الاموال واما الدماء ففي ماله الا ما كان قدر الثلث فذلك على العاقلة وانه قال
 بعضهم هذا اذا كان ابن ستة اشهر فاكثر ولا شيء عليه ان كان اقل اه
 ويستردد * الجواب * امر عبده او طفله * او مجنونه او ذابته * بتعديده * فان
 اقرانه امره بها او قامت يئنة على انه امره ضمن كل ماتلف بذلك ولو كان اكثر
 من قيمة العبد او كان ثلث الدية ولا حد لذلك وسواء في ذلك الانفس والاموال وذكر
 المصنف بهذا في اواخر قوله فصل يستمسك باجير لبناء الخ مائنه وبدرك على
 رب العبد ما فعل بتعديده بامر له ولو جاوز قيمته وانكر ولا يئنة حلف انه لم يامر به * و
 يسترد الجواب * مطلق مواشيه ان اكلت شجرا او زرعا او نحوهما * او افسدت ذلك
 او غيره * لاحد * وقيل لا يضمن ما فعلت من ذلك نهارا الا ان تعمد فوجهها الى
 ذلك قال صلى الله عليه وسلم جرح العجماء جباراي جرح الدابة مهدور فقيل ذلك اذا
 خرجت عن طاقة من هي بيده والا ضمن ما اكلت ليلا او نهارا وقيل لا يضمن ما فعلت
 نهارا لقوله صلى الله عليه وسلم على صاحب الطعام حفظ طماته نهارا وعلى صاحب الدابة
 حفظها ليلا وروي ابو داود والنسائي والترمذي وابن ماجه واحمد عن البراء بن
 عازب انه صلى الله عليه وسلم قضى ان حفظ الحوائط بالنهار على اهلها وان حفظ

ويستردد امر عبده او
 طفله بتعديده ومطلق مواشيه
 ان اكلت شجرا او زرعا
 او نحوهما لاحد

الماشية بالليل على اهلها وان على اهل الماشية ما اصاب مشيتها بالليل وقبل ان اطلقها نهارا في المرعى وانفلتة فرجعت فاكلت فذلك هدر وان اطلقها في عمارة كزرع ضمن ما اكلت ولونها را وقيل اذا وثقت بما يوثق مثلها فانفلتت فافسدت او اكلت فذلك هدر ولا يعاقب اهل الدواب بالتهم ولكن بما صح وثبت وكذا مطلق مواشي غيره يضمن ما اكلت او افسدت وما فسد فيها ومغري مواشيه او مواشي غيره يضمن ما افسدت وما فسد فيما اذرى من مواشي غيره و ﴿ لا ﴾ يستتراد امر ﴿ عبد غيره او طفله ﴾ لانه لا سلطنة له عليهما والغرور القولي لا ضمان فيه وفيه الاثم الا ان كان الطفل او العبد في يده بنحو امانة او بكره او كان معلما للطفل فيضمن ما فعل بامرهم والمجنون المربوط او المحبوس اذا كان يضرب او يفسد كالدابة في تلك المسائل كلها والضمان في ذلك كله على رب الطفل والعبد والدابة وفي الديوان يلزم الانسان ما افسدت دابته في مال او نفس ولو كثر الا ان لم تعرف بالافساد فلا يضمن ما فعلت في المرة الاولى في النفس وان عادت فقور مثل ان تنض او تكسر او تضرب انسانا او حيوانا وان عرف بالعقر في صنف من الحيوان فعقر في غيره ضمن وقيل لا حتى يعقر في غيره مرة ثانية ومن خرج عقور من ملكه ولو بارت الا المبة ولم يعلم من خرج اليه بعقره فانه ضامن دون من خرج اليه في المرة الاولى ان لم يعلم بذلك وان وهبه او اعاره او كراه ضمن من النقل اليه وما افسد ماله كخلة او حائط وقع على نفس او مال لم يضمن الا ان تقدم اليه في نزع فيضع الزرع وان ركب رجل فرسه اي او غيرها من الدواب فثبت بذنبها فاصابت قوارير او غيرها فافسدت به او براسها او جنبها او رجلاها ضمن اي وكذا ان ساق او قاذ وان ساقها اي او قاذ او ركب ففسدت احدا اي او مالا يحملها ضمن ان لم يخبر الناس وقيل يضمن ولو اخبر اي الا ان ابوا ومن نفسه ضمن ما افسدت وقيل لا ان لنفس بامر صاحبها اي وكان معها صاحبها وان بالت او رابت فراق احد بذلك اي او تضررا وفسد مالا ضمن وقيل لا الا ان تعمد وان ركبها متعدد فافسدت بمقدمها او موخرها او جنبها ضمنوا وقيل يضمن من يحكم عليها وكذا ان ساقها احد وركبها اخر وقادها اخر وساقها متعدد وقادها وان

لا عبد غيره او طفله

هربت من سائقها ولم يصح عليها لم يضمن وان اتبعها يصح اي او صاح بلا اتباع ضمن ورخص ومن اتبعها في الزرع فافسدت ضمن ورخص ومن استعارها فاتبعها ولدها فافسد ضمن الا ان قال لصاحبها رده عني وان تلف لم يضمنه ان لم يصح وان اكرها وقد اتبعها ولدها فافسد ضمن وقيل ان لم يوصه صاحبها عليها وقيل يضمن الا ان قال رده عني وان استعارها وقد اتبعها لم يضمن الا ان اوصاه وغير ولدها اذا كانت ترضعه كولدها والا فضمناه على صاحبه ويضمن ما افسد القطار قائده وان ربط اليه احد بعيرا بلا علم منه لم يضمن ما افسد البعير وان ركب رجل في وسط القطار وساق اخر وقاد اخر ضمن من حكم عليه ولا ضمان على صاحب العقور ان افسد قمين دخل بيته ان كان داخله طفلا او مجنونا في ترخيص وقيل يضمن ﴿ و ﴾ لا يسترد ﴿ والد لولد ﴾ له ﴿ ان ادعى ﴾ الولد ﴿ انه اكل ماله بتعدية ﴾ لانه لا تعدية للاب في مال ولده لان له اخذ ماشاء من مال ولده لان مال ولده له كسبه الولد او ورثه او دخله بوجه ما العموم ظاهر حديث انت ومالك لا ييك فان افسده او اعطاه او عطله فكانه فعل ذلك في سائر مال نفسه ومن افسد مال نفسه او عطله مثلا لا يستمسك به غيره على جهة الخصومة ورد الجواب انه تعدى نعم يحجر عليه ان يفسد او يعطل ماله او مال ابنه او غيره وقيل ان لم يكن مال الولد كسبا جاز له ان يمسك بوالده في التعدية ويسترد الجواب وقيل يسترد الجواب مطلقا الا ان ادعى انه اكل الاب ماله في حاجة وليس للاب مال يكتفي به والا ان ظهر احتياجه واذا لم يقر الابن باحتياج الاب ولا ظهرت حالة احتياجه او عدمه استرد الجواب ليعلم الحق من الباطل وكذا يسترد ان ادعى الولد اسراف والده في ماله وقد استرد صلى الله عليه وسلم الوالد للولد الذي قال ان والدي احتاج مالي ولما رد الوالد الجواب قال لولده انت ومالك لا بينك وقد مر وتسترد الام الجواب لولدها في كل شيء ويحكم عليه بانفاقها ان احتاجت ويسترد لها في كل شيء ﴿ وصح ﴾ استرداد الوالد لولده ﴿ في ﴾ دعوى ﴿ ضرب ﴾ او مضره في بدنه ﴿ ومعاملة ﴾ كبيع ورهن واصداق وقرض وغير ذلك ولو امانة ان ادعى وقوع ذلك منه لايه او طلبه للخلاص فادعى الاب

والد لولد ان ادعى انه اكل ماله بتعدية وصح في ضرب ومعاملة

القضاء او نحو ذلك * وقسم ارث * وغير الارث من المشترك بان طلبه ليقيم
او ادعى انه قسم وانكر الاب او بالعكس او ادعى انه فسنت القسمة وانكر الاب
اما الضرب والمضرة في النفس فلا نه لا سبيل للاب عليها واما المعاملة فلو جوب
الوفاء بالمعقده لانه لما عقد الاب معه عقدا كان ذلك تبريا من تملكه ذلك واما
المشترك بالارث او غيره فلا نه الارث حق لازم مشترك والمال المشترك تزم
قسمته اذا طلبت * و * صح الاسترداد * في ولد لاب مطلقا * في تعدية ومعاملة
وغيرهما * ولا * يسترد * عبد لربه ولا امرأة لزوج * الا ان جعلت لها نفقة
على يد حاكم فتسترد على ما زادت ولو قل * في اكل مالها بتعدية ان لم يفسدها
او يجاوزا فيه متعارفا * وان افسدها استرد لها ولو قل الا ما جعله في ايديها
ليعمله ففسد بلا تضييع وكذا ان جاوزا مقدارا بان اخذا اكثر مما ياكلان او
كان لا يعطيهما لباسا فاخذا اكثر من مقدار ما يلبسان ونحو ذلك مما لا بد فانه
يسترد لها فان اقر العبد او بين عليه فعلية في ذمته اذا عتق اعطاه لان الحاكم حكم
عليه لسيدته وان كان له مال قبل عتقه اخذه منه على القول بان العبد يملك ما اعطى
لا من اجل سيده * ويسترد من جعلت عنده وديعة اخذت من احد بتعدية * وايست
وديعة عند من اخذت منه ولا بد بل اراد انه ان اخذ انسان مالا من انسان
بتعدية فاستودعه عند احد سواء كانت مالا لما خوذ منه او وديعة عنده او امانة
او رهنا او غير ذلك من اموال الناس * ويجبر * هذا الذي جعلت عنده وديعة
* على الاداء * اداء ما لربها المستمسك بها * ان اقر * انه اودع عنده ذلك وقامت
البينة انه مال اخذه المودع بكسر الدال بتعدية من هذا المستمسك بها او قامت بينة
انه اودع عنده ذلك وانه اخذه من مال المستمسك بها بتعدية واما بمجرد اقراره
فلا يحكم للمستمسك به لانه اقراره على غيره وهو المودع بالكسر بل يحضر المودع
بالكسر فان اقر او قام عليه البيان انه اخذه من مال فلان رده * ويجبر من
جبل عنده * على اخذ الحق * اي يجبر ان يذعن لاخذ الحق فيودب او ينكل
او يعزرا اذا اقر انه تدبيرة واخذه مع ذلك وكذا يجبر من جعلها عنده ان يذعن لاخذ
الحق من ادب او ينكل او تعزرو * لا * يسترد * داخل بيت او دار او جنان *

وقسم ارث وفي ولد لاب
مطلقا ولا عبد لربه ولا
امرأة لزوج في اكل مالها
بتعدية ان لم يفسدها او
يجاوزا متعارفا ويسترد
من جعلت عنده وديعة
اخذت من احد بتعدية
ويجبر على الاداء ان اقر
وعلى اخذ الحق لا اخل
بيت او دار او جنان

او غير ذلك * ان لم يدع عليه افساد فيه * بالبناء للمفعول اي ان تملك به صاحب
البيت او الدار او نحوهما ولم يدع عليه افسادا * بتعدية * لا يمكن ان
يكون لا مال في نحو البيت لصاحبه ولا نساء ولا عيال ولا يمكن ان يكون
دخل ذلك ناسيا او مضطرا بعدوا وضرروا يستأذن لضيق الامر او للجمل او
للذهول للشدة ولانه لا مانع من دخول الجنان بلا اذن ان لم يفلق
عليه او يمنع من دخوله بلسان او تزريبه او تحويطه بلا ترك باب فلو قال دخل
موضعا من تلك المواضع على عيالي او نسائي او مالي وذلك افساد او قال افسد
فيه مالا فانه يسترد له الجواب فان اقر اخرج منه الحق الا ان ادعى نسيانا او
اضطرابا ولم يتبين كذبه * وكذا مدعي عليه سقي من كبير اوجب * اي يبرلم
تطو ويجوز ان يريد به الما جل الذي يبنى لماء المطر او ماء العيون في نحو تونس ونقوسة
* او جنان بها * اي بتعدية فانه لا يسترد له الجواب لانه صلى الله عليه وسلم
عن بيع فضل الماء فكذا مطلق منعه مع امكان ان يكون سقي لشرب او طعام او
وضوء او غسل نجس من بدن او ثوب او جنابة او حيض او استنجاء * ان لم يفسد *
اي ان لم يدع انه افسد ولم يدع انه وجد ذلك مغلوقا ففتحه ولم يدع انه سقي
لحرث او غرس او بناء وان ادعى ذلك استردده وقيل لا الا ان قال يسقي باجرة
وقيل لا ولو قال ذلك الا ان قال انه اضر باهل النوب وهذا على مامر من الخلاف
قبل كتاب الوصايا في قوله باب لا باس في اخذ قول الخ فما ذكر هنالك انه لا
يجوز فانه يسترد عليه الجواب * ولا يجب ذكر دابته * وبذر * ومحراث *
* آلة الحرث كسكة او فاس او مسحات وحوال * في دعوى حرث ارض او فدان *
او افسادها * بها * اي بالتعدية * ايضا * يسترد الجواب لمدعي ذلك على احد
ولو لم يذكر الدابة والمحراث والبذر وان ذكر ذلك او نهضه جاز لكن لا بد من ذكر
التعدية فيقول مثلا حرث ارضي على التعدية او افسدها بدابتي او بدابته او بمحراثي
او بمحراثه او ببذري او ببذره * او * في دعوى * كسر ساقية جنان او نحو ذلك *
كساقية ارض وساقية جب او كسر جب او بير او قطع شجرة او غير ذلك من ماله
يسترد الجواب لمدعي ذلك ولو لم يذكر انه كسر ساقية جنانه او ساقية كذا بل

ان لم يدع عليه افساد فيه
بتعدية وكذا مدعي عليه
سقي من كبير اوجب او
جنان بها ان لم يفسد ولا
يجب ذكر دابته ومحراث
في دعوى حرث ارض او
فدان بها ايضا او كسر
ساقية جنان او نحو ذلك

اقتصر على ذكر الساقية مثلا ولو لم يذكر كسر او قطع ذلك ولم يقل بدابته او
محرابه ولم يقل بقدمي او قدميه او نحوها والله اعلم * فصل يستمسك باجير لبناء
في ارض الغير * او ارض العامة او الخاصة او ارض الشركة حيث لا يجوز ذلك
للامر * او لقط اشجاره * او الحفر في ارض الغير او لتعطيل اصابه او
افساد في ذلك * بتعدية لا يستاجر * على فعل ذلك وكذا يستمسك بفعل
ذلك فيها بامر غيره بلا اجرة او فاعله بشراءه او نحو الشراء من انواع دخول الملك
لا بامر او نحو بائنه لان الغرور القولي ونحوه مما هو غرور لا ضمان به في الحكم
الا ان كان المأمور عبده او طفله او مجنونه او من كان منهم في يده وسواء في ذلك
علم المأمور او نحوه او لم يعلم الا انه ان علم ضمن ولم يرجع على امره او نحوه والا
رجع عليه بما ضمن لانه بغيره ضامن ومتسبب في ذلك والظالم الحق بالحمل عليه
لكن هذا عندي فيما بينه وبين الله واما في الحكم فلا يرجع بالضمان لانه فعل
باختياره ولا سلطان لآمره عليه لكن ظاهر قول الديوان بانه يستمسك به مع
صاحب البناء انه يرجع عليه في الحكم بالضمان اذا ضمن وذلك انهم قالوا في الديوان
وان استاجرهم ان يبذروا له على الطريق فانهم يخذون مع صاحب البناء ولو لم يعلموه
الطريق اه يعنون انه يخذ من امرهم او يخذون او يخذ هو وهم واما العروض
فان علم المأمور او الاجير ضمن ولا يرجع على امره او مستاجره وان لم يعلم ضمن
لعله ورجع لآمره او مستاجره لانه غره واليد دليل الملك * و * يستمسك * في
حدوث المضرة * على الجار في بناء او حفر او غرس او غير ذلك بان فعل ذلك في
ملكه او ملك من امره لكن جعل الظل او لم يترك الحریم مثلا * بايها اريد *
الاجير او المستاجر او بالكل وكذا الامر والمأمور واذا تعدد من يستمسك به من
الاجراء او من المستاجرين او من الامرين او المأمورين في جميع المسائل جاز
الاستمسك بالبعض المقدور عليه او ببعض من قدر عليه فاذا تزع رجع على من
فعل معه ببناء ما نزع مما يتوبه من النزع وقالوا في الديوان من استاجر اجراء على بناء
حائط او دكان في ارضه وكان منه ضرر او على غيره كطل او غيره فانه يتقدم
اليه لا الى اجراءه الا ان افسدوا شيئا بعلمهم واما ان استاجرهم ان يبذروا على الطريق

فصل يستمسك باجير لبناء
في ارض الغير او لقط
اشجاره بتعدية لا يستاجر
وفي حدوث المضرة بايها
اريد

علموا انه طريق او لم يعلموا فانهم يخذوا بنزع ذلك جميعا مع صاحب الحائط ويخذ
البالغ العاقل بالنزع ولو في مال من ولي عليه من يتيم او نحوه وان لم ينزعه بعد
التقدم اليه ضمن ما هلك بذلك الضرر من مال من ولي امره وقيل من ماله حيث
ضبع ويعطي الاجرة لمن ينزعه من ماله ومن اراد بناء حائط في ارضه فتقدم اليه
جاره فقال له ان بنيت بجانب ارضي افسدتها به علي بامساك الرمل فانه يمنعه من
بناءه وان بنى حائط في ارضه فامسك الرمل وقال لرب الارض انزعه لئلا يقع
بنياني فعليه نزعه ان كان من ارضه وان كان يحي من غيرها فلا يدركه عليه
وكذا الساقية في ذلك ويودب او ينكل او يفعل ما ظهر للحاكم او الجماعة من امر
غيره بذلك في جميع مامر من مسائل الفصل واستاجرته ومن فعل مع علمه * ويسترد
بائع مال غيره * او مكريه او معيره او غيرهم من المتصرفين كمصدق ومتصدق
وراهته * بتعدية فان اقر * او بين عليه * اخرج منه الحق * الادب او ما فوقه
بنظر الحاكم او الجماعة * واخذ بالرد * ان يرد ذلك المال من حيث كان بعد او
قرب ولو عظمت المؤنة في الرد * فيما يقبض * وهو العرض * والاصل يدركه
ربه بلا منع * لا يمنعه عن ذلك الاصل او العرض من انتقل اليه وان يمنعه من
انتقل اليه اجبر من نقله على ان يرده منه ويرفع منه من انتقل اليه وكذا يجبر من
انتقل اليه ان يرتفع عنه * ويودب مزوج ودية غيره * او امة وللحاكم او الجماعة
عندي ان يعزروه او ينكلوه لانه يودي ذلك الى الزنى وانما اقتصروا على ذكر
الادب لانه ربما لاحظوا قول من قال الامة انه يصح النكاح بلا ولي وهو ضعيف
وتقدم في كتاب النكاح من كلامي انه قيل يودبون وقيل يعزرون وهو قول ابي
عبيدة من رواية ابي المورج عنه وظاهر ابن عبد العزيز انه لا يودبون ولا يعزرون
* بتعدية * ان لم يوكله الولي او بامره او يستخلفه ولم يتمتع الولي بلا موجب امتناع
فوكله هي او الحاكم او لم يكن لها ولي فوكله * ان اقر * او بين عليه * وحلف
ان جحد * ولا بيان عليه * وكذا الشهود والزوج * والمرأة وقد مر ذلك في
كتاب النكاح في باب الاولياء للمصنف وابي زكريا ولم يذكر المزوج هناك
ولفظ المصنف وللولي امساك زوج وولاية عقد عليها بلا اذنه وشهوده عند الحاكم

ويستردد بائع مال غيره
بتعدية فان اقر اخرج منه
الحق واخذ بالرد فيما يقبض
والاصل يدركه ربه بلا
منع ويودب مزوج ودية
غيره بتعدية ان اقر وحلف
ان جحد وكذا الشهود
والزوج

فيوديههم ولولم يدخل بها ولو اجاز الولي النكاح قبل الدخول * ويضرب الحاكم
من قامت عليه اليقة بأنه تعدى و * مقراله بتعدية * في نفس او مال او عرض
بالغا او طفلا حرا او عبدا ذكرا او انثى عاقلا او مجنوناً مبيها عليه ضرب الادب
مطلقاً او التعزير او النكال في البالغ بنظر الحاكم في فعله في الديوان يجب الادب
بليغ بل هو ما وكسر الحجر عليه والتامظ بالقبيح والتغني والنيابة وما يودي الى قتال
من قول او فعل كتلقب احد بغير اسمه او بما ينقصه وبالزناق وحش التراب ان
لم يبلغا وان بلغا فالتكال ودخول بيوت الغير بلا اذن حيث لا يجوز ان لم يفسد شيئاً
اي وان افسد عزرا او نكل وبالقذف في الكتمان واما في الظهور فالحد ومن فعل
موجب الادب مرة او اكثر فامره للجماعة في تركه او تاديبه بكل او ببعض ومن
استوجبه امراته فيما بينهما فليأخذ بها الى الحاكم او الجماعة فان صح ادبها ولا
يودبها بنفسه وجوز له ان عرف الادب ولم يخش وتودب على عصيان في الفراش
والرجل ان يودب عبيده ان عرف والا رفهم الى الحاكم او الجماعة وذكروا عن
رسول الله صلى الله عليه وسلم انه امر الفضل بن عباس ان يودب اهله وعبيده
ويودب طفله او يامر من يودبه ان عرف ولا تودبه امه الا باذن اميه وان لم يكن
له اب اصلا او مات او جن ادبته ان عرفت ولمن عنده يتيم ان يودبه ولمن مر على
اطفال يفعلون موجه ان يودبهم ان عرف ولم يخف شرا ومن اتى بهم الى الحاكم
او الجماعة فلا يشتغل به الا بالبيان ولو كان ابا وكذا صيد مع عبده وجاز تاديب
طفل ولو ليلا ولا يودب اعصى اطفاله وجاوز ان احسن الاب ويودب مجنون على
فعل سوء وطفل على غضب واستقلال ما يفضي وكثرة الضحك والبكاء وعلى النسيمة
وترك ما امر به والشتم والمقاتلة وضرب وافساد والبول في الفراش وتنجيس ثيابه او
بدنه وجعل يده في الاناء قبل غسلها وكثرة الكلام والزيادة فيه واللعب والنطق
بالفحش وفعله وامتناع من السير الى المعلم والهروب منه وتضييع حفظ لوحه او
درس ما حفظ والبطالة واخلاق السوء كالتمعري ان راهق او الى النار بلا ازار او
في حر او برد وتضييع الشغل وترك القيلولة وكثرة النوم وعلى البيات في غير بيت
والديه وكثرة المشي في غير حاجة وشتها وتسميتها باسماءها وعلى رد الكلام

ويضرب الحاكم مقراله
بتعدية

لا كبر منه والاستهزاء بكلام غيره والسخرية والغمز والهمز واللمز والمزاح ورمي
الطعام واهراق الماء واللبن ونحو ذلك وافساد ذلك وكثرة دخول الماء واللعب فيه
وقطع ثيابه وبلها ودخول المسجد والطلوع عليه وتنجيس حوايه او حواشي بيوت الناس
وطرقهم ومقاعدهم واللعب بالملاهي وان بالكورة والكذب والتغني وخطف الطعام
والشراسة والدعارة واخذ ما تخفي انه وعلى دخول بيوت الناس بلا اذن واطلاعه
عليهم فيها واصفاه اليهم والدخول على ابوابه بلا اذن في الاوقات الثلاثة بعد صلاة
الفجر والعشاء وحين وضع الثوب من الظهيرة بعد التقدم اليه ان لا يدخل فيمن
بلا اذن واكل التمس والحرام والريبة وشرب المحرم ويودب العبد والمجنون على ما يودب
عليه الطامل ويودب الكبير ان اقتل الى كبر اي او الى صغير ولم يكن في يده
ما يضربه به ويكون الادب ايضا بحبس وانتهاز وهجران وربط الازار على قدر
النظر والله اعلم ويجب التعزير باقتتال الكبير وهو البالغ الى غيره وفي يده ما يضرب
به كعصا وحجر وحديد وان رماه ولم يبلغه بكل وقيل يعزر ومن وجد مع غير امراته
او سريته في لحاف عزرا ان لم يكن بينهما ثوب وعزر من مثل بقاتل وليه بعد قتله واذا
اوجب الضرب على حامل اخرت حتى تضع وان ضربت اجزاهم وان علموا بحملها
واسقطت ضمنوا وكذا ان مات وكذا الرجل فيما يوخربه ضربه وان ادعت الحمل
رائها الامينات غدوة قبل ان تاكل شيئا فان قلن فيها حمل او اشتبه عليهن اخروها
وان قلن لا حمل لها فضربوها فاسقطت فلا عليهن وضمنت النساء ان كذبن او كن
لامعرفة لمن بذلك وان اختلفن اخروها وكذا ان قالت اثنتان به واخريان بنفيه
او قلن به ونفته هي وان قالت انا حامل وقال الزوج لا او بالعكس لم يشتغلوا بالزوج
وان لم تجزم ضمننت دونهم وان لم تعلم فلا ضمان واذا ضرب الانسان ضاربه في حين
الضرب اخرج الحق من بدا واما بعد فمنهما وان تكلم له كلاما يجر الى القتال فتكلم
له بمثله اديا وقيل الاول وان وجد رجلا يفسد ماله فله ضربه في وقت الافساد وان
هرب فلا يضربه وان ضربه فهو متعمد يخرج منه الحق ويجب التعزير على كبره وكذا
النكال فمن جعل يده في غيره بتعدية او ضربه بها او غصب ماله او سرقه او زنى او
شرب خمر او اكل دما او ميتة او لحم خنزير او ادمي او بوله او عذرتة فانه ينكل

ومن شهر السلاح عزز أربعين الا واحدة في الكتمان الا ان شهر على الذين يمشون
ويغيرون المنكر فالنكال ومن شهر النبيذ المسكر وشهر السلاح فانه يجزيه تعزير واحد
واهل الفتنة ينفكون ان اخذ بعضهم السلاح الى بعض وان لم يتلاقوا ولم يترأوا
وينكل مانع الحق كالطاعن في الدين ان لم يقدر على قتله وينكل ابق وهاربة من زوجها
الى رجل وهارب بامرة مطلقا او بصبي اراد به سوء او يودب هارب بها ليتزوجها او
باتفاقها ولم يرد سواء وينكل بافساد ادمي بعد موته او مال وخارج الى قطع الطريق
وان لم يخذ او لم يقتل وبائع حرا او مشترية او مال احد بلا اذن او حرام اورية
واكل ذلك ومن ياي اليه ذلك وحاكم به لنير ماله ومتزوج ذات زوج او في
عدة او زوجة ابنة وان سفل وابنه وان علا او محرمة وان بر ضاغ او صهر او اكثر
من اربع او امرأة او اختها او محوسمة او وثية وكذا المرأة ومزوجهها وشاهدها مع علم
بذلك وتعمدته ومتعز للناس عمدا او منجس ادمي او ثيابه او اذاه او دابته او طعامه
او شرابه او بيته او مسجده ومفسد فيه او في ماله او مال الاجر وسارقه ومال مقبرة
او مصباح وحافر في طريق وناصب فيه خشمة او حجرة فتلف بذلك مال او نفس
وقعد فيه او في سوق لا ضرار ومتنق مع من يدفعه على احد فدفعه فوق الهلاك
وكاسر الحجر على اجتماع اهل الريبة من الرجال والنساء وقيل يودب وينكل
الراكن الى ظالم او في اخراج الحق وان روا حبسوه وهلك قبل الفاعل على ما ياتي
ان شاء الله في الكتاب الا خير ومتكلم في موضع يخرج فيه الحق او في اخراجه
بما يارضه او يضرمه وقائل اضربوني بدله او لا يضرب حتى يضرب فلان او انما
تقدرون علينا لا على بني فلان او تحاميتهم علينا بنى فلان او اتبعتم قول فلان فينا
وهو عدونا الرجل صالح او ظلمونا او جرم علينا او بغيتم علينا او والله ما طلبتم الينا
الحق او لا تعطيه حتى يعطيه فلان او بنوا فلان او اراد منع من وجب عليه او من
اراد ان يخرج منه او جعل ثوبه على المضروب او امسك السوط للضارب او
قال لا يضربه هذا او فلان فانه ينكل في ذلك وما شبهه ان اراد معارضة الحق
واذا اقر الرجل بفعل شيء مما يجب به النكال فلا يضربه حتى يقرانه فعله تعدي
اي ان كان ما يكون في بعض الاحوال غير تعدي ومن فعل موجب ادب وتعزير

ونكال وحد وقتل او متعددا من ذلك قدم ما قدم فانه يوخذ منه ما فعل منها اولا
فيسترك حتى ييرا ان جرح ثم تاليه الى اخرها ويضرب متربيا بلا تراخ ان لم
يجرح وقيل يضرب في اما كن من جسده بلا تراخ وان جرح وقيل توخذ منه
في وقت ويفرق بينها بحيث لا يوصل ضرب كل منها الى الآخر وقيل توخذ في
وقت واحد بلا تفريق وقيل يوخذ منه الاكثر اي كالتعزير بالنسبة للادب
وكالقطع فان كان الاكثر القتل قتلوه لان الاكثر ياتي على ماسواه وان وجب
عليه حق الله وحق العباد اخذا منه جميعا ان امكن والا فحقهم وقيل حقه لانه اولى
من حقهم كما مر في الحديث ويحبس وان في مال او فعل او كلام **فقال**
بالنسبة والا فالتعدي في نفسها لا تكون قليلة وقوله وان في قليل عائد الى قوله
ويضرب الحاكم الخ والى قوله ويحبس يعني ان للحاكم الضرب والحبس فيجمعها او
يفرقها او يفرد احدهما ويقتصر عليه وذلك بحسب نظره وفيه انه لا يجمع بين حدين
واعمل هذا قول واما لو حبسه ليقر او ليين عليه واذا اقر او بين عليه ضرب بخير
بلا خلاف ومن وجب عليه الحق باقرار او بيان فامتنع اجبره الحاكم بالسوط بلا
حد ان كان مما يفوت كنفقة ولي او زوجة او عبد او بهيمة او كسوة والا بخلافه
على غائب او يتيم او نحوهما فبالحبس ومن اريد جعله حاكما فابى جعل في الخطه
ويحبس من خيف عليه الخروج الى قطع الطريق ويحبس على نزع الضر جاعله ولا
يوجل الا بقدر وصوله ويحبر من مات له دابة في طريق او مكان يعمل منه الضر
ان يصرفها عنه الى مكان لا تضر منه بلا تاخير يجده وكذا ان مات رفيقه او وليه
يجبر على تكفينه ودفنه ان لم يكن لوليه مال ومن قتل احدا او سبعا في طريق
او جنان احد او داره او ارضه فلا يلزمه صرفه عنه ان فاجاه ودفعه والا لزمه ويحبر
على اداء المعاملات والتعدييات بالحبس حتى يودي او ييرا منها ولا ينصت اليه
ان طلب الخروج فيودي وان امكنه ان يودي من الحبس مثل ان يقضي لغريمه
مارضي به او يحمله على غريمه او نحو ذلك مما يبريه او يوكل من يقضي عنه ما حبس
فيه فلا يخرج ان فعل ذلك الا باذن الحاكم او من حبسه وان لم يشتغل بالاداء
وماطل في الحبس قليل يبيع الحاكم من ماله ما يقضي به ما عليه ويشهد انه لا يدركه

ويحبس وان في قليل

على من باع له شيئاً وقيل لا يبيع شيئاً ويخرج ان مات الغريم فورثه لا ان ورثه غيره
او جن او اعطى ماله لغيره الا ان اخرجته الوارث او المظلي ويحجر بالضرب على
دخول الحبس ان ابي وقيل لا يحجر الحاكم على اداء المعاملة ولكن يامر المديان بالاداء
ومن ادعى انه لم يحضر عنده ما يودي اجل له ثلاثة ايام ان كان حضرياً وشعبة ان
كان بدوي ان لم يعلم منه مطولا وقيل يوجل لها ما راى فاذا بلغ الاجل ولم يفرم
حبسه الا ان علمه معسرا مع اجتهاد وانصاف فيزيده في الاجل ومن حضر ما يودي
قاضي ان يودي منه اجبر على مطلق الاداء الا ان قام بعينه ولم يخرج من ملكه
اجبر على دفعه بعينه والله اعلم ونذب الامام او الجماعة اتخاذ موضع للحبس في وسط
المنزل بحيث لا يخاف ان يكسر بشراء من بيت المال او من مالهم او بمطبخة ولا
يجعل في موضع ماء او طين او ملح ويحفر على مارا وطولا وعرضا ويبنى عليه بيت
ويجعل له باب وقفل ومفتاح لئلا يخرج وحارس امين وان لم يكف الحبس زادوا
حبسا اخر او اكثر بقدر الحاجة ويجعل للنساء والا ماء حبس وللرجال حبس
وللغنائى حبس ان كانوا وقيل يحبس كل خشي وحده ولا يحبس جنس في حبس
الاخرون لم يكن فيه وتحبس حامل في موضع واسع كالدار لئلا يضر حملها وتحبس
المرضع في واسع لا يضر رضيعها ان لم يستغن عنها ولم تجد مرضعا وان استغنى او
وجدت مرضعا فرقوا بينهما وان خافت في ذلك المكان باتت عند الامينة او زوجها
ان لم تكن الامينة وتختلف ان ترجع اذا اصبحت الى السجن وان حبست وظهر فيها
حمل اخرجت الى واسع لا يضر حملها ولا تحبس المرأة في الخطة ولا في موضع
تخاف فيه او يصل اليها من يضرها وجاز الحبس في جب او يدر لاما فيهما او
مطمورة او غار او بيت وان لم يجدوا فليربطوا في الحديد وليقفلوا على المربوط ولا
يربطوا له ركبته ولا يجعلوا في ابطيه حجرا او نحوه وان راوا ربط ركبته جاز ولهم
ربط يديه تحت ركبته لا خلفه ولا يجوز لصاحب الحق او غيره ان يحبس من
وجب حبسه بدون الامام او الجماعة او القاضي ولا يحبس في حبس قوم الا باذنهم
ولا يحبس حيث المقارب او الحيات او غيرهن من المضرات المودية للموت واذا حبس
المسلمون او القاضي او الامام احدا فلا يخرج الا باذن فان خرج او اخرج او فتح له

او مد له حبس فطلع او حل من وثاقه او كسر نكل هو وفاعل ذلك ولو حبس في
موجب الادب وقيل يودب من فعل ذلك بغير افساد ولو حبس فيما فوق موجب
الادب وان فعل ذلك ولم يخرج او فعل له ذلك ولم يخرج ادب من فعل ذلك
كلهم واذا ادعى ما حبس فيه او زالت التهمة خرج باذنهم لا بنفسه وان خرج بلا
اذن ادب وان ظهر للمحبوس ما يخاف منه في الحبس او دخل اليه حكمة وسبع مما
يودي للموت خرج وجاز لغيره اخراجه ورجع اذا زال ولا يجوز له الخروج الى
تجبة الاموال والانفس ان حبس في تعديته ولا يعذر ايضا في عدم تجبة النفس
وان حبس في غير ما فعل او فيما فعل بلا تعد فلا يخرج الى التجبة ويعذر ولا يخرج
لطعام او شراب او غسل او صلاة ولا يجزيه التيمم ان حبس في تعد ولا اجزاء ولا
يطعم ولا يسقى ان حبس في تعد ليقروا ان تاب اطعم وسقى ولا يئتمان منه ان حبس
في غير التعدي ويمنع المحبسون من الملاهي ان اخذوا فيها ويضربون عليها ويتركون
ان يوقدوا مصباحا لا ان يفرشوا بساطا او نحوه ولا ان ينصبوا اسرة او يبخروا
ويتفقد الحبس بالكفن من وقت لوقت وان اشتغل المحبسون بعمل صنعة فللسلطين
منعهم وتركهم بحسب النظر ولا يمتنعونهم من الصلاة فيه جماعة وقراءة القران
والعلم ويمنع من يقعد اليهم يونسهم بحديث او غيره وان استمسك الجماعة باحد
يسير الى حبس ولم يعلم لنفسه ما يحبس عليه فلا يمتنع منهم ان عرف بافعال السوء
والا سالهم عن موجب حبسه ويخبروه به ويطاوعهم ان اخبروه وكان موجبا له
ولم يفعله ويمتنع ان كان غير موجب ومن حبس في تعديته فاقر في الحبس بها فلم
تركه في حبسه واخراجه وان اخرجوه فاخرجوا منه حقها فلم رده وقال عبد الله
ابن عبد العزيز لا يردوه وان حبس على فعل فبان عدمه فعملوا انه فعل موجب حبس
قبل او في الوقت تركوه فيه ولا يخرج السجن احدا الا باذن ولا يخرج للاستراحة
او غيرها وان فعل او ضيع السجن حتى خرجوا ادب وان حبس من علم السجن انه
مظلوم تركه يخرج حيث لا يجعل الى نفسه سبيلا ومدة الحبس على المأخوذ به بنظر
الحاكم او الامام او الجماعة وقيل يحبس في موجب الادب مادون عشرين يوما وفي
موجب التعزير مادون اربعين وفي موجب النكال مادون خمسين ولا يرد الحاكم

اخراج محبوس الى اذن خصمه وجوز له ولكن لا يرد له فيه بعد ان اخرجته منه ومن حبس في الخطة فللمحاكم ان يرد اخراجه الى اذن خصمه وجاز له اخراجه ان اذن له الحاكم وان اخرجته من الخطة او الحبس بلا اذن من الحاكم ضرب على ذلك وان اتى رجل الى السجان فقال ان الحاكم امر بحبسي حبسه وكذا ان اتاه امينان فقالا انه امر بحبسه او اتى امينان او امين ببطاقة فيها حبسه او اتى هو بها ولا يحبس بقول الخصم او اهل الجملة ومن لا تجوز شهادته كالعبيد والنساء والاطفال ويخرجه السجان بقول امينين او امين ان الحاكم او الجماعة امر باخراجه وللسجان الاجرة على حراسة السجن من بيت المال او ممن يعطيه اباها واجرة خدمة المحبوس على المحبوس ولا يخرج للاستراحة ولا باخذ الاجرة على اخراجه للاستراحة وان راي الحاكم ان يخرج المحبوس من السجن دون الجماعة او الجماعة دونه او بعضهم دون بعض فحق يتفقوا وان اغني على المحبوس او جن اخرج فاذا زال الاغناء او الجنون رد وان خافوا ان يقتله الحر او البرد فلا يخرج وكذا الخطة وان قال المحبسون مات فينا واحد اتركوا من ينظر فان مات اخذ اولياءه باخراجه ومن مشى الى السجن بالسلاح ليكسره او يخرج المحبوس نكل واذا ظهر المسلمون على بلد مخالفين جاز ان يخرجوا من في حبسهم ويكسروه ومن حبسه اشرار اهل الدعوة اخرجوه ونظروا فيم حبس فان استحق رد ويحبس العبد بلا اذن مولاه وجائز للمحاكم ان يحلف رجلا ليوافي الى الحبس او الى الخطة وقتا معلوما ومن حبس في الخطة فلا يخرج منها بغير اذن من حبسه وان خرج ادب الا ان حبس على ان يكون قاضيا اي او نحوه او خليفة غائب او يقيم اي او نحوه او على ان يستخلف على هوله فانه يخرج لحاجة الانسان والصلاة والقبيل واصلاح المال والنفس وان طلب زوجها الاجتماع معها فلا وقيل يتركونه في اوقات منلومة وان طلبت ان تجتمع به لم تجدد ذلك وعلى الزوج نفقتها وكسوتها مطلقا وقيل لا ان حبست في التعديت وان حبس فطلبت زوجته حقها منه في الليل والنهار لم تجدد وقيل تجدد ليلة من اربع ليال ويومها والله اعلم ويستردد الحاكم الجواب من ادعى عليه غيره انه تكلم بكلام يجر الى القتال فان اقر ادبه وان انكر كاف الحاكم المدعي البيان فان اتى به ادبه والا حلف المنكر انجبه

المسلمون او لم يشتموه وقيل ان اتهموه حبسه الحاكم وقيل لا يحبسه وان اتهموا المدعي بالاضرار او اتهموا بيلته بالاضرار فلا يشتغلوا به وقيل لا يشتغلوا بالنهضة في هذا ومثله وكذلك ان اتهموا الضرار في الدعاوي كلها على ما ذكرنا في هذه المسئلة ولا يضيق على الشهود تبليغ الشهادة في هذا ان طلبها اليهم المدعي وتجاوز شهادة الاب وغيره من القرابة الا فيما يستمسك الاب فيه بدعوى ابنه فلا تجوز شهادته في ذلك اذا كان الابن طفلا او مجنونا واما ابنه البالغ او ابوه او زوجته او غيرهم من الناس ان استمسك بحق هوله فلا يشتغل به الحاكم الا ان وكلوه او استخلفوه على ذلك وهذا بان يقصده بكلام يفيظه وان خاطبه بكلام يفيظه في نفسه وجميع قرابته فانه يستمسك به ويستردده الحاكم الجواب على ذلك وشواء في هذا الحي والميت والحر والعبد من القرابة او غاظه بالكلام السي في ماله او صديقه صدق في كلامه او كذب وقيل لا يستردده الجواب حتى يعلم انه مما ليس له ان يشتمه به وقيل لا يستردد الجواب في كلام السوء الا القذف وعليه فان حجب المسلمون ان يتكلم بشيء جائز مما يجوز الحجر عليه او غيره جائز ادب من كسر الحجر ويستردد موافق افتدى على موافق في وجهه فان اقر او بين عليه ادب والا حلف وان قال استحق ذلك عندي او تبين عند الناس لم يشتغل بدعواه وقيل يشتغل بها وان بين على دعواه او تبين عند الحاكم خلى سبيلا ووجد في كتاب بتوزر لا يجد القاذف حتى يصرح بالزنى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا حد الا في القذف البين ومن قذف رجلا ساه بانه زنى بامرأة ساهها فانه يجد حدين لانه قذف النسائين وينكل من تبرأ من اهل الدعوة او طعن في دينهم وان تمالى قتل وان لعن موافق مخالفا او طعن في دينه فاستمسك به المخالف فلا يستردد له الجواب وينهى المخالف عن دعواه ويهدد بالحبس والضرب ولا يحل ضربه على الطعن في دين المخالفين او فيهم ولا يترك لمن يضربه على ذلك ولهم نهي عن ذلك لانه يجر الفتنة والمضرة ويقتل يهودي طعن في دين الموحدين او لعنهم وان قصد بلعنته الى مخصوص ادب شواء استمسك به المخصوص اولا وان استمسك بالموحد في مثل هذا لم يشتغل به ومنع الحق باللسان او باليد او غير ذلك والركون فيه والامر

يمنعه كباثر ومن اقر بذلك حبس ونكل فان عاند وكابر في منع الحق الذي عليه او
على غيره ضرب وحل دمه لضاربه بالعصا او بالحديد او باليد وان مات في وقت
امتناعه فلا ضمان وشواء الذكروا لاني والحز والعبد والموحد والمشارك من جميع
الباغين العاقلين واما الاطفال والمجانين فينهرون ويضربون الادب * ويسترد *
الحاكم * متعما باكل مال معين * اي معين المقدار * بها * اي بالتعدي
* ويخرج منه الحق * ضرب الادب او فوقه ان اقر او بين عليه * ويستأديه
ان اقر * او بين عليه * ويحلفه ان جحد * وكذا ان اتهمه باكل مال غير معين
بتعدي لكن لا يطالبه بالبيان ان انكر بل يحلفه والمعاملة وغيرها كالتعدي لكن
لا حق يخرج في المعاملة * وان قال لطالبه * في تعدي وكذا المعاملة وغيرها
حيث لا بيان للطالب وقد انكر المطلوب ولا بيان له فله الحلف * خذ ما ادعيت
ولا احلف لك فاني الطالب الا ان يقر * فيعطيه على جهة الاقرار * او يحلف *
على عدم ما ادعى عليه فلا يعطي * جازله * لان الحديث ورد بان المنكر يمين
عليه او يحلف ان لم يكن بيان فاذا قال خذ ما ادعيت ولا احلف فاخذ كان يجب
اللفظ كن اخذ ما ليس له لان لفظ المنكر يفيد بظاهره انه لا شيء علي ونديت
نفس من يمين المضرة بالمال ومع ذلك فان قبل عنه ذلك فاخذ عنه بعد قوله خذ
ما ادعيت ولا احلف لك فلا باس عليه ولا غرم عليه ان علم انه محق في دعواه
* ويسترد رامي انسان بتراب او بزاق او سقفة * بتقديم القاف ويقال سقفة
بتأخيرها وصيغة التصغير وكلاهما بمعنى واحد وليس غريباً ويظهر لي انها الاشارة
بالاصبع او باصبعين محلفتين بوصل طرف احدها بطرف الاخر او باكثر
من الاصبعين او باصبع مجعول طرفها على وسط الكف محلفة او نحو ذلك او الطعن
بها على جهة الاستهزاء بالمشار اليه او العمل بها في جسد الانسان كذلك او القصد
بذلك والشروع فيه ولو لم يتم كل ذلك فيما يظهر لي سقفة كما ترى بعضاً يجعل
اصبعه تحت ذقن بعض ويرفع بها ذقنه ويدل لذلك قول الديوان والسقفة ان جعلها
رجل لاخر باي اصبع من اصابعه فبلغه اي باصبعه في جسده او لباسه الخ وقوله
وكذلك ان عقد له يده سقفة ولم تبلغ الخ وتطلق السقفة على ما اعتيد في نفوسة

ويسترد منها باكل مال
معين بها ويخرج منه
الحق ويستأديه ان اقر
ويحلفه ان جحد وان قال
لطالبه خذ ما ادعيت ولا
احلف لك فاني الطالب
الا ان يقر ويحلف جازله
ويسترد رامي انسان
بتراب او بزاق او سقفة

وفي مدن هذا المغرب قسنطينة وغيرها وهوانهم يمدون قصبة مشرومة في وسطها
وفي الموضع المشروم عود مقوس يلتقي فيجبد ثم يخلى فيدفع من داخله ما فيه من خلال
كسهم او مؤلف كبندقة من نحو الكاغد ومنه ما يدفع يعود في يد اللاعب به وهذا
الذي ذكرت انه اعتيد في نفوسة وقسنطينة ونحوها النسب بكلام المصنف واي ذكره
لذكرها لفظ الرمي ويسميه اهل قسنطينة سقفة ولفظ الديوان انها بالاصبع فالحل
عليه اولى فيعمل الرمي فيها على التراب والبزاق تعلياً او جمع بين الحقيقة والمجاز
او ذلك عموم المجاز * بتعدي * احترازاً عما اذا لم يكن ذلك بتعدي مثل ان يحكي
ما فعل انسان باخر ادا لم يقصد بالحكاية الاستهزاء بالذي يمثل له في حينه ولم
يصله بذلك ضرر ومثل ان يفسر هذه الاشياء لمن يحملها بفعلها غير قاصر للاستهزاء
ولا ضار ومثل ان يرمي تراباً او بزاقاً فيصادف انساناً او يترك اصبعه او يشير بها
او يعمل بها فتصبيه كذلك * وينكل ان اقر * او بين عليه * ويحلف ان جحد
وهذا ان بلغت * تلك الفعلة ثوب الانسان او جسده ويحوز رجوع الضمير
للتعدي * والادب في البزاق والسقفة وعزر في التراب * ففي الديوان والسقفة
والبزاق وحث التراب بالتعدي اذا لم تبلغ كل واحدة منها ففيها الادب واذا بلغت
ففيها النكال ثم قالوا والسقفة ان جعلها رجل لاخر باي اصبع من اصابعه فبلغه
في جسده او لباسه او بزق له بالبزاق او بالماء او بغير ذلك من الاذهان او غيرها
فبلغت الاخر في جسده او في ثيابه او حث له التراب او الرماد او الكناس او الماء
او غير ذلك فبلغه في جسده او لباسه بالتعدي فانه ينكل في هذه المعاني وان بزق
احدهما للاخر وبزق له الاخر فانه يوديان ان لم تبلغ وكذلك ان عقد له يده سقفة
ولم تبلغ ورد له الاخر مثل ذلك فانهما يوديان وكذلك ان حث له التراب وفي الاثر
ومن جعل لرجل السقفة فاذا بلغت ضرب النكال وان لم تبلغ ثلاثاً واما البزاق اذا
لم يبلغ فانه يضرب خمسا وان بلغ يضرب النكال واما الغبار فانه يضرب النكال
بلغ او ابلغ لانه يجمع بين القبيلتين وقيل يزر اذا لم يبلغ ويزر الذي ينادي
ياه ال فلان وهو اول حد اخرج ابو عبيدة الجناوني ومن كسر حجر الحاكم ادب
الا ان حجر على رجل وامرأة انت لا يجتمع في موضع الية فاجتمع فيه فالنكال

بتعدي وينكل ان اقر
ويحلف ان جحد وهذا
ان بلغت والادب في البزاق
والسقفة وعزر في التراب

وان اجتمعا في موضع غير الرية فلا يضربا وقيل يضربا التكال لانهما اذا اجتمعا
اتفقا ان يجتمعا في موضع الرية * ومن اراد اخراج عبد متعدي * في مال او نفس
او عرض او في حق الله بحيث يلزمه خد في ذلك من الادب وما فوقه * من
ملكه * يبيع او هبة او اصدقا او غير ذلك من انواع الاخراج ولو بخيار او اراد
اخرجه من يده مع بقاء ملكه كرهنه واعارته او اراد اخراجه من بلده * لم يجده
حتى يخرج منه الحد * او يجلس لان ذلك كالهرب من الحق ولو علم من يخرج
اليه ولان ذلك خديعة ان كان لا يخبر بذلك من يخرج اليه الا العتق والمكاتب
والتدبير فانه يجدهن واما غيرهن فان فعله مضي وكان لزوم الحد فيه عيبا كما مر
في عيوب العبد وان جبر الحاكم عليه ان يفعله فلا يمضي فعله حتى يخرج منه الحد
وكذا كل ما حجه لاجله فاذا خرج جدد العقد والامة كالعبد * ومن حبس في
تعدي * في نفس او مال * فاراد طالبه طلوعه * من الحبس * ليصطاح معه في
الشيء * الذي حبس فيه * فله ذلك * ولحاكم رده فيه ردعا عن المعاصي والتعدي
وله ان يدخل اليه الخصم فيصطاحا فيه ويتركه فيه ردعا حتى يتبين له اخراجه
قل ابو غانم الخراساني قلت لابي المورج هل يجلس الرجل بعد ما اقيم عليه الحد
قال ان كان يخاف شره وعائلته ان يوذى الناس اطيل حبسه وقال عبد العزيز
حبس الرجل في السجن بعد اقامة الحد عليه ظلم اذا استوفى حكم الله فيه خلي
سبيله اه واما من حبس في غير تعدي نفس او مال فلا يخرج منه ان اراد خصمه
اخرجه بل يخرج منه الحاكم اذا بدا له * وان نزع شهود * وقوله * اتهموا انسانا
بتعدي * نعم شهود * قولهم * مفعول نزع * لم ينصت الحاكم اليهم * فان لم
يجسه حبسه وان كان في الحبس لم يخرجهم لنزعهم بل يقيه * ان اتهمه * بما
اتهمه هؤلاء الشهود او بغيره سواء اتهمه قبلهم او بعدهم او معهم قبل ان يجسه
او بعده ولو اتهمه باتهامهم الا ان قالوا اخطانا في قولنا انا رايناه عند كذا او ظننا
او كذبنا فلا يجسه وان قلوا بعد الحبس ابقاه * ويستردد الجواب عبد ضرب
ربه * او تكلم له سواء * فان اقر او بين عليه خرج منه الحق * الادب او فوقه
* وحلف ان جحد * وفي ذلك اشارة الى ما مر من السيد اذا اتى بعبد الى

ومن اراد اخراج عبد متعدي
من ملكه لم يجده حتى
يخرج منه الحد ومن حبس
في تعدي فاراد طالبه
طلوعه ليصطاح معه في
الشيء فله ذلك وان نزع
شهود اتهموا انسانا بتعدي
قولهم لم ينصت الحاكم
اليهم ان اتهمه ويستردد
الجواب عبد ضرب ربه
فان اقر او بين عليه خرج
منه الحق وحلف ان
جحد

الحاكم ليضربه فلا يضربه الا ببيان على ما نسب الى عبده من موجب الضرب بان
يأتي بشاهد اخر معه ان كان ذلك في غير حقه وبشاهدين ان كان في حقه
* ويوقف * في هذه المسئلة وغيرها * عليه * سيده * التهمة * بان يستمسك
من اول الامر بالتهمة فان اتى بشهادة الشهود على انه فعل او قال ما يوجب عليه
التهمة حبس على ذلك * ويستخلف * السيد او يامر او يوكل ان شاء * من
يخاصمه ان لم يقر * وان شاء خاصمه هو في دعوى ذلك او في التهمة * وكذا حكم
المولى ان ضرب عبده * بتعدي او قال فيه قولا يوجب الادب او غيره يسترد
سيده له فان اقر او بين عليه اخرج منه الحق وان جحد حلف ويوقف عليه التهمة
وان شاء انا ب عن نفسه من يخاصمه في الدعوى او في التهمة * ولا يسترد * الجواب
على القتل * قاتل كلب غير معلم * ولو كانت لضرع او زرع او لدوي في بدو
* او قط بتعدي ولا على ثمنه * اي ثمن احدهما اي ثمن الكلب غير المعلم او القط
* استمسك ببيعه * وافاد ذلك انه لا ثمن للقط ولا لكلب غير معلم يبيع ولا بغيره
ولا قيمة لقتل وكذا قل في الايضاح في باب البيوع ولك بيع الكلب وشراؤه للضرع
او الزرع واذا كان ذلك فقيمه اذا قتل انما هي بالتقويم وقد تكون ككلب الراعي
ثمانية دراهم وقيل ان كلب الضرع والزرع له قيمة يقومها المدول على من قتله وكذا
كلب البدوي في البدو عند قتلها ولا ثمن لها بنحو بيع ودية المعلم اربعون درهما وقيل
له القيمة بتقويم المدول من اهل الصيد بالكلاب ولا قيمة ولا ثمن لكلب غير ذلك
وقيل دية القط اربعة دراهم وقيل ثمانية وعشرون درهما وقال البسياني رحمه الله دية
كلب الصيد اربعون درهما وهو المعلم وكلب الراعي ثمانية والسنور وهو القط اربعة
وقيل بعض دية السنور ثمانية وعشرون ولا يجوز قتله ولا اخذه من ربه بتعدي منه
اه وتقدم كلام على ذلك في البيوع في قوله باب حرم بيع محرم على تحريره واما اعضاءه
ماله قيمة من ذلك او غيره او له دية وجروحه فما له دية حسب جروحه واهضاه بما
يصير لها بالنظر لديته وما له قيمة فبالنظر الى ما يصير له من القيمة او يقومها المدول كما
يقومون الدابة كلها كذا ظهر لي الا ترى ان جروح العبد واهضاه منظور فيها
الى قيمته وجروح الحر واهضاه الى دية ويستردد الجواب قاتل الكلب المعلم على

ويوقف عليه التهمة
ويستخلف من يخاصمه ان
لم يقر وكذا حكم المولى ان
ضرب عبده ولا يسترد
قاتل كلب غير معلم او قط
بتعدي ولا على ثمنه
لستمسك ببيعه

قتله وكذا على ثمنه بنحو البيع وكذا كلب الراعي والضرع والزرع والقط على القول بان لمن ثمنه ويذكر على رب العبد ما فعل بتعدية بامر له ولو جاوز قيمته كما مر ويخرج منهما * اي من العبد ورثه * حق التعدية * فالعبد انه مكلف فاعل والسيد لانه امر له سلطان عليه فلو كان العبد طفلا لم يكن ذلك منه تعدية ولكن يوجب وكذا المخون لا يكون ذلك تعدية ولا يضرب المخون الا في حال افساده فان اخر فلا الا ان كان يرتدع فيضرب ويقال له لانك فعلت كذا ان كان يفهم ولا يضرب فوق الادب وان كان السيد طفلا فامر عبده بالا فساد ادب وكذا دابته وما عليه الا قيمة عبده او دابته وان لم يكن له مال فعلى ابيه او وليه كما مر في جنائته والله اعلم فصل فيما تكون فيه الينة على المدعي وان لم تكن فله دعواه مع يمينه وهو من اخذ الدناير في الصرف اذا ادعى ان احدها ردي او مزيف فانكر صاحبه ان هذا ديناره ولا بيان فيخلف المدعي انه ديناره فيبد له ومن اخذ الدراهم في الصرف فادعى ان هذا ردي او مزيف فانكر صاحبه ان يكون درهمه ولا بيان فيخلف المدعي انه درهمه فيبد له وان خرج ذلك من يد من اخذه بالصرف ورجع فيه وادعى ذلك قبله الخروج او بعده فلا يقبل قوله ولا يمين على الاخر لانه لو لم يخاف لم يجد ما يرد لانه قد خرج الى يد غير صاحبه ولا يعلم ان ذلك شيء ولو حلف المدعي لم يكن على يقين انه شيء ليرده الا ان خرج بحضرة شهود فرجع بحضرتهم بلا غيبة به او اخفاه فكانه لم يخرج هذا ما ظهر لي ومن اعار جملا او غيره من العروض فباعه المستعير فبين المبيع عليه في يد المشتري انه ملكه فبين المشتري انه اشتراه بكذا فان لم يكن يمين حلف واعطاه المبيع ما قال ومن اشترى زيتا في ظروف فغاب به فرجع الى البائع يقول ان في زيتك ماء او ملحا فانكر البائع انه زيته ولا بيان حلف المشتري فيبدله البائع له وكذا كل ما ياكل او يوزن وما اشترى ما لاحد شفعتة فقال اشتريته بكذا ولم يكن بيان حلف واعطاه الشفع ما قال وان شاء ترك الشفعة وكذا ان قال المرتن هذا رهنك وانكر ولا بيان يحلف ويأخذه الراهن ومن حرث ارض غيره بلا اذن واراد صاحبه ان يحصدها ويعطيه بذره فقال بذرت فيها كذا وانكر صاحبها حلف الحارث واخذ ما ذكر وكذا من حرثا وجعل احدهما الزرع من عنده

ويذكر على رب العبد ما فعل بتعدية بامر له ولو جاوز قيمته ويخرج منهما حق التعدية

على ان يرد له الاخر نصف البذر مثلا فقال بذرت كذا وانكر الاخر ولا بيان حلف صاحب البذر واخذ ما ذكر ومن انفق على عيال احد او ماله باذنه فقال انفقت كذا وانكر صاحبه ولا بيان فانه يحلف ويعطيه صاحبه الا ما خالف المعتاد فانه يرد فيه الى المثل في النققة وكذا احد الشركاء اذا انفق من ماله لغيبة الاخر او لامتناعه او اعساره او نحو ذلك ومن وكل على شراء بلا توقيت في ثمن فادعى انه اشترى بكذا وانكر الاخر حلف المشتري وحكم له وكل صانع اذا قال هذا شيءك ولا بيان حلف واخذه صاحبه واعطاه الاجرة وكذا الخليفة اذا قال انفقت كذا ولا بيان وانكر المخون او الغائب او الطفل بعد الصحو والقدوم والبلوغ يحلف والعلة في هذه المسائل انه امين في ذلك ومن جعله الحاكم امينا على الرسائل ان قال قد دفعت الرسالة لصاحبها يحلف وكذا من جعل المسلمين في يده ضالة او حراما وامروه بالاتفاق عليه فقال انفقت كذا ولم يكن له بيان يحلف ويمطوه ما حلف عليه والله اعلم * باب * في الحيازة * تصح الحيازة * في الحكم واما عند الله فلا يبطل الحق بتقادمه المكث في الاصل مدة مخصوصة اخذ وتملك واللفظ بها ان يقول هو لي بعودي فيه ثلاث سنين كما رسمه والشهادة بذلك شهرة ويمكن ان ترسم * اي ان تعرف والرسم التام تعريف الشيء بالجنس القريب والخاصة الشاملة اللازمة نحو الانسان حيوان ضاحك سمي رسما لان الخاصة من اثار الحقيقة الدالة على الحقيقة والرسم لغة الاثر وسمي تاما لمشاكلة الحد التام من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بامر مختص والرسم الناقص تعريف الشيء بالخاص اللازمة الشاملة نحو الانسان ضاحك او بها مع الجنس البعيد نحو الانسان جسم ضاحك سمي ناقصا لعدم ذكر جميع اجزاء الرسم التام فيه وما ذكره المصنف رسم ناقص فادعاء اصل من قوله * بادعاء اصل * جنس بعيد لان الادعاء يشمل ادعاء التملك لنفسه او التملك لغيره وادعاء عديم التملك والقريب ان يقال تملك اصل وخروج بالاصل العرض فان التملك له لا يسمى حيازة في عرفهم في هذا المقام * بالتصرف فيه مدة * مخصوصة وهي ثلاث سنين في الحيازة بمعنى الشهرة وعشر في الحيازة الواردة في الحديث * بلا معارضة له فيه * حال كونه في تلك المدة ولا يخفى ان

* باب *

تصح الحيازة ويمكن ان ترسم بادعاء اصل بالتصرف فيه مدة بلا معارضة له فيه

التصرف فيه من خواص ادعاء الملك فان من تملك شيئاً تصرف فيه ويخرج ما اذا ادعاء
بلا تصرف او بالتصرف دون المدة او بالتصرف في المدة لكن مع معارضة احده
فيها قبل تمامها ويبحث في ذلك الرسم بان الادعاء تلفظ والحيازة غير تلفظ فان
الملتفظ بادعاء الملك من لوازم الحيازة لانفسها ويجاب بانه عرفها بمعناها اللفظي فهو
تعريف لقول الانسان انا حائز لهذا الاصل او بانه تعريف باللازم وهو من الرسوم
والا فانفس الحيازة هو اشتغال الجسم على اخر حسا او حكما كاشتغال المالك على
ملكه وكذا الشهرة في مثل هذا المقام يمكن رسمها بما ذكر بان يقول الناس
لا المملك ان هذا الاصل لقلان مكث ثلاث سنين ولم نر معارضاه والشهرة
اظهار الشيء باللسان او غيره في اللغة والتصرف في الاصل تلك المدة بلا معارض
اظهار للملك نطق به او لم ينطق والمراد الشهرة باللسان بان ينطق الحائز مع معونة
تصرفه لانه اخذ في تعريفها الادعاء وهو لا يكون حقيقة الا باللسان فالشهرة بمعنى
الخبر فان عرف الاصل بيد احد مدة طويلة او قصيرة ثم عرف غيره
اخر بعده ثلاث سنين متوالية فاكثر واحيزولو لم يتوال ذلك وبحسب ما عمر
من السنين فقط على ما ياتي ان شاء الله في حيازة سنين يحرث ويخصد وبذكر
ويقطع ويحني ويسكن ويبني ويسقي وينزع الحطب ويقطع الصفا ويصلحها
للحرث وللنرس بدفن السبخة او الماء ويسويها لذلك ويجفر المصل وادار حائطها
او زربا ويبني فيها خصا ويجعلها لحيوانه ويجعل فيها اندرا ومثرا لثامه وساقية
وطريقا وينصب فيها آلة الصنعة او يفعل بعض ذلك كما مر في اواخر قوله
باب ان ادعى اثنان فدانا الخ ويكفي ان يفعل ذلك في الخريف فقط واذا جاء
الخريف الاخر فعل ايضا وكذا الخريف الثالث وكذا سائر الفصول ويعطى
ويمنع او يفعل بعض ذلك ويدعيه ملكا له سواء فعل ذلك او بعضه بنفسه
او عبده او ابنه او اجيره او خديمه او بغير ذلك وصاحبه حاضر في
الاميال وقيل او في الحوزة ولو خارج الاميال بحيث يصله الخبر لم يغير ثم عارضه
فيه بعدها اي بعد ثلاث السنين بان قال هولي فهل يشهد له بالمشهور
بان يقول الشهود الذين عرفوا الاصل بيده ثلاث سنين او اكثر شهر عندنا هذا

وكذا الشهرة فان عرف
الاصل بيد احد ثم بيد
اخر بعده ثلاث سنين
متوالية بحرث ويخصد
ويسقي ويمنع وصاحبه
حاضر لم يغير ثم عارضه
فيه بعدها فهل يشهد له
بالمشهور

القدان مثلالقدان كما قال الشيخ عامر وانما يقول الامناء اذا ارادوا ان يلقوا المشهور
شهر عندنا فلان بن فلان الفلاني وفلان بن فلان الفلاني قسما كان لهما من الاصل من
ميراث ايها فلان بن فلان الفلاني وانما شهدوا بذلك لانهم عرفوا كذلك
فكانت مشاهدتهم لذلك كعرفتهم بانتقال الاصل عن كان بيده ملكا له او كعرفتهم
بانه للثاني من حين كان للاول وانه كان بيد الاول امانة او نحوها ولا
يشهد له المشهور لانه عرف لغيره فهو ملك لغيره يحكم به لغيره حتى يصع
خروج ملكه الى من بيده قولان الاول لابي نجى الفرسطائي رواه
الشيخ محمد وارسفلاس والثاني لغيره من المشايخ رحمهم الله جميعين كالحيازة
الواردة في الحديث بعشر سنين هل يشهدون له بالحيازة اذا عرفوه في الاصل
تلك المدة اولا قولان وفي الديوان ومنهم من يقول ان كان صاحبها فيما نون الحوزة
من حيث يصل اليه الخبر ويعلم بدخوله في ارضه ولم يعلم منع ولا جبر حتى تمت
المدة جازت علته الحيازة والحيازة والمشهور شيء واحد في اصطلاحهم وانما اختلفا
باللفظ وهذه الحيازة في غير الحيازة الواردة في الحديث بعشر سنين الاتية في
اواخر الباب مع اقوال في مدتها والفرق ان حيازة عشر سنين لا تقبل منها بينة
وحيازة ثلاث السنين تقبل معها وانما تكلف ذلك التكلف لان المصنف كاصله
بوبا للحيازة والشهرة وقرنها في بعض الاحكام وجعل اكثر مسائل الباب في الشهرة
ويحتمل ان يريد بالحيازة حيازة عشر سنين الواردة في الحديث فتحمل عليها كلما
ذكرها ويدل لهذا قول صاحب الاصل بعد ذكر عشر سنين بعد هذا وعشرين
وغيرها من الاقوال مانصه وهذا اذا لم يعرف الاصل لغيره اول مرة وان عرف
فقد ذكرنا ما في ذلك من الاختلاف مشيرا الى قوله اوائل الباب بعد ذكر
خلاف ابي محمد وغيره في الشهرة اذا عرف الاصل لغيره مانصه وكذا اختلافهم
في الحيازة ومن ادعى المعارضة قبل تمام المدة لم يقبل عنه ادعاءه الا ببيان سواء
كان ذلك في المشهور او في الحيازة سواء اذا مضت المدة في الشهرة او في
الحيازة للاصل عارضه فيه او في بعضه من عرف له اولا بتشديد
الواو والتثوين او غيره وان عارضه هو او غيره فيه او في بعضه قبل تمام

اولا لانه عرف لغيره
قولان كالحيازة سواء
عارضه من عرف له اولا
او غيره

المدة لم يثبت بالحياة ولا بالمشهور * وان لم يعرف لاحد فكث * فيه * المدة *
 ثلاث سنين * شهد له بالمشهور اتفاقا * من اصحاب القولين وتقدم الثلاث
 هل الحياة فيما عرف لاحد وما لم يعرف او فيما لم يعرف لاحد فقط او فيما عرف
 لاحد فقط وهو الماخوذ به اقوال وان بعض العلماء لا يميز الشهادة لاحد بشي
 الا لمن عرف باي وجه صار له من ارث او من شراء او ممة وتقدم كلام على الحياة
 في اواخر قوله باب ان ادعى اثنان فدانا الخ * وان مات بعد * مكث السنين
 * الثلاث * بلا معارض * شهدوا لوارثه بالارث * في دفع عنه من يعارضه
 فيه بقول الشهود ان هذا الاصل ميراث لهذا او لفلان ولا يلزمهم ان يذكر
 انه ثبت للمورث بالحياة * من عرف فيه * سنين * ثلاثا * ولم يعرف لغيره
 * فعورض له * فيه * فشهد له بالمشهور * او بالحياة * فعد فيه ولا يزاح منه
 الا ببيان قاطع * انه ملك لفلان او انه غصبه منه او رهن منه او نحو ذلك او
 عرف فيه ثلاث او عرف انه كان لغيره ثم جاء ببيان انه غصبه منه او رهن او
 نحو ذلك * ولا يقبل عليه فيه تهمة * بان يتهمه الحاكم او الشهود بانه غصبه
 او كان عنده وهما او نحو ذلك فلا يجري على مقتضى هذا الاتهام فلا يحبس عليه
 في تلك التهمة * ولا تدرك عليه بين * على التهمة فالحاصل انه لا يترتب على
 اتهامه حبس ولا يمين * ان ادعاه * اي ان ادعى الخصم المعارض ما ذكر من
 التهمة واليمين وكذا الحبس * اذا بان ان المدعي * المعارض لمن قعد بالمشهور
 وليس المراد القاعد بالمشهور * استمسك بتهمة على التعدية * بان قال لي فيه
 تهمة يشهد بها الشهود على انه تعدى ولو اظهر ما اقر به وانا اسمع اقراره لا تهمة
 الحاكم على التعدية او يذكر التعدية باسمها الخاص كالغصب والسرقة او بتهمة
 على خيانة مثل ان يقول لي من يشهد عليه بالتهمة بالخيانة او لو اقر بما سمعت
 لظهرت تهمة على الخيانة مثل ان يتهموه ان الاصل عنده رهن او نحوه فخان فقال
 انه رهن * ويمين * او حبس على التهمة كل ذلك لا يدركه والعطف على تهمة
 * الا ان ادعى عليه انه باعه * اي باعه الذي قعد فيه * او وهبه له * اي
 للمعارض وهو المدعي * او نحو ذلك * من انواع خروج الملك اليه او قال ان

وان لم يعرف لاحد فكث
 المدة شهد له بالمشهور اتفاقا
 وان مات بعد الثلاث
 شهدوا لوارثه بالارث
 من عرف فيه ثلاث فعورض
 له فشهد له بالمشهور قعد
 فيه ولا يزاح عنه الا
 ببيان قاطع ولا يقبل عليه
 فيه تهمة ولا تدرك عليه
 يمين ان ادعاه اذا بان
 المدعي استمسك بتهمة
 على التعدية ويمين الا ان
 ادعى عليه انه باعه او
 وهبه له او نحو ذلك

هذا الاصل الذي يدعي القعود فيه بعته له بيعا ولم يعطى الثمن او انفسخ او وهبه
 له هبة ثواب ولم يثبني او رهنه له او نحو ذلك خيئذ ان جحد ولم يبين عليه حلقه
 لانه ادعى دعوي جزما وليس ذلك مجرد تهمة ويموز حمل المدعي في كلام الاصل
 على القاعد المستمسك بالمشهور اي اذا تبين انه استمسك بالمشهور فلا يمين عليه
 ولا تهمة * ولا حياة بين شركاء * حياة القعود ولا حياة عشرين وغيرها من
 الاقوال * ولو طالت مدة * ولو مضت مائة سنة الا ما ياتي ان شاء الله تبارك
 وتعالى من الحياة عن الاخت بموتها او موت الاخ بعد مضي ثلاث سنين بعد
 تزوجها ونحو ذلك من المسائل الالية ولا في المشاع ولا فيما للعامة وهم اربعون وقيل
 خمسون وقيل ثمانون وقيل مائة وفي الديوان يجوز الرجل عن بعض الشركاء اذا لم
 يشترك معهم اولا ولا فيما للاجر او للمسجد او للمساكين ولا فيما لا يمين صاحبه
 كسائر ما يحبس لاهل صفة كذا او موضع كذا * ومن عمر * او لم يعمر * ارضا *
 او غيرها * اشتراها * او دخلت ملكه بوجه * فاني مدع قسمية * مفعول
 مدع * منها فان بين اخذها والا حلف مشتريها بقطع * انه لا حق لك فيها
 وانها لي * لا يعلم * لا يقول والله لا اعلم ان لك فيها حقا والواضع انه يحلف
 بالعلم اذا لتحقيق له ولكن اغ ذلك لانه ليس شاهد افضلا عن ان يقال شهادة تهاثر * ومن
 ادعى شراء جنان عرف لاحد * غائب عن الاميال والحوزة * بمكان معين * او
 دخول ملكه بوجه ما او غير الجنان * عند حاكم * متعاق بادعي * فاتاه بخبر
 الامناء * بان قالوا انه اشتراه ولو لم يقولوا وقت كذا او بكذا * على ذلك اقصاه
 فيه * ولا يحتاج الى حضور من خرج ملكه ولا الى الاحتجاج عليه فيرفع عنه
 اجير الا ول عليه او من كان بيده ان اراد وليس ذلك حكما على غائب ولكن مجرد
 عمل بخبر الامناء خروجا عن تعطيل الحق الذي اخبروا به وذلك ان اخبر الامناء
 بذلك شيئا بتاتا او بصفة لكن ان اخبروا به بالوصف ارسل الحاكم امناه ليعرفوه
 بالبتات فيجده على وفق وصف الامناء المخبرين ليكون اقماره على قطع * فان اتى ربه *
 او نائبه او كتابه * بعد منكره لذلك لم يدخله مدعيه الا ببيان * اي الا بشهادة
 الامناء لا يجزي خبر الامناء الاولين ولا خبر غيرهم فان لم تكن الشهادة خرج منه وله

ولا حياة بين شركاء ولو
 طالت مدة ومن عمر ارضا
 اشتراها فاني مدع قسمية
 منها فان بين اخذها والا
 حلف مشتريها بقطع لا
 يعلم ومن ادعى شراء جنان
 عرف لاحد بمكان معين عند
 حاكم فاتاه بخبر الامناء على
 ذلك اقصاه فيه فان اتى
 ربه بعد منكره لذلك لم
 يدخله مدعيه الا ببيان

يمين على صاحبه انه لم يبعه له او لم يخرج البينة بوجه كذا فلو شهد الشهود اولا
شهادة لا خبرا لحكم له الحاكم به ولو جاء صاحبه منكرا الا ان بان كذبهم او بطلان
شهادتهم بشيء وفي ذلك كله يستثنى الحاكم للغائب حجته والذي عندي انه يجوز
الحاكم على الغائب ان كان بحيث يصله الخبر لقربه فيما دون ثلاثة ايام فان انكر
طالبه بالحضور او ارسل حجة الخصم الى حاكم موضع فيه الغائب وان ابى من
الجواب ادخل فيه مدعيه بخبر اويان * فان مات بغيبته وانكر وارثه * حاضرا
او غائبا * يبعه * او خروجه بوجه * فهل له ما مورثه * لانه نائبه فلا يدخل
فيه مدعيه بشراء الا ببيان وهو الصحيح عندي لضعف الامر بغيبة صاحبه فهو
للوارث * او يقعد مدعيه فيه بذلك * الخبر لقوته بموت صاحبه غير وارد منه
خبر الانكار مع حكم الحاكم بخبر الامناء * قولان وان مات مدعي الشراء * او
دخول ملكه بوجه وقد قعد فيه بخبر الامناء * فقدم الغائب * او نائبه او كتابه
* فانكر البيع * او خروج الملك بوجه * عند الوارث لم يقعد له فيه * الوارث
بخبر الامناء الذين حكم بهم الحاكم لموروثهم بل هو لصاحبه وان حكم له الحاكم
بشهادة الامناء ومات فهو لوارثه ولو انكر صاحبه * ومن حكم له * بالقعود او
مطلقا * بيمان * او غيره من جهة الشهادة على غائب او حاضر * بمحضر شهود
ثم * شهدوا للحكم الحاكم * عورض فيه * عارضه صاحبه المشهور له او غيره
* دفع عنه معارضه * لشهادة هؤلاء الشهود الا ان اتى بشهود وقد حكم للاول
بخبر او كان المعارض له هو صاحبه المعروف به وقد حكم للاول بالخبر * وان مات
الحاكم * او جن او زال بوجه * فاستخاف * اخر ثم عورض فيه شهد عنده من
شهد عند * الحاكم * الاول حين الحكم * اي من حضر عند حكم الاول
* فيحكم له به * هذا الثاني * ويجزيه * اي من يجزي هذا الثاني * الخبر * بان
الاول قد حكم له به وقيل ان زال الاول لحدث فلا يحكم الثاني بما حكم به بل
يعيد الشهود شهادتهم عنده * وان عرف حيوان * او غيره من العروض * يد
احد ثلاثة ايام * يظهر به * فعورض فيه شهد له بالمشهور ولوارثه بالارث *
اي بان هذا الحيوان مثلا ميراث لهذا من موروثه فلان وان اتى المعارض ببيان

فان مات بغيبته وانكر
وارثه يبعه فهل له ما مورثه
او يقعد مدعيه فيه بذلك
قولان وان مات مدعي
الشراء فقدم الغائب فانكر
البيع عند الوارث لم يقعد
له فيه ومن حكم له بيمان
بمحضر شهود ثم عورض فيه
دفع عنه معارضه وان مات
الحاكم فاستخاف اخر ثم
عورض فيه شهد عنده من
شهد عند الاول حين الحكم
فيحكم له به ويجزيه الخبر
وان عرف حيوان يد احد
ثلاثة ايام فعورض فيه
شهد له بالمشهور ولوارثه
بالارث

* وبالنتاج * والغلة * ان تناسل عنده بعد الثلاثة * او قبل تمام الثلاثة ولم
يعرض قبل تمامها * وهل مدة الحيازة * في الاصول سبع سنين او * عشر سنين *
وهو الصحيح وبه قال اهل الحجاز واهل العراق وهو المعمول به في جربة في زمان
ابي سدة ولا يمين على الذي عمرها وقيل عليه اليمين وبه قال ابن رشد وقيل ان
عرف الحائز بالغصب والاستطالة حلف والصحيح الاول وذلك لقوله صلى الله
عليه وسلم من حاز ارضا وعمرها عشر سنين والخصم حاضر لا يغير ولا ينكر فلا تقبل
حجة للخصم فيها يعني حجة انها كانت في يده قبل ذلك الرجل او انها ورثها او اشتراها
او نحو ذلك واما حجة انها كانت عند هذا الذي بيده الان بعارية او غصب او نحو
ذلك فتقبل ان جاءت بينة بذلك وكذا ان قام قبل تمام المدة فاخرجه او حجب عليه
او اشهد عليه او قل هي عندك بالرهن او الامساك او بالتعدي او غير ذلك او اقر
للباخر بشيء من ذلك فلا يثبت له الحيازة ولو مكث فيها مامكث بعد ذلك كما ذكر
بعض ذلك في الديوان قال العاصمي

الا اذا ثبت حوز بالكر * وما يضاهيه فلن يعتبر
او يدعي حصوله تبرعا * من قائم فليتين ما ادعى
ويحلف القائم واليمين له * ان الدعي الشراء منه معمله

وسواء اتصل العشرام انفصل كفقود ثلاث فيغيب المدعي ثم يرجع ويحضر سبعة
* او خمس عشرة * سنة وهو قول اهل المدينة فيما رواه ابو الربيع سليمان بن هرون
عن ابي محمد وارسطاس عن ابيه عن جده عن ابي يحيى الفرسطائي عن ابي هرون
الجلالي وروي في المدونة عنهم عشر سنين وهو المشهور عنهم قال ابن عاصم
والاجنبي ان يحز اصلا بحق * عشر سنين فالتملك يستحق
* وانقطعت حجة مدعيه * مع الحضور عن خصام فيه
واحترز بقوله بحق عن الغصب والتعدي قال شارحه قوله عشر سنين يعني او اقرارها
كالتمتع والثمان اه قلت كانه جعل العشر في الحديث تمثيلا لا قيدا قال واحترز عما
هو اقل من ذلك فلا تنقطع به الدعوى قال العاصمي
والتسع كالعشر لابن القاسم * او الثمان في انقطاع القائم

وبالنتاج ان تناسل عنده
بعد الثلاثة وهل مدة
الحيازة عشر سنين او خمس
عشرة

* او عشرون سنة * او خمسة وعشرون سنة * او ثلاثون سنة فقط
 * او مع زيادة خمسة * فيكون ذلك خمسة وثلاثين * او اربعون سنة فقط
 * او مع زيادتها * اي زيادة الخمسة * ايضا * فيكون ذلك خمسة واربعين
 * او خمسون اقوال والمأخوذ به عشرون وهو قول ابي عبيدة * انما اخذ ابو عبيدة
 وبعض العشرين للعوطة لا لكونه الصحيح لان الصحيح عشر سنين كما مر في
 الحديث وهو ثابت عندنا وعند قومنا ومن رواه ابو عبيدة رحمه الله فاخذه بالعشرين
 استحسن لاجزم وتبعوا في ذلك جابر بن زيد وزادوا في الديوان بعد ذكر بعض
 تلك الاقوال قول بعضهم انه لا حيازة لان الحق قديم لا تزيله الشكوك ولا الشبهات
 كانه لم يصح الحديث عند هذا القائل او لم يبلغه وذكروا فيه انه قيل الحيازة تكون
 فيما عرف لاحد او لم يعرف وقيل فيما لم يعرف لاحد وقيل فيما عرف لاحد وهو المأخوذ
 به اه ويحتمل ان ابا عبيدة اختار العشرين فيما لم يعرف اصله لاحد فلا يقبل
 حجة فيه بعد العشرين وجزم بال عشرة فيما عرف لاحد للحديث الذي رواه مفسرنا
 فيما عرف اصله لاحد ويدل لذلك قول الديوان مانصه وذكر عن رسول الله صلى
 الله عليه وسلم انه قال من حاز ارضا وعمرها عشر سنين فهي له وانما تكون الحيازة
 في الارض وما اتصل بها من الاشجار والبنيان والغيران والابيار والعيون والانهار
 وما جرى هذا المجري وانما تكون الحيازة فيما عرف اصله لاحد من الناس بمعنى من
 معاني دخول الملك واما ما لم يعرف اصله لاحد فلا تجوز فيه الحيازة وانما يكون
 فيه القعود اذا قعد فيه الرجل ثلاث سنين ولم يعارضه احد صار اقعد فيه لغيره
 واما ان مكث فيما لم يعرف اصله لاحد عشرين سنة ولم يعارضه احد فانما يشهد له
 الشهود انه مكث فيها عشرين سنة ولا يذكروا الحيازة ومنهم من يقول فيما لم
 يعرف اصله لاحد تجوز فيه الحيازة قالوا ولا يجوز لاحد ان يدخل في ارض غيره
 فيعمرها ويمسكها ويمنع منها اصحابها بغير اذنهم فيذهب منها الموارث لا رباها
 ويثبت فيها الموارث لغير اربابها فيحاسب بذلك يوم القيامة ويتركها بعده حلالا
 ويحمل انما في حقها وذكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من سرق
 شبرا من الارض طوقه الله في عنقه الى سبع ارضين يوم القيامة ثم يرمى به في النار

او عشرون او خمسة
 وعشرون او ثلاثون او مع
 زيادة خمسة او اربعون
 او مع زيادتها ايضا او
 خمسون اقوال والمأخوذ به
 عشرون وهو قول ابي عبيدة

والحيازة انما هي بالحكم الظاهر بين الناس ولا يثبت الملك لمن لم يكن له الملك فيما
 بينه وبين الله ولا يخرج ملك من كان له الملك ومن ادعى الحيازة فاسترأبه الناس
 انه دخل فيها كما لا يخجل له فلا يشهدوا له بالحيازة وانما يشهدون له بالحيازة اذا
 اشهر عندهم ان ذلك الاصل دخله من حازه ولكن لم يصح ذلك عندهم بينة ولا
 باقرار من كان له الاصل ولا تجوز الحيازة فيما كان اصله امانة او ما كان اصله تعديبة
 ولا تجوز حيازة التسمية وقيل تجوز واما حيازة اليد من الدار او بعض معلوم في
 الجنان او في الدار فحائزة ويجوز اثان او ثلاثة او اكثر عن رجل واحد او اثنين
 او اكثر ويجوز الواحد عن الجماعة اه والفرق بين حيازة الثلاث السنين وحيازة
 عشر سنين ونحوها ان اليد تقبل بعد الاولى لا بعد الثانية وفي المدونة ذكر ابن
 عباد عن عباد الجبار بن عمرو عن ربيعة عن ابن المسيب رفع الحديث الى النبي
 صلى الله عليه وسلم انه قال من حاز شيئا وعمره عشر سنين او عشرين سنة فصاعدا
 فهو له قال ابن عباد قال عبد الجبار وحدثني مثله عبد العزيز بن عبد المطلب عن
 زيد بن اسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم وكذا روى الحديث ابن وهب عن
 المالك عن عبد الجبار عن ربيعة عن ابن المسيب برفع الحديث الى رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لكن بلفظ من حاز شيئا عشر سنين فهو له وعني بالشيء الاصل
 كما في رواية غيره ولا تشترط الهدم والبناء في الدار ونحوها وقال ابن القاسم
 صاحب مالك لا حيازة الا مع الهدم والبناء قلت كانه اراد الاشارة الى انه لا حيازة
 الا بالعمل الكثير في الاصل المحوز قال بعض المالكية لا يجوز بهدم ما ينحش سقوطه
 ولا باصلاح السير لان رب الدار يامر المكثري به قال ابن عباد وحدثني عبد الجبار
 عن ربيعة انه قال اذا كان الرجل حاضرا وماله في يد غيره ومضت عليه عشر سنين
 وهو على ذلك الحال كان المال الذي هو بيده وهو له بتميازته عشر سنين الا ان ياتي
 الاخر بالينة انه اكراه له او اسكنه او اعاره او نحو ذلك قال ابن عباد ان حضر
 عشر سنين فاحي حجه عند قاض من قضاة المسلمين او عامل من عاملهم فغزل او
 مات فاقامها عند الثاني فلا يلتفت اليه وهو بمنزلة من لم يحتج والعمارة اذا كانت قد
 حيزت وعمرت بحضرة هذا المدعي عشر سنين فلم يدع فيها ولم يخاصم فلا حق له

فيها قال ابن عباد واهل المدينة على هذا متفقون لا اختلاف بينهم في هذا الحكم
 قل وائل ومحبوب عن الربيع رفع الحديث الى ابي عبيدة ان ما حيز من الدور
 والرباعات وغير ذلك عشرين سنة يبنون ويهدمون واهلها حاضرون لا يغيرون ولا
 يذكرون ثم ادلوا بحجة فلا يلتفت اليها ولا حجة لهم بعد عمارة عشرين سنة وهم
 حاضرون لا ينكرون قال الربيع قال ابو عبيدة قال رجل من اهل البصرة لجابر بن زيد
 في كتاب يا ابا الشعثاء ما تقول في رجل كانت له دار بالبصرة خربة فاشتغل عنها في
 بعض اسفاره ورجع فوجد فيها رجلا من هؤلاء القوم فابتناها وحازها وعمرها منذ
 خمسة وعشرين سنة او ثلاثين سنة لا يقدر على دفعه وخصومته فاجابه في ظهر
 كتابه فهمت مسئلتك ولا اخالك تقدر على دار عمرها رجل منذ خمسة وعشرين او
 ثلاثين سنة وانت حاضر لحيازته وعمارته وبناءه لا تنكر وقبيح لثلك ان يطلب مالا
 يدرك ويتعنى بما لا ينال اه والذي عندي ان من شرط الحيازة ان يكون صاحب
 الاصل قادر ان يتكلم على حقه وبخاصم والا فلا يجاز عنه اصله الا انه اذا لم يقدر
 اشهد سرا انه على حقه لم يتركه وانه اذا قدر تكلم به واعل جارا دفع الرجل عن
 اصله مع قوله انه لا يقدر على دفع خصمه ولا على خصومته لانه لم يشهد على
 ذلك ثم رايت في الديوان النص على اشتراط القدرة اذ قالوا وانما يجوز الحيازة على
 الحر البالغ الصحيح العقل ذكرا كان او انثى موحدا او مشركا الا ارض الجزية فلا
 يجوزها المسلمون ويجوزها اهل الكتاب فيما بينهم وهذا كله اذا حضر صاحب الحق حتى
 تمت مدة الحيازة ولم يغير ولم ينكر من حاز اصله شيئا فسكت ولم يمنعه ولم يحتاج عليه
 عند المسلمين في موضع يدرك حقه فيه حتى مكث فيه وحازه عشرين او عشرين
 سنة فيكون لا حجة له عليه وكذا قال ميارة في شرح العاصمية انه يشترط ان لا يمنعه مانع
 من الكلام من خوف ولا من غيره من قرابة او صهر او صغر او حجر او غير ذلك
 كانه اشار الى انه اذا منعه من الكلام الحياء من قرابته او صهره او ارادة نفهم
 ادرك حقه اذا اراده وفي عطية الحياء للاصل او المنفعة خلاف في المذهب هل
 تثبت في الحكم وفي قول الناصبي

والاجنبي ان يحجز اصلا بحق * احترازا عن القريب بالنسب

والقريب بالشركة فان الشريك لا يجوز المشترك قل رجل للربيع ان ابا عبيدة
 روى عن جابر انه قال للرجل لا تقدر عليها بعد خمسة وعشرين سنة او ثلاثين
 ارايت ان عمرها عشرين سنة فاجاب الربيع الرجل بان خمسة وعشرين او ثلاثين
 سنة جواب جابر انما وقع متابعة لسؤال الرجل وليس بتوقيت لما يجاز به قال
 الربيع عن ابي عبيدة عن ابي الشعثاء ما حيز من الدور والرباعات عشرين سنة
 واهله حضر لا ينكرون فلا يلتفت القاضي الى دعوائهم ولا يرفع لهم شيئا من شأنهم
 ولا يفتح هذا الباب على نفسه فيطول عنه ويشتد بلاؤه قال الربيع واصحابنا
 من اهل البصرة على هذا مجتمعون وروى عبد الله بن عبد العزيز عن ابي عبيدة
 عن جابر مثل ما روى الربيع وقال ما ادري ما هذا وما وجهه ولا اري ان يبطل
 الحق تقادمه غير ان اهل الحجاز قد رواعن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من
 حاز شيئا وعمره عشرين وصاحبه حاضر لا ينكر فهو لمن حازه وكذا روى الى
 اهل العراق الا ان ابا عبيدة حدث عن جابر بن زيد انه احتاط بعشر اخرى
 فذلك عشرين وكان ابو عبيدة يحتاط ايضا في الرضاع فيجمل الفصل اربع سنين
 والله اعلم بوجه حديث النبي صلى الله عليه وسلم وتفسيره غير ان الفريقين من
 اهل المدينة واهل العراق قد جاءوا بهذا ياثرونه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما قول النبي صلى الله عليه وسلم فهو حق والسنة احق ان تتبع اذا كانت عن
 النبي صلى الله عليه وسلم واما القياس فلا ينبغي ان يبطل الحق تقادمه قل ابو المورج
 اتقول عندنا قول ابي عبيدة الذي رواه عن جابر بن زيد وبذلك يفتي حتى خرج
 من الدنيا انه لا حق لمن ادعى بعد عشرين سنة وهو حاضر فيها وبه نأخذ ونعتمد
 وجرت به احكام المسلمين ودوا الجواب الى الافاق واقطار الارض بذلك عن
 ابي عبيدة قال ابو غانم قلت للربيع فالدار يسكنها الرجل وابوه من قبله حتى ياتي
 الرجل يدعي انها كانت لجده ويقم البينة على ذلك ويقول الذي هي في يده ما ادري
 ما اقول غير انها كانت بيدي ويدي من قبلي وهذا المدعي حاضر وابوه من
 قبله قل فالدار للذي هي في يده ويحلف ما يعلم لا طاب فيها حقاً قلت ولا يذكر
 القاضي من اين صارت له قال لا ولا يشتي فيه وان احتج اني قد احييت

حجتي عند قاض عزل او مات فان ثبت احياء او حكم فليثبت هذا القاضي الثاني
ولا ينقضه ولو خالف رايه ماوافق الحق واذا ثبت عند القاضي انها حيزت عشرين
سنة فلا يمكن منها مدعيها الذي حضر ولم ينكر ولا يفتح الشعب بذلك لان
العلماء والشهود يموتون وتبقى الدار والارض ويفنى الناس وتبقى عمارتهم ويذهب
الكتاب الذي كتب فيه ذلك ويدور الزمان فلذلك لم ينظر المسلمون فيما تقدم
من الحيازة والعمارة ويخاف من كانت بيده انه لا يعلم للمدعي فيها حقاً وهذا قول
الامة من فقهاء ناهي بشلخيص **وتصح الحيازة لمن عرف بارض** اي
في ارض اوفي غيرها من الاصول ولم يعرف لغيره وتقدم ان ابا محمد قال عن
ابي يحيى القرمطاي يشهدون له بالحيازة ولو عرف الاصل لغيره مخالفاً
لغيره **يعمرها عشرين سنة** على الماخوذ به او عشرين سنين على الصحيح او غير
ذلك من الاقوال **ولم يمارض فيها** اي في الارض تلك المدة او الضمير عائد
للمدة اعني العشرين اي لم يعارضه في تلك المدة على الارض **ثم عورض** في
الارض **بعدها** اي بعد تلك المدة **فمن حضر لتتمام العشرين** او العشر
او غيرها على الاقوال تمت بحضرته وعلمه وكذا لو اودعت فيه الشهادة بذلك او
حضر شهود لبعض المدة واخرون للبعض الاخر او تجزأت اكثر من ذلك **شهد**
بالحيازة لعمرها **يحسب ما شهد منها** واذا شهد ببعضها شهود وشهد ببعضها
شهود او تجزأت اكثر من ذلك شهد كل بما عنده فتم بهم فيحكم له الحاكم ان
شهد شعور بمدة انها بعد مدة الآخرين **ولا يجوز له الا الشهادة** على الاحازة
او على انه عمرها كذا سنة **ان عرفت لغيره اولا** وكذا سائر الاصول والا
اجزاه الخبر واذا عرفت انه لا تصح الحيازة الا بالمدة وانه لا بد من الشهادة ان
عرف الاصل لغيره اولا **فمن مكث في الاصل ثلاث سنين** او اقل بلاحد
للقلة لكن مع العلم بمقدارها **والمدعي حاضر ثم غاب** او جن **اربعة عشرة**
سنة او اقل او اكثر **ثم قدم فكث فيه** من هي بيده **ثلاثا بعد قدومه**
او اقل او اكثر بحيث تتم مدة الحيازة بما حضر وما غاب او تزيد او حضر ثم غاب
مرارا اكثر من ذلك بحيث تتم المدة او تزيد او مرتين فقط كذلك وهذا التشليل

وتصح لمن عرف بارض
يعمرها عشرين سنة ولم
يعارض فيها ثم عورض
بعدها فمن حضر لتتمام
العشرين شهد بالحيازة
لعمرها ولا يجوز له الا
الشهادة ان عرفت لغيره
اولا فمن مكث في الاصل
ثلاث سنين والمدعي
حاضر ثم غاب اربع عشرة
ثم قدم فكث فيه ثلاثا
بعد قدومه

لقول العشرين وكذا غيره من الاقوال اذا غاب بعض المدة وحضر به ضابحيتم تتم المدة
بما حضر وما غاب **ثم عارضه** بعد تمام المدة بتأنيق ما غاب وما حضر **فهل يشهد له**
بالحيازة **بناء على التلقيق** تلقيق ايام الحضور وايام الغيبة استصحابا لنيته عن المكث
وحكما لما يحكم الحضور واذا غاب بلا انكار **ولا** حتى يمكث عشرين سنة
او غيرها بحسب الاقوال **متوالية** اي تامة لا يحسب فيها ما غاب ولا يستبر فيها
اوقات الحضور التي تتم المدة فيها لكنها تنفصل بل يحضر حضورا متصلا تمت فيه
المدة وهو الصحيح لان الحديث يقول وعمرها وهو في غيبته غير عامر لها **قولان**
ثالثهما تنفيق ايام الحضور حتى تتم فيها المدة والغاء ما بينها من اوقات الغيبة وكذا
ان كان تارة يغيب المدعي وتارة المالك والجنون في ذلك كله كالغيبه وهو الصحيح
لشرط الحضور في الحديث ولم يشترط التوالي وفي الديوان من حاز ارض رجل في
الحال الذي تجوز عليه الحيازة فتحول الى الحال التي لا تجوز عليه فيه الحيازة مثل الجنون
او الغيبة قبل ان تتم مدة الحيازة ثم افاق الجنون او قدم الغائب فان الذي حاز عليه
اولا يبني على ما مكث فيها اولا قبل الجنون والغيبة حتى تتم مدة الحيازة وكذا
صاحب الاصل اذا كان يجيء ويذهب ويحول عقله ويصحو فلا يحسب له ما غاب
فيه وما زال عقله فيه ومنهم من يقول اذا كان المدعي يجيء ويذهب ويحين ويصحو
ولا ينكر حين يجيء او يصحو فانه يحسب عليه وقت الغيبة او الجنون مع وقت
الحضور والصحو **وتصح عمارته بنفسه وبعده واجيره وولده** بالغاً او طفلاً ذكراً
او انثى عمرو له باذنه او بدون اذنه وبكل من يعمل له وبكل من قال قد عمرت له
او قال اني اعمر له ففي الديوان يبني الطفل في الحيازة على ما مكث في طفولته في
الارض يعمرها ويبني على ما عمر له خليفته او عبده او اجيره او القائم عليه ويبني
الورثة على ما عمر وارثهم ولو عمر مدة الحيازة كلها الا يوماً واحداً فمروا ذلك اليوم
صارت الارض بينهم بالحيازة على قدر الميراث وعمارة عبد الرجل واطقاله واجراءه
مثل سارته اذا عمرو له وان عمرو لغيره فلغيره ولا تثبت لغيره بقول العبد والطفل
الا ان تبين ذلك من قبل السيد او الاب وان غاب وترك فيها عبيده او اطفاله
او اجراءه او خليفته يعمرون فيها فانهم في مقامه يبنيون على ما مكث فيها ويبني

ثم عارضه فهل يشهد له
بالحيازة او حتى يمكث
عشرين متوالية قولان
وتصح عمارته بنفسه
وبعده واجيره وولده

ايضا على مامكثوا اذا قدم واذا دخل رجل ارض رجل فعمرها حتى تمت مدة الحيازة ولم تتم فاقرا انما يجرها للمسجد او للمساكين فليست عمارته بشيء وصارت لصاحبها وان قال عمر فلان بن فلان الفلاني جاز وان قال ذلك قبل ان تتم مدة الحيازة فتمادى على اقراره حتى تمت مدة الحيازة صارت له لمن اقر له انه حازها له ويثبت المقر له على مامكث فيها المقر حتى تتم مدة الحيازة وان لم يقر بانه حازها له الا بعد مائة المدة صارت للمقر له ولا يشهد له انها له بالحيازة وان اقر انما يعمره لغيره ولم يبينه فذلك تبرية منها وان اقر انما يعمر لصاحبها تمت المدة او لم تتم او اقر انه دخل تلك المدة بالتعدي او الامانة فلا تثبت له ولو طال مكثه فيها وان عمر بعض المدة فارتد فلا تثبت له ولو انتم المدة وان رجع من الارتداد بنى على ما قبل الارتداد ومن ارتد بعد مائة المدة فهي له بالحيازة وان ارتد صاحب الارض فلا يضر الداخل وتثبت عليه الحيازة وان زل عقل الداخل بنى هو اذا صح او خليفته او عبده او ولده على ما قبل زواله وان عمر ارض غيره فساقر ثم رجع بنى على ما قبل السفر وكذلك ان كان يبيع ويذهب يصح كل ما عمر في مجيئه واذا عمر رجل ارضا لغيره حتى تمت المدة فبين ان الذي عمرت له مات او ارتد فليست لاحدهما بل لصاحبها وكذا هي لصاحبها ان عمرها رجل لعبد غيره فبين انه عتق قبل عمارته وان عمرها العبد لمولاه وعتق قبل تمام المدة ومكث فيها سيده حتى تمت فهي له بالحيازة وان عمرها العبد لنفسه بعد ما عتق فلا تثبت له الا ان مكث فيها بعد العتق المدة كاملة ولا تصح على غائب وطفل ومجنون ونحوهم ولو حضرت خلافتهم ولم ينكروا حتى تمت المدة ولا لولد تحت والده فانه ان عمرها الولد فهي لايه في الحكم ان عمرها لنفسه او مهنلا في الحكم كما اذا نوى عمارتها لايه وان نواها لغيره فلن نواها له وفي الديوان تجوز الحيازة لجميع الناس ذكرنا كان او انثى بالغاً او طفلاً حراً او عبداً ويجوز الرجل لنفسه او لمن ولي امره او لغيره ويجوز الاب والام على ولديهما اي باخذان عنه بالحيازة اصله ولا يجوز الولد على ابويه وقيل يجوز عليهما ويجوز المرأة على زوجها ولا يجوز الزوج عليها اي لانه يعمر عادة لزوجته اصابها وقيل يجوز عليها ولا يجوز الاجير على من استاجره ومن حاز

ولا تصح على غائب
وطفل ومجنون ولا لولد
تحت والده

ارض مجنون او طفل او غائب في حالهم وبعد افاقة وبلوغ وقدم فلا يبنى على ما عاز قبل الافاقة والبلوغ والقدم وان مات صاحب الارض قبل تمام مدة الحيازة وترك ورثة بلغا عقلاً حاضرين ومكث فيها حتى تمت ولم يعلم من الموروث ولا من الورثة منعاً فهي للداخل وان كان في الورثة اطفال او مجانين او غياب فلا تثبت عليهم الحيازة ولو لم يمت الا وقد قريت المدة وان كان الداخل وارث فلا تثبت له الحيازة على غيره من الورثة لانهم قالوا لا تثبت الحيازة بين الورثة ولا بين الشركاء وان اخرجها صاحبها من ملكه ببيع او هبة او غيرها كالا لصادق والاجارة او كان صاحبها امرأة فاقتدت بها فلا يبين من عمرها على مامضى قبل ذلك وان كانا مشركين فاسلم صاحبها قبل ان تتم المدة او اسلم من عمرها فمكث الداخل على حاله حتى تمت فلا تثبت له ان كانت ارض جزية والا تثبت الا في الوجه الذي اسلم فيه صاحب الارض ولم يسلم فيه الداخل فلا تثبت له الحيازة على المسلم لانه لا يجوز المشرك على المسلم وان دخل مسلم ارض الكتاني التي اعطى عليها الجزية فلا تصح عليه الحيازة وان اسلم الكتاني قبل ان يتم عليه المسلم الحيازة فان المسلم الداخل يستأنف مدة الحيازة من حين اسلم صاحبها ولا يبين على ما عمر قبل الاسلام صاحبها وكذلك ان حارب الكتاني بعد ما دخل المسلم ارضه ولم يتم المدة فانه يستأنف من حين حارب ولا يبين على ما عمر قبل ان يحارب واذا دخل الكتاني ارض المسلم فعمرها ثم اسلم قبل تمام المدة استأنف واذا عمر رجل ارضا كما تثبت له وتمت المدة ثم قال صاحبها قد اخرجتها من ملكي قبل ان تدخلها او قال عمرتها بالتعدي او بالامانة فلا يشتغل به الا ببينة اه وان باع رجل لرجل ارضا وهو القاعد فيها فعمرها المشتري فجاء من يدعي منها تسمية فلي مدعي التسمية بيان وان لم يكن حلف المشتري على البتات وقيل على الدلم والله اعلم باب في احياء الموارث وهو ان يستشهد الوارث بحضرة الحاكم او دون حضرته اني على ميراثي لم اتركه او نحو ذلك كما اشاروا اليه في الديوان اذ قالوا واحياء الاخت اذا كانت تاخذ نصيبها من الغلة او طلبت القسمة الى اخيها او طلبت ان تاخذ نصيبها من الغلة او قالت لم اترك لاخوتي من مالي شيئاً او كانت تعمل في ذلك وتصلحه او تفسده

باب

او جعلت فيه وصيتها اي قالت تنفذ منه او قالت من سهمي فيه او تعطي الاجرة
على اصلاحه او تعطي منه الاجرة على اصلاحه او استشهد اخوها بسهمها وكذا
الاخ اذا طلبها للقسم او طلبها الى الاصلاح في ذلك او على نزوع المضرة او طلبها
غير اخيها الى صرف المضرة اي فاجابت هذا الطالب الذي هو غير اخيها بما يشير
الى ان لها سهمها فيه مثل ان تقول ليس ذلك مضرة او تقول تعال نتخاصم او
نرسل اليه العدول قالوا او طلبت هي صرفها عن ذلك الاصل سواء طلبت الى اخيها
او غيره وكذلك ان كانت تعطي الحقوق من غلة ذلك الاصل او تعطي عليه
الناتبة او يطلبها اخوها ان تغرم عليه الناتبة على هذا الحال وان اعطت الاخت
نصيبها من دين ابيا او من وصيته فان ذلك احياء لنصيبها وقيل لا يكون احياء
لنصيبها ويبقى للمصنف في اوائل الفصل في هذا الباب مانصه والاحياء ان تحضر
شهودا تخبرهم انها احييت ميراثها من ابيا فلان بن فلان عند اخيها فلان بن فلان
قال وصح بعلم الشهود في حياء الاخ الخ ولا يقبل في الاحياء الا شهادة الامناء
فان ادعت الاخت الاحياء عند ورثة اخيها او ادعى ورثتها الاحياء عند اخيها
لم تقبل فيه الا شهادة الامناء واذا احييت على بعض اخوتها دون بعض لم يقعد
لها وقعد غيره في سهمهم من سهمها وكذا غير الاخت والاخت * صح احياء
لكاكت عند اخوانها * كانه اشار بالكاف الى مطلق الاحياء الشامل للاحياء
الميراث وغير الميراث من احياء الدعوى كما مررت عليك مسائل ولذلك عمم
بالكاف وأشار الى قول في الديوان ان الاخت تقعد لاختها اذا خرجت اختها
وماتت بلا احياء فلو احييت لصدق عليها انها اخت احييت عند اختها فهي كاكت
احييت عند اخوانها والى قول اخر هو ان كل وارث يقعد ذكرا كان او انثى يقعد
الذكر للذكر والانثى وتقعد الانثى لما والى ما ياتي ان الجد يقعد له اولاد ابنة والعم
يقعد له اولاد اخيه ان مات جدهم الا بالاحياء واذا كان ذلك فيصح الاحياء
للمقعد له ولو كان غير اخت في الديوان لا يقعد احد الاولاد للاخر في مال الاب اذا
مات خرج الاخر او لم يخرج ولا وارث احد للآخر ولا وارث لوارث الاخت
والاخ وغيرهما الا ان عرف لاحد منهم شي بوجه الملك كالشراء والهبة فانه له اه

صح احياء لكاكت عند
اخوانها

قلت ولا يحتاج على هذا القول للاحياء لبطان القعود فيثبت الحق لصاحبه بلا
احياء وهو قول من قال لا يبطل الحق تقادمه وهو المناسب لقولهم لا تثبب الحيازة
على شريك قالوا في الديوان وقيل يقعد الاخ لورثة الاخت اذا تزوجت الاخت
وجابها زوجها ان لم تحي الاخت نصيبها حتى ماتت وكذلك ورثة الاخ يقعدون
لورثة الاخت ان لم تحي نصيبها حتى ماتت وقيل يقعد ورثة الاخ لاخته ان لم تحي
نصيبها حتى مات وكذا الاختان ان عمرت احدهما الاصل تقعد لمن خرجت ولم
تحي حتى ماتت هي او التي عمرت وورثة كل بمقامه وان بقيت الاخت تعمم وخرج
الاخ ومات لم تقعد له ومعنى قولنا يقعد الاخ للاخت انه يجوز عنها وبأخذ دونها
وكذا مثل تلك العبارة فاللام بمعنى عن وانما لم تقعد الاخت للاخ لانه اقوى
والاصل في العمارة الذكر ولا يقعد الاخ للاخ ولا ورثته للاخ ولا لورثة الاخ
وانما القعود بين الاخت للاب والام والاب واما غيرهن من الورثة كاخوة الكلالة
والام والزوجة وغيرهن من الاجداد والجدات والعصبة فلا يقعد لهم احد
ولا يقعدون لاحد والقعود انما هو في الاصل وما اتصل به وقيل يقعد كل وارث
لورثة غيره وقيل ان كانت امهم في الحياة فانها تخرج على بناتها واولاد بناتها ما لهم
ولا يكون بينهم القعود على هذا الحال وانما يقعد الاخ الشقيق او الاخ للاب او
ورثة احدهما بثلاث سنين او اكثر بعد خروج الاخت وان قسم الاخوة والاخوات
بعض الاصل وبقي بعض فما عرف في يد احدهم فهو اولى به ويصح انقعود فيما لم
يقسم واذا احييت نصيبها او استشهد به اخوها فلا تحتاج هي او وارثها الى تجديد
الاحياء ولو مضت عشرون سنة او اكثر حتى يمكث في الاصل غير الماكث
الاول احتيج لتجديد الاحياء واذا احييت ادركت في الاصل وفي العروض التي
تبين انها من ابيا وان لم تعرف انها اخته فانت بينة انها اخته فلا يضرها ما مكث
اخوانها قبل ان تاتي بالبينة الا ان لم تحي ميراثها بعد ما انت بها وخرجت ومكث
اخوانها حتى تمت مدة الحيازة فانه يقعد لوارثها واما ورثتها ان لم تعرف امهم فانتوا
على خالهم بالبينة ان امهم هي اخته فلا يقعد لهم خالهم بعد ذلك ولا ورثته واذا
عرفت ذلك * فمن ترك اولادا * ذكورا واناثا * فتزوجت اناثا * فخلين وترك

فمن ترك اولادا فتزوجت
اناثا

اخوانهن في الاصل سواء عمروه او لم يعمروه كما في الديوان او خرجن عن الاصل ولم يتزوجن وكذا مثل المسئلة * فمات اخوانهن * بعد ثلاث سنين * وتركوا اولادا * ذكورا واناثا او ذكورا او اناثا او ورثة غير اولاد فان حكم الورثة غير الاولاد حكم الاولاد في مسائل الباب ولو اقتصرنا في كثير من المسائل على ذكر الاولاد * فاردن اخذ ارشهن من ابيه * اي ماورثن منه * عندهم * اي اردن اخذه حال كونه عندهم * لم يدركن ان يحين عند اخوانهن في حياتهم * ميراثهن وان لم يحين لم يدركن الا ماتين اياه من ابيه وان احين فالاصل في كل ما يابدين انه من ابيهن فلن فيه سهم من الاما بان انه ليس منه اما ان مات الاخوة قبل ثلاث سنين من يوم جلبن فلهن سهمهن بلا احياء وكذا ان تزوجن في حياة ابيهن سواء خرج بهن ازواجهن الحوزة ام لا ام كن في الاميال وقيل ان خرج بهن ازواج الحوزة وبعدن ادر كن هن او ورثتهن نصيبهن ولولم يتبين اذا لم يكن لمن الاحياء لبعدهن * وكذا ان ماتن وتركوا اولادا فارادوا اخذ ارشهن * اي ميراثهن من ابيهن حال كونه * عند اخوالهن لم يجدوا الا ان احين على المختار وقيل لا بقدر لامرأة * اخوها ولا * بنوا اخيها في ارشها من ابيها ما حيت * ولو عمروه وابوهم قبلهم مدة طويلة وهي خارجة بالتزوج بعد موت ابيها كما لا يقعدون لها ولا اخوتها ان تزوجت في حياة ابيها وخرجت او لم تمض المدة اذ لا احياء عليها حينئذ كما ذكره المصنف بعد هذا ولانها اذا تزوجت في حياة ابيها وخرجت فيها او خرجت فيها او بعدها وقبل مضي المدة فليس بصادر عنها الخروج الذي يدل على تركها لانها لم يكن لها سهم الا بعد خروجها اذا خرجت قبل موته وان خرجت الاخت بتزويج وخرج الاخوة من ارض ابيهم لكسب المال مثلا او بعضهم او لعدو او لجماعة قعدوا لها ان لم تحي نصيبها وان خرجت البالغة عن اخوتها وهم اطفال او بعضهم اطفال او مجانين او بعضهم مجانين او سافر بعض وبقي بعض ولم تحي نصيبها حتى مات فطلب الاولاد نصيب امهم الى اخوالهن فان اخوالهم قد قعدوا لهم وان خرجت الاخت عن اخوتها ثم رجعت اليهم وماتت عندهم ولم تحي نصيبها قعدوا لاولادها وحاصل هذا القول انه مات الاخوة وهن احياء فصدق لهن

فمات اخوانهن وتركوا اولادا فارادوا اخذ ارشهن من ابيهن عندهم لم يدركن ان يحين عند اخوانهن في حياتهم وكذا ان تزوجن اولادا فارادوا اخذ ارشهن عند اخوالهن لم يجدوا الا ان احين على المختار وقيل لا يقعد لامرأة بنوا اخيها في ارشها من ابيها ما حيت

احياء واخذن من اخوانهن وماتن بعده ولا يريجن عن الاخذ فعود اولادهم في الاصل بعد صحة سهمهن والمراد بالاولاد في هذه المسائل ما يشمل اثنين فصاعدا ولو قال فتزوجت انا ثمه وقول فمات اخوانهن وقال فاردن ونحو ذلك لانه يريد ان الحكم هو ما ذكره فيما اذا كانوا كذلك في صورة واحدة او كان اثنتان او اكثر في صورة اخرى على حدة وان خرجت اخت فصاعدا وقعدت اخت فصاعدا مع اخيها قعدت الاخت مع الاخ لمن خرجت ان لم تحي حتى مضت المدة وكان الموت في الديوان اذا مات رجل وترك اولاده ذكورا واناثا فخرجت احدى البنات ولم تحي نصيبها حتى ماتت فقعد اخوتها لاولادها قسموا ما ينوبها من الميراث على الروس الذكر والانثى سواء وان ترك ابنا وابنتا فخرجت الاخت ولم تحي نصيبها حتى ماتت وترك ورثتها فمات اخوها بعدها وترك اولاده ذكورا واناثا وامراته قسموا ما ناب عنهم من مال جدهم ميراث ابيهم للذكر مثل حظ الانثيين وان مات ابوهم وماتت عنهم بعده ولم تحي نصيبها فانهم يقسمون ما نابها من ميراث ابيها كما يقسمون ميراث ابيهم واذا خرجت الاخت عن اخوتها ولم تحي نصيبها من الميراث فماتت وترك ابنتها واخوتها فانهم يقسمون ما نابها من ميراث ابيها على الروس ورثوا منها او لم يرثوا وان مات عن ذكور واناث فخرجت اثنتان بتزوج فماتت احدهما ولم تحي نصيبها فقامت الحية الى اخوتها فقالت اخذ معكم في نصيبها فلا تدخل اليهم في ذلك وكذا ان ماتا جميعا فقال ورثتها ندخل معكم في نصيبها * وان غابت في حياة ابيها عنه * اي عن ابيه اي من عنده وخرجت الاميال والحوزة التي فيها الاصل ولا زوج لها او لها زوج غابت معه او دونه * او تزوجت في حياة ابيها ومات او بعد موته وغابت عن * زوجها * اي من عنده عن الاصل باميل والحوزة * او جنت في حياته * اي حياة الاب * عنده * اي عند الاب لم يكن لها زوج او كان لها * او جنت * عن زوجها * حبي ابوها او مات * فليس عليها احياء ان مات هو * اي ابوها * واخوها * بعده * وترك * الاخ * اولادا * فتأخذ ميراثها ولا يقعد لها الاولاد * وكذا يدرك * ميراثها * وارثها ان ماتت بلا احياء * اذ لا احياء على غائب او

وان غابت في حياة ابيها عنه زوجها او جنت في حياته عنده او عند زوجها فليس عليها احياء ان مات هو واخوها وترك اولادا وكذا يدرك وارثها ان ماتت بلا احياء

مجنون او طفل * وان غابت * عن الاصل * بعد موت ابها من يته * اي
من يت ابها اي خرجت من يته وغابت عن الاصل بالاميال والحوزة وذلك
ان المرأة يتصور خروجها من بيت ابها ان لم تتزوج ومن بيت زوجها ان تزوجت
ولذلك ذكر بيت الزوج ايمان صور الخروج سواء سكنوا في بيت واحد او سكن
الزوج معها في بيت اخر * غابت عن الاصل كذلك من بيت * زوجها *
بعد موت ابها واميال زوجها وابها وحوزتها واحدة ولو تفاوتت الاميال * فماتت
وتركت اولادا فلا يدركون عند اخوالهم * ميراثها من ابها * ان لم تحي *
لانها ماتت بعد ما امكنها الاحياء بالحضور والعقل فان باب الحياة والقعود اصله
اخذ الرضى والتسليم من المحوز عنه والمقعود عنه لسكوته مع مشاهدته وذرته
على الانكار وفي الديوان ان تزوجت بعد موت ابها فخرج بها زوجها المحوزة
فلا يقعد لها اخوتها ولا اولادهم ولو لم يعلم منها احياء اذا كانت في موضع لا يمكنها
منه احياء نصيبها بعده او ورثة المقعود له في حكم اولاده وكذا ورثة القاعد
في حكم اولاده في مثل الباب ولو كانوا يقتصرون في الذكر على الاولاد * وليس على
غائب وكافل * من مجنون واخرس او احم لا يفهم ولا يفهم بالاشارة ولا
بالكتابة * احياء * فلا يحاز عنهم ما لهم ولا يقعد فيه عنهم لان الغائب غير مشاهد
وهؤلاء لا يقومون بمصالحهم ولا يتمكنون من العقود والحل وان خرجت الاخت
وهي طفلة او مجنونة فماتت في طفولية او جنون لم يقعد اخوتها لورثتها كان لها ازواج
او لم يكونوا وان لم تمت الطفلة الا بعد بلوغ او المجنونة الا بعد افاقة ولم تحي نصيبها
قعد اولاد اخوانها لورثتها وان خرجت طفلة او مجنونة ثم رجعت قبلت او افاقت
عندهم فماتت بلا احياء لم يقعدوا لها وان لم ترجع اليهم الا بعد بلوغ او افاقة عند
زوجها ولم تحي حتى ماتت قعدوا لاولادها * وان مات ابوها وقعدت في الاصل
مع اخيها فمات وترك اولادا لم يقعدوا لها * لانها لم تخرج ولو عمره هو واولاده ولو
عمره اولاده بعده وكذا لو تزوجت ولم تحي او سكن معها زوجها في اصل ابها
* وكذا ان كانت امها حية * وغابت او تزوجت وجلبت او جفت * * امها
* هي في الاصل * وهي وارثة لا غير وارثة * او * فيه * جدها من ابها *

وان غابت بعد موت ابها
من يته او زوجها فماتت
وتركت اولادا فلا يدركون
عند اخوالهم ان لم تحي
وليس غائب وكافل احياء
وان مات ابوها وقعدت
في الاصل مع اخيها فماتت
وتركت اولادا لم يقعدوا لها
وكذا ان كانت امها حية
وهي في الاصل او جدها
من ابها

فصاعدا وارثا لا غير وارث * او جدتها ام ابها * فصاعدا كذلك وارثة لا غير
وارثة * لا ام امها * لانها غير وارثة ولا يثبت لها بام امها ولو كانت في النفقة
عليها كامها ولومات الام ايضا وورثها الجدة هذه لانها لم توث مع تلك البنت
من الاب بل من * وارث الاب وهو الام * فليس عليها * اي على الاخت
* احياء ماداموا في اصل لها فيه سهم * لان كونهم فيه حرز لها فلا يقعد لها
هؤلاء ولا اخوها * ومن ترك * اخا * شقيقا * او ابويا * * اخا * كلاليا
فقعد * الكلاي * في الاصل * وخرج الشقيق * حتى مات الشقيق لم يقعد *
ذلك الكلاي * لا اولاده * اي لا اولاد اخيه الشقيق * ولا يقعد اولاد الكلاي
ان مات * الكلاي * معهم * ولو غاب العم وهو الشقيق * وان قعد الشقيق
حتى مات الكلاي لم يقعد * الشقيق * لا اولاده * اي لا اولاد الكلاي * ولا
يقعد اولاده * اي اولاد الشقيق * ان قعد * الشقيق * حتى مات * هو يني
الشقيق * لاخيه الكلاي * متعلق يقعد فالحاصل انه لا يقعد الشقيق او الكلاي
للاخر ولا لولد الاخر لان الاخ لا يقعد لاخيه لانهما ذكران مستويان في الاخوة
المطلقة ولان احدهما عاصب والاخر فرضي وقالوا في الديوان كما مر * وان خرج
اخ وبنت اخته في اصل تعمه فمات وترك اولادا لا تقعد لهم عمتهم * وهي
الاخت لان الاصل ان يعمر الذكر لا الانثى ولقوة الذكر على الانثى * ولا هي *
اي عمتهم مبتدا * كاخ * خبر * ان قعد * الاخ * في اصل وخرجت *
اخته فانه يقعد لها لاصلته للانثى في العادة وقوته عليها * وكذا ان كانوا * اي
الورثة اخوة * ذكورا فخرج بعضهم وبقي بعض في اصل ابهم لا يقعد * من بقي
فيه * لورثة اخوته * فمن باب اولي لا يقعد لاخيه * ولا * يقعد * وارثه
لوارث الخارج والقعود للاخت ووارثها يكون فيما بين الاشقاء ولاب لافي الكلالة
والام والزوجة والجد والجدة والعصبة * فان هؤلاء لا يقعدون لاحد ولا
يقعد هم احد اه كلام الديوان والعصبة هم الاخوة الذكور والاعمام واولاد الاخوة
واولاد الاعمام وقالوا فيه اذا خرجت عن اخوتها وفيهم اشقاء وابويون وكلايون
وماتت عن اولاد ولم تحي نصيبها قعدوا كلهم الا الكلايين وقيل يدخل معهم جميع

او جدتها ام ابها لا ام
امها فليس عليها احياء
ما داموا في اصل لها فيه
سهم ومن ترك شقيقا
وكلاليا فقعد في الاصل
حتى مات الشقيق لم يقعد
لاولاده ولا يقعد اولاد
الكلاي ان مات معهم
وان قعد الشقيق حتى
مات الكلاي لم يقعد
لاولاده ولا يقعد اولاده
ان قعد حتى مات لاخيه
الكلاي وان خرج اخ
وبقيت اخته في اصل
تعمه فمات وترك اولادا
لا تقعد لهم عمتهم ولا
هي كاخ ان قعد في اصل
وخرجت وكذا ان كانوا
ذكورا فخرج بعضهم وبقي
بعض في اصل ابهم
لا يقعد لورثة اخوته
ولا وارثه لوارث الخارج
والقعود للاخت ووارثها
يكون فيما بين الاشقاء
ولاب لافي الكلالة والام
والزوجة والجد
والجدة والعصبة

من ورث من ابيهم وان مات احدهم وترك اولادا دخلوا مع اعمامهم في نصيب عنهم بمنزلة ابيهم واذا مات رجل وترك اولادا فيهم من لا يرث لشرك او عبودية او قتل فعق العبيد واسلم المشركون فانه يقعد في نصيب الاخت الموحدة اخوانها الموحدون ان لم تحيه حتى ماتت واذا ماتت ولم تحي وترك اولادا فقعد لهم اخوالهم فافر لهم بعضهم بنصيب ابيهم فلم يناب من اقر من نصيبها وان كانت بينة الاحياء فافهم نصيبها كله ومن ترك بنه واخاه او اباه فخرجت فقعد الاب والاخ وترك اولادا ولم تحي نصيبها لم يقعد لهم جد امهم او عمها في ميراثها وكذلك ان مات الجد او الوالد وترك اولاده فانهم لا يقعدون ايضا لاولاد المرأة في ميراثها من ابيها وان خرجت الاخت وقعد الاخوة في الاصل فباع بعضهم نصيبه او اخرجه من ملكه بوجه ولم تحي حتى ماتت فقد في نصيبها كله من لم يخرج نصيبه ولا شيء لمن دخل اليهم وان اخرج بعضهم تسمية من نصيبه قعدوا في نصيبها كلهم وان باعوا كلهم ولم تبع نصيبها ولم تحيه لم يقعد اخوتها لورثتها في نصيبها وان باع اخوتها ومن ترك ابنا وابنتا فتزوجت ونجرت لزوجها فباع الاخ المال او بعضه ادركت ارثها عند مشتريه ان لم يقبض الثمن وان قبضه ادركت عنده لا عند المشتري وان قبض بعضا ادركت سهمها مما قبض والباقي من المشتري فلي القول بفسخ البيع بفسخ البيع كله فنزع المبيع كله من يد المشتري لاجل سهمها وعلى القول بثبوتها في نصيب الاخ تدرك نصيبها عند المشتري بالقسمة او تشترك معه بنصيبها وعلى القول بثبوت البيع في الكل تدرك ثمن نصيبها عند المشتري اذا صح انها وارثة عنده وان شاءت ادركت عند الاخ وكلام المصنف شامل لذلك كله لان حاصله انها ترفع المشتري من سهمها سواء اصبح بيع سهم اخيها ام بطل وان مات ولم تحيه اي لم تحي ارثها فيه اي في المال اي لم تحي ميراثها من جهة المال عنده اي عند المشتري لم يدركه اولادها عنده كما لا تدركه عند اولاده اي اولاد المشتري ان مات المشتري الا باحياء في حياته اي حياة المشتري وفي الديوان وان باع اخوتها جميع ما ترك ابوهم من الاصل ولم تغير ذلك عليهم حتى ماتت فطلب اولادها الى اخوالهم نصيب امهم فلا يدركون

ومن ترك ابنا وابنتا
فخرجت لزوجها فباع الاخ
المال او بعضه ادركت
ارثها عند مشتريه وان
مات ولم تحيه فيه عنده
لم يدركه اولادها كما لا
تدركه عند اولاده ان
مات الا باحياء في حياته

عليهم شيئا وكذا ان مات اخوتها بعد ما باعوا تركه ابيهم فطلبت الى ورثتهم نصيبها الذي باع اخوتها وان استحق الاخوة مال ابيهم بعد ما خرجت اختهم فماتت او امر لهم به من كان عنده فلا يقعدون فيه لاولادها فان طالبوا الى اخوالهم ارث امهم فافروا لهم بتسمية منه او بشيء من مال ابيهم ادركوا عليهم نصيبها كله وقيل ما افروا به لهم ومن ترك ابنا وابنتا فمات الابن وهو في الاصل وترك اولادا فارادت اخذ ارثها منهم فمجدوا كونها وارثة بان ادعوا انها ليست اخت ابيهم او انها اخذت سهمها قبل ذلك او تركته او لا يرث لانها امة او قاتلة او مشركة او نحو ذلك فينت فيما كان عليها ان تبين فيه ككونها اخت ابيهم وعجزوا عن بيان مدعاهم فيما عليهم فيه البيان كالرق والشرك والقتل وادعوا عدم الاحياء رد قولهم وهو جحدهم ودعوى عدم الاحياء فلا ينصت اليهم فتأخذ نصيبها حيت او لم تحي لان جحد كونها وارثة يقتضي انها لو كانت وارثة لسلوا لها سهمها بلا طلب احياء لانه يقل لو كان مرادهم من اول انها لم تحي لدفعوها من اول الامر بعدم الاحياء كما يرد قولهم فتأخذ نصيبها حيت او لم تحيه ان ادعوا ان اباهم لم يترك مالا فينت انه ترك مالا وادعوا بعد بيانها بعدم الاحياء والاحياء ان تشهد انها لم تترك ارثها ولم تخرج من ملكها بوجه ما وذلك ان ادعاهم ان اباهم لم يترك مالا تسلم لكونه لو ترك مالا لاعطوها منه وفي الديوان انما يقعد الاخوة لاختهم اذا قالوا لاولادها او قال لهم ورثتها قد ماتت امكم ولم تحي نصيبها عندنا او قال لها ورثة اخوتها ذلك في قول من يقول يقعدون لما اذا لم تحي نصيبها في حياة اخوتها واما ان قال الاخوة لاولاد اخنتهم لم ترث امكم من ابنتا شيئا او وهبت او ماتت او باعت او تركت لنا نصيبها او قال لهم ورثة اخوالهم ذلك فانهم لا يقعدون بذلك ويكونون مدعين في البيع ونحوه فليأتوا بالبينة ونظير ما ذكره المصنف هنا وما ذكرته عن الديوان مامر له في قوله فصل يستردد المطلوب الخ اذ قل وان جحد مدعى عليه ما يدعيه طالبه من الدناوي وينه ثم ادعى استيفاء كلف بيانه فان لم يجد له من طالبه يمينا ان لم يستوف وما مرله في قوله باب ان استمسك مقرض الخ اذ قال وان اجاب اليه في تعذبه ثم

ومن ترك ابنا وابنتا فمات
وهو في الاصل وترك
اولادا فارادت اخذ ارثها
منهم فمجدوا كونها وارثة
فينت وادعوا عدم الاحياء
رد قولهم كما ان ادعوا ان
اباهم لم يترك مالا فينت
وادعوا عدم الاحياء

ادعى بين مضره رد دعواه وقوله في القسمة فصل ان ادعى وارث منهم بعد القسمة
او الاجابة اليها ان له في الاصل عطية او شراء او دين او بين ذلك لم يقبل الخ وقوله
في باب الغيبة بعد ولا يقبل لمجي غائبه ان اراد تبليغ خبر موته بعد الا الامناء
ونحو ذلك مما هو رجوع الى الشيء بعد ما يقتضي الانصراف عنه * وان لم يمي
وارث ارثه في الحياة * وقد مضت ثلاث سنين او اكثر بعد خروجه عن
الاصل ومات هو او من كان في الاصل * فلا يقعد من قعد له فيها * اي في
الحياة متعلق بقعد * فيما * متعلق بقعد * في ايدي الناس * او في ذمتهم
* كوديعة * ووهن وعارية وامانة وعوض * ودين * من معاملة او انلاف او
تضييع سواء كان ذلك في ايدي الناس او ذمتهم من الموروث الاول او من بقي
في الاصل بعده او من خرج او منها وذلك لان تملك المال بالملك فيه وما في
ايدي الناس او ذمتهم غير ما كسب فيه من مكسب في الاصل وكذا لا يقعد الوارث
الاول في دين او وديعة او نحوها لغيره وأشار بذلك الى ان القعود بشروطه يكون
في العروس كما في الاصول فاذا خرجت الاخت مثلا وتركت اخاها في الاصل
وتزوجت ومضت ثلاث سنين وماتت ولم تحي نصيبها فان كل ما يند اخيه من عروس
ابيه واصوله يكون له وانما لا يكون له ما في ايدي غيره او ذمة غيره وان طلبت في
حياتها اخذت نصيبها من كل ماتين من العروس انه من ابائها بيدان وهي المحتاجة
للبيان ونصيبها من الاصول بلا بيان انها من ابائها الا ماتين انه من غير ابائها وهو
المطلوب بالبيان انه من غير ابائه * ولا يبرأ * في الحكم ولا فيما بينه وبين الله
لانه هو الذي ضيع الاحياء فكانه اعطى سهمه لقاعده * من لم يمي * سهمه
* من وصية * متعلق ببراء * او دين على موروثه * لانه ولو كان لا يدرك
شيئا لعدم احياءه لكن ذلك انما هو في الحكم واما فيما بينه وبين الله فله سهمه ولو
لم يمي الا ترى ان له الاخذ خفية ولانه هو الذي قصر ولم يمي * وان قعد وارث
الاخر في ارث لم يدرك على القاعد يمينا * على ان هذا الاصل للقاعد وليس
للمقعود له فيه نصيب لان الحكم واقع على انه للقاعد وليس للمقعود له فيه نصيب
مع انه معروف لوارثها * ولا * يدرك * تهمة على تعدية في ذلك الاصل *

وان لم يمي وارث ارثه في
الحياة فلا يقعد من قعد له
فيها فيما في ايدي الناس
كوديعة ودين ولا يبرأ من
لم يمي من وصية او دين
على موروثه وان قعد وارث
الاخر في ارث لم يدرك
على القاعد يمينا ولا تهمة
على تعدية في ذلك الاصل

والعروض في جميع الباب باب القعود بالخروج عنها والموت اذا طلب المقعود له الحاكم
ان ينصت الى انه قد اتهم الامناء ذلك القاعد انه تعدى بذلك القعود لان هذا
القعود ثابت في الحكم الظاهر فلا يقال انه تعدية بحسب الحكم ومن ذلك ان
يقال قد احييت عندك فجحدت او نديت او عنت اني احييت او خافك شهود
الاحياء او نحو ذلك * اذا علم انه به * اي بالمدكور من مجرد اليقين والتهمة
* استمسك * واما ان ادعى انه قعد فيه بعد حجري عليه او اني قد احييت وجحد
ونحو ذلك فانه ينصت اليه ويكلفه البيان * وان اراد * المقعود له او وارثه * اخذ
ما يقابل نصيبه من ثمار الاصل * او من عروض الموروث * خفية * لئلا يمتد
رأيه انه اخذ مالم يملكه وليلا يستمسك به القاعد على التعدية او الزم ولئلا يبرأ
منه * جازله ولمعامله فيه * اي فيما يقابل نصيبه * ان علم * انه ذو حق فيما
بينه وبين الله لانه له فيه سهمه عند الله تعالى وله ان ياخذ بمضرة من علم ان
القاعد ملكه بمجرد القعود لانه لا يبرأ منه ولا يعتقد انه اخذ مالم يملكه ولكن ان
استشهد القاعد على ذلك الاخذ فله ان لا يشهد * ولا يعامل قاعدا فيما قعد
عالم * فاعل يعامل اي لا يعامل قاعدا من علم * به * انه قاعد لانه لا يحل له
عند الله في الديوان ولا يجوز للاخ ان يقعد لورثة اخته في نصيبها فيما بينه وبين
الله الا ان دخل ملكه بمعنى من معاني دخول الملك ولما يجب له ذلك في الحكم
وكذلك ان استرابوا اباهم انه اقعد في نصيب عمتهم كما لا يحل له فلا يقعدون
فيه لعمتهم ولا لاولادها فيما بينه وبين الله تعالى * ومن ترك ابنتين وابنة
فخرجت لزوج فمات احدهما * اي احد الابنتين * ولم يترك غيرها * غير
* اخيهما * وهو احد الابنتين * لم يقعد ما * اخوها الحي * اذا لم يخلف * اخوها
الميت * ولدا في ارثها * متعلق بقعد * في مقابل سهم الاخ * الميت وفي
مقابل بدل بعض من قوله في ارث يعني ان سهمها من ابائها لما كان بايدي اخويها
كان نصفه عند اخ منها والنصف الاخر عند الاخر على الشروع لا التعيين
والقسمة فالاخ الحي انما يقعد في النصف الذي يتوبه من سهمها والنصف الاخر
لا يقعد فيه لانه ينوب اخاه الميت ولم يقعد فيه الميت فهو لها ولو خاف الميت ولدا

اذا علم انه به استمسك
وان اراد اخذ ما يقابل
نصيبه من ثمار الاصل
خفية جازله ولمعامله فيه
ان علم ولا يعامل قاعد
فيما قعد عالم به ومن ترك
ابنتين وابنة فخرجت لزوج
فمات احدهما ولم يترك
غيرها واخيها لم يقعد لها
اذا لم يخلف ولدا في ارثها
في مقابل سهم الاخ

ذكرنا اننا لقعد لما هذا الولد في هذا النصف الاخر فلا تاخذ شيئا والاول
اسقاط قوله اذ لم يخلف ولدا سواء جعل تعيلا لان اخاها لا يقعد في سهم الاخ
الميت من سهمها خلف هذا الميت ولدا ولم يخلف اللهم الا ان يقال ان
ظرفية ليست قيدا ولكن ذكرها وما بعده نفي لما يتوهم ان الاخ الحي يقعد في سهمها
كله اذا لم يخلف الاخ الميت ولدا ولعل المراد ان لها سهمها كله من ابائها وان
مقابل سهم الاخ هو نصف سهمها الذي في يد اخيها الميت وهو الذي يمكن ان
يدعيه الاخ بالقعود من اخيه الميت ولو صح بالقعود لكان من تركه اخيه الميت
فترث الاخت فيه عن الاخ الميت سهمها لكن لا يصح القعود واما ما ييد الحي من
سهم الاخت فلا يتوهم القعود فيه * كما لا تقعد لها زوجة * ان كانت * فيه *
اي في ارثها * في مقابل مناب الزوج * يعني ان الاخ الميت لا تقعد زوجته في
منابه من سهم اخته وهو النصف منه بل تاخذه الاخت لا زوجته ولا اخيه الحي
وانما ياخذ ولد له لو خلف ولدا * ولا تقعد فيه للاخت * العصبية * عصبه
الاخ الميت ولا وارث من ورثته غير ولده * وكذا لا يقعد لها باق من متعدد
اخوة * ان ماتوا واحدا بعد واحد او بمرة او مقتنين وفرادي الا واحدا فان
هذا الواحد الباقي لا يقعد في سهمها فلا يقل لو كانوا ستة لقعد في سدس سهمها
ولو كانوا خمسة لقعد في خمسة وهكذا اقل واكثر ومن ترك منهم ولدا فعد في
سهمه منه * ويقعد لها في تلك الموارث * اي سهام الاخوة التي تنوبهم من
سهمها وسماها ميراثا لانهم يموتون عنها ويتركونها لمن يتاهل لها من اخات ان احيت
ومن اخ او ولد اخ ان مات ولم تحي او اراد ما يشمل سهام الاخوة في ذلك الاصل
كله * اولاده * اي اولاد هذا الباقي * ان مات * ولم يدعه بالقعود * ولم تحي *
والله اعلم * فصل * ان ترك ابنا وابنتا فـ * خرجت البنت عن الاصل وترك فيه
الابن * احيت * ارثها حال كونه * عند اخيها * وهو الابن المذكور * بشهود
فوات * عن اولاد * ثم احيتها * اي احيت حصتها * ايضا * عند اولاده * بـ *
شهود * اخرين جاز كاتحاد * اتحاد الشهود في الاحياء الاول والثاني بان
تحوي عند اولاد اخيها بالشهود الذين احيت بهم عند اخيها وهكذا لو مات اولاد

كما لا تقعد لها زوجة فيه في
مقابل مناب الزوج والعصبه
وكذا لا يقعد لها باق من
متعدد اخوة ويقعد لها في
تلك الموارث اولاده ان
مات ولم تحي
* فصل *

ان ترك ابنا وابنتا فاحيت
عند اخيها بشهود فوات
ثم احيتها ايضا عند اولاده
باخرين جاز كاتحاد

اولاد اخيها واحيت عندهم من احيت به عند اولاد الاولاد او عند الاخ او
اتحدت شهود الكل وهكذا اذا تنابح الاحياء في هذه الصورة او غيرها من
الصور التي يتصور فيها القعود فانه كلما تجدد المالك في الاصل من الورثة
احتاجت الاخت او غيرها الى الاحياء عند هذا المالك المتجدد كما لوح اليه
بقوله ثم احيتها ايضا عند اولاده * وان خرجت ازواج * او خرجت عن الاصل
بلا تزوج وهكذا الخروج الى غير الزوج مع وجود الزوج او عدمه كالخروج الى
الزوج في مسائل الباب * فوات اخوها فباع اولاده الاصل او بعضه * او
العروض المعروفة انسابا من المورث الاول او بعضها وهكذا العروض كالاصول
* ثم اقروا بارت عمتهم فيما باعوا * بلا احياء منها بان قالوا انا تركنا القعود في
منهم عمتنا او قالوا انها قد احيت او احى لها ابونا او نحو ذلك مما لا يثبت معه
القعود * ادر كتمه * اي ادر كتمت ارثها اي ماورثته * به * اي باقرارهم فتد
سهمها من المشتري بالقسمة او يفسخ البيع او تاخذ قيمته منه او من البائعين
على ما مر من الخلاف في بيع الشريك المشترك وانما ادر كتمت باقرارهم مع ان
اقرار البائع لا يكون حجة على المشتري من حيث ان اقراره رجوع فيما باع لان مسألة
القعود ضعيفة في نفسها فان ما باعه اولاد اخيه معروف انه لا يبعها وان لها سهمها
فيه وانما تملكه اولاد اخيها بمجرد القعود فلما اقروا لها بترك مقتضى القعود او بالاحياء
او مالا يصح القعود معه قوي رجوع سهمها اليها على قولهم البائع لا يصح اقراره
على المشتري وكذا سائر من قد في مال احد من الورثة فباعه وغير البيع في حكم
البيع كالرهن والهبة والاصداق * ومن تزوج امرأة واصدقها كنصف ماله * اي
مثل نصف ماله * في الاصل * من التسميات * فباع بعضه ثم اقر لمشتريه *
اي مشتري هذا البعض او الاضافة للملابسة اي مشتري البائع اي المشتري منه
* بان للمرأة فيه كذا بالصدائق لم يقلل منه * هذا الاقرار وكذا ان وهب ذلك
لزوجته او غيرها او اخرجته من ملكه بوجه وكذا لو اصدق اصله كله لها او وهبه
لها او لغيرها او اخرجته من ملكه بوجه ما ثم باعه او اخرجته ايضا واقر بالاول
فانه لا يقبل اقراره وان بين هو او غيره اتبع البيان ولكن تقوم المرأة اوها معا وان

وان خرجت لزوج فوات
اخوها فباع اولاده الاصل
او بعضه ثم اقروا بارت
عمتهم فيما باعوا ادر كتمه به
ومن تزوج امرأة واصدقها
كنصف ماله في الاصل
فباع بعضه ثم اقر لمشتريه
بان للمرأة فيه كذا بالصدائق
لم يقبل منه

لم يكن بيان فاما قيمته * والاخياء * مثلا * ان تحضر شهودا * تصح شهادتهم
 * وتخبرهم بانها احييت ميراثها من ابنيها فلان بن فلان * او من فلان بن فلان
 غير ابنيها * عند اخيهم فلان بن فلان * او عند ابن اخيه فلان بن فلان * عند
 غيرهم * وتقدم تصوير الاحياء بغير ذلك اول باب الاحياء * ووضح * الاحياء * يعلم اليهود
 في حياة الاخ * اي بحياة الاخ او غيره من لو لم يحي لقعد لها * و * ب * وت
 الاب * او غيره من يورث ويصح القعود في متروكه * في الوقت * متعلق
 بموت على تاويل الاتصاف بالموت لانه ليس المراد انه يصح الاحياء بعلمهم انه
 وقع في وقت تحمل الشهادة موته بل المراد انه يصح بعلمهم بانضافه في الوقت
 بالموت قبل تلك تعلقه بالعلم اي صح بعلمهم في وقت تحمل الشهادة ان الاب
 مات وان الاخ حي فلو اشهدتهم على الاحياء ولم يعلموا ذلك او علموا بموت الاب
 مثلا فقط او بحياة الاخ مثلا فقط وتبين بعد ذلك ان الوقت الذي اشهدتهم
 فيه كان الاب فيه ميتا والاخ حيا لصح عندي ولو تبين ذلك بعد موت الاخ
 مثلا * ويمزجهم الخبر * اي يميزي الشهود ان يخبرهم الامناء او يشهد لهم من
 تصح شهادته ان الاب مات والاخ حي وان يخبروا الحاكم الخبر ان الاب ميت
 والاخ حي ولا يلزم ذكر ذلك عند الاداء للحاكم بل يكفي ان يقولوا شهدنا انها
 احييت ميراثها وان يقولوا انها احييت * لا يعلم اصل * وتعيينه يعني انه يصح
 اشهاد الشهود على الاحياء بعلمهم بحياة الاخ وموت الاب لا يعلم الاصل فانه
 يصح علموا الاصل او جهلوه * او كونه * اي وجوده اي يصح بلا علم ووجوده
 اي يصح سواء علموا بوجود الاصل او لم يعلموا * ولا يصح قيل لها ان تامر * او
 توكل او تستخاف * من يحبي لها ارثها في الاصل * وكذا غيرها والذي عندي
 ان الاحياء حق لصاحبها له فعله فله ان ينيب عنه فيه غيره بان يشهد الامناء اني
 قد ائمت فلانا ان يحبي لي ميراثي عند فلان فيضي فلان الى الاحياء او ان
 يشهدهم اني قد ائمت فلانا عنى ان يفعل لي ما يكون احياء لي كاخذه سهمها لها
 او لنفسه * و * قد مر في الفصل الاول من الباب الذي قبل باب القسمة انه
 * ان خرجت من عند اخوتها بعد موت والدها * وطلبت سهمها في جميع * بيان

والاحياء ان تحضر شهودا
 وتخبرهم بانها احييت ميراثها
 من ابها فلان بن فلان عند
 اخيه فلان بن فلان وصح
 يعلم الشهود في حياة الاخ
 وموت الاب في الوقت
 ويمزجهم الخبر لا يعلم اصل
 او كونه ولا يصح قيل لها ان
 تامر من يحبي لها ارثها في
 الاصل وان خرجت من
 عند اخوتها بعد موت والدها

ايديهم من الاصل والعروض * لم تدرك عندهم فيما استفادوا من اصل او
 حيوان وغير ذلك * من العروض شيئا وقد تحقق انهم استفادوه فتدعي انها تاخذ
 منه لانها لم تقسم معهم او تدعي ان ذلك من غلة ابنيها او ماله اشتروه منه فلا
 يقبل ذلك عنها * الا في متروك ابنيها * فان لها سهمها فيه اصلا او عرضا اما
 العروض فتحتاج ان تبين انها مما ترك ابوها ان انكروا واما الاصول فيحتاجون الى
 بيان انها ليست مما ترك ابوها ان ادعت انها مما ترك ابوها كما قل * ويخرج *
 عنها * ببيان مادعي استفادته من اصل بعد خروجها * اي لا يخرج عنها الاصل
 الذي ادعوا انهم استفادوه بعد خروجها الا ببيان * وكذا متزوج بصدائق تسمية
 من ماله في الاصل * اضافة صداق لتسمية اضافة بيان اي بصدائق هو تسمية
 او هو اسم مصدر بمعنى الاصدائق * يخرج مادعا او ادعته انه استفيد من
 الاصل * بيان لما * ببيان * متعلق بيخرج * بعد التزوج * متعلق باستفيد
 وهذا قيد راجع للزوج فقط واما المرأة او الاخت فلا حاجة لما لهذا القيد اي
 يخرج بشهادة من تجوز شهادته مادعا الزوج انه استفاده بعد الاصدائق فلا
 يدخل في الصداق وما ادعته المرأة او الاخت انه كله لها وحدها بان استفادته
 وانه ليس من اصل الزوج مع انه بيد الزوج او مختلط باصل الزوج او مع انها لم يعلم
 لها اصل قبل ذلك ولذا احتاجت للبيان هي وكذا هو لما اصدق وادعى الحديث بعد
 الاصدائق احتاج لبيان دعواه ومن احتاج للبيان ولم يكن له بيان حلف خصمه واذا
 جعلنا الكلام في الزوجة فلذلك لفظ التزوج ولفظ الصداق واذا جعلناه في الزوج
 ولاخت فلان الكلام قبل في الاخت فايهما بين لم يكن مع بيانه نصيب للزوجة
 فايها نصيب عليه والا يكن بيان فلما نصيب فيه * وكذا بائع ماله * او مخرجه من
 ملكه بوجه * في الاصل * اي من الاصل او شبهة حقيقة الاصل * في
 بلد ماوم محدوده * اي محدود البلد لان ذلك بيع دمنة وبيع الدمنة لا يحتاج معه
 الى تحديد المبيع بل يحتاج الى تحديد البلد وهذا في الفاظ القدة والفاظ الشهادة
 واداء * والحكم واما في نفس الامر فلا بد من ان يعرف البائع والمشتري عين
 ما يبايعا وكيفية وعدده * ان ادعى استفادة شيء منه بعد ان باع * او اخرج من

لم تدرك عندهم فيما استفادوا
 اصل او حيوان وغير ذلك
 الا متروك ابنيها ويخرج
 ببيان مادعي استفادته
 من اصل بعد خروجها
 وكذا متزوج بصدائق
 تسمية من ماله في
 الاصل يخرج مادعا
 او ادعته انه استفيد من
 الاصل ببيان بعد التزوج
 وكذا بائع ماله في الاصل
 في بلد من بلد محدوده ان
 ادعى استفادة شيء منه
 بعد ان باع

ملكه **بينه** اي بين الشيء من حيث انه استفاده **وان** بالخبر وان ادعى مكانا معيناً **او** بيتا معيناً ويمكن ان يشمله قوله مكانا معيناً او ادعى شجرة معينة او تسمية شائعة كسدر او تسمية من معين **لم** يدخل في البيع **او** في الاخراج من الملك بوجه **ورد** قوله ان كان **ما** ادعى انه لم يدخل في البيع مثلاً **مما** يدعي المدعي **اي** ان كان مما يدعي المدعي الذي هو المشتري مثلاً انه داخل في البيع **ويشهد** به الشهود **عطف** على يدعيه المدعي فكانه قال مما شمله ادعاء المدعي وشهادة الشهود بان كانت شهادتهم على العموم تشمل **ولا** يذكرونه **بالشهادة** لدخوله بالعموم عطف على يشهد به الشهود او حال من الشهود وهذه الماه عائدة الى ما ادعى البائع انه لم يدخل في البيع **وان** ترك ابناً واباً فبعد الابن في اصل ابيه حتى مات **هذا** الابن **وترك** اولاداً لم يدرك جدهم **ابوا** ابيهم **عندهم** نصيبه من ابي ابيهم **الا** باحياء **عندهم** ابيهم **ان** لم يكن **اي** الجد **في** الاصل **وان** لم يمض ثلاث سنين حتى مات ابوهم فلا يقعدون له وسواء تركهم ابوهم في الاصل او في غيره لكنه يمكن في الاصل او بغيره يذهب ويحيى وهكذا كل من يكون قائداً بسبب اب او غيره فانه يقعد سواء كان في الحال الذي كان فيه من بعد سببه اولاً وان كان في الاصل لم يقعد له اولاد ابن ابنه وهذا قول غير مانع من انه لا يقعد الا الاشقاء والابويون فيما بينهم فقط لا غيرهم **الخ** وكذا لا يدركها **اي** الحصة **عندهم** **ان** كان **ان** مات جدهم الا به **اي** الا بالاحياء وهذه صورة موت الجد ولا يشترط ان تكون المسئلة هي الاولى وسواء عنهم بلا واسطة وهو اخو ابيهم او عنهم بواسطة ابيهم وهو عن ابيهم وكذا الجد يشمل جدهم وجد ابيهم فانه ايضا جدهم فلا يدرك عم ابيهم عندهم سهمه مما ترك ابو الذي هو جد ابيهم ولا يدرك عنهم سهمه مما ترك ابو الذي هو ابو ابيهم الا بالاحياء **وكذا** ام الاب **لا** تدرك سهمها مما ترك الاب وهو ابنها الا بالاحياء عند من مكث في المال من اولاد ابنها فلو مات ابن ابنها المالك ولم يحيى لم تقعد لوارثه **او** ام ابي الام **لا** تدرك سهمها مما تركت بنت ابنها الا بالاحياء عند اولاد بنت ابنه وانما ورثت من ابنة

بينه وان بالخبر وان ادعى مكانا معيناً لم يدخل في البيع رد قوله ان كان مما يدعيه المدعي ويشهد به الشهود ولا يذكرونه وان ترك ابناً واباً فبعد الابن في اصل ابيه حتى مات وترك اولاداً لم يدرك جدهم الا باحياء ان لم يكن في الاصل وكذا لا يدركها عندهم ان مات جدهم الا به وكذا ام ابي الام

ابنها وسواء كان ابنها حياً ام ميتاً وانما قلت ذلك لئلا تكون جدة فاسدة وهي التي يكون بينها وبين الميت ذكر قبله اشي وارثة ومن قول ابن عباس توريت الجدة القائمة **او** ام ام الميت **لا** تدرك عند اولاد الميت او ورثته الا بالاحياء عنده ولها ميراثها ممن مات وكذا كل مسألة فيها التقعود لانسان انما يدفع عما قدم له قاعد وان كان هناك من يرثه ورث سهمه **ولا** حياة **يطلب** ايقاعها وايقاعها احياء او الحياة اسم مصدر بمعنى الاحياء **لمن** **اي** على من او اللام على اصلها لان الاحياء شيء يستحق وينتفع فاخبر انه لا يحتاج الى الاحياء من **في** اصل **لانه** لا يقعد له احد بل يدرك بلا احياء **فيما** تدور به الموارث **اي** في دور ما من الادوار التي تدور به الموارث والمراد بالدور مجرد الانتقال فهو من استعمال اللفظ الموضوع للمقيد في المطلق **وان** اشترك اخوان **وكذا** غيرهما من الورثة ولا مال لاحدهما غير المشترك وكذا ما فوق الاثنين **فسافر** احدهما بطائفة من المال **اشترك** **فمات** في غيبته وترك **حيث** هو في غير الاصل المشترك **اولاداً** وكذا ان ترك غيرهم من الورثة لا يقعد اولاده او ورثته للغائب فيما بأيديهم ولا يقعد الغائب لهم فيما بيده وكذا ان ماتا معا لا يقعد وارث كل لوارث الاخر وقد مر في القسمة من كلامي في اوائل قوله باب من شرط جواز القسمة مع توريح المصنف والشيخ عامر ان قسمة الاب لاولاده لا تصح على قول بعضهم الا ان وهب لهم حصصهم **فمن** قسم لاولاده ولم يهب لهم فمات وقعد كل فيما بيده حتى مات او ماتوا وتركوا اولاداً او مات بعضهم وترك ولداً والورثة كالولد **قعد** اولاد كل لعنهم فيما ترك ابوهم **فالما** يأخذون ما ترك ابوهم من ذلك بالقعود او بالحوز لا بالقسمة لعدم صحتها لعدم الهبة لانهم لم يملكوه بالهبة ولا بالارث اذ قسم لهم ولم يهب لهم **وقعد** العم **ولا** اولاد اخيه فيما بيده **والمراد** قعود ورثته لانه فرض الكلام فيما اذا ماتوا ويحتمل ان يريد ان الموت وقع فيهم مات بعض ويحيى بعضهم فعلى هذا فقوله او ماتوا وتركوا كل لا كلية وان احب احدهم فلما الرجوع في قسمة ابيهم ولو مات بعض اخوته وترك اولاداً في سهمه **وما** حيي الاخوة **اي** مادامت الاخوة احياء **لا** يقعد كل لاخر فيما بيده ان لم

او ام ام الميت ولا حياة لمن في اصل فيما تدور به الموارث وان اشترك اخوان فساووا احدهما بطائفة من المال فمات في غيبته وترك اولاداً من قسم لاولاده ولم يهب لهم فمات وقعد كل فيما بيده حتى مات او ماتوا وتركوا اولاداً قعد اولاد كل لعنهم فيما ترك ابوهم وقعد لاولاد اخيه فيما بيده وما حيي الاخوة لا يقعد كل لاخر فيما بيده ان لم

يهب لهم ابوهم وثبتت شركتهم * فلو كان ابوهم لما قسم لهم وهب لكل واحد حصته لصحت القسمة وصارت حصة كل واحد لاولاده وورثته بالارث والقسمة لا بالقعود ولم يكن الاخوة شركاء * وان ترك بنين * مثلا * واصلا متفرقا في منازل فقد كل * من البنين * في منزل * في الاصل الذي فيه * حتى مات * كل من البنين بان وقع الموت فيهم مات بعض وحيي بعض سواء اتفق جنس الاصل او اختلف * وترك اولادا لم يقعدوا * اي الاولاد * لعلمهم * وهو بعض البنين المذكورين في قوله وان ترك بنين والمراد جنس العم منهم فيشمل الواحد فصاعدا * ولا يقعد هو * اي العم * لهم * لا قعود في الاصل ولا في العروض على المسئلتين لثبوت الشركة ما لم تعرف قسمة شيء بينهم ويحدث مال لهم هذا هو القاعدة الا ان يفرق بين الاخوة وغيرهم كما فرق في المسئلة التي قبل هذا والذي بعد هذا وكذا لو ترك بنين واصلا متفرقا في منزل واحد فقد كل في اصل حتى مات وترك اولادا ويموزن ان يريد بالنازل ما يشمل هذا وما مر بان يسمى جهة كل فدان اوجبة كل جنان مثلا منزلا ولو كانتا في اصول قريبة واحدة مثلا وكذا اصل متصل باخر كجنان متصل بجنان ودار متصلة باخرى اذا قعد بعض البنين في جنان ودار اخرى في دار ودار اخرى في دار اخرى او بعض في بيت ودار اخرى في دار اخرى او بعض في نخلة ودار اخرى في دار اخرى او تحالفا كجنان ودار حتى مات وترك اولادا * وان ترك ابنين * مثلا * وقعد احدهما في الاصل وخرج الاخر الى منزل اخر * ليس ملكا لابي * فتزوج فيه * وكان فيه * حتى مات وترك اولادا * مثلا * فلا يدركون عند عمهم * سهم ابيهم * الا باحياء ابيهم * لان عمهم قعد في الاصل واباهم خرج عنه * وكذا ان مات * الابن * الذي في الاصل وترك اولادا * مثلا * لا يدرك عمهم * وهو الابن الخارج الى منزل اخر * عندهم * اي عند اولاد الذي في الاصل * الا به * اي باحياء * وقد مر ما يخالفه * اذ قال قبل هذا الفصل وكذا ان كانوا ذكورا فخرج بعضهم وبقي بعض في اصل ابيهم لا يقعد لورثة اخوته ولا وارثه لو ارث الخارج الجواب ان الخارج هنا تزوج في المنزل الاخر وولد فيه بخلافه هناك فان ما هناك يحمل على انه ترك ورثة غير اولادا واولادا جليهم معه الى ذلك المنزل

يهب لهم ابوهم وثبتت شركتهم وان ترك بنين واصلا متفرقا في منازل فقد كل في منزل حتى مات وترك اولادا لم يقعدوا لعلمهم ولا يقعد هو لان ترك ابنين وقعد احدهما في الاصل وخرج الاخر الى منزل اخر فتزوج فيه حتى مات وترك اولادا فلا يدركون عند عمهم الا باحياء ابيهم وكذا ان مات الذي في الاصل وترك اولادا لا يدرك عمهم عندهم الا به وقد مر ما يخالفه

او تسرى فيه وولد والله اعلم * باب * في قيام الانسان بمقته يثبت مال الانسان او عليه من ارث ودين بلا احياء * وقام وارث * انسان * بائع بخيار لاجل * اي الى اجل * مقامه * اي مقام البائع * ان مات * البائع * قبله * اي قبل الاجل * في قبول او دفع في حياة مشتر او موته * فان مات المشتري رد وارث البائع الشيء لو ارث المشتري او قبله وان حيي رده له او قبل ومشتري الخيار في ذلك هو البائع اشترط لنفسه او اشترط له المشتري قبله * وله * اي والمشتري خبر لمخدوف اي والمشتري او وارثه القيام بالرد او القبول عند البائع او وارث البائع ان مات البائع * ان شرط * المشتري * خيار الاجل * لنفسه او شرطه له البائع قبله * كذلك * اي في حياة البائع او موته كما افصحت به قبل ان اطالع على هذه الكلمة وهكذا كل خيار لاجل في هبة او اصدقاء او غير ذلك من العقود التي يوارث فيها الخيار اذا مات مشترطه او من اشترط له فقبل فان وارثه يقوم مقامه وكذا وارث الوارث ولو تعدد الوارث بعد الوارث لم يقع قبول او رد وقيل اذا مات مشترط الخيار او من شرط له فموته قبل ان يرد وقد امكنه الرد قبول * وما * لزم احدا من كفالة * كفالة وجهه او كفالة مال * او حوالة لزم وارثه * وكذا وارث الوارث وهكذا ان ترك مالا اذا انما يلزمه القيام بما عليه اذا كان له منه مال ياخذ فان شاء اخذه وقضى الحق من ماله وان شاء قضاه من مال الموروث وضمانه الوجه لا يخرج عن ذلك لانه ان لم يات بوجه المضمون عند غرم المال ولان المجيء شغل يودي بمال او نفس او بهما * وتبرا ضمين وجهه ووارثه بموت المضمون عليه * فان مات المضمون عنه ضمانه وجهه في حياة الضامن فقد برء الضامن ومعلوم انه لا يلحق وارث الضامن بعد ذلك اذا مات الضامن شيء وان مات المضمون عنه بعد موت الضامن فقد برى وارث الضامن وهذا هو مراد المصنف كاصله * ولا يدرك * في الحكم ولا فيما بينه وبين الله عز وجل * على وارث مطلوب * باضافة وارث لمطلوب والجار والمجور او المجور نائب فاعل يدرك * مال * متعلق بمطلوب لزم المال من الجناية بمال او لزم من الجناية في نفس * في تعدي * كغصب وشرقة وغش * الا باحياء * فان مات المتعدي بلا احياء للتعدي عليه لم تدرك على

باب

قام وارث بائع بخيار لاجل مقامه ان مات قبله في قبول او دفع في حياة مشتر او موته وله ان شرط خيار الاجل كذلك وما لزم احدا من كفالة او حوالة لزم وارثه وتبرا ضمين وجهه ووارثه بموت المضمون عليه ولا يدرك على وارث مطلوب بمال في تعدي الا باحياء

وارثه ولو علم الشهود بالندية وتبين الشيء المتعدي فيه وعرف * وكذا طالب وارثه لا يدرك على المتعدي الا باحياء الطالب والمراد بالطالب من هو اهل للطلب وهو صاحب الحق واذا احيى الطالب فلو ارثه اخذ المطلوب بخلق متى شاء لكن ان مات الوارث بعد ذلك لم يدرك وارثه ان لم يجزى الوارث الاول وهكذا وكذلك ان احيى على المتعدي ولم يطالب وارثه فانه لا يدرك على وارث وارثه وهكذا ويجزى احياء وارث لسائر الورثة اذا احيى الموروث وقيل يجزى لنفسه فقط وكذا ان مات المتعدي وقد احيى عليه ولم يجزى صاحب الحق او وارثه الا على بعض الورثة فقل يدرك على البعض فقط منابه وقيل يدرك الكل على الكل ويجزى في الاحياء ان يشهد الشهود انه كان يطالبه بتلك التعدي ولا سيما ان اشهد انه على حقه وان اقر الوارث بالاشهاد لزمه واصحاب الحق اخذوا من ماله وان قسم اخذ من كل واحد ما يوجب * ولا تدرك شفعة عند وارث مشترك وان مات الشفيع فلا يدرك وارثه الشفعة الا باحياء كذلك وقال ابو الربيع سليمان بن هرون لا يحتاج في ذلك الى الاحياء لان الشفعة تورث * ولا نزاع مضره عند وارث محدثها ولا * يدرك نزاع * على من نقل اليه * المالك * المحدث فيه * المضره على غيره * بيع او هبة * او غيرها * ولا * يدرك نزاعها * وارث من حدث عليه ولا * يدركه * المقول اليه المالك * المحدث عليه * ولا * يدرك * وارث * وارث المشتري * رد معيب * ولا اخذ الارش ان مات المشتري على بائع * ولا * يدرك * مشترك * رده على وارث بائع * ان مات البائع الا باحياء * في ذلك كله من قوله ولا تدرك شفعة الى قوله ان مات البائع وان لم يعلم من حدث عليه المضره بها الا بعد انتقال المالك الذي احدث به لم يفته الطلب بنزعها فيما قيل * والاحياء * بل ياخذ حقه بلا احياء * فيما لزم احدا من اجرة ان مات الاجير والمستاجر او احدهما وقد مر كل ذلك * في ابوابه الا نزاع المضره فلم يقعد لها بابا واراد بالكل المجموع لا الجميع كانه قال قد تقدم بعض من جملة مسائل الباب وذلك لانه لم يذكر فيما مضى بعض مسائل الباب تقدم سيفي باب الخيار من البيوع مانصه ويورث خيار بائع او مشتر وقل

وكذا طالب وارثه ولا تدرك شفعة عند وارث مشترك ولا نزاع مضره عند وارث محدثها ولا على من نقل اليه المحدث فيه يبيع او هبة ولا وارث من حدثت عليه ولا المنقول اليه المالك ولا وارث رد معيب ولا مشترك ان مات البائع الا باحياء ولا احياء فيما لزم احدا من اجرة ان مات الاجير والمستاجر او احدهما وقد مر كل ذلك

ان شرطه مشترك لنفسه لزم وارثه البيع وان مات من لم يشترطه فلن شرطه شرطه وان شرط لغيرها فمات لزم مشتريه البيع اه وقال في باب الحوالة وان وقعت على شرطها برى المول من الدين ولو مات المحال عليه او افلس اه ففاد ان المول بريء ولو مات المحال عليه وما ذلك الا لانه يورث من تركته المحال عليه وقال في باب الحوالة وجازت من مريض اي ولا سيما الصحيح ولو لوارث او عنه من الكل اه وقال وفيما قال للمحمول له كل ما اقر لك به فلان او بينته عليه او قضيت له او بعت او افرضت او بيع له او نحو ذلك فانما حمليه لك قولان ويورث من تركته الا ان لم يتبين الا بعد موته اه وقال ولا يدركه على الجميل قبل الاجل وان لم ياخذ من وارثه شيئا حتى حل اخذ ايها شاء ولا يحل بموت الجميل اه وقال في كتاب الشفعة باب ان مات مشترك لم يشفع شفع وارثه الا ان احياءها في حياته وان مات قبل اخذها اخذها وارثه مطلقا بده وتورث على المختار وقيل الا ان احياءها وقال في كتاب الاجارات باب ان مات اجير عمل معين وقد نقل له المعلوم قبل الاعتام خير وارثه فيه وفي رد الباقي بالحساب ووارث رب العمل ايضا الخ وكيفية الاحياء على من نقل اليه ان يشترط المحدث عليه الضرر على المقول اليه انه يدرك عليه النزاع ويجزى ايضا على من انتقل منه ليصح الرجوع على المنقول اليه ومثل هذا في المنقول اليه المالك المحدث عليه الضرر والله اعلم * باب * في موت الغائب وفي الغيبة وبدايتها فقال * غاب خارج من حوزة ان جاوز فرسخين حتى يرجع لمنزله * ولو جاوزها دون الحوزة او جاوزها دونها لم يحكم عليه بحكم الغائب ولو طالت غيبته بل يحكم بالفقود وقيل هو غائب ان جاوزها ولو لم يجاوز الحوزة * ومنهدم عليه جدار او غار او مالا يطابق نزعه * كما مر في النكاح في الفقد * وهل غاب من حمله * سواء داخل الحوزة والاميال او خارج ذلك * سئل او سبغ * او ساقه سبغ او دابة او هربت به دابة وهو عليها * او تخلف عن رفقته او فقد قولان * وتقدم ذلك في التقيد من كتاب النكاح الا انه اقتصر فيه على ان محمول الدابة او السبع غائب ولعل ذلك لكونه المختار * ولا يحكم بموت غائب بطول دهره على المختار * استصحابا للاصل

باب

غاب خارج من حوزة ان جاوز فرسخين حتى يرجع لمنزله ومنهدم عليه جدار او غار او مالا يطابق نزعه وهل غاب من حمله سئل او سبغ او تخلف عن رفقته او فقد قولان ولا يحكم بموت غائب بطول دهره على المختار

الثابت وهو الحياة فلا يقسم ماله ولا تتزوج زوجته ولا تسرى سراريه ولا تزوج
ويرث كل من كان من ورثته قرناً بعد قرن ويجبس ذلك ابداً وهذا ولو كان هو
المختار لكن فيه تعطيل مال الا ان يكون بايدي ورثته ينتفعون به وهذا ايضا
مخلاف الاصل وقد ذكرنا خلافاً في ترجيح الاصل على المعتاد فقيل بترجيح
المعتاد والعرف على الاصل وعلى هذا القول يختار الحكم بموته اذا بلغ سنّاً لا يعتاد
في اهل ذلك الزمان الحياة اليه وقال سعيد بن المسيب وابراهيم النخعي انه لا يرث
ولا يورث لاجل الشك في حياته وموته وشرع في ذكر الاقوال بقوله ﴿وجوز﴾
الحكم عليه بالموت ﴿بموت اترابه﴾ وفيه ان الاكثر الغالب ان يموت الارباب
بتفاوت زمان طويل او قصير فقد يموت اتراب الانسان كلهم ويتاخر موته سنة
او اكثر او اقل فكيف يحكم على الغائب بالموت عقب موت اخر اترابه مع انه
قد يتاخر ولو بلحظة وربما مات قبلهم او قبل بعض وبعد بعض كما هو مساهد
وظاهره اترابه كلهم لكن لعل اترابه في بلده والواضح ان الاضافة للحقينة لا
للاستراق فيكفي موت رب واحد والواضح انه اراد انه لم يبق من يكون مثله في
السن بل كل من بقي فهو دونه في السن ﴿وقيل﴾ يحكم عليه بالموت ﴿ب﴾
مضي ﴿مائة وعشرين سنة﴾ اي عاماً ويمسب في ذلك ماضي من عمره قبل
الغيبه وكذا في سائر الاقوال ﴿وقيل بسبعين وقيل بثمانين وقيل بتسعين وقيل
بماية وقيل بنير ذلك﴾ كالقول بخمس وسبعين والقول باربع سنين كالقول
بماية وثلاثين والقول بماية وعشرة وتقدم ذلك في اقتد والقول بمامين واختار
العاصمي كما مر في القدر الحكم بسبعين كما اقتصر عليه ابو اسحاق التلمساني
صاحب القرائض اذ قل

وكل من اشكل يومآه * بالفقدا ومن قد تآدى اسره

فارثه ممتنع في الحال * وسيكون بهد في المآل

ان لم تقم على المات يته * فعمره يبلغ سبعين سنة

وحكم المفقود والغائب عندهم واحد وانما اختار القول بالسبعين لقوله صلى الله عليه
وسلم اعماراتي من الستين الى السبعين ويرث هذا الغائب في هذه الاقوال كلها

وجوز بموت اترابه وقيل
بماية وعشرين سنة وقيل
بسبعين وقيل بثمانين
وقيل بتسعين وقيل بماية
وقيل بنير ذلك

من مات من ورثته قبل المدة وقال ابن حبيب وابن يونس والقرافي وكلهم من
المالكية انه ان مات من يرثه الغائب عزل نصيب الغائب فان لم يتبين امره حتى
تمت المدة او تبين موته قبل الاول رجع لورثة الاول ولا يأخذه ورثة الغائب اذ
لا ميراث بشك وان تبين انه حي بعد الاول فهو له او لوارثه لا للاول وقيد مالك
ذلك بما اذا لم يعارضه عارض وقع به الموت وان عارضه مثل طاعون حمل على
الموت ولا يؤخر قالوا وكذا من فقد بين العسكرين او في سنة مجاعة وذكرنا ان
الناس اصابهم سعال بطريق مكة فكان الرجل يسعل قليلاً فيموت تفقد ناس
فلم يات خبر حياتهم ولا موتهم فرأى مالك ان يقسم اموالهم ولا يضرب لهم اجل
المفقود لما بلغه من موت الناس ﴿وبلغ خبر موته﴾ اي موت الغائب الذي هو
من خرج من الحوزة وجاوز القرسخين او حمله سيل او سبع او دابة او تخلف عن
رفقة وارثه ﴿ولو كان يجر نفع الارث لنفسه﴾ ومديره ﴿بفتح الباء ولو
كان يجر نفع التقي لنفسه﴾ ووصية ﴿ولو كان يجر حصول الامارة لنفسه على
الوصية او الاولاد او الملم او جميع ذلك﴾ وغريمه ﴿ولو كان يجر حلول الدين
بموته وهو نفع له على القول بحلوله بموت من عليه الدين او يجر سهولة الاخذ من
تركه بعد المنع من الاخذ لامر شرعي كغيبته بعد الحلول او غير شرعي كحلل
الغائب قبل ان يغيب﴾ وزوجته ﴿ولو كانت تجر نفع حلول الصداق الموجل
الى موته او الموجل لغير اجل معين وتجر الارث وعطف الزوجة عطف خاص
على عام بالنسبة لوارث وكذا بالنسبة الى غريم ووصي لانها تكون ايضا وصية
وغريماً ونحوهم﴾ من كل من يجر لنفسه النفع وسواء في ذلك قبل مدة السبعين
وغيرها من الاقوال المتقدمة او بعدها على القول بانه لا يقع عليه الموت يبلغ
السبعين ونحو حتى يحكم به الحاكم واما على القول بوقوع الموت عليه يبلغ المدة
بلا حكم فلا يحتاج الى خبرهم بعد المدة نعم يفيد تاكيدها وكذا خبرهم بعد الحكم
وكذا يجوز خبر الوارث او المدير او الغريم او الوصي او الزوجة او نحوهم بان عمره
سبعون سنة او اقل او اكثر او ان عمره قبل غيبته كذا او بعدها كذا وليس المراد
انه يجزي في ذلك رجل وحده او امرأة وحدها بل يجزي عدد الشهادة ولو كانوا

وبلغ خبر موته ولو
ومديره ووصيه وغريمه
وزوجته ونحوهم

كلهم او بعضهم يجر النفع لنفسه وذلك ثلثة من اهل الجلالة او متوليان والمراد ان
كل رجل ولا تجزي النساء وحدهن وتقي مسئلة ابي هرون الجلالى ويجزي
في ذلك الخبر اي خبر الامينين فصاعدا والمشهور وهو شهادة اهل
الجملة ثلثة فصاعدا ولا يتكرر ذلك مع قوله ويبلغ خبر موته الخ لان المراد بقوله
ويبلغ الخ انه يجزي فيه من يجر لنفسه ومثله من يدفع بلا ترض فيه لاشتراط
العدالة ولا لدم اشتراطها ولا لاشتراط الشهادة ولا لتعيين عدد ففاد بقوله يجزي
الخبر انه لا تشترط الشهادة وافاد بقوله والمشهور انه لا تشترط العدالة وكل ما ذكرناه
من جواز من يجر لنفسه او يدفع ومن جواز الخبر والمشهور انه هو حيث
لا تكار ولا ربة يجزى النفع او دفع الضر مثل ان يقول الورثة للفرع لا يقبل
قولك لانك تجر النفع او يقول بعض الورثة لا يقبل قولك يا زوجة او نحو ذلك
وحيث تعلق يجزي ويقدر مثله ليلغ او بالعكس وقيل ان يجوز التنازع في
الظرف فيعمل المهرل في ضمير انظر مجرورا بني قيل او منصوبا وربما لم يقع
الانكار وتواطئت الورثة على ذلك ويريب الحاكم ذلك فيمنعهم والا يمكن
لانكار ولا ربة بل كاذبا او احدهما وجبت شهادة الامناء اثني فصاعدا
ولم يكتف بخبرهم ولا بشهادة غيرهم ولا يقبل لمجي غائبه اي لمن ادعى ان
غائبه حي او دفع قول مدعي موته ان اراد تبليغ خبر موته بعد اي بعد
احياءه اياه الا الامناء نائب فاعل يقبل اي لا يقبل له الا شهادة الامناء
لقوله بعد بحياته او انكار موته وان اتى ثلثة فصاعدا من اهل الجملة
بموت غائب ثم جاء بعد الحكم بهم ثلثة بحياته دفعوا اي دفعت
شهادة الثلثة الآخرين الاتين بحياته واما قبل الحكم بهم فانه يعتبر الترجيح
بالقرب من العدالة والكثرة كما لو جاء واما ثلثة فصاعدا بموته وثلثة فصاعدا
بحياته وان اتى ثلثة وقبل بها اي بحياته امينان بعد مجي ثلثة
من اهل الجملة بموته ولو حكم الحاكم بهم قبل مجي الامينين بحياته واصل الكلام
وقبلت شهادة الامينين فحذف المضاف فسقطت انهاء لتذكير المضاف اليه النائب
عنه واسقط اعتبارها من اول يقدم الجار والمجرور بعد حذف متعلقهما على امينان

ويجزي الخبر والمشهور
حيث لا انكار ولا ربة
والا وجبت شهادة الامناء
ولا يقبل لمجي غائبه ان
اراد تبليغ خبر موته بعد
الا الامناء وان اتى ثلثة
من اهل الجملة بموت غائب
ثم ثلثة بحياته دفعوا
وقبل بها امينان

ولا ينصت حاكم ل شهادة امينين او اكثر كالثلثة من
ذكر وهو اهل الجملة اي كما لا ينصت للثلثة منهم بحياته بعد شهادة
امينين بموته وحكمه بها وكذا ان ثبت عنده اي عند الحاكم
بموته لا ينصت لشهادة الامينين او ثلثة من اهل الجملة بحياته وكذا
الاكثر وان قال ثلثة من اهل الجملة او الامينان فصاعدا لحاكم
ثبت عنده موت غائب وذلك لانه عاين موته فيسقط شهادة الشهود
ويكتب شهادته بموته الى حاكم اخر وقيل يحكم بعلمه وهذه الجملة نعت حاكم
ومفعول القول هو قوله قد ترك ولدا وهذا كشهادة بموت او قال ان له ولدا
ولم يخبروا باسمه ولا بكونه ذكرا او انثى او مشكل او اخبروا باسمه ولم يخبروا
بانه ذكرا او انثى او مشكل وكان اسمه مشتركا عنده بين الذكر والانثى او اخبروا
بكونه ذكرا او انثى او مشكلا ولم يخبروا باسمه ثبت نسبه ولا يقسم ماله حتى
يتضح ذلك كونه ذكرا او انثى او مشكلا وكون اسمه كذا ليكون الحكم لمعين
مسمى الا ان اتفقت الورثة ان يتركوا سهم الذكر له ويقسموا الباقي فان تبين
بعد انثى او مشكل قسموا ما زاد على سهمه واعطوه سهمه فيه والذي عندي انه
لا يمنعهم من القسمة الجهل باسمه ان علموه ذكرا او انثى او مشكلا ويحتمل كلام
المصنف كاصله هذا الذي ذكرته بان يريد انهم لم يذكروا اسمه فيعرف به انه ذكر
او انثى ولا ذكرا انه ذكرا او انثى وهكذا كل مسئلة لم يتضح امرها بآخر الحكم فيها
حتى يتضح وان اتفق اصحابها على امضاءها بينهم وتأخير مالم يتضح منها وكان
ما يقبل التجزي جاز سواء الميراث وغيره مثل ان يقول الشهود ترك ديونا لا يعرفون
قديها لكنها اقل من مائة فانهم يعزلون مائة مثلا ان اتفقوا ويقسمون الباقي او يقولوا
ترك اولادا ثلثة او نحو ذلك ولا يدرون اذكور او غيرهم اولم يقولوا وقد عرفهم
ذكورا او غيرهم فانهم يعزلون منهم ثلثة ذكورا ومقدار ما قالوا من الذكور واذا
تألف ما عزلوا ضمنوا واعلم انه ان اقام رجل بيينة اقرار الميت افي وارثه واقام الاخر
بيينة بالنسب افي وارثه فيبينة النسب اولى من الاقرار وان كانت البيتان بالنسب
او بالاقرار ورثا معا ولا يجوز عند بعض ان يشهد ان هذا وارث فلان ولا نعلم له

ولا ينصت حاكم لامينين
كالثلثة من ذكر بحياته
بعد امينين بموته وكذا
ان ثبت عنده موته وان قال
ثلثة او الامينان لحاكم
ثبت عنده موت غائب
قد ترك ولدا ولم يخبروا
باسمه ولا بكونه ذكرا او
انثى ثبت نسبه ولا يقسم
ماله حتى يتضح ذلك

وارثا غيره حتى يشهد بالنسب من الميت اليه باتصال ونزلت مسئلة ان شهدوا
 شهدوا بنسب رجل يرث رجلا وبقي بينهما واحد نسوا اسمه وقد عرفوه قبل في
 النسب وعلوا انه وارثه فلم يجيزوا شهادتهم ولا يقول الشاهد لا وارث له غيره
 لانه غيب وان شاء قال لا اعلم له وارثا غيره واذا شهدوا بالنسب فحكم الحاكم
 لرجل به بالارث ثم شهد اآخرون باقرب منه رد المال للثاني واما ان اتى بشهود
 يخرجون الميت عن ذلك النسب بعد الحكم به فلا ينصت اليهم وان شهدوا ان
 جد هذا مات وترك هذه الدار ميراثا وقد ادركناه فلا يحكم له حتى يقولوا مات
 وورثه ابو هذا وورثه هذا او مات بعد موت ابي هذا فورثه هذا * و* اختلف
 * في قوم خرجوا من خصوصهم وتركوا بها مريضا مع نساء واطفال فلم يجزوه بعد
 الرجوع ووجدوا قبرا محدثا فاخبر * تم * النساء انه قبره وقد مات فهل يصح
 موته بذلك * للضرورة والتصديق كما اجيزت للضرورة شهادة بعض اهل الرقة
 ولو غير عدول ولما اجيزت شهادة النساء وحدهن فيما لا يباشر الرجل * اولا *
 لانفراد النساء فيحكم عليه بحكم الغائب * قولان * الاول لابي هرون الجاللي
 وفي زمانه نزلت واقى به والثاني لغيره من مشايخ زمانه والذي عندي ان يكشف
 عنه ان لم يمض وقت يتغير فيه وجهه او عضو يميزه ولو كان في مثل هذه المسئلة
 اطفال مراهمون لتقوت شهادة النساء بقولهم ان وافقوهن بل قد اختلف في
 شهادة المراهق مطلقا * وقد حكم * اي وقد حكم عالم من اصحابنا يقال له ابو
 زكرياء * في غارة * اسم مصدر على حذف مضاف اي في اهل اغارة او مصدر
 غار بمعنى اغار ويموزان يكون جمع غائر من غار الثلاثي تحاكة وضاعة وصامة
 جوع حائك وصائم وصائف ككامل وكلمة وهم قوم من زناتة اغاروا على قوم من
 غيرهم * قتلوا اخوين وقالوا قتلنا فلانا قبل فلان بموتهما * متعلق بحكم
 * وجواز قولهم بقبل وبعد * اي بانظر قبل وبعد فالمراد اللفظ فلا يقل ان قلا
 وبعدا لا يجران بالباء اي وحكموا بان فلانا مات قبل فلان وفلانا مات بعده كما
 قال هولاء الظلة القائلون وكذا سائر الورثة اذا كانوا يتوارثون يوخذ فيهم بقول
 قائلهم على هذا القول وقيل لا يوخذ بقول القائلين فان علما موتهم بشهادة او

مشاهدة فحكم المدمي والعرق ونحوهم الذين لا يعلم موت احد قبل احد وعلم
 موتهم بمرة وان لم يعلموا موتهم فحكم الغائب وكذا الخلاف ان قتلهم واحد
 ولكن كل من اقر بقتله يقتل به واما قسمة ماله وتزوج امراته فلا الا ان اقر به
 ثلاثة كما مر في آخر الكلام على الفقد والغيبه وان قال القائلون ضربنا فلانا قبل
 فلان فلا يحكم بموت المضروب اولا قبل موت الآخر لانه قد يموت المضروب
 وخر قبل المضروب اولا او معا فان علم موتهم فحكم المدمي ونحوهم * والا فحكم
 الغائب * وان ثبت عند حاكم موت غائب * بالشهادة او بمضي المدة او لم يرفع
 امره الى الحاكم بل حمل ورثته بالشهادة او بمضي المدة * فانفقد ورثته وصيته
 وقضوا دينه وقسموا ماله ونكحت زوجته وبيعت ماله * او وهبت او قضيت
 في دين او اخرجت بوجه ما الى ملك احد * فتسريت * بضم التاء والسين
 وكسر الراء مشددة وفتح الياء المثناة تحت خفيفة اي تسراها من ثقلت لملكه او
 فعلوا بعض تلك الافعال * ردوا * اي الورثة وكذا الخليفة ان انفد هو او
 معهم وكل من اعطوه يرد لهم ما اعطوا * ما انفدوا * من الوصية والديون ولو
 صحت الوصية والديون وحلت اجال الديون * اذا قدم * او صحت حياته لان
 انقادهم باطل اذ لا سبيل اليه الا بعد موته او بامر الحاكم بانفاذ الديون
 من مال من امتنع او نحو ذلك فيرد الفقراء ما اخذوا من الوصية وكذا غيرهم
 ولو حقوقا وجبت عليه الله او المخلوق ويزد اصحاب الديون ما اخذوا والرد في ذلك
 كله لمن اعطاهم او لصاحب المال او نائيه كل من طالبهم ادرك عليهم وردوا
 سهامهم * وضمنوا ما اعتقوا * عنه او عنهم * من عبيد تركهم * ولا يمضي
 عنهم لانه لا عتق فيما لا يملك وانما ضمنوهم لانهم انما ذهبوا حيث شاءوا وعملوا
 ما شاءوا بتحريرهم اياهم وكذا يضمنون ما جنى العبيد مما يساوي قيمتهم او التزامه
 من الصداق وقيل ذلك على سيدهم لان الورثة فعلوا بالشرع وان ماتوا حيث
 تركهم سيدهم مما لا شوب فيه لا يتق او حيث يامرهم سيدهم بالذهاب اليه او
 اياهم لهم فلا ضمان وضمنوا ما اعطى العبيد من مال كسبوه او اعطوه ولكن يسترد
 ما اعطوا فيملق الضامن ما اعطى * وجاز * اي مضى وثبت * عتق ما اشتروا

وان ثبت عند حاكم
 موت غائب فانفقد ورثته
 وصيته وقضوا دينه وقسموا
 ماله ونكحت زوجته
 وبيعت ماله فتسريت
 ردوا ما انفدوا اذا قدم
 وضمنوا ما اعتقوا من عبيد
 تركهم وجاز عتق ما اشتروا

من ماله * لانهم يضمنون الثمن كما قال * وضمن الثمن * بالبناء للمفعول اي
ضمنوا وذلك ان اشتروا بوجوههم ثم دفعوا الثمن من مال الغائب وقيل لا يمضي
عتقهم بل يغير الغائب فان قبلهم فهم عبيد الا ان امضى عتقهم والا فهم احرار
وضمن المشترون له سواء اعتقوا لانفسهم او للميت واما ان اشتروا على مال الغائب
مصرحين به حضر المال ولم يحضر فلا يمضي عتقهم ولو لم يقبلهم الغائب حتى يحدوا
عتقهم وقيل لا يحتاجون للتجديد وقيل يمضي عتقهم وضمنوا الثمن ولا ضمان في
شيء من ذلك على العبيد وان تعدى احد على مال غيره فاشتري به فارتق او
تسرى ما اشترى مضي عتقه وثبت النسب عند بعض وقيل لا يمضي العتق ولا
يثبت النسب وقيل يمضي العتق ويثبت النسب ان اشترى بوجهه لا ان اشترى
على ذلك المال * ورد ما باعوا وما وهبوا وما اصدقوا * وما رهنوا من ماله وكل
ما فعلوا من ماله وبطل اخذ الشفعة باصله الجوار او للشركة * وما استغفروا من
غلاته * اصلا كان المال او عرضا * واخذوا عنه هم منه * اي من مال الغائب
بحضرة الغائب واعطاه او بوكيله او بالحاكم او الامام ونحو ذلك وكذلك يردون
غلة التجرة بالدرهم والدنانير وغيرها وقيل لا * وما نزعوا من فسيل من ارضه فردوه
لارضهم او منها * اي من ارضهم * فغرسوه بارضه اصطالحوا على قيمته او ردوا
كل شيء لمحله المزروع منه * ولا ضمان عليهم ان مات لانهم عملوا بالشرع وان
كان في القلع فساد الفسيل او الارض ثبت بلا قلع واعطى صاحب الفسيل او
صاحب الارض القيمة للاخر وامسك ماله وما ليس له * وثبت نسب ما تسرى
من اماءه فيما ولدوا معه ويغرمون قيمته له * وكذا ان وهبوا امته او باعوها او
اخرجوها بوجه ففسرها من انتقلت اليه فانه يثبت نسب ما ولد معها ويغرم
قيمته ويرجع بها على من اخرجها اليه وهو احد الورثة او كلهم * وهل * تعتبر
القيمة * يوم ولد * لانه انفق من حين ولد وقام به فما عليه الا ما يسوى حين
ولد * او يوم الخصام * وهو الصحيح لانه مملوك الى ذلك الحين وما بعده مالم
يعتق * او * لا تعتبر في شيء من ذلك بل * اربعون درهما لكل ولد * ذكر او اناث
كبير او صغير * ان لم يكن محرما من الغائب * وان كان محرما خرج حرا لان من ملك

من ماله وضمن الثمن
ورد ما باعوا وما وهبوا
وما اصدقوا وما استغفروا
من غلاته واخذوا عنه هم
منه وما نزعوا من فسيل
من ارضه فردوه لارضهم
او منها فغرسوه بارضه
اصطالحوا على قيمته او ردوا
كل شيء لمحله المزروع منه
وثبت نسب ما تسرى من
امته فيما ولدوا معه
ويغرمون قيمته له وهل يوم
ولد او يوم الخصام او اربعون
درهما لكل ولد ان لم يكن
محرما من الغائب

ذا عزم حرر عليه وذلك مثل ان يلد معها ابوه او ابنه او عمه او اخوه
ولا يغرمون له شيئا * وهو ولد المشتري * هو المتسري * وعبد الغائب *
في تلك الاقوال الثلاثة لكن لابد ان ياخذ القيمة باعتبارها يوم الولادة او يوم
الخصام او اربعين درهما او يترك له ذلك فيكون ملكا للمشتري مثلا فيخرج عليه
حرا لانه ولده ولا يجوز السيد ان ياخذهم ان اباهم لانهم مذكورون في تسريته
واكونه عبد الغائب اخذ قيمته * خلاف * وقوله وهو ولد المشتري وعبد الغائب
عائد الى قوله وثبت نسب ما تسروا الى قوله من الغائب * وترد امراته * بلا
طلاق * ولو بعد نكاح * اي مس * وثبت النسب * بين من تزوجها وما ولد
معه * وقد مر * في كتاب النكاح في الفقد والغيبه لكن مر بغير هذا اللفظ في
المفقود واما الغائب فلكونه كالمفقود * ومن دخل في اصل غائب مدعي شراؤه
منه لم يترك فيه * ان انكر الغائب * لا يبين * شهادة امينين فان جاء بها ترك
فيه والغائب حجة عندي اذا قدم وان لم ينكر الغائب او لم يحضر او لم يتكلم في ذلك
ترك فيه بخبر الامينين ولا تشتط شهادتهم او قد مر في باب الحيازة ما ذكرناه اذ
قال ومن ادعى شراء جنان عرف لاحد بمكان معين الخ ويحتمل على بعد ان يريد
هنا بالبيان ما يشمل الشهادة والخبر اي يترك ان يدخل فيه سواء جاء بخبر الامناء
او شهادتهم لكن اذا انكر الغائب خبرهم فان المدعي يحتاج الى الشهادة والله اعلم
* باب * في الاقرار وهو في اللغة الاعتراف وفي الاصطلاح خبر وجب حكم
صدقه على قائله فقط بالقظه او لفظ ثابته فخرج بالخبر الانشاء فانه لا يسمى اقرارا
كبت واشترت ونطق الكافر بكلمة الشهادة وخرج بقوله وجب حكم صدقه على
قائله مثل القذف لان جلد القاذف ليس حكما اقتضاء صدقه قل الله تبارك وتعالى
في كتابه واذا اخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتب وحكمة الى قوله
اقررتم واخذتم على ذلكم اصري قالوا اقررنا وقال واذا اخذ ربك من بني ادم
الى قوله بلى شهدنا ودوي عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اقرار الرجل على
نفسه اكبر من الشهادة عليه * ان اقر بالغ عاقل على نفسه بدين * او بشيء معين
من ماله او تسمية منه * جاز ولو في مرض او لو ارث * في مرض او صحة وصدق

وهو ولد المشتري وعبد
الغائب خلاف وترد امراته
ولو بعد نكاح وثبت النسب
وقد مر ومن دخل في اصل
غائب مدعي شراؤه منه لم
يترك فيه الا ببيان
* باب *

ان اقر بالغ عاقل على نفسه
بدين جاز ولو في مرض
او لو ارث

ما يكون الانسان عند الموت ان لم يسترب وان استرب لم يحكم بما اقر به في ربه
لوارث او غيره كما في الديوان ويتجاص الوارث المقر له وغير الوارث ولو كان لك
في مرض الموت قالوا في الديوان اجمع العلماء ان اقرار الاحرار البالغين من الرجال
والنساء جائز عليهم وماخوذون به سواء في هذا الموحدون والمشركون الا اقرار
المكروه والمجور عليه في ماله والمفلس فانه لا يجوز عليهم اقرارهم في اموالهم ولا تلفوا
في اقرار المعدم بعد ما قام عليه اصحاب الديون واقرار العبد لا يجوز الا ان يورثه
مولاه ولا يجوز اقرار الطفل والجنون ويجوز اقرار الاخرس بالايماء اذا كانت له
اشارة يعرف بها رضاه من سمطه وامره ونهيه وقيل لا يلزم بالايماء شيء ولا يجوز
اقرار الناطق بالايماء ويحكم على من اقر بالكتاب وقيل لا حتى ينطق ويجوز اقرار
الانسان للرجال والنساء والاحرار والعبيد والمجانين والاطفال والاحياء والاموات
والاقرار للعمل منهم من ابطله ومنهم من اجازه ان ولد حيا ولا يجوز الاقرار لغير
بني آدم وجاز الاقرار بجميع الحقوق ولو مجهولة او بالخطا وبالايمان والاربية
والقراض ونحو ذلك مما هو مضمون او غير مضمون ومن اقر بما فعل في الطولية
لم يؤخذ ان تبين انه فعل فيها وقيل يؤخذ وان اقر بقول او فعل ونسبه للطولية
اخذ به الا ان بين انه فعل او قال فيها وذكر في الكتاب انه يؤخذ بالفعل دون
القول وقيل القول قوله فيها ولا يحكم عليه بذلك وان اقر بفعل ونسبه للجنون وقد
عُرف بالجنون فانه يؤخذ به وقيل يصدق فلا يؤخذ به وان لم يعرف به حكم عليه
وان نسبه للكراهية او الخطا او النوم اخذ به ولا يشتعل قوله واقرار العبد بما تلف
نفسه ومادونها مما يرجع للبدن قيل جائز بلا تجوز وقيل لا يجوز لانه مال قال العاصمي
ومالك لامره اقر في * صحته لا جنبي اقتني

نفرج بمالك لامره من لا يملك امره كصبي وسفيه ومفلس وعبد لان حجر الشارع
عليهم يرد تصرفاتهم المالية التي من جعلتها الاقرار بالدين وقال العاصمي
وما لوارث نفيه اختلعا * ومنفد له لتهمة نفي

يعني من اقر لوارثه وهو صحيح صح اقراره وهو مذهبنا ومذهب ابن القاسم
في العتبية ووجهه نفي التهمة لصحته فيحاصص الغرماء وبه العمل وقول ابن رشد عن

ابن القاسم لا يحاصص الا مع الديون التي بعد الاقرار وقيل لا يحاصص الديون
مطلقا وفي الفلاس يحاصصها مطلقا قال العاصمي
وراس متروك اقر الزما * وهو به في مفلس كالغرماء

ومذهبنا ان الاقرار يصح لقريب وصديق وغيرها في صحة او مرض الا ان
استرب واما المالكية فقالوا ان كان الاقرار لغير وارث في مرض جاز الا ان كان
صديقا او قريبا واذا كان كذلك فلا يصح ان كان المقر كلالا اعني انه لم يترك
ولدا ولا ولد ابن وان سفل ولا ابا ولا جدا وان علا وقيل يخرج من الثلث وقيل
يصح من الكل وقيل ان ترك ولدا او ولدا جاز من الكل والا فمن الثلث قال
العاصمي

وان يكن لاجنبي في المرض * غير صديق فهو نافذ النرض
او لصديق او قريب لا يرث * يبطل ممن بكلاله ورث
وقيل بل يضي بكل حال * وعند ما يحكم بالا بطل

قبل بالاطلاق ولا بن القاسم * (يمضي من اثبات يحكم لازم) * وقالوا من اقر
لولده مع غيره فان كان اسبب كان يكون ماتت امه وله اصل فيشهد له بمال من ميراث
امه ويشهد بدين لاجنبي صح وان كان عن اختيار اعني بلا سبب ظاهر صح له ان
كان ما قالوا لم يصح للتهمة قل العاصمي

وحيثا الاقرار فيه المولد * مع غيره فليس فيه من مرد
مع ظهور سبب الاقرار * وان يكن ذلك عن اختيار
فذو عقوق وانحراف يحكم * له به وذو البرور يحرم

وقالوا ان كان محبا لزوجته لم يصح اقراره لها للتهمة وان ابعثها صح وان جهل
حاله فان ترك ولدا ذكرا فصاعدا صح كبيرا او صغيرا منها او من غيرها وان لم يترك
ولدا او ترك بنتا فصاعدا كذلك فقولان قال العاصمي

وان يكن لزوجة بها شفع * فالمنع والعكس لعكس اتصف
وان جهلت عند ذاك حاله * فالمنع ممن ارثه كلاله *
ومع واحد من الذكور * في كل رجال ليس بالمحظو

كذلك مع تعدد فيهم ذكر * ما منهم ذو صغر وذو كبر

وان يكن بغير ذلك مطلقا * قبل مسوغ وقيل متى

وقالوا اذا اقر المريض بدين لوارث غير الولد والزوجة فان كان له ولد ذكر او انثى صح اقراره على الاصح وبه قال ابن القاسم كاقاربه لأمه او اخيه مع وجود الولد قل العاصمي * وان يكن لوارث غيرهما * اي غير الولد والزوجة مع ولد ففي الاصح لزما * ودونه المالك قولان * بالمنع والجواز مرويان وقالوا ان اقرار الزوجة لزوجها كاقاربه لها على ما مر كله واقرار احداهما بقبض ماله على صاحبه كالاقرار بالدين قل العاصمي

وحالة الزوجة والزوج صوا * والقبض للدين مع الدين استوى

والله اعلم ودخل في كلام المصنف لاطلاقه كل ما جرى عليه الملك من اصل وعرض وحاضر وغائب وعين الشيء والمأهية والمعلوم والمجهول وغير المكروه والمكروه والكل والتسمية والبعض وان اقر بالحيوان الا راسه او الا رجله او غير ذلك فانه كله للمقر له وان اقر ببعضه كراسه ورجله لم يجز وله واحد ان اقر له بهذا الشيء او بهذا او بواحد من هذين الشيئين وان قال دينار ونصف فله الدينار فقط وقيل له دينار ونصف دينار كما ان قال دينار ونصف دينار وكذا ما شبه ذلك وان قال لك علي هذا الدينار او هذا الجمل او غير ذلك مما هو حاضر جاز وقيل لا ولا يصح اقراره بما منع منه كرهن وعرض وكالدين وان اقر بما وقفه لغيره او وقفه لغيره اليه ثم رجع اليه صح اقراره ودخل بقوله ولو في مرض الاقرار في الصحة بباب اولي وهو في حكم المصريح به لقوله ولو اراد المريض من صح عقله في مرضه لان من خولط لا يصح اقراره بدين ولا تبريته ولا تصديقه لغريم انه اوفي له ونحو ذلك والافرا بغير المضمون كاقراض والوديعة والامانة كالاقرار بالدين لكن يقول في الدين علي كذا وفي ذم الوديعة والقراض عندي الا ان لزمه ضمانه فيقول علي وان قال علي كذا وديعة او قراض او نحوهما من الامانات فليل يجوز وهو مختار الديوان وقيل لا وان قال عندي كذا ديننا جاز وقيل لا واذا اقر واجمل ثم فصل فالتقول قول المقر له مثل ان يقول اخذت منك الف وديعة او قراض

والف قرض وتلف الف الوديعة او القراض وقيل المقر له اخذت الكل قرضا او قال اخذت الفين الف غصب والف وديعة وتلفت الوديعة وقال المقر له اخذت الكل غصبا فالتقول للمقر له واذا اقر بذلك وادعى تلف الوديعة او القراض وقال المقر له لم تتلف او قال بين على التلف فقد اثبت القراض او الوديعة وافاد بقوله او لوارث التسليم الى ان المريض ان اقر باستيفاء حقه ولو من وارث صح كما صح اقراره له بدين وكذا ان اقر انه عفا عن قاتل وليه او انه اخذ الدية او انه الذي بنى على جرحه او انه استوفى كتابه بمده فان ذلك كله كالاقرار بالدين فان اقر بذلك الصحيح او المريض صح لانه لا فرق بين قوله علي كذا وقوله قبضت كذا او برئت ذمة فلان مما لي لان في كل من ذلك نقص مال وكذلك ان اقر بما هو امين فيه مثل ان يقر بانقاد وصيته او وصية وارثه او بتلف الامانة او بجد ككفال او ادب فان كان مريضاً اقيم عليه اذا صح بخلاف ما اذا قال قد دفعت الديون فلا يبرأ ورثته ان لم يصدقها اصحابها ومن المجهول ان يقر بحمل هذه الناقة او الامة او غيرها فانه جائز ان تبين فيها الحمل وان اقر له بطريق في ارضه او ساقية ونحو ذلك بلا تعيين صح كما ان عين ويخرجها في ارضه وان قال لك علي وارد درهم او عشرة او نحو ذلك فلا شيء ولا قال درهم الى عشرة او نحو ذلك فله ما نطق به اولا وان قال عدد اصابعك دراهم او عدد الرجال هؤلاء او ما صرف عدده جاز وان قال كذا وكذا درهما في قفيز شعير او عكس ذلك فعليه ما اقر به اولا وان قال لك علي كذا قبل ان اخلف اقبل ان تخلف الدنيا او دينار فضة او درهم ذهباً او دنانير ذهباً ونحو ذلك مما لا يصح لم يجز وان خلطه بما يصح جاز ما يصح وبطل غيره مثل ان يقول دينار ودرهم ذهباً فيبطل الدرهم وان قال عشرة دنانير وعشرة فله عشرة وكذا كل عدد من غير مركبين لم يذكر معدود الثاني يوخذ بالاول مثل مائة دينار وخمسون فله مائة وان ذكر معدودها اخرا جاز على قول اقتصرنا عليه في اقرار الديوان مثل مائة وخمسون درهما ولا يجوز الاقرار بما لم يوجد ولا استثناء مثل ان يقرأ بما تله هذه الشجرة في هذا العام او الشاة او ما يكون من الصوف او السمن او نحو

ذلك او ان يقرؤا بذلك الا غلبه التي تكون في هذا العام ولا يجوز الاقرار كل ما يجزه البيع فان اقر بالارض لم يدخل النبات كالعكس وقيل يدخل بالارض اذا اقر بها وان اقر بما العين دون بقعتها او بالعكس صحح الاقرار كما اقر وكذا بالشجر دون الثمر وبالعكس وجاز استثناء ما وجد من ذلك مثل هذه الشاة الا حملها او الا صوفها وكلام المصنف شامل للاستثناء كهذه الامثلة مثل ان يقول لفلان علي شاة سنها كذا الا صوفها ومائة دينار الا نصف دينار ويجوز ان يقر بعمره طعام الا كيل معلوما او بكل معلوم منها وكذا في المكيل والموزون ويجوز استثناء شئ مجهول وبأخذ الشئ كله ان استثنى غير جنسه كدينار الا درهما او الامد اشعيرا او استثنى مثله او اكثر مثل دينار الا دينار او الا دينارين وان قال لك على كذا ان مت في مرضي او سفري هذا او قيمت او رجعت منه لم يجوز وقيل لزمه وان قال لك على كذا ان قله فلان على او ان مطرنا او جاء فلان او مات او دخل هذا البيت احد او نحو ذلك فلا شيء عليه وان عرفت دار في يد رجل فافر لرجل بارضها او بنقضها جاز لان لم تعرف له وقد فيها اقل من ثلاث سنين ولو قعد فيها المقر له بعد ذلك اكثر من ثلاث سنين ويجوز استثناء اسطوانة او سارية او نحو ذلك او يبر او جب ونحوها والباب والقفل وما كان غير متصل وان اقر بالبستان واستثنى اشجاره جاز وقيل لا ولا يجوز استثناء ما يعود على الاقرار بالابطال كالاقرار بالدار الاسكنها ابدا والشجر والاقرها ابدا فاذا اقر بذلك صح وبطل الاستثناء ويجوز الاقرار بالبيت واستثناء هواه او بقعته ولا استثناء في الاقرار بمعنى الاقرار بالبعض او بالسمية ومن اقر بدار في يده لرجل ثم اقر بها لرجل فهي للاول وان كانت بيد رجلين فاقربها احدهما لرجل وانكر الاخر كان نصفها للرجل والنصف للمنكر وان اقر بنصفها لرجل فانكر الاخر فللرجل ردها من نصيب المقر وهكذا وان كان الكيس بيد رجلين فافر احدهما لرجل بنصفه وقال الاخر بل ثلثه اخذ من نصيب المقر بالنصف نصفه وهو ربع الكل ومن نصيب المقر بالثلث ثلثه وهو سدس الكل وذلك من اثني عشر له خمسة والمقر بالنصف ثلاثة والمقر بالثلث اربعة وان قال احدهما لي ثلثاه ولفلان ثلثه ونفي

صاحبه وقال الاخر مثل هذا فنفاها فلان لكاه له فهو بينهما اثلث لان كلا منهما اقر بثلث وانما يلزمه نصف الثلث وان ادعاه رجل كله فقل احدهما لك ثلثاه ولي الثلث ونفي صاحبه وكذا قال له الاخر اعطاه كل منهما ثلثي سهمه فله الثلثان ولكل منهما سدس وان اقر له كل بنصف الكيس واثبت لنفسه نصفه ونفي صاحبه اعطاه كل واحد نصف ماله فله نصف الكل ولكل واحد ربعه وان اقر له بثلثيه واثبت لنفسه ثلثا واقر له الاخر بنصفه واثبت لنفسه نصف اعطاه المقر بالثلثين ثلثي سهمه وهو ثلث الكل والمقر بالنصف نصف سهمه فله نصف الكل وسدس نصف الكل والمقر بالنصف ربع الكل والمقر بالثلثين سدس الكل وان اقر له احدهما بثلثيه واثبت لنفسه الثلث واقر له الاخر بالثلث واثبت لنفسه الثلثين فله ثلثا سهم المقر بالثلثين وهو ثلث الكل وثلث سهم المقر بالثلث وهو سدس الكل فله النصف والمقر بالثلثين السدس والمقر بالثلث الثلث وقس على ذلك وكذا سائر الاموال وكذا ان كثير الشركاء فان للمقر له ما اقر له المقر في نصيبه لا في نصيب سائر الشركاء وان كان في يد رجل الف دينار فافر لرجل بنصفها فدفعه له ثم اقر لرجل انه شريكه فيها فان دفع للاول بحكم الحاكم فليدفع للثاني النصف الذي بيده وان اقر لرجل بانه شريكه فيها نصفين واقر لآخر ان الالف بينهما اثلثا فتناكر المقران فان دفع للاول بالحكم فليدفع للآخر ثلث ما في يده وهو سدس الكل وان دفع للاول بلا حكم دفع للثاني ثلثي ما في يده وهو ثلث الكل وان اعطي للآخر الثلث بالحكم قبل ان يعطي للاول النصف فليعط للاول نصف ما في يده وهو ثلث الكل وان اعطاه بلا حكم فليعط للاول ثلاثة ارباع الثلثين اللذين في يده وهو نصف الكل وكذا ان اقر لثلاث او لاربعة وهكذا على هذا النسق ودخل في كلام المصنف الاقرار برة او بمرار مثل ان يقول لك علي درهم ودرهم او فدرهم او ثم درهم فذلك درهمان وان قال عشرة دنائير وعشرة دنائير ففسرون وان قال دينارا وعشرة دنائير فدينار وقيل عشرة وقيل لا يحكم عليه بالنشرة حتي يتبين ما مراده وان قال درهم في درهم او مع درهم او فوقه او تحته درهم او درهم قبل درهم او بعد درهم او درهم في درهم او بجانبه درهم فذلك درهم واحد وان قال درهمان في درهمين

او في ثلاثة او ثلاثة دراهم في اربعة او نحو ذلك فعليه ما نطق به اولا فقط وان
قال درهم في دينار او دينار في درهم لزمه ما اقر به اولا وان قال درهم مع دينار
لزمه درهم وان قال درهم بل درهمان فدرهمان وان قال لك علي يوم السبت
درهم ويوم الاحد درهم فدرهمان وان قال درهم يوم السبت ويوم الاحد فدرهم
واحد يوخذ به يوم الاحد وان قال او يوم الاحد فواحد وان قال يوم السبت
لك علي درهم ثم اقر له بدرهم يوم الاحد فدرهمان وقيل واحد ذكروا القولين
في الديوان وكذا ذكر المالكية قولين اذا شهد على عدد ثم شهد على مثله احدهما
ان القول قول من عليه الحق ان ذلك واحد مع يمينه والثاني ان القول قول من
له الحق مع يمينه وقيدوا ذلك بما اذا كان الاشهاد بغير رسم او برسم واحد وان كان
برسمين فالقول قول صاحب الحق مع يمينه وقيل الحق واحد ولو تعدد الرسم
وان تقرر احد الاشهادين او الاقرارين عن الاخر بزيادة او نقص او يكون احدهما
في قيمة كذا والاخر في قيمة كذا فذلك حقان قال العاصمي

ومشهد في موضعين بعدد * لطالب ينكر انه اتحد

لم به فسولان واليمين * له على كليهما نمين

مالم يكن ذلك برسمين ثبت * فمادعاء مشهد لا يلتفت

ومن اقر لرجل ان له عليه تسعة دنانير مثلاً ثم اقر صاحب الحق انه قبض منها
سبعة ثم بين من عليه الحق انه دفع له دينارين وادعى انها الباقيان وادعى من له
الحق انها من السبعة المدفوعة او لبسا من التسعة فالقول قول من عليه الحق انها
من التسعة بالمشاء وانه ما بقي عليه شيء قال العاصمي

وان اقر مثلاً بتسعة * وصح ان دفع منها سبعة

ثم اتى من بعدها بيعة * لقبض دينارين منها معطه

فالقول قوله ان الخصم ادعى * دخول دينارين فيما اندفما

* وتخاص الكمل * وهم القوم والاخرون المذكورون في قوله * ان اقر لقوم
وشهد * بالبناء للمفعول اي وشهد شعور * عليه * قوم * اخرين بديون
او تخالفوا بصحة ومرض * اي او تخالف اصحاب الديون بصحة ومرض بان

وتخاص الكمل ان اقر
القوم وشهد عليه لاهل
بديون او تخالفوا بصحة
ومرض

اقر لقوم وهو صحيح واقراء لآخرين وهو مريض ويحوز عود الواو للمكل لا بقيد
كون بعضهم اقر له وبعضهم شهد عليه وعودها للقوم والاخرين بلا قيد بما
ذكر ومن اقر لغائب بدين بعد ما قام عليه الغراء فلا يشتغلوا باقراره الا بيعة على
ذلك وان لم يبين فليأخذ الذين حضروا ما في يده من المال وفي الديوان ان اقر
بما يحيط به لرجل ثم اقر لآخر كذلك قسماً ماله نصفين وكذا ان بين عليه رجل
بما يحيط ثم اقر كذلك وكذا ان اقر بما يحيط لرجل وبين الاخر بذلك قسماً
نصفين ويتدارك اهل اقرار الميت فيما بينهم ايضاً واهل البيعة فيما بينهم ويدرك
اهل اقرار الميت واهل البيعة من اقر له الورثة ان دفع له الورثة ولا يدرك من اقر
له الورثة من اقر له الميت او من اتى بالبيعة بشيء ويتدارك اهل اقرار الورثة فيما
بينهم * على الاموال * يتعلق بتخصص اي يتخصصون على قدر اموالهم التي على
الميت لا يختص بذلك من اقر له في صحته عن اقر له في مرضه او من اقر له عن
شهد له الشهود وكذا ان اقر لبعض في مرضه وبعض في صحته وشهد الشهود لبعض فم
يقدم اقراره على اقرار وارثه كما قال * ولا يقبل اقرار وارثه لقوم بعد اقراره * اي اقرار الميت
* في حياته * في صحة او مرض * والاخرين حتى يشوفوا * اي حتى يتوفي من
اقر له الميت اموالهم واذا استوفوا اخذ من اقر له الوارث فيكون اقرار الوارث على
نفسه فقط وان اقر ولد بدين يحيط بماله ابيه لرجل فدفعه اليه ثم اقر برجل * اخر
انه اخوه من ابيه فلا يضم له شيئاً من الميراث ولا يدرك على المقر له بالدين
ايضاً وكذا ان اقر لرجل بالوصية بعدما اقر لآخر بالدين وان اقر بوارث ولا ثم بدين يحيط
فانكره المقر له بالميراث ضمن المقر ما اعطى من اقر له بالميراث وكذا ان اقر بان موروثة او صبي
لرجل بثلاث ماله فدفعه له ثم اقر لرجل بدين يحيط بماله موروثة وان اقر لرجل يحيط بالتركة
فاقر الرجل بان لرجل على الميت ديناراً اخر يحيط فدفعه المقر له الاخير وقال المال كله
لي قسماً نصفين وان اقر بعض الورثة بدين او امانة لم يعينها على الميت اعطى منها به
وقيل يعطيه كله من ماله وان عين الامانة اعطى منها به وان اقروا كلهم يحيط فدفعوا
المال ثم اقروا لآخر بدين ضمنوا له منها به بالخاصة وقيل لا بل يدرك على الاول
منابه وان اقروا يحيط فدفعوا المال ثم بين احد ان له على الميت يحيط ضمنوا ما دفعوا

على الاموال ولا يقبل
اقرار وارثه لقوم بعد
اقراره في حياته لآخرين
حتى يشوفوا

للاول وان دفعوا لم اقربه الميت او لمن اتى بالبيان فلا يضمنون لمن اتى بعد ذلك ولو بين ولكن يتداركون فيما بينهم ولا يضمنون لمن اقر له بعد اخذ اهل البيت او اقرار الميت وقيل اذا دفعوا لمن بين ثم بين غيره ضمنوا له منابه يردونه من الاول له وان مات الاخير فورته الاول فلا يردوا منه شيئا ولا يدرك عليهم شيئا اذا ان احاط الاول بالمال وان كان ورثة الاول هم الذين ورثوا الغريم الاخير ردوا من الغريم الاول ما ينوب موروثهم وان مات الغريم الاول قبل الرد فورته الاخير كله فلا رد وان ورث منه بعضا رجع على الورثة بما بقي له من دينه على قول من يقول يدرك الغريم الاخير ما ينوبه على الورثة وان مات الغريم الاول فورته ورثا الميت الاول فان الغريم الاخير يدرك على الورثة ما ينوبه من المال * ان لم يردوا * اي القوم الذين اقر لهم الميت * بديون من اقر لهم الوارث * وان علموا لم يزلم ان يستوفوا دون من اقر لهم الوارث فيما بينهم وبين الله مطلقا ولا في الحكم ان اقروا بالملم وكذا ان اقروا لاحد وبين غيره فالمال لمن بين حتى يستوفي * ولم * اي لمن اقر لهم الوارث * عليهم * اي على من اقر لهم الميت * يمين * على النلم * ان جحدوا * ان اقرار الوارث حق او انه لا نعلمه حقا ولا باطلا * وازايح محاط بماله ونحوه * بالرفع عطفا على بيع فمن احاط الدين بماله فاخرج ماله من ملكه او بعضه ببيع او هبة او اصدقاء او اجارة او عتق او قضاء بعض الديون او شراؤه او غير ذلك او علقه كرهن صحيح فعله وكذا تديره * مالم يحجر عليه الحاكم * او الامام او الجماعة ولا بد من شهرة تحجيره والا لم يتفد * او تقم قيل الغرماء به * اي عليه او ضمن تقم معنى تتمسك وقيل لا يصح فعله ولو اعتاقا ولو لم يحجر عليه الحاكم او نحوه ولم تقم عليه الغرماء وهذا الذي احاط الدين بما له يقال له المعدم واحاطة الدين بما له صادق بما اذا احاط به وكانا سواء وبما اذا احاط به وزاد عليه وتقدم في كتاب الوصايا في باب العتق في قوله فصل جازما اعتق في مرضه انصه وان اعتقه فيه اي في المرض وقد احيط بماله صحيح الى ان قال والاكثر على مللانه وجاز في صحته وان احيط بقيمته اجماعا وبطل بلا خلاف ان كان بعد الحكم بالدين لم وتحجير ماله عليه وان اعتقه قبل الحجز وبعد الحكم بالدين ولا ناه به

ان لم يعلموا بديون من اقر لهم الوارث ولم عليهم يميز ان جحدوا وازايح محاط بماله ونحوه مالم يحجر عليه الحاكم او تقم قيل الغرماء به

في ماله فعمل مضي وهو الاظهر او بطل قولان اه ولا نسلم الاجماع حيث ذكره وفي الدبوان ان المعدم لا يحجز به الصوم فيما يجب عليه من كفارة القتل او الظهار او كفارة اليمين ولزمه ان يعشر ماله اذا حثت به ويدرك عليه وليه الفقة ولا يدركها هو عليه مالم تقم عليه الغرماء ويفلسه الحاكم وقيل لا تجوز افعاله المعدم في ماله مثل المفلس وان اعطي لبعض الغرماء قبل الرفع الى الحكم جاز ولو قامت الغرماء وقيل لا ان قامت وان قضى لولده او اءلماه صح ان قبض العطية وان قضى له في المرض فهو بينه وبين الغرماء وقيل لا يجوز قضاءه لولده وعليه دين لغيره ولو في الصحة وغير الولد احق بالقضاء وان قضى لاحد فقال المقضي له قبل قيام الغرماء وقيل الغرماء بعده فانقول قول الغريم المقضي له مع يمينه وكذا لا يقضي المفلس لبعض غرماءه دون بعه كما ياتي ان شاء الله تعالى واجاز ابن علي فعله كله مالم يحجر عليه وقيل جاز ما يحكم عليه بالتسليم وقيل مالم يحجر عليه ازالته والتصرف فيه وقيل مالم يفتلس ومن حجر عليها ماله فخاله ما زوجها كان طلاقا لا خلعا * ولا يصح لوارثه فعل فيما ترك * من المال لان الدين قد احاط به فليس للوارث فيه شيء وقيل ان فعل فيه شيئا كعتق وبيع وغيرها صح وضمن ولزمهم حقه وان نما في ايديهم فالفضل للورثة وليس لاصحاب الديون الا ديونهم وان تحاصوا وترك بعضهم منابه في ايدي الورثة واتجروا به فله اصله فقط ويتحاصص هو والغرماء في الربح وكذا في الفلاس ان تركه بيد المفلس وان اخذه ثم رده بيده او بيد الوارث فله اصله وربحه * حتى يفكه منهم * اي من الغرماء * وكذا يبعه لا يصال اليهم * فان باع ليومل اليهم وضاع الثمن بلا تضييع ضمن وقيل لا وهو الصحيح وضمن اجماعا ان ضيع وكذا ان باع لينفق على الحيوان او اصلاح المال لجواز ذلك فلا ضمان الا بتضييع ان باعوا لغير ذلك ضمنوا ما تلف ولو لم يضيعوا ولا ضمان عليهم فيما نقص في ذاته من حاله التي تركه الميت عليها * واث ترك حيوانا * هو شامل للبيد والاماء * فثوته * اكلا وشربا ولباسا وغير ذلك مما يحتاج اليه * في المال * بمراعاة مصالح ولو بيع بعض الحيوان وانفاق الباقي بثمنه * وويله * اي يلي الثبوت وذكرها لتاويلها بالانفاق او الصرف او بالمنفق او المعروف او بالمذكور وقد

ولا يصح لوارثه فعل فيما ترك حتى يفكه منهم وجاز يبعه لا يصال اليهم وان ترك حيوانا بثوته في المال وويله

من ان الشفعة تطاق على اللباس ونحوه كما تطاق على الطعام عند بعض او الماء للحيوان
اي يلبه بالموتة وبلي مؤنته ووارثه * بان ينفق من الموجود او يبيع وينفق من
الثمن ان لم يجد * ولا غرماء * الا ان فعلوا فبصح وكذا اصلاح ما يحتاج لا صلاح
فبيع الوارث ويصلح بالثمن لا الغرماء الا ان فعلوا فبصح * وفيه بحث * لانه
ليس للوارث فيه شيء فكيف يلزمه القيام بذلك والا فلا اقل من ان يقال يلزم
الوارث ذلك على قول من يقول يلزمه البيع وقبض الثمن وايصاله ولو كان لا يرث
شيئا لعدم بقاء ما يرث لا على قول من قل انه لا يلزمه ذلك اذا كان لا يرث شيئا
ويجاب بانه مبني على القول يلزم الوارث البيع وقبض الثمن وايصاله فيكون صاحب
الاصل اقتصر عليه هنا اختيارا له وقد ذكر القولين في اول المحاضرة بعد ويجاب
ايضا بان ذلك في ايديهم او في ملك وليهم وقد مات فهو كالامانة لا يجوز تضييعها
وان ذلك من حق وليهم عليهم بعد موته كالعلة وحق الزوجية كحق الرحم ويجاب
ايضا بان التركة مال للوارث ولو احاط الدين بها لان له ان يطع الدين من عنده
او ما سوى التركة من الدين او ينادوا بها في السوق فيردها بالزيادة على ما انتهت
اليه الا ان كانت اقل من الدين فقال الغرماء ناخذها في اموالنا فانه يلزمه تسليمها
اليهم لان فيه ابراء الميت وبدل لذلك قولهم في الديوان في باب المحاصة يدرك
الورثة نزوع ما جعل لذلك المال من المضرة ويدرك عليهم ان ينزعوا ما جعل ذلك
المال من المضرة ولا يضموا شيئا مما نزعوا ويدرك الورثة بذلك الاصل الشفعة
وان غرموا الديون من اموالهم صار مال الميت بينهم على قدر ما غرم كل واحد
منهم من ماله بالمحاصة وان غرم الاجنبي على الميت جميع ديونه تطوعا منه فليقسم
ورثته ماله على قدر ميراثهم اه فتراهم ادر كوا النزاع والشفعة وادر كوا النزاع عليهم
لي صرحوا بما ذكرته اذ قالوا عقب ذلك الكلام منهم مانصه وذكرنا فيما ترك
الميت من المال اذا احاطت به الديون انه يكون في ملك ورثته ولكن لا يجوز لهم
ان يهرفوه في حوائجهم حتى يقضوا ما ينوب قيمة ذلك المال من الديون اه وكذلك
قال المصنف كاصله ان قالوا له ناخذ تركته في اموالنا فابي الخ ومن له على
ايه دين بمعاملة او تعديت * من ايه عليه * فثبت * الاب * وورثك غرماء سواء *

وارثه لا غرماء وفيه بحث
ومن له على ايه دين بمعاملة
او تعديت فثبت وترك غرماء
سواء

اي سوى ابنه هذا * نزل * الابن * معهم في تركته * بالمحاصة ولا ينزل معهم
ان تخصصوا في مال ابيه في حياة ابيه * لا بمدالة * عطف على بمعاملة وحاصل
المعنى انه ينزل معهم بدين كان بمعاملة لا بدين كان بمدالة * ان اقرله بها * على
الراجح وقيل يخصصهم بها * كما مر * في كتاب الهبات في قوله باب ان وهب
الاب لبعض اولاده الخ اذ قال وتفترق مع الديون في ان لا تدرك عليه ما حيي وان
لا تخصص مع غرماءه في تركته على الراجح ويؤخذ من كلام المصنف كاصله ان
الولد يدرك دينه الذي على ابيه على الورثة قبل القسمة اذا لم يوجد الغرماء ولو كان
على جهة التعديت من ابيه وهذا مقيد بما اذا بقي بعينه او بقي ثمنه بعينه ومعنى قولهم
لا يرد فعل الاب انه اذا فوت شيئا من مال ولده فات ولم يرد بالغرم او يحمل على
القول بان للاب ما اخذ من مال ولده ولو بتعديت واما ان اخذه بحاجة فهو له لا للولد
وليس تعديت وهذا اولى من التاويل بان فعل الاب لا يرد ولكن يدرك في تركته ويأتي
بعد ان المنزوع لا يدركه في التركة الا ان بقي بعينه قل بعض او ثمنه ونقدم كلام
هل يحلف الولد اياه اذا انكر اختار صاحب المنهاج انه لا يحلفه وقد مر كلامه وتقدم
ان له ان يبري نفسه من مال ولده وحقوقه المالية بالغنا او طفلا طلبه او لم
يطلبه الا الارش فلا يبرأ منه عند اكثر المسلمين الا ان ابراه الولد بعد البلوغ
ولا يحبس في ارش جرحه ابوه وفي الديوان ينزل الاولاد بديونهم على الاب مع
غيرهم بالمدالة وغيرها ان مات الاب وان كان حيا فلا ينزل بالمدالة وتخصصهم
المرأة بصدقاتها او عقورها مات او حيي وكذا عقر الزنى وبمعتها وانما تخصص بصدقاتها
الذي خل ان حيي وقيل مطلقا الا ما اجله الموت او بعده فلا تخصص به ان حيي
واذا مات حاصصت وقيل لا تخصص في الموت قال العاصمي

وزوجة في مهرها كالغرماء * عند الفلاس لا المات فاعلموا

قال ميارة المشهور انها تخصص فيها وقيل لا تخصص فيها واما الحواث ومن كانت
الاجنة بيده بالاجرة ففي الديوان انه اسوة الغرماء يعني انه يخصصهم قال العاصمي

وحارس المتاع والزرع وما * اشبهه معهم قد قسموا

قال ميارة لا يكون احق بما في يده في اجرة حراسته بل هو اسوة الغرماء ومن ذلك

نزل معهم في تركته لا
بمدالة ان اقرله بها كما مر

من استوجر على رعي حيوان او حفظه وذلك في الموت او الفلاس وفي الديوان
ان الصانع كالخياط والخزاز والصانع احق بما في ايديهم حتى يستوفوا حقوقهم فالفضل
بين الغرماء واما ما كان في يده بالامانة او الوديعة او العارية او الكراء او القراض
وكان له دين على اصحاب ذلك فاسوة بين الغرماء في الحياة والموت ومن باع له
او اسلف قبل ان يتخاصصوا لا يكن احق وان رهن رجل قبل ان تقوم الغرماء
فلرجل احق بالرهن ولو كان بيد الماسط او اكثر من ماله والفضل بين الغرماء
وقيل ان كان بيد الماسط فهو بين الغرماء وهو واحد منهم ومن اشترى من المدم
شيئا شراء انفساخ وهو يطالبه بدين فالحق به من الغرماء ولا يكون احد احق بما
في يده من الربا او التمدية او الغصب وما اشترى المدم بالانفساخ فان صاحبه
اولى به وما وجب عليه من الدين بعد قيام الغرماء وقيل ان يخاصصهم الحاكم
يخاصص صاحبه لا بعد ما تحاصصوا فلا شيء له ولولم يقبضوا منابهم واذا تحاصصوا
ثم بين احد ان له عليه كذا قبل قيام الغرماء تبع كلاً بما ينوبه ومن مات فوارثه
بمقامه ان ترك مالا وان غاب بعض او افلس لم يتبع من حضر ومن له مال الا
بمنابه وان غاب او ماتوا ولم يتركوا شيئا او افلسوا كلهم او حضروا ومعهم المال وقد
استفاد الغريم المال اخذ منه دينه والوارث في المحاصصة كغيره ان كان له دين على
الميت ويتخاصص الموحدون والمشركون وذكر في الكتاب عن محمد بن محبوب
رحمه الله ان الموحدين يستوفون ديونهم اولا فان بقي شيء من مال الميت اخذه
المشركون ويتخاصص الموحدون والمشركون في مال المشرك ولا يختص به الموحدون
وتقدم في الوصايا في قوله باب بخرج من الكل كفن الخ انه لا يتخاصص الزكاة
والهبة اي ونحوها كالكمارة مع الغرماء وانه يتخاصص من علم ومن جهل واختير
ان المعلوم اولى واقتصروا عليه في محضات الديوان قالوا ويكون ما ناب من جهل
بيد الورثة اه ولا يخاصص للجهول في الفلاس وقيل يخاصص وان ترك له بعض
الغرماء ديونهم يخاصص الباقيون في ماله ونزلوا بديونهم وان ترك بعضهم بعض دينه
نزل بباقيه منهم لا بلكه تركوا في صورة الموت للوارث فانه يتخاصص الوارث بما
تركوا له مع من لم يترك وانما تكون المحاصصة بالدنانير او الدراهم ونحوها من السكة

ومن دينه غير ذلك قوم بذلك وخصص به ولا يخصص من لم يعرف عدد دينه
او جنسه وان تبين بعد ذلك فانه يتبع كلاً من الغرماء بما ينوبه خاصة وان تشاكل
عليه الاقل والاكثر مثل ان يتردد بين عشرة دنانير او ثمانية او بين عشرة دنانير
وعشرة دراهم او امداد برا حاصص بالاقل ثلثا واذا تبين الاكثر بعد فانه يتبع
كلاً بمنابه خاصة وان اعطى الوارث لبعض الغرماء دون بعض لم يميز ذلك فليبرده
والا ضمن ان لم يطبق ان يحاسبه به واذا تبين ضعف المديان وقلة ذات يده فانه
يودي للغرماء على قدر وسعه وطاقته قال العاصمي

ومثبت للضعف حال دفعه * لغرماءه بقدر وسعه

واذا سال رب الدين التفيتش لدار المديان وقول انه قد غيب فيها المتاع ففقهاء
طليطلة من الاندلس اتفقوا ان له ذلك فما وجد فيها من متاع الرجل بيع فما وجد
فيها فهو له الا يبين انه وديعة او غيرها فاذا ادعى ذلك توقف حتى يعجز عن البيان
وقيل لا يجزى التفيتش قال العاصمي

وطالب تفيتش دار المعسر * ممتنع اسعافه للاكثر

ويذكر على سائر * ورثة ابيه * في تركته ابيه وقد لا يرث بنحو قتل
دينه * اي دينه الذي على ابيه بلا احياء * وان كان الدين الذي عليه
بتعدية * كفساد ماله وضربه باحياء الدعوة عليه قبل الموت * لا منزوعا منه *
اي لا يدرك في تركته ابيه ما نزع ابوه عنه ولولم يجتج ابوه * الا ان قام *
مانزعه ابوه منه بعينه * او قام * ثمنه * بعينه في يديه او في ذمة احد هذا هو
الظاهر * كما مر * في الهبات بتلويح اذ قل ولا يصالح في قائم عينه كدار
ونخلة بنقله للملك وان بقي بعض مانزعه او بعض ثمنه ادرك ما بقي فقط
وقيل لا يدرك منزوعا ان لم يبق بعينه ولولم يبق ثمنه وقيل لا يدرك منزوعه
ولولم يبق بعينه ويأتي ان شاء الله في النفقات في قوله باب جازله نزع من مال
ولده الخ مانصة وان مات الاب قبل ان يصرف منزوعه فهل يقسم مع تركته او
يخص به ربه قولان وكذا في ثمنه ان باعه وقد مر * ولا * يدرك * وارث ابن
عذاب * ان مات الابن * ما قرله به * ابوه * من عدالة * كما مر في الهبات في

ويذكر على ورثة ابيه
دينه وان بتعدية لا منزوعا
للمنه الا ان قام او ثمنه
كما مر ولا وارث ابن عبد
اب ما قرله به من عدالة

قوله باب ان وهب الاب لبعض اولاده اذ قال ولا يدركها وارث ولده عليه ولا احياء في ذلك او مانزع منه ولو لم يصرفه ولا ارشاً او مضرة ان لم يبيها عليه ويدرك الديون وان اقر محاط به بال بوديعة غير معلومة عنده او امانة او نحوها مما ليس مضموناً لاحد متعلق باقر نزل مع غرماءه في تركته ويختص بها ان قامت بعينها او ثمنها بعينه وذلك انه لما افناها او خلطها حتى لا تمتاز صارت في ضمانه ومن الديون التي عليه فتخاصت وفي الديوان وكل ما ترك الميت مبيهاً كان في يده بالمعاملة او بالتعدي فاصحابه اولى به من الغرماء واما ان لم يعرف لذلك سبيل هلك فيه ولم يعرف بعينه فان اصحابه يتخاصصون مع الغرماء في تركته وان قال صاحب الامانة هي اعظم ولا بيان له ولم يدع الوارث شيئاً خاف صاحبها واعطاه الوارث وذلك لعدم مقابله من الجانب الاخر فكان مدعيها منكراً وان ادعى وارث مقداراً مخصوصاً قل اعطاه وخاف ما علم باكثر ومنهم من يقول فيما عرف في يده بالامانة ولم يكن قائماً بعينه لا يدرك اصحابه مع الغرماء شيئاً ولا يظن فيه الا خيراً فيما ذكر عن ابن عباد واختلاف في اقرار بنحو ودیعة وقراض لمن لا يهتم عليه فقل يجوز وقيل مع يمين المقر لهم وقيل ان صح اصل ذلك وما افاد باقراره الا تعيينه او كميته جاز قل العاصمي وهو مصدق اذا ما عينا * قتاله وما عليه امانة

وفي المنهاج ان اقترض الدیعة او اتلفها خاصص صاحبها معهم والله اعلم باب في الخاصة اذا طلب الغرماء الوارث نادى الحاكم او الوصي على ماله في اربع جمعات وامر بدينه بعد ان يخرج على الوارث ان يفديه او يعطي الدين فان لم يعط بيع ولا اجل له في احضاره وقيل ثلاثة ايام كما قال بعض في الشفيع وقيل ان كان الحق مشتملاً في عروض او اصول او رهوناً بيد صاحبه بيع وان بوضیفة اذا طلب الغريم ذلك وليس للغرماء الا الفضل عن الرهن وقيل اذا رفع على المدين حكم عليه بالاداء وان قال وارث محاط به بالاضافة اي وارث الميت الذي احاط الدين بماله لغرماءه شتمكم وما ترك اي الزموا امركم وما ترك لا يبيع ولا نوصل اليكم الثمن بل يبعوا انتم واقبضوا وحاصوا او خذوه

او مانزع منه ولم يصرفه وان اقر محاط به بوديعة غير معلومة عنده لا حد نزل مع غرماءه في تركته ويختص بها ان قامت باب

ان قال وارث محاط به لغرماءه شتمكم وما ترك

واقسموه او اشتركوا فيه فهل له ذلك لانه لا يبقى له شيء يرثه وليس خديماً لهم او عليه ان يبيع ماترك من الاصول والعروض ويدفع لهم الثمن بالخصص بان يعطي كلا منهم حصته وله ان يجمعهم ويعطيهم جملة الثمن او يوكلوا واحداً يعطيه الكل ووجه هذا القول ان ذلك من حق الرحم او الزوجية او نحو ذلك وفي القسمة قبل الحائقة مانصه وان قال الغرماء لهم يبنوا لنا ما ترك لزمهم ذلك وقبل لاوليهم البيع والا يصال اليهم ان لم يتبرأوا منها وهو القول الاول هنا لانه قل ان لم يتبرأوا قولان وان قالوا له نأخذ تركته في اموالنا فابى وقد تساوت التركة واموالهم بان كانت كمقدار ديونهم فله اي للوارث ذلك اي اياه فيأخذ التركة فيعطيه فيمتهن بالتقويم وليس لهم اكثر من ديونهم او يتركهم ان يبيعوا او يبيع وان كانت التركة اكثر فله ذلك باولى الا ان كان الدين اكثر منها ورضي الغرماء بها مكان ديونهم فلهم ذلك فيأخذونها ولو ابى الوارث وجه ذلك انه ييرا الميت من ديونه بذلك المذكور من اخذ الزموا التركة فيها كلها فتكون تركته خلاصاً وقضاء للديون كلها وهذا منقمة له لا يجوز تعطيلها فيجب على الورثة عند الله تسليم التركة للغرماء الا ان اخذوها للضرورة لارضى بها لانها نقص بان كانوا لو باعوا لنقص اكثر مما نقص عنهم في اخذها وفي الديوان فان قال الورثة للغرماء نبيع ماترك وارثنا ونوفيكم حقوقكم وقال الغرماء نأخذ ماله في ديوننا فان القول في هذا قول الورثة وان قال الورثة لغرماء الميت هذا ما ترك غريمكم خذوه في ديونكم وقال الغرماء يبعوه وادفعوا لنا ثمنه فان القول قول الزموا وقيل فيه غير ذلك وان قال الورثة للغرماء ندفع لكم قيمته ونمسكه وقال الغرماء يبعوه وادفعوا لنا ثمنه والا فادفعوا لنا جميع ديوننا فان القول قول الورثة في هذا وقيل قول الغرماء اه واما المفلس فلقول قوله اذا اراد البيع واراد الغرماء ان يأخذوا بلا بيع ولو قالوا نأخذ ولا تتبعك بالباقي وان باعوا او اخذوا بالقيمة تبعوه بالباقي كما استفاد شيئاً خاصه وان اخذوها اي التركة في اموالهم او اخذوا مال المفلس في اموالهم وحدثت اموال اخرى للميت او للمفلس كانت خفية او اعطى للميت شيء لم يعلموا بها ومعنى حدوثها ظهورها عبره عن

فهل له ذلك او عليه ان يبيع ويدفع لهم الثمن بالخصص قولان وان قالوا له نأخذ تركته في اموالنا فابى وقد تساوت فله ذلك الا ان كان الدين اكثر منها ورضي الغرماء وييرا الميت من ديونه بذلك وان اخذوها في اموالهم وحدثت اموال اخرى لم يعلموا بها

الظهور لان حدوث الشيء من العدم سبب لظهوره وملزوم له او يقدر مضاف
اي حدث ظهورها فلا رجوع * للفرمان * على وارثه * ولا على المفلس * حين
رضائها * اي بالتركة وكذا مال المفلس الظاهرين في اموالهم ولو علم الورثة
والمفلس بالمال الخفي الا ان قال الفرمان ناخذ هذا في اموالنا ان لم يكن سواء وان قالوا
هذا وظهر مال اخر ادركوا فيه ولو جهله الورثة والمفلس وليس لهم زيادة على
مالهم ورجعوا للتقويم فيما اخذوا اولاً او يبيعوه * ولا يضمن حاكم ان حكم باداء
مال * مفلس * محاط به لفرمانه ثم خرج سواهم * وكذا مال ميت محاط به ان
كان حكمه بالاداء بعد اظهار امر التفليس او اظهار ارادة قسمة التركة بين الفرمان
وبعد الامهال قدر ما يبلغ الخبر ويحضر من يدعي ولم يعلم باحد له على المفلس او
الميت دين والا ضمن او يرد للخارج من اخذ واذا ضمن رد لنفسه ما اعطى من ماله
وكذا الورثة والفرمان * ولا يدرك * الخارج * عند الاولين شيئاً بعد الحكم *
لانهم اخذوا بحكم الحاكم الا ان علموا فيلزمهم عند الله * مالم يقيم في حال الخصومة *
بامره فان قام بامره فتعدوا عليه او احتاج للبيان ولم يتيسر له فالتفتي او اجل له فلم
يات به للاجل فانه يدرك على كل منابه والمراد بحال الخصومة حال القيام على
التركة والمفلس * ولا * يدرك مع الفرمان في مال المفلس الحي شيئاً * غريم لم
يحل اجل دينه * لان ماله عاق بالذمة لا بالموجود من المال لعدم حلوله بخلاف
ما حل او كان على الحل من اوله او كان عاجلاً فانه في الذمة والمال الموجود
وانما كان في المال الموجود ايضاً لضرورة الافلاس واما في مال الميت
فيدرك ولكن لا ياخذة فيحل الا ان رضي الورثة باخذه قبل وقيل اذا
مات حل الدين الذي عليه وقد مر الكلام على ذلك في الديون وقد
علمت ان كلام المصنف كاصله هذا في مال المفلس الحي لا الميت فلا ينافي هذا
الذي تقدم في الديون ولا ينافي ايضاً ما ذكره صاحب الاصل من القولين ايضاً
بعد هذا في مال الميت ان مات قبل حلول الاجل وفي بعض النسخ ولا غريم لم
يحل اجل دينه كما مر ولم اره تقدم ولعله جعل المسئلة في مال ميت واراد ان فيه
قولا قد تقدم في الديون لا يدرك في دينه حتى يحل اجله فالمراد انه لا يدرك

فلا رجوع على وارثه حين
رضائها ولا يضمن حاكم
ان حكم باداء مال
محاط به لفرمانه ثم خرج
سواهم ولا يدرك عند
الاولين شيئاً بعد الحكم
مالم يقيم في حال الخصومة
ولا غريم لم يحل اجل دينه

القبض قبل الاجل ولكن ليس هذا مراد صاحب الاصل لقوله لان اموالهم متعلقة
بالذمة وبعد فالحق ان من له دين على مفلس حي لم يحل اجله يخاصص له به فيكون
منابه عند امين او حاكم او حيث يستوثق به او يتبع به الفرمان حتى يحل فقي
المنهاج يوقف سهمه الى الاجل وتكون غايته ونسب هذا القول لابي الموثر وان رضي
الفرمان ان ياخذة قبل الاجل اخذ الا ان لم يرض المفلس فلا حتى يحل وفي الديوان
وقد اختلف العلماء فيمن مات وعليه ديون لم يحل اجلها فقال بعضهم حلت الديون
بموته وقول بعضهم لا تحل حتى ياتي اجاها وان حل بعضها دون بعض وقد احاطت
به جعلوا مناب من لم يحل بيد امين حتى يحل فيدفعه له الا ان اراد صاحبه
ان يتركه في يد الذي عليه الدين وان لم يحضر بعض اصحاب الديون دفع الحاكم
لن حضر منابه ودفع مناب الغائب لخليفته وان لم يكن له خليفة استوثق لما ينوبه
من ذلك حتى يقدم فياخذه وهذا اذا تبين للحاكم بقول الامناء او باقرار المديان
حين يجوز اقراره واز لم يقر بدين الغياب الا بعد ما قام عليه الفرمان فلا يشتغلوا
باقراره الا بينة على ذلك وان لم يات بها فليأخذ ماله من حضر وتقدم في باب بيع
الدين ان حصة من يحل دينه توضع بيد الوارث وان غلبها لكل الفرمان وانه ان
ضاعت بلا تضييع رجوع على من حلت ديونهم * وان مات فاستمسك غرمانه بوارثه
عند الحاكم فوجبت * اي ثبتت عند الحاكم * اموالهم * اي ديونهم * فلا
يجبرهم * بايصال التركة اليهم او بيعها وايصال الثمن * حتى يضمنهم * بهم
الياء اخر الحروف وفتح الضاد وتشديد الميم اي حتى يصيرهم ضمناً ويلزمهم الضمان
فيلتزموه * بالرد بالخصص ان حدث * اي ظهر * غيرهم * اي يلتزمون له انه ان
ظهر غريم رد كل واحد ما بنوبه من سهم الذي ظهر فاما ان يريدوا للحاكم والذي
ظهر وان شرط الحاكم الرذله او للذي ظهر فله شرطه فاذا رذله او صل به الذي ظهر
لكن ان اوصلوا بيد الذي ظهر بروه * واذا اخذوا شيئاً بقيمة فتمت وتنازلت
بايديهم * او نمت فقط او تنازلت او تنازل بعض ونما بعض واراد بالنماء ما يشمل
زيادة الشيء في نفسه وتولد المال منه كالصوف واللبن * وحدث * اي ظهر
غيرهم ردوا اعيانها وزادتها * كصوف ولبن وولد وخدمة العبيد والدواب

وان مات فاستمسك غرمانه
بوارثه عند الحاكم
فوجبت اموالهم فلا يجبره
لهم حتى يضمنهم بالرد
بالخصص ان حدث غيرهم
واذا اخذوا شيئاً بقيمة
فتمت وتنازلت بايديهم
وحدث غيرهم ردوا
اعيانها وزادتها

وكراء الاموال مطلقاً كـ رد غلتها ان كانت اصلاً ماخوذاً بقية
 واذا ردوا اعادوا المحاصصة وان رضي الخارج ان يتبعهم بحصته في ذلك ورضوا جاز
 وماضاع او نقص في ذاته او في القيمة بلا تضييع فلا ضمان فيه وعليهم ضمان ماضيعوا
 او صرفوا لانفسهم او غيرهم او اكلوا ويدركون عليه اي على الحادث
 عنه هم ان بنوا او عمروا او فعلوا غير ذلك من العناء ولم ما ادخلوه من
 خارج كفسيلة وخيط خاطوا به وخشب وحجارة وصبغة وما لم يمكن اخذه مطلقاً
 اولم يمكن الا بفساد فيه او غيره فلهم القيمة او المثل ان امكن وما انفقوه على
 حيوان او في مداواته ودخل العبيد والاماء في الحيوان ولا يدرك وارثه على
 غرماءه عناه عمله بنفسه او عبده او خادمه او دابته او غير ذلك في ما يترك
 الميت قبل ان ياخذ الغرماء او يباع وله ما ادخله من خارج ان كان باقياً
 كخشب وحجارة وفسيل واصل وكحيط وحبل وغير ذلك في الاصول او في العروض
 يدركه ان امكن اخراجه بلا فساد والا فالمثل او القيمة واما ما ادخلوه ولم يبق
 كاجرة فانها لا توجد في الشيء بل في يد الاجير مثلاً وكخشب فسدت بعد ادخالها
 او زالت وكجير كذلك فلا يدركه ويرد مشترماً اشتراه من غريم حدث
 غريم اخر يرد اخذ حصته لان الحاكم قد ضمنهم وفي صورة اخذ شيء بالقيمة
 ثم حدث غريم اخر والزيادة والنسل والفلة ويدرك العناء وما ادخل من
 خارج وقيل لا يدرك العناء ولا يرد ما اخذ من غلة ومن انتقل اليه الشيء بوجه ما
 فهو مثل المشتري في ذلك ولا تحرر ارام ولده اي ولد الميت المحاط بماله
 به اي بالولد لانه لم يملك ولدها منها شيئاً تحرر به اذا احاط الدين بها وبسائر ماله
 وكالولد غيبه من ورثة الميت المحارم لها ومن قال ان التركة للورثة ويعطونها
 في الديون او يعطون فيها غيرها قال ان ولدها قد ملك منها جزءاً فتحرق عليه ففي
 الديون واذا مات رجل وترك ام ولده وقد احاط الديون بماله فقد اختلفوا فيها
 فقال بعضهم خرجت حرة وتستسمى بقيمتها للغرماء وكذلك المدبرون خرجوا
 احراراً ويستسمون للغرماء بقيمتهم وكذلك من اعتقه في مرضه على هذا الحال
 وقيل لا تخرج ام الولد ولا من اعتقه في مرضه احراراً ويباعون في الدين اه وكذلك

كغلتها ان كانت اصلاً
 بقية ويدركون عليه
 عناه هم ان بنوا او عمروا
 ولم ما ادخلوه من خارج
 وما انفقوه على حيوان ولا
 يدرك وارثه على غرماءه
 عناه عمله وله ما ادخله من
 خارج ويرد مشترماً اشتراه
 والزيادة والنسل ولا
 تحرر ارام ولده به

الخلاف في كل ما يخرج من العبيد والاماء باحد الورثة اذا احاط الدين بالمال
 كما مر في كتاب النكاح في قوله فائدة يميز الفسخ تارة الخ اذا قال وان مات
 سيدها وقد احيط بماله لم تعتق اذ لم يرث ولدها منها شيئاً واما قوله صلى الله عليه
 وسلم ام الولد حرة فمعناه حرة في الاكرام لقول جابر بن عبد الله كنا نبيع امهات
 الاولاد ورسول الله صلى الله عليه وسلم بين اظهرنا ولا ينكر علينا وفي خلافة ابي
 بكر وصدر من خلافة عمر رضي الله عنهما حتى نهانا فانهيننا وسبب نهيه انه جاءه
 رجل فقال يا امير المؤمنين عنيت بامر عظيم لم يعن به احد قل وما ذلك قال كانت
 امي امة فيعت فشتريتها فوطئتها فذهى عمر رضي الله عنه عن بيع ام الولد لذلك وقيل
 ان صبيها بات يصرخ فلما اصبح سال عمر عن بكاءه فقيل له ان امه كانت امة فيعت
 فهي عن بيع ام الولد وذلك مراعاة للمصلحة والنظر للرعية لانه لا يحرم لبيعها ولو كانت
 الولادة تزيل رقبها لم يكن لسيدها ان يطاها الا بنكاح جديد وايضا اتفقوا على بيعها
 قبل الولادة واختلفوا بعدها والبقاء على الاصل اولى وكان صلى الله عليه وسلم يحيز
 بيعها وكان ابن عباس يقول والله ما ام ولدك الا بمنزلة شاتك او بعيرك ويشهد
 لوارثه اي لوارث المحاط به بالتفليس ان لم يكن له مال سوى مال ميتة ويشهد
 وهو للغرماء او كان له مال ميتة كثوب ادنى ومحقوق من النعال والكرزية والسكين
 بقي ذلك عن الغرماء فيدرك الاتفاق ولا يدرك عليه لا لمن له دين لم يحل
 فيدرك عليه ولا يدركه لان له ان يداين اليه ومن باب اولى ان كان له دين حل
 الا ان كان الدين الذي لم يحل او حل على مفلس او من لا يعطيه والعاجل كالحال
 او عليه دين كذاك اي لم يحل ان كان له مال يقابله وهو في
 يده او حال او عاجل على ملي او واف وانما نهى على هذا لانه قد يتوهم انه مفلس
 لانه ينفق منه فقد يذهب ولا يجد ما يقضي به الدين اذا حل وان كان له مال
 وعليه دين حصل او عاجل لا يزيد عليه ماله فمفلس وان لم يترك من مات
 واحيط به وارثاً عاصباً ولا فرضياً ولا رجماً ولا من يرثه بوجه ما اخذ
 غرماءه تركته وقضوها في اموالهم ان كانت اموالهم بالتركة مكيلاً او موزوناً
 انفتت التركة مع اموالهم في الجنس المكيل او الموزون اتحد الجنس او اختلف

كما مر ويشهد لوارثه
 بالتفليس ان لم يكن له مال
 سوى مال ميتة لا لمن له
 دين لم يحل او عليه كذلك
 ان كان له مال يقابله وان
 لم يترك وارثاً اخذ غرماءه
 تركته وقضوها في اموالهم
 ان كانت مكيلاً او موزوناً

فان كان بعض اموالهم جنسا وجد مثله في التركة وبعضها جنسا اخر وجد مثله
ايضا في التركة او تعدد اكثر من ذلك * ويوكل الحاكم * او الامام او نحوهما
* او الجماعة * احدا امينا * على بيع التركة ودفع الثمن بالخصص لهم * او يلي
الحاكم او من ذكر ذلك او بعضه * ان كانت * تركته * اصلا او متاعا *
غير مكبل او موزون * او حيوانا * او مكيلا او موزونا من غير جنس اموالهم
لانها ولو كانت مكيلا او موزونا تحتاج للبيع لان اموالهم غير ذلك الجنس * ويتصدق
الوكيل * او الحاكم او من ذكرناه * الفضل * على فقراء الموحدين مطلقا ويستحب
ان يكونوا من جنسه وقيل ان كان مشركا انفق على جنسه من اهل ملته * ان
كان * ويجوز جعله في بيت المال ان كان وقالت المالكية هو لبيت المال لا لذوي
الارحام ولا للفقراء ويأتي ذلك في الميراث ان شاء الله تعالى وحكم ما لم يحيط به في
ذلك كله حكم من احيط به لكن فرض المصنف كاصاله المسئلة في الحاط به * وان
باع وارثه تركته وقضى لغرماءه ثم استحق المبيع رجع مشتريه عليه * اي على الوارث
* بما اعطى له * من الثمن فيرده الوارث للمشتري من ماله ويرجع المبيع لمستحقه
* ولا يرجع هو * اي الوارث * على الغرماء * بما اعطاهم * الا ان علموا ان
ما اخذوه هو ثمن المستحق * وان انكروا او قلوا لا نعلمه اباه حلفوا انهم ما علموا انه
هو ان لم يكن له بيان فالاحوط له ان يحضر الغرماء للبيع ويقيضوا الثمن او يقبضوه
من المشتري بلا حضور للبيع * وان ترك * الميت الحاط به او غير الحاط به * وارثا
وخليفة * على الوصية والاولاد او اموالهم او على بعض ذلك * استمسكوا * اي
الغرماء * بالوارث * لان الديون في ذمته وبعد موته انتقلت للتركة فيطلبون
الورثة لان المال في ايديهم وكذا ان كان في ايدي الخليفة الا ان اوصى بالديون
فانهم يطلبون خليفة الوصية كان المال بيده او بيد الوارث او غيره ولهم طلب الوارث
ان كان في يده ولو اوصى بها واما وصية الاقرب وغيره فان صاحبها يستمسك
بخليفة الوصية ولو كان المال بيد الوارث او غيره الا ان تعين الموصى به فله ان
يطلبوه مما كان في يده وارثا او غيره او من الخليفة لان الوصية لا تتعلق في ذمته
في الحكم حين كان حيا فتعلقت بخليفته بعد موته يعطيها من مال الميت وقال صاحب

ويوكل الحاكم او الجماعة
على بيع التركة ودفع الثمن
بالخصص لهم ان كانت
اصلا او متاعا او حيوانا
ويتصدق الوكيل الفضل
ان كان وان باع وارثه
تركته وقضى لغرماءه ثم
استحق المبيع رجع مشتريه
عليه بما اعطى له ولا يرجع
هو على الغرماء الا ان علموا
ان ما اخذوه هو ثمن المستحق
وان ترك وارثا وخليفة
استمسكوا بالوارث

الاصل يطلبها صاحبها مطلقا من الخليفة لانه وصي على الانفاذ ويطلبها من الوارث لان
المال بيده فان لم يكن بيده بل بيد الخليفة طلبها من الخليفة وتقدم في كتاب
الوصايا في قوله باب لزمه انفاذها وحفظ الاولاد الخ ان الغرماء والموصى له يستمسكون
بخليفة الوصية وخايفتها بخليفة الاولاد وخايفتهم بخليفة المسال ان تعددوا فلو لم
يتعددوا لاستمسك الغرماء والموصى له بخليفة الوصية ويجمع بين هذا وما لصاحب
اصل كتاب الاحكام بان هذا فيما اذا كان المال بيد الخلائف والله اعلم والمصنف
ذكر فقه الخاصة ولم يذكر حسابها وقد ذكرت في شرح القلصادي فيها خمسة طرق
مع الطريقة التي ذكرها القلصادي فجمعها ستة طرق واقتصر على طريق القلصادي
وهو ان تجمع عدد الديون وتخل الخارج الى ائتمه وتضرب حصة كل واحد في
المقسوم وتقسم الخارج على الائمة وان شئت فلا تحمل الخارج الى ائتمه فتقسم خارج
ضرب كل حصة في المقسوم على مجموع الخارج ومن ذلك ان تجمع الديون وتنسب
كل حصة منها الى مجموعها وتأخذ بتلك النسبة من الموجود وهكذا الخاصة في الربح
والارث وكل مقاسمة والله اعلم * باب * في التفليس وهو تصيير الانسان لا يعامل
الا بالفلوس وهي ادنى الاموال بعد ان كان يتجر بالدنانير مثلا او تصييره لا يعامل
الا بالحقير كالفلس ومعنى تصييره كذلك تزع الحاكم ماله او حجرة عليه وافلس
الرجل صارت دنائيره فلوسا اي صار بيده فلوس بعد ان كان فيها دنائير او صار ذا
فلوس بعد ان كان ذا دراهم ودنانير اشارة الى انه لا يملك الا ادنى الاموال وهي
الفلوس او لانه لا يتصرف الا في الحقير كالفلس والهمزة للصيرورة ويجوز كونه بمعنى
زالت فلوسه فلا يملك فلوسا فالهمزة على هذا للسلب قال ابن حجر المفلس شرعا من
تزيد ديونه على موجوده وهو قيل قسمان اخص واعم قال ابن عرفة الاخص
حكم الحاكم بخلع كل مال المدين لغرماءه لعجزه عن قضاء ما ازمه قال والاغم قيام
ذي دين على مدين ليس له ما يفي فيه و اشار بقوله حكم الحاكم الى ان التفليس العام
انما يكون بالحكم وقل حكم الحاكم بخلع لان التفليس هو الحكم بالخلع لا ثبوت
الخلع وخرج بخلع المال الحكم بخلع غير المسال والحكم باداء المال او غيره
وخرج بقوله لعجزه خلع ماله لاستحقاق عينه قال ميارة واذا اخذ الغرماء

* باب *

المال واقسموه فهو تفليس اخص والحد لا يصدق عليه وقوله والاعم قيام الخ مناسب لاطلاق التفليس على قيام الغرماء وكذا تفليس السلطان هو تفليس لا يصدق عليه الحد ولو قلنا شمله لفظ الحاكم لانه القاء في الاسماع لا خلع ومن خاصية الاعم انه لا يجوز له تبرع ولا معاملة بغير عوض ولا محابة الا ما تجري العادة بفعله والاخص يمنع ما منع منه الاعم وينع مطلق الشراء والبيع والمذهب ان الدين متعلق بالذمة فله ان يفعل في ماله ما شاء ما لم يفلسه الحاكم وتفليس الحاكم هو المسمى عند قومنا بالتفليس الخاص كما مر انفاً واما مجرد قيام الغرماء فهو التفليس العام ولا يمنع من فعل ما شاء وفيه قول في المذهب انه مانع وقال شارح العاصمية الاندلسي لا ميارة ان التفليس الاعم عند ابن عاصم احاطة الدين بماله ولو لم يقم الغرماء وان التفليس الاخص هو تشاور ارباب الديون في امر الفلاس وان ذلك يقيد قول ابن عاصم

ومن بماله احاط الدين لا * يمضي له تبرع ان فعلا
وان يكن للغرماء في امره * تشاور فلا غنى عن حجرة
وحل ما عليه من ديون * اذ ذاك كالحلول بالمنون

والقول بالحلول بموت المدين او فلامه قول مالك وقول المنهاج اجمعوا لانه لا يحمل الموجل بالفلاس مضروف الى غير ذلك قال بعضهم الفلاس والفلاس عدم المال والتفليس خلع الرجل من ماله لغرماءه والمفلس المحكوم عليه بحكم الفلاس والتفليس الذي يمنع قبول اقراره ان يقوم عليه غرماءه فيجسوه او يقوموا عليه فيستترعونهم فلا يجوده ويحولوا بينه وبين التصرف في ماله وانما بطل اقراره لانه اقرار على غرماءه الا ما صح ببيان وقيل يقبل اقراره والقولان في المنهاج وفيه المفلس هو الذي يقضي عليه الحاكم بمحقوق ثبتت عليه ويصح عنده اعدامه وهو يعني القضاء بذلك ان يقول في مجلس حكمه اعلوا اني فلت فلان بن فلان فلا تباعوه وذكر ابن بركة في تحجير مال المدين انه يكتب الحاكم انه ثبت عندني على فلان لفلان ولفلان ولفلان كذا وكذا من الديون وسالوني حجر ماله وقد حجرته عليه الا لما لا بد منه من موته فان اقر بعد بشي من الدين لم يدخل على الغرماء وكان ذلك لا زما

له الا ان صح انه كان عليه قبل ان يحجر عليه وان اقر بموضع من ماله بعد ان حجره عليه لم يقبل منه الا ان صح انه كان عليه قبل ان يحجر عليه واذا صح الديون حجره عليه ماله لا يزيله وقيل يحجر عليه قدر الديون فقط ومن حجر عليه ماله فليس له ابراء جارحه ولا يبرأ ان ابراء وله العفو عن القصاص لان القصاص له لا للغرماء فاذا عفا عنه رجع للارش او الدية وهما مال لا يصح ابراءه منها وان ابرا الاب نفسه مما عليه لابنه لم يجز لان الغرماء اولى به الا ان ابرا نفسه قبل الحجر صح وبرى صح تفليس من لم يملك ما يصدق عليه اسم مال * زائد على ما تقوم به بنته * وان كان له ادنى ثوب وحقير نعل * اراد الحقيقة فتصدق بالعيلين الحقيرين * وحقير * كرزية وحقير * سكين وحقير * مزران * ونحو ذلك مما لا بد منه وكان حقيرا وبالاولى ان يكون مفلسا ان لم يكن له ذلك وسواء في ذلك انه لم يكن له مال من اصله او كان وزال كما نصوا عليه في ذلك وان كان له ذلك وكان متوسطا او عظيم الثمن لم يصح تفليسه قالوا في الديوان ولا يفلس الحاكم من له شيء من المال قليلا كان او كثيرا الا ان لم يكن له الا ما يستره من اللباس وغداه وعشاءه وسلاحه وما يسكن فيه واختافوا في السلاح والسكنى فقال بعضهم يترك له ما كان من السلاح والسكنى قبل ذلك ولو كانت قيمته كثيرة وقال بعضهم يردونه الى ادنى السلاح والسكنى وذكر فيما كان عليه من الدين من قبل التعدية انه لا يترك له شيئا واما غير التعديات من المعاملات وغيرها فانهم يستركون له ثلث ما في يده من المال وقيل يتركون له نفقة سنة وفي المنهاج في باب المدين المحكوم عليه بالوفاء اذا رفع الحاكم عليهم ما سوى ازاره وله ازاره فقط وقيل له الازار والرداء وفي الشتاء ما يد فيه ان كان فيما يحتاج فيه الى الدثار وقيل له ثوبان وقوت يومه وان لم ياله وكسوته وكسوتهم سنة وقيل له مسكنه وان كان له بستان لا يتوصل الى السكنى الا به ترك له كله وفرض عليه في ثماره ولا تباع قيل كسوته ولا نعله ولا مصفاه ولا كتبه ولومن السير وشعر الاثر اعلوم الاسلام كالنحو واللثة ان تاهل له لم ويباع سيفه وخاتمه وفروسه وحماره الا ان عجز عن المشي فانه يترك له حماره ان طلبه عند بعض وتباع

صح تفليس من لم يملك
ما يصدق عليه اسم مال
وان كان له ادنى ثوب
وحقير نعل وكرزية
وسكين ومزران

مواشيه وعبيده الا ما زرع عليه وان كان مريضاً ترك له عبد يخدمه وتباع الالة
الصنعة التي يخدم بها وقيل لا ويفرض عليه في كسبه بقدر عمله وان كثيراً وقيل
نصفه وقيل ثلثه وقيل ثلثاه وقيل ما فضل عن موته وموتة عياله وهو المختار عند
بعض وذلك في كل لازم اهواذا صار المفاص في حال ضرورة يلزم فيها الحياه وانقاده مما
خيف عليه تولد الضر منه عليه وجبت مبايعته والصدقة عليه ولا يترك بسوء حال
مع القدرة على انقاده منه ولا يفلسه الحاكم وفي ملكه شيء مما يباع ويعطي منه الزمراء
وفلسه على الرهن اذا لم يكن فيه الفضل وكذلك العوض ولا يفلسه الحاكم اذا كان
له الديون على الناس حل اجل ديونه او لم يحل علمت او جهلت مثل المتعة او صداق المثل
اي ان كان امرأة او كان الصداق من اجل امته او وهب له ذلك احد او الفساد
في ماله او الجروح التي لا يجب فيها الا الدية او وجبت له دية الخطا اي بان قتل
احد موروثه واما ما يجب فيه القصاص من النفس وما دونها فانه يفلسه الحاكم على
ذلك اي حتى يرفع للحاكم ويطلب الارش او الدية ويفلس على ما كان في يده مما
حرم الله عز وجل من الانبذة والخنازير وما يجب عليه ان يرده من اموال الناس
لاصحابها مثل ما اكل اي اخذ بالتعدي او ما اخذ من قبل الربا وما اخذ من الرشوة
التي لا يحل له اخذها او ما كان في يده من الضوال والمشاع وما اشبه ذلك مما
لا يحل وكذا الشركون وان لم يعرفه الا ما في يد الماصب من المال من الاصل
او غيره او العبد اذ لابق او ماض له او جحد له فحلف له الجاحد فان الامناء اي
الشهود يستثنونه اي في ذكر تفيئته ويقولون لكن له كذا وكذا بيد الماصب او
نحو ذلك ولا يفلس رجلاً كان له ما وقفه الى غيره او ما وقفه غيره اليه اه وقيل
ليس على اصحاب الصناعات تفليس وانما هو لمن لا صناعة له ولا مال **ويثبت**
التفليس **بالامناء** امينين او رجل امين واميتين فصاعدا لا بقول غيرهم ولا
بقول الفرما واذ ارادوا ان يشهدوا على رجل بالتفليس عند الحاكم فانهما يقولان
شهدنا ان هذا الرجل مفلس وليس له شيء الا ان كان له ما لم نعلم وان قالوا ليس
له شيء فقد بروه وان قالوا الا ان كان له ما لم نعلم فقد بروا انفسهم وان شهدوا ان
هذا الرجل مفلس او قالوا قد فلسه فلان الحاكم فقد جاز قولهم في ذلك ويكون

ويثبت بالامناء

مفلساً وان قالوا ان هذا الرجل فقير او مسكين او صعلوك فلا يفلسه الحاكم بذلك
وان شهد عليه الشهود بانه قد فلسه الحاكم بدينهم فلا تجوز شهادتهم بذلك ولا
يشهد عليه انه مفلس الا من اختبره وعلم ضره اما ان يكون قد علم انه مفلس من
اصله او علم انه ثالف ماله بمعنى من الممانى واما ان لم يخالطه ولم يختبره الا انه لم
يعلم له مالا هكذا فلا يشهد عليه انه مفلس ولو انهم يقولون الاصل في بني ادم
ان ليس لهم مال ولا يشهد الرجل ان عبده مفلس وكذا ابنه وشريكه الشركة
العامة ومن يجر له نفعا ويهتم عليهم ويفلس الحاكم فيما يجب من تعدي ومعاملة وغيرها
وانما يفلس الحر البالغ العاقل موحدا او مشركا ذكرا او انثى والمأذون له ويفلس
الشهود الحاضر والغائب وانما يفلس في الدين الذي حل اجله او كان عاجلا ويفلس
في المعلوم والمجهول من اموال الناس واورال المسجد ونحوه ولا يفلسه على النفقة
ونحوها ويفلسه لجميع الناس وقيل لا يفلس الاب للابن وضعفه في الديوان ولا
يفلس الاب لما كان على ابنه الا ما لزمه غرمه من ماله وكذا الخليفة لا يفلس بما
على اليتيم ومن ولي امر غيره الا ان لزمه الغرم وان استفاد مالا يخرج من التفليس
جاز للشهود ان يشهدوا عند حاكم ما خراجه مفلس وان رجع الشهود عن شهادتهم
بالافلاس بعد الحكم بها فلا يشتغل برجوعهم وان رجعوا قبل الحكم ترك تفليسه
وان كنتموا شهادتهم بالافلاس اثموا ولا ضمان عليهم وان شهدوا بالزور انه مفلس
ضمنوا ما اتلفوا لاصحاب الديون الا ان غرم لهم بعد ذلك والشهادة بالافلاس
واجبة على الناس كغيرها من الشهادة وكذا الحيازة والموت والنسب وقال ابو محمد
وابو الربيع سليمان بن هرون لا يضيق على الناس التزكية والتهمة والرؤية في حدوث
المضرات ونزوعها وثبوتها والنزوع من يمين المضرة والمصحف الا ما تحملوا فيه الشهادة
من ذلك بان اشهدهم عليها صاحبها فتحملوها فيجب عليهم اداؤها وقيل يجب ان
يشهدوا في ذلك كله اذا طلبهم من له دخل في ذلك ولو لم يتحملوها واذا فلس الحاكم
احدا نأدي عليه واعلم به الناس وشهره في مجامع الناس واعلم به الناس لئلا يخذلهم
ويجبر ان لا يباع له ولا يشتري منه ومن كسر الحجر على علم منه اخرج منه الحق
ولا يضرب من لم يعلم ولكن يضرب المفلس على ذلك واذا اراد الحاكم ان يشهر

المفلس فانه يأمره ان يلبس لباسا يتبين به في الناس ويخضب يده بالخناء وبركه على الدابة ويطاف به وان ابي من ذلك جبره الا ان ذلك في زمان الظهور وكذا المعدم قال العاصمي

وينبغي اعلان حال المعدم * في كل مشهد بامر الحاكم

اي اشهار امره في المشاهد كالساجد والاسواق ولا يختص بذلك عند قومنا بالامام ولا بزمانه لكن يكون بامر القاضي قال شارحه الاندلسي لاميرة اشهاره هو الذي عليه العمل ووجهه ظاهر وهو ان يعرف الناس حاله فلا يعامله احدا الا على بصيرة من امره والاصل في ذلك فعل عمر رضي الله عنه اه واجاز بعض اصحابنا اشهار المفلس والمعان في الكتمان وهو قول من قال يعمل في الكتمان ما قدر عليه من احكام الظهور وان استفاد بعض ما فلسه عليه الحاكم فلا يخرج ذلك من التفليس حتي يستفيد جميع ما فلسه عليه الحاكم وقيل حتي يستفيد اكثر مما فلسه عليه الحاكم واذا خرج من التفليس فليعلم به الحاكم الناس انه قد خرج من التفليس ليعامله الناس ويمجوز للمفلس ان يشتغل بسعاية المال او يواجر نفسه ويشغل في صنعة يستفيد بها المال ولا يدرك عليه اصحاب الديون ان يشتغل بسعاية المال او ان يشتغل بصناعة يستفيد بها المال ولكن لزمه فيما بينه وبين الله ان يجتهد في قضاء ما عليه من الديون بالسعاية او الصنعة او غير ذلك وقال بعض قومنا يدرك عليه الغرماء ان يخدمهم باجرة تحسب له وما كول وقول المصنف رحمه الله في التاج وان كان قويا ولا صناعة له ولا حراثة فلا يؤخذ بالعمل الا ان احب وان كانت له فاي ان يعمل حنيس حتي يعمل او يعذر ويفرض عليه الحاكم في كسبه لغرماءه فريضة يوديه الم لا جل ولا كفيل عليه وان كان ذا صناعة فيطلبوه خوفا ان يغيب فان كانت حراثة فرض عليه في الثمار نصفها له ونصفها لغرماءه ان كان بعيال والا فله ثلث وان كانت غيرها قرض عليه كل شهر قدرها وان عجز عن اداء القريضة فلا حنيس عليه ولا في فريضة ولده ولا م الولد ان تقبل منه ما قدر عليه او تترك له ولده واذا حضره الموت فليوص بما عليه من الديون ولا يضييق عليه ان ياخذ الحقوق ليقضي بها ما عليه من الديون لانها اوساخ الناس ولانه قد لا يتاهل

لها او يخاف ذلك كاخلال الولاية لخو الزكاة فيكون كمقاضي دين بدين وبما كان مسرفا او يخاف انه قد اسرف فافتقر فكان هو السبب في الافلاس فيخرج ان شاء ولو عن الكفارة ان شاء ولان الكفارة قد قال بعض لاحتل الا للمضطر وله ان ياخذ الحقوق لقضاء الديون ديون الناس او ديون الله او للقوت ولا يلزمه قبول الهبة وقيل يلزمه ان كانت لغير ثواب وتقدم في اواخر خاتمة الكفارات فمن كتاب الوصايا انه يجوز اخذ الكفارات لقضاء الديون اه ولا يلزمه الرجوع في هبته لولده ولا النزع منه ويسمى الرجوع في هبته لابنه اعتصارا وزعم بعض انه يلزمه قبول السلف قال العاصمي

والاعتصار ليس بالمكف * له ولا قبول غير السلف

وقيل لا يلزمه قبول السلف ولا الهبة ولو لغير الثواب ولا معروف احد لان الغرماء لم يعاهدوه على ذلك ولا يجب عليه قبول الوصية ولا الشفعة التي فيها ربح وغير المفلس ممن لا مال له في ذلك كالمفلس ويمجوز للفلسة ان تتزوج بصدق او بغير صدق قالوه في الديوان اي بغير صدق معتبر عند الغرماء واما الصدق فلا يصح التزويج على ان لا يكون فمكأنهم قالوا يجوز ان تتزوج بصدق كثير او قليل لا يدركون عليها ان يبطل النكاح ان تزوجت بقليل ولا على زوجها ان يعطيها الكثير ولا يدركون ان لا تزوج الا بكثير ويحتمل ان يريدوا انه يجوز لها ان تتزوج بلا ذكر الصدق فتدركه بعد فان هذا جائز وانما الممنوع ان تتزوج على ان لا صدق لها وان تزوجت بصدق اي مذكور او بصدق معتبر وكذا غير المذكور واقليل او ذلك قول من اثبت النكاح على ان لا صدق فيلزمه العقر والمثل بعد المس او ما تراضوا عليه قبله فان كان اكثر مما فلسها عليه الحاكم فقد خرجت من التفليس ولا يجوز خلها بصدقها بعد ما فلسها الحاكم ولا تبريتها للزوج من الصدق واما ان فعلت ما تبطل به صدقها فقد سقطت عن الزوج وكذلك اذا كانت سفية فجعل لها المسلمون ما ياتي من امر التسفيه للذي لا يجوز ماله فلا يجوز تبريتها للزوج من الصدق وان تزوج المفلس امرأة بصدق او جرح رجلا لم تدخل معهم تصدقها ولو طلقها ودخل الجريح بجرحه ولا يجوز له فيما بينه وبين الله ولا في الحكم

ان يعطي لبعض الغرماء دون بعض ولو ما ينوبه فقط بالخاصة وان حضر بعض
دون بعض اعطى من حضر منابه بالخاصة ورفع سهم من لم يحضر وان ضاع ضاع
عليه لا على من حضر ولا على من لم يحضر الا ان فلسه الحاكم فلن لم يحضر ان
يتبعه وله ان لا يتبع من حضر ومن باع له ولم يعلم انه مفلس فليرد منه ما باع له وهو
بمنزلة اللص ان قام بعينه ولا يتعاصص معه الغرماء فيه واما ان علم فله ما نابه
بالخاصة وقيل هو احق بشيئه وقيل لا ياخذ ولا يجامص به لانه هو الذي ضيعه
وان استفاد بعد ذلك مالا حكم له بماله وكل ما استفاد فله في الحكم وفيما بينه وبين
الله ان يأكل منه ويلبس هو وعياله ولا يمنعه اصحاب الديون من ذلك وان طلبوا
منه كل ما في يده ان يتحصوا فيه فانهم يدركون عليه ذلك وان استدان ديننا بعد
ظهور افلاسه والقرض عليه لغرماء ثم اكتسب مالا فانه يقسم بين من فلس على
حقوقهم ولا يدخل رب الدين الاخير حتى يستوفوا ثم ياخذوا والله اعلم * ولزم
مدعيه * اي مدعي الافلاس * ان استمسك باحد على نفقته وكسوته * وما
لزم الولي او نحوه لوائه او نحوه كالمولى واستمسك به غيظه على قضاء الدين فادعي
الافلاس * عند حاكم ان يبينه * او ان بين الافلاس لينفقه او لثلا يشدد عليه
في قضاء الدين * وانه وليه * اي يبين انه ولي للرجل الذي استمسك هو به ان
ينفقه او ان الرجل واهله والمصدق واحد وذلك ان انكر المستمسك به على النفقة
انه ولي المدعي والا اقتصر على بيان انه مفلس * والا * بين الافلاس وانه ولي
* فلا يمين له * اي للمدعي * عليه * اي على المدعي عليه انه وليه او المقضي
لديونه * ان جحد * هذا المدعي عليه او المقضي الافلاس او انه ولي * بعد
استرداد * اي بعد طلب الحاكم اريد الجواب يقول انه ليس وليي او لست وليه
مثلا او انه ليس مفلسا فضلا عن ان انفقه او فضلا عن ان لا اشدد عليه في الطلب
لديوني والذي عندي انه يدرك اليمين على العلم فيقول والله ما علمت انه مفلس او
والله ما علمت انه وليي او والله ما علمت اني وليه وفي المنهاج اختلاف في الحبس قبل
ان يصح اعدامه فقبل يحبس ويدعي ببيان اعساره وقيل يخالف ما عنده ما يودي
به ماعليه ولا بمضيه وقيل لا يمين في هذا وقيل يستل عنه من يعرفه ولا يبدأ

ولزم مدعيه ان استمسك
باحد على نفقته وكسوته
عند حاكم ان يبينه وانه
وليه والا فلا يمين له عليه
ان جحد بعد استرداد

بالحبس وقيل ان توجه الدين عليه مما عليه له بدل فهو مدع في الاعسار وان كان
مما لا عوض له ولا بدل كالصداق والجرح فالقول قوله مع يمينه على ما ذكره فان
ادعى الغريم ان له مالا كافه الحاكم يبينه وان لم يدرج سال عن حاله وقيل ان ادعى
الايسار والمدين الاعسار دعا كلا بيمينه وحكم بما صح عنده وقال في المدين اذا
حكم عليه بالوفاء وكان له مال انه يخير الغرماء في ان يعترضوا من ماله بعدول البلد
وفي ان يوجوه بقدر ما يبيع ماله وان ابوا ان يعترضوا عنه اجل له بقدر ذلك او اخذ
عليه كفيل لي الى الاجل فتكون الحقوق عليه لا مكان اتلاف ماله وتواني في
بيعه وقيل لا يارمه احضار الكفيل وقيل اذا طواب به فان اتى به وقدر عليه فلا
حبس على الكفيل ولكن يجبر عليه ماله اذا طلب غرماء لثلا يزيه او يتفقه ومن
لا مال له واجل له حتى يعمل فلا كفيل عليه اتفاقا فمن اجل في بيع ماله وانقضى
الاجل ولم يحضر ماعليه حبس حتى يوديه فان تمادى في الحبس ولم يود باع الحاكم
من ماله وادى وهو راي سليمان وقيل يحبس حتى يبيعه ويودي وهو راي ابن
محبوب واختلف في المدة فقال سليمان الى ثلاثة اشهر وقيل يحبس حتى يبيع والا
باع الحاكم وقضى عنه واشهد للمشتري وشرط له الدرك على رب المال وان لم ينفق
ماله الا بالكسر وهو ان ينحط من قيمته الثلث وقيل الربع ان لم يحمل عليه بيعه
فرض عليه الحق في الثمار وقول مسعدة لا تباع اصول الاحياء في سوق من يزيد
الا مال المفلس ورخص في بيع الثوب والبضاعة والعروض وكذا عن سليمان
وما ذكرته عن المنهاج من حبس من جهل حاله من ايسار او اعسار لاحد فيه بل
ينظر الحاكم وما يظهر له من المحبوس وقيل يحبس في القليل كالدرهمات مقدار
نصف شهر وفي الوسط شهرين وفي الكثير اربعة اشهر وان اتى بحميل الوجه لم يسجن
بل يختبر حاله غير مسجون فان ظهر من حاله ما يوجب السجن سجن والا انتظر قال
العلصمي

وحيثما جهل حال من طلب * وقصد اختباره فيما يجب
تخبره مقدار نصف شهر * ان يكن الدين يسيرا القدر
والسجن في توسط شهران * وضف دين في الخطير الشان

وحيث جاء قبل بالحمل * بالوجه ما للسجن من سبيل

اي لا سبيل الى سجنه قبل اختباره اذا جاء بالحمل ومن لحقته تهمة باخفاء ماله قصدا لحرمان غرماءه او لكونه اخذ مال الناس وادعى تلفه وهذا يحبس حتى يودي او يثبت عدمه فيحلف ويسرج ويبريه من السجن حميل المال لا حميل الوجه قال العاصمي

والحبس للملذ والمتهم * الى الاداء او ثبوت العدم

وليس بنجيه من اعتقال * الا حميل غارم للمال

وحبس من قد غيب المال الى * ادائه لموته معتقلا

وفي المنهاج الدين الذي يجوز الحبس عليه هو الذي ثبت عن عوض يستغنى به لانه في الظاهر مستغن بالمال اذا حصل في يده ولانه ممتنع عن الاداء مع التمكن وكل دين لم تكن هذه صفته لم يحبس فيه حتى يعلم غناه مثل ما لزمه من الارش والدية والصداق واذا رفع الغريم من عليه الحق في غير بلده فقبل يدفع حقه هناك وهو قول ابي عبد الله وقيل في بلده فياخذ القاضي بآي القولين يناسب الحل والتيسير * وان ادعى * من طوب بالنفقة والكسوة مثلا * افلاسا مثله * اي مثل افلاس طالب النفقة والكسوة مثل ان يقول اني مفلس كما انك مفلس ويجوز ان يريد المصنف ان ادعى الافلاس كما ادعاه طالب النفقة والكسوة * او معه ولي * اخر * عطف على افلاسا للضمن ادعى معنى قال وانما نصب المفرد هو الافلاس مع انه مضمن لمعنى القول لان المعنى جملة كانه قول وان قال انه مفلس او معه ولي * اخر او بقدر قول اي وان ادعى افلاسا مثله او قال معه ولي * اخر ومقتضى الظاهر ان يقول او معي ولي * اخر لان المطلوب بالنفقة والكسوة يقول اني مفلس او معي ولي * اخر برد الضمير لنفسه وهو متكلم وذلك لفات عند السكاكي * بينه * اي فليبين ادعاه اي فليبين ببيان على صحته اورد الضمير على اخذ الشئيين الافلاس وثبوت الولي اي فليبين على ما ادعاه منهما فان بين الافلاس او وليا قبله قادرا على الانفاق حاضرا فلا نفقة عليه وان بين وليا معه حاضرا قادرا انفق منابه فقط والا فلا يمين له على طالب النفقة والكسوة اني ايها المطلوب بالنفقة والكسوة غير مفلس ولا اني ايها المطلوب بهما لم

وان ادعى افلاسا مثله او معه ولي * اخر بينه

تلاميذ مفلسا ولا انه لا ولي معي اتي قبلي ولا انه لم يعلم وليا معي او قبلي * ويجبر ولي * وكل من لزمته النفقة * على نفقة وجبت بضرب * لان الانسان يفوت بعدها * وعلى كسوة يحبس * لانه لا يفوت بدمها وهكذا ما يفوت يجبر فيه بالضرب وما لا يفوت بالحبس لكن يجبر في نفقة الحيوان بحبس ولا حد للضرب او الحبس الا الاداء او الحملة بالمال وان كانت الكسوة مما لولم يعطها لمات وليه بالبرد مثلا اجبر عليها بالضرب كذلك وتقدم في كتاب النكاح في باب نفقة الزوجة ما نصه ويجبره الحاكم على نفقتها يضرب حتى ينفق او يطاق وكذا بنفقة الاولياء والعبيد وفي الحيوان بحبس وكذا في كسوة مطلقا وقيل في الشتاء بضرب بلا عدد في الكل اه وانصر المصنف هنا على التصحيح عندهما * وتجب * على الوارث النفقة واراد بها هنا ما يشمل الكسوة اذا لزمته * على قدر الارث * فمن برث نصفا وجب عليه نصف النفقة وهكذا * والوسع * في المال * والقتل * الضيق فيه فذو الوسع يعطي النفقة واسعة وذو الضيق يعطيها ضيقة وقيل نفقة الولي على اتني والفقير سواء ربع مد لسكل يوم وللأبوين والاجداد نفقة واسعة على قدر المال فمن كان مثلا برث النصف وكان مقرا ينفق النصف من شعير ومن كان مثلا ذا وسع وكان برث الثلث مثلا ينفق الثلث برا ويقال نفقة الزوجة والوالدين مفروضة مقدرة لا يتساهل فيها ونفقة الاولياء بقدر ما يفوتهم ولم يذكر الشيخ احمد الوالدين * ولو كلاليا * شاع استعمال الفقهاء له بمعنى الاخ او الاخت من الام * على المختار * لانه ولي يرثه اخوه وقيل لا نفقة للاخ او الاخت من الام على الاخ او الاخت منها واقتصروا عليه في الديوان في كتاب النفقات كما ياتي في كلام المصنف فيه مقتصر على محاكاة للديوان * لا بزوجية * مع اوف على محذوف اي تجب مطلقا بالارث لا بالزوجية فانه لا تجب بها مطلقا بل في بعض الصور فان الزوج ينفق زوجته للزوجية ولا تنفقه زوجته للزوجية اذا لم يكن له ولي ينفقه وقيل تنفقه اذا لم يكن له ولي قادر ولم يطاق الكسب * ان لم يكن * احد الزوجين * عاصبا * فان كان عاصبا مثل ان يكون زوجها ابن عمه فانه ينفعها من جهة الزوجية مطلقا ومن جهة القرابة ان احتاجت لكر هذا فرض كلام لانه يلزم الانفاق من جهة كونه زوجا

ويجبر ولي على نفقة وجبت بضرب وعلى كسوة يحبس وتجب على قدر الارث والوسع والقتل ولو كلاليا على المختار لا لزوجية ان لم يكن عاصبا

ولا يعتبر القرب نعم يزيدنا كيدا ان احتاجت فان لم ينفقها فقد ضيع حق الزوجة
وحق الولي ولا يقال قد تبطل المرأة حقوقها من جهة الزوجية لنشوزها فتبقى نفقة
القرابة اذا كانت بنت عمه واحتاجت لانا نقول اذا ابطلت حقوقها لنشوز لم ينب
عليه اتفاقها من جهة القرابة لان الناشزة لا تطعم ولا تسقى وقد يتصور ان ينفقها
من جهة القرابة مثل ان تعتد من مس احد برني حيث لا تحرم اعدام عدها مثلا
فلا نفقة زوجية عليه ما دامت تعتد فان احتاجت انفقها من حيث القرابة وينفق
الزوج زوجته بطريق العسوبة وقدرها فيما لا يلزم بالتزوج كداواة مرضها ومداواة
جنونها فيعطى في ذلك بقدر ارثها منه واما الزوجة فقد تتصور عصوبتها لزوجها
فان احتاج انفقته من جهة العسوبة مثل ان تعتق عبدا فتتزوجه ولا وارث له
فيل اوله وارث لا يستغرق المال او ورثته وحدها لانها رحمه ولا وارث له
* ولزمت زوجها وان عدا ما * نفقة * لزوجته * وان غنية * ولو مع وجود وليها *
ووجود غناه وقيل لا تلزمه ان لم يطق كسبا وتلزم وليه ان قدر وعلى الاول
فيقال له اتفق او طلق ونقدم كلام في ذلك فلنا فقير لا يجد شيئا يجوز ازومه وهو
الزوج تلزمه الزوجة بعقوقها ولو لم يجد شيئا * ولا يزال * التفليس * عن
مفلس بعد ثبوت * ثبوت التفليس * بقول قائل لك علي كذا من قبل كذا *
مثل ان يقول لك علي عشرون دينارا من قبل البيع * او اعطيتك هذا ان لم
يجز اقراره * في قوله لك علي كذا من جهة كذا * او يقبل هبته * وهي التي
وهبها بقوله اعطيتك هذا وقيل يلزمه قبول الهبة واجازة اقرار من اقره وعليه
فالظاهر انه يجبر على القبول والاجازة لحق الغرماء كما يجبر على عمل المنفعة عند
بعض كما مر وكما يجبر على اجازة اقرار عبده وكما يمنع من ابراء الناس من حقوقه
المالية عليهم كل ذلك لعارض حق الغرماء * ولا يبرأ * في الحكم * ولي من
نفقة لزمته بـ * حكم * حاكم لمفلس بنزع شهود شهادتهم بافلاسه * بحاكم يتعلق
بازمت وكذا المفلس ويجوز تعليقه بنفقة بمعنى اتفاق على تعاقب لام التقوية وهو
قول او تعليقه بنفقة بمعنى اتفاق على ان اللام بمعنى على وبنزع متعلق بغير او بافلاس
متعلق بشهادتهم * على المختار * لتأخر النزاع عن الحكم فان ذلك كابطال البيع

ولزمت زوجها وان مقدما
لزوجته ولو مع وجود
وليها ولا يزال عن مفلس
بعد ثبوت بقول قائل
لك علي كذا من قبل كذا
او اعطيتك هذا ان لم يجز
اقراره او يقبل هبته ولا يبرأ
اولي من نفقة لزمته بحاكم
لمفلس بنزع شهود شهادتهم
بافلاسه على المختار

ونحوه بعد عقده عقدا صحيحا فانه لا يبطل وبره عند الله ان علم بطلان الشهادة
وقيل ان نزعو شهادتهم بالا فلاس بعد الحكم بها انتزعت وبطلت عنه النفقة في
الحكم وضمن الشهود ما اتفق وبري عند الله ان كانت شهادتهم باطلة * وياخذ *
المفلس في المسجد على يد الجماعة ان لم يكن الامام او القاضي او نحوه او كان
القاضي ونحوه ولا يقوى على الاجبار والاولى رد الضمير للحاكم لقوله وعلى غيره من
الدعاوي لان هذا العموم للحاكم لا للمفلس لكن قول صاحب الاصل ياخذ في
المسجد يناسب الرد للمفلس لا للحاكم لان المفلس هو الذي يستعين باهل المسجد دون
الحاكم لان الحاكم اقوى الهمم الا ان يقال ان الحاكم ايضا يتقوى بهم او انه
ياخذ العشيرة في المسجد لاشهار الامر وما يترتب عليه وقد يمكن للمفلس العموم
في الاخذ على دعاوي الخلافة مما يرجع الى اتفاقه مثل ان يقول استخلفوا من هو
في البلد اولا تستخلفوا فلانا فانه يطعن في او نحو ذلك فينظر فيما قال * عشيرة
غائب او يتيم ونحوه * من مجنون واخرس او احم لا يفهم ومتمتع بقوته وهارب
ومستتر ونحو ذلك * ان كان * نحو غائب * وليه * ولي المفلس او ان كان
المفلس ولي النائب او نحوه والمصدق واحد * بالاستخلاف * متعلق بياخذاي
ياخذ العشيرة ان يستخلفوا على نحو الغائب رجلا منهم او من غيرهم * ليفق عليه
ويجبس * بالبناء للمفعول والنائب هو قوله * على ذلك * اي ويحبس العشيرة
البلغ العقلاء حتى الاعمي والمقعود والمرأة لانه يمكنهم التكلم بالحق وقيل انما يجبس
المغفور اليه الذي لا يعملون شيئا من ذلك ان لم يكن معهم كما مر في القسمة انه
لا ياخذ الانسان على مالا يطبق عليه واراد بالحبس ما يشمل السجن او الخطة
والهجران وعدم اخذ الحق لهم * وعلى غيره من الدعاوي مما لزمهم فيه استخلاف
على ما مر * في محاله كاستخلاف على اليتامى والمجانين واموال الغياب
والقسمة وغير ذلك * ولا يبرأ * اي لا يتخلص من السجن او الخطة او الهجر
او عدم اخذ الحق له * منهم بها * بالخلافة اي بايقاعها * حتى ينعم غيره * من
العشيرة * ويستخلفوا * ليتعاونوا ويتزاجروا لان المتنع منهم انما يتمتع تحت ظلال
سيوفهم فكأنهم انسان واحد واما البراءة فلا يبرأون الا من منع ذلك ونحوه من

وياخذ عشيرة غائب او
يتيمس ونحوه ان كان
ولي به بالاستخلاف بنفق
عليه ويحبس على ذلك
وعلى غيره من الدعاوي
مما لزمهم فيه استخلاف
على ما مر ولا يبرأ منهم
حتى ينعم غيره ويستخلفوا

الحقوق او اعلان على المنع مثل ان يقول لا استخلف اولا احضر في الاستخلاف او يقول لاحد لا تستخلف اولا تحضر او يقول الصواب معك في عدم الاستخلاف واذا كان الامام او القاضي القادر ونحوه فلهم جبر العشيرة ولهم استخلاف احد منها او من غيرها بحسب الصلاح وكذا الشركاء ان اخذوا به **اجازة** اقرار عبيدهم بجنابة **متعلق** باقرار **لا يبرأ** من الحبس بمعناه المذكور العام **مقرر** منهم **حتى** يقرؤا **جميعا** بما فعل اي يجوزوا اقراره تقليدا له او تقييدا له وقيل انما يحبس العبد حيث لا يتضرر وقيل من انتم منهم تخلص من الحبس وحبس غيره وقيل يحبس العبد من لم يجزهم اقراره فان كانوا ثلاثة واقرار واحد منهم شركاء فيه اثلاثا فانه يترك ليعتد المقر يوما ويحبس يومين للذين لم يقرؤا او يحل ليعتد المقر شهرا ويحبس عن لم يقرؤا شهرين ونفقة فيها عليهما **ويجوز** خليفة على نفقه **للانسان** ولو عبيدا **بضرب** **والحيوان** بحبس كما ان الكسوة يجبر عليها بالحبس وقيل في الشتاء **بضرب** **كولي** **لانه** نائب الولي وعن ابي يحيى الدرقي في الحامل اذا وجبت عليها نفقة وايها وابنتان تفق انه يجبر وليها ان يفق وايها الذي وجبت له النفقة حتى تضع المرأة فتجبر على ذلك وقول **آخر** يستخلف لها جماعة الاخبار من المسلمين خليفة ينفق من مالها على وايها واما خليفة الغائب اذا وجبت على الغائب نفقة وايه فكان خليفة بنفق عليه من مال الغائب والخليفة غير امين وقد وضع المال في يد الامين فيدفع منه الى الخليفة على قدر نفقة ولي الغائب ففرغ المال واراد الخليفة ان يبيع من مال الغائب فنأدى به ولم يجد من ياتي له على الاستقصاء فهل يجبر على النفقة او ينظر حتى يبيع الجواب في ذلك انه ان لم يعلم منه اضرار لا يجبر مالم يجد للبيع فانه يوخذ بالنفقة ويدين على الغائب وينفق على الولي حتى يبيع **ويقرض** خليفة غائب غاب معه ماله **اليه** **ويتدين** اليه **اي** اذا غاب الانسان وغاب ماله معه استقرض الخليفة له من الناس واخذ له الدين من الناس اي يجوز له كل من الاستقرض والتدين سواء فعل كلا منهما او اقتصر على واحد ويجوز ان يقرض عليه من ماله ويشهد على انه يرجع به ومعنى قوله يقرض ياخذ له القرض من الناس ويحتمل ان يريد ما يشمل القرض من الناس او من نفسه **وينفق**

وكذا الشركاء ان اخذوا باقرار عبيدهم بجنابة لا يبرأ مقرر حتى يقرؤا ويجبر خليفة على نفقه بضرب كولي ويفرض خليفة غائب غاب معه ماله ويتدين اليه وينفق

على ولي الغائب او حيوانه او عبيده **ويؤخذ** به **اي** يؤخذ الغائب بما فعل الخليفة من قرض او تدين او كليهما ان برده للخليفة ان كان الخليفة قد اعطى لمن اقرض له او تدين هو منه والا فلا حرجهما **بجس** ان ابي **من الرد** **لا يضرب** ولو على ما انفق لان ذلك لا يفوت به انسان لانه قد مضى فان احتاج الولي مثلا بعد قدوم الغائب اجبر القادم بضرب على نفقة **وان** بان ولي اقرب منه **اي** من الغائب الذي اقرض الخليفة او تدين اليه **او** معه **معطوف** على اقرب متعلق بمحذوف وجوبا لانه عطف على التمتع اي اقرب منه او ثابت معه **في درجة** **سواء** تساوت رتبة اتفاقهما او تفاوتت **او المنفق** عليه **بالرفع** عطف على ولي وجملة قوله **له مال** **حال** من المنفق اي او بان المنفق عليه حال كونه له مال ومن قبل ذلك متهم ولا مال له **لا يعلم** به بعد قدومه **متعلق** بباي اي او قبل قدومه ويجوز ان يكون المنفق عليه اسما لكن محذوفه ومحط الكلام هو هذه الحال وان هذه وصلية اي يؤخذ الغائب بذلك القرض او التدين اذا قدم ولو بان ولي اقرب تلزمه النفقة وحده لا مع الغائب او ولي ينفق هو والغائب لا الغائب وحده او بان ان للمنفق عليه مالا وذلك في الحكم اذا وقع الحكم بذلك ويترك الاتفاق عليه من حين بان ذلك واما فيما بينه وبين الله فان النفقة على الولي الذي هو اقرب فهو الذي يؤخذ بما تدين الخليفة او اقترض او نصيب منها على الغائب ونصيب منها على الولي الذي معه في الدرجة فيؤخذ بنصيبه من القرض والتدين او على المنفق عليه في ماله فيرد القرض والدين كله من ماله **ويبين** ولي مفلس **يأتي** بالبيان ان المفلس استنفاد مالا **ان ادعى** انه استنفاد مالا **ويجزيه** البيان **ولو** بخبر الامناء **فكيف** بشهادة الامناء والمراد الامينان او الامين ولا مينتان فصاعدا **ولا يحلفه** **الولي** انه لم يستنفد مالا **ان لم يجد** **بيانا** لان الحكم وقع عليه بالاتفاق فهو يستمر عليه ويستصحبه كما يستصحب الاصل فلا يزداد اليه اليمين لان زيادتها انتقال عن الحكم الاول اذ كان بلا يمين **ومن** صح افلاسه اخذ **من** وليه مثلا النفقة الواجبة على وليه كلها **ولو** نفقة اولاده **اي** اولاده الاطفال او اولاد بنيه ان مات ابوه او جن او غاب ولا مال لهم ولا لايه **وتتجوز** نفيه او مجانين بنيه كذلك ولو بلغا اذا لم يكن لهم مال **ويدر** كونها

ويؤخذ به بحبس ان ابي لا يضرب وان بان ولي اقرب منه او معه في درجة او المنفق عليه له مال لا يعلم به بعد قدومه وبين ولي مفلس ان ادعى انه استنفاد مالا ولو بخبر الامناء ولا يحلفه ان لم يجد ومن صح افلاسه اخذ ولو نفقة اطفاله ويدركونها

اي اطفاله او اطفال بنيه * بعد بلوغهم * ومجانينهم ومجانينهم بعد افاقة * بتجديد
دعوة * عند الحاكم الاول او عند حاكم اخر * وثبوت افلاس * ولو كان بقاء
الافلاس للاولاد والمجانين معلوما ظاهرا لانهم قبل البلوغ او الافاقة تبع لابيهم
وبعد لهم حكم انفسهم ولكن لا باس ان لم يجدوا ورضي المتفق ويترتب على
التجديد ان ما اعطوا وماتوا او حدث لهم مال قبل ذهابه ان كان بالحكم الجديد
يرجع للمتفق فرض لهم او لم يفرض والا لم يرجع * ولا تدرك نفقة زوجة على ولي *
من اولياء الزوج * ان لم يكن ولدا * لزوجها سواء كان منها او من غيرها فان كان
ولدا له فان نفقتها تدرك عليه * ولكن لا تسلط عليه هي بل * ياخذها عليه
ابوه وان له * زوجات * اربع * له على درجاتهن في النفقة وقيل لواحدة وان لم
يخصر الاب او لم يطلق على ابنه فلها ان تاخذه بذلك كما ياخذ الاب وكذا البنت
بل تدخل في لفظ الولد وانما تدرك عليه نفقة الزوجية لا الولادة لان لها زوجا واما
سراريه فله نفقة واحدة ان لم يستغن عنها وان استغنى باعها وفي نسخة وان لاربعة
بأثبات الهاء على لغة من ثبت الهاء في عدد الموثق مطلقا وان لم يذكر المحدود
* ويدركها * الجد * من جهة الاب على ولد ابنه * له * زوجة * واحدة *
ولو كانت له اربع وان تعددت له وتعددت درجاتهن في النفقة اعطى نفقة الوسطى
فيعطىها الجد من شاء منهن او يضعها حيث شاء وان كانت اعلى وادنى فبالأعلى
ويعطىها الجد من شاء او يضع حيث شاء وقيل يعطى نفقة الدنيا وقيل العليا اقول
مستخرجة لا مصرح بها لكن ان اعتبر الكيل للازواج اعطاه ما يكال للزوجة بلا
اشكال وللأب او الجد قبض نفقته وحده او قبضها لنفسه وللزوجة او الزوجات
اذا كن للاب برة غير متميزة واقتصر المصنف على الولد تبعا لاصله ويأتي في كتاب
النفقات عن الديوان ان نفقة زوجة الطفل تدرك على ابيه واما نفقة ازواج العبيد
فانها ايضا على ساداتهم لكن لا ترد على المصنف لانه فرض الكلام في الولي وكذا
الزواج القبطي وترد عليه ازواج عبيد اطفاله وقد يقال لا يرد عليه ذلك لانه ينفه في كتاب
النفقات على زوجة طفله فيقدر هناك ان لم يكن ولدا ولا والدًا وكذا خليفته على احد
ومن تكفل بنفقة زوجة احد * ومن لزمته له على بنته واخته وله * اولاد او

بعد بلوغهم بتجديد دعوة
وثبوت افلاس ولا تدرك
نفقة زوجة على ولي ان لم
يكن ولدا وياخذها عليه
ابوه وان لاربعة والجد
لواحدة ومن لزمته له على
بنته واخته وله

اولاد بنين * صغار * او مجانين * استخضت بهم بنته * لانها ترثهم في الجملة * دون عنهم *
وهي الاخت المذكورة لانها لا ترثهم في الجملة الا اذ لم يكن فرضي ولا عاصب عند من
يورث ذوي الارحام فالبتت تعطي نصف نفقة الاب وجميع نفقتهم والاخت تعطي
نصف نفقته * ولا يزاح عن ولي اتفاق مفلسة ذات حمل صبح حياته * بتصور
افلاسها بان تقضي ما ورثت في دين عليها او لم يترك ابو الحمل مالا وكان للحمل مال
هبة مثلا وقد مات ابوه او طلقها بائنا او ثلاثا * ولو * كان * له * اي للعمل
* مال * من ارث او وصية او هبة او غير ذلك لانها مالم تضع لا تدرك عليه
واذا وضعته ادركت النفقة في ماله ان كان له مال وازيحت عن غيره * والبايع او
مقرض * او معامل معاملة مامن المعاملات الجائزة * لمفلس نادى على تفليسه
سلطان او حاكم * او جماعة او نحو ذلك وهذه الجملة نعت مفلس * اخذ * مبتدا
خبره قوله لبايع اي لمعامله بعد النداء عليه اخذ * شيئا ان قام * هو قيل او قام
ثمة فياخذ ثمة القائم * من يده * متعلق باخذ * دون غرماء * كسارق * لانه
اخفى افلاسه فكان في معاملته كالسارق فمن عامله بذلك يرد شيئا كما يرد
المسروق منه ماسرق المفلس ان قام بعينه او ثمنه * ان لم يعلم * ذلك الذي باع
له او اقترض له * بذلك * النداء على تفليسه وظاهره ان له اخذه بلا حكم
حاكم وهو الصحيح كما هو ظاهر الاحاديث الالية وقيل لا الا بحكم الحاكم كما ان
افلاسه صبح بحكم الحاكم فاصل ذلك ان له ما ادركه مما عامله قبل الحجر او بعده
ان لم يعلم بالحجر وان علم حاصص الغرماء ولو بقي بعينه لانه ضيع ماله وقيل له
ما يفضل عنهم او ما يسعي بعد وفاءهم لا ياخذ ولا يحاصص لانه ضيع وعليه
التوبة على القوانين لتضييع المال لان الحجر عليه منه من ذلك والمعدم في مثل
الباب كالمفلس وقيل ان علم فهو ايضا احق بماله ان قام هو او ثمنه كما مررت
الاشارة لذلك ووجه هذا القول ان التضييع حرام فلا يمضي ومن حضر في البلد او
في الحوزة او الاميال وادعى عدم العلم لم يعذر وقيل يعذر ان تبين عذره ويعذر
من خرج من الحوزة والاميال ان ادعى عدم العلم وقيل لا وان باع المفلس المتأدى
عليه ما اقرضه انسان او باع له انسان لم يختص صاحب الشيء بما في ذمة من باع له

صغار استخضت بهم بنته
دون عنهم ولا يزاح عن
ولي اتفاق مفلسة ذات
حمل صبح حياته ولو له
مال ولباع او مقرض
لمفلس نادى على تفليسه
سلطان او حاكم اخذ شيئا
ان قام من يده دون
غرماء كسارق ان لم يعلم
بذلك

المفلس ولا فيه اذا قبضه المفلس وعنه صلى الله عليه وسلم ايما رجل باع على مفلس متاعا فوجده بعينه فهو احق به قيل وان باعه وقبضه المشتري ادركه عند المشتري ويرجع هو عليه بالثمن بخاصص به الغرماء وليس المتاع في الحديث قيذا فان الاصول والحيوان كذلك وعن ابي عبيدة عن جابر عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما رجل افلس فادرك الرجل ماله بعينه فهو احق به من غيره ولم يبين في هذه الرواية الوجه الذي يخرج به الشيء من يد الرجل ويبين في الاولى انه خرج بالبيع وفي رواية ايما رجل باع متاعا فافلس الذي ابتاع متاعه ولم يقبض البائع من ثمنه شيئا فوجده بعينه فهو احق به وقال البخاري باب اذا وجد ماله عند مفلس في البيع والقرض والوديعة فهو احق به وقال الحسن اذا افلس وتبين لم يجز عتق ولا بيعه ولا شراءه والقرض مقيس على البيع بل اقول يدخل في عموم رواية جابر القرض وغيره من المعاملة واما ذكر البيع في بعض الروايات بخار مجرى التمثيل لا تقيد وهكذا كنت اقول حتي اطلعت انه مذهب الشافعي وفرقت الملكية بين البيع والقرض واما الوديعة فصاحبها احق بها اجماعا لان ملكه لم يزل عنها والمقرض صنع معروفًا والمحافظة على وفاء من اصطنع معروفًا مطلوب فاقصر بعض عليهما لذلك مع البيع لورود الحديث به واذا كان ذلك بالبيع فبالقرض والايداع اولى واما تعميمنا فلان سائر العقود داخلة في البيع بالمعنى فان دخلت الوديعة في ضمانه فاسوة الغرماء وان وجد ماله وقد تغير بالقس في ذاته او في صفته او قبض المفلس شيئا من ثمنه فكذلك لا يكون واجده عنده احق به ورجح الشافعي انه لا فرق بين تغير الشيء او بقاءه ولا بين قبض بعض ثمنه وعدمه وزعمت الحنفية ونحدها ان البائع ونحوه لا يكون احق بشيئه ولو وجده بعينه لم يتغير لانه ملك للمفلس واخذ البائع اياه نقض وحملوا الحديث لكونه خبر واحد خالف الاصول على النقطة والوديعة والغارية او نحو ذلك وورده التصريح بالبيع في بعض الروايات وانه لو كان كذلك لم يقيد بالمفلس ولم يحمل احق به لما تقتضيه صيغة افعّل التفضيل من الاشتراك وان مات ووجدت السلعة فقل الشافعي صاحبها احق بها وقل مالك واحمد في اسوة الغرماء وروى مالك مراسلا وان مات الذي ابتاعه فصاحب المتاع

فيه اسوة الغرماء لان الميت خربت ذمته فليس للغرماء محل يرجعون اليه فاستنوا في ذلك بخلاف المفلس واحتج الشافعي بان المفلس كالميت ولا راي له في ماله حتي ان مالك قال يحل اجل الدين بالافلاس كما يحل بالموت ثم ان اراد الغرماء او الورثة اعطاء صاحب السلعة الثمن فقال مالك يلزمه القبول وقل الشافعي واحمد لا يلزمه فليتحق بالبيع الموجر فيرجع مكثري الدابة او الدار الى عين دابته او داره او نحو ذلك وهذا هو الصحيح عند الشافعية والملكية قال العاصمي

وما حواه مشتري ويحضر * فربه في فلس مخبر

الا اذا بالغرماء دفعوا * ثمنه فاخذه بمنع

يعني ينجز بين ان ياخذ شيئه او ان يخاصص الغرماء وان دفعوا له ثمنه ازمه قبول الثمن وان مات فليس له الا الخاصة وله ان ياخذه في افلاس ولو لم يكن للمفلس غيره الا ان يرضى الغرماء بدفع ثمنه اليه فذلك لهم ثم انه اذا ادرك الرجل ماله عند المفلس بعينه وقد تولدت منه زوائد منفصلة وهي موجودة بيده كصوف مجزوز ولبن مخلوب فهل يدركها ظاهر الحديث انه لا يدركها لان المذكور في الحديث ادراك عين المتاع وليست بعين المتاع ولانها حدثت على ملك المشتري ثم ان ظاهر كلام المصنف ان الرجل باع او اقترض للمفلس بعد النداء وظاهر الاحاديث المتقدمة والكلام السابق ان بيع المتاع مثلا سابق على الحكم بالمفلس وهو كذلك عند قومنا وحملوا عليه الاحاديث وهو ظاهر في رواية الحديث فلذي عندي حمل الاحاديث على العموم لما قبل الحكم بالمفلس ولما بعده اذا عامله بعده ولم يعلم به وضريح كلام الدعائم وشرحها انه لا يكون احق بمتاعه الا اذا باعه بعد الحكم عليه بالمفلس وكان جاهلا بذلك قل

ومن تدين من قوم وبائعهم * مالا فاصح صفرا كفه شغبا

فاللالم يقبضه الدين بينهم * قسما ولو صح رب المال واتخبا

وبعد افلاسه ان كان بايعه * جهلا حوى ماله منه كما كذبا

قال بن وصاف المسئلة من الجامع ومن اخذ من قوم مالا ثم افلس فهو بين الغرماء وان اخذه بعد ان افلس ولم يعلم فتلك خيانة وصاحب المال احق به اذا ادركه بعينه وقال ابو الحسن من اخذ مال قوم ثم افلس فهو بين الغرماء ودين رب المال بالحصصة عليه وان اخذه بعد ان افلس فلي

قول تلك خبائه والمال لربه احق به اذا ادركه بعينه ذكر ذلك ابو عبد الله محمد بن عمرو بن
ابي سئة قال فلي هذا يكون الحديث محمولا على ما اذا كان البيع بعد الافلاس وان كان
بعيدا من ظاهره قيل لرب المال ماله ان قام بعينه فان كان ارضا فزرعها مشتريها او بني
فيها او غرس ثم افلس والزرع اخضر فهو والبناء والغرس له والارض للبائع وخير في
ان تكون له قيمتها بيضاء وفي ان يكون مع الغرماء فيها وفيما عليها فيباع الكل وبموجب
ثمها بيضاء والباقي للغرماء واما التمرة فيها وفي ان تخرق ارضا فان باعها ثمرة فزادت
بيد المشتري فله المال والتمره لانها عين ماله وان افلس المبتكري او مات فالمكاري
والغرماء اسوة وان افلس قبل ان يحمل فسخ الكراء هذا مذهب الشافعي وقال مالك
الحمال اولى بالشيء اذا كان في يده حتى يستوفي وقال ابو سعيد ان كان الكراء وهو
مفلس لم يقع فن حمل كان له اجر مثله مع الغرماء وان كان قبل ان يفلس ثم افلس
فهو اسوة ولو كان المال بيده ايضا وان افلس قبل الحمل خير في حمله وله كراء مع الغرماء
وفي الفسخ ومن استوجر في زرع او جنان باجرة معلومة ثم افلس مستأجره فقال الشافعي
الاجير والغرماء شرع وقال مالك هو اولى بما بيده من الزرع او نحوه حتى يستوفي الاجرة
وقال ابو سعيد ان وقع ذلك وهو مفلس بطلت فدان عمل فله اجر مثله وان وقع ذلك
قبل التفليس وعمل كان اسوة ولو كان بيده الا ان لم تقم الضيعة الا بتلك الاجرة
فانها ثابتة بعدل السعر من راس المال قبل الغرماء لانها قامت بها قال الماصمي
ورب الارض المكثر ان طرق * تفليس او موت وزرعها احق
واحكم بهذا للبائع وضائع * فيما بايدهم فما من مانع
قال ميارة يعني من اكثرت ارضا وزرعها ثم مات او فلس فان رب الارض
الذي اكراها احق بزرعها حتى يستوفي كراءه اي لان الزرع انما نشأ عن الارض
فكانت كالحياسة له ومن باع شيئا ولم يخرج من يده حتى فاس المشتري او مات او استصنع
في خياطة او غيرها والمصنوع بيده ففلس او مات فالبائع والصانع احق بمافي ايديهما
حتى يستوفي الاول ثمن شئيه والثاني اجرته ومن اشترى شيئا ودفع ثمنه ثم وجد به عيبا
فرده على بائعه ثم افلس البائع قبل ان يرد للمشتري ثمنه فلا يكون المشتري احق بذلك للشيء
وهذا على ان الرد بالعيب نقض للبيع وهو المذهب وقال بعض المالكية به وقال غيره

انه يبيع اخر وفيه ضعف لانه جبري والبيع اصله ان لا يكون عن جبر وعليه فيخير
المشتري لكونه صار بائعا وجد سلعته في التفليس واختلفوا ان لم يرد المبيع حتى فليس
البائع قال الماصمي

وليس من رد بعيب ما اشترى * اولى به في فليس ان اعترى

ومن اشترى سلعة شراء فاسدا وقد دفع ثمنها او قدر له دين في ذمة البائع ثم فليس
البائع والساعة لم تغت وهي بيد المشتري فان البيع يفسخ فقل سحنون المشتري احق بها
فيما اعطى او في الدين الذي قضى له فيها وقيل لا يكون احق بها وقيل ان كان قد دفع
ثمنها فهو احق بها وان قضى ماله من الدين على البائع فلا يكون احق قال الماصمي

والخلف في سلعة بيع ففسد * ثالها اختصاصها بالناقد

والله اعلم * باب * في الصلح ولفظ الصلح يجوز ان يكون مصدرا للثلاثي
وهو صلح ضد فسد فان المصلحين اذا اصلحوا بين من فسد بالنزاع والبغض حصل
الصلح ضد الفساد ون يكون بمعنى الاصلاح فهو اسم مصدر اصلح ومصدر اصلح هو
الاصلاح اصلح بينهما صلحا اي اصلاحا وان يكون بمعنى المصالحة فهو اسم مصدر صالح
بفتح اللام والحاء الذي هو المصالحة او الصلاح بكسر الصاد او هو اسم مصدر تصالحا
وهو التصالح او اسم مصدر اصطلاحا وهو الاصلاح والصلح لغة قطع المازعة عن رضى
وشرا انتقال عن حق او دعوى بعوض لدفع نزاع او خوف وقوعه قاله ابن عرفة قال
ميارة عن الرصاع شارح حدود ابن عرفة قوله عن حق او دعوى الاول الصالح على
الاقرار الثاني الصلح عن الانكار وبعوض يتعاق بالنتقال وخرج به الانتقال بغير عوض
وقوله لدفع نزاع يخرج به بيع المدين وما اشبهه وقوله او خوف وقوعه يدخل فيه الصلح
عن المحجور وما اشبهه ومحجور الرجل ولده الذي يقوم عليه ومن يقوم عليه من الصغار
ونحوهم باستخلاف وقال ابن رشد الصلح قبض شيء عن عوض يدخل فيه مساهلة وهو بيع
وهو من حيث ذاته مندوب اليه وقد يعرض وجوبه عند تعيين مصلحته وحرمة
وكرهته لاستلزام مفسدة واجبة الدواء وراجحته واما قول الديوان الصالح واجب على
الحاكم فيما تشابه عليه من امر الحكم فمعناه انه لا يجوز له الحكم بمعنى وجوبه نفي الحكم
فهو كالتقصير الاضافي اي انما له فيما اشبهه عليه الصلح لا الحكم والا فله ان لا يصالح

ويتر كهما لغيره ولغيره ان يتركوها بلا صلح وفي التاج المصالح ازالة الشبهة بشي وعرفه
بعض بانه عقد يحصل به قطع المنازعة وقال ابن الحاجب المصالح معاوضة كالبيع والبراء
واسقاط قول ابن عبد السلام المعاوضة اخذ ما يخالف الشبهة المدعى فيه في المجلس اوفي
الصفة والابراء اسقاط بعض ما في الذمة اذا كان المدعى فيه غير معين والاسقاط موضع
بعض المدعى فيه معين وخذ بعضه قال في الجواهر والمصالح عن الدين لجميع الدين وان صالح
عن بعضه فهو ابراء قلت يجوز استعمال البراء بمعنى الاسقاط والعكس واختلفا وهل المصالح
رخصة او اصل بنفسه قال ابن ابي عمير وابن ابي هريرة والغزالي وغيرهم انه رخصة مستثنى
من المحظورات وقال ابن ابي سلة وغيره اصل بنفسه مندوب اليه فمن قال بالاول قال
الحديث الذي هو قوله الصالح خير الاحكام الخ مجمل ومن قال بالثاني قال عام وتظهر
فائدة الخلاف فيما اذا ترددنا في نوع من المصالح فان جعلناه مجعلا لم يصح الاستدلال
عنده بالحديث المذكور على جوازه وعلى الثاني يجوز حتى يقوم دليل على تخصيصه والصحيح
الثاني وفي اضافة خير الاحكام تصريح بانه يسمى حكما لان اسم التفضل يضاف لجنسه
غالباً ﴿نذب الصالح﴾ بين المتنازعين وقد يجب او يحرم او يكره كما مر لقول الله تعالى
لا خير في كثير من نجوهم الاية وقوله فلا جناح عليهما ان يصالحا الاية وقوله عز وجل
وان طائفتان من المؤمنين الاية ﴿وللخير الوارد فيه﴾ عن الصحابة فلا يتكرر مع قوله
والسنة واراد بالخبر احاديثه صلى الله عليه وسلم وبالسنة فعله الصالح صلى الله عليه وسلم
واراد به جنس الاخبار الواردة فيه مثل قوله صلى الله عليه وسلم الصالح سيد الاحكام
ويتبادران المصنف لم يرد الا هذا الحديث لانه المذكور في الاصل بعد هذا اللفظ الذي
هو قوله للخبر الوارد ولفظه في صحيح الربيع بن حبيب ابو عبيدة قال بلغني عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال الصالح خير الاحكام او قال سيد الاحكام وهو جائز بين
الناس الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وهو احرز للحاكم من الاثم والجور والذي احل
حراما مثل ان يصلح من دراهم على اكثر منها فانه ربا والذي حرم حلالا مثل ان يصلح
زوجته على ان يطاق الاخرى او على ان لا يطاق زوجته ولفظه عن السهوي الصالح جائز
بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا ولا يس السلام قيدا لكن ذكره لانه
المتهم بشانه ترادفه الالفة وهو المنفع في الاخرة بالصالح ومثل قوله صلى الله عليه وسلم

نذب الصالح وللخير الوارد
فيه

الصالح

الصالح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا وما روي اكل كلمة
في الصالح حسنة اي والحسنة بعشر وقوله صلى الله عليه وسلم الا انبئكم بصدقة
يسيرة يحبها الله قالوا بلى قال اصلاح ذات البين اذا تقاطعوا وقوله صلى الله عليه
وسلم الا اخبركم بفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة قالوا بلى قال اصلاح
ذات البين رواه ابو الدرداء زاد عند الترمذي وابو داود وان فساد ذات البين هي
الحالقة قال الترمذي ويروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال هي الحالقة
لا اقول تحاق الشعر ولكن تحاق الدين وعن بعض الصحابة من اراد فضل العابدين
فليصلح بين الناس ولا يوقع بينهم العداوة والبغضاء وعن ام كلثوم بنت عقبة عن
النبي صلى الله عليه وسلم الاصلاح بين الناس شعبة من شعب النبوة وعن الحسن
عن النبي صلى الله عليه وسلم ان المقربين عند الله يوم القيامة المصلحون بين
الناس وعن سهل بن سعد ان اهل قبا اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة فابخر رسول الله
صلى الله عليه وسلم فقال اذهبوا بنا نصلح بينهم ﴿ولموافقة الكتاب﴾ اي القرآن
للآيات السابقة ﴿والسنة﴾ للاحاديث السابقة والمراد نذب الشرع والعلماء الناس
الى الصالح والخصمين الى الاصطلاح ويفعل المتنازعان ذلك لموافقة الخ فلا يتكرر
قوله والسنة مع قوله للخبر ﴿ومحبة الملائكة﴾ فانهم يحبون الصالح ومرضات الرب
وايضاً الصالح كالهديّة وايصال الهدايا للمسلمين ثواب الملائكة فيما قال بعض قبل
وفيه تحوز الملائكة من الشيطان ﴿وصلة الرحم﴾ اذا كان المتنازعان قريبين في
النسب بعضهما لبعض وايضاً الناس كلهم من آدم وحواء ومن نوح فقد تسبب
في اصلاح الارحام او وصل المصلح رحمه اذا كانا هما او احدهما رحماً له ﴿ورضى
القريقتين﴾ اي الخصمين فان القريقتين يجوز اطلاقه على الواحد ورضاهما يستلزم
رضى عشيرة كل اختلفت عشيرتهما او اتحدت ثم رايت في الديوان التعبير بانه يصلح
العشيرة وعن عمر رضي الله عنه ردوا الخصوم ليصالحو فان الحكم يورث بينهم
التصايف او اراد بالقريقتين عشيرة كل اذا اختلفت او ناس كل او اهله واصحابه اذا
اختلفت ﴿ونجاة الحاكم﴾ الذي يقضي بينهما ﴿من جور﴾ وقد مر في
حديث الربيع رضي الله عنه ان الصالح حرز للحاكم من الاثم والجور ﴿ومفت﴾

ولموافقة الكتاب والسنة
ومحبة الملائكة وصلة الرحم
ورضى القريقتين ونجاة
الحاكم من جور ومفت

من يفتي في المسئلة بلاقضاء * من ميل * الى احدهما وهو مبطل واذا قضى ايضاً بالحق وقد كان يجب ان يكون الحق لمن قضى له فميل دون ذلك الميل * وشاهد من زور * وكتمان الشهادة فقد يهتم بزور وقد يشهد به فلا ينقد للصالح وبعض الشراهن من بعض وكذا في كتم الشهادة * ومزك من اثم * في تزكيت من ليس اهلاً للتزكية او كتمانها على القول بوجوبها وهو الصحيح ومخرج من اثم في تجريح من ليس اهلاً للتجريح او كتمانها على القول بوجوبه والاثم في ذلك كله كبيرة * و * كونه * فيه عظيم الفضل للمصالح * كما مر ان لكل كلمة في الصالح حسنة وقيل عتق رقبة روي عن انس من اصلح بين اثنين اعطاه الله بكل كلمة عتق رقبة اه وفيه خفة المؤنة عن اهل المجلس اذ لا يقعون في حضور الجور ولا في تكليف النهي او تضييعه ولا في تحمل الشهادة ولا في اداءها ولا في ارسال او ارسال بعضهم في شأن الامر المتنازع فيه لرؤية الاصل او حمل الكتاب او نحو ذلك وبركة لاهل المجلس وبركة لاهل الصالح وطرد للشيطان وانما ثبت الاجر لمن نوى بالاصلاح وجه الله والعدد لا يفيد الحصر فلا يشكل قول صاحب الاصل ان فوائده عشر ولا قول اصحاب الديوان انها عشر ولا تخالف عشر صاحب الاصل وعشر اصحاب الديوان في بعض المستلزم ذلك التخالف لا ثبات كل ما تخالفنا فيتحصل اكثر من عشرة * ومن ثم * اتي من اجل هذه المسائل المذكورة واطلق عليهم اسم المكان مجازاً * كان سيد الاحكام * وفي استدلال المصنف وصاحب الاصل واصحاب الديوان وغيرها بما ذكرناه على ان الصالح قد يكون واجباً لما ذكر في السؤالات ان من جملة ما يدل على الوجوب مدح الفعل والفاعل فيحمل وجوب الصالح على ما اذا جهل الحكم او خيفت الفتنة * وجاز * الصالح * في وجهين احدهما ان يتعمد ظالم * او يتناول غلط او ناس معذور في ظاهر الحكم ولا يكون عالماً بطله او نسيانه او علم ولم يقر بعلمه * على احد في ماله فيقول المصلح * للمظلوم * ائذن لي ان ادفع * عنك هذا * الظالم * او ادفع عنك فلانا او ادفع عنك ظلم هذا الظالم او هذا الغالط او الناسي او هذا او غلطه او نسيانه او نحو ذلك * بما وجدت من مالك * فياذن له فان اذن له فانه

من ميل وشاهد من زور
ومزك من اثم وفيه عظيم
الفضل للمصالح ومن ثم كان
سيد الاحكام في وجهين
احدهما ان يتعمد ظالم على
اخذ في ماله فيقول المصالح
اؤذن لي ان ادفع الظالم
بما وجدت من مالك

يذهب الى الظالم او يدعوه بحسب ما يظهر من مصلحة الاسلام والمظلوم * ثم يقول لـ * ذلك * لظالم لا اريد لك هذا * او ما انا بمحب لك هذا الظالم اترك فلان كذا اترك كذا حتى لا يجد منه الا ما وجد من ترك قبل او كثير او يقول للغالط او الناسي ليس لك هذا في نفس الامر فيعطيه فيقول ان الذي اعطيتك ليس لك فيه شيء ولا يقول يعطيك او اعطيك كذا بل يقول اترك له كذا ولا ضمان عليه ان قال يعطيك او اعطيك كذا ولا اثم لان المعنى واحد ومعنى قوله لا اريد لك هذا اني اكرهه منك لانه موصية لربي فاللام بمعنى من او ذلك كناية عن قولك ان هذا حرام اريد بها لازم معناها دون ما وضع اللفظ له ولا يريد المتكلم بذلك الشفقة على الظالم والرحمة له في الآخرة هذا مقتضى مشهور المذهب وايضاً لا باس بالدعاء او بالحلب لامر اخروي لغير المتولى اذا كان لا يدخل به الجنة او بامور يدخلها بمجرد ما والذي عندي انه يجوز ان يريد بذلك الرغبة في ان يتوب وان يجب له الهداية او يدعوا له بها لان فيها شعار الاسلام ونصره وتكثيره فالدعاء له بها نصر وتكثير واشهر للاسلام واما ان يريد بذلك ان لا اريد لك هذا لما يلزمك عليه من العقوبة في الدنيا من الله او من المظلوم او من يتضرر له بعد فلا باس به ترهيباً له هذا * ان عجز عن دفع ظلمه عنه * والا فليدفعه ولا وجه للصالح والا كان مداخنة الا ان توقع مضرة او فتنة تاتي ويقول اردد للمظلوم كذا ولا يقل خذ كذا * و * الوجه * الثاني ان يتخاصم اثنان في شيء ولم يعلم محق من مبطل * لعدم علمه في المسئلة ولم يتيسر له السؤال او لانها لا تدرك بالعلم او لشبهة في كلام الخصمين * فيصالح بينهما * ولو باعطاه لواحد كله * باجتهاد * لعله يوافق ما يسهل على من هو في نفس الامر محق * بعد ان يهبها له الشيء * بطلبها ان يهبها له فيصير كمن يصالحها من ماله ولو كان يعلم تعلق قلبها به او بعد ان يهب كل منهما لصاحبه ذلك الشيء فان اوقع صلحاً بدون ذلك جاز وفي المنهاج يضي الصالح فيما اختلف فيه العلماء او التمس ولا اثم على القاضي فيه ان ابطال القضاء ما لم يبين له الحق وهل له الدخول بينهما بالصالح والتعريض لهما فيه وان لم يطلباه وهو في مجلس الحكم واحدهما منكر ما يدعيه

ثم يقول لظالم لا اريد لك
هذا ان عجز عن دفع ظلمه عنه
والثاني ان يتخاصم اثنان في
شيء ولم يعلم محق من مبطل
فيصالح بينهما باجتهاد بعد
ان يهبها له الشيء

الاخر فقبل له ذلك بلا اجبار وقيل لا وذا ذكر ابو اسحاق عن الشيخ ابراهيم بن محمد ان الصالح لا يكون الا بين ايدي حاكم او عارف بالاحكام او بعضها مخافة ان يصلح في الارش والجروح وغيرها بما لا يعلم ولا يكون الا برضى الجميع اهـ ويتبرأ كل من دعاويه لصاحبه * بان يقول ابرائك من كل دعوة في شأن هذا الشيء او جعلتك في حل منه او نحو ذلك * فمن تعلق * منهما * به * اي بذلك الشيء او من تعلق * منها بصاحبه في شأن ذاك الشيء * بعد ذلك * الصالح * دفع * عن تعلق به وانا يدفع لتبريه من دعاويه لصاحبه او هبته للصالح او اصاحبه سواء كان بحضرة الحاكم او بدونها وينبغي ان يكون المصلح غير الحاكم لثلاث يؤول الى ضعف امره وتهوين الحق ولا ينبغي له ذلك اذا تبين له الحق وينبغي ان يولي الصالح ثقة عارفا وان لم يكن التبري ولا الهبة فمن رجع منها فله الرجوع في الحكم وقيل لا رجوع له قل العاصمي

ويتبرأ كل من دعاويه لصاحبه فمن تعلق به بعد ذلك دفع

ولا يجوز نقض صلح ابرما * على رضاها وجبرا الزما

يعني لا يجوز نقضه ولو لم يقع ابراء ولا هبة اذا وقع برضاها واقول اذا كان على كره لم ينقض ولو ابرى او وهب او نفى الاستخراج اذا كان ذلك بخوف اذا بان ذلك وقيل يجوز الرجوع اذا صالح على الانكار وهو ان يدعي على رجل فينكر الرجل ثم صالحه على الانكار ثم اقر بما انكر او لا قبل امضاء الصالح قال العاصمي وينقض الواقع في الانكار * ان عاد منكرا الى الاقرار

ويجوز الرجوع اذا ذكر بينة غائبة او ذكر ضياع وثيقة بينته وجاز ذلك باتفاق المالكية واختلفت ان ضاعت وثيقته فقال له ايت بها اعطك فقال ضاعت وانا اصالحك فصالحه ووجدتها بعد فقيل يجوز الرجوع لانه قد ذكر الحق اولا وبان بعد الا ان قال تركت الوثيقة لا اعمل بها اذا خرجت وقيل لا يجوز لان غريمه معترف وطالبه بالوثيقة ليقتضي له فيمحو ما فيها واختلفوا ايضا في اربعة من ذكر الحق وقد شهد انا صالحه لضياع وثيقته ثم بانت فان ذلك كالشهادة بانى ارجع اذا بانت ومن صالح ولم يعلم بينته ثم علم المشهور اقبول ومن صالح وقد علم بها المشهور عدم القبول ومن يقر في السر ويجحد في العلانية فصالحه وقد شهد انه صالحه لغيبه بينته وفي

المحتاج ان من عليه الحق فيستريح حتى يصالح عنه فللذي له الحق ان يرجع عنه وان نقض احدهما الصلح بعد القيام من المجلس فبلغ الاخر فنقضه فهو منقضى ولا نقول في احدهما شيئا ولمن وجد بينة نقضه ويجوز النقض في المجهول ولو اءاله وقيل لجأه فقط وفي الصالح على الانكار النقض لمن شاء منها وان حبس الحصان واصطلمها في الحبس وقال كل منهما لا يرجع على الاخر وتبرأ يا فاجرهما الحاكم فلنكلا منهما نقضه لانه لا يثبت في الحبس لان المعبوس مقهور والصلح لا يكون الا عن تراض وكذا الاقرار لا يثبت فيه وكلام المصنف كاصله ظاهر في انه يتمتع الرجوع في الحكم اذا كان التبري لانه فرض المسئلة في التبري ويدل لذلك قوله بعد بان يشهد مدع على مدعي عليه في سرانه انا تبرأ من دعاويه الخ فاخذ في صحة الاستخراج التبري فان لم يكن لم يصح * وللمصلحين * وفي نسخة وللصلحاء اي للصلحاء الذين اصلحووا وكذا غير الصلحاء ان اصلحوا بينهم ويجوز كون الصلحاء بمعنى الصالحين * ان ياتوا * بيان * الابرأ الواقع بينهما * اذا رجع عنه احدهما * ويجزئهم فيه الخبر ويعرض الحاكم عن دعاويه * اي عن دعاوي الراجع المتعلق بصاحبه بعد ذلك * الا ما كان بعد الصلح * في غير ذلك الشيء حتى انه لو قال ان صاحبي قد اقر لي بعد الصلح بانه ظالم لي في ذلك الشيء لم ينصت اليه الحاكم ولم يطالب ببيان على قوله ولا الاخر يمين ولا ينصب الخصومة بينهما وان اتى الشهود الامناء بذلك او اقر لم ينصت اليهم ايضا الا ان اشهد قبل الصلح انه يصطالح معه ليستخرج ماله كما ذكره بعد وانا يجوز الصلح للمروء في ماله ومال ولده الطفل والمجنون من الطفولية وقد مر الخلاف في مال الولد لوالده مطلقا * ولا يجوز * الصلح * الخليفة * على غائب او يتيم او مجنون * ولا لاحد فيما بيده * لغيره * كوديعة * وامانة وعارية ومكري ورهن واقطة * ولا يحضر * بالبناء للمفعول * اوله اعل هو ضمير احد اي لا يحضر احد * له * اي لذي الصلح الذي لا يجوز وهو صلح الخليفة ومن بيده الشيء لغيره وكذا كل صلح غير جائز وقبل يجوز للخليفة او من بيده الشيء ان راي ان الصلح اصالح اصحاب المال مثل ان يعلم ان الطالب له البينة على دعواه وخاف ان يذهب المال الذي كان في يده بالبينة فان له ان يصالح ببعض من ذلك المال لثلاث يذهب كله وقد تقرر

وللمصلحين ان ياتوا بالابرأ الواقع بينهما ويجزئهم فيه الخبر ويعرض الحاكم عن دعاويه الا ما كان بعد الصلح ولا يجوز الخليفة ولا لاحد فيما بيده كوديعة ولا يحضره

ان اليتيم والمجنون والغائب والزكاة ومال المسجد والامانة والوديعة عليهم فيما يصالح
لم وان قال له الشهود بعد ما صالح في ذلك لم يكن عندنا شيء مما اخبرناك به اولا
من الشهادة على تلف المال فانه ضامن لما صالح به ومنهم من يرخص ان لم
يصالح الا بعد ما قالوا له قد كان عندنا ما نشهد به على انه يتلف ومثل ان يعلم
ان شهوده تزيف لامر وان يعلم انه لا بينة له واجازت الملكية ان يصالح عن
ولده المحجور ذكرا او انثى باكثر من حقه او بعوض اخر او باقل ان خاف فوت
الجميع فان فوت البعض اولى من فوت الجميع واجازوا ان يعفو الاب عن نصف
صداق بنته البكر ان طلقها الزوج قبل المس قول الله عز وجل وان طلقتموهن
من قبل ان تمسوهن الى قوله بيده عقدة النكاح قال الزهري وعقمة والحسن
وطاووس ومالك واصحابه ان الذي بيده عقدة النكاح هو الاب في بنته البكر
وليس كذلك عندنا بل هو الزوج يعفو ولا يرد النصف بل يترك الصداق كله
واجاز ابن القاسم الولي مال الاب لالاية قال العاصمي

ولاب الصالح عن المحجور * ولو بدون حقه الماثور
ان خشي الفوت على جميع ما * هو به يطالب من قد خصما
وبكر وحدها تخص هاهنا * بعفوه عن مهرها قبل البناء
واجازت الملكية ان يصالح الولي عن محجوره اليتيم فيما يجر له ان لم يكن غنيا
او ضررا قال العاصمي

ولولي الصالح عن قد حجر * يجوز ان لم يكن غنيا او ضرر
ومن شروطه ان لا يرعى في المثل فان رعى في الحل فقط جاز الصالح وان
رعى بعد فلا يجوز وقيل يجوز بالحضور لان فيه فائدة الحضور ولا صالح ان ظهر
حقه وقدر عليه وان طوبى اليتيم جاز الصالح عليه فان ثبت الحق عليه في الحل
باقل من الحق ويجوز اداء الكل لا اكثر وان لم يثبت ولم يرج ثبوته فلا صالح
وان رعى فقولان والصالح جائز بين الاحرار البالغين الصحيح المقول من
الرجال والنساء والموحدين والمشركون وجائز في الحقوق كلها من الانفس وما
دونها من الجراحات والاموال وما يثول اليها في المعنى من المعاملات والتعديت

وفي الحقوق المعلومة والمجهولة ما حل اجله وما لم يحل وما لا اجل له وفي المعين وغير
المعين ويجوز بالوفاق او بالخلاف وبالقليل على الكثير او بالكثير على القليل في
الخلاف واما الوفاق اذا صالح بالقليل على الكثير فجائز واما ان صالح بالكثير
على القليل في الوفاق فلا يجوز ويجوز الصالح على الاقرار والانكار وقيل لا يجوز
على الاقرار فاذا وقع الاقرار لم يقع الصالح وقيل لا يجوز على الانكار واما يجوز
على الاقرار وقال بعض لا يجوز الصالح الا في امر لا يعرفه المدعي والمدعي عليه
ذكروا رحمهم الله ذلك في الديوان وذكروا فيه عن ابي عبيدة مسلم ابن ابي كريمة رضي
الله عنه انه قال في رجل كان له على رجل عشرون دينارا الى اجل وصالحه على
ان يعجل منه بعض ويترك بعضا فلا يجوز ذلك وروي عن ابي عمر ان ذلك هو
الربا محظا وروي عن ابن عباس رضي الله عنه انه قال ذلك جائز قال العاصمي

الصالح جائز بالاتفاق * لكنه ليس على الاطلاق
وهو كمثل البيع في الاقرار * كذلك للجمهور في الانكار
فجائز في البيع جاز مطلقا * فيه وما انتقي بيعا يتقى
كالصالح بالفضة او بالذهب * تفاضلا او بتاخر ابي

وكون الصالح كالبيع فيما يحل ويحرم متفق عليه ان كان الصالح على الاقرار واما
الانكار فكذلك عند الجمهور خلافا لاشبه قال بعض اتفق العلماء على جواز
الصالح على الاقرار والانكار اذا كان عن طوع من المتخاصمين ولا يدخله اكراه
ويجوز فيه ما جاز في البيع ويمتنع ما يمتنع فلا تجوز فيه الجهالة والغرر والواحد باثنين
من جنس الى اجل والوضع على التعجيل ونحو ذلك من المنوع وقد اختلف في
الوضع والتعجيل فلا يجوز الصالح بالفضة عن القضة او بالذهب عن الذهب
بتاخير او تفاضل وقيل يجوز بتفاضل بلا تاخير وجاز باحدهما عن الاخر
لانه قضاء واختلف في الصالح على ترك القيام بالديب فابن القاسم يرى انه مباينة
بعد النسخ الاول فيعتبر ما يحل وما يحرم من بيع وسلف وفسخ دين في دين واشبه
يرى البيع الاول باقيا وهذا عوض عن الاسقاط فيعتبر ما يحل وما يحرم وما ذكروا
في الديوان من جواز الصالح في المجهول هو المذهب ومنعه قومنا ومنعوا اعطاء الوارث

الزوجة عينا في صداقها الكالتي وميراثها من زوجها للجهل بما يبقى من التركة بعد بيع بما يقضي به الدين واذا لم يكن في التركة عين ولا دين لزوجته او غيرها جاز الصلح بدنانير او دراهم قال العاصمي

ولا في اعطاء من الوراثة * للعين في الكالتي والميراث
وحين لا عين ولا دين ولا * كالدين ساغ مابارث بدلا

ومن مات عن زوجة وولد وترك دنائير ودراهم حاضرة وعروضا حاضرة وغائبة فصالحها الولد على دراهم من التركة فان كانت مقدار ارثها او اقل جاز والا فلا لانها باعت عروضا حاضرة وغائبة ودنانير بدراهم نقدا وفي المسئلة عندنا قولان والقاعدة انه اذا بيع الذهب او الفضة بمثله او بالآخر لم يحز ان يكون عوض معها او مع احدهما لقوات المائلة اذا كان مع احدهما ولا اجتماع البيع والصرف اذا كان معها وصح الصلح في التركات عينا او عرضا او اصلا مع علم مقدارها قال العاصمي

والتركات ما تكون الصلح * مع علم مقدار لها يصح ومعنى ما تكون اي شيء كانت واذا سقط من الفقذ ذكر معرفة القدر وادعى احدهما الجهل لم يصدق ولا يمين له في وجه من الوجوه الا ان يدعي ان صاحبه كان عالما بجهله فيجب له اليمين على صاحبه انه ما علم بجهله فان خلف ثم العقد وان نكل رد اليمين على الآخر وفي المنهاج اختلفوا في الصلح في المجهول فقبل يجوز ما لم يتقضه احدهما وجمع بعضهم ما يمنع فيه الصلح بقوله

جهلا وفسخا ونسي وحط ضع * والبيع قبل القبض ان صالحت دع اي ان صالحت فدع الجهل وفسخ الدين في الدين وربما النسي اي التأخير في الصرف مثلا وحط الضمان على ان يزيد والوضع والتعجيل وبيع الطعام قبل قبضه قال العاصمي

والصلح في المعلوم بالمعلوم * نسيئة رد على العموم
والوضع من دين على التعجيل * او المزيدي فيه للتأجيل
والجمع في الصلح لبيع وسلف * وما ايان غررا هذا انصف

والصلح بالطعام قبل القبض * من ذمة فذلك غير مرضي
فان يكن بالقبض من امانه * فحالة الجواز مشتباه

ومعنى قوله على العموم اتفق الجنس والصنف كقصد من قبح اقل او اكثر او الجنس واختلف الصنف كقصد من شعير او اختلف الجنس كقول عن شعير كل ذلك لا يجوز عندهم والمذهب الجواز في غير الجنس كالاخير وفي التاج الصلح جائز وان لم يقبض وهو والقسم من ضروب الحق جاريان مجرى القياض والبيع فيقع موقعها ويدخله الجهل مثاها ومثال المزيدي فيه للتأجيل ان يصلحه عن عشرة مائة باحد عشر مائة ومثال بيع وسلف ان يكون لك عليه دينار فيعطيه بنصفه عرضا ويؤخره بالنصف لاجل ومثال الفرر ان يصلحه بعبد ابق ومثال الصلح قبل قبض الطعام ان يصلح عن دين في ذمته بطعام لم يقبض من ذمة وقالوا ان كان الطعام المصلح به قرضا او امانة او هبة او نحو ذلك جاز الصلح به والله اعلم ولا يجوز الصلح باقتسام الديون ولو اقر الغرماء وان وقع ذلك فالتدين بينهم ومن قبض شيئا فليس له وحده بل بينهم قبل الا ان سلموا قبله او ماشاء وامنه ويتبعون الغريم وروا الهبي عن الذمة بالذمة ولا الصلح بقسم التروا والثار قبل القطع لما فيه من الفرر ولا الحب في التبن كذلك بل يقطع ويصفي ويقسم بالكيل قال العاصمي ولا يجوز الصلح باقتسام ما * بضم وان اقر الغرماء

والزرع قبل دره والتمر * مادام بقي في رؤس الشجر

واذا اريد الصلح في شيء فات بنصب او غير ذلك لم يحز الا بقبض ما به الصلح نقدا لان قيمة القايث دين على العاصب مثلا وان صولح بغير حاضر كان بيع الدين بالدين قال العاصمي

وان يفت ما الصلح فيه بطاب * لم يحز الا مع قبض يجب

ويجوز للزوج ان يصلح عن كالتي الزوجة الذي في ذمته اذا حل اجله وكذا عن بعضه الحال بدنانير عن دراهم وبالعكس قال العاصمي

والصلح في الكالتي حيث حلا * بالصرف في الغبن لزوج حلا

وعمل الاول بمعنى بلغ وانتهى والثاني ضد حرم ويجوز الحل في شيء وحده

ويجوز الحل مع اعطاء بعض بصلح جهلا الشيء او علمه وان جهله احدهما لم يجوز
وقيل يجوز وعلى الاول يقول له اجعاني في حل من كذا الى كذا وكذا من منه
في مجهولها معا والله اعلم ولا يخل لمن علم هو انه لاحق له ان ياخذ شيئا على الصلح
او يترك له شيء مما عليه ولو جعله في حل ولا يجوز الصلح في الميراث في مشهور المذهب
وقيل يجوز اذا اشكل بامر من نسب او غيره او خيف قيام القتنة **فصل** في
الاستخراج ويسمى الايداع ويسمى الاستملاء فلاول لانه يستخرج حقه والثاني
لان ما سقط للصلح كانه اودع عند الخصم الى وقت القيام به والثالث لانه كالذي
يصفي اذنه لما يتكلم به من عليه الحق في الاقرار به فهو ياخذ ما اقر به ويطلبه بعد
بما لم يقر به ويجوز ان يسمى الايداع لانه اودع الشهادة عند الشهود ايا جعلها فيهم
وقل ميارة من يقر في السرو ويجحد في العلانية فصالحه واشهد انه يصالح لغيبة يئنه
واذا وجدها قام بها فله ذلك وقيل لا وهذه المسئلة تسمى ايداع الشهادة وعلى هذا
فالايداع هو في خصوص هذه المسئلة وخص ميارة اسم الاستملاء بما اذا كان الحق
على ظالم لا يتصف منه ولا تناله الاحكام ويخاف ان يطول الرمان ويضيع حقه
ويستشهد انه على حقه **فصل** في استخراج حق من خصم **عند حاكم** او عند الشهود
بان يشهد امينين او امينا وامينتين ويعين وقت الاشهاد ليشين تقدم الصلح
مدعى على مدعى عليه في سر **عن** يريد مصالحته هو وانما قال في سر لانه لو اشهد
في اعلان لا يمكن ان يسمع بالاشهاد الذي يريد هو ان يصالحه فلا يدعن للصلح
والا فلا خير باعلان **لانه** انما يتبرأ **ماض** بمعنى المستقبل اي انما يتبرأ وذلك لان
هذا الاشهاد انما يقول قبل الصلح والتبري ويورخ التقدم واما الاشهاد قبلها فليس
بنافع ويجوز ان يكون عبر بالماضي لانه قد اعتقد انه قد ترك له بعض حقه او ترك له حقه
الان وسيطلبه به وكل ذلك قبل الشروع في الصلح مثل ان يعتقد ذلك او يطلبه
مصلح بذلك فينعم ثم يمضيه اذا حضر المصالح والمدعى عليه فيظهر لهما التبري
من دعاويه في مسئلة كذا التي بينه وبين فلان او يقول في مسئلة
كذا التي يدعيها على فلان وانما يتكلم للشهود بصيغة التكلم عن نفسه
وانما ذكر التبري لانه اذا لم يكن التبري اليه في الصلح فله الرجوع عند قوم

فصل

جاز استخراج حق من
خصم بان يشهد مدعى على
مدعى عليه في سر لانه
انما تبرأ من دعاويه

ولو بلا اشهاد على انه يستخرج **عند الاصلاح** لاستخراج ماله منه **فيصطلح**
معه فياخذ ما ياخذ من حقه ويبقى ما يبقى ان بقي والكلام مفروض في البقاء
او يتكلم معه بما يستخرج منه الاقرار مثل ان يقول اقر لي بحقي اتركه لك **ثم**
يستمسك به عند حاكم بشهوده **وقد وقع الصلح والتبري** عند غير حاكم او
عند حاكم غير هذا ويجوز ان يستمسك به عند الحاكم الاول فيقول له ان لي
كذا وكذا على فلان هذا او عنده وقد انكر وصالحته للاستخراج فيطلب هو
الشهود ان يذكروا للحاكم انهم شهدوا من لسانه انه انما يصالحه للاستخراج في ذلك
ثم يطلبه الحاكم بالبينه على دعواه فتشهد له بما على خصمه او عنده فيحكم له
الحاكم بان يعطيه الباقي ان كان قد اعطاه شيئا منه او يعطيه الكل ان لم يعطه
شيئا وله تخليفه ان لم يات ببيان او اتى بما لا يجزي وله ان لا يذكر انه صالحه
للاستخراج فان لم يذكر خصمه ان صلح استظهر عليه بيانه او حلقه وان ذكره
استشهد بشهود السر انه صالحه استخراجا ويجوز ان يكون شهود الاستخراج هم
شهود الدعوى او غيرهم او بعض منهم وبعض من غيرهم وان يكونوا هم المصلحون
او بعضهم ولا بد ان يقيد تاريخ الاشهاد متقدما على الصلح وفي الديوان وان رجع
الطالب فاستمسك بالمطلوب ان يعطيه ما بقي عنده من حقه فانه ان اشهد الامناء
اول مرة انه انما ترك له ذلك لاستخراج ماله فانه يدرك عليه ذلك وان لم يشهد على
ذلك اول مرة قبل ان يترك له بعض حقه فلا يشتغل به وان استمسك به في
اليمين على ما بقي عنده من حقه بعد ما صالحه فان حلف على ذلك فليرد له ما اخذ
منه اول مرة على الصلح **او** ويجوز الاستخراج مرة بعد اخرى حتى ياخذ حقه
وافيا وان قال للمدعى عليه اني اصالحك ولست انا مستخرجا منك استخراجا او
شرط عليه المدعى عليه انه غير مستخرج مضي الصلح ولم يتقضه ما تقدمه من
الاشهاد على الاستخراج وكذا ان اصطلحا على ان لا تقبل الشهادة في ذلك بعد
فانها لا تقبل فلا يتقض بالشهادة **ويجزيه الخبر** على انه صالحه على الاستخراج
ولا يشهدون اي الشهود الذين استشهدهم على الاستخراج **له** اي للمدعى
اي لا يشهدون له بالاستخراج يقولون انه ابراه للاستخراج ولو لم يقولوا اشهدنا

عند الاصلاح لاستخراج
ماله منه ثم يستمسك به عند
حاكم بشهوده ويجزيه
الخبر ولا يشهدون له

عليه * بعد ان وقع الصلح على انه لا تقبل بينته بعد او * ابراه * اي ابراهيم
 خصمه الذي هو المدعي عليه * من استخراج * طالب المدعي عليه انقاذ
 الاستخراج او التزمه له المدعي كما مر * وهل جاز * الاستخراج * بين
 الشريكين * بان يستخرج كل منهما من الاخر ما هو له او بينهما وادعاه الاخر
 لنفسه كله او ادعاه شركة هذا هو الصحيح لان الشركة لا تمنع ذلك * اولاً *
 يقال انه جائز بل يوقف فيه * قولان * الاول للجهمور ووجه الثاني كثرة
 الشغب بذلك في امر الشركة وكثرة وقوع ذلك وتكرره بين الشريكين لو قبل
 منهم وليس كذلك فان ذلك لا يمنع الحق واما ان نازع مشتركين في مشتركهما
 احد فصالحه احدهما عليه فقبل الصالح باطل لانه صالح على ماله ومال غيره وقبل
 جائز عليه في حصته اذ الصلح كالبيع كما مر ذكرهما في المنهاج وان كانت الشركة
 عامة مفاوضة صم على الكل وقد يقال اراد المصنف بالقولين قول جواز صلح احد
 الشريكين منازعهما في سهمه والقول بطلانه وهما القولان المذكوران عن المنهاج
 وفي هذا الاحتمال بعد لانه اطاق الجواز ولم يقيد بحصة المصالح ولانه قال بين
 الشريكين فيحتاج الى التاويل بان المراد انه مضى بينهما من خصمهما على حصة
 المصالح ولم ينقض والله اعلم * خاتمة * في التسعير والحجر * لا يسع
 حاكم * ولا الجماعة ولا الامام ولا غيره * على الناس اموالهم * روي انه صلى
 الله عليه وسلم سئل عام سنة عن التسعير فامتنع منه فقال القابض الباسط هو
 المسعر ولكن اسئلوا الله بوا الجماعة في فعل امر او قال ولكن اسئل الله بمضارع
 التكلم ومعنى عام سنة عام شدة عبر عن الشدة بالسنة تعبيراً باسم الزمان عما
 حدث فيه ومرادنا بالحل ما يشمل المكان او الزمان اذا قلنا تعبيراً باسم الحال عن
 المحل او بالعكس او اضاف العام للسنة لطولها باحد عشر يوماً زائدة في حساب
 العجم فيريد بالعام مطلق العام وبالسنة العام المعجمي وكل من لفظ العام ولفظ
 السنة عربي لا معجمي او اضافته للسنة لان العرب تعبر عن العام الشديد بالسنة يقال
 اكثتهم السنة وقال الشيخ احمد بن محمد بن بكر يجوز لقاض او جماعة ان يشعروا
 على قدر نظرهم وما راوه اصالح على الثمن او على المثل وفي رواية عنه صلى الله عليه

بعد ان ابراه من استخراج
 وهل جاز بين الشريكين
 اولاً قولان
 * خاتمة *
 لا يسع حاكم على الناس
 اموالهم

وسلم انه سئل ان يسع لهم فامتنع فقال اني لا ارجو ان لا اتقى الله بال مسلم فمن منع
 التسعير حمل الحديث على التجريم ومن اجاز حمله على التنزه والحوطة كما يقول
 الانسان لا اقضي بين الناس لثلاث اظلم احدا في مال او نفس او يقول لا ابيع
 ولا اشترى لثلاث اكل اموال الناس او لثلاث اربي وقال ابن بركة بعد ذكر
 الحديث الاول فلا يجوز لهذا الخبر ان يسع احد على الناس اموالهم وان يجبرهم
 على بيعها بغير طيب نفوسهم من امام ولا غيره ولكن اذا بلغ الناس حال الضرورة
 من الحاجة الى الطعام وعزم اصحاب الطعام على ما في ايديهم جاز للامام اخذ
 اصحاب الطعام ببيع ما في ايديهم بالثمن الذي يكون عدلاً في قيمته فيجوز
 التسعير في حال الضرورة لا غير اه و قيل يجوز التسعير بلا ضرورة وهو القول
 الاول الذي ذكرته عن الشيخ احمد * وجاز لاهل سوق * قائم * مشهور *
 السوق بذكر وبوثة ولذا ذكره المصنف * وما حوله من منازل رد اسعار منازلهم
 لسعره * لثلاث يقع اللبس على الناس في السعر فيتوهم الانسان انه يبيع له البائع
 على سعر ذلك السوق مع انه باع له على غير سعره فيبيعون في منازلهم على سعر
 البيع في السوق لقوله صلى الله عليه وسلم غبن المسترسل ربا وانما ابيع ذلك مع
 انه من سباب التسعير لدفع تلك المضرة ولا سيما انه اتفق اهله واهل تلك
 المنازل فهم كالانسان الواحد على من ياتيهم من غيرهم ولو قال وندب ولكن
 الاولى ان يقول وجاز لمن حول سوق من اهل المنازل رد اسعار منازلهم الى
 سعره لان اهل السوق لا رد لهم الى سعر ذلك السوق بل يرد غيرهم الى سعرهم
 في المسئلة ولعله اراد ان اهل السوق الذين ملكوه يردون سعرهم ايضاً الى سعر
 ما يقع فيه من سعر ياتي من البدو او من منازل ليست حوله او اهل السوق
 كانوا من اهل المنزل * ولا يمتنع * بالبناء للفاعل * اهل بلد * رفع اهل
 على انه فاعل يمنع * قدم اليه غير * لاهل التوحيد او اهل الذمة والغير الابل
 مطلقاً او التي تحمل الطعام وعليه فساها المصنف عبراً مع انها جاءت لتحمل
 الطعام ولم تجيء حاملة لانها جاءت للحمل له فثالثاً ان ترجع حاملة له ان شاء
 الله تعالى والجملة نعت بلد وليست الدير قيماً فان سائر دواب الحمل والسفن

وجاز لاهل سوق مشهور
 وما حوله من منازل رد
 اسعار منازلهم لسعره ولا
 يمتنع اهل بلد قدم اليه غير

والمعامل مثلها وكذا الحالون على ظهورهم وإنما المراد من يقع بشراه الغلاء كالتفالة
الغضيمة كما ذكر في الاصل وكالتفالة الصغيرة وغير القافلة ولو رجلا قليلة اذا
كان يقع الغلاء بشراههم لغزة الطعام او لضعف اهل البلد او لقليتهم او نحو
ذلك من بيع للطحام وكذا غيره مما يضطر اليه الناس ان كانوا خافوا وقوع
غلاء فيه اي في ذلك البلد ولكن لهم ان يبيعوا لهم اعني لمن جاءهم من
اهل العبر وغيرهم بما احبوا من الثمن ولو بغلاء شديد فان شاءوا رجعوا بلا شراء
لاجل الغلاء وذلك البيع حق لبعض على بعض ولهم المنع اذا كان الشراء للتجـر
ولا لاهل منزل منزل بناء بحجارة وطين ونحو ذلك او بيوت شعر ونحوه
اخراج ساكن معهم حادث مضر بايقاع الغلاء او بالاحتكار او
باخبار العدو بأسرار البلد او نحو ذلك كتعايم الناس الدخان او الخمر او الفناء
وكالجمع بين الرجال والنساء للزنى الا ان كان قد اعطى معهم الصلة للجائر فلا
يخرجه او كانت له فيه دار او بيت او ارض فلا يخرجه سواء ملك ذلك
بالشراء او غيره فاذا لم يتقدم له اعطاء واراد ان يعطي وخافوا الغلاء به او مضرة
فاهم منعه من الاعطاء والسكنى كما مر في قوله باب لا تحمل له هبة الخ ما نصه
وان اعطى في منزل قوم معهم الصلة فله ما لهم من رعي وسقي ويمنع ان لم يعط
ولا يخرج ان كانت له دار او ارض وحرم اتخاذ عيارين مختلفين او وزنين
اي ميزانين في سوق او منزل وحرم بالاولى اتخاذ انسان ذلك واتخاذ
او اتخاذ اهل المنزل او السوق موازين او عيارات مختلفات ويمنع فاعل ذلك ولو
ثقة لا يمش بالكيل لنفسه بالاكبر وللناس بالاصغر لانه موهم للناس وذلك في
انواع الكيل المسماة باسم واحد كالمداوي واليسجني والنوري والملكي وكارطل
التونسي والجزري ويمنعون من ذلك ولو كانوا يقولون لمن يبيع ابيع لك بالارطل
التونسي او الجزري او نحو ذلك من البيان ولو كانوا ثقات لانه ينتشر اتخاذ ذلك
الى غير الثقات وللإيهام ولعدم معرفة الناس كاهم كم ين ذا وذاك ولان الغيرة
تصيب من يمنع من ذلك من غير الثقات واوجب للثقة ولهم اي لاهل
المنزل منع اصحاب الحوانيت والاسواق هم الذين يعمرونه باموالهم

من بيع ان خافوا وقوع غلاء
فيه ولا لاهل منزل اخراج
ساكن مضر وحرم اتخاذ
عيارين مختلفين او وزنين
في سوق او منزل ولهم منع
اصحاب الحوانيت والاسواق

ان يحدوا ما لم يثبت عليهم مثل ان يكونوا يعمرون السوق عشية فيريدوا رده
صباحا او يكونوا يبيعون البقل والفاكهة واللحم عشية فيردوا ذلك صباحا او
عكس ذلك وما اشبه ذلك ومثل ان يكون اهل الحوانيت يترصدون كل
ما جاء فيشتروه وحدهم بمرة فمن اراد من اهل المنزل شيئا لحاجته اشترى
منهم مع ان الجالب راض بشراء اهل المنزل منه شيئا فشيئا ويأتي على نية
ذلك واهل المنزل يحبون ذلك فان اخذ لذلك بمرة ضرر لاهل المنزل
ولو كان لا يسمى احتكارا في الشرع الا فيما فيه جل قوت الناس على اقوال
مرت في البيوع فلو اتى الجالب على نية البيع بمرة او لما وصل السوق اراد ذلك
او بار مجلوبة او اعتيد في البلد ان تاخر يشتري ذلك وحده فيشترون منه جاز
وللحاكم او نحوه ان يحجر على اهل الكتاب والمجوس ومساير
المشركين الواقع معهم الصلح في بيع الرطوبات كالزيت واللبن واللحم وغير
الباس والماء وما ابتل بمائع والفاكهة والبقول التي تخرج البلل والبطيخ وذلك
لنجاسة بللهم او كراهته على ما مر في محله على اختلاف العلماء ولما يتداول
الميزان والمكيال منهم بينهم وبين المسلمين ويتاسوا في سوق الاسلام
ان لم يسبق السوق على الاسلام فان سبق وحدث الاسلام على البلد
وقد كانوا يبيعون فيه قبل ذلك رطوباتهم او احدثوا لانفسهم سوقا في بلد
الاسلام فلا يمنعهم المسلمون من بيعها فيه وانما اضيف للاسلام لان
حكم البلد بايدي المسلمين ولان المسلمين يبيعون او يشترون فيه ايضا بعد حدوثهم
وبعد احداث المشركين اياه الا ان ظاهر اضافة المصنف السوق للاسلام
وقول ابي زكرياء في سوق المسلمين اذا لم يكونوا فيه قبل ذلك قد يوهان ان
السوق للمسلمين وانه ان تقادم بيع المشركين فيه رطوباتهم لم يمنعوا وفيه بعد لان
تقادم اظهر من متنجس وخلطته عن قد لا تعرف العامة لنجاسته وهم المشركون اهل الكتاب
وغيرهم لا يبطل القيام بابطاله وازالته وكما انه لو تقادم اظهراهم الخمر والخنازير
والميتات لا يزيل حكم ابطالها ولو كان المحرم النجس بالذات اعظم من المتنجس لكن
قد لا يتوصل الى تعظيمه من متنجس فيلتحق بالنجس بالذات ويحجب بما مر ان اضافة السوق

ان يحدوا ما لم يثبت عليهم
وللحاكم ان يحجر على اهل
الكتاب في بيع الرطوبات
في سوق الاسلام ما لم يسبق

للاسلام انما هي لكون حكم البلد في يد الاسلام وان معنى قول ابي زكريا اذا لم يكونوا فيه قبل ذلك انه لم يكن المشركون في السوق قبل حكم المسلمين بان حدث المسلمون عليهم ولم يحدثوا لانفسهم في بلد الاسلام ويجعل الحاكم او نحوه على كل سوق قلنا بمصالحه من التعبير للمكيال والميزان وحفظ مواقيت البيع ومقدار التسعير عند مجيزه ومن الزجر عن اتخاذ معيارين او ميزانين او اكثر فيه وعن الاختكار ومنع الاخذاء فيه لما لم يثبت وزجر المشركين من بيع الرطوبة فيه على مامر والنهي عن الربا والغش والفرر واختلاط النساء بالرجال ونحو ذلك وله ان يجعل قائما على نوع وقائما على نوع وهكذا او قائما على نوعين فصاعدا واما اخر كذلك او اقل وهكذا وان اشار الى بعض مصالح السوق التي يقوم بها قائم السوق بقوله يعبر عليهم موازينهم ومكاييلهم فاذا زاد زيادة فاحشة او نقص نقصا فاحشا كسرة كما يكسر المار والطليل ونحوه ولو امكن الانتفاع به لغير الكيل والوزن لان ابقاءه ضرر ويحفظ مواقيت بيع كل شيء على المعتاد لا يتركم يقدمون او يؤخرون وقائم السوق يقوم على حفظ مواقيت البيع كل شيء في وقته على ما جرت به العادة في السالع وغيره وليحرص في ذلك لاجل انتظار مجامع الناس ويتخذ الصالحاء الحاكم ونحوه وانما اقتصر على ذكر الجماعة لان امر التصحيح للمكيال والميزان ينبغي الاجتماع عليه لئلا يتخلل عيارا معلوما او ميزانا معلوما لا يستعمل لئلا ينقص او يزيد بالاستعمال يعبرون به عيارات البلد وموازينه ومن اراد الاقتفاء بهم ويجسسون اي الصالحاء وكذا الحاكم او نحوه في فاحش نقص او فاحش زيادة اي يمنعون فاعل ذلك عن السوق وهذا هو المراد بالحبس وليس المراد السجن لكن لا مانع منه ولهم مع منعه من السوق تاديبه بالضرب ان تعمدوا منعوه عن السوق وبانت توبته او بان انه لم يعتمد وظهور له وجه يعذر به رد للسوق وكذا في المسائل بعد كما قال او بيع غش اي بيع مقرون بغش كخلط ماء بزيت او بلبن او بخل ولحم هزيل به لحم سمين وشحم بسمين وخلط التراب بالصفوف او غير التراب مما يزيد ثقلا اذا اريد بيعه بالوزن فان ذلك لا يجوز ومفهوم كلام الاصل ان الذي يباع جزافا لا يحبس عن بيعه مخلوطا بالتراب ووجهه ان الصفوف لا يخلو من تراب واعتيد

ويجعل على كل سوق قائما بمصالحه يعبر عليهم ويحفظ مواقيت بيع كل شيء على المعتاد ويتخذ الصالحاء عيارا معلوما لا يستعمل يعبرون به ويجسسون في فاحش نقص او زيادة او بيع غش كخلط ماء بزيت ولحم هزيل بسمين وشحم بسمين

فيه ومشتريه يبيحه وينظره وقد يقال يفهم منه ان يبعه جزافا بالتراب جزافا لان علة عدم الحبس على بيعه بالتراب موزونا تحريم ذلك فيفيدان بيعه بالتراب جزافا لو حرم لذكر الحبس عليه والحوطة منع ذلك كله والحبس عليه وقد مر في البيوع في قوله فدل بهي عن الحبس الخ مانعه وتواب بجزء فاطاق المنع ولم يقيد بالوزن وان خلط في تلك المسائل كلها مقدارا معلوما وبينه للمشتري فلهه يجوز ويجوز على الخبازين والشوايين جمع سواء بفتح الشين والواو المشددة وهو من صنعته انه يشوي اللحم والصدر الشوي واما الشوي بفتح الشين والواو مخففة وبالقصر فهو اللحم المشوي وان لم يحسنوا الطبخ اي ان لم يحسنوا تطيب ذلك بالنار فاستعمل الطبخ بمعنى مطلق تطيب الطعام مثلا بالنار استعمالا للمقيد في المطاق فان الطبخ اصله تطيب الطعام مثلا في الماء او في مائع بالنار والشوي تطيب اللحم مثلا بالنار مباشرة لها وتطيب الطعام او غيره في الماء كملق هو القلي ويجبس على المغشوشات كخلط دقيق برقيق شعير وبردي بزر جيد وفي هذا تكرير مع قوله يجسسون في بيع غش من قوله يجسسون في فاحش نقص او زيادة او بيع غش وقد يجاب بان الاول بيان لكن الحبس يقع على الغش هكذا والثاني بيان لكونه يقع على المغشوشات كلها وعلى اتفاق من التجار او غيرهم على بخس الاموال في التجار او غيره مثل ان يتفق التجار على ان يرد كل واحد من قدر على رده من يزيد في المبيع ليبخس فيأخذوه او بعضهم رخصا وكذا من يفعل ذلك وحده مثل ان يخوف من يشتري او يزيد معه او يقول له اتركه لوجهي وكذا من يبخس بلسانه الشيء فينقص ثمنه والتجر هو البيع او الشراء للربح وغيره هو البيع او الشراء للاكل او اللبس او قضاء لازم وكذا لا ينفقون على اغلاء ما يبيعون فيجبسون على ذلك وقد قال صلى الله عليه وسلم دروا الناس يذفع بعضهم من بعض فينتفع المشتري ممن يبيع له بخص
 وكذا سمسار عرف بمجدد لما جعل بيده ليريه من يريد شراءه وشهر به بان تكرر منه ثلاث مرات سواء عرف فيمن يبيعان وشهر او لم يعرف الا بشهرة فيمن وكذا من قامت عليه البينة بلا شهرة ولم يذكره لانه يعلم من باب قياس المصاحبة ولما كم منه ولو بكرة وباع ربة ومشتريها وكذا الحرام اولى بالمنع ولم

ويجوز على الخبازين والشوايين ان لم يحسنوا الطبخ ويجبس على المغشوشات وعلى اتفاق على بخس اموال في التجار وكذا سمسار عرف بمجدد وشهر به وبائع ربة ومشتريها وكذا

يذكره لانه يعلم من باب يأس الاولى * ويحجر على الحرائر في دخولها * اي دخول الاسواق * والاختلاط بالرجال * فيها او في غيرها ولو في ثياب رثة وسمعة واستتار لا يجوز لا يشتهي الرجل منها شيئا وكذا من لا يشتهي شيئا منها ولو غير عجز واما دخولها حين لا تختلط فيه وليس وقت عمارته فلا بأس ان كان الحاجة ولا بأس بدخول الاماء مطلقا الا ان المشتهة تومر بالستر خيرا لها * وعلى ذي علة * تعدو ولا تعدوا الا باذن الله * كعجزوم * وابوص ان يخلط الناس * ون لا يبيع بنفسه * ولا زائدة او بقدر ويا مراء لا يبيع * فيها * شيئا * رطبا او يستقي من جب او بير * او عين * امامة * او يغسل واما ان يبيع رطبا او يابس في غير السوق او يبيع يابسا في السوق او يستقي مما لغير امامة او يغسل فله * او يتخذ صنعة * تعامله فيها العامة واما غير العامة فله وقيل ان ذال العلة التي تعد ويمنعه الحاكم او نحوه من مخالطة الناس مطاقا وياكل من ماله وان لم يكن له مال ولا مطعم فمن بيت المال وان لم يكن خلاه ويتحرز عنه كما ذكر المصنف رحمه الله * ويحجر * على * انسان * باحر وكاهن وطبيب غير محسن * في طبه تقصيرا او جهلا او لانه متعلم للطب * ونائحة ومغنية * ونائح ومغن * ولعابة * ولعاب وفاسقة واصحاب الملاهي وانواع المنكرات * وفاسق شهر فسق * في كلامه او في كشف عورته او في الخلو بالنساء او بالخمرا او بالدخان او في الزنى او قامت البينة عليه ولو لم يشهر * وقارن * او قارنة * بين رجال ونساء * في الزنى وللحاكم اخراجها من البلد كما روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه اخرج من المدينة عجزوا تفعل ذلك * وجاسوس * اي دال * على مالا يحمل * ان يدل عليه من النفس والاموال والاعراض مثل الذين يدلون الروم على اموال العرب او عليهم حيث نزلوا او يدل العرب او غيرها على من يريدون الاغارة عليه والتحير في ذلك كله والحبس من قوله ويحبسون الى هذا الموضع بمعنى المنع من ذلك وله ان يضرب من صح عنه ذلك ولو قبل ان يحجر عليه وهو اولي في الساحر بما بعده اذا قام البيان لا مجرد الشهرة فاذا قدم عليهم ان لا يقبلوا ذلك مثل ان يقدم عليه ان لا يدخل السوق للوزن لشهرته او شهادة انه ينقص او يزيد كما لا يحمل ومثل ان يقدم على انسان ان لا يسحر ضربه الادب على مامر وسبحه ايضا كما قال

ويحجر على الحرائر في دخولها والاختلاط بالرجال وعلى ذي علة كعجزوم وان لا يبيع بنفسه فيها رطبا او يستقي من جب او بير لعامة او يتخذ صنعة وعلى باحر وكاهن وطبيب غير محسن ونائحة ومغنية ولعابة وفاسق شهر فسق وقارن بين رجال ونساء وجاسوس على مالا يحمل

ويؤدب كاسر حجره بضرب وحبس * اي سجن بالواو ويحبس هذا ويضرب الاخر او يحبس الى وقت يمكن ضربه وليس يتمتع على الاطلاق جمع الضرب والحبس في انسان واحد فانه يجوز للحاكم بنظر الصلاح وله ان يقتصر على احدهما بنظره قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رضي الله عنهم واذا حجر المسلمون على شيء ثم كسره احد فادعى انه جاهل بنحجرهم فهل يعذر بذلك قل اذا كان من اهل المنزل وشهر عند العامة فلا يعذرو ويخرج منه الحق سئل هل يستوي في ذلك اذا تقادم الحجر او كان جديدا قل نعم وفيل غير ذلك اذا تقادم وتركوا الضرب عليه فلا يضرب عليه حتى يحدد وقال ايضا من حجر عليه اولياءه او جماعة المسلمين عند قاضيهم ان لا يعامل في بيع ولا شراء ثم اتاه بدوي فعامله وهو لا يعلم انه حجر عليه فقيل انه يدرك عليه ماله وقيل لا اذا شهر امره عند العامة وكذا من اعليه من الديون قبل الحجر يدركه اعليه اهله او يتبني الحاكم او الجماعة ان يحجروا بالحبس من يفسد ماله ان يعطيه لامين يحفظه وينفق منه عليه ما يحتاج او يتروكه بيده ويحجروا عليه ان لا يفسده وان افسد ادبوه واذا اجره وعطاءه لامين فلا قمل له ولا لمن بيده فيه من اخراج ملكه او علق او تدبير او رهن او نحوه ويحجر عليه ان يعامل او يخذ منه بهبة او غيرها وتذكر عليه النفقة لاعلى من بيده والديون الا الديون التي بعد الحجر فلا تذكر عليه وتجب عليه حقوق المال لاعلى من بيده وتذكر المضرة على من جعله بيد الامين من صاحبه او حاكم او نحوه ويدرك نزاعها ايضا ولا تثبت باذن احدهما دون الاخر ومن افسد فيه غرم لمن كان بيده لاصاحبه ويجزى حله ان كان امينا لاجل صاحبه ويشترك في تزويج العبد او الامة من ذلك مالكم مع الحاكم او مع الجماعة ولا يزوج ذلك وحده ولا من بيده فان زوجه من بيده جاز وكذا الطلاق والظهار وان اعطى المال من جعل بيده لغيره على الحرز باذن الحاكم او الجماعة جاز ويرده اخذه لاصاحبه لا لمعطية واذا علم رشده رد اليه ماله وان جن من جعل بيده او مات او ارتد او علم منه افساد او سفة جعلوه بيد غيره واذا مات صاحب المال اخذه ورثته ويعطيهم من بيده كما ورثوه وان ورثه منها جدد له الحاكم او الجماعة الجعل بيد من هو بيده او جعلوه بيد غيره ويتزعمون انواع الامانات كالامانة والقراض والعارية من يد من هي في يده وينسدها وينزعون

ويؤدب كاسر حجره بضرب
وحبس

المال مطلقاً من يد ماذون له مفسد ويجعلون ذلك بيد من يحفظه لصاحبه ومن يد
خليفة مجنون او غائب او يتيم ومن يد شريك غائب شريكه ويجعلونه بيد حافظ
وسواه في باب الحجر على السفه كله الرجل والنساء وان لم ينزعه من يد مفسده
فلا ضمان عليهم وقيل لا يجوز الحجر على بالغ عاقل في ماله واذا بلغ اليتيم واونس رشده
دفع اليه ماله كما قال الله عز وجل فان استتم منهم رشدا لاية قال بعض اصحابنا الرشدا البلوغ
مع حفظ المال بان يخالط الذكر في المعاملة ولا يغيب الا بما يغيب به الناس والا يثني
بمجر ما يبدها من صوف او قطن او غير ذلك باختبار قرابتها من الرجال والنساء وان
لم يونس رشده رفع امره للجماعة فيفعلون معه ما فعلوا مع السفه وقيل يكون بيد خليفته
حتى يونس رشده او يسفه الخليفة وقيل الرشدا البلوغ دون الحفظ قالوا في الديوان
رحمهم الله وهو الماخوذ به انتهى ووجهه انه اذ بلغ دفع اليه وان بان سفه جعل بيد
حافظ فلا ينافي قوله تعالى فان استتم منهم رشدا ولولا قولهم انه الماخوذ به لا حمل
ان يكون هو قول من قل لا حجر على بالغ عاقل في ماله وذكر بعض المالكية ان السفه
قوله الاهتمام بجز المال وتضييعه والعجز عن تقيته وهو قول مالك واصحابه والرشدا
حفظ الموجود وتنميته والحرص على تحصيل المفقود يرفق وموافقة الشرع ومن السفه
ترك المال والجنان للدواب والطير بلا حفظ ولا تحصين او تاخير الحصاد والاهار حتى
تفسد وترك البهايم بلا راع فتسرق او تضل ويفسد فيها وتفسد مال الناس والحمل
عليها بلا بردعة وحلوس وترك علفها وسفها ومن سفه المرأة غفلتها على العجين حتى
تاكله الدابة ولا تبالي بداخل او خارج ومن اخذ شيئاً رده او لم يرده ومن رشدها
مشاورة زوجها في الاعطاء من مالها او ماله والقصد في الميثة والله اعلم

الكتاب الثامن عشر في النفقات

النفقة ما به قوام معتاد حال وهذا على ان النفقة الشيء الذي يعطى في الاتفاق
واما بمعنى الاتفاق فاعطاء ما به قوام حال وخرج بقوام الحال ما به قوام السرف فليس
بنفقة شرعاً ولا يحكم الحاكم به وفي دخول الكسوة في لفظ النفقة خلاف فقيل هو
لفظ موضوع للطعام والكسوة ثم تخصصت في عرف الاكثر في الطعام وقيل
موضوع للطعام فقط فمن التزم نفقة رجل فهل تجب عليه كسوته فقيل تجب وقال

الكتاب الثامن عشر في
النفقات

ابن سهل وابن رشد وغيرهما لا تجب واصل النفقة قوله تعالى فانفقوا عليهم حتى
يضمن حمان وحديث هند بنت عتبة زوج ابي سفيان وقد مر في تقاضي الدين
فانه دليل على وجوب انفاق الزوجة والولد وما رواه طارق الحاربي قال قدمت
المدينة فاذا رسول الله صلى الله عليه وسلم قائم على المبر يخطب الناس ويقول يد
المعطي العليا واذا بمن تقول امك واباك واختك واخاك ثم ادناك وقول ابي
هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم اليد العليا خير من اليد السفلى واذا احدكم يمن يقول
تقول المرأة اطعمني او طاقني وقول ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم للمملوك
طعامه وكسوته ولا يكاف من العمل الا ما يطيق وقول حكيم بن معاوية القشيري
عن ابيه قلت يا رسول الله ما حق زوجة احدنا عليه قال ان تطعمها اذا طعمت
وتكسوها اذا اكتسيت وقول جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم في النساء
ولن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقول ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم
كفى بالمرء اثماً ان يضع من بقوت وفي رواية ان يجبس عن يملك قوته وقول
جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم في الحامل المتوفى عنها لانفقة لها وفيه
اشارة الى ان لغير المتوفى عنها نفقة وكتابة عمر الى امرأ الاجناد في رجال غابوا
عن نسايم ان ياخذوهم بان ينفقوا او يطلقوا فان طلقوا بعثوا بنفقة ما حبسوا وقول
ابي هريرة جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله عندي
دينار فقال انفق على نفسك قال عندي اخر قال انفق على ولدك قال عندي
اخر قال انفق على اهلك قال عندي اخر قال انفق على خادمك قال عندي اخر
قال انت اعلم وفي رواية ذكر الزوجة بدل الاهل لكن بتقديم الزوجة على الولد وقول
سعيد بن المسيب في الرجل لا يجد ما ينفق على اهله قال يفرق بينهما اخرجته سعيد
ابن منصور عن سفيان عن ابي الزناد قال قلت لسعيد سنة فقال سنة ومشهور المذهب
غير هذا كما ينسخ بالجلب والغنة ان شئت بل هذا اول لان الصبر عن التمتع اسهل
منه عن النفقة ونحوها لان البدن يبقى بلا وطئ ولا يبقى بلا قوت وايضا منفعة
الجماع مشتركة بينهما فاذا ثبت في المشترك جواز الفسخ لعدمه ففي عدم التمتع بها
اولى بقياسا على المرقوق فانه يبيعه اذا عسر بنفقته ولا فسخ الزوجة بنفقة ماضية اذا

عجز عنها لتزول منزلة دينه آخر ثبت في ذمته ومشهور المذهب انه اذا عسر بالنفقة
يومر باخذ الدين ويلزمها الصبر وتتلاق النفقة بذمته متى وجد انفق وما فات لم تدركه الا
ان فرض وغاية النفقة ان تكون ديناً في الذمة وقد عسر بها الزوج فدخل ذلك في
قوله تعالى وان كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة فتكون الزوجة مأمورة بالانظار بالنص
وفي الزام الفسخ ابطال حقه بالكلية وفي الزام الانظار واخذ الدين تاخير حقها ديناً
عليه واذا دار بينهما كان التأخير اولي وبه فارق الحب والعنة والمملوك لان حق الجماع
لا يصير ديناً على الزوج ولا نفقة المملوك تصير ديناً على المالك ويغرس المملوك ان في الزام
بيعه ابطال حق السيد الى خلف هو الثمن فاذا عجز عن نفقته كان النظر من الجانبين
في الزامة ببيعه اذ فيه تخلص المملوك من عذاب الجوع وحصول البذل القائم مقامه
للسيد بخلاف الزام الفرقة فانه ابطال حقه بلا بدل وهو لا يجوز بدلالة الاجماع
انها لو كانت ام ولد عجز عن نفقتها لم يعتقها القاضي عليه وبمذهبنا المشهور هذا يقول
ابو حنيفة واثبت ابن بركة معنى ما ذكره سعيد واستدل بعضهم عليه بحديث ابي
هريرة تقول المرأة اطعمني او طلقني وفي رواية عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه
وسلم افضل الصدقة ما ترك غنى واليد العليا خير من اليد السفلى واذا من تعول تقول
المرأة اما ان تطعمني واما ان تطلقني ويقول العبد اطعمني واستعملني والا فبعتني
ويقول الابن اطعمني الى من تدعني ولما ذكر ذلك قالوا يا ابا هريرة سمعت هذا يعنون
قوله تقول المرأة اطلع من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا من كيس ابي هريرة بكسر
الكاف اي من كلام ابي هريرة ادرجه في اخر الحديث مستبطاه من الحديث واصل
الكيس الوعاء المعروف وروي بالفتح وهو القل وقيل هذا انكار لسوء الالسائل يعني
ايمن الامن كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ففيه نفي اراد به الاثبات واثبات اراد به النفي
على سبيل التعكيس واجر النفقة لا يحصى ومن الاثر في ذلك ما قال سليمان بن ماطوس من
اصحابنا رحمهم الله ثلاثة يعجل الله لهم بالخلف رجل خاف العنت فتدين لصيانة دينه
وعنة فرجه ورجل راي عياله في جوع فاحذ ديناً فاشبعهم ومن اخذ ديناً فكفن به
ميته وبينما هو جالس ومعه عبد الرحيم بن عمر النفوسي بشرز بحراب تماوطت اذاتاه
هجين فقل ياسيدي وضياك فقل اتبعني فاتي به الى داره فاعطى حملته

ثمرا وشعيراً فقال له عبد الرحيم لقد شددت فمالك يا شيخ فقال له اني اخاف على الجمل
المغشوش ان لا ينفعه ما يعلف **باب** فيمن تجب نفقته تجب عندنا للانسان على
من يرثه وعلى معتقه ومالكه وعلى الزوج ومالك الدابة ان لم يكن موعى وان لم يقدر
وكافها مالا تطيق او العبد فليبيها جبراً عند بعض وله من لبنها ما لا يضر بتساجها
وفي الاثر عن الشيخ ابي زكرياء يوخذ بنفقة عياله حتى كلبه يوخذ ان ينفقه وزعم
المالكية انه لا تجب بالقربة الا للوالدين ولا يمين على الوالدين اذا ادعيا العدم ويحمل
الوالد على الغنى ان لم يكن بيان وقيل على العدم والا لاولاد وتوزع على الاولاد على الرؤس
وقيل على الارث وقيل على اليسار وتقطع عن الذكر بالبلوغ وعن الانثى بالتزوج وقيل
بالجلب او بطلبه وقيل بالدخول لكن ان بلغ مجنوناً او مقعداً او مريضاً لم تسقط وسواء فيمن
تجب نفقته ان يكون مسلماً او مشركاً ولا تسقط بتزوج الام ان كان زوجها فقيراً
وعندنا تسقط وعندنا تجب للزوجة ولو ترضع قال ابو اسحاق الحضرمي وان طلقت
رجعت نفقتها على ابيها يعني ان لم تبلغ او لم يكن لها مال وكذا غير الاب وكذا ان
فارقت زوجها بوجه مالا في عدة رجعية فعلى الزوج وقال سحنون من المالكية كقول
ابي اسحاق وقالت المالكية لا تجب ان كانت بحد من لا توطي وهو قول ابن عبد العزيز
ولوح الى هذا القول بعد في اخر قوله باب قد عرفت مما مر الخ والحق الوجوب لانها
تسمى زوجة وله التمتع منها بما امكن ويرثها وهو قول عند المالكية غير مشهور قال ابن
ابي زيد منهم ولا يلزم الرجل النفقة الا على زوجته غنية او فقيرة وعلى ابويه الفقيرين
وعلى صغار ولده اي ولده الصغار الذين لا مال لهم على الذكور حتى يحتلموا ولا زمانة
بهم وعلى الاناث حتى ينكحن ويدخل بهن ازواجهن ولا نفقة على من سوى هؤلاء
من الاقارب اي كولد الابن والمجد وكالجدة والاخ وتجب نفقة خادم الزوجة
والوالدين عندهم قلت لا باس به لانهم يعنون اذا كانت للام او للاب امة او
عبد لا يستغنيان عنهما للخدمة او كانت الزوجة ممن تخدمها الامة او العبد فان كان
ملكاً لها واكتفت به او اشتراه لخدمتها انفقته وان كان يقوم بخدمة متهم فلا يلزمه
شراء عبد او امة لهم ولا انفاقه والمذهب انه تجب عليك نفقة كل من ترثه ويدل
له الحديث المتقدم يد المعطي الدنيا واذا من تول امك واباك واختك واخاك

والاصل في قوله بن تعول ان يحمل على العول الواجب وفسره صاحب ارشاد الساري بنفقة الواجب والتطوع ولا يقل فيه الجمع بين معنيين في كلمة واحدة لان ذلك معنى واحد هو حقيقة العول ولا تجب للرحم الا ان لم يكن له وارث سواء وقت الشافعية لوجوب النفقة سببان نسب وملك فيجب بالنسب خمس نفقات بنفقة الاب الحر واهله وامهاته وبنفقة الام الحرة واهله وامهاتها لقوله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا ومنه القيام بموئلتها وبنفقة الاولاد الاحرار واولادهم بشرط ايساد المنفق بفاضل عن قوته وقوت زوجته وخادمها وخادمه وذلك يومه وليته ويعتبر مع القوت الكسوة والسكنى ويجب بالملك ايضا خمس نفقات بنفقة الزوجة ومملوكها والمعتدة ان كانت جمعية او حاملا ومملوكها ومملوكه من رقيق وحيوان وذكر مباراة ان اسباب النفقة النكاح والقربة والملك فتجب في النكاح بالدخول او بالدعاء الى الدخول وايس احدهما مريضا مرض السياق والزوج بالغ والزوجة مطيقة وجعل في التوضيح السلامة من المرض والبلوغ في الزوجة واطاقة الوطئ في الزوجة شرطا في الدعاء الى الدخول فاذا دعاها وقد اختل احد هذه الشروط فلا تجب وان دخل وجبت بلا شرط وجعلها للقاء في شرطا في الدخول وفي الدعاء اليه فلا تجب بنفقة الزوجة ولو دخل بها الا اذا بلغ الزوج واطاقت الزوجة الوطئ والظاهر انها شرط في الدعاء فقط اه والمذهب وجوبها اذا جلبت او طلبت الجلب كما مر ولو مرضت مرض الموت وهو مرض السياق المذكور ولو لم يمكن جماعها لصغر او مرض ثم ان بعض العلماء يبدأ بنفقة الزوجة لانها اقوى لوجوبها بالمعاوضة بفرجها وغيرها بالمواصلة ولائها لا تسقط بمضي الزمان والعجز بخلاف غيرها واستظهر الشافعية ان نفقة خادمها كذلك وقالت الحنفية لا تجب نفقة مضت عن الزوجة لانها صلة فلا تملك الا بالقبض كالمبة الا ان فرض القاضي لما النفقة او صالحت الزوج على مقدار منها فيقضى لها بنفقة ماضى لان فيه حقين حق الزوج وحق الشرع فمن حيث التمتع وقضاء الشهوة واصلاح المعيشة حق الزوج ومن حيث تحصيل الولد وصيانة كل منهما عن الزنى حق الشرع فباعترافه عوض وباعتبار حق الشرع صلة فاذا تردد بينهما فلا يستحكم الا بحكم القاضي عليهما وقيل ان نفقة ما دون شهر

لا تسقط وبعض العلماء يبدأ بالولد لقوة جانب الرحم وكونه يولد صغيرا لا يطبق الكسب ويبدأ المصنف به لذلك اول تقدم الزوجة في النكاح فقال * لزم ابا نفقة اطفاله * بنيه * ومجانينته * بنيه ولو تجنوا بعد بلوغ * وان * كان * لهم مال وله اتفاقهم من مالهم ان كان * واذا اتفق من ماله ولهم مال فله الرجوع عليهم بما اتفق وله اخذ ما اتفق وقيل لا يدرك ذلك في الحكم ان لم يشهد على الادراك وقد مر ذلك في النكاح واستدل بعضهم بقول ابي هريرة ويقول الولد اطعمني الى من ندعني على وجوب نفقة الولد مادام صغيرا او لا مال له ولا حرفة لان قوله الى من تدعني انما هو قول من لا يرجع الى شيء سوى نفقة الاب ومن له حرفة او مال غير محتاج الى ذلك * و * نفقة * كباره المعدمين * يقال اعدم الرجل بمعنى انه كان لا مال له والمراد ما يشمل المفلس واما ان لم يكونوا معدمين فلا تلزمه نفقتهم الا ان كانوا مرضى او ممنوعين من التصرف لعله فانه يلزمه نفقتهم من اموالهم فيعقد الاجرة ان شاء من اموالهم لمن يقوم بطعامهم وما لا بد لهم منه وان فعل بنفسه فلا اجرة له الا ان اشهد انه يدرك عناه لان لهم مالا وهكذا في كل من تلزم نفقته والمراد بذلك كله من اول الباب ما يشمل الاناث او يقدر الاناث بالمطف وكذا في قوله * ونفقة بنى * اراد به ما يشمل الاناث فغلب البنين او يقدر بنات بعد قوله بنيه اي وبناتهم والاولى ان يقول ونفقة اولاد * بنيه * وان سفلوا * وابويه واجداده * وان علوا واراد ما يشمل الجدات * من * جهة * ابيه ان اعدوا * وان كان لهم مال فلا نفقة عليه الا ان كانوا لا يقدر على التصرف في نفقتهم فانه يلزمه التصرف فيها من مالهم كالطبايع وله ان يعقد الاجرة من مالهم لمن يتصرف عليهم على حد ما مر * انفا ودخل في كلامه ما اذا كان ابوا ابنه حيا لمكن لا مال له ولا لابنه وما اذا مات ولا مال لابنه ففي كل ذلك يلزمه نفقة ابن ابنه * وازواج ابيه * الاربع فما دونهن * وزوجة جده * اي جده المهود بكونه من ابيه ولو علا ولا يدركها الجسد من جهة الام الا ان لم يكن لما وارث سواء فانه يوثقها وينفقها وهكذا سائر ذوي الارحام * كما مر * في باب التفليس اذ قال وياخذها عليه ابوه وان لاربع والمجر لواحدة ويقيد ذلك بما اذا لم يكن للاب والجدة مال يكفي

لزم ابا نفقة اطفاله ومجانينته وان لهم مال وله انفاقهم من مالهم ان كان * وكباره المعدمين ونفقة بنى بنيه وابويه واجداده من ابيه ان اعدوا وازواج ابيه وزوجة جده كما مر

نفقتهن ونفقتهما كما قالوا في الديوان وعليه نفقة ازواج ابيه وجده اذا لم يكن لهما مال
اي للاب والجد ويقيد كلام الديوان بمقدار النفقة الواحدة لزوجته واحدة في
جانب الجد ولو كانت اربع والا فظاهر الديوان نفقة ازواج جده الاربع * و *
نفقة * من يتوارث معه من ولي * اي يرث كل منها الاخر وليس هذا شرط بل يجب
عليك نفقة من ترثه سواء كان يرثك او لا يرثك وكأنه اراد من يقع الميراث
بينك وبينه سواء كان يرث كل الاخر او لا ترثه ولا يرثك واما ان كان يرثك
ولا ترثه فلا نفقة له عليك ولم يحتز عن هذه الصورة لهما مما مر في الاحكام ان
الاتفاق بحسب الارث ولهما مما لا يخفى من ان الاتفاق مرتب على الارث
والا لزم نفقة الانسان كل واحد او كل قريب او رحمه له ولو كان لا يرثه كما
اطلق النفقة في المسئلة قبل هذه وفي غيرها ولا يشترط ان لا يكون لمن تنفقه مال
مع انه شرط اتكالا على الله ثم على العلم بذلك ولو قال ولزمتك نفقة من ترثه
من ولي او قل من يرثه هو من ولي * وان انش * كاخته الشقيقة لكان اظهر
لان من ترثه يشمل من ترثه ويرثك ومن ترثه ولا يرثك ولا يخفى ان الانسان
تلتزمه نفقة ابيه وجده من ابيه وازواج ابيه وزوجة جده ومن يرثه هو ولو لم يكن
ابا وكلام المصنف لا يبي بذلك لانه فرض الكلام اول الباب في الاب فرد اليه
الضمائر ولو كان حكم الانثى يتبع حكم الذكر مالم يفرق بينهما دليل ويخرج عن
ذلك بقدر محذوف اي وانسانا نفقة ابويه واجدادهم الخ بعطف الانسان على
الاب * وتلزم * النفقة * امرأة لابويها وجدها وجدتها * حال كونها * من
ابيها * وان علوا * ولاخيا واختها * الشقيقين والابوين وكذا الاخت من الام
وكذا تلزمها عندي لازواج ابيها وزوجة جدها وكذا تلزم في مال الطفلة لمن ذكر
ويحتمل ادخالها باقظ امرأة بناء على ان الطاملة تسمى امرأة كالبالغة او استعمل
امرأة بمعنى الانثى استعمالا للخاص في العام وحيث يكون معنى قوله تلزم امرأة انه
تلزم في مال الانثى ولو زادت الانثى البالغة بشكايها في نفسها بالنفقة وكذا يقل
فيما اشبه ذلك من الكلام على الذكور والاناث اذا وجبت في مالهم كما لزم في
مال الصبي لابييه وازواجه وجده من ابيه وزوجته وجدته من ابيه ولامه * لا

ومن يتوارث معه من ولي
وان انش وتلزم امرأة
لابويها وجدها وجدتها من
ابيها ولاخيا واختها لا

لولدها * في مشهور المذهب مع انها ترثه واراد بالولد الابن والبنت * ولا لابن
اخيا * وابن اختها ولا لبنت اخيا وبنت اختها لانها لا ترثهم ولا ترثها بنت
اخيا او ابنت اختها وسواء في ذلك كله قربوا او سفلوا * ولا لعمها * ولو شقيقا
او ابويا لابيها وكذا العمة * او ابنة * او بنته قريبا او سفلوا * ونحوهم من
عصبتها * كولد ابنها قرب او سفل وولد ابن اخيا لانها لا ترثهم * ولزمتهم *
اي لزم ولدها ذكرا وانثى وابن اخيا وعمها وابنه ونحوهم من عصبتها * لها *
لانهم يرثونها ولا تلزم ابنت اخيا الا ان كان لها اخ يعصبها ولا بنت اختها وابن
اختها ولا بنت عمها او بنت عمها او ابن عمها لانهم لا يرثونها * ولا يتداركها *
اخوة * كلاليون بينهم * وهم الاخوة من الام الذكور والاناث لا تدرك الاخت
على اختها او اخيا من امها النفقة ولا يدركها اخوها عليها ولا يدركها على اخيه
من امها * ولو توارثوا * لانهم كالا جانب اذ ليسوا من قوم الاب وصحيح
ابوزكريا انهم يتداركون فعليه النفقة على قدر ارثهم سواء تجردوا عن الاشقاء
والابوين او كانوا معهم وقد تقدمت للمصنف في اوائل باب التغليس مانصه
وتجب على قدر الارث والوسع والقدر ولو كلاليا على المختار قال الشيخ احمد بن
محمد بن بكر رحمهم في الجامع واما نفقة الاولياء فعلى قدر الميراث ولا يزم الرجل
نفقة من لا يرثه فمن كان يرثه كله فعليه نفقته كلها ومن كان يرث نصف ماله
فعليه نصف نفقته وهذا في العصبه دون غيرهم من الاجنبيين الذين يرثون بالكلالة
والزوجة والام فهو لاء لا تدرك عليهم النفقة وتدر كها الام على اولادها ولا
يدركونها عليها ما كان احد من العصبه فان لم تكن عصبه غيرها انفقت على
اولادها فصارت بمنزلة العصبه وترث مالهم كله وكذلك الذي يرث بالكلالة اذا
كان من العصبه انفق على وجه العصبه لاعلى الكلالة يعني كاخ لام هو ولد عم
وكذلك الزوجة على هذا الحال ان لم يكن لزوجها عصبه ولا وارث انفقته
واكلت ماله كله اذا مات ولو كانت من غير العصبه اه وفي الاثر من احتاج الى
نفقة وله ابن واب قال ياخذ من عند ابيه سدس نفقته وياخذ البقية من عند
الاب وان كانت له ابنة واخت فانه ياخذ منها نفقته نصفين كما ترثانه * ولا *

لولدها ولا لابن اخيها ولا
لعمها او ابنه ونحوهم من
عصبتها ولزمتهم لها ولا
يتداركها كلاليون بينهم
ولو توارثوا ولا

تجب ﴿على اخوة لاب مع وجود اشقاء مومنين﴾ فان لم يوجد الاشقاء او وجدوا مومنين وجبت على الابوين ﴿والقريب المعدم﴾ في جميع المسائل كعدمه والنفقة كالارث كما مر ﴿اوائل باب التفليس﴾ كما احضرته لك انفاً ﴿ولزمت رجلا لنساء اطفاله﴾ اي لازواج اطفاله ﴿المعدمين﴾ حرائر او اماء طفلات او بالغات ولازواج عبيده كذلك ويجبر بالضرب على نفقة هؤلاء النساء كلهن وعلى اللباس بالحس على ما مرسومه زوجة وما فوقها الى اربع وكذا كل من زوج طفلا حتى يشترط ان لا نفقة عليه وقيل لا نفقة عليه حتى تشترط عليه وان كان اخوات شقائق واخوة ابويون انفقت الشقائق اخواتهن الشقائق ولا تلزمه نفقة ازواج بنيه البالغين ﴿وميجز على﴾ نفقة ﴿عبده﴾ او دابته ﴿وان مدبرا وعيد اطفاله﴾ ومجانيته ان تجتروا من الطغولية وازواجهم وكذا المرأة تنفق عبيدها وازواجهم وسواء في ذلك كله المدبر وغيره ويتصور تدبير عبيد الاطفال بان يرثهم الاطفال مدبرين او يوصي بهم مدبرين لهم او يعطيهم اياهم احد مدبرين او يدبرهم ابوم وسواء في زوجة العبد ان تكون حرة او امة يجب على من ملكه ان ينفقها الا ان كانت امة تجتهد مولاهم وكذلك يجب على من ملك العبد ان ينفق اولاده ان كانوا من حرة والا فعلى مولا امهم لانهم عبيده وقال ابن سلعون من المالكية على العبد نفقة زوجته الحرة طول بقاءها في عصمته وكسوتها ولا يمنعه سيده من ذلك وكذا نفقة الامة على زوجها حرا او عبدا وقال اشهب على سيدها وقيل لما على زوجها ما محتاجه اذا كانت عنده وعلى سيدها ما محتاجه اذا كانت عنده وقالوا ان تبين اضراره بعبدته وتجويعه وتكليفه من العمل مالا يطيق وتكرر ذلك عليه بيع عليه ﴿و﴾ على نفقة العبد ﴿المشترك﴾ على قدر الشركة فيه ﴿مدبرا﴾ كان او غير مدبر ﴿وعلى﴾ عبد ﴿موقف﴾ حتى يدخل ملك موقف اليه ﴿مثل﴾ ان يبيع العبد بيع خيار او يهبه كذلك او يبيعه او يهبه كذلك لمجنون او طفلا او غائب فتلزمه نفقته حتى يدخل ملك المشتري او الموهوب له او يفيق المجنون او يبلغ الطفل او يقدم الغائب فيقبلوا ﴿ومرهون﴾ حتى يبيعه المرتين ومغوض على جواز التمتع في غير الاصول وتقدم الكلام

على اخوة لاب مع وجود اشقاء مومنين والقريب كعدمه والنفقة كالارث كما مر المعدم ولزمت رجلا لنساء اطفاله المعدمين ويجبر على عبده وان مدبرا وعيد اطفاله والمشارك على قدر الشركة فيه وعلى موقف حتى يدخل ملك موقف اليه ومرهون

على نفقة المكري والامة كالعبد في جميع المسائل ﴿ومعتق صغير في كفارة﴾ كفارة قتل او ظهار او ايلاء او كبيرة او معصية او يمين ونحو ذلك مما يكون العتق فيه ديناً عليه ﴿ولو كان﴾ المعتق الصغير ﴿بإله﴾ ولا يرجع عليه في الحكم ولا فيما بينه وبين الله ﴿و﴾ على ﴿غيره﴾ اي غير المعتق الصغير في كفارة وهو المعتق البالغ في كفارة او غيرها والمعتق الصغير في غير كفارة ﴿ان احتاج﴾ بان لا مال له وان كان له فلا تلزمه نفقته لكن ان كان لا يطبق صنع النفقة لزمه ان يصنع له او ياجر من يصنع وان انفقه من مال نفسه ففي الادراك عليه ما مر وتقدم في العتق عن الظهار في قوله باب لزوم غنيا الخ النصه ويقبل ذواربعة اشهر من يوم ولادته وقيل ذو شهرين ولزمت مستقته نفقته حتى يبلغ ﴿والولاء﴾ كالنسب ﴿فان تأسل موال﴾ اي عبيد معتقون في النفقة وارث الانسان العبد الذي اعنته ﴿فان تأسل موال﴾ اي عبيد معتقون بفتح التاء واعتقوا عبيدا ملكوا عبيد فم ﴿اعتقوا عبيدهم﴾ او تأسلوا واعتقوا عبيدا ﴿فاحتاج سيدهم الاول﴾ سماء الاول لان معتق المولى بفتح التاء معتق بفتحها لمعتق المولى بكسرهما بواسطة المولى ﴿لزمته نفقته﴾ كما تقاربوا اليه ﴿فتلزم الموالى﴾ وان ماتوا او لم يكن لهم مال لزم من اعتقهم الموالى وكذا ان اعتق المعتق بفتح التاء عبيدا وهكذا وولدوا لمعتق بفتح التاء في كل درجة اولى من اعاق ابوه ولو تأسل لان الولاء كالنسب وانما لزمته نفقته لان له عليهم نفقة الولاء بلا واسطة وبواسطة وينبغي عندي ان لا نفقة له عليهم لانهم لا يرثونه واعلم ما ذكره هو على اقول الشاذ من ان المعتق بفتح التاء يرث معتقه بكسرهما اذا لم يكن له وارث ولا رحم ﴿كمكسه﴾ وهو ان المعتق بفتح التاء يدرك النفقة على معتقه بكسرهما وكذا المعتق بالكسر يدرك على معتقه بالكسر وهكذا حتى يصلوا السيد الاول وكذا اولادهم ومن مات او كان بلا مال ادركت على من فوقه وانما ذلك لانه يرثهم بواسطة الاعتاق المباشر او بواسطة اعتاق المعتق بدرجة او درجات ﴿وقيل يدركها﴾ ذلك السيد الاول ﴿على جميعهم﴾ سواء من اعتقه بالباشرة او بواسطة معتقه بفتح التاء على السواء وان احتاجوا كلهم الا الاخير في العتق انفقهم جميعا وان احتاج اثنان فصعدا الفقهم من فوقهم لا من تحتهم ﴿ويتدار كونها بينهم الاقرب فالاقرب حتى

ومعتق صغير في كفارة ولو كان بماله وغيره ان احتاج والولاء كالنسب فان تأسل موال اعتقوا عبيدهم فاحتاج سيدهم الاول لزمته نفقته كما تقاربوا اليه كمكسه وقيل يدركها على جميعهم ويتدار كونها بينهم الاقرب فالاقرب حتى

يدركوه وهذا يعني عنه قوله كعكسه لكن اعاده اي بين ان الامر كذلك على هذا
القول الاول وان احتاجوها كلهم ادركوها عليه بمره معتقه بفتح التاء
ومعتق معتقه بفتح تاءها وهكذا واولادهم ويدركها محتاج وكذا ولده على
معتقه بالفتح بفتح التاء ان اجتماعا اي المعتق بالكسر والمعتق بالفتح بان
كان المحتاج له معتق بالكسر ومعتق بالفتح وليها مال لان ميراثه لمعتقه
بالكسر للحديث فلا يقال ان معتقه بالكسر كايه ومعتقه بالفتح كابنه فيدركها
عليها على الانصاء لا يصح ذلك لان ارثه كله لمعتقه بالكسر وان لم يكن للمعتق
بالكسر مال ادركها على معتقه بالفتح وتدرك على هذا المعتق بالكسر
على الانصاء اذا تعدد المعتق او عصيته او الورثة فالمراد بالانصاء انصاء
الورثة وانصاء المعتقين بكسر التاء فهذا على العموم فلا يتكرر مع الخصوص
فلا يقال هذا يعني عنه ما بعده وهو قوله وتدرك على المشتركين في
الولاء بها اي بالانصاء اي بحسب الانصاء في مشترك الولاء اي
في العبد الذي اشترك في عتقه رجلان او اكثر فمن اعتق نصفاً فعليه نصف
النفقة ومن اعتق ثلثاً فعليه ثلثها ومن اعتق سدساً فعليه سدسها وهكذا ووارث
كل بمقامه بواسطة فصاعداً وذلك على قدر ارثهم ايضاً منه ويجوز ان يكون
المراد ان العبد المعتق ينفق من اعتقه ويرثه وذلك قول اذا لم يكن عاصب ولا
رحم ولا زوج ويكون الاتفاق كذلك وان انقرض المعتقون ولا عاصب افقه
الباقى وبالعكس فان اعتقه رجلان لاحدهما ثلثاه والاخر ثلثه فاحتاجا ولا منفق
لما فثلث النفقة عليه لاحدهما وثلثاها للاخر وقيل بالسوية لانه لما صار
حراً خرج عن حكم الشركة فيه الواقعة حين كان عبداً ولو تفاوتوا في ارثه
وان اعتقه كله بعضهم فالارث له كله وعليه النفقة كلها وعليه قسمة سهام
اصحابه وكذا ان اعتق سهمه فقط او بعض سهمه لانه يعتق كله بل لا وجه
لاعتاقه كله او لاكثر من سهمه الا انه عتق كله بسهمه وبعبارة الاصل يدركها
المعتقون والمعتقون على الانصاء وفي الجامع ان ادعى الاب النفقة على ابنه او
الاخ على اخيه ولم يحضر غيره من الاولياء او العبد على سيده ولم يحضر غيره من

يدركوه وان احتاجوها
كلهم ادركوها عليه ويدركها
محتاج على معتقه بالفتح
ان اجتماعاً وتدرك على
الانصاء وبها في مشترك
الولاء وقيل بالسوية

السادة فانه يدرك على الحاضر على قدر ما يورثه في العبد وبقدر ما يرث من الاب
او الاخ وامان يمكن من الاولياء ان يرث وليه كله او بعضه ولم يحضر غيره من
الاولياء او حضر ولا مال له فعليه نفقة وليه كلها مثل الاب ان استمسك بالابن
والابن بالاخ او الاخ بالاخ او الاخت بالاخ او العمة بابن الاخ وكذا الاعمام
واولاد الاعمام الذكور والاناث ويدرك المعتق على من اعتقه نفقته اذا لم يكن
له مال هو واولاده الذكور والاناث الا ان كان المعتق امة فليس عليه من
اولادها شيء الا ان لم يكن لهم مولى ولا عصبه الا من اعق امهم واما الذين
اعتقوه فلا يدركون على مواليتهم المعتوقين شيئاً من النفقة ما كان احد من يرثهم
من العصبه وكذلك الميراث لا يجري بينهم ما كان لمن مات منهم وارث يرثه من
العصبه او من غيرهم وموالي المرأة الذين اعتقهم او صار اليها ولاءهم من قبل الميراث
من ايها او من اخيها فانها تنفق عليهم مادامت حية فاذا ماتت رجع ولاءهم الى
عصبه المرأة من ايها ولا يرث اولادها من ولاءهم شيئاً ولا يرث الولاء الا
العصبه من قبل الاب الذكور والاناث على قدر ميراثهم ويشترك في الولاء قبائل
مختلفة وينسب اليهم اجدان واذا ولد الحر مع امة الرجل فاعتقها سيدها مع ولدها
فولاده لمن اعتقه والنسب لايه ونفقته على ابيه وميراثه لايه لانه من عصبته
واذا ولد العبد مع الحرة ثم عتق العبد فلا يقال لهذا مولى اذا كانت الحرة عريقة
وقبلته قبيلة امة وعليهم نفقته ما لم يعتق العبد فاذا عتق العبد بعد ذلك رجع
اليه بنسبه ونفقته وميراثه واختفوا في قبيلته في هذا الوجه فقبل قبيلته قبيلة امة
وقبل قبيلة ابيه وان كانت الحرة التي ولد معها العبد معتوقة فولاء ابنه ولاء امة
وعليهم نفقته وينسب الى قبيلتهم وقيل قبيلة ابيه فاذا عتق فقبلته قبيلة ابيه وقيل
قبيلته وولاده لامة واما نفقته فعلى موالي ابيه ولا تجب لمحتاج ملك سلاحاً وبيتاً
يسكنه فقط ولا سيما ان ملك غير ذلك ايضاً بل يبيع مسكنه وسلاحه
وياكل ويكتري مسكناً مثلاً ان لم يكن ابا او اما وان كان ابا او اما
لم يدرك عليه بيع مسكنه او سلاحه بل يترك له ذلك وادرك النفقة ايضاً ولو
كان المنزل رقيقاً جسداً او واسعاً لمزية الابوين وقيل يبيعان ذلك ويشتريان

ولا تجب لمحتاج ملك
سلاحاً او بيتاً يسكنه فقط
ان لم يكن ابا او اما

ما يكفيهما بلا مضايقة ويا كلان ما بقي واذا حانجا انفقهما وان لم يكن لهما مسكن
ادركاه على الولد لكن ان افترقا بنحو طلاق ادرك كل واحد مسكنا والا فليهما
عليه مسكن واحد وانما يدركان في ذلك كله بيتا يكفي لجميع ما يحتاج اليه بلا
مضرة لادارا والجد والجد كالأب والام * ولا تدركهما حاجة ملكت بيتا تسكنه
على وليها * ولا سيما ان ملكت غيره ايضا بل تزور من يدع البيت فتا كل منه
وتكثري اخر مثلا فاذا انقضى ثمنه واحتاجت ادركت عليه النفقة والسكنى
فيسكنها حيث شاء بلا مضرة تلاحقها في دينها او دنياها يسكنها وحدها او مع
عياله او غيرهم في ملكه او في ملك غيره بعارية او غيرها * وان احتاجت لما
ولسكن * من اول الامر ايضا * ادركتهما * على وليها وانما ادركت المسكن
لان المرأة مأمورة بالستر والنحرز عن ملاقة الرجال والبروز حيث يخشى عليها
وهو عارية فلا ينافي من ان لا تدرك النفقة ان كان لها بيت * ويترك لها كسوتها
ان لم يكن فيها فضل عن اللباس * فما زاد على ثوبين يسترانها مع خمار تديعه
وتأكل منه وان كانت لها كسوة رقيقة باعته واشترت ادنى لباس يكفيها واكملت
الباقى فان احتاجت بعد ادركت عليه وكل من يدرك النفقة يدرك اللباس * ومن
له * عبيد * مذبرون * آجرهم بنفقته ونفقته * اذ لا سبيل لبيهم وقد زعم
بعض انه يجوز بيعهم كما في الوصايا وهنزة * آجره في الكفاة والالف
بعدها زائدة هي الف المفاعلة الخارجة عن بابها لانهم يكونون اجراء عند غيرهم
ولا يكون غيرهم اجيرا عندهم وليس بممنوع لكن لم يرد شرط ذلك ويجوز ان
تكون زائدة للعدي والالف بدل فاء الكلمة اي صيرهم اجراء * ويدرك نفقة
خاصة دون * نفقة * عبيده * يعني عبيده المذبرين * على وليه ان لم يجد
استجارهم * فان لم يجدوا ما ياكلون وجبت تبجيتهم من الهلاك على كل من علم بهم
وان كان بيت المال انفقوا منه * وقيل يدركونها على سيدهم * ان لم يجدوا مؤجرتهم
* ويدركها * سيدهم * على ولده * ذكرا او انثى * ان كان ابا * فلا تنصب
الخصومة بينهم وبين ولده لانهم يدركونها على السيد لا عليه وتنصب له مع السيد
كما تدركها الزوجة على زوجها ويدركها على ولده او ولد ابنه ولا تدركها على ولده

ولا تدركها حاجة ملكت
بيتا تسكنه على وليها وان
احتاجت لها ولمسكن
ادركتهما ويترك لها
كسوتها ان لم يكن فيها فضل
عن اللباس ومن لم يدبرون
آجرهم بنفقته ونفقته
ويدرك نفقته خاصة دون
عبيده على وليه ان لم يجد
استجارهم وقيل يدركونها
على سيدهم ويدركها على
ولده ان كان ابا

او ولد ابنه واما عبيده غير المذبرين فانه يبيعهم الا مالا يستغني عنه لخدمته كما مر
* وله قيل نفقته على ولده وان * كانت * له سرية * فقط او مع زوجة او زوجات
* ونفقته ايضا * مع نفقته ولو استغنى عنها واما سرية او سرية استغنى
عنه فانهم يبيعون وان لم يستغن لم يدرك المبيع * وان لم يملك الامر هونا وجبت
له * على وليه * لا عليه * لوليه * مطلقا * لم يكن الفضل في المهرن او كان
لانه لا يملك التصرف في الرهن لانه معقول بيد المرتين في دينه ولا يدري هل
يباع ولا يدري هل يبقى فضله ان كان فيه فضل ولا يدري هل يذهب برخص
الشيء * وقيل لا * تجب له * ان كان فيه فضل * بل يتدين اليه او يقترض لان
الاصل بقاءه ولا تدرك عايله لان اعتبار بقاءه في عدم وجوبها له على وليه تكليف
وتضييق عليه ولا يلزمه التكلف والتضاييق في نفقة غيره باعتبار مالا يامن بقاءه
ولا يملك الان التصرف فيه فيكون كاخذ ديننا ليقضي ديننا * وكذا * اي كما
تجب لمن لم يملك الامر هونا ولا تجب عليه * ان ملك عوضا فقط * عوضه لغيره
* تجب له * ولا تجب عليه * ان لم يكن في غلته ما يقوم بنفقته * وان كان فيها
ما يقوم بنفقته لم يدركها على وليه وان زادت على ذلك ادركت عليه النفقة وكذا غلة
الرهن على قول انها للرهن وان كان الرهن بيد الراهن فكذلك على عدم اشتراط
القبض واما على اشتراطه فقيل لم يصح الرهن فتجب له وعليه وقيل صح ويلزمه
ان يوصله بيد المرتين فتجب له لا عليه * وتجب عليه لاله ان ملك مكروها *
كلم الذئب والحمار والقرس على قول الكراهية وكأجرة الحمامة في قول واجرة
الحمام وكما يكره الخال في عقده * اوالة لاه * غير منصوص على حرمة او
منصوص عليها لكن يفسدها ويبع اطرافها او يبيعها لمن يامن به بلا افساد او فك
فالحرم كمزمار وشبابه الراعي وغير المنصوص على حرمة كالكرة والصولجان ووجه
ذلك انه قد ملك ذلك وحرزه ولو لم يملك ذلك لم يورث ان يكسبه وان تنازع هو
وولي فيما عنده من مكروه حكم الحاكم بانه حرام او مكروه * او كتب فقط *
لان له بيع ذلك * وله * لا عليه * ان ملك المصاحف * ولو كثيرة واستغنى عنها
وهذا قول من قال ان بيع المصحف لا يجوز كما قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر

له قيل نفقته على ولده
وان له سرية ونفقته ايضا
وان لم يملك الامر هونا
وجبت له لا عليه مطلقا
وقيل لانه كان فيه فضل
وكذا ان ملك عوضا فقط
تجب له ان لم يكن في غلته
ما يقوم بنفقته وتجب عليه
لاله ان ملك مكروها
او لاه او كتب فقط وله
ان ملك المصاحف

في الجامع ومن قل يباع فانه يقول لا تجب له وتجب عليه وكذا مالا يباع مما هو ملك وضبط ذلك بقوله * وعليه لاله ان ملك ما يباع * من اصل او عرض * وعكسه * اي عكس ذلك وهو ان يدرك النفقة ولا تدرك عليه * في غيره * اي في غير ما يباع وهو مالا يباع مثل الوقف والمشاع ونحوهما مما يملك منفعة ولا يتصرف فيه باخراجه من ملكه اذ كانت غلته لا تكفيه فاحتاج بعد فراغها فانه يدرك النفقة ولا تدرك عليه * وعليه لاله ان كان له دين على غني * او متوسط او فقير وجد يده ما يعطي ويحمل ان يدخل ذلك كله بلفظ غني اي كان له دين على من عنده ما يعطيه فالغني بمعنى مطلق وجود ما يعطي لكن بشرط لدخول الفقير حلول الاجل او عدم الاجل فيرجع التخيير بعدم الحلول الى غير الفقير في قوله * وان لم يحل اجله * ولا سيما ان حل اولم يوجله وكذا ان كان فقيرا وقد اعتمد ان يدخل المال بيده من كسب او عطاء * او * كان له على من ذكر دين * بتعدية * بان يحرقه او يفسد منه او يفل مثل ذلك فيكون ذلك تباعا في ذمته والتقدير ان كان له دين على غني بمعاملة او بتعدية * او صداق * بان يكون امرأة لما صدق في ذمة زوجها او ورثته من غيرها وهو في الذمة او صداق امته او غيرها او اعطيته او كان ذكرا ورث صداقا في ذمة او اعطيه او كان صداق امته او غيرها * بتدين * اي ياخذ دين الى الدين الذي له الى اجل او الى عاجل لينفق عليه يشاق به عليه ومعنى التدين ان يشتري من احد قمارا او شعيرا ويطعم عليه او نحو ذلك او يشتري سلعة او حيوانا او غيره فيبيع ويشترى ما ينفق به * او اقراض * اي اقتراض من غيره او باقراض غيره اياه * اليه * اي الى الدين الذي له * وان لم يجدها * اي الاقتراض والتدين من الاجنب ولا الاقرب حتى انه لا يجد نفسه نفقة فضلا عن وليه * لم يتركه وليه لجوع * بل اما ان يتصدق عليه ويشهد على الرجوع عليه لان له مالا في الذمة وان لم يشهد فلا رجوع في الحكم له عند الله ان نوى الرجوع واما ان يداينه او يقرض له * وسقطت عنه في الاظهر * ولو كان له مال في الذمة لانه لم يجد التدين اليه ولا القرض فلا نفقة لوليه عليه كما لا نفقة عليه ان كان دينه على فقير لا يجد ما يعطيه والتجبة

وعليه لاله ان ملك ما يباع وعكسه في غيره وعليه لاله ان كان له دين على غني وان لم يحل اجله او بتعدية او صداق بتدين او اقراض اليه وان لم يجد مالا يتركه وليه لجوع وسقطت عنه في الاظهر

من الموت بالجوع او غيره واجبة على الولي وغيره وسال رجل من الغزاة واسلان ابن ابي صالح عن تنجية المضطر فقال واجبة وقال واحد منهم ليس علينا ذلك ولو كان الجذب في احجارنا فقال واسلان ممن سمعت هذا قال ممن هو اشرف منك وابوه اشرف من ابيك يعني ابا عبد الله محمد بن بكر ومن ترك تنجية رجل من جوع او غيره فمات فعليه دية كما روي ان جاء ما طلب قونه بضيعته في مسجد فاعرضوا عنه فمات فقال لهم شيخ من اهل البلد رحمه الله قوموا نجم دية فاعطى نصيبه قال انشيخ احمد في الجامع فان لم يكن الاقرب من الاولياء مال فلينفق من كان وراءه ثم كذلك ما كان له ولي من العصابة فان لم تكن له عصابة فنفقة من بيت مال المسلمين ولا يتركون من كان معهم يموت جوعا وان كان غير وليهم وان تركوه حتى مات دونهم ضامنون ولو كان اولياءه حضروا ولهم مال اذا لم يشتغلوا به ولا يعذر من تركه حتى مات من جميع من قدر على تنجيته من الجوع اجنبيا كان او قريبا * وان افلس غريمه * او اعدم * او مات معدما * او مفلسا * او جحد ولم يجد منه حقه * اي لم يجد ان ياخذ حقه من ماله خفية * فله * النفقة على وليه * لا عليه * لوليه وظاهره انه ان وجد ان ياخذ خفية منه ادرك عليه وليه النفقة والذي عندي انه لا يلزمه الاخذ خفية لاجل الاتفاق لان الاخذ خفية فيه تكلف وخطر لانه قد يراه انسان فيبرأ منه وقد يرى فيقطع يده او يعزر او ينكل وقد يرى ما اخذ فيلزم بالقرم والذي في الديوان ما نصه وان جحد من كان له عليه الدين فاخذ منه حقه يعني حلقه عند عدم البينة فانه يدرك النفقة ولا تدرك عليه وان لم يخلفه فانه يطالب بها لانه لا تنقطع دعواه على الجاحد الا بالبين لانه يتحقق في الظاهر انه لا مال له اذا حلقه واذا كانت له بينة مما يصح الحكم به فتركها وطلب البين لم يدرك وليه النفقة عليه ومضى قوله لان للولي النفقة في ذمة وليه لا في خصوص مال من اموال وليه * وعكسه * اي عكس ذلك هو الحكم به وهو ان لا يدركها وتدرك عليه يعطي ولا اثم عليه وياخذ منه الولي بلا اثم * ان احيط بماله مالم ياخذ غرماء * ثلاثة فصاعدا او يقوموا عليه او يحجر عليه الحاكم ويجوز ان يريد باخذ الغرماء قيامهم عليه ولو لم ياخذوه في

وان افلس غريمه او مات معدما او جحد ولم يجد منه حقه فله لا عليه وعكسه ان احيط بماله مالم ياخذ غرماء

ذلك الحين لان قيامهم سبب لاخذهم وملزوم له فساء باسم مسببه اولا زمه فاذا احبط بماله وقاموا عليه او حجر عليه ادر كما بعد عشاء وغداء يترك له وادركت عليه وقبل تدرك عليه ولا يدركها الم يخرج عليه ولو قاموا عليه ويأخذ غداء يومه وعشاءه لا يومين او اكثر ولا لا يام بعد متوسطين او كماها قبل ان لم يكن اسراف وان قاموا عليه وسقطت عنه نفقة وليه بقيامهم وقيل بالحجر فان قيم عليه او حجر عليه بعد الزوال فقيل يدرك العشاء فقط وقيل العشاء وغداء الغد وان ملك ما يبد غاصب او سارق او مغالط او متعد وكان لا يقدر عليهم او كان على طريق العارية او الامانة او اللقطة او الكراء او نحو ذلك او ملك ما بذمة وكان ذلك بيد من لا يقدر على اخذ حقه منه او في ذمته وقد جرده او لم يجرده ولكن لا يطيقه ولا يجد من ينصف له منه او غاب حيث لا يدركه لمدوا او بعد اولا يدري اي هو او عبدا او بقا او بعيرا شازدا ونحو ذلك فله نفقته على وليه لا عليه نفقة لوليه لانه ولولم يخرج ذلك من ملكه لكنه لا يطيق التصرف فيه وان مات محاط بماله وورثه معدم فلا ينفق من المال على نفسه ولا يتصرف فيه بوجه مامن مصلحه او مصالح غيره الا لاصحاب الدين ولو غداء يومه او عشاءه ولا تدرك عليه فيه النفقة لانه لا نصيب له فيه وانما معنى قوله وورثه معدم انه كان ممن يرث له لو لم يحط به الدين وان ملك مالا مشتركوا لو امكنت قسمته وغاب شريكه وانما جعل امكان القسمة غاية مع ان الغاية عدم امكانها لانه اعتبر في كونه غاية ما بعده وهو غيبة شريكه فغيبته الشريك هي الغاية بالذات فكانه قل ولو غاب شريكه والاولى ان يقول ولولم تمكن قسمته او غاب شريكه فله النفقة لوليه لا له على وليه بل يتدين او يقرض له او يبيع سهمه ان كان مما يجوز فيه بيع التسمية وان كان في يده ربيعة نفسها او ثمنها وكل ذلك ربيعة فتأب فان اتفقها على الفقراء اذ لم يعرف ملاكها او تاب ورفع نفسه عنها وعزم على اتفائها وكان ذلك معروفا معلوما منه فله نفقة على وليه ولا تدرك عليه ولا يزوم وليه اتفائه اذا لم يتب وبقي على اكائها وتدرك عليه وان كان

ويأخذ غداه يومه وعشاءه
ان قاموا عليه وسقطت
عنه وان ملك ما يبد غاصب
او من لا يقدر على اخذ
حقه منه وقد جحدته
او ابقا فله لا عليه وان
مات عا ط بماله وورثه
معدم فلا ينفق من المال
ولا تدرك عليه فيه وان
ملك مشترك او اوما كنت
قسمته وغاب شريكه
فعليه لاله وان كان في يده
رية فتأب فن انفقها فله
وان

بيده ﴿ حرام ﴾ كسروق ومقصوب وخمر وميتة ونحو ذلك ﴿ او ثمنه ﴾ كثمن
الحر والحر والمسروق ونحو ذلك ﴿ او ثمن الربا فله ﴾ نفقته على وليه ولا يدركها
وليه عليه ﴿ مطلقا ﴾ تاب او لم يتب اذا طالب النفقة وصح ان ذلك حرام او
ثمنه بيده او لم يرفع نفسه عنه ﴿ وكذا من تلف ماله بحكم ﴾ جرى على الظاهر
او حكم جور لا يطبق رده ﴿ او حيازة ﴾ او قعود لانه ولو لم يزل ملكه عنه لكن
لا يملك التصرف في ذلك ولا يكاف ما لا يطاق وله ان ياخذ من ذلك المال خفية
والله اعلم ﴿ فصل يحكم لولي على وليه بغداء وعشاء ﴾ ليس مراده انه يحكم
له بغداء وعشاء لا اقل ولا اكثر وانما اراد ان الغداء والعشاء يكونان له من عيش
البلد وانه على قدر الذي ينفق فمحط قوله يحكم على الولي على وليه بغداء وعشاء هو
قوله على قدره مما يقوته من عيش البلد ولو قلنا انه اراد يحكم بغداء وعشاء
لا اكثر ولا اقل للزم ان يكون قد تكرر مع ما ياتي بعد وان يكون قد اقتصر على
المرجوح اذ قل بعد مانصه فصل يحكم لاحتاج بغداء او عشاء وقيل بهما لا اكثر
﴿ على قدر ﴾ عسر الولي المحكوم عليه ويسر ﴿ فقط ﴾ بلا نظر الى حال الذي
ينفق بفتح الفاء ولو كان من قبل ذلك من اهل الرفاهة والنعيم وذلك توسعة النفقة
الولي وقيل لا يدرك الا ما يجي به كربغ مد ﴿ مما يقوته ﴾ اي يقوت الولي المحكوم
له ﴿ من عيش البلد ﴾ قرية او بدو لها او لبنا او شعيرا او غير ذلك ﴿ وان من
غير ﴾ الحبوب ﴿ الستة ﴾ وان اعتيد فيه طعامان او اكثر اعطاه كذلك
كسره في الغداء وطعام شعير في العشاء خبزا او غيره بآدم وان قبل عنه دراهم
او طعاما واحدا او غير ذلك يشتري به ما ياكل جازان اتفاقا والماء تابع للطعام فان
كان مما يشتري اعطاه وليه اياه او ما يشتريه به وظاهر قوله كاصله وهو الذي وان
على قدره يدل على ان نفقة الولي يتكلف لها كنفقة الزوجة والابوين او دونهما
ان يشبع واية وقال الشيخ احمد المولي ما يقتات فقط قال ونفقة الولي على قدر ما يقوته
وليس مثل نفقة الزوجة وان كان لا يذخر فيما لا يستغني عنه عليه من ذلك ويحتمل
ان يريد المصنف كاصله ما ذكر الشيخ احمد من ان له القوت فقط لا كالزوجة ثم
رايت في كلام الديوان ما هو صريح في ذلك ولفظه هكذا مسئلة وان استمسك بولي

حرام او بئنه او ثمن الربا
فله مطلقا و كذا من خلاف
ماله يحكم او جواز
فصل ١٢

بمحكم لولي علي وليه بغداد
وعشاءه على قدره فقط مما
يقوته من عيش البلد وان
من غير الستة

في النفقة وقد احتاج فان الحاكم او جماعة المسلمين يحكمون له بقدر ما يقوته من الطعام
اه ولم يذكر المصنف هذا بعد مع ان قوله هنا مما يقوته لا يفي بذلك لان المعنى ان
الغذاء والعشاء يكونان مما يكون قوتها لاما لا يكون قوتها ومن للتبعيض الا ان يتكافاه
فتجعل البية ان يفيد ذلك فكانه قال على قدره وهو ما يقوته فيعطيه النبي على قدره والمتوسط
على قدره وامتهير على قدره وكل تلك المعطيات لا يجب ان تصل الى ما يشبعه وكذا ذكر وافي
الديوان ان نفقة الزوجة على قدر عسر الزوج ويسره وكذا كسوتها وسكنائها ولا ينظر
لحال المرأة في الشرف وغيره يعنون لكنما تشبع قول الشيخ احمد في الجامع وقيل
ينظر الى شرفها ورضعها في القدر كما ينظر الى عظمها الخ كما ياتي ان شاء الله في كلامي
فان كان المحتاج صغيرا او هرما او مريضا جعل له الموائق لطبعه * واما المقدار في
نفقة الصبي وغيره فعندي لا يجد الا بما يكفيه بلا اسراف على قول وبما يقوته على
اخر بعد ان كان يكل الطعام ويفطم واما قبل فقدر ما يكفيه وما يكفي امه لا
مقدار ما يكفي الصبي وفي الآثار يفرض للصبي مادم مرضعا في الشهر من درهمين الى
ثلاثة بلا دهن ولا غيره وله اذا كل الطعام ثلث نفقته واذا بلغ طوله اربعة اشبار الى اربعة
ونصف فله نصف نفقته ومن خمسة اشبار الى خمسة ونصف فله ثلثا نفقته ومن ستة الى ستة وشي
ثلاثة ارباع نفقة واذا بلغ سبعة اشبار فله النفقة التامة وقيل تنقص قابيل من النفقة التامة ما لم
يلغ الحالم وفي اثر تلزم الاب نفقة ولده وكسوته وموته ما لم يبلغ الا التجارية فما لم
تزوج فاذا تزوجت فلي زوجها الا ان فارقها فترجع للاب فعليه النفقة وان لم ترجع
اليه لم تلزمه نفقتها ونفقة الصغير طالت امه او بقيت زوجة ثلث النفقة اذا فطم
وفصله من الرضاع حتى يبلغ خمسة اشبار ثم يكون له نصف النفقة حتى يصير الى ستة
اشبار ثم ثلثا النفقة حتى يبلغ وفي ذلك قول الى نظر المدول لان الاحوال تختلف
* ولزم * ت * السكنى لاني * ان يسكنها في مسكن وحدها * ان لم يطالبها ولها
ان تسكن معه * او مع غيره * ولم تخف منه * اذا سكنت معه او من غيره اذا
سكنت مع غيره ان يزني بها او ينظر اليها كما لا يحل او يقتلها او يضربها او يفعل مثل
ذلك وكذا الكلام في بيت الشعر ونحوه ان كانوا بدوا * لانه غير مأمور
بالاستئثار الامتداد من السيرة للركبة مع انه لا يخاف من البيت وحده في المسجد

فان كان المحتاج صغيرا او
هرما او مريضا جعل له
الموائق لطبعه ولزم
السكنى لاني ان لم يطالبها
ولها ان تسكن معه ولم
تخف منه لانه لا يكر

او بيت غير مسكون او حيثما يمكن وان تعذر ذلك لخوف عليه او هرم او مرض
او نحوه فعلى وليه عندي اسكانه * و * لزم للولي ذكره كان او انثى * من اللباس *
لباس * ساتر وراد لحر وبرد * اي لباس جامع بين الستر والرد للحر والبرد ويشترط
ان يكون مما تجوز الصلاة به لباس الصيف في الصيف وكذا ما يلحق به من وقت الحر
ولباس الشتاء في الشتاء وكذا ما يلحق به من وقت البرد ودخل في اللباس النعلان
ان احتاجهما * والركوب لصغير وهرم ومريض ان كانوا بداءة رحالين * اذا رحلوا
ادرك عليه الركوب فيركبه على دابة لا تختلف عن الرحالين وحده او يردفه حملت
شيئا او لم تحمل ويجعل له وطاء وان لم يكن صغيرا ولا هرما ولا مريضا لم يدرك عليه
ركوبا لكن ان عجز عن المشي وعي وخيف عليه ان يضل او ياكه سبع او يموت
بعطش او نحوه ان تختلف اراحه على دابة حتى يقوى على المشي والزم الشيخ احمد
ابن محمد بن بكر رحمهم الله في الجامع السكنى لولاء اذ قال وليس عليه من سكنى الولي
شيء الا ان كان امرأة او كان شيخا هرما او مريضا ضعيفا او طفلا صغيرا او لا يستطيع
ان يحتمل نفسه ولا يستغني عنها على حل فله ان يسكنه في بيت يملكه من الحر
والبرد وكذا حملته ان كان من الرحالين على هذا وفي الاثر لا يدرك الولي السكنى
لانهم قالوا ياكل في الفقير ويرقد في المسجد ومعنى الفقير الفخار الا ان كان شيخا كبيرا
او امرأة فانها يدركان بيتا لسكنائهما ويدرك الولي على الولي حلة يصلي بها والقصة
التي يكل فيها ومزراقا يسكنه وقيل لا يدرك ذلك واما الخطب فلا يدركه الا ان كان
ضعيفا ويدرك المفلس على وليه كزنية يشدها اذنه وقرقا في الشتاء وكسوة ورحا
وسكنى وفلة يصلي بها ومن له علة الجذام او البرص اذا كان له بيت مقارب يعطى له
الافلاس وكذا المرأة التي لما بيت مقارب لا يحمل القيمة ورجل كبير لا يقدر على وصول
المسجد اه ومعنى كون الولي تلزم له حلتان يصلي بها انه يلزم له ثوبان يلبسان مرة مما
تجوز له به الصلاة وذلك كثوب يلتحف به وجبة لاحلة غير لباسه الذي يدركه لان
الزوجة لا تدرك ثوبا اخر لصلاتها فكيف يدرك الولي ذلك ومعنى قوله وقيل لانه
لا يدرك ذلك بل ثوبا واحدا يستره كله الامالا يستره الثوب وانه لا قصعة له عليه
ولا ما ذكر بعدها * ولا يحل * لاخذ اعطاء مما اخذ * لاهية ثواب ولا هبة غيرها ولا

من اللباس ساتر واد لحر
وبرد والركوب لصغير
وهرم ومريض ان كانوا
بداءة رحالين ولا يحل
لاخذ اعطاء مما اخذ

صدقة ولا هدية الا للنجبة المضطرون فجاه به او ببضه لم يجب على وليه
ان يزيد له الا ان اضطر هو ايضا فيلزم وليه وغيره ممن علم به ومن اجاز التجبر
فيها لقاضا فيجوز له ان يهبها هبة ما ويتصدق بها ويقل ما يشاء ولا
يدرك بدلها على الولي * ولزمه * اولزم وليه * رد الباقي * الى وليه الذي اعطاه
* ان استغنى * عن النفقة * او مات * لزوال علة الاتفاق ولا نفقة لوارثه على
وليه فوجب الرد فلو كان وارثه محتاجا وكان وليا للنفقة رد الباقي الى المنفق ويرده
له او يعطيه غير ذلك لان الولي اعطاها للذي مات لالوارثه وعقد له لالوارثه الا
عند من قال اذا قبضها ملكها ويتصرف فيها بما شاء فانها له ولو استغنى ولوارثه ان
مات ولو اجنبا او غنيا * ويغرم الماخوذ * في النفقة اي قيمته او مثله * مفسده
للمنفق * وكذا مفسد بعضه يغرم البعض للمنفق وهو ولي الفقير الذي اعطاه للمحتاج
لان لو افسده في يد المحتاج لكن انما المحتاج اكله واما قيمة افساد فكل غلة فهي للمنفق
* ويرده ايضا * ان شاء * لمن كان يده * وهو المحتاج لانه افسده في يده * ولو
استغنى * عنه بمال حدث له او بنفقة * ويرده هو * ان استغنى * للماخوذ منه *
الذي هو صاحب المال المنفق على وليه ومن قال يملكها الولي بالاخذ ازم المفسد الغرم
له لالنفقة وذلك اذا بقيت النفقة مع افساد والا فذلك اتلاف وتاتي مسئلة قريبا
ان شاء الله * وان سرق من يده * او غصب او غلط فيه او سقط فالتقطه احد
فتملكه او اعطاه فقيرا او باعه * ثم اخذه او قيمته ولو خالفته * قيمته مثل ان يعطيه
ثمرا فيسرق فيغرم له السارق ثمرا مثله فهو قيمة مما ثلثه او يغرم له ثمرا غير مما ثل
او شعيرا او غير ذلك او دنائير او دراهم فهو قيمة مخالفة * جعله في نفقته * سواء رجع
ذلك الى يده والوقت الذي اعطى له باق او بعد خروجه وقبل اعطائه او بعده وعلى
كل حل فيحاسبه الولي المنفق اعني ان الفقير لا يدرك عليه النفقة مادام ما رد اليه
عنده باكل منه * ومن اخذها لا بوجوب * او بوجوب لكن لا بحكم حاكم وبمقتل
ان يريد هذا بقوله لا بوجوب لان من اعطى بلا حكم حاكم شبيه في الصورة بمن اعطى
مالم يلزمه بل اعطى مالم يلزمه الحاكم * فهي له * فله التصرف فيها بتجر مثلا والربح
له معها * ولو وارثه ان مات * لان اعطاه بلا وجوب او بلا حكم كالتبرع فعلى

ولزمه رد الباقي ان استغنى
او مات ويغرم الماخوذ
مفسده للمنفق ويرده ايضا
لمن كان يده ولو استغنى
ويرده هو للماخوذ منه وان
سرق من يده ثم اخذه او
قيمته ولو خالفته جعله في
نفقته ومن اخذها لا بوجوب
فهي له ولو وارثه ان مات

هذا فلو اتجر بها لكن الربح له لكن لا نفقة له مادام الربح في يده او راس المال
او مع راس المال * ومنع * اي ومنع بعض العلماء ان تكون له او لوارثه وانما لكان
ياكل فان استغنى او مات فالوجود منها او من ربحها او منها للمنفق والصحيح
الاول * وان اخذها بحكم * بان قدر له الحاكم كم يعطي * فعل فيها ما شاء من
تجر وغيره * وله الربح * وان مات فله * ذلك * لوارثه * قال بعضهم وان افقا
بالتسها على مقدار مخصوص او عشيرتهما او الجماعة ورضيا بذلك فتحكم الحاكم
* ومنع * اي ومنع بعض العلماء ان يكون له ان يفعل فيها ما يشاء وان تكون لوارثه
او ربحها او كلاهما بل ذاك للمنفق وظاهر الديوان تصحيح الثاني وظاهر المصنف
تصحيح الاول وما تلمذ ديوان اولى ولذلك صرحوا بالقولين وذكروا الاول في الاعطاء
بلا وجوب بلا حكاية وذكروا الثاني بالحكاية وذكروا الاول في الاعطاء بالحكم
وهو انها ليست له بلا حكاية وذكروا الثاني وهو انها له بالحكاية والمصنف لم يرتب
هذا الترتيب بل جعل الاول في الاعطاء بالحكم ثانيا وعليه فلو قال ومن اخذها
بحكم او دونه فله التجبر فيها وكانت له ومنع الكافي قال الشيخ احمد بن محمد بن
بكر رحمهم الله تعالى اما من له نفقة على وليه فابراه منها فلا تجزيه التبرية في المستقبل
وكذلك لا يدرك في الماضي منها شيئا ولو وجبت على وليه في الماضي بالحكومة او
غيره فلا يدرك منها شيئا ومنهم من يقول ان اخذها بالحكومة ان تكون له ومنهم
من يقول انما تكون له ان اعطاها له برضاه وبغير حكومة ويدركها في المستقبل الا
ان اقر على نفسه انه وصل اليه كذا وكذا من النفقة مثل نفقة الشهر او السنة او
اقل او اكثر فحينئذ لا يدرك ما اقر به الا ان علموا انه لم يكن يده شي ينفق منه
فعلى وليه حينئذ ان ينفق عليه لئلا يموت جوعا ويكون حينئذ ما اقر به من النفقة
دينا عليه واذا قلنا انها له وربحها او له ان يفعل ما يشاء في القولين فله ان يعطيها
وربحها معا او احدهما في حق مخلوق او الخالق ككفارة لزمته فاذا جاء الوقت الاخر
الذي يعطيه فيه ولم يكن ذلك في يده اعطاه وليه ايضا * وان تفت من يده *
بتضييع * لم يجد اخرى * وان اضطر وجبت تنجته على من علم به من ولي او غيره
* وقيل يدركها * اي يدرك النفقة المطلقة بلا غرم لا التالفة على وليه * ويغرم *

ومنع وان اخذها بحكم
فعل فيها ما شاء من تجر
وغيره وان مات فلوارثه
ومنع وان تالفت من يده
لم يجد اخرى وقيل يدركها
ويغرم

لولى على هذا القول «ما تلف ان ضيع» ما او اتلفها عمدا ويجوز ان يرد بالتضييع
ما يشمل الاتلاف «والا» يضيعها «ادركها اتفاقا وهل الربح له ان تجر بها»
او جرت ربحا فباكل منه ولا يدرك النفقة نعم ان كان عليه دين او حاجة لا بد له
منها مما لا يدرك على الولي وانفق في ذلك ادرك عليه وكذا اذا قلنا النفقة ملك له
وله التصرف فيها فغصب منه او مرقق او افسدت ثم ردت او غرمت بعد اجل
النفقة صرفها في دينه كزكاة وكفارة ودين لاجل وادرك النفقة ولكن مادامت
في يده لا يدرك النفقة ولو حل ما عليه من الدين او كان على الحلول من اول كمن
في يده ربة لا ينفق مادام لم يتبرأ منها وكذا يدرك عليه ما لم يقم الغرماء او يخرج
الحاكم على ما مر فارد اليه من نفقة او كان له من ربحها لا يدرك معه النفقة ما لم
يصرفه في التباعة «او للمنفق» ان «يقولان» اللذان ذكرتهما قبل ان اطالع على
ذكره اياها هنا وهما يستفادان ايضا من قوله ومن اخذها لا بوجوب الى قوله
فلوارثه ومنع فانه يلزم من القول الاول في قوله ومن اخذها بلا وجوب وفي قوله
وان اخذها بحكم ان الربح له وكذا كل ما جرت مثل ان يعطيه دابة ليبيعها وياكل
ثمنا سنة او اقل او اكثر فاكرها او استغل منها لبنا او صوفا او نحو ذلك فباعها
بعد او لم يبعها ومن القول الثاني ان الربح وما جرت للمنفق وعبرة الديوان اظهر
في ذلك اذ قلوا فيد وان تجر بذلك قصار له ربح فيه فهو لصاحب المال على قول من
يقول ليس له منها الا ما اكل واما من يقول هي له حين اخذها فالربح له ايضا
لكن مادام معه لا يدرك النفقة فاذا تجر وغصب مثلا ربحه او غصب منه نفس
الشيء فرجع بعد استغناء او موت فهو له في قول واصحابه في «آخر» وان غاب
وليه «بالخروج عن ستة اميال وقيل عنها وعن الحوزة جميعا» وخلف مالا بمنزله «
اي بداره مثلا او ببلده واما اراد دخل جميع ما لم يخرج عن الاميال او عنها وعن
الحوزة لان حكم ما في داخل الاميال او الحوزة حكم ما في بيته «استخلف» ت
العشيرة ان كانت وثايف الخليفة شاذ وقيل لغة ضيفة قال الشاعر «ابوك خليفة
ولدت له اخرى» و«الحاكم او الجماعة ان لم تكن له عشيرة هناك» اي حيث كان
ماله «من» مفعول استخلف «يدرك عليه» ان ينفقه من مال ذلك الغائب

ما تلف ان ضيع والا ادركها
اتفاقا وهل الربح له ان
تجر بها او للمنفق قولان
وان غاب وليه وخلف
مالا بمنزله استخلف الحاكم
او الجماعة ان لم تكن له عشيرة
هناك من يدرك عليه

مواه كان بيد احد او لم يكن بيد احد او كان في ذمة حاضر وان غير معسر وان
كان في ذمة معسر او في ذمة ممتنع او في ذمة غائب فلا نفقة ولا استخلاف الا ان
كان له خليفة يدرك عليه دين الغائب فينفق منه «وان كان له خليفة او» كان
الخليفة «هو المحتاج بنفسه» لانه الان ياخذ لنفسه فلا ياخذ بل يعطيه خليفة
«اخر كما قال» جردوا «خليفة» «اخر» وفي نسخة جردوا اخرى اي خلافة
اخرى لاحد «للا نفقة» وذلك ان ترك خليفة لم يعمم له ما يحدث وان ترك خليفة
قد عمم له ما يحدث من التباعات ادرك المحتاج عليه ولا يحتاج الى تجديد خليفة
«اخر» ويمسك خليفة العشيرة او الحاكم او الجماعة خليفة الغائب فيدفع «خليفة
الغائب كل يوم نفقة اليوم ورخص ان يدفع اكثر» اليه «اي الى خليفة العشيرة
او الحاكم او الجماعة» ثم «يدفع» «هو» اي خليفة العشيرة او الحاكم او الجماعة
«لا» ولي «احتاج» وانما لم يدرك الولي النفقة على خليفة الغائب ولم يحتاج
الى استخلاف «اخر لان النفقة امر حادث حدث بعد الغيبة فلم يشمله استخلافه
فلورفع الولي عليه الى الحاكم فاستخلف فغاب ادرك على خلفته سواء ذكر له نفقة
وليه او لم يذكرها وما ذكره المصنف انما هو في صورة خليفة هو غير المحتاج واما
خلفته الذي هو الولي المحتاج فانه يدفع النفقة للخليفة الذي تستخلفه العشيرة او الحاكم
او الجماعة ثم يردها للخليفة الذي هو ولي محتاج لان الانسان لا ياخذ حقه بنفسه ولو
نما في يده لثلا يسرف او يتعدي ولان اعطاء النفقة وقبضها كمقد من العقود ولا
يكون الانسان الواحد عاقدا معقودا له في صورة واحدة في وقت واحد الا على
ما مر من الخلاف في اخذ الانسان حقه من جاحده والبيع لنفسه والشراء من
نفسه وعقد الولي وليته لنفسه لكن في نحو البيع والتكاح معاوضة دون مسألة الحال
واما مسألة الحال فلا عوض ولا جحود ولا امتناع فلو جحد الولي وليه ولا بيان له
او جحد كونه له مال ينفق منه طال به او لم يطقه فله ان ياخذ خفية «وقيل
يدركها على خليفة غائبه بلا تجديد» بلا تجديد حاكم او عشيرة او نحوهما
خلافة لآخر لان اسم الخليفة يشمل الامارة على اتفاق وليه المحتاج بعد وعلى
قضاء كل ما لزم في ماله ولو حدث بهدو ينبغي ان لا خلاف اذا عمم له في الاستخلاف

وان كان له خليفة او هو
المحتاج بنفسه جردوا اخر
للا نفقة ويمسك خليفة
العشيرة او الحاكم او الجماعة
خليفة الغائب فيدفع اليه
ثم هو المحتاج وقيل يدركها
على خليفة غائبه بلا تجديد

وان كان المحتاج هو الخليفة جددوا له خليفة اخر بنفقة ولو على هذا القول وياتي
له قريبا انه يقدر له الحاكم او الجماعة ما ياخذوه وان لم يكونوا اخذ منه بمعرفة وقد
مر الخلاف في ولد او مل حدثا بعد استخلاف كان له مال او ولد اخر قبل
او لم يكن اذا استخلفه على اولاده او ماله او عليهما في الوصايا في قوله باب جاز
اشتراط الخروج من الخلافة وتقدم في القسمة في قوله باب من شرط جواز
القسمة الخ ما نصه وصح توكيل شريك وخليفة غائب ان تركه خليفة والاقتيل
ما تركه قبل ان يسافر لا يقسم بعده الخ وحكم استخلاف الامام او السلطان
ونحوهما حكم استخلاف الحاكم وتقدم المشيرة عليهم كلهم لان فيهم الاسلام
والقربة فان كانوا شركين تقدمهم الامام او الخليفة ونحوهما ويقع هنا في الديون
ما نصه ومن ليس له مال من الاولياء حاضرا كان او غائبا فاحتاج وليه فانه يدرك
نفقته على وليه الذي هو اقرب اليه ان كان له مال اه بقوله فانه يدرك نفقته
الخ تعليل سد مسد الجواب كانه قال فلا يدرك هذا الولي المحتاج على الذي ليس
له مال لانه يدرك الولي النفقة على الولي الذي هو اقرب اليه ان كان له مال وهذا
ليس له مال ويحتمل ان يكون هو الجواب والمعنى فانه يدرك نفقته على الولي
الذي هو اقرب الى ذلك الولي الذي ليس له مال ان كان له مال يشير الى انه اذا
لم يكن للولي القريب مال ادركت على من يليه وهكذا وان حضر وليه وله مال
ببلدة اخرى ادركها عليه ان امكنه اي ان امكن الولي الذي له مال ببلدة
اخرى الوصول اليه اي الى المال الذي له ببلدة اخرى فليقرض او يتدين
اليه وينفق وليه وان لم يمكنه الوصول اليه اعدوا اقطاع طريق او سبله او طاعون
لحديث اذا سمعتم به في ارض فلا تقدموا اليه او خفي عليه موضعه من تلك البلدة
او من تلك الناحية اولا يستطيع السفر اليه ولم يجد من ياتي به او نحو ذلك من الموانع
فلا نفقة عليه واذا زال المانع ادركت عليه وقيل اذا اعتيد زوال المانع لمدة ادركت
عليه قبل زوالها وبعده كدين لم يحل اجلة فانها تدرك على من له الدين المؤجل
وذلك مثل ان يكون له في جزيرة او من وراء البحر فانه قطع السفر في البحر لشدة
المطر والرياح والبرد فليقترض او يتدين لانه يقطع ذلك ويدركها ذوم لفي

وان حضر وليه وله مال
ببلدة اخرى ادركها عليه
ان امكنه الوصول اليه
ويدركها ذوم مال

موضع بعيد اي مل ثابت في موضع بعيد وفي نسخة ذوم ل في بيد اي
في موضع بعد باضافة موضع للبعد او في موضع ذي بعد او بالغ في بعده حتى
جعله نفس البعد لا يصل اليه لعدوا و قطع طريق او انقطاع الذهاب اليه او
لان مونة الذهاب اليه اكثر منه او مثله او نحو ذلك وحكم الموضع القريب الداخل
الاميال المنوع ما فيه من المال حكم البعيد الذي لا يصل اليه في جميع مسائل
النفاقات ان لم يجد مقرضا او مداينا اليه فهو يدركها ولا تدرك عليه
والفرق بينه وبين مامر من ان من له دين على غني ولم يجد اقراضا او مداينة الى
حلول اجله لا يتركه وليه للجوع اي يطعمه فيحسب عاياه او يداينه او يتصدق
عليه ان من له مال في بعيد لا يصل اليه قد قطع عن ماله لبعده وعدم تسر الوصول
اليه فكان كمن لا مل له او كمن جحد له دينه ولا يبان له خلف الجاحد بخلاف
من له دين لم يمنعه من الوصول اليه الا عدم حلول الاجل فانه متصف بمال في
ذمة الناس فلا يجد النفقة ولو لم يجد اقراضا او مداينة ولا يقرضها هذا الذي
اخذها لبعده ماله وعدم الوصول اليه بعد اي بعد اخذها وان وصله بكسر
ان كالك فتحها وعايه فيجب فتح بعد على الاعراب والاضافة اي بعد وصوله لان
عدم وصوله اليه كعدم المال اصلا فاستحقها بلا رجوع ووصوله بعد ذلك كغنى
حادث وكذا ان حضر معه اي مع المحتاج وليه البعيد وله اي لولي
البعيد مال حاضر وغائب لا اقرب ولا ماله عطف القريب وماله على
ولي البعيد وكأنه قال ولم يحضر اقرب ولا مال القريب لزمت وليا حاضر
وان بعد او غاب ماله لحضوره فيتمسك به المحتاج فينفقه من ماله الحاضر او
يتدين او يقترض الى ماله الغائب او ماله الذي في الذمة فينفق المحتاج وان حضرا
القريب وماله او ماله وحده او هو وحده وغاب ماله وحضر البعيد ولو مع ماله
فالنفقة في مال القريب الا ان غاب ماله ومنع منه او حضر ومنع وظاهر كلام
الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله في الجامع انه لا نفقة على من حضر وغاب
ماله اللهم الا ان يحمل على ما اذا لم يمكنه الوصول اليه ونصه ولا يفرضوا النفقة
للولي اذا لم يحضر مال من وجبت عليه النفقة ولا ياخذ عليه الدين واما ان حضر

بعيد لا يصل اليه ان لم
يجد مقرضا او مداينة
ولا يقرضها بعد ان وصله
وكذا ان حضر معه وليه
البعيد وله مال لا اقرب
ولا ماله لزمت حاضرا وان
بعد

المال ولم يحضر من وجبت عليه النفقة فان القاضي او جماعة المسلمين ينفقون وليه على قدر نظرهم في ذلك واما الزوجة فانهم ياخذون الزوج بالنفقة على زوجته حضر المال او لم يحضر وان لم يحضر الزوج والمال حاضر فليقرضوا له النفقة من ماله وان لم يحضر المال والزوج حاضر فهم بالخيار ان شاءوا ففرضوا لها النفقة على زوجها بالدين ان اصابوه وان شاءوا تركوا اهـ ومن احتاج ومال وليه * اي وليه الغائب وان حضر وامتنع اجبر * بيد احد * امانة او ودعة او لقطة او عارية او كراء او مبادلة غلطا او برهن وقد فك من حق من هو بيده ونحو ذلك من وجوه الامانة كأمه او توكيله على بيعه او اصدافه او عقد فيه وكذا ان استحققه وهو بيد احد او بتعدية اوربا او فسخ وقد ر عليه * ولم يجدها كما يحكم له بها عليه * ولا اماما او سلطانا او نحوه ولا جماعة * ولا عشيرة تستخلف له * خليفة يعطيه النفقة من بيده المال فيعطيه المحتاج * لم يدركها على من كان بيده * لانه ان كان بيده بزوع الامانة فقد قال الله جل وعلا ان الله يامركم ان تودوا الامانة الى اهلها وان كان بتعدية اوربا او فسخ فلو اجب عليه رد ما تعدى فيه ورد الربا والفسخ ومفهوم كلامه انه ان وجد من يحكم له الحاكم وامام وسلطان وجماعة فانهم يحكمون له ان يعطيه النفقة من كان بيده وانه ان كانت عشيرة استخلفوا خليفة يعطيه من كان بيده النفقة ويعطيها المحتاج والظاهر ان الحاكم ونحوه يستخلفون خليفة ياخذ للمحتاج من كان بيده الاعلى قول من قال اذا خلف الغائب خليفة ادرك عليه الولي النفقة ولعل ذلك مراده و مراد اصحاب الديوان وبيان ذلك انهم اقتصروا من احوال الحاكم على الحكم لانه الاصل فيه كما ان من احوال العشيرة الاستخلاف ولو كان الحاكم ايضا يستخلف من ياخذ لانه اذا وجد الحاكم والعشيرة فالحاكم يحكم بالنفقة والعشيرة تستخلف وكلما لم يدركها انسان محتاج فوصل للضرورة فانه عيال على كل من علم باضطرابه وانما توصل الحاكم ونحوه والعشيرة الى التمكين مما بيد احد بنوع امانة او غيرها لانهم نوب عن صاحب المال فذلك من القيام بالقسط * ورخص له * اي لمن كان بيده ولم يجب * ان يعطي له * اي لطالب النفقة فله ان لا يعطيه * ان علمه وليا * مدر كالتنفقة * محتاجا * لان الاتفاق حق للمحتاج في مال وليه فساغ له ان يوصله الى حقه ولا

يوم احتاج ومال وليه
يد احد ولم يجدها كما
يحكم له عليه ولا عشيرة
تستخلف له لم يدركها على
من كان بيده ورخص له
ان يعطي له ان علمه وليا
محتاجا

يحكم له بذلك بل ابيح له ترخيصا ان يفعل ذلك ولا تباعة عليه فيما بينه وبين الله واما في الحكم فاذا اخذ بهذه الرخصة فان الحاكم يحكم بالغرم عليه ان لم ير هذا الترخيص ولا يحكم به ولوراه ونظيره ما مر في القسمة من جواز ان يقسم ما ترك الغائب في قوله وجوز ان اتفقت عشيرته مع شركاه واستخلفوا له طالبا او مطلوبا بلا اجبار * ولا ينفق لنفسه محتاج من مال وليه ان كان بيده * بخلافه او غيرها لان الاصل ان لا ياخذ حقه لنفسه كما مر * بل يشتكي للحاكم او الجماعة فيامرونه * رد ضمير الجماعة وهو الواو الى الحاكم والجماعة اي يقع الامر منهم امام الحاكم ان وجد او من الجماعة ان لم يوجد * بانفاق منه * على نفسه ويجدون له كم ياخذ غذاء وكم ياخذ عشاء * ان وجد احدهما * ضمير التثنية للحاكم والجماعة اي ان وجد احد النوعين الذين احدهما الحاكم والاخر الجماعة ومثلهما السلطان او الامام * والا * يجدها من ذكرنا * اخذها * لنفسه * منه بمعروف * سواء لم يجده العشيرة او وجدها والاولى ان يحضر امانة ويقدر واه وان وجد مالا اخر غير ما في يده مما يدرك فيه ادرك فيه بخلافه من نحو حاكم او جماعة او غائب على ما مر * ومن اجبر * ولو بلا ضرب او حبس * على نفقة احد * فانفق عليه * او اتفق عليه حميلها * اي حميل النفقة بعد جبر المحمول عنه او بدون جبره وبعد جبر الحميل او بدون جبره * فبان انه ليس بولي * او ان له وليا قبله * او خرج له مال لا علم له به * اوله علم به فكتمه ويحتمل ان يرجع الضمير في قوله مالا علم له للمطلوب بالنفقة وهو اولى لانه يشمل ما اذا علم الفقير او لم يعلم وان علم المنفق بكسر الفاء به لم يدرك في الحكم فلا تقدر قولنا اوله علم به فكتمه * ادرك عليه * المطلوب بالنفقة او الحميل * ما اعطاه * ان اعطاه المطلوب بالنفقة ادرك عليه هو وان اعطاه الحميل ادرك عليه الحميل وللحميل ان يدرك عليه او على المطلوب المحمول عنه ان لم يدفع المطلوب للحميل ذلك بعد ان يعطيه الحميل او قبله والاولى ان يدرك على المطلوب المحمول عنه وانما يدرك الحميل على المحمول عنه مع انه مظهر بعد ذلك انه لا نفقة على المحمول عنه لان المحمول عنه هو الذي جعله حميلا فصرف ماله لاجله وان دفع المطلوب ذلك للحميل ادرك

ولا ينفق لنفسه محتاج
من مال وليه ان كان بيده
بل يشتكي للحاكم او الجماعة
فيامرونه بانفاق منه ان
وجد احدهما والا اخذها
منه بمعروف ومن اجبر
على نفقة احد او اتفق
عليه حميلها فبان انه ليس
بولي او خرج له مال
لا علم له به ادرك عليه ما
اعطاه

عليه المطلوب لا الحمل وانما قلت ان الحمل يدرك الرد على المنفق عليه بفتح الفاء
ولو اعطاه بلا جبر عليه وبلا جبر على المطلوب لان الحمل لا يحد متبرعا على
المنفق عليه بفتح الفاء لان الحمله نفسها كالجبر بخلاف المطلوب ان اعطي بلا جبر
فظهر انه غير ولي او ان الطالب ذو مال فانه لا يدرك عليه الرد في الحكم لانه كتب
اذ لم يرفع مسئلته للحاكم وقيل يدرك عليه وانما رد ما اخذ لان الاعطاء له كالحط
من حيث ان له مالا والحط لا يزيل الضمان قال الشيخ احمد بن بكر رحمهم الله
في الجامع والحمل ان اتفق عن تحمل عنه ثم تبين له بعد ذلك ان النفقة لم تكن
عليه فانه يدرك ما اتفق على التحمول له بالنفقة ومنهم من يقول يرجع الحمل في
ذلك على التحمول عليه ويرجع التحمول عنه على من اتفق عليه حميله اه وقيل
بالفرق بين ان يخرج ان له ولها قبله وبين ان يخرج انه غير وليه فلا يدرك الرد اذا خرج
ان له ولها اقرب وفي الاثر وقال في مفلس اخذ النفقة من ولية ثم استبان ان له
مالا انه يرد لوليه ما اخذ منه جميعا وان استبان ان له ولها اخر اقرب من هذا فلا
يدرك عليه رد ما اخذ ومن اراد سفرا فاستمسك به ولية عليها * اي على النفقة
* ادرك عليه حميلا لما * بنفقة * الرجوع * اي الى رجوعه * ويميزه توكيل
او امر قائم بها له ايضا * مثل ان يقول له يا فلان قم بالنفقة على فلان فيقول نعم
ونحو ذلك مما هو في معنى الحمله فيجبر بعد ذلك هذا الذي انعم بالقيام بها وهذا
ظاهر لان قبول القيام بعد الاستمسك عليها نيابة عن المطلوب وقبول القيام
خلى المحتاج ولية لسبيله وتجوز الحمله عن الحاضر والمسافر قال الشيخ احمد بن محمد
ابن بكر رضي الله عنهم وتجوز الحمله في النفقة والكسوة حدوا له حدا او لم يحدوه
ويكون على الحمل النفقة مالم يتبين له ان النفقة زالت عن تحمل عنه او افتقر
الحمل او التحمول عنه في غير نفقة الزوجة واما نفقة الزوجة فلا يصيب فيها ذلك
* وان اتفق عليه الحمل او الخليفة * او الوكيل او المأمور * من مال مستخلفه *
او مال التحمول عنه او موكله او امره * فاذا هو ليس بوليه * اوله ولي اقرب
تدرك عليه * اوله مال لم يضمن * هذا الحمل او من ذكر بعده * ذلك *
المال الذي اتفق له لربه * لكن * يوده من المنفق عليه * ويدفعه لصاحبه

ومن اراد سفرا فاستمسك
به ولية عليها ادرك عليه
حميلا لما للرجوع ويميزه
توكيل او امر قائم بها ايضا
وان اتفق عليه الحمل
او الخليفة من مال مستخلفه
فاذا هو ليس بوليه اوله
مال لم يضمن ذلك لربه
ويوده من المنفق عليه

ويدركه صاحبه على الذي اتفق عليه فمن طلبه ادرك عليه فاذا اعطى احدهما لم
يدرك عليه الاخر وذلك اذا اعطوا من مال المطلوب وذلك في الخليفة واضح واما
في الضمين فلا يدرك التحمول عنه على التقدير في الحكم لعل الضمين اعطى من مال
نفسه * واما * ان اعطى الحمل او الخليفة * او الوكيل او المأمور * ذلك
من ماله ادركه على * من تحمل هو عنه او * مستخلفه * او موكله او مأموره لانه
اعطى عنه باذنه من مال نفسه ودفع عنه به * وعلى المدفوع له ايضا * لان المدفوع
له اخذ مالا يحل له فوجب عليه الرد لدفعه اليه غير متبرع لان الحمل او من ذكر
بعده غير متبرع واذا ادرك على المطلوب بالنفقة ادرك المطلوب على المدفوع له ولا يجد
ان يقول لا ارد لك اذ لم تعطني انت لان الحمل او من ذكر بعده انما اعطاه نيابة عن المطلوب
فكانه رسول المطلوب ارسله بذلك ولذلك ادرك نحو الحمل على المطلوب * وان
مات * التحمول عنه او المستخلف بكسر اللام او الموكل بكسر الكاف او الامر
* فانفق * الحمل او الخليفة او الوكيل او المأمور * على ولية * اي ولي المطلوب
وهو التحمول عنه او المستخلف او الموكل بالكسر او الامر * من ماله * اي مال
المطلوب * بعد موته ضمنه لوارثه * ورجع به على المحتاج لان ذلك خطأ اذا فاق بعد موته
وليت لا نفقة عليه وليس المال له بعد موته بل لوارثه الا ما اوصى به او ادرك
عليه من دين والخطا في المال او النفس لا يزيل الضمان ونظير ذلك ما اذا كانت
تاكل المرأة من مال زوجها فظهر انها اكلت من المال بعد موته فانها تضمن ما اكلت
بعده فيكون ميراثا بينها وبين سائر الورثة وللوصية نصيبها فيه بعد خلاص الدين
ان كان وانما كان ذلك قول واحد لان المال ليس للمطلوب بالنفقة بعد موته وان
استخلفه او موكله او امره فنزعه واعطى بعد النزاع بلا علم به فلا ضمان عليه بل ان
اعطى من ماله رد له الذي استخلفه او موكله او امره وتقدم في كتاب الزكاة في
قوله باب جاز لغني دفعها الخ مانصة وكذا ان استخلفه على دفعها ثم نزعه ولم يعلم ثم
دفع ما استخلف عليه ضمن وقيل لا وهو الظاهر اه وانما كان في مسألة الباب
قولا واحدا لان الحمله والخلافة والوكالة والامر كن عقدا عليه بين المطلوب
والطالب او كعقد فلا يحمله المطلوب بالنزع دون الطالب وهذا اذا تمسك به الطالب

وان اعطى الحمل او الخليفة
ذلك من ماله ادركه على
مستخلفه وعلى المدفوع له
ايضا وان مات فانفق على
وليه من ماله بعد موته ضمنه
لوارثه

فإنك منه بالحالة أو مابعدا وأما بدون ذلك فلقولان في ضمانه إذا نزع ولم يعلم
 وإنما كان قولان في العتق والطلاق إذا فعلاهما بعد نزع منهما لأن المال له والصحيح
 عندي وقوعهما لأنه لا عتق فيما لا يملك ولا طلاق وهو حين طلق أو عتق غير
 مالك وغير باق على كون الأمر بيده وصح النكاح والبيع لأنه عقد بينه بالواسطة
 وبين غيره وفيه العوض وقد مر في كتاب النكاح في قوله باب تصح إماره الخ
 مانصه ولزم عقد مأمور ومستخلف بعد نزع لا يعلم في نكاح وطلاق وعتق وفي
 مباينة وقيل لا في طلاق وعتق اهـ وما ذكره المصنف من الضمان للوارث إنما هو
 * أن لم تلزمه له * أي ان لم تلزم النفقة الوارث على ذلك المحتاج وإن لم تلزمه فلا ضمان
 بل أدى عنه الواجب إلا أن تبين له أنه غير ولي أو قد استثنى أو كان له أقرب
 من الوارث أو نحو ذلك فإنه يضمن للوارث وهذا داخل في قوله أن لم تلزمه وكذا
 أن أعطاه أكثر مما يلزم الوارث ضمن الزائد والضمان للوارث إنما هو في فعله بعد
 الموت فقط وإنما لم يضمن للوارث إذا كان الوارث تلزمه مع أن الوارث لم ياذن له في
 الانفاق والموروث إنما عقد معه على نفسه لا على وارثه ولا عقد له على وارثه لانا
 نقول تقوى ذلك باجتماع الشئيين أحدهما حصول الأذن له في المال ولا يكلف
 بغيث موته والثاني كون الوارث تلزمه والا فالقياس الضمان للوارث لأنه لم ياذن له
 في التصرف في المال والمحتاج لم يطلب الوارث ولم يحتج عليه وإن انفق الخليفة أو من
 ذكر من مال نفسه لم يضمن له الوارث ما انفق ولا يدركه على الوارث وإن لم تلزمه بعض الورثة
 دون بعض رد لم تلزمه * وإنما يدركه * أي الخليفة أو المأمور أو الوكيل * على المدفوع
 له * لا على الوارث * أن انفق عليه من ماله هو * بعد الموت أو النزع لا من مال الموروث لأنه
 أخطأ في مال نفسه إذا انفق عن تحمل عنه وفي نسخ الأصل ومنهم من يقول يدركها عليهم أي
 على الورثة * ولا يدرك حميل النفقة ما انفق من ماله بعد موت المحمول عنه * أو الموكل أو
 الأمراء المستخلف * على وارثه * أي وارث المحمول عنه وكذا وارث الموكل أو الأمراء
 المستخلف * ويدركه كل المفق عليه * لظهور أنه أخذ عن أعطى على نية من
 لا تلزمه فضلا عن أن يعطي عليه إلا أن انفق أنه عليه بعد من مات * وهل تدرك *
 النفقة * على وارث الحميل * فيحكم عليه بالنفقة * أن مات * موروثه الذي

أن لم تلزمه له ويدركه على
 المدفوع له أن انفق عليه
 من ماله هو ولا يدرك
 حميل بالنفقة ما انفق من
 ماله بعد موت المحمول عنه
 على وارثه ويدرك على
 المنفق عليه وهل تدرك
 على وارث الحميل أن مات

هو الحميل أن ترك مالا ولو في الذمة لا أن لم يترك حتى أنه كان ماله أكثر من
 النفقة أو مقداره لم يبق الموصية ولا للارث شيء لأن الحالة كالدين في ذمته وهذا
 يناسب قول من قال أنه لا رجوع للمحمول له إلى المحمول عنه * أولا * تلزم
 الوارث ترك الحميل مالا أو لم يتركه لأن الحالة تشبه التبرع ولو كان فيها عوض
 للمحمول ولأن للمحمول له الرجوع إلى المحمول عنه أن لم يشترط أن لا رجوع على
 المشهور ولأنه لا عوض فيها للمحمول عنه فضيف شبيها بالدين ولأنه إن مات المحمول
 عنه سقطت عن الحميل ولو لم توارث المحمول عنه فضيف الشبه * قولان *
 ظاهر الديوان اختيار الثاني * ولا تدرك على وارث الخليفة * أو الوكيل أو
 المأمور لأن الخليفة والوكيل والمأمور لم ينتقل الدين ونحوه إلى ذمتهم بل ينتقل
 الاشتغال باداءه إليها سواء من مال المستخلف والموكل بالكسر والآمر أو من غيره
 بخلاف الحميل فإنه ينتقل الحق إلى ذمته في قول ونبرا ذمة المحمول عنه وهي المشهور
 يكون مع المحمول عنه كالمشتركين شركة عامة عليها حق يدركه صاحبه كله على
 أيها شاء فإذا مات الحميل قبل أن ينزع نفسه فات النزع ولم يدركه وارثه * وإن
 أراد * الخليفة أو الوكيل أو المأمور بالأعطاء من مال نفسه * نزع نفسه من
 الخلافة * أو الوكالة أو الإمارة بعد التزام ذلك * لم يجده * أي النزع * أن لم
 يجد الولي سفرا إلا بخلافته * أو وكالته أو إمارته لأنه فوت الولي من يد وليه
 الطالب للنفقة بالتزام الخلافة ونحوها فكان كالمضامن فلو نزع نفسه قبل خروج
 الولي من الأميال حيث يدركه الولي الطالب قبل خروجه جاز في الحكم ولزمه فيما
 بينه وبين الله أثم خلاف الوعد وأثم ذهاب الولي الطالب على أثر المطلوب وإن كان
 يجد السفر بلا خلافة فللخليفة نزع نفسه مثل أن يقول المحتاج اجزت لك السفر بلا
 خلافة ومع ذلك استخلف له وإن لم يجد سفرا إلا بهم فسافر فنزعهم والظاهر أنهم
 لا يذولون بنزعه إلا أن رضي به الولي المحتاج لأنه مات ترك وليه يسافر إلا بنيابتهم عنه
 بنيابتهم عقد عقده معه عليهم لا ينحل به وحده ونزعه وحده خديعة لا تقبل عنه
 وقيل إذا نزعهم انتزعوا وزالوا فيتمسك الولي بالعشيرة أو الحاكم أو الجماعة أو نحوهم
 المستخلفوا له وإن لم يكن له مال هناك بعد غيبته بأن استخلف مثلاً وله مال سيف

أولا قولان ولا تدرك على
 وارث الخليفة وإن أراد
 نزع نفسه من الخلافة لم
 يجده أن لم يجد الولي سفرا
 إلا بخلافته

موضع آخر او هناك فزاله ادرك على الولي بعده ان حضر مع ماله او حضر ماله
 * وله * اي للانسان الداء * النزع * لنفسه * ان حضر موكله * او مستخلفه
 او امره بان لم يخرج الاميال كما ذكرته * انفا قبل ان اطلع على انت المصنف
 كاصحاب الديوان وغيرهم ذكره والحمد لله لكن لا بد من التقييد بان يكون بحيث
 يدركه الولي قبل خروج الاميال على حد ما ذكرته * ولا يجده * اي النزع
 * حميل ان غاب محمول عنه * وكانت الحماله لكي يترك يغيب وان حضر فله النزع
 ان كانت يترك يغيب وكذا في تحمل الدين اذا كان يغيب وان كان الحماله على
 اللزوم لا لخصوص الغيبة او لاجل لم يجد النزع ولو حضر * ويحجر * ولو بالضرب
 في الاكل * الحميل والوكيل * والحليفة والمأمور بالنفقة من مال نفسه اذا قبل
 ذلك * على النفقة كالولي * كما يحجر الولي لم يعط حميلا او نحوه او اعطاه * ولو
 حضر * الولي وقيل اذا اعطى ذلك لم يحجر بل يحجر نحو الحميل ومر في باب النفليس
 من الاحكام مانصه ويحجر خايفة على نفقة بضرب كولي * لا مأموره * بالانفاق
 من ماله لا من مال المأمور لانه اذا التزم الانفاق من مال نفسه فهو كالحميل والا
 فهو كالخدم ولا يستخدم الحرجا وفي الاثر يحجر ضمن الدهر في النفقة * ويدرك
 عليه ما انفق من ماله * اي من مال المأمور * ان امره ان يتفق منه على ان يرد
 له * وان امره ان يتفق ولم يذكر الرد له فلا يرد له وقيل يرد مالم يتبرع والله اعلم
 * فصل يحكم * بالبناء للمعمول اي يحكم الحاكم او الجماعة * للمحتاج بفداء او
 عشاء * او لا تقسم يعني ان المحكوم به قسمان احدهما الفداء والاخر العشاء اذا
 حضر وقت الفداء اعطاه الفداء فقط واذا حضر وقت العشاء اعطاه العشاء فقط
 لا يدرك عليه ان يعطيه الفداء والعشاء مرة ولا نفقة اليومين او الجمعة او الشهر او
 العام او اقل او اكثر الا ان تراضيا فاذا تحاكما بعد مضي وقت الفداء حكم له بالعشاء من
 ذلك اليوم ولا يدرك غداء اليوم وهكذا كل وقت فاته ولو بعد الحكم لا يدرك ماله
 فيه الا ان حكم الحاكم له بمقدار مخصوص للفداء وبمقدار مخصوص للعشاء قيل او
 اصاح الناس بينهما على ذلك ورضيا به او اضطررا على ذلك فانه يدرك كل ما فاته بعد
 الحكم او الرضى او الاضطرار * وقيل * يحكم * بهما * مما يعطيه كل يوم في وقت

وله النزع ان حضر موكله
 ولا يجده حميل ان غاب
 محمول عنه ويحجر الحميل
 والوكيل على النفقة كالولي
 ولو حضر لا مأموره ويدرك
 عليه ما انفق من ماله ان
 امره ان يتفق منه على ان
 يرد له

* فصل *

يحكم للمحتاج بفداء او عشاء
 وقيل بهما

الفداء غداه وعشاءه مرة وان تحاكما بعد مضي وقت الفداء حكم له بعشاءه فقط
 من ذلك اليوم وبفداءه وعشاءه مرة لكل يوم بعد ذلك وهكذا كل وقت
 فاته لا يدركه ولو بعد الحكم الا ان حكم له بمقدار مخصوص للفداء والعشاء
 قيل او تراضيا على مقدار وحدهما او باصلاح الناس * لاكثر * الا ان تراضيا على
 اكثر او اقل فلهما ذلك وكذا الزوجة يحكم لها بفداء وعشاء وقيل بثوبة واحدة
 ومنهم من يقول الحاكم وجماعة المسامحين النازرون في ذلك ان راوا ان يحكموا
 لها نفقة سبعة ايام او شهر او ماراوا من ذلك فلهم ذلك كما ذكر اصحاب الديوان
 الاقوال الثلاثة في الزوجة ولم يذكر المصنف القولين الاولين في الزوجة هنا ولا فيما
 ياتي وذكر الثالث فيما ياتي ولعله اراد بالاحتاج هنا ما يشمل الزوجة لانها لا نفقة
 عليها لنفسها في مالها ولو كانت غنية فهي محتاجة لمال زوجها فيكون قد ذكر
 القولين هنا والثالث في قوله باب تدرك على غي الخ وقيل تدرك المرأة نفقة يوم
 وليلتين كما في الجامع * من * طلع * الفجر * متعلق بمحذوف نعت للمجرور
 وهذا المجرور متعلق بمحذوف وهذا المحذوف متعلق بحكم المذكور اي يحكم
 بالاعطاء في وقت من اوقات من طلوع الفجر اي يحكم ان يعطيه في وقت ما من
 الاوقات التي بعد طلوع الفجر يعطيه في اي وقت اراد هو لا المحتاج ان تلك
 الاوقات الفداء على القول الاول والفداء والعشاء على الثاني ولكن المصنف بنى كلامه
 على الاول * اول وقت الصلاة * الاولى * وهي صلاة الظهر * وقيل مالم تغب
 الشمس * ويحصل اول وقت المغرب * حكم الفداء * بنصب الحكم يحكم
 على المقولية المطابقة ويجوز رفعه على الابتداء والاخبار بقوله من انفجر اي حصول
 الفداء من الفجر الى الاولى ويجوز تعاقب من الفجر يحكم ونصب الحكم به اي
 يوقع الحكم من الفجر الى الاولى او المغرب اذا تحاكما الى حاكم مثلاً حكم له
 بالفداء الا ان حصل وقت الظهر قيل او المغرب فلا يحكم به فعلى الاول لا يدرك
 غداه بعد الزوال وعلى الثاني يدركه مالم تغب الشمس واذا اخذ الفداء قرب غروب
 الشمس اعطاه العشاء بعد ذلك فياكله وان استغنى عنه حبسه لنفسه وقيل يرد
 ويحاسب به في غداه بعد وينظر الى مطلوبه في الاقوال فان قل اعطى غداه

لاكثر من الفجر الاولى
 وقيل مالم تغب الشمس
 حكم الفداء

وهو في وقت الظهر لم يعط وقيل يعطى * والعشاء * بالجر عطفًا على النداء أي
بحكم حكم الغداء من الفجر الأول وحكم العشاء * من * وقت صلاة * العصر *
فما قبلها واسطة لا غداء ولا عشاء أو بالرفع على الابتداء ومن العصر خبر كأنه قال
وحكم العشاء من العصر * إلى الليل كله * ما لم يطلع الفجر يومر بالغداء من أول
وقته إلى آخره ويشدد عليه الأمر في * آخره ويضرب في * آخره أن امتنع و * آخره
الزوال أو المغرب القولان * ويومر * بالعشاء من أول وقته إلى * آخره ويومر
* به فيه * أي في الليل بتشديد * ويجبر عليه بضرب * في الليل والذي عندي
أنه يضرب إذا امتنع سواء امتنع أول وقت الغداء أو العشاء أو وسطه أو * آخره وأنه
أن حكم بها عليه مرة ضرب عليها أن امتنع ولو امتنع أول وقت الغداء لأنه امتنع
من حكم الحاكم لكن يشدد عليه الضرب * آخر الوقت أو في الليل أو حيث يخاف
عليه وقد مر أنه لا حد للضرب حتى ينفق ويعطيه غداءه وعشاءه معمولين وأن
شاء إعطاءه ما يعمل به ولو عارية أن لم يكن عنده ولم يقدر على تحصيله كقدر أو
مقلاة ويعطيه الخطب أن لم يكن عنده ولم يقدر على تحصيله وأن شاء أن يعطيها
معمولين أمره ببيع ذلك فينفق به ثم يعطيه ويبقى المحتاج فيأخذ أو يرسل رسوله ولا
يلزم منفقة أن ياتيه بما يعطيه أو يرسل إليه لأن حق النفقة ليس كغيره من الحقوق
التي يلزم من كانت عليه إيصالها لأن الولي إنما ينفقه وليه لكونه لا مال له فإذا قدر على
المجيء للاخذ كلف به لأنه جزء حصله من مؤنة النفقة وإن كان لا يقدر على ذلك
لزم منفقه أن يوصل نفقته إليه وأن طلب المنفق المحتاج أن يكون ياتيه ليا كل عنده
لم يلزمه ذلك ولو قدر بل يعطيه ليته أو يأخذ فيذهب بها ويدل لذلك قوله بعد
ويرد الفضل من غداءه وعشاءه الخ * ولا يدرك غير مريض وهرم أداما أو لحما
أو زيتا * أو سمنا أو نحو ذلك وأما المريض والهزم فيدركان مقداراً من ذلك
وكذا الصبي الصغير أن لم يقدر على عدم ذلك وقد مر أن للصبي والمريض والهزم
ما يليق بهم * وجوز * أدراك ذلك أي اثبتة بنقض الطاء * وإن أصبح * غير
هرم وغير صبي * بوقت * كلفه في شهر وزيت في جمعة أو نحو ذلك من الأوقات بحسب
النظر * ويرد الفضل من غداءه وعشاءه والنوى والنخالة * أو التمشير أو التمشير والشمار يخ

والعشاء من المهر إلى
الليل كله ويومر به فيه
ويجبر عليه بضرب ولا يدرك
غير مريض وهرم أداما أو
لحما أو زيتا وجوز وأن
لصحيح بوقت ويرد
الفضل من غداءه وعشاءه
والنوى والنخالة

ونحو ذلك بحسب ما يعطيه وقيل لا برد له شيئاً من ذلك لا فضلاً ولا نوى ولا غيرها وقيل
أن إعطاءه مقداراً بحكم حاكم أو نحوه رد ذلك والا فلا وفي الأثر وقال فيمن أعطى لوليه
شعيراً أو تمراً في النفقة هل عليه أن يرد النخالة والنوى أن طلبه قال لا يدرك عليه
ذلك وأما الزوجة فإنه يدرك عليها ذلك ليس لها إلا ما أكلت أو متى كان لا يرد
فإنه يحاسبه به وليه للوقت الآخر فإن حاسبه ولم يتم زاد له التهام * ولا تردها
زوجة * أي لا ترد النوى والنخالة فلولي يرد ذلك ولو لم يطلب منفقة الرد والمرأة
لا يلزمها الرد إلا أن طلب زوجها فإن لم يطلب فإنها أمساك النخالة والنوى لتشتري
بهما بقلاً أو غيره مما تحتاجه لا كل أو شرب أو غيرها وإنما قلت ذلك لأنه ذكر
المصنف بعد في قوله باب تدرك على غني الخ مانصة وترد النوى والنخالة أن طلبهما
وعبارة الديوان وإن أعطاهما نفقتهما من التمر والشعير وطلب إليها الزوج نخالة الشعير
ونوى التمر فإنه يدرك ذلك عليها وإن لم يطالبها إلى ذلك فلها أن تشتري بذلك
البقول وغيرها مما تحتاج إليه أو أما الفضل فلا يدرك رده أيضاً على الزوجة ولو طلبه
كما يأتي في ذلك الباب مانصة وترفع فضلاً من غداءها لوقت إرادته ولا يأخذها ولها
رفعه كله أن لم تأكله وكذلك وتأكله لعشاءها أن أدركه أو ترده له ويعطيها عشاءها
أو فإذا تقرر هذا صح أن يرجع ضمير النصب في قوله ولا تردها إلى الفضل ووحد
من النخالة والنوى ولو اختلف نفي الرد كما نفعل في عموم المجاز وذلك أن تقتصر على
عدم الرد ونقطع النظر عن اختلافه ولا نشير بالعبارة إلى اختلافه ولا نقصده بها
أفادته وذلك أن نفي رد النخالة أو النوى مقيد بعدم طلب الزوج الرد ونفي رد الفضل
مطلق * وتجب * النفقة * ولو لذي حرفة مطبق أن يواجر نفسه بنفقته * أو أكثر
* على ذي مال قليل ولا حرفة له * ولو كان مريضاً أيضاً والذي عندي أن الصحيح
القادر على الكسب أو صاحب الحرفة ينفق ويومر بالكسب ثم إن احتاج بعد الكسب
إعطاءه عليه ولعل هذا مراد المصنف والأصل وفي الأثر الذي يأخذ النفقة من وليه
إذا كان يحمل الكراث أو البقل أو الجراد يخفف عن وليه شيء من نفقته وإذا
وجد نفقته من غيره فلا يحمل له أخذها من وليه * وإن استمسك بها ولي * على رجل
* جسد * الرجل المطلوب * أن يكون طالبه وليه * بأن قال است وليك * أو

ولا تردها زوجة وتجب
ولو لذي حرفة مطبق أن
يواجر نفسه بنفقته على ذي
مال قليل ولا حرفة له
وإن استمسك بها ولي فجسد
أن يكون طالبه وليه أو

قال لا اعلم ما تقول * من كوني وليك * فليبينه * اي بين ما يقول من انه وليه
اي يحضر بيانه ويأت به * ان وجد * والا فلا بين على جاحده * ولا نفقة
على جاحده وانما لم يدرك اليمين لانه لو حلف لقال في يمينه والله لست وليك وهو
غيب لا يجوز اذ لا يدري لعله وليه ومن اجاز اليمين على العلم قال يلزم اليمين فيقول
في يمينه والله لا اعلم اتي وليك ونحو ذلك وان كان مادعا الحاجة مما يدرك انتفاءه
حلف على الجزم مثل ان يدعيه ابنه فيقول والله لست اباك ونحو ذلك * وان
بينه * ذلك المدعي * او اقر له * به المدعي عليه * وقال لم تحتج او * قال * ذلك
مال بين * عليه انه لم يحتج او ان له مالا ومفهوما مختلفا وما صدقهما واحد
* والا انفق * ولا يمين له على المدعي لا يدرك عليه ان يقول والله اني محتاج او انه
ليس لي مال سواء انكر او لا ثم بين عليه او اقر او بين قبل الانكار او اقر بدون انكار
تقدم لان الاصل الفلاس وتقوى بمشاهدته انه لا مال له ولهذا القوي لم يدرك اليمين
عليه والا فيجوز كون المنكر على الاصل لا يزيل عنه اليمين واذا كان البيان او الاقرار
بعد انكار زاد علة اخرى وهي تنزيل انكاره منزلة اقراره بكونه لا مال له او انه لم
يحتج اذ انتقل عن ادعاء عدم احتياجه او ادعاء ثبوت مال له الى انكار كونه واما
له حتى صح انه وليه ببيان او اقرار اذ لو لم يحتج لاقر بانه لم يحتج اوله مال بلا تقدم
انكار وايضا يتبادر من ادعاء وجود المال او عدم الاحتياج بعد بطلان انكاره
كونه وليا له انه معاند ممتنع عن الحق فهي كيمين المضرة ولانه لا عوض له ولانه
دعوى في مال الغير قبل يدرك عليه اليمين لعموم حديث اليمين على المنكر واثار
الى القولين بقوله * ولا يمين * للمطلوب * على الطالب * اني لا مال لي او اني
محتاج * ان قل له * المطلوب * احلف انه ليس لك مال * او انك محتاج
* فانفقك وقيل لزمه * وهكذا بعض من العلماء يلزم اليمين في كل دعوى مالية
او تول الى مال لعموم حديث اليمين على المنكر * وان اقر المطلوب * او بين عليه
الطالب * انه وليه وادعى العدم * بان قال اني لا مال لي او اني محتاج او مفلس
او معدوم * وقال الطالب لك مال بينه * اي فليبين مقوله او المال * والا حلفه *
انه لا مال له كما هو حال المنكر واذا حلف فلا نفقة عليه * وقيل لم يلزمه * اليمين

قال لا اعلم ما تقول فليبينه
ان وجد والا فلا بين على
جاحده وان بينه او اقر له
وقال لم تحتج او لك مال
بين والا انفق ولا يمين
على الطالب ان قال له
احلف انه ليس لك مال
فانفقك وقيل لزمه وان اقر
المطلوب انه وليه وادعى
العدم وقال الطالب لك
مال بينه الاحافه وقيل
لم يلزمه

لانه لا معاوضة ولانه ليست دعوى الطالب في مال له عند الموب ولا في مال له
انتقل الى ذمة المطلوب * وان ادعى * للمطلوب * العدم * عدم المال * قبل قوله *
بلا يمين * ان لم يدع الطالب ان له * اي للمطلوب * مالا * بل قال نعم او سكت
او قال حسبي الله او قال اتيتك في الآخرة او قال يمكن ذلك او نحو ذلك * ولا
شيء * من النفقة * عليه * لان عدم ادعاءه ان له مالا كتصديقه في انه لا مال
له او تسليم قوله في الدنيا او كالتورع عن ان يدعي عليه مالا غير موجود * وان اقر
انه وليه وقال لك ولي اقرب مني بينه * اي فليبين مقوله او الولي * والا انفق *
اي انفق المحتاج بلا يمين على المحتاج انه لا ولي لي اقرب منك او لا اعلم ان لي وليا
اقرب منك ولا يمين على الفقير لان امر الولي وثبوته ليس من عمله وقيل يحلف على
العلم * وان انفق عليه * اي ان انفق ولي على وليه في اي صورة او اذعن للانفاق
* فدعى استفادة * وليه المحتاج لـ * حال بعده * اية بعد الانفاق وكذا بعد
الاذعان وقبل الانفاق * اي بين المال او بين ادعاءه * والا حلفه * انه لم
يستفد مالا فيستمر على انفاقه * وان قال المطلوب لا مال لي فينبه * اي اني المطلوب
بيان انه محتاج او انهم لا يعرفون له مالا او حكم له بالنفقة على وليه او بالا فلاس
وفي بيانه خلاص من اليمين عليه * او صدقه الطالب * في قوله لا مال لي * ثم
ادعى * ذلك الطالب * استفادته بعد يمينه ايضا * اي بين المال المستفاد في زعمه
او بين الادعاء والمصدق واحد * والا حلفه * اي حلف الطالب المطلوب انه لم
يستفد فيستمر على عدم النفقة * وان حكم عليه * اي على الولي مطلقا * بها *
اي بالنفقة او اذعن لها بلا حكم * فدعى * قبل الانفاق او بعده * تلف ماله
بينه * اي فليبين التلف ويجزي في جميع مسائل تلف المال او حدوثه في فن
التفقات خبر الامناء * والا حلف * ان مالي تلف ولا نفقة عليه * وان قال *
المطلوب * للطالب لك مال * فلا انفك * فدعى * ذلك الطالب * تلفه
بينه * اي بين التلف * والا حلف * انه تلف * واخذ * النفقة * وان انفق *
الولي * وليه حتى مات * ذلك الولي المنفق بالكسر * وترك عاصبا * امرأة
* حاملا * منه ترثه او حاملا لا ترثه * اخذ * الولي الحي المنفق بفتح الفاء

وان ادعى العدم قبل قوله
ان لم يدع الطالب ان له
مالا ولا شيء عليه وان
اقر انه وليه وقال لك ولي
اقرب مني بينه والا انفق
وان انفق عليه فدعى
استفادة مال بعده بينه
والا حلفه وان قال المطلوب
لا مال لي فينبه او صدقه
الطالب ثم ادعى استفادته
بعد يمينه ايضا والا حلفه وان
حكم عليه بها فدعى تلف
ماله بينه والا حلف وان
قال للطالب لك مال فدعى
تلفه بينه والا حلف واخذ
وان انفق عليه حتى مات
وترك عاصبا وحاملا اخذ

عاصبه * اي عاصب الميت على النفقة فينفقه من مال نفسه لا من التركة * حتى يوضع الحمل فان كان او فان وضع بالبناء للمفعول وعليه فذكر حال او فان وضعت بالبناء للفاعل * ذكرنا انفق على الولي الذي كان ينفق عليه العاصب اذا كان الحمل اقرب الى الولي من العاصب * ولا يدرك عليه العاصب ما انفق قبل الوضع * لان النفقة لا تلزم الحمل فالنفقة واجبة عليه لا على العاصب وان زال مال الميت ولم يكن مال للمولود استمر العاصب على النفقة وكذا ان لم يرثه ولده وان ولد من ياتحه معه العاصب الارث من المحتاج انفق قبل الوضع وحده وبعد الوضع مع المولود بحسب الارث وان وضع الحمل ميتا او مات في البطن استمر العاصب على النفقة ومثال ذلك ان ينفق عمه فيموت ويترك ابن اخيه وجنينا فينفق اخوه على عمه ويوضع الجنين ذكرنا فينفق عمه من مال الجنين لانه اقرب اذ هو ابن الاخ وان وضعت انثى ممن يلزمه الانفاق وكانت انصاء الفريضة مستغرقة اعني فريضة المحتاج لو مات انفقت وحدها كمنفق على بنت اخيه توفي عن حمل خرج انثى اختا لبنت اخيه من امها اذا استغرقت فريضة المحتاج لومات والا انفق معها العاصب اذا كان ينفق له شيء لكن هذا على توارث الكلايين * ولا يدرك ولي نفقته على ولي تشاكل عليه بغيره * بلزومه اوصورته او بالنسب او غير ذلك كالشهادة * حتى يتبين * الا الحليطين فيدرك عليهما الابوان ويدركان عليهما وكذا المشترك يدركان عليه ويدرك عليهما والله اعلم * باب * في العدالة وتقدمت بعض مسائل الباب في كتاب الطهارة * كره لمسلم * كراهة تحريم لقوله تعالى ولا تبسطهما كل البسط وقبل كراهة تنزيه اكد * ان يعطي كل ماله لولده * ولا سيما لغير ولده كايه وامه وجدته وجدته اذا كانا يرثانه وكزوجته فلم يذكره لانه يعلم بالاولى اذ يجد الرجوع في هبته لولده وينزع منه ولا يجد ذلك في غيره او لم يذكره لان غالب ذلك ان وقع فانه يقع لولده * ويحرم نفسه خيره * اي خيره ماله * دنيا واخرى * لانه يعطي ولده شفقة عليه طبعاً ورفعاً لانه عن رتبة الفقر لا قصد لوجه الله واذا كان له طرف من قصد وجه الله فلا يخلص ولا يصفو فلا ثواب له في الآخرة الا الله الدين الخالص وان اخلص لوجه الله فله الثواب بمرة فقد حرم نفسه من تجديد الثواب شيئاً فشيئاً

عاصبه حتي يوضع الحمل فان ذكرنا انفق ولا يدرك عليه العاصب ما انفق قبل الوضع ولا يدرك ولي نفقته على ولي تشاكل عليه بغيره حتى يتبين

باب *

كره لمسلم ان يعطي كل ماله لولده ويحرم نفسه خيره دنيا واخرى

بالصدقة مرة بعد اخرى * ويرجع امره بيد غيره ان شاء اعطاه والا منعه * لان ولده اذا قبض منه المال منعه منه مطلقاً او كان تارة يعطيه وتارة يمنعه وتارة يماطله وربما اتلفه بوجهه او باعه ودأب به الناس وربما لا يجدونه فلا يقبضه الرجوع في هبته ولا يطبق ينزعه وربما هرب به وربما عمل به ولده عملاً يمنعه من الرجوع فيه او النزاع * بل يمسكه * كله * ويصيبه اجره ما حيي ويحترم به وان لم يفعل * ما ذكرناه من امساك مال نفسه او اعطى بعضاً من ماله * واعطى لبعض اولاده * منه * يلزمه ان يعدل * فيما يعطيه لهم فيرد من اعطى ما يعطي الآخرين او يعطي مما يرزقه الله بعد والا فبعد اعطائه ماله كله لم يبق له شيء ولعله اراد وان لم يفعل بل اراد اعطائه كله قسمه كله * كما يرثون * فيعطي سائر ولده للذكر حظ الانثيين وللنثى ثلاثة ارباع الذكر والا كان عليه اثم الحيف بين الاولاد * لا فيما يعطيه * من رقة مال او منفعة * لعيال بعضهم * معطوف على محذوف متاع يعدل كما رايت اي لزمه ان يعدل فيما يعطي لاولاده لا فيما لعيال بعضهم فان له ان يعطي بعض عيال ولده دون بعض عيال ولده المذكور او يعطي عيال بعض اولاده دون عيال اولاده الآخرين او يفضل بعضاً على بعض وعيال ولده هو ازواجه واولاده وعبيده ونساء اولاده ونساء عبيده ولا يعد في ذلك ظالماً * ولا * يلزمه العدل بين اولاده * في نفقة * من ما كول ومشروب مما يستهلك سواء اكان يعطي ام ياكلون وخص احدهما بصفة او جودة * ولباس ومركب * ومرفق في كتاب الميات هذا مقيداً بقوله ان لم يحزم وكذا مسكن وسلاح ونحو ذلك مما لا يستهلك فيمتنع بعضهم بما لا يلاقي به الناس * ان كان بعضهم * هذا * يواجه الناس * لكونه سلطاناً او اميراً او حاكماً او وزيراً او تاجراً كبيراً * ويحضر المجالس * للصالح بين الناس ونظر مصالحهم والتشاور ونحو ذلك او بعض ذلك وان اعطاه ذلك تمليكاً لزمته العدالة وبعضه بغير ذلك بلا قيد مواجهة الناس ونحو ذلك * وحسن التسوية * ولو في نفقة ولباس ومركب ونحو ذلك بين اولاده والتسوي بمعنى التسوية استعمل لفظ المسبب بمعنى السبب او اللازم بمعنى المألوم او هو على اصله بمعنى التساوي على حذف مضاف اي حسن ايقاع التساوي وان لم يقدر مضاف جاز ايضاً فيهم التزاماً لانه

ويرجع امره بيد غيره ان شاء اعطاه والا منعه بل يمسكه ويصيبه اجره ما حيي ويحترم به وان لم يفعل واعطى لبعض اولاده ان يعدل كما يرثون لا فيما يعطيه لعيال بعضهم ولا في نفقة ولباس ومركب ان كان بعضهم يواجه الناس ويحضر المجالس وحسن التسوي

إذا حسن نفس التساوي حسن إيقاعه ﴿ لتريض القلوب ﴾ قلوب من لم يعطه
من أولاده أو أعطاه وفضل غيره عليه ﴿ بتركه ﴾ أي بترك التسوي وكذلك تحسن
التسوية عندي بين عيال واحد وعيال الآخر ولا مانع من حمل كلام المصنف على
ذلك بأن يرد قوله وحسن التسوي الخ إلى قوله لا فيما يعطيه لعيال بعضهم وإلى قوله
ولا في نفقة الخ جميعاً ﴿ ويجب ﴾ التسوي ﴿ فيما ملكهم ﴾ بتشديد اللام والفرق
أنه الآن يعطيهم كثيراً بالقسمة وفيما مر بغير ذلك فلزمت هنا لا فيما مر إذ قال
ولا في نفقة ﴿ وإن مطما ﴾ مستمرا مدة كرمة ثم وثمار شجرة لا ما كولا دفعة
في موضع واحد ﴿ وإيسا ﴾ ومركبا ﴿ أو مسكنا ﴾ أو غير ذلك ﴿ ويرد ما لم
يملكه لم يرد ماله ولا يقعد فيه بمجرد القبض من كان بيده ذلك من أولاده
بل بالأعطاء وتلك الرقة والقبول والقبض ﴿ وما تعرف بين الناس ﴾ وإن وجد
في نسخة تعارف فمن إسناد ما للفاعل للمفعول وهو مجاز في الإسناد وذلك أن المعرفة
المنتشرة بين الناس المتصلة بينهم فعل للناس لا لشيء المعروف أو ضمن تعارف
معنى انتشار الحاصل أن ما اعتيد بين الناس ﴿ كإعارة وسكنى وتناول ما كفاس
ومنجل وكقرض ﴾ معطوف على إعارة لأعلى كفاس ﴿ وقراض وبيع وشراء
ودفع حق لازم ﴾ عليه أعني على أبيه كركاة أو دفع مندوب أو ما يتخاط به ﴿ ندب
العدل فيه بينهم ﴾ ولم يجب لأنه متداول بين الأقارب والأباعد فولده كواحد من
الناس ﴿ أن كانوا في درجة ﴾ صالحة لذلك وإن كان بعض لا يصلح لذلك كذي
كبيرة منهم لا يتأهل لركاة فلا يعطيه وإن كان بعض لا يحسن التجرة فلا يعطيه
ماله قراضاً أو يبيع ويشتري ويعط من تأهل لشيء عمل ذلك الشيء دون من لم
يتأهل بلا عدالة واجبة ولا مندوبة وإيس من ذلك على الأصح أذنه في أكل
غلة شجره أو حيوانه أو حرث أرضه أو غرسها أو بناءها أو السقي بماء لأنه ليس
ذلك متعارفاً بين الناس كما يأتي في الباب ﴿ وإن كان بعضهم يحجد له ﴾ أي عنه
أو حال مما بعده ﴿ ما أعاره له أو عامله فيه أو يفسد فلا ﴾ ثم ﴿ عليه منه ﴾
أي من عدم إعطائه بل إعطائه تضييع منه عن لاندب فيه ولا وجوب ﴿ ولا تلزمه ﴾
عدالة ﴿ فيما أعطى لبعض في طلب علم ﴾ كمداد وكتب وأقلام وورق وخزائن

لتريض القلوب بتركه
فما ملكهم وإن مطما وملبسا
أو مسكناً ويرد ما لم يملكه
لم يرد ماله ولا يقعد فيه بمجرد القبض
بين الناس كإعارة وسكنى
وتناول ما كفاس ومنجل
وكقرض وقراض وبيع
وشراء ودفع حق لازم
ندب العدل بينهم أن كانوا
في درجة وإن كان بعضهم
يحجد له ما أعاره له أو عامله
فيه أو يفسد فلا عليه منه
ولا تلزمه فيما أعطى لبعض
في طلب علم

كتب ومرفاع أو قيمة ذلك أو أجرة عامل ﴿ أو لماله ﴾ تبرعا أو أجرة إن لم يجد
أقراء إلا بها أو لم يجد غرضه إلا بها ﴿ أو طيبه أو في أدوية معالجته أو فداءه به ﴾
من ظالم له منافق أو مشرك ﴿ كما مر ﴾ في كتاب الهبات ونصه ومن حبس بعض
أولاده بظلم ففداءه من ماله أو مرض فاعطى عليه لطيبه أو لماله إن كان يعلم لم تلزمه عدالة
فيه إن لم يكن للولد مال وتلزمه إن حبس في تعديته أو معاملة إن فعل من ماله أه
فترى الشيخ عامر قيد عدم وجوب العدالة فيما ذكر قبل الفداء من هذه الأشياء
يكون من أعطاه ذلك من أولاده لا مال له يعني والله أعلم سواء لم يكن مال لمن لم
يعط أو كان ودخل في ذلك أن يفديه من أن يكون في عسكرو عبارة الديوان أو ما فداءه
به من المسودة أه وهو بفتح الواو اسم مفعول سود وهم المخالفون لأن الله سود
قلوبهم بالاعتقادات الفاسدة كاعتقاد روية الباري سبحانه وتعالى والبراة من
أيتنا ﴿ ولزمته ﴾ العدالة ﴿ فيما ﴾ أعطاه ﴿ في جنابة يده ﴾ أي بدولده البالغ وفي
الثانية للسيببة والمراد ما أفداه ولده بأي جارية ولو بعين أو تكييف وعبر باليد
لأن الفساد غالباً يكون بها وكذا ما أفداه مال ولده أو غير ماله مما يلزم الولد
جنابته مثل أن يأمر الولد وهو سلطان أو نحوه أحداً من رعيته بالافساد أو يأمر
طفلاً به وهو معلمه فإذا أعطى الأب مالاً لزم الولد من ذلك لزمته العدالة ولو لم يكن
للولد المذكور مال كانت الجنابة ﴿ في نفس أو مال وإن بخطأ في مال مطلقاً ﴾
مقدار ثلث الدية أو أكثر أو أقل ﴿ ودون ما يعقل في نفس ﴾ أو غير ما يعقل
وإن أعطى عنه مالاً لزم العاقلة فلا عدالة لأنه أعطى عن العاقلة لا عنه وأما ما دون
الثلث في بدن فهو على الولد الجاني فإن أعطاه عنه أبوه لزمه العدل ﴿ وسباني ﴾
ذكر ما يقل ﴿ إن شاء الله ﴾ تعالى في كتاب الديات قدر الله أنه اقتصر رحمه
الله ديات الديوان وذكر ذلك في باب بوبه هكذا باب سن في الدية وإن بخطأ
وذلك أن العاقلة لا تعقل العمد ولا ما أقر به الجاني ولا ما سولح فيه ولا ما دون
الثلث ثلث الدية وقيل تعقل الموضحة وما فوقها ولا الجنابة في العمد فلزمت الأب
العدالة فيما أعطى عن ولده فيما لزم ولده من الفساد في الأموال عدا أو خطأ قلت
أو كثرت وفيما لزمه مما دون ثلث الدية أو الموضحة من جرح وأثر ضرب وإزالة

أو لماله أو طيبه أو في
أدوية معالجته أو فداءه به
كما مر لزمته فيما في جنابة
يده في نفس أو مال وإن
بخطأ في مال مطلقاً ودون
ما يعقل في نفس وسباني
إن شاء الله

عضو كسب أو منفعة عضو كإبطال الانتفاع بشئ وفيما أقر به الولد ولو خطأ وما صولح فيه ولو ثلث الدية فصاعدا إلى تمامها قالوا في الديوان رحمهم الله وأما ما وجب على الجاني مثل الخطأ فأعطى عليه الأب ذلك فعليه العدالة في ذلك أيضا وأما ما أعطته العاقلة فلا تتصور فيه العدالة ولا ترضاه وإن أعطى الأب عن العاقلة لم تلزمه العدالة لأنه لم يعط شيئا لزم ولده بل أعطى عن العاقلة ما لزم العاقلة فهو كمن أعطى ديناً على الأجنبي ولا عدالة بين الأجنبي والولد وذلك على إطلاقه على القول بأنه يازم الجاني الجمع من العاقلة ولا يعطي معهم وأما على القول بأنه يلزمه أن يعطي منابه معهم ولا يلزمه الجمع فإن أعطى الولد الجاني منابه وأعطى الأب عن العاقلة فكذلك على إطلاقه وإن أعطى الأب مناب ولده الجاني ومناب العاقلة لزمته العدالة في مناب ولده وان جنى صغيره في نفس دون ثلث الدية وقيل دون الموضحة ولا مال له أي للصغير فغرم عليه لم تلزمه العدالة فيه لأن ذلك واجب على الأب لأن صغيره كدأبته وماله غير أنه إن كان للصغير مال أعطى الأب منه لأنه إنسان مالك من صغيره فإن كان له مال فأعطى الأب من مال نفسه عنه لزمته العدالة فإن ضابط العدالة أن تكون في عطية تنفع الولد أو تدفع عنه واجبا عليه وإن كان ثلث الدية فأكثر فأعطى فلا عدالة عليه لأنه أعطى عن العاقلة وكذا جناية البالغ في بدن خطأ إن أعطى فلا عدالة لأنه أعطى عن العاقلة لأعنه ولزمته في دين شامل لكل تباعة وإن غرمه عن ولده بلا عقد حمالة أو بعد عقد حمالة لأن الحمل عليه فقط ولم يعط بل أعطى ولده المحمول عليه أو ترك له صاحب الحق الدين أو تركه الولد وأعطى الأب من ماله ورجع عن ولده المحمول عليه فأعطاه ولا عدالة في ذلك وإذا أعطى عليه ورجع عليه بما أعطى عليه فأخذه منه فكأنه لم يعط وقوله لأن الحمل فقط شامل لذلك لأن المراد أنه لم يخسر من ماله عليه وإذا أعطى عليه ورجع عليه بما أعطى فأخذه عنه فليس بخاسر ولا عدالة عليه فيما تحمل حتى يغرم بلا رجوع على ولده ولا في ضمانه الوجه إلا أن غرم فيها مالا بلا رجوع وإذا رجع بما تحمل وغرم وجعده ولده أو لم يقدر عليه فلا عدالة ومن قال تبرأ ذمة المحمول عنه بتحمل الحمل ولا يجزئ المحمول له الرجوع إليه فإنه يقول تلزم الأب العدالة ولو قبل الإعطاء فيما يظهر ولا عدالة فيه ماله أي للأب

وان جنى صغيره في نفس دون ثلث الدية ولا مال له فغرم عليه لم تلزمه فيه ولزمته في دين أن غرمه عن ولده لأن الحمل عليه فقط ولا ماله

عليه أي على الولد من دين ولو من قبل تعديته كالسرقة والغصب والضرب ونحوه مما يلزم عليه مال فلا يقول الولد إلا آخر تعدي عليك كما تعدي ولا أعطناه مثل ما تعدي عليك به ولا عاملنا بمثل ما عاملته به وليس على الأب أن يفعل ذلك وحرّم الرضي بالتعدي بل يطيب نفسا بما يعطي أو أخذ عنه ولا يأذن لأحد أن يتعدي عليه أن لم يتركه له ولكن يطالبه فيأبى من الأداء وإن تركه له لزمته العدالة ولا فيهما جعده ولده له ولو لم يحلفه ما لم يتركه أيضا فإذا جعده ولده ولا بيان له لم تلزمه العدالة ولو ترك تحليفه وإذا ترك له ما جعده ولو ترك في قلبه فإنه تلزمه العدالة ولو تركه بعد التحليف إلا على قول من قال أنه لا يدرك الإنسان حقه ببيان بعد تحليف فإنه لا عدالة عليه أن ترك ولده بعد تحليف وإن جعده وله بيان حاضر أو غائب سهل الحضور أو صعب الحضور فترك ما جعده فعليه العدالة وعندى أنه إذا جعده ولا بيان له ولم يحلفه لزمته العدالة لأنه لم ينفصل عنه ولأنه لو طلبه باليمين لكان ربما أقر ولا بين أولاده المشركين فله أن يعطي ولده المشرك ولا يعطي ولده المشرك الآخر أو يعطي أحدهما أكثر من الآخر ولا بين ولده المشرك الحر وولده المملوك لم العبد فله أن يعطي أحدهما فقط أو يعطيه أكثر ولا بين أولاده العبيد وهم الذين ولد لهم من أمة هي ملك لغيره وتزوجها فله أن يعطي ولده العبد دون ولده الآخر العبد وإن يعطي أحدهما أكثر ولا بينهم أي بين أولاده المشركين وأولاده العبيد وبين أولاده الموحدين الأحرار فله أن يعطي الموحدين الأحرار دون المشركين ودون العبيد وله أن يعطي المشركين والعبيد دون الموحدين الأحرار وله أن يفضل في العطاء من شاء منهم وعلة عدم وجوب العدالة بين المشركين أو بين العبيد أو بين المشركين والعبيد أو بين المشركين والموحدين أو بين الأحرار والعبيد أن الشريك فاصل بين الأب وابنه حتى أنه لا يتوارثان ولولمته نفقته والعبد ملك لغيره فصلته العبودية كذلك حتى أنه لا يتوارثان وأيضا العبد لا يكون ملكا على المشهور فما أعطاه أبوه إنما أعطاه لسيده لا ولده ولا عدالة بين الولد وغيره وقد مر ذلك في كتاب الهبات في قوله باب أن وهب الأب لبعض أولاده ثم إذا قال ولا تلزمه بين أولاده الموحدين والمشركين أو العبيد ولو وحدوا بعد ذلك

عليه من دين ولو من قبل تعديته أن لم يتركه له ولا ما جعده له ما لم يتركه أيضا ولا بين أولاده المشركين والعبيد ولا بينهم وبين الموحدين الأحرار وقد مر ذلك

او عتقوا * ك * مرود * الخلف في * وجوب العدالة لولد * حادث * في
البطن وولد حياً او اراد حدوثه بالولادة حياً والمصدق واحد * بعد اعطائه *
ولد * ابق * حبي حتى ادركه الحادث * وفي * ولد * معتق او موحد *
معتق بمذوف مستأنف اتى واختلف في معتق او موحد وليس معطوقاً على قوله في
حادث لانه لم يمر له الخلاف في معتق وموحد فيما علمت اللهم الا ان اراد دخول
المعتق والموحد في قوله في كتاب الهبات وان كان له ابن فاعطى له شيئاً ثم حدث له
اخرى الخ بان يريد بقوله حدث له اخرى ما يشمل حدوث ذواتهم وحدوث
صفتهم التي يستحقون بها العدالة وهي التوحيد او العتق لكن فيه تكلف لان ذكر
المعتق والموحد والخلف فيهما بعد ذكر قوله والخلف في حادث بعد اعطائه سابق
يقضي المغايرة بينهم فالواضح ان يقول واختلف في معتق او موحد * بعد ذلك *
اي بعد الاعطاء ولاشارة الى الاعطاء في قوله بعد اعطاء سابق لا يقيد كونه سابق
لان السابق فيه باعتبار حدوث من كان معدوماً فذلك استخدام والمراد اختلف فيمن
اعطى لولده الحر الموحد دون ولده المشرك او العبد وحيي هذا الولد حتى عتق العبد
او موحد المشرك * هل لزمته * العدالة * بذلك * الاعطاء الذي للحر الموحد
* اولاً * قولان وجه قول عدم لزوم في مسألة الحدوث والعتق والتوحيد ان من
اعطاه لا معادل له حين الاعطاء لانه لا يضر قلب الحادث بذلك ولا يدعوه ذلك
الى العقوق ولانه حين الاعطاء له ليس معه في الوجود ذلك الاخ بل حدث بعده او
هو معه في الوجود لكن لا يعادل لانه لا يستحقها لشركه او عبوديته فكأنه معدوم
وهو الصحيح عندي وهو اختيار ظاهر الديوان ووجه قول اللزوم انه ولو كان حين
الاعطاء لا معادل له لكن حبي حتى حصل له المعادل فاجتمع في الوجود ولومات
الذي اعطاه الاب قبل ان يولد الاخر او يظهر في البطن وولد بعد ذلك حياً او قبل
ان يعتق الاخر او يوحد لم تلزمه العدالة وهو المختار فيما في كتاب الهبات اذ قال
في باب العدالة في الحادث اذ قل وان كان له ابن فاعطى له شيئاً ثم حدث له اخرى
لزمه ان يهب لهم كالأول وقبل لا والمختار انهم سواء * ولزمته في الاذن * لبعض
ولده * في اكل غنمه * كلا او بعضاً اي في تملكها * وان من حيوان * كابل وما

كالخلف في حادث بعد
اعطائه سابق وفي معتق
او موحد بعد ذلك هل
لزمته بذلك اولاً ولزمته في
الاذن في اكل غنمه وان من
حيوان

يتولد منه وصوف ووبر واولاد وكراء * او * في الاذن له * لحث * اي الى
حراث او في حراث ارضه * كلا او بعضاً * او بناء * فيها * او غرس فيها او *
في حراث او غرس في ارض ولده او ارض غيره او ارض الاب * على مائه * لان
ذلك ليس معروفاً متعارفاً بين الناس * ورخص * ان لا تلزمه العدالة تشبيهاً بما
تعرف بين الناس لانه ليس في ذلك تملك نفس رقبة الشيء * وان اعطى
لبعض * ولده * باذن الاخرين * سواء قالوا اعطاه او قالوا قد اسقطنا عنك
العدالة او نحو ذلك مما لفظه مجرد الاذن او ما فيه جعله في حل من العدالة * لم
تلزمه وان قولوا * اي الاخرى * له بعد * اي بعد الاعطاء * اعطنا مثل
ما اعطيتهم * لان المؤمنين على عهدهم وشرطهم ولان اذنهم في الاعطاء كالهبة
وحرم عليهم الرجوع في الهبة وان جازا له خوفاً ومداواة فلم يطلب له عند الله
ويخرج هو وقيل ان طلبوه بعد لزمته لانهم تركوا عنه العدالة قبل ان تجب عليه
لانه تجب عليه بعد تحقق الاعطاء وقبولهم وقبضهم على الخلف في شرط القبض كما مر في
الهبات فتركهم لذلك ترك لما لم يملكوه فلم يحكمهم بعد ان يملكوه وهم يملكون العدل بعد
تحقق الاعطاء كما انه لا يعتق فيما لا يملك ولا طلاق ولا ظهار وقيل ان اذنوا له ولم
يذكروا له اسقاط العدالة فلم يطلبها بعد تحقق الاعطاء والكلام في اعطاء بعض
اقل من بعض كالكلام في اعطاء بعض دون بعض في جميع مسائل الباب بحسب
الامكان والاذن في الاعطاء او الاسقاط للعدالة مع حياه لا يجزي الاب على
الصحيح اذا لم يظمن قلبه في رضاهم بذلك وان اذنوا او اسقطوا كرها
لزمته اجماعاً * وكذا ان اعطى لبعض وجعله باقيهم في حل * لا عدالة
عليه لكن هذا متفق عليه الا ان جعلوه في حل حياء فقولان وان جعلوه
كرها فعليه العدالة اجماعاً * وان اعطى لبعضهم فمات لزمته لمن عاش *
ان كان مع المعطى في الوجود حال الاعطاء اجماعاً كما ان لنظر عاش
كنص في ذلك او حدث بعده وقد ادركه قبل موته على خلاف واما
ان مات قبل وجود الاخر فلا عدالة اجماعاً واذا عرفت ذلك * قد *
انتقل الى عكسه والى صورة موتهما جميعاً مع تقدم من لم يعط

والحراث ارضه او بناء او
غرس فيها او على مائه
ورخص وان اعطى
لبعض باذن الاخرين
لم تلزمه وان قولوا له بعد
اعطنا مثل ما اعطيتهم
وكذا ان اعطى لبعض
وجعله باقيهم في حل وان
اعطى لبعضهم فمات
لزمته لمن عاش ف

في الموت او موتها معا وقبل * ان مات من لم يعط له لم تلزمه له ان لم يكن له وارث
سواء * سواء مات من لم يعطه اولا او ماتا معا ولزمه الاستغفار من تأخير الاعطاء
ان لم يعلم منه الرضى بالتأخير * والا * مثل ان يترك اما او زوجة او ولدا او جده
من الام او من الاب ان لم تكن الام * اعطى مناب الغير * ويسقط الاب منابه
لا يعطيه فيما بينه وبين الله واما في الحكم فلا يدركه عليه ولده ولا وارث ولده
كما مر في الهبات وقيل لا يسه له منابه لانه حق في ذمته بلا معاملة من ابنه فهو
كاتبعية لا يرث من ذلك لانه لم يعطه في حياته فيرد منه بعد موته وان لم يرثه
الاب لكونه قاتلا اولا سبب في قتله او لارتدائه والعياذ بالله فلا نصيب له في
ارثه فلزمه اعطاء العدة لغيره من الورثة من ذكرنا وكالاخوة على القول بتوريثهم
اذا كان الاب لا يرث وان لم يرثه هو ولا غيره اعطى العدة لمن يرث ماله من
رحم او بيت مال او الفقراء على ما ياتي في الميراث ان شاء الله تعالى والصحيح وهو
المذهب ان مال من لا وارث ولا عاصب له لارحامه * ولا بد من قبول * ولد
* بالغ * عاقل اعطيه له * من اب * ولا بد من قبض ايضا على ما مر من الخلاف
في الهبة * ولا بد * من خائفة * يستخلفه الاب او الامام او العشيرة او
نحوهم او وكيل كذلك او مأمور كذلك يقبل * لكطفل * من ابيه ومثل الطفل
هو المجنون والابكم ونحوه والعائب * والا * يقبل الولد البالغ العاقل او نحو
الخليفة لنحو الطفل * لم تصح لهم * اي للبالغ ونحو الطفل * عطيته * اي عطية
الاب وهذا قول من قال لا تصح الهبة بلا قبول وقيل تدخل ملك الموهوب له مالم
يردها والصحيح انها لا تصح الا بالقبول مطلقا مع القبض بقيد ان تكون من
اب * وجوز * العطاء * لصغير ومجنون * ونحوه وغائب * مع بالغ * عاقل
حاضر * بقبوله * لنفسه ولاخيه الصغير او المجنون او نحوه او الغائب اي واجاز
بعض العلماء عطاء الاب وثبوت عطائه لمن ذكر بعد مع البالغ بقبوله ويصح ان
يكون جوز بمعنى اثبت اي واثبت بعضهم العطاء لصغير ومجنون ونحو ذلك مع بالغ
يقبل لم * كما مر * في الاجازة في قوله باب ان لم يعرف لاحد مال الخ اذا قال وتصح لك طفل
مع بالغ عاقل من اخوانه بهمة واحد ويقبل عليه وعلى نفسه لا وحده وعلى بالغ ايضا ان

ان مات من لم يعط له لم
تلزم له ان لم يكن له
وارث سواء والا اعطى
مناب الغير ولا بد من
قبول بالغ من اب ومن
خليفة لكطفل والا لم
تصح لهم عطيته وجوز
لصغير ومجنون مع بالغ
بقبوله كما مر

غاب واجنبي ايضا لمن ذكر او تقدم في اوائل كتاب الهبات مانصه ولا تصح
لكطفل من ابيه الا بخليفة او تعلق بلوغه وقيل تصح له من غيره بدون ذلك
وثبت له باحراز اب او وصي او وكيل من حاكم او محتسب * والمشكل * في
العدالة * ثلاثة ارباع * من مثل عطية الذك * كارتبه * فان ارثه ثلاثة ارباع
الذكر اما في العطية فله ذلك مطلقا ان كان واحدا فله ذلك وان تعدد فلكل
واحد ذلك على حدة واما الارث فله ثلاثة ارباع الارث ان كان واحدا بحيث
لو فرض ذكر الارث وحده ولو فرض اثني لورث معه غيره ولو تعدد لم يتم له ذلك
واما الخنثى الخارج الى الذكور بلامه فحكمه حكم الذكور والخارج الى الاناث بعلامه
حكمه حكم الانثى * ولا تلزم * العدالة * لمن لزمه نسبه في الحكم فقط * كمن شهد
عليه الشهود انه ابو هذا الطفل او المجنون مطلقا او ابو هذا البالغ العاقل ولم ينكر
البالغ وامكن ذلك ومكن تزوج وولدت قبل ستة اشهر من يوم العقد او تحرك قبل
الاربعة وشهد الشهود انه ولد بعد الستة او تحرك قبل الاربعة وانكرت تحركه قبل
الاربعة بعد اقرارها * ولزمت * كلا من الابوين او الابهاء * ولد * مشترك *
بينهما وهو من ولدته امرأة او سرية دخل عليها رجلان او اكثر في طهر واحد بنكاح
مثل ان يزوجها ولي لرجل وءاخره لاخر ولا يعلم الاول منها وقد دخل عليها وفي
الاثر كيف يكون الولد المشترك قالوا اذا خرج هذا ودخل هذا وقال عطية بن
نقويد ايد يكون مشتركا فيما رد ذلك الطهر الذي اتاها فيه الاول كله * ك * ولد
* واحد * اي خالص لرجل واحد فيعطيه كل واحد من الابهاء المشتركين فيه
مثل ما اعطى لولده الخاص به حوطة * وقيل * يعطيه كل * نصفه * اي نصف
الولد الخاص لانه ينفقة نصف النفقة ويرث منه نصف الميراث وان كان الابهاء
ثلاثة فائلاثا وهكذا الا ان قيل لا يكون الاشتراك فوق ثلاثة والصحيح القول
الثاني ولعل الاول احتياط * وكذا المختلط * مثل ان تلد امرأتان او اكثر في
ظلمة فلا تعلم كل منهن ولدها ويقرن بالجهل او صرن يدعين ولا بيان او في
غير ظلمة وثنا كرن ولا بيان او تشابهوا عليهن او على ابايهن ولو بعد كبر قبل بلوغ
او بعده بحيث لا علم للولد ان ينكر من ينكر ويقبل من يقبل ولو صح عقله وكل

والمشكل ثلاثة ارباع
كارتبه ولا تلزم لمن لزمه
نسبه في الحكم فقط ولزمت
لمشترك كواحد وقيل
نصفه وكذا المختلط

واحد من الاولاد مختلط يعطيه كل اب كل ما يعطيه ولده حوطة وقيل نصفه او ثلثه او ربه او غير ذلك بحسب عدد الاباء كآثره ونفقته ويتصور الاختلاط في الواحد باعتبار اللبس في ابيه اهذا هو ام هذا بان تلده امرأة وقد تزوجها رجلا في طهر واحد ومساها واحد فقط ولا يعلم فذلك الولد الذي تلده بذلك المس مختلط في عرف الفقهاء ايضا ومثال العدالة ان يعطى ولده الخالص له فيعطي الوالدين المختلطين كلا منهما مثل ما اعطى ولده لان كلا من المختلطين يمكن ان يكون هو الذي له وقيل يعطى كلا منهما نصف ما اعطى ولده وكذا الاكثر وكذا يفعل الشريك فلو اعطى ولده عشرة اعطى الوالد المختلط عشرة والمختلط الاخر عشرة وعلى القول الثاني يعطى كلا خمسة ولا عدلة بين الابن وابن الابن ولا بين البنت وابن الابن ولا بين احدهما وبنت الابن فله ان يعطى ولده دون ولد ابنة وبالعكس ويعطى احدهما اكثر مما يعطى الاخر لان العدالة وردت في الحديث بين البنين فولد ابنة ولو توارث معه انما هو كسائر من يتوارث معه لا عدالة عليه له ولا بين بني الابن او بنات الابن لهذه العلة قربوا او سفروا وقيل تجب بينهم لان الجد اب مطلقا صار ابا او بلغا وهو اختيار ظاهر الديوان وقيل تجب لان كانوا صفارا لا ان كانوا بلغا لان للبلغ حكم انفسهم وتقدم غير هذه الاقوال في كتاب الهبات في العدالة وسواء في هذه الاقوال انه كان له ولد سواء اولم يكن وتقدم للمصنف فيه قولان ان لم يكن له ولد اذ قل ولا بين اولاده واولاد بنيه وفي وجوبها عليه بينهم ان لم يكن له ولد سواء قولان ولا تلزم بين اولاد بناته ولا تلزم جدة بين اولاد ابنتها او بنيتها كما لا تلزم بين اولاد بناتها ولا عبدا ولو بين بنيه لا تقطع التوارث والنفقة ولكونه لا مال له لانه مملوك وان فرضنا له مالا كآثر ارسل له من بلاد الشرك في قول انه لا يكون هذا الارث ملكا للسيد وفي قول من ثبت العتية للبعد لزمه بين اولاده الاحرار وان كانوا عبيدا فلا لان مالهم لسيدهم الاعلى قول انه يكون لهم ما وهب لهم وفي الام والمشرک قولان قيل تلزم بين اولادهم وقيل لا اما الام فوجه اللزوم انها احد الوالدين وحقها عظيم فتعدل لثلاثين فان من عظم حقه يصعب عقوقه وان شئ

ولا عدالة بين الابن وابن الابن ولا بين بني الابن وقيل تجب بينهم مطلقا وقيل ان كانوا صفارا ولا تلزم جدة ولا عبدا وفي الام والمشرک قولان

يكون عقوقه وعلى هذا فاما النزاع كالأب ووجه عدم اللزوم ان العدالة وردت في الاب فلا نزاع لها وهو المعمول به ولو كان لا ينبغي لها ان لا تعدل لثلاثين يكون عدم العدل سببا لعقوقها وتقدم القولان في العدالة من الهبات واما المشرک فوجه لزومه انه مخاطب بالفرع كالأصل وهو الصحيح ووجه عدم اللزوم انه غير مخاطب بالفرع وهو ضعيف وفي عدالته بين اولاد بنيه الخلاف السابق وذلك بين اولاده المشرکين واما اولاده الموحدين فلا عدالة عليه بينهم ولا بينهم وبين اولاده المشرکين واما اطفاله فليسوا بمشرکين ولكن حكمهم حكمه فعليه ان يعدل بينهم وبينهم وبين اولاده المشرکين ولا عدالة على الام جزما بينهم والله اعلم فصل يعطى الاب ان عدل عدل اي ان اراد العدل الاصل والحیوان والمناع اي ان اراد ان يعطى اولاده مالا يكال ولا يوزن ولا يقصد بعدد واراد ان يكون عادلا في اعطائه فليعطهم كلهم من ذلك بتقويم تقويم العدول او يعطى بعضا من ذلك وبعضا القيمة بكرة ويجزي عدلان ويجزي واحد والمدار على العدل فان احسن الاب التقويم جاز ولو وحده بانصاف وذلك ان غير المكيل والموزون لا يسهل الوقوف على مقاديره في القسمة الا بالتقويم وان رضوا ان يعطيه بالتقويم او خيروهم بينه وبين القيمة او بين السهام منه فاختروا وهم عقلا بلغ جازوا يعطيه بعدد ووزن وكيل ماشانه ذلك المذكور من عدد ووزن او كيل المعدود او الموزون او المكيل بعدد او وزن او كيل ان اراد ان يعطيه ذلك ويكون في عطائه عادلا ولا بد من العدل وان اعطى ذلك بعضا واعطى بعضا قيمة ذلك بكرة او رضوا بلا كيل ولا وزن وكانوا بلغا عقلا جازوا ان اعطى بعضهم غير المكيل والموزون ولم يعط الاخرين واراد بعد ذلك ان يعطيه بعدل اعتبر بقيمة يوم الاعطاء للاولين فيعطى لمن لم يعطه اولاً من ذلك الجنس او غيره بقيمة التي كانت يوم اعطى الاولين او يعطى الاخرين تلك القيمة سواء قوم ما اعطى اولاً او لم يقوم فان لم يقوم اولاً قوم يوم الاعطاء للاخرين بقيمة يوم الاعطاء الاولين وان تشاكت عليه بقيمة بان قوم عند الاعطاء للاولين ونسي القيمة وشك فيها او ظن وقد تلف الشيء حتى لا يمكن تقويمه الان بما يسوى اولاً ولم يكن له علم بوصفه الكافي ولا لغيره ولم يتلف لكن شك فيما يسوى اولاً

فصل

يعطى الاب ان عدل الاصل والحیوان والمناع بتقويم وبعدد ووزن وكيل ماشانه ذلك واعتبرت قيمة يوم الاعطاء وان تشاكت عليه

او ظن او لم يقوم او لا وتلف ولم يوصل لبيانه اتم تلف ولا علم له ولا لغيره بما يسوى
 اولاً ان اعطى بدل من الشرط الاول واداته بدل اشتمال لبعضهم بها
 بالقيمة او بدونها مالا يكال ولا يوزن ولا بعد او مايكال او يوزن او بعد ولا آخرين
 بكيل او نحوه من وزن او عد او اعطى الآخرين بدون ذلك او اعطاهم ما يكال
 ولا يوزن ولا بعد طلب الحل منهم اي ممن اعطاهم او لا فيعملوه في حل مما
 قد يكون زائدا فيما اعطى الآخرين وكذا له ان يطلب الحل من الاولين ان ياذنوا
 له ان يعطى الآخرين بمجهد رايه وان اعطى الآخرين بمجهد رايه وجعله
 الاولون في حل او اجازوا له ان يعطي الآخرين بمجهد رايه ثم ظهر انه
 اعطى لبعض اكثر اتم لذي النقص فان نقص الآخرين زاد لهم حتي يستووا
 مع الاولين وان نقص الاولين زاد لهم حتي يستووا مع الآخرين اما اذا نقص
 الآخرين فظاهر لانهم لم يعملوه في حل وانما جعله الاولون واما اذا نقص الاولين
 فانما يتم لهم النقص مع انهم جعلوه في حل لانهم جعلوه فيه حين تشا كل لاجل
 التشا كل لا مطلقاً ولما زال التشا كل رجعوا لحقهم وايضاً جعلهم اياه في حل من
 باب الجهل مرتين احدهما انهم لا يعلمون هل يعطي الزائد والثانية انهم لا يعلموا
 كم يزيد وفي ثبوت هبة المجهول خلاف جرى المصنف هنا على قول عدم ثبوتها
 والذي في الديوان انه ان ظهر انه اعطى الآخرين اكثر مما اخذ الاولون او مثله
 فلا شيء عليه اي لان الاولين قد جعلوه في حل وهو قول من لم يثبت عطية
 المجهول وان اعطاهم اقل فليتم لهم اه وان زوج الاب بعضاً من اولاده
 وضمن صداقه واعطاه عنه على ان لا يرجع عليه او ضمنه على ان لا يرجع
 عليه كما مر انه تلزمه العدة اذا تحمل واعطي بلا رجوع والظاهر ان من يبرئ
 ذمة المحمول عنه يتحمل الحاصل يلزم الاب العدة ولو قبل الاعطاء او جهزه من
 ماله اي اعطاه ما يعطي العروس من لباس او غيره او اعطى زوجته شيئاً اعتيد
 اعطاه بحيث لو لم يعطه ابوه لاعطاه هو او اراد المصنف جهز الانثى اعطى لغيره
 من اولاده مثله ولولم يتزوج الثاني او مات واما الطعام الذي يجعله عند تزوج
 ابنه فان كانت منقته ترجع لابنه فانه يدل مثل ان يكافي ابنه عليه او ان يترك

ان اعطى لبعضهم بها
 ولا آخرين بكيل او نحوه
 طلب الحل منهم وان اجازوا
 له ثم ظهر انه اعطى لبعض
 اكثر اتم لذي النقص
 والزوج بعضاً وضمن
 صداقه او جهزه من ماله
 اعطى لغيره مثله

له اهل البلد شيئاً مما يلزمه شرعاً او بالحكم مما يحل تركه ولا تلزم في مجموع
 الحتن لانه لا يرجع نفعه للصغير المختون وكذا طعام العرس لانه صرفه لنفسه
 ووجوهه ومعاريفه ومضالمه وكذا اجرة الخائن لانها فرض على الاب وان
 جعل بنت متاعاً حين تزوجت اي جعله بيدها فحملته لزوجها معها او
 بعد ان تزف اليه فله اي للاب رده ان بداله رده بالرجوع في الهبة ان
 جعله بيدها بهبة وبرد المارية ان نواه عارية ان لم يكن ذلك منه اولاً اي
 قبل التزوج اعطاء فان كان ذلك فلا يدرك رده لان الزوج تزوج عليه
 واعطى الصداق كما هو لاجله ففيه حق الزوج فلا يصح له الرجوع كما لا يصح
 له الرجوع في الهبة حال مرض الولد مرضاً ترجع الافعال للثالث ان مات فيه
 لتعلق حق الوارث فيه من حين ذلك المرض وكما لا يجوز الرجوع اذا عقد فيها عقداً
 كرهن او عقد اليها عقداً ولا مال له ولزمته العدة اذا كان له الرد بالرجوع في
 الهبة وغيرها وباولي تلزمه اذا لم يكن له ولا تلزمه العدة فيما له رده عند الله
 وغلب عليه في الحكم الظاهر مثل ان يجعل بيد ولده شيئاً وينويه عارية او يشهد
 شهوداً فيبطلوا بموت او نسيان او جنون او ردة او غير ذلك او ينكروا او ينهبوا
 حيث لا يطبق لهم فيموت الولد ذكر او انثى فيتمسك الوارث بما بيده فيحكم الحاكم
 انه ميراث وعبرة الديوان هكذا وكذلك ان زوج بناته فجعل لهن الامتعة فحملته
 الى ازواجهن فليهن العدة في ذلك بين اولاده فان بدا للاب في ذلك فاراد ان
 يرده عن ابنته فانه يدرك رده الا ان اعطاه لها اول مرة وكل ما يدرك رده فيما
 جعله لاولاده فليس عليه العدة فيما ينه ويدين الله اه فتحتل هذه العبارة ما فسرت
 به كلام المصنف وتحتل ان يريدوا بقولهم فاراد ان يرده عن ابنته فانه يدرك
 رده انه يدرك على وارث بنته ان ماتت او عليها ان حيت رد المارية ان ادعاه
 عارية ببيان او صدقوه وصحت في مرض وصحة وفي حال خوف من موت
 وفي حال امن لانها دين وتخرج من الكل ولو اوصى بها في احتضاره او حال
 مخوفة وتحاصص الغرماء على مختار الديوان في كتاب الفقهاء وكتاب الوصايا كما
 تقدم وتقدم في الهبات اختيار انها لا تحاصصهم بل يقدمون عليها ولا تدرك

ولا تلزم في مجموع الحتن
 وان جعل بنت متاعاً
 حين تزوجت فحملته
 لزوجها فله رده ان بداله
 ان لم يكن ذلك منه اولاً
 اعطاء ولا تلزمه العدة
 فيما له رده عند الله وصحت
 في مرض وصحة وتخرج
 من الكل ولو اوصى بها في
 احتضاره ولا تدرك

العدالة اي ما عجل به وهكذا في مثل هذا ما تسلط الحكم فيه على المعدول به
لا على نفس المعدل في الحكم قبل موته لا يدركها قبل موته ولده الموصي
لها ولا وارث ولده لانهم لم تقو قوة الدين اذ ليست بمعاملة ولا تمدينية في مال
ولده ولا اخذ منه بوجه وانما هي شيء لزمه ليجرد انه اعطى من مال نفسه لولده
الاخر مع ان مال الولد لا يبيعه على ما مر فكيف مال نفس الاب وقد مر ان للاب
ان يجعل نفسه في حل مما لزمه من مال ولده على تفصيل مر فراجع ان شئت
ولا يسقطها من زكاته بقدر مضاف اي لا يسقط زكاتها من زكاته ولا
يزكيها الولد لانه لم يصل بها ولا يدركها ولو ارادها وقبلها وقد مر هذا القول في
العدالة من كتاب الهبات مقصرا عليه المصنف كاصله هنالك وجوز ان
يسقطها الاب ويزكيها الولد ولو كان لا يصل اليها ولا يدركها في الحكم قبل
موت الاب انزى لاهلها منزلة دين على غني لم يمس منه او منزلة دين مؤجل لكن
هذا على قول من اوجب زكاة الدين على صاحبه واسقطه على من هو في ذمته الا
ان الاجل هنا مجهول وهو اجل موته وربما اعطاه في الحياة واما ان يزكي
عنها الولد على هذا القول الاخير ان اوصى بها ابوه واما ان لم يوص بها فلا
يسقطها الاب ولا يزكيها الولد اجماعا لانه لا يدركها ولو بعد موت الاب ولو كان
الاب قد دان بها او كان يقربها لولده بلا ائتمان وان شهد بها وبين مقدارها او
احاله على ما صرف على ولده الاخر بحضرة الناس ولم يشهد هم فقل هذه شهادة
فيها ايضا وقيل لا وتعتبر ذلك كله ايضا في قوله ولا تدرك في ماله ان لم يوص
بها وهي عليه تباعة وقيل اي وقال ابن بركة بحجر بالحبس ان ابي
اخذ شيء تجب به العدالة وفي النسخة اخذها اي اخذ العدالة اي ما به
العدالة من ابيه بان اعطاه ابوه ما تجب عليه به العدالة لولده الاخر بالرد
اي على الرد لما اخذه منه اي لما اخذ من ابيه فيقسم بين الذكور سواء
وان كان الابن فلها نصف الذكور وان كانوا اناثا فيمن سوا وهذا الوجه يتصور
سواء كان وارثا مع الاولاد او لم يكن الا الاولاد او يعطي الاخ اخوته بعد
موت الاب مثله من المال اولا اي يعطي لكل من اخوته مثل ما اخذ وللانثى

في الحكم قبل موته ولا
يسقطها من زكاته وجوز
وزكي منها الولد ان اوصى
بها ولا تدرك في ماله ان لم
يوص بها وقيل بحجر اخذ
من ابيه بل رد لما اخذه منه
فيقسم او يعطي اخوته
مثله من المال اولا

النصف وان كان انثى اعطت للذكر ضعف ما اخذت ثم يقسم المال وهذا
لا يتصور الا اذا لم يكن وارث غير الاولاد لان ذلك ان فعل كان نقصا من سهم
الوارث غير الولد مع ان الموزون لم يوص به ولا تجب قبل الحمل مطلقا دام
في البطن او زال او ولد ميتا او حيا فلا يوصي له بالعدالة فان ولد قبل موت الاب
لزمه ان يوصي له بالعدالة او يعطيه اياها واذا لم تجب لم تثبت الوصية له بها اذ لا
وصية لوارث بغير حق واجب له لانه لم يتحقق ما لم يوجد كانه معدوم ولا نفقة
على حمل ولا يرث ولا يورث لكن ان ولد وهو حي ورث ولو من مات قبل ولادته
ورثه من حيي بعد موته وهذا قول من قال انه لا عدالة لحادث فيما اعطى لسابق
ولا سيما ان زال او ولد ميتا فلا حدوث هناك الا شيء غير معتبر لان جسمه ان
ولد جسم انسان وله بعض احكام الانسان كالدية والدفن لكن لا يكون ما لك فلا
يورث ولا يصلى عليه وقيل تجب له ان ولد حيا فاذا ولد حيا اعطاه
ابوه بقائم عنه او اشهد له بها واوصى وهذا قول من قال تجب لحادث وعلى
هذا فانه لزم الاب الايضا له بها اي بالعدالة بقدر ما يكون له منها
وذلك اذ كان حملا وخاف الاب الموت قبل ولادته فيأخذ ذلك الجنين
منها وهو مثل ما اعطى السابق ان اوصى له به وولد حيا بعد موت الاب
ان ولد حيا والا بان زال او ولد ميتا او دام في البطن حتى مات امه فما
اوصى به ميراث لورثة الاب ان مات الاب ومال للاب ان حي الاب واما
اذا اوصى للعمل بكذا عدالة او قال لما في بطنها او قال لما حملت وما يرادف ذلك
في المعنى فانه يقسم على الرأس رأس ما ولد ان ولد بالبناء للمفعول
اي ان ولد الاب او ولدت المرأة او للفاعل اي ان ولد الاب متعددا حال
على الاول من الممكن في ولد ومفعول على الثاني او حال من محذوف اي ان ولده
متعددا يعني ان كان الحمل ذكرا او ذكورا او اناثا او ذكرا وانثى
فصاعدا فيهما قسم ذلك لهم سواء وتأخذ الانثى مثل الذكرا لانه اوصى لما في البطن
اجمالا فكانه واحد فلا تفاوت افراده فيكون ما نقص لكل واحد تباعة على
الاب على هذا القول واستحسن لموص اي لمن اراد الايضا للعمل عدالة

ثم يقسم ولا تجب قبل
الحمل مطلقا وقيل تجب
ان ولد حيا ولزم الايضا
له بها فيأخذ منها ان
ولد حيا ويقسم على
الرؤس ان ولد متعددا
واستحسن لموص

* ان يعين للعمل * فائلا في تعيينه * ان كان * الحمل او البنين او نحو ذلك
 من الاقاظ * ذكر افله كذا وان كان انثى فله كذا * نصف ما للذكر ليسلم من
 تباعة ما ينقص لكل واحد لو تعدد ولم يعين ودخل في التعيين ان يقول له مثل
 ما اعطيت لولدي فلان ان كان ذكر او نصفه ان كان انثى ان كان ما اعطى الاول
 معروف وكل ما كان ابين كان اولي وان شاء ايضا قال وكل اخذ شي * مشكل فله
 كذا ويذكر ما هو ثلاثة ارباع ما اعطى للذكر وان لم يذكر هذا حكم به الحاكم
 وكفى قوله ان كان ذكر افله كذا وان كان انثى فله كذا * وان تعدد فلكل
 على ذلك * لكل ذكر مثل ذلك ولكل انثى مثل ذلك نصف او بعد فاولي ما يقول
 ان يقول لكل ذكر في البطن او خارجه كذا ولكل انثى كذا فيعطى كل فرد
 ما يعطى الاخر فيتجو مما يلزم على عبارة المصنف اذا تعدد الذكر او الانثى فانه
 يقسم للذكر ما للذكر وللاناث ما للاناث * وان اوصى للعمل فعين * الذكر
 بكذا ولم يذكر الانثى او عين الانثى بكذا ولم يذكر الذكر وعطف عين عطف
 مفصل على مجمل او بقدر وان اراد الايصاء للعمل فعين * فولد خلافة * اي
 خلاف ما عين مثل ان يقول ان كان ذكر افله كذا فولدت انثى فلا شي * لما
 ومثل ان يقول ان كان انثى فلها كذا فولدت ذكر فلا شي * كما قول * بطلت * وصية
 للعمل وكانت ميراثا وان ولد خنثى فلا ياخذ شيئا ان اشكل * فان عين للذكر
 مائة دينار * مثلا * وللانثى خمسين * دينار مثلا * اخذ كل ما سمي له *
 وذلك ان يقول مثلا ان كان الحمل ذكر افله مائة دينار وان كان انثى فلها خمسون
 دينار او نحو ذلك من العبارة فان ولدت ذكر احكم له بمائة وان ولدت انثى احكم
 للانثى بخمسين * وان * قال ان كان ذكر افله كذا وان كان انثى فله
 كذا وقد قضى الله جل وعلا انهما * معا * في البطن بان ولدت ذكر
 وانثى * فلكل * منها * ذلك * الذي سمي له فللذكر المائة وللانثى الخمسون
 * وان كان * الحمل * ذكرين او ثلاثة قسموا المائة * تقسم * اكثر *
 اي ما زاد من الاناث * من واحدة * اي على واحدة * الخمسين * ان كان الحمل
 زائدا على الواحدة * وان كان * الحمل * ذكر او اناثا قسم للذكر المائة وللاناث

ان يعين للعمل ان كان
 ذكر افله كذا وان كان
 انثى فله كذا وان تعدد
 فلكل على ذلك وان
 اوصى للعمل فعين فولد
 خلافة بطلت فان عين
 للذكر مائة دينار وللانثى
 خمسين اخذ كل ما سمي
 له وان معا فلكل ذلك
 وان كان ذكرين او ثلاثة
 قسموا المائة واكثر من
 واحدة الخمسين وان كان
 ذكر او اناثا قسم
 للذكر المائة وللاناث

الخمسون وان كان * الحمل * خنثى * وحده * او مع ذكر وانثى فله ثلاثة
 ارباع الذكر * وهي خمسة وسبعون. ولذا ذكر خمسون بقيت من مائة وللانثى
 خمسة وعشرون بقيت من الخمسين التي لها ومراده بالذكر الذي تقدم
 ان له بالايصاء مائة والخمسة والعشرون ثلاثة ارباع المائة هكذا وهي ايضا ثلاثة
 ارباع مجموع المائة والخمسين فنصف الخمسين خمسة وعشرون ونصف المائة خمسون
 والخمسون مع الخمسة والعشرين خمسة وسبعون ولا يضرنا في هذه المسألة لمسألة
 ميراث الخنثى لان ما هنا وصية * وان مع ذكر فقط اخذ نصف المائة والخمسين *
 فله خمسة وسبعون ولا ضير بمساواته الذكر هنا وبزيادته عليه لان ما هنا وصية لا
 ميراث * وكذا مع انثى * له خمسة وسبعون ولها خمسة وعشرون وبقيت خمسون
 للورثة وان كانت وصية اخرى فلهم الثلثان ولها الثلث * وان مع ذكر او اناث
 اخذ نصف مناب واحد من المائة ونصف مناب واحدة من الخمسين * فله مع
 الذكرين خمسة وعشرون وللذكرين الباقي وله مع الانثيين اثنا عشر ونصف
 وللانثيين الباقي * وكذا ان كان مع ذكر واناث * ياخذ مثل نصف نصيب
 الذكر ومثل نصف نصيب الانثى * وان اوصى وقال ان ولدت ذكرين * او قال
 ذكورا او قال ذكرين فصاعدا او قال ثلاثة او قال اربعة او قال غير ذلك * فلها *
 اولهم * المائة وان ولدت اثنتين * او قال اناثا او قال اثنتين فصاعدا او قال ثلاثا
 او قال اربعة او قال غير ذلك * فلها * اولهن * الخمسون فكان * الولد او
 الحمل * ذكر او * كان * انثى او * كان * هـ * اي ذكر وانثى معا فها ضمير
 رفع منفصل استعير للنصب فلو قال او كان اياها لكان اولي ويحتمل ان يكون الكون
 المقدر قبل قوله هـ اما فيكون قوله هـ فاعلا له والاصل او كانا اي ثبت الذكر
 والانثى ولما حذف العامل وهو الكون منفصل الضمير وخافه قوله هـ * او * كان
 * مشكلا * وحده * او * مشكلا * معها * اي مع الذكر والانثى او مع
 احدهما او مع متعدد من احدهما او مع متعدد منهما او كل ذكرين وانثيين او
 ذكورا واناثا او ذكورا وانثيين او اناثا وذكورين او ذكرا وانثيين او ذكورا واناثا
 او انثى وذكورين او انثى وذكورا * فكذلك * يقسم الذكر ما للذكرين والانثى

الخمسون وان كان خنثى
 او مع ذكر وانثى فله ثلاثة
 ارباع الذكر وان مع ذكر
 فقط اخذ نصف المائة
 والخمسين وكذا مع انثى
 وان مع ذكر واناث
 اخذ نصف مناب واحد
 من المائة ونصف مناب
 واحدة من الخمسين وكذا
 ان كان مع ذكر واناث
 وان اوصى وقال ان ولدت
 ذكرين فلها المائة وان
 ولدت اثنتين فالخمسون
 فكان ذكر او انثى اوها
 مشكلا او معها فكذلك

ما للثنتين انفراد الذكر او الانثى او اجتماعا وبأخذ المشكل ثلاثه ارباع سهم
الذكر الواحد ان كان وحده او مع ذكر وانثى فصاعدا وان كان مع الذكر الواحد
الانثى فله نصف ما ناب الذكر الواحد من الوصية ونصف ما اوصى به الانثى او مع
فله نصف ما تاخذ الانثى ونصف ما اوصى به الذكر او مع الذكرين او الذكور نصف
ما ناب الذكر الواحد ونصف ما ناب الانثى او مع الاثنين فنصف ما ناب الواحدة
ونصف ما اوصى به للذكر الواحد او مع متعدد منهما مثل نصف نصيب الواحد
ومثل نصف نصيب الواحدة وما بقي من المال في مسألة من مسائل الخشى او
غيره فللورثة والوصية وان افتقر الاب بعد ما اعطى لبعضهم اي
لبعض اولاده ولم يجد ما يعطى لآخرين من اولاده في العدالة نزع
ما يعطى به بالسوية ممن اعطاهم ومن لم يعطهم وينزع من الانثى نصف
ما ينزع من الذكر وهو العدل في النزع وينزع من الخشى ثلاثة ارباع الذكر
كالارث وان تعدد فكارثه ايضا اذا تعدد من عنده ابان فاعطى لاحدهما
عشرة دنائير وافتقر او لم يكن له الا العشرة فاعطاها احدهما غير عادل فتأب
فأراد العدل او اعطاه اياها ناويا ان يرزق فيعطى الآخرين فلم يرزق ما يعطهم
او تعجل بالعدل فان كان لها مال نزع لكل اي من كل واحد منهما ما
ينوبه وهو خمسة لكل واحد فيما اعطى وهو العشرة فانه اذا اعطى عشرة
لخمسة تنوب من اعطاه اياها وخمسة تنوب من لم يعطه وذلك عشرة فيعطى كلها
من لم يعطه فيصدق عليه انه قد اعطى كلا عشرة اعطاها اولا احدهما ثم اعطى
الآخر عشرة ولا غبن في ذلك لان من اعطاه عشرة ونزع منه خمسة فقد بقيت له
خمسة ومن لم يعطه ونزع منه خمسة ثم اعطاه عشرة فقد رجعت اليه الخمسة المنزوعة
منه واخذ خمسة تقابل الخمسة الباقية لآخيه وان افتقر المعطي اولا على هذا القول
نزع من الآخر خمسة فردها له وان افتقر الآخر انتزع من الاول خمسة واعطاها
الآخر وقيل بنزع من المعطي له فقط خمسة فيعطى لآخر فيكون
قد اعطى لكل منهما خمسة والاول الذي كانت عنده خمسة زائدة قد ارتجعها
منه وان افتقر الاول على هذا انتزع من الآخر خمسة فردها له وقيل بنزع

وان افتقر بعد ما اعطى
لبعضهم ولم يجد ما يعطى
لآخرين نزع بالسوية من
عنده ابان فاعطى
لاحدهما عشرة دنائير وافتقر
فان كان لها مال نزع
لكل ما ينوبه فيما اعطى
وقيل بنزع من المعطي له
خمسة فيعطى لآخر قبل

من المعطي له عشرة فيعطى له اي للآخر ان افتقر الآخر ووجهه ان
العدالة دين عليه والاب يقضي دينه اذا افتقر من مال من كان له مال من اولاده
وهكذا وجه قوله وان افتقر الاب هو والمعطي له لا الآخر نزع الاب
منه اي من الآخر عشرة ثم يرد لها له عدالة وان افتقر المعطي والمعطي
ومن لم يعط جعل المعطي نفسه في حل ويجوز في صورة نزع الاب المفتقر ممن اعطاه
اولا ان يرجع رجوعا في المقدار الذي ينتزع ممن اعطاه وان كان الاب يجد ما
يعطى فلا يجد النزع لكن يعطى من ماله من لم يعط او يرجع في هبته للاول بقدر
ما ينزع للعدالة لو احتاج لان له الرجوع في هبته استغنى او افتقر بلا اثم ولا يعط
بعضاً دون بعض ولا يشهد كما مر في الحديث في باب العدالة من الهبات
في كلامي لمعط بعضاً دون آخر من اولاده كما لا يحل له تفضيله اي
تفضيل البعض او تفضيل المعطي اي تفضيله لبعض ولا يشهد لما فيه التفضيل
بلا استحقاق وجه اي بلا ثبوت وجه التفضيل وينهاه من علم بذلك ومن
استشهده فاما اذا ثبت وجه التفضيل فيجوز التفضيل ويجوز لمن يشهد فيه مثل ان
يكون احدهم فائقاً لهم في الاحسان والبر الى ابيه او بارا والآخر غير بارين او بارا
والآخر عاقين او كسب مالا وتركه لآبيه اكثر من الآخرين او لم يكسب الآخرين
او كسبوا ولم يعطوا اباهم او كان الاب قد افسد مال واحد او انتفع منه اكثر او
اخذه ولم يرض اما اذا رضي واعطى بيده او اجاز قبل دخول الاب فيه وبلا
قهر فذلك من البر المذكور ولا لميتهم يحجب بين اولاده كما مر في
الاحكام اذ قال باب يحسن لمدهو لتحمل شهادة ان يحجب ان لم يربها الخ مثل ان
يستشهد انسانا على ان يعطى احد اولاده مائة دينار عدالة فيرتاب انه لم يعط للاول
كذلك بل اقل او لم يعطه شيئاً او لا ولد له سواء او يستشهده انه اعطاه ارضا او
نخلاً عدالة فيرتاب ان هذا الاصل اكثر مما اعطى الاول من الدناير مثلاً او يستشهده
انه يعطى ولده كذا في دين عليه لولده او في تباعة او في دية موروث ولده او دية
عضو ولده او ارشه واستراب انه ليس عليه ذلك كله او ان لاشي عليه من ذلك
وتقدم كلام على ذلك في الهبات وان راب انه اعطى الاخير اقل فلا يشهد لانه

عشرة فيعطى له ان افتقر
وان افتقر هو والمعطي له
لا الآخر نزع منه عشرة ثم
يردها له عدالة ولا يشهد
لمعط بعضاً دون آخر كما
لا يحل له تفضيله بلا
استحقاق وجه ولا لميتهم
يحجب كما مر

ليس ذلك عدلا وهو يشهد بالعدل وقيل يشهد والباقي في ذمة الاب وكذا القولان ان علم واذا لم يرب ولم يعلم في ذلك كله فيه الشهادة ويمنع الكاتب مما يمنع منه الشاهد وان اوصي بقسم ماله بين الذكور والاناث سواء او بشيء مما هو خلاف الحق ويعرف بالعلم فلا ينفذ وقد اثم واذا اوصي بعدالة وبين مقدارها وصريح هو بما يعلم منه بالزيادة او اقر الموصي له انه ليس له ذلك فقط او قل هو او الاب انه اوصى بذلك لاجل ما اعطى احدهم وهو كذا وكذا فتيبين ان الموصى به اقل فليس للموصى له الا ما للاول الا ان زاد بالسعر ولا تجب العدالة بين ورثته ولا بين ولده وسائر ورثته الا انه تجب بين ازواجه كما تجب بين اولاده ولكن لا يحل له ان يخيف بين الورثة اذا خاف على نفسه الموت فيعطي بعضا ويمنع بعضا والله اعلم **باب** فيما يجوز للاب في مال ولده **ج** جاز لاب **ك** من مال ولده بلا عدالة تجب لكن يندب اليها في الحكم وفيما بينه وبين الله **ا** اكل **و** شرب ماء ولبن وغيره **و** ركوب **ع** على دابة ولده **و** سكنى **د** داره او بيته او نحوهما ولبس ثيابه **و** انتفاع بمال ولده **ذ** ذكر او انثى **ك** كاستخدام عبيده ولو **ك** كان ولده **ب** بالغا **ع** عاقلا ولو احازه **و** **ك** كان **ب** الاب غنيا **و** لا سيما ان كان فقيرا او كان ولده طفلا او مجنونا ولا يفصل الاب ذلك لغيره وجوز ذلك فيما كان من ذلك موجودا واما ان يشتري من مال ولده ذلك لينتفع به فلا الا ان لم يكن له مال يكفي لذلك وغيره وتقدم في باب العدالة من الهبات مانصه وله ان ياكل من ما لهم ماشاء وكيف شاء بلا نزع ولو له مال ولا عدالة فيه وفي الاثر اذا كان له ابن موسر وابن معسر فاراد ان ياكل من مال الموسر دون المعسر فلا يجوز له ذلك ولكن يساوي بينهما في الاكل من مالهما كما يساوي بينهما في العدالة اه الا ان اراد صاحب الاثر بالاكل النزع بالحاجة **و** جازله **ب** بلا خلافة **و** تزويج عبيد طفله **و** طفله **ف** فيما بينهم **م** مثل ان يكون لابنه الطفل عبد وامة فيزوج الامة للعبد وان يكون لابنه الطفلة عبد وامة فيزوج امها لعبيدها **و** لغيرهم **م** مثل ان يزوج عبد ابنه بامة ابنه الاخر او بامة بنته او عبد بنته لعبد ابنه او عبد ابنه او ابنته بامة غير ولده او امة ولده بعبد غير ولده وله ان يامر بذلك او يوكل او يستخلف

باب
جاز لاب اكل وركوب
وسكنى وانتفاع بمال ولده
كاستخدام عبيده ولو بالغا
والاب غنيا وجاهز له
تزوج عبيد طفله فيما
بينهم ولغيرهم

والولد في ذلك كله غير بالغ وتقدم في النكاح في قوله باب لا يصح نكاح عبد او امة مانصه ونكاح رقيق اليتيم والمجنون لخليفتهما او وليهما اه فاذا جاز لوليها جاز للاب بالاولى بل هذا نص في الاب لانه انما جاز ذلك للخليفة لجوازه لمن استخلفه وهو الاب وهو من جملة من يستخلف لها وهو ذكر ولي لا يشك في جواز تزويج ذلك **و** يطلق على ذكر انهم وبخالف انهم **و** يفادى **و** يامر بذلك او يوكل او يستخلف **و** يبيع من ماله **م** من مال ولده **و** يبدل ويولي **م** لمن شاء ما اشتراه هو او غيره لطفله **و** يقبل **ب** بائعا لطفله بواسطة او واسطة غيره او غير بالغ على ما مر في الاقالة **و** يشارك **غ** غير طفله فيما كان لطفله بالشراء او غيره بدفع منابه في الثمن **و** يقارض **ا** اي يعطي القراض من مل طفله لغيره **و** يستاجر **م** ماله ويستاجر لماله **و** يشتري **م** لمال طفله لطفله **و** ان معيا ان راي صلاحا في ذلك **م** المذكور من اشتراء المعيب او في ذلك كله وهو اولى لعمومه **و** **و** له ان يرهن من غيره لولده الطفل في دين هو لطفله المذكور ويرهن من مال ذلك الولد الطفل في دين هو على ذلك الولد الطفل ان راي صلاحا **ف** في الرهن له **و** الرهن **ع** عليه ويدين **ا** اي يبيع ماله بالدين وباخذ له الدين **و** يقرض **م** من ماله لغيره ان راي ذلك المذكور من المدائنة والقرض والرهن له او عليه اصاح له وجاز فعله في الحكم راي صلاحا او لم يره **و** يزي ماله **و** وجوبا لانه صلى الله عليه وسلم امر من عنده مال من غيره ان يزيه ولانه كما له خطوط بركاته كما خطوط ان يعلم دينه ويبين له رحمه وكما خطوط بخرم افشده من الاموال مطاقا وبما افسد في النفس مما دون ثلث الدية **و** قيل لا يجب عليه **ا** ان يزيه لانه ليس ملكا له ولانه قل بعض العلماء لا تجب في مال ضبي والمجنون في مسائل الباب كلها كالطفل ان كان جنونه من الطفولية وقيل او بعدها **و** يشفع له **ا** اي ياخذ له شفعة ما بيع جزؤه مما هو شريك فيه او ياخذها له بالجوار والشركة في نحو الطريق **و** ويجيز **ه** ها اي يتركها **ل** لغيره **ا** اي لغير طفله من مشتر فيسلم له المبيع او من غير مشتر وهو الشفع الاخر فياخذ المبيع بالشفعة او يهبها او يبيعها او يفعل نحو ذلك **و** يصنع منه معروفا يسير وبلا اضرار **ل** ليكون الاجر به

ويطلق على ذكر انهم
وبخالف انهم يبيع من
ماله ويبدل ويولي ويقبل
ويشارك ويقارض
ويستاجر ويشتري وان
معيا ان راي صلاحا في
ذلك وفي الرهن له وعليه
ويدين ويقرض ويؤذي
ماله وقيل لا يجب عليه
ويشفع له ويجيز لغيره
ويصنع منه معروفا يسير
وبلا اضرار

للطفل ويحفظ به بدنه وماله وينمو ويكون صالحا * وجاز * اي مضي * فعلة *
اي فعل الاب * فيه * اي في مال الطفل كبيعته ولو اصلا والشراء به ورهنه
واعارته وفرضه * وان لم يرد به صلاحا * واثم ان كان فعله تضيقا او اسرافا او
اعانة في معصية * ولزمته * كما مر في الاحكام * نفقة اطفاله وجناباتهم مطلقا *
اي سواء كان لهم مال او لم يكن كما قسر الاطلاق بقوله * ولو * كان * لهم مال *
الا انه ان كان لهم مال او انفق منه او من ماله ورجع عليهم وسواء كان ذلك اقل
من ثلث الدية او ثلثا او اكثر الا انه اذا كان ثلثا او اكثر في النفس فعلى العاقلة
كما قال * ما لم تجاوز * لم تستغرق * ثلث دية في نفس * ومرادهم ثلث دية
الرجل ان كان الجني عليه ذكرا وثلث دية المرأة ان كان انثى وتعتبر ايضا دية الخنثى
او المشرك بثلثها ان كان الجني عليه خنثى او مشركا او مشركة واما ان يعبد فمال لادبته
تعتبر * وينفقهم ان شاء من ماله * ان كان لهم مال * و * انفق * عبيدهم
ايضا * من ماله اعني من مال ساداتهم الاطفال ان كان لهم مال او من ماله
ويرجع عليهم ان كان لهم حين الانفاق * ويقضي منه * اي من ماله او من ماله
وجع عليهم ان كان لهم مال ان شاء * ديونهم ولو * كان الديون على الاطفال
* رعية لازمة * موروثهم الذي ترك مالا وورثوه ولم تنفذ وصيته وقد اكلوا التركة
او افسدوا واما غير اللازمة فلا ولا مدخل للزوم في التضييع الذي افاده بقوله ولو
* وبجناية ثابتة * في الاموال مطلقا وفي النفس ان كانت اقل من الثلث
* وجاز له قضاء دينه * دينيا او دينونا كالكفالة والزكاة * ان احتاج من مال
اولاده مطلقا * اطفالا او بالغوا ولو احازهم * ولزمه الفرم * ان قضى من ماله
* ان لم يحتج * ولو كانوا اطفالا * وان باع مال اطفاله * ولو بناتا * ليتزوج به
او يودي منه دينه جاز فعله مطلقا * كان له مال او لم يكن * وضمن العوض ان لم
يحتج * ما لزمه ضمان * القيمة * بقيمة وقت التدبير والعق والمكاتبه * ان دبر
عبيدهم * اي عبيد اطفاله * او اعتقهم او كاتبهم * وانما لزمته القيمة في المكاتبه
مع ان مال الكتابة للطفل لان العبد وكسبه لسيدته فلو لم يكاتبه مثلا لبقي ملكا
لابنه ويكسب ايضا ماشاء الله ولو اكثر مما كاتبه فيبني الاب على ما اكل من

وجاز فعله فيه وان لم
يرد به صلاحا ولزمته
نفقة اطفاله وجناباتهم
مطلقا ولو لهم مال مالم
تجاوز ثلث دية في نفس
وينفقهم ان شاء من ماله
وعبيدهم ايضا ويقضي
منه ديونهم ولو وصية
لازمة وبجناية ثابتة وجاز
له قضاء دينه ان احتاج
من مال اولاده مطلقا
ولزمه الفرم ان لم يحتج
وان باع مال اطفاله
ليتزوج به او يودي منه
دينه جاز فعله مطلقا وضمن
العوض ان لم يحتج كالتيمه
ان دبر عبيدهم او اعتقهم
او كاتبهم

مكاتبته فتمت بالقيمة وان اكله الاب اعطى القيمة من نفسه واما ان فعل ذلك بعبيد اولاده
البلغ فلا يكونون احرارا وقيل هم احرار كما مر عن الضياء او غيره في الاحازة
والجنون من الطفولية كالطفل وقيل مطلقا الا ان كان يفيق ويحسن في البلوغ
فليس كالطفل وهذا في جميع مسائل الفقه المتكلم فيها على حكم مال الولد لا يسه
وتصرفه فيه والا نفاق عليه والانات كالذكور في جميع احكام الولد * وان لزمه
عق * لكفارة مغلظة من اجل كبيرة او ظهار او حنث او قتل او صغيرة او معصية
او نذر او مرسله لكبيرة او صغيرة او معصية او يمين او موجب او حنث او نذر او
لزمه العتق عن غيره كعتق لزمه عن وصية مورثه * فاعتق * وهو محتاج * من
مال ولده مطلقا * طفلا او بالغ * قبل النزع لم يحزه * واما العتق فقبل واقع
وهو ظاهر التعبير بعدم الاجزاء فانه يتبادر منه وقوع العتق لكنه لا يحزى وذلك
للموطة في العتق والاب كلام في مال ابنه بمثل انت ومالك لا يهلك وقيل غير واقع
لانه ملك لولده لانه قبل النزع ولا عتق فيما لا يملك كما في الحديث وقيل ان
كان طفلا وقع لا ان كان بالغ لان حكم مال الطفل حكم ماله فاذا وقع لزمه
ضمانه لانه افساد لا قضاء حاجة لانه لم يحزه فان وجد ضمن القيمة والا جعل
نفسه في حل منها * وجوز ان كان طفلا * اي يحزىه للكفارة ولو اعتقه قبل
النزع * وكذا ان لزمه حج * او غيره * ولا مال له فحج * او قضى ما لزمه
* من مال ولده مطلقا * طفلا او بالغ او بلا نزع * اجزاء * ولا ضمان عليه
* وضمن مع الاجزاء ان كان بماله * الباء للالصاق والمراد ان كان له مال * ولا
يخوز له في مال بالغ * من اولاده * بيع ولا شراء * لاعتق وذلك في الشراء بما خسر
من مال ولده بان قال اشترى بهذا او بمال ولدي او بمال في موضع كذا وهو لولده
اما ان اشترى بوجهه بخائر اجماعا * ولا اخراج من ملك بوجه * ما من وجوه
الاخراج من الملك او ما يشول الى الخروج منه كرهن وتدبير ان لم يحزله ولده ذلك
الذي فعل يضم الياء وكسر الجيم * وجوز فعله مطلقا * فعل لياخذ اثنان او يقضي
لازما او فعل ليحز الزمان لولده او يتصرف له فيه احتاج اولم يحتج * مع الضمان ان لم
يحتج * سواء قضى ذلك لنفسه او فعله لغير نفسه كالباع وحز الزمان لولده او تصرفه

وان لزمه عتق فاعتق من
مال ولده مطلقا قبل
النزع لم يحزه وجوز ان
كان طفلا وكذا ان لزمه
حج ولا مال له فحج من مال
ولده مطلقا اجزاد وضمن
مع الاجزاء ان كان بماله
ولا يخوز له في مال بالغ
بيع ولا شراء ولا اخراج
من ملك بوجه وجوز
فعله مطلقا مع الضمان ان
لم يحتج

فيه لولده فان تلف ولو بلا تضيق ضمنه وقيل لاضمان عليه مطلقا وان احتاج بان
فعل لنفسه ولا مال له يغنيه عن ذلك فلا ضمان عليه وانما يعد للاب في قولهم احتاج
ما زاد على لباسه ومسكنه قبل وشجر ونخل قليل ياكل منها او قاتلها وان اعطى
لبعض من مال بعض * كانوا بلغا او اطفالا او بعض بالغاً وبعض طفلاً * او
اصدق عليه * اي على بعض * نساءه * اي لنساء ذلك البعض * او *
اعطى مال بعض * لغيره * اي لغير ولده مثل ان يعطي الصداق على رجل
لزوجته وليس بولده او يعطي الرجل المال * ضمن * ما اعطى مطلقاً * ولو مال
طفل ان لم يكن * ذلك الاعطاء هبة * لثواب * وان كان لثواب فلا ضمان
للطفل قطعاً وفي ضمانه ان تاف للبالغ الخلاف المتقدم والبنت كالابن في جميع
الابواب والله اعلم * باب * في النزع * جازله نزع من مال ولده * طفلاً او
طفلة او بالغاً او بالغة * ان احتاج * لفقة نفسه او لكل حاجة لا يستغني عنها
او نفقة نساءه او اطفاله الذين بلا مال او لقضاء حق الله تعالى واجب عليه او
لخلق * بمدالة * على قدر ارشهم منه في النزع بان ينزع من الذكركم مثل ما ينزع
من الاخر ومن الاثني نصف ما ينزع منه ومن المشترك او الخليط نصف ما ينزع
من الذكر ان كانا ذكراين ونصف ما ينزع من الاثني ان كانا اثنيين وثلاثة ارباع
الذكر ان كان مشكلاً ولا رد ان منع مانع من ذلك الارث المتبرع بعد الا في
المشكّل وان التحق بعد بالذكر او الاثني فانه يرجع الاب فيه الى الحق ولا يلزمه
في الحكم وقبل يلزمه وان لم يعدل في النزع صح نزعهم وانهم وان تاب رد الزائد لمن
نزع منه فان احتاج لما رد نزع ما احتاج اليه بالعدل وان لم يجد ما يرد نزع من
لم ينزع منه الزائد ودفعه لمن نزع منه وان افقر من لم ينزع منه الزائد جعل نفسه
في حل من ذلك الزائد او نزع من نزع منه الزائد ورده اليه قضاء وتكون في
ذلك اوجه بقدر الاقوال المتقدمة في المعطي بلا عدل * وان لتسمية * اي
وان كان لتسمية * معلومة * مثل نصف مال ولده او اولاده او ثلثه او رابعة او غير
ذلك ومثل نصف النخلة هذه او الدابة او غير ذلك ومقابل نزع بعض مخصوص
من ماله كنزع هذه النخلة او هذه الماية او هذا العبد * ذلك جائز

وان اعطى لبعض من
مال بعض او اصدق عليه
نساءه او لغيره ضمن ولو
مال طفل ان لم يكن لثواب
باب
جازله نزع من مال ولده
ان احتاج بمدالة وان
لتسمية معلومة

واما تسمية غير معلومة فلا يصح نزعها مثل ان يقول نزعته منه تسمية او يقول
التسمية التي نزعها فلان من ابنة ولا تدري ما هي او التسمية العظمى او الصغرى
او الوسطى * وصح * النزع * باشهاد * لامينين او امين وامينين على النزع
* واخبار * لها * بحاجته * اي احتياجه الى مال ولده بان يقول اشهد اني محتاج
الى مال ولدي واني قد نزعته منه كذا وان قدم ذكر النزع على ذكر الحاجة جاز
وان لم يذكر الحاجة لم يثبت في الحكم وثبت فيما بينه وبين الله ولو بلا اشهاد وان
اقر الولد جاز ولو في الحكم * ودخل ملكه بذلك وخرج من ملك الولد * فلا
يعامل فيه الولد ولا يقبل منه تصرفه * ويعامل * الاب * فيه * ويقبل تصرفه
فيه بخوالة في الزكاة ونحوها * ان لم يرب في دعوى حاجته * او دين بل علم
محتاجا او مديناً او جهل حاله بلا ريبة وان ريب لم يشهد له ولم يعامل فيه ولم يقبل
تصرفه فيه كما اذا قطع بعدم حاجته الا ان دخل منه يد احد قبل ان يرتاب او
قبل ان يعرف انه منزوع فلا رد عليه الا ان قطع بعدمها واذا ريب فلا يعامل
ولا يقبل منه فيه للريبة ولا المنزوع منه لا مكان صحة النزوع والحاجة وقبل اذا
ريب عومل فيه الولد وقبل منه استصحاباً الاصل ثم رابت المصنف واصحاب الديوان
ذكروا هذا مقتصرين كما اشار اليه المصنف بقوله * والا * لم يكن لم يرب بل
ريب * لم يصح نزع * عند من رابه * ولا يشتغل به * اي بالنزع او بالاب من
حيث النزع اذ ريب فيه * حاكم في الحكم * وفي الاثر لا يشتغل بالاب اي ان
اراد ان ياخذ الحاجة ولا ينصت اليه الان استغاث شيئاً لانه مثل السج كل ما
وثب عليه فوته * وجاز عند الله ان قال نزعته واحتاج * في نفس الامر ولو ريب
ويجوز عندي فيما بينه وبين الله النزع بقلبه بلا لفظ وقضاء حاجته ولو لم يحضر
النزع في قلبه ولا لسانه لحديث انت ومالك لا ييك اي اذا احتاج فاذا احتاج فله
قضاء الحاجة بلا نزع كما لم يذكر النزع في الحديث * وله نزع ما عرف * اي هو
اي الاب * تملكه لولده * ويكتفي الشهود على النزع بمعرفة الاب لذلك الا ان
راى ما عرف انه لغير ولده او استرا به او لم يعرف انه لولده او لغير ولده فانه لا
ينزع ولا يشهد له الشهود ويكتفون بريب الاب او معرفته انه لغير ولده او بعدم

وصح باشهاد واخبار
بحاجته ودخل ملكه
بذلك وخرج من ملك
الولد ويعامل فيه ان لم
يرب في دعوى حاجته
والا لم يصح نزع ولا
يشتغل به حاكم في الحكم
وجاز عند الله ان قال
نزعته واحتاج وله نزع ما
عرف تملكه لولده

معرفة انه لغير ولده ولا لولده ووجه ذلك التوثيق النزع على العلم والخرج عن التصرف في مال غير الولد لانه قد يكون في يد ولده رهن او امانة او عارية او لقطعة او شيء بالكراهة وجوز ما بيده * اي نزع ما بيده * وان لم يعرف له * اذا لم يعرفه لغيره ايضا ولم يريه وكذلك يشهد له الشهود ان لم يريه ولا سيما ان عرف له وهذا هو القول الاول في الديوان وهو مختار الديوان في ظاهر عبارته وما قبله هو الثاني فيه وظاهر المصنف اختيار هذا الذي جعله ثانياً اذ عبر فيه بجوز ووجه هذا الثاني ان ما بيد الانسان اصله له فما بيد الولد اصله للولد فللاب استصحاب هذا الاصل فنزعه منه لم يعرف لغيره او يربى الا ترى من يرى مال الولد لايه يحكم للاب بكل ما في يد الولد الا ان تبين انه لغيره او يربى * وان فعل الولد في ماله فعلاً معلقاً * ولوالى الابن البائع لان فيه شائبة حق المشتري وكذا في الشراء * كبيع * معلق الى بلوغ صبي او افاقة مجنون فيقبل او يرد او الى اختيار المشتري او غير ذلك من التعلقات * او هبة * معلقة كذلك * فنزع الاب ذلك قبل ان يتم * معلق اليه او قبل ان يتم الفعل من حيث التعليق * لم يجوز نزع ولو رجع للولد حتى يحدد * النزع * بعده * اي بعد الرجوع لان النزع الاول واقع حين تعلق حق غير ولده في المال فلم يتحضر المال لولده حينئذ ومو المختار * وجوز * النزع الاول * بدونه * اي بدون يحدده بعد الرجوع * ان رجع * ووجهه ان المال حين النزع باق على ملك الولد ولو كان فيه حق تعلق لغيره وتقوى ذلك بزوال التعلق وظهور ما في نفس الامر من كون التعلق لا يتم بل يزول * وكذا المعلق للولد من اموال الناس * كبيع معلق لقبوله او هبة كذلك وما يعلق الى قبول غيره له او مشورته او الى وقوع كذا الوقت كذا او عدم وقوعه لوقت كذا او نحو ذلك * لا يصح نزع حتى يدخل ملك ولده * فاذا نزع قبل ان يدخل ملكه لم يصح ولو دخل ملكه بعد ذلك التعاقب بل يحدده ان رجع وقيل ان رجع اليه صح النزع الاول بلا تجديد ووجه القولين ما تقدم في القوانين قيامها الا ان الراجح رجحاناً زائداً عندي هنا انه لا يصح النزع الا بتجديد بعد دخول ملكه لانه حين النزع الاول باق على ملك غير ولده حتى يقبله الولد ويصح له ولذلك والله اعلم اقتصر عليه المصنف بالتصريح بعد ذكر التشبيه الشامل

وجوز ما بيده وان لم يعرف له وان فعل الولد في ماله فعلاً معلقاً كبيع او هبة فنزع الاب ذلك قبل ان يتم لم يجوز نزع ولو رجع للولد حتى يحدد بعده وجوز بدونه ان رجع وكذا المعلق للولد من اموال الناس لا يصح نزع حتى يدخل ملك ولده

للقولين بخلاف المسئلة الاولى فانه باق على ملك الولد ما لم يقبله غيره * وجاز نزع لماله * اي مال ولده * وان * كان * بيد غيره * اي غير ولده حين النزع * بعارية او وديعة او نحوهما * كامانات واكتراه * ودين وان لم يحمل * بان ينزعه ولا يقبضه الا اذا حل * وغصب وقراض ونحوهما * كسرقه ودية عمداً وخطأ وارث وفساد في المال ومتعته ان كان انثى فرض ذلك او لم يفرض وكذا متعة امة ابنه او متعة ان دخلت ملك ابنه بارث او غيره فاذا نزع الاب البدية او بعضها او الارش او بعضه فرض ذلك او لم يفرض قبضه او لم يقبضه بطل القصاص عن الولد وانما كان للاب ذلك لانه اذا نزع كان ملكاً له فلا يجد من كان بيده ان يمنعه عنه * وان اشترى الولد ماله لغير شفيعته فنزع منه ابوه جاز له * وان قبل ان يسلم الشفيع الشفعة اي يتركها * ان سلمها * اي تركها * له * اي للولد او للاب والاول اولى * الشفيع * لان المبيع دخل ملك المشتري بالشراء حتى يفسخه الشفعة الى الشفيع وان شفع اعطى الثمن للولد لانه الذي باشر الشراء * وجاز للاب * نزعها من ولده على غيره * اي جاز له ان ينزع الشفعة التي لولده على غيره وهو المشتري بان يشفع الاب المبيع فيأخذ لنفسه فيعطي الثمن من عنده ان كان عنده وليس بقدر ما يخرج عن الاحتياج وان لم يكن ادراك على الابن ان يعطي الثمن او نزع منه ايضاً وذلك ان الشفعة حق لابنه على المشتري فكان له نزع كماله نزع المال وله ايضاً ان يهبها بالشواب للمشتري او يهبها او يبيعها لغير المشتري ولو لم يكن للاب اصل هناك يشفع به بل الاصل لابنه يشفع به ما بيع وكلام المصنف شامل لذلك كاصله * وان اشترى مبيعاً فنزع منه * الاب وصل يده ابنه او لم يصله وقد صح البيع * قبل علمه * اي علم الولد * بعيه لم يجد رده به هو * لانه قد خرج من يده وليس ملكاً له * ولا ابوه ان بان * العيب * له * اي للولد او للاب والاول اولى * بعد * لانه لم يملكه بالشراء بل بالترع الا عند من قال بيع المعيب فسخ فان الرد واجب ومن قال صحيح والمشتري الارش ادرك الابن الارش عنده ولو بعد الاخراج من ملكه او الخروج ماله يترك الارش ولا يدركه الاب ولكن ان اراد نزع من ملك ولده ولو قبل دخول يده ولده ولو لم يعلم الولد به بعد او

وجاز نزع لماله وان بيد غيره بعارية او وديعة او نحوهما ودين وان لم يحمل وغصب وقراض ونحوهما وان اشترى الولد ماله لغير شفيعته فنزع منه ابوه جاز له ان سلمها له الشفيع ونزعها من ولده على غيره وان اشترى مبيعاً فنزع منه قبل علمه بعيه لم يجد رده به خوفاً او لا ابوه ان بان له بعد

لم يطلبه الا ان تركه الولد قبل ان ينزعه ابوه وللأب ايضاً ان يهبه هبة ثواب
 للبائع ولا يصح نزعه * اي نزع الأب اي نزعه للمبيع المعيب او نزعه المبيع المعيب عن
 ولده * بعد دفع الولد المعيب * لانه اذا دفع العيب رجع المبيع للبائع لان مرادهم
 بدفع العيب رد المبيع المعيب واما ان رد العيب وقبل المبيع بمعنى انه طلب الارش
 فللاب نزع المبيع والارش او احدهما * ولا يصح للاب * النزع فيما في عوض *
 اي فيما جعله الولد في تعويض عما باع * او رهن * اي اوفيا رهنه رهناً فالرهن
 مصدر والعوض هنا اسم مصدر كما رابت ويجوز كونه مصدر الماض الثلاثي * ولو
 كان * فيه * اي في واحد مما جعل عوضاً وما جعل رهناً * فضل * عما عوض
 فيه اودهن فيه لان التعويض والرهن تلقا بجميعه لا بمقدار الحق فقط اذ ربما
 نقص بالسعر او بالضعف عن الحق او ساواه وقد اختلف ايضاً في تلف الرهن او
 بعض الرهن ولا يصح النزع الا بتجديد بعد رجوع ذلك لولده بوجه ما لانه ممنوع
 قبل الرجوع بحق غير الولد ولو كان فيه فضل لتعاقبه بالجميع كما مر ولان نزعه كله
 الفضل وغيره عقد مشتمل على جائز وغير جائز ولم يذكر في الرهن والعوض
 خلافاً كما ذكره في قوله وان فعل الولد في ماله الخ وقوله وكذا المعاق للولد الخ
 للفرق الظاهر لان عقد الرهن والعوض منجز ماض لا تخيير فيه ولا تعليق واما بيع
 الرهن والعوض او الدخول في العوض فشيء اخر فلم يصح النزع فيها الا بتجديد
 بعد الرجوع * وان تزوج * ابنه * بشيء * معين * من ماله فقصدته بالنزع
 منه لم يجز * لتعلق حق الزوجة اوسيدها ان كانت امة به ولا يصح الا بتجديد بعد
 الرجوع ان رجع بوجه ما كارت الاب امراته الحرة اوسيدها ان كانت امة وكهنتهاله
 ذلك اوهبة السيد او بيع ذلك له او غير ذلك وسواء طلقها قبل المس او لم يطلقها كما قال
 * ولو طلق المرأة قبل المس * لانه ولو طلقها قبل المس فتكون مستحقة للنصف فقط
 لكن نزعه كله عقد اشتمل على غير جائز ولانه نزع شيء تعاق به كله حق الغير
 لعله يدخل او يموت على قول من قال الموت كالدخول ولا سيما ان قلنا ان المرأة
 تستحق الصداق كله بالعقد حتى تقع الفرقة قبل المس فينسخ النصف الى الزوج
 وان تزوج بشيء غير معين فكل ما نزعه الاب صح نزعه وان تزوج بتسمية

ولا يصح نزعه بعد دفع الولد
 العيب ولا النزع فيما في
 عوض اودهن ولو فيه
 فضل وان تزوج بشيء
 من ماله فقصدته بالنزع
 منه لم يجوز لو طلق المرأة
 قبل المس

صح نزع الاب ما بقي عن تلك التسمية * وجاز له التزع ان احتاج ولو لنفقة عياله *
 من تجب عليه نفقته كزواجه وصناره لا لمن يمد من عياله في بعض الاعراف ولا
 تلزمه كزواج بنيه * او لقضاء دينه * دين الخالق او المخلوق كما مر * وان بتعدية *
 كفصب ومرفقة وخيانة وغش وقتل * والحج * واجب داخل في قوله دينه سواء لزمه
 بالذات او من وضية او ضمان دخل ذمته وكذا في سائر حقوق الله وحقوق العباد مثل ان
 ياخذ الزكاة بحال لا تحل له ويتوب بحال لا مال له * او نكاح * ولو كان لما فوق الواحدة
 ان احتاج لما فوق * او تسر * كذلك ولا يصح له النزع ليتزوج او يتسرى فوق ما يكفيه
 * او استخدام * شراء من يخدمه من عدا امة او اءاله اجرة من يخدمه من حراو
 غيره * او ركوب * بان ينزع ثمناً يشتري به دابة للركوب فيكون رقبته ملكاً
 لولده او ينزع كراء ما يعطي كراء لصاحب الدابة اذا اراد الركوب * او سكنى *
 بان ينزع ما يشتري مسكناً به او ما يعطي في كراء مسكن واذا نزع الاجرة او للكراء
 في شيء من ذلك كله نزع ايضاً لذلك او للشراء اذا فرغ مانزع من ذلك وكذا ان
 نزع لشراء ذلك فتلف ما اشترى فله ان ينزع للشراء او للاجرة او للكراء * او
 لا يضاء لا قرب * ولو كان لا يلزمه الاقرب * بلا وجوب في الكل * فان شاء
 نزع وقضى حق الله او المألوه وان شاء لم ينزع ونوى الخلاص متى وجد وتاب ان
 امرف في لزوم الدين او جماله في معصية وهو امراف ايضاً فان شاء الله الرحمن
 الرحيم قضى عنه وعفا والله اعلم وقوله في الكل راجع لديون الله وديون المألوه لانها
 التي يتوهم الوجوب وجوب النزع لاجلها وليس بواجب النزع لها ولا يدركه اصحاب
 الديون عليه ان ينزع ولا ان ينزعوا من ولده الا من قال كل ما يبد الولد فلا يبه
 قبل الاحازة فما يبد لهم ولو لم ينزعه الاب وقد يرجع قوله في الكل الى ذلك والى
 النفقة والنكاح والتسري والاستخدام والركوب والسكنى فيفيدان له ان لا ينزع
 ويتدبر لنفسه كيف يشاء من حق العيال ومن الذنوب اللاحقة لمن لم يتزوج من
 قبله وجوارحه مثل ان يصوم وهكذا في سائر ذلك مثل ان يسكن مع ولده * وان
 مات الاب قبل ان يصرف منزوعه * كله او بعضه * فهل يقسم * المنزوع او
 بعضه ان ذهب البعض * مع تركته * بعد الدين وما ينوب الوصية بناء على انه

وجاز له النزاع ان احتاج
 ولو لنفقة عياله او
 لقضاء دينه وان بتعدية
 او الحج او نكاح
 او تسر او استخدام او
 ركوب او سكنى او لا يضاء
 لا قرب بلا وجوب في الكل
 وان مات الاب قبل ان
 يصرف منزوعه فهل يقسم
 مع تركته

يدخل ملكه بمجرد النزع * او يختص به ربه * وهو الولد المنزوع منه بناء على انه لا يدخل ملكه بمجرد النزع لان النزع خلاف الاصل فهو ضعيف فاحتاج الى ان يتقوى بتصرف فيه او قضاء الحاجة به لان النزع انما هو لذلك واذهاب البعض كاذهاب الكل * قولان * والاول مختار الديوان فيما يظهر ولا سيما ان كان النزع لقضاء تباعة لله عز وجل او لغيره وهو الصحيح فانه كما احتاج اليه في حياته احتاج اليه بعد موته لقضاء الحق بل الاحتياج اليه بعد الموت اشد * وكذا في ثمنه * اي ثمن المنزوع * ان يباعه * ومات عن ثمنه كان بيده او بيد المشتري او ذمته او غير ذلك هل يقسم مع تركته بناء على انه يدخل المنزوع ملك الاب بمجرد النزع ولا سيما انه قد تصرف فيه بالبيع فلم يمت عنه بل عن ثمنه وثمرته غير عينه قطعاً ولو اختلفوا هل بدل الشيء حكمه حكم الشيء وقد مر في كتاب الزكاة في قوله باب شرط في زكاة التقديين الخ مانصه وان ابدل العشرين او المائتين باخرى يدايد فهل ينقض ولا خلاف مثاره هل بدل الشيء هو الشيء او غيره اهـ او ولده الذي وقع النزع منه اولى به بناء على ان المنزوع لا يدخل ملك الاب بمجرد النزع ولا مع التغير ولو بالبدل وعلى ان بدل الشيء وهو ثمنه كعينه وهو مختار ظاهر عبارة الديوان * وقد مر * ذلك اي بعضه او ذلك حكمه على المجموع في الاحكام في قوله باب ان اقر بالغ الخ اذ قال ويدرك على ورثة ابيه دينه وان بتعديده لا منزوعاً منه ان اقام او ثمنه * وان نزع بعدل بين اولاده فاذهب * قبل موته او قبل غناه * مانزع لبعض * اي من بعض او اراد مانزع حال كونه لبعض وهكذا في مثل هذه اللام او اذهب بعض مانزع لهذا البعض * وبقي * المنزوع * الاخر * وهو مانزعه للبعض الاخر او مع بعض مانزع للبعض المذكور اولا * فهل يختص * هذا البعض الذي بقي المنزوع * به * اي بما نزع منه بناء على انه لا يدخل المنزوع ملك الاب بمجرد النزع وهذا هو القول الثاني في قوله فهل يقسم مع تركته او يختص به ربه * او يورث * بناء على ان المنزوع يدخل ملك الاب بمجرد النزع وعلى ان التصرف في منزوع البعض في حكم التصرف في منزوع الولد الاخر لانهما بمنزوع واحد لانهما متقابلان بالعدل كل جزء من منزوع احدهما كجزء من

او يختص به ربه قولان
وكذا في ثمنه ان يباعه وقد
مر وان نزع بعدل بين
اولاده فاذهب مانزع
لبعض وبقي الاخر فهل
يختص به او يورث

منزوع الاخر * قولان ايضاً * وان ادعى كل من الولدين ان الباقي هو مانزع منه ابوه فياخذه على القول الاول فهو لمن بين وان لم يبين حلقاً وقسماء * وكذا ان غيره * اي ان غير الاب مانزعه * عن حاله * تغيراً بتحدد له به اسم كبر طحنه وصوف عمله ثياباً او غزلاً * ومات * فقل ذلك لصاحبه المنزوع هو منه فعمل بناء على انه لا يدخل ملك الاب بالنزع والتغير بل بقضائه في حاجته او يفوت الولد اذا ذهب ولو في غير حاجة وقيل هو للورثة * ويدرك المنزوع منه الفضل عن حق المرتين ان رهن * الاب * منزوعه في دينه ومات * وذلك على انه نزع اول مرة ليرهنه والا فلا يدرك الفضل اما على القول بدخول المنزوع ملك الاب النازع فظاهر واما على القول بانه لا يدخل بمجرد النزع فلانه قد ذهب منه حق المرتين فذلك تصرف فيه بواسطة رهن الاب اياه بقضاء الحق وقضاء الحق بالبعض او اكل البض كالتقضاء بالكل او اكل الكل ولان رهنه تصرف فيه بعدد صحيح فلورهنه فقكه كله او ابري من الدين كان له لا لولده العقد الصحيح فيه * وان استاجر * الاب * به * اي بمنزوعه احداً * ولم يدخل الاجير في العمل * على القول بان عقد الاجارة يلزم بدخوله في العمل * او تزوج به * تزوجاً * فاسداً * كان علم انها محرمة او بصفة المحرمة ولو لم يعلم بالمحرمة او غرته لانه لا صداق لها اذا غرته وان لم يعلم انها محرمة او بصفة المحرمة ولم تنزه فدخل بها فذلك شيء صدق لها * او باعه * بيعاً * موقوفاً * او فاسداً * فمات فهل يختص به * ولده المنزوع منه لان الاستجارة به لم تتم لعدم الدخول في العمل والتزوج والبيع باطلان من اصلها فكأنه لم يقع شيء من ذلك وهكذا كل عقد عقده فيه لم يصح من اصله ولا يملكه الاب بمجرد النزع * اولا * يختص به بل هو للوارث بعد الدين والوصية ان كانا وهكذا هو للوارث بعدهما كما قلنا انه للوارث وان كان للوارث فللولد المنزوع منه ميراثه فيه وهكذا كما قلنا انه للوارث * قولان ايضاً * واما ان دخل الاجير العمل فهو له كله ويجبر على العمل واما على القول بانه يدخل من الاجرة ملك الاجير بقدر ما عمل فلا يختص به الولد ان كان الاجير قد عمل بعضاً لانه قد استحق ما ياتى ابل

قولان ايضاً وكذا ان غيره
عن حاله ومات ويدرك
المنزوع منه الفضل عن
حق المرتين ان رهن
منزوعه في دينه ومات
وان استاجر به ولم يدخل
الاجير في العمل او تزوج
به فاسداً او باعه موقوفاً
فمات فهل يختص به اولا
قولان ايضاً

عمله فقد فات بهضه في حق الاب فكأنه فات فيه كله فان شاءوا اتقوا للاجير واما
على القول بلزوم عقد الاجارة بمجرد عقدها فهو للاجير ويخبر على العمل واما على
القول بانه لا يلزم عقدها الا بنقد الاجرة ودخول العمل فان مات بعد النقد
والدخول فللاجير ويخبر على الاثم وان قبلا او بعد احدهما وقبل الاخر فعلى القول
بانه يدخل المنزوع ملك الاب النازع بمجرد النزع فهو للوارث فان شاء اتم للاجير
واما على القول بانه لا يدخل ملكه بمجرد النزع فكذلك لان الاجير قد استحق
بعضه بعمله ان عمل بعضاً والا فليل للمنزوع منه وقبل للوارث واما ان عقد فيه
عقداً صحيحاً لازماً لحدث الفسخ خدوئاً فلا يرجع للمنزوع منه وان نزع الاب
اول مرة على ان يتساجر به او يتزوج به او يفعل به كذا فلم يفعل ذلك اصلاً
فهو للولد قطعاً ولو مات الاب وان صح بعض فعل من ذلك فلا يرجع للولد وان
ارتد الاب او الولد او جن الاب او استغنى ابوه قبل ذهابه
او تغيره فلا يبه لان المشترك والموحد ولو كان لا ينزع احدهما من الاخر
والجنون لا ينزع والغني لا ينزع لكن الشرك او الجنون او الغنى حدث بعد النزع
فبقي للاب ولو بعد ارتداده او ارتداد ولده او جنون الاب او غناه واما جنون
الولد فلا يوم امتناع النزع منه بل ينزع الاب من ولده المجنون والعاقل والطفل
والبائع لان الاب لا يحتاج في النزع الى عقد الترع مع ولده فضلاً عن ان يشترط
البلوغ والعقل وان ارتد الاب او الولد او جن الاب او استغنى قبل الذهاب
والتغير فهو للولد المنزوع منه وقبل للاب وهو قول من قال اذا نزع الاب وهو
بحال يجوز له فيها الترع فلا يرجع للولد المنزوع منه اصلاً وملكه الاب بمجرد النزع
ولا يجوز نزع اب موحد من ولد له * * * مشترك كعكسه * * * لانه لا ميراث
بينهما ولا عدالة ويجوز للاب المشترك النزع من طفله لانه ولو كان يولد على الفطرة
ولا يقال له مشترك ولا يبرأ منه لكن حكمه حكم ابيه ومال الشرك كلها لا ينزعون
من الموحد ولا ينزع الموحد منهم ويتزعمون فيما بينهم بناء على انهم يتوارثون ومن
قال لا يتوارثون قل لا ينزعون وذلك كيهودي اب ونصراني ولد او مجوسي
وقيل يرث الكتابي غيره ولا يرثه غيره وكذا لا نزع ايضاً * * * ولا * * * اب * * * حر من * * *

وان ارتد او جن او استغنى
قبل ذهابه او تغيره فلا يبه
ولا يجوز نزع اب موحد
من ولد مشترك كعكسه
ولا حر من

ولد * * * عبد * * * لان مال العبد لسيد له فلا يصح نزع ومن قال ان العبد
يملك اجاز للاب نزع ممالك * * * كعكسه * * * لان العبد ماله اسيد فاذا نزع
من ولده الحر فليس نازعاً لنفسه بل نزع لسيد لانه اذا ملك شيئاً تملكه
سيد ولان نفقة العبد على سيده فلا يحتاج للنزع نعم قد يحتاج الى قضاء
واجب للخلق او الخالق فينزع من ولد الحر او من ولده العبد على القول بان العبد
يملك فيقضي الواجب * * * ولا الجدة من مال بني بنيه * * * او بنات بنيه * * * ولا انتفاعه
به * * * ولو اطفالا ماتت اباؤهم * * * وجوز له * * * ولولم يحج * * * كالام اكل * * * وشرب
* * * في البطن فقط ان احتاجت * * * ولا تنزع ومن اجاز لها النزع اوجب عليها العدالة
في العطاء كالنزع ولا قائل بان الجدة من اب او ام والجدة من قبل الام ينزع
واما الجدة من قبل الاب فمن اوجب عليه العدالة في الاقوال المذكورة في محلها اجاز
له النزع ولا يجوز فعل الام في مال ولدها وفي الاثر والجدة لا ياكل من مال ابن ابنة
بالحاجة ما خلا طعاماً ياكله في بطنه اذا اشتراه وكذلك الام جائز لها ان تاكل من
مال ولدها ان اشتته واما ان تاخذ من مال ولدها بالحاجة لتبيعه فلا ولو انها
محتاجة واما الجدة ام الاب او ام الام فالله اعلم ان يجوز لمن ان ياكل
من مال ابن ابنته ما اشتتهين * * * ولا يجوز للجنون * * * حال جنونه * * * نزع * * * من
مال ولده فان نزع لم يثبت له بل هو للولد واذا صحا فله ان ينزع * * * ولا * * * يجوز
* * * توكل او استخلاف عليه * * * اي على النزع ولا امر به * * * ولولعقل * * * اي لا يجوز
ولولاب عاقل ان يستخلف من ينزعه من ولده ولا ان يوكله او يامر به لان امر
النزع ضعيف خارج عن الاصل فلا يقوى فيه الاب ان ينب غيره عن نفسه فيه
فالنزع كالرخصة لا تعدى مكانها * * * وجوز * * * اي جوز بعض للاب العاقل التوكيل
والاستخلاف لمن ينزع له * * * كالامر به * * * اي بالنزع الكاف لمجرد الشظير اي جوز
بعض للاب العاقل التوكيل والاستخلاف والامر لانه لما جاز له النزع جاز ان
ينيب غيره فيه * * * وان عاق ما نزع لقدم فلان او مشيته * * * او لسفر فلان او
ثول المطر او نحو ذلك بان يقول مثلاً قد نزعته ان قدم فلان لوقت كذا او شاء
فلان * * * او وقت لنزعه كذا * * * اي قال نزعته وقت كذا من الاوقات الماضية

عبد كعكسه ولا الجدة
من مال بني بنيه ولا انتفاعه
وجوز له كالام اكل في
البطن فقط ان احتاجت
ولا يجوز للجنون نزع ولا
توكل استخلاف عليه ولو
لعقل وجوز كالامر به
وان عاق ما نزع لقدم
فلان او مشيته او وقت
لنزع كذا

يريد انشاءه في حينه او من الاوقات المستقبلية يريد انشاءه في الحال * لم يجوز
 اما لقدم فلان او مشيئته فلان النزع للحاجة وما اخر الا لعدم الحاجة في حينه
 وهب انه احتاج في حينه لكنه قد فرض لنفسه التأخير وتحمله فهو كغير المحتاج
 وايضا لضيق النزع وخروجه عن الاصل لم يقبل ان يتوسع فيه بذلك وان اراد بالنزع
 لقدم فلان فبطلانه لانقض النزع الوقت لانه لم يقل نزعته لا تنفع به وان اراد
 نزعته الان على ان يدخل ملكي اذا قدم فلان فالمعين لا تقبله الذمة واما توقيته وقتا
 ماضيا او مستقبلا مع قصد انشاء النزع في الحين او الاخبار بان النزع الان وقع في
 المستقبل فالتناقض بالمرادف وان اراد الاخبار بانه قد نزع في الماضي صح ان بين
 وكان اهلا للنزع في ذلك الوقت الماضي ويحلف ولده على ان لم يبين وانكر الولد وقيل لا يبين
 عليه وان قال اذا حضر وقت كذا او وقع كذا فقد نزع مال ابني او كذا منه لم يصح لانه
 لا يدري ما تكون حاله في ذلك الوقت ولعله لا يحتاج في ذلك الوقت والنزع غير قوي فهو
 كالرخصة للضرورة فلا يقدم على عقده قبل الاضطرار اليه كما لا يقدم على الذي رخص فيه
 للضرورة حتى تحصل الضرورة كما لا يتزود من الميتة قبل الاضطرار اليه ولا بعده وبعد النجبة
 وقيل يجوز التزود بعد حصول الضرورة وكما قال كثير لا يجوز التيمم قبل الوقت اذ هو رخصة
 للضرورة فلا يصح قبل حصولها اذ لم يخاطب بالصلاة قبل الوقت * وجاز التوقيت للانتفاع
 مدة معلومة * بان يقول نزعته لا تنفع به شهر او سنة او اقل او اكثر وان وقت مالا
 بقي اليه الشيء او هو في العادة لم يجوز النزع وقيل يجوز فينفع ما بقي ان لم يستغن او
 يحدث مانع ولا يصح توقيت مدة مجهولة مثل ان يقول الى قدوم العرب او نزول
 المطر * ويرجع بتمامها * اي بتمام المدة * لولده * وان مات قبلها فليس لوارثه
 الانتفاع به * وان قال نزعته لشيء * يعنيه * ان كان كدين وجمع جاز * ان ظهر انه
 كان عليه في حين قال ذلك وانه محتاج حين قوله الى ما ينزعه ولا يجوز قضاء ما لزمه ان لزمه
 بغير ذلك المنزوع وان ظهر انه لم يلزمه او انه حين قال ذلك غير محتاج لم يصح ومن ذلك ان
 يقول وهو محتاج ان كان قد ازمته في كفارة فقد نزعته فيتم كرهل لزمته او يستل العالم هل
 لزمته فان لزمته صح النزع والا فلا والله اعلم * فصل لا يصح نزع ان خرج المنزوع
 لغير ولده ويرده لربه * لكونه ملكا له وان شاء رده لولده ان اخذه من عنده والا

لم يجوز وجاز التوقيت
 للانتفاع مدة معلومة
 ويرجع بتمامها لولده وان
 قال نزعته لشيء ان كان
 كدين وجمع جاز
 * فصل *

لا يصح نزع ان خرج المنزوع
 لغير ولده ويرده لربه

تعين الرد لصاحبه * و * يرد له ايضا او لولده ان نزع من عنده * ما انتفع به *
 اي قيمة الانتفاع به وما استغل منه وما اخذ من كراء عليه وما اذن فيه لغيره من
 ذلك او اعطى وما قام بعينه من غلة او كراء رده وان تلف المنزوع او بعضه او ما
 تولد منه او بعضه ضمنه ويدرك صاحبه الضمان عليه او على الولد ان ضيع الولد بان
 لم يخبر اياه انه لغيره او اخبره ولم يصدقه وقد امكن الولد ان ياتيه بشهود فلم يفعل او
 امكنه تقويته عن الاب ولم يفوته وان ضمن الولد رجوع على ابيه بما ضمن واذا لم
 يضيع الولد أدرك صاحبه على الاب الا ما يضمن فيسه بلا تضييع كعارية شرط
 ضمانها صاحبها وكرهن اذا قلنا بما فيه فيحسبه على الولد وان شا غرم الاب وان
 نزع الشيء فخرج لغير ولده ثم دخل ملك ولده فلا يصح النزع بل يحدد النزع بعد
 دخول ملك الولد * ولا * يصح * نزع غلة * غلة شجر او حيوان او غيرها
 ككراء الدور والدواب * قبل وجودها ولو وقت لها * اي لنزعها كغلة سنة او
 شهر او اقل او اكثر لان النزع عقد لنفسه عقدة في المنزوع فلا يجوز فيما اجمعوا على
 منعه في البيع وهو العقد على الغلة قبل وجودها ولانه لا يدري لعله يستغني قبل
 وجودها ار عند وجودها ولان النزع امر اضطراري لا يرخص له فيه قبل الاضطرار
 اليه او قبل امكانه كالتزود من الميتة والتيمم للصلاة قبل ان يمكن ان يصلي لعدم
 دخول وقت الصلاة على قول في ذلك ولانه ضعيف ورخصة فلا يمتد به مكانه
 ولا سيما ان كان حال النزع لغلة لم توجد قد استغنى عن النزع فلا يصح النزع في
 ذلك لكن اذا وجدت جدده ان ناهل له * ولا ما يرث من امه * او من ولده او
 من زوجته او من غيرهم ممن يرثه الولد * قبل موتها * او موت من ذكرنا لانه في
 حال النزع ليس ملكا للولد فلا يصح نزعها ولانه قد لا يدخل ملك ولده بان يموت
 ولده قبل من يرث او يمنع مانع من ارثه او يتلف الشيء قبل صاحبه فلا
 يموت عنه * ولا ما يستفيدة * على العموم او بكذا من الاشياء التي يستفاد بها
 كالتمر او نوع منه مثل القراض وكالاستعانة كالحياطة والتجارة بالنون * الى مدة
 كذا * من الاوقات المعلومة المحدودة ولا سيما ان لم يوقت او وقتا لا يعلم
 لانه حال النزع غير موجود وغير ملك للولد ولانه قد لا يصل الى ولده ولان النزع

وما انتفع به ولا نزع غلة
 قبل وجودها ولو وقت لها
 ولا ما يرث من امه قبل
 موتها ولا ما يستفيدة الى
 امة كذا

ضعيف ورخصة لا يتوسع فيه ولا ما ورثه من وارثه اي من موروثه فاطلق اسم الفاعل بمعنى اسم مفعول لعلاقة التعلق لان الارث متحقق بين الوارث والموروث او علاقة الاشتقاق لان كلا من لفظ الارث ومعناه ان بان ان الموروث لم يمت قبل النزع وقد ظن الولد والاب انه مات ولو مات بعد اي بعد النزع لانه ليس في حال النزع ملكا للولد وكذا ان اخذ حال الموت والنزع ولا يصح ذلك النزع فان شاء جده بعد تحقق الموت وجاز نزع غلة وجدت ولو لم تدرك كحب غنم وتين وحب زرع دقيق اول ما يتبين وكثمار النخلة اذا انشق عنها الكفري بلا شق احد او شي او بشق احد او شي له واما قبل انشقاقه فلا يدري بوجود الثمار فيه لا مكان ان يكون فاسدا او لا شي فيه وقيل يصح نزعها ولو قبل انشقاقه لان العادة الغالبة حصولها فيه صالحة وحمل بفتح الحاء والتوين وهو الجنين في بطن دابة ابنه او امته ظهر بفتح حروفه فعل ماض مستتر الفاعل والجملة نعت حمل لان العادة الغالبة كون ذلك الذي يظهر حملا وقيل لا يصح نزعها حتى يولد لانه يتحقق وجوده بالولادة ولا يصح نزع حمل لم يظهر ولا ما تحمل هكذا وقت او لم يوقت ونبات ارض بنفسه سواء تكون له غلة او لا تكون فاذا نزعته فهو له مع ما يتولد منه بعد من غلة كنزع حرث قد نبت قبل ان يكون فيه حب الثمار واما قبل النبات فلا يجوز وكذا ان قصد الى نبات قد نبت او عم نبات ولده فنزع ما سيكون فيه من حب ثمار ان شاء الله لا يجوز ذلك النزع كما دخل في عموم قوله لا ترع غلة هكذا بلا تعيين غلة ارض من ارضي ولده او بتعيين ولا نبات بها حينئذ لانها لم توجد ولا يتكرر هذا مع قوله ولا نزع غلة قبل وجودها لان ذلك في غلة شجر ونبات موجودين ولو اسقط ما هنا على ان يدخل هنا لك لكان اولي ولا نزع سكنى بيوت او دور او غير ذلك وخدمة عبيد ودواب ولعله اراد نزع قوة العبد او الدابة بان يكون له السكنى والخدمة على زعمه اعني زعم الاب فيدعي ان له كراه تلك البيوت والدراب وخدمة العبيد او كراهها ولا يصح له ذلك لانه نزع لشيء لم يوجد حال النزع ولا يدري ايضا هل يوجد ولا يصح النزع من ولد مشترك لاحدهما اي احد المشتركين ان اشترك

ولا ما ورثه من وارثه ان بان ان الموروث لم يمت ولو مات بعد وجاز نزع غلة وجدت ولو لم تدرك وحمل ظهر ونبات ارض لا نزع غلة هكذا ولا سكنى بيوت وخدمة عبيد ولا من ولد مشترك لاحدهما

فيه اثنان ولا لاحدهم ان اشترك فيه ثلاثة فصاعدا وشهرانه لا تكون الشركة بين اكثر من اثنين ولو احتاج ذلك النازع ولو اراد ان ينزع نصف ما ينزع من ولده الاخر لو كان له او قد كان له لانه مشترك فلا يصح عمل احدهما في ماله بلاء اخر لان النزع منه كالقسمة ولا تصح الا بالشركاء او نائبهم مع ضميعة انه قد لا يكون في نفس الامر ابا فلا يصح نزع بخلاف ما اذا نزع معا فانه يصح نزع من لم يكن ابا تبعا لمن كان ابا للضرورة الجهل بتعيين الاب المودية الى الحكم بالشركة ومع ضميعة انه ان لم يحتج احدهما او احدهم لم يتحقق انه نزع ما ينوبه في النزع لان من لم يحتج لا نزع له فضلا عن ان يتحقق مقدار ما ينزع وكذا ان احتاج غيره ايضا ولم يرد النزع ولو اذن للمحتاج ان ينزع لنفسه لانه اذا لم يقبل النزع وبشرع فيه لم يتحقق له نزع ولو تبين مقدار ما استحقه وصح نزعها ان كانا اثنين او نزعهم ان كانوا اكثر منه ان احتاجا او احتاجوا باتفاق على ابقاع النزع واستواء في المتروك مثل ان يتفقا على النزع لعشرين دينارا فيقسماها او على ان ينزع كل منهما عشرة وان تفاوت احتياجهما نزعاً على حسب اقلها حاجة مثل ان يحتاج احدهما الى عشرة والاخر الى عشرين فينزع عشرة لكل واحد على حدة او عشرين فيقسماها لا عشرين لكل واحد على حدة او اربعين فيقسماها لان المحتاج لعشرة اذا نزع عشرين كان له فضل عن حاجته فينزعاً سواء ويرفع من زاد احتياجه امره الى الحاكم او الجماعة او نحو ذلك فيمكنون له بما زاد من احتياجه وان احتاج احدهما او احدهم واستغنى الاخر عن النزع وصبر على الاحتياج والى ذلك الاخر من النزع تعقفاً وتورعاً او شفقة او لغير ذلك او كان له مال استغنى به عن النزع فانه لا يجبر على النزع وان كان له مال فلا يجوز له النزع فضلاً عن ان يجبر عليه وكذا ان كان بعض لا يتاهل للنزع لكونه عبداً او خالفت ملته ملة المشترك بل اذا كان ذلك رفع المحتاج شكيبته للحاكم او الامام والوالي او نحو ذلك او الجماعة فيجبرونه اي المشترك له بالا نفاق عليه نصف النفقة ان احتاج للنفقة فقط او كلها ان لم يكن له وارث سواء او بقضاء دين كان عليه ان احتاج اليه او الى ذلك كله ان احتاج اليه وكذا نفقة ازواجه وضعفاره الذين لا مال

ولو احتاج وصح نزعهم منه ان احتاجا باتفاق واستواء وان احتاج احدهما واستغنى الاخر والى وقع المحتاج شكيبته للحاكم او الجماعة فيجبرونه له بالا نفاق عليه

لهم وذلك لان الحاكم اومر ذكره بدخل في اموال الناس بالقيام بالقسط فيه الذوي
الحقوقي كما يبيع مال الغائب بعد اقامة الحجة عليه فيقضي به الديون لاصحابها والكلام على
احتياج اثنين فصاعدا مع استغناء الباقيين او عدم تاهلهم كالكلام على احتياج الواحد واستغناء
الاخر او عدم تاهله وكذا المختلط من المختطين بان ولده امثلا في ظلمة او في امر مهول او
ولد واحد وادعته اثنتان ام ابوان ولا بيان فلا يترع احد الابوين في الصورتين الا مع الاخر
وقد احتاجا مالى اخر مامر في المشترك ولا يحل نزاع بعض الاولاد فقط عند الله
فالرائد على ما ينوب من لم يترع منه تباعة على الاب ومضى في الحكم وقيل لا ولازم
العدل في النزاع كما مر اذ قال باب جازله نزاع من مال ولده ان احتاج
بعدالة اه فينزاع من الاثنى نصف مازرع من الذكر ومن المشكل ثلاثة ارباع الذكر
ومن المشترك او المختلط نصف الذكر ان ذكرنا ونصف الاثنى ان اثنى وذلك على
قدر الارث وان لم يكن مال لاحد اولاده نزاع من كان له وان كان لاحدهم قليل وللآخرين
كثير لم يجز ان يترع من المقل الا قليلا وينزع من الاخر ما يجتمع له ماله ان كان لو عدل لكان
العدل مجحفا بالمقل او مقربا له للاجحاف او يصيره محتاجا وذلك كالنفقة ينفقه كل على
قدر ماله فان استغنى بما له حدث له بعد النزاع من بعض ولده و قبل ان
ينزع من الباقي رد للاول ان اراد التوبة لافي الحكم وقيل فيه ايضا ما نزع
منه ان كان موجودا او مثله من ماله ان تلف او تغير ان كان له مثل والا
فالقيمة او القيمة ولو كان المثل وتعتبر يوم النزاع لانه فعل مالا ينبغي له لانه
ينبغي له ان ينزع برة بمعاوضة لانه لا يدري ما يحدث وانما لزمه رد ما اخذ كله
مع انه محق في المقدار الذي ينوب للنزوع منه لانه لا يتوصل الى التوبة الا
بذلك ان لم يسامحه المنزوع منه لانه لا يحل له ان ينزع من الباقي بعد استغناء
مثل مازرع من الاول ولا نصفه اذ لا يحل النزاع لغير محتاج ولا يتوصل الى العدل
برد نصف مازرع الى المزع منه لان النزاع حينئذ ايضا لم يتسلط الا على ذلك الولد
المنزوع منه واما ان حصل له لاستغناء بما ينزع من بعض فانه يرد له النصف وينزعه
من الاخر وقد مر كلام على هذا عند قوله في العدالة وان افتقر بعد ما اعطى لبعضهم
الخط واذ نزع من احدهما اكثر وكان لو نزع مثله من الاخر لكان له فضل رد

وكذا المختلط ولا يحل نزاع
لبعض الاولاد فقط ولزم
العدل كما مر فان استغنى
قبل ان ينزع من الباقي
ود للاول ما نزع منه او
مثله من ماله

للاول بعضا ونزع من الاخر بقدر ما يستويان وان نزع الاب من بعض
ولده ما ينوبه دون البعض الاخر و مات الاب قبل ان ينزع منه اي من
البعض الاخر الذي لم ينزع منه لم يدرك الاول شيئا في تركة الميت من رد
ما نزع منه وقيل يدرك ولا على الاخ من رد نصف ما اعطى وكان ذلك تباعة
على الاب اذ لم ينزع عنها برة ما يحتاج اذ الحق ان يقسم ما يحتاج على ذوي المال
من اولاده فينزعه برة ولو غاب مال احدهم ان امكنه الوصول اليه او المداينة اليه
ولو كان ديننا في الذمة وكذا ان جن الاب قبل ان ينزع من الاخر فلا
يدرك في مال ابيه ولا يتسابق اي لا يستعمل السبق بينهما بالنزع
من احدهما قبل الاخر لانه يتضرر قلب المنزع منه اولا بتقديم النزاع منه ولما
يطرأ على الاب من موت او جنون او غنى او خلاف ملة لانه ان نزع من احدهما
وخالفها الاخر في الدين قبل النزاع منه لم يدرك عليه النزاع ولما يطرأ على غير المنزوع
منه من موت او تلف مال لانه ان مات او تلف ماله قبل ان ينزع منه لم يجد النزاع
منه فاذا اراد نزاع شي فشي فكل شيء اراد نزعه نزع نصفه من احدهما ونصفه
من الاخر برة فيتوزع النزاع عليهما فيخف على كل وليسوا نزاعا برة
على قدر الارث ارث الولد من الاب لارث الاب من الولد وتقدم بيان ذلك
عند قوله ولزم العدل كما مر واما التفاوت بالذكورة والانوثة فلا اشكال فيه
وان تسابق جاز اي مضى النزاع وصح لكسبه قد تعرض للخطر الوارد من موت
او غيره مما مر وقد وجب عليه العدل في النزاع فهو حق في ذمته اما
ان ترد كل ما نزع للمنزوع منه ويمدد النزاع عدلا واما ان يرد له نصفه وينزع
النصف من الاخر ان بقي احتياجه والا رد للاول كل ما اخذ منه كما مر واذا
اراد نزاعا بحاجة وله مال او اتهم به لم يشتغل به ان اراد النزاع او نزع فلا يحكم
له به ولا يشهد لنزعه ولا يعامل في منزوعه بل يعامل فيه المنزوع منه وقيل
قول الاب في اثبات احتياجه بلا يمين وانما كان القول قوله لان الاصل الفلاس
وقيل يخلف بتاتا ان اثبت لنفسه الحاجة ونفاها الولد ولا بيان له فيصع للاب
النزع وان عرف له مال فادعى خروجه من ملكه يبيع او هبة او اصدق

وان مات قبل ان ينزع
منه لم يدرك الاول شيئا
وكذا ان جن ولا يتسابق
بالنزع وليسوا برة على
قدر الارث وان تسابق
جاز ووجب عليه العدل
واذا اراد نزاعا بحاجة وله
مال او اتهم به لم يشتغل
به وقيل قول الاب ان
اثبت لنفسه الحاجة ونفاها
الولد وان عرف له مال
فادعى خروجه من ملكه

او غير ذلك او ادعى تلفه او اكله * او قال لاشي * لي * فيه * من اول الامر بل هو ملك لغيري * قبل قول الابن * في تكذيبه اياه في دعوى خروجه من ملكه او قوله لاشي * لي فيه بلا يمين على الابن اذ لو حلف لكان حلفاً على الغيب ان قول الله لم يخرج من ملكك او قال هولاك اذ لا يتعين انه له بمجرد كونه بيده وان حصل له علم بانه له فليحلف وقيل يحلف على العلم في تكذيبه في قوله خرج من ملكي بان يقول والله ما علمت انه خرج من ملكك * وعلى الاب * في هذه المسئلة * كالا بن في * المسئلة * الاولى * وهي قوله وقيل قول الاب الخ * البيان * فان بين الاب في هذه صح له النزاع او الابن في الاولى لم يصح النزاع * وان اتلف * الاب * مال ولده فادعى نزعه بحاجة قبل الاتلاف * هو * مدع * فعليه البيان ان الاتلاف وقع بعد النزاع فان بين فلا ضمان عليه * و * الا * قبل قول ابنه ان * قال اتلفه قبل النزاع و * كذبه * اي كذب اياه في قوله انه اتلفه بعد النزاع وكذا بنته ولا يمين على الولد وقيل يخاف انه اتلفه قبل النزاع لان الاصل ان الاتلاف يكون بعده وانما كان القول قول الابن لان المال له يستصحب الاصل فيه وهو بقاءه في ملكه حتى تصح دعوى خروجه من ملكه بالنزاع فان لم يصح ذلك حمل متلفه على التدي فيضمنه * وان عرف احدهما * اي واحد من الاب والابن ومثله البنت * بشرك والاخر بتوحيد * وذلك صورتان ان يعرف الاب بتوحيد والولد بشرك وان يعرف الولد بتوحيد والاب بشرك والحكم في صورتين واحد * فوحد المشرك * ابا كان او ولدا وكان النزاع واقعاً * فقل الاب نزعت منك وقتاً جازلي فيه النزاع * وهو الوقت الذي جمعتهما فيه ملة التوحيد فان كان المشرك الاب قال نزعت بعد ما وجدت فصرت موحداً مثلك وان كان المشرك الولد قال الاب نزعت بعد ما وجدت انت فصرت موحداً مثلي يدعي الاب ذلك ليصح له النزاع لان المشرك والموحد لا ينزع احدهما من الآخر * وكذبه الابن * او البنت فقال نزعت حين كنت انت مشركاً وانا موحد او حين كنت انا مشركاً وانت موحد يقول ذلك لثلاث يصح النزاع فان بين الاب دعواه صح نزعه والا * قبل قوله * اي قول الابن وكذا البنت انك نزعت وقتاً لا يجوز فيه لك

او قال لاشي * فيه قبل قول الابن وعلى الاب كالا بن في الاولى البيان وان اتلف مال ولده فادعى نزعه بحاجة قبل الاتلاف فدع وقيل قول ابنه ان كذبه وان عرف احدهما بشرك والاخر بتوحيد فوحد المشرك فقال الاب نزعت منك وقتاً جازلي فيه النزاع وكذبه الابن قبل قوله

النزع بلا يمين وقيل بها وانما كان القول قول الولد لانه استصحب الاصل وهو بقاء المال في ملكه حتى تصح دعوى وقوع ما يصح به خروجه عنه وهو نزعه حال جواز النزاع وان صدق الاب ان النزاع بعد ان جمعتهما ملة واحدة لكن ادعى انه اسلم احدهما فالتحق في الاسلام بالاخر لكن لم يقع النزاع الا بعد ارتداد احدهما فالولد مدع والقول قول الابن لان الاصل البقاء على الاسلام الواقع فلا ارتداد فان كان ارتداد فالاصل ان النزاع قبله حتى تصح البعدية وان عرف احدهما بتوحيد والاخر بشرك وذلك صورتان ايضاً المشرك اب او ولد فارتد الموحد منهما وكان النزاع واقعاً فقال الاب نزعت وقتاً جمعتهما فيه ملة الشرك وقال الولد قبل ذلك فالقول قول الولد على حد مامر في الصورتين الاوليين لانه استصحب الاصل وهو بقاء المال في ملكه حتى تصح دعوى نزعه حال جواز النزاع وهو وقت جمع الملة الواحدة اياها * وكذا ان عرفاً بشرك فاسلم * واحد بعد واحد لامعاً او عرفاً باسلام فاشركا واحد بعد واحد لامعاً * او * عرفاً * بعبودية * فعتقا واحد بعد واحد لامعاً * او * عرف * احدهما * بعبودية * فوقع عتق * له * وهذا المذكور من وقوع العتق عائد الى ما اذا عرفاً بالعبودية او عرف بها احدهما كما بينته بنقد يدقولي فعتقا * ان اختلفا في وقت النزاع * بان قال الاب نزعت وقت كنت انا وانت مشركين او مسلمين لا بعد اسلام احدهما وقبل اسلام الاخر او بعد اشراك احدهما وقبل اشراك الاخر او بعد عتقنا جميعاً لا بعد عتق احدهما وقبل عتق الاخر او بعد عتق من هوناً عبد وقيل الولد بخلاف ذلك فالقول قول الولد على حد ما ذكر ان لم بين واما ان عرفاً بشرك فاسلماً معاً بلا سبق او باسلام فاشركاً معاً لا سبق فالنزاع صحيح لا اشكال فيه * ولا يجوز لاب نزاع ان كان له دين حال * من اوله بان كان عاجلاً او بعد اجل * او * مؤجل * باق على الاجل حال الاحتياج لما يحل لانه يمكنه المداينة اليه كما مر ان من له دين كذلك تدرك النفقة عليه ولا يدركها * الا ان افلس مديانه * او اعدم * او جعده * اي جحد المديان ذلك الدين ويجوز عود الماء على الاب على حذف مضاف اي جحد دينه او على الحذف والايصال وحذف المفعول اي جحد له الدين * ولا بيان * له اعني للاب في صورة الجحود

وكذا ان عرفاً بشرك فاسلماً او بعبودية او احدهما فوقع عتق ان اختلفا في وقت النزاع ولا يجوز لاب نزاع ان كان له دين حال او مؤجل الا ان افلس مديانه او جعده ولا بيان

اولم يطق على الانصاف من مديانه بنفسه او بغيره وما ذكره من عدم البيان صادق بما لا شهادة له اصلا او كانت له شهادة وجل واحد او امرأة او امرأتين او كانت له شهادة ثمانية العدد لكنهما مزيقة لا مروءة كذا حيث قيل لا بيان اولم يكن بيان او نحو ذلك ﴿ومات﴾ المديان ﴿معد ما و غاب ولا يوصل اليه﴾ ولا مال له حاضر ياخذ حقه منه بنفسه او بالحاكم واذا كان كذلك صم له النزع ولو قبل تحليف الجاحد في صورة الجحود ولو امكنه الاخذ خفية لان الاب يخفف له لمزيتته ويجوز دخوله في قوله ولا يوصل اليه بمعنى انه لا يوصل اليه من حيث المال فاذا وجد ماله فقد وصل اليه بالوصول الي ماله ﴿وجاز﴾ له النزع ﴿ان لم يملك الا ما على الناس بجنابة﴾ في النفس نفسه او نفس غيره ممن رجع حقه له لجرح او تأثير او تفويت منفعة اودية من رجعت اليه دينته بارت او غيره وسواء العمد والخطأ ما على الجاني وما على العاقلة ﴿او فساد﴾ في المال ﴿ولم يفرض﴾ اي لم يبين الحاكم الارش كم هو من الدنانير او الدراهم او غيرها ولم يبين الدية انها عليهم في الدنانير او الدراهم او النعم او البقر او الابل ولم يفرض العدول قيمة الفساد ولا سيما ان لم يثبت ذلك باقرار ولا ببيان او ثبت وافلس من لزمه الاعطاء او اعدم او غاب ولا يوصل اليه ولا مال له حاضر يمكنه الاخذ منه او مات معدما او لم يطاق عليه وان فرض وثبت عاجلا او اجلا على ذي مال اطاقه فلا نزع ﴿او المدبر او المرهون او العوض﴾ ينصب الثلاثة عطفًا على ما ويدرك النزع ولو كان الفضل في الرهن او العوض وذلك ان كان لا تكفيه غلة العوض او غلة الرهن على القول بان غلة الرهن للراهن لا تدخل في الرهن وتقدم انه يدرك الراهن النفقة ولا تدرك عليه وقيل ان كان فيه فضل لا يدركها وان العوض كذلك ان لم يكن في غلته ما يقوم بنفقته وتقدم قول ضعيف في جواز بيع المدبر وعليه فمن له مدبر لا ينزع ﴿او ما يده ربة﴾ ما مبتدا وربة خبره والجملة خبر لكان الثانية المحذوفة المعطوفة على قوله لم يملك وهذا في الربة التي تخل عنها وتركها وانفقها او في الربة المحققة او في العارضة على قول من قال لا تحمل وقوله ﴿او حرام﴾ بالرفع عطف على ربة وهما وجه آخر فيه تكلف هو ان ما معطوفة على ما او على العوض وربة بالنصب حال من ما هذه او من ضمير استقرار الصلة المستتر في الجار والمجرور وحرام بالنصب

او مات معدما او غاب ولا يوصل اليه وجاز ان لم يملك الا ما على الناس بجنابة او فساد او المدبر او المرهون او العوض او ما يده ربة او حرام

والنوين عطف على ربة ولم يكتب بالف بعد الميم بناء على لغة الوقف على المنصوب المنون بدون انف باسقاط النوين واسكان الحرف قبله ووجه التكلف ان ذلك غير معتاد في الخط خط المصنف وغيره ومثال الحرام والطعام المنجس بحيث لا يظهر ولا ينفع به الا للاكل والميتة والدم والخنزير حيا او ميتا والحرم متعبدا له ولحم ابن ادم ﴿او ثمنه﴾ اي ثمن الحرام كثمن الميتة وما ذكرنا وثن المذرة والربا واجرة المعاصي كالغناء والزني واجرة العباد فان عمل العباد باجرة معصية وكذا ثمن الربة ﴿ولا يجوز﴾ النزع ﴿ان ملك مكروها﴾ او ثمنه او مالا قد صحح بالعلم ان اخذه مكروه بوجه من الوجوه التي يكره بها ﴿او كتب﴾ ان وجد من يشتري عنه المكروه او الكتب وقيل ان كان لا يجد غنى عن كتبه ابقاها لنفسه ونزع من ابنه ﴿وجاز﴾ النزع ﴿مع﴾ وجود ﴿مصحف﴾ او مصاحف اما على قول من منع بيعها فظاهر واما على قول من اجاز بيعها فانما ادرك النزع لعزة كتاب الله تعالى وقيل ان وجد غنى عن المصحف باعه وان كانت له الملاهي ووجد من يشتريها فلا يصح له النزع وتقدم ان من له المكروهات او الملاهي او الكتب تدرك عليه النفقة ولا يدركها وان كانت له المصاحف ادركها ﴿لا مع﴾ وجود مال ﴿مشارك﴾ اشتركة الاب وولده او الاب وغير ولده ﴿ولو غاب شريك﴾ ولو لم يجد من يقسم معه من خليفة او وكيل او مأمور ولو كان من الصور التي لا يدرك على العشرة استخلاف من يقسم ولا على الحاكم ونحوه ﴿او لم يمكن قسمته﴾ وانما لم يجز له النزع لا مكان ان يدين الى سهمه وان بيع سهمه فيه شائنا ﴿وجاز نزع نصيب ولده من﴾ مال ﴿مشارك﴾ اشتركة الولد مع غير ابيه او مع ابيه ولم يكف الاب سهمه فيه وهكذا كلما ملك الاب مال ليس يكفيه فله النزع ﴿كذلك﴾ اي ولو غاب شريكه او لم يمكن قسمته والله اعلم ﴿باب﴾ في نفقة النساء على ازواجهن ﴿قد عرفت مما مر﴾ في الكاح ﴿نفقة النساء﴾ على ازواجهن ﴿وكسوتهن وسكنانهن﴾ اذ قال باب لزمته نفقة زوجته وسكنانها وكسوتها بكجا باب ومقنة ودقاية وخف بمروء مما قدره ان جلبها او طلبت وقال ان نفقة الزوجة والعبد والولي من غالب طعم البلد بنظر العدول وان طلبت حبا لا طحينًا او دقيقًا او تمرًا فلها ذلك فان اعطاها خبزًا وزعته

او ثمنه ولا يجوز ان ملك مكروها او كتب مع مصحف لا مع مشترك ولو غاب شريكه او لم تمكن قسمته وجاز نزع نصيب ولده من مشترك

كذلك

باب

قد عرفت مما مر نفقة النساء وكسوتهن وسكنانهن

بكر صغيرة كانت او كبيرة فليس عليه من ليلها ونهارها وجميع حقوقها شيء حتى يجلبها او يقول له والدتها اجلب امرأتك فتلزمه حقوقها بعد ذلك من الجماع وغيره واذا كانت بكرًا وليس لها اب طفلة كانت او بالغة فعليه حقوقها من حين تزوجها وقيل حتى يجلبها انما غيا بالبالغة والمشركة لان البالغة يتوهم انه لا تكون لها حتى تطالب لان لها قوة بالبلوغ ولو شاءت اطابت ولان المشركة خبيثة يتوهم انها لا حق لها حتى تطالب بخلاف الصغيرة فانه يتوهم ان نفقتها على وليها * لا لامة ولو جلبت * او طابت هي او سيدها او زوجها حرا او عبدا او سيد زوجها * الا ان قطعت عن خدمة ربها * بان منعها زوجها عن خدمة ربها بشرطه ذلك او بكرة سيدها او برضاها فحقوقها على زوجها ان كان حرا وعلى سيده ان كان عبدا ولا يدرك زوج الامة ان كان حرا ولا سيده ان كان عبدا منعها عن خدمة ربها الا ان كان ذلك شرطا وفي الديوان بعدما ذكره المصنف بانقصال ما نصفه واذا زوج الرجل امرأة لعبدها فليحضر عليها وان زوج امته لعبده فليس عليه نفقتها جليها اولا يجلبها ومنهم من يقول ان جلبها فعليه نفقتها وكذلك الحر اذا تزوج الامة على هذا الحال وذكر في الكتاب انه ان كانت الامة عند سيدها تخدمه بالنهار وتبيت عند زوجها بالليل انه يجب نفقة الليل على الزوج اه اي وكذا لباس الليل وفراش النوم ووسادته وغطاءه ولو كانت عند زوجها نهارا وعند سيدها ليلا لزم الزوج مؤنة النهار ووجه القول بلزوم زوج الامة نفقتها ومؤونتها ان كان حرا او سيده ان كان عبدا انه مالك امرها ووجه القول بلزوم ذلك سيدها انها لم تخرج عن ملكه حتى انها تخدمه ولا يجرد زوجها منها من خدمته كما مر في قوله باب جاز العبد الخ من كتاب النكاح ونصه ويجب نفقة امه وكسوتها وسكنائها على زوجها ان جلبها ولا يدرك على زوج من سيد ولا عليه الا برضى وان كانت ليلا عند زوج لزمه فيه اتفاق وكسوة وسيدها نهارا وياتيها باوقات لا يشغلها فيها عن خدمته اه * والنكاح الموقوف * لاحق فيه على الزوج * حتى يتم * مثل ان يزوجها وليها وينتظر رضاها او تزوجه بوليها ورضاها بلا شهود وينتظر الاشهاد او يزوجها وليه وينتظر رضاه او يزوجه بوليها وينتظر رضاه او يزوجه

لا لامة ولو جلبت الا ان قطعت عن خدمة ربها والنكاح الموقوف حتى يتم

وليها فتقول ان رضي فلان فقد رضيت فينتظر رضي فلان * ولزمت لمعينة * كرتقاء وبرصاء ومجذومة وغير ذلك مما مر في النكاح * مالم تفارق وان لم تستقل بمعالجة * المجلة عيها وكذا لزمت المعيب كابرص ومجذوم وعين ومفتول ومحبوب مالم يفارق وقد مر في النكاح في قوله باب عيب مجنون الخ مانصه وياتي واجد بزوجه رتقا حاكما وينكرها عنده فيوجب لها سنة فان عالجت فيها فزوجته والا فلا وعليه فيها نفقتها وكسوتها وعلى اهله المقاقير والمسكن وما نصه وان وجد قتل بزوجه انت به واجدته به حاكما فيوجب له سنة ولزمت فيه مؤونتها ولو مسكنها اه * ولو * لزمت النفقة والحقوق * لزوجة طفل الرجل * ابا كان الرجل للطفل او وليا له غير اب * ان جلبها له * او طلب جلبها له او طلبت هي او وليها على حد ما مر في قوله ولزمت لبكر ان جلبت الى اخره كله او كانت ثيبا * ولو لم يسها من ماله ان لم يكن لابنه * او للطفل الذي هو وليه م ل وان كان له مال فله لا من مال الاب او الولي الا ان يشاء ان يزوجه من ماله بلا رجوع وان تزوجه برجوع فله الرجوع وتقدم كلام على ذلك في النكاح * وكذا مجنونه * بالماء التي هي ضمير الواحد الغائب وكذا ابكمه على وجه وتقديم الخلاف في نكاح الصبي اذ قال باب جاز ان يتزوج على كطفل وليه او خايغة ابية او عشيرته وقيل لا يعقد عليه غير ابية وقيل بمنعه ايضا كغيره حتى يبلغ واستحسن جمع راي خليفته وولييه على نكاحه ان كانا والابكم والمجنونة كطفلة وبكاه ومجنونة كذلك ولو حدث الجنون بعد البلوغ وفي حدوث البكم بعده ترددها ومر في ذلك الباب مانصه وجاز لولي جلب امرأة تزوجه اطفاله ان كان يصونها وقرب بلوغه ولو كرهت ولزمت لها النفقة والسكنى والكسوة ان طلبت وزوج جلب طفلة وان صغيرة ان امكن تمتع بها وغنت عن امها ولا يجرد وليها منعها وله عليه جلب زوجته وان رضية وعليه حقوقها واجرة مرضعتها وعليه مؤنة طفلة ولو غابت لا كالبالغة لم يعلم منها قبول وعلى الولي ان يومن متزوجة على طفله ولو غاب حتى يبلغ وان تزوجه على بالغ ولو حاضرا ولم يعلم قبوله ففي لزوم المؤنة وعدمه قولان اه * ولزمت * سيد عبدا * لحره تحت عبده ويجبر عليها * ولو بضرب على ما مر في الجبر على نفقة الزوجة * ان جلبها * لعبده او جلبها عبده * او طلب * الجلب بالبناء للمفعول سواء طلبه السيد

ولزمت لمعينة مالم تفارق وان لم تستقل بمعالجة ولزوجة طفل الرجل ان جلبها له ولو لم يسها من ماله ان لم يكن لابنه وكذا مجنونه ولزمت لحره تحت عبده ويجبر عليها ان جلبها او طلب

او المرأة او ابوها او وليها على حد مامر في قوله ولزمت البكر ان جلبت الى اخره كله وان كانت ثيباً فمن العقد لا لامة تزوجها لبعده ولو جلبت او طلب الجلب ولزمت مؤنتها سيدها وتخدم له ولا يجحد سيد العبد غير ذلك ان ابى سيدها الا ذلك على هذا القول وقيل لزمته ان جلبها هو او عبده او طلب الجلب ان كانت بكراً على حد مامر والا فمن حين العقد ولا يجحد سيدها غير ذلك ان ابى سيد العبد الا ذلك وكذا حر تحته امة هل تلزم حقوقها على حد مامر او تازم سيدها وقال بعض قومنا ان نفقة زوجة العبد ومؤنتها تلزم العبد لا سيده ولا سيدها وقال بعضهم يلزم ذلك سيدها وبعضهم سيدها واذا شرط الزوج الحر او سيد العبد ان مؤنتها او بعضها على سيدها فعلى شرطها جزماً لانها مملوكة لا كالزوجة الحرة * ولزمت النفقة والحقوق * لمنكوحة * اي معقود عليها * ب * صداق عاجل او بدون صداق * اي لم يذكر الصداق * ان منعت * من الجلب بالبناء للمفعول منعت نفسها او منعها ابوها او وليها او قائمها حتى يعجل * اي يحضر الصداق عاجلاً في صورة نكاحها بعاجل * او يفرض * صداقاً عاجلاً او عاجلاً في صورة نكاحها بدون صداقها وان تزوجها بدونه فمنعت حتى يفرض ويأتي به عاجلاً فلها ذلك وحقوقها * لا ان منعت بعدها * اي بعد تعجيل الصداق باحضاره وبعد فرض الصداق بمعنى انها امتنعت حتى يعجل او يفرض فلما عجل او فرض منعت فلا حق لها الا ان بقي لها شرط اخر او منعت حتى يفرض ويعجل ففرض ولم يعجل باحضاره * ك * ما لا حق لـ * ماصية * لزوجها في حق واجب له عليها من حقوق الزوجية واما ان عصته فيما لا يجب عليها او فيما لا يجوز او في حق له عليها ليس من حق الزوجية كدين له عليها فلا تبطل حقها بذلك وان حاكمها وامتنعت من الحق بعد ما لزمه الحاكم اياها او اقوت به وصرح بالمنع بلا حاكم فانها لا تعان على حقها على زوجها من حقوق الزوجية ولا ينصفها منه حتى يدعن لذلك الحق الذي امتنعت منه ولا يبطل حقها عن زوجها بذلك * او طأعت * عطف على منعت الثاني اي لا ان منعت بعدها او طأعت * اباها * او وليها او قائمها او غيرهم * في منع الزوج * وان منعت ولم تطأع فلها الحقوق ولو لم يجحد زوجها اليها سبيلاً * وعصيان امة

لا لامة ولو جلبت وقيل لزمته ان جلبها وكذا حر تحته امة ولنكوحة بعاجل او بدون صداق ان منعت حتى يعجل او يفرض لان منعت بعدها كعاصية او طأعت اباها في منع الزوج وعصيان امة

ولو بالغة عاقلة * ومجنونة وطفلة لا يمنع حقوقيها * اما الامة فلان حقوقها ترجع فائدتها لسيدها كالنكاح لان نكاحها يمنعها من الزنى الذي تجلده به في الظهور او تغزر او تنكل او تودب في الكتمان وتضفف بذلك فيقل ثمنها وتغاب به فيقل ويعاب به على السيد ويعاب به لان نكاحها تلده به عبيدا لسيدها ان شاء الله تعالى وكنفقتها وكسوتها فانها تقوى بذلك وكذا سكنها وتحفظ بها وبمصايبها لا يبطل حقوقها لانها حقوق لزوجها حتى انه لو ترك حقوقها سيدها لزوجها لبرى الا ان منعها او طأعها في عصيان زوجها فانه لا حق لها واما الطفلة والمجنونة فلانه لا عقاب عليها في عصيان زوجها لانهما لم تكلفا * ولا * يمنع حقوق الطفلة والمجنونة * منع وليهما * او قائمها او غيره اياها من زوجها ولا اعنته اياها لان الحق لها لاله وعلى هذا فلو فرض الحاكم مثلاً لها مقداراً من النفقة فمنعها وليها او غيره او امتنعنا من الزوج لان ذلك في ذمة الزوج يطيبها يوماً ما ان لم يقبل وليها ذلك في حين المنع وان قبله لها او امكنه ايصاله لها وانتفاعها به فليعط وان كرهتا الجماع فلا حق لها فيه وكذا البالغة العاقلة والذي يظهر لي ان اباها ان منعها او اعانها في الامتناع وقام بنفقتها فانها تسقط عن الزوج وكذا الكسوة والسكنى لانه لو ترك من صداقها له اصبح تركه ومضى وان منعها ولم يقم بحقوقها لزم الزوج ما نقص لها * وسقط * حق الامة * بمنع السيد * او اعانته لها في الامتناع وقيل في الجماع انه حق لها لا يسقط بمنع السيد بل بامتناعها من حق من حقوق الزوج * ولا حق * من نفقة وكسوة وسكنى وجماع * لمرتدة وناشئة * مترفعة عن زوجها بغض او كبر ممتعة من النكاح لذلك * وعاصية * في حق من حقوق الزوج مطلقاً العاصية غالباً له على حقوقها والناشئة المستصعبة على زوجها فلا ينال منها الا بشدة * وهاربة * منه بل لا يحل له جماع المرتدة لانها باتت من زوجها الا ان تابت قبل ان تتم العدة فهي زوجته له جماعها ويرجع لها صداقها وقيل لا يرجع وتقدم في النكاح مانصه فصل من ارتد وترك زوجة بالاسلام ثم رجع اليه او ارتدت كذلك فهل يقيمان على الاول ان لم تنقض عدة او يجددان مطلقاً ورجح قولان وان تزوجت في الردة ثم أسلمت جدداً اتفاقاً وجدداً ان ارتدا ثم رجعا ورخص في المقام ان رجعا قبل ان تنقضي

ومجنونة وطفلة لا يمنع حقوقيها ولا منع وليهما وسقط بمنع السيد ولا حق لمرتدة وناشئة وعاصية وهاربة

وحرمت ان مسها بردة * ولا يسقط بقتل محرم * بتوطين قتل ونعته بمحرم او بالاضافة
اي بقتل انسان محرم الدم وانما لم يسقط لامكان ان يعفو الولي او ياخذ الدية فان
قتلها فلا صداق لها * وطعن * في الدين * ومنع * لحق من حقوق الناس * وتبطل
الساحرة صداقها كما مر لاحقوفها * تقدم في النكاح مانصه باب ان ارتدت زوجة
اوزنت او سحرت او قتلت نفسها او زوجها او غيره ان قتلت به ابطلت صداقها
وهل يرجع ان ثابت او لا قولان اه وتقدم كلام هنالك اذا ادى سحرها الى قتلها او
قتل زوجها ولا يحل للمرأة ان تدعو لنفسها بالموت لان موتها تفويت لنفسها عن
زوجها ولما ولغيرها ان تقول امتني ان كان الموت خيرا * وثبتا * اي النوعان
الصداق والحقوق * لتأبئة * مما يبطل صداقها وحقوقها او احدهما وقيل لا يرجع
صداقها بالتوبة * وسقط حق مزوجة بحكم * من احكام الظاهر ولو علم انها زوجته
مثل ان تكره او ابوها او وليها التزويج ولا بيان له او يزور عليه الشهود الطلاق
ثلاثا * او مفصوبة * او مسروقة * من زوج * لانه ممنوع من التمتع بها وقيل
يلزم حق المفصوبة والمسروقة ان لم تطاوع وذلك في النفقة والكسوة ان قدر الحاكم
او نحوه لما مقدارا معيننا ولا يبطل صداق المزوجة بحكم والمفصوبة والمسروقة الا ان
كان لها سبب في ذلك او طاوعت في غضب او سرقة * ولزم * الحق * لمطابقة *
تطبيق * رجعي * لها جميع الحقوق على مقدار ذلك قبل التطبيق الا الجماع والتمتع
بالنظر والمس فلا يجوز له ذلك وتقدم في النكاح مانصه باب لزمت نفقة ذات رجعي
وكسوتها وسكنها زوجها في العدة * ولما ظهر * بفتح الهاء * منها ومولى * منها
* مالم تبين * منه بمضي اربعة اشهر لكن حق المظاهر منها هو حقوق الزوجة كلها
ما خلا الجماع لانه ان جامعها قبل الكفارة حرمت وحق المولى منها حقوق الزوجة
كلها حتى الجماع وقد يقال ان الجماع ايضا من حقوق المظاهر منها فوته زوجها عنها
يظهره فهو حق يعاقب عليه فانه واجب على المظاهر ان يتوب ويكفر ويمس دراك
لما فعل من الظاهر الذي هو منكر من القول وزورا * ولبائنة * اي منفصلة منه
وكان لا يملك رجعتها الا ان شاءت كمفتدية ومختلة ومطلقة لنفسها اذا جعل الطلاق
بيدها على حد مامر في النكاح على قول فيها ومكن قيل فيها طلقك * ثلثا او كان

ولا يسقط بقتل محرم
وطعن ومنع وتبطل
الساحرة صداقها كما مر
لاحقوفها وثبتا لتأبئة
وسقط حق مزوجة بحكم
او مفصوبة من زوج ولزم
لمطلقة رجعي والمظاهر
منها ومولى مالم تبين
ولبائنة

لا يجمع رجعتها كطالقة ثلاثا او اثنتين او واحدة ان كانت ممن تبين باثنتين او واحدة
كما مر في مشركة وامة او عبد على مامر من الخلاف وكحرمة بنكاح في الدبر او الحيض
او النفاس على مامر او بالزنى على مامر او بنير ذلك * قيل سكنى ونفقة * لا لباس
* ان منعها * هو اعني الزوج من التزوج يعني ان منعها الشارع من التزوج بسببه الذي هو المامر
* حتى تعتد * اي ان وقع ذلك السبب الذي هو المس او الخلوة الموجب للعدة
واحترز بذلك عن ان يطلقها قبل المس او الخلوة فان هذه لعدة عليها ولا حق لها
ولما ان تزوج من حينها وقيل لانفقة لبائن ولا سكنى ولا لباس الا ان كانت حاملا
وقيل وان كانت حاملا ويأتي في هذا الباب الخلاف في الحامل البائن ويجوز فتح حمزة
ان على التعليل اي لان منعها اي لئلا يهاها وممر في النكاح مانصه باب لزمت نفقة
ذات رجعي وكسوتها وسكنها زوجها في العدة والحامل وان طلقت ثلاثا او بأداء نفقة
فقط حتى تضع وموجب النفقة والسكنى للبائن اعتبر انه السبب في وجوب العدة
المانع من التزوج مع عموم ظاهر آية نفقة الحامل في صورة الحامل وكان ذلك لها ولو
طلقت نفسها لانه دخل على ذلك راضيا به ومسقط ذلك اعتبر انه لا يملك رجعتها
اولا تجوز فليست زوجة له ولا قادرا على الزوجية ولا نسبا مطلقة نفسها كما
يجوز بشرطه لانها فوتت نفسها * ولا حق لسرية بعد عتق * او بعد غزل واخراج
من ملكه بوجه لانه يكون ذلك فراغا لها كالطلاق ولا رجعة فيه ولا يملك منها تمعا
ولا رجعة ولا يصح ذلك الا ان كانت حاملا فانه ينق للحمل قل في قوله باب لزمت
نفقة ذات رجعي الخ من كتاب النكاح مانصه ومن اعتق سرية حاملا او اشترى
امة فخرجت حرة حاملا او استحققت او علم بفسخ شراها وهو مما لا يميز انفق لوضع اه
* ولا ازوجة عتقت فاخترت نفسها كطفلة ومجنونة * وبكاه اختن انفسهن
* بعد بلوغ * من الطفلة * وافاقة * من المجنونة وانطلاق لسان البكاه لانهن
فوتن انفسهن عن ازواجهن سواء كان ازواجهن بلغا او اطفالا ولان ذلك منهن كحل
عقد عقد الى اختيارهن لانهن حال العقد لا يملكن شيئا لانهن مملوكة تصلي صلاة سيدها
لا صلاة زوجها كما مر في الصلاة وفي النكاح في قوله باب جاز لعبد الخ ومرفوع عن
القلم والبكاه تحمل على عدم التكليف ان كان لا تفهم ولا تفهم * ولا لاختارة نفسها

قيل سكنى ونفقة الخ منعها
حتى تعتد ولا حق لسرية
بعد عتق ولا لزوجة
عتقت فاخترت نفسها
كطفلة ومجنونة بعد بلوغ
وافاقة ولا لاختارة نفسها

من معيوب بعد مس * لانها فوتت نفسها واما قبله فلا اشكال في انه لاحق لها
 * ولا لزوجة طفل او مجنون بعد اختيارهما * بلوغ او افاقة ولا لزوجة ابكم بعد
 اختياره لانطلاق لسانه لان القدر وقع وهم لا يملكون امر انفسهم وسواء كانت
 ازواجهم بلغا او طفلات واما زوجة حرة تحت عبد عتي فلا خيار لها وقيل لها الخيار
 وعليه فلا نفقة لها ولا سكنى ولا لباس ان اختارت وقيل لهؤلاء كلهن حق النفقة
 والسكنى في الاثر كان بعض المشايخ يضرب رجلا على نفقة زوجته فقال له ولده
 طلقها اراد بذلك كلف الضرب عنه فقل ابوه زعمت انك تنفقه بذلك مره ان
 يحسن المنفعة قال واسلان ابن ابي صالح ثجب نفقة المفندية وقال داود بن ابي يوسف
 لا قال محمد بن محبوب اجمعوا ان نفقة الماطقة ثلاثا واجبة ان كانت حاملا قلت بل
 خلاف كما في الديوان وان لم تكن حامل فقال بعض كل من منعها العدة من الزواج
 فلها النفقة وقيل لا نفقة لها كما ذكر القولين في الديوان * ولا لمنكوحة * اي معقود
 عليها عقدا * فاسدا * وشمل بحسب اللفظ ما يذكره بعد اذ قال ولذات محرم * بعد
 ظهوره * اي لاحق لها بعد ظهور الفساد المدلول عليه بقوله فاسدا ولها بالمس الصداق
 او العقران لم يفرض وان كانت حامل فلها النفقة دون الكسوة والسكنى حتى تضع
 وقيل لا * ولا يدرك * ان يرد * مافات * من النفقة والكسوة والاسكان وقيل له
 رد ما قام من نفقة وكسوة وفي رد ثمنه ان قام الثمن قولان وقيل لارد الا ان اعطاها
 بحكم الحاكم وقيل لها النفقة والكسوة لانه عطلها بالمس الموجب للعدة وورد ان علت
 بانفساد وكتمت كل ما اخذت بعد العلم ولا صداق لها ان علت قبل المس ولا رد في
 الحكم اذا كان الفساد مما يدرك بالعلم لانه ضيع ماله بجهله ولا صداق لها * ولا لتاركة
 زوجها في شرك واسلمت * لفصل الاسلام بينهما * وهل لحامل بآثلاث * او
 كانت من بين بائنتين فطلقها اثنتين او بواحدة فطلقها واحدة * او بقداء * هو
 يشمل الخلع * او بغيرهما * من الطلاق الذي لا يصح فيه الرجوع اولا يملكه او
 من حرمة كما مر في الباب * حق * من نفقة وكسوة * اولا قولان * كما بينته فيما
 مر الاول قول عبد الله بن عبد العزيز قال اذا منعت المرأة بالعدة من النكاح حاملا
 كانت او غير حامل ان لها السكنى والنفقة والكسوة حتى ينقضي ولو تبين فساد

من معيوب بعد مس ولا
 لزوجة طفل او مجنون
 بعد اختيارهما ولا لمنكوحة
 فاسدا بعد ظهوره ولا
 يدرك مافات ولا لتاركة
 زوجها في شرك واسلمت
 وهل لحامل بآثلاث
 او بقداء او بغيرهما حتى
 اولا قولان

النكاح والثاني قول الشيخ ابي عمران رواه عنه ابو سليمان داود رضي الله عنهما وقال ابو محمد
 واسلان رضي الله عنهما ان البائن النفقة ان كانت حاملا ويغني عما ذكره المصنف قوله قبل
 ولبائنة قبل سكنى الخ وتقدم في النكاح في قوله باب لزمت نفقة ذات رجعي الخ ما نصه وهل
 لحرمة حامل ان بآثلاث من عبد نفقة الموضع اولا قولان ولها على العبدان عتي ولا نفقة لامة حامل
 ان بآثلاث وان من حر عند الاكثر وقيل عليه نفقتها حتى تضع وان بآثلاث امة حامل
 من حر وعتي حملها فلا نفقة لها وان وهب زوجها حملها فاعنته الموهوب له فلا نفقة
 لها عليه وان وهب السيد الحمل ثم اعتق الامة ولم يعتق رب الحمل حملها فعليه نفقتها
 حتى تضع لاعلى السيد والزواج اه * وجوز * الحق اي لم يمنع وعدم المنع صادق
 بالوجوب وهو المراد وبالإباحة وليست مرادة * لمرتدة * حامل * حتى تضع * او
 يزول حملها او يزول الشك فيه وانما ذلك لانها لا تقتل اذ لا سبيل الى حملها فاذا
 وضعت او زال حملها او زال الشك فيه قتلت لان المرتدة تقتل على الصحيح كما يقتل
 المرتد ولولا حملها لقتلت في الحين واذا لم يكن الحمل فلا نفقة لها ولولم يطبقوا قتلها
 لضعفهم او خوف الفتنة للكتان او تركوا قتلها جهلا او ركونا ولو قال وهل لحامل
 مرتدة او بآثلاث الخ لا غنى عن قوله وجوز الخ لكن اختار زيادة هذه العبارة
 لئلا يعلل ان النفقة مرجوحة * و * لزم الحق * لذات محرم * اي حرمة اي منع
 * كشف * المحرم اي كونها حراما بنسب او صهر او رضاع او زني او سبب كجماع
 في دبر او حيض او نفاس * بعد وطئ حتى تعتد * ولا حق لها ان تعتد او جهلت
 ما يدرك بالعلم ولو حملت وهو ابن امة * ولزم * الحق * عينا ونحوه * كجبوب ومفتول
 ومن لا يصل الى نكاح زوجته * حتى ينقطع العقد * ولا نفقة ولا حق بعد السنة الموجلة
 للرفاء او للمفتول ان افترقا وكذا ما شبه ذلك * والمختار لزوم النفقة * والكسوة
 والسكنى كذلك كما نبه عليه اخر الباب * لصغيرة لا يمكن وطئها * اعزها وقال ابن
 عبد العزيز وجمهور المالكية لا حق لها * وتغرم من * انفقها زوجها او نائبه و
 * كشفت انها ليست بزوجة او بـ * بآثلاث * حامل او قد انقضت عدتها * جملة
 قد انقضت عدتها معطوفة على جملة ليست بزوجة لا على خبر ليس فلا يتسلط النفي
 عليها وان وما بعدها في تاويل مصدر مبدل من المستكن في كشفت بدل اشتغال

وجوز لمرتدة حتى تضع
 ولذات محرم كشف بعد
 وطئ حتى تعتد ولزم
 عينا ونحوه حتى ينقطع
 العقد والمختار لزوم النفقة
 لصغيرة لا يمكن وطئها
 وتغرم من كشفت انها
 ليست بزوجة او بحامل
 او قد انقضت عدتها

اي وتترحم من كشفت عدم زوجيتها او حملها او تحقق انقضاء عدتها برفع تحقق
عقلاً على عدم او تقدر الباء اي كشفت بانها ليست **لا يعلم** بالتبين اي
لا يعلم زوجها بانها ليست زوجته او بانها ليست حاملاً او بانها قد انقضت عدتها **ما**
مفعول انترحم اي وتترحم لزوجها او نائبه **ما** انفق **اي** ماصرف **عليها** من
ما كول ومشروب وتمتع بلباس او مسكن **على** انها زوجة او حامل بائة او في
عدة **طلاق** رجعي **فاذا** الامر غير ذلك فتضمن له ما اعطاها بعد تمام العدة
اذا كتبت انقضائها فصار ينقضيها بعد انقضائها ويصرف عليها وضمن اللباس ان
فسد او تلف وقد لبسته بعد الانقضاء او مسكته بعسده على ان تلبسه
وتضمن كراه لبسه بعده مطلقاً وان سكنت بعده فعملها كراه ممكنها بعده وتضمن
ما فسد في المسكن بسكنها بعده وان اعطاها الماكول والمشروب فكانت تاكل
وتشرب منها بعده فقل لها ما اعطاها فلا غرم وقيل لها الاكل والشرب فتغرم
ما بعده وسواء تعتد بالايام او بالحيض ولا يزيل النرم عنها كونها تعتد بالايام
مع علم الزوج بانها تعتد بالايام لانه لا يلزم حساب الايام لها ان لم يخف ان تترك
حقها خوفاً او حياء ولم يكن شيء يترتب على العدة كتزوج محرمتها ومثال انكشف
انها ليست زوجته ان يشهد له الشهود انها عقدت لك وكيلك او خليفتك او ما مورك
في غيبتك او حضورك او ابوك وانت صبي او مجنون او ما اشبه ذلك فتبين غير
ذلك او عقدت بلا شهود او بلا ولي في ذلك ولم يعلم او يشهد له الناس
انها زوجتك فاذا زوجته غيرها وما اشبه ذلك او يتزوج ويمجدها في داره على
هيئة الزوجة ويطعمن اليها فاذا هي ليست فتد له جميع ما اعطاها وتضمن كراه
ما استعملت او سكنت وتغرم ما تلف مما جعل في يدها ولو بلا تضييع وانما قال
حامل بائة لانها التي يتوهم انه تلزمه حقوقها فكان يعطيها ويمنعها فتد كالتى قبلها
سواء اذا تبين انها بائن غير حامل واما البائة غير الحامل فلا نفقة لها ولا حق
فضلاً عن ان يتوهم لزوم حقوقها فان اعطاها فلا ترد له في الحكم لانه الذي ضيع
ماله بجهلة لانه لا يعذر بالجهل وان علم انه لا حق لها فاعطاها فمن باب اولي ان
لا ترد له وهكذا لا يعذر بجهل ما يدرك بالعالم مثل ان يفقهها وقد علم انها مضت

لا يعلم ما انفق عليها على
انها زوجة لم يحمل بائة
او في علة رجعي

ثلاثة قروء او قد مضت ثلاثة اشهر او نحو ذلك من انواع العدة اوانها قد وضعت
الحمل واما مالا يدرك بالعالم فانها ترد له كل ما اعطاها او نفقها به بعد ان يكون
لا يلزمه ذلك او اتفقت بعد ولو ما اعطاها قبل وما ذكره المصنف من التقييد بالحامل
والطلاق الرجعي هو مبني على ان البائن لا حق لها الا ان كانت حاملاً واما على
القول بانها لها الحق فلا رد عليها ولو تبين انها غير حامل وتقدم في كتاب النكاح
في قوله باب لزمت نفقة ذات رجعي الخ مانصه والمسافر ان طلق ولم تعلم وهي تمون
من ماله زعمته زوجها فاقام على ذلك كثيراً ثم قدم لم يلزمها رد ما تمون به منه قبل العلم
بالطلاق ولزمه عناه وان مات في سفره ولم تعلم غرمت من يوم مات مطلقاً لانه
مال الوارث وكذا الامة ان دبرها ربهاموته ثم سافر ومات غرمت ما اكلت بعد
عقبي ان لم تعلم ولها عناه **ولزمت** اي الفقة وكذا الكسوة والسكنى كما نبه
عليه **آخر الباب** مسبقاً لمعقودته **اي** من سبقه الى التي عقد عليها هو النكاح
متعد او ناس او متخير بوجه على غير عمد او بعمد على وجه يعذر فيه كتوهمه انها
زوجه وهي نائمة او سكرانة او توهمت هي ايضاً انه زوجها والحاصل انه سبقه اليها
احد **بوطن** يعني **او** بوجه لا يعد بغياً فجاء منها قبل زوجها وهو باغ ولورضيت
وهي باغية ولورضيت والحاصل انه جامعها غير زوجها قبل زوجها بوجه ما ولو بلفظ
في عدة العزل عزل وطئها متعلق بلزمت اي لزم زوجها حقوقها في العدة التي
يعتزلها فيها وتعتدها من وطئ الذي سبق البائي او غيره فيها زوجها وان حملت من
ذلك الوطن فهو للزوج لان الولد للفراش وقيل ابن امه لان الفراش لم يتم له لعدم
دخوله وقيل لاعدة من الوطن الحرام فلا يجب عزلها **ولزمت** النفقة ومثلها
الكسوة والسكنى كما نبه عليه **آخر الباب** مفقوداً اختار زوجته **حين** قدم او
ظهر وانما قلت هذا لان له اختيارها او اختيار اقل الصداقين ولو لم يقدم بان يعلم
بتمزوجها فيشهد الشهود على ذلك **ان لم تحمل** من الاخير **من يوم الاختيار**
متعلق بلزم المقدر او بالذكور باعتبار تسلطه على مفقود اي لزمه حقوقها من يوم
اختارها ولو كانت تعتد من مس الاخير المعطل لها بالمس لان المفقود هو الذي عطلها
ايضاً عن الاخير ولانه لما ظهرت حياته انكشف الغيب ان صحتها لم تنقطع عنه

ولزمت مسبقاً لمعقودته
بوطن يعني في عدة
العزل ومفقوداً اختار
زوجته ان لم تحمل من
يوم الاختيار

بالموت وللبناء على ان لا حق لبائن وهذه بائن عن الاخير باختيار المفقود اياها وان حملت من الاخير فعلى الاخير حقوقها للحمل وقد قال الله تعالى وانفقوا اي يا اصحاب الاحمال عليهن حتى يرضى من حملهن والحمل للاخير وللبناء على ان للبائن الحقوق وقيل ﴿ لزمت النفقة وكذا الكسوة والسكنى كما نبه عليه ﴾ اخر الباب المفقود الذي اختارها ﴿ مطلقاً ﴾ لم تحمل من الاخير او حملت بناء على ان لا حق للبائن ﴿ ولو اهله في الايام ﴾ الثلاثة التي تعذر في الغلط فيهن اذا اعتدت بالايام فرعت انه انقضت العدة نسياناً منها وقد بقي لها ثلاثة ايام تزوجت او لم تزوج فانها تدرك نفقة الثلاثة الايام ولو تزوجت وتذكرها ولو بعد ثلاثة الايام وكذا نفقة اكثر من الثلاثة على قول من عذرهما في الغلط بعد موت زوجها بخمسة او غيرها على ما مر في النكاح والكسوة والسكنى كالنفقة كما ذكره اخر الباب قريباً ولو اهله متعاقد بمخوف تقديره ووجبت النفقة لواهله في الايام ﴿ على المطاق ﴾ لها تطبيقاً ﴿ رجعيّاً ﴾ او بمخوف خبر لمخوف اي ولو اهله في الايام نفقتها على مطلقها رجعيّاً وفيه بالرجعي على ان البائن لا نفقة لما ومن اثبت للبائن الحقوق اثبت لها لواهله ولو طلقت غير رجعي وليس انطلاق قيداً بل حكم كل فرقة كذلك لكن اقتصر على الطلاق بناء على ان لا حق للبائن والمفترقة بغير الطلاق بائن ﴿ والكسوة ﴾ والمسكن في هذه المسائل من قوله والمختار لزوم النفقة الى هذا الكلام ﴿ كالنفقة ﴾ كما نهت عليه ومتى قلت لها الحق فرادي الجنس الشامل لما يصح له والله اعلم ﴿ باب ﴾ فيما تدرك المرأة على زوجها قال الشيخ احمد ومقدار النفقة ما ذكره الله في كتابه لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه الله فيجعل الله الله بعد عسر يسرا وقال على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وانما ينظر الى الرجل على قدر منزلته في المال ولا ينظر الى شرف المرأة ووضعها في القدر ومنهم من يقول الى قدر المرأة في ذلك كما ينظر الى عظمها وصغرها وما يحتمل بدنها في الاغذية والاكسبة وما لا يحتمل على قدر مال الرجل من منعه وضيقة بنظر اهل العدل والصالح ويرجع ذلك كله الى النظر على قدر مال الرجل وعادة البلد في المعاش واللباس واللحم والادام

وقيل مطلقاً ولو اهله في الايام على المطلق رجعيّاً والكسوة كالنفقة ﴿ باب ﴾

يستطع زوجها هذا كله جبروه حتى ينفق او يطلق وليس له في النفقة اجل واما السكنى فيؤجلون له اجلاً يهيء لها المسكن وما تحتاج اليه ويجبروه على نفقة يوم وليلة وقيل يوم وليلتين فقط لا غير واما اللباس فان كان استقبل الشتاء جبروه على لباس الشتاء كله وكذلك الصيف على قدر عادة الناس في وقت يجددون فيه اللباس ما يجزيهم من اللباس في سائرهم في الشتاء والصيف على قدر الحاجة في ذلك بنظر اهل الصلاح اه واستدل له بالايات قياساً للزوجة على المقصود في الآية كما انفصوا بذلك في الديوان اذ قالوا وعلى الرجل نفقة امراته بالمعروف على قدر طاقته قال الله عز وجل في مثل ذلك لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله لا يكلف الله نفساً الا ما آتاه ﴿ تدرك على غني ﴾ ادا ما لقدها وعشاءها ان رزقها ما يحتاج لادام بنظر العدل في نوعه كلهم او شحم او زيت او سمن وكميته ﴿ لما بكل جمعة ﴾ على قدر ما يراه العدل من الكمية وعلى قدر ماله او على قدر ماله وشرفها ووضعها في قول ولا يلزمه الا لحم يوم واحد من الاسبوع وينبغي ان يكون يوم الجمعة ان امكن واما نوع اللحم فالنوع المشهور في البلد كلهم النعم او الجوت وان تعدد وكثير فعلى قدر ماله او قدره وقدرها ﴿ وزيتاً تظفر به ﴾ راسها ان كان لها شعر يحتاج للظفر ولا زيت عليه للظفر في وقت لا تظفر فيه لحداً على اب او قريب او حيض او نفاس او غير ذلك مما نترك فيه الدهن بالزيت لامر شرعي او غيره ﴿ وتدهن ﴾ ما يحتاج للدهن به ﴿ ولو وصلت شعرها ﴾ هنا تمت المبالغة وكأنه قيل وهل يجوز وصل الشعر بغيره فاجاب بقوله يجوز وصله ﴿ بخالفه ﴾ اي بما تبين انه غير شعرها و ﴿ ان ﴾ كان هذا المخالف ﴿ شعراً ﴾ ان كان لغيره ادمي ﴿ او يقدر ذلك لغيره ادمي وليست على الوجهين داخل في الغاية ولا سيما ان كان غير شعر ككبري ﴿ ولا تسمى به ﴾ اي بالخلف ﴿ واصلة ﴾ عاصية بوصالها ﴿ عند بعض ﴾ وشعر الانسان اشد لان لاحتراقه او قطعه ارشاً فقد نفسه فيه عند وصله وتعصي بوصل شعر الادمي ذكر او انثى ولو طاهر او بما لا يخالف شعرها ويتوهم انه شعرها وعصيانها كبير وقيل تعصي بما لا يخالف وما يخالف وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لعن الله النامصة والمتنمصة

تدرك على غني لما بكل جمعة وزيتاً تظفر به وتدهن ولو وصلت شعرها بخالفه ان شعره ادمي ولا تسمى به واصلة عند بعض

والواصلة والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والمتفلجات للحسن قال الربيع النامصة التي
 تأخذ من شعر حاجبها ليكون رقيقاً معتدلاً وقال غيره ليرق أو يستوي والنامصة
 التي تفعل بها ذلك والواصلة التي تصل شعر رأسها يقال انه طويل والمتوصلة
 التي تصل لها والواشمة التي تجمل الوشم في وجهها أو في ذراعها والمتوشمة
 التي تفعل بها ذلك والمتفلجات اللاتي يفلجن بين اسنانهن للجمال والذي عندي
 ان الواصلة والواشمة اللاتي يفعلن ذلك في انفسهن أو في غيرهن والمتوصلة
 والنامصة والمتوشمة والمتفلجة اللاتي يطلبن ان يفعل ذلك احد فيهن أو في غيرهن
 فان الفعل من معانيه الطلب كالاستفعال وان لغت المفالجة فالفالجة أولى باللعن
 وهي الفاعلة في نفسها ذلك أو في غيرها وأعل الربيع اراد ان النامصة التي تأخذ من
 شعر حاجب المرأة لا حاجب نفسها فها ليس ضميراً للنامصة وان المتنامصة هي التي
 تفعل بها ذلك تلك النامصة فضمير تفعل للنامصة وضميرها للمتنامصة وهكذا فيما
 بعد فيوافق ما ذكرت من ان المتفعلة هي الطالبة كما يدل له رواية البخاري المستوشمة
 والمستوصلة بالسین والتاء لكن في ذلك التأويل جريان الصلة على غير صاحبها ولم
 يظهر الضمير لظهور المراد وهذا أولى من تأويل كلام الربيع بان المراد بالفاعلة
 المرأة بالفعل والمتفعلة الفاعلة كما فعله بعض المشايخ خروجاً عما يلزم الربيع على تفسيره
 من ترادف الفاعلة والمتفعلة وقيل النامص ازالة شعر الوجه مطلقاً والمناص المنقاش سمي
 لانه ينمص به والوشم الغرز بآبرة أو نحوها مع ان يحشي بنورة أو كل أو مداد أو غير
 ذلك مما يخضر أو يزرق أو يسود به وذلك في الوجه أو الذراع وقد يكون في البدن
 وغيرها أو كما يكون تحت الشفة السفلى وذكر الوجه أو الوجه والذراع جري على الغالب وقد
 يحمل ذلك نقشاً وقد يحمل دوائر وقد يكتب فيه اسم المحبوب بذلك الموضع نجس لان فيه
 الدم فتجب ازالته عاجلاً وتصي بالتأخير وتزيله بما امكن ولو بجرح ان لم يخف تلفاً
 أو شيئاً أو فوت منفعة عضو فتكفي التوبة والتلج الفرج ما بين السنين بالمبرد أو
 غيره ويكون أيضاً في غير الاسنان وهو مخصوص عادة بالنسب والرباعيات ويطلق أيضاً
 على حدة الاسنان وقد تفعل الكبيرة تحديدها توهم انها صغيرة وهذه المناهي يشترك
 فيها الرجل والمرأة حرام على من يفعله منهما للزينة ولا لغيرها لا يهاهم غيره وغرره أو

لغير ذلك وقيل يجوز ذلك للمرأة للزينة باذن الزوج ويحرم ان تفعل ذلك لتوهم الخطاب
 الحسن أو الشباب ومثله للرجل وفي بعض الآثار لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلعها
 الذي خاقها الله عليه بزيادة أو نقص التماساً للحسن لا للزوج ولا لغيره كمن تكون
 مقرونة الحاجبين فتزيل ما بينهما توهم التلج وعكسه من تكون لها من زائدة فتقلعها
 أو طويلة فتقطع منها أي أو تقلعها أو لحية أو شارب أو عنققة فتزيلها بالتف أي أو
 بغير التف ومن يكون شعرها قصيراً أو حقيراً فتطوله أو تنزعه بشعر غيرها فكل ذلك
 داخل في النهي وهو من تغير خلق الله تعالى وفي رواية لعن الله الواشحات والمتوشحات
 والمنمصات والمتفلجات للحسن المغيرات خاق الله وخرج بالحسن ما اذا قلنا ذلك
 لتغير الحسن كعلاج أو عيب وذكر التغير للتعليل وكل من الحسن والتغير عائد الى
 الكل وفي رواية لعن الله الزبا واكله وموكله وكاتبه وشاهده وعم يعلمون والواصلة
 والمتوصلة والواشمة والمتوشمة والنامصة والمنمصة قال ابن اسحاق من قوما ويستثنى
 من ذلك ما يحصل به الضرر والا ذاية كمن يكون لها من زائدة أو طويلة توقها في
 الاكل أو اصبع زائدة تؤذيها أو تولمها والرجل في هذا الاخير كالمرأة وقول النووي
 يستثنى من النامص ما اذا نبت لها لحية أو عنققة فتستحب ازالتها قال ابن حجر اطلاقه
 مقيد باذن الزوج وعلمه والا فمتى خلا عن ذلك منع للتدليس واجازت الحنفية التحمير
 والنقش والتطريف باذن الزوج لانه من الزينة وعن ابن اسحاق دخلت امرأة على
 عائشة وكانت شابة يعجبها الجمال فقالت المرأة تحف جبينها لزوجها فقلت اميطي
 عنك الاذى ما استطعت وقال النووي يجوز التذهين بما ذكر الا الحف فانه من جملة
 النامص وعلى تفسير الربيع النامص ازالة شعر من الحاجب يجوز حف الجبين لكن
 منع الشيخ احمد بن محمد بن بكر حف الجبين ايضاً واجاز بعض العلماء للرجل والمرأة
 ازالة ما يشينهما بقطع أو تنف أو غيرها في الشعر أو غيره وعن عائشة رضي الله عنها
 ان جارية من الانصار تزوجت وانما مرضت فتمشط شعرها أي تسافط فارادوا ان
 يصلوا شعرها قال في الارشاد أي بشعره اخر فسألوا النبي صلى الله عليه وسلم فقال
 لعن الله الواصلة والمستوصلة وعن اسماء بنت ابي بكر ان امرأة جاءت الى رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فقالت اني انكحت ابنتي ثم اصابها شكوى أي مرض فتمزق راسها

اي شهره وروي ترق بالراء من المروق وهو الخروج او من المرق وهو انتفاف الصوف وزوجها يستحني بها اي يريد الدخول افاصل راسها فاسب الوصلة والمستوصلة وقال الطبراني من طريق محمد بن اسحاق عن فاطمة بنت المنذر اصابها الحصباء والجدرى فسقط شعرها وقد صحت وزوجها يستحنيها وليس على راسها شعرا فنجعل على راسها شيئا نجعلها به فاسب الوصلة والمستوصلة اي لعن والحصباء والحصباء بثرات حمري في الجسد وهي نوع من الجدرى وعن ابي هريرة اتي عمر بامرأة تشم فقام فقال انشدكم بالله من سمع من النبي صلى الله عليه وسلم في الوشم قال ابو هريرة فقمتم فقلت يا ائمة المؤمنين انا سمعت قال ما سمعت قال سمعت النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا تشمن ولا تستوشمن وعن حميد بن عبد الرحمن بن عوف انه سمع معاوية بن ابي سفيان عام حج على المنبر وهو يقول وتناول قصة من شعر كان يد حرسى وجدت هذه عند اهل وزعموا ان النساء يزندن في شعورهن ما كنت ارى يفعل ذلك الا اليهود اين علماءكم سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهى عن مثل هذه ويقول انما هلك في رواية عذبت بنو اسرائيل حين اتخذ هذه نساءهم اي مثل هذه كما صرحت به رواية ابي عبيدة عن جابر بن زيد وفي الخطاب بقوله اين علماءكم اشارة الى قلة علماء المدينة في ذلك الزمان اذ غالب الصحابة ماتوا يومئذ او تفرقوا عنها او قال ذلك يريد حضورهم ليعينوه على الانكار او ينكر عليهم سكوتهم ولعل سكوتهم كان يومئذ لا اعتقادهم ان النهي عن ذاك تنزيه قيل او خشية سطوة الامراء وانما يتوهم التنزيه من لم يبلغه احاديث لعن فاعلات ذاك وعن سعيد بن المسيب قدم معاوية بن ابي سفيان المدينة اخر قدمه قدمها فخطبنا فاخرج كبة من شعر فقال ما كنت اري احدا يفعل هذا غير اليهود اياكم اخذ زي سوء ان النبي صلى الله عليه وسلم ساء الزور اعني الوصل في الشعر لانه كذب وتغيير لخلق الله تعالى قال النووي الاحاديث صريحة في تحريم الوصل مطلقاً وهو الظاهر المختار وقد فصله اصحابنا يعني الشافعية فقالوا ان وصلت بشعر ادمي فهو حرام بلا خلاف لانه يحرم الانتفاع بشعر ادمي وسائر اجزائه لكرامته واما الشعر الطاهر من غير ادمي فان لم يكن لها زوج ولا سيد فهو حرام ايضاً وان كان ثلاثة اوجه اصحها ان قبلته

باذن الزوج او السيد جاز وقل مالك والطبري والاكثر الوصل ممنوع بكل شيء شعر او صوف او خرق او غيرها واحتجوا بالاحاديث وعند مسلم من رواية قتادة عن سعيد بن جابر عن الزور قال قتادة يعني ما يكثر به النساء اشعارهن من الخرق ويؤيده حديث جابر عند مسلم زجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تصل المرأة بشعرها شيئاً وذهب الليث ونقله ابو عبيد عن كثير من الفقهاء ان المتنع من ذلك وصل الشعر بالشعر اما اذا وصلت بغيره من خرق او غيرها فلا يدخل في النهي وعن سعيد بن جبير مما روي في سنن ابي داود قل لا بأس به بالقرامل وبه قال احمد وكثير من العلماء وهو جمع قمرل كجعفر بنت طويل الفروع لين والمراد به هنا خيوط كالشعر من حرير او صوف تمل ظفائر تصل بها المرأة شعرها وذلك لما لا يخفى انها مستعارة فلا يظن بها تغيير الصورة وكما يحرم على المرأة الزيادة في شعر راسها بحرم عليها حلقها لغير ضرورة وعن ابن عباس نهى النبي صلى الله عليه وسلم ان تحلق المرأة راسها وروي ابو داود ليس على النساء حلق وانما عليهن التقصير اي في الحج واجاز بعضهم للمرأة الوصل بشعر او غيره باذن الزوج واحاديث الباب حجة عليه وقال بعض اذا كان ما وصل به الشعر من غير الشعور مستورا بعد عقده مع الشعر بحيث يظن انه من الشعر فلا يجوز وان كان ظاهراً فهو جائز وهو قوي وهو القول الذي ذكره المصنف عن بعضهم اذ اجازه بمخالف الشعر لانه يتبين بمخالفة لا عطر ان لم يتطوع * هذا الشرط منفصل كالاستثناء المنفصل لانها اذا اخذت بالتطوع لا يسمى اخذاً ادراكاً وان وعد لها بالاعطاء لا تدرك عليه في الحكم ويحتمل ان يريد انها لا تدرك العطر وانما يتصور فرض الادراك وعدمه ان لم يتطوع وان تطوع به اكتفت ولم تحتاج الى الادراك فتكون فيه الابحاث التي قررت في قوله تعالى ولا تكررهن فتياتكم على البغاء ان اردن تحصناً * وتذكر * ماء لصلاتها * وشربها وطعامها وانا تغسل به وتشرب وتعمل الطعام او انا لشرب واخر لغسل وطعام على قدره وماله ونظر العدول وذلك الغسل هو الغسل للوضوء او للنجاسة او للاستنجاء او للنجس من بدنها او ثوبها او مما لا بد من غسله وغسل الوسخ من بدنها وغسلها ثوبها اذا تنجس او توسخ او يعطي اجرة غامله او يغسله ويأتي في

لا عطر ان لم يتطوع وماء
اصلاتها

الحائنة ان لها ان تعطي من ماله اجرة غاسلها ﴿و﴾ تدرك ﴿فواكهه ورطباً﴾
 في اوانها ﴿ان اعتيد ذلك﴾ المذكور من الرطب والفواكه واعتيد اعطاء ذلك
 واكله كعنب وتين في اوانها والليم الحلو والاجاص في اوانها ﴿بنظر العدول﴾
 في الكل ﴿بالكمية التي يعطيها زيادة على نفقتها كالعنب في اوانه والتين والبطيخ﴾
 كما يعطيها اللحم واللبن زيادة على نفقتها في وقت اللبن بنظر العدول وان اعتيد
 ان نفقة المرأة من الرطب في اوانها هي الرطب اعطاها نفقة رطباً ولا زيادة من
 الرطب ويعطيها غداء رطباً وعشاء خبزاً او نحو ذلك مما يختلف بحسب عادة البلد
 ﴿فان كان وسطاً في المال ائزمه بنظرهم﴾ في الكمية ﴿ادام طعامها﴾ كل يوم
 غداء وعشاء ان كان يوزقها ما يحتاج لادام كخبز بنظر العدول في نوعه كزيت
 او خل وكميته وان كان الغداء او العشاء يحتاج لادام اعطاها لما يحتاج فقط دون
 الاخر ﴿وزيت راسها﴾ مرتين في شهر ﴿ولحمها مرتين﴾ متصلتين او منفصلتين
 ﴿في شهرين﴾ بنظر العدول في الكمية والنوع ولا زيت لها ان لم يكن لها شعر
 ولا في وقت لا تنظر فيه شعرها ولا تدهنه فيه ﴿وقيل﴾ لها ﴿في ادم الطعام﴾
 قدر ﴿ملء﴾ بيضة دجاجة ﴿البيضة التي ليست صغيرة ولا جاوزت العادة﴾
 في الكبر لغداء وعشاء قدرها لغداء وقدرها لعشاء ﴿من زيت وقيل يصب﴾
 الزيت ﴿عليه﴾ اي على الطعام فوقه لا من جوانبه ﴿حتى تلتقي اطرافه﴾ وهذا
 مع عسر ضبطه انما يتصور في طعام رطب او مائع لا في الطعام المقطوع حباً
 الا ان ضم او بل بماء كثير ونحوه مما لا يكون اداً ما واما مرقعة اللحم او الشحم فادام
 يكفي عن الزيت والادام وينزل الاشكال بان يقال ان كان الطعام لا يتخلله
 الزيت كالعصيدة والهريسة جعل في وعاء وصب في جوانبه الزيت حتى يلتقي
 ويكون الوعاء غير واسع جداً وان تشاحا في توسيع الطعام او كان الوعاء واسعاً
 توسطاً وان كان الطعام يتخلله الزيت كالطعام المصنوع حباً ادار الصب بيده
 ويجري الادارة بالصب في غير هذا الا انه يبقى الاشكال به يصب على كل حال
 بالنبوة ابريق ضيقة ام بواسعة او باناً واسع المصب ﴿وليس على فقير لحم ولا ادم﴾
 وعليه الزيت لشعر راسها وغير الزيت مما لا بد منه وذلك على قدر حال ادنى اهل

وفواكه ورطباً ان اعتيد
 ذلك بنظر العدول في
 الكل فان كان وسطاً في
 المال ائزمه بنظرهم ادم
 طعامها وزيت راسها
 ولحمها مرتين في شهر وقيل
 في ادم الطعام قدر بيضة
 دجاجة من زيت وقيل
 يصب عليه حتى تلتقي
 اطرافه وليس على فقير
 لحم ولا ادم

ذلك البلد بنظر اهل العدل كما اشار الى ذلك بقوله ﴿ونفقته على قدره من بلده﴾
 بنظر من العدول ﴿ان تشاحا﴾ وقد مر في النكاح في قوله باب لزوم حفظ
 زوجها مانصه ولزمه ان لا يجيعها او يظلمها او يغربها او يشعثها فهذا يشمل الفقير
 فيلزمه ان لا يشعث راسها بل يعطيها زيتاً تدهن به على قدر ما يجد وفي الاثر سألته
 عن نفقة الزوجة اذا تشاحا كم يحمل لنفقته على الزوج اي سواء امسكها ام طلقها
 قل الناس على ثلاث درجات الغني والاوسط والمعسر ولكن الزوج غني باسانه
 ومعنى غناه باسانه ان امم الزوج يقضي الكفاية التامة الا ان اتى بالينة انه فقير
 او من اوسط الناس في المال اما الغني فيلزمه اربع وبيات بويبة امسين لنفقة زوجته
 في الشهر وعلى الاوسط ثلاث وبيات بويبة ابناين وعلى الغني ست وبيات وعلى
 الاوسط اربع وعلى المعسر ثلاث بويبة يقرن وعلى الغني خمس وبيات وعلى الاوسط
 اربع وعلى المعسر ثلاث وهذا كله في الشهر قلت له فالزيت ما يلزمه والادام قل اذا
 رخص الزيت فنصف قرن يتبع وبية واذا غلى فنصف قرن يتبع الويتين وتقدم
 ذلك وادته ليظهر لك ان على الفقير الادام على هذا القول وهو ادم لا لشعرها
 ودهنها لانه قل يتبع الويتات فقوله ولا ادم عطف عام ليدل به ان الزيت للادام
 لا للشعر والدهن ولما ايضا الزيت لشعرها كما مر في كلامي اما بوية امسين فاذا
 عشر مدا بعمار بلدنا وهو مد النبي صلى الله عليه وسلم فهي المكيال المسمى في عرفنا
 حثية واما بوية ابناين فثمانية امداد واما بوية يقرن فتسعة امداد وثلاثة اخماس مد
 واما بوية العرب فاربعة وعشرون مدا وقيل اثنان وعشرون مدا والقفيز ست عشرة
 حثية وهو اثنان وثلاثون ثمة والثمة ستة امداد وستة اقفزة هي خمسة اوساق كما في
 الديوان واما القرن فهو نصف الجرة الكبيرة فهي المكيال المسمى في عرفنا وعرف
 نقوسة نقاصة وفي تلك الجرة الكبيرة اربع نقاصات فمن اربعة قرون وفي الاثر
 يفرض على الرجل لوليه او وليته في النفقة الكاملة صاعان بين الشعير والقمح الثمن
 من ذلك قمح او درة والباقي شعير في كل شهر وذلك اثنان وثلاثون ربع مد مع
 نصف صاع زيتاً مع ثلثي درهم لحماً او سمكاً وفي الرضاع درهمان فاذا خرج الرضيع
 من حد الرضاع يفرض له ثلث النفقة فاذا تمت عليه اربع سنين يفرض له نصف

ونفقته على قدره من بلده
 بنظر ان تشاحا

النفقة فاذا بلغ خمسا او ست ستمين يفرض له النفقة الكاملة قال البسياني يزاد على
الموسع ثمانين وربع صاع زيتا وقيل على الفقير ثلاثون بصرية ونصف وعلى الموسع
خمسة وما يكفيه من اللباس في الوطا والغطا في كل سنة وتوسعة المواسم بقدر الجهد
والطاقة ولا يلزمه ان اعطاها ثريدا وهو خبز ومرق لحم او خبز ولحم مطبوخ
مخلوط به غيره من ادام وغيره لان خير الطعام الثريد كما في الحديث وفيه
اللحم الذي هو سيد الطعام او مرقة وهو طعام وادام وهكذا كل طعام فيه ادامه او
كل ما هو طعام ادام بنفسه فانه لا ادام عليه في ذلك ويحضرها ما تصنع به طعامها
ما تحتاجه من اداة كرحى وقصعة وطبق وغربال وقدر او مقل ونحو ذلك
وماء وانه وحطب ومحتاجها في وقت البرد كشتاء ووقت الحر
كصيف على قدر صالح بكل وقت كجل موضع الطبخ مثلا في الحر في السقف
تخفيفا للحر وهربا عن الدواب وفي البرد في الارض تخفيفا للبرد وهربا عن
الامطار والرياح وذلك اذا اعطاها ما ليس معمول كمشير وكباس الحر ولباس البرد
ويجزيه ذلك المذكور وهو ما تصنع به وما تحتاج اليه مما لا يستهلك وان
بعارية وكذا لباسها ومسكنها وكذا في الولي وان احضر لها ذلك بالكراء فانه
يجزي بالاولى لانه ماله ولا يجبر على اتيانه بذلك من ماله ملكا او كراء
الا ان كان عارية من مجذوم او ابرص او نحوه فلها ان تردده فيستعير او يشتري او
يكثري من غيرهم وتأخذه اي تاخذ المذكور وهو ما تصنع به وما تحتاجه منه
اي من المال المذكور وهو ماله ان لم يات لها به اما بالشراء من ماله فيكون
ذات ما اشترت ملكا له ولما الانتفاع منه مثلا واما بالكراء من ماله وله ذات ما يستهلك
كالكل والحناء اذا استهلكته فيما اشترته له ككحلها ان لها اخذ النفقة من
ماله اذا لم يعطاها او اعطاها اقل مما يلزمه فلها اخذ ما نقص ولا يلزمه مرد
وهو الميل الذي يكحل به ومكحلة تكحل منها واثدا ومشط وحناء ان لم
تضطر الى ذلك مثل ان تخاف ضعف بصرها فتحتاج الى الاكتمال وتخاف
فساد شعرها فتحتاج الى مشط وان كانت عادة اهل بلد الاحتياج اليه في كل مقدار
من الايام لامر في شعرهن او لما يظفر فيه فاما المشط على ذلك ومثل ان يرق موضع

ولا يلزمه ان اعطاها ثريدا
غيره ويحضرها ما تصنع به
طعامها مما تحتاجه من اداة
وماء ومحتاجها في شتاء
وصيف على قدر صالح
بكل وقت ويجزيه ذلك
وان بعارية ولا يجبر على
اتيانه من ماله وتأخذه منه
ان لم يات لها به كالتنفقة
ولا يلزمه مرد ومكحلة
ومشط وحناء ان لم تضطر
الى ذلك

من جسدها لمرض او غيره فتحتاج للحناء ليلظ وقيل يلزم ذلك ولو لم تضطر والمشهور
ان الادوية لا تلزم الزوج وقد مر ان العقاقير على اهل الرثاء لاعلى الزوج وعليه
النفقة ولكن كانت عليها النفقة لان الرثق عيب يكون للزوج ردها به فوجب عليها
العقاقير والمسكن واهلها تبع لها وكان المسكن عليهم على فرض انها تداوى في غير
بيت زوجها والمداواة انما هي عليها وعليهم فمكانت توابع المداواة كذلك وفي الامر
وسالته عن امرأة اخذت النفقة من زوجها فادعت الحناء والريحان قال تدرك ذلك
عليه ولو قال الزوج لا اريد انا ذلك فلا يشتغل به قالت وان مرضت اندرك عليه
ما تداوى به نفسها قال لا ولما ان تشتريه اي فاذا كرم من المرد وما بعده
منه اي من ماله ان منها لها اي عنها او حال كونه حقا لها مع اضطرار
اليه فتكون ذاته ملكا له وتنفق به ولما ما تستهلكه من ذلك اذا استهلكته فيما
اشترته له ولما ان تكثري من ماله ما تحتاج اليه من ذلك مما لا يستهلك واما ما يستهلك
فتشتريه شراء وان قالت انا اعمل طعامي او اعطيه لمن يعمل لي وقال
هو انا اصنعه لك او اعطيه ان يصنعه لك قبل قوله فهو يصنعه او يعطيه
من يصنعه ان لم تطعن في صنعه او صنعة من يصنعه له مثل ان تقول له لا
يجيد طبخه او لا يعرف الصنعة او يخاط فيه غيره مما هو غش كمشير اذا لزمه بره ولم
تخف منه ضررا نخاط سم به ونحوه مما يضرها كتراب ومثل ان يكون مجذوما
او ابرص او نحو ذلك وان اتهمه عدول بنظر في ذلك بعد ادعاءها مطلقا
او بدون ادعاءها اذا خيف قبلها او مضرة في بدنها اعطاها نفقتها تصنع
ما بنفسها او يدفعها لمن تطعن به وقبل قولها ان قالت اخذه منك
مضنوعا وقال خذيه مني غير مضنوع واصني بيدك او بيد من شئت
وتقدم في النكاح في قوله باب لزمته نفقة زوجته مانصه فان اعطاها خبزاً وزعمته
رديا اراه امينا فان قال غير جيد ابدل اخر وذكر في الفصل الاتي مانصه وان
ادعت منه جعل مضر لها بطعامها نظر ويجعل عليها امين وان قال خذيه مضنوعا وقالت
اخذه غير مضنوع فالقول قولها كما مر في قوله باب لزمته نفقة زوجته مانصه فان
طلبت حبا لا طحيناً او دقيقاً او تمراً فلها ذلك وترفع فضلا من غداها الوقت

ولما ان تشتريه منه ان
منها لها مع اضطرار اليه
وان قالت انا اعمل طعامي
يقال اصنعه قبل قوله
ان لم تطعن في صنعه
ولم تخف منه ضررا وان
اتهمه عدول بنظر اعطاها
تصنع بنفسها او لمن
تطمئن به وقبل قولها ان
قالت اخذه مضنوعا
وقال اصني بيدك وترفع
فضلا من غداها الوقت

ارادته * وتاكل منه متى شئت مرة بعد مرة بلا حد الى وقت العشاء * ولا
ياخذ * الا برضاها * ولما رفعه كله ان لم تاكله كذلك * اي لوقت ارادته
وتاكل منه متى شئت بلا حد الى وقت العشاء فان اكلت الفضل او الكل قبل
العشاء طلبته بالعشاء * وتاكله * اي الفضل او الكل * لعشاءها * اي لاجل عشاءها
او في وقت عشاءها * ان ادركه * اي ان ادرك وقت العشاء فان اكلت الفضل ولم يكفها
طلبته ان يزيد لها التام * او ترده * اي قدما ادرك العشاء من فضل او كل * له
ويعطيها عشاءها * وهي الخيرة في ذلك لانه قد وصل يدها وكذا ترفع الفضل من
عشاءها لوقت ارادته وتاكل منه متى شئت بلا حد الى وقت النداء ولا ياخذ الا
برضاها ولما رفعه كله ان لم تاكله وتاكل منه متى شئت بلا حد الى وقت الغداء
فان اكلت فضله او كله قبل وقت الغداء طلبته بالنداء وتاكل الفضل او الكل
ان ادرك وقت الغداء فان لم تكف بالفضل زاد لها ما يتم به الغداء او ترده له
ويعطيها غداءها وهي الخيرة في ذلك * ولا تجر * لنفسها * بنفقة او بفضلها
وتاكل من مالها * او مما لها الا كل منه او تجوع اي مع ان تاكل فالواو للجمع
مثل ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين لا تعمل ذلك فان فعلته
* فما ربه مع النفقة * في صورة تجارتها بالنفقة كما يعني انها تغرم النفقة وفائدتها
* او فضلها * في صورة تجرها بفضلها بمعنى انها تغرم الفضل وفائدته كل ذلك
* له * لان لها الا كل لا ملك الرقة والتصرف فيها فان تجرت فربحت وتلف الربح
او بهضه او راس النفقة او فضلها ضمنته له ولم تضع لانه لم ياذن لها وقبل النفقة
او الفضل مع الربح لها لا للزوج وقيل ان كان بالحكم فلها والا فله وقيل بالعكس
وقد اشار للثالث بقوله قريبا وقيل ما حكم لها به ضاق عليها الخ * ولا عنها لها *
في تجرها وقد مر انه لا عنه بين الازواج وقيل لها وقد مر كلام في ذلك في كتاب
النكاح ولا عنه لما في المسئلة لانها كن خان اذا تجرت لنفسها وليس لها التجرب بذلك
* ولا عوض * من مثل او قيمة * ما اكلت من مالها * او مما يجوز لها الا كل
منه او لا يجوز * وكذا ان انفقته * وحده او انفقته * ونفسها منه * اي من مالها
* ولم تحاسبه * حين ارادت ان تاكل منه او ان تنفقه منه لا عوض لما على ذلك

ارادته ولا ياخذها ولما رفعه
كله ان لم تاكله كذلك
وتاكل لعشاءها ان ادركه
او ترده له ويعطيها عشاءها
ولا تجر بنفقتها او بفضلها
وتاكل من مالها فما ربحته
مع النفقة او فضلها له ولا
عنه لها ولا عوض ما اكلت
من مالها وكذا ان انفقته
ونفسها منه ولم تحاسبه

لان ذلك تبرع منها * ولا تدركه عليه * اي لا تدرك للمعوض عليه * ان استمسكت
به بعد * اي بعد انفاقه وانفاق نفسها او احدهما * وقبل تدرك * عليه * ما انفقت
عليه * ان ادعت انها انفقت عليه ليرد لها او ادعت انقهر او المداراة لا ما انفقت
على نفسها لان نفقة لها ولم يعد عليه * ولا تعط احد سائلا او غيره مما اعطاها
زوجها من جهة النفقة ويجوز ان تعطى ما اعطاها على غير النفقة و * رخص
لها ان تعطى سائلا * شيئا قليلا كلقمة وقرة واكثر من ذلك مما سمح فيه النفس
لقائه مالم يجبر عليها ومن قال ما اعطاها كان لها ولو ارثها ان ماتت فانه يميزان تعطي
ولو جميع نفقتها لسائل او غيره وقيل ما اعطاها بلا حكم فملت فيه ما شئت وما
اعطاها بحكم فلا وقيل بالعكس ولا يلزم زوجها ان ينفقها اذا اعطت نفقتها فان
اضطرت فولياها وزوجها وغيرهما سواء فيها وقيل وليها مقدم لانه قريب وزوجها قد
قضى ما عليه وفي الاثر اذا اعطيت المرأة طعاما فقال لها المعطي كايه فانها لا تعطى احدا منه
شيئا اذا كان من نفقتها الواجبة * ولا يضيق عليها * اي لا يلزمها اي لا يجوز بناء
على انها لم تملك رقة النفقة والانسان لا ينبغي ماخر من مال غيره وجاز لها تنجية
نفسها لانها في يدها وقد اعطيتها وزوجها كذلك لانها له وكذا من لزمته نفقته
واما على القول بان النفقة للمرأة ملك فتجبي بها كل احد كما ذكره بعد وصورة تنجيتها
من النفقة ان يفضل فضل فتجبي منه من تجبي على القولين والصحيح ان عليها
التنجية به ولو كان للزوج لان فيه حقا للمضطربة تن مائه ولو كان هو مالك
المل * تنجية غير نفسها وزوجها منها * اي النفقة * ومن يمونه * زوجها
* لروما * سواء كان ينفقه قبل ان يضطر كزوجة الاخرى مطلقا او وليه المحتاج
اولا كولية الذي لم يحتج ثم اضطر فانها تنجيه ومن ذلك وليه الذي احتاج ولم ينفقه
فان اضطر انفقته والمراد بعدم ضيق تنجية غير هؤلاء انه لا يجوز لها تنجية غيرهم
وهذا مبني على ان المضطر لا ينبغي نفسه بمال الناس فلا ينجيه غيره به وعلى ان
ما اعطى الزوج زوجته هو باق على ملكه حتى تاكله او تصرفه فيما اعطى لها فيه
وان بانت او ماتت فهو للزوج او وارثه ان مات لا لوارثها كما ذكره قريبا واما على
القول بانها ينبغي المضطر نفسه بمال الناس فانه يلزمها ان تنجيه بها ان لم يكن لها

ولا تدركه ان استمسكت
به بعد وقبل تدرك ما انفقت
عليه ورخص لها ان تعطى
سائلا ولا يضيق عليها
تنجية غير نفسها وزوجها
منها ومن يمونه لروما

غيرها من مالها وان كان نية من مالها والا وقد كان عندها النفقة وغيرها من مال
الناس فمنها لامن مال الناس لانها كملها لانها اعطيتها وانما تنجي الزوج ومن يمونه
لان المال باق على ملكه ونفسها لانها من يمون ولانه اعطاها واما على القول بان
ما اعطاها من النفقة هو لها فيلزمها ان تنجيه وقيل ان اعطاها بلا حاكم وقيل
ما حكم لها به ضاق وجب عليها ان تنجي به ولو غيرهم اذ هو لها على هذا
القول فلها هي ورجمها ان تجرت بها على هذا القول وان اذت او بانت فلها اولوارثها
واما على القول الاول فلزوج او وارثه كما قال وان ماتت قبل اكله او بانت منه فله
على القول الاول ان جري ولوارثه ان مات وقد مر في النكاح في قوله باب
لزمت نفقة زوجته الخ مانصه وان قبضت نفقة شهر او اكثر اي او اقل ثم ماتت او
ماتت او طلقت بائنا او حرمت قبل تمام المدة رد الباقي الزوج او وارثه وكذا الكسوة
ولا تعيرها ولا تطعم من نفقتها وان سائلا وكذا الولي والرقيق مطلقا الا باذن اه
وقيل لا تجب تجية المضطر والصحيح الوجوب واما على القول بان النفقة لها فهي
لوارثها وترد النوى نوى الثمر والمشمس والخوخ والزيتون وغير ذلك من كل
نافع ونخله لزوج حتما نخالة البر والشعير وغيرها من كل مائه نخالة تنفع ان
طلبها وان لم يطلبها جاز لها امساكها البقل او غيره كما مر الكلام على ذلك في
قوله فصل يحكم لمحتاج الخ فما في ذلك انفصل من عدم الرد محمول على ما اذا لم يطلب
الرد فلا منافاة وجاز للحاكم او الجماعة او الامام او نحو ذلك الحكم لها
بالنفقة وان لم يال سبع مع ايامهن او شهر او اقل او اكثر بنظر
وقيل يحكم لها ليوم وليلتين وقيل للغداء والعشاء وقيل لواحد كما مر وهل يغرم متعدد
باكلها او بافسادها وغير متعدد ممن يلزمه الضمان لها لانها في يدها ولانها لها
في قول اوله بناء على انها للزوج ما لم تصرفها الزوجة فيما جاز لها وكذا الحل
هل يطلبه منها او منه وهل ان جعلته في حل بلا طلب ايضاً يبرأ اولاً يجزيه جمعها
في حل اياه بل جعله قولان ظاهر الديوان اختيار الثاني واما ما فسد في يد
الولي فتقدم في قوله فصل يحكم على ولي لوليه بغداء وعشاءه الخ مانصه ويغرم الماخوذ
مفسده للمنفق ويرده ايضاً لمن كان بيده اه وان ابراته اي الزوج منها قبل

وقيل ما حكم لها به ضاق
عليها ان تنجي به ولو
غيرهم اذ هو لها وان ماتت
قبل اكله او بانت منه فله
على الاول ولوارثه ان مات
وترد النوى والنخالة وان
طلبها وجاز الحكم لها
بالنفقة وان لسبع او شهر
بنظر وهل يغرم متعدد
باكلها او بافسادها له اوله
وكذا الحل قولان وان
ايراته منها قبل

فرض الحاكم وبعد حكمه بمجرد النفقة او قبل الحكم والقرض او بعده او بعد
الحكم لم تلزمه فقد اجزاء الحل في المستقبل ما لم ترجع في حلها فاذا رجعت لم
تدرك ماضى قبل رجوعها وتدرك من حين رجعت لما بعد كما قل وبعطيتها لها
بعد في زمان ات ان طلبتها في ظرفية اي تدركها فيما بعد اذا طلبتها للوقت
الذي طلبته وما بعده لاني ماض اي لا لماض في التعليل وقيل يجزيه الحل في
المستقبل ولا تجد الرجوع ان لم تكن مداراة او قهر وقيل لا يجزيه للمستقبل بل اذا
حضر وقت الاعطاء على الخلاف السابق فيه وان شئت جعلته في حل وكذا ان
منعها منها زمانا فاستمسكت به بعد ادركت ات اي ادركت نفقة زمان ات
لا ماضيا لان نفقة زمان ماض ولا سيما ان لم تطلبه فضلا عن ان يقال منعها
وقيل ان حكم لها الحاكم او نحوه ادركت لماض ايضاً وقيل ان قدر لها مقدارا وقيل
ايضاً ان قدر لها احد فرضيا به او اتفقا تدرك لماض ايضاً وان كان له عليها
دين اي تباعة ما فاستمسكت به فيها اي في النفقة اي في شان النفقة
فقال لها انفي ممالي عليك من الدين او انفي مما لك على نفسك وحاسبيني بما
انفقت في ديني لم ينصت بالبناء للمفعول او الفاعل الذي هو الحاكم اليه ويجبر
عليها اي على النفقة وتجبر على دينه اي على الدين ان امتنعت منه
وان رضيا ان تنفق من الدين مقدارا مخصوصا معلوما جاز وان رضيا ان تنفق هكذا
بلا تقدير حاسبها على ما قدر لها الحاكم او نحوه بعد ان لم يقدر لها قبل ذلك مقدارا
لنفقتها وان قدر قبل فعل ما قدر والله اعلم فصل ان مات حاكم فرض لها نفقتها
او عزل لضعف في علمه او بدنه او لحدث كشرك ونفاق او جن او عزل نفسه
فوجد ذلك او نسي فاختلف الزوج والزوجة فيما فرض لها قبل قوله اي
قول الزوج انه فرض كذا وانها قبضته في ماض ان لم يكن لها بيان وحلف انه
لم يفرض لها اكثر مما اقر به ولا يعمل بما وجد في دفتره الذي يقيد فيه حكمه ان عزل
لحدث واما البين فيعمل به ولو عزل له له عندى وكذا يعمل بقول الحاكم ان لم يعزل
لحدث وفائدة كون القول قول الزوج في ماض انه ان لم يعط على ماضى اعطى عليه
بقدر ما اقر به على قول من قال تدرك ما فات اذا كان يحكم حاكمه او نحوه وان

فرض الحاكم او بعده لم
تلزمه وبعطيتها لها بعد في
ات ان طلبتها لاني
ماض وكذا ان منعها منها
زمانا فاستمسكت به بعد
ادركت ات لا ماضيا
وان كان له عليها دين
فاستمسكت به فيها فقل
لها انفي ممالي عليك لم
ينصت اليه ويجبر عليها
وهي عليه

فصل

ان مات حاكم فرض لها
او عزل فاختلف فيما
فرض لها قبل قوله في
ماض

كانت تنفق من ماله بنفسها فانفقت اكثر ردت الزائد وان انفقت اقل لم تدرك الباقي لانها تركته واكتفت بما دونه **وليدفع لها في زهات** على ما انفقت عليه لما بعد او على ما يجدد حاكم او نحوه افرض لها **وكذا ان صدقته** في قوله فانه يجري عليها ما اقر به لنفقة ماضى فقط لان التصديق ليس حكما من حاكم ولا بيانا للزوج عليها ولو كانت صدقته فيما كان بحكم وكان التصديق امر تبرعت به كما اذا تبرعت بترك النفقة ثم رجعت اليها للمستقبل فان لها الرجوع للمستقبل وكما تعطيه ماله ما لم ترجع فيه مدعية الا كراه او عدم طيب نفسها فتدركه والذي عندي انه اذا صدقته جرى عليها تصديقه لماضى وءات حتى يتبدل حاله من فقر او توسط او غنى او حالها كمرض وصحة وكبر جسم **وان ادعت ان ماعطاها لا يقوم بها نظرفيه** بالبناء للمفعول اي نظرفيه الحاكم او الجماعة او نحو ذلك **ويجمل لها ما يقوتها** بشع ان امكن فان كان هو الذي يطيها فذاك والا زاد ان نقص واجاد ان كان رديا **وان فرضت عليه** النفقة فرضها الحاكم او الجماعة او غيرها **فتحول** من غنى او فقر او توسط الى الاخر **جدد** لما يعطيها او ما يقوتها باشباع والمصدق واحد **يقدر ما تحول اليه** او تحوات اليه من مرض او صحة او كبر جسم او نحوه ذلك ويقدم في النكاح في قوله باب زمته نفقة زوجته الخ مانصه وان استمسكت به لحاكم فادعى فقرا او ادعته غنيا والناس درجات عليا وسفلى ووسطى فان ادعته لافى السفلى فانكر بينت وان يجبر ولا يخلف ان لم يبين ولينفقها على السفلى وان تصادق على العليا ثم ادعى تزولا عنه والا فلا تخلف وكذا ان ادعت طلوعا **وان ادعت عليه** جعل مضر لها بطعامها **كسم وتراب وحصى** **نظر** اي نظر الحاكم او نحوه في ذلك **ويجمل عليها** اي على النفقة لها **امين** او امينة **ان اتهم** بما يضرها وقد مر في الباب قبل الفضل مانصه وان قالت انا اعمل طعامي وقال اصنعه قبل قوله ان لم تطعن في صنعه ولم تخف منه ضررا وان اتهمه عدول بنظر اعطاها تصنع بنفسها او لم تطعن به اه ولا يتكرر ما هنا مع ما هنالك لان ما هنالك افاد انها تصنع او يصنع لها من تطعن اليه وما هنا افاد انه يصنع الزوج ويجعل عليه رقيب امين او ما هنالك في الصنع وما هنا في غيره كاشتراءه بعض نفقتها

وليدفع لها في زهات وكذا ان صدقته وان ادعت ان ماعطاها لا يقوم بها نظرفيه ويجمل لها ما يقوتها وان فرضت عليه فتحول جدد بقدر ما تحول اليه وان ادعت عليه جعل مضر لها بطعامها بنظر ويجعل عليها امين ان اتهم

من ابرص او مجذوم او نحوهما ويجعل سم او نحوه او تراب فيه قبل ان يعمل ويعطيه غير معمول لكن لو قل هنالك او لمن تطامن به او جعل عليها امين لكفى عما هنا وكان اكثر فائدة **ولا ينصت اليها ان طلبت حميلا** للنفقة **من حاضر** غير متهم بسفر او هروب **وتدركه** اي الحمل **على مسافر** اي مر يد سفر عازم عليه وعلى متهم به او بهروب يتحمل لها الحمل الى رجوع زوجها او يطيها زوجها نفقتها الى رجوعه **ويجبر** بكلام وضرب على حد مامر **الحمل عليها** اي على النفقة **كما مر** في الولي في قوله فصل يحكم لولي على وليه الخ **كالزوج** ان كان له **للحمل** مال **والا فلا يجبر بخلاف الزوج** فانه يجبر ولو لم يكن له مال ويجز به المأمور والوكيل والخليفة وان اتفق الحمل او الوكيل او الخليفة او المأمور من مال الزوج فاذا هي ليست بزوجه او كان قد اعطاها قبل او مطلقة بائنا او حرمت او انقضت العدة رد منها ما لا يحل لها وان اتفق من ماله ادرك على الزوج او عليها وان اتفق عليها من مال زوجها بعد موته ضمنه لوارثه ويدركه عليها وان اتفق من ماله ادرك عليها واذا تحمل الانسان بنفقة الزوجة فهل تدرك على وارثه ان مات قولان واذا تحمل لها لم يجز نزع نفسه ان لم يجز سفرا الا بخلافته وله النزع ان حضر موكله او امره او مستخلفه ولا يجز حمله ان غاب محمول عنه على حد مامر في نفقة الولي في ذلك الفصل المذكور وذكري في اخره مانصه ويجبر الحمل والوكيل اي والخليفة على النفقة كالولي ولو حضر لا مأموره ويدرك عليه ما اتفق من ماله ان امره ان ينفق منه على ان يرده اه وكذا في الزوجة **وان ادعت مطاوعة** طلاقا **بائنا حملا لنفق** اللام لاصيرورة والتعليل لا من جهة استعمال الكلمة في حقيقةها ومجازها لان المشهور منه بل من عموم المجاز بان تعتبر المصير الى النفقة الموجود في صورة دعوى الحمل لارادة النفقة وفي صورة دعوى الحمل مع عدم تلك الارادة بقطع النظر الى انها ارادت او لم ترد او اراد الصيرورة فتدخل فيها صورة التعليل **نظرها امينات** ثلاثة او اربعة او نظرتها امينتان او واحدة اقوال فان وجد حمل اتفق والا فلا وما ذكره بناء على ان لا نفقة للبائن الا ان كانت حاملا وقبل لها النفقة كما مر ولو لم تكن حاملا **ولا ينصت لها** اي للمطلقة بائنا **ان قالت** اريد

ولا ينصت اليها ان طلبت حميلا من حاضر وتدركه على مسافر ويجبر الحمل عليها كما مر كالزوج ان كان له مال وان ادعت مطلقة بائنا حملا لنفق نظرتها امينات ولا ينصت لها ان قالت

اريد

السفر اعطني حميلاً * او خليفة او ماورا او وكيلاً * ينفقي * او اترك لي نفقة
 * خفت ان اكون حاملاً الا ان بان الحمل * فان شاءت نظرتها الامينات
 على حد ما مروا لم تطلب نظره او امتنعت من نظره فلا شيء على الزوج من
 حمل ولا نحوه ولا انتظار * وان * قات ذلك ولم ينصت اليها فساقر فتبين بعد
 السفر وانفقت من مالها على نفسها لتدرك او * انفقت على نفسها اذ ظهر الحمل
 * بعد سفره على ان تدرك عليه * بدون ان تقول ذلك * لم تجده * اي لم نجد
 الادراك ولو اشهدت وان قالت له انفقي وكانت لها اليقة على قولها ادركت * الا
 ان رفعت امرها للحاكم او نحوه * من امام او جماعة بعد ظهوره * فامروها * ضمير
 الرفع للحاكم ونحوه لان نحوه بمعنى الامام والجماعة وغيرهم * بذلك * اي بان تنفق
 على ان تدرك عينوا لها ما تنفق او لم يعينوا فانها تنفق وتدرك ما عينوا لها ان عينوا
 او ما يلزم لها ان لم يعينوا وقيل لا تدرك ان لم يعينوا لها وان ادعت حملاً ولم يشتغلوا بها
 وقد طلبت النفقة او الحمل فانها تدرك ان تبين لانها قد قامت بدعواها وقيل لا الا
 ان رفعت امرها لنحو حاكم * وكذا ان امروها * اي الزوجة لا بقيد كونها مطقة
 بائناً ولا مطلقة غير بائن او لم يطلقها وحاملاً او غير حامل * ان تنفق من مالها
 ان غاب * ولم يترك لها نفقة ولا قائماً بها ومداه هكذا وكذا ان غاب ولم يترك
 ذلك وامروها ان تنفق من مالها مقدراً للغداء والعشاء مثلاً على ان تدرك عليه
 * فاذا قدم ادركت عليه ما امروها به * وانفقت وان امروها ولم يقدرها لها في
 الادراك قولان وهكذا حيث لم اذكر الخلاف واما ان امروها قبل ان يغيب بالاتفاق
 من مالها اذا غاب على ان تدرك في الادراك قولان والصحيح ان يحددوا لها الامر
 اذا غاب لان وقت امرهم ليست مستحقة للاتفاق من مالها والادراك لان الحكم اذا
 حضر ان يجبر على النفقة وان انفقت على نفسها في غيبته على ان تدرك ولم ترفع امرها
 الى الحاكم او نحوه قبل ذلك فلا تدرك شيئاً * وكذا ان اخذت له * اي لزوجها
 ديناً * لتنفق منه او اللام بمعنى على فان اخذته بامر الحاكم او نحوه ادركته على
 الزوج والا فلا واما معطي الدين فلا يدركه الا عليها لانها لا اخذت وقيل يدركه
 ايضاً على الزوج لان الحاكم او نحوه قد امروها بالاخذ على الزوج فكنه اعني الزوج

السفر اعطني حميلاً
 ينفقي خفت ان اكون
 حاملاً الا ان بان بها وان
 انفقت على نفسها اذ ظهر
 بعد سفره على ان تدرك
 عليه لم تجده الا ان رفعت
 امرها للحاكم او نحوه
 فامروها بذلك وكذا ان
 امروها ان تنفق من مالها
 ان غاب فاذا قدم
 ادركت عليه ما امروها
 به وكذا ان اخذت له
 ديناً

هو الذي اخذ * فان * انفقت من مالها بامر الحاكم او نحوه على ان تدرك واخذت
 الدين بامر الحاكم او نحوه و * جاء * زوجها * وادعى انه ترك لها ما يمونها او ارسله
 لها * بعد ما سافر * ف * هو * مدع * تحلف ما ترك لها ولا وصلها منه شيء * ان
 كذبه و * الحمل * انه * لا بيان له * فتدرك عليه الدين او ما انفقت وكذا يجوز
 ان ترفع امرها فتقوم بالاتفاق من مالها على ان تدرك ثم ترفع امرها لتأخذ الدين عليه
 فرغ مالها او لم يفرغ ويجوز ايضاً ان ترفع الامر فتأخذ الدين من اول مرة ولو كان لها
 مال ويجوز ان ترفع الامر فتأخذ الدين ثم ترفعه فنفق من مالها على ان تدرك ففي
 كل ذلك وغيره من صور التعدد تدرك عليه وان مات ادركت في التركة وان
 استخلف بعد قبيل تدرك على الخليفة ماسبق من ذلك وقيل لا وهو المشهور * وان
 باع الحاكم * او نحوه او امر بالبيع او توكيله او استخلافه * من ماله لنفقتها فقدم
 فبين انه ترك لها * او ارسل لها او اقرت بعد البيع * لم تدع تلقاً جاز فعل الحاكم *
 او نحوه او امره او توكيله او استخلافه فلا يبطل البيع * وغرمت ذلك * الذي
 اكلت من ثمن ما بيع * للزوج * وان ادعت تلقاً فان يئته فلا غرم عليها لما تلف
 ولا لما اكلت من ثمن ما بيع الا ان تلف بتضييعها فانها تضمن ما اكلت من ثمن ما بيع
 ولا بيع الحاكم او نحوه او امر بالبيع الا بعد البحث لعله ترك لها ما يمونها او ارسل او
 ترك حميلاً ولا يبطل بيعه او امره ان لم يبحث ويبيع اولاً من العروض والمنقولات
 ما يخاف فساد ثم ما ثقلت مثوته وقات فائدته ثم الاصل وان رأى صلاحاً في بيع
 اصل جاز ويجوز للحاكم او نحوه ان ياخذ لها عليه الدين او يامر غيره باخذه لما او
 يقرض لها عليه او يامر بذلك او يعطيها الدين بعدل واشهاد على ذلك او يامر بذلك
 وجاز التوكيل في ذلك والاستخلاف * ويجبر * الزوج * عليها * اي على النفقة
 اكلاً وشرباً * بالضرب بلا نهاية حتى ينفق او يطلق * وهو طلاق بائن ان طلق
 لتضييق الحاكم او نحوه عليه في لزوم النفقة ولو لم يامر بالطلاق ولم يذكره او ذكره
 ولم يقيد بالبائن ولا يحتاج الى كونه بائناً ان يقول في تطليقه طلقها طلاقاً بائناً
 كما قال * ولا يملك رجعتها ان طلقها على ذلك * اي لذلك المذكور من الجبر
 على النفقة وعايه المتعة بقدره ان كانت ممن لها المتعة ولا نفقة لها لانها بائن وهكذا

فان جاء وادعى انه ترك
 لها ما يمونها او ارسله لها فمدع
 ان كذبه ولا بيان له وان
 باع الحاكم من ماله لنفقتها
 فقدم فبين انه ترك لها ولم
 تدع تلقاً جاز فعل الحاكم
 وغرمت ذلك للزوج
 ويجبر عليها بالضرب بلا
 نهاية حتى ينفق او يطلق
 ولا يملك رجعتها ان طلقها
 على ذلك

يكون بائناً اذا طلقها للجبر على الكسوة وقد تدخل في النفقة او على السكن
 * ان استفاد مالا * في صورة امتناعه من النفقة لعسره او لم يستفده او كان
 له مال حين اجبر او طلق * وامتنعت * من الرجعة فان رخصت جازت الرجعة
 ولكن هذا الطلاق بائناً كان بوقع فيستريح من النفقة ولو كان غير بائن لزمته
 النفقة حتى تتم العدة * وجوز * ان يراجعها * ان اسر * وكان الطلاق للاعسار
 او اذعن للانفاق بعد الطلاق وكان له مال قبله * ولو ابنت * من الرجعة * وقيل
 يقول له الحاكم * او نحوه * انفق زوجك والا فطلقها * او انفقها وان طلقت
 اسرحت * وقد مر * في كتاب النكاح في قوله باب لزمته نفقة زوجته ان
 اذ قال ويحبره الحاكم على نفقتها بضرب حتى ينفق او يطلق * ولا يطلقها في
 حيض * او نفاس او انتظار * باجبار * على الانفاق او قولهم انفق او طاق ولا
 يحبر على طلاقها خصوصاً * ان كان له مال * فاذا كان له مال فقيل له انفق او
 طاق او نحو ذلك او اجبر على الانفاق بلا ذكر طلاق فلا يطلق لان الطلاق
 في ذلك معصية بالنص في الحيض وبالقياس في النفاس والانتظار بل ينفق * والا *
 يكن له مال واجبر على النفقة مع ذكر الطلاق من محبره او بلا ذكر طلاق
 * فقيه * اي في امر الزوج * تردد * لان الطلاق في نحو الحيض معصية
 والانفاق لاسبيل له اليه لانه لم يقدر عليه وعندي انه ياخذ من الدين بقدر ما يفقها
 حتي تطهر او يقترض او يخدم بالاجرة او نحو ذلك من المكاسب المحللة وان لم
 يجد ذلك انفق من ماله وكان ما انفق ديناً عليه واز لم يجد ما ينفق ولا مكسباً
 انفق عليها وليها حتي تطهر وان قبلت منه ان يقول لها اذا طهرت فانت طاق
 فلذلك وذلك التوقف انما هو على القول بان الزوج الحاضر ان لم يكن له مال
 اما ان ينفق او يطلق لا يمدد وقيل لا يحبر بل تدركها على وليها * وان تشاكت *
 اي تشاكت بامرأة اخرى او امرأتين او * بنساء * ولا بيان * فادعت كل انها
 هي زوجته لم يحبر على انفاقها * اي على انفاق الزوجة هكذا فلا تدرك عليه
 واحدة منهن الانفاق لانه لا يعرف انها زوجته ولا بيان لها ولا سبيل الى انفاقهن
 كلهن لان الزوجة واحدة وليس المراد بالتشاكل تشابه الصور والالوان فقط بل

ان استفاد مالا وامتنعت
 وجوز ان اسر ولو ابنت
 وقيل يقول له الحاكم
 انفق زوجك والا فطلقها
 وقد مر ولا يطلقها في
 حيض باجبار ان كان له
 مال والا فقيه تردد وان
 تشاكت بنساء فادعت
 كل انها هي زوجته لم يحبر
 على انفاقها

اما تشابه ذلك ولا بيان واما الشك اهي هذه او هذه ولا بيان او اتفاق الاسماء
 واسماء الاباء ولا بيان واما بنسب انهن او ايها زوجها من بناته ولا بيان واما غير
 ذلك وكذا لا نفقة في الحكم على احد متمسك لم يتبين زوجها منهم واشتكل
 كالولي * اذا اشتبه هذا المحتاج هو ولي فلان او هذا المحتاج باي وجه اشتبه
 وكذا اذا اشتبه الولي الذي له مال اهذا او هذا لا نفقة للمحتاج على هذا ولا سبيل
 الى اتفاق المحتاجين لان الولي احدهما فقط ولا الى اتفاق اللذين لهما مال المحتاج
 لان الاتفاق انما هو على احدهما والكلام على زوجتين فصاعداً اشتبهتا بغيرهما او
 على وليين فصاعداً اشتبهتا كذلك * وقد مر * ان الولي الذي يارمه الانفاق اذا
 اشتبه بغيره لا نفقة عليه في اخر قوله فصل يحكم لمحتاج بغداه الخ اذ قال ولا
 يدرك ولي نفقته على ولي تشاكل عليه بغيره حتى يتبين اه وذلك ان يقول مثلاً
 كل منهما او منهم ان ابن اخيك هو انا لا هذا وهذا يناسب ما ذكر من امر الزوجة
 المتبسة او يقول انت او هذا ولي فلا يحكم على احدهما ان صدق الزوج احدهما
 او احدهما لزمته نفقتها وكذا في الاولياء * وان ادعى اثنان * او ثلاثة فصاعداً
 * امرأة * كل يدعي انها زوجته * فاختصا * او اختصوا ولم تكذبهم ولم تصدقهم
 * انفقها كل * منهم * نفقة * واحدة بينهم ينفقها الاثنان انصافاً والثلاثة اثلاثاً
 وهكذا وكذا الكسوة والسكنى * حتى ياتي * كل * بيان * مبطل * بيان
 * خصمه * بان تقاومت بيناتهم ولم يتبين تقديم عقد احدها او اتحد وقتها
 * فياخذها * او ياخذهم * الحاكم * او نحوه * كما مر * في كتاب النكاح
 في قوله باب ان اراد زوج اثبات نكاح الخ اذ قال وان ادعت زوجاً فانكر كلفت
 بياناً وليس لها عليه مونة في الاجل ان اجل لاثباتها به فان لم تجده حلف ولزم انفق
 جاحدة على مدعيها في الاجل فان طلبت اليه حميلاً او يميناً بالطلاق ثلاثاً ان لم
 يات اليه فاما ذلك وحلفت ان لم يبين وان جحدت ولا بيان له ثم مات فاكذبت
 نفسها وصدقت دعواه فقيل ترثه وقيل لا وكذا منكر لمدينة انه زوجها ان ماتت
 او انه طلقها ثلاثاً او بائناً فانكر ولا بيان ثم مات فاكذبت نفسها كذلك على
 الحلف الى ان قال وان اختصم في امرأة فادعاهما كل منهما فاكذبتا كلفاً بياناً

كالولي وقد مر وان ادعى
 اثنان امرأة فاختصما انفقها
 كل نفقة حتى ياتي بيان
 مبطل لنفسه فياخذها
 الحاكم كما مر

فان اتى كل به فتاريخاً فان لم يكن او اتحد اجبراً بطلاقها بائناً وحلفت لهما ان لم يبينا
فان صحح البيان لا حدهما فزوجته وقعد فيها من اقرت به منها ان دفعت اخر ولزمه
البيان وقيل لا يقعد باقرارها وكذا ان ادعى رقيقاً فاقرباً حدهما على الخلف اه وفي
الاثر وان ادعى رجل طفلاً انه عبده وادعى الطفل انه حر فلينفقه حتى يبلغ
فيثبت الحاكم بينهما الخصومة فان اتى بيينة انه عبده والا خلى سبيله وان ادعى طفل
انه عبد هذا الرجل وانكر الرجل فلا نفقة عليه لان الطفل هو المدعي وان ادعى رجل
طفلاً انه ابنه وانكر الطفل فالبينة عليه انه ولده وينفق عليه حتى ياتي بالبينة وان
ادعى الطفل ابا وانكر فلا نفقة عليه لان الطفل هو المدعي ومن تحقق ان نفقة على
احد ولا بيان له وانكر اخذ من ماله خفية فان تمسك به حالف انه لم ياكل تعدياً
ومن وجد منبواً فاشهد جماعة من المسلمين انه ينفق عليه ويدرك عليه اذا بلغ وان
لم يستشهد فلا يدرك وكذلك خليفة اليتيم اذا انفق من ماله على اليتيم وعن رجلين
اختصما على عبد فزعه الحاكم من ايديهما قال عليهما نفقته وان حكمه الحاكم لواحد
منهما فلا يدرك عليه صاحبه ما انفق على العبد وان حكمت اي حكمها الحاكم
اي اثبتها فهو نوع من التضمنين او حكم بها فهو من الحذف والا يصال لا حدهما
او لاحدهم لعدالة شهود دون شهود غيره او لكثيرتهم او من زيد عدالتهم او لبطان
شهود غيره لجرم نفعا او دفعهم ضرا او لتقدم تاريخه او لخلل في عقد غيره كعقد بلا
ولي او لعجزه عن البيان اصلاً او غير ذلك لم يدرك عليه صاحبه وهو الذي لم
تحكم له ما انفق لان الامر انما ظهر من حين الحكم وما قبل ذلك غيب محتمل
الى الان ولانه انفق بدعواه للزوجية لنفسه وقيل يدرك تبعاً للحكم ولا تدر كها
اي النفقة وكذا غيرها من الحقوق على من كذبه ولا عليهما ان كذبتهما ولا
عليهما ان كذبتهما او صدقتهما او اصدقتهما او ادعت اي او على من ادعت
عليه طلاقاً ثلاثاً او بائناً او فداء بانواعه او تحريماً بشيء فعله او
فعلته كزنى او بالحرم او بتمدد نكاح الدبر او انها محرمته او فساد نكاحها من اوله
حين عقد كعقده بلا ولي او في عدة او بلا شهود او نحو ذلك او موت الزوج
الغائب عن المحل الذي هي فيه او امياله ولا تدر ك ما فات من النفقة في دعوى

وان حكمت لاحدهما لم
يدرك عليه صاحبه
ما انفق ولا تدر كها على من
كذبه ولا عليهما ان
كذبتهما او صدقتهما او
ادعت طلاقاً ثلاثاً او فداء
او تحريماً او انها محرمته او
فساد نكاحها او موت
الزوج الغائب

موت الغائب ولو كذب الزوج بدعواها في صورة عدم ادعاءها موته او
كذبها غيره في هذه الصورة او غيرها مع تمسكها بدعواها بعد التكذيب نقول اكل
من مال زوجي او انفقوني بعد قولها انه مات اذ قالت كذبت في قولي انه مات او
كذبت نفسها بعد اي بعد ادعاءها ذلك حتى يضح انها كذبت فتنفق وجوز
الا دراك عليه ان كذبت نفسها في المعاني اي في اي صورة من هذه الصور كلها
وجه القول الاول انها قد ابطلت حقوقها بقولها فلا يردها رجوعاً عنه وانما يرد
بيان وجه الثاني انها قالت قولاً تفوت نفسها به عن زوجها او زوجها عنها بلا بيان
فلم يقبل عنها ولم يعمل به فاسقط ما يترتب عليه من عدم النفقة فكانت اذا كذبت
نفسها وطابت النفقة ادر كنها كما انها معطلة لا تجدد الزوج ولا امر نفسها فان
ادعى الزوج الثلاث او البائن ونحو ذلك نكحها بظهار او ايلاء او الفداء
او التحريم بفعل فعله او فعلته وبان الفعل الذي ادعى التحريم به
وانكرت فلا نفقة لها اما الطلاق ثلاثاً وبائناً والخرج بالظهار او الايلاء فلان
ذلك ان كان عليه بيان عمل به والا فانه يؤخذ من لسانه اذا اخبر به لانه مما يستقل
به ولا يقبل عنه تكذيبه نفسه ان كذبه وقيل يقبل لانه لم يتكلم بانشاء بل اخبر
اخباراً ولو انشاء جرى عليه انشاء ولم يحتمل الصدق والكذب والفداء ولو كان
لا يستقل به لكنه طلاق فكان كالطلاق مما يستقل به واما الفعل ان بان كزناه
بجرمها ان شهد عليه اربعة فلا اشكال ويجوز عود قوله وبان الفعل الى ما يستقل به
وما لا يستقل به فيكون بيان ما يستقل به هو عدم ما ينافيه فلو وجد ما ينافيه لا درك
النفقة مثل ان يقول طلقها ثلاثاً بحضرة فلان وفلان وهما يسعدان مني فكذباه وقيل
ينفقها ان اقرب الفداء لانه لا يستقل به لانه فعل مشترك بينهما هو ان ترد اليه
الصداق او يفضه على الفرقة ويقبله على الفرقة ولزمته ان ادعى فساد النكاح او
ادعى الحرمة هكذا ولم يبين باي وجه حرمت ولا ينصت له في ادعاءه
ولا يجبر الاب او الولي على نفقة امرأة كطفله مثل طفله هو مجنونه
وابكمه فلا يجبر الاب او الولي على نفقة نساء هؤلاء ان اعدما اي الولد وابوه
وكذا الولد ووليه وان كان للطفل او للاب او للولي مال اجبر على الاتفاق ينفق من

ولو كذب دعواها
او كذبت نفسها بعد وجوز
الا دراك عليه ان كذبت
نفسها في المعاني فان ادعى
الزوج الثلاث او الفداء
او التحريم وبان الفعل
او انكرت فلا نفقة لها
وقيل ينفقها ان اقرب الفداء
ولزمته ان ادعى فساد
النكاح او الحرمة ولا
ينصت له ولا يجبر الاب
على نفقة امرأة كطفله ان
اعدا

مال الولد او من مال نفسه على مامر من انه يدرك ما انفق ان انفق على الرجوع وانما يطلب الولي على اتفاقها ان كان هو الذي زوج الطفل او من ذكر فانما زوجه فهو المطلوب بها ولو كان له اب مثل ان ياتي خبر موت الاب او يغيب او كان مشركا او مجنوناً فيزوج طفله او مجنونه او ابكمه وليه ثم يظهر الاب حيا او يقدم * وكذا الخليفة * لا يجبر على نفقة زوج الطفل المستخلف عليه او زوجة المجنون او الابكم زوجهم هو او ابهم او غيره ان لم يكن لهم مال ولو كان له مال لكن ان زوجه هو وكان له مال اجبر ايضا من ماله او ماله * ويجبر عليها * اي على النفقة لزوجة الطفل المستخلف وكذا المجنون او الابكم وزوجة الغائب او غيره * وعلى نفقة نساء عبيده * اي عبيد المستخلف عليه المدلول بذكر الخليفة سواء المستخلف عليه طفلا او ابكم او مجنونا او غائبا او غيره وعلى نفقة عبيده * ان كان له * اي للمستخلف عليه * مال * والا فلا يجبر * ومن لا يجوز طلاقه على غيره لا يجبر على نفقة زوجته * اي الا الاب فيجبر على نفقة زوج طفله ولو كان لا يطلق عليه والمراد بزوجه زوجة ذلك الذي هو غيره * ان عدم * اي ان اعدم هذا الغير فالاب لا يخل والمجنون والابكم والخليفة والوكيل ان كان للاب او للطفل او المجنون او الابكم مال اجبروا اعني الاب والخليفة والوكيل على نفقة زوجة الطفل وزوجه المجنون وزوجة الابكم والا فلا وكالمحمل ان كان له او للمحمول عنه مال اجبر على نفقة زوجة المحمول عنه ياخذ من مال المحمول عنه فينفق ان لم يكن له مال الا ان لم يصل اليه ولم يكن له مالا فلا اجبار وتكاليفه الغائب ينفق من مال الغائب وان لم يجده فلا اجبار عليه وامان يجوز طلاقه على انسان فانه يجبر على الاتفاق ولو لم يكن له مال وذلك كسيد العبد فان له ان يطلق على عبده او يامر وكسيدته فان لها ان تامر رجلا يطلق عليه او تامر هو ومن جعل الزوج طلاق زوجته بيده ولو لم يكن كفيلا ولا وكيلا ولا خالفة ولا مأمور بالنفقة لان هؤلاء كالزوج ان كان الطلاق بايديهم الا ان جعل الطلاق في يده بحق له على الزوج عند مجيز ذلك كرهن الطلاق ومراد المصنف بالاعدام كون ذلك الذي لا يجوز طلاقه على غيره لامال يجب عليه ان ينفق منه فيشمل من يعتبر وجود ماله او مال الزوج ومن

وكذا الخليفة ويجبر عليها وعلى نفقة نساء عبيده ان كان له مال ومن لا يجوز طلاقه على غيره لا يجبر على نفقة زوجته ان اعدم

لا يعتبر له الا مال الزوج كما مثلت لك * ويجبر حر على نفقة حرة تحت عبده * والامة كذلك على قول موجب نفقتها على سيد زوجها * بضرب حتى ينفق او يطاق * على حد مامر في الاجبار على النفقة كقول بعض يجبر على النفقة وقول بعض يقال له انفق او طاق وقول بعض يقل له انفق وان طلقت استرحت * لا العبد عاينها ان غاب ربه * ولا سيما ان حضر ومن اوجب من قومنا نفقة زوجة العبد على العبد اجبر العبد ومن اوجب نفقة الامة على سيدها لا على زوجها العبد اجبر السيد * او كان * ربه * طفلا او مجنونا * او ابكم لا يجبر هذا السيد ولا العبد على نفقة زوجة العبد وكذا السيد الغائب * و * لكن * ترفع * زوجة عبد واحد من هؤلاء او سيدها ان كانت امة * امر * نفقة * لها نحو الحاكم * كالجماعة والامام والسلطان * فيجبرون الخليفة * الموجود قبل ذلك الرفع او الخليفة الذي يجبرون الشيرة على استخلافه بعد الرفع او الخليفة الذي يستخلفونه * وتجبر * المرأة ولو بالضرب * على نفقة حرة تحت عبدها كالرجل * وفي امة تحت عبدها خلاف وان كانت السيدة طفلة او مجنونة او بكية او غائبة استتلفت لها الشيرة او نحو الحاكم خالفة ينفق وان كان خليفة اجبر ان كان لها مال والكسوة والسكنى كالطعام والشراب في جميع مسائل النفقة ولو لم يذكرها المصنف ولم اذكرها ولو اختلف نوع الجبر في ذلك كما مر * و * يجبر المشترك فصاعدا في عبد او امة * على نفقة مشتركها * نفقة * زوجته * ان كان عبدا وسواء فمين اشترك في العبد ان يكون رجلا او نساء او مختلطين * وان غاب بعض الشركاء * في الزوج العبد * او كان كطفل * مثل الطفل هو المجنون والابكم * اجبر خليفته * او وكيله على مثابه في نفقة زوجة العبد المشترك * ان كان والا * يكن له خليفة او وكيل * رفعت * زوجة ذلك العبد المشترك * امرها من ذكر * من حاكم ونحوه * فياخذ الولي * المراد جنس الاولياء ثلاثة فصاعدا وقيل اثنان فصاعدا او اراد الولي الاقرب او واحدا من المستويين او المستويين لياخذ غيره ويقوم في ذلك فلهذه الاوجه افرد الولي لكن لو جمعه لافادها ايضا لان ال في ذلك للحقيقة * بالتوكيل * او للاستخلاف * للاتفاق * عليها * مع الشركاء * متعاق بالانفاق وللحاكم او نحوه

ويجبر حر على نفقة حرة تحت عبده بضرب حتى ينفق او يطاق لا العبد عليها ان غاب ربه او كان طفلا او مجنونا وترفع امر نحو الحاكم فيجبرون الخليفة وتجبر على نفقة حرة تحت عبدها كالرجل وعلى نفقة مشتركها وزوجته وان غاب بعض الشركاء او كان كطفل اجبر خليفته ان كان ولا رفعت امرها من ذكر فياخذ الولي بالتوكيل الاتفاق مع الشركاء

أخذ العشرة والجبر في ذلك بالخطأ أو بالحبس وإن كان الأمر عاجل من ذلك
 فيضرب المنذور إليه إذا امتنع عن الحق ولو لم يملك الاستخلاف أو التوكيل إن امتنع
 الولي أو العشرة ولم يكونوا وكذلك إن غابوا كلهم أو كانوا أطفالاً أو نحو أطفال
 أو بعض كذا وبعض كذا فإنه يجبر الولي أو يصنع ما ذكرنا * ويجبر حاضر * بالغ
 عاقل من الشركاء * بقدر منابه من الرقيق * فينفق على زوجته بقدر منابه فيه
 * ويؤخذ بنفقة * العبد * إن احتاج * العبد * وغاب شريكه * في
 العبد * من * نائب فاعل يؤخذ أي يؤخذ الشريك الحاضر العاقل البالغ الذي
 * كان * العبد * بيده * بنفقة العبد كلها * ويدرك * حصه شريكه الغائب في
 النفقة * عليه * أي على ذلك الغائب * إذا قدم * ويؤخذ خايفة الغائب أو
 الطفل أو نحوه على نفقة عبد الغائب ومن ذكر من له لا من مال الخايفة وإن لم
 يكن له خليفة أجبر الحاكم أو نحوه أولياءه أو عشيرته أن يستخلفوا له من ينفق وإن لم
 تكن له أولياء أو عشيرة أو لم يطافوا واطاق نحو الحاكم الاستخلاف متفقاً
 وإن لم يحتج العبد لذلك لم يؤخذ من بيده مثل أن يكون يكسب ويأكل ومثل أن
 يكون يأكل بنفسه من المال المشترك بينهما * ومن غاب ولم يترك نفقة زوجته *
 ولا خليفة ولا فمماً بالنفقة * شكك لمن ذكر * وهو الحاكم أو نحوه * فيفرض لها *
 نفقة * على قدر * مال * فتأكل من ماله الحاضر بذلك المقدار سواء
 تركه بيدها ولم يقل أنه نفقة ولم يقل انفق منه أو تركه بيدها أو في بيت منفق
 عليه * وإن ترك محتاجاً لبيع * مما لا يؤكل ولا يبيع أو يؤكل بإفساد كخنجر حمل
 * وكل * الحاكم أو نحوه * له بائعاً * أو امره * منه * أي مما احتاج للبيع
 * بقدرها * أي بقدر النفقة * لا تبيانه * أي إلى أبيه وإن احتجج إلى بيعة كله
 أو لا يشتري بعضه أو تسمية منه أصلاً أو لا يبيعه بيع كله وإن لم يعلم متى يأتي
 باع شيئاً فشيئاً وليس ذلك مختصاً بالغائب فإن الحاضر المتمتع من النفقة على أزواجه
 أو عبيده أو نساءهم أو حيوانه أو أولياءه وكل من تلزمه نفقته بالوكالة يجبر كما مر
 ويجوز أخذ عشيرته أو أولياءه على إجباره ويجوز استخلاف نحو الحاكم على بيع ماله
 ويجوز بيع الحاكم ونحوه المال بنفسه ويجوز نزع الحاكم ونحوه المال من يده فينفق

ويؤخذ حاضر بقدر منابه
 من الرقيق ويؤخذ بنفقته
 إن احتاج وغاب شريكه
 من كان بيده ويدرك
 عليه إذا قدم ومن غاب
 ولم يترك نفقة زوجته شكك
 لمن ذكر فيفرض لها على
 قدره وإن ترك محتاجاً
 لبيع وكل له بائعاً منه
 بقدرها لا تبيانه

منه أو يوكل من ينفق منه ويجوز أن يذبح مالا يعظم كشاة فيطعمها من ذكرنا أو يامر
 من يذبح أو من يطعم وفي الأثر ويؤخذ الولي على وليه على النفقة والتعديدية ويؤخذ
 لأولياءه أن يستخلفوا بينهم وبينهم وسالته عن رجل له على آخر دين فقعد ما شاء
 الله ثم زال عقل المديان فجاء صاحب الدين إلى المعتوه إلى من يطلب هذا حقه قال
 إن سبيل المعتوه سبيل الطفل عندنا إذا حل عليه حكم من أحكام المسلمين وهذا
 المبطل أن كان ترجى له العافية ولا يخاف اتلاف المال أهل إلى وقت العافية والا
 أخذت العشرة من يتولى أمره فيأخذ ماله ويؤدي ما عليه ولا يذهب لأحد حق
 وقال أيضاً عن الشيخ أبي زكرياء فيمن ربه الإخيار أشرف على الهلاك هو وعياله أن
 يستخلفوا له خليفة فيبيع من ماله فينفق عليه هو وعياله وعنه أيضاً يجبر الرجل على
 نفقة عياله وحشمه إذا بلغت إليهم الضيعة حتى كلبه يؤخذ أن ينفقه * وإن ترك
 مالا بغير منزله فهل يؤكل * الحاكم أو نحوه * عليه * أي على الزوج وإن شاء
 الحاكم أو نحوه أمر واستخلف * من يتدين إليه * أي إلى مال الزوج المائب ومثله
 مافي ذمة ولم يحل وإن شاء الحاكم أو نحوه تدين هو لها عليه * فينفقها * وإن كان له
 خليفة فللحاكم أو نحوه أمره بأخذ الدين أن لم يأخذ * أو تومر بأخذ الدين إليه ونفق
 نفسها بعمول * متعاقب بأخذ الدين أي تومر أن تأخذه بحضرة العمول لينظروا لها
 ولزوجها المصلحة ويشهدوا بكمية الدين وللحاكم أو نحوه أن يحضر هو في أخذ الدين
 ولعل المصنف آخر قوله بعمول ليتنازع فيه أخذ ونفق فيكون المراد أنهم يحضرون
 في أخذه ويقدر لهم مقدار النفقة كما يقدره الحاكم أو نحوه * وتدركه * أي
 الدين * عليه إذا قدم * أن أكاته كله أو صرفته فيما أخذته له أو فيما يجوز لها مما لها
 على الزوج وإن بقيت منه بقية فهي لها وعلى الزوج غير هذه البقية ومن قال النفقة
 للزوج فلبقية له وعليه قضاء الدين كله * أو لا لها شيء من ذلك * لا تأخذ عليه
 الدين ولا يؤخذ لها ولا تدركه استخلاقاً للنفقة ولا تدركه أيضاً على خليفة تركه الزوج
 شيئاً لأنه لم يترك مالا حاضراً وقد تركته يسافر ولم تستمسك به لكن قد يهرب وقد لا
 تقدر عليه * أقوال * الراجح الثاني لأنها لا تبقى بلا نفقة وأخذها الدين أقوى لأنه بأمر
 الحاكم أو نحوه وأخذته بنفسها وهي لها حق على الزوج بخلاف الثالث فإن فيه إسقاط

وإن ترك مالا بغير منزله
 فهل يؤكل عليه من يتدين
 إليه فينفقها أو تومر بأخذ
 الدين إليه ونفق نفسها
 بعمول وتدركه عليه إذا
 قدم أولاً لها شيء من
 ذلك أقوال

النفقة وبخلاف الاول فان فيه افراد من لاحق له في نفقة الزوجة في اخذ الدين وان حضر ماله وخالفته ادركت النفقة على الخليفة * وان غاب ولا مال له * حاضر ولا غائب ولا كفيل * ادركتها على وليها * او من له ولاء * على الترتيب وان كانت امة فلي السيد * ولا يعذر حاضر معدم * في امساكها وعدم الانفاق عليها * فاما ان ينفقها او يطلقها * لم يعذر لان له ان يطلق فيستريح كالذمي المعدم قبل يكلف الجزية لان له الاسلام فيستريح وقيل لا يكلفها كما قال في الزوج المعدم * وقيل لا يجبر على نفقتها * على هذا القول * تدركها * اي النفقة * على وليها * او من ينفقها من صاحب ولاء او سيد واذا حضر مال ولد الرجل طفلاً او بالغة ولو اجازته عن نفسه فان ذلك بحضور ماله في مونة ازواجه واولاده ومونة زوجة واحدة ان كان جد وهذا في هذه المسئلة ونحوها مما مر او ياتي * ولا يدرك معدم نفقته على زوجته الغنية * وهي التي لها مال يكفيها ويكفيه في الحال ولولم يكن ولي او كان له ولي لا مال له لانها ليست ولياً له ولا معتقة له فلو كانت ويلة له ولا وارث له سواها او معتقة له كذلك نفقته من حيث انها ويلة له لا وارث له سواها او من حيث انها معتقة له * وقيل غيره * اي غير ما ذكر فتفق زوجها اكلاً وشرباً ولباساً وتسكينة ولو كان له ولي غني لانه تلزمه نفقتها ان كان له مال فلزمته نفقته ان لم يكن له مال وزادت المرأة انه ينفقها ولو كان لها مال لان اصل النفقة لها عليه وهو القوام عليها كما قال الله عز وجل الرجال قوامون على النساء الاية ووجه هذا القول الاخير مع ضعفه ان حق الزوج عليها عظيم لا تقوم به فقبح ان يكون يتكفف الناس ويتذلل لهم مع ان لها ما يغنيه عن ذلك وانه ورد في بعض الاحاديث انه لا يصح للمرأة تصرف في مالها يبيع ونحوه بلا اذن من زوجها فقد صار كماله فادنى ما يترتب على ذلك ان ينفق منه ويسكن وايضاً هو تبع لها في الانتفاع بما لها بلا اذن كركوب دابتها واستعمال ما فيها * وان تشاجر * اي اختلف * مع امراته على اولادها وقالت لا اسكن معهم ولا اعمل لهم * طعاما وغيره ولا اخدمهم * ولاء اكل معهم قبل قولها ولا يلزمها ذلك * المذكور من السكنى معهم والعمل لهم والا كل معهم وكذا الخدمة ولا

وان غلب ولا مال له
ادركتها على وليها ولا
يعذر حاضر معدم فاما ان
ينفقها او يطلقها وقيل
لا يجبر على نفقتها وتدر كها
على وليها ولا يدرك معدم
نفقته على زوجته الغنية
وقيل غيره وان تشاجر
مع امراته على اولادها
وقالت لا اسكن معهم
ولا اعمل لهم ولاء اكل
معهم قبل قولها ولا يلزمها
ذلك

سببا اولاده من غيرها كما لو فارقت زوجها فانتقضت العدة او لم تنقض ولو كانوا مرضعين او وجد من يرضع وقبلوا عن يرضعهم باجرة او بدوتها وكان للاب مال يستاجر مرضعا اذا لم يجد بلا اجرة وقيل لا تجب ان لا تواكل اولادها منه وقد مر في النكاح مانصه وان ابت ان تواكل ابويه او نساءه او ولده من غيرها او عبده فاما ذلك ايضا * وان ارادته * اي ارادت ذلك * فابى * هو * نظريه * بالبناء للمفعول اي نظريه الحاكم او الجماعة او الامام * فان لم يضر * الاب * بهم * في منع امهم من ذلك اي لم يضرهم بالبيع * قبل قوله والا تركوا معها واعطاهم نفقتهم ولو كانت في عصمته * اي هي زوجة له لم يطلقها او طلقها رجعيًا ولم تتم العدة والغاية راجعة لقوله قبل قوله او لقوله اعطاهم لانه يتبادر ان يعولهم برة اذا كانت في عصمته والمشهور انهم يكونون معها * لم يبلغ الذكركر خمس سنين او يعرف لبس ثيابه وغسل يديه او تبلغ الانثى وقيل مالم تتزوج وقيل مالم يبلغ الذكركر ايضا كالانثى فاذا بلغا اختارا وقيل يخير الصبي ذكرا او اثنى وتقدم كلام في محله على ذلك ولا يترك مع من ريب ولا يدفع اليه وتقدم في النكاح في قوله باب لزمت نفقة ذات رجعي ائله مانصه ويجبر برد ولد لام ان طلبت رضاعه ولو قبل غيرها وبقائه عندها في صغره حتى يطيق الذكركر لبس ثيابه وغسل يديه والانثى حتى تنكح ولو بلغت ان لم تسترب اه وفي الاثر وماله عن رجل توفي وترك ابنته وامراته ثم ان المرأة تزوجت غير ولي الصبي وبلغت اثنتي عشرة سنة هل يجوز لولي الصبية ان ينزعها من امها وهي كارهة قال المرأة اذا تزوجت كان الولي احق بالصبية مالم تبلغ فاذا بلغت كانت مخيرة بنفسها حيث شاءت * وان ملك قدرها * اي قدر النفقة اما ان ينفق اولاده وبعضهم بها او نفسه وزوجته * فقط * ويجوز عود الماء الى الزوجة على حذف مضاف اي ونفقة اولاده او بالجر عطفاً على الماء بلا اعادة الحافض وهو النفقة بناء على القول بجواز ذلك وانما قدمت الزوجة لان نفقتها او كذا الا ترى انها باشباع ونفقة الولي بقوت وانه لا نفقة لها على اولياءها وانك ان يكون له مايا كل هو واولاده غداء وعشاء واحدها فقط على الخلاف وليس له ماتا كل الزوجة او له ما يلبسون وليس له ما تلبس وكذا

وان ارادته فابى نظريه
فان لم يضرهم قبل قوله
والا تركوا معها واعطاهم
نفقتهم ولو كانت في عصمته
وان ملك قدرها فقط

اجرة المسكن او احتاجوا الى ذلك كله واحتاجت اليه كله فانه يعطي الزوجة ذلك ويدرك هو واولاده على وليه ما يدركون وان كان له اكثر من يوم وليلة لم يدرك على وليه نفقته ونفقة اولاده الا ان حكم عليه بنفقة جمعة مثلا او شهر ووجد عنده مقدارها فانه يعطيها زوجته بمرة ويدرك هو واولاده على وليه وقدمرانه يدرك المسكن ان كان كبيرا او صغيرا ويعتبر في ذلك كسوة نصف السنة وهو وقت الحر والقروان بقي عند الزوجة شي فلاب وبالأولاد ويدركون ماسواه على الولي وما ذكره المصنف فيما اذا كان الولي غير ولد اخر له والا فلاب ان يترك ذلك الزوجة ويدرك لنفسه واولاده على ولده وله ان يمسك ذلك لنفسه واولاده ويدرك على ولده لزوجته الا ان ضاقت بذلك فهي مقدمة والزجتان فصاءدا فيما ذكره وما ذكرته كالزوجة والجد في نفقته ونفقة زوجته الواحدة واولاده كالأب ويؤخذ بائع عبده بيعا موقوفا او واهبه هبة موقوفة او معاق عتقه الى شيء او تديره او يخرج من ملكه بوجه مامن الوجوه اخراجا موقوفا والوقف يكون بتخيير المالك او المنتقل اليه او قبوله او قبول غيره وبغير ذلك من انواع التعاقب بنفقة حرة تحتها او امانة على مامر فيها والهاء في تحتها عائدة الى العبد حتى يتم البيع او نحوه من الاخراج من الملك كالاغناق فينفقها من انتقل اليه او هو نفسه ان اعتق او يرجع اليه فينفقها وليس معلقا كما انفقها وهو معاق وكذا ان رهنه او دبره او ابق منه او غصب او مرق او اشتبه بغيره فلم يميز او جعله عوضا على القول بجواز جعل العوض في غير الاصول او نحو ذلك ما حيي العبد ولا تلزمه ان طاق عليه طلاقا بائنا بان قال طلقها طلاقا بائنا او اجبر على النفقة فطلقها او طلقها ثلاثا وقيل اثنتين او فاداهما ولو لم تنقض عدتها او كانت حاملا بناء على ان لانفقة لبائن ولو حاملا وقيل لها ولو غير حامل وقيل لها ان كانت حاملا بل لكونها حرة تحت عبد كان بائنا وقد مر في النكاح في قوله باب لزم نفقة ذات رجعي ان الخ مانصه وهل لحره حامل ان بانت من عبد نفقة للوضع اولا قولان ولها على العبد ان عتق ولا نفقة لامة حامل ان بانت وان من حر عند الاكثر وقيل عليه نفقتها وعلى العبد بعد عتقها حتى تضع اه وان اعتق بعد ما طلق عليه ربه وانما يتصور عتقه من ربه فكأنه قال وان طلقها

ويؤخذ بائع عبده موقوفا بنفقة حرة تحتها حتى يتم او يرجع اليه وكذا ان رهنه او دبره او ابق منه او غصب ما حيي العبد ولا تلزمه ان طلق عليه بائنا ولو لم تنقض عدتها او كانت حاملا وان اعتق بعد ما طلق عليه ربه

عليه ربه وهي حامل واعتقه ربه بعد التطلق انفقها لوضعها هو لاربه لانه هو بعد العتق زوج حرفه كسائر الاحرار ينفقها من حين عتق ونفقة قبل العتق على سيده وكذا ينفقها العبد بعد العتق ان طلقها سيده طلاقا رجعيا وقيل ولو بائنا غير حامل وان فارق بالطلاق ونحوه او بالحرمة زوج معدم زوجة حاملا ثم استفاد انفقها حتى تضع وكذا ان فارقها وهي غير حامل فرقة رجعية او بائنة على القول بان للبائن النفقة ولا تلزم احدا نفقة زوجة مكاتبه او معتقه وان حاملا لان المكاتب عندنا حر من حينه ولو لم يقبض ما كاتب عليه ولا شيئا منه وانما غيا بقوله وان حاملا لانه يتوهم انه لما كان الحمل من حين كان عبده بازمه نفقتها ما لم تضع والله اعلم خاتمة في كسوة المرأة وسكنائها والعدل وغير ذلك وقد تقدم بعض الكلام عليهن في النكاح قالوا في الديوان وعلى الرجل ان يكسو زوجته كسوة يقدر عليها على قدر عسره ويسره وانما يفرض الحاكم في كسوتها ما يسترها على قدرها وذكروا في كسوة الغني انها ستة اثواب القميص والمخفة والرداء والخمار والمربع والوقاية والفرق واما كسوة الفقير فالعباءة والوقاية وفي الجامع للشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله مانصه واما اللباس فان كان انما استقبال الشتاء اجبروه على لباس الشتاء كله وكذلك الصيف على قدر عادة الناس في وقت يجددون فيه اللباس ما يميزهم من اللباس في سنتهم في الشتاء والصيف على قدر الحاجة في ذلك بنظر اهل الصلاح وفي الاثر يصبغ الغني لباس زوجته بالاك والاوسط بالقوة والمفلس بالدباغ وهو تاكوت ونقول له ببربريتنا تاجت بعد ما ياتي بالشهود انه فقير وهذه كسوتها في السنة على زوجها وقيل يعتبر في الكسوة شرف المرأة ووضعها مع مال الرجل والقميص جبة من كتان والمخفة ثوب تغطي به ثيابها كلها بعد ما فرغت من لبسها تلبسه من فوقها والرداء ثوب فوق القميص والوقاية ثوب صغير او خرق يكون على قدر راسها او اقل يلى الشعر والذهن ويمنع من توسخ غيره به والخمار ثوب تلبسه فوقها يكون الى صدرها والمربع ثوب تلبسه فوق الخمار يغطي به السريرة او الركبة او اقل والفرق نعل وجلد مخصوف بها يصل وسط الساق او اكثر او اقل والحولية ثوب مطلق ليست فيه الاعلام كانه سمي لانه يقطع به العام والمقنع كساء حاشيته

وهي حامل انفقها لوضعها هو لاربه وان فارق معدم حاملا ثم استفاد انفقها حتى تضع ولا تلزم احدا نفقة زوجة مكاتبه او معتقه وان حاملا خاتمة

حمران على الطول ووسطه ابيض وطرفاه اعلام حمر وسود وغير ذلك على العرض مقدار ذراع او اقل او اكثر في جملة اعلام كل طرف والعباءة ثوب على قدر الجبة يخشن ويغلظ تكتفي به زوجة الفقير مع وقاية اكبر من وقاية زوجة الغني لتصل بالعباءة فلا تنكشف ﴿ لا تدرك ﴾ الزوجة ﴿ ان كانت امة على زوجها ﴾ ان كان حرا او سيد زوجها ان كان عبدا ﴿ كسوة ﴾ بل ذلك على سيدها على حد مامر في ادراك النفقة ﴿ وجوز ان جلبت من ربه ﴾ او طلب السيد الجلب والتجوز صادق بعدم المنع وعدمه صادق بالاباحة وليست مرادة وبالايجاب وهو المراد اي وجوز الادراك اي اوجب بعض العلماء كسوة الامة على زوجها ويجوز ان تراد الاباحة اي البيع عند بعضهم ان يطلب سيد الامة او الامة زوجها ان يكسوها فيدرك ذلك عليه وله ان لا يطالب هو ولا هي ﴿ ويحكم ﴾ للزوجة الحرة او الامة حيث تدرك الكسوة ﴿ بكسوة سنة ﴾ وقال الشيخ احمد بن محمد بن بكر في الجامع يحكم لما بكسوة ما استقبل من الشتاء او الصيف فقط كما مر يعني يحكم لما بكسوة ما استقبل فاذا استقبل الاخر حكم له بكسوته ايضا وهكذا الكلام في تفسير الحكم بكسوة السنة انه يحكم لها للسنة فاذا تمت السنة حكم لها بكسوة السنة الاخرى وهكذا وهكذا في الحكم بغداء او عشاء او بهما او نحو ذلك ﴿ وان ادخرتها ﴾ اي ان ادخرت الزوجة كسوتها ﴿ ولبست من مالها ﴾ ان كانت حرة او من مال سيدها ان كانت امة او من مالها على القول بان الامة تلك وكذا العبد او لبست الحرة او الامة بالعارية ﴿ لم تدرك عليه في ﴾ العام ﴿ الا في ﴾ او اراد لم تدرك عليه في الزمان الا في وهو السنة بعد الاولى والمصدق واحد وكذا قبل تمام السنة الاولى ﴿ وغيره ﴾ كسوة اخرى ﴿ ما قامت ﴾ هذه التي ادخرتها ﴿ وغرمت قيمتها ﴾ او مثاها ان امكن او رضي ﴿ له ان باعها ﴾ او اخرجتها من ملكها بوجه ما ﴿ او اتلفتها ﴾ بوجه ما وانما غرمت قيمتها في صورة البيع ونحوه مع انها قد اخذت فيها ثمن لان بيعها غير ماذون لها فيه لكنه صح الا ان نقضه الزوج وكان الشيء قائما وكان البيان انه بيد المرأة نفقة فله رده وله ما ربح في الكسوة ايضا ان باعها او تجرت بها او اكرتها وقيل ذلك كله لها وقيل لها ان اعطاه بلا حكم وله ان اعطاها به ﴿ وادركتها ﴾ اي مطابق الكسوة ﴿ عليه ﴾ اذا باع الاول او

لا تدرك ان كانت امة على زوجها كسوة وجوز ان جلبت من ربه او يحكم بكسوة سنة وان ادخرتها ولبست من مالها لم تدرك عليه في الاقي وغيره ما قامت وغرمت قيمتها له ان باعها اتلفتها وادركتها عليه

اتلفتها وغرمت قيمتها مثلاً سواء في ذلك السنة الاولى او غيرها وان تمت السنة الاولى او اكثر وقد ادخرتها فلها ان تردّها اليه ويعطيها اخرى وان ردّها وكانت بقدر ما يجزي لزومها قبولها ولها ان تمسكها والخيار لها فتحسبها للسنة الاخرى اما حبسها للسنة الاخرى فلانها قد قبضتها واما ردّها اليه واعطاه اياها اخرى فلانه عقد هذه الكسوة لها السنة معينة فلتحتاج الى عقد اخر سنة اخرى ولما ته ارض الامر ان خيرت لكونها في يدها ﴿ فان انخرقت ﴾ تزوّت ﴿ وانفقت ﴾ انفكت حيث تضامت بخياطة او غيرها ﴿ لا ب ﴾ فعملها لزمه اصلاحها ﴿ بخياطة او نحوها او اعطاهها مثلاً غير منخرق ولا منفق وان انخرقت بفعلها او تزوّت لم يلزمه اصلاحها ولا اعطاه مثلاً وسواء الخطأ والعمد لانها باقية على ملك الزوج وانما لها المنفعة فقط هذا ما يظهر من عبارة منسوبة للكتاب في الديوان وذكروا قبل هذا عن الكتاب انه ان اعطاه كسوة سنة فتلفت بتضييع منها او افسدتها فلا تدرك عليه شيئاً حتى تصل الى المدة واما ان تلفت بغير تضييع منها فانها تدرك كسوتها من ذلك الوقت اه ولعل المراد باحد لفظي الكتاب غير الاخر ﴿ ولا تدرك عليه ثوباً سواها ﴾ اي سوى الكسوة التي تجب لها سائر الاوقات ﴿ اصلاتها ولا لدرس ﴾ فانه يجوز حضور العرس ولو بزيئة على نية الفرح لا بقصد الفخر او الرياء او التزين لغير الزوج ﴿ ولا حياء وتدرك دثاراً ﴾ اي غطاء ﴿ شتاء ﴾ دون فراش لان البرد والريح والمطر من جهة السماء ﴿ وفراشا صيفاً ﴾ لحرارة الارض ودوابها لا دثاراً لانه يزيد حراً وينفعها الريح الباردة وقيل تدرك الفراش والدفتر في الشتاء والدفتر فقط في الصيف كما مر في النكاح انه لزمه اثناء تغسل به ومنسلها وان لثيابها وفراشها وصباحها اه ﴿ وقبل قوله دفعته لك لازم كسوتك ان قالت اهديت لي وتشاجرا وقبل قولها ان كانت لا تشبه ما يجب لها عليه

فان انخرقت او انفقت لا يلزمها اصلاحها ولا تدرك عليه ثوباً سواها اصلاتها ولا لدرس ولا حياء وتدرك دثاراً شتاء وفراشا صيفاً وقبل قوله دفعته لك لازم كسوتك ان قالت اهديت لي وتشاجرا وقبل قولها ان كانت لا تشبه ما يجب لها عليه

تسمع به لردته فلا يقل انه يحاسبها به فيعد متبرعاً ﴿ولها ان تعطي من ماله اجرة غاسلها﴾ اي غاسل كموتها لوسخ او نجس ويجوز عود الماء الى الزوجة اي من يغسل لها فم وكما سب عياله وتذكر على الزوج ان يعطي اجرة او يغسل هو او يامر بالغسل وان غسلت هي بنفسها او اعطت الاجرة من مالها فلا تدرك شيئاً وان لبست من مالها فقالت له اغرم لي لم يشتغل بها وتذكر عليه في حينها للمستقبل وان كسته فكذلك لا تدرك عليه الغرم وقيل تدرك عليه غرم ما كسته وان كساها من ماله فمات او مات او ماتا او بانت بمعنى فالكسوة للزوج او وارثه وقيل لها او لوارثها وقيل ان كساها بحكم فله او لوارثه والا فلها او لوارثها وهو من ورثتها وهي من ورثته في الكسوة اذا توارثا وقيل بالعكس وفي جامع ابي العباس احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله ليس لها من النفقة الا ما اكلت وافنت وكذلك من اللباس الا ما لبست وابلت وليس لها شيء من الزيادة على حاجتها في ذلك ولا يجوز لها فعل في نفقتها ولباسها الا باذن زوجها سواء في ذلك كاهه ازواجه وازواج من علق اليه من اطفاله وعبيده وما علق اليه من وجوه الخلافة والحالة اذا تحمل بذلك كاه واستخلف عليه الجواب فيها واحد اه وكذا ماتوا الى عبيد اطفاله ویتاماه ومن استخلف عليه والاشارة بقوله في هذا كله الى ما ذكره من اللباس والى ما ذكره ايضاً من السكنى والنفقة قبل هذا ونصه في السكنى هكذا واما السكنى فعلى قدر سكنى الشتاء والصيف وليس لها حد محدود الا ما يستغنى به في السكنى ويكون به من الحر والبرد سواء جمع ذلك البيت او استغنت بسكناه في الصيف والشتاء او يبدل لها مسكناً في الصيف والشتاء على قدر البيوت وما يصلح لسكنها في الزمان كله فيما لم تبلغ اليها مضرة في الحر والبرد قال واما ان وقعت المشاحة بين امرأة وزوجها فليس لها ان يبدل لها بيتاً غير البيت الذي هي فيه ولا ان ينزع لها شيئاً من الكسوة التي لبستها قبل ذلك وانفردت بها حتى ينهدم البيت او يزول وتذهب الكسوة فيعطى ما وجب عليه ﴿وتدب لقادر توسيع مسكن ل﴾ اجل ﴿توسيعه﴾ لتوسيع المسكن ﴿في عقل﴾ غريزي وكسبي فيمنو العقل وتزداد ثمراته ﴿و﴾ له ﴿تحسينه الخلق﴾ اي السيرة في عيشته وعشرته وكلامه وافعال النفس فيقل غضبه وتنبسه ﴿و﴾ لـ

ولها ان تعطي من ماله اجرة غاسلها وتدب لقادر توسيع مسكن لتوسيعه في عقل وتحسينه الخلق و

﴿تورث الغنى﴾ اي توسيع المسكن سبب في حصول الغنى ﴿وبضدها ضيقه﴾ اي ضيق المسكن فضيق مبتدا وبضد متعلق بمحذوف جوازاً وذلك المحذوف خبر اي وضيقه كافٍ بضدها اي بضد تلك الخصال فيها للفصل وهن توسيع العقل وتحسين الاخلاق وتورث الغنى واخذ ذلك تضيق العقل واساءة الخلق وتورث الفقر وايضا الضد الى هـ للجنس الذي يستغرق مخصوصاً فصاح لارادة ثلاثة اضداد فمن وسع المسكن ولم تكن فيه هذه الخصال كانت له ان شاء الله وان كانت فيه او بعضها ازداد ما كان وحصل ما لم يكن ومن ضيقه حصل له اضرارها وان كانت فيه الاضرار او بعضها ازداد ما كان وحصل ما لم يكن ﴿ولزم﴾ المسكن ﴿الزوج﴾ على قدر عمره ويسره قال الله عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم من وجدكم وذلك ايضاً على قدر سيرة اهل بلده كما في الديوان كما قال ولزم الزوج ﴿على عادة بلده﴾ ثم ان كان من اهل البيوت بيوت البناء فلها بيت البناء او بيوت الشعر ونحوه فلها بيوت الشعر ونحوه وان كان من اهل الخصوص فلها الخصى او من اهل الاخيبة فلها الحياء ﴿فان ردها لضيق بعد وسع﴾ في سكنها ﴿لم يجده﴾ اي الضيق او الرد ﴿ان ابت﴾ هـ حتى ينهدم المسكن او يزول لانه قد مكنتها منه بالاسكان فيه فهو كطعام او لباس قضته منه في انه لا يملك تبديله ﴿وجوز﴾ ان يجده ﴿بالظر﴾ نظر المسلمين او الحاكم او غيره ﴿حين لا ضير﴾ عليها في التبديل للمسكن لان المسكن لم يدخل ملكها وانما لها التمتع منه فله تمتعها بما شاء مما لا ضير عليها فيه ﴿ولها﴾ من المساكن ﴿ما يمكن فيه مرقدها بمرجل﴾ استعمل النكرة في الحقيقة بغير تقدم سلب وهو خلاف الاصل وهو غير قليل في النيل فالمراد الرجال فكأنه قل بمرجلها ﴿وصلاتها﴾ بالرفع عطفاً على مرقده اي وتمكن فيه صلاتها ﴿قائمة﴾ للطول والعرض ولكونه ارضه مما تجوز فيه الصلاة ولا مانع من الصلاة فيه وان لم تكن ارضه كذلك او منع من الصلاة فيه جوار كنيف وهياً لها مصلى او اتجمل ستر اي كفي او منعها غير ذلك وهياً لها ما تكتفي به جازان لم يلحقها ضرر بذلك ولها الكنيف بحسب العادة ﴿بركوع وسجود ووضع ما تحتاج من انية﴾ انية غسل وشرب وانية طعام وطبخ وعمل ذلك وما اشبه ذلك مما لا بد منه مثل ما تغسل فيه ثوبها ان كانت تغسل فيه ولا تجديتاً

وتورث الغنى وبضدها ضيقه ولزم الزوج على عادة بلده فان ردها لضيق بعد وسع لم يجده بمرجل ابته وجوز بالظر حين لا ضير ولها ما يمكن فيه مرقدها بمرجل وصلاتها قائمة بركوع وسجود ووضع ما تحتاج من انية

لحزن ماله الا ان شاء ^{ولا تخرج منه الا باذنه} ان اتاها ^{هو او ولده او عبده او امها} او غيرهم ^{بما تستحقه} من جهة الدين والدنيا فلو منعها شيئاً مما تستحقه او لم يطاق عليه لضيق ماله او حدث بها مالا يحتمل التأخير لحضوره وقد غاب عن البيت ولم يوجد من تستعمله في ذلك كما تشتهي الحامل شيئاً ولو اخرته لحافت سقطاً او ضراً او لم يعلمها دينها ولم ياتها بمن يعلمها ولم تجد من تستعمله في السؤال لجازها الخروج في ذلك ولو ابى ولكن اذا خرجت لا تعامل الرجل ما وجدت امرأة في ذلك كله الا ان لم تجد من تكتفي به في السؤال لها من النساء او كان زوجها يقبل ان يسأل لها لكن لا تطمئن اليه لسوء حفظه او عدم ورعه فلتسئل هي ^{ويحجر عليها} عند الحاكم او الامام او الجماعة لا تخرج فان حجروا عليها لكونه ياتها بما تستحقه فلا تخرج ^{وتودب ان كسرت} اي الحجر تضرب تسع عشرة ضربة او اقل وقد مر الادب وادب هذه في الاحكام ولها ان تخرج من البيت في الدار كلها اذا كان البيت او الخصى في الدار ولا تخرج من الدار ^{ولها دخول كامها} عليها ^{مثل مرضعتها او زوجة ابنتها او اختها من اي جهة} من جمعة لجمعة ^{اخرى ولو ابى زوجها} حيث لا ضرر ^{فانما لها واحد كام او اخت او غيرها واقتصر} او غيرها واقتصر عليها في الديوان تحتار واحدة من ذلك تدخل عليها من جمعة الى جمعة وله منع ماسوى ذلك ولو اباه او ولدها او عمتها او الامينة وقيل لا يمنع عنها هؤلاء ولا عبيدها ولا النساء الا من يضرها وله منعها من ان يقعدن عندها لكلام الدنيا او لشغل وله منع اجتماعهن عندها ايضاً وان لذكر وان جعل لها يوماً في الاسبوع غير الجمعة جاز وينبغي ان يكون الجمعة فان كان الضرر يحصل بدخولها في ماله او بدنه او بدن زوجته او تدعوها للزنى او تعلمها مبيء الاخلاق فلا تدخل ولو مرة في العام او اكثر من العام الا ان يشاء ويجب عليه ان لا يرضى بما يفسد عليه زوجته او بدنه او غير ذلك مما هو تضييع او اسراف ^{ويغلق عليها بابها في وقته} اي وقت الذاق كالليل والقائلة وحالة الخوف ونحو ذلك ولزم يكن معها فيه وحالة الجماع وان كانت في الخصى فارادت فتح ابوابها كلها او ارادت فتح مالم يرد هو فتحه او ارادت ان تمنع اكثر مما هو اراد هو فتحه نظر المسلمون في

ولا تخرج منه الا باذنه
ان اتاها بما تستحقه ويحجر
عليها وتودب ان كسرت
ولما دخول كامها عليها
من جمعة لاخرى ولو
ابى حيث لا ضرر ويغلق
عليها بابها في وقته

ذلك فان راوا ان يجعلوها باباً واحداً او اثنين فليقلوا بجهد رانهم وان راوا اكثر من اثنين جاز ^{ولا تجد رقوداً خارجة صيفاً} او غيره لا صيفاً ولا غيرهما واقتصر على الصيف لانه الداعي الى خارج البيت ^{الا لضرر} كهوام وحر شديد لا يطاق فلها الرقود خارجاً ^{بنظر} من المسلمين في ذلك الذي تمنع به هل هو عذر وان كان للبيت سطح اعلى يلي السماء تصعد اليه من داخل البيت فلها الرقود فيه ان كان لا ضرر يلحقها ولا يصدق عليها انها خرجت من البيت او رقدت خارجة حينئذ ولا سيما سطح لم يكشف السماء ^{ولا تسكن في طرف المنزل او حيث خافت} مضرة من الناس كقتل وضرب وسرقة وغصب لها او لما وانظر وصوت رحي او حديد او مجمع ناس او معصرة كما مر في النكاح او من السباع او الدواب او حريق او هدم او سيل وله منع من يحدتها ولو جاراً كما مر في النكاح او يونسها ولو من خارج البيت او يدخل اليها وان اشتكت بالوحشة امره المسلمون ان يونسها او يجعل من يونسها من الناس ممن لا تخاف منه المضرة كطفل او طفلة او امرأة ورجل لا ارب له بالنساء او قريب لها محرم منها وانما ينبغي لها خصاً بنظر المسلمين عند امين يحفظها اذا تبين له الضرر من احدهما للاخر اخبر به المسلمين فان لم يجدوا الامين فالامينة وفي الاثر وسأله عن رجل توفي وترك ابنة وامراته ثم ان المرأة تزوجت غير ولي الصبية وبلغت الصبية اثني عشرة سنة هل يجوز لولي الصبية ان ينزعها من امها وهي كارهة قل ان المرأة اذا تزوجت كان الولي احق بالصبية مالم تبلغ فاذا بلغت كانت مخيرة بنفسها حيث شاءت ^{وجاز بيت كراه او عارية} لا مضرة فيه كجذام وبرص او غير ذلك ^{وقيل لا يمنع عنها ابوها} واجدادها وجداتها من اي جهة فلهم الدخول متى شاءوا لا في الجمعة فقط ولحارمها الدخول اذ لم يكن ضرر ^{او عبدها او امها} او اولادها ^{الكبار والصغار الذكور والاناث ونساءها} اي النساء اللاتي يلقن بها دون اللاتي لا يلقن بها كالساحرة والزانية والتي تقعد مع الرجال وتكشف لهم او تلهو معهم والتي تصف النساء للرجال ونحو ذلك كما يدخل في عموم قوله ^{الا من خافت منه ضراً} له او لها نو في المال فانه يمنعه قولاً واحداً ولو اباه او امها او

ولا تجد رقوداً خارجة
صيفاً الا لضرر بنظر ولا
تسكن في طرف المنزل
او حيث خافت وجاز
بيت كراه او عارية وقيل
لا يمنع عنها ابوها وعبيدها
واولادها ونساءها الا
من خافت منه ضراً

ولدها والذي في الديوان انه لا يمنع من يربها من النساء يعنون رحمهم الله والله اعلم
انه لا يمنع عنها من تدخل منهن تزور وتخرج لا تطيل البث معها لكلام او شغل حتى
كانها مرت عنها ولم تدخل اليها وتامر قائماً بشغلها ان وجدته ولا تخرج
اليه ان ابي وكان مما لا تستغني عنه والا خرجت ان لم تجد وان وجدت باجرة
اعطتها من مال زوجها ان كان مما يلزم زوجها كفصل ثوب وعندي ان لها اعطاء
الاجرة من ماله ان منعها من الذهاب للسؤال عن دينها في حادثة حدثت لها ولها ان
تخرج هي وجاز لها الخروج لتنجية نفس وجبت تجيبتها او حات ومن
ذلك طاعن في الدين والناشزة فلا تخرج لتنجيتها الا ان طمعت في توبتهما فيجوز ولا
يجب وقائل النفس فاما تجيئته ولو لم تطمع في توبته اعطي الدية او لياخذ ولي المقتول
ثاره بيده ولها ان لا تنجيه او مالها او ما يدها من مال او طفل او مجنون او
شيخ او مريض او مال زوجها ان كان في يدها وان كان ذلك لغيرها
ولو لم يلزمها ضمانه قبل ذلك كاماة ولها الخروج من بيت او مسكن ولعله اراد
به ما يشمل المسكن مطلقاً ظهر به مخوف كهدم او حرق او مودعة حكية او عقرب لم
تطق قتلها ولم يكن فيه ضوء ولا يدرك ان يسكن معها في بيتها غيرها كضرة وايه
وامه وولدها وولده وغير ذلك فان رضيت جازوان كان له اب او ام كبير ومريض
لا يطبق السكني وحده نظر المسلمون في ذلك فان لم تكن عليها مضرة سكن معها
ولا يحجر الزوج على امة هي زوجته حجرة على الحرة بل بوسع عليها لانها
لم تكلف بما كفت به الحرة الا ترى ان عورتها كعورة الرجل من سره لركبة ولان
صلاتها صلاة سيدها فلم تخرج احكامها عن سيدها وعندي ان له ان يحجر عليها
كالحره لانها زوجته ولا يمنعها من سيدها ولعل النهي في كلام المصنف كالديوان
للارشاد والتوسعة للتحريم فلو اراد منها ان تغطي راسها وعنقها ونحو ذلك مما
لا يلزم الامة نعطيته فعل ياربها ذلك فيه الوجهان ولا يحجر عبد على
حره تحتها من الخروج من البيت ونحو ذلك مما ابيح للمرأة التي لازوج لها والامة
الا باذن ربه فاذا حجر عليها باذنه او حجر عليها ربه صح الحجر وكذا زوجته
الامة عندي خلافا لقوله ولا يحجر على امة على ما مر من البحث فيه وله اي لرب

وتامر قائماً بشغلها ولا
تخرج اليه ان ابي وجاز
لتنجية نفس او مالها او
ما يدها وان لغيرها ولها
الخروج من بيت ظهر به
مخوف كهدم او حرق او
مودع ولا يحجر على امة ولا
عبد على حره تحتها الا
باذن ربه وله

العبد ان لا تخرج منه من البيت على حدم امر في الحره وفاقا وخلافاً وتفصيلاً
انها هو او عبده او غيرها بما تستحقه ولو لم يرده اي لم يرد عدم الخروج
عنده وصح الحجر على زوجة العبد الحره او الامة على ما مر في الامة باتفاق
الشركاء فيه اي في العبد متعاق بالشركاء لا بواحد او اثنين او اكثر دون
باقيهم ولا بالعبد فاذا حجر العبد واباح السيد المالك للعبد كله واباح السادة الشركاء كلهم
فلا حجر عليها واذا حجروا واباح العبد فلا اباحة وزوجه الطفل او المجنون المختلط او المشترك
كزوجه العبد المشترك وان اتى الرجل لامرأة ابنه الطفل او المجنون او الايكم او من
بيده بالقاط او بقيام عليه احتساباً او وصاية او بخلافة او نساء عبيد هؤلاء بجوائجها
فله الحجر عليها ان لا تخرج ولا يشتغل باباحة هؤلاء وعبيدهم حتى يبايعوا ويصحوا
او يعق العبيد فيكون لهم حكمهم وتقدم في الكاح مانصه ولا يجد خايقة يعني خليفة
الغائب حبسها مثله ولا ولي طفل حبس زوجته في الحكم ان كان لا يصونها ولا له
ارب بالنساء وهل يجزيه اي الزوج ابراءها اياه من ليائها ونهارها
واحدتها او بعضهما برضاها اولاً يجزيه حتى يحضر ذلك لا قبل حضوره
قولان قبل يجزيه الحل في الماضي لا في الاقي وقيل لا وانما يخرج ما فرط فيه
من ليائها ونهارها ويخرج من اعضاءه يوم اقيامة ان لم يبدله لما او يعطها مالا فيه
القول الثالث انه يجزيه الحل للماضي والاقي ووجه القول انه لا يخرج الا من جسده
يوم القيامة انه يلتقي عليه هول وضيق لذلك ثم يعف عنه ان كان تائباً ومن جلب
بكراً على ثيب سبقت عنده اعطاها اي البكر ليالي سبعا مع ايامها
متصلة ويحسب فيها ما لم يعطها من السبع فينتقل للثيب ويكون ما لم يعط من السبع
تباعاً للبكر عليه الا ان سمحت نفسها او رغبت في الترك وكذلك الحكم ان جلب
بكراً على بكر عنده عذراء بل اراد بالثيب ما يشمل كل مدخول عاينها ذات عذرتها
اولم تزل دخل عليها هو او زوج قبله وقيل يعطيها ثلاثاً مع ايامهن
ثم يعدل فاما ان يبدأ في العدل يوم البكر ولياها ايضاً واما ان يبدأ بمن عنده
وهو اولي ويقيم مع ثيب جلبها ثلاثاً وقيل يومين نهارين وليتهما ثم
يعدل كذلك يبدأ في العدل بها او بمن عنده وهو اولي وفي نسخة وقيل يومان

ان لا تخرج منه ان اتاها
بما تستحقه ولو لم يرده
عنده وباتفاق الشركاء
فيه لا بواحد وهل يجزيه
ابراءها من ليائها برضاها
اولاً قولان ومن جلب
بكراً على ثيب اعطاها سبعا
وقيل ثلاثاً ثم يعدل
ويقيم مع ثيب جلبها
ثلاثاً وقيل يومين ثم يعدل

بالا على لغة قصر المثنى او على ان التقدير لها يومان ﴿وقيل﴾ يعدل بين الثيب
ومن عنده ﴿من يوم﴾ جالبها ﴿وكذا للبكر سبعة ايام ان لم يكن عنده غيرها
وقيل ثلاثة ولثيب ان لم يكن عنده غيرها ايضا ثلاثة وقيل يومان وقيل لها يوم من
اربعة فقط من اول الامر ووجه السبعة في ذلك كله الاكثر بايام الاسبوع كلها
وقد قيل ان اصل العدد سبعة وقد كثرت الاشياء السباعيات ووجه الثلاثة انها
اقل الجمع ولا درجة بعدها فان الواحد درجة والثنية درجة والجمع درجة ووجه
الاثنين انه جماعة وانما كان للبكر او لثيب عند الجلب من الايام والليالي ما لم يكن لها
بعد لان الفرج والاطعام والزينة في العرس مشروع من السنة وقد امر صلى الله عليه
وسلم من ابنتي بامراة ان يترك السفر لا زو حتى ينقضي ايام العرس والبدل واجب
قال الله سبحانه وتعالى وان تستطيعوا ان تعدلوا الآية والذي يذرفيه الزوج ما كان
فيه ضروريا كالحب والبض وقيام نفس لواحدة في الجماع دون اخرى كما يدل لذلك
قوله صلى الله عليه وسلم اللهم ان هذه قسمتي فيما املك الحديث قيل ومن ادعى البدل
كفراي ان ادعى العدل المنفي في الآية وهو الذي لا يتطاع بدليل الامر في الاحاديث
بالعدل وهو الذي يطاق لان الامر والوعيد فيما يطاق ومن زعم انه حج بلا تعب
كفر لقوله تعالى الا بشق النفس سواء قلنا البلد مكة او البلد مطلقا لقوله صلى الله
عليه وسلم السفر قطعة من العذاب والحكم بالكفر لا يصح الا ان عم ذلك الزاعم
الحج مطلقا والا فقد يقع سفر قريب في فرح وسرور ووسع زاد ومن زعم انه فرح
للاثنى كنز لقوله تعالى ظل وجهه مسودا وهذا مشكل لان الآية في المشرك ومثل
الآية قوله تعالى او من ينشأ في الحلية وهو في الخصام غير مبين وقوله تعالى اصطفى
البنات الآية وقوله تعالى ويجعلون لله البنات الآية لان ذلك تنقيص لمن وذلك
مشكل لان ادعاء الفرج لا ينافي الايات لانه قد يفرح العاقر بالبنات كالذكر او
دونه ولانه قد يفرح الانسان بالبنات لكثرة البنين عنده او لبعثهم او لغرض ما وعنه
صلى الله عليه وسلم اتقوا الله في النساء فانهن امانة في اعناقكم وقال اتقوا الله في الضعيفين
اليتيم والمرأة وقال اتقوا الله في النساء فانهن عوان عندكم اي اسيرات وفي اخر خطبة
كل نبي اتقوا الله في النساء وما ملك اليمين وفي الكتاب عنه صلى الله عليه وسلم

وقيل من يومها

انه قال لا صحابه جعل الله تعالى جهاد العدو درجة وفضيلة للمسلمين والنساء لا يمكنهن
ذلك لضعفهن فجعل لمن الجهاد في الصبر على المضرات فان احتسبن وصبرن على ذلك
كان لمن من الاجر مثل ما للجهاذ في سبيل الله ويجب للمرأة يومها وليلها من اربع
ليال ولو لم تطلب الا ان يكون لها عذر كحوض ونفاس ومرض قيل الا ما يمكن من
ذلك مثل المس دون الفرج ويكون عندها يومها وليلتها ولو لم يكن الجماع كما في
الديوان وفيه ايضا انه لا يلزمه ان يعطيها ما اعطى للآخرى اي من الجماع في الفرج
اذا طهرت او صحت ومن كانت عنده واحدة ولم يتشاجرا فمرة يعطيها اكثر من حقها
ومرة يتباطأ عنها جازم لم يرضى الصدر منها ولا حق لمن عصته في فراشها لانفقة
ولا كسوة ولا غير ذلك حتى لتوب وان كانت لا تشغل بنفسها ولا تنصف او لا تفصل
من الجنابة فانه يعطيها ليلتها وليس في تضييعها لنفسها ما يسقط عنه ما وجب عليه
وقيل يحتملها تدبيرا لها ولا يترك من حقوقها غير جماعها وشواء في ذلك كله كانت له
ضارتان او اكثر او امراة واحدة واذا فعلت احداهن ما يسقط حقها رجع لغيرها
حتى لتوب ولا حق ان تزوج بلا شهود او بنكاح فاسد حتى يتم ولا ليل ولا نهار
من ظاهر منها او الى او احرمت بحج او عمرة او اعتكفت باذنه واما بغير اذنه فما
كان واجبا فلا يجوز له نقضه بجماع فلا حق لما فيه ومالم يجب فلاحق لها فيه لكن
ان شاء نقضه فيكون لها بعد او طلقها رجعيًا او احرم هو او اعتكف او سبقه اليها
المتعدي او منع مانع من مسها كمن زوجة انفقود اذا تزوجت ثم ظهر من اختارها
حتى يحل له مسها ولا عدالة بين بكر لم يجلبها اذا لم يلزم حقها حتى يجلبها وبين من
جلب وتجب لثيب وان لم يجلبها ﴿ومن قد على﴾ مقدار ﴿متعدد﴾ من النساء
بمرة او واحدة بعد واحدة او بعض بمرة وبعض بانفراد ﴿وجلبن بمرة ولو تخالفن
بكارة وثبوبة﴾ او توحيدا وشركا او بلوغا وطوقية او جنونا وعقلا او عبودية وحرية
او صحة وعيبا او مرضا يتمكن معه ﴿قرع ينهن فيعطي حساب الاولى﴾ اي التي
خرجت قرعتها اولاً ﴿ثم يقرع بين الباقي كذلك الى اخرهن﴾ يتبع الاولى
من خرجت قرعتها بعدها ويتبع هذه من خرجت قرعتها بعدها والباقية الرابعة تبقى
اخر بان كن اربعاً وكذا الحساب والترتيب ان كانت اثنتان او ثلاثاً ﴿ثم يعدل﴾

ومن عقد على متعدد
وجلبن بمرة ولو تخالفن
بكارة وثبوبة قرع ينهن
فيعطي حساب الاولى
ثم يقرع بين الباقي
كذلك الى اخرهن ثم
يعدل

وقيل يقرع بينهما اولا فتلقى فرعاتهن مرة شيئا فشيئا فيتتابعن كما تتابع فرعاتهن
وليس هذا متكررا مع الذي قبله لان الذي قبله هو ان يجعل لكل واحدة فرعة
فيلقي من يلقي فتخرج واحدة فيقطع الالتقاء ويجدد القرعة لمن بقي في حينه او بعد
ذلك او اذا تم حساب من خرجت فرعتها وهذا هو ان يجعل لكل واحدة فرعة
فتلقى متتابعات فيتتابعن كقرعاتهن * وقيل يقدم من شاء فيعطيهما حسابها على قدر
جنسها * من التفاضل بين البكر والثيب او بين الحرة والامة او بين الموحدة والمشاركة
* وقيل * يقدم * الثيب * بالغة او طفلة كبيرة او صغيرة * وقيل * يقدم
* البكر * بالغة او طفلة كبيرة او صغيرة * وقيل الكبيرة * في السن طفلات او بالغات
او غلمات * وقيل * ان تعدد العقل * قدم التي تزوج اولا * كائنة ما كانت
* ثم كذلك * يتتابعن بحسب تتابعهن في العقد * بلا اعطاء عدد الايام * التي
تفضل به كل من جلبت على سابقتها بل يعطى كل واحدة ليلها ونهارها اذا وصلها
ذلك بخلاف الاقوال المقدمة فان كل مسبوقة تفضل سابقتها بما تفضل به الثيب
او البكر ومن جمعت نقدة واحدة منهن افرع بينهما كالقول الاول بتقديم ان تقدم
او تاخير ان تاخروا من انفراد افرده كما قرره * ومن تزوج امرأة على الاولى فجلبها
قبل ان يتم ايامها * اي ايام الاولى * انها لما ثم يعطى للآخرى ثم يعدل وقيل
يتم للآخرى * اي يعطى ايامها على النمام ولا يرجع للاولى ليتم لها ما نقص بل
يشرع في العدل كما اشار الى ذلك بقوله * ولا ينظر لما فات * من حق الاولى
وكذا قولان فيما اذا جلب امرأة في يوم امرأة اولياها بمدان شرع لها في الحساب
باليوم والليلة فقط واذا اعطى البكر او الثيب ايامها الاولى عدل بعد ذلك وكان
عليه يوم اكل واحدة من اربعة ايام وما بقي من اربعة الايام فله وانما يفضل هذا
الذي ذكرناه من العدل اذا كانت له امرأتان فصاعدا وان لم تكن الا واحدة فله
ان يزيد لها على حقها ماشاء لا ان ينقص وان كانت له امرأتان فصاعدا وامكنه
ان يبيت عند كل واحدة في ليلها ويقم معها نهارها فياخذ وان لم يمكنه بالبعد
فليعدل بما قدر وان تباطى عند احدهما في امور فمعه مانع فلا عدالة في ذلك واذا
وجد الوصول فليقم عند الاخرى مثل ما قام عند الاولى ولا ينظر الزوج لما فات

وقيل يقدم من شاء
فيعطيهما حسابها على قدر
جنسها وقيل الثيب وقيل
البكر وقيل الكبيرة وقيل
قدم التي تزوج اولا ثم
كذلك بلا اعطاء
عدد الايام ومن تزوج
امراة على الاولى
فجلبها قبل ان يتم ايامها
انها لما ثم يعطى للآخرى
ثم يعدل وقيل يتم للآخرى
ولا ينظر لما فات

من زيادة للاولى قبل تزوج الثانية ولما نقص بنحو حيض او مانع او تعمد * ولا
لمظاهر منها او مولى * منها * او مطلقة * طلاقا يملك فيه الرجعة اولياها ولكن
تصح كالقضاء والبائن * بعد تكفير * من ظهار ولا يلزم ذكر تكفير الايلاء
لانه يس قبل التكفير وان مس بعده فليل يجزبه وقيل لا ولعله اراد بالمراجعة
ما يشمل رجوعه الى التي آلى منها * ومراجعة * من طلاق فانه ليس عليه ان
يعطيهما ما قام عند ضرتهما قبل التكفير او المراجعة ولا يجعلها كحدثه ايضا * ويعطيهما
حسابها ان جدد لها * نكاحا * بعد ينونة * بانقضاء عدتها وتزوجها في عدة البائن
* او * راجعها * رجعة في عدة فداء * او عدة تطليقها بعد الجبر على الانفاق
او بعد تطليقها بانفسها كما يجوز ونحو ذلك من الطلاق البائن الذي تصح فيه
الرجعة برضاها ففي كل ذلك يعطيهما حسابها اولا فان كانت ثيبا اعطاها ثلاثا او
لبنتين على ما مر وان كانت بكرا فسبعاً او ثلاثا ثم يعدل كان هذا تزوج اول
لان الطلاق او نحوه في ذلك بائن وان قلت كيف يتصور ذلك في البكر مع انه
بدخوله عليها تسمى ثيبا قلت يتصور بان يطلقها قبل الدخول فيجدد نكاحها او يفادها
كذلك قبل الدخول او تطاق نفسها قبل الدخول كذلك كما يجوز لها او يطلقها
قبل الجبر على الانفاق كذلك ريتصور ايضا على القول بان حكم البكر لا يزول
عنها ولو دخل عليها الزوج لم تزل عذرتها فان طلقها بعد الدخول او طلق نفسها
او فادها وكان الطلاق الذي طلقها بائنا فانه يعطيهما ليلها اولا اذا تزوجها في
العدة او بعدها او راجعها فيها وهي عذراء ولا ينافي كلامه هذا ما قبله لان ما قبله
مفروض في انه لا يلزمه لما ما فاتتها قبل مراجعة وهذا في انها تدرك ايام العروس
اذا تزوجها او راجعها وعلمت ان رجعة مفعول مطاق بمحذوف ويجوز عطفه على
محذوف جدد المحذوف اي جدد لها نكاحا او رجعة على تضمين جدد معنى احدث
او اوجد فلا يشكك بانه يلزم على هذا تقديم رجعة اخرى * ولا يقيم عند مراجعة
من سفر * لم تسافر معها * وان * سافرت * في حاجته مثل ما اقام عند مقيم
معه * لانها ان سافرت في حاجتها فقد استبدلت حقها بحاجتها وسفرها
ترك لحقها وان سافرت في حاجته فسفرها ترك له تبرع منها في السفر

ولا لمظاهر منها او مولى
او مطلقة بعد تكفير
ومراجعة ويعطيهما حسابها
ان جدد لها بعد ينونة
او رجعة في عدة فداء
ولا يقيم عند رجعة من
سفر وان في حاجته مثل
ما اقام عند مقيمة معها

والترك الا ان شرطت عليه ان تدرك ما فاتها وان سافرت في حاجته بعوض
فكمسافرة في حاجتها * ولا لها * اي للمقيمة بقطع النظر عن قوله معه فذلك
كلاستخدام فان المراد انه ليس للمقيمة عنه التي لم تسافر معه اذ سافر مع اخرى * مثل
ما عطي له * ووجه له * مسافرة معه اذا رجع من سفره ولو * سافر * في حاجتها *
اي في حاجة التي سافر معها ولا سيما ان سافر في حاجته او حاجة او حاجة المقيمة
لانه ان سافر في حاجته فليس لها منعه من سفر لطلب علم او عيش او نحو ذلك ولو
لزمه ان يترك لها النفقة او في حاجة المسافرة معه فان سفره معها حفظ لها وهو ما مو به
ولان سفره في حاجتها ولو وحده من السفر المباح له فلا تدرك عليه * وقيل تدرك
عليه * المقيمة ما فاتها بسفره * ان سافر معها * اي مع زوجته الاخرى * لها *
اي لحاجة زوجته هذه الاخرى لانه سافر في حاجتها وقد امكنها ان تسافر مع محرم
او مسلمين او تستاجر مسافرا لاجلها وسواء في تلك المسائل التي ذكرها او ذكرتها
جامع من سافر معها او من اقام معها او لم يجامعها والمراد بالسفر في ذلك ايضا مجاوزة
فرسخين عن العمل الذي هم فيه سواء كانوا فيه مستوطنين او غير مستوطنين والمراد
بالاقامة مجرد المكث سواء استوطنوا او لم يستوطنوا وان سافر وحده او سافر وحده
لم يدرك ما فات بالسفر وكذلك ان كانت واحدة فسافر عنها او سافرت عنه حتى
انه اذا بدأ بالليل في حقها ثم سافر نهارا بلي ليها ثم رجع فيه فلها ما دركت منه فقط
او رجع نهارا اخر فلها بقيته فقط او رجع بعد الغروب فاتها النهار كله وكذا ان
رجع ليها او في ليل فلها باقية مع يومه فقط وان سافر ليلا فرجع فيه او في ليل فلها
باقية * ولا تنمعه زوجته من سفر لطلب عيش او علم * او زيارة اخ في الله او رحم
او جهاد لكن لا يغيب فيه اكثر من اربعة اشهر * ان ترك لها ما يمونها * حتى يرجع
او كنفيا او خائفة وترك له مالا او قائما والا فلها منعه من السفر لذلك وتنمعه من
السفر لغير ذلك ولو كان يترك لها مؤنة او كنفيا او نحوه وتجد المنع في المسائل
المذكورة فيما بينها وبين الله وفي الحكم كما روي ان عمر رضي الله عنه ارسل الى امراء
الاجناد ان لا يغيب الرجل عن زوجته اكثر من اربعة اشهر قال شهاب الدين

ولا لها مثل ما عطي
لمسافرة معه اذا رجع من
سفره ولو في حاجتها وقيل
تدرك عليه ان سافر
معهما لها ولا تنمعه زوجته
من سفر لطلب عيش او
علم ان ترك لها ما يمونها

احمد الابشيهي مر سيدنا عمر رضي الله عنه ليلة في بعض سكك المدينة فسمع امرأة
تقول

الاطل هذا الليل وازور جانبه * وليس الى جنبي خليل الاعبه
فو الله لولا الله لارب غيره * لحرك من هذا السرير جوانبه
من فسة ربي والحياء يعفني * واكرم بلي ان تدل مراتبه

فسال عمر رضي الله عنه عنها فقيل له انها امرأة فلان وله في الغزاة ثمانية اشهر
فامر عمر رضي الله عنه ان لا يغيب الرجل عن امراته اكثر من اربعة اشهر وروي
انه سال بنة حفصة كم تصبر المرأة عن الرجل قالت ستة اشهر فامر ان لا يغيب غز
عن امراته اكثر من ستة اشهر وروي انه سألها فقالت اربعة اشهر وستة وانها لما
انشدت الايات تنفست الصعداء وقالت هان على ابن الخطاب وحشتي في بقي
وغيبة زوجي عني وقلة نفقتي فقال لها عمر يرحمك الله ومن اين يعلم بك عمر ولما اصبح
بعث اليها بنفقة وكسوة وكتب الى عامله يسرح اليها زوجها وسال حفصة كم تصبر
المرأة عن زوجها فقالت اربعة اشهر وستة فقال لا احبس احد من الجيش اكثر
من هذا ويروي * تطاول هذا الليل واسود جانبه * ويرفع قبل مريض لا يقدر
على سير في الثوب * او في غيره * بين نساءه * اذا لم يكن في بيت واحد اذ جاءت
نوبة احدها نرفع اليها في ثوب او غيره ولو كان لا يقدر على الجماع سواء تدرك على المس
اولم يقدر برفعه عبيده او على دابته او محمله او يحمل باجرة او بمساحة فان لم يكن له
مال او لم يجد ذلك قعد حيث اندرك المرض الذي لم يجد الانتقال به وانما يرفع او
يركب او ينقل ان كان لا يزيد مرضه بذلك او بالجماع او يتاخر براه لكن اذا لم
يقدر على الجماع وقدر على الكون مع كل واحدة نهارها ولياها فعل وبين متعاق يرفع
على انه بمعنى يدار به بين نساءه او يرفع ويدار به يهن فاشرب معنى يدار * وقيل
يقعد عند من شاء * منهم * ان عجز عن وطئ * وقيل عند من مرض عندها
ولم يقدر على الانتقال ولو قدر على الوطئ فمن شاءت جاءته في ليالها وذكر عن النبي
صلى الله عليه وسلم انه مرض فصار يمشي بين نساءه فاشتد عليه المرض في بيت
عائشة رضي الله عنها فاستاذن نساءه رضي الله عنهن في القعود عندها فاذن له

ويرفع قبل مريض
لا يقدر على سير في الثوب
بين نساءه وقيل يقعد عند
من شاء ان عجز عن وطئ

ومع ذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ليس عليه عدالة بين نساءه وكان ابتداء مرضه صلى الله عليه وسلم في بيت ميمونة رواه الزهري وهو المتمد وقيل في بيت زينب بنت جحش وقيل في بيت ربيعة قالت عائشة لما ثقل رسول الله صلى الله عليه وسلم واشتد وجعه استاذن ازواجه ان يمرض في بيتي فاذن له فخرج وهو بين رجلين نخط رجلاه في الارض بين العباس ابن عبد المطلب وبين رجل آخر قال عبيد الله فاخبرت عبد الله بالذي قالت عائشة فقال لي عبد الله بن عباس هل تدري من الرجل الآخر الذي لم تسم عائشة قال قلت لاقال ابن عباس هو علي بن ابي طالب وفي رواية عن عائشة تخرج بين الفضل بن العباس ورجل آخر وفي اخرى رجلين احدهما اسامة وفي رواية اسامة والفضل وفي اخرى بريرة ونوبة وهما امتان وقيل نوبة عبد وفي رواية الفضل وثوبان وقد يجمع بين ذلك بان خروجه تعدد فتعدد من اتكأ عليه او تعاقبوا له وعن عائشة رضي الله عنها انه صلى الله عليه وسلم قال لنساءه اني لا استطيع ان ادور في بيوتكم فان شئتم اذنن لي وعن هشام بن عروة عن عائشة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اين انا غدا اين انا غدا يريد يوم عائشة وعن الزهري ان فاطمة رضي الله عنها هي التي خاطبت امهات المؤمنين رضي الله عنهن بذلك فقالت لمن انه يشق عليه الاختلاف وعن عائشة رضي الله عنها ان دخوله صلى الله عليه وسلم يمتها كان يوم الاثنين وموته يوم الاثنين الذي يليه وروي انه صلى الله عليه وسلم قال اين اكون انا غدا كرها فعرفت ازواجه انما يريد عائشة فقلن يا رسول الله قد وهبنا ايامنا لاختنا عائشة وعن عروة انه صلى الله عليه وسلم كان يقول اين انا حرصا على بيت عائشة فلما كان يوم اذن له نساءه ان يمرض في بيتي وعن عائشة رضي الله عنها توفي رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيتي في يومي وبين سحري ونحري وفي رواية بين حافتي ورافتي الحاقة اسفل من الدفن والداقة طرف الحلقة والسحر الصدر ولا يعارض ذلك رواية انه صلى الله عليه وسلم مات ورأسه في حجر علي لعدم صحة طرق هذه الرواية ولا يلزمه بد برءه ان يعدل في ذلك بمقدار ما قعد عند احدهن في مرضه واما الكسوة والفقة والعطية والسكنى فيلزمه العدل فيهن في الصحة والمرض ولا يلزمه ان يعطي ازواجه ما فتن برده بعد رجوعه من

ولا يلزمه بد برءه ان يعدل في ذلك ولا بعد رجوعه من

ردة في الحكم من جماع وغيره من الحقوق في الحكم ولا عند الله على القول بان الكافر غير مخاطب بالفرع او على القول بان الرجوع من الردة الى الاسلام يجب ما قبله كالرجوع من الشرك اذ لا فليس قوله بعد رجوعه معطوفا على بعد برءه بل متعلق بمحذوف كما قدرته لك لان المنفي في الاول لزوم العدل وفي الثاني لزوم تداركه ما فات بالردة نعم يصح العطف عليه باعتبار ان الردة يقطع بالرجوع عنها ما فيها وما قبلها فلا يطالب بالعدل في جنب ما فعل للآخرى قبل الردة لكن هذا لا يقبله قوله ولا افاقة من جنون ان جن لانه لا قائل بانه لا يلزمه ان يعطين بالعدالة ما اعطى واحدة قبل الجنون واما حقوقهن في حال الجنون فلا زمة كما يذكره قريبا في ليها والذي عندي انه لاحق للمجنون في جماع الا ان بقي له بعض اشتهاه او صار ذلك عطف على محذوف وهذا المحذوف يقدره كيد او جملة الكلام اي لا يلزمه ما فات من جماع ومساكنة يوم وليلة مجنونه او رده او مرضه ان صار ذلك به او صار ذلك الجنون والردة بواحدة فانه لا يلزمه ان يعطيها ما فاتها بردها او جنونها اما الردة فلا يحق منها واما الجنون فمع الحقوق غير الجماع او بعد مرضها معطوف على محذوف اي لا يلزمه ذلك القاتل بمرض بعد مرضه او بعد مرضها او بعد حيضها او نفاسها الا انه يلزمه في ظاهر بعض عبارة الديوان استماله معها حال الحيض والنفاس ما يجوز مع الحائض والنفاس كالجماع في القحذ في قول بجوازه والصحيح انه لا يلزم ذلك نعم مندوب باعتبار جبر قلبها اذ انكسر بالحيض ونفس الديوان وانما يجب للمرأة على زوجها ليلة من اربع ليال ويومها طلبت اليه ذلك او لم تطلب الا ان كان لها عذر لا يصل به الى غشيانها مثل الحيض والنفاس والمرض الا ما يمكنه من ذلك فعنه مثل المسيس فيما دون القرح وفي نسخة عم أمي الشيخ الحاج يوسف بن حم فعليه بالياء بعد اللام وهي ظاهرة في لزوم لان اصل على للوجوب والتضييق ويعطي المجنونة وجرباء ومجنومة وبهقاء وبرصاء ونحوها والبهقاء هي التي بها يبيض رقيق ظاهر البشرة اسوء مزاج العضو الى البرودة وغلبة البلغم على الدم والاسود يغير الجلد الى السواد المخالطة المرة السوداء الدم قله في القاموس ليها ونهارها ولم يذكره لانه اذا لزمه ليها فاحرى ان يلزمه نهارها وان مع

ردة او اذقة من جنون او صار ذلك بواحدة او بعد مرضها او حيضها او نفاسها ويعطي المجنونة وجرباء ومجنومة وبهقاء ليها وان

مع

ما بها من جنون وجرب وجرام وبق وبص ونحوه ولولم يرجى برها وجوزله
 عزل من يرجي بره حتى يبرا * ومعنى التجوز التجوز مع الوجوب وذلك ان
 الجائز اذا قبل به المانع يصدق على غير الواجب وعلى الواجب كما هنا ففي الديوان
 ومنهم من يقول كل من يرجي بره فإيمتها حتى تبرا منه * ويعطي حق من
 لا يرجي * بره منهن في هذا القول كالاول * وان منع من مس احدهن * بمانع
 ما * ولو بسفر او مرض * ومن ذلك حبس * لم يلزمه غرمه بعد زوال المانع *
 وقد مر من افراد ذلك جملة وهي الحيض والنفاس والردة والسفر والمرض وجنون الزوج
 والطلاق والظهار والايلاء والعدة من مس غيره وشمل المانع فهر الجائر وقطع طريق
 بينهما ولو في بلد واحد وشمل ما اذا نزلت عليه مسألة فيما بينه وبين احدي نساءه
 فامسك عنها يسئل العلماء او يبحث في الكتب او يجتهد * وان تركه باختياره زمانا
 في لزومه بعد توبته قولان ولو لواحدة لامع ضرة * وكذا القولان مع الضررة او
 الضرتين فصاعدا قيل يغرم لها لياها الماضية من لياها المستقبلية وهو الصحيح عندي
 ان كانت وحدها ويزيد لها جبر القلها ولقصه بجمعه حقها الماضي مع حقها المستقبل
 في اربعة ايام واحدة او متعددة او كانت لما ضرة ويزيد لها الضرة اما هي فلما
 ذكرته ولان الضرة تنقصه واما الضررة فلانها نقصته الحقوق الماضية المتداركة وقيل
 لا غرم عليه وهو ضعيف انما هو قول من قال لاحق للمرأة في الجماع * وهل يجزئ
 اي الزوج * ابراهها * اي ابراه زوجته اياه كانت له ضرة اولم تكن * من لياها *
 في المستقبل * برضاها * لا بجها ولا بمداواة ولا بعنف او بفعل منه يضرها وهو
 رخصة كما في الديوان الا ان اريد انه فيه سهولة * اولا * فاما ان يعطيها حقها او
 يطلقها * قولان كما مر * في الباب لكن مر في الامة او مطلقا وفي كتاب النكاح
 في قوله باب على الزوج ان يعدل بين نساءه ان جالهن الخ ما نصه وان حالته
 احدهن وابراته من نوبتها في الجواز قولان في الكبيرة والصغيرة على ما في الديوان
 لانهم قالوا فيه مثل امرأة كبيرة فالمرأة الكبيرة تمثيل لا قيد ومثلها الصغيرة بالغة او غير
 بالغة بان كانت لا تشتهي او يصعب عليها الغسل او لغرض ما والقولان في الصغيرة
 بالغة او غيرها على ما مر في هذا الكتاب فكان في المسئلة ثلاثة اقوال اشار الى ثامها

ما بها وجوز له عزل من
 يرجي بره حتى يبرا
 ويعطي حق من لا يرجي
 وان منع من مس
 احدهن ولو بسفر او
 مرض لم يلزمه غرمه بعد
 زوال المانع وان تركه
 باختياره زمانا ففي لزومه
 بعد توبته قولان ولو
 لواحدة لامع ضرة وهل
 يجزئ ابراهها من لياها
 برضاها اولا قولان كما مر

بقوله * ورخص لكبيرة * لا ترغب في النكاح ويلحق بها غير الجميلة التي يريد
 فراقها والتي يراد فراقها لانفقة فتتركها والتقدير ورخص للزوج الابراء لاجل كبر
 كبيرة او رخص في كبيرة اي في ابراهها واللام بمعنى في على هذا * لا تريد
 فراقها منه * تتركها لئلا يتيق بها وعنه صلى الله عليه وسلم انه كانت عنده
 سودة بنت زمعة وهي امرأة كبيرة فاراد ان يطلقها رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فكرهت ذلك وقالت مالي ارب مما تريد النساء من الرجال وانما اردت ان احسب
 من نسائك فاقسم يومي لمن شئت من نسائك فقسم بيومها لعائشة رضى الله عنها
 وفي رواية لما كبرت سودة اراد صلى الله عليه وسلم طلاقها فسا لته ان لا يفعل وجعلت
 يومها لعائشة فامسكها فهذه الرواية افادت ان سودة هي التي جعلت يومها لعائشة
 بخلاف الاولى وقد يجمع بانه لما كان قولها فاقسم يومي لمن شئت سببا لقسمه اياه
 لعائشة جعلت كأنها المجاملة لعائشة او بانه ارادت بمن شئت عائشة ظنت انه يشاءه
 لها او ضمننت شئت معنى احببت اي زادت محبتك لها على غيرها وعلى كل حال
 جعله لعائشة مضمون لقولها اقسمة لمن شئت واما من كرهت جماعه او تنصربه
 بوجه ما فكرهته بلا تقصير منه ولا سبب منه فترك له لياها فلا حق لها فيه قولان
 واحدا * ويبقى * اي الزوج مطلقا * في نفسه من التي يصيبها * اي يصيب
 نفسه * فيها لاني لا يجدها * اي نفسه * لها حتى يعطيها * اي يعطيها حتى
 للتعليل او فهو يعطيها فهي لا ابتداء او يدوم على الابقاء الى ان يصير بحال
 يمكنه اذا حضر يومها ان يعطيها * حقها * فهي للغاية والحاصل انه لا يفرغ جهده
 في جماع التي تحضر نفسه عندها ولو كان يجامعها مرة واحدة بل يجامع جماعا خفيفا
 ولا يفعل ما تحضر به رغبته في جماعها كلها ليقى له ما في صلبه وشدة في الله او
 يجامع امرأة او مرتين او اكثر لكن دون العدد الذي يجامعها به سائر الليالي وذلك
 لان الرجل في ليلة كل واحدة ان يجامعها مرارا بلا عدالة تلزمه في عدد المرات
 لغيرها فان شاء جامع واحدة في ليلتها مرة وجامع غيرها مرارا في ليلتها فالحاصل
 انه يخفف من المرة او مما فوقها مع ابقاء العدد او يخفف من العدد حتى يصيب
 زوجته التي لا يصيب نفسه فيها ولا يرغب فيها نفسه وهذا القول والاقوال بعده

ورخص لكبيرة لا تريد
 فراقها منه ويبقى في نفسه
 من التي يصيبها فيها لاني
 لا يجدها لها حتى يعطيها
 حقها

لا يختص بما اذا كانت عنده زوجتان بل كذلك اذا كانت عنده اكثر او تعدد من
لا يصيب نفسه عندها او كان لا يصيبها عندهن كلهن او كانت عنده واحدة فافهم
اكمل صورة ما يناسبها في الاقوال وقيل يحرب * نفسه * اذا بات عندها *
فان لم تقم والله لم يفعل شيئا وان قامت فعل * ولا تباعة عليه بعد * اي بعد
التجرب * ان لم يجدها * بكسر الهمزة ويجوز فتحها اي بعد انتفاء وجودها اي لم
يجد نفسه بان لم تقم والله واذا جاءت نوبتها الاخرى جرب نفسه كذلك وهكذا
الا ان لم يطعم ان يجد نفسه فلا يلزمه التجرب ولا يسقط عنه على كل حال نهارها
والبيت معها وسائر حقوقها * وقيل يقيم عندها حتى يعطيها حقها * ولو يومين او
ثلاثة ولو مضت نوبة ضررتها * وقيل لا ينظر الى ذلك * المذكور من المدل بالليل
والنهار كما ينظر اليها ويقطع النظر عن العدد ومقدار الفسكاح في الاقوال السابقة
* وليعدل في غيره * من النفقة والكسوة والسكنى وخزن المال وانزال الضيف
والعطية فان جامع واحدة مرتين او ثلاثا واكثر في ليلها او نهارها او فيها فليعدل
لغيرها ذلك العدد ويتعاطى ذلك انزل او لم ينزل ويحتمل ان يشير الى القول بانه
لاحق للمرأة في الجماع ولكن اذا صدر منه جماع لواحدة جامع اخرى مثلها والا
فلا جماع عليه وعبرة الديوان ومنهم من يقول لا ينظر الى الليل والنهار وانما عليه ان
يعدل بينهما في عدد الافعال وعبرة الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله وقيل
تجب في الفعل خاصة ولا يشتغل بالليالي والايام وذلك في الفعل التام ويحتمل كلام
المصنف هذا في الديوان ومنهم من يقول اذا قام عندها يومها وليلتها ولم يسها فليس
عليه غير ذلك * وله ان تأتبه كل منهن في بيته ليلها * ونهارها ايضا ان شاءت
ومن لم تأت في نوبتها فلا ضير عليه اذا اثبت لمن ان تأتبه كل في نوبتها وله ان يثبت لمن
ان تأتين كلما شاءن فلا ضير عليه من لا يجيء او يقلله لان ذلك ترك منها وله ان يدور عليهن
في بيوتهن ملكا لمن اوله * ويضيف * الضيف اذا كان * عند ليله كل * منهن
اي ويضيف الضيف عند كل واحدة في ليلها * الا على ما مر * اي لما مر من انه
اذا لم تكن احدهن تقوم بالضيف او لا تحسن العمل له فلا اضافة عليه عندها عند
بعض ومر ذلك في النكاح في باب المدالة اذ قال ولا يخزن ماله عند واحدة فقط

وقيل يحرب اذا بات
عندها ولا تباعة عليه
بعد ان لم يجدها وقيل
يقيم عندها حتى يعطيها
حقها وقيل لا ينظر الى
ذلك وليعدل في غيره
وله ان تأتبه كل منهن في
بيته ليلها ويضيف عند
ليلة كل الا على ما مر

ورخص ان اتعننها ولا ينزل اضيفه كذلك ورخص ان كانت تحسن الصنع واذا
كان بدور فانه اذا مضى الى واحدة مضى اليها بفراشه وسلاحه اي اذا كان انفراس
من عنده ولم يعط كلا فراش ولم يتبرعن بالفراش وبفرسه ان كان يمشي بفرس
* ولا يقصد بيت واحدة بما اتى به من سفر او جنان او صيد * او اهدي
له او ورثه او وصي له به او غير ذلك * بل * ان كان يفرق ذلك فليقسمه سواء
ويفرق عند كل واحدة مثل الاخرى ولو كانت احدهن لاعمال لها وان كان لالا كل
فانه * يقسمه * بينهما * على قدر عيال كل * او يضعه في بيت احدهن فيظهر
انه يقسمه قريبا او يضعه في بيوتهن ولو بلا قسم ثم يقيم او يضعه في موضع جامع
لمن كمرسي الدار للبيوت ثم يقسمه * او * يضعه * في بيته وحده * حال من
هاء يضعه اي منفردا عنهن او حال من هاء بيته على قول جواز الحال من المضاف
اليه مطلقا اي حال كونه منفردا بالبيت ليس بيتا تبيت فيه احدهن مثلا واما
ما اهدي له الى بيت واحدة منهن فله ابقاءه فيه فان اعطاها اعطاهن بل في الديوان
مانعه وان كانت عنده امرأتان او ثلاثة او اربع فلا يقصد بضيفه ولا طعامه الى
التي لم يكن عندها وقيل ان كانت فيهن من لا يقوم بطعامه ولا تحسن عمله او
يخاف من الحياة او خاف ان تجعل له ما يضره انه يقصد بطعامه وضيفه الى التي
تقوم بذلك ويطعمن اليها ولكن لا يطعم الضيف الا عند التي بات عندها * وللمنفردة
ليلة * ونهارها * من ستة عشر * يوما عند بعض * وهكذا قيل * اي قال هذا
البعض وهو الشيخ ابو نوح سعيد بن خلف كما روى الشيخ داود بن ابي يوسف
* لاربعة * لكن واحدة ليلة ونهارها * فتكون له اثنتا عشرة * ليلة بنهارها وان
كان له امرأتان فليها ليلتان وله اربعة عشر وان كان له ثلاث فلهن ثلاث وله ثلاث
عشرة والمشهور ان الواحدة ليلة من اربع وله ثلاث ولا ثنتين اثنتان وله اثنتان
وللثلاث ثلاث وله واحدة والاربعة اربع ولا ليلة له ومنهم من يرى له ان يستريح
ليلة كما لا يتفاضل في ذلك وان اراد ان يفعل ذلك فليبتدي بالاولى ثم الثانية ثم
الثالثة ثم الرابعة ثم الاولى ثم يستريح ثم الثانية فالثالثة فالرابعة فالاولى فالثانية ثم
يستريح ثم الثالثة فالرابعة فالاولى فالثانية فالثالثة ثم يستريح ثم الرابعة فالاولى

ولا يقصد بيت واحدة
بما اتى به من سفر او
جنان او صيد بل يقسمه
على قدر عيال كل او في
بيته وحده وللمنفردة
ليلة من ستة عشر وهكذا
قيل للربيع فتكون له اثنتا
عشرة

فالثانية فالثالثة فالرابعة ثم يستريح وان كان له ثلاث واراد ان يستريح ولا يتفاضل بدا بالاولى فالثانية فالثالثة فالاولى فيستريح ثم الثالثة فالثانية فالاولى فالثانية فيستريح ثم الثالثة فالاولى فالثانية فالثالثة فيستريح فقد زاد في صورة الاربع والثلاث يوما على نفسه ولو كان يقصد البداءة لكل واحدة كما قرع منهم حتى لا يتكرر البدء بواحدة زائدا لكل عد ايضا وفي الاثر قلت فما الذي يجب على الرجل من حق امراته في يومها وليلتها قال انما يجب عليه ان يعطيها ما يقدر عليه من ذلك ولا يكلف غير طاقته وان كان له شغل فلا تمنعه عنه ويصلي التوافل في يومها وليلتها ومنهم من يقول لا يصوم الا التوافل التي للسنة ومنهم من يقول اذا كان المسيس بالليل والنهار فليس عليه ان يستعصي طاقته وجائز له ان يقعد في مجلس الذكر في ليلة كل واحدة منهم ويوطأ فيه ما اراد ويكون رفاده عندها وان قام عندها اول الليل فخرج من عندها فتمنع مانع ولم يرجع حتى اصبح او منعه من الدخول من اول الليل فدخل اخره فتلك الليلة محسوبة له وان منع الليل كله فليعطها النهار مع الليلة المقبلة وان كانت امرأتان عنده واراد ان يعدل بينهما فانه يعمل لنفسه ليلة بين ليلتيهما قلت ولا يبدأ بليتيهما او بليتيه وله البدأ من داخل الليل او داخل النهار فيتم الى تلك الساعة وله ان يرجع الى البدي بالنهار او بالليل او بداخل احدهما بعد ان بدأ بغيره سواء في ذلك كان له واحدة او اثنتان او ثلاثة او اربعة وانما قلت لا يبدأ بليتيهما اوليتيه لانه اذا فعل ذلك كان ناقص الجماع عند الثانية ويكون جماعه للتي تلي ايامه اقوى من جماعه لتاليتها وهل جازله ان يفضل بها * اي بلياليه من ستة عشر وهذا لياليه من اربع على القول بان له واحدة من اربع ليل لواحدة واثنتين لاثنتين او ثلاثا لثلاث * على واحدة * فصاعدا * ولا * وهو الصحيح الا برضى وطيب نفس * قولان * ويدل للاول قصة سودة اذ قسم ليلها لعائشة الا انه ان اعطته لعائشة لكن اذا اعطت ليلها لاخرى فللزوج ان لا يميز هذا الاعطاء ومن منعت بمحض او نفاس او غيرها فله ان يعطي غيرها ليلتها وليلة نفسها وزيادة وان يعطيها ليلة الممنوعة وفي الديوان اذا اعطاهن حقوقهن من نفقة وكسوة وغير ذلك فله ان ينسل كل واحدة من ماله بما اراد من حيث لا تعلم الاخرى

وهل جازله ان يفضل بها على واحدة او لا قولان

من اجل ما يمرض به قلوبهم من ذلك وارادوا بقولهم كل واحدة كل من شاء منهم وقولهم من اجل ما يمرض الخ عائد الى قولهم من حيث لا تعلم وان امكنه ان يخرجهم كلهم الى الربيع فليفعل وان لم يمكنه فليرفع من اراد منهم وكذا غلة الاجنة والزرع على هذا الحال اي اذا اراد الخروج اليها قلت الاولى ان يقرع بينهم في ذلك وحين اراد السفر ولا يجاور بينهم ما وجد الى ذلك سبيلا الا ان اضطر فليس على المضطر من جناح ولا يقبح احداهن في وجه الاخرى ولا يخبر بعيها ولا بسرهما ولا يسكنهن في بيت واحد ما وجد سبيلا وان اضطر فقدم كل في نوبتها * وعصت اية من وطئها في بيت غيرها * من ضاراتها او غيرها لا اية من وطئ في بيت لضررتها وقد حرمته الضررة عنها او في بيت حرام او فراش ضارته الذي ليس ملكا لها وفراش مفصوب او مسروق او حرام بوجه ولا يطيل القعود عند واحدة في غير نوبتها ولكن ان كانت له حاجة قصدها وخرج * ولا يقبل قول كل * من نساء * ان قالت خرج من عندي لسفر ولو امانة ان لم تصدق * اي ان لم تصدق * تصدقها ضرائها ولا يبان لها لانها تخرج لنفسها نفعا لانه ان خرج من يوم واحدة او ليلتها اتم لما بعد الرجوع فليقرع بينهم اذا نسي لسفر او غيره كمرض وجنون وقيل يبدأ بالكبرى كما مر في النكاح في باب العدل والله اعلم وبالله التوفيق

* بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما *

* الكتاب التاسع عشر في الدماء *

اي في احكام الدماء والدماء عبارة عن الجسد كله ما فيه الدم وما لم يكن فيه كالظفر والشعر والجلدة الغليظة والموضع الميت وذلك تسمية لكل باسم الجزء فان الدم جزء من جملة الجسد مادام فيه ولذلك الجزء مزيد اختصاص ومزية لان الجسد باق بالدم فلونزف الدم لمات كما شوهد مرارا فاذا علمت ان المراد بالدماء الجسد علمت ان المراد ما يشمل القتل ومادونه من جرح واثرو زوال منفعة عضو وذلك مجاز موصل علاقته الكلية او البعضية او هما ويجوز ان يكون الدماء عبارة عن المضرورة المطلقة في الجسد سواء باخراج الدم او بدون اخراجه فعبر بتحصيل

وعصت اية من وطئها في بيت غيرها ولا يقبل قول كل ان قالت خرج من عندي لسفر ولو امانة ان لم تصدق

* الكتاب التاسع عشر في الدماء *

المضرة باخراج الدم عن تحصيل المضرة في الجسد باي وجه كان ويقدر مضافا
اي في احكام تحصيل الدماء اي تحصيل الضرر فيه فقيه بعد المياز بالحذف المجاز
بالاطلاق والتقييد ويجوز ان تكون الدماء عبارة عن المضرة في البدن كذلك
لكن على طريقة الحقيقة العرفية الخاصة والمراد بهذا الكتاب ذكر جواز قتل
النفس او وجوبه او عدم ذلك او جواز مضرة البدن او وجوبها او عدم ذلك
وبالكتاب بعده ذكر الارش والدية وانقصاص ولو جعل كتاب الدماء شاملا
لذلك وجعل الارش والدية وانقصاص ابوابا منه او فصولا لصح وقرن بينهما لان
الثاني جزء الاول وقدم الاول لان المعاقب عليه مقدم على المعاقب به وايضا
قرن بينهما لان انقصاص في البدن ايضا ولان كلا زجر فان انقصاص في القتل
شرع حفظا للدماء وكذا القتل دفاعا عن النفس واما القتل في السرقة والقتل
دفاعا عن المال لحفظ للاموال والحد في الزنى حفظ للانساب والحد في الخمر
حفظ للعقول والحد في القذف حفظ للاعراض وقتل الخارج عن الامام والمرتد
والزنديق وتارك الصلاة والساحر زجر عن النفاق والشرك وقد يطلق الدماء على
انقصاص في العمد والدية والقتامة والكفارة والضرب والسجن قال ابن محبوب
رحمه الله امر الدماء عظيم لا يميزه الا العلماء الكبار واسما منهم * مقدمة * عن ابن
مسعود رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل دم امرء
يشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله الا باحدى ثلاث الشيب الزاني والنفس
بالنفس والتارك لدينه المفارق للجماعة اي الذي بدل الاحكام فكان بذلك مفارقا
لحكم الجماعة المعهودة وهي التي تكون على ما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
واصحابه فمن كان على ذلك فهو الحق والجماعة ولو كان وحده اذ جرى على مجرى
الجماعة وجمع احكامهم وسواه مفارق للجماعة خارج عنها تارك لدينه ولو ملا
بكثرة السهل والجبل وعن عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لا يحل قتل مسلم الا في احدى ثلاث خصال زان محض فيرجم ورجل يقتل مسلما
متعمدا فيقتل ورجل يخرج من الاسلام فيجارب الله ورسوله فيقتل ويصلب
او ينفي من الارض وعن عبد الله بن مسعود عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

اول ما يقضى بين الناس يوم القيامة في الدماء وعن ابي هريرة قال قال ابو القاسم
صلى الله عليه وسلم من اشار الى اخيه بمحديدة فان الملائكة تلغنه وان كان اخاه
لايه وانه وعن جابر بن زيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعولن بين
احدكم وبين الجنة بعد ان يراها كف من دم مسلم اهرقها ومعنى قوله بعد ان يراها
ان اعماله حسنة كاد يستحق بها الجنة فلا يدخلها لذلك الكف والكف تمثيل
وكذا ما دونه وكذا ما لادم فيه فاعل المراد بالكف من دم مطلق المضرة في البدن
ومجوز ان يريد بقوله بعد ان يراها ظاهره بان يقرب الى جهتها بعد الحشر ثم يرد
الى جهنم ليبين له تقرب اعماله بالمسوسة ولم ار من تكلم على هذا الحديث بشي
وبعد التغمي بالاخرة دفع لما يتوهم جاهل ان القرابة كالملك * باب * في الامامة
الدفاع ومن يصلح لها وثبوتها وزوالها وتجديدها وابقائها تقدم في كتاب الاحكام
في الباب الثاني منه مانصه لزم كل عاقل بالغ وان رقيق ان يأمر وينهى على قدر
طاقته بالكتاب والسنة والاجماع وهما على الكفاية كما مر وعنه صلى الله عليه وسلم
مروا بالمعروف وانها عن المنكر قبل ان تدعوا فلا يستجاب لكم وعن ابي هريرة عنه
صلى الله عليه وسلم لتأمرن بالمعروف وتنهون عن المنكر اوليسلطان الله عليكم شراركم
فيدعوا خياركم فلا يستجاب لهم قيل تسقط مهامهم عن اعين الاشرار فلا ينافونهم
وعنه صلى الله عليه وسلم ما اعمال البر عند الجهاد في سبيل الله وعند الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر الا كثرة في بحر لجي وعنه صلى الله عليه وسلم اياكم والجلوس على
الطرق الا لما لا بد منه قالوا انما هي نجاسات تحدث فيها قال فاذا ايتتم الا ذلك
فاعطوا الطريق حقه قالوا وما حقه قال غض البصر وكف الاذى ورد السلام وامر
بمعروف ونهي عن منكر وسئل صلى الله عليه وسلم عن ميت الاحياء قال الذي
لا ينكر المنكر بيده ولا بلسانه ولا بقلبه وعن انس عنه صلى الله عليه وسلم مروا بالمعروف
وان لم تفعلوه وانها عن المنكر وان لم تجنبوه كله وعن عبد الله بن جراد عنه صلى
الله عليه وسلم الامر بالمعروف كفاعله وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي عنه صلى
الله عليه وسلم من امر بمعروف فايكن امره بمعروف وعن ابي هريرة عنه صلى الله
عليه وسلم امرعون عن ذكر الفاجر ان تذكره فاذا كروه يعرفه الناس وعن بهز بن

حكيم عن ابيه عن جده عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اترعون عن ذكر الفاجر متى عرفه الناس اذكروا الفاجر بما فيه يحذره الناس وعنه صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الرجل يقتل صبورا فلا تحضروا مكانه لعله يقتل ظلما فتزل السخطة فتعمكم وعن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم اذا رايتم الامر لا تستطيعون تغييره فاصبروا حتى يكون الله هو الذي يغيره وعن عبد الله بن عمر وجابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم اذا رايتم امي تهاب الظالم ان تقول له انك ظالم فقد تودع منهم وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم اذا عظمت امي الدنيا نزعتم منها هبة الاسلام واذا تركت الامر بالمعروف والنهي عن المنكر حرمت بركة الوحي واذا تسابت امي سقطت من عين الله وعن انس عنه صلى الله عليه وسلم اذا وقع في الرجل وانت في ملاء فكن للرجل ناصرا وللقوم زاجرا وقم عنهم وعن ابي سعيد وابي امامة وطارق بن شهاب عنه صلى الله عليه وسلم افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر وفي لفظ عن ابي سعيد اعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر وعن علي بن ابي طالب عنه صلى الله عليه وسلم الجهاد اربع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والصدق في مواطن الصبر وشنن الفاسق وعن النعمان بن بشير عنه صلى الله عليه وسلم خذوا على ايدي سفهائكم وعن ابي هريرة وعلي عنه صلى الله عليه وسلم الكلمة الحكمة ضالة المؤمن فحيت وجدها فهو احق بها وعن عائشة رضي الله عنها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اطاع على احد من اهل بيته كذب كذبة لم يزل معرضا عنه حتى يحدث توبة قال الله تعالى ولتكن منكم امة الاية وظاهر الامر الايجاب فهو للاية فرض كفاية وقال ليسوا سواء الاية وقال والمؤمنون والمؤمنات بعضهم الاية وقال لعن الذين كفروا الاية وقال كنتم خير امة الاية وقال انجيئنا الذين ينهون عن السوء الاية والعقاب لا يكون الا على الفرض وقال لولا ينهون الربانيون الاية وقال وتعاونوا الاية وقال فلو كان من القرون الاية وقال كونوا قوامين الاية وقال لا خير في كثير الاية وقال وان طائفتان الاية وقال وامر بالمعروف الاية ووجوب الامر والنهي انما هو بالشرع كهذه الآيات والاحاديث لا بالعقل بدليل ترك الذي على كفره وذلك هو الحق وعليه الاكثر وزعم المعتزلة ومن معهم الى انه بالعقل

لانه لما وجب عليه ان يتنوع عن القبيح وجب ان يتنوع غيره وورد في الحديث ان صاحب الطبقة السفلى من السفينة ان تركت يثقبها هلك واهلك * تقدم * في الباب الثاني من كتاب الاحكام * ان الامر والنهي لا يستقيمان الا اماما وان لدفاع * ونصبه هنالك ويتمن بالامام العدل عن اجماع اولي النظر ومعنى قوله لا يستقيمان الا اماما ومعنى قوله ويتمن بالامام واحد لان ما لم يتم فهو غير مستقيم ومراده هنا امام الامام الكبير امام العدل ليوافق ما هنالك وقوله هنا وان لدفاع خارج عما تقدم هنالك غير داخل في الحساية فهو عائد للمخدوف مستأنف اي ويستقيمان اماما وان لدفاع ونصب امام العدل الكبير واجب اذا تمت شروطه الاية في قوله ان تمت شروطها ان شاء الله والدليل على وجوبه توقف الواجب عليه من تمام الامر والنهي واقامة الحدود والقيام بالعدل والانصاف وردع المتعدي كما انزل الله تعالى القرءان والكتب بذلك وذم الآمرين بالمنكر الناهين عن المعروف وقال (ولقد ارسلنا رسلنا بالآيات يا ايها الذين امنوا كونوا قوامين يا ايها الرسول بلغ كنتم خير امة فلو لا نفر يادوا اذا جعلناك خصما ان بغى بعضنا وبعلمناهم ائمة يهدون لولا ينهاهم كتب عليكم القصاص ولكم في القصاص ومن قتل مظلوما الزانية والزاني والذين يرمون المحصنات والسارق والسارقة انما جزاء الذين قتلوا المشركين قاتلوا الذين لا يؤمنون فخذ من اموالهم صدقة انما الصدقات واعلموا انما غنمتم وان تقوموا لليتامى وان تحكموا بالعدل لعن الذين كفروا ومن لم يحكم بما انزل الله والذين يكتفون كنتم خير امة ولتكن منكم امة خذ العفو الايات ونحوها من القرءان وقال صلى الله عليه وسلم الساكت عن الحق كالتابق بالباطل وقال صلى الله عليه وسلم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر جندان من جنود الله الحديث واعلم ان تلك فرائض وما لا يتم الفرض الا به فهو فرض مثله فمن ضيع الامر والنهي ماعون بالآية والحديث المذكورين وغيرهما ومن ترك الحكم اصلا صدق عليه انه لم يحكم بما انزل الله كما يصدق على من حكم بباطل وقد جعل هذه الامة خير الامم في الاية المذكورة وما ذلك الا بخير العمل وهو الامر والنهي حتى لو كان من اوعى او ابي امامة الامام او من ابي ان يقبل الامامة لنفسه ان ذلك انما هو منه يقتل وحل قتله لان ذلك تعطيل

تقدم ان الامر والنهي لا يستقيمان الا اماما وان لدفاع

للحدود واذا قتلوا من ابي فانهم ينظرون في غيره كما امر عمر اهل الشورى بذلك
وكما امر ابو عبيدة مسلم بن ابي كريمة بذلك حين امر حملة العلم الى المغرب عبد
الرحمن بن رستم الفارسي وعاصم السدراقي وامام عيل بن درار الغداسي وابوداود
القبلي النفازي بتقديم حامل العلم الاخر معهم وهو ابو الخطاب وان ابي قاتلوه وكما
اراد وان يقتلوا بالخطاب قبل ان يقبل الامارة ولو لم يأمر الله عباده بحسن النظر لم
بالامر والنهي لم يكن للحق قوام ولا للاسلام نظام وغلب الشيطان واواياؤه على العباد
والبلاد وظهر الفساد كله وقد قال الله عز وجل (والله لا يحب الفساد والله لا يحب القسدين)
وقد قام صلى الله عليه وسلم بالحدود والحقوق والاحكام فوجب اتساع به اتولته الى (وما
اتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا) وامر ابا بكر ان يصلي بالناس ولما مات
اجتمع المسلمون على ابي بكر بعد قول بعض الانصار منا امير ومنكم معشر المهاجرين امير
وترك ذلك البعض قوله فانفقوا عليه وقالوا ارتضاه رسول الله صلى الله عليه وسلم
لديننا اذ امره بالصلاة التي هي معظم اركان الدين وعموده فكيف لانرضاه لديننا
يعنون الامامة الكبرى لعلنا امر المعاش بها كدفع المدو واخذ الصدقات من الاغنياء
وايصالها للفقراء ومرجع ذلك ايضا للدين والصلاة عمود الدين وما سوى العمود
محمود على العمود ففي امره والصلاة بالناس تلويع الى انه الامام بعده وقد روي ايضا
انه اوصى اليه بالامامة سرا وتولى بعده عمر ثم عثمان ثم علي كل برضى الصحابة والتزمت
الامة بعدهم هذا الرسم فمن امام مخطي ومن مصيب وان يجمع الله الامة على صلاة
كما ورد في الحديث وقال الله عز وجل ولو ردوه الى الرسول والى اولى الامر الالة
وقال يا ايها الذين امنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم وقال قل للمخلفين
الآية وهم بنو حنيفة والداعي الى قتالهم ابو بكر فوجبت طاعته بقوله تعالى وان تطيعوا
يوثكم الله الى قوله عذابا اليما وليس داعيهم رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى
(قل ان تخرجوا معي ابداء وقوله قل لن تتبعوننا كذلك قال الله من قبل) وقال بعد ذلك
قل للمخلفين وزعمت النجوية من الخوارج انه لا يلزم نصب الامام ولا يحتاج اليه
وعلى الناس ان يقيموا كتاب الله بينهم وكذا قال قوم من الاباضية وهم النكار وورد
عليهم بما مر ان ذلك يؤدي الى تعطيل كتاب الله واحكام الشرع ولولا وجوب نصبه

لما تكلفت الامة ما تكلفت منه وقرن طاعة الائمة بطاعته عز وجل وطاعة رسوله صلى
الله عليه وسلم اذ قال واولي الامر منكم وقال فليحذر الذين يخالفون عن امره وامر
الائمة كما امره لقرونهم به في الطاعة وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان امر عليكم
عبد حبشي مجزع الانف فاسمعوا له واطيعوا ما اقام فيكم كتاب الله وقال صلى الله
عليه وسلم من اطاع اميري فقد اطاعني ومن عصى اميري فقد عصاني وروى الربيع
رحمه الله عنه صلى الله عليه وسلم ستكون بعدي ائمة لا يستنون بسنتي ولا يهتدون
بهدي قالوا فكيف المخرج يا رسول الله قال اطيعوهم ما لم يمنعوكم الصلوات الخمس
اي في غير معصية الله تعالى وروى الربيع عن عمر رضي الله عنه اطلع الامير وان
ضربك او حرملك او ظلمك اي اطعه في غير معصية الله عز وجل وروى الربيع عنه
صلى الله عليه وسلم ايما امير ظالم فهو خليع وايما امير ظالم فلا امارته فليستخبر الله
من بحضرتته من المسلمين ان يولوا عليهم افضل فضلائهم فامرهم صلى الله عليه وسلم
بنصب الامام والامر المجرد للوجوب وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم من
استعمل رجلا من عصابة وفيهم من هو ارضى الله منه فقد خان الله ورسوله والمؤمنين
وعن انس عنه صلى الله عليه وسلم اذا مرت ببلدة ليس فيها سلطان فلا تدخلها
انما السلطان ظلي الله ورحمة في الارض وقد يقال لا دليل في احاديث وجوب
طاعة الامام واية وجوبها على وجوب نصبه لانه قد لا يجب الشيء واذا كان
وجوب له حكم كالزوج لا يجب على من لم يخف المعصية واذا تزوج وجبت حقوقه
فيبقى دليل وجوب طاعته من الحديث ونحوه والآيات المتضمنة للواجب المتوقف على
الامامة **ففينبغي لقوم** رجال او نساء او عبيد او مختاطين وذلك لان المرأة
قد تقصد فيجب عليها ان تدفع اذا قصدت **حضر لهم قتال** للمشركين او
للمنافقين **تولية امام يقاتل بهم عدوهم** مشركين او منافقين **ويدافعونه به**
عن انفسهم وموالمهم وحرثهم وياوون اليه اذا فاجأهم عدوهم وكذا اذا اشكل عليهم
امر من امور الحرب الراجعة للدنيا والدين وان لم يجدوا عنده امرا من امور الدين سألوا
عنه غيره ووجه نصب الامام انهم اذا اتوا امرهم الى واحد زال عنهم النزاع المورث
للفشل المذهب للنصر وزال البغض والعداوة المورثان للتخاذل وقد قال الله عز

فينبغي لقوم حضر لهم
قتال تولية امام يقاتل
بهم عدوهم ويدافعونه به

وجل (ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب ريحكم) وقال تبارك وتعالى (واعتصموا بحبل الله
جميعا ولا نفرقوا) وفي الاثر لاجتماعه مع الاختلاف وعن ابي ذر قال رسول الله صلى
الله عليه وسلم اثنان خير من واحد وثلاثة خير من اثنين واربعة خير من ثلاثة فعليكم
بالجماعة فان الله ان يجمع امي الا على عدى وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه
وسلم ان الله تعالى يرضى لكم ثلاثا ويكره لكم الثلاث يرضى لكم ان تعبدوه ولا تشركوا
به شيئا وان تعتصموا بحبل الله جميعا ولا تفرقوا وان تناصحوا من ولاه الله امركم
ويكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال واضاعة المال ومعنى قوله يقاتل بهم عدوهم
ويدافعونه به انه يقاتل بنفسه معهم ويدفع بنفسه معهم ويتقدون برأيه في القتال
والدفاع وان لم يجدوا الامن لا يقاتل ولكن يحضر القتال وله رأي فدموه ولا بد
ان يكون على كل حال * ممن يثقون به * لا يخذلهم ولا يخونهم ولا يقصر في
النصح والجهاد * ويأمنونه * في ذلك على انفسهم * بورعه * وكان في الولاية
ولا يكتفون بمن يثقون لمجرد تجربته او صحبته لانه قد يخون مع ذلك ويقصر ويخذل
لفرض كغضب وحقد على مؤذ بخلاف من فيه الورع * ولو وجد فيهم اشجع واعلم
بالحرب منه ويقصدون منه وبركته * عطف تفسير فان البركة واليمن كلاهما
بمعنى النماء والزيادة والسعادة ويجوز ان يربد باحدها السعادة وبالاخر النماء والزيادة
والفرق بين النماء والزيادة ان النماء زيادة اجزاء الشيء نفسه والزيادة زيادة الافراد
واصل الزيادة اطلاقها على المعنيين هذا وهذا او كليهما فناء ذلك الامام ان يعظم
فعلة في العدو او رآيه او كلاهما ويؤثر فيه كما تؤثر فيه جماعة من الناس وزيادته
تكرر القملات والآراء في العدو منه وزيادة من يعينهم والدليل على جواز تقديم
المفضول مع وجود الفاضل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث مربة وجعل
عليها عمرو بن العاصي امير وفي تلك السرية ابوبكر وعمر وصلاح المهاجرين والانصار
وكذلك بعث ابا عبيدة بن الجراح اميرا في سرية فيهم عمر وابوبكر بعد خروج
عمر وبن العاصي ولما التحقوا به كاف اميرا على الكل وذلك انه صلى الله عليه وسلم
بعث عمرو بن العاصي في مربة الى سواع صنف هذيل على ثلاثة اميال من مكة
في شهر رمضان سنة ثمان حين فتح مكة وفيهم ابوبكر وعمر قال عمرو فانتهيت اليه

عن يثقون به ويأمنونه
بورعه ولوجود فيهم
اشجع وأعلم بالحرب منه
ويقصدون منه وبركته

اي الى الصنم وعنده الساذن اي الخادم فقال ما تريد فقال امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اهدمه قال لا تقدر على ذلك قلت لم قال تمنع فقلت ويحك فهل يسمع او يبصر قال قد نوت منه فكسرتة ثم قلت للساذن كيف رأيت قال اسليت لله وكذلك كان اميرا في غزوة ذات السلاسل وسميت بذلك لان المشركين ارتبط بعضهم الى بعض مخافة ان يفتروا وقيل لان بهاماء يقال له السلسل وراء ذات القرى من المدينة على عشرة ايام وكانت في جمادي الآخرة سنة ثمان وقيل سنة سبع وبه جزم ابن ابي خالد في كتاب صحيح التاريخ ونقل ابن عساكر الاتفاق على انها بعد غزوة مؤتة الا ابن اسحاق فقال قبلها وصحبها انه بلغه صلى الله عليه وسلم ان جمعا من قضاة قد تجمعوا للاغارة فبعث عمرا وعقده لواء ابيض وجعل معه راية سوداء وبعثه في ثلاث مائة من سراة المهاجرين والانصار ومعهم ثلاثون فرسافسار الليل وكن النهار فلما قرب منه بلغه ان لهم جمعا كثيرا فبعث رافع بن مكيث بفتح الميم الجهني الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يستدنه فبعث اليه ابا عبيدة بن الجراح وعقده لواء وبعث معه مائتين من سراة المهاجرين والانصار فيهم ابو بكر وعمر رضي الله عنهم وامره ان يلحق بعمرو وان يكونا جميعا ولا يختلفا فاراد ابو عبيدة ان يؤم الناس قال عمرو انما قدمت علي مددا وانا الامير فاطاع له بذلك ابو عبيدة فكان عمرو يصلي بالناس وسار حتى وصل الى العدوبلي وعذرة فحمل عليهم المسلمون فهربوا في البلاد وتفرقوا ولما تولى الامام عبد الرحمن بن رستم زعم ابن قندي ان في القوم اعلم منه وانه لا تجوز امامة المفضول مع وجود الفاضل فيكتب اصحاب الامام في ذلك الى المشرق فاجابوا بجواز ذلك والمجيب الربيع وابو غسان وجدهما مع جماعتهما في مكة واستدلا بولاية ابي بكر رضي الله عنه وزيد بن ثابت افرض منه وعلي افضى منه ومعاذ اعرف بالحلل والحرام منه وابي اقرا منه بشهادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بذلك عموما وكذا افتي شعيب وابو معروف ثم لما لم ينالا مقصودهما رجعا عن فتواهما واما قول العجوز ان تقدمه على افضل منك او تأخرت وليس في القوم مثلك فستكون خشبة في النار وقوله صلى الله عليه وسلم من رواية ابن عباس من استعمل رجلا من عصابة وفيهم من هو ارضى الله منه فقد خان الله

ورسوله والمؤمنين رواه ابن عباس فذلك في التقديم والتقدم للرياسة والاغراض
الدنيوية فيتقدم لذلك وفي التأخر مهاوتة او كسلا عن الدين وفي التقديم مع انه لا يقوم
بالامر وكذا في التقديم وفي التأخر مع انه لا يقوم عنه مثله قال ابو عمار عبد الكافي
قال قائلون من اهل الشعب ان الامام اذا ولي امر المسلمين وفيهم من هو اعلم منه
ان امامته باطلة غير ثابتة على مثل مقالة الرافضة في ولاية ابي بكر الصديق رضي
الله عنه فقال اهل الشعب بهذا قرعا منهم في الامامة العادلة الرسمية وحيدا عن
اجابتها والدخول في طاعتها وطعننا في الدين كما فعلت الرافضة في ولاية الصديق
رضي الله عنه ولو انهم جميعا قالوا سمعنا واطعنا لكان خيرا لهم واقوم وقد قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم في معاذ بن جبل انه يا تي يوم القيامة امام العلماء ببذرة وقال
ان زيدا افرض الامة وان عبد الله بن مسعود كتييف مليء علماء وقال في ابن عباس
اللهم فقهه في الدين وعلمه التأويل وجعلها عمر شوري بين نفرسة ولا تجتمع الامة
على ان هذه الستة اعلم من جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعلوم
ان بعض الستة اعلم من بعض فلم يقتصر على الذي هو اعلم وهذا بعد ان قال
عمر لو كان ابو عبيدة حيا او سالم مولى حذيفة ما خالني فيها شك ولم يكونا با اعلم
من جميع من بين يدي عمر رضي الله عنه وقد علم الوافر والناقص ان ليس عثمان
با اعلم القوم جميعا فتراهم قد ولوه واتفقوا على امامته كما ترون وليس الله بجامعهم على
ضلال كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو لاء القوم حسبوا انما ازروا على
امامة الرسمية بهذه المقالة دون غيرهم بل انما ازروا من قبل على رسول الله صلى
الله عليه وسلم وصاحبيه وكافة المهاجرين والانصار ثم على الائمة الرسمية رحمة
الله عليهم وهذا القول منهم بعد ماضي اسلافهم ممن يتولونهم على تصويب امامة
من ذكروا من الائمة الرسمية رحمة الله عليهم وذلك ان يقال لهم حدثونا عن هذه
الائمة هل هي مستحقة للامامة مستوجبة لها او غير مستحقة فان قالوا انها مستحقة
للامامة اثبتوها في اعناقهم واقروا بان طاعتها عليهم واجبة وبطل ما كانوا يفترضون
وان زعموا انهم غير مستحقين للامامة كانوا طاعنين على من مضى من اسلافهم
الذين ولوهم واثبتوا امامتهم وماتوا على ذلك فيجب عليهم ان يتبرؤا منهم حيث

ولوهم وهم عندهم غير مستحقين لها فان قالوا انما ولوهم على شريطة ان لا يقطعوا امرا
دون رهط مسعين ثم ان الائمة لم يفعلوا من ذلك ما اشترط عليهم فبطلت امامتهم
فيل لهم حدثونا عن هذه الشروط في حق كانت او باطل فان كانت في باطل فهي
باطلة كما ان باطل كله باطل وان كانت في حق فان الحق غير محتاج الى شرط
ولا اتفاق فعلى الامام ان يقضي بالحق جامع عليه مجامع او خالفه مخالف ولو ان
سارقا سرق او قاذفا قذف او زانيا زنى او قاتلا اقر عند الامام بما فعل لكان
الامام جائزا واسعا ان لا يتظر به اجتماع من يجتمع عليه ممن ذكروا او يقضي عليه
بالذي اوجبه الله عليه فان هم قالوا ان الامام لا يقطع في الحدود حكما دون رهط
المسعين خالفوا الامة مصيبا ومخطئيا فان جوزوا للامام انفاذ الاحكام دون محضرة من
ذكروا صار قولهم في الشروط ودعواهم فيها امرا فاسدا باطلا وضل عنهم ما كانوا يفترضون
ولو كان اورع واعلم منه برفع اورع واعلم اي ولو حصل اورع واعلم منه لانه ليس
فيه ما في الاول من معرفة امر الحرب وسياستها وجوز من لم تعرف له كبيرة كالا صرار
على الذنب المعلوم انه صغيرة والذنب الذي لا يعلم انه صغيرة ولا كبيرة وكترك الصلاة
وكتنجيس الروث والعظم المذكور عليه اسم الله حين الزكاة وهو الرجل الموقوف
فيه وشمل ذلك من فيه خلق من الاخلاق التي لا تنزل عليها الولاية ولا يبرأ منه
بها والاولى ان لا يقدم ما وجد غيره ان علم الحرب وسياستها ولو وجدوا من
هو متولى ولو كان عالما بالحرب وسياستها اذا كان ذلك الذي لا تعرف له كبيرة اعلم
منه بالحرب وسياستها وكان ممن يطعن اليه انه لا يتخون ولا يغذل ولا يقصر لان
المراد دفع العدو وقعه ومن منعه قال ان الطرق التي في المتولى من علم الحرب وسياستها
ينمو بوزعه وكونه في المرتبة التي تتولى بها واما ان كان المتولى لا يعلم الحرب وسياستها فانه
يقدم عليه الموقوف في العالم بها وبسياستها وقيل لا يقدمون الموقوف فيه بل يقاتلون
بلا امام اذا لم يجدوا متوليا عارفا ولا يصلح لمن يباشر الحرب او يرجع اليه
مباشرها الا ان يكون عالما بها وبسياستها قال ابو بكر محمد بن الوليد الاندلسي القهري
الطرطوشي في الباب الحادي والستين من سراج الملوك من حزم الملك ان لا يحتقر
عدوه وان كان ذليلا ولا يففل عنه وان كان حقيرا فكم برغوث اسير فيلا ومنع

ولو كان اورع واعلم منه
وجوز من لم تعرف له
كبيرة ان علم الحرب
وسياستها

الرفاد ملكا جليلا وقد قل الشاعر

فلا تحقرن عدوا رماك * وان كان في ساعديه قصر

فان السيوف تخر الرقاب * وتعجز عما تنال الابر

وفي الامثال لا تحقرن الذليل فربما شرق بالماء القليل ومثل العذرة مثل النار
ان تداركت اولها سهل اطفاؤها وان تراك استحكمت ضرامها وصعب مرامها وتضاعفت
بليتها ومثلها ايضا مثل القروح الخبيثة ان تداركتها سهل برءها وان غفلت عنها حتى
انتقلت عظمت بليتها واعضل الاطباء برءها ولكل امة في جميع الاقاليم نوع تدبير
وحيلة ومكيدة واقاء وفروكر وغير ذلك ونصف بعض ما يجري مجرى القواعد قل
الله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) الآية فلفظ ما استطعتم من قوة يشمل كل
ما في مقدور البشر من القوة والآلة والحيلة وفسر صلى الله عليه وسلم القوة بالرمي
ومر على ناس يرمون فقل الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي الا ان القوة الرمي
وكان بعض الصعابة اذا اراد الفوز لا يقص اطفاؤه ويتركها عدة ويراهها قوة واول
ذلك ان تقدم بين يدي اللقاء عملا صالحا من صدقة وصباح ورد مظلمة وصلوة رحم
ودعاء مخلص وامر معروف ونهي عن منكر وقد كان عمر بن الخطاب يأمر بذلك
ويقول انما تقاتلون باعمالكم وروي ان زيدا ورد عليه بفتح للمسلمين فقال عمري
وقت لقيتم العدو قال غدوة قل ومتى انهزم قال عند الزوال قال عمر انا لله وانا اليه
راجعون قام الشرك للايمان من غدوة الى الزوال لقد احدثتم بعدى حدثا
او احدثت بعدكم حدثا والشان كل الشان في استجادة القواد وانتخاب الامراء
 واصحاب الالوية فقاتل حكام العجم اسدي قود الف ثعلب خير من ثعلب يقود
الف اسد فلا ينبغي ان يقدم على الجيش الارجل ذو بسالة ونجدة وشجاعة وجراة
ثابت الجنان صارم القلب رابط الجاش صادق الباس قد توسط الحروب ومارس
الرجال ومارسوه ونازل الاقراة وقارع الابطال عارف بمواضع القرص خبير بمواقع
القلب والمينة والميسرة من الحروب وما الذي شجته بالحماة والابطال من ذلك بصير
بصفوف العدو ومواقع الفرقة منه ومواقع الشدة منه فانه اذا كان كذلك وصدر
المكل على رايه كان جميع كانه مثله فان رأى قرع الكتاب وجها والارد الغنم

للزربية واعلم ان الحرب خدعة عند جميع المقلاء اي كما ورد في الحديث ان الحرب
خدعة واخر ما يجب ركوبه قرع الكتاب وحمل الجيوش بعضها على بعض فليتنس
بتصريف الحيلة في نيل الظفر فان نصر بن يسار امير خراسان من قبل مروان الجعدي
اخر ملوك بني امية قال كان عظماء الترك يقولون ينبغي للقائد العظيم القدرة ان
تكون فيه عشرة اخلاق من اخلاق اليبائم سخاوة الديك وتحن الدجاجة وشجاعة
الاسد وحيلة الخنزير وروغان الثعلب وصبر المكاب على الجراحة وحراسة الكركي
وغارة الذئب وشم نغير وهو ذؤبية بخراسان تسمن على الثعب والشقاء وكان يقل
اشد خلق الله تعالى عشرة الجبال والحديد ينبت الجبال والنار تأكل الحديد والماء
يطفي النار والسحاب يحمل الماء والريح تصرف السحاب والانسان يتقي الريح بمجنأه
والسكر يصرع الانسان والنوم يذهب السكر والحلم يمنع النوم فاشد خلق ربك المم
اللهم انا نعوذ بك منه فاول ذلك ان يث جواسيسه في عسكر عدوه ويستعلم اخباره
ويستميل رؤساءهم وقاداتهم وذوي الشجاعة منهم ويدس اليهم ويمدحهم عدا جريلا
ويوجه اليهم بضروب الخدعة ويقوي اطاعهم في ان ينالوا ماعده من الهبات الفاخرة
والولايات السنية فان رأى وجها عاجلهم بمعاجلتهم بالهدايا والتحف وسهامهم وبشيء
على السنتهم كتبامدلسة اليهم وبشيء في عسكرهم ويكتب السهام اخبارا مزورة ويرمي
بها في جيوشهم ويضرب بينهم فيما فيه الشر من ذلك فان جميع ما ذكرناه تنفق
فيه الاموال والحيل واللقاء تنفق فيه الارواح والرووس ووجوه الحيل لا تحصى
والخاضر فيها ابصر من الغائب ولله در المهلب لما كتب اليه الحجاج يستعجله
حرب الازارقة رد الجواب فقال ان من البلاء ان يكون الراي عند من لا يملكه
لا عند من يبصره وقال المختار ليزيد بن انس حين ولاه الجزيرة وامره بقتال عبد
الله بن زياد القى عدوك برأي غير متبدد وبجزم غير متكل ولا تركن الى الدولة
فربما انقلبت واستشر من لا يطمع في مملكك ولا يسر بقتلك واستخر الله تعالى
توفق واوصت الدبال العيسية ابنها الفتاك وكان من اشد العرب يا بني لا تشب
في حرب وان وثقت بشدتك حتى تعرف وجه المهرب منها فان النفس اقوى شيء
اذا وجدت سبيل الحيلة واصعب شيء اذا بيست منها واحمد الحيلة ما كانت الحيلة

مدبرة لها وكان النصر من الله قائدها واختلس من تحارب خلسة الذئب وطر منها طيران الغراب فان الحزم والحذر تمام الشجاعة والتهور عدو الشجاعة وقال ابو السرايا وكان احد القتلى لابنه يا بني كن بجيالك اوثق منك بشدتك و بمحذرك اوثق منك بشجاعتك فان الحرب حرب التهور وغيمة الحذر واعلم انه اذا زالت الدول صارت حيلتها وبالا واذا اذن الله تعالى في حلول البلاء كانت الآفة في الحيلة وقالت الحكماء اذا نزل القضاء كان العطب في الحيلة ويغلب الضميف باقبال دولته كما يغلب القوي بفناء مدته وقالوا سعاد الدول ونحوها مقرونة بسعود الملك ونحوه وقالوا يثني على كل امير في دولته فاذا انتقضت دولته بدت عورته وقال بعض الحكماء اذا دلت دولة وات امة واذا جاءت دولة جاءت امة وقالوا رب حيلة هلك المماتل فمن الحزم المألوف عند سواك الحروب ان تكون حماة الرجال وكما الابطال في القلب فانه مهمى انكسر الجناحان فالعيون ناظرة الى القلب فاذا كانت راياته تخفق وطوله تدق كان حصنا للجناحين يا وبي اليه كل منهنم وان انكسر القلب تمزق الجناحان مثال ذلك ان الطائر اذا انكسر احد جناحيه ترجى عودته ولو بعد حين وان انكسر الرأس ذهب الجناحان ولا يحصى كثرة انكسار جناحي العسكر وثبات القلب ثم تراجع الكارون الى القلب فيكون الظفر بهم وقما عسكر انكسرت قلبه فافلح او تراجع الهم الا ان تكون مكيدة من صاحب الجيش فيخلي القلب قصدا وتعمدا حتى اذا توسطه العدو واشتغل بنهبه اطبق عليه الجناحان وقد فعله رجال من اهل الحروب ومن اعظم المكائد في الحروب الكمين وذلك ان الفارس لا يزال على حمية في الدفاع وحى الدمار حتى يلتفت فيرى نبذا منشورا ويسمع صوت الطبول فينبذ يكون همه خلاص نفسه وعليك بانتخاب القرصان واختيار الابطال ولا تنس قول الشاعر

والناس الف منهم كواحد * وواحد كالالف ان امر عني

بل قد جرب ذلك فوجد الواحد خيرا من عشرة الف وسأحكى لك من ذلك ما تقضي فيه العجب فمن ذلك انه لما التقى المستعين بن هود مع الطاغية بن روميل النصراني على مدينة وشقة من ثمر الاندلس وكان العسكران كالمشكافين

كل واحد يراهم عشرين الف مقاتل بين خيل ورجال فحدثني رجل ممن حضر الواقعة من الاجناد وقال لما دنا اللقاء قال الطاغية بن روميل لمن يثق بعقله وممارسته للحروب من رجاله استعلم لي من في عسكر المسلمين من الشجعان الذين يعرفهم كما يعرفوننا ومن غاب منهم ومن حضر فذهب ثم رجع فقال فيهم فلان وفلان فعد سبعة رجال فقال له انظر في عسكري من الرجال المعروفين بالشجاعة ومن غاب منهم فعدهم ثمانية لا يزيدون فقام الطاغية ضاحكا مسرورا وهو يقول يا بياك من يوم يعني ما اشد بياضك من يوم ثم تارت الحرب بينهم فلم تزل المضاربة بين الفريقين ولم يول احدهم دبره ولا تزحزح عن مقامه حتى فني اكثر العسكرين ولم يفر واحد منهم قال فلما كان وقت العصر نظروا اليها ساعة ثم حملوا علينا حملة وادخلونا مداخلة ففرقوا بيننا وصرنا شطرين وحالوا بيننا وبين اصحابنا فكان ذلك سبب وهنتا وضعفنا ولم تقم الحرب الا ساعة ونحن في خسارة معهم فاشار مقدم العسكر على السلطان ان ينجو بنفسه وانكسر عسكر المسلمين وتفرق جمعهم وملك العدو مدينة وشقة جبرها الله فليعتبر ذو الحزم والبصيرة من جمع يحوي على نحو اربعين الف مقاتل ولم يحضره من الشجعان الممدودين الا خمسة عشرة نفرا وليعتبر بضمان الفلج بالظفر واستبشاره بالغميمة لما زاد في ابطاله رجل واحد قال الطرسوني وضمت استاذنا القاضي ابا الوليد الباجي يحكي قال بيننا المنصور بن ابي عامر في بعض غزواته اذ وقف على ثغر من الارض مرتفع فرأى جيوش المسلمين بين يديه ومن خلفه وعن يمينه وعن يساره وقد ملأ السهل والجبل فالتفت الى مقدم العسكر وهو رجل يعرف بابن المضجعي فقال كيف ترى هذا العسكر ايها الوزير قال ابن المضجعي اري جمعا كثيرا وجيشا واسعا قال له المنصور لا يعجز ان يكون في هذا الجيش الف مقاتل من اهل الشجاعة والبسالة فسكت ابن المضجعي فقال له المنصور وما سكوتك اليس في هذا الجيش الف مقاتل بطل قال لا فتعجب المنصور ثم انطف عليه فقال فيهم خمسمائة قال لا قال افيهم خمسون من الابطال قال لا فسبه المنصور واستخف به وامره فاخرج على اقبج صفة فلما توسطوا بلاد المشركين اجتمعت الروم وتضاف الجمعان فبرز عاجل من الروم شاكي السلاح يكر ويقر وهو ينادي هل من مبارز فبرز له رجل

من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله العلي ففرح المشركون وصاحوا واضطرب المسلمون
ثم جعل العلي يمزح بين الصفيين وينادي هل من مبارز اثنان بواحد فبرز اليه رجل
من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله العلي وجعل يكر ويحمل وينادي هل من مبارز
ثلاثة بواحد فبرز اليه رجل فقتله العلي فصاح المشركون وذل المسلمون وكادت
كسرة تكون فقبل المنصور ما لها غير ابن المضجعي فبعث اليه خضر فقال له المنصور
الا ترى لا يصنع هذا العلي المكاب منذ اليوم فقال لقد رأيته فما الذي تريد قال
ان تكفي المسلمين شره فقال الا ان يكفي المسلمين شره ان شاء الله تعالى ثم قصد الى
رجال يعرفهم فاستقبله رجل من اهل الثغور على فرس قد تهترث اورا كما هزالا وهو
حامل قربة ماء بين يديه على الفرس والرجل في حليته ونفسه غير متصنع فقال له
ابن المضجعي الا ترى ما يصنع هذا العلي منذ اليوم قال قد رأيته فما الذي تريد قال
اريد ان تكفي المسلمين شره اريد رأسه الا زقل حيا وكرامة ثم انه وضع القربة
بالارض وبرز اليه غير مكترث به فتجاولا ساعة فلم ير الناس الا المسلم خارجا
اليهم يركض ولا يدرون ما هناك واذا برأس العلي يلعب به في يده ثم اتى الرأس
بين يدي المنصور ثم قال ابن المضجعي عن هؤلاء الرجال اخبرتك قال فرد ابن
المضجعي الى منزلته واكرمه ونصر الله جيوش المسلمين وعساكر الموحدين واعلم ان
اول الحرب شكوى ووسطا نجوى وء اخرها بلوى والحرب شعناء عابسة شوها كالحة
في حياض الموت شمس في الوطيس تمدي بالنفوس الحرب اولها الكلام وء اخرها
الحمام الحرب مرة المذاق اذا قلصت عن ساق من صبر فيها عرف ومن ضعف عنها
تلف جسم الحرب الشجاعة وقلبا التدبير وعينها الحذر وجناحها الطاعة ولسانها
المكيذة وقائدها الرفق وسائقها النصر وقل الرسول عليه الصلاة والسلام الحرب
خدعة وقيل الحرب غشوم سميت بذلك لانها تتخطى الى غير الجاني كما قال الشاعر
رأيت الحرب يجنيها اناس * ويصلي حدها قوم براء

قال بعض الحكماء قد جمع الله لنا ادب الحرب في قوله (يا أيها الذين آمنوا اذا لقيتم فئة فاثبتوا
واذكروا الله كثيرا لعلكم تفلحون واطيعوا الله ورسوله ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
ريحكم واصبروا ان الله مع الصابرين) واستوصى قوم اكرم بن صيفي في حرب ارادوها فقال

اقولوا الخلاف على امرائكم واعلموا ان كثرة الخلاف فشل ولا جماعة لمن اختلف
وتثبتوا فان الله مع احزم الفريقين وكان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم جثيا
على ركبهم يوم بدر فيما قيل وقال عتبة بن ربيعة يوم بدر لاصحابه الا ترون اصحاب
محمد جثيا على ركبهم ورايت غير واحد ممن الف الحروب يكره رفع الصوت بالتكبير
ويقول يذكرك الله في نفسه احسن واعلم ارشدك الله سبحانه ان الله قد اوضح لنا
في كتابه علامة النصر وعلامة الانهزام فقال (يا أيها الذين آمنوا ان تنصروا الله ينصركم
ويثبت اقدامكم) اي ان تنصروا دين الله ينصركم واما انفراد فعلته المعاصي قال
الله تعالى (ان الذين تولوا منكم يوم التقي الجمعان انما استزلمهم الشيطان ببعض ما كسبوا)
اي شوم ذنوبهم وتركهم المركز الذي رسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وذلك
انه رتب عليه الصلاة والسلام الرماة يوم احد على ثلثة الجبل يمنعا قريشا ان يخرجوا
لهم كيما من ذلك الموضع ثم التقي المسلمون والكفار فانهم الكفار فقال الرماة
لانفوتنا الغنائم فاقبلوا على الغنائم وتركوا المركز الاول فخرجت خيل المشركين من
هناك واقبلوا على المسلمين فكانت مقلة احد وليخفف قائد الجيش العلامة التي يخص
بها فان عدوه قد يستعلم حيلته والوان خيله ورايته ولا يلزم خيمته ليلا ولا نهارا
ويغير خيمته ولا يلزم الموضع الواحد فاذا سكنت الحرب فلا يمش في النفر اليسير من
قومه خارج عسكري فان عيون عدوه عليه وعلى هذا الوجه كسر المسلمون جيوش
افريقية عند فتحها وذلك ان الحرب سكنت في وسط النهار فخرج مقدم العدو يمشي
خارج العسكري يتميز عساكر المسلمين فجاء الخبر الى ابي عبد الله بن السرح وهو قائم
في قبته فخرج فيمن وثق به من رجال فعمل على العدو فقتل الملك فكان الفتح ولما
عبر طارق بن زياد الى بلاد الاندلس يفتحها ويومئذ اذ ذاك بافريقية خرجوا
بالجزيرة الخضراء وتحصنوا في الجبل العظيم الذي يسمى اليوم جبل طارق وهو في
الف وثلث مائة رجل فطمعت فيهم الروم فاقتتلوا ثلاثة ايام وكان على الروم تدمير
استخلفه لزرقين ملك الروم وكتب للزرقين يعلمه بان قوما لا ندري امن الارض
هم امن اهل السماء قد وصلوا الى بلادنا وقد قويتهم فانهمض الي نفسك فاتاه الزرقين
في تسعين الف عنان ولقيهم طارق على خيله فميت لرومي مولى الوليد بن عبد

الملك فاقبلوا ثلاثة ايام اشد قتال فرأى طارق الناس فيه من الشدة فقام يحضهم على الصبر ويرغبهم في الشهادة وبسط في اموالهم ثم قال اين المفر البحر من ورائكم والعدو امامكم فليس الا الصبر منكم والنصر من ربكم وانا فاعل شيئا فافعلوا كفعل الله لا قصدن طاعتهم فاما ان اقبله او اقبل دونه فاستوثق طارق من حلية الزرقين وعلامته وخيمته ثم حمل مع اصحابه عليه حملة رجل واحد فقتل الله الزرقين بعد قتل ذريع في العدو وحى الله المؤمنين ولم يقتل كبير شي وانهمزمت الروم فاقام المسلمون يقتلونهم ثلاثة ايام فهذا ما ياتي على الملوك من لزومهم مكانا واحدا واخذ طارق رأس الزرقين فبعث به الى موسى بن نصر وبعث به موسى الى الوليد بن عبد الملك وسارمغيت الى قرطبة وسار طارق الى طليطلة ولم تكن له همة غير المائدة التي يذكرها المكتتاب انها مائدة سليمان بن داود فدفع اليه ابن اخت الزرقين المائدة والتاج فقومت المائدة بمائة الف دينار بما فيها من الجواهر التي لم يرمثلها وبهذه الحيلة قهر البرسلان ملك الترك ملك الروم وقبضه وقتل رجاله واباد جمعه وكانت الروم قد جمعت جيوشا قل ان يجتمع مثلها لمن بعدهم وكان مبلغ عددهم ستمائة الف مقاتل كتاب متواصلة وعساكر مترادفة وكراديس يتلوا بعضها بعضا كالجمال الشاغرة لا يدر كمهم الطرف ولا تحصيلهم العدة اي الا بحساب القائم على كل جماعة وكم تحت كل قائم او بمشيم في موضع واحد احاد او مثنى او نحو ذلك وقد استعدوا من الكراع والسلاح والمنايق والآلات المعدة لفتح الحصون والحروب ما يعجز الوصف عنها وكانوا قد قسموا بلاد المسلمين الشام والعراق ومصر وخراسان وديار بكر ولم يشكوا ان الدولة قد دارت لهم وان نجوم السعود قد خدعتهم وتواترت اخبارهم الى بلاد المسلمين واضطربت لها بلاد المسلمين فاحتشد للقائهم البرسلان التركي وهو الذي يسمى الملك العادل وجمع جموعه بمدينة اصفهان واستعد بما قدر عليه ثم خرج يومهم فلم يزل العسكران يتدانيان الى ان عادت طلائع المسلمين الى المسلمين وقال البرسلان غدا يتراءى الجمعان فبات المسلمون في ليلة الجمعة والقوم في عددهم لا يحصيهم الا الله الذي خلقهم ومالهم في المسلمين الا اكلة جائع فبكي المسلمون واجتمعوا لما دهمهم فلما اصبحوا صباح يوم الجمعة نظر بعضهم

الى بعض فبال المسلمين ما رأوا من كثرة العدو وقوتهم والانهزم فامر البرسلان ان يعتد فبلغوا اثنا عشر الف تركي فاذا هم منهم كالرقعة في ذراع الحمار فجمع ذروا الرأي رأيهم من الحرب والتدبير والشفقة على المسلمين والنظر في العواقب فاستشارهم في استخلاص صواب الرأي فتشاوروا ثم اجتمع رأيهم على اللقاة وقالوا بسم الله فحمل فقال البرسلان يا معشر اهل الاسلام امهلوا فهذا يوم الجمعة والمسلمون يخطبون ويدعون لنا على المنابر في مشارق الارض ومغاربها فاذا زالت الشمس وفات الافياء وعلما ان المسلمين قد صلوا وصلينا نحن عملنا امرنا فصبروا الى ان زالت الشمس فصلوا ودعوا الله تعالى ان ينصر دينه وان يربط على قلوبهم الصبر وان يوهن عدوه ويلقي في قلوبهم الرعب وكان البرسلان قد استوثق من خيمة ملك الروم وعلامته وفرسه وزيه ثم قال لرجاله لا يتخلف احدكم ان يفعل كفعا ويضرب بسيفه ويومي بسهمه حيث ارى بسهمي واضرب بسيفي ثم حمل وحملوا حملة رجل واحد الى خيمة ملك الروم فقتلوا من دونها وخلصوا اليه وقتل من حوله وامر ملك الروم وجعلوا ينادون بلسان الروم قتل الملك قتل الملك فسمعت الروم انه قتل فشرروا وتزقوا كل ممزق وعمل السيف فيهم اياما واخذ المسلمون اموالهم وغنائمهم واستحضر ملك الروم بين يدي البرسلان مجل في عنقه فقال له البرسلان ماذا كنت تصنع بي لو اخذتني قال وهل تشك اني اقتلك فقال له البرسلان انت اقل في عيني من ان اقتلك اذهبوا به فبيعوه فيمن يزيد فكان يقاد بالحبل وينادي عليه من يشترى ملك الروم وما زالوا يطوفون به كذلك على الخيام ومنازل المسلمين وينادي عليه بالدراهم والفلوس حتى باعوه من انسان بكب فاحذ الذي تولى بيعه الكب والملك وجاء بها البرسلان فقال له قد طفت في العسكر جميعه وناديت عليه فلم يذل احد فيه شيئا الا رجل واحد دفع الي فيه كلبا فقال له البرسلان قد انصفك ان هذا الكلب خير منه فاقبض الكلب وادفع اليه هذا الكلب ثم امر بعد ذلك باطلاقه فذهب الى قسطنطينية وكنته الروم بالنار فانظر ما ياتي للملوك اذا عرفوا ما في الحروب من المكيدة واعلم ان القدماء قالوا للكثرة الرعب والقلعة النصر ثم اعلم ان الله تعالى قال (ويوم حين اذا اعجبتمكم كثرتكم فلم تفن عنكم شيئا وضاقت

عليكم الارض بما رحبت ثم وليتم مدبرين) والكثرة ابداء يصحبها الاعجاب ومع الاعجاب
الهلاك وخير الاصحاب اربعة وخير السرايا اربعة مائة الف وان يغلب جيش بلغ اثنتي
عشر الفا من قلة والذي تفعله في لقاء عدونا ان يتقلد الرجال بالدروع الكاملة والرماح
الطوال والمزاريق المشنونة النافذة فيصقوا صفوفهم وردها بهم خلف ظهورهم في الارض
وصدورها شارعة الى عدوهم وهم جاثون في الارض ركبة اليسرى وترسه قائم بين
يديهم وخلفهم الرماح المختارون والخيول خائف الرماة فاذا جالت الروم على المسلمين نلنا منهم
ولقد حدثني من حضر مثل هذه الوقعة في بلدي بطرطوشة قال صافقنا الروم على
هذا الترتيب فحملوا علينا فينما رجل منا كان في الصف فقام على قدميه فحمل
عليه علي من العدو فاصاب غرته فقتله ولما برز المقتدر هود ملك شرف الاندلس من
سرقسطة في بلاد ثغور المسلمين حماها الله للاقام الطاغية ملك الروم لعنه الله وكان
كل منهما قد استحضر بما في سورة من ذلك فالتقى المسلمون والمكفرون ثم تنازلا لقتال
ثم تصافوا ودام القتال بينهم صدرا كبيرا من النهار وكان المسلمون في خسارة فاخرج المقتدر
ذلك وفرق المسلمون من شو ثم ذلك اليوم ندعا المقتدر رجلا من المسلمين لم يكن
بالثغور اعرف بالحروب منه يسمى سعدرات فقال له المقتدر كيف ترى هذا اليوم
قال سعدرات هذا يوم اسود لكن بقيت لي حيلة فذهب سعدرات وكان زيه
زي الروم وكلامه كلامهم لما اورتهم ونحاطتهم فانغمس في عسر الكفار ثم قصد الى
الطاغية فلقبه شاكي السلاح مكفنا في الحديد لا يظهر منه الا عيناه فجعل يترصد غرته
الى ان امكنته الفرصة فحمل عليه فطعمه في عينيه فخر صريعا للدين والقيم وجعل
ينادي بلسان الروم قتل السلطان يا معشر الروم وشاع قتله في العسكر فولوا منهزمين
وكان التفجع باذن الله ولما استضعفت الروم صقلية ضرب عليهم الخراج فكانوا يحملون
اليهم الخراج ويحملون الاموال الى العرب باقرية يستجدون بهم على الروم فقال
لهم ملك الروم مثلي ومثلكم مثل رجل كمل له زوجتان عجوز وصبية فكان اذا بات
عند الصبية تاقط الشيب من لحية كي تخفي اماره الشيخ واذا بات عند العجوز نلقط
الشعر الاسود من لحية لتسمجه في عين الصبية فيوشك ان دام هذا يبقى بالاحية
كذلك حالكم معي ومع العرب اذا اقيم الاموال للعرب يوشك ان ينفذوا اليكم فتيقوا

فقراء ضعفاء لا شيء لكم ويروى انه لما طالب اخذ صقلية امر ان يبسط بساطا في الارض
قد جعل في وسطه دينار ثم قال لوجره رجاله من اخذ منكم هذا الدينار ولم يطق
البساط علمت انه يصالح المالك فوقفوا حول ولا يصل احد اليه فلما اعيانهم ذلك
طوى ناحية البساط من عنده وامر كل واحد ان يطوي من ناحيته حتى طوى البساط
فمدوا ايديهم فالحقوا الدينار فحينئذ قال لهم اذا اردتم مدينة صقلية فخذوا ما حولها
من الحصون الصغار والمدن والضياع والقرى حتى اذا ضعفت اخذتموها وكان
بسرقسطة فارس يقال له ابن فتحون وكان يناسبني من جهة امي فيقع خالي وكان اشجع
العرب والعجم وكان المستعين ابو المقتدر بالله يرى ذلك له ويعظمه وكان يجري عليه
في كل عطية خمس مائة دينار وكانت النصرانية باسرها قد عرفت مكانه وهابت
لقاءه فيحكي ان الرومي كان اذا سقى فرسه فلم يشرب يقول اشرب او ابن فتحون
رايت في الماء فسدده نظرا له على كثرة السقاء ومنزله عند السلطان واوغروا به
صدر المستعين فمنعه بعض ما كان يعطيه اياه ثم ان المستعين انشأ غزوة الى بلاد الروم
فتواف المشركون والمسلمون صفوفا ثم برز علي الى وسط الميدان ينادي هل من
مبارز فخرج اليه فارس من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله الرومي فصاح الكفار سرورا
وانكسرت نفوس المسلمين وجعل الرومي يكر ويفر ويقول اثنان بواحد فخرج
اليه فارس من المسلمين فتجاولا ساعة فقتله الرومي فصاح الكفار سرورا
وانكسرت نفوس المسلمين وجعل الرومي يكر بين الفريقين وينادي ثلاثة بواحد
فلم يجد احدا من المسلمين ان يخرج اليه وبقي الناس في حيرة فقبل السلطان بالها
الا ابو الوليد بن فتحون فدعاه فجاءه فتلطف له فقال له يا ابا الوليد اما ترى ما يصنع
هذا العلج فقال هاهو بعيني فما تريد قال اريد ان تكفي المسلمين شره الساعة قال
يكون ذلك بحول الله تعالى وقوته فلبس غلالة كتان واستوى على سرجه بلا سلاح
واخذ بيده سوطا طويلا وفي طرفه عقد مقودة فبرز اليه فحجب النصراني وحمل
كل واحد منهما على صاحبه فلم تخط ضربة النصراني سرج ابن فتحون واذا ابن فتحون
متعلق بوقبة القوس او نزل بالارض لا شيء منه على السرج ثم ظهر على سرجه وحمل
عليه وضربه بالسوط على عنقه والتوى على عنقه واخذته بيده من السرج فاقتلعه من

سرجه وجاء به بحره فالتقاء بين يدي المسلمين فلم يستعين انه كان اخطا في صنيعه
 معه فاكرمه وردده الى احسن احواله ايها الاجناد اقلوا الخلاف على الامراء فلا ظفر
 مع اختلاف ولا جماعة لمن اختلف عليه قال تعالى ولا تنازعوا فتفشلوا وتذهب
 ريحكم واصبروا اول الظفر الاجتماع واول الخذلان الافتراق وعماد الجماعة السمع
 والطاعة وقد ظفر علي بن ابي طالب مع اهل العراق باهل الشام يوم صفين فتضمنت
 جيوش معاوية فاحس بالشر وانتهى مغلوب فقال لعمر بن العاصي اذهب فخذ لنا الامان
 من ابن عمك يعني عليا فادار عمرو الحيلة وامرهم ان يرفعوا المصاحف في اطراف
 الرماح وينادوا ندعوكم الى كتاب الله فلما رأي ذلك اصحاب علي كفوا عن الحرب
 فقال لهم علي اي قومي هذه مكيدة منهم ولم يبق في القوم دفاع فعصوه وتركوا
 القتال وكان ذلك سبب الحكمين ومن احزم مكائد الحرب افشاء الغلبة واظهار
 السرور والاحتباس من العدو وان لا يهوج هاربا الى قتال ولا يضييق امانا على مستأمن
 قال بعض المصنفين كثرة التكبير عند اللقاء فشل غضوا الاصوات واخفوا الحس
 وادرعوا الليل فانه اخفى للويل الليل يكفيك الجبان ويصف الشجعان الليل المدد
 الاعظم والحازم يحذر عدوه على كل حال المراتب ان قرب المغير ان بعدوا الكمين
 ان انكشف من اغتر لقوته فقد وهن ليس من القوة التورط في الهوة وليكن اشد
 ما كنت حذرا ما كنت عند نفسك اكثر قوة وعددا من استضعف عدوه عثره
 ومن عثر ظفر به عدوه واشعروا قلوبكم في الحرب الجررة فانها سبب الظفر واذكروا
 الظعائن فانها تبعث على الاقدام والتزموا الطاعة فانها حصن المحارب اذا وقع اللقاء
 نزل القضاء واذا لقي السيف السيف زال الحياء رب مكيدة ابلغ من نجدة ورب
 كلمة هزمت عسكرا الصبر سيف الظفر مع الصبر اجعل قتال عدوك اخر حيلتك
 النصر مع التدبير لا ظفر مع بغي لا تقترب بالاقواء لفضل قوتك على الضعفاء لا تجبنوا
 عند اللقاء وتمثلوا عند القدرة ولا تسرفوا عند الظهور ولا تغفلوا عند الغنائم ونزهوا
 الجياد عن عرض الدنيا واصل الخيرات كلها في ثبات القلب ومنها تستمد جميع الفضائل
 وهو الثبوت على ما يوجب العدل والعلم والجبن غريزة يجمعها سوء الظن بالله تعالى
 والشجاعة حالة بين الجبن والتهور وسئل الاحنف بن قيس عن الشجاعة فقال صبر

ساعة وسئل ابو جهل فقال هي الصبر على حد السيوف فواق ناقة وهو ما بين الحلبتين
 واعلم ان الفار من القتال طريدة من طرائد الموت واستقبال الموت خير من استدباره
 ورب حياة سببها التعرض للافات ووفاة سببها طلب الحياة ومن حرص على الموت
 في الجهاد وهبت له الحياة وقالوا الهزيمة شفرة من شفار الموت والفار يمكن نفسه والمقاتل
 يدفع عنها وثرة الشجاعة الامن من العدو ومن قتل مدبرا من الحرب اكثر من
 قتل مقبلا وقلوا تأخير الاجل حصن المحارب قيل لبعض في اي جثة نحب ان تلقى
 عدوك قال في اجل متأخر وقيل لا خير في اي السلاح تشتهي ان تقابل عدوك
 قال في اجل متأخر عني وانقضاء مدة منه وقال علي اذا انقضت المدة كانت الهلكة
 في الحياة واعلم ان كل كربة تدفع او مكربة تكسب لا تتحقق الا بالشجاعة الا
 ترى انك اذا هممت ببذل شيء من مالك حار طبعك ووهن قلبك وعجزت نفسك
 بشجها به واذا حققت عزمك وقويت نفسك وفهرت عجزك اعطيت ما ظننت به
 من مالك وعلى قدر قوة القلب وضعفه تطيب باخراجه وتكره اخراجه وعلى هذا
 النمط جميع الفضائل متى لم تقارنها قوة النفس لم تتحقق وعنه صلى الله عليه وسلم
 الشجاعة والجبن غرائز يضعها الله فيمن يشاء من صباه وبقرة القلب يصابر امثال
 الاوامر وبقرة القلب ينتهي عن اتباع الهوى والتلطف بالذائل قال الشاعر
 جمع الشجاعة والخضوع لربه * ما احسن المحارب في المحارب

وبقرة القلب يصبر الجليس على اذى الجليس وجفاء الصاحب وبقرة القلب تتلقى
 الكلمة العوراء بمن جفا والكلمة المؤذية بمن صدرت منه وبقرة القلب تكتم الامرار
 ويدفع العار وبقرة القلب تفتح الامور الصعاب وبقرة القلب تتحمل اثقال
 المكارم وبقرة القلب يصبر على اخلاق الرجال وبقرة القلب تحصل كل عزيمة وروية
 اوجبها الحزم والعدل والمقل وبقرة القلب يضحك الرجال في وجوه الرجال وقلوبها
 مشحونة بالضغائن والاحقاد قال ابو ذر انا لنكش في وجوه اقوام وان قلوبنا لنلعنهم وقال
 علي بن ابي طالب انا انصافح اكفا ترى قطعها والصبر والشجاعة ان تصبر على اداء
 الحقوق وعلى سماع الحقوق من اقاما اليك غالبا لهواك مالنكا لشهواتك ملتزما
 للفضائل يجهدك عاملا في ذلك على الحقيقة التي لا يصرفك عنها بقاء ولا موت

حتى تكون عند موتك على الخير الذي اشار به العلم واوجبه العدل خير من البقاء على ما اوجبه رفض العلم والعدل كما قال علي بن الحسين ما يبالي ابوك لو ان الخاق خالفوه اذا كان على الحق وهل الجور منه الا للحق بعد الموت واعلم ان الجبن مقتلة والحرص محرمة والعجز ذل والجبن ضعف والجبن يعين على نفسه يفر من ابيه وامه وضاحيته وبنيه والشجاع يحكي من لا ياسبه ويطي مال الجار والرفيق بنفسه والجبان يخاف ما لا يحس به والجبان خائف من فوقه وقالوا الشجاعة عند اللقاء ثلاثة اوجه رجل اذا التقى الجمعان وتقارب الزحفان واكتنحت الاحداق بالاحداق برز من الصف الى الوسط يحمل ويكر وينادي هل من مبارز والثاني اذا تناسب القوم وصاروا جرحه مختلطين ولم ير واحد من ابن ياتيه الموت يكون رابط الجاش ساكن القلب حاضر الالب لم يغامر الدهش ولا خالطت الخبرة فيقلب قلب القائم على نفسه المالك لامر والثالث اذا انزعم اصحابه يلزم الساقة ويضرب في وجوه العدو ويحول بينه وبين اصحابه ويرجي الضعفاء ويقوي قلوبهم ويمدحهم بالكلام الجميل ويشجع نفوسهم ممن وقع امامه ومن وقف حمله ومن وقع عن فرسه كشف عنه حتى يياس العدو منه وهذا احدهم في الشجاعة وقال لكل احد بومان لا بد منهما احدهما لا يعمل عنه والثاني لا يقصر عنه فما للجبن والفرار وروي ان عمر بن الخطاب اتى عمرو بن معديكرب فقال له يا عمرو اي السلاح افضل في الحرب قال عن ايها تسئل قال ما تقول في السهام قال تصيب وتخطأ قال ما تقول في الرمح قال اخوك وربما خانتك قال ما تقول في الترس قال هو الدائرة وعليه تدور الدوائر قال فما تقول في السيف قال ذاك ذاك لاعراك وقالوا السيف ظل الموت والسيق امام المنية والرمح رشاء المنية والسهم رسل لا توامر من ارسلها والرمح اخوك وربما خانتك والدرع مشغلة للراجل متعبة للقارس وانها الحصن الحصين والترس محين وعاليه تدور الدوائر وقد اثني الله على الصابرين في البأس والضراء وحين البأس ووصف المجاهدين فقال (ان الله يحب الذين يقاتلون في سبيله صفا كأنهم بنيان مرصوص) وتنب الى جهاد الاعداء ووعد عليه افضل الجزاء والرأي في الحرب امام الشجاعة وكتب ابو بكر الصديق رضي الله عنه الى خالد بن الوليد اعلم ان عليك من الله ترعاك وتراك فاذا لقيت

العدو فاحرص على الموت توهب لك السلامة ولا تفسل الشهداء من دماهم فان دم الشهيد يكون له نورا يوم القيامة ويقاتل امام الدفاع بهم فريقا باغيا عليهم واحدا او اثنين او ثلاثة او اكثر ويؤول امام الدفاع من امامة الدفاع ويؤاله اي يزوال الباغي بالذات او زوال بغيه بان اذعن للحق او زالت طاقته فكف عن البغي او يزوال القتال كذلك ايضا فالهاء للقتال المعلوم من قوله يقاتل او للبغي المعلوم من قوله باغيا بلا نزاع من ولاية اي من ولاية الدفاع وهي امامة الدفاع تنازع فيه يزول وتزاع وقد رت الظاهر الاول ايضا بيان للمعنى وانما زال بلا نزاع لانه عقد للدفاع فاذا زال الدفاع زال كما في سائر العقود المتقدمة في مخصوص كعقد الكراء ولا يحتاج في ذلك الى ان يقال له تزعاك من امامة الدفاع او بانقضاء مدة شرطت كحرب قبيلة كذا فما دامت تقاتل فذلك مدة كما انه ان قيل انت امام للدفاع في هذا العام او الشهر او نحو ذلك ويموز ان يكون الكف للتظير فهو يقاتلها بهم واذا اذعن للحق او زالت طاقتها زال ولو بقي غيرها يقاتلهم ممن اتى معيها ولو على قول من قال ثبت امامة الدفاع وتلزم حقوقها في شأن من جاء بعين افئة الباغية وكذا ان خافوا من عدو فاشترط عليهم ان يدافعوا بهم ان كان قبيلة كذا فخرج اياها وغيرها فاذعن او كف وبقي غيرها على القول بانه يجوز عقد الامامة للدفاع ولو قبل حضور العدو او قبل تحقق مجيئه او بوصول بلد كذا وكذا مثل ان يكون العدو تابعا لهم في سفر او غيره فتعقد له الامامة للدفاع حتى يصل بلد كذا او موضع كذا يقاتلون سائر اياما كشرين ثم اذا مضوا تبعهم العدو او يجيئهم العدو فيعقدون الامامة ويدفعونه فيفر او يسير مقاتلا فيتبعونه والامام امامهم حتى يصل موضعا او بلدا شرطه او نحو ذلك كشرط ساعة او نصف يوم او يوم او نحو ذلك او شرط ما لم يجي فلان للقتال من المبغي عليهم او من البغيات او يجي فلان من سفر او ما بقي فرسي حيا او ما بقي فلان في عسكر المبغي عليهم فهو امام ما كان ما شرط عليه اي ما شرط دفاعه بهم عليه فضمير شرط للدفاع به وضمير عليه عائد لما وانما تكلفت هذا ليكون الكلام قابلا لان يكون الامام مشروطا عليه بان شرط عليه المسلمون ولان يكون هو المشروط على المسلمين

ويقاتل بهم باغيا عليهم
ويؤول يزواله بلا نزاع من
ولاية او بانقضاء مدة
شرطت كحرب قبيلة كذا
او بوصول بلد كذا وكذا
او نحو ذلك فهو امام ما كان
ما شرط عليه

وهو الغالب المتبادر انه مشروط عليه من وجهه وشرطاً من وجهه ووجه كونه مشروطاً عليه ان تكون له رغبة في الدفع بهم لم يرد حيلته ومكره بالعدو مثلاً وهذا أولى من إعادة الماء للامام على ان على معنى اللام فيكون الامام مشروطاً له وسواء في كونه مشروطاً له او عليه ان يشترط لنفسه او يشترطوا له فيقبل او يشترطوا عليه فيقبل او يشترط على نفسه فاذا زال الشرط زالت امامته بلا احتياج الى ان ينزعوها منه فان جددوا له وقبل رجع فيها ولا يجوز له ان ينزع نفسه بلا زوال شرط او ينزع نفسه بلا شرط ما وجد في نفسه حالاً تقبل الامامة للدفاع الا ان راب القتال او علم انه حرام واصل ذلك الوفاء بالعهود والعقود والمؤمنون على شروطهم ما وافقت كتاب الله تعالى ويؤلى عند حضور القتال لا قبله الا ان كان العدو يعاجلهم عن ذلك اذا حضر فانهم يولونه قبل حضور العدو وقرب حضوره وذلك لان الامامة تعقد له على الدفاع المخصوص الى ضرا والمقارب لا على كل شيء ولا على كل دفاع فلا تصح حتى يحضر الدفاع ولان عقدة امامة الدفاع كالرخصة فلا يوسع فيه بتقديمه على حضوره ودرخص ان خافوا فجأته ان يولوه قبل قتال لضرورة خوف الفجأة والذي عندي انه تجوز توليته للدفاع ولو قبل حضوره ولو لم يخافوا فجأته وان كل قتال يجي بعد علموا به او لم يعلموا لان ذلك استعداد للحرب ومساعدة للمغفرة ولان ذلك من انقرة المعدة للداخله في قوله تعالى (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة) وانه يحتمل تفسير القوة في الحديث بالرمي انه تمثيل بالفرد القوي الكامل كانه صلى الله عليه وسلم قال الا ان انقرة الكمامة الرمي فان ظفروا بعدوهم وراوا الظهور لهم اي وجدوا الظهور لا أنفسهم اي وجدوا ان يسيروا سيرة الظهور جددوه اي جددوا امام الدفاع له اي للظهور اي صيروا امام الدفاع اماماً للظهور ويجوز عود الماء لعقد الامامة المعلوم من المقام بيعة اخرى على العموم في جميع الحدود حدود الله تصح بان يبايعوه على اقامة الاحكام الشرعية ولا يشترطوا عليه شرطاً اخر مثل ان لا يقطع امراً دون مشورة وقيل ان يشترطوا ان لا يحكم له على بني فلان او في موضع كذا او ان تنتهي امامته وقت كذا او على بلوغ فلان او على ان الامر من بعده لفلان او على ان يفضلوا على غيرنا او نحو ذلك فان وافقهم على شرط حرام فليس بامام

ويؤلى عند حضور القتال
لا قبله ورخص ان خافوا
فجأته فان ظفروا بعدوهم
وراوا الظهور لهم جددوه له
بيعة تصح

وان وافقهم على شرط غير حرام فالامامة صحيحة والشرط باطل وما عليه الاقامة الحق ان تمت شروطها اي شروط امامة الظهور واذا كرها لك ان شاء الله ولا شرط على الامام الا العمل بكتاب الله وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم واثار المسلمين وان شرط عليه شرط صححت له الامامة وبطل الشرط ولما تقدم مسعود الاندلسي ليأمر الامام عبد الوهاب تعرض له ابن فندين واصحابه فقالوا نبأته على شرط ان لا يقطع امراً دون جماعة معلومة فقال مسعود لا أعلم في الامامة شرطاً غير الحكم بكتاب الله وسنة نبيه واثار الصالحين فترك ابن فندين الشرط فبايعه مسعود الاندلسي والناس بعده ثم قام ابن فندين واصحابه لما رأوه استعمل الصالحين والزهاد والورعين واثروا عنه وعن اصحابه وذكروا ذلك الشرط وانه لا يجوز تقديم مفضل على فاضل في العلم فارسل هو والمسلمون الى المشرق فاجابهم الربيع من مكة مع ابن غسان بجواز ذلك كما ترى ابو بكر وفي الصحابة اعلم منه وبان الامامة صحيحة والشرط باطل وانه لو صح ذلك الشرط فلا يقطع يدا ولا يرجم ولا يجلد ولا يأمر ولا ينهى ولا يقيم حداً من حدود الله الا بضرورة تلك الجماعة فتضيع الاحكام ويبصروا كلهم اثم وفي اثر لبعض اهل عمان انه قيل المشورة على الامام فرض في بعض القول ان تركها كفر عالماً وضعيفاً وقد قيل انها ائيب ولما حضرت الوفاة عبد الرحمن ابن رستم جعل الامامة شورى بين ستة كصنيع عمر رضى الله عنه مسعود الاندلسي وهو من اشياخ المسلمين وابو قدامة يزيد بن فندين اليسفري ومروان الاندلسي وعبد الوهاب بن عبد الرحمن وابو الموفق سعدوس بن عطية ويشكر بن صالح الكتامي واذا شرطها المسلمون وجبت وان تركها كفروا زالت امامته ولا يجوز للامام ان يستل الرعية الحل من اموالهم لانه سلطان عليهم فان بدأوه بالحل جاز له ذلك ولا يعمل في حل من حق الله رعيته وان فعل لم يكونوا في حل وله التوسع على عماله بائزال الاضياف واطعام الجيش من المال الذي لمر الدولة وصلاح ذلك الامام المعقود للدفاع لذلك المذكور من امامة الظهور ويجوز لهم ان يولوا غيره ممن صلح ولو صلح هو ايضاً واما ان لم يصالح لذلك فلا يولوه وجاز لهم انتظار باقيها اي باقي الشروط ان لم تتم وظاهره انه لا يجوز لهم انتظار باقيها فيولوا

ان تمت شروطها واصلح
لذلك وجاز لهم انتظار
باقيها ان لم تتم

اماماً للظهور ولو لم تتم شروطه ووجه ذلك ان يفعلوا ما قدروا عليه كما اجاز بعض
ان يفعلوا في الكتمان ما استطاعوه من احكام الظهور واصل ذلك جواز الشراء وتقرير
الشراء وليس لهم قوة الامام ولا شرط الامامة والحجة لذلك قوله صلى الله عليه وسلم
اذا امرتكم بشي فأتوا منه ما استطعتم وقول الله تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) هذا مظهر
لي ثم رأيت له لابي عمار والحمد لله حق حمده على موافقتي له من غير قصد والمشهور انه اذا
وجدت شروط الامامة وجبت والالم تجز وجزا الشراء ولم يجب ويجوز حمل الجواز في كلام
المصنف على مقابل المنع وما ليس ممنوعاً صادق بالواجب فيكون المراد هنا الواجب فانتظار
بأقربها واجب وبغير الواجب وليس مراد اقال الامام ابو عمار عبد الكافي رحمه الله فان سأل
سائل وقال ما حدم ما تجب به الامامة عندكم وما المقدار الذي هو اذا استجمع للمسلمين
كان واجبا عليهم ان يولوا قبيلاً له اذا كان المسلمون ذوي عدة وقوة في المال والعلم
بدين الله واقامة امره وحدوده مكتفين بما معهم من المال والعلم لما يأتي عليهم من
حوادث الامور ويفشاهم من متشابه النوازل وصاروا مع ذلك بالعدد في النصف
لما يليهم من اعدائهم الذين يتقون شوكتهم اي لقوله تعالى (الا اني خفف الله عنكم
وعلم ان فيكم ضعفاً فان تمكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين وان يكن منكم ائ
يغلبوا الفين باذن الله) كان الواجب عليهم ان يختاروا من افاضلهم اماماً يقيم لهم
شأن دينهم الذي افترضه عليهم الله ويعمل بينهم في الحكومة ويقسم بينهم بالسوية
لا يأتوا الله نصحاء ولا لدينه نصراً متبعين لآثار السلف مقتفين لاعلام الخلف فاذا كان
الامام بما وصفنا من هذه الحال كان الواجب على المسلمين كافة من حاضريهم وباديهم
وقريبيهم وبعيدهم ان يؤدوا له حقوقه التي جعلها الله لائمة المسلمين على عامتهم من
الولاية له والنصر والاجابة في كل مادعا اليه من امر الله فمن تخلف منهم عن اجابة
دعوته اوضيع من واجب حقه او تهاون بشي من طاعته كان عاصياً لله مخالفاً
لامره قال الله عز وجل (اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم) يقرن طاعة
الائمة بطاعته عز وجل وبطاعة رسوله عليه الصلاة والسلام وقال الله تعالى (وليحذر
الذين يخالفون عن امره ان يصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم) فان قال رأيت
اذا كان المسلمون بالحال التي وصفنا من العدة والعدد وغيرها من الشروط التي

عددت كلها ثم هم لم يفعلوا ما ذكرت من عقد الامامة قبل له فاذا كانوا يكونون ميتين
لدين الله مذلين له قادرين على اعزازه راغبين بالدينية لانفسهم في دينهم وان يرضى
الله عنهم بان يمتوا دينه مع القدرة منهم على احياؤه قال الله عز وجل (فاتقوا الله
ما استطعتم) وهو لاء قد تر كوالا بقول الله مع انهم قد استطاعوا فان قال رأيت ان كان
المسلمون بحال دون الحال التي وصفت من القوة مع انهم على ذلك تكفوا امر الامامة
فقدوها هل كانوا يكونون مطيعين لله في فعلهم لذلك ام لا قيل له يكون المسلمون
حينئذ يفعلون ما لم يجب عليهم ولم يلزمهم قال الله عز وجل (فمن تطوع خيراً فهو
خير له) غير ان وجوب الامامة يلزمهم بالذي وصفنا من حال القوة في العدة والعدد
والمال والعلم قال الله عز وجل (يا أيها النبي حرض المؤمنين على القتال ان يكن
منكم عشرون صابرون يغلبوا مائتين) الآية وهذا عند العلماء في صدر الاسلام
والمسلمون اذ ذلك في عدة قليلة فلما ان فتع الله على رسوله وظهر دينه نقلهم الى
الرخصة والتخفيف وقال (الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفاً فان تكن منكم
مائة صابرة يغلبوا مائتين) الآية فاذا كان المسلمون لم يقفوا من عدد عدوهم في
النصف وليست لهم مقدرة بامر الامامة كان احب الامور الى العلماء واولاها
ان يقيم المسلمون على ما هم عليه من حال الكتمان فكان ذلك واسماً لهم الا ان
يجعلوها من حال الشراء والشراء من احب الامور الى الله عز وجل والى المسلمين
ان لم يكونوا يقدرون على الظهور غير ان علماء عالم يعملوا حال الشراء في الوجوب
والقرض كحال الظهور والدولة فمن شاء فليشر نفسه ابتغاء مرضاة الله ومن شاء
قام مكتماً بين ظهري قومه اي وان لم يبلغ في الكتمان حال ابي عبيدة هذه
سيرة المسلمين لم ينقم فيها خارجهم من مقيمهم ولا مقيمهم من خارجهم وليس
الامر في ذلك على ما ذهب اليه غالبية الخوارج ان المسلمين لا تسعهم الاقامة
مع الجباية في الكتمان مقصرين او غير مقصرين قال الله عز وجل (لا يكلف
الله نفساً الا وسعها) وقد اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم برهة من الزمان بمكة
بعد ما نزل عليه الوحي مكتماً غير ظاهر اه قال الشيخ يوسف بن ابراهيم ان
العلماء اختلفوا في الخروج على السلاطين الظلمة على ثلاثة مذاهب فذهب

الاشعرية الى تحريم الخروج عليهم وذهبت الخوارج الى وجوب الخروج عنهم على الضعيف والقوي حتى قال قائلهم

ابا خالد انفر فلست بخالد * وما جعل الرحمن عذرا لقاعد
اتزعم ان الخارجى على هدى * وانت مقيم بين عاص وجاحد

وذهب اصحابنا الى جواز الامرين لقوله صلى الله عليه وسلم فميشوا تحتهم حراثين فدادين اه لكن الحديث قد يكون دليلا للاشعرية وتقدم انه اذا اراد المسلمون عقدها لرجل قدموا اليه ستة رجال وقيل خمسة من افاضلهم فيبايعونه ثم يبايعه الناس بعدهم وانما البيعة بالصفة على يده وندب ان يكون قد قطع الشراء قبل الامامة وقيل يبايعه اولاً من قطع الشراء ثم يبايعه المسلمون بيعة الامامة على طاعة الله ورسوله والامر والنهي والجهاد واقامة الحق والحدود وقد اجمع علماءنا على انه ليس للرجل ان يخرج في طلب الجهاد حتى يقضي ديونه واختلفوا ان فجاء القتال فقبل ليس له ان يعرض نفسه له فتذهب حقوق الناس وقيل يقتل عن نفسه اذا دهمه وان قتل رجونا ان يتحملها الله عنه بفضلها وقيل اذا كان مال غريمه بقدر ما عنده اوصى الى من يقضيه عنه وخرج مجاهدا وقيل من عليه ديون ولا مال له فعليه ان يجاهد والله اولى بقضائها عنه والمشهور ان من يتولى النصب للامام ويبايعه اولاً خمسة كما عقد لابي بكر وعمر وكذا عثمان عقده عبد الرحمن بن عوف وطلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام وعلى بن ابي طالب وسعد بن مالك وانما جعلت الشورى ستة وتعقد لواحد تبقى خمسة وهم كالخجة على غيرهم وقيل اقل ما يعقد له اثنان لان الامامة لا تصح الا عن مشورة وتراض من الخاصة وهم الخجة واذا وقع التراضي بواحد فاقبل ما يخاطبه اثنان من خيارهم من اهل العلم والمعرفة وقيل ان الامام لا يحتاج الى من يعقد له لان المراد التراضي به فاذا وقع التراضي به من الخاصة فهو امام ولو كان القائم بذلك مبتدئا الدليل اقامة عمر بن الخطاب فان امامته باختيار ابي بكر اياه اماما للناس فرضوا فكان الرضى به دون العقد اوجب الصحة بذلك وكذلك عمر بن العزيز سلم اليه الامر بنو مروان اماما فظاهر التوبة وكان عاملا لهم فرضي

به المسلمون فمضت امامته وفي الضميمة لا تصح الامامة الا برجلين حرين مسلمين تقيين عالمين يتوليان الصفة وقال ابو المؤثر بخمسة فيهم عالم وعن ابي المؤثر انما ثبت له عقد الاثنان برأي جماعة المسلمين ومشورة اهل الدين واما برأيها وحدها فلا تبصر ذلك فان قيل لم صار حجة ونحن نراه استبدادا قلنا ذلك اذا وقعت في غير موضعها فاما فيمن يصلح فلارد وانما جاز عقد الاثنان لانها حجة يقطع بها العذر وان اجتمعوا فافضل وان دعا داع بعد ذلك الى من هو افضل فلا يطل الاول لانه متأهل ولا تقصير في تقديمه وانما يولى اعلام البلد المنصوبين للفتيا الذين من اهل العدل في النظر والتعديل فاذا قدمه اثنان او اكثر ولم يقطع تنازع من المسلمين فيما يجوز فيه تنازعها وكانا عالمين بما دخلا فيه من عقد الامامة ومن يجوز لها ثبتت له الامامة اذا تولى بعضها بعضها وكانا متولين وكان عقدهما على ما داف به المسلمون وقال غيره اذا قام بالاثنتين قام بالواحد المتأهل للعقد مع تسليم المسلمين له كالولي في النكاح بل ثبت برضى الواحد كما ثبت ببيعته وسئل ابن محبوب عن قوم اكثر من عشرين او عشرة الاف لم علم بالكتاب والسنة هل يقدمون على عقد الامامة قال ان كانت لهم قوة جاز لهم عقد الامامة لرجل منهم امين ثقة فاعلموا من حكم الله في الكتاب او السنة او الآثار علموا وما جهلوا امسكوا عنه وشاوروا فيه المسلمين من الامصار ما لم يكونوا خرجوا سائرين في الارض دعاة مجاهدين فلا يخرجوا حتى يكون فيهم من يعلم الكتاب والسنة واثار المسلمين في قتال عدوهم فان خافوا ان يستخذ عليهم اهل الجور والخلاف اجتمعوا عليهم ودفعوهم عن ارضهم بتقديم رجل منهم اماما عليهم على ما وصفنا من امسكهم عن القتال والاحكام في الخروج حتى يكون فيهم من يبصر السنن والخروج والجهاد فان كان الامام عالما بذلك وحده او كان معه عالم واحد خرجوا وان كان اماما لم تمت طاعته من غاب ومن حضر اهل مصره وغيرهم واذا كان قوم لا تعرف لهم صلاحية في الدين ولا نفاذ بصيرة فيه وهم من اهل الدعوة وارادوا نصب امام فلا يجوز الدخول معهم في نصبه الا ان كان هو ومن اراد عقد الامامة له ذوى ورع وبصيرة وان

اقاموه ولا يعرف له ولهم ذلك فقام بأمر الله ورسوله فله السمع والطاعة ويموز
 الجهاد مع من اقاموه ما لم يعلم المجاهد انه تعدى شيئا من امر الله وقبل اذا كانت
 يد اهل العدو على المصرة هي العالية - جاز عقد الامامة بصفقة الواحد اذا اراد
 المسلمون الرأي اليه كما جعل اهل انشوري امرهم عبد الرحمن بن عوف وكما
 رد الجماعة من اهل عمان حين مات ابنها الاموي محمد بن محبوب فباع الصلت
 واما اذا كان يد الجور هي العالية في المصرة فلا تقبل الامامة الا على سبيل ما قبل
 عمر بن عبد العزيز الامامة وان كانوا فاسقين وهو ان يردهم الى الحق ويمجري
 الحق بينهم وكيفية المباينة ان يقول الامام قد بايعتني اماما على موضع كذا يذكر
 البلدة التي قاموا في نصبه اماما ومن رضي بذلك على طاعة الله وطاعة رسوله
 والعمل بكتابه وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم والامر بالمعروف والنهي عن المنكر
 وان تطيعني اذا امرتك وتذني اذا زجرتك وتنصرتني اذا استنصرتك وقد اعطيني
 صحة عهدك على الوفاء لله بما عاهدتني وانصبر عليها الله ومقاماة المكاره فيها الى
 تمامها وانك ملزم نفسك كل ما لله تعالى عليك فيها حقا واجبا وميثاقا لازما
 وعهدا مؤكدا لا براءة لك منه الا بالوفاء لله به وقد اعطيت الله عهد البيعة
 على رضى منك بها بالعزم من قلبك عليها وعلى الاختيار لها طاعة الله وملائكته
 ومن حضر من المسلمين او يقول قد بايعت فلان بن فلان على طاعة الله وطاعة
 رسوله وعلى الامر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله وان عليك له
 ما على الشراة الصادقين والله شهيد بذلك وان شاء زاد وعليك ان تطيعه اذا
 امرك وتنفر اذا استنفرك على ان لا تحمدا ولا تؤثروا محدثا وعليك ما على الشراة
 الصادقين او نحو ذلك من الالفاظ فان قل نعم ثبتت عليه البيعة في عنقه وان
 قال نعم ان شاء الله فقد انهضت البيعة فليعدها عليه ثانيا حتى يقول نعم بلا
 استثناء ولا يجوز ان يتكلم المبايع بما يبايع به من الحق فيقبل عنه الامام وقال
 ابو محمد يقول قد مناك على انفسنا والمسلمين على ان تحكم بكتاب الله وسنة نبيه
 صلى الله عليه وسلم على ان تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر ما وجدت الى ذلك
 سبيلا وقال قوم على ان يظهر دين الله الذي تعبد به عباده ويدعوا اليه ويكسب

هذا ما اجتمع عليه المسلمون لعقدهم لامامهم وبيعتهم له وهو فلان بن فلان
 في يوم كذا نسئل الله تعالى لنا وله العون والتوفيق انه الهادي الى اوضح طريق
 وزاد بعض وانك تلزم نفسك كل ما لله تعالى عليك حقا واجبا وميثاقا لازما
 وعهدا مؤكدا لا براءة لك من ذلك كله الا بالوفاء لله تعالى وبالمحافظة على
 حدوده وحقوقه وقد اعطيت الله عز وجل هذه البيعة من نفسك على رضى بها
 منك وبالعزم من قلبك عليها وعلى الاختيار لها طاعة الله وشهادته وملائكته
 ومن حضر من المسلمين وكفى بالله شهيدا والحمد لله حق حمده ومتمني امره
 وغاية شكره وصلى الله على رسوله محمد وآله وسلم ويموز اقل من ذلك واقل
 ما يكتفي به في العقدة المباينة على طاعة الله وطاعة رسوله والامر بالمعروف والنهي
 عن المنكر وان زادوا واوضحوا معاني المسلمين في الامامة فحسن ومن سمع واطاع
 ورضي فقد بايع وقيل يقال الزمناك واقامناك اماما على انفسنا والمسلمين ان تحكم
 بكتاب الله فينا وسنة نبيه صلى الله عليه وسلم وبايع موسى بن علي المهنا بن
 جعفر على الامامة على طاعة الله ورسوله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر ويكتفي
 ان يبايع على طاعة الله ورسوله وذكر بعضهم ان يكتب هذا كتاب ما اجتمعت
 عليه الجماعة لعقدهم الامامة لامامهم وبيعتهم له وهو فلان بن فلان في يوم كذا
 من سنة كذا انا نبايعك الله ببيعة صدق ووفاء ولجميع المسلمين على طاعة الله
 ورسوله واشراء في سبيل الله والامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحق
 في القريب والبعيد والعدو والولي والضعيف والقوي والوفاء بعهد الله والحكم
 بكتاب الله قسطا وعدلا في عباد الله واتباع سنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم
 والاخذ باثار ائمة المسلمين والمهدين وقادة القوي وانك قد شريت نفسك لله
 على الجهاد في سبيله وعلى قتال الفئة الباغية وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية
 بذلك ابتغاء مرضاة الله حتى يقيم الحق او ياجق بالله غير عاجز وعليك ما على
 الشراة الصادقين الذين اخذ عليهم العهد الوثيق والميثاق الغليظ والشرط الوكيد
 في قلناك من امانة الله وبايعناك عليه من امامة المسلمين وجملة ما لك من السلطان
 على عباد الله كما يحب الله على نفسه على اتم العدل من القول والعمل والنية

ببصيرة وصحة سريرة وإيثار الطاعة وقوة إيمانك في الصحة والنصيحة في خاصتك
وعامتك والعلم بما تأتي وتنقي والرفق والائناء وترك العجلة في الأمر إذا نزل حتى
تعرف عدله من جوره وتنزل كل أمره حيث أنزل نفسه علي قدر استحقاقه في
حكم المسلمين وحسن الخلق وشدة الورع وبعد الطمع وإنفاذ العزيمة وإرضاء
الأحكام والقيام بشرائع الإسلام وإيثار الصفيح وبعد الغضب وسعة الصدر والحلم
ومحبة الحق وأهله وبغض الباطل وأهله والتواضع لله في غير ضعف والخشوع
له من غير ذل ومزاولة العجز والكبر وإمانة الحق والحمية وقبول النصيحة ومشاورة
ذوي العلم وعليك أداء ما فرض عليك بتمامه والانتباه عما نهى عنه بكميته
والمراقبة لله والخوف منه وشدة الحذر لوعيده والتمسك بحبله والرجاء لفضله والتوبة
لله تعالى من جميع الذنوب والخطايا والاهبة للقاء الله تعالى والاستعداد للموت
وما بعده والتزود من طاعة الله في أئانه الليل وأطراف النهار والملازمة والاسرار
وتبيين الحق وتقويته وتسفيه الباطل وتنقيصه وترك المداينة والصبر على أداء
الحق فيما ساء وأضحك وأبكي وافقر واغنى وامات واحيي هذه شروطنا عليك
فروضها واجبة عليك ونوافلها لك العمل بها فإذا قال قد قبلت هذا كله فقل له
وكفك بكفه بصفقةبيعة الإمامة وذلك بحضور العلماء الثققات فيتقدم أفضلهم
فيئذ يده ببايعه وهي اليمنى فيمسكها الإمام بيئناه فيقول قد بايعتكم الله ورسوله والأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله فبقول الإمام نعم ثم يفعل ذلك
الثاني والثالث وما أكثر فهو أفضل ثم تجعل الكعبة في رأسه والخاتم في يده وينصب
العلم بجذائه ثم يقوم الخطيب بمحمد الله ويثني عليه ويصلي على النبي صلى الله
عليه وسلم ثم يذكروا الإمام بالعقد عليه والحث على البيعة ثم يبايعه سائر الناس
ويكبر في سائر أوقاته ويكثر التكبير والتحميد بعد صلاة الفرائض فيقول لا اله
الا الله والله أكبر والله الحمد ثلاث مرات ثم يقول لا حكم الا لله ولا طاعة لمن
عصى الله لا حكم الا لله ولا حكم لمن لم يحكم بما أنزل الله لا حكم الا لله حبا
ومولاة لا ولياء الله لا حكم الا لله خلفا وفراقا لأعداء الله لا حكم الا لله ولا
حول ولا قوة الا بالله لا حكم الا لله والصلاة عليك يا رسول الله ثم يقول ثلاثا

لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد ثم يقطع التكبير وفي أثر البيعة الا بصفقة
أيديهم على يده بصحة القلوب وسلامة الصدور وأخذ العهد الوثيق يقولون اما
بعد فانا نبايعك الله بيعة صدق ووفاء لنا وجميع المسلمين على طاعة الله ورسوله
والحكم بكتاب الله قسطا وعدلا في عبادته وسنة نبويه وأتباعه آثار أئمة الهدى
قبلك والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيله وقتال الفئة الباغية
وكل فرقة امتنعت عن الحق طاغية وإقامة الحق في القوي والضعيف والشريف
والحيب والبغيض والرفيع والخفيض وإن زاد الشراء على ذلك قال وانك شريت
نفسك لله على الجهاد في سبيل الله تجاهد كل فرقة امتنعت عن الحق حتى تنفي
الى امر الله وتدعو الى دينه وتوالى فيه وتنهي عن الباطل وتعادى فيه وان عليك
جميع ما على أئمة العدل من قبلك ولك علينا اذا وفيت بيعتك اجابتك اذا دعوتنا
والطاعة اذا امرتنا والنصر اذا استنصرتنا ولا عذر لك ولا لنا الا القيام بذلك
فاذا قال نعم ثبتت امامته ووجبت طاعته وبيعة الدفاع كذلك الا الشراء فلا
يذكره ان موسى بن علي بايع المهنا على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر
بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد في سبيل الله لانه كان شاريا وذكره ان
بيعة راشد بن سعيد الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين ولا عدوان الا على
الظالمين وصلى الله على محمد خاتم النبيين وجاز تخليف من خيف غدره في البيعة
بالطلاق والعنق والحج وغيره وهو يمين يجبر الامام عليها مر يد البيعة اذا خيف
منه وهي لأعزاز دينه ويجبر الناس على البيعة بيمين وجبس وليس عليهم ان يبايعوا
بايديهم فكل من سمع واطاع فقد بايع ومن عصى اجبر ولا جبر على الشراء
واختلفوا في مبايعة النبي صلى الله عليه وسلم للنساء فقول بايعهن بيده وعليها ثوب
وقول انه جيء بطست وصب فيه ماء فادخل يده فيه وأمر النساء ان يدخلن
أيديهن فيه وقالت عائشة رضي الله عنها ما بايع امرأة قط الا بالآية فاذا أخذ
عليها قال اذهبي فقد بايعتكم واليمين التي يحلف بها الامام والله انك تخرج مع
الامام فلان بن فلان على الحق اذا اراد ذلك منك ولا تخالف له امرا يلزمك
له عند الله تعالى الا من عذر ولا تغدر به ولا تشبه ولا تأمر بفشه ولا تأمره

ولا تأمر بظلمه ولا تعين احدا بالباطل عليه ولا تكتمه امرا ولا تقدر في دولة المسلمين بفساد ولا تسعى لها بعناد فان فعلت ذلك او شيئاً منه متعمدا فكل امرأة لك هي طالق ثلاثا وكما فانت منك بتلاق او غيره ثم راجعتها في العدة او بعدها بتزوج فهي يوم تتزوج بها طالق ثلاثا وعليك الله خمسون حجة وثلاث ما تملكه صدقة وعبيدك احرار لوجه الله ان حششت في يمينك هذه وروي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن اراد ان يبايعوه من اهل المدينة في موسم الحج قبل الهجرة في المرة الاولى فتمعون ظهري حتى ابليغ رسالة ربي وفي العام المقبل يبايعوه على مثل بيعة النساء التي نزلت بعد ذلك عند فتح مكة وهي ان لا يشركوا الله شيئا ولا يسرقوا ولا يزناوا ولا يقتلوا اولادهم ولا يأتوا بيهتان يفترونه بين ايديهم وارجلهم ولا يعصوه في معروف والسمع والطاعة في السر واليسر والمنشط والمكره ونرضى ولو فضل علينا احسدا وان لا تنازع الامر اهله وان نقول بالحق حيث كنا لا نخاف الله لومة لائم قال صلى الله عليه وسلم ان وفيتكم فلكم الجنة ومن غشي من ذلك شيئا اي اخفاه كان امره الى الله ان شاء عذبه وان شاء عفا عنه وبايعوه في العام الثالث على ان يمنعوه مما يمنعون منه نساءهم وابنائهم وعلى حرب الاحمر والاسود واول من ضرب على يده الشريفة في هذه البيعة ابراهيم بن معروف وقيل ابو الهيثم وقيل اسعد بن زرارة قال ابو عبيدة عن جابر بن زيد سمعت عن عباد بن الصامت بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة في السر واليسر والمكره والمنشط ولا تنازع الامر اهله وان نقول الحق ونقوم به حيثما كنا ولا نخاف في الله لومة لائم وعن ابي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عمر بايعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم على السمع والطاعة ويقول فيما استطعتم قال جابر وسمعت من الصحابة من يقول بايعهم على ان لا يفروا والامام ان يقبل الامامة من غير ما يتولاه مثل ان تمقد العلماء والصالحون رجاء ان يقوم بأمر الله فتعقد له الامامة وذكر بعض انه ان عقد لها اهل الولاية واهل البراءة ولم يعلم من سقى فان امامته موقوفة الى ان يتبين وقيل لا توقف لان اهل الولاية قد عقدوها لنا اولاً واما اخرا واما مع اهل البراءة في وقت واحد وايضا قد وقع الرضى به مع مطابق حصول اهل

الولاية لما قال ابو الحسن هذا خطأ من زولى الا من قدمه المسلمون او يقع التسليم والرضى قيل فان عقد لها اهل البراءة وقبلها منهم برة منهم وان عقد له اهل الوقوف وقف له فيه وفي اقامته الى ان يتبين حاله في العدل او يرضى به الجميع بلا نزاع ولزمه ان يخبرهم قال ابو الحسن قد اخطأ من اجاز امامة من لم يعلم من قدمه الا ان يتفق اهل المصر على صحة احكامه وزعم بعض المشاركة على قاعدتهم في الوقوف عن المتولي اذا فعل مالا يعلم ما يوصله اليه انه ان لم يعلم من بذاله العقد متولون او متبراً منهم انه يوقف فيه وفي المتولين وان لم يعلم اعقد له المسلمون او غيرهم من اهل البراءة فليسلمون في ولايتهم والامام فروع من قدمه ولا يصلح التفرع مع فساد الامل وهو اهل البراءة الذين قدموه وقيل ان راشداً عقد له الحسن بن سعيد وعباس بن عزان وهما ممن لا يبصر الولاية والبراءة قال ابو سعيد في الامام اذا بايعه من لا يثبت عقده واراد بعض المسلمين ان يدخل معه في شيء انه يثبت امر الامام ويبايعه من اراد ذلك في السر ويكون معه بمنزلة الامام ولا يضره عقد الاولين واذا صح ان اولياءك عقدوا الامامة لمن لا تعرف حاله فليك ولايته وان عقدوا لمن لا ولاية له وهم من يعرف من يتأهل للامامة ثبتت ولايته وامامته لانهم مأمنون ويوقف عن امامته من لا يعلم من قدمه امثولى ام لا حتي يعلم حاله وصحة امامته ومن قال لا بد من امامة برة او فاجرة فهو قول لا يلتفت اليه وهو غلط من قائله فان قال ان طاعة الجبابة جائزة فهو اعظم خطأ لانه لا طاعة في معصية وان قل نطيعه في عبادة وما ليس بمعصية قلنا هذا في نفسه جائز لكن لا يجوز لك ان تكلف امامته فيلزمك كل ما فعل من ذنب فان قيل لا يجوز الاشهادة العدول وجائز حكمه غير العدول قلنا لا يؤمن على اعداءه واذا كان الشاهد لا يكون الا عدلا فالحكم اولى لان الحكم بالعدل لا يثبت او النصر والتزع والاسس وقيل لا يثبت الحكم بالعدل منكم ولم يعلم في السنة ان النبي صلى الله عليه وسلم قد جاز حكمه في ذلك وقيل في امام متأهل للامامة عقدها الفساق ولم يغير عيها باسمه لان بيت امامته وكذا ان لم تعرف حاله فظهر

عنده وليس لهم عزله وقد صحت امامة عمر بن عبدالعزيز ولم يقدمه المسلمون بل قومه ولكن
سلم الجميع له ورضوا بامامته اذ ظهر عدله فالامامة تنعقد بتسليم المؤمنين ورضاهم
بل التسليم اكبر من العقدة فان رضى الخاصة كان اماما كما في ابي بكر وعمر بن الخطاب
وعمر بن عبدالعزيز وفي الاثر لا يتولى بمجرد الامامة الا من عقد له علماء المسلمين
وصحت امامة عمر بن عبد العزيز لصحة سيرته ولم يتوله المسلمون لانه لم يقدموه
فيما قيل والمشهور انهم لم يتولوه لانه لم يتبرأ من عثمان وقيل لانه لم يظهر براءته
وقد تبرأ منه وقيم الامام مؤذنا في اوقات الصلاة ويحضر باب الدار ياذنه
في الصلاة ويخرج الامام من داره ومعه جماعة الرجال يمشون بين يديه فقد روا
سيوفهم على عوانقهم والمكبر يكبر بهم تكبيرا حتى يصل الى المسجد او المصلى
ويقطع التكبير وقيم كاتباً بين يديه في كل وقت من الاوقات يحسن الكتابة
فصبح يعبر من عنده العبارة ولا يكون الا ثقة مأمونا على سره ويحتاج الى
خطيب يتكلم على رأسه بحسن الكلام في خير القول ويشهر ذلك ويقولون قد
بايعنا الامام فلان بن فلان على طاعة الله ورسوله والسلطان مخاطب بتقديم الامام
وكذا المسلمون ومما يؤمر به الامام بعد الحمد لله تعالى والصلاة والسلام على
رسوله صلى الله عليه وسلم خيفة الله مرا وجها ومراقبته قولاً وفعلًا والعمل لله بما
سأه ومروءة في امره فيما نفع وضر وان يلقى زينة الدنيا بوجه المعرض عنها ويصحبها
صحبة المتزود منها غير راكن اليها ولا مهول عليها واذا رأى غناه ذكر فقره الى
الله واذا رأى عزه ذكر ذله لله واذا اعجبته قدرته ذكر عجزه عن ايسر ما يصلحه
واذا استغفرت البطشة ذكر انه مسؤول عما اجترمه وان يتفقد هواه وسهوته غداً
ورواحا وبروض نفسه على غصيانها ويديرها على اخلافها ويحترس من حباثلها
ولطيف مكائدها وان يبدأ اولاً باصلاح نفسه ويعود نفسه الصدق وجوارحه
النكف عن المحارم وان يرى اهل عمله عينا بنظره بمواضع الصلاح ويشملهم
باهتمامه ويسوي بينهم باحكامه حتى يصل الى بعيدهم من الحق مثل ما يصل الى
القريب وينال الصغير مثل ما ينال الكبير وان ياتم في اموره بالقرآن ويستضي
بما فيه من البيان ولا يورد ولا يصدر الا به ولا ينقض ولا يبرم الا به فانه

الحجة الواضحة والحجة اللائحة فاذا جعله نصب عينيه واقامه تلقاه وجهه حمله
على نهج السداد وسلك به سبيل الرشاد وان يحافظ على الصلوات ومواقبتها
ولا يفكر اذ احضر وقتها في غيرها ويفرغ لها قلبه ويصرف اليها خاطره ويناجي
فيها ربه ضارعا ويستلثه العفو خاشعاً وان يوصي عماله بحضور المساجد الجامعة
في الاوقات التي يجب فيها السعي الى ذكر الله بصدور مشرحة واهمال في رحمة
الله منفحة وان يقيموا الدعوة على سائر المنابر وان يحسن السيرة في ادل طاعته
واولياءه وخدمه ويستديم طاعتهم ونصحهم ويثيب محسنهم على الاحسان ويعتمد
الى مسيئتهم بالعفو والغفران ويشاور منهم ذوي الستر والدراية واهل العلم والتجربة
فان الشورى لقاح المعرفة والاستبداد داعي الندامة وان يوكل بالطرق من
يحفظها ليلاً ونهاراً وسهلاً وجبلاً وبراً وبحراً ويقلد عليهم اهل النجدة والبسالة
وذوي الشدة من اهل العدالة وان يتبع اوطار اهل الرب ويشردهم عنها
ومكان اهل العيب ويبعدهم عنها وان يتخذ من القضاة من فقه في الاحكام وعرف
الحلال والحرام وجمع الفضل في عقله والتمام في وعيته والكمال في مروءته والعدل
في سيرته وان يسيروا بالمشروع من فرض ونفل ويعملوا بالعدل في قول او فعل
ولا يلزموا احداً من المجتازين مؤنة ولا يحملوا به ثقلاً ولا كلفة ليو من السبيل
ويجني المسالك ويصالح للرعية المتاجر ويستقيم لها اسباب المعاش وتكون الطرق
مضبوطة والاموال محفوظة والله خير حافظا وهو ارحم الراحمين وان يهود على
كل من يكفيه ويلزم الحجة فيما يوليه فان علم من احديداً على شيء من اموال
الناس بغير حق امضي عليه ما يوجب جرمه فان في عقاب المسيء استصلاحه
وبأمر العمال بترك المحاباة والمراقبة والاعراض عن المسئلة والشفاعة بالشدة على
اهل الرب حتى لا يظهر منكرو ولا يوقف على فاحشة ويمتنع الشدة التي تخرج
الى العنف واللين الذي يؤدي الى الضعف ويتبع في سيرته مع الرعية سبيلاً
واسطاً فاذا وجدوا من هو اهل لذلك نظروا ايضا ان كانوا يحدون قضاء يحكمون
بالحق بين الناس في ابدانهم واموالهم بغير جهل ولا رأى شاذ ويحدون وزراء الامام
من لا يأخذ الرشا ولا يقبل الهدايا لانها رشوة خفية ولا يعملون بالجهل في احكام

السنن ويحفظون السيرة وما اقيمت الصلاة وجميع ما يقوم به الدين ويكون هؤلاء
كلهم للامام اعوانا ما اطاع الله ورسوله ، تقوم الحسنة وتبذل اهل الشرك وشحن
التغور بالمراطين واذل الشقاق وامله وقع اهل الظلم واخذ على ايدي السفهاء وقهر
اهل الباطل وباشر الامور بنفسه وانقضا ونصح للائمة وتفقد ما يجب لله عليه
واستعمل الاخيار وامرهم بتقوى الله وحسن السيرة في الناس والتواضع للكبيرهم
ورحم صغيرهم وزهد في الدنيا ورغب في الآخرة واقام المؤذنين لجميع الصلوات
وعمر المساجد بتلاوة القرآن وذكر الله في كل مدينة او قرية او حي ويأمر
بالمسارعة الى طاعة الله وينبغي للامام ان يشاور اهل الرأي في الدين فيما يخصه
من المهم من امر رعيته تأسيسا برسول الله صلى الله عليه وسلم مع انه اكمل اصحابه
رأيا وعقلا ودراية فاذا اجتمع الامام وجماعة على شيء كان اصح من رأيه
وحده وقد شاور صلى الله عليه وسلم ابا بكر وعمر في شاري بدر فاختلعا عليه
فقال الى رأي ابي بكر فعاتبه الله على اخذ القداء فقال جل ذكره (لولا كتاب
من الله سبق لمسكم فيما اخذتم عذاب عظيم) وشاور اصحابه حين اراد نزول نحو
بدر فقال له رجل من الانصار يا رسول الله هذا منزل امرك الله بنزوله او هو
الرأي والمكيدة عندك قال لا هو الرأي والمكيدة فشار اليه ان ينزل على الماء
فقبل منه صلى الله عليه وسلم وامرهم لما اجتمع الاحزاب بمصالحمة عيينة بن حصن
القفاري على بعض الثمار فقال سعد بن معاذ هذا شيء اموت به فلا يجوز لنا
خلافه اوشي تراه صالحا فقال بل رأيي عليه قال يا رسول الله فان عيينة لم يطعم
في شيء من ثمارنا في الجاهلية فكيف وقد اعزنا الله بك وقد جعل عمر الشورى
بين ستة في اقامة الامام وفيه دلالة على اقامة امام بعد مشورة ولا يكره للامام
ان يتخذ حاجبا لان بركان كان حاجبا لسر الحسن كان حاجبا لعثمان وقبيرا
كان حاجب علي وقد كان حاجبا لرسول الله صلى الله عليه وسلم حتى نزل عليه
الامان من الله عز وجل فقال انصرفوا فقد عصمني الله ويجهتد في جميع المصالح
فتدعوه الحاجة الى ان يعمل لكل مصلحة وقتها ولا يداخله كل احد فربما يدخله
عليه غادر وقال زياد الحاجبه يا عجلان قد عزلت عن الاعراض عن اربع

طارق الليل جاء بخير او شر ورسول صاحب الثغر فان تأخر ساعة بطل عمل
سنة وهذا المنادي بالصلاة وصاحب الطعام فان الطعام اذا اعيد عليه التسخين
فسد قال ازدشير لابنه يا بني ان الملك والدين اخوان توأمان لا غنى لاحدهما عن
الآخر فالدين أس والملك حارس وما لم يكن له اس فهدوم وما لم يكن له حارس
فضائع اي بني اجعل مرتبتك مع اهل المراتب وعطيتك لاهل الجهاد وسيرتك
لاهل الدين وسرك لمن عناه ما عناك من اهل العقل وروي عن النبي صلى الله
عليه وسلم انه قال اشد الناس عذابا يوم القيامة رجل اشركه الله في سلطانه فخار
في حكمه وكان يقال من طلب الرياسة صبر على مضمض السياسة وقال الوليد
ابن عبد الملك لابنه ما السياسة قال هيئة الخاصة مع صدق محبتها واقتياد قلوب
العامة بالانصاف لها واحتمال هفوات الضائع وقال بزرجمهر عاملوا احرار الناس
بمحض المودة وعاملوا العامة بالرغبة والرغبة وعاملوا السفلة بالخافة صراحا واوتي
الاسكندر بلص فامر بصلبه فقال ايها الملك تلصصت وانا كاره قال تصلب وانت
اشد كراهة وقال عمرو بن العاصي لمعاوية لا تكن لشيء من امور رعيته اشد
تفقد امثلك لخاصة الكرمين ان تعمل في شديها ولطفها ان اللثيم ان تعمل في قبه واستوحش
من الكرمين الجائع ومن اللثيم الشبعان فان الكرمين يصول اذا جاع واللثيم يصول
اذا شبع ولما ولي زياد بن ابنة صعد المنبر فحمد الله واثنى عليه ثم قل ايها الناس
اني رايت خللا ثلاثا بذات لكم فيمن النصيحة رايت اعظام ذوي اشرف
واجلال اهل العلم وتوقير ذوي الاسنان واني اعاهد ان لا يايتني شريف بوضع
لم يعرف له شرفه على ضمة الا عاقبته ولا يايتني كهيل بمحدث لم يعرف له سنة
الا عاقبته ولا يايتني عالم يجادل رد عليه شيئا في علمه ليمجنه عايه الا عاقبته فانما
الناس باعلامهم وعلماتهم واشرافهم وذوي اسنانهم وامتثل بذلك الامور ما صلت فان
تولت فان الامور انقاد لا يصالح الناس فوضي لاشراة لهم ولا سراة اذاجهم سادوا قالت
ام جيعونة ملك طخارستان لهنر بن سنان البثي ينبغي للامير ان يكون له ستة اشياء
وزير يثق به ويفشي اليه سره وحصن يلجأ اليه اذا فزع اليه النجاء تعني فرسا
وسيفا اذا نازله الاقران لم يخنه وزخيرة خفيفة الحمل اذا نابتها نابتة اخذها وامرأة

إذا دخل اليها ذهبت همه وطباخ إذا لم يشته الطعام صنع له ما يشتهيه ويقال
 مهمي كمن في الملك من شيء فلا ينبغي ان يكون فيه خمس خصال لا ينبغي ان
 يكون كذابا فانه اذا كان كذابا فوعد خيرا لم يرج وان وعد بشر لم يخف ولا ينبغي
 ان يكون بخيلا فانه اذا كان بخيلا لم ينصحه احد ولا تصالح الولاية الا بالنصحة
 ولا ينبغي ان يكون حديدا فانه اذا كان حديدا اهلكت الرعية ولا ينبغي ان يكون
 حسودا فانه اذا كان حسودا لم يشرف احدا ولا يصلح الناس الا على اشرافهم
 ولا ينبغي ان يكون جبانا فانه اذا كان جبانا اجترى عليه كل عدو وضاعت
 ثغوره وقال ملك لكتابه اكتبتم المرء وصدق الحديث واجتهد في النصيحة
 واحترس بالخذن فان لك عندي ان لا اعجل بك حتى اتاني لك ولا اقبل عليك
 قولا حتى استيقن ولا اطعم فيك فاغثالك واعلم انك بمنزلة ربيعة فلا تخطم او كل
 مملكة فلا تستر لها وقارب الناس محاملة على نفسك وباعد هم مسامحة عن عدوك
 وتعفف صوتا لمروه تك وصف نفسك صفو الدرة الصافية واخلصها خلاص الفضة
 البيضاء وعابها ما عابته الخدن المشفق وحصنها بحصن المدينة المنيعه هذب امورك
 ثم الفنى بها واحكم لسانك ثم راجعني به واذا فكرت فلا تعجل ولا تستعين
 بالفضول فانها علاوة على الكفاية ولا تقصرن على التحقيق فانها هجسة بالمقالة
 ولا تلبس كلاما بكلام وسئل ملك من ملوك الفرس ما شيء يعذبه السلطان قال
 الطاعة قال فما سبب الطاعة قال تودد الخاصة والعدل على العامة قبل فما صلاح
 الملك قال الرق بالرعية واخذ الحق منهم في غير مشقة واداء اليهم في اوانه وسد
 الفروج وامن السبيل وانصف المظلوم من الظالم وان تعرض القوي على الضعيف
 قبل فما صلاح الملك قال وزراءه واعوانه فانهم ان صلحوا صلح وان فسدوا فسد
 قيل فاي خصلة تكون في الملك انفع له قال صدق النية وسأل بعض الملوك ملكا
 بلغ مبلغا عظيما ما الذي بلغك فكتب اليه اي لم اهزل في امر ولا نهى ولا وعد
 ولا وعيد واستكفيت على الكفاية واوعت القلوب هيبة لم يشنها مقت وودا
 لم يشنه كذب ومنعت الفضول قيل لما اراد الاسكندر الخروج الى اقصى الاراضي
 قال لارسططليس اخرج معي قال قد نحل جسمي وضعفت عن الحركة فلا تزعمني

قال فاوصني في عمالي خاصة قال انظر من كان له عيب واحسن سياستهم قوله
 الجيد ومن كانت له ضيعة فاحسن تدبيرها قوله الخراج والله اعلم ولا يوم
 باليوم لا تقول اي لا يجعل اماما وان لدفاع ذو كبرة * لانه لا يؤمن على
 دين الله عز وجل واما وجوب طاعة اولي الامر واحاديثه ادلة على انه لا يجعل
 ذو كبرة اماما لانه قد يأمر بما لا يعرف المأموران به باطل وقد يأمر بما هو معصية
 لا يدرك احد كونها معصية بالعلم فلا يجعل خائن امينا على دين الله الا ان تاب
 وظهر صلاحه * ولا عبد او طفل او امرأة ولوروي بينهم * اي من ذي كبرة
 وطفل وعبد وامرأة في الرأي وسياسة امر الحرب الظفر بالعدو لا يملك امر نفسه
 كما قال الله عز وجل عبدا مملوكا لا يقدر على شيء ولو اذن له سيده لاقى نقصه
 باق مع الاذن ايضا اذ لم يكن الجواز الذي هو فيه باذن سيده وايضا فتراه لو باعه
 او وهبه او فعل فيه فعلا لم يجد احد رده وايضا فانه مشغول بحق سيده فلا يتزع
 فلا يتفرغ لامور المسلمين ولو تفرغ وتركه لذلك لكان ربما يأمره او ينهيه فلا
 يجد بدا على طاعته ولانه ناقص في العيون فربما استغفوا به وخذلوه او عابوه
 فيه صي وقد ورد في الحديث رده في النكاح فكيف لا يرد في الامامة والمرأة
 ناقصة عقل ودين كما في الحديث ولن يفلح قوم امرؤا امرأة كما ورد حديث في
 قوم فلا تناسب الامامة ولانها ناقصة في العيون ايضا والطفل ناقص عقل وربما
 علم انه غير مكلف فيفعل ما هو حرام في حق غيره فكذلك لان الاسلام والان الامامة
 واجبة على المؤمنين وعلى الامام والطفل لا يجب عليه شيء فلا ترفع امامته الفرض
 عن غيره * ولا تلزموا حقوقهم ان ولوا * وليسوا بولاة ولو ولوا ولكن اذا ظهرت
 مصلحة في قول احد او فعله اتبع * وجوزت طاعة ذي كبرة * في الدفاع اذا
 امر بما هو مصلحة ولا معصية فيه يعني ان بعض العلماء قال لا يجعل ذو الكبرة
 اماما في الدفاع لكن ان جعل فهو امام يجب طاعته كما ورد في شأن الصلاة صلوا
 خلف كل بار وفاجر وعلى كل بار وفاجر وكما ورد اطيعوهم ما لم يمنعكم الصلوات
 الخمس وكما ورد اطع الامير وان ضربك او حرمك او ظلك اي اطعه فيما هو
 غير اثم مما هو طاعة او مصلحة للعامة ويجوز لمن لم يوله ان لا بطيعه وروي عن

ولا يوم وان لدفاع ذو
 كبرة ولا عبد او طفل
 او امرأة ولوروي بينهم
 ولا تلزموا حقوقهم ان
 ولوا وجوزت طاعة ذي
 كبرة

الشيخ ابي سليمان داود بن ابي يوسف انه دعا ابا الربيع سليمان بن يخلف سنة قدومه
وارجلان زائرا فقال ياسليمان هنا مسألة اذكرها وانتم اهل طرابلس لا تريدون
الرخص فقال ماهي ياشيخ قال فرخص للناس ان يجعلوا الرجل من اهل الجملة اماما
دافعا وقاضيا وخليفة لليتامى * ون مات * امام الدفاع * او نزع نفسه او هرب
حين نشبت الحرب ولوا غيره * اماما للدفاع * ان امكن لهم * ان يولوا في تلك
الحال لانهم لم يصلوا الى الانتفاع به لموته او هروبه او نزع نفسه * والا قاتلوا *
كذلك بلا امام دفاع * ولا ينزع * امام الدفاع من امامة الدفاع * ويولى * بالنصب
بان مضرة بعد لو اوتى بمعنى مع الواقعة في سياق النهي او النفي الذي بمعنى النهي
او النفي الحقيقي الذي هو بمعنى قولك ليس في امر الشرع ان ينزع ويولى الافضل
او بالرفع على ان لانا في تحقيقا ونفيا بمعنى النهي وعلى تقدير لا ايضا اي ولا يولى
وانما جاز النصب مع ان المعنى يفهم ان النزاع بالاولوية للافضل جائز مع انه ليس كذلك
لان هذا لا يمنع النصب اذ لم يكن ذلك مراد فان المراد لا ينزع فضلا عن ان يولى الافضل
اوجاه ذلك مقابلا لما قد تبوهم انه ينزع للافضل فقال ان ذلك لا يصلح فكانه قال
لا يصلح ولا يجوز ما تبوهم جوازه او وجوبه من انه ينزع امام الدفاع ويولى * الافضل *
على الدفاع * ان اتاهم * لان ذلك يؤدي الى الفتنة والحقد وفتلاف الكلمة والخذلان
في حالته اشدا احتياجا الى خلاف ذلك ولانه يجوز تقديم المفضل مع وجود القاضل
فكيف ينزع لحدوث انقاض بعد اخذه رسم الامامة وزمامها * ولكن يؤمر * امام
الدفاع * بالعمل بامره * اي بالامر للافضل الذي جاء * ونهيه * بالاجوب عليه * فن لم
يحمل بامره ونهيه فلا شيء عليه ولا يبرأ منه لانه هو الامام لذلك الافضل الا انه اذا
ظهر الصواب مع احد وجب القبول منه فلا يبرأ من ذلك الامام حتى يتيقنوا ان ما قال له
صواب وانه عدل من الصواب عمدا كبري وحسد وخذلان فانه يبرأ منه وتزول امامته
* ويولى غيره ان جن اوتى كبيرا او قرا الى العدو * او اسرا وصم او خرس او عي وقيل
لان اصم لانه يمكن ان يسمع لم يقله بكلام بلا سماع له منهم وهم يسمعون له او عي لانه
يسمع ويحجب فيصح لم ولا ان خرس كان يفهم عنهم ويفهمون عنه بالاشارة وه وايضا
يقاتل * ولا * ينزع * ان جن او دهش * فترقبه واعضاه * او تحير * تردد ولا يصل

وان مات او نزع نفسه
او هرب حين نشبت
الحرب ولوا غيره ان
امكن لهم والا قاتلوا ولا
ينزع ويولى الافضل
ان اتاهم ولكن يؤمر
بالعمل بامره ونهيه بلا
وجوب عليه ويولى غيره
ان جن او اتى كبيرا او
قرا الى العدو لان جن
او دهش او تحير

الى ما يفعل او يقول * او ثقل عنه القتال وترك الامر والنهي * لانه مع ذلك كله حاضر
عقل غير محدث فهو كالامام العدل الذي كبر سنه وضعف لا ينزع * بل يمشون على
قتالهم * ويتركونه وجته او دهشه او تحيره او ثقل القتال عنه اما الضعف قلبه وهو اذل
الجن فهو طرف منه او حدوث ضعف لا عضائه او فشل لمعاب او حدث اصابه او ضربة
او لجن او لكبر بان ولوه ولم يعلموه كبيرا او علموه لكن علموا انه يصل ذلك او
لعب فيه لم يعلموا به او علموه لكن لم يعلموا انه يفجأه في تلك الحال ولا يجوز
له هو اذا علم من نفسه مانعا من القيام بامامة الدفاع ان يقبلها الا ان ظن انه يفرغ
قبل ان يحضره مانعه وان جن او دهش او تحير او ثقل عنه القتال ولكنه يأمر
ونهي ويسوس فلا ينزع * وقيل يترك ويولى غيره * ممن يقوم بما جعل له لانه
ليس فيه كل ما جعل له من قتال وسياسة واجتهاد ولو بقي بعض ذلك ولا سيما
ان لم يبق شيء من ذلك كائنا ما كان مكانه معدوم ومن اوجب طاعة امام ولي
وهو ذو كبرة فلا ينزع من احداث كبره بعد جعله اماما للدفاع من باب اولي
الا ان احداثها فيما يؤل الى خذلان المسلمين فانه ينزع اجماعا ولا يجوز لامام الدفاع
او غيره نزع نفسه ما وجد لنفسه قياما ولا ينزعه الاحداث او جنون او نحوها على
ما مره انما وان مات الامام العدل او نزع كما يجوز اقيم الاخر في ذلك الموضع قال
عوان بن الصقر يقيم الامام حيث مات الامام وكان في العسكر وان اقيم في
غير العسكر لم تثبت امامته وقيل تثبت قال لا ينتظر بها غائب وجاءت الآثار عن
المسلمين ان الامام لا يكون الا حيث يحدث الحدث بالامام الاول من موت
او عزل فثم يكون الاجتماع والعقد ولا يجوز غير ذلك ولو جاز غير ذلك لكثرت
الائمة ووقع الفساد في البلاد وقيل غيره الامامة تثبت حيث اجتمع عليه اهل
العدل اذا رأوا صواب ذلك وانما كان الناس على فترة من الامامة فحيث رأى
العقد اهل النظر والاجتهاد ثبت قول واحد ومن وكله الامام بوكالة ثم ذهب
ذلك الامام وولاه او عزل انتزع فن كان وكله بأمر المسلمين فاذا مات الامام
على استقامة فعلى الوكيل الحفاظ على ما بيده والكف عن انفاذه حتى يحتم رأي
المسلمين على رجل منهم فيدفع ذلك اليه ويصير الامر الى غير ذلك الى الاختلاف

او ثقل عنه القتال وترك
الامر والنهي بل يمشون
على قتالهم وقيل يترك
ويولى غيره

او مالا يصلح من الملك فيعمل الوكيل بما يوافق العدل مع مشورة اهل الصلاح
ويفعل فيه مثل ما يفعل الامام بالعدل في الفقراء او يحفظه حتى يصير الامر الى
رجل يقوم بالعدل ويجوز تقديم امام لزمه الحج ولم يحج وله ان يوصي به وله
ان يخرج ولو خاف على الدلالة بعده وقيل ان خاف عليها لا يخرج بل يوصي فان
وجد الخروج للحج بعد فاته يحج والا فهي في وصيته واذا ظهرت خيانة الامام
عمل الوكيل فيه ما عمل المسلمون في بيت المال بعد قتل عثمان وسئل بعض العلماء
عن امام مات اقدم امام قبل ان يقبر ام حتى يقبر قال قد قالوا اذا وجد الى ذلك
سبيل فلا يصل عليه الا امام يعقدون له والا فليصل عليه قاضي المصر وان لم يحضر
فليصل عليه الممحل وهو الذي يلي الاحكام بحضرة الامام في بلده وان لم يحضر
الممحل صلى عليه افضل اعلام مصر في الدين اذا كان حاضرا من العلماء واذا
مات الامام او عزل فالمال في النواحي والقاضي والممحل ومن كان على عملهم
الى ان يقوم امام ثان فيحدث فيهم امرا او يتركهم بمجالهم واذا اراد بعض الاعلام
عزل الامام فامتنع وحارب بمن حضر وسكت الباقون من الاعلام فترك الانكار
حجة والعزل حجة من الاسلام فهو معزول وترك الحاضرين النصر حجة وان
ادعى الساكتون بطلان العزل بعد لم يشتغل بهم ان لم يدعوا الا بعد قتله او اقامة
غيره ومن حضر ايضا حجة على من غاب وقيل هذا اذا شهر عن الامام ما تزول
به امامته واما قبل فالعازلون له مبطلون ولو كانوا جميع الاعلام ولم يعزل المسلمون
عثمان الا بعد شهرة احداثه الموجبة لعزله فان قال تاب قبل عنه حتى يشهر نكثته
فان خرج بعض الاعلام عنه واحدا فصاعدا وثبت عنده بعض ذلك وسكت
الباقون ووقعت الحرب فانه ان لم يكن من الامام انكار عن الخارج من الاعلام ولم
يكن من الخارجين من الاعلام وانصاره التكبير على الامام فما يكون بذلك ظهور
حجة على الامام وكان كل واحد من الفريقين حجة ولو قام بالحجة في ظاهر
الاحكام فتركوا وجه الحق في ذلك ان يقوم كل واحد منهم بحجة الحق الذي
يكون بها سالما وحجة على خصمه لو قام بها فتركوا اظهار التكبير واظهار حجة
للزعية وطلب الانتصار وتحاربوا على ذلك كانوا بمنزلة الفئتين من المسلمين يقتتلان

لا تدري ايتهما الحق فهم في الولاية حتى نعلم المبطل وقال المشافقة او بعضهم
يوقف فيهم وان خرج الاعلام كلهم او بعضهم وعزله فالامام حجة مع من معه
او وحده حتى يبين الخارجون موجب العزل اذا كان الامام او من معه يدعون
الى الحجة والبيان وسكت الآخرون وقالوا وان لم يدعوا تخمكم الفئتين المذكورتين
ولا يجوز تقديم امام على امام من غير حدث يوجب تقديمه عليه فان قدم فليس
بامام وامامته خطأ وضلال باجماع وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال
اذا ظهر امامان فاضربوا عنق احدهما وهذا يدل على انه لا يجوز تقديم امام على
امام وعن ابي عبد الله انه كتب الى حضرموت بلغنا انكم تريدون عزل الامام
وامامة امام غيره فاتقوا الله ثم اتقوا الله فان هذا حوب كبير ان عزلتم اماما عدلا
على غير حدث وقد اعطيتموه عهدكم وميثاقكم على ان تطيعوه ما اطاع الله
عز وجل وهذا عقد لا يحل لكم ان تحلوه الا بحديث يكفره ثم يحصر عليه فان
عزلتموه على غير حدث ولا اصرار على حدث فقد حلتم محل الهلاك وسلكتم
جور المسالك فلا زكاة لكم ولا جمعة ولا نكاح لمن لا ولي له من النساء الا بأمر
الامام وعلى الامام اذا قدم عليه اخذ من الاعلام اماما في حيلة من غير صحة
كفر يزول به امامته ابطال امره وان اعتزل ولم يحارب وسكت بقية الاعلام
فلم يظهروا نكرا ولا اظهر الامام نكرا على الامام المقدم عليه فقد قيل عن ابي
سعيد العازل والمعزول محقان ومن معهما وكلهم في الولاية وان فشا الكلام واحتمل
الصواب والخطأ وقف في الكل وان انكر الامام على المقدم عليه بعد ان اخذ
الامامة وقعد في موضعه وحكم في الدماء والفروج وجبى الصدقة والاول ساكت
او قيل ان يعمل شيئا الا صفقة البيعة على الامام فقد زالت امامة الاول وصار
مدعيها وان سلم الخاتم والكمة وبيت المال فلما وقعت البيعة اظهر التكبير فلا تقبل
دعواه ولا نكبره بعد ثبوت الامامة للاخير وصفقتها من اهلها ولا يكون باغيا حتى
يحارب ولا تقبل له حجة في الحكم الظاهر وان قذف الامام او الاعلام بري
منه وان لم يظهر الامام التكبير حتى مات الاول فلا يقبل غيرهم ولا دعواهم ولا
يكونون بغاة لا مكان صدقهم حتى يحاربوا وان قذفوا الامام الثاني او من معه

بري منهم ولو كانوا محقين في دعواهم ان نزلوا منزلة انقذف وان احتجوا ان كان سكوتنا اذا كان الامام ساكتا فلم يكفنا نصرته وامناه على ذلك وقد ابصرنا الخطأ ونحن الساعة نقوم بالكثير على الاخر بما ابصرنا من خطاه فلا حجة لهم في ذلك وليس لهم اظهار البراءة منه بي المصير على دعواهم وان لم يظهروا التكبير حتى انقضى ذلك القرن ثم ظهر بعض الاعلام الشاهرين لذلك الحدث البراءة منه فقالوا قد عرفنا خطاه ولم يمكننا اعلان البراءة من الامام الاخر والساعة فقد امكننا الاعلان ونحن نبرا من الامام الاخير بتقدمه على الاول فقبل هم مضيقون في ذلك مخطئون عند من لزمه صحة الامام الاخير في الظاهر ويكونون مدعين فذنه وان حدث الامام حدثا كفر به وعلم به بعض الخاصة ولم يظهر ذلك عند العامة استتابوه فان لم يتب براءه منه وليس لهم اظهار ذلك عند رعيته وفي مملكته الا ان ظهر كفره للخاص والعامة ولا يجوز ان يظهره الا عند من علم وليس لمن علم ان ينكر على اوليائه العاملين للامام وانما عليه مفارقة الامام سريرة حتى يظهر حدثه ويحل دمه لان الامام لا يعزل حتى يحل دمه ويظهر كفره وعن عبادة بن الصامت عنه صلى الله عليه وسلم ستكون عليكم امراء من بعدي يا رءوسكم بما لا تعرفون ويعملون بما تنكرون فليس اولئك عليكم بائمة وعن معاوية عنه صلى الله عليه وسلم ستكون ائمة يقولون فلا يرد عليهم قولهم يتشاجرون في النار كما تقاحم القردة قال ابو قحطان بلغنا انه لما وقع الاختلاف على المهنا بن جعفر فارادوا ان يدعوا الناس الى تكفيره بعد موته ويدينوا لهم حدثه خافوا الفارقة فاجتمع المسلمون فقال منهم من قال نبرا منه ومن تولاه ولا نعلم الناس ولا نظهر لهم مانحن عليه فقال قائل ان كان حدثه شاهرا لا يسع احدا الا البراءة منه فاللازم ان ندعوا الناس الى ذلك ونؤخذ على يد من تولى وتكون الدار لا يجامع فيها على ولايته وان علمه الخاصة دون العامة فولايته واسعة لهم ولزم العاملين بحدثه ان يبرأوا منه ولا يكلف الناس ان يبرأوا منه على غير علم لما علمه الخاصة فاقتروا على هذا واجتمعوا جميعا على ان يبرأوا من المهنا ويولوا من يتولاه من اوليائهم حتى يعلموا مثل علمهم فن ذلك قلنا لا يجوز لمن علم بذلك ان يرجع عليه ولا يظهر البراءة منه حتى تعلم رعيته منه

مثل ما هو عالم به منه واذا ركب الامام منكرا استتيب فان لم يتب خلع وعلى العلماء امره ونهيه فاذا خافوه على انفسهم ودمائهم واهوالهم وسعتهم التبعية في الظاهر وتبرأوا منه سرا ولم يؤدوا اليه زكاتهم ولم يولوا له شيئا من عمله الا ما وافق الحق من حكم بين الناس بالعدل قال بعض ولا احب ان يولاه شيئا من الاحكام لان طاعته خارجة من اعتقهم ولو كان ذلك جائزا ما كان تستتاب عمال عثمان ولا خطي قضاة الجبابة قلنا عثمان كانت احداثه شهيرة وهذا في الامام الذي حدثه سريرة واذا اطلع الاعلام على حدث الامام كدوا عليه في التوبة فان امتنع اثبتوا عليه الشهود الذين يشهدون عليه بالحدث ودعوا علماء الدار الى ذلك بمحضرة الامام وناصحوه هو والاعلام الذين لم يطلعوا على حدثه فان اقر وتاب لم يطلب منه غير ذلك وان ابى كان خصما للمسلمين ودعوى الخصماء بالبيئة عليه يشهدون عليه بمحضرته وهم في ذلك يراجعونه ويطلبون منه التوبة او الاعتزال فان ابى وظهر كفره كان كل من قام عليه بالعدل حينئذ هو الحجة لله على جميع الرعية ويستتاب سرا ان لم يظهر ذنبه ولو كثير او ان شهر استتيب جهرا وتاب جهرا وشهرة ولو دنا واحدا فان تاب قبل عنه وان تاب الامام فليس للناس عليه غير ذلك وكل امام ثبتت امامته باجماع فلا يزول الا باجماع فان قبل لم يجتمعوا على زوال عثمان قيل عثمان شهرت احداثه في اهل مملكته او حيث زوال مملكته ومن علم من امام كفره وجبره على ولاية بلدة فقيل لا يجوز له الدخول في ذلك وقيل يجوز فان جبي منها زكاة دفعها الى عدل وقال له اجعلها في مستحقها فاد احبس احدا نوى ان يكفه عن المنكر لا العقوبة لان العقوبة من وظائف الامام وقد كفر ولا يمثل له امر في العقوبة وان دخل اميرا بلادا فوجد فيها احداثا قد تقدمت جاز له القول عنها ما لم تقم عليه الحجة فيها وعن ابي محمد في الامام الضيف اذا شرط عليه المسلمون الشرط الذي لا يجوز لهم الدخول عنده الا به تخالف ذلك ولم يف لهم به وعلم منه ذلك بعض الخواص من المسلمين وزالت امامته عنده بذلك ولم يطلع على ذلك غيره او اطلع عليه اثنان او اكثر من ذلك وخافوا ان قوا على هذا الامام ان لا يجدوا الامثلة جازهم القيام بالامر وقبض الصدقات

وانفاذ الاحكام اذا كانوا هم الاقوياء على الامور ولم يغلب على رأيهم فيما لا يجوز له
شاهرا وانما يخالفهم سريرة لاشاهرا جاز لهم القيام بالامر والمعونة والاستمانة به
على امورهم ما امنوا جورهم على الرعية والمال استمسكوا بدولته حتى يفرج الله عنهم
بموته او بمن هو اصلاح منه واورع ولا نرى لهم اهل امر المسلمين ولا امانة دعوتهم
حتى يظهر كفره وظلمه فاذا ظهر بمنزلة الجبار ضاق ذلك عليهم في بعض القول
واذا احدث الامام ما زالت به امامته ولم يجدوا من يصلح الامثلة او شر منه
الا ان الامور مستندة خوفا منه فليسعهم التغافل عنه وتشيبة الامر على مشورتهم
عليه فيما يرجون قبوله وتركه فيما خافوا لا يقبل اذا خشوا في المقاومة ان يكشف
الحال وقوة ايدي الظلمة قالوا اذا خافوا على انفسهم وعلى الرعية من المكشفة وسعهم
الهدنة في ذلك ما كانوا غير قادرين وامنوا على انفسهم وردوا جورهم ان قدروا
واعانوه على العدل ان عدل حتى يقدروا على ترعه او يتوب ولقاضي الامام الذي
جار ان يقضي بالعدل ويترك جور الامام ولا يولي من اموره شيئا للامام ولا
يتولي له الجاني جباية وان اجبره فرقا هو في اهلها ولا تصلي بعده الجمعة الا ان
كان في المصر الذي تجوز فيه الجمعة خلف الجائر ولا يسلم اليه احد زكاة ماله فان
اجبره ففي ظاهر الامر لا يجد الامتناع فيعطيه فيقول هذه زكاة اجعلها في اهلها
وليس عليه ان يسئل الثقة انفذها ام لا وكذلك ان سلمها الى والي الامام ان كان
ثقة فيقول له اجعلها في اهلها وان لم تثبت امامة امام فامر احدا بالاحتساب للفقراء
وابن السبيل فاعطاهم الزكاة فله ان يعطيهم وان امره ان يبيع احدا بايعه على الحق
لا له وان امره ان يحلف احدا حلفه للمسلمين لا له وان امره ان يشاري احدا
شاراه الله وان اخذه لغزو عدو المسلمين احتسب بالامر بالمعروف والنهي عن
المنكر وان ظهر منكر الامام فلما مورده محاربه ان حاربه بعد امره بترك المنكر وان
اتهمه بقطع الطريق والتعرض لمظالم الناس لم يحاربه الا بعد الاحتجاج عليه فان
اجاب ناظره وان ابى من ان يسمع كلامهم فان شهر السلاح وحارب ولم يرجع
الى الحق حاربوه وان طلب احدا ان يغزو معه غزوا حلالا جازله الغزو معه ان
شرط ان لا يقدم على شيء الا بامره وعرف صدقه ومن لم يقدر ان يستثيبه فلا

ينصره ولكن يتولى ناصريه ويتبرأ من الخارجين عنه قال لم يعلم انهم علموا منه
ما علم ويقاوم عن اخوانه الذين تولاهم دفعائهم لانصرة الامام ولا يستدي بقتال
ولكن اذا قصد احد الى قتلهم او قتله دفع وان انهزم العدو وهم مشركون فلا
ياسر احدا ويأتي به للامام ومن اعطاه الجائر زكاة من بيت المال فله اخذها
ان كان من الثمانية الذين لهم الصدقة ويجوز اخذ ما لا يجائر مالم يعلم انها نفس
الحرام من غصب او غيره وان قال له يعطيك الولي من يد فلان فاعطاه الولي
من يد فلان قرا او حبا او دراهم فقبل له الاخذ وقبل لا وقبل ان كان فلان يعطيه
الزكاة يطمئن به ولو لم يأمره الجائر عليه قبضها واجتمعت الامة على تحريم ائمتها
لكن قومنا منعوا عزلها ولو جارت ونحن نوجب عزلها ان جارت وقد رنا على عزله
وقد اجاب الربيع وابو غسان رسول المغرب زمان الامام عبد الوهاب رحمهم الله
وهما بمكة ان الامامة لا تبطل الا بحدث الامام بعد الاعذار والاذار وتماذبه على
الاصرار فحينئذ يجب القيام عليه وابطال ما صار اليه من امر المسلمين انتهى وليس
للعصية ان تنزع امامها ولا للامام نزع نفسه ولا للامام والشاري نزع نفسه الا
لعاهة وقول انه ينزع نفسه اذا ركب معصية مكفرة من الكبائر ان استتيب فاصر
فان ابى ولم يقبل النزع حل دمه ان حارب وان تاب فقال قوم قبلنا توبتك ولا
نرضى بك اماما فاعتزلنا فكره فالحق معه فان قاتلوه فهم بغاة وقال البراءة وحده
السيف معا ولعله في الامام انه لا يجوز اظهار البراءة منه حتى يجوز قتله وذلك
اذا اصر وحارب ولما كثرت احداث عثمان وظهرت قتلوه بعد الاستتابة ونكثته
بعد التوبة واستتابوا ايضا ولاته فن تاب استحل استعماله ولقد كان ناس من
اصحابه ما امنوا في المدينة حتى لحقوا بمكة ثم البصرة مع طلحة ثم لحقوا معاوية منهم
الوليد بن عتبة ومروان بن الحكم قيل وعبد الله بن عمر وبلغنا ان المغيرة بن شعبة
كلم عليا في تثبيت معاوية على الشام رجاء طاعته فابى وقال (ما كنت متخذ
المضلين ضدًا) واذا فعل المتولى كبيرة اماما او غيره فقبل يبرأ منه ثم يستتاب
فان اصر بريء منه واختاره بعضهم والصحيح عندي الاول فان تاب الامام فهو
امام الا ان كانت كبيرة مما فيه حد كالزنى والسرقة او كان قد لاعن زوجته او

اوشهد زورا او قتل نفسا بغير حق ولا تاويل فتوبته تقبل ولا يرجع اماما فذا
فعل ذلك اقام المسلمون اماما يحده وقيل يبقى اماما ان تاب واصلاح ولولي المقتول
قتله ولزمه القود ولا يسقط عنه كونه اماما يجب عليه فاذا احدث الامام وحارب
وكان المسلمون غائبون قتلوه وولوا غيره كما فعلوا بعثمان وان لم يكونوا غائبين فلا
يجوز ان يقتلوه حتى يقدموا اماما يقاتلون معه كفعل اهل النهروان في علي
وان رجع رافضيا او خارجيا او مخافا او استعمل الظلمة والفسقة استتيب فان ابي
عزل وان حارب حورب وكذا ان عاند ويحمل على الصواب اذا روي منه مالا
يعرف انه صواب او خطأ وان حكم الامام بحكم مخالف للحق ولم تعلم انه مخالف
للحق فهو على ولايته وزعم بعض انه لا يسمه جهل فعله وانه ان تولاه هلك، وفي
الاثر انه يعزل الامام ان صم او عمي او خرس الا ان كان يسمع اذا نودي به
يحضر له شيء فيصره او يعرف الرمز وان جن ولا يفريق عزل وان كان يبين ويفيق
لم يعزل واذا عزل لهذه الاحداث بقي على ولايته وفي بعض الآثار نزول الامامة
باربع اما ذهاب عقله فلا جماع على انه تزول به لانه نزول عنه الاحكام واما
السمع والبصر والكلام ففيه اختلاف ومالم يجتمع المسلمون على عزله بذلك فلا امام
الاخذ برأي بعض المسلمين فاذا اجتمع رأي المسلمين لم يخالفهم وقد قيل لم
يخبرون وان ساع له الموت على الامامة في بعض اقوال واختلفوا في عزله لم يكن
عليه الا تقيا لمن يعزله وان اتفقوا على عزله فانفقوا حجة عليه وان اتفقوا الا لا
فالواحد ليس حجة على الجماعة الا ان كان اعلمهم باولاهم بالرأي فمندي ان الامام المأمون
على الامامة موافق للوامدوا اذا كان منه مالا يختلف في عزله به فليس يامام عزل اولم يعزل
وان ذهب عقله ولم يقدموا عليه حتى رجع فهو الامام وان رجع بعد التقديم فالامام الثاني
وفي الاثر يعني انه ان كان يفوق حيناً ويخسر حيناً فهو في هزله وكذا ان ذهب
سمعه او بصره او كلامه فان شأوا اقاموا غيره وان شأوا تركوه علما من الاعلام واقاموا بما
ضعف عنه من الاحكام قل ابو الحواري ان صم صمما شديدا فلا يقدم واغيره وان قال في
السمع فينادي فتارة يسمع وتارة لا يسمع فلهم عزله ان لا احد للصم فانه اذا كان
لا يسمع البينة ولا حجة الخصم جاز عزله ولا يحاربوه او يقاتلوه ان ابي الا ان

اجتمعوا على عزله ولم يكن معه احد منهم فله محاربة وليس له محاربة وان حاربهم
فهو مبتلى وان تركوه اماما جاز وبلغنا عن عبد الملك بن حميد الامام انه قد كان
ذهب سمعه فلم يزل في امامته وموسى بن علي رحمه الله قاض له حتى مات واذا
كان لا يسمع ولكن يكتب لهم فلم يجعل امين معه في موضع الاحكام ينفذها
وهو امام وعن ابن محبوب ان عبيد المسلمين ان يجعلوا له من ينفذ احكامه حتى
يجعل الله لهم فرجا وان اتفق الامام والاعلام على ترك الامامة بلا عاهة ولا
حدث ورأوا تقديم غيره اولى واعز للدولة جاز لهم وان اتفق مع بعضهم وابي بعضهم
فالذي عندي انه لا ينزع نفسه ولا ينزع حتى يتفقوا معه على عزله وان اجتمعوا
على ان يقدموا غيره لمصلحة فابي فالقول قوله ولكن الاولى له ان يوافقهم الا
لمذرا لا خلاف فيه وفي الاثر لا يضيق على الامام التبر من الامامة الى من قبلها
ولو اختلفوا فيه مالم يجتمعوا على ان لا يقبلوا منه ذلك فان اجتمعوا لم يكن له خروج
من الاجماع واجماعهم حجة في كل اجماع في وقت من اهل الاجماع هو اجماع
في قول او فعل او رأي او حكم فلو اجتمعوا على نزع من صم او خرس او عمي كانوا
حجة عليه قال ابو عبد الله اراد الامام ان يعتزل لفم عنه او لضيق او
خوف على نفسه فلا يجوز له الا ان رأى ذلك اصلح لامرهم واقتوى لدولتهم وانما
يبرأ الى شيوخ المسلمين واهل العلم والرأي ولا يقبلوها منه حتى يهتوا اماما وان
اراد الامام ان ينصب اماما مكانه فليس ذلك له في حياته ولا بعد مماته وقيل
لا ينبغي للامام ان يخلع نفسه بغير حدث ولو لم يبق معه احد وان خلع نفسه من
غير حدث فقد ضل وهلك وجاز يحدث ان يخلع نفسه وجاز ان لا يخلع نفسه
اذا احدث مالم يخلع به ويجب عليه ان يستمر معصيته خلع نفسه اولم يخلع وروي
ان ابا بكر قال اقبلوني فقال عمر لا تنقل ولا تستقال الا ان بعض المسلمين قال
في امام الدفاع ان له ان يتبرأ والمسلمين ان يبرءوه وليس هذا بالمتفق عليه كذا
قال ابو الحسن واما ابو محمد فقال في امام الدفاع له ان يخرج ولم ان يخرجوه قال
ولا يختلف في ذلك فيما علمنا ولا ارى خلع الامم لقوله هذه امامتكم خذوها
ولم يعلم باحد من الائمة فعل ذلك ولا خلع لقوله لك وفي اثر ان اراد الخروج

لامر عنه لم يكن له الخروج شاريا او مدافعا او قيل جائز للمدافع ان يجمع العلماء
ويخرج اليهم من امرهم وقد ذكر عن عمر بن الخطاب انه قل من يأخذها بما فيها
فلو كان لا يجوز لم يكن لعذر ان يتكلم بالاليسعه قلت ما اراد ذلك بل اظهر الضمير
خوفا من الآخرة وقد ذكر عن الجلندي انه اعتزل فما كاد يرجع ثم رجع ولا
نقول انه فعل ما لا يسعه قلت هذا فعل ولا يقلد في الفعل الا النبي صلى الله عليه وسلم
على الصحيح وفي اثر ان تبرأ الامام من الامامة بلا موجب لم يجز له وان تاب
من ذلك رجعت له وقبل يستحب ان يتجدد له العقد وكيفية التوبة ان يقول اني
استغفر الله واتوب اليه من تركي للامامة التي الزمني الله اياها واعتزالي عنها وارجع
اليها والى ما لزم نفسي فيها على ما يجب علي عند الله تعالى فيها بالجدمني والاجتهاد
حسب قدرتي وطاقتي ودائن لله بما لزمني في ذلك ما علمته وجهلته ومعتقدني اني
لا اعود الى شيء من ذلك فاشهدوا علي في جميع اموري وان اصر من التوبة فذلك
حدث فيعزل به ويقام غيره وفي الاثر اذا قال هذه امامتكم خذوها امتنيت
فهذا لفظ يدل على الغيظ فان كان ذلك لغريظ لحقه امر بتقوى الله والقيام بما
تقلد فان تاب ثبت وان اصر اخرجوا عليه في تركه القيام واصرارده واقم غيره
وفي اثر لا يجوز له خلعه نفسه بلا حدث ولا للرعية وذلك بغيري وخطأ وروي
ان الجلندي بن مسعود رحمه الله قد قتلوا جعفر بن سعيد وغيره من اهله من بني
الجلندي فاذا ذكروا دمعت عينه جزعا عليهم فوقع في انفس المؤمنين عليه من
ذلك فقالوا له اعتزل امرنا فاجابهم واعتزل امرهم وطرح اليهم سيفي الامامة فلبث
ما شاء الله يقدو غدوهم ويروح رواحهم ثم رجعوا اليه فطلبوا اليه ان يرجع الى
ما كان فيه من امرهم وكره ذلك فلم يزلوا به حتى رجع الى مكانه بعد اعتزاله
فلو كان اعتزاله ثابتا لم يرجع الا بمباينة ثانية ولم يعلم انهم بايعوه بعد اعتزاله وكذلك
علي لما اجاب الى حكومة الحكمين فكتب هو ومعاوية كتابا عليهما على ما حكم
به الحكماء من خلعهما واثبات من اثبتا من غيرهما فقارقه المسلمون وخرجوا من
عسكره وبأينوه ثم تاب من الخلع فرجعوا الى امامته بلا تجديد مباينة وذكر
الفضل بن الحواري انه اذا حكم الامام بما يكفره ولم يشعر اهل الدار بكفره

وما نوا وهم يتولونه هلكوا بهلاكه وسقطت ولايتهم ولا يعزل بما لا يوجب براءة
الا التهمة فلا يكون الامام تيمنا على الدين وان اتهمه اعلام المصير دون العامة
فلا اعلام حجة على الامام وعلى العامة فاذا كانوا معه كانوا حجة على العامة واذا
كانوا عليه فحجة عليه وعلى الرعية قبل وذلك اذا شهرت احداثه واذا اتهم واعطى
التوبة وظهرت التهمة عليه بنقض ما يعطيهم من التوبة زالت امامته وعزل وهي
التهمة التي خلعه بها عثمان لانه كان يجري الاحداث فاستتابه المسلمون فاعطاهم
التوبة ثم يجري منه الحدث مرة بعد اخرى ويستتيبونه ويتوب ويعود فلحقته
التهمة فيما يعطيهم من التوبة وقد اجمع المسلمون انه لا امام تيمم وقال بعض اصحابنا التهمة
التي يعزل بها انما هي في حدث واحد ان يفعله ثم يتوب ثم يفعله ثم يتوب ثم يفعله ثم يتوب
لا يفي بتوبته التي يعطيها المسلمين فيتهموه فيما يعطيهم من التوبة لقوله تعالى (ان
الذين آمنوا ثم كفروا ثم آمنوا ثم كفروا ثم ازدادوا كفرا لم يكن الله ليغفر لهم
ولا ليهديهم سبيلا) واذا مات اهل ولاية الامام واعوانه وذهبوا فهو باق على امامته
لا يعتزلها ويقوم بنفسه حيث بلغ ولا يضع امامته في غير اهلها ولا في غير اهل
ولايته وان لم يجد من يقابل بهم او ينفذ بهم الامور الا من يظلم ويجور فالقعود
عن ذلك اولى به قال ابو عبد الله ان اراد الامام ان يعتزل لامر عنه لضعف او
خشي قلة اعوان او اراد الحج او العمرة فان كان امام دفاع فله ان يجمع علماء
المسلمين الذين يكون العزل بهم فيخرج اليهم من امرهم وقبل لا يخرج امام دفاع
ولا شراء وهو قول ضعيف وان بايع على الشراء وعجز عن الدؤ بعد ان يعينوه
جاز عزله طائعا او كارها وقبل لا يعزل الا بحدث واذا اشترى الامام واصحابه
واكثر اهل الجور فلا يسعهم التفرق عنه ولكن اذا خافوا على الرعية والدولة صالحوا
بأستنتهم لا بمال او غيره وكذا ان لم يكونوا شراة وان كانوا موافقين جاز لهم الصلح
بأستنتهم او التفرق عن الامام وان بايعوا الامام ولم يفوا له وجب عليه القيام قدر
طاقتهم حيث اطاق وان لم يوافقوه عن الخروج الى بلد لاقامة الحق فلا عليه ولا
تسع الامام النقية واذا كان الامام ضعيفا لا يفعل الا برأي من يعينه فمات من
يعينه او غاب او بقي وحده بوجه ما او مع ضعفاءهم لا علم لهم ولكنهم ثقات

فليقم طاقته ويستل عما يجهل ويقف عما جهل وفي الاثر عن عبد الوهاب بن عبد الرحمن بن رستم عن ابي عبيدة لا يخلو ان تكون دعوت الناس الي نصرته فلم يجيبوك وافردوك فملك القوم وثبتت لاختوانك وزالت امامتك واما ان لا تكون دعوتهم فزالت امامتك بالتضييع واستعلان الباطل قبلك فلا امامة لك واما ان تبقى بما ضمننت لك وتلحق بأئمة المسلمين قبلك فيهلك من خذلوك واما ان تكون عذرت نفسك من قبلك بالضعف وحملت المسلمين من ولايتك قال ابو عبيدة المغربي يفسره ان علي الامام ان يدعهم الى الوفاء لله بطاعته فان لم يجيبوه فبقي متفردا فهلكوا وبقيت ولايته وزالت امامته لانه قد صار الى حد الكتمان فاذا اكرم الامر خرج من حد الامامة والظهور لان البيعة انما هي على اقامة الدين لانه لا يظهر المنكر بحضرته الا لكونه مقهورا فليخرج من الامامة ولا يغتر المسلمين او لكونه مداهنا فلا امامة له لذلك تركه الوفاء وكان عمر بن الخطاب اذا رأى من المسلمين قصورا قال اما ان تقوموا بما عاهدتم الله عليه والا خرجت من الامامة وكذلك ينبغي لان كلا قد وجب عليه الوفاء لله واما ان لا تكون دعوتهم فزالت امامتك بالتضييع واستعلان الباطل فلا امامة لك وذلك ان الامام اذا ترك الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واقامة الحدود وصلاة الجماعة وجهاد العدو او بعض ذلك زالت امامته واما ان تحمل سيفك على عاتقك فتفي بما ضمننت فان بقي معك اربعون رجلا فلا عذر لك في الضعف والاعتزال ووسعتك التقية فان رجفوا اليه فلا يقبلهم وقد اختبرهم ولا يلدغ من حجر مرتين ومن ضعف عن تكاية العدو وتنفيذ الاحكام جمع المسلمين وشاورهم واستمعوا منهم فيبشروا اليهم من الامامة ويأمرهم ان يقدموا لانفسهم اماما وروي ان عبد الملك بن حميد ضعف وسقط وثقل سمعه وضعف بصره الا انه كان يسمع ويبصر الشيء وكان ضعفه اشد من ضعف الصلوات وسألوا موسى بن علي فلم يستحل عزله حتى مات وكان المهنا بن جعفر قد اسن وكبر حتى اقعده فاجتمع الي موسى جماعة وهو قاض يومئذ وقالوا ان هذا الرجل قد اسن وضعف عن القيام بالامر فلو اجتمع الناس على امام يقوم بالامر فخرج موسى بن علي حتى وصل المهنا فجعل يسئله وينظر

حاله فعرف الامام مراده فقال يا ابا علي والله لئن اطعت اهل عمان على ما يريدون لم يقيم معهم امام سنة واحدة وليخلعوني كل حين اماما ويولوني اماما ارجع الى موضعك فما اذنت لك في الوصول ولا استأذنتني فيه فخرج من حيث لم يات مومني قبل الامام وان عجز الامام عن اقامة الامر فله نزعته للمسلمين وان ابي حتى هجم العدو فلم تكن لهم فسحة يتدبرون فهو شارفا نرى لهم سعة حتى يحاهدهم ولو بنفسه حتى يستشهد ويعزل الامام بالعجز وقال محمد بن محبوب لا وانما يعزل بموجب البراءة فاذا لم يكن موجبها وعجز فله عليهم نصرتهم والقيام بأمره ويتركونه بحاله وبأمن غيره على الامر والله اعلم ومن قطع الشراء على نفسه ولمامات الامام اهملة لزمته التوبة جهل او تعمد وهو على ولايته ولو قبل التوبة فيما قيل وزعم بعض انه يوقف فيه واختلعا فيمن شارى الامام ومات الامام وعقد لغيره فقبل ان الشراء ثابت وقيل من اقط عنه وكان الامام راشدا بن سعيد شارى قوما ثم مات فسبقنا ان ابا علي الحسن بن سعيد كان يفتي ان الشراء على ما كانوا عليه من الشراء وكان محمد بن خالد يفتي ان الشراء قد سقط عنهم ومن شارى نفسه يوما واحدا فعليه اليوم وهكذا ما عقد عليه نواه وله شرطه ولا يقطع الشراء احد عن نفسه وكذا ان قطعه على ماله لا يقطعه عنه ويثبت الشراء للانسان امامه او من يأمره وان عقده لنفسه او عقده امام له لا يأمر الامام فقبله ثبت عليه ويجوز قبل اجبار الامام شاريا على خدمة المسلمين وعزدواتهم وان عاهد الامام على الخروج شاريا فتواري فظن الامام انه في يده فهجم عليه لم تنفع على الامام ويجوز الهجوم عليه مرة بعد اخرى حتى يوجد او كلما وجد احدث مواراة ايضا وجاز التسور عليه وخلع الباب وكشف الستر عليه وكسر القفل وبضمون مافعلوا وقيل يجوز له القعود ان خاف القتل على نفسه ويكون على طلب الناصر الى ان يصيب اعوانا ونمته انه على ذلك مالم يضح خلاف ذلك ويدل لهذا القول ان ما اوجبه على نفسه ليس باعظم مما اوجبه الله عليه من التوحيد وقد جازت فيه التقية لمن خاف القتل قال بعض او خاف ضربة او ضربتين وقد يقال قد خرج بالشراء عن ذلك الترخيص وان ترك الامام قتال من خرج عليه كفر وان ترك واحتمل انه

لا يقدر بقله الاعوان او قال ذلك حمل على حسن الظن وان كان كنعصف العدو واهل
القتال خلع ولا منكر في لعب الصبيان ولا دفع على النكاح فلا يقدر فيه ترك التغيير
لها وعليه ابطال المنكر كالخمر والذخاير والتبذير المحرم ولا يسعه ترك النهي عن المنكر
رجاء ان يعان على منكر اشد منه وقيل للامام التقية فيسعه ذلك مثل ان يكون
لو انكر عليهم لاذلوه واستولى عليه اهل حربه وقد اجاز الله التقية فليس ما التزم
الامام اعظم مما اوجب الله من التوحيد سبحانه وتعالى واذا سار في الحرب فله
ترك الاحكام والحدود حتى يفرغ منها وله ان يقيمها وقيل ليس له ان يقيمها حتى
يفرغ بل يحد في الحرب ويترك ما يشغله عنها وكذا الامر والنهي اذا خاف منه
الشغب والقولان يناسبان القول بترك الامر والنهي ليصل الى ما هو اعظم مما يأمر به
او ينهى عنه ويكسر الطبول وانواع الزامير حيث يلعب بها وحيث لا يلعب بها
وثبتت الرخصة عن بعض اهل العلم في ترك ذلك وفي الاثر لعل ذلك في عسكر
المسلمين اذا اريدت الهيبة للعدو والنكاية والله اعلم وروى قومنا انه صلى الله عليه
وسلم مر وسمع بصوت راع بشبابة فسد اذنيه ومعه ابن عمر حتى قال انك لا تسمعه
الا قوا انه كف وليس ذلك في حرب ولعل ذلك لمهم اعلمه عن الذهاب الى
الراعي او الارسال اليه وقد قيل ان التقية لا تسع الا ثمة فقيل ذلك عند القدرة
والاعوان لاعلى الخوف واليقين وقلة الانصار وفيه نظر لان التقية لا تستعمل على القدرة
والاعوان وقد يحاج بان يمكن استعمالها بقاء لما ينالهم وخوفا ان يكونوا مغلوبين
قيل تجوز التقية للامام ابدا حتى يجد انصارا وسئل عن امام خرج عليه ثلاثة
هل يجب عليه القتال قال اما الشاري فان القتال فرض عليه اذا غشي عليه في
بلده وان كان مدافعا فان كان البغاة اكثر من ضعف انصاره كان قتاله فضيلة
لا فرضا وان كان مثلي انصاره او اقل فاقبال فرض عليه فان مر امام او شاربناس على
منكر من نساء او شراب او غيره من الحرام فلا يسعه الامساك اذا خاف على
نفسه الا ان ينكره بقلبه ولسانه وان انكر بيده فافضل ومن كان غير شار انكر بقلبه
ولسانه وان خاف بقلبه وقيل ان خاف الشاري ايضا على نفسه فلم ينكر بلسانه لم
تقدم على براءته قبل فان كانوا شرارة كثيرا وكانوا في موضع فيه الدعوة ظاهرة

لزمهم ان يقاقلوا ولو كان عدوهم اكثر وروى ان حازم بن خزيمة خرج في طلب
شيبان ووجد اهل عمان قتلوه وطلب الى الجلندي بن مسعود تسليم خاتمه وسيفه
ويخطب اسلطان بغداد ويعترف له بالسمع والطاعة فاستشار العلماء من اهل زمانه ومعه
يومئذ هلال بن عطية الخراساني وشيب بن عطية العماني وخلف بن زياد البحراني
فاشاروا عليه ان يدفع سيفه وخاتمه وما برضيه من المال ويضمن لورثة الشيبان قيمة السيف
والخاتم يدفع بذلك عن الدولة فابى ابن خزيمة الا الخطبة والطاعة فراوا الا يدفع عن
الدولة بالدين وانما يدفع عنها بالمال والرجال قال محمد بن محبوب يجوز ان يعطوا
السمع والطاعة باللسان اذا خافوهم على الدولة شرارة او غير شرارة والله اعلم ورفع الى
الربيع جواز تقية الامام بالكلام الحق اذا خاف المتقي من الامام وقال بشير
التقية من الامام براءة وتسع التقية بالفعل او الترك اذا قال الامام من فعل كذا
اولم يفعل عاقبته بكذا ولا يجوز قيل ان يقال اني اتقيت الامام لانه يوم انه
ظالم له ولا ان يتقي بالمعصية وان قال رجل للامام ارى ان تفعل كذا وكان حادا
يلزم الامام اقامته فقال ليس هذا اليك اذهب وانا انظر في ذلك فابى مراجعة الحق
فقد جار وان قال ذلك ففعل فلا يبرأ منه ولا يسعه ان يقول ذلك ولزم القول
له مالم يخف على دمه واذا كان الامام بحيث يخاف وتسع فيه التقية برئ منه
ويراجع الامام القول حتى يقبل او يصروا ان قال للامام هذا الذي حكمت به
قول شاذ والعمل على غيره وكان القائل صادقا فاراد الامام ان يعاقبه وانما قال ذلك
نصر للامام فلا يجوز له عقابه وان عاقبه بحبس او غيره برئ منه ان لم يتب بعد
الاستتابه وقد قال عمر بن الخطاب هل كرهتم مني شيئا في قسم او حكم فقال له
اسد بن حصين عجباً لك يا عمر لو كرهنا من امرك شيئا اقنناك كما يقام القدح فرفع
عمر يديه وقال الحمد لله الذي جعلني في قوم ان كرهوا مني شيئا اقاموني كما يقام
القدح ولا تسع الامام التقية ولا نعلم احدا من المسلمين من ابى بكر الى عزان بن
الصقر قال يجوز التقية للامام الشاري ولا الفرار من الزحف وقد اعتذر اولياء علي
ابن ابي طالب في تحكيم الحكمين بالخشية على المسلمين فلم يعذره المسلمون في
ذلك واحتج اهل النهروان بانكم اذا اجزتم لعل التقية فما الذي يقوم به الامام

ارأيتم لو ظهر سلطان الروم نخشي المسلمون فصالحوه ببعض بلاد الاسلام ليقبض
 البعض او اراد خراب مسجد فصالحوه بغيره ايجوز هذا ام لا يجوز والحجة قوله تعالى (وانزلوا
 التي تبغي حتى تفي الى امر الله) ولم يستثن الله كما استثن (الا ما يتلى عليكم) وجاز
 للامام الشاري ان لا يقاتل ويجوز له ان يتحول عن العدو ولو كان معه رجل اذا
 كانوا لا يرجو بهم الدفع واذا دخل الامام الحرب بمن يرجوه الظفر ثم ولو اعنه
 لزمه الثبوت حتى يقتل او يغلب وعن ابي المؤثر لا يحل للامام الشاري ترك الجهاد
 والشراء حتى يموت ولو قل من معه وجازت التقية والكتمان للامام ان لم يكن شاريا
 ان زالت قوته وقيل يجوز للامام ولو شاريا ان يصلح بالقول لا بالمال اذا خاف
 على الرعية واجيز ايضا ولو مال الله كما تعطى المؤلفة منه ولا يجبره اب عنها
 اي عن امامة الدفاع لكن لا يحسن له ان رأى ان الامر يفسد ان لم يقبلها ان ياتي
 عنها وانى اخاف عليه ان يلزمه كل فساد وقع ان كان لو قبل لم يقع بحسب الظاهر
 ولكن ان لم يقبل ولم يأل جهدا في النصح لم يأثم الا انه بقي انه ان قبل فانهم
 يلزمون طاعته وان لم يقبل فقد لا يقبلون نصحه وهو سديد به الظفر فيكون قد تعرض
 لطرح نصحه لعدم قبول الامامة ولزمتهم نصحتهم والنظر لهم والسياسة في حرمتهم
 كما لزمهم طاعته ان قبل امامتهم اي الامارة عليهم واضافها اليهم لانهم المعاهدون
 لها عليه والشرط عائد الى قوله ولزمتهم نصحتهم الخ والى قوله لزمهم طاعته وعن ابي
 سعيد الخدري عنه صلى الله عليه وسلم اشد الناس عذابا يوم القيامة امام جائر وروى
 ابو امامة عنه صلى الله عليه وسلم ان الامام اذا ابتغى الريبة في الناس افسدهم وعن
 ابي سعيد عنه صلى الله عليه وسلم ايماراع لم يرحم رعيته الاحرم الله عليه الجنة وعن
 عبد الرحمن بن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايماراع استرعى رعية فلم
 يخطها بالامانة والنصيحة ضاقت عليه رحمة الله التي وسعت كل شيء وعن معقل
 ابن يسار عنه صلى الله عليه وسلم ايمال ولي شيئا من امري فلم ينصح لهم بشيء
 ويجهدهم كنصحه وجهده نفسه كبه الله تعالى على وجهه يوم القيامة في النار
 وعن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم ما من رجل يبلي امر عشرة فما فوق ذلك
 الا اتى الله مغلولاً يده الى عنقه فكفه برة او اوثقه اثمة او لها ملامة واوسطها ندامة

ولا يجبره اب عنها ولزمتهم
 نصحتهم والنظر لهم والسياسة
 في حرمتهم كما لزمهم
 طاعته ان قبل امامتهم

واما غيرها خزي يوم القيامة وعن ابي بكر عنه صلى الله عليه وسلم لا يدخل الجنة سبي
 المملكة وعنه صلى الله عليه وسلم كل من راع وكل من مسؤل عن رعيته وقال صلى
 الله عليه وسلم لا صحابه لعنكم تلون امر هذه الامة بعدى فمن وليها منكم فحكم ولم
 يعدل وقسم فلم يقسط فلعنه الله ولعنة الانلاءين والملائكة والناس اجمعين
 وعن فضالة بن عبيد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلاثة لا تسئل عنهم رجل
 فارق الجماعة وعصى امامه اى الجماعة والامام الممهورين وهما اللذان على ما عليه النبي
 صلى الله عليه وسلم واصحابه ومات عاصيا وامة او عيدا بق من سيده فمات وامرأة
 غاب عنها زوجها وقد كفها مؤنة الدنيا فترجت عنه فلا تسئل عنهم وروى
 ابو بكر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم السلطان ظل الله في الارض فمن اكرمه
 اكرمه الله ومن اهانه اهانه الله وعن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 السلطان ظل الله في الارض يا وي اليه كل مظلوم من عباده فان عدل كان له الاجر
 وكان على الرعية الشكر وان جار او حاف كان عليه الوزر وكان على الرعية الصبر
 واذا جارت الولاة فخطت الارض واذا منعت الزكاة هلك المواشي واذا ظهر
 الزنى ظهر الفقر والمسكنة واذا حققت الذمة اذيل الكفار اي ردت اليهم الدولة
 وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم السلطان ظل الله في الارض يا وي اليه الضعيف
 وبه ينتصر المظلوم ومن اكرم سلطان في الدنيا اكرمه الله يوم القيامة وعن انس عنه
 صلى الله عليه وسلم السلطان ظل الله في الارض فمن غشه ضل ومن نصحه اهتدى وعن
 انس عنه صلى الله عليه وسلم السلطان ظل الله في الارض فاذا دخل احدكم بلدة
 ليس به سلطان فلا يقيم به وعنه صلى الله عليه وسلم لو وليكم عبد حبشي مجذع
 فقام فيكم كتاب الله فاسمعوا له واطيعوا واجذع لعا قطع الانف والاذن والشفة
 والامة مجتمعة ان العبد لا يكون اماما اكبر فالحديث امانا كيد او مبالغة واما
 على ان الامام استعمل عبدا في ولاية خاصة كالصلاة او الجباية او مباشرة الحرب
 واما انه سماه عبدا باعتبار ما كان فهو امام اكبر بعد العتق قال ابن حجر ان تغلب
 عبد بطريق الشركة فان طاعته تجب اخذ الفتنة الميامر بالمعصية وقال اطيعوا
 ولاية اموركم وقول لاساد لا تعصوا اما غاملا ولا خلافا في وجوب طاعته ونصحه

ان استقام على الحق وعصيانته كبيرة وعليهم النفوذ لامره والحضور بالسلاح التام في الحين الذي امرهم بالحضور فيه وكفاية انفسهم وكتبان الامر لثلاث ايام اجلهم عدوهم ومن نكث البيعة بري منه وخالف في السبعين حتى يتوب ومن ترك معونة الامام فنزلته خسيصة وان ضاع شيء بتركه فهو عاص وحرم سنو الظن به وكتب محمد بن محبوب الى اهل المغرب انه اذا صلى الامام والوالي صلاة العيد ابتدرا الناس اليه يسلمون عليه فان ذلك من بر الرعية براعيها فان لم يفعل وانصرف فليس بمغضوب عليه وقد يفعل الناس في المشرق لائمتهم وولاتهم مثل هذا ويكون ذلك من الرعية والراعي لله لا خضوعا للدنيا ولا تكبرا ولا تجبرا ومن رأى من العمال مالا يجوز ولم يقدر تغييره فالأفضل رفعه الى الامام لله عز وجل وليس ذلك طعنا او غيبة او كذبا اذا كان يحسن القل في ذلك ويحقق ما ينقل فان ظهرت له جفوة من الامام سقطت النصيحة عنه وكان حجة على الامام ولا تزول امامته انما يقبل النقل ان لم يحسنه الناقل وان لم يقبل نصائح المسلمين زالت امامته وان كان يقبل فينجز ثم يعود فينصح ويقبل ثم يعود وهكذا لم تنزل امامته حتى يتهم ويقع في النفس انه لا يستقيم على ما يعطي من نفسه وادنا امر الامام بقتل رجل وقل قد قامت البيعة معي ولم يتهم فليس عليهم ان يسئلوه البيعة الا ان طلبها الذي امرهم الامام ان يقتلوه او رحمه فان سأل ذلك فعليه ان يحضرها ويسمعها الشهود عليه اذا الامام خصم حينئذ ومن امره الامام بقتل وليه فلا يقتله بغير حجة يعلمها ولا يستعف الامام من ذلك وقد جاء الامر ان لا تقتل وليك بغير حجة وقيل ادنا امر الامام بقتل احد قتل ولم ينتظر بيان ولو سأل الذي امر الامام بقتله او رحمه وقيل الامام مصدق ولكن اذا طلب الى الامام مدة يبين فيها براءته امامه الامام فاذا تمت ولم يحضر بيعة قتل وهكذا فيما دون القتل والاموال ولا يعجل عليه حتى يصح والاعلام حكاهم على الامام والرعية وبينهم كما ان الامام حاكم على الجميع اذا لم يكن في موضع الخصام ولا يصدق الامام فيما هو له او لولده او يرجع اليه مثل ان يقول صح عندي ان لي على هذا كذا او لولدي او انه قتل ولدي بل هذا يحكمه القاضي له ان بين مجزئة الخصم كسائر الخصم واما ما يلي الحكم فيه الامام فهو مصدق فيه كبد

قطعه او زان جلده او رحمه او قاتل قتله فلا يجوز لاحد ان يسئله البيعة وليس عليه ان يحضرها ولا يبرأ منه ولا يكلفهم الله الغيب فان اطاع اثابه الله وان عصى عاقبه الله عز وجل وان قتل متولى فان قال المسلمون لم يقتله فان قال بحق صدقوه الا ما يخرج عن المعتاد فانه ان لم يبين حاربه وعزلوه مثل ان يثبت عليه اهل قرية انه قتلهم او خرب ديارهم وهم في الظاهر ابرياء الساحة او قتل وجوها من اهل الفضل في الدين وفي الاثر ان يسأله المسلمون عن قتل قوم قتلهم ولم يعرفوا ذنبهم الذي قتلهم به فقال قتلهم بحق قبلوا منه وليس عليه كلما اراد حكما او اقامة حدان يجمع اهل مملكته وليست الرعية خصما للحكام الا ما يخرج عن المعتاد واما ما فعله عثمان بابي ذر وابن مسعود وعمار من ضرب او نقي او حرم العطاء فظاهر انه مما لا يفعل مسلم بمسلم قال الله تعالى (والذين يؤذون المؤمنين والمؤمنات بغير ما اكتسبوا فقد احتملوا بهتاناً وإثماً مبيناً) والله اعلم وليس للامام جبر الرعية على الغزو او الرباط وانما ذلك على من الزم نفسه الشراء الا ان جاءهم عدو لزم كلا الجهاد ودفع العدو عن البلد واهله وان خرج خارجة وكان القاعدون ان لم يخرجوا مع الامام غلبت الخارجة فانه يلزم القاعدون ان يخرجوا وان اوجب على احد شيئا جاز للامام اجباره عليه وقد يجب كالدفاع لمن جاء من العدو فيجبر كل من لا يستغنى عنه قيل واذا كان الجبار غالبا قعدوا او خرجوا فلا خروج عليهم وليس له جبر الرعية على السلاح او الكراع اذا اراد الغزو وليس له ان يخلف من قال لا كراع او لا سلاح لي بطلاق ولا غيره لان اهل الدعوة اهل العدل واهل العدل لا يخلفون بالطلاق وقيل للامام جبر الرعية اذا احتاج وروي عن ابي بكر انه قال لا تجبر متخلفا فقل ذلك اذا كان مستغنى عنه وادنا ارسل الى شارف ليس له ان يتخلف عنه والله اعلم والامام وصي من لا وصي له يقوم بمصالح الموتى ومصالح مخلفيهم من مجانين وبله وايتام وغياب وبمصالح الغائب ويقبض الاموال التي لا يتعين صاحبها كالزكاة والمكفارة والوقف واللقطة والمال الضائع والوصية المؤبدة وغيرها كالوصية للمسجد والطريق والمال المسبل والمال الحشري وقبض الدية من قاتل العمد والخطأ ويصرف ذلك لاهله وماله يقدر على معرفة صاحبها من الاموال جملة في بيت

المال لمصالح المسلمين وقال محمد بن محبوب يجعله في بيت المال يؤبد فيه الى يوم
الحشر او يظهر صاحبه وعلى الامام ان يحوط امامته ويحفظ رعيته ويذني ان يتواضع لهم
ويثبني لهم ان يكرموا ويحفظوه ويطيعوه وعن عمر بن الخطاب لو ضاع حمل على
شامي القرات لحقت ان احاسب عليه وكان يقال يوم من امام جائر عند الله
اعظم من فجور رجل في خاصة نفسه عمره وعنه صلى الله عليه وسلم من ولاء الله
من امور المسلمين فاحتجب دون حاجتهم وخلتهم وفقرهم احتجب الله عن حاجته
وفقره والحلة الحاجة وفي الحديث لا تدري متى تختل اليه اي تحتاج وعلى الامام
ان يتعاهد رعيته ولا يفعل عنها وقد بلغنا عن عمر انه كان يولي الامناء ويجعل
عليهم عوناً ويجعل على العون العون عوناً وان لم يفعل الامام فهو مقصر خيس
المنزلة ولا يخرج من الولاية بذلك مما لم يصح عنده منكر ولم يغيره وكتب عمر الى
ابي موسى وتعاهد رعيته وعد مرضاهم واحضر جنازتهم وافتح بابك لهم وباشر
امرهم بنفسك وانما انت واحد منهم غير ان الله جعلك انتقامهم حملاً وروي انه
جاء رسول بفتح الاسكندرية وقت الظهيرة فقال لجاريته ان كان امير المؤمنين
متبها فاخبريه اني بالباب وان كان نائماً فلا توقظيه فدخلت فاخبرته فدخل
الرسول فقال عمر ما هذا فقلت خير فتح الله على المؤمنين الاسكندرية فكبر عمر
ثم قال لقد ظننت بي سوءاً لئن نمت بالنهار ضيعت حق الرعية ولئن نمت بالليل
ضيعت حق نفسي فكيف يثني النوم بعد وروي انه لما رجع من الحج استلقى
على رداءه في الابطح ومديده الى السماء فقال اللهم كبر سني وضعفت قوتي
وانشئت رعيتي فاقبضني اليك غير مضيع ولا ملوم وقال عمر رضي الله عنه اني لم
ابعث هؤلاء الهال الى الناس ليضربوا ابشارهم ولا ليشتموا اعراضهم ولا لياخذوا
اموالهم وانما بشتهم اليهم ليجمعوا شملهم وليقاتلوا عنهم عدوهم ويكفوا عنهم ظلمهم
ويعلموهم كتاب ربهم وسنة نبيهم وينصيوا لهم طريقهم وياخذوا صدقات
اموالهم ويردوها في فقراءهم وان يرفقوا باهل ذمتهم ولا يكافوهم غير طاقتهم
وايما رجل ظلم امير مظلمة او ضربه سوطاً باحدا في غير حق يستوجه فليرفع
الي اقتص منه وياخذ له يحقه لان النبي صلى الله عليه وسلم اقتص من نفسه وفي

الاثر يلزم السلطان حفظ الدين من غير اهمال وحراسة البيضة والذب عن الامة
وعارة البلدان باعتماد مصالحها وتهذيب سبيلها وتقدير ما يتولى من الاموال بسان
الدين من غير تحريف في اخذها واعطائها وازالة المظالم واقامة الحدود من غير تجاوز
ولا تقصير واختيار خلفائه في الامور من اهل الكفاية والثقة والامانة وبذلك
يستحق محبتهم وصدقهم والا فانه يؤخذ ويعاقب عليهم قال ابو سعيد كان من
مضى من اوائل المسلمين وعلمائهم يلزمون انفسهم الخروج كل سنة الى الحج للالتقاء
باهل الدعوة وكان ابو بكر وعمر يخرجان الى الموسم كل سنة ليلتقوا باهل الامصار
ويستلوعم عن ولايتهم ليدلوا عليهم ويحملوا على انفسهم من بيت مال الله ولا
يكلفوا رعاياهم المشقات وذلك من شفقتهم وصحة المذهب ولا يجوز للامام ان
يوكل على قبض الزكاة وتفريقها الا من له علمها ولا على الدماء والاحكام الا من
يعرف علمها وكذا الحرب لا يولي عليها الا من يعرف سياستها والحكم في العدو
والا كان جائراً اذا قدم جائراً ولا يجوز له تقديم الجائر واذا قدمه كان جوراً
جوراً له ولا يولي في الاحكام غير المتولى واما ما خرج من خرج الرسالة او الامر في
المعنى الواحد فقيه اختلاف فقول يجوز اذا كان ثقة ووصف له العمل وقول
لا يجوز الا للولي ولا يولي مخالفاً ولا منافقاً من اهل الدعوة الا فيما يكون فيه رسولا
ولا جباية له فيه او يكون مع امين يتولى الامين الامر ويكون عوناً على ذلك واذا
ولى على الصدقة جائراً لا يحسنها ويضعها في غير موضعها او من يضعها في غير
موضعها او لا يحسن اخذها فلا يمكنه اصحاب المال منها وكذا من تضع عنه او
لا يتحفظ في اخذها فلا يولي له ولو كان متولى وانما يولي عليها من يحفظها ويحتمد
على التوفير وكان صلى الله عليه وسلم يولي عليها من يحفظها ويحتمد على التوفير
عليها وهو دون غيره من الصحابة والامام اذا اجتهد في التولية فاصاب من ولاء
فهما شريكان في الاجر والا فاشم الخطا عليه لا على الامام وان لم يجتهد فان اصاب
فاجر اصابة للوالي وان اخطأ فالامام شريكه في الخطأ والامام ان يولي احد
بلا مشورة ولكن يؤمر ان يستشير اهل العدل ويتفقد الولاية فمن رأي منه خيانة
عزله وقد وصف الله المؤمنين فقال (انما المؤمنون اخوة) وقال (محمد رسول الله والذين

معه اشداء على الكفار رحماء بينهم) اوافق قال للرعية اختاروا من استعمله عليكم فاختاروا رجلا فان كان عالما امينا فله ان يهمله والا فلا بد من تفقده واذا صح الظلم من واليه فابي من عزله استتيب فان اصر خلع وان لم يصح ما قبل عن واليه لكن المسلمون كرهوه فالاولى له القبول عنهم ولا يأتهم بعزله وعليه ان يعزل واليه اذا شكته الرعية ولا يكلفهم اليانة وان قام واليه بالحق لكنه لا يرفع المال للامام ولم يدن بطاعته كتب اليه الامام ان يعزل فان لم يعتزل شدوه في الحديد وان حارب فهو باغ وان احتج جمعوا بينه وبين الامام ويعلم الحق منهما وقيل يجوز استعمال المحدث في الامانات كالزكاة والجباية لافي الولايات والاحكام والمعاربات الابعد التوبة او مع امين قائم وان لم يصح انه استعملهم قبل التوبة لم يبرأ من الامام وقيل ايضا توليتهم موجبة لولايتهم وشهادة على توبتهم لان الامام مأمون على ذلك وانه لا يوليهم الا بعد التوبة وزعم بعضهم انه يوقف فيهم وقيل هم على البراءة حتى تصح توبتهم والامام على ولايته حتى يصح انه استعملهم قبل التوبة بالشهرة او بالينة او باقراره ولا تسمع عليه بيعة الا بحضوره وقيل يقبل قوله انه لم يستعمله الابعد التوبة وهو الصحيح عندي واذا استعمل المحدث قبل التوبة بري منه فاستتيب وقيل يستتاب فيبرأ منه ان لم يتب ولا سبيل عليهم اذا اقاموا الحق لان عليهم طاعة الامام والنصر له وعليهم التوبة من احداثهم وان ولي رحمه وقد وجد افضل منه فهو غير مصيب وان كانوا سواء فان اثره لقربته فهو غير مصيب وان كان لانه اصالح فلا بأس ويخرج نية القرابة من قلبه والا فسيعلم غدا وروي ان رجلا من المدائن ظلمه عامل لعمر فقال والله لا تظلمن الى امير المؤمنين نفسه ثم خرج حتى قدم الى عمر فكله فقال له عمر فما منعك من سعد وسعد اذ ذاك على الكوفة فقل اوجبت على نفسي ان لا اظلم الا اليك ولم اظلم الى سعد ولم اته قطع طرف جراب فكتب فيه لي عمر فحتمه فاعطانيه فقال مر على بركة الله قال فانصرفت الى منزلي وانا احتسب سفري عند الله رجل ليس له قرطاس وقام لي بنفسه وكتب لي بيده لقد كان سفري ضياعا الا ان صليت في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ورأيت اصحابه فلما دخلت الكوفة جئت باب سعد

فاذا عليه الناس قد دخلت مع الناس وقت معي كتاب امير المؤمنين فقال مرحبا بامير المؤمنين وبكتابه قدمه فناولته فلما قرأه كشف وجهه وتغير لونه وقال لي ويحك اما اتقيت الله تظلمت مني ولم اظلمك فقلت ما اخبرت امير المؤمنين قصتي فلما قرأ اصفر لونه فبينما هو يقرأ اذ قام قائما قال ابن حنبل ومظالمك قلت بالمدائن قال انطاني بنا حتى انطلق في حقك قال فانطلقت فلما بعد من داره قال للناس انصرفوا واشدين فان امير المؤمنين عزم في كتابه ان لا اجاس مستريحا حتى اوافي عامله واعاقبه ان تعدي فاذا فرغت فارجع الى عملك حتى لا يكون بعدها احد من اهل عملك متظلما الي انما جعلتك تحير من ياتيك وتعطي كلاحقه قال الرجل فوالله ما رأيت اضعف اولا واعزء اخرا من امر صاحب البطاق يعني عمر والله ان كان امره الا كانه نار قلب قوة وشدة حتى مابق لي حق وادب العامل وقال له انظر سبب المشي على قدمي والله اعلم ويقاتل الذي ارادوا ان يكون امام دفاع لهم بهم ولو ابى من قبول الامامة بلا وجوب حق له عليهم او عليه لهم الا ما كان لمسلم على اخيه من نصح فهو باق بينه وبينهم ينصحهم وينصحونه وعن تميم بن اوس الداري وابي هريرة وابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم الدين النصيحة قلنا لمن قال صلى الله عليه وسلم عز وجل ولكتابه ورسوله ولائمة المسلمين وعامتهم وفي لفظ عن ابي هريرة ان الدين النصيحة ان الدين النصيحة ان الدين النصيحة الخ ما مر بلفظه والنصح لغة الاخلاص والتصفية كتخليص العسل من شحمه والناصح يخلص المنصوح مما يضره وشرعا اخلاص الرأي من الغش للمنصوح واظهار مصلحته والنصح لله هو الايمان به والاخلاص له والعمل بما امر به واجتناب ما نهى عنه ووصفه بصفات الكمال وترك الاتحاد في صفاته وحب مطيعه وبغض عاصيه والنصيحة لكتابه الايمان به واعتقاد انه لا يشبهه كلام احد ولا يقدر احد على الاتيان باقل سورة ويتلوه متخشعا مدبرا ويدب تاويل المحرفين عنه ويجوده ولا يلحن فيه ويعمل بما فيه ويعلمه بعد ان يتعلمه ويعلم انه كلام رب العالمين حادث ومخلوق لله عز وجل ويعرف عمومته وخصوصته ومطلقه ومقيده وناسخه ومنسوخه وظاهره وبجمله ونحو ذلك

ويقاتل بهم ولو ابى بلا
وجوب حق له او عليه
الا ما كان لمسلم على اخيه
من نصح

ويجوز ان يريد بالكتاب كتب الله تعالى كلها بان يؤمن بها ويفعل للقرء ان بما ذكرنا
والنصيحة لرسوله الايمان به وبما جاء به كله وتوقيره ونصره وحب من يحبه وبغض
من يبغضه واحيا سنته وحفظها وتعليمها وحب الله وصحبه ما لم يزغ احد منهم
عن الحق والنصيحة للائمة طاعتهم في غير معصية وتذكيرهم واعلامهم وتوقييرهم
والنصيحة لعامة ارشادهم لا خرتهم ودنياهم واعانتهم والستر عليهم ودفع الضر
وجلب النفع وتوقيير كبيرهم ورحمة صغيرهم وتعهدهم بالوعظ ومن رأى فيه
مالا يجوز وعظه فيه شرا قيل من وعظ اخاه سرا فقد نصحه ومن وعظه على
رؤس الناس فقد فضحه وفي اثر فقد وبخه * وله الفضل بلا غاية * يعلمها مخلوق
* ان تطوع وقاتل بهم وان بدون ولاية * بان ارادوه اماما فابى فقاتل بهم وهو
غير امام او ارادوا ان يقاتل بهم من غير ان يعقدوا له الامامة او قاتل بهم بغير ان
يطلبوه ان يقاتل بهم وبغير ان يعقدوا له واخلص الله تعالى ولا سيما ان ارادوه
اماما فوافقهم مخلصا * ولا يابى منها عالم بحرب وسياستها والقيام بما هم فيه * لانا في
في معنى الناهية نهى التنزيه بدليل قوله * بلا وجوب عليه * الا ان كان لم
يقبلها كانت الدائرة عليهم فيجب قبولها بلا اجبار * ولزم * هو اي القبول
المعلوم من المقام * في * الامامة * الظاهرة * اي في الامامة الكبرى التي
نظهر لانقاذ الحدود والاحكام فمن امتنع من قبول امامة الدفاع او الشراء لا يبرأ
منه ومن امتنع من الامامة الكبرى وقد استحقها قتلوه وبري منه والذي عندي
انه يحبس او يضرب او يجتمع مان عليه ويطال حبسه بلا حد حتى يقبل اذ يموت
ان لم يجدوا صالحا لما غيره والا اقاموا غيره لكن الوارد عن عمر بن الخطاب وابي
عبدة انه يقتل وان اعتذر بانه لا يطيقا وتبين لم عذره فلا قتل ولا ضرب ولا
حبس ولا برة * و * لزم * واليا حقوق من ولي عليهم ولو مخالفين او ذوي
كبائر او نساء او عبيدا * او اهل الذمة او اطفالا او مختلطين لذلك لوجوب الدفاع
على النساء اذا قصدن ظالم عن افسهن وكذا العبيد ما امكن ان يقيموا او يقيموا
اماما حرا ذكرا وان لم يوجد الا عبد للعبيد او امرأة للنساء فلا امامة للمرأة والعبد
ويتناصح الكل ويقالون وقيل تقدم من فضلائهم ويقدم العبيد افضلهم وعلى

وله الفضل بلا غاية ان
تطوع وقاتل بهم وان
بدون ولاية ولا يابى منها
عالم بحرب وسياستها
والقيام بما هم فيه بلا وجوب
عليه ولزم في الظاهرة
واليا حقوق من ولي
عليهم ولو مخالفين او ذوي
كبائر او نساء او عبيدا

هذا فان لم يكن الا النساء والعبيد فالامام من العبيد * وازمتهم طاعته * ولا
لازم على طفل * ولا يولى اماما * في الدفاع * لمسكر * لئلا يختلقوا فتقع
الفتنة والفرقة ويدخلهم العدو ويغلبهم الا ان كان الاصلح لهم اماما * وجاز *
تعدد الامام في الدفاع * لمساكر * عسكريين فصاعدا فيكون لمسكرين امامان
ولثلاثة عساكر ثلاثة ائمة وهكذا كل عسكري اماما ان احتاجوا لذلك * ولبلاد
متفرقة * كذلك امام لكل بلد اذا جمعهم دفاع واحد لان ذلك لا يختلف فيه
الاراء ولو اجتمعوا في القتال ولا سيما ان كانوا يقاتلون بالدول او كل من جهة
او على حدة اذ لا يمتد طمع كل الى ان يطبعه الاخر او حزبه وان طمع لم يتأكد
طمعه فلا يفتن ان لم يطاوع * ويقاقل كل بمن ولي عليهم ان اجتمعوا * والامامة
الكبرى لا يكون لها الامام واحد في العصر الواحد في جميع الاقاليم التي يجري فيها
حكم المسلمين فيجعل الامام العمال في كل بلد ويأمرهم بامرهم ان يجوبوا اليه او
يفرقوا المال في مواضعهم او حيث امرهم فمن سبقت امامته على الاطلاق او على
الكل فهو امام الدنيا ومن تأخرت امامته بطلت فيجعلها عاملا ان تأهل ومن
عقدت له الامامة على بلد مخصوص او اقليم او نحو ذلك فقط لا على الاطلاق ولا
على الكل ثم ولي اهل بلد اماما على المسلمين كلهم والدنيا فالاول عامل له وقيل
ان الاول هو الامام على الكل ولا يستعمل غيره وهو قول من قال انه اذا اقيم
امام على بلد او اقيم مخصوص كان اماما على الدنيا والدليل على انه لا يجتمع امامان
في عصر واحد كونه صلى الله عليه وسلم في عصره هو الامام وحده وغيره عامل
وكذا في عصر ابي بكر وعمر ومن بعدها فان استعملوا في وقت واحد بطلت
امامتهما وقيل يجوز امام لكل مصر وانما المنوع امامان لمصر واحد او ثلاثة ائمة
او اكثر قال ابو الحسن لا يجوز ان يكون امامان في مصر واحد وعلى الاول صاحب الضياء
الا انه اجاز امامين فصل بينهما جبار لم يطبقاه وقال ان زال الجبار وانصل ملكها
انفسخت امامتهما واختار المسلمون اماما يقيمونه لانفسهم قال ابن محبوب عقد
اهل عمان واهل حضرموت الامامة لعبيد الله بن يحيى وذلك في زمان ابي عبيدة
وعقدت برأيه الامامة لابي الخطاب على المغرب وعقدت لمن بعد ابي الخطاب

ولزمهم طاعته ولا يولى
امامان لمسكر وجاز لمساكر
ولبلاد متفرقة ويقاقل
كل بمن ولي عليهم ان
اجتمعوا

ايضا بعد موت ابي الخطاب وامام عمان وحضر موت حي قيل يدل للاول
ايضا قول عمرو بن بكر لما قال الانصار منا امام ومنكم امام هيهات ان الله واحد
والاسلام واحد والامام واحد وفي رواية الله واحد والدين واحد والامام واحد
وفي رواية اسقاط هيهات ولا يستقيم سيفان في غمد واحد ولا تجوز الامور الا
على واحد وفي رواية لا يستقيم امامان كما لا يستقيم سيفان في غمد واحد وكلا
يستقيم خلان في ذود واحد وقوله صلى الله عليه وسلم اذا رأيتم اميرين فاضربوا
عنق احدهما وذلك انه لا يصح ان يكونا امامين جميعا والا لزم رعية كل واحد
طاعة الآخر وذلك نفي للامامة فلم يبق له الا ان يقول كان واحد اماما في
موضعه مختص برعيته وهذا ضعيف وقد يجاب عن اثر ابي بكر وعمر ان المراد
بان الامامين لا يجتمعان في مصر واحد كما ثبت في رواية ان صحت ولم تكن
تبديلا من كاتب والا فان التنظير بوحداية الله اتحادا والاسلام يدل على انها لا
يجتمعان في عصر واحد ثبوتها في كل مصر ولم يذكر العصر فضلا عن ان يقال انها كذلك
بتمدد الله واتحاد الاسلام في كل عصر ولفظ العصر ولفظ المصر متقاربان في الخط
والنطق فقد يدل المكناب العين ميا ويجاب عن حديث النبي صلى الله عليه وسلم
بان المعنى اذا رأيتم امامين متضادين مهتديا وضالا فاضربوا عنق الضال وفي الاثر قال
المسلمون لا يجتمع امامان في مصر واحد وجائز في مصرين كعبد الله بن يحيى في
المشرق وابي الخطاب في المغرب اذا لم يعقد لكل على الدنيا ولا يسعى امير المؤمنين
الا من كانت امارته على اهل القبلة كلهم وكل من الامامين يتولى الاخر ورعيته
وكل رعية واحد تتولى الاخر ورعيته ولا ينفذ احدهما صاحبه حتى تتصل امصارها
بزوال الجائرين بينهما واذا نفذ اليه لزمها ان يردا امرها للمسلمين وان لم تكن الامامة
الا لواحد فيختاروا احدهما او غيرهما وان نفذ احدهما الاخر فسلم له هذا الاخر
لم يزل ان لم يرض من عقده له والائمة الكثيرة في ذلك كالامامين وعن ابن محبوب
الائمة في الامصار كل امام في مصره فاذا اتصل حكم المسلمين كانت شورى بين
المسلمين ولا يسعى امير المؤمنين الا ان يملك جميع ارض الاسلام واذا قدم اهل
كل بلد من اهل الدعوة اماما تولاه الآخرون واطاعوه ولا يلزمهم السؤال عن

قدمه واما بلد لغير اهل الدعوة او اختلطوا فيه ولم يكن الحكم لهم فلا يتولى حتى
يعلم من قدمه وقبل اذا قدم اهل بلد من اهل الدعوة اماما لزم الآخرين ولايته
لاطاعته وان اتفق امامان ان يكون امرهما واحدا زالت امامتهما وكان الامر
شورى وعن ابن محبوب اذا عقد كل فريق من المسلمين لامام في موضع فن هو
في موضع الائمة فهو الامام وان كانا في بلاد الامامة فالذي قدمه اهل الدين والفقهاء
والورع اولى بالامامة فان استويا فافضل الامامين ديننا وورعنا وفقها واقوامنا في
عز الدعوة وهيبة العدو احق بالامامة وان استويا فالمعقود له اولا وعن عزان اذا
اختلف الناس في العسكر فقامت كل طائفة اماما ان الامامة للاول فان لم يعلم
ابها الاول فهي شورى بين المسلمين ومن ابي ذلك فهو باغ وان تصح امامة
رجل عند قوم وصحت عنده اخرين واقام من لم تصح معه اماما اخر ولم يدخل قوم
في العقد للاول ولا للآخر نظر المسلمون فيمن عقد للاول فان عقد له اهل العلم
والورع وكان المعقود له كذلك مع قوة وضبط فهو الامام وبطل الثاني والا كان
الثاني لا الاول الا ان ثبت امامة الاول في مصر * ولزمت طاعته حاضرا
لتوليته * بان حضرها على ان يكون له اماما ولزم غائبها امر بان يولى غيره
* لا اتيا لاعتانتهم ان لم يقصدوه * اي ان لم يقصدوا الامام * بها * اي بالتولية
* ولا اتيا لذلك * انذ كور من الاعانة فاذا ولوه على انفسهم وعلى من يأتي
لاعتانتهم على العموم او الخصوص لزمت طاعته من يأتي لاعتانتهم وان قصدوا به
انفسهم وقوما مخصوصا فجاء غيرهم جاء القوم ولم يجي فلا تليهم غيرهم * ويجدد له *
ما ذكرنا من التولية * ان قصد بها * اي بالتولية حين ولي * حرب * قوم *
* معين * فجاءهم قوم اخر ونحربه جاء واهم فقط او مع القوم المعقود له على قتالهم
فان المسلمين يجددون التولية على قتال هذا القوم الاخر الذي لم يعقدوا له على قتالهم
اولا ويجوز تنوين حرب ونعته بمعين لجواز تذكير حرب وتانيته وهو بضم الميم
وفتح العين وتشديد الياء مفتوحة * لا قتال مطلق * فان قصدوا بتوليته دفاع
كل من جاء لم يحتاجوا لتجديد سواء اهلوا التعميم كما اهلوا التخصيص او اعتنوا
بالتعميم بان قالوا هو امامنا في دفاع كل من جاء * ويجوز * دفاع المسلمين كل

ولزمت طاعته حاضرا
لتوليته لا اتيا لاعتانتهم
ان لم يقصدوه بها ولا
اتيا لذلك ويجدد له ان
قصد بها حرب معين لا قتال
مطلق وجوز

عدو جاءهم بذلك الامام بدونه * اي بدون تجديد التولية على قتال غير من
عقدوها له على دفاعه وذلك بان جاء من عقدوا للامام على دفاعهم وجاء معهم غيرهم
او جاؤا بعد الشروع في الحرب فكانوا يقاتلون معهم وكما تلزم قوما حق الامام
لزم الامام حقهم ان لم يضيعوا حقهم بوجه * وكذا * قال بعضهم * انه لزم
الامام * حق لمعين * بضم الميم وكسر العين واسكان الياء * و * لزم الحق للامام
* عليه * اي على المعين اي على الذي جاء بعينه * وان لم يقصد * في تولية امام
الدفاع ان يكون له اماما ووجه جواز عدم التجديد في الوجهين ان من يبعي
بعد للامام او على الامام تبع لمن سبق ووجه المنع ان العقد وقع على غيرهم واما
ان عقدوا لامام على دفاع قوم فجاء قوم آخرون دون من عقدوا على دفاعه او
جاء القوم الذين عقدوا على دفاعهم ولما فرغ القتال واقتروا جاء آخرون فلا بد
من التجديد ان ارادوا القتال بامام والله اعلم * باب * في طاعة امام الدفاع
والاختلاف بين العساكر فيمن يولى وكيفية الابتداء في القتال والكف عنه وفيما
يكون به البغي * لزم طاعة وال بامر من ينظر اليه * الباء متعلقة بوال اي
لزم طاعة من استولى بأمر المنظور اليه من الصالحاء * ولو * ولو * لدفاع *
او شراء او نحوها ولا سيما ان ولوه للامامة الكبرى * لا * من * فاذا كان الامن
زال لزوم الطاعة متعلق بلزمت او بطاعة واللام بمعنى الى * لا * طاعة وال
* بمن لا ينظر اليه * كما مر بسط هذا في الامامة الكبرى من كلامي * وان
لزمهم * اي لزم طاعة من لا ينظر اليه * له * اي للامام الذي قدمه من
ينظر اليهم * و * لزم طاعة * عليه * اي على الامام للذين لم ينظر اليهم
اذ قدموه راعى لفظ من في قوله اليه ومنعاه في قوله لزمهم والحاصل انه اذا قدمه
من لا ينظر اليهم لزمهم حقوقه ولزمته حقوقهم ولا يلزم حقوقه غيرهم ولا تلزمه
حقوق غيرهم * وان اختلف العسكر على رجلين * فصاعدا ايها * يقام اماما
للدفاع فاقام طائفة اماما واقام طائفة اماما على الجميع * لزم كل طائفة حق واليها *
اذ ولته * ان كان يصح امامان ربه * اي في العسكر بان امكن ان يقاتل على
الجميع كل منهما بقومه بلا فتنة واقتراق وكان ذلك غير منفعة للعدو وضرر للمسلمين

بدونه وكذا انه لزم حق
لمعين وعليه وان لم يقصد
باب *
لزم طاعة وال بامر من
ينظر اليه ولو لدفاع لا من
لا بمن لا ينظر اليه وان
لزمهم له وعليه وان اختلف
العسكر على رجلين لزم كل
طائفة حق واليها ان كان
يصح امامان فيه

ولم يكن احدهما من تلزم الكل * كل العسكر * طاعته * بان استويا او جهل
حالهما او تقاربا او اشبه ان يستويا وان كان احدهما من تلزم الكل طاعته وهو من
ظهر فضله على الآخر بحيث لا ينكر فضله فهو الامام على الآخر وجميع العسكر علموه
كذلك او علمه الصالحاء وان كان كذلك ولم يعلموه كذلك او علمه كذلك من
يريد امامته دون الآخرين ولا الصالحاء فلا يلزم كلا الا امامة من ولى والذي
ذكر الشيخ احمد في اصل هذا الكتاب التاسع عشر غير قوله ان كان يصح امامان
فيه بل ذكر ما يؤل الى ذلك ونصه وانما يجدون في هذا ان يكون امامان لدفاعهم
في جماعة واحدة فاما ان يكون معناه انهم اذا اختلفوا فليجعلوا امامين او اكثر
على قدر اختلافهم ويقاتلون بالعسكر جميعا وهو ضعيف لزوال الامامة بالشركة
فيها واما ان يريد انهم اذا اختلفوا ولت كل طائفة اماما يقاتل بها وكلتا الطائفتين
كالجماعة الواحدة في المني لان عدوهم واحد وهم جميعا في دفاعه وهذا ان شاء
الله تعالى هو مراد الشيخ احمد رحمه الله هذا ما يسوع لم حال الاختلاف ترخيصا
والاولى ما اشار اليه بقوله * وان لم يجدوا من يولونه او يتفقون عليه فقاتلوا عدوهم *
بلا امام * ودفعوه ولو عن اموالهم وحریمهم * وانما يعتبر اتفاق من ينظر اليه ولا
يعتبر خلاف من لا ينظر اليه فاذا اراد من ينظر اليه رجلا واراد غيرهم رجلا قدم
من ينظر اليه واذا اختلف من ينظر اليه اولم يكن الامن لا ينظر اليه واختلفوا
حينئذ يقاتلون ويدافعون بلا امام ان لم يكن من تلزم الكل طاعته * وفعلوا كالا امام *
امام دفاع * في التحجير على مجاوزة حد يحل به قتالهم ان جاوزوه * مثل ان
يخطوا لهم خطأ فيقولوا لا تجاوزوه البناء مثل ان يقولوا لا تجاوزوا البناء الوادي
اولا تهبطوه اولاً تخرجوا منه اولاً تصلوه اولاً تجاوزوا هذا الجبل اولاً تصلوه
اولاً تمكثوا في ارضنا الى وقت كذا اولاً تقدموا في الارض التي انتم فيها الى وقت
كذا اولاً تمكثوا في الارض للقائلين ان لم تكن للبناء اولاً تجاوزوها ولو كانت لهم
اولاً تصلوا ظل كذا اولاً تخرجوا منه اولاً تمكثوا الى وصول الشمس او القمر
او الكوكب او الظل او نور الشمس او ضوء القمر الى كذا بل اذهبوا او نحو
ذلك فان خالفوا ذلك حل قتالهم وابتداء المسلمين به ولو لم يشرع فيه هؤلاء

ولم يكن احدهما من
تلزم الكل طاعته
وان لم يجدوا من يولونه
او يتفقون عليه فقاتلوا عدوهم
ودفعوه ولو عن اموالهم
وحریمهم وفعلوا كالا امام في
التحجير على مجاوزة حد
يحل به قتالهم ان جاوزوه

البغاة ولو لم يقل لهم المسلمون ان فعلتم ذلك فانتلناكم * وغير ذلك * بنسب
غير اي وفعلوا غير ذلك مما يفعله امام الدفاع في دفاعه ويحتمل ان يريد بالحد
الحد في الارض ونحوها من الاجسام ويجر غير عطف على الحد ويريد به الحد
بالزمان * قبل ابتدائه * اي ابتداء القتال يتعلق بقوله يحمل او بقوله قتلهم او
بقوله فعلوا او بالتجوير والمراد قبل ابتداء البغاة بالقتال * ويناجزونهم * اي
يعاجلون البغاة * به * اي بالقتال * ان لم يضلوا لذلك * التجوير لكون البغاة
عاجلهم ولم يتهلوا بل باغتوهم فشرعوا في القتال * ويبدونهم * اي يبدونهم المسلمون
او المبني عليهم ولو مخالفين او ذميين * به بلا نظر للبادي منهم * اي من البغاة
* من كبير او صغير او شريف او وضع * ذكرا واثي لانها تقتل ان قالت
او حر او عبد لانه يقتل ان قاتل والمظلومون من اهل الكبار من الموافقين او
المخالفين او من المشركين في حكم البغي كالمظلومين من المسلمين في جميع مسائل
البغي بحسب الامكان وان قلت كيف يصح قوله يبدونهم مع قوله لبادته فانه
اذا بدا احد من البغاة لم يصح ان يطاق ان المسلمين بدوا وبالعكس قلت المراد
انهم يناجزونهم بالقتال بدون انتظار ان يبدأ به احد من العدو او ان المسلمين
يشروعون في القتال فهذا ابتداءهم اذ لم يتقدم منهم في الحال قتال او انهم يشروعون
في القتال كلهم لشروع واحد من البغاة فهم سابقون في الشروع بالكل على البغاة
او انهم يناجزونهم على البدء بالقتال بلا نظر لباد كما انه اذا اعطى الامان احد
لا انسان من العدو فلا يجوز لاحد نبذ ذلك الامان اذا دخل الانسان البلد به قال
ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
المسلمون تتكافؤ دماءهم واموالهم بينهم حرام وهم يد على من سواهم يسعى بذمتهم
ادناهم ويرد عليهم اقصاهم ولا يقتل ذو عهد في عهده ولا يقتل مسلم بكافر ولا
يرث الكافر المسلم ولا المسلم الكافر قبل الربيع تتكافؤ دماؤهم اي هم سواء
في الدية والقتل وهم يد على من سواهم اي هم اقوى وافضل من غيرهم يسعى
بذمتهم ادناهم اي اذا اعطى ادنى رجل من المسلمين فيلزمهم ويرد عليهم اقصاهم
اي من رد العهد من المسلمين كان ردا قال جابر الا باتفاق الامام وجماعة اهل

وغير ذلك قبل ابتدائه
ويناجزونهم به ان لم يضلوا
لذلك ويبدونهم به بلا نظر
للبادي منهم من كبير
او صغير او شريف او
وضع

الفضل في الاسلام قال ابن حجر ذمة المسلمين واحدة اي امانهم صحيح فاذا
آمن الكافر واحد منهم حرم على غيره التعرض له ومعنى يسعى بها اي يتولاها
ويذهب ويحجي. والمعنى ان ذمة المسلمين صدرت من واحد او اكثر شريف او
وضع فاذا آمن واحد من المسلمين كافرا او اعطاه ذمته لم يكن لاحد نقضه
فيستوي في ذلك الرجل والمرأة والحر والعبد فاما المرأة فقد قال صلى الله عليه
وسلم اجرت من اجرت يام هاني واما العبد فاجاز الجمهور امانه قاتل اولم يقاتل
وقال ابو حنيفة ان قاتل جائز امانه والا فلا وقال سحنون ان اذن له سيده في القتال
صح امانه والا فلا واما الصبي فقبل اجمع العلماء على ان امانه لا يجوز واختلف
اصحابنا في المراهق هل احكامه حكم البالغ فن قال حكم البالغ اجاز امانه واشهر
كلام بعض قومنا بان المراهق يجوز امانه وكذا المميز الذي يعقل والخلاف عن
الملكية والحنابلة واما المجنون فلا يصح امانه اجماعا الا حال الصحو ولا يجوز
امان الذمي وقال الاوزاعي ان غزاع المسلمين فثامن احدا فان شاء الامام امضاه
والا فليرده الى مأمنه ولا ينفذ امان الاسير في ارض الحرب ولو كان مسلما حرا
بالغا عاقلا وان ادعى رجل تأمين رجل فلا يبان عليه وقيل لا يقبل الا ببيان
والصحيح عندي الاول ان لم يتهم ويناسبه ادراه والحدود بالشبهات ولان تخطوا
في العفو خير من ان تخطوا في الحد وقيل البدء من البغاة بدء بالانتقال فيناسب
ما قبله وعلى الاوجه السابقة يكون الكلام مستأنفا * لا امام ظهور * خبر المحذوف اي
وذلك لا امام ظهور او متعلق بمحذوف اي جاز ذلك لا امام ظهور * او دفاع *
او شراء ولو اخذ يتقدم بذلك * او لجماعة * يقاتلون بلا امام او لقرى * ويدفع
قاصد ببغي ويحال بينه وبين مراده * وان مات بدفع قدمه مهدر * ولا يقاتل
بعد انهزام او كف ببغي * ولو بقي في مكانه لم يهرب ولم يتب الا ان ثبت في
موضع حجر عليهم فحتى يذوبوا لان الحجر للبغي ولما تابوا لم يقع عليهم الحجر وذلك
في بغاة اهل التوحيد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا عبد الله يعني ابن عمر
اتدري كيف حكم الله فيمن ببغي من هذه الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يجوز
على جريحها ولا يقتل اسيرها ولا يطلب هاربها ولا يقسم فيها وذلك في القتال

لا امام ظهور او دفاع او
لجماعة ويدفع قاصد ببغي
ويحال بينه وبين مراده
ولا يقاتل بعد انهزام او
كف ببغي

ولا قيد في الحديث بان لم يكن لهم مأوى * وجوز * القتال * ما * مصدرية
ظرفية * خيف شره * ولو انهزم او كف وذلك الشربان يفرق بين المسلمين
بالرشي او بالكلام او بكذب ينهزمون به او يكفون به او نحو ذلك * او شوكته *
بان يقاتل اذا استراح او وجد غرة او يتدبر كيف يظفر * او * ما خيف انه
* له مادة * اي قوم ينصرونه * او نصرة * بلا مادة مثل ان يخاف المسامون
عدوا اخر ليس من ذلك العدو ولا معينه له او يخاف المسامون خذلانا او هروبا
فيقوى ذلك العدو * او يفي الى امر الله * بنصب يفي بان مضمره عطفا لمصدره
على انهزم اي ولا يقاتل بعد انهزام او كف عن يفي او رجوع الى امر الله او بمعنى
الى او الا اي يقاتل الى ان يفي الى امر الله او الا ان يفي قال سليمان بن بريدة
عن ابيه كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا امر اميرا على جيش ارضاه بتقوى
الله وبمن معه من المسلمين خيرا ثم قال له اغزوا باسم الله في سبيل الله قاتلوا من
كفر بالله اغزوا ولا تغلوا ولا تغدروا ولا تمثلوا ولا تقتلوا وليدا واذا لقيت عدوك
من المشركين فادعهم الى ثلاث خصال فايها اجابوك اليها فاقتل منهم وكف
عنهم ادعهم الى الاسلام فان اجابوك فاقبل منهم ثم ادعهم الى التحول من دارهم
الى دار المهاجرين فان ابوا فاخبرهم انهم يكونون كاعراب المسلمين ولا يكون لهم
في الغنيمة والفي شيء الا ان يجاهدوا مع المسلمين فان هم ابوا فاسئلهم الجزية
فان هم اجابوك فاقبل منهم فان هم ابوا فاستمن الله وقتلهم واذا حاصرت اهل
حصن فارادوك ان تجعل لهم ذمة الله وذمة نبيه فلا تفعلن ولكن اجعل لهم ذمتك
فانكم ان تخفروا ذمتكم اهل من ان تخفروا ذمة الله وان ارادوك ان تنزلهم على
حكم الله فلا تفعل بل على حكمك فانك لا تدري اتصيب فيهم حكم الله ام لا
وقد روي عنه صلى الله عليه وسلم اذا بعث سرية قال بسم الله في سبيل الله وعلى
ملة رسول الله لا تمثلوا فكذا يجب على المسلمين ذلك في قتال عدوهم ولا يتعرضوا
احدا بالقتال بلا دعوة ولا يبدونه به فمن امتنع من حق يجب عليه او حذر يلزمه
التسليم له او ادعى ما ليس له من ولاية او امامة او عن طاعة ائمة الحق او اظهر
دعوة الكفر دعي الى الرجوع من ذلك واعطاء الحق فان تاب قبل منه والا صار

وجوز ما خيف شره
او شوكته او له مادة او
نصرة او يفي الى امر الله

باغيا حالالا دمه يقاتل حتى يفي الى امر الله ولا تسبي له ذرية ولا يباح له مال
غير دمه وقد جوز ان يستعان بخيل البغاة وكرامهم وسلاحهم لمحاربتهم ولا يضمن
ماتلف من ذلك في حربهم وماتلف بعدها فقبل يضمه وقيل لا وهو المختار اذا
هو كالامانة وعليهم حفظ ما بقي في ايديهم بعد الحرب لاربابه اولورثتهم ان ماتوا
وقبل يستودع في بيت المال وقيل تنفق قيمته بعديعه * وعليهم * ان يثبتوا في
الحرب وان لا يولوا الا متحرفين لقتال او متحيزين الى فئة فقيل الآية مخصوصة
بيوم بدر وقد رخص لهم يوم احد وعفا عنهم لقوله صلى الله عليه وسلم لما قيل له
نحن الفرارون بل انتم الكرارون وانا لكم فئة فعلى هذا من دمه عدو لا طاقة له
به جازله ان يقر منه وقيل لا ولولم يبق الا الامام وحده ما جازله ان يفصح بوجهه
موليا وكره ان يباشر القتال بنفسه لان فيه دهشة على العسكر اذا قتل ولا يحمل
الرجل على الجيش ولا يبارز الا بامر الامام فاذا بلغ المحاربين دعوتنا قلنا قتالهم
والهجوم عليهم حال نومهم واشتغالهم وامنتهم واتباع مدبرهم ما كان لهم وثل يرجعون
اليه والاجازة على جريح المشركين جائزه والكف عن جريح الموحدين عندنا
مكرمة وفي الاثر قال ايضا في الفئة الباغية اذا انهزموا ولم تكن لهم شوكة يا وون
اليها ان ثم من يقول يتبع مدبرهم ويجاز على جريحهم وعن ابن عمر قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم هل تدري يا ابن ام عبد كيف حكم الله فيمن يفي من هذه
الامة قال الله ورسوله اعلم قال لا يجهر على جريحها ولا يقتل اسيرها ولا يطلب
ها ربها ولا يقسم فيئها وهذا في كتاب البزار وكتاب الحاكم من كتب الحديث
وصححه الحاكم وهو ضعيف لان في سنده كوثر بن حكيم وهو متروك وصح عن
علي بن طريق نحوه موقوفا اخرجه ابن ابي شيبة والحاكم وعن عرفة بن شريح
سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من اتاكم وامركم جميع يريد ان يفرق
جماعتكم فاقتلوه وعن ام سلمة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقتل عمار الفئة الباغية وقد
قتله اصحاب معاوية وعن ابن عمر قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حمل علينا
السلاح فليس منا يعني قاتلنا ورواه جابر بن زيد عن عائشة رضي الله عنها وقال
ابو عبيدة يريد من حمله الى ارض العدو فعلى بمعنى عن او على ظاهره لان من

وعليهم

يحمل السلاح الى العدو فقد فعل مضره على المسلمين والاولى ما فسرته به
اولاً ثم رأيت والحمد لله تفسيراً للاكثر من الائمة لظاهر اللفظ وعن ابي هريرة
من خرج عن الطاعة وفارق الجماعة مات ميتة جاهلية وجازت مقاتلتهم بكل
ما يوصل الى قتلهم من احراق ونصب المنجنيق ولا يتعرض لصبي بذلك وقيل
لا يحاربون بالاحراق اذ لا يعذب بالنار الا رب النار وعنه صلى الله عليه وسلم
لا تعذبوا بعذاب الله يعني النار رواه ابن عباس واما حديث فاحرق عليهم بيوتهم
وهو مذكور في صحيح الربيع وغيره فيأتي الكلام عليه في قوله باب لزم مبغيا
عليه تخطيطه الباغي الخ ان شاء الله وجوز قطع نخلهم وشجرهم لقوله تعالى (ما قطعتم
من لينة او تركتموها قائمة على اصولها فبازن الله) وقيل يكره ذلك واهل حضرموت
يقطعون ذلك لمن امتنع منهم وان اتلف الامام مال المحاربين كشجر ودواب فلا
ضمان عليه وجاز قطع موادهم وان يمنع من يحمل الطعام وغيره والاحكام الحرب
اليهم وروي انه صلى الله عليه وسلم رمي في بعض غزواته من دار فامر بها فنسفت
من اصلها وهكذا عرف من اثارهم انه يجوز هدم حصون المحاربين والدخول
عليهم حتى يقتلوا او يذعنوا الى الحق ولا يستعبد اسير ولا صبي ولا ياتم من قتل
من صودف فيهم من غيرهم لان عليه ان يعتزل عسكره وديته في بيت المال وقد
نهى عن قتل النساء والصبيان والشيخ القاني وجوز قتله ان كان يعود اليه الامر
ولو لم يقاتل وكذا المرأة ان قاتلت او اعانت وان بغير سلاح ويهجم على من
دعي للحق فامتنع بلا دعوة اخرى او اصر على امتناعه كفعله صلى الله عليه وسلم
يوم فتح مكة اذ اتاها على غرة واذا نهى الامام عن قتل جريح او غنم مال موحد
او نحو ذلك ثم تعدى امره احد وجاوز نهيه فانه يؤخذ بضمان ما فعل ولا يضمنه
الامام وعليه ان يعلم جيشه ما يحل لهم وما يحرم وان امر بما يعلم انه خلاف السنة
ضمن وما فعله جيشه بامرهم ورأوه حالاً لهم وهو خطأ فهو في بيت المال اه قال
ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اياكم وقول
ذراري المشركين ونسائهم الا من قاتل منهم فانها تقتل وفي السوء الات المرأة
تقتل اذا ارتدت وعند النكار لا تقتل وقيل له صلى الله عليه وسلم لما نهى عن قتل الذرية

من يقتل من المشركات يا رسول الله قال المرتدات ومن اعان منهن على القتال قال
ابو عبيدة بذلك السند حاصر رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل حصن فكانت
امراة تقوم فتكشف فرجها بمخاض النبي صلى الله عليه وسلم وهي تقاتل فامر
رسول الله صلى الله عليه وسلم الرماة ان يرموها فرماها سعد بن ابي وقاص فما اخطاها
فسقطت من الحصن ميتة وعنه صلى الله عليه وسلم اقتلوا شيوخ المشركين واستبقوا
شرخهم يعني والله اعلم بالشيوخ كبار السن اذا كانوا يقاتلون او يرجع اليهم رأي
او كيد وبالشرخ الشباب الذين لم يبلغوا او بلغوا وكان في بقائهم منفعة للاسلام
وعن ابن عمر رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم عن قتل النساء والصبيان وعن رسول الله
صلى الله عليه وسلم رأى امراة مقتولة في بعض مغازيه فانكر قتل النساء والصبيان
قال ابو عبيدة عن جابر بن زيد قال بلغني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث
عليه في سرية فقال يا علي لا تقاتل القوم حتى تدعوهم وتذرهم وبذلك امرت وحي
باسارى من حي من احياء العرب فقالوا يا رسول الله مادعانا احد ولا بلغنا فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم والله فقالوا الله فقال خلوا سبيلهم ثم قال حتى تصل
اليهم دعوتي فان دعوتي تامة لا تنقطع الى يوم القيامة ثم تلى رسول الله صلى الله
عليه وسلم واهي الى هذا القرءان لا نذركم به ومن بلغ ائتكم لتشهدوا ان مع الله
الاية قال ابن عمر والحسن ان دعوة رسول الله صلى الله عليه وسلم قدمت في حياته
وانقطعت بعد موته فلا دعوة اليوم يعني ان الكفار يقاتلون بعد موته صلى الله
عليه وسلم من غير دعاء الى الاسلام قال ابو عبد الله محمد بن عمرو بن ابي سرة
هذا يشبه قول النكار الحجة فيما لا يسع السماع وان الناس كلهم قد سمعوا والرد
عليهم مذكور في المطولات كالموجز وغيره قال الربيع قال ابو عبيدة الدعوة غير
منقطعة الى يوم القيامة الا من فاجأك بالقتال فلك ان تدفع عن نفسك بلا دعوة
قلنا وهذا هو الحق قال ابو الحواري من صحب وليا من ولاية الجائر واكل مما
يجمع يظن انه جائر فلا غرم عليه وانما عليه التوبة لانهم يقدمون على ذلك بديانة
مستحلين وكذلك من سار مع الجيوش الذين يزعمون انهم في محاربة السلطان
فيأكل مما نهى ولا يعلم انه حرام وتولى حفص بن راشد وسأل سائل الشيخ

ابا الحسن عنه قال ان هذا مني مستور ما احب ظهوره وقد طلبت صحة امامته فلم اجدها وقد غرمت ما قبضوا مني وابذلت كل جمعة صليتها معهم ولكن المستحل الدائن لله بالطاعة اذا اخطأ ثم علم فاكثر القول ان لا ضمان عليه وقيل بوجوب الضمان على من دخل مستحلا بغلط وان اصر الامام على المعصية وقبض الزكاة او غيرها وتصرف فيها تصرف الامام العدل فما كان للخلق ضمنه وكذا الوالي وقيل لا ضمان عليه اذا تاب بعد وقيل ولو لم يتب لانه صرفها في موضعها واذا جبي امام زكاة قوم وخلي جائرا يجيبها ايضا فلم يمنعه فانه يضمن ما جبي عنهم اذ لم يجبههم وهو خلع من الامامة اضعفه عن رد الظلمة عنهم او مدهانتهم وتبرا منه ولا تلبسوا الحق بالباطل قال محبوب بن الرحيل وانما يقبض زكاة قوم امام يجبههم وتجري احكامه عليهم ومن لم يكن كذلك فليس له قبضها وعن ابي بكر الصديق رضي الله عنه لو منعوا مني عقالا مما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يعني زكاة السنة ثم لم اجد مساعدا على جهادهم لجاهدتهم بنفسي حتى اخذه منهم او الحق بالله والامام ان يعطي المشركين ارضهم ليحرثوها بشهم من ثمارها كما اعطى صلى الله عليه وسلم اهل خيبر ارضهم يعملون فيها بنصف ثمارها وكذا فتح عمر المدائن ثم ردها للمجوس يعملونها على انواع شتى وللوالي ان يفعل ما يفعل الامام ويجوز للامام الفرز الى المشركين قبل ولو بمن لا يآمنه لان مال المشرك حلال واخذ الجزية حلال لهم واما اهل الصلاة فلا يقاتلهم الا بمن لايتهم على مال الا ان كان منهم لا يجد ان يأخذ لانه يزحف اليهم ليقم العدل فيهم او ينزعهم من جائر فاذا لم يجد من يستعمل عليهم الا غير ثقة فلا يجوز له التعرض لهم بأخذ غير الثقة ما لهم او بنزعهم من جائر ووردهم الى جائر وقيل ليس للامام ان يستنصر بالكفار الى عدوه الا ان يكون قاهرا للذين استنصرهم اخذوا فوق ايديهم وان وجد انصارا غير المفسدين لم يدخل المفسدين في عسكره ولو قدر عليهم قلت لا يجوز الاستعانة بالكافر المشرك ولو على المشرك كما ورد في الحديث انه لحقه مشرك فقال اريد القتال معك لا صيب من الغنيمة فردته فقال انا لانستعين بمشرك ثم جاءه فقال له ذلك ثم جاءه فقال له ذلك فاسلم وعن عائشة خرج صلى الله عليه وسلم في بعض غزواته

فقام اليه رجلا من المشركين فسألاه ان يستعين بها فقال صلى الله عليه وسلم انا لانستعين على عملنا بمشرك فاسلم فاستعان بها صلى الله عليه وسلم وعن عائشة رضي الله عنها عنه صلى الله عليه وسلم انا لانستعين بمشرك وعن حبيب بن يساف عنه صلى الله عليه وسلم انا لانستعين بالمشركين على المشركين وذكر مسلم عن عائشة عنه صلى الله عليه وسلم قال لرجل تبعه يوم بدر ارجع ارجع فانا لانستعين بمشرك واما الكافر غير المشرك من موافق او مخالف فتجوز الاستعانة به ان كانت ايدي المسلمين فوقه وقيل ليس للمسلمين ولا الامام ان يخرجوا بقوم معروفين بالظلم والقعود اولى به وقال ابو ابراهيم لا يجوز الخروج الا مع ثقة وان بغت فشتان فاقبتلافان قدر الامام على قهرها قهرها والا وخاف ان تجتمع عليه ضم نفسه الى اقربها الى الحق وان استوتا اجتهد في ضم احدهما الى نفسه لقوتها او غير ذلك ولا يقصد بذلك اعانتها على الاخرى بل يقصد بها الاستعانة على الاخرى فاذا انتهزت الاخرى فلا يقاتل التي ضم حتى يدعوها الى الطاعة لانها معه بالامانة وفي الاثر يجب على الامام ان يتقدم على جنده ويعرفهم ما يجوز لهم وما يحل لهم وينهاهم فمن ركب بعد النهي ضمن في ماله وينبغي اذا اراد ان يرسل سرية او جيشا ان يشاور العلماء والذين يخافون الله فاذا عزم على ذلك امر عليهم امير امريا وكتب لهم عهدا يعرفهم فيه ما يأتون وما يتقون ويشترط عليهم ان لا يتهدوا امره وما عي عليهم فليكاتبوه ثم جنابة الجاني على نفسه لا على الامام وان لم يفعل ذلك لجهل او نسيان ففي بيت المال واذا ارسل سارية او جيشا فنهوا الاموال واحرقوا المنازل وسفكوا الدماء ولم يأمرهم بذلك فانه يأخذ بذلك من احذته واظهر بغى محدثه والانكار عليه وعاقبه وان انفق الجند كلهم او قوم منهم فعملوا في ذلك او اعانوا فعلى من عمل او اعان وان امر الامير بذلك او اظهر لهم الرضى به وهو يعلم ان ذلك خطأ فعملوا ضمن هو ومن عمل من ماله وان كان يرى ان ذلك حلال ضمن من بيت المال قلت بل من يته لانه مما يدرك بالعلم والوالي في ذلك كله كالامام ولا يقبل في ذلك الا شاهدا عدلا وقيل يقبل قول قائد السرية والوالي مقبول لانهم امناء الامام فيما غاب عنه وقيل بالتهمة وقيل لانه لا حرج

وذلك في بيت المال واذا احرقوا وافسدوا وادعوا ان ذلك لان العدو امتنع من اداء الحق فان صح ذلك فلا ضمان وان كان خطأ ففي بيت المال وخطأ الامام والحاكم والوالي دية لا قود فيه وما دون الدية من الارش في بيت المال الا ان بدلو الحكم وخالفوا الحق الذي لا خلاف فيه فذلك يكون عليه فيه القصاص الا ان رضي اولياء الدم بالارش ففي ماله وذلك مثل ان يرجم غير الحصن او يقطع السارق الصبي او المعتوه او في اقل من اربعة دراهم او يقتل الاب في ابنه او يقذف ولا دية ولا قصاص ولا ارش فيما يتولد من الحد الجائز كوت المجلود او المقطوع وقيل ان مات بالتعزير او فسدت رجله بالقيء ففي بيت المال فاذا بان كذب الشهود بعد الحد فلا ضمان على الامام ونحوه والضارب وان كان بلا شهادة فبان خطأ هم ففي بيت المال وقيل لاشيء وذلك مثل ان يروا انه الجاني فبان خلافه وقيل ان كان جائرا ففي ماله وان ضرب الامام رجلا على - دث مائة سوط او مائة وسوطا فهو مسرف يستتاب وان عزره تعزيرا شديدا يخرج من حد التعزير ضمن ما خرج عن حد التعزير واذا ملك الامام بعض مصر فلا يقيم الحد بكلمة وقطع بل يحبس حتى يملك المصر وقيل يقيم الحد وقيل يخير حتى تضع الحرب اوزارها والحكم في ذلك كالحد وقيل لا بدع الاحكام وقيل يجوز له ترك الحدود لثلاث يشمله ذلك عن الفتح وقيل لزمه ترك الحكم والحد لثلاث يشمله ولا يقتل قاصد به اي بالبغي سلبا او سرقا او فعل محرم كزني وقبلة ولمس وثبوت لنظر حيث لا يحل له الثبوت او النظر او كل ذلك وقد هدر صلى الله عليه وسلم دم الناظر من خلل الباب فكيف الناظر لشهوة بعد كفه عنه أي عن البغي الذي قصد به بعض ما ذكر او كله او منعه نفسه دونه دون بغيه او دون ما بقي لياخذه الا ان قاتل ابتداء او اخذ ذلك وهرب به وقاتل في هروبه من تبعه لرد ذلك او اقام في موضعه يقاتل اخذه اولم ياخذه واسقاط قوله الا ان قاتل اولي لان ما قبله يعني عنه واذا كان يتكلم له او يتختم او يظهر له فيهرب ويترك الشيء فلا يحل له قتله ولو وجدته في داره وان قتله فعليه دية واعله عندي لا قصاص عليه لدره الجدة بالشبهة وما دون النفس في ذلك كله

ولا قاصد به سلبا او سرقا
او فعل محرم بعد كفه
عنه او منعه دونه الا ان
قاتل

كالنفس ويثبت البغي في نفس او مال او فرج او فرج انسان او فرج دابة وفي كل فاحشة كزني في غير فرج ونظر وقبلة ولمس وان مع رجال رجل مع اخر وكذا بالغ يفحش في صغير او مجنون او نائم او سكران او نساء امرأة مع امرأة او امرأة مع طفل او مجنونة او نائمة او سكرى وانما جعل الرجل مع الرجل غاية مع ان اللواط اشد من الزنى بدليل ان اللواط يقتل ولو لم يحصن وكذا المفعول به المكلف باعتبار ان ذلك غير النكاح المأمور وكأنه نكاح جسم غير حيوان ولا يثبت البغي بالشتم فلا يحل به دم الشاتم للبغي عليه نعم هو باع يؤدب او يجلد بحسب كلامه فان قذف جلد ثاين او طعن حل دمه لكل احد ولزم الباغي ضمان المال والدم الا ان كان متدينا فلا يلزم عند اصحابنا قال اصحابنا ما تلف بين اهل البغي والعدل من نفس او مال فلا ضمان على كل واحد من الفريقين وقال الشافعي ما تلفه الباغي يضمنه وقال في الجديد لا يضمنه ولا ضمان على العادل ولنا ان الصحابة ومن معهم تغاثلوا ولم يطالب احدهم وعن الزهري وقعت الفتنة العظيمة بين الصحابة وهم متوافرون فاجمع رأيهم ان كل دم اريق بتأويل القرءان فهو هدر وكل مال تلف بتأويل القرءان فلا ضمان فيه وكل فرج استبيح بتأويل القرءان فلا حد فيه وما كان قائما بعينه رد ويؤيد قاصد بها اي قاصدا احدا او شيئا لا جملها ولو عن الغير ولو لم يستنت به ذلك الغير ولا استغاثه له غيره ولا ان ترك المال وكره رده ونزعه ودفع الباغي وان رضي الفاحشة والضرب في النفس فها ما باغيان يوصاهما بغيرها الى ان يحدها الامام او نحوه او يؤدبها حيث لا جلد ولا رجم ويكون البغي في النفس بما يقتل به كضرب بسلاح وهو ما يكون به فوت المضروب ولو عصاها حديد في الموضع الذي يضرب به منها ولا سيما السيف والبارود والرمح وبما يؤم منه قتل ويثبت به جرح او صفراء او حمراء او سوداء او تفويت نفع كازالة السمع او البصر او الشم كضرب بعود او خشبة او حجر او عظم او نحوه كغصار وميزان حديد وما هو صلب يؤثر * اولا يثبت به جرح ويحصل به ألم عطف على لا يثبت لاعلى يثبت ليكون متفيا وهذا كضرب بطرف ثوب او صوف مضموم * اولا يحصل به ألم

ويثبت البغي في نفس او
مال او فرج وفي كل
فاحشة وان مع رجال او
نساء ويدفع قاصد بها
ولو عن الغير ويكون في
النفس بما يقتل به كضرب
بسلاح وهو ما يكون به
فوت المضروب ولو عصا
بها حديد وبما يؤم منه
قتل ويثبت به جرح
كضرب بعود او حجر
او عظم او نحوه ولا يثبت
به جرح ويحصل به ألم
اولا يحصل

بواسطة الجسد وان حصل في طريق الغيظ وضيق النفس * كما ساءك بيد او رجل
او ثوب او جسد مطلقا * اي اراد به القاحشة او نزع المال او تعطيله عن تنجية
نفس او مال او منعه عن حق ديني كصلاة او دينوي كطلب غريمه او لم يرد ذلك
بل اراد لعبا او تفيضة * او ارادة امساكه او مسه بتعديته * كسه مس اهانة
كقنصه من لحية او مسه فيها او في فمه او اذنه او في فوجه * او بعد حجر *
عليه ان يمسه ولو في ثوبه * ويحمل به * اي يمسه بعد حجر * قتاله ودفاعه
او ارادة * عطف على ارادة او امساك * نزع * بترك التنوين للاضافة الى
الكاف من قوله * كلباس او سلاح او دابة او سفينة او امساك ذلك على حجر *
اذ قد يقع الامساك به بلا تعدد وبلا اهانة ليكلمه مثلاً فان منع بعد او فعل صار
بغيا فله قتاله على ذلك ودفعه ونصله عنسه ولو يقع في البحر ويفرق هو او هو
وسفينته الا ان كان معه غير باع فلا يفعل به ما يموت به غير الباغي وله تنجية
نفسه بلا قصد لقتل غير الباغي باغراق او غيره اذا لم يجد الا ذلك واذا وجد
النجاة في البر او البحر بلا قتل فلا يجوز له القتل والله اعلم * باب * فيما يثبت به
البغي * يثبت * البغي * في المال بنزعه * اي بتزاع المال من يد صاحبه او من حيث
هو او من يد من هو في يده بامانة او ودعامة او رهن او التقاط او غير ذلك ممن هو في
يده بالوجه الشرعي او غير الوجه الشرعي لكن بحيث لا يجوز نزع من يده لان نازعه
لم يملكه ولم يوكله صاحبه ولا هو بنزعه له بل ينزعه لفسده او ليتصرف فيه او
لينزع عنه صاحبه واما نزعه ليملكه فذكره بعد بقوله او لاخذه او هما بمعنى لكن
اعاد قوله باخذه ليبين عليه ما بعده والاصل والعرض في ذلك سواء * او *
بـ * ارادته * اي ارادة نزعه فالله للزاع والمراد بالارادة لازمها وهو القصد الى
النزع * او يمنع منه * بان يمنع منه ما لكانه او من يده كمالا يحمل له المنع سواء
منع مالكه من الانتفاع به او من قراره بيده او عنده او منع من له الانتفاع به
من الانتفاع به او من القرار بيده او عنده * او بانتفاع به او بقصد اليه * اي
الى الانتفاع به كركوبه والسكنى فيه والخدمة به والحمل عليه * او لاخذه *
اي الى اخذه * او * بـ * افساده * او بالقصد الى افساده او بمنع عن اصلاحه

كما ساءك بيد او رجل او
ثوب او جسد مطلقا او
ارادة امساكه او مسه
بتعديته او بعد حجر ويحمل
به قتاله ودفاعه او ارادة
نزع كلباس او سلاح او
دابة او سفينة او امساك
ذلك على حجر

باب

يثبت في المال بنزعه او
ارادته او يمنع منه او بانتفاع
بقصد اليه او لاخذه
به او افساده

او الزيادة فيه او من تنجيته من فساد * ولو * كان افساده او المنع منه * بتنفيذ دابة *
حي * بها للعمل بها فيه او حملها ونحو ذلك * او طرد رفيق * عن خدمته او حملها او
نحو ذلك او طرد خدمته او حملته او نحوهم من اولاده او اجرائه او مكنته او
مشتريه ومن القصد ان يمضي الى طلوع نخلة او يشرع في طلوعها او يمضي الى حصاد
او يشرع في حصاد وكذا الحفر والدفن اذا قصد ذلك لافساد او نملك او منع او
انتفاع * وحل الدفاع بذلك * اي لاجل ذلك * والقتل وما لقطه باغ * مما
باغيا مع انه انه اخذه بالاتقاط لانه اخذه على طريق التملك لاعلى طريق التعريف
وان اخذ من يد صاحبه وصاحبه يسوقه او يمسه فذلك غير لقطه فله قتاله وانما
الذي لا يقاتله هو ان ياخذها من صحراء او من بيته او من ارض * فجعله في
وعائه * او ثوبه او حملها على ظهره او في يده او على دابة او غير ذلك وكان مانعا
منه * او قدماه ان كان يساق كحيوان * ادخل بالكاف العبيد وبني ادم على انه
لم يرد بالحيوان ما يشملهم ومحمل بجرارة يدفع من وراءه وحكم ما يقاد اذا قيد
حكم ماسبق سواء فعل ذلك للتملك او للانتفاع به او للمنع ومن منع الحيوان ان
يمنع الاحرار الاجراء او الخادمين بلا اجرة * ففعل يدفع بذلك الى الحق * اي يطلبه
ان يرتفع معه الى الامام او القاضي او الوالي او السلطان او الجماعة ولا يطالبه ان يرتفع
معه الى جائر وقيل يجوز اذا لم يجد الا اياه ولو كان يجوز عليه اذا اراد الوصول
الى حقه فقط وقيل يضمن ما جاز عليه به * ولا يقاتل به * اي بذلك المال
او بما ذكر من اللقط او الجعل في وعائه او قدماه على طريق التملك او الانتفاع
او المنع منه * وهذا * اي اهذا الحكم انما هو * لرب المال * او من كان بيده
وذلك لئلا ياخذ حقه بنفسه بضرب الباغي وقتله لانه انما له ضربه وقتله اذا كان
ينازعه في ماله من يده ويجبره منه وقعد في ارض لذلك وابي من الخروج *
اما * غيره * فـ * يقصده ويمنعه منه ويقال له عليه ان ابي ويقتله * ان لم يجد
اخذه الا بقتله او ادت مدافعتة الى موته * ويجعل فيه * اي في المال او في
الباغي لاجل ذلك المال * يده وينزعه منه حيث كان * ولو لم يكن معه الباغي
واذا وصل الى اخذ المال اخذه ولا يتعرض للمتعدي الا ان منعه او جاء

ولو بتنفيذ دابة او طرد
رفيق وحل الدفاع بذلك
والقتل وما لقطه باغ
فجعله في وعائه او قدماه
ان كان يساق كحيوان
فقبل يدفع بذلك الى الحق
ولا يقاتل به وهذا الرب
المال وغيره يقصده
ويمنعه منه ويقال له عليه
ان ابي ويقتله ويحمل
فيه يده وينزعه منه حيث
كان

يرده منه بعد اخذه وسواء في ذلك امره صاحب المال بدفع الباغي عن ماله ورده
او لم يأمره ما لم يقل له لا تدفعه اولا ترده * وجوز لرب المال * في المسئلة
السابقة وغيرها * ان يقصد لماله ان يعلم مكانه * اي الشخص المعين كبيت
مخصوص عرف انه فيه لا ان عرف انه في الدار ولا يدري في اي محل هو * ويأخذه
ويقاتل عليه مانعه منه * سواء منعه الباغي الذي اخذه او غيره ممن لم يكن في
يده على الامانة او الحفظ وان علم الذي هو في يده انه له فممنه فليقاتله * وقيل
يقصد الغاصب بالقتل * ومادونه ان منعه * ولو غيبه في متاعه * او في بيته
او بيت في يده او بيت غيره وحال بينه وبين التفتيش عنه وقد علم اين هو
* او جعله في لباسه او جيبه او صرة بثوبه * او فعل نحو ذلك ان كان يميزه
ويعرفه بعينه لا يشك فيه * ولا يقاتله عليه ان غيبه ولم يعلم مكانه * اولا
يشير له خاط اولم يخلط * بل يدعو له للحق * بان يقول له ارفع معي الى القاضي
او الى الجماعة او الى من ينصف بينهما * وقاتله ان ابي * من الذهاب معه الى
الحق * وعاند * في ذلك * كل * فاعل قاتل اي يقاتله كل * من حضره *
في الابهاء والعناد وكل من صح عنده ذلك ولولم يحضر الامن خاف على نفسه وذلك
القتال بالضرب بالعصا والحجارة ولا يعتمد قتله وان مات هدر دمه وذلك ليرتفع
الى الحكم * لا هو * اي صاحب المال لانه متصرف لنفسه وكذا كل من كان
المال بيده بوجه جائز اذا لم يحل له تسليمه لذلك وهكذا يقال كلما ذكر المصنف
او ذكرت صاحب المال بحسب الامكان او اراد بصاحب المال ما يشمل ذلك * والا *
يكن لم يقاتله بل قاتله * كان باغيا مثله * فان قتله او جرحه او ضربه
فعليه الدية او الارش او القصاص ودفع الحد عنه بالشبهة هنا اظهر ويجوز لهذا
الباغي الابي المعاند ان يقاتل هذا الباغي الاخير الذي هو صاحب المال لانه لا يجوز
لصاحب المال قتله بل يجوز لغيره فلا يجوز لذلك الباغي المعاند قتال غير
صاحب المال اذا جاء بضربه ليرتفع الى الحاكم ولكن يلزمه ان يذعن للذهاب
الى الحق بل الانصاف من نفسه برد ما اخذ * وان نهب * الباغي * مالا واكله *
اي تملكه او اراد اكله * وجاز به على غيره فله * بلا وجوب * ودفاعه عنه *

وجوز لرب المال ان
يقصد لماله ان يعلم مكانه
ويأخذه ويقاتل عليه
مانعه منه وقيل يقصد
الغاصب بالقتل ولو غيبه
في متاعه او جعله في لباسه
او جيبه او صرة بثوبه
ولا يقاتله عليه ان غيبه
ولم يعلم مكانه بل يدعو له
للحق وقاتله ان ابي وعاند
كل من حضره لا هو والا
كان باغيا مثله وان نهب
مالا واكله وجاز به على
غيره فله دفاعه عنه

اي عن ذلك المال بالجبد والامسك * وقتله * بالضرب * عليه حتى يأخذه
منه * سواء في الصحراء او في القرية واحد مع واحد او غير ذلك * وان لم يعلم
ربه او كان معه مال الباغي * ولا يقدر ان يميزه او يقدر ولكن اتصل به لا يجد
فصله في تلك الحال كفرارة بعض ما فيها للباغي وبعضه للمبني عليه ويرد الباغي
ماله بعد ووجب عليه النهي عن المنكر قبل دفاعه فان لم يأتمر دفاعه وقتله وقيل
لا يلزمه النهي ان لم يرج القبول ودفعه وقاتله ان شاء وان شاء اقتصر على النهي
ان اطاق النهي واما الدفاع والقتال فلا يلزمه ولو قدر الا ان صرخوا على الامام او
عامله او على الشراة او عرفوا ذلك فانه يلزمهم قتالهم ودفاعهم عن المال ونزعه
* ويرده لربه ان علمه والا فلا يعطى لاحد الا بينة عادلة * تبين انه للمسجد
او للامام او لقلائد او نحو ذلك وان قال الباغي هذا لي وهذا للمبني عليه واشكل
على الذي نزعه منعه منه حتى يتبين ماله او يأتي صاحب المال ببيان ماله فاذا جاء
بيان احدهما فالباقي للآخر واذا لم يتبين صاحب مال وايس منه باعه وتصدق
بشمه على الفقراء على حد ما صر في مثل هذا من الكلام * وجوز تصديقه فيما
بيده * ان قال هو لقلائد او لكذا كما جوز بهض ان يصدق اذا قال قتل فلانا
قبل فلان اذا كان كل يرث الاخر * كما صر * اي كالمسئلة التي مرت في الاحكام
فما واقعة على المسئلة وراعي لفظها وذلك لان ما مرفى الاحكام غير ما ذكر هنا فاراد
ان هذه نظير تلك قال في قوله باب غاب خارج من حوزة الخ مانضه وقد حكم
في غارة قتلوا اخوين فقالوا قتلنا فلانا قبل موتهم ما وجوز قولهم بقبل وبعد اه
او اراد انه من المعنى لانه اذا جاز قول البغاة في قتل النفس جاز في الاموال بالاولى
ولان جواز قولهم في القتل يؤدي الى المال لانه يورث على هذا القول بقولهم
* ويدفع لمن نسبته اليه * ان لم يكذب به بيان بل صدق او وجع قوله وان تبين بعد
ذلك كذب في نسبته لم يضرب معطيه لمن نسبته اليه الباغي لانه عمل بالشرع * وضمن
النازع منه * اي من الباغي * ما افسده بنزع منه بلا اثم * ان لم يعتمد الفساد
وان تعمد وقد امكنه النزع بلا فساد ضمن واثم * ان لم يكن * هذا الشرط عائد
الى قوله وضمن النازع اي ضمن ان لم يكن الافساد * في وقت دفاعه عنه باتقاء

وقتله عليه حتى يأخذه
منه وان لم يعلم ربه او
كان معه مال الباغي
ويرده لربه ان علمه والا
فلا يعطى لاحد الا بينة
عادلة وجوز تصديقه فيما
بيده كما صر ويدفع لمن
نسبه اليه وضمن النازع
منه ما افسده بنزع منه
بلا اثم ان لم يكن في وقت
دفاعه عنه باتقاء

منه * اي من الباغي * به * اي بما افسده النازع * عن نفسه * مثل ان
يغصب شيئا وحده مع غيره من المال فيجبي من ينزعه عنه فيضربه فيقتل به الباغي
فتضيقه ضربة النازع فتكسره او تفلته وكذا الرمح والدرع والبيضة والمجن وسائر
المال من لوح وخشب واناء وغير ذلك ان اتقى به الباغي بان كان يضرب به
النازع او يلاقي به ضربة النازع او يضرب به ويلاقي به * او يقتله به * اي
باستعمال النازع اياه في قتل الباغي سواء قتله او لم يقتله فاستعمل فقط القتل في
استعمال القتل حصل او لم يحصل لانه سبب القتل ولو قال بقتاله لكان اظهر او القتل
اسم مصدر بمعنى القتال ويجوز رد الهاء للباغي ويناسبه قوله * او عليه * بان كان
الباغي يقاتل على فرس غصبه او جمل او غيرها فلا ضمان على النازع فيما افسد وقت
النزع ولا اثم ولو تعمدا لافساد اذا افسده ليصل الى النزع وكذا ان ضربه النازع
فصادفت مال المبنى عليه خطأ او ضربه وحاد فصادفت المال فانه لا ضمان عليه
في ذلك * واما * لزم ضمان ذلك * المال * الباغي * لا النازع وفي الديوان
من رمى رجلين بالتمدية فاتقاها الرجل فاصابت غيره فالرامي ضامن وان صرفها
عن نفسه فزاد بها قوة ضمنا معا وقيل المتعدي وان صرفها وقد انقطع نشاطها ضمن
وكان خطأ وان رماء كما يحل فاتقا فاصابت غيره او صرفها لغيره ضمن هو لا الرامي
وان خرجت من المرمى او هرب منها او وقعت فقامت منه فذلك على الرامي خطأ
اذ لا فعل فيه للمرمى وقيل اذا اثقلها او دفعها ولم تنقطع قوة الاول ضمنا معا وهو
خطأ من الرامي وعلى المرمى في ماله ما ينوبه وان اتقى بغيره فعليه وان تعمدا
الرامي رمية وقد علم انه اتقى بغيره ضمنا معا وسواء عبد المرمى او طفله او غيره
من الناس وان اتقى بمال غيره والرامي رمى كما يحل فعلى المرمى ولو اتقى بمال الرامي
وان رمى كما لا يحل فعلى الرامي وان اتقى المرمى بمال الرامي فعلى المرمى عنه
استعماله * وبيات * الباغي اني يجبي اليه من ينزع منه المال صاحب المال او
غيره وقت البيات * بقتال * ويحيا اليه في وقت القيلولة ونحو ذلك من الاوقات
التي غفل فيها كما قال * ويستغفل * ويجوز ان يريد بالاستغفال ان يرسل اليه
من يوقعه في غفلة مثل ان يلاعبه او يراميه او يسابقه او يحاسبه في شيء وان يصدق

منه به عن نفسه او
بقتله به او عليه وانما لزم
ضمان ذلك الباغي وبيات
بقتال ويستغفل

وقت الغفلة بذلك كله فانه يسمى وقت غفلة غفل بنفسه او باغفال * ويقصد
بوقت اشتغاله بأكل او رقاد * اي بمقدمات الرقاد او اشتغال بمعنى عدم التصدي
والتهيء * او صلاة * هي او مقدماتها * او نحو ذلك * كشراب وقراءة او هم
او وضوء واستنجاء وغسل وقضاء حاجة * ويقتل * ان كان لا يوصل الى المال
الا بقتله او كان يجد من يقتل من البغاة ولو بلا مال * وان فيها * اي وان في
الصلاة ولا سيما غيرها لان الصلاة لا تمنع دمه الحلال ويجوز عود الضمير للوقت
بتأويله بالحالة والا فالوقت مذكروا عائد للمدة المفهومة من قوله بأكل او رقاد
او صلاة الخ * هو * تأكيد للمستتر في يقتل * ودابته * لئلا يهرب بها ومعه
مال مفصوب * وحمولته * اذا خافوا ان يمتنع بدابته او حمولته او يمنع المفصوب
بها سواء كان يصلي عليها او في الارض اذا كان ان لم يقتلها خاف ان ينفلت من
صلاته اليها او يحمل عليها غيره ما اخذ وكذا ان لم يكن في الصلاة * وما يمنع
به * كفرس مفصوب تقتله لتصل الى سائر ما غصب ونحو ذلك مما هو مانع
بنفسه وككلبه * او لا يوصل اليه * اي الى الباغي او الى المال كرسوله الى
من يعينه * الابه * اي بقتله * بلا اثم وضمان مال وان * كان ما يقتل من دابة
او حمولة او ما يمنع به او لا يوصل الى المال او الى الباغي الا بقتله او افساده * لغير
الباغي * كدابة او مفصوب وانما يضمنه لصاحبه الباغي ان بقي به بلا اذنه واما
باذنه فلا ضمان عليه كما لا ضمان على النازع وانما جاز لهم الهجوم على البغاة اذا
كان المال في ايديهم او منعهم منه لان الدعوة العامة قد بلغتهم وان لم تبلغهم فلا
يعذرون لانهم قاربوا واما الدعوة الخاصة التي لا بد منها فقد الزموا انفسهم ما يطلبها
بنهب الاموال فقد حلت دماؤهم بذلك كما تحمل بالتبليغ مع المخالفة والله اعلم
* فصل * فيما يعلم به الباغي واختلاط وحكم مال الباغي اذا دخل به احد يقاتل
غيره او يقاتله غيره وغير ذلك * يحكم عليه * اي على المكلف الباغي بدليل
قوله * ينبغي باقراره * انه ينبغي او فعل كذا مما هو ينبغي * او مشاهدته * ينبغي بمال
او دم * او بامناء * امينين فصاعدا ولقطة الاصل او شهرت به البيئة العادلة
عليهم والعلم يكون بالبيئة ومعنى شهرت بالراء شهدت بالدال لان الشهادة ان لم تؤد

ويقصد بوقت اشتغاله
بأكل او رقاد او صلاة
او نحو ذلك ويقتل وان
فيها هو ودابته وحمولته وما
يمنع به او لا يوصل اليه
الا به بلا اثم وضمان مال
وان لغير الباغي

• فصل •

يحكم عليه ينبغي باقراره
او مشاهدته او بامناء

قد خفيت وان ادبت فقد اظهرت والاظهار بعض شهرة ولان اداء ما سبب الشهرة
ومعنى قوله ان العلم يكون بالبيئة ان الظن الذي يحكم به يكون بالبيئة وذلك ان
شهادة الامينين تفيد العمل لا العلم وقوله والعلم يكون بالبيئة تقرير لما قبله ويجوز
ان يريد شهرة البيئة العادلة شهرة الشهرة الصحيحة فيفيد انه يكفي في كونه باغيا
شهرة بالنبي وفي الاثر وقال في الشهرة انه تهرق بها الدماء وتقام بها الحدود ومثل
ذلك لو ان رجلا فعل فعلا يوجب به عليه الحد فشهرك ذلك في الناس فكان يوجد
عند الخاصة والعامة لكنهم لا يشهدون عليه بفعل الشرائع يحكم عليه بذلك ام
او بوجوده انسان معنى عليه ماله بيده وقد عرفه ممن ينبغي ولم يظن
انه بيده بوجه حلال كتبدله من ماله بلا عمد ولقطته وكامل ولده اياه او عبده
او غيره بيد المكاف الباني وكان يبيعه احدهما او غيرها له او بوجود واحد
او بقدر او بوجوده وزد الضمير الى الانسان المقدر المبني عليه لا بقيد كونه مبيعاً عليه
او مالا بالتثوين عطقاً على ماله يعرفه اي يعرفه الانسان الذي فرضنا
انه مبني عليه لا بقيد كونه مبيعاً عليه فانما ذلك استخدام وانما قلت ذلك لان
المراد ان الانسان وجد مالا بيده وليس له كما قال لغيره اي يعرفه لغير نفسه
سواء كان مبيعاً عليه هو ايضا ولم يسبق الا على صاحب هذا المال وكانت عليه امانة
الغني او ظنه او حقه او ظنه غيره او حقه غيره ولو واحد او شهر او اسارى
من غير البغاة كما هو ظاهر لانه لا يكون الانسان باسراً من ماله او جرحى
من غير البغاة واما منهم فذكره بقوله او بوجود امانة بغي عليه او بخبر من
صدقه ولو واحداً ذكرنا احداً او اثني حدة ولو لم يتوله واجيز ولو عبداً او كان
له المال ففي الاثر وعن رجال مر عليهم مواش في غارة والنساء اثراً ثم طالبات
فاستغاث النساء بهم فاجابوا انهم يخلصوا الماشية من ايدي الغارة بكل معنى قدروا
عليه لانها مرقعة وظلم ظهروا عليهم ان يمنوا النساء ممن اراد ظلمهن او بوجود
امارة بغي عليه اي على الانسان الصادق بكل واحد من الموجود فيهم موت
او جرح ويجوز رد الضمير الى الجيش المعلوم بالمقام كوت او جرح فيه
اي في جيش الباني او في معنى مع وذلك بان ترى قوماً مجروحاً بعضهم او دفنوا

او بوجود معنى عليه ماله
بيده او مالا يعرفه لغيره
او اسارى او جرحى او بخبر
من صدقه ولو واحداً او
بوجود امانة بغي عليه
كوت او جرح فيه

احداً او رأيت ميتاً ويطمئن نفسك انهم بقاء او يخبرك ظان فتطمئن او سوق
مال لا يعرف له المال يشمل الغنم والابل والبقر وما يحمل عليها لانك اذا سقت
ابلاً او بقراً عليها اجمال صح على التوسع ان يقال سقت اجمالاً وذلك السوق على
عادة المشي واما بالعجلة والاسراع كما هو عادة من اغار واخذ مالا فقد ذكره
بقوله او باتيان طارداً الخ او رفعه على دابته وذلك ان يكون بمعونة ان
يكون ليس ما ساق مما يملكه او ليس ما حمله على ذلك او رفعه على دابته مما يملكه
او مالا يملكه لكن لا يعتاد ان يمشي به مطلقاً الى حيث هو حين ريه او باتيان
طارداً موعجاً في المشي مامعه من حيوان وشرط ذلك كله ان يتقوى بشي ما
كما قال وغلب على الظن ظن الراي او ظن العامة او ظن الامناء وقيل لا يحكم
عليه بالعلامة والامارة ولا بالتصديق ولا بغير ذلك بل بالمشاهدة او البيئة العادلة
او الاقرار واثار لهذا القول في التصديق بالتصديق عنه يجوز قبل قوله باب ان كان
قوم بمنزلة واثار اليه في ذلك في المحل والى القول في العلامة صاحب الاصل وفي
الاثر وعن هارون الى ابي عبد الله وذكر امر ولدي يوسف بن عبد الله انه قتل ابلاً
ووجدوه قدام بيت ابن حصين وقلت ان عدة عزائبتهم انتظروني نشترك مع امرهم وما الذي
نشترك معي وقد صح عندنا ان هذا ولد يوسف هو بري من قتله فهو جان وقلت انهم
ذكروا سجينان انه حضروا ابنه المعلم اتفق على ذلك فيما اتهموا وقلت اني
اشير عليك بما تفعل فيهم اعلم ايديك الله ان امر الدماء شديد يادر فيها ما قدرت
عليه مما جوزك اليه العلم لئلا يتفق عليك مالا تقدر عليه والدماء يؤخذ عليها
باليقين فان لم يكن فالتهمة فاذا صح عندك التهمة على احد من حضر او كان ذلك
على يده فلا تنتظر شيئاً فاحبسها فاذا حبسته اشركت امرك مع غيرك فما صح
عندك فعلته فيه سجينان او غيره ابنه المعلم او غيره او حقه انه حرام باقرار
الباني او قول الامناء او معنى الظن الراجع تحقيقاً مجازاً للمبالغة والا فالأقرار
وشهادة الامناء تفيد العمل والظن لا العلم اليقين ويحتمل ان يريد بالتعقيب المشاهدة
فيفعل به ما ذكر من دفع به عن المال ونزع المال منه وابقائه هناك
وقتل ومنع له عن المال واخذ المال ومروره به ولا يهجم عليه

او سوق مال لا يعرف له
ورفعه على دابته او باتيان
طارداً مامعه من حيوان
وغلب على الظن او
حقق انه حرام فيفعل به
ما ذكر من دفع ونزع
وقتل ومنع واخذ ولا يهجم
عليه

بل يطب بامهال * ان اتبع فوجد * الباغي المتبوع * مختلطاً بغيره * من الناس
 * ولا يقاتل * حال كونه مختلطاً بغيره * كذلك * لئلا يصيدوا غير الباغي
 ولئلا يرد عليهم من خلطوا به وينتصر لهم ويناسب ذلك قوله تعالى ولولا رجال
 مؤمنون ونساء مؤمنات لم تعلموهم ان تطئوهم الى قوله (لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا
 منهم عذابا الينا) وقوله تعالى (وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم) والله لا يخفى عليه شيء
 وايضا اذا هجموا لا يعرف من معه انه قصد وحده فيقاتلون عنهم وعليه اوربما كانوا
 قد عقدوا معه الصلحة * بل يقصد رب المال ماله فيأخذه ويقاقل عليه من حال
 دونه ويسفك دمه ان لم يكن بيده على حرز اربه * وهو الباغي اذا لم يعلمه
 باغيا فاعطاه ليجزله او اعلمه باغيا وان المال منصوب لمكن لا يعلم ان الجاني هو
 صاحبه وكذا ان لقطه او هب له او اتصل بيده بوجه حلال ولم يعلم انه من باع
 او زفقه من باع اولقطه وقد علم انه من باع او دخل بيده بوجه وقد علم او علم به
 انه من باع فخرزه ليرده لصاحبه اذا عرفه ولم يعلم ان القاصد اليه ربه فلا يجوز
 لصاحب المال في ذلك ان يقاتل من هو بيده لان له مقالا وحجة اذ يلزمه حفظه
 وحرم عليه تسليمه بلا حجة حتى يصح عنده بيان انه لقاصده وما كان الله ليضل
 قوما بعد اذ هدهم حتى يبين لهم ما يتقون * وبني مقاتله * صاحب المال او غيره
 * عن ذلك ان لم يعلمه * اي ان لم يعلم الذي بيده المال مقاتله * ربه * بالخصب
 على انه مفعول ثان اي ان لم يعلم الذي بيده المال ان الذي جاء يقاتله هو رب
 المال او نائبه الصحيح النيابة * اذ ساع له حفظه والذب عنه * كما ذكرته بالمعنى
 وزيادة قبل قوله وبني مقاتله اذ لم اعلم انه سيدكره هنا فان قاتله فاصاحب المال
 قتله ويفعل معه ما يفعل مع من ليس المال له كما ذكره بقوله وبني مقاتله * ولا
 يمنعه منه ان علمه ربه * بنصبه مفعولا ثانيا او نائب ربه نيابة صحيحة وان علم
 صاحبه ولم يعلم هذا الذي خرج منه اليه لا باغيا ولا غيره او علمه غير باغ فبما
 ظهر الامر فيه جملة فالظاهر انه لا يهبطه صاحبه حتى يتبين انه صار الى يد من
 صار اليه منه ببغي * والا * يمكن لم يمنعه بل يمنعه منه * صار باغيا كالاول *
 الذي بغى فاخذه من صاحبه فالاول بغى بالاخذ والثاني بغى بالمع فيفعل معه

ان اتبع فوجد مختلطاً بغيره
 ولا يقاتل كذلك بل
 يقصد رب المال ماله
 فيأخذه ويقاقل عليه من
 حال دونه ويسفك دمه
 ان لم يكن بيده على حرز
 لربه وبني مقاتله عن
 ذلك انه لم يعلمه ربه
 اذ ساع له حفظه والذب
 عنه ولا يمنعه منه ان علمه
 ربه والا صار باغيا كالاول

صاحب المال او نائبه ما يفعل مع من اخذه منه بالبغي * ولا يعذر * من كان
 المال بيده من يد الباغي او غيره او بالتقاط او نحوه من وجوه دخول المك غل
 قتاله ولو اعتل بالخوف الذي يذكره * في منعه ربه * او نائبه * منه ان علمه *
 انه رب المال او نائبه * بخوف * متعلق بيعذر * من اضرار باغ له * في غرضه
 او ماله او بدنه ولو يقتل او عرض غيره او ماله او بدنه كذلك لما مر في محله عن
 الديوان بقوله من انه يموت الرجل ولا ياكل مال غيره بشعية ولا يستهلكه بحساسة
 والمراد باكله انلافه باكل او شرب او اعطاه احدا غير صاحبه او منعه عن صاحبه
 لغاصبه او غيره او غير ذلك وان اراد واما لا كل اكله في بطنه فاعطاؤه مساو له
 فحكمها واحد بالقياس الجلي واذا حرم ان يستهلكه بالحساسة حرم بالاولى والفحوى
 استهلاكه باعناؤه الغاصب وبالمساواة والقياس الجلي منعه عن ربه او نائبه ويقاقل
 على الاصل والعرض ويحمل الدم بالبغي باخذ الاصل او منعه او فساده وفي السؤالات
 عن ابي جسان من قاتل عن ارضه ظلم مرة ومن قاتل عن ارض غيره ظلم مرتين
 ومعناه انه لا يقاتل على الارض اذا كان يصل اليها بالحكم واما غيره فان غاصبه
 يهرب به او معناه ان من انشأ قتالا حراما عن ارضه فقد ظلم مرة ومن انشأ في
 ارض غيره فمرتين * وخير من جاز عليه * باغ * ان علم ان ما حاز * اي اخذه
 من هو في يده فكان في يده هو * واكله * اي تملكه وليس ملكا له وانما
 سمي التملك اكلا لان اكل الشيء مسبب عن كونه ملكا له ولازم لزوما بيانيا
 لكونه ملكا له وكذا الاكل بمعنى التصرف فيه مع بقاءه وانما قلت ذلك لان المسئلة
 مفروضة في بقاء المال لقوله في اخذه للرد لربه ولذلك لم ابق الاكل عن ظاهره
 من الاكل في البطن ولم افسره بالاتلاف * كان بيد من اخذه * ذلك الغاصب
 * منه بغصبه * اي غصبه من غاصب وكذا لو كانت الغصبة ثلاثة فصاعدا
 كل واحد يغصب من الاخر او تداوله فاصبان او اكثر يغصبه من غاصب هو عمرو
 ثم يغصبه عمرو من غاصب منه * في اخذه * متعلق بخير اي خير في ان ياخذه
 * منه * اي من الغاصب الاخير * للرد لربه * ان علمه او لم يعلمه له لم يعلمه
 فان ايس منه اتقاه او اوصى به ولا يردده للغاصب الاول ولا لغيره من الغصبة

ولا يعذر في منع ربه منه
 ان علمه بخوف من اضرار
 باغ له وخير من جاز
 عليه ان علم ان ما حازه
 واكله كان بيد من اخذه
 منه بغصبه في اخذه منه
 للرد لربه

وانما سمي الغاصب من الغاصب فاصبا مع انه ليس ملكا للغاصب المنصوب منه لان الذي اخذه من الغاصب لم يأخذه ليرده للمالك بل ليا كلة او يتلفه او يتصرف فيه بما مر متعلق باخذه اي يتكلف اخذه بالقتال والدفع وقتل من يمنعه او لا يتوصل الى الاخذ الا بقتله وقتل ما يمنع به ويحمل عليه ومفاجأتهم في غفلة او نوم او نحو ذلك وفي تركه معطوف على في اخذه اي خيره في اخذه وفي تركه وانما ذكر التخير هنا ولم يذكره في غاصب من صاحب المال مع ان التخير صحيح فيه ايضا لان اخذه من غاصب من مالكة اكد وانما تجب تنجية مال المسلم اذا كانت بلا قتال وقيل لا تجب ولو لا قتال وكذا يخير في كل مال مريب اخذه ممن في يده بريئة او اخذه غصبا من غاصب من مريب بفتح الميم اسم مفعول رابه براء فالف فباء وكذا في كل مال حرام مثل ان يغصب مال من يخالط الحرام او الربا او يغصب الربا او ما اعطى المنصوب منه في زنى او لعب ولهو فان اخذه فاما يعطيه من انتقل منه الى المنصوب منه سواء غصب من ذي ريبة او حرام او عن غاصب او اكثر عن ذي ريبة او حرام ووجه ذلك ونحوه ان النهي عن المنكر بقدر الطاقة فاذا اطاق بيده فعل بيده كهذه المسائل وحل لمن جازعته باع دفاعه وقتاله عن مال اخذه ولو باع دفاعه وقتاله عن مال اخذه لا يحل له اخذه ولو ريبة ولو لم يعلم ربه ويعمل فيه يعلم ان نزعته منه بان يعطيه ربه او الفقير ان لم يعلمه او ثمنه او يوصي به او يعطيه لمن هو في يده بالريبة ولا يزكيه وقيل يزكيه ان تم فيه النصاب او علم صاحبه انه تم عنده اذا كان مما يزكي والا فحتى يعلم انه يتجر فيه والصحيح انه لا يزكيه لان صاحبه ممنوع عنه ومن طلب باغيا على ماله او مال غيره وجمع له رجالا يقاتله بهم او قتاله وحده او مع واحد او اثنين وقتله بنفسه او بغيره او لم يقتله ووجد ما اخذه ذلك الباغي مال غيره وكان يطلبه على مال نفسه وعلى مال نفسه قاتل او وجد ما اخذه الباغي مال رجل اخر مثلا غير مال الرجل الذي يطالب له ماله او علم ذلك قبل قتاله علم ان ما اخذه الغاصب غير ماله وكذا ان علم انه مال رجل غير الرجل الذي يطالب له كما مر ان له ان يطلب الباغي بماله غيره ويقاتله عليه او علم باختلاطه

بما مر وفي تركه وكذا يخير في كل مال مريب وحل لمن جازعته باع دفاعه وقتاله عن مال اخذه ولو ريبة ولو لم يعلم ربه ويعمل فيه يعلم ان نزعته منه ومن طلب باغيا على ماله وجمع له وقتله ووجد ما اخذه مال غيره او علم ذلك قبل قتاله او باختلاطه

اي باختلاط ماله بمال غيره او باختلاط مال رجل بمال رجل مثلا او باختلاط مال الغاصب بمال الطالب او مال رجل يطالب له ذلك الطالب ماله او مال رجل اخر او اختلاط ذلك كله او بعضه من باقي الصور التي ذكرت او لم يعلم بالاختلاط في اي صورة فرضت حتى اخذها من الغاصب او قاتل او علم علم باختلاط اموال بيده وكذا مظنة الاختلاط بان علم ان ما يده الغاصب من ماله نوعين فصاعدا كتمه ونعم او ماله وماله غيره كذلك كتمه ونعم غيره او مال غيره كتمه رجل ونعم رجل وكذا انواع جاز في ذلك كله ذلك المذكور من التزاع والقتال والقتل على حد ما مر كاه وهجومه على ذلك على غفلة او نوم او نحوه او اشتغال فاذا نزع مختلطا فرزه واوصل كلا بيد صاحبه او فقير ان لم يعلم وحذر ماله ورد للغاصب ماله وان كان لا يفرز هذا المختلط فعمل به ما مر في كتاب التمسكة في المال المختلط الذي يعسر فرزه كشعير وبر او يستحيل كزيت بزيت ولا اثم عليه اذا فعل ذلك باقرار او بينة او مشاهدة بغي او شهرة او امانة ترجحت او بخبر من يصدقه لكن يلزمه الضمان في الحكم اذا شاهد ووقع الانكار ولا بيان وان قتله اي قتل الباغي وخرج المال للباغي ضمنه اي ضمن دانه بان يعطي دينه وضمن ما افسد في ماله حال القتال او قبله او بعده لانكشاف الغيب ان المال له فليس باع من حيث ان المال له فعليه ان يضمن له المال ان لم يمت ولوارثه ان مات مع دينه ولا ياثم ان هجم عليه وفعل به ذلك المذكور من قتل ونزع مال او احدهما باقراره انه باع او انه فعل كذا مما هو بغي او نحوه مما مر كالبيان على انه باع ومشاهدة بغيه او شهرة وامانة ترجحت وخبر من يصدقه ولو لم يصدقه الضمان المأمور عهدا كريا وهو ضمان الدية المذكور بقوله ضمنه واما المال فلا يضمنه لانه فعل كما يجوز له ولما كان امر النفس اعظم لزمته الدية اذ تبين خطأه اذ فعل كالا يجوز له الا ترى ان في الخطا الدية في نص القرءان فلا خلاف فيها بخلاف الخطا في المال فالمشهور ان فيه الضمان وقيل لا ضمان وايضا اذا قتل الامام احدا فتبين انه بريء فدينه في بيت المال وان زور عليه الشهود فعليه على

غيره او باختلاط اموال بيده جاز ذلك وهجومه على ذلك ولا عليه وان قتله وخرج المال للباغي ضمنه وما افسد في ماله ولا ياثم ان هجم عليه وفعل به ذلك باقراره او نحوه مما مر ولو لم يصدقه الضمان

ما سر في هذا الكتاب التاسع عشر وغيره عند الله وفي الاثر ولزم الضمان والدية والمال
 عند الله بخبره او من شهد به ان اخبره بوزور او شهد به * وقيل لا * ضمان للدية
 عليه * ان فعل * القتل * باقراره * انه باع او انه فعل كذا مما هو بغي لانه
 هو الذي اخبر بموجب القتل وهو البغي فهو كمن اقر انه قاتل فلي فلان فقتله فلان
 وانما لزمه الدية في القول الاول مع ان المقتول هو الذي اوجب القتل لنفسه
 اذا اقر بموجبه اعظم القتل فغاية ذلك انه خطأ تسبب فيه المقتول والخطأ فيه الدية
 ولا حق للانسان في اباحة قتل نفسه لاحد فلو اباح نفسه لمن يقتله او يجرحه
 جرحا غير جرح مداواة لم يجز له ان يقتله او يجرحه وان فعل هلكا ولزمت القاتل
 او الجرح الدية او الارش وقيل لا وكذا غير الجرح من تأثير او دونه او نفويت
 منفعة عضو * والضمان * المذكور في قولنا ولو لزمه الضمان * انما هو للدية *
 فقط لا للمال ايضا ولا للنفس بالقود * لا باحة التقدم اليه * اي الى القتل هذه
 علة لنفي القود * شرعا * بالشهادة وما ذكرناه فلم يلزمه القود فلم يجز له القود
 ولزم القود من تقدم اليه * اي الى القتل * بلا * امر * جائز * شرعا
 * والاثم وضمان المال لبغيه * اذ تقدم الى القتل والمال بلا بيان ولا اقرار ولا
 مشاهدة ولا خبر من يصدق ولا امانة ترجحت ولا شهرة واذا وقع المبغى عليه
 على الباغي فلباغي قتاله اذا لم يعلم انه المبغى عليه وان علمه فليذعن بحقه فان لم
 يقبل منه الاذعان قاتله وان ذهب ليقود نفسه فالتقى مع اولياء المقتول فعرفوه ولم
 يعرفهم فانه يقاتل عن نفسه ان عارضوه وان قتل واحدا منهم او جرحه ثم علم
 فلا شيء عليه وقد امضاه العلم لذلك ومن افسد في اموات البغاة او المحاربين او
 الطاعنين في الدين او المرتدين او المرجومين وكل من حل قتله فله دية ما افسد
 الا ان فعل به مثل ما فعل والله اعلم * باب * في الاستعانة على الباغي وجنابة
 الجيش * جاز لمريد اتباع باغ وقتله * واخذماله من الباغي او الاخذ وحده او
 القتل وحده * ان يستعين عليه بغيره * ممن لا يتعدى الحدود وقيل يجوز ان
 يستعين بمن يتعدى هذا اذا كان ياتر بامرهم وينتهي بنهيهم وفي الاثر ما لزمه عن مسلم
 كان في قوم من اهل الجبل هل له ان يخرج الحق من اهل البغي وحده قال ان

وقيل لا ان فعل باقراره
 والضمان انما هو للدية
 لا باحة التقدم اليه شرعا
 ولزم القود من تقدم اليه
 بلا جائز والاثم وضمان
 المال لبغيه

باب *

جاز لمن يريد اتباع باغ
 وقتله ان يستعين عليه
 بغيره

وجد واحدا يتعاون معه فسيبيل ذلك وان لم يجد فيشترك مع من كان من اهل
 الجبل ولكن يكون لهم قائد في ذلك ولا يكونوا له قيادا * و * جاز * للمستعان
 به اعانته ان كان * هذا المستعين * امينا * صادق في قوله ان ذلك باغ ولا
 يجاوز الحدود في افعاله في القتال * او صدقه * في ان ذلك باغ سواء قال له
 الامين او المصدق انه باغ او قال له شاهدت بغيه او رأيت امانة البغي او قال
 انه قامت بينة بغيه او شهرت * او كان معه * اي مع المستعين * من * وكذلك *
 اي امين او مصديق ولو واحدا او شاهد المستعان به البغي او رأى امارته او شهر
 عنه او قامت عنده بينة او اخبره امين او مصديق ولو كان المستعين جائرا اذا كان
 له من برده عن الجور * ولا يستعان بمن يجاوز حكم الله فيه * اي في الباغي لحقد
 او ثار او عداوة او لاخذ المال لحبه او لجهل او غير ذلك او لكونه يجاوز حكم
 الله تعالى في الجبل فلا يستعان به لئلا يجاوز فيه حكم الله تعالى وكذلك لا يعين
 من يجاوز الحد ولو استعان به في نفس او مال * او فيهما سواء كان قد جاوز
 حكم الله تعالى في غيره قبل او اتهم او اخبر بانه يجاوزه او بانه يفعل كذا
 مما هو مجاوزة له وقد مر حديث الاستعانة بالمشارك بالمنع ولو على مشرك * او
 خيف منه ذلك * المذكور من مجاوزة حكم الله في نفس او مال لجهل او رغبة
 او لتهمة على نحو حقد او ثار * ولا يصطحب معه من يجاوز الحق مطلقا * للقتل
 ولا لغيره لئلا تكون صحبته له اعانة له على الجور ولئلا يلزمه الذب ان اضطحب
 معه لغير قتال حتى يتبين ان الحق عليه فلا يقبل صحبته ولا يعقدها ولا يتركه
 يصاحبه وان مضى للقتال فجاء بعينه نهاء ورده ان قدر عليه والترك هو الى وقت
 اخر ان امكن التأخير والا مضى على غير نية صحبته * ولو على قتل مباح قتله *
 لعله يفعل محرما مثل ان يمثل بالمقتول او يذبحه قال ابو يعلى شداد بن اوس عن
 النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كتب الاحسان على كل شيء فاذا قتلتم فاحسنوا
 القتلة واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحد احدكم شفرته وليرح ذبيحته ومعنى كتب
 اوجب او طالب والاول مذهب الاصوليين واكثر الفقهاء والثاني اعم لشموله
 الاتيان بكالات الاحسان فمن اراد فرضا او نفلا فليحافظ ان يأتي به على اكل

وللمستعان به اعانته ان
 كان امينا او صدقه او
 كان معه من هو كذلك
 ولا يستعان بمن يجاوز
 حكم الله فيه في نفس
 و مال او خيف منه
 ذلك ولا يصطحب معه
 من يجاوز الحق مطلقا
 ولو على قتل مباح قتله

ففضله أكثر من عمل لا إحسان فيه ولو كثرت دخل في الحديث أن يترك المعاصي وكل ما يتأذى برأئته فيكون قد أحسن إلى الملائكة لأنهم يتأذون بالمعاصي والروائح المنتنة ويحسن في تسليمه من الصلاة إليهم وإلى مسلم الجن والانس بأن ينوهم وإذا طلب الإحسان في القتل والذبح بأن لا يكون بموسى كناية أو مغلوله فالإحسان أولى بالطلب ولا يتمثل ولا بالجر بعنف إلى موضع القتل أو الذبح ونية التقرب والشكر على نعمة القدرة على تلك الدابة وتحليلها وإن تضرب بنبل حتى يموت وإن لا تتخذ غرضاً وقد صح أن من فعل ذلك فهو ملعون سواء أريد للذبح أولاً وإن لا يشوي الجراد والسماك حتى يموت وأسهل وجوه قتل آدمي ضرب عقه بالسيف وعنه صلى الله عليه وسلم من مثل بذى روح ثم لم يتب مثل الله به يوم القيامة وهو مخصوص بغير القتال الممثل وذكر عن بعض المتقدمين أن من قتل بريرة أو كفر يحرق بعد موته بالنار وزعم قومنا أن أبا بكر وخالده بن الوليد فعلاً شيئاً من ذلك وفعله ابن أبي طالب علي في المرتدين وأنكره ابن عباس والصحيح المنع وأما قطعه صلى الله عليه وسلم أيدي العرنيين وأرجلهم وتسميل أعينهم فمما ذلك قبل تحريم المثلة وإيضاً صحت أعينهم لأنهم سملوا أعين رعاة إبل الصدقة وروي أنهم قطعوا أيدي الراعي ورجليه وأغرسوا الشوك في لسانه وعينه وقد روي أنه صلى الله عليه وسلم أمر بتحريق رجلين من قريش ثم قال كنت أمرتكم أن تحرقوا فلانا وفلانا بالنار وإن النار لا يذهب بها إلا الله تعالى فإن وجدتموها فاقتلوهما وأمر قبل ذلك برجل يحرق بعد أن يقتل فوجدوه مقتولاً بحية فاحرقوه ومن الإحسان أن لا يسلم الذبيحة ولا يقطع منها إلا بعد تحقق موتها بل يعصي أن عجل قبل وحرمت على المشهور أن كانت حية وإن لا يحد الشفرة وهي تنظر ولا يذبح أخرى وهي تنظر وروى صلى الله عليه وسلم برجل وأضع رجله على صفحة شاة وهو يحد شفرته وهي تلاحظ إليها ببصرها فقال أفلا قبل هذا تريد أن تميتها موتات ولا يذبح أخرى قبلتها وروي أنه مر رسول الله صلى الله عليه وسلم برجل يجرشاة بآدنها فقال دع أذنهما وخذ بسالفها أي مقدم العنق وانفلتت شاة جزار حتى جاءت إلى النبي صلى الله عليه وسلم فاتبعها فأخذها وسحبها برجلها فقال لما النبي صلى الله عليه وسلم

اصبري لا أمر الله وأنت يا جزار فسقمها سوفاً رفيقاً ورخصاً أن يمضي إلى القتال ويشرع فيه ولو بحضرة الذي يجاوز حكم الله ولو كان يقابل ذلك الجاوز معه في موضع واحد ومن موضع آخر أو مضى معه نهاء أو لم ينهه * أن لم يستعن به على ذلك * القتال * ولم يتفق معه على صحة أو قتال ويترك وفعله * بالنصب على المعية أي يترك مع فعله الذي هو القتال لا يلزم ترك القتال به وإن جاوز الحد لم يلزم الإنيه عن مجاوزة الحد ويبقى على القتال ولو لم ينته وإن قدر على إقامة الحد عليه ونزع ما بيده فعل والا أو خاف أن ينضم إلى العدو أن نزع منه فلا وقد مر الخلاف هل تقام الحدود في الحرب أو حتى يفرغ منها وذلك للقادر على إقامتها * وكذا في كل قتال * أي وكذا رخص في كل قتل أو أبيع المضي * في دفاع أو ظهور * أو شراء في زمان الظهور أو شراء في زمان الكتمان أو شراء فيما دون الظهور وفوق الكتمان فلا شيء على المسلمين وأتباعهم وضمن رخص معنى أبيع ولذلك تعاق به قوله * مما فعلته * من جنابة في نفس أو مال * مرة الجيش * أي مكروه الجيش أي ما يصدر منهم مما هو مكروه تكرهه النفس من جنابة في نفس أو مال واستناد الفعل إلى المعرة مجاز من استناد الفعل إلى المفعول بلا طريق لما بني للمفعول أو أطلق لفظ فعلت على معنى أصابت إطلاقاً للعام في الخاص أي مما أصابته معرة الجيش أي مكروه الجيش الخ ويجوز أن يريد بمعرة الجيش سفاؤه لأنهم مكروهون في النفوس لسفاههم ويجوز نصب معرة منونا ورفع الجيش فاعلاً لفعله وأنه لأنه جماعة ونصب على الحال * ولزم ذلك فاعله * وحده لا الامام ونحوه ولا في بيت المال ولا من حضر من الجيش أن لم ينه * وإن أكل مال أحد قصد * من أكل ماله * الامام * أو قائد الجيش أو من أمره سيده * واستعان به على جمع ماله ورده منها ويرده * ذلك الامام أو نحوه * له * ويشترط * بتشديد الراء الامام * متلفه * بالنصب وكذا أن قتلوا فإن أولياء المقتول يقصدون الامام أو نحوه للقصاص أو للدية وكذا الجرح ونحوه ولا يقتلون جيش الامام أو نحوه إلا أن أمره الامام أو نحوه والا حين فعل الضرر فالمضروور يدفع عن نفسه وقد مر بسط الكلام على ضمان الامام وعدم ضمانه قبل قوله ولا قاصد به سلباً أو مرفقة

ورخص أن لم يستعن به على ذلك ولم يتفق معه على صحة أو قتال ويترك وفعله وكذا في كل قتال في دفاع أو ظهور مما فعلته معرة الجيش ولزم ذلك فاعله وإن أكل مال أحد قصد الامام واستعان به على جمع ماله ورده منها ويرده له ويغرم متلفه

وان فعل ذلك التعمدي فيكون مجملا فصلا بقوله فاعان وقتل وا كل مستعان به على قتال باع فاعان وقتل النفس اولم يقتلها وا كل مالا اي اخذه لان اخذ الشيء سبب لا كنه في البطن او اتلافه نزع ذلك المال منه المستعين ورده على اربابه ان قدر عليه وان لم يعرف اربابه حفظه لهم ووصى به او يفرقه على الفقراء والا يقدر عليه افترق ضمنه معنى لم يبق ولذلك صح قوله معه هو والذي لم يأكل معه من جند المستعين وجند المستعان به ان اتبهم الباغي الاول المبني عليه باكل ماله اي ان اتبع الباغي الاول هؤلاء المستعينون وهؤلاء المستعان بهم لاجل من اكل مالهم وامان قصده وحده دون من لم يأكل فجاز للباقي ان لا يفرقوا عنه ولكن لا يعينونه وحكم بغي المستعان به اذا بغي بالجرح ونحوه او بالقتل حكمه اذا بغي باخذ المال فيطلبونه بالقدود او الارش او بالدية وان لم يقدر واعليه فارقه ان اتبهم الباغي الاول المبني عليه وان خافوا منه اي من الباغي الاول ان يغلبهم ان فارقوا اكل ماله وهو الباغي الثاني تركوا اتراق وقتلوا ودفعوا اتبهم عن انفسهم ومالهم لا عن نفس الباغي الثاني ولا عما اخذ من المال لا بقصد منع الباغي من ماله بقتال بل يقصدون بقتالهم الدفع عن انفسهم ومالهم ولو ادى قتالهم لمنعه اي منع الباغي الاول منه اي من المال المأخوذ منه اذا لم يقصدوا الاجتاهم وامواهم ولم ان يمنوا الباغي الثاني من القتل اذا لم يحمل بين الاول وماله او اختلط ماله حتى لا يميزا ولا يدري موضعه ولم منعه اذا قصده الاول ليبي عليه باخذ ماله لانه لا يجوز ان يقضي لنفسه بقتل بل يحاكمه والله اعلم فصل ان خرج الانسان على قصد القتل والا كل واحدهما فا كل اي فاخذ مالا فلقية مرید مثله اي مرید مثل ما اراد من قتل وا كل واحدما بنصب مثل مرید او يجره على الاضافة او بالرفع نعت مرید للا كل او القتل او لها مماثل له في ارادة ذلك ولو اختلفت الارادة ان فان الاول قد امضاها والاخير لم يمضاها فقتاله هذا المرید الآخر عليه اي على المال الذي اخذه ونزعه منه جاز له ان قصد رده من الاول لربه اي جاز للاخير ما قبله من القتل والنزع

وان فعل ذلك مستعان به على قتال باع فاعان وقتل وا كل نزع ذلك منه المستعين ورده على اربابه ان قدر عليه والا افترق معه هو والذي لم يأكل ان اتبهم الباغي وان خافوا منه ان فارقوا اكل ماله تركوا اتراق وقتلوا ودفعوا اتبهم لا يقصد منع الباغي من ماله بقتال ولو ادى لمنعه منه اذا لم يقصد والا نجاتهم وامواهم فصل

ان خرج على قصد القتل والا كل واحدما فا كل مالا فلقية مرید مثله

من الاول ان قصد بهما رده لصاحبه لان قصد بالقتال اخذه الماله عائدة للاخير وان لمال الباغي ولا سيما مال غير الباغي فانه اشد منعا لنفسه او لغيره اللام الاولى للتقوية والثانية متعلقة باخذه او لحمية عطف على اخذه وفئة اذا كان هذا الاخذ للمال بذلك المذكور من الاخذ لحمية او فئة باغيا على انه اراد اخذ المال المأخوذ ولو لربه ولا سيما ان اراد اخذ مال الباغي لنفسه او غيره او يعطيه عوضا لرب المال ويقايله عليه الاول فالباغي الاول لزمه ان يتوب ويعتقد رده لربه وان يرد عنه مرید اخذه لغير ربه وان جاء مأمويا على رده لربه فهو مخير بين ان يمكنه منه وبين ان يردده هو لربه او يرسله مع موصل وان لم يأمنه مرید اخذه لربه اولم يأمن هو مرید اخذه لربه ذهب به او اخرجنا امينا يتفقان عليه وان لم يعلم الاول من جاءه ليرده لربه هل به حمية وفئة او اخلاص استوثق له ان يوصله ويعيده او يتفقا على امين ليس قصده ذلك فيوصله وكذا المبني عليه ان اتبعه ليقته لا لرد ماله وبما كل ماله اي مال الباغي او يفعل القتل او الا كل للباغي قتاله ومنعه ولزمه ان يرد له ماله وانما جاز للباغي بل وجب ان يقايل المبني عليه المتبع له لان هذا المبني عليه لم يقصده لاخذ ماله نفسه بل لاخذ ماله اعني اخذ مال الباغي او لقتله ليصل الى ماله اعني مال الباغي لا مال نفسه او لقتله ولولم يحمل بينه وبين ماله او نطق بما يعلم به انه اراد البغي كقوله اكل مال الباغي فانه باغ ايضا في الحكم لاني الحكم وما فيه فلا يقال للباغي الاول لك القتال لانه اخذ مالا ومضى به فمن اين يعلم في الحكم انه يراد البغي عليه باخذ ماله فلو اقر البغي انه اراد ان يبي على الباغي لحكم الباغي وذلك ان كان ماله بين يدي الباغي والا ولم يحمل بينه وبين ماله او نطق بما يعلم به انه اراد البغي كقوله اكل مال الباغي فانه باغ ايضا في الحكم وجاز لمن قصد بغي عليه في بدنه او ماله او ماله او باحدهما ولو عبدا مال السيد في يد عبده كأنه مال للعبد او اوائى او مشركا دفع الباغي والدفع واجب وانما قل جاز نظرا الى قوله وان باستماعة عليه او استجارة معينة اي عقد الاجرة لمن يعينه فالدفع واجب فليدفع بما

لان اخذه وان لمال الباغي لنفسه او لحمية وفئة اذا كان بذلك باغيا ويقايله عليه الاول وكذا المبني عليه ان اتبعه ليقته وبما كل ماله لاني الحكم وجاز لمن قصد بغي وا كل ماله ولو عبدا او اوائى او مشركا دفع الباغي وان باستماعة عليه او استجارة معينة

اكتنه بنفسه او مع غيره او بغيره باجرة او دونها فيقاتل العبد على مال سيده
او مال بيده ان كان مثل قيمته او اكثر والا فلا يقاتل وقيل يقاتل **وله**
اي لمعينه **وله** اخذ الاجرة على طلب ماله ورده **وله** اذ لا يجب عليه رد مال اخيه
بالبقتال الا ان كان فوت ماله يؤدي الى موته فانه يجب عليه رده فلا تحل له الاجرة
وله لا **وله** ثل على دفع البغي **وله** عليه في نفسه لوجوب الدفع عنه **وله** ولو
جاز لمعطيا عليه **وله** اي على دفع البغي لان المعطي يعطي لقيم الحق والذي يأخذ بائع
دينه بدنيا وكذا لا ينوي طالب الاجرة او قابلهما على الدفع على المال او رده انه
يأخذها على دفع البغي من حيث انه بغي بل على نفس الدفع عن المال والرد **وله** ولا
ينصت **وله** بالبناء للمفعول او بالبناء للفاعل الذي هو مريد الدفع عن نفس او مال
وله لتجوير المبنى عليه **وله** في نفسه او ماله او فيها **وله** ان قصده باغ وان على ماله **وله**
متعاق بباغ او بقصد اي لاجل ماله او بتجوير اي لتجويره ولو على نفسه **وله** وقام
مريد دفاعه **وله** عطف على قصده **وله** عنه **وله** متعاق بدفاع **وله** وقتاله **وله** عطف
على دفاع **وله** وحجر عليه ان لا يفعل عليه ذلك **وله** المذكور من الدفاع والقتال
وله ومنه **وله** بالامساك له او اغلاق الباب او نحو ذلك **وله** منه او وسعه عليه **وله** اي
جعل ذلك المذكور من الدفاع والقتال واسعه له ان لا يفعله اي جعله في حل ان لا
يفعله ولا يمنعه ذلك الحجر عن فعل ذلك **وله** بل يقاتله **وله** اي الباغي **وله** ويدفع
ظلمه **وله** ويرده عن المال وذلك لان دفاع الباغي حق لله تعالى من حيث بغيه فلا
يسقط بترك المبنى عليه **وله** ولا **وله** ينصت لصاحب الحق ان حجر عن صاحب
الحق له ان يطلبه **وله** ان اكل **وله** الباغي **وله** ماله وقام طالب حقه رده **وله** له **وله** وقال له
ايضا **وله** صاحب الحق **وله** لا تطلبه **وله** فلا يترك الطلب من اجل قوله **وله** بل
يطلبه ويفعل كالمستعان به **وله** فيقاتل وينزع ويقبل ما يصل به الى المال **وله** او قال
له لا ترد لي مالي **وله** عطف على قوله قصده باغ او قوله اكل ماله فلا ينصت اليه
وله بل يردده ولو بقتال **وله** يقاتل ولو قال له لا تقاتله **وله** ولا يضمن ما تلف منه برده **وله**
او بعد رده الا ما ضيعه او تعمد اتلافه وان صرف المحتسب ماله في الدفع على النفس
او عن المال او في رد المال وقد حجر عليه المبنى عليه فلا يدركه عليه وكذا ان

وله اخذ الاجرة على طلب
ماله ورده لا على دفع البغي
ولو جاز لمعطيا عليه ولا
ينصت لتجوير المبنى
عليه ان قصده باغ وان
على ماله وقام مريد دفاعه
عنه وقتاله وحجر عليه ان
لا يفعل عليه ذلك ومنه
منه او وسعه عليه بل
يقاتله ويدفع ظلمه ولا
ان اكل ماله وقام طالب
رده وقال له ايضا لا تطلبه
بل يطلبه ويفعل كالمستعان
به او قال له لا ترد لي مالي
بل يردده ولو بقتال ولا
يضمن ما تلف منه برده

استأجر على ماله على ذلك فعليه الاجرة لا على المبنى عليه لانه حجر عليه وان
كان بيت المال فمن بيت المال وليس كما اذا لم يحجر عليه وقيل ان حجر عليه ان
يقاتل على ماله فلا يقاتل **وله** الا ان قال له **وله** اي لكن ان قال **وله** لا تتبعه فاني
اعطيته له قبل **وله** اي قبل ان يأخذه او اعطيته بعد اخذه او اعطيته الان **وله** او
ذلك **وله** الذي اخذه **وله** ماله **وله** لا سالي فلا يقاتله احد على ذلك المال ولا ينزعه
منه وان بغي بافساد مال او نفس وقال ذلك المبنى عليه ان المال الذي ذهب به
ماله او اعطيته قبل فلا يردده احد ولا يقاتله عليه ولكن يتبعه من حيث بغيه
بافساد ما افسد فيقاتله ان لم ينصف وكذا ان قال له ذلك من يصدقه غير
المبنى عليه فيما ذكره المصنف وفيما ذكرته **وله** وان اخبره **وله** من بغي عليه او
من يصدق **وله** بما يدل على دخوله ملك الباغي بعد بغيه **وله** مثل ان يبغي بسلبه
ثم يترك له عوضا عماله على البغي عليه بوجه من الوجوه **وله** فانه يتبعه عليه **وله**
اي على البغي لا على المال **وله** ويخرج منه الحق **وله** كالادب وما فوقه كتعزير
ونكال **وله** ويقال له ان ابي منه **وله** اي من الحق ان يخرج منه **وله** او اراد بانيا
ثانيا **وله** على مثبته او على المبنى عليه الاول او على غيره **وله** وان اكل **وله** الباغي
وله مع ماله **وله** اي مال من فرض انهم بغوا عليه ويجوز رد الضمير في ماله للباغي
وله مال غيره **وله** كان بيده بحرام او غصب او بوجه من وجوه الامانة او بعينه
اي ساق مال غيره مع ماله او مضى به **وله** او **وله** ساق مال غيره **وله** مع مال من
ينسه **وله** اي بين الباغي المذكور **وله** وبينهم **وله** الضمير عائذ على من **وله** حرب
وفتنة على حمية **وله** او غير حمية مما هو محرم **وله** جاز اتباعه **وله** اي اتباع الباغي
وله وزجره على بغيه **وله** متعاق باتباعه وان علق بزجر فعلي بمعنى عن **وله** لم تطوع **وله**
متعلق بجاز اي جاز لمريد طاعة الله ممن لم يبيع عليه **وله** اولين اكل ماله في
الاموال **وله** اي في جملة الاموال فيرد المتطوع مال غيره سواء كان مال غير باغ
او مال باغ اخر او اهل حرب وكذا من له مال فيها يجوز له رد ماله ومال غيره
مطلقا كذلك على قصد انكار المنكر وازالته وايصال من له الحق الى حقه ولو
باغيا اذ لم يحل ماله **وله** لا على قصد رد مال محاربيه ومفاتيحه **وله** لكونهم حاربوه

لان قال له لا تتبعه فاني
اعطيته له قبل او ذلك
ماله وان اخبره بما يدل على
دخوله ملك الباغي بعد
بغية فانه يتبعه عليه ويخرج
منه الحق ويقال له ان ابي
منه او اراد بانيا وثانيا
اكل مع ماله مال غيره
او مع مال من بينه وبينهم
حرب وفتنة على حمية جاز
اتباعه وزجره على بغيه لم تطوع
اولين اكل ماله في الاموال
لا على قصد رد مال محاربيه
ومفاتيحه

او قاتلوه بل يردده لكون رده قياما بالنسب * واعانتهم * بل لقصد اظهار الحق
وازالة الباطل ومحاربوه ومقاتلوه في كلام المصنف قوم واحد اتصفوا بالصفتين
المحاربة والمقاتلة وفي الاثر وسأله غن وجل وجد رجلا يتولاه ورجلا لا يتولاه
يقتلان والغاب الذي لا يتولاه ما ذا يصنع قال يردده وان لم يكف فليقاتله حتى
ينجيه منه وقيل يأمرها بالكف ليظهر امرها ويرفعها الى السلطان وان لم يكف
فليدفعه اشد الدفع والله اعلم * باب * فيما يجوز لمن جاز عليه البغاة سواء كان
يراهم او لا يراهم لكنهم في حريم بلده ويجوز ايضا لمن لم يكونوا في حريم بلده ان
يفعل ما يفعل من كانوا في حريم بلده * لمن جاز عليه باع اتباعه * للرد منه
والانصاف منه * والامر به * اي باتباعه لذلك * والكراه عليه * اي على
الاتباع اي وجازله ان يؤجر من يرجو فيه النفع على اتباع الباغي * وان لم
يأكل مالا * وذلك انه يتبع مطلقا ليخرج منه حد البغي وان لم يدع قوتل
ان قاتل وان قتل فهدر ثم ان قتل احدا او جرحه او ضره في بدنه اقتص منه
او اعطى الدية او الارش وقيل القتل يأتي على الحد وان اخذ مالا رده وان ابي
من الادعاء او القصاص او الدية او الارش او الرد اجبر وان قاتل قوتل وهدر
ان قتل * ولزمت الاجرة ربه ان اكله * ورده هذا المتطوع * وان كره *
اعطاه الاجرة وقال اني لم امر برده او لم امر بالاستئجار او لم رده لان ذلك
نفع له وقيل يعد متبرعا لانه لم يأمر برده ولا بالاستئجار ووجه الاول انه حصل
له منفعة ولم ينو التبرع فيدرك عليه ما اعطى من مال نفسه اجره مستأجره بفتح
الجيم وان كان لما يعط ادركها المستأجر بالفتح عليه لا على صاحب المال واذا
اعطاه ادركها هو على صاحب المال وكذا كل ما صرف من ماله في رد ذلك المال
فقبل يدركه وقيل لا مثل ما يعطى لكبير البغاة على رده ولم ينفذ كلامه فيه
* او جهلت * بان قالوا لكم الاجرة او نهطي ما تيسر او ما يقدر الناس لكم * او
جهلت على قدر العناء * متعلق بقوله لزمت له كن باعتبار تسلطه على قوله جهلت
او محذوف خبر المحذوف اي هي على قدر العناء ان جهلت خذف المبتدأ والشرط
وان اسرف في عقدها باكثر مما توجد فله على صاحب المال بعدل وكيفية عقد

واعانتهم

* باب *

لمن جاز عليه باع اتباعه
والامر به والكراه عليه
وان لم يأكل مالا ولزمت
الاجرة ربه ان اكله وان
كره او جهلت او جهلت
على قدر العناء

الاجرة ان يقول مثلا لك بكل عشرين دينارا دينارا او نحو ذلك وهذا يصلح
ان علم قدر المال الذي سلب اولم يعلم وان خرج اقل مما قال ان له عليه كذا
فليحاسبه وله ايضا ان علم كم هو ان يقطع له اجرة دون ذلك المال لا مثله ولا
اكثر منه وذلك بنظر الصلاح مثل ان يقول له رده اعطك عشرة دنانير وقد علم
انه احد عشر او اثنا عشر او ما فوق ذلك وان جهل كم هو فقطع الاجرة فخرجت
مثله او اكثر او علم فقطعها مثله او اكثر فلا يدرك شيئا على صاحب المال
ومثال جهل الاجرة ان يقول اعطيك اجرة او اعطيك ما تحب او ما
يجب فلان او ما يرضي به صاحب المال او نحو ذلك * والا * يأكل مالا
* ولزمت المستأجر * بكسر الجيم * ان لم يكن بيت المال * وان كان فنه لان
الاجرة حينئذ على ردع الباغي فقط لاعلى مال لعمده فضلا عن ان يعطيها صاحبه
وان عقدها على مال فبان انه لم يأكل مالا فله عناء الذهاب وما صرف الاجير
عليه وفي الاثر سئل عن قوم جازت عنهم غنيمة قوم هل لهم ان يقاتلوا عليها قال
لا الا ان استعانهم اصحاب الغنيمة وقيل يقاتلون عليها ولو لم يستعينوا بهم عليها
وروي عن ابي معروف انه قال ليس علينا ان نترك المسودة ان يعضوا بالغنيمة
علينا في هذا الجبل * والباغي اصناف غاصب وسارق واهخذ بخفية وقاطع
وسالب * وقاتل وجارح ومؤثر في البدن ومفوت منفعة عضو وماد يده الى
جسد او ثوب احد ساخرا به مهينا له كمن يمد يده يريد ان يقبض احدا من لحينه
وقاصد لزني بفرج او يد او لمس او لكشف عورة والسرقة لغة اخذ المال
خفية بقصد الاختفاء عن مالكه او نائيه ليتماكه او ينتفع به او يتصرف فيه
او يفسده او يفوته عنة او يعطيه غيره واخذه بالغ عاقل او مجنون او صبي
قل او اكثر من حرز او غيره وفي الشرع باعتبار انه كبيرة كذلك الا انه بشرط
ان يأخذه البالغ العاقل وهذا يعني باعتبار القطع كذلك الا انه بشرط ان
يأخذه البالغ العاقل من حرز وهو قدر ربع دينار بلا شبهة له فيه وهذا
ايضا يعني ولا يقطع المجنون والصبي ومن اخذه من غير حرز او من حرز ابيع له
الدخول كخديم يدخل على الحرز وساكن حيث الحرز مع مالكه ولا عبد من مال

واللزمت المستأجر ان لم
يكن بيت المال والباغي
اصناف غاصب وسارق
واهخذ بخفية وقاطع
وسالب

بيده واب من مال ولده وقيل وغريم من مال غريمه وذلك للشبهة قيل ولا في زمان المستعينة وفي ذلك خلاف يأتي ان شاء الله تعالى وروى الخطيب عن ابي امامة عنه صلى الله عليه وسلم لا قطع في زمن المجاعة وعن رافع بن خديج عنه صلى الله عليه وسلم لا قطع في تمر ولا في كثر اي في جمار النخيل رواه اصحاب الحديث من قومنا وروى عن ابن ابي اريطة عنه صلى الله عليه وسلم لا تقطع الايدي في السفر ولا قطع على الانسان فيما بيده وقيل يقطع لما روت عائشة رضي الله عنها كانت امرأة تستعير المتاع وتجدده فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقطع يدها وعن جابر بن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم ليس على خائن ولا منتهب ولا محتلس قطع وعن عبد الله بن عمرو بن العاصي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه سئل عن التمر المعلق من اصاب بفيه من ذي حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ومن خرج بشيء منه بعد ان يؤويه الجرين فبلغ الجن فعله القاطع وانما قال فلا شيء عليه لانه كان ذلك عندهم مباحا في المدينة فاذا لم يرض صاحب المال غريمه واذا لم يكن عرف ايضا وقب بلا قطع وتقدم تعريف الغاصب في محله ومراده باخذه خفية الذي يأخذه بغير او غش او ايهام او تطفيف او ايهام في الحساب والذي يخالط غيره فيأخذه منه خفية الذي يأخذ مال غيره لنفسه او لغيره تملكه او انتفاعا او تفويتا مع اخفائه عن الناظر ان كان هناك ناظر انه اخذه كالا يحل بل يظهر له انه له او ان له تملكه او ان له وكالة او خلافة او امانة فيه او انه لقطة او انه ادل او نحو ذلك مما يخفى به عن ناظره ان كان انه اخذه كالا يحل وانما قطع من يرصد الناس في طريقهم في البلد او خارج البلد ليضرمهم في ماله او بدنهم والسالب الذي يخالط الرجل مثلا فاذا رأى منه غفلة خطف من يده او من بين يديه او من حضر عنده وهرب وتختلف احكامهم فمن اظهر بغيه دم بقتال * اي غشي به بلا اعلام علم انه يجازي قتاله ولا * وهجم عليه به * ولو حال نوم او غفلة او نحو ذلك وروى عن عبد الله بن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم اغار على بني المصطلق وهم غارون فقتل مقاتلهم وسبي ذراريهم وعن كعب بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم كان

وتختلف احكامهم فمن اظهر بغيه دم بقتال وهجم عليه به

اذا اراد غزوة وري بغيرها وعن الصعب بن جثامة سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين فيصيدون من نساءهم وذواربيهم فقال هم منهم * ويؤخذ منه ما اخذ ويمنع منه كغاصب وسالب * وقاطع يهجم عليهم بقتال وسواء في ذلك صاحب المال وغيره كما مر ان للانسان ان يأخذ من الغاصب ما بيده من مفسوب سواء كان له او لغيره فيوصل مال غيره لصاحبه * لا على سارق * عطف على قوله عليه اي هجم على مظهر بني لاعي سارق * او مستخف * بانواعه * ويدعى * سارق او مستخف * لقاض * اي الى قاض * او امام * او حاكم او سلطان يحكم بالحق * او جماعة * تحكم بحق * فان ابي * ان يرتفع الى من ذكر * اجبر فان * ابي * وقاتل حل قتاله وجاز الهجوم عليه لاخذ سلاحه وما يمنع به * نفسه او ذلك المال او كليهما كفرس وحيلة وان لم يوصل الى المال او اليه لاخراج الحق الا بافساد ما ذكر من سلاح وغيره افسده * ليقتدر عليه فيخرج منه الحق * مطلقا وينزع المال منه ان اخذه * فان كابر * اي استعمل الترفع ولم يذعن * ضرب * ولولم يقاتل * بلا قصد * بتوئين قصد ونصب ما بعده به فتكون لا داخل على النكرة * موته ولا بموصل اليه * اي الموت * فان مات به * اي بالضرب * لم يلزم به اثم ولا غرم * للدية ولا قود وان جرح فلا ارش وكذا كل ما وقع به بلا قصد موت ولا ضرب بموصول اليه ولا حظ لذي الحق في قهره وضربه الا ان بدأ بالضرب * فان وصل بعض البغاة * بنصب بعض على المقعرواية * طالبهم * بكسر اللام والرفع على الفاعلية بان ذهبوا فلحق متبعهم * اخرهم من ورائهم وكذا لو وصل اولهم او وسطهم * بعد اكل المال * اي بعد اخذهم المال سواء كان باقيا عندهم ولا الا انه لم يبق فانما يقتلونهم بعد الدعاء للحق والرد واخراج الحد فبأبوا فيقاتلوا والمصنف فرض الكلام فيما اذا بقي المال عندهم مميذا * ولم يكن معه * اي مع ذلك البعض * شيء * اي من المال ولا سيما ان كان معه شيء منه او كله * فان اجتمعوا * اي بقوا على معنى الاجتماع ولو بلا حق * على حالهم الاول * اي ان بقوا على حالهم الاول التي اخذوا المال بها من كونهم على كلمة واحدة في الانتصار والذب والمنع للمال اذا كان

ويؤخذ منه ما اخذ ويمنع منه كغاصب وسالب لاعي سارق او مستخف ويدعى لقاض او امام او جماعة فان ابي اجبر فان قاتل حل قتاله وجاز الهجوم عليه لاخذ سلاحه وما يمنع به ليقتدر عليه فيخرج منه الحق فان كابر ضرب بلا قصد موته ولا بموصل اليه فان مات به لم يلزم به اثم ولا غرم فان وصل بعض البغاة طالبهم بعد اكل المال او لم يكن معه شيء منه فان اجتمعوا على حالهم الاول

﴿قاتل﴾ الطالب ﴿كل من ادرك منهم وقتله﴾ لانهم كلهم كرجل واحد من كافي المال عنده ومن لم يكن اذا اصرروا على منع المال والانتصار عليه ولانه يقتله مثلاً يتوصل الى المال وقد مر انه يقتل كل ما يمنعه عن الوصول اليه وكذا الى الباغي ﴿وان﴾ كان الذي ادركه الطالب ﴿متخلفاً عنهم﴾ على قصد المكث او البطيء في المشي ﴿لمنعهم من لاحق لهم طالب لهم﴾ بجر طالب نعماً لللاحق او متخلفاً عنهم امير ذلك طالبا للحقوق بهم وانما غيابه بالنسبة الى جملة العدو فانها اقوى منه ﴿او﴾ كان عينا ﴿اي مراقبا بعينه لمن يمي من يطلبهم﴾ حارسا مخبراً به ﴿اي بطالب يمي﴾ او معيناهم ﴿غير حاضرين حال الاخذ والبغي ولا سيما ان كانوا حاضرين اعني العين والحارس والمعين﴾ وان سائقا لما اخذوا ﴿غير مقاتل حين الاخذ وغيره اخذ ولا سيما ان كان مقاتلا او اخذا مقاتلا وانما قاتل ذلك ليصح كونه سائقا ان يكون غاية لقوله قاتل كل من ادركه والا لم يصح ان يكون غاية له وقد جعله غاية كما جعل كونه متخلفاً لمنعه او عينا او معينا ويجوز ان يكون قوله وان سائقا لما اخذوا غاية لقوله معينا كانه قال ولو كانت اعانته بسوق ما اخذوا وهذا اولى لقربه ثم طالعت الاصل فوجدته هو المناسب له ﴿لاتلقا عنهم﴾ ذاهبا عنهم لحاجة تركا لهم ذاهبا عنهم لضلاله عنهم في طريقه اولهشة الحرب والفارة ولا كائنا منهم ظهر منه انه تركهم لكونهم لم يعطوه او اعطوه قليلا او لم يعطوا من احب ان يعطوه او لكونهم لم يأخذوا بكلامه او فاتهم بكلام منه او منهم او غير ذلك لكن ان كان بيده مال قاتل عليه ان لم يسلمه الى طالبه بحق ﴿او بعيدا منهم بمراحل﴾ او مرحلتين او مرحلة او اقل لكن بحيث لا ينفعهم ولا يدفع عنهم كما يلوح اليه بقوله ﴿حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم﴾ فانه يقيد ان الملة النفع والدفع فان كان بحيث يخاف منه ذلك قاتل والا فلا ان كان بيده مال فان ابى ان يسلمه ﴿او مريضاً او معتلاً﴾ مكرهش او منكسر او اعرج او اعمى او شيخاً ﴿كذلك﴾ اي حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم وهكذا كل من لا ينفعهم ولا يدفع عنهم فان كان الاعى او الشيخ او الاعرج او نحوهم نفعهم او يذب قتل ﴿ويُدعى للحق﴾ ذلك التالف

قاتل كل من ادرك منهم وقتله وان متخلفاً عنهم لمنعه من لاحق بهم طالب لهم حارساً مخبراً به او معيناهم وان سائقاً لما اخذوا لاتلقا عنهم او بعيداً منهم بمراحل حتى لا ينفعهم ولا يدفع عنهم او مريضاً او معتلاً كذلك ويدعى للحق

او البعيد او المعتل او المريض ونحوهم ممن لا يقتل ويغرم المال والدم ﴿ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرا وجهراً﴾ جملة حل قتلهم نعت قطاع وان دعي للحق فابي اجبر وان قاتل وابي قتل وان كان من القطاع الذين يحل قتلهم سرا وجهراً قتل كذلك والقطاع الذين حل قتلهم سرا وجهراً اخذوا مالا اولم يأخذوه هم الذين قطعوا ثلاث مرات فصاعدا وقيل مرتين فصاعدا ﴿وكذا لا يجمع عليهم ان﴾ لم يعلم لهم بغي سابق على هذا ﴿وجدوا﴾ بالبناء للمفعول ﴿قد نزعتم منهم تلك الاموال﴾ بحق او باطل ﴿او ردوها لاربائها او هيئوها للرد﴾ او تلفت بهم او بغيرهم او خلطوها حتى لا تميز ﴿او تابوا ولا يقتلون﴾ في شيء من تلك الصور على المال واما على اخراج الحد والاذعان للحق ففي صور غير التوبة ان امتنعوا من الضمان ومن الاذعان للحد وقاتلوا قوتلوا الا في صورة الرد او التهيؤ للرد ان امتنعوا من الحد وقاتلوا قوتلوا ولا قتال فيها على الضمان لاذعانهم اليه الا ان امتنعوا بعد الاذعان الا ان كانوا ممن يقتل ولو لم يأخذ المال اولم يقتل ولو غفلة وشمل قوله هيئوها للرد ان يجمعوها للرد او يسوقوها للرد والتقوا بهم قبل الوصول ومعنى قول صاحب الاصل حتى وجدوهم قد ردوا ما اخذوا على ان يردوه انهم وجدوهم ساقوها الى صاحبها ومشوا بها اليه ويجوز ان يكون معناه انهم جمعوها للرد او اظهروا انهم يردونها لانه لا يجوز القتال في ذلك ﴿وتؤخذ منهم الاموال ولو تابوا من العصيان عموماً﴾ من هذا البغي وغيره من المعاصي او من مطلق البغي ﴿او من القتل﴾ الذي هو هذا البغي الذي فرض فيه الكلام ﴿خصوصاً﴾ وان لم يتوبوا الا بعد القدرة عليهم فانه يخرج منهم الحد ويضمنون المال ﴿فان اظهروا التوبة﴾ عموماً او خصوصاً على حد ما مر قبل القدرة عليهم او بعدها ﴿وقالوا لا نعرفكم﴾ اي لا نعرف هذه الاموال لكم ﴿اولغيركم﴾ فلا تعطى كموا الا ببيان ﴿وعذروا﴾ فلا يقتلون ولا ياجون بشي غير حد البغي الا ان لهم القتل او الدية او غيرها فيلزمون بذلك ﴿ولزم اربابها البيان﴾ فان بينوا انها لم اعطوهم اياها والا فلا ﴿والا﴾ يظهروا التوبة ﴿فلا عذر لهم ويقتلون عليها حتى تؤخذ منهم﴾ ولو عزموا على ردها او تابوا لان ذلك لم يظهر لهم ﴿وان وجدهم متبعهم قد تلفت من ايديهم﴾

ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرا وجهراً وكذا لا يجمع عليهم ان وجدوا قد نزعتم منهم تلك الاموال او ردوها لاربائها او هيئوها للرد او تابوا ولا يقتلون وتؤخذ منهم الاموال ولو تابوا من العصيان عموماً او من الفعل خصوصاً فان اظهروا التوبة وقالوا لا نعرفكم اولغيركم عذروا ولا فلا عذر لهم ويقتلون عليها حتى تؤخذ منهم وقد تلفت من ايديهم

بوجه ما من الوجوه * وان * الواو عاطفة على محذوف بلا تقي اي ان تلفت
بغير بني وان تلفت * يعني عليهم * او يخلط حتى لا يتميز او يتميز لكن لا يطاق
عزله كبر بشعر الواو للمال * فلا يقاوتهم حتى يعرف لهم بغيا سواء * اي سوى
هذا البغي الذي اتبعهم عليه وسوى بغير عرفه لهم وقد تابوا منه وقد مر اننا
بعض ما ذكره المصنف في كلامي قبل ان اعلم انه ذكره الآن * وان عرف *
لهم بغير قبل هذا * كقطع * للطرق على الناس * واعتداء * عليهم في ابدانهم
او اموالهم او في المكل * شهر * بالبناء للمفعول والجملة نعت قطع فيقدر مثله
لاعتداء او بالعكس او لم يشهر ذلك لكنه متحقق وكانه قيده بالشبهة لانه كلما
تحقق ذلك فهو مشهور ولو كانت شهرة دون شهرة او احدثوا بغيا او ذلك جري
على الغالب وهو الشهرة * قتلهم * متبعهم * مرا * كنوم * وغفله * وخاة * وجهها
وان لحقهم * حال كونهم * بلغوا منازلهم * او لم يبلغوا * وخلطوا ما اخذوا * او
خلطوها قبل المنزل لحقهم قبل المنزل اوفيه * با * موال كانت بايديهم حراما او
رية او حلالا * لم او لغيرهم * ولا يفرز ماله * او غيبه ولا يدري اين هو * دعاهم
للحق ولا يهجم عليهم بقتال الا ان كانوا من حل دمه * لصحة بغيره قبل على حد
ما مر اننا * ولا يقاتل باغ مشرك او مخالف * احل مالا بديانة واخذه * ان
وجد * المشرك * قد اسلم * ولو دخل في مذهب المخالف * او * وجد المخالف
* وافق بعد بغيره واخذه * لقوله تعالى (يغفر لهم ما قد سلف) وقوله صلى الله
عليه وسلم الاسلام جب لما قبله واتوبه المخالف قبل القدرة عليه ولا نه قد صار
بوفائه بعد الخلاف شيئا يرجوع مشرك للاسلام فسو له ولان توبته تأتي
على البغي وغيره عموما اذا لم يتدين بمحل ذلك المال الا المال فقيل يطالب
عليه المشرك مطالبة ان كان باقيا لم يتلف وقيل لا واما المخالف الرجوع للوفاق
فيطالب بالمال ان تلف فان ابي اجبر وان قاتل قاتل وان لم يتلف وكان عنده
قتل وان رجع للمذهب مع البقاء حل البغي قاتل * ويقاتل موحد اكل مالا
بلا ديانة * مخالفا او موافقا * حتى يوصل اليه * بالبناء للمفعول اي حتى يوصل
صاحب المال الى المال ولو كان حال الا كل مخالفا * ولورجع * بعد * للوفاق * اولدين

وان يعني عليهم فلا
يقاوتهم حتى يعرف لهم بغيا
سواء وان عرف كقطع
واعتداء شهر قتلهم سرا
وجها وان لحقهم بلغوا
منازلهم وخلطوا ما اخذوا
باموال كانت بايديهم
حراما او رية او حلالا
ولا يفرز ماله دعاهم للحق
ولا يهجم عليهم بقتال
الا ان كانوا من حل دمه
ولا يقاتل باغ مشرك او
مخالف ان وجد قد اسلم
او وافق بعد بغيره واخذه
ويقاتل موحد اكل مالا
بلا ديانة حتى يوصل اليه
ولورجع للوفاق

خلاف اخر لا يحمل فيه ذلك المال بخلاف ما اكل بديانة لانه لما كان متدينا لم
تجزه توبته عموما بل يصرح بطلاق ما دان به من حل المال ويتوب منه خصوصا
ايضا فاذا لم يفعل لم تجزه توبته فيبقى على حكمه قبل فيجوز الهجوم عليه للاموال
لكن ان ظنوا انهم ان ذكرت لهم الاقوال صرحوا بالتوبة عليها او ذكروا لهم
الاقوال فتابوا بلا ذكرونها فيبني ان لا يعجل عليهم بالقتال بل يذكرك ذلك
الصفري رجع عن دينه الى دين الوفاق او دين الخلاف الذي لا يحمل فيه ذلك المال
واما ما اكله بديانة ككل الصفري مال فاعل الكبيرة او الصغيرة على ما في محله
يدين ان فاعل ذلك حلال الدم حلال المال غير راجع عن ذلك فلا يقاتل عليه
الا حال الاخذ ولو حوكم فابى من رده بل يدعى الى الدخول في دين المسلمين
وترك ما به ضل عن سواء السبيل فان ابي دعي ان يدعن الى حكم المسلمين والا
فقتل ولا يغرم مالا ولو غلب والذي عندي ان لصاحب المال الماخوذ ديانة ان
ياخذه خفية والاولى ان يسقط لا فيكون المعنى ويقاتل موحد اخذ مالا بديانة
ولو كان مخالفا رجع للوفاق مع البقاء على البني بدليل يقاتل ومن باب اولى ان
يقاتل ان اخذه بلا ديانة * ويخاصم مشرك * باق على شركه * اكله لايها *
اي بلا ديانة * الى امام * او سلطان ان لم يكن الامام وان لم يكونا * الى
* قاض * ولا يقاتل الا حال الاخذ وان لم يكن * الى * جماعة * المسلمين
* فيخرج منه * الحد ان لزمه بان اكله يعني * ويعطي ماله * من مال لصاحبه
وانما يخاصم لان الحكم يؤثر فيه لانه اكله بلا ديانة فرما اذعن فان ابي من الحكم
او حكم عليه ولم يدعن للحكم اجبر فان قاتل قاتل وان اكله بديانة فلا يخاصم بل
يهجم عليه ويقاتله كالباغي الموحد ولكن يجوز الخصام كلما رجي الوصول به للحق
* وان ترك باغ ما اخذ بيد احد بكوديعة * اي بمثل ودية من امانة او رهن او
شراء او اعطاء في ثمن او في شفعة او قضاء في دين او بيع او بدل او اصدقاء او
دية او هبة * او استنجار على حفظه والقيام به * او وجد بيد احد التقطه بعد
سقطه من الباغي او ورثه او ما اشبه ذلك مما يعذر فيه من دخل يده او مالا
يعذر فيه لكن لم يأخذه هو من صاحبه بل دخل يده بمعاملة ولو علم انه حرام ثم

ويخاصم مشرك اكله
لا يها الى امام ففاض
لجماعة فيخرج منه ويعطي
ماله وان ترك باغ
اخذ بيد احد بكوديعة
او استنجار على حفظه
والقيام به

خبره لانه لم يبق عينه بل تغير حتى تبدل الاسم واذا اخذه معمولاً فلا غناء للغاصب وله ما زاد من مال من خارج ولا اعتناء له على ما عمل له اهله او اصحابه او غيرهم بلا اجرة ولا ثواب عوض وعبرة الاصل انه اذا غيره تغييراً تذهب به غلته فلا يهجم عليه اه فاذا فعل لعبد او امة او دابة ذكر او انثى او شجرة ما يمنع الولادة لم يهجم عليه قلت الذي يظهر انه يهجم عليه ما بقي الشيء ولو تغير اي تغير والغلة في ذلك كله كالهاء فقد استوى التغير الذي ذهب به العين حتى زال الاسم والذي لم تذهب به بقي الاسم في تحيير مالكه واختص الاول بانه لا هجوم بقتال وفيه الدعاء للحق واذا دعي للحق فابى اجبر وان قاتل قتل وقوله ان اتلفه وان يتغير عائد الى قوله ويدعى للحق بلا هجوم وقتال كما صرح في قوله بلا اتلافه فانه يقيد انه ان تغير باتلاف لا يهجم عليه وان ابى اجبر وان قاتل قاتل وان اخلط بالباني ما اخذ بماله او بمال في يده بضمان او غيره من وجوه الامانات او غيرها ولو بوجه حرام غير غصب كسمن حرم واجرة الزنى فان تميز فانه هو كالتائم بعينه يهجم عليه بقتال وغيره على حد مامر والا يميز اصلاً كزيت في زيت او تميز لكن يتعذر نزع هذا من هذا كشعير مخلوط ببر دعاء للحق كذلك اي بلا هجوم فان ابى اجبر وان قاتل قاتل فياخذ منه اذا اذعن للحق قيمته او مثله ان كان له مثل وقيل لا يحكم بالمثل الا في المكيل والموزون وان اخلط مع غصب آخر لغيره او مع مال دخل يده بلا رضى من صاحبه بل بمداواة او مخالطة هجوم عليه اي على المال وقوتل حتى يؤخذ منه الكل وبود لا ربابه يميز اولم يميز لكن ان تميز اخذ كل واحد عين ماله والا اتفقوا على ما يتفقان وقد مرث قسمة المخلوط وما لم يعرف له رب اوصى به او اعطى الفقراء وكذا يفعل بمن غصبه من غاصبه ولو تعدد ما تداول مامصدرية اي ولو تعدد تداول المال بالغ ما بلغ من التعدد فالمصدر فاعل تعدد او مستمكن تداول عائد للمال ويجوز كون تعدد مستر الفاعل عائداً الى غاصب اي ولو تعدد الغاصب اي تعدد فتكون ما ظرفية مصدرية والحاصل انه يفعل بمن غصبه اخر ما يفعل بمن غصبه

كأمر وان اخلط ما اخذ بماله فان تميز فكالقائم بعينه والا دعاء للحق كذلك فياخذ منه قيمته وان اخلط مع غصب آخر لغيره هجوم عليه وقوتل حتى يؤخذ منه الكل وبود لا ربابه وكذا يفعل بمن غصبه من غاصبه ولو تعدد ما تداول

اولاً وكذا لو تكرر الغصب بين اثنين فصاعداً مثل ان يغصبه عمرو من بكر وبكر من عمرو ثم عمرو من زيد فان بقي هجوم عليه بقتال او غيره والا لم يهجم عليه وان اخلط حتى لا يميز لم يهجم عليه الا ان اخلط بمفصوب اخر وهكذا تجري فيه الاحكام التي ذكرت وقد تقدم ذلك وسواء في ذلك احد اصحاب الاموال وغيره ممن هو نائب او محتسب ويطالب الغاصب الذي خرجت من ايديهم مطلقاً بالحكم ليحكم عليهم بالرد ان شاء ولتخرج منهم الحدود وان اعتادوا بغيا قتلوا ولو خرجت منهم والله اعلم باب اخر في معنى الباب الذي قبله من القتال والمجروح لا يهجم على باع نزع منه بحق او بغى بقتال ولا بغيره ما اخذ بغى ان لم يتبع هذا الباني بطلبه غاصبه مفعول يتبع منه اي ممن لم يتبع هذا الباني من غصب منه لياخذ ذلك المال لنفسه ممن غصبه منه او اخذه منه بحق كربه ونائبه ومحتسب اي او لم يتبع هذا الباني من رد منه بحق ما اخذ بغيره والا يكن لم يتبع الباني غاصبه ليرده لنفسه او لغير غاصبه ولا اخذه منه بحق بل اتبع الباني اخذه منه ليرده لنفسه او لمن شاء غير صاحبه وغير من يوصله لصاحبه او اخذه صاحبه او نائبه او المحتسب من الباني فاتبعه الباني ليرده لنفسه او لمن شاء غير صاحبه وغير من يوصله له جاز قتاله والمجروح عليه به اي بالقتال في حال ذهابه للرد وفي حال اشتغاله بالرد وبعد ما رده وان لغير ربه ممن يرد له ربه وهذا عائد الى قوله جاز ما طلبه اي مادام الباني في طلبه لغير صاحبه وكذا يهجم على غاصبه من الباني بقتال مادام في يده وما دام يتبع من اخذه منه سواء اخذه منه باع ثالث او الاول او صاحب المال او نائبه او المحتسب وكذا ان فرغ المال المفصوب كعبد وامة ودابة وطار وكمال على دابة هربت به منه اي من الباني وكذا غاصبه من الباني او الغاصب من الغاصب من الباني وهكذا او تلف ومشى في طلبه وخيف ان يلحقه او حال دونه مانع ولو حراً او برداً او جوعاً او عطشاً يهجم عليه بضرب او ربط او بقتال اذ كان يتنهي على مهل لضيق الى ذلك المال ولو ادى القتال الى قتله ويقتل من اول ان جدد الذهب

باب

لا يهجم على باع نزع منه ما اخذ بغى ان لم يتبع بطلبه غاصبه منه او اخذه منه بحق كربه والا جاز قتاله والمجروح عليه به وان لغير ربه ما طلبه وكذا ان فرغ منه او تلف او حال دونه مانع ولو حراً او برداً او جوعاً او عطشاً يهجم عليه ويقتل ان جدد

طلبه لنفسه او لغير صاحبه * بعد زوال المانع وخيف لحوقه واخذه *
 ولا يهجم عليه بقتال ان لم يخف لحوقه واخذه * ولا يهجم عليه ان وصل ربه *
 وكان لا يقدر الباغي على رده منه ومضى ليرده * او وصل * حيث لا يقدر
 الباغي على اخذه وان وصل * بيد ربه * العطف على محذوف اي ان
 وصل بيد من لا يرده لربه بل يجره ليظهر له صاحبه او يدعي انه له بوجه ما
 وهذا الراد لربه قد كان ممن لا يقدر الباغي على رده منه ومضى ليرده * او بيد
 غاصب * اخر * لا يقدر الباغي على رده منه ومضى ليرده * وعندي انه اذا مضى
 ليرده جاز المجهوم عليه للقتل اذا امكن ان يردده ولو تعمس ويجوز دعاءه الى الضمان
 ولو خرج من يده الى غاصب لا يقدر على رده منه او تلف او حيل بينه وبين
 القبض عليه ليخرج منه الحق بل يجوز المجهوم بالقتل اذا اخذ ثم اخذه منه غاصب
 او غيره او تلف ومضى في طلبه لتكرار البغي منه وكذا يهجم بقتال على من مشى
 في اخذ مال الناس الذي لم يكن في ايديهم بالغصب او في القتل ومادونه اذا خيف
 ان يصل الى ذلك على حد مامر في رده مالا قد غصبه ونزع منه وانما يقتل اذا
 مشى لا قبل ولا بعد تركه الا ان كان ممن يقتل * وان اتبع باغيارب ما اخذ *
 ذلك الباغي * ليرده او * تبعه * غيره * من نائب او محاسب * ايضا لذلك *
 اي ليرده اي الى صاحبه * فقال * الباغي * لهم * اي لربه وغيره ممن اتبعه
 ليرده لربه * ما اخذته على انه لكم * يا معشر من رده نفسه او لصاحبه وان
 ساغ ان يقول لكم لان من يرده لربه كانه ملك له * بل * اخذته * على انه
 مالي * او مال من نبت عنه سرقة الذي اخذناه منه او غلط فيه او غلط به او كان
 بيده بامانة او غيرها * او * قال لمتبه غير صاحبه ممن لم يشاهد غصبه * كان
 بيدي بكامانة * من رديعة وعارية ورهن وغير ذلك مما فيه الضمان وما لا ضمان
 فيه واخذني قهرا او بكامانة * او * قال لمن لم يشاهد اخذه بغصب اخذته
 * على * نية * جمعه لربه او * هو لكم او لفلان مثلا في ايديكم ولكن * انها
 سقته خوفا ان يؤخذ منكم او ان يتلف وان به * اسم * ات من قبل الله *
 بلا سبب * ادعي فيه كفر وقسيل وعطش * فلا يقتلوه على ذلك ان صدقوه *

اطلبه بعد زوال المانع
 وخيف لحوقه واخذه ولا
 يهجم عليه ان وصل ربه او
 حيث لا يقدر الباغي على
 اخذه وان بيد ربه
 او بيد غاصب * اخر وان
 اتبع باغيارب ما اخذ
 ليرده او غيره * بالذلك
 فقال لهم ما اخذته على انه
 لكم بل على انه مالي او كان
 بيدي بكامانة او على جمعه
 لربه او انما سقته خوفا ان
 يؤخذ منكم او ان يتلف
 وان بات من قبل الله
 فلا يقتلوه على ذلك ان
 صدقوه

او ترجح عندهم صدقه او احتمال احتمالا قريبا * والا * يصدقه ولا ترجح
 صدقه ولا احتمال احتمالا قريبا * جاز * قتاله ولو بهجوم * حتى ياخذوه
 عنه * وان صدقه بعض وكذبه بعض فلم يكذب قتاله ولكن اذا قال هو له يركم
 فان علم انه له لا للباغي ولا لغيره فقتله في صورة خوفه ان يؤخذ منه ان صدقه
 طلبوه فيعطيه وان منعهم قاتلوه وان كذبوه والذي عندي انهم لا يقتلونه لان
 قوله خوفا ان يؤخذ منكم قول لين يدل على انه يرده لهم فلا يقتلوه حتى يمنع
 * وكذا ان ادعى غلطا * فقال اني قصدت الى مالي او مال من نبت عنه
 فغلطت بهذا او انما قصدت الاغارة على مال فلان فغلطت في هذا وما شبه ذلك
 وانما خففت عليه مع قوله قصدت الاغارة لان مقتضى قوله انه لم ياخذ ما في يده
 بالاغارة على فلان في عنايته وانما عني غيره فباعترافه يفر على فلان * او *
 تبعوا حاله ومعرفة * فوجدوه ممن لا ينبغي * على الناس فلا يهجم عليه ولا يقتل
 ولكن * يخاطب * ويتعرف سبب اخذه المال * فان اعتل بمخرج * له على
 البني كادعاء كونه ما اخذناه منه فردده او غلط فيه او نحو ذلك مما مر وخرج
 بضم الميم وكسراء الراء اسم فاعل او بفتحها اسم مكان * تركوه * بلا قتال ولا
 نزع فان كان لذلك خصم فليقم بحجته وذلك كدفع الحد بالشبهة قل صلى الله
 عليه وسلم ادروا الحدود عن المسلمين ما استطعتم فان وجدتم للمسلم مخرجاً تخلوا
 سبيله فان الامام ليخطي لان يخطي في العقوبة خير من يخطي في العقوبة رونه
 عائشة رضي الله عنها وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود
 بالشبهات واقلوا الكرام عثراتهم الا في حد من حدود الله وكذا روي عن
 ابن مسعود لكن موقوفاً وعن علي عنه صلى الله عليه وسلم ادروا الحدود ولا ينبغي
 للامام تعطيل الحدود وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم ادفعوا الحدود
 عن عباد الله ما وجدتم له مدفعاً * والا * يقتل بمخرج * قاتلوه حتى ينزعوا منه
 ذلك * او يعجزوا او يكونوا مغلوبين وهكذا في كل قتال * ولا يهجم على
 من بيده مال بكرعي وقراض ووديعة * وعارية وكراه وامانة ورهن وعرض
 * او نحوها * مما كان بيده بامر صاحبه * ان فربه * بلا طلب من صاحبه له

والا جاز حتى ياخذوه
 عنه وكذا ان ادعى غلطا
 او وجدوه ممن لا ينبغي
 يخاطب فان اعتل بمخرج
 تركوه والا قاتلوه حتى
 ينزعوا منه ذلك ولا
 يهجم على من بيده مال
 بكرعي وقراض ووديعة
 او نحوها ان فربه

او خاف طلبا **يا** كلة **او** يعطيه احدا **او** يتلفه **الا** ان ابي من رده بعد طلبه منه فيقاتل حتى ينزع منه **ولو** بهجوم وغفلة ان قام عينه **ولو** تغير لان ذهبت عينه ويجوز ذلك لصاحبه ونائبه والمحتسب وكذا ان لم يقربه **يا** كلة ولكن منع رده من اول مرة **يا** كلة **او** يعطيه **او** يتلفه ويجوز دخول هذه الصورة في كلام المصنف بان يريد بقوله ان يقربه **يا** كلة انه امتنع به لذلك سواء هرب به او لبث حيث هو وانما يجوز قتاله **الا** ان منع المال لانه دخل يده باذن المالك او مثله **وقيل** **لا** يقاتل ولو ابي بل **يدعى** لكفاض **من** حاكم او امام او جماعة **لا** اعطاء حق **اي** ليعطي الحق والمعدل من نفسه **ولو** حضر المال **ان** امتنع من رده لذلك لانه كان بيده بامر صاحبه **كما** انه يدعى لاعطاء الحق **ان** فاته **ولو** بتغيير ان زال الاسم **اتفاقا** متعلق بقوله فاته باعتبار تقدير يدعى **اي** يدعى اتفاقا **وكذا** من بيده مال بكوكالة **او** استخلاف **او** امر او تسليط **وهو** ان يساط على الرهن كما مر في كتابه او على غيره **ان** يقربه **او** منعه **يا** كلة **او** يعطيه **او** يتلفه **في** **حكم** **ما** **اسم** **لا** صدريه **قام** عينه او فاته **ولو** بتغيير يزول به الاسم الاول فحكم ما قام عينه جواز الهجوم والقتال ولو تغير ان لم يزل الاسم بتغييره بخلاف ما فات وانما ساغ له نظير هذه المسئلة بالتالي قبلها فيما قام عينه او فاته مع انه لم يذكروا في التي قبلها قيام العين لانه لما قال كما ان فاته علمنا انه فرض الكلام قبله فيما لم يفت وايضا يعلم مما مر في المسائل قبل ذلك انه يقال فيما لم يفت ولو اكتفى بقوله ولا يهجم على من بيده مال بكرعي الخ عن قوله وكذا من بيده مال بكوكالة الخ لكان اولى **وما** وصل اليه ربه **او** نائبه **او** المحتسب **من** هذا **اي** من هذا المال الذي كان بيده احد بكوكالة **ونحوه** **كالذي** بيده بكرعي وقد علمت ان احد التمثيلين يكفي وككل مال نزع من يد الباغي **ودخل** يده **او** يد نائبه **او** محتسبه **وحازه** قاتل عليه **بلا** خلاف **مريدا** منهم **اي** من اراد من هؤلاء الذين كان بايديهم **نحو** الوكالة او بنحو الرعي او غير ذلك ووجه ارادتهم نزع ان يدعي ان يحضر الشهود على اني رددته لك او دعوى السفه وليس بسفيه وما كان بيدهم بالحكم فلا يقاتلهم

يا كلة **الا** ان ابي من رده بعد طلبه منه فيقاتل حتى ينزع منه **وقيل** يدعى لكفاض **لا** اعطاء حق **ولو** حضر المال كما ان فاته اتفاقا وكذا من بيده مال بكوكالة او امر او تسليط ان يقربه في مقام عينه او فاته وما وصل اليه ربه من هذا ونحوه ودخل يده وحازه قاتل عليه مريدا منهم

على رده **نزع** **مفعول** مريدا **منه** **اي** من ربه وكذا من وصل يده بحق من نائب او محتسب فاراد من كان بيده رده منه بغيا والله اعلم **فصل** ان ساق باغ ما اخذ واخطه بماله **او** بمال كان بيده بامانة او غيرها سواء كان حيوانا او عروضا اخرى لانه يجوز ان يقال ساق الانسان غير الحيوان باعتبار انه حمله على دابة مثلا واجراها قدامة **من** مثل او خلاف **اي** بماله حال كونه مائلا للمال الذي ساقه او مغلظا له **فلتمتبه** لدفع بغيه **سواء** كان صاحب المال او نائبه **او** محتسبا **قتاله** والمجوم عليه به **اي** بالقتال **واخذ** ماله **او** مال غيره لصاحبه **ان** امتاز ولو في وعاء **اي** وعاء الباغي **اي** يأخذه وهو في وعاء الباغي **ان** لم يجد الا ذلك مخافة القوت او الضر او فوت المال **ولا** يضمنه ان افسده **بلا** عمد او بعد ان كان لا يصل الى ماله الا بافساده او ان لم يفسده ادركه العدو فيضره او يقتله او يفتقه ماله **وياخذ** ماله ويترك وعاءه **اي** وعاء الباغي حيث يتسرع له ان نقله ليتمكن من ماله فلو حمله على ظهره او دابة او غيرها ليصل الى موضع يأمن فيه **وياخذ** ماله لجاز له ذلك فيترك الوعاء في هذا الموضع ولا ضمان عليه وكذا لا ضمان ان وقع الوعاء من حامله بلا عمد او خوف درك العدو وطرحه لينجوا ولم يجد الا طرحه ولا يلزمه ايصاله اليه الا ان امكن ان يأخذ ماله بلا نقل للوعاء فذله **او** **اي** اخذ **حيوانه** **مثل** ان يفصب حيوانا فيخلطه مع حيوانه او حيوان بيده فيجبي صاحب الحيوان الذي غصب او نائبه او المحتسب فيسوقه مع حيوان الغاصب او حيوان في يده او يجد ماله على حيوان الغاصب او حيوان في يده فيسوقه فاذا وصل موضع الا من اخذ ماله او حيوانه وترك حيوان الغاصب او حيوانا كان في يده **بعد** فرزه من حيوانه ورده له **اي** ولا يرد له **بلا** ضمان ان افسده **ولو** عمدا ان لم يجد نجا ماله الا بافساده وكذا نجا نفسه وان لم يجد فرزه ماله ورد مال الباغي اضيق الحال بالعدو المتبع لم يلزمه رد مال الباغي اليه فيترك ماله حيث فرزه وهو حيوان ولا ضمان عليه ولو كان لغير الباغي بل يضمنه الباغي لانه الذي اوجب ذلك بخلطه **وما** وجدته في وعائه **اي** ما وجدته المبغى عليه في وعاء نفسه من مال

نزع منه

فصل

ان ساق باغ ما اخذ واخطه بماله من مثل او خلاف فلتمتبه لدفع بغيه قتاله والمجوم عليه به واخذ ماله ان امتاز ولو في وعاء ولا يضمنه ان افسده وياخذ ماله ويترك وعاءه او حيوانه بعد فرزه من حيوانه ورده له بلا ضمان ان افسده وما وجدته في وعائه

الباغى او مال بيده * او على دابته * محمولا عليها او اداة لها كحوية او بردعة
 وغير ذلك مما هو اداة لذلك النوع من الدواب او غير ذلك النوع او متصلا
 بدابته كمربوط في عنقه او رجلها ومسمر في رجلها وجلها * او رقيقه * بان يجده
 حمل شيئا او لبس شيئا او حلي بشي * كقترط او بيده شي * يعمل كخياطة او حيوانا
 يرعاها او يعلقها او يحفظها او لا يحفظه وهكذا كل ما وجد المبيع عليه في ماله
 كدراهم يصرها الباغى في ثوب اخذه * اخذ ماله وترك مال الباغى * خبر المبتدا
 الذي هو ما من قوله وما وجده والرابط اعادة المبتدا بمعناه او الرابط هو مال الباغى
 وضعا للظاهر موضع المضمر ولا ضمان عليه للباغى ولو وجد ما يجعل فيه مال الباغى
 مثل ان يجد زيت الباغى في وعائه فيهرقه ويأخذ وعاءه ويأخذ عبده ويترك
 ما بيده كغنم ولو كانت تضع بذئاب او سراق او عطش او غير ذلك ويطرح
 ما عليه من ثياب الباغى او غيرها ويلبسه من عنده وان لم يجد ما يلبسه مضى
 بلباسه حتى يجد لباسا له فيطرحه ولا ضمان عليه ولزمه كراه البسه بعد الذهاب
 به وقيل لا يلزمه لان الذي تسبب في ذلك هو الباغى وان كان المال في هذه
 المسائل لغير الباغى فصاع فالضامن الباغى لا من جاء اخذ الماله او نائبه او محتسبا
 ويقالون من حال بينهم وبين من اخذ ذلك المال او بينهم وبين طرح مال
 الباغى او مال بيده ويقالون من جاء يقاتلهم على ضمانه * ان وجد ما يجعله فيه *
 هذا القيد راجع لمحذوف مقدر قبله او شرط جوابه محذوف اي وان وجد المبيع
 عليه ماله في مال الباغى اخذ ماله وترك مال الباغى ان وجد ما يجعل فيه ماله
 غير مال الباغى وان وجد ما يجعله فيه فليجعل فيه ويترك مال الباغى ودل على
 المحذوف قوله في المسئلة قبل هذه اخذ ماله وترك مال الباغى وانما اثبتت هذا البحث
 لان المسئلتين مختلفتان الاولى ان مال المبيع عليه في مال الباغى والاخرى عكسها
 ويجوز ان يجعل قوله وترك مال الباغى مستأنفا شاملا للمسئلة الاولى والثانية
 فقيده باعتبار الثانية بان يجد ما يجعل فيه المبيع عليه ماله اذا وجد في مال الباغى
 وكانه قال وترك مال الباغى مطلقا اذا وجد المبيع عليه في مال نفسه وبشرط ان
 يجد ما يجعل فيه ماله في العكس والحاصل انه اذا وجد مال الباغى في ماله طرحه

او على دابته او رقيقه اخذ
 ماله وترك مال الباغى ان
 وجد ما يجعله فيه

مطلقا واخذ ماله واذا وجد ماله في مال الباغى اخذه وترك مال الباغى ان وجد
 ما يجعل فيه ماله * اولا يفسد بنزعه كـ * انفساد * زيت * بنزعه * من زق
 وـ * انفساد * حب * بنزعه * من ظرف والا * يكن وجد ما يجعل فيه ماله ولا
 يفسد بل لم يجد او كان يفسد * تركه * اي ترك المبيع عليه ماله * فيه * اي
 في مال الباغى * حتى يجد ما يجعل ماله فيه * فيذهب مثلا يريته في زق الباغى
 وجهه في ظرف الباغى ويعطي للباغى كراه زقه او ظرفه مثلا من حين مضى به
 وضمنه ان فسد وقيل لا كراه عليه ولا ضمان لان الباغى هو الموجب لذلك
 المتعرض له ولو وجد ما يجعل فيه ولم يجعل لضيق الحال بالعدو فالتقولان ايضا
 وان وجد ولم يضق الحال لزمه الكراه قولنا واحدا وما بيد الباغى هو مثل مال
 الباغى في جميع المسائل ويحتمل ان يدخل في قوله مال الباغى على عموم الجاز
 فيكون معنى قوله مال الباغى ما ثبتت فيه للباغى يد * وان لم يدخل ماله * اي
 مال المبيع عليه * يده * اي يد المبيع عليه اي لم يدخل يده مجردا عن مال
 الباغى بل دخل يده وهو في وعاء الباغى * وتركه في موضعه * لم يمس به وهو
 في مال الباغى بل تركه في موضعه وهو في مال الباغى ويجوز عود ماله للباغى
 وماله هو الوعاء الذي فيه مال المبيع عليه وعود ماله للمبيع عليه وهذا اولى لانه
 يشمل ما اذا مر به في وعاء الباغى وما اذا تركها ولم ينتقل بها * لم تلزمه للباغى
 اجرة وعائه * ولو طال مكثه فيه لان الباغى هو الذي جعله في وعاء نفسه الا
 انه ان وجد المبيع عليه ما يجعل فيه وامكنه الجعل وتركه فيه لينتفع بوعاء
 القاصب لزمه الكراه عند الله من حين نوي ذلك والمفهوم انه لو مضى به لزمته الاجرة
 وهو كذلك كما صرح به وانما وان حمله من موضعه لموضع اخر قريب او بعيد
 ولم يمس به لضيق الحال او رده في موضعه ولو حمله ووضع في ساعة واحدة ففي
 لزوم الكراه القولان ولا كراه عليه لما قبل حمله اتفاقا حمله بعد اول حمله * وكذا
 ما على دوابه * او سفنه او محامله او ماله مطلقا من مال المبيع عليه فان وجد
 ما يجعله عليه ويا من فليحمل ويترك دابة الباغى التي وجدته عليها وان حمل على
 ماله لزمه الكراه والضمان ان تلف مات وما ذكرناه والا يجد او وجد وضاق

اولا يفسد بنزعه كريت
 من زق وجب من ظرف والا
 تركه فيه حتى يجد ما يجعل
 ماله فيه وان لم يدخل ماله
 يده وتركه في موضعه لم
 تلزمه للباغى اجرة وعائه
 وكذا ما على دوابه

الحال بالعدو فليسق ماله وهو على مال الباغي حتى يصل مأثما يجحد فيه ما يحمل ماله ولو بكراه أو يضع فيه ماله حتى يجي بما يحمله عليه ترك هناك مال الباغي فان حمل بعد على مال الباغي فالكراه والضمان من موضعه هذا واما قبل فلا ضمان ولا كراه وقيل لزماه وان حركه من موضعه الى جانب قريب أو بعيد أو رفعه لفوق ورده في حينه مثلا ان كان في مال يمكن رفعه ففي كراهه من حينه لما بعد القولان ولا ضمان عليه ان ساقها غيره بلا امر منه بل على السائق **ولا يمنع باغ قدر عليه** من ماله الذي هوله في يده أو في يد غيره لا يترك احدا يعلم مال الباغي ولو باجرة سابقة او حادثة وذلك داخل في منعه من ماله ولا يمنع من مال بيده بنحو امانة وذلك مثل ان يمنع عن جنانه وداره وحيوانه وغير ذلك من الاصل والعرض **ويمنع ايضا من الانتفاع منه كرعى وسقى واحتطاب وكذا يمنع ماله منه ويمنع منه ما ينتفع به حتى يرد ما اخذ **ولا يمنع** وليه **اي ولي الباغي وماله** اي لا يمنع احدهما من الآخر اي لا يمنع وليه من مال نفسه ولا مال الولي من الولي وكذا ما ينتفع به الولي لا يمنع منه الولي ولا يمنع من الولي ولو جاز اخذ الولي ان يأخذ الحق لاهل الحق من وليه أو يأتي به للحق أو للحدود **وجوز** ما ذكر من منع الولي من ماله وما ينتفع به ومنعهما منه حتى يرد وليه الباغي ما اخذ أو حتى ينزعه منه لاهله ان كان قادرا عليه أو على نزع ذلك منه لانه يعمل الباغي تحت ظل وليه فيقهر الولي على رده الى الحق وانما الممنوع الاخذ من مال الولي لاجل وليه الباغي **وكذا من يده شيء مما امر** من الامانة وغيرها اذا اخذه الباغي منه فله منعه من ماله وما ينتفع به حتى يرد وفي منع وليه القولان وهذا كله صحيح ثابت ولولم يتعين ان يريده المصنف لجواز ان يريده انه كذلك يمنع البغاة الذين في ايديهم مال غيرهم من ذلك المال وينتفعون بذلك المال كعازية ومكرى فانه يمنع عن تلك العارية ويمنع عن ذلك المكرى وكذلك يمنع عن الرهن والعوض يمنعون عن ذلك الانتفاع وعن بيع الرهن او عن العوض حتى يردوا ما اخذوا بنيا أو منع وليهم مما في ايديهم وانتفاعه حتى يردوا من الباغي القولان **ومال الباغي** ان كان بيد من بني عليه بكامانة **مما فيه الضمان وما لا ضمان فيه وذلك****

ويمنع باغ قدر عليه حتى يرد ما اخذ لاوليه وماله وجوزو كذا من يده شيء مما امر ومال الباغي ان كان بيد من بني عليه بكامانة

كالوديعة والعارية والرهن والعوض **لا يمنعه** اي الباغي **منه** اي لا يمنع المبنى عليه الباغي من ماله الذي بيده اعني يد المبنى عليه **حتى يرد له ماله** اي حتى يرد الباغي للمبنى عليه ماله اي منعه ما بيده للباغي حتى يرد الباغي لا يجوز فان منعه فهو باغ وان ضاع بعد المنع ضمنه وهكذا حيثما لم يجز المنع فمنع لانه لا يأخذ حقه بنفسه ولقوله تعالى **ان الله يامركم ان تؤدوا الامانات الى اهلها** وقوله صلى الله عليه وسلم **اد الامانة لمن ائتمنتك ولا تخن من خانتك** **وجوز** للمبنى عليه ذلك ان يمنع مال الباغي الذي بيده حتى يرد الباغي ما بني بأخذه وسواء في ذلك كان المال للمبنى عليه أو لغيره في يده وكذا المحتسب الذي يريد الرد من الباغي وقد مر القولان في القضاء بعد الانكار هل يقضي حقه من الامانة التي بيده واجاز ايضا بعضهم القضاء من مال الباغي الذي بيد المبنى عليه اذا لم ينصف له ولم يذعن للرد وكذا من مال بيد الغاصب وهو للغاصب وكل ما يجوز لصاحب المال في قول من الاقوال يجوز لثانيه والمحتسب فان كان بيد المحتسب مال الباغي فله منعه حتى يرد ما بني به **ولا يأخذ منه** اي من المال الذي هو للباغي **شيئا** ولا يمنعه ايضا عن بيده **ان كان يد غيره** بامانة او غيرها لانه لا سبيل على الذي بيده ولان له حجة في منع ما جعل بيده ولانه يؤدي الى تفرقة ان كان مما يضمن او لم يتبين انه مغلوب عليه ولم يكن القول فيه قول من بيده والذي في يده منعه حتى يذعن لمن له الحق **وكذا ما غصب منه** اي من الباغي لا يأخذ منه شيئا وهو عند غاصبه لانه حرام من حيث انه مفصوب **ويمنع بعض البغاة** عن التصرف والذهاب به الى ان يؤيس من فائدة فاذا لم يرجوها اطلقوها **ويحبس** عطف مرادف بدليل ذكر المنع وحده بعد والمراد بالمنع ما يشمل السجن وغيره مما هو ممنوع من الذهاب ويجوز ان يريد الحبس السجن فيكون من عطف الخاص على العام **حتى يردوا** اي حتى يرد هو والبغاة الذين معه كلهم **ما ساقوا** **كله** وما اخذوا من الانفس **كما مر** انه يؤخذ ان يرد من ماله جميع ما اخذ اصحابه الذين هو فيهم وكذلك هنا يجوز ان يؤخذ به ويضمنه من ماله ويجوز ان يحبس ويمنع من الذهاب حتى يردوا ولا يمنع من الذهاب ولي

لا يمنعه منه حتى يرد له ماله وجوز ولا يأخذ منه شيئا ان كان بيد غيره وكذا ما غصب منه ويمنع بعض البغاة ويحبس حتى يردوا ما ساقوا وما اخذوا من الانفس

البيع على الكل ولا يحبس وكذا اولياء الكل ولا يحبس وقيل يجوز ذلك
 كله كما قال **﴿** وجوز اخذ ولهم **﴾** اي حبسه ومنعه **﴿** الذي يؤخذ في الحق
 فيهم **﴾** ممن هو بالغ عاقل على حد ما صر في باب القسمة انه يؤخذ الولي ان يأتي
 بولي الحق ويقهره عليه وصر كلامي في ذلك وصراده اخذ ولي بعضهم على الكل
 فانه كما يؤخذ احد البغاة على الكل يؤخذ وليه على الكل على هذا القول **﴿** ان لم
 يكن كطفل **﴾** مثله هو المجنون والابكم والمريض المقعد وذو العذر البين وليست
 اللفظة قبل لم شرطية اذ لا يتصور انه يؤخذ مثل الطفل في وليه فضلا عن ان
 يشترط في الولي المأخوذ ان يكون كطفل فحي بفتح الهزة على تقدير اللام اي
 يؤخذ في الحق فيهم لعدم كونه كطفل اللهم الا ان يقال هي بالسكسر شرطية على
 ان المراد بالاخذ والاخذ المطلق الشامل للنفقة وللايتان به للحق فباعتبار النفقة
 يصح اشتراط اخراج الطفل لانه يؤخذ في النفقة بمعنى انها تجب في ماله لوليه
 المحتاج وليس يقهر في ذاته وكذا المجنون **﴿** ونفقة الممنوع **﴾** الذي هو انسانه
 ودابته عن الذهاب حتي يرد هو من معه من البغاة او يرد هو او البغاة الذين معه
 او حتى يرد وليه الباغي ما اخذ كما قال **﴿** ولو **﴾** كان الممنوع **﴿** ولي الباغي على
 نفسه ان كان له ما ينفق منه والا فنفقته على مانعه لا على الباغي **﴿** ولا يتركه
 مانعه لتلفه **﴾** اي الى تلفه **﴿** وينفق من ماله ويحسب عليه ويدركه **﴾** اي يدرك
 المنفق ما انتفى على الممنوع **﴿** في الحكم وعند الله وان كان **﴾** الممنوع **﴿** حيوانا **﴾**
 للباغي او لوليه **﴿** فنفقته على الباغي **﴾** ان كان له وعلى وليه ان كان لوليه
﴿ وكذا **﴾** اجرة حارسه والقائم به **﴾** كما يقه وراعيه وما يحتاج اليه الحيوان
 وكذا كل مال غير الحيوان منع مما يجوز منه فلي الباغي او وليه المالك له
 ما يحتاج اليه فلا ضمان على مانعه ان مات او نقص بخلاف الانسان الممنوع فان
 مات بجوع او هلك عضو منه ضمنه مانعه باغيا او ولها فيما يظهر لانه ولو باغيا
 لكنه في يده كمانة ويدل لذلك نهى المصنف كصاحب الاصل عن ان
 يترك لتلف والله اعلم وجميع ما مر من الكلام او يأتي في النبي باخذ الاموال
 من القتال والهجوم وتمييز المأخوذ من غيره وعدم جواز القتال والهجوم حيث

وجوز اخذ ولهم الذي
 يؤخذ في الحق فيهم
 ان لم يكن كطفل ونفقة
 الممنوع ولو ولي الباغي
 على نفسه ان كان له ما ينفق
 منه والا فلا يتركه مانعه
 لتلفه وينفق من ماله
 ويحسب عليه ويدركه
 في الحكم وعند الله وان
 كان حيوانا فنفقته على
 الباغي واجرة حارسه
 والقائم به

لا يجوز ان يصح مثله في اخذ النفس من بالغ او طفل ذكر او انثى حر او عبد
 والعبد ايضا مال والله اعلم **﴿** فصل جاز اتباع باع وقتله على اخذ المال **﴾** او ارادة
 اخذه **﴿** وان **﴾** كان اخذه **﴿** من غير يد ربه **﴾** ولا من يد احد **﴿** كضالة
 ولقطة **﴾** ودفين وثمار من حرث او نخل او شجر او مال وضعه ربه ايرجع اليه
﴿ او كان بيد غيره **﴾** اي غير ربه **﴿** بكأمانة **﴾** مما لا ضمان به او به ضمان
﴿ ان اخذه على غصب **﴾** مثل ان يجد انسان شيئا فيلقطه فيأخذه باع من يده
 على غصب **﴿** والا **﴾** يأخذه على غصب بل على انه له او لمن يلي امره او على
 الحرز لربه او على ان يأكل ويغرم او على ان يأخذ اجرة او ما يعطى على التبشير
 ونحو ذلك مما ليس غصبا مستمرا **﴿** دعي للحق ان كان على حرزه لربه او على
 اخذ جزء منه **﴾** وغرم قيمته او مثله **﴿** او على اكله **﴾** كله **﴾** وغرمه قيمته **﴾**
 كلها او على الانتفاع به فيرده ويرد كراهه او ادل على مالكة كأخذ دابة من
 مؤتمن بها على ان يركب عليها او يحمل عليها ادلا لا على ربه او اكثرا فيردها
 وانما لم يميز القتال في ذلك لشبهة في فعل الباغي وقد قال صلى الله عليه وسلم ادراوا
 الحديد بالشبهات والقتال كالحودود والذي عندي انه يجوز قتاله لانه ليس له حبس
 المال على صاحبه ولا سيما صاحب المال او من بيده فلا يمنع عن قتاله وما ذكره
 انها هو ان ادعى الباغي ذلك وذهب بالمال لا يقتل بعد ذهابه واما في حال اخذه
 من يد احد فالذي عندي ان من كان بيده يقتله بلا قصد لقتله لوجوب حفظه
 ما بيده واعلم انه يجوز لصاحب المال قتال من اراد اخذه من يده على الغرم او
 الانتفاع **﴿** ولا يحمل لمن اخذ ماله **﴾** بالبغي بالبناء للمفعول او الفاعل اي لمن اخذ
 الباغي ماله وكذا ان اخذ مالا لغيره كان بيده او لم يكن بيده **﴿** ان اتبع الباغي
 ان يغير عليه **﴾** اي على الباغي **﴿** ويأخذ ماله **﴾** اي مال الباغي **﴿** ايضا **﴾** اي
 كما اخذ الباغي ماله اي او مال غيره والا كان باغيا مثله يحمل قتاله وانه ذلك لغيره
 لينصف له **﴿** وليقصد لماله فيأخذه ان سلمه له وعرفه **﴾** عرف صاحبه ان هذا
 ماله وكذا ما غصب من مال غيره **﴿** والا **﴾** يسلمه بل عاند ودافع **﴿** فانه عليه **﴾**
 ولكن اذا قال الباغي لم تبعه ممن لم يكن المال بيده في لا اعرفك تأخذه مني لصاحبه

﴿ فصل ﴾

جاز اتباع باع وقتله على
 اخذ المال وان من غير
 يد ربه كضالة ولقطة
 او كان بيد غيره بكأمانة
 ان اخذه على غصب والا
 دعي للحق ان كان على
 حرزه لربه او على اخذ
 جزء منه او على اكله
 وغرمه قيمته ولا يحمل
 لمن اخذ ماله ان اتبع
 الباغي ان يغير عليه ويأخذ
 ماله ايضا وليقصد لماله
 فيأخذه ان سلمه له
 وعرفه والا فانه عليه

ولعلك تأكله أو تعطيه لغير صاحبه أو تفسده فلا يقاتله هذا المتبع إلا أن اشترى
 صلاحه حتى عرفه الباغي أو قال له الأمانة ليس كما تقول فيه وهكذا فيما
 من المسائل أو يأتي * وإن لم يعرفه * أو اختلط حتى لا يميز على حد ما مر في
 الاختلاط * أو تلف * أو لم يكن في يده بل في موضع آخر * دعاه للحق بلا
 هجوم عليه و * لا * قتال والا * يكن دعاه للحق بلا هجوم ولا قتال بل
 دعاه للحق بهجوم و قتال أو هجم و قاتل بلا دعاء للحق * كان باغيا مثله *
 يجوز للباغي الأول قتاله ودفاعه من ذلك الهجوم والقتال ولزمه تسليم المال * ولا
 يحل لذي مال اخذ منه * هذه الجملة نعت مال * أو يقاتل مانعه منه ان كان
 اصله فيها * أي بغى ذي المال أو المانع منه * الأول * نعت للبغي اضاف
 للبغي اليها لانها باغيان ولو لم يصرح ببغي ذي المال والتقدير ولا يحل لذي مال
 باع وذلك بان بغى على انسان فاخذ منه الانسان المال ببغي فهناك بغيان اولها
 وهو بغى ذي المال في هذه الصورة وبغى غيره لو بغى غيره عليه بمال أو نفس ثم
 بغى صاحب المال أو النفس * على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك * البغي الأول
 صاحب المال أو الذي بغى أولا والمصدق واحد * فيجوز له الدفاع عن نفسه
 وماله * بالقتال بعد التوبة وكذا الذي بغى ثانيا لا يقاتل الا ان تاب هذا
 الثاني واذعن للرد فله القتال على ماله * وجاز لمتبسع باع على ماله * أو مال من
 هو نائب عنه ولحسب ومتبسه ايضا على جناية في نفس اذا كان ممن يقتل أو على
 اخذ انسان * الهجوم عليه ولو ادى * هجومه عليه * إلى تلف ما بيده * أي
 ما بيد الباغي * وإن * كان * لغيره * أي لغير الباغي * ببغي * أو بغيره كأمانة
 * ايضا * سواء اخذها ببغي قبل المال الذي اخذه فاتبته عليه أو ماله أو بعده
 في طريقه أو بعد وصوله فيجوز لصاحب المال الأول ان يقاتل ويدفع عن ماله أو
 يردده ولو ادى ذلك إلى تلف مال الثاني وبالعكس وهو ان يقاتل الثاني ويدفع
 عن ماله أو يردده ولو ادى إلى تلف مال الأول كل ذلك داخل في عبارة المصنف
 وإنما بالغ بهذه لأن ما بيده بأمانة أو غيرها مما باذن صاحبه أو بما يجوز له كونه
 بيده كقطعة يلتقطها ليعرفها أقرب إلى ماله بخلاف المنسوب فلا يقرب له * أو اخذه *

وإن لم يعرفه أو تلف دعاه
 للحق بلا هجوم عليه
 وقاتل والا كان باغيا مثله
 ولا يحل لذي مال اخذ
 منه أو يقاتل مانعه منه
 ان كان اصله فيها الأول
 على حمية وفتنة الا ان
 تاب من ذلك فيجوز له
 الدفاع عن نفسه وماله
 وجاز لمتبسع باع على ماله
 الهجوم عليه ولو ادى إلى
 تلف ما بيده وإن لغيره
 ببغي ايضا أو اخذه

أي اخذ المال الذي اتبعه عليه مرید ربه * بديانة * كالصغري يغنم مال الفاسق
 وقوله اخذه معطوف على كان المحذوفة في قوله وإن لغيره فهو داخل في الغاية أي
 جاز الهجوم عليه ولو اخذه بديانة أو معطوف على أي فهو داخل ايضا في المبالغة
 التي في قوله ولو ادى وكذا قوله * أو * بغى الباغي بأخذ المال * بعد طلبه *
 وبلا طلب به * حق من مبغى عليه لازم له عند الله * أي وجب عليه ان
 يعطيه بنفسه أو للامام أو نحوه ولا يجوز ان يعطيه باغيا * كزكاة * وكفارة
 ودينار القراش وغيره من الكفارات والمال الذي يعطي الفقراء كالذي لا يعرف
 له رب أو ايس منه بعد * وأباه منه * أي وبعد أباه المبغى عليه من ذلك الحق
 ان يعطيه لذلك الباغي أو الهاء عائدة للاعطاء المفهوم من الطلب أو إلى الطلب
 أي امتنع من طلب الباغي له أي لم يقبله ولم يجبه للاعطاء ففي كل ذلك يقتسل
 الباغي ويهجم عليه * بلا احتياج لدعوة * إلى الرد أو الحق أو التوبة ويتعلق
 قوله بلا احتياج بقوله جاز * وإن بلا امام * عادل كبير ولا امام دفاع ولا شار
 وهكذا الحكم ابدا مع البغاة في جميع ما مر من المسائل وما يأتي * أو لم يتبرع
 دافع للبغي * وقد ذكرته قبل في اول المسئلة لم ادر انه سيذكره والعطف على
 قوله لم تبسع وسواء في ذلك الباغي بعد طلب الحق اللازم للبغي عليه ان يقبله
 من موافق أو مخالف لا بد من بما داف به الباغي فيمنعه ويبغي بأخذ المال مثل
 ان يطلب الصغري المالكي أو الموافق الفاعل للكبير أو يعطيه زكاته فيمنع فبأخذ
 الصغري ماله فلصاحب المال وغيره ان يقاتل الصغري على ذلك فيقاتله المالكي
 على مال الموافق والموافق على مال المالكي ويقاتل لهما غيرهما ايضا والصحيح جواز
 القتال مع المخالفين اذا كان على الحق سواء قاتلوا فسادا أو مشركين ويجوز اخذ
 السهم من الغنيمة معهم ولا يجوز القتال معهم ان كانوا يتعدون الحدود وقيل لا
 يجوز ولو كانوا لا يتعدون وكذا اختلف في القتال مع الجبارة مطلقا وعن أبي
 هريرة عنه صلى الله عليه وسلم القتال واجب عليكم مع كل امير برا كان أو
 فاجرا وإن هو عمل الكبائر والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برا كان أو فاجرا
 وإن هو عمل الكبائر والصلاة واجبة عليكم على كل مسلم يموت برا كان أو فاجرا

بديانة أو بعد طلبه بحق
 من مبغى عليه لازم له
 عند الله كزكاة وأباه منه
 بلا احتياج لدعوة وإن بلا
 امام أو لم يتبرع دافع للبغي

وان هو عمل الكبار رواه ابو داود وابو يعلى وكذا ان قاتل موافقه في دياره
على الحقوق فاخذ منه المال ببغي بعد طلبه الحقوق المذكورة كالزكاة فلم يعطه
او اخذ منه مالا بلا طلب حقوق فيجوز لكل احد ان يقاتله على رد المال الذي
اخذ ببغي لا على قتاله من دان بدينه على ان يعطيه من حقوقه كما قال **ولا**
شيء بل لا يجوز **علينا في باغ** او **غدير باغ** قاتل موافقه في طلب
حق واجب كزكاة **مثل المالكى يدعو المالكية** ان يعطوه الزكاة فيمتنعوا
فيقاتلهم فلا يلزمنا دفعه عنهم لمجرد هذا القتال واما ان اخذ اموالا فلنا قتاله
على ردها لا ان اخذ زكاة او واجبا فلا وانما ساء باغيا ولو لم يتقدم منه سوى
هذا القتال لان هذا القتال لموافقه على واجب نفس ببغي لان الذي له القتال
على الحقوق هو امام الاباضية الوهية المحقة واذا قاتل موافقه على واجب عنده
لا عند الله فلنا دفعه عنه وقتاله **ولا يقبل قوله باغ على غيره** انه باغ مثله
في غير الوقعة الحاضرة من غير جنسها او من جنسها **او كان معه في بغيه**
في هذه الوقعة **ولو كانا في عسكر** واحد يجمعه امام سلطان او كبير او
اجتمعوا بلا سلطان ولا كبير **او سيرة** جمعها امام او سلطان او كبير **مما**
الا ان اقر **اي لكن ان اقر انه باغ** مثله او كان معه في بغيه **او بين عليه**
اي شهد عليه الشهود الذين تقبل شهادتهم انه باغ مثله او كان معه في بغيه فانه
يحكم عليه بحكم الباغي **او شوهده** اي شاهد المسلمون او الذين اتبعوا
الباغي ببغيه قبل او ببغيه مع هذا الباغي **وجوز عليه** كما مر **تصدق**
مصدق **ولو واحدا غير متولى** ان لم يكن من البغاة الذين يدفعون عن انفسهم
بقولهم فيه وان كان من البغاة الذين فيهم الكلام جاز ان كان لا يدفع عن نفسه
بشهادته مثل ان يشهد عليه للقتل او يخرج منه حد او يحكم عليه ان كان لولم يرد
لم بوادة الشاهد على هذه الرخصة وجوز ايضا كما مر ان وجدت عليه علامة ببغي
من جرح او غيره كمال لا يعرف له وموت على حد ماصر وهذا المذكور من
تجوز الحكم بالعلامة في البغي تقدم منفردا غير مذكور فيه قول **اخر وكلام**
الاصل هنا يدل انه قول وان من العلماء من يقول لا يحكم بالعلامة وكذا التصديق

ولا علينا في باغ قاتل
موافقه في طلب حق
واجب كزكاة ولا يقبل
قول باغ على غيره انه باغ
مثله او كان معه في بغيه
ولو كانا في عسكر او سيرة
مما الا ان اقر او بين عليه
او شوهده وجوز عليه
تصدق مصدق

ولا يحكم على فاعل بيع ما يفعل بمثله من البغاة **ولو خرج خلافه**
بالنصب اي ولو خرج الباغي خلافه اي مخالفا اي خرج انه غير باغ وان الباغي
انما هو غيره من الناس او خرج انه فاعل لكن فعله صواب غير ببغي **بتمدية**
متعلق بحكم وذلك لانه فعل بحسب ما ظهر له لكن يلزمه الضمان وقدمه يلزم
فيه الضمان الجاني او بيت المال او الامام والله اعلم **باب** في وجوب دفع
الانسان عن نفسه وجواز الدفع للباغي ونذبه **ان كان قوم** او واحد او
اثني **بمنازلهم** سواء كانت ببناء او حفرة او بيوت نحو شعر او خشب او في
حصونهم **او فروعهم** او طرقهم **او بيوتهم** او غير ذلك **او اسفارهم** لطلب
عيش او مباح **اخر** او عبادة كطلب علم وزيارة رحم او اخ في الله والمشي
في الدفع عن مظلوم والجهاد وقوله لطلب عيش او مباح **اخر** عائد الى قوله او
فروعهم او طرقهم او اسفارهم اي او كانوا في طرقهم او اسفارهم لطلب عيش او
مباح **اخر** واتاهم بمحالمهم يريد **الباغي** عليه **وقتلهم** واكل اموالهم
واخراجهم من اوطانهم **واراد الفاحشة** واخذ بني ادم او بعض ذلك وعطف
القتال وما بعده على البغي عطف خاص على عام وكذا ان اتاهم يريد ذلك او
بعضه وهم في سفر معصية بحيث لا توجب معصيتهم القتل او اوجبه والذي جاءهم
لم يحيي للقتل بل للمال او الفاحشة او اراد القتل والمال وبعضها لا يحل له **او حرم**
عليهم الشك في سفك دمه وضاق عليهم العلم بتخطئه ولزمهم دفعه وقتاله والعلم
بوجوب ذلك **اي وجب عليهم** ان يعلموا بذلك وان يعلموا ان عليهم به
واجب **ولا يكفرون بالجهل حتى يشرع في قتالهم** كما قال **وهلكوا ان تركوه**
حتى قتلهم **ان تركوا الدفع او القتال حتى قتلهم** كفروا كفرا نفاق حين تركوه
سواء جهلوا حرمة دماءهم او علموها لكن ان علموا كفروا من وجه واحد هو ترك
الدفع وان جهلوا كفروا من جهة الجهل الى هذه الحالة ومن الترك فانه يجب على
المكلف معرفة حرمة ماله ودمه النفس وما دونه من الجرح والاثرباطال منفعة
العضو بالتوحيد الذي معه فان جهل ذلك او ترك الدفع حلك وقيل لا يكفر حتى
ياخذ حرمة ذلك او يراد قتله وقيل كلما كفر بالفعل حين جهل او بالترك جهلا

ولا يحكم على فاعل بيع
ما يفعل بمثله ولو خرج
خلافه بتمدية
باب

ان كان قوم بمنازلهم او
فروعهم او طرقهم او
اسفارهم لطلب عيش او
مباح **اخر** واتاهم بمحالمهم
مريد ببغيهم وقتلهم واكل
اموالهم واخراجهم من
اوطانهم حرم عليهم الشك
في سفك دمه وضاق
عليهم العلم بتخطئه ولزمهم
دفعه وقتاله والعلم بوجوب
ذلك وهلكوا ان تركوه
حتى قتلهم

كفر مرتين كفرا يجهل وكفرا باقتراف ولا كفر بتركه الى اموالهم ما لم يعتدوا
 انها حلال للباغي **﴿ ك ﴾** هلاك **﴿ م ﴾** مستمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه
 فقتله به **﴿ و ﴾** ولو اعطاه ليفدي به نفسه ولو قتل له الباغي هاتمه ولا اقتلك وقيل
 لا يهلك ان اعطاه ما مثاله ان لا يقتله ان اطمان قلبه انه لا يقتله ولو قتل وفي
 الاثر ولا يجوز لامرأة او عبد او رجل ان يرمي سلاحه حتى يموت ولو اجبره
 الظلمة بالقتل على رميه وقيل من اعطى عدوه سلاحه هلك ولو لم يقتله به ولا
 بغيره او قتل بغيره **﴿ و ﴾** وهذا ان لم يكن عنده سواء وان كان عنده سواء لم يهلك ولو قتل به
 وقيل يهلك ان قتله قالوا في الديوان واما الوجوه التي لا يفعلها الانسان ولو انه يموت فانه
 لا يقتل النفس التي حرم الله ولا يزني ولا يأكل اموال الناس بالباطل ولا يشرب
 الخمر ولا يعطي سلاحه ولا ثيابه ولا يبقى عريانا ولا يقذف الحصان ولا يستهلك
 الاموال والانفس بحساسته ولا يدخل على المرأة في الحبض ولا في النفاس ولا
 محرما بالحج ولا معتكفا والذي لي انه يجوز ان يفسد وجهه واعتكافه تقية ويقضيها
 واما الوجوه التي يفعلها ولا يموت فانه يأكل في رمضان وهو مقيم ويأكل الميتة
 والدم ولحم الخنزير ويضطيم اشرك بلسانه ويضمر التوحيد في قلبه ويلفظ
 ببراءة المسلمين وولاية الكافرين ويضمر خلاف ذلك في قلبه ومن اخذه الظلمة
 فعلى من قدر على تجنبه ان يتجنبه بما قدر عليه وان قالوا اعطنا المال والاقتلتك
 او قتلنا غيرك فليس عليه شيء في ذلك وان قالوا لنا احلف لنا بكذا وكذا والا
 قتلناك فانه يحلف ولا يموت واما غيره ان قالوا له احلف عليه ولا قتلناه فانه
 يحلف ويموت وان قالوا له تزوج هذه المرأة والا قتلناك او قتلنا فلانا او
 قالوا مثل ذلك فليس عليه ضمان ان لم يفعل وكذا ان قالوا لها ارضعي هذا الطفل والا
 قتلناه او قتلنا فلانا مثل ذلك وكذلك كل ما يحمل له فعله ان قالوا له افعله والاقتلتك او
 قتلنا غيرك مثل البيع والهبة واشباه ذلك فهو بالخيار ان شاء فعل وان شاء ترك وبكل ما يجب
 له ان يفعل فقالوا له افعله والاقتلتك او قتلنا غيرك فان كان له وقت فترك حتى خرج
 وقته فقد أثم وان ابى ان يفعله فقتله او قتل غيره فليس عليه ضمان واما القتل
 على المال فلا يجب ولا يكفر بتركه الا ان كان تلفه يؤدي الى تلف نفسه ولو

كاستمكن نفسه لقاتله
 ومعط سلاحه لعدوه
 فقتله به وهذا ان لم يكن
 عنده سواء

كان القتال على المال اولى قال صلى الله عليه وسلم قاتل دون مالك حتى تحوز
 مالك او تقتل فتكون من شهداء الآخرة وعن علي بن ابي طالب عنه صلى الله
 عليه وسلم الغريق شهيد والحريق شهيد والغريب شهيد والمذدوغ شهيد والمبطون
 شهيد ومن يقع عليه البيت فهو شهيد ومن يقع من فوق البيت فتندق رجلاه او
 عنقه فيموت فهو شهيد ومن تقع عليه الصخرة فهو شهيد والغسيري على زوجها
 كالجهاد في سبيل الله فلها اجر شهيد ومن يقتل دون ماله فهو شهيد ومن قتل دون
 نفسه فهو شهيد ومن قتل دون اخيه فهو شهيد ومن قتل دون جاره فهو شهيد
 والآمر بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد وان دهش حتى زال عقله لم يهلك
 باعطاء لباسه او سلاحه او ترك الدفع كما يأتي ان شاء الله تعالى في قوله باب
 وجب على عاقد صحبة في مباح الخ **﴿ و ﴾** وحرم عليهم القرار منه **﴿ ك ﴾** اي من يريد
 البغي والمراد الجنس **﴿ م ﴾** ان تراءيا **﴿ و ﴾** لا ان رآوا العدو ولم يرمهم العدو او رآهم
 العدو ولم يروه **﴿ و ﴾** وكانوا مثله او اكثر منه **﴿ و ﴾** او نصفه وجاز القرار ان كان العدو
 اكثر منهم قال الله عز وجل (وان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين) وان يكن
 منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين والاية ولو كانت في المشركين
 لكن نعم بالمعنى المشركين والمنافقين **﴿ م ﴾** وجوز القرار ما لم يتراموا **﴿ ك ﴾** بالنبال او
 بالحجارة او بالبنادق او نحو ذلك ولو تقاربوا واذا تراموا لم يحز القرار ولو بعدوا
﴿ و ﴾ وقيل **﴿ م ﴾** يجوز القرار ولو تقاربوا او تراموا **﴿ م ﴾** ما لم يتطاعنوا **﴿ و ﴾** بنحو الرماح او
 يتحاربوا بنحو السيوف والخشب **﴿ م ﴾** وما دامت لهم قوة يقفون بها له **﴿ ك ﴾** اي لم يرد
 البغي وان لم تبق لهم قوة بمرض نزل او مطر او ريح يضرهم او ينقص عن نصف
 العدو او بذهاب سلاح او انكساره او بخذلان او بهزيمة من انهزم منهم فلمهم
 القرار ومن فرحيت حرم القرار فوقع الهزيمة به لزمه ضمان ما وقع من
 فساد في مال او نفس او ذهاب مال او اخذ نفس ولا شيء على غيره ممن وقع في
 ضرورة الهزيمة ولم تدم له قوة بفراره **﴿ م ﴾** وان انهزموا وولوا ادبارهم **﴿ ك ﴾** اعداءهم
 كما يجوز لهم بالوجوه المذكورة او بوجه جائز لهم دون من تسبب فيه **﴿ و ﴾** وسع
 كلافاره **﴿ م ﴾** وما يترتب على الفرار فشاوهية كالتمكين للعدو كما قيل **﴿ م ﴾** ما لم يمكن

وحرم عليهم القرار منه
 ان تراءيا وكانوا مثله او
 اكثر منه وجوز القرار ما لم
 يتراموا وقيل ما لم يتطاعنوا
 وما دامت لهم قوة يقفون
 بها له وان انهزموا وولوا
 ادبارهم وسع كلافاره
 ما لم يمكن

نفسه لضاربه **✳** وفي الاثر ومن انهزم اصحابه فليس لمن يتقي الله ان يهرب لاني
الفرار من الزحف من الكبار الا ان نقصوا عن نصف العدو وقيل لا يحرم الفرار
من الزحف وانما حرم يوم بدر وقيله وحل بعده على ان معنى قوله تعالى ومن يولهم
يومئذ بده الآية ومن يولهم يومئذ وقعت رقعة بدر انما هو يوم اذ لقيتموهم وذلك اليوم
مستقبل نزات الآية قبله ومن خصه بيوم بدر واجازه في غيره فانما اجازه على نية
الرجوع للقتال بعد القوة واستثنى الله عز وجل التحرف لقتال والتحيز ببيعة فالاول
ان يتصور بصورة المنهزم فيعطى على من لحقه فيقتله وذلك يكون بسبب تحصن
العدو فلا يجد لقتله مدخلا فاذا تهازم برزله وتسبب انه اجتمع عليه رجالان او ثلاثة
فاذا تهازم لحقه احدهما او احدهم فيقدر عليه او يتبعونه فيصل اليه احدهم قبل غيره
وذلك من باب الخدع في الحرب والثاني ان ينضم من افراد او من جماعة الى جماعة
من المسلمين يستعين بهم ويتقوى وزعم بعضهم ان التحيز ولو الى فئة بعيدة غير
حاضرة في القتال جائز لما قال الحسن بن عمر بن الخطاب لما بلغه وهو في المدينة ان
ابا عبيدة بن الجراح واصحابه قتلوا يوم القادسية وحم الله ابا عبيدة لو انما زالينا
لكنا فئة وكذا روى ابن سيرين وزاد عن عمر انا فئة كل مسلم وعن عبد الله بن عمر
خرجت في سرية ففروا فلما دخلوا المدينة دخلوا البيوت حياء فقلت يا رسول الله
نحن الفاروق فقال انتم الكرارون وانا فئتكم وروي ان رجلا فر من القادسية فقال
لعمر يا امير المؤمنين هلكت فررت من الزحف فقال انا فئتك وعن الحسن لو ان
اهل سمرقند انما زوا الينا ونسأل الله العافية من ذلك لكننا لهم فئة وكان ابو بكر
وعمر رضي الله عنهما يقولان للجيش ان غلبكم امر فانما زوا الينا فانما فئتكم وانما لم
يكن ذلك كبيرة لنية الرجوع الى العدو بمدة قوية من البصر مثالا ومذهبا ان
الفرار من الزحف كبيرة وهي موبقة وكذا يقول الجمهور وذلك في قتال المشركين
ومثله قتال المنافقين الا ان فرتحرفا او تحيزا الى فئة قريبة حاضرة للقتال او كان
المسلمون اقل من نصف عدوهم فالاولان من قوله تعالى الامتحرفا لقتال او متحيزا
الى فئة والثالث من قوله تعالى الا ان خفف الله عنكم وعلم ان فيكم ضعفا فان تكن
منكم مائة صابرة الآية فان هذه الآية مخصصة لمعوم الاولى وزعم بعض انها

نفسه لضاربه

نسخة وعن ابن عباس ما فر من فر من ثلاثة يعني لا يمد في الفارين القوار الحوام
والراعى في ذلك هو العدد عند الجمهور وقال طائفة منهم ابن الماجشون من
المالكية تنزل العدة والقرة ايضا منزلة العدد فيجوز على قولهم ان نفر مائة من مائة
اذا علمت ان فيها اكثر من بعضها عدة او شجاعة وفي كلام بعض اصحابنا ما
يناسبه وعن ابي سعيد الخدري والحسن وقتادة والضحاك ونافع ان الآية في قتال
بدر خاصة وحل الفرار في غيرها لانها تحيز الى فئة وذلك ان النبي صلى الله عليه
وسلم كان معهم يوم بدر ولا فئة لهم ينحازون اليها دون النبي صلى الله عليه وسلم
ولو انما زوا لانما زوا الى المشركين ولانه اول غزوة غزاها رسول الله صلى الله عليه
وسلم والمسلمون معه وكتب عبد الله بن عون الى نافع يستل عن الفرار من الزحف
فقال انما حرم يوم بدر فان صح ما مر عن النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر
من قولهم انا فئة من انما زوا ليسوا في قتال كان لهم حجة وصح لهم تخصيص الآية
ببدر والا فالعبرة بمعوم اللفظ لا بخصوص السبب واما قوله تعالى في شأن احد
ولقد عفى الله عنهم فما استدلو به ولا دليل فيه لجواز ان يكون المعنى قد عفا الله
عنهم لتوبتهم من الفرار وذكروا انه ان جاء المسلمين عدوا لا يطيقونه تحيزوا الى
البصرة وان جاء من يغلبهم تحيزوا الى الكوفة وان جاء من يغلبهم تحيزوا الى الشام
فان جاء من يغلبهم تحيزوا الى المدينة فان جاء من يغلبهم فليس ثم تحيز وصار
الجهاد فرضة بعد ان كان حوطة وتطوعا وانه ما قبض صلى الله عليه وسلم حتى
كان تطوعا قل بعض كان الفرار من الزحف يوم بدر كبيرة لمن فر حتى جاوز
صف النبي صلى الله عليه وسلم وان الفرار حل بعد ذلك ممن فر مقبلا او مدبرا فالى
الجنة وهو شهيد ان وافق السنة والمقبل يسبق المدير وهو ضعيف وقال ابو الحواري
من قتل مدبرا فليس بشهيد وزعم بعض ان قتال الدفع يجوز الفرار منه **✳** وخط
عنه الدفع عن نفسه ان امر وقد ر عليه ولو **✳** كان **✳** منه سلاحه **✳** لزوال قدرته
او لكونه مع ثلاثة **✳** وما يدفع به عنها **✳** فله المشي معهم ولا يلزمه الوقوف عنهم
او الفرار وهو لا يضيعة بل يزجره ان وقف ويحقونه ازهر ب ولا يلزمه قتالهم
ولو اذا ارادوا قتله او ضربه في بدنه او شرعوا في ذلك ولا اثم عليه في ذلك وانا

وخط عنه الدفع عن نفسه
ان امر وقد ر عليه ولو معه
سلاحه وما يدفع به عنها

الواجب عليه ان لا يعينهم على قتل نفسه فان اعان هلك ولا يعطيهم سلاحه
اذا ارادوا قتله به وان فعل هلك واما ان يعطيهم اياه بعد ما اسروه ولو لم يظهر له
انهم ارادوا ان يقتلوه به فلا بأس ولو امن او علم انهم ارادوا نزعته منه لثلا يرد به
عن نفسه وذلك لسقوط الدفاع عنه وانما سقط الدفاع عن الاسير المقصور عليه
لانه لا يجهده قتاله فائدة وربما رجعت عليه مضرة ولانه قد يكون في نفسه الامان
لهم فلم يخدمهم وربما نطق به وان قاتل او هرب فسلم او قتل او ضر فلا بأس
عليه ما لم يعطهم الامان في قلبه او لسانه فانه اذا اعطاهم ذلك لم يحل له القتال الا
بتجديد دعوة الا الهروب فلا بأس عليه ولو اعطاهم الامان وذلك كمن دخلت
عليه النصارى مثلا فأخذوا بلده فله ان يقتلهم وياخذ اموالهم ما لم يعطهم الامان
هو او كبير البلد وان اعطى الاسير الامان خوفا ان يقتلوه ان لم يعطه فسكاته لم
يعطه والمحاسب ان علم انه لا ينفع كلامه ويضرب ان تكلم لم يجب عليه الاحتساب
ولزمه ان لا يحضر المنكر ولا يخرج الا في مهم او واجب ولا هجرة عليه الا ان كان
يقهر على المعصية وان علم ان المنكر يترك بقوله او بفعله ولا يناله مكروه لزمه الانكار
وان علم انه لا يفيد انكاره ولم يكن لا يخاف لم يلزمه النهي لعدم فائدته ولكن يستحب
لاظهار الدين وتذكير الناس به وقيل يجب وان علم انه يصاب بمكروه ولكن
ينطل المنكر مثل ان يريق خرا فيضرب فهذا مستحب لاحاديث فضل كلمة حق
عند جائر والمسلم ان يهجم على صف الكفار وحده ولو علم انه يقتل لانه يكسر
قلوب الكفار بجرأته فيعتقدوا في سائر المسلمين قلة المبالاة وحب الشهادة في
سبيل الله واما قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة فعن ابن عباس التهلكة
ترك النفقة في طاعة الله تعالى وعن البراء ان يذنب فيبأس من التوبة وقيل ترك
الجهاد وقيل ان يذنب ولا يعمل بعده خيرا واذا جاز للامر ان يقاتل الكفار حتى
يقتل جاز ايضا في الاحتساب ولكن اذا علم انه لا فائدة في هجومه على الكفار
كلاعى يطرح نفسه على الصف فذلك حرام وداخل تحت آية التهلكة وانما
يحسب اذا كان يقتل او يضرب ان كان يدفع المنكر او يكسر جاء الفاسق او
يقوي قلوب اهل الدين واما ان رأى فاسقا معه سيفا وفي يده خمر ان نهاه شربها

وقته فلا وجه لنهيه والله اعلم * ويدفع العدو عن نفسه او ماله او عنهما فبما
قدر عليه * مما يرجوه الدفع * وان بتراب * يلقيه في قم العدو ومنخره
لينجس نفسه ويضيق حاله ويشغل بأمره او في عيذه لثلا ينظر فيضرب
ويشغله ذلك او يلقيه حيث يرجو نفعه او حرجه وعن مكحول مرسلا ان النبي
صلى الله عليه وسلم نصب المنجنيق على اهل الطائف رواه ابو داود ووصله المصلي
بإسناد ضعيف عن علي * او عود او بجارحته * الجارحة حيوان ككلب او ضرة
او بدخان حطب او دخان كبريت او بقليل مدقوق يلقيه في عيذه او بسم فيها
او في انفه او فمه قل عبد الله بن زورقين في رجل اطعم رجلا مما مات له
يقتل به وفي الاثر ويقتل الرجل قاتل وليه بما امكنه الا النار والدخان والماء
والاختناق وهكذا في القتال وقيل يجوز ذلك في القتل الا بالنار وفي الاثر
ويجوز للحارس ان يقاتل من اراد افساد ما حرس وان مات فمأجور ويكسر السفينة
للمشركين ويهدم عليهم الغار لثلا يخرجوا منه وقيل يجوز ذلك في قتل الدفاع
للفجأة كما ذكره مقتصر عليه في قوله باب لزمه مغبيا عليه تخطئة باغ وفي الاثر
وسأله عن ثمان دخل مطحورة رجل ولم يجد كيف يخرجها الا ان يفسد فيها
فيحترق او يفعل ذلك قال لا يستحب ذلك فان فعل فلا بأس * او عن صاحبه *
او مال صاحبه او عنهما معطوف على محذوف أي يدفع العدو بما قدر عليه وان
بتراب او عود او بجارحته او عن صاحبه * او قريبه او رحمه * او مالها او عنهما
او عن مالها او عن غيرهم ذاتا او مال من لزمه ان ينجيه ومن لا يلزمه من تلزمه
حقوقه او لا تلزمه لكن ممن يجوز له الدفع عنه واراد بالقرب الرحم القريب
وبالرحم الرحم الذي هو بعيد او اراد بالقرب القريب من الاب وبالرحم القريب
من الام او اراد بالقرب الوارث وبالرحم القريب الذي لا يرث * او عنهم ان
قدر * عبر بالافراد ثم بالجمع ليبي على ذلك قوله * والا * يقدر على تنجيتهم
كلهم والدفع عنهم كلهم على سبيل الشمول بل ان دفع عن هذا مات غيره او عن
هذين مات غيرها او عن هؤلاء مات غيرهم وقد قدر على تنجيتهم كلهم على
سبيل البدلية * اختار من يدفع عنه منهم * ولو كان اختباره لغرض دينوي فانه

ويدفع العدو بما قدر عليه
وان بتراب او عود او
بجارحته او عن صاحبه
او قريبه او رحمه او عنهم
ان قدر والا اختار من
يدفع عنه منهم

لا يكفر ولا يأنثم من ترك اذ لا يكف فوق طاقته والذي نجاه حق كالذي تركه
فلا يهلك بقصده وترك غيره * ولو ندب لاكثرهم حقا * كالوالدين والاجداد
والاولاد والارحام على مراتبهم والجيران كذلك وهكذا وشيخه في العلم والعلماء
ويقدم الولدين على شيخه والعلماء لانه لا بدل لها بخلاف الشيخ والعلماء لانها اعظم
حقا ولو كان العالم اعظم نفعا اذ كن سببا للنجاة من النار وسخط الجبار كذا ظهر
لي وسواء فيما ذكره المصنف وما ذكرته ان يقدر بنفسه او ماله او جاهه مثل ان
يكون له من المال ما ينجي واحدا فقط او يقول له الجائر اذهب بواحد فقط واذا
لم يكن ما يختار فكل من نجي جازله ولكن الاولى له ان ينجي من قرب اليه في
محله هذا * ويعذر في ترك الدفاع عنهم * اي عن صاحبه او قريبه او رحمه
ويعذر في غيرهم بالاولى * ان خاف تلف نفسه * او عضوا او منفعة عضو * او
ما يؤدي اليه * اي الى التلف مثل ان يكون ان قاتل ذهب زاده فيموت جوعا
او عطشا او لباسه فيموت للبرد او للحر او دابته فلا يصل برجله او عرج فلا يصل
* لا * ان خاف * تلف غيره بدفاعه عن * نفسه او * غيره من لاسبب له
فيه * اي في تلفه سوى دفاعه عن نفسه او عن غيره او كلمة او فعل حق مثل
ان يقال له اترك لنا مالك والا قتلنا فلانا او الاسير او سلم لنا نفسك تقتلك او
نضرك او نفسك بك والا قتلنا فلانا او بغوا عليه فقتلهم فتركوا من لا يقوم بنفسه
كمريض وصبي ولم يقدر على تنجية من تركوا او يقتل فترك من لا يقوم بنفسه
فمات فعليه القتال في ذلك كله ولا بأش عليه ويموزله تركه على ماله اذا كان
لا يوصل تركه الى موته ويحسن ترك القتال اذا طالب اليه ماله والا قتل هو او
غيره * وله القتال * ولو كان اقل من نصف العدو * وان عن غيره *
بتلف نفسه * او * عن نفسه او ما يؤدي الى تلفها اولا يؤدي كالجرح
المكبر والصغير والضرب مما يؤدي او لا يؤدي * بلا وجوب عليه *
ان كان بتلف نفسه او بما يؤدي الى تلفها او دون ذلك والا وجب عليه وقيل لا
والصحيح الاول ويجب على الانسان الدفع عن نفسه اذا جاءه العدو مادام يطعم
في النجاة وان لم يطعم كان بحكم المأسور المقدور عليه لم يجب عليه الدفع وجاز

ولو ندب لاكثرهم حقا
ويعذر في ترك الدفاع
عنهم ان خاف تلف نفسه
او ما يؤدي اليه لالتلف
غيره بدفاعه عن غيره
من لاسبب له فيه وله
القتال وان عن غيره او
بلا وجوب عليه

له التسليم والدفع اولى ووجب عليه ان لا يعينهم على قتل نفسه * ويؤجر كثيرا *
عند الله على قتاله وتلف نفسه ان لم يمت مصرا ونوى بذلك قربا من الله تعالى
وهو شهيد وروى ابو عبيدة عن جابر بن زيد قال حدثني عبد الله بن عمر قال
جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله ان قتلت في سبيل
الله صابرا محتسبا مقبلا غير مدبر يكفر الله عني خطايي قال نعم فلما اذبر ناداه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فتودي له فقال كيف قلت فاعاد قوله فقال نعم
الا الدين كذلك قال لي جبريل عليه السلام وكان صلى الله عليه وسلم اذا مات
ميت قال هل عليه دين فان قيل نعم قال صلوا على صاحبكم الا ان كان قد ترك
ما يقضى به او تكفل به احد امر بقضائه ثم صلى عليه لان المديان محبوس يحق
الغبر والمصلي على الميت شافع له والنبي صلى الله عليه وسلم لا ترد شفاعته ولا يشفع
في المحبوس في حق غيره ولما فتح الله عليه صار يقضي من عنده عن لم يترك ما يقضي
به ثم يصلي عليه وقد اختار صاحب السؤالات في اصحاب الاعراف انهم قوم
دانوا ديننا من غير اسراف قال هذا حسن لانه من القارمين وفيه خبر عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم وقال فيه محمد بن محبوب يغرمون عليه ولا شيء عليه اذا
لم يجد الوفاء قبل والله اعلم بصحة ذلك من قبله وروى انه صلى الله عليه وسلم
اتاه رجل فقال يا رسول الله ارايت ان قتلت في سبيل الله يكفر الله عني ذنوبي
قال نعم الا الدين كذلك قال لي جبريل اي الدين على احد الثلاثة اوجه
فان الله يقضيه عن صاحبه رجل ضعفت قوته عن الجهاد في سبيل الله فتدأبن
ليقوى على قتال عدوه ثم مات ولم يقضه فان الله يقضيه عنه ورجل مات عنده
رجل من المسلمين فلم يجد ما يكفنه فيه ولا ما يواريه الا بدنين فتدأبن ثم مات
ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ورجل اخذ ديننا ليعتصم بتزويج اوليفقه
على اهله ثم مات ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه وعن عمة النبي صلى
الله عليه وسلم عنه صلى الله عليه وسلم شهيد البر يغفر له كل ذنب الا الدين
والامانة وشهيد البحر يغفر له كل ذنب والدين والامانة وعن ابي امامة عنه
صلى الله عليه وسلم شهيد البحر مثل شهيد البر والمائد في البحر كالمشيط

ويؤجر كثيرا

في دمه في البر وما بين الموجتين في البحر كقطع الدنيا في طاعة الله وان الله عز وجل وكل ملك الموت بقبض الارواح الا شهداء البحر فانه يتولى قبض ارواحهم ويفقر شهيد البر الذنوب كلها الا الدين ويفقر لشهيد البحر الذنوب كلها والدين وعن ابن عمر بضعف سند عنه صلى الله عليه وسلم الشهادة تكفر كل شيء الا الدين والفرق يكفر ذلك كله وعن ام حرام عن صلى الله عليه وسلم المائد في البحر الذي يصيبه القيء له اجر شهيد والغرق له اجر شهيد وعن واثة بضعف في السند عنه صلى الله عليه وسلم من فاته الغزو معي فليغزو في البحر وعن ابن مسعود القتل في سبيل الله يكفر الذنوب كلها الا الامانة والامانة في الصلاة والامانة في الصوم والامانة في الحديث واشد ذلك الودائع قال الرملكاني من قومنا حقوق الا دميّن لا تكفر لانها على التضييق والمشاحة ويمكن حمل الدين الذي ورد انه لا يكفر بالقتل على الذي تدنيه على وجه لا يجوز او تدنيه عازما على عدم الوفاء فيرضى الله صاحب المال من فضاه على من عليه الدين على وجه يجوز ومات نلوا اداءه اولم يجد ما يؤدي منه وعنه صلى الله عليه وسلم فضل غازي البحر على غازي البر كمثل غزوات في البر وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه عنه صلى الله عليه وسلم الشهداء اربعة رجل مؤمن جيد الايمان نقي العدو فصدق الله حتى قتل فذلك الذي يرفع الناس اليه اعينهم يوم اقامة هكذا اي فتح عينه كثيرا جدا ورفعها الى السماء طاقته كناية عن علو درجته ورجل مؤمن جيد الايمان فلهي العدو فكانما ضرب جلده بشوك طلح من الجبن اتاه سهم غرب اي لا يدري رامي اي لا يكون الجنب في الصف المقابل للعدو فقتله فهو في الدرجة الثانية ورجل مؤمن خايط علا صالحا وادخر سيئاته في العدو فصدق الله حتى قتل فذاك في الدرجة الثالثة ورجل مؤمن اسرف على نفسه فلهي العدو فصدق الله حتى قتل فذاك في الدرجة الرابعة وذلك مع التوبة وكذا في الموت بالدين ولا يبعد ذلك في اثر اصحابنا المشارفة والمغاربة خلاف فممن يعمل الحسنات والسيئات من غير قصد الى التوبة ولم يكن مصرا فقد قيل تعد حسناته فان غابت سيئاته فزاد كيف ان قصد التوبة ولا يبعد ان يعظم فضل الجهاد حتى تغفر

به تبعات الخلق مع ان المذنب لم يتقدم الاصرار فيرضي الله تعالى من عنده صاحب الحق وعنه صلى الله عليه وسلم عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم صحابه فعلم ما عليه فرجع حتى اهريق دمه فيقول الله عز وجل للملائكة انظروا الى عبيدي رجوع رغبة فيما عندي وشفقة ما عندي حتى اهريق دمه رواه ابن مسعود وعنه عجب ربنا عظم عنده ذلك وكبر وقيل رضي به واثاب وما ذكرناه من كونه يؤجر كثيرا انما هو في مدافعة بني ادم وقتالهم والموت في ذلك لا يات الجهاد واحاديثه واثاره وقتال البغاة لا في غير بني ادم كما قال * ان لم يكن تلف بهدم او حرق او غرق او عطش او جوع او حر او برد او نحو ذلك * مما يتلف به غير بني ادم فانه لا يحل له انقاء نفسه في شيء من ذلك لتنجية نفس او مال الا ان طمع في الحياة ومن ذلك ان ينجي نفسه بما عنده من الماء فيموت هو عطشا * او يجرحه لنفسه * جرحا يتلف به اما جرح لا يتلف به فله ان ينجي نفسه او غيره او مالا به مثل ان يقتحم مدرة الى انسان وقع فيها او جره اليها سبع فيقتحمها لينجيه ومثل ان يصل الى من مد اليه ما يجرحه جرحا متلفا لينجي ذلك مع انه يموت ولا يصل الى تنجيته او الى ما يضره كذلك ومثل ان يقول له الجائر ارح نفسك ولا قتلتك او غيرك او اخذت المال فلا يجوز ذلك واما جرح لا يتلف به فخائر التنجية به ولو لمال غيره ولا سيما النفس ولم يجوز ذلك اذا كان لا يطمع في الحياة * اذا لا يحل له ان يجر الى نفسه هلاكا بلا قتل انسان له وان على غيره * والحال انه على غيره اي لا يحل له اهلاك نفسه قصدا لتنجية نفسه فمن باب اولي لا يحل له اهلاك نفسه قصدا لتنجية غيره الا ان طمع في الحياة وحصول الدفع واما بان يقتاتل فيقتل فيجوز ولو علم انه يموت لكن لا يحسن له الا ان كان ينجي نفسه او غيره او المال واما انه يموت ولا ينجي فلا يحسن له ذلك فان موت واحد يسر من موت اثنين وحرام على الانسان ان يقتل نفسه او يعين على قتله * وفي * قصد * كحية وسبع * مما يقتل غير بني ادم وذلك ان الحيوان مخافة من يمالجه بخلاف نحو الماء * قولان * اذا لم يرج النجاة فاذا لم يتعرض لقاصده او غيره ولم يمنع من ماله او مال غيره ولكن قصده ليقته

ان لم يكن تلف بهدم او حرق او غرق او عطش او جوع او حر او برد او نحو ذلك او يجرحه لنفسه اذا لا يحل له ان يجر الى نفسه هلاكا بلا قتل انسان له وان على غيره وفي كحية وسبع قولان

لكونه ضارا وطمع ان ينجو ويقتله فليل يجوز كما كانت ترك المغرب بالجزائر
تقصد قتل الاسود والخنزير وما ان قصده نحو السبع او الحية او قصد غيره فله
الدفع والقتل ولا يجوز له القاء نفسه وترك الدفع والدفع عن المسلم جائز ولو ادى
الى تلف النفس كما قال وعنه صلى الله عليه وسلم من قتل حية فكأنما قتل مشركا
قد حل دمه رواه ابن مسعود بضعف في السند اليه وعنه عن رسول الله صلى
الله عليه وسلم من قتل حية او عقربا فكأنما قتل كافرا وروي من قتل حية فله سبع
حسنات ومن قتل وزغة فله حسنة وروي من قتل وزغة فله سبع حسنات وعنه
صلى الله عليه وسلم لعن الله العقرب ما تدع المصلي وغير المصلي اقتلوا في الحل
والحرم روته عائشة وفي السند اليها ضعف وعن علي بضعف ما تدع نبيا ولا
غيره الا لذغته وروي من طرق ان خمس فواسق تقتل في الحل والحرم ويقتلها
الحل والحرم الحية والعقرب والحدأة والقارورة والكماب العقور قال الجمهور هو كل
عاقر كالاسد والنمر والذئب وفيل الكماب معروف وانما يقتل العاقر في الحرم اذا تى
ليضرو عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم اقتلوا الاسودين في الصلاة الحية والعقرب
وعن ابن مسعود وجريرو عثمان بن ابي العاصي عنه صلى الله عليه وسلم لم يقتلوا الحية
كاهن فمن خاف ثارهن فليس مني وعن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم اقتلوا الحية
اقتلوا ذا الطفتين والابتر فانها يطمس ان البصر ويسقطان الجبل وعن ابن عباس
عنه صلى الله عليه وسلم اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة وعنه صلى الله عليه
وسلم اذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها انا نسا لك بعهدي نوح وبعهد سليمان بن داود
ان لا تؤذي بنا فان عادت فاقتلوا ولعل هذا خاص بالمدينة او نسخ وكانت الجن
تظهر في صورة الحية ثم نهيت عن ذلك وازيل عنها فحل قتلها حيث وجدت
وجاز دفاعه دفاع الحيوان الذي كحية ان جاءه الحيوان * وان * دافع
عن غيره او ادى الى تلف نفسه * وان دافع نحو سبع وحية ولا اثم عليه ان
دافعها عن نفسه او غيره فمات * وكفر متلفها لا بما ذكرنا * من العمل في
تنجيسه او ماله او نفس غيره او مال غيره او قتال من حل قتاله
وقتل الحيوان بقصده هو اليها في قول فيها ودفعها وقال الشيخ احمد كل

وجاز دفاعه وان عن غيره
او ادى الى تلف نفسه
وكفر متلفها لا بما ذكرنا

اله ان بفعله ينجي به نفسه من تلف ابعاض الحي او الميت فله تنجيسه غيره به فله
ان يتقدم الى نحو حريق او غريق ولو خاف ذهاب الاعضاء اذا قصد تنجيسه
وبصيب قبل في تنجيسه غيره ماله في تنجيسه نفسه في ذلك * ويؤجر متبرع
بقتال باغ او مانع * الحق * او قاطع * لطريق * او مرند * عن الاسلام قال
ابن عباس رضي الله عنه قال صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وعن معاذ
ابن جبل في رجل اسلم ثم تهود لا اجلس حتى يقتل قضاء الله ورسوله فأصابه
فقتل وفي رواية ابي داود وكان قد استتيب قبل ذلك وعن ابن عباس رضي
الله عنهما ان اعمى كانت له ام ولد تشتم النبي صلى الله عليه وسلم وتقع فيه فينهاها
فلا تنتهي فلما كان ذات يوم اخذ المعول فجعله في بطنها وانكأ عليها فقتلها فبلغ
ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال الا شهدوا ان دمها هدر * او طاعن في
الدين * سئل الشيخ ابو عبد الله محمد بن بكر ما تقول في الطاعن في الدين هل
يقتل في كل زمان قال للسائل فما تقول انت في المرتد يقتل في كل زمان قل السائل
نعم قال الطاعن اعظم منه واشرق قال في جملة مسائل اجاب فيها بالنظير وقال
عروس لابي منصور ان لم تأذن لي بثلاثة يا الياس نخذ خاتمك عني مانع الحق
يقتل والطاعن في الدين يقتل والدال على عورات المسلمين في الدين او بقتال
المشركين او المخالفين او فساق اهل الدعوة على ان يرجعوا الى الحق * ولو قتل *
او مات * قبل ان يصل القتال وان * قاتل * على غيره * في صورة قتل
الباغي والقاطع واما في صورة مانع الحق والمرتد والطاعن فلا يتصور فيها القتال
على نفسه وقد مر انه لا يقتل صاحب الحق مانع الحق بل يقتله له غيره الا ان انتصب
القتال وكان باعوان فكان كسائر الجهاد فاصحاب الحق قتاله مع الناس ويحتمل
ان يريد بقوله وان على غيره ما يشمل الباغي على غيره والقاطع على غيره والمانع
والمرتد والطاعن فان المقاتل على هذه الثلاثة مقاتل على غير نفسه * او على
تصويب دينه عند مخالف * او مشرك * او تسفيه بدعته * اي بدعة المخالف
وكذا ضلالة المشرك * او البراءة منه * اي من المخالف وكذا المشرك * او
ولاية الموافق وان لم يقاتل عليه * اي له الاجر على قتله وان لم يقاتل على ما ذكر

ويؤجر متبرع بقتال باغ
او مانع او قاطع او مرند
او طاعن في الدين ولو قتل
قبل ان يصل القتال وان
على غيره او على تصويب
دينه عند مخالف او
تسفيه بدعته او البراءة
منه او ولاية الموافق وان لم
يقاتل عليه

مثل ان يوالي الموافق فيقتله المخالف بلا قتال منه للمخالف او يبرأ من المخالف
فيقتله المخالف بلا قتال منه للمخالف او قام عليه اي على ما ذكر والمظن
على ما لم يقتل اي له الاجر ولو قام على فعله او قوله سبب قتل غيره اي
تصور له سبب فكان قوله او فعله سببا او انجر به الى سبب او تلف مال
مثل ان يتولى اهل الدعوة فيقتل المخالفون رجلا فصاعدا من اهل الدعوة او
ياخذون اموالهم او لم تكن له قوة في الدفع يدفع عامة او خاصة او
يدفع العدو بخصاصته كما اذا كان له الاعوان يدفعون الاعوان معه ولا يلزمه
الدفع ان لم تكن له قوة عليه ولزمه ان كانت له ويقال حتى يموت فيكون شهيد
والقوة يجد من نفسه ان لا يطاوع على قتل نفسه او ما عطف على
قتل يعين به عليه اي على قتل نفسه كاستمكانه نفسه لمريد قتله
وهذا تمثيل لما يعين به فالقوة ان لا يطاوع ولا يمكن نفسه وخرج عن ذلك ما اذا
لم يجد في ذاته وقابله ان لا يطاوع او يمكن فيصير حينئذ يجد غير التكليف فلا
يكفر بتمكينه وحكم ذلك كحكم ما سور وهرم واذا كان ذلك الانسان يراجه
عقله لزمه التمسك بمراجعته حتى تزول عنه بضرورة وتلك المسائل اذا حضر
قتال واجب او سمع به او جاءه عدو في ذاته قاصد له وله اتقاء عنها اي
عن نفسه او ماله او نفس غيره او مال غيره ولو لم يكن في يده ولو لم يلزمه ضمانه
وان يجارحته اي بعضوه كيدته ووجهه ورأسه وظاهره وذلك ان يتلقى الضربة
بجسمه ان لم يجد ما يقيها به او عوجل بذلك ويراعي في ذلك ما يهون مثل ان
يضرب برأسه فيلقاها بظهره او يضرب الى عينيه فيلقاها بيده او رأسه اذا
كانت مما يحتمله الرأس ولا يعد بذلك قاتلا لنفسه ولو مات بوقوع الضربة
على ما تلقاها به من جسده او ماله كحيوانه او متاعه بان يحول به بينه وبين
الضربة فيخففه ويرفعه ويحركه لتقع به الضربة دونه او يستتر به بلا تحريك
كالخائط ويجوز الاستتار بيني ادم بلا تحريك بل كما يستتر بالخائط بلا امساك
كما يأتي في قوله باب لزم مبنيا عليه تخطئة الباغي والدفع بذلك المذكور
من عضوه وماله عنها اي عن نفسه وكذا ماله ونفس غيره ومال غيره ولو لم

او قام عليه سبب قتل
غيره او تلف مال او لم تكن
له قوة او بخصاصته ولزمه
ان كانت له ويقال حتى
يموت فيكون شهيد والقوة
ان لا يطاوع على قتل
نفسه او ما يعين به عليه
كاستمكانه وله اتقاء عنها
واق يجارحته او ماله والدفع
بذلك عنها

يلزمه ضمان ولا يكون به اي بالدفع مجارحته او باتقائه بها قاتلا لنفسه
ولا بالدفع بماله او الاتقاء به مضيقا فسد ولا يتم عليه في ذلك ولا قتل
حيوانه بالدفع او الاتقاء بها ومن الدفع الحيوان والقتال بها ان يخري كلبه على
العدو او جملة العقور ودابته العقور مطلقا وذلك بجائز وسواء فيما ذكره المصنف
كله وما ذكرته كله نفسه ونفس غيره وماله ومال غيره او جميع ذلك لزمه الدفع
عن غيره او لم يلزمه وكذا المال ولا يدفع له عن غيره او مال غيره او
جميع ذلك ممن اراد الدفع عنه ممن لزمه الدفع عنه او لم يلزمه وان بتشبيه
نفسه به اي بمن اراد الدفع عنه ويتصور التشبيه بالصوت او باللباس او باللغة
او بالقعود مكانه او الركوب لدابته او الصلاة بمصلاه او غير ذلك وان
كان يقدر على الدفاع عن نفسه وذلك ان يسمع او يشاهد ذهاب الباغي
الى ذلك الرجل فيتعرض له بذلك فيراه فيقصده ظانا انه مراده فيقتل الباغي
فينجو من قصده الباغي او لم يقصده الباغي لكن تعرف انه لو رآه لقتله بحيث
يقول انه باغ يقتل مطلقا فتظهر له في زيه مثلا فيقصده ويقتله ومن الحيل ان
يتعرض له بما يمكن من ذلك من موضع مانع يئس الباغي منه فيظن انه مراده
وانه في تلك المنعة فيرجع وان كان لا يقدر على الدفاع فلا يتعرض له بما يقصده
لئلا يقتله بغير فائدة ومن التشبيه باللباس ان يلبس لباسه لحشبة او غيرها او
غيرها او يغطي قربة مفعوخة او مملووعة او غيرها فيظن الباغي ان ذلك هو الذي
قصده انه نائم فيقصده اليه ويستغل بضربه فيفجأ الانسان المقصود او غيره فيقتله
وتقدم في كلامي الاحتيال بكلام الروم في بعض وقائع الاندلس والترك واشتهر
قصة الامام عبد الوهاب بن عبد الرحمن في تأهرت في هذا المغرب الاوسط ان
النصارى ادخلوا له رجلا يقتله في صندوق قفله من داخله واظهروا انهم يتركون
الصندوق عنده حتى يصطلحوا او يحكم به لواحد منهم ورأب الامام ثقله وكان
قفله من داخل فعمد الى زق فنفخه فغطاه في فراشه بالمحفة بيضاء ولما هدا صوت
الامام بالليل من القراءة وانحاز لموضع يصلي لا يراه فيه من في الصندوق لو خرج
ولا يسمعه منه ففتح الصندوق وخرج منه بسيقه ونظر فرأى باض المحفة فضرب

ولا يكون به قاتلا لنفسه
وعن غيره ممن اراد الدفع
عنه ممن لزمه الدفع عنه
وان بتشبيه نفسه به او
بالقعود مكانه او الركوب
لدابته او الصلاة بمصلاه
ان كان يقدر على الدفاع
عن نفسه

عليه بالسيف يظن الامام تحتها نخرج اليه الامام بمصباح وسيفه في يده نقطعه
به نصفين وكذا ملا داود عليه السلام زقا بنجر وجعله حيث ينام وجاء
طالوت فضرب الزق يظنه داود فصدق داود ما قيل انه يريد قتله قال الشيخ
احمد بن قاسم بن احمد بن قاسم الحجري الاندلسي المائكي وهو من القوم الذين
اخرجهم النصارى من الاندلس في اواخر من خرج بعد انقراض العاشر عام
الف وعشرين عاما انه هاجر من الاندلس مع صاحب له ووصلا البحر على
عدوة البر الكبير وجاء على قريب من ازمور على اعمال صهاكش بعد مشقة
عظيمة فيسمع اهل ازمور البارود بالمدفع من حيز البريجة وهي قرية للنصارى
على البحر تلي هذه العدو فارسل اهل ازمور الرسل لينظروا ما ذلك فقالوا لهم
هل هرب اليكم منا نصرانيان يعنون الموحدين فقال الرسل نعم هما عدنا
من الصبح ولا علم لهم بذلك ولكن قالوا ذلك لكي تياس النصارى فتراجع فرجع
فوصل الخبر القبطان فكان ينفث شعر لحية ويرمي به في الاوض اعنه الله العزيز
الجبار فيجوز للانسان الدفع والانتقاء بكل ما امكنه مما ليس بمعصية بقول ولو
كذبا لجوازه في ذلك ويفعل قال الشيخ ابو رحمة رأيت في بعض الكتب ان
رجلا اخذته المسودة الغالية فقالوا له احلف لنا ان هذا ليس فلانا لرجل اسروه
ليقتلوه فأبى عن اليمين فقتلوا الرجل قال هو هالك ضامن لدية المقتول اذ لم ينجه
عن القتل باليمين وروي ان ويمكن جمعه الطريق مع رجل من بني مغراوة فلقبهم
بنو عمرة يطلبون قبيلة مغراوة فقالوا له يا ابا نوح احلف لنا ان هذا ما هو بابن
فلان قال ليس هو بابن فلان ولا احلف وكانوا الزموا الى اليمين بالطلاق
فلما توقف عن اليمين قتلوا الرجل فبلغ ذلك الشيخ ابا العباس بن بكر قال امر
زوجته على قتل النفس التي حرم الله الا بالحق ماله لو حلف ويشترك مسئلة مع
العلماء وبان ينسب نفسه اليه اي الى الذي اريد البغي عليه فيجيبه الباغي
فيقتل الباغي اذا جاءه او يترك الباغي قصد ذلك المبني عليه لانتساب هذا اليه
او يقول انا فلان باسم المبني عليه فيقاتله الباغي فيقتله **و** يجوز للانسان
ايضا ان يدفع ببني الباغي بان يقول للباغي ان فلانا **و** هو الذي اراد الباغي

وبان ينسب نفسه اليه
ويقول للباغي ان فلانا

البغي عليه **و** من الصالحاء والفقهاء والائمة الذين يرجى بحياتهم حياة الدين **و**
او ليس من الاشرار او ليس من العامة او ليس من المبغضين لك او هو من محبيك
او هو من العامة الذين لا يخاف منهم ونحو ذلك ولو لم يكن كما وصفه لجواز الكذب
في ذلك والمعرضة الاولى في كل ما يجوز فيه الكذب وقد اجازوا ان يقال للجائر
ان فلانا ذهب الى جهة كذا وهي غير الجهة التي ذهب اليها لينجو كما ان ذلك
الاندلسي المذكور انما لما خاف في بعض الوقائع بالاندلس من تكلمه بالعربية
وكتابه بها قال انه علمني ذلك شيخ لي مات ولا كذب في ذلك بل لانه من
بقية الموحدين **و** وان ينسبها **و** اي نفسه **و** الى من يطمئن الباغي اليه **و** ليفتر
الباغي به من اهل قرابة او جوار او اصدقاء او من اهل بلده او بلد اخر ممن
ليس عدوا له **و** يقتله **و** اي فيقتل المنتسب ذلك الباغي اذا رأى غفلته وامكنته
الفرصة **و** وان بتشبيهه بأشي او عبد **و** او مشرك بصوت او لباس او غير ذلك
او قل انه ذلك ولكن قد يكون انه مشرك فيقول طالب البغي اني لا اقتل مسلما
واترك مشركا واصل ذلك جواز اعطاء اشرك باللسان مع اعتقاد الانسان وتدمر
التشبيه بالنصارى في بعض حروب الترك والاندلس مع الروم وذكروا لبعض من
يحكي الاخبار ان بني مضاب بالضاد غير المشالة كما ذكره ابن خلدون الذين يكتسبون
في الجزائر تربوا في لباسهم يزي نساء الجزائر ذهبوا الى قوم من الروم نزلوا بارض
الجزائر للحرب فاستأمنوهم بأنهم نساء فخدعوهم بسلاحهم تحتهم فوقع الهزيمة
في الروم وذلك بعد القرن العاشر او قبله بقليل او فيه **و** وافضل الجهاد كلمة حق
عند جائر **و** تلخص الله من الرياء والسحرة والشهرة قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر رواه ابن ماجه عن ابي سعيد وابي
امامة ورواه احمد والطبراني في كبيره والبيهقي في شعبه عن ابي امامة واحمد
والنسائي والبيهقي فيه عن طاوس بن شهاب والترمذي عن ابي سعيد وقال حدث
حسن غريب لا يمكن لفظه من اعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر وعنه صلى
الله عليه وسلم سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ورجل قام الى امام جائر فأمره
ونهاه فقتله رواه الحاكم والضياء عن جابر بن عبد الله ولا ينافي حديث ابي القاسم

من الصالحاء والفقهاء
والائمة الذين يرجى بحياتهم
حياة الدين وان ينسبها
الى من يطمئن الباغي
اليه يقتله وان بتشبيهه بأشي
او عبد وافضل الجهاد
كلمة حق عند جائر

الحرفي في اماليه عن علي سيد الشهداء جعفر بن ابي طالب معه الملايكة لم ينجل
 ذلك احد ممن مضى من الامم غيره شيء اكرم الله به محمدا لان المراد انهما سيدان
 للناس وليس احدهما سيدا للآخر وهكذا الجواب فيما اشبه ذلك ويجوز ان يكون
 حمزة سيدا لجمع جعفر وسيدا لغير حمزة وعن ابي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن
 عباس افضل الاعمال كلمة حق يقتل عليها صاحبها عند سلطان جائر وعن ابي
 عبيدة بن الجراح انه قال قلت يا رسول الله اي الشهداء اكرم على الله عز وجل
 قال رجل قام الى وال جائر فأمره ونهاه فقتله على ذلك فان لم يقتله فان اقم لا
 يجري عليه بعد ذلك وان عاش ما عاش وروى الحسن عنه صلى الله عليه وسلم
 افضل شهداء امتي رجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله على ذلك فذلك
 الشهيد منزله عند الله في الجنة بين حمزة وجعفر ورواية الشيخ احمد بن محمد بن
 بكر رحمهم الله هكذا انه صلى الله عليه وسلم سأل رجل أي الجهاد افضل يا رسول
 الله فقال كلمة حق يقتل عليها امرؤ مسلم عند سلطان جائر وقال صلى الله عليه
 وسلم ستكون عليكم ائمة يملكون ارزاقكم يحذونكم فيكمذبونكم ويعملون فيسيئون
 العمل لا يرضون عنكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدقوا كذبهم فاعطوهم الحق ما رضوا
 به فاذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد رواه الطبراني وقد اخطأ من
 حرم ذلك المذكور من جور الانسان الى نفسه القتل بتصويب الحق وتخطئة
 الباطل او بالدفاع عن غيره وانما اخطأ لشبه فاعل ذلك بالمسلمين المتقدمين اذ
 فعلوا ذلك موحد ومثنى وعامة وخاصة شراة ومدافعين قاتلوا فقتلوا وقتلوا ان الله
 اشترى من المؤمنين انفسهم واموالهم الآية رحمهم الله قال الشيخ احمد بن محمد
 ابن بكر والشيخ اسماعيل وغيرهما من اصحابنا رحمهم الله ان فتى من المسلمين
 سأل جابر بن زيد رحمه الله أي الجهاد افضل يا ابا الشعثاء فقال له قتل خردلة وقد
 كان خردلة سعى بجماعة من المسلمين واستقتلهم وهذا لفظ الشيخ احمد زاد غيره
 ان خردلة طعن في دين المسلمين قال الشيخ اسماعيل رجع خردلة الى المخالفين
 وطعن في ديننا ومن قصته ان الفتى لا يعرفه فلم يطعن حتى وضع له جابر يده
 عليه فقتله واما الشيخ يوسف بن ابراهيم فذكر ان خردلة مسلم قتل رجل وان

وقد اخطأ من حرم ذلك

افضل الجهاد قتل قاتله وافظه واما قول القاتل ما افضل الجهاد يا ابا الشعثاء
 قتل له جابر قتل قاتل خردلة وخردلة رجل من المسلمين قتل رجل فأشار به
 اليه فقال لا حتى تضع يدك عليه فاني خشيت ان اقع في غيره فجاء ابو الشعثاء
 خلف الرجل فوضع كفه عليه فقام اليه الرجل فقتله وطلبوا الى الرجل ان يدلهم
 على من اشار اليه بقتله وامتنع قال جابر وكنت اخشى ان يشير الي حتى قله
 فان قال قائل لم اجزتم قتل الرجل بخردلة بأمين واحدا يجوز للرجل البسط الى
 الدماء بأمين واحد واخرى على فعل لم يره ولم يقف عليه انه فعله واخرى هل
 لاحد عليه سبيل من اولياء الدم قلت اعلم ان جابر بن زيد امام في مقام جماعة
 وانما يراعى الشاهدان في الاحكام التي تجري بين الناس ومنه اذا اخذت جواب
 مسألة ان من فعل فعلا ما كفر واخذتها عن امين واحد فانه يسمك ان تبرأها
 وتقتل وتفعل ما اذن لك اليه الشرع ولا حرج واما بعد نزول القضية فلا والطن
 في دين المسلمين كبيرة عندنا يحل بهادهم وعند الامة لا يصير طاعنا حتى يطعن
 في رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الاثر عن رجل امكنه قتل رجل حارب
 المسلمين على الدين غير انه لا يمسه بيده ومن معه من المسلمين هم بموضع تقية ولم
 يناصبهم الحرب وانما ناصب الحرب اهل الظهور من المسلمين هل يسع لمن يستغفله
 فيقتله ام لا الجواب في ذلك انه اذا كان يعلم منه العداوة للمسلمين والعمل
 عليهم فجائز للمسلمين قتله بالغفلة وغيرها والعمل في قتله ثانية وقد مضى ائمة
 المسلمين وعلماءهم على ذلك ويروى ان بعض الصحابة قتلوا يا رسول الله
 وددنا ان نعلم افضل الاعمال فانزل الله تعالى يا ايها الذين امنوا هل ادلكم
 الآية وعن ابي هريرة انه قال صلى الله عليه وسلم هل تريدون من ربكم الا ان
 يغفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الانهار قالوا بلى يا رسول
 الله قال فاغزوا في سبيل الله فامنام احدكم في سبيل الله افضل من صلاته في اهله
 ستين سنة فمن قاتل في سبيل الله ولو فوق ذقة وجبت له الجنة وعنه ايضا لا يجمع
 غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف امرء مسلم ابدا وما من مكوم يكلم في
 سبيل الله والله اعلم بمن يكلم في سبيله الا ويا في يوم القيامة وجرحه يشخب دما

اللون لون الدم والريح ريح المسك وعن ابن عمر لاقى اقف موقفا في سبيل الله
مواجهها للعدو ولا اضرب بسيف ولا اطلق برمح ولا ارمي بسهم احب الي من
ان اعبد الله سبعين سنة لا اعصيه وعن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول موقف ساعة في سبيل الله افضل من شهود ليلة القدر عند الحجر
الاسود وعنه صلى الله عليه وسلم يقول الله عز وجل ما ادنت لعبدي جهاد ولو
قدر فواق ناقة الا استحسنت منه ان اردته الى منزله ولم اعنقه من النار وعنه ايضا
لموقف احدكم في الصف في سبيل الله خير له من عبادة في اهله سبعين سنة وعنه
ايضا ما جميع اعمال البر عند الجهاد الا كتفلة في بحر لحي وعنه ايضا ان لكل طريق
مختصرا وان اقرب طريق الى الجنة الجهاد في سبيل الله وعنه ايضا فضل الجهاد في
سبيل الله كمثل الصائم القائم لا يفتر عن صيام ولا صلاة حتى يرجع وقال رجل له
صلى الله عليه وسلم يا رسول الله ان لي عملا هل ادرك به اجر المجاهد في سبيل
الله قال وما عملك قال اصوم النهار واقوم الليل قال ما عملك عند المجاهد في سبيل
الله الا كنومة ينامها قال يا رسول الله ان لي مالا فان انفقته اكون لي مثل
اجر المجاهد قال وكم مالك قال ستة الاف قال فان انفقته في سبيل الله لم تبلغ
شراك نيل المجاهد في سبيل الله وما احد يغزو في سبيل الله الا اعطاه الله بعدد
خطئه من مؤمن وكافر صغير وكبير ذكر واثى قراطا من الاجر وعنه صلى الله
عليه وسلم ليغزون ناس من هذه الامة بغير رزق ولا عطاء اجورهم كأجور اصحابي
ولوددت اني اقاتل في سبيل الله فاقتل ثم احبي ثم اقتل ثم احبي ثم اقتل وعنه
صلى الله عليه وسلم الجنة تحت ظلال السيوف ورواه احمد ومسلم والترمذي وابي
موسى هكذا ان ابواب الجنة تحت ظلال السيوف وكان الحسن يقول من كثرت
سيئاته وقلت حسناته فليغز في سبيل الله الا وان الذنوب لتحبس صاحبها عن
الغزو في سبيل الله كما يحبس الغريم غريمه قال ومصدق قول الحسن ولو ارادوا
الخروج الآية وعن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم ما يؤذن للعبد في الخروج
في سبيل الله حتى يفتح الله له سبعين بابا من الرحمة والمغفرة والله سبحانه وتعالى
اكرم وافضل من ان يردده وقد بقي عليه شيء من ذنوبه لم يغفره له ويعطيه

مع ذلك ثلاث خصال اولها يحمل خطاياهم الى اهل بيته فاذا جاوزه اي حاوز بيته
الى الجهاد خرج من ذنوبه كيوم ولدته امه الثانية لا تقاطع شمس ولا تقرب الا
غربت بخطاياهم الثالثة ان مات في وجهته تلك مات شهيدا وعنه صلى الله عليه
وسلم من مرض يوما في سبيل الله او بعض يوم او ساعة غفر له ذنوبه وكسب الله
له من الاجر عدل مائة الف رقة قيمة كل رقة منها الف دينار وعنه ايضا من
صدع رأيه يوما في سبيل الله ثم احتسب ذلك غفر له ما تقدم من ذنوبه وما
هلل مهال ولا كبر مكبر الا بشر بالجنة ومن صلى ركعتين في سبيل الله خرج من
ذنوبه كيوم ولدته امه ومن قرأ الف آية في كتاب الله كتبه الله تعالى مع
النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ومن كبر تكبيرة في سبيل الله رافعا بها
صوته كان له بها صخرة في ميزانه اثقل من السموات السبع والارضين السبع
ومن فيهن وما بينهما وما تحتهن ومن قال في سبيل الله لا اله الا الله والله اكبر رافعا
بها صوته كتب الله له بها رضوانه ومن كتب له رضوانه جمع بينه وبين ابراهيم
وبين محمد والمرسلين عليهم الصلاة والسلام في دار الجلال وعنه ايضا انه كان
يقول طوبى لمن اكثر ذكر الله في سبيل الله فان له بكل كلمة سبعين الف حسنة
كل حسنة بعشر امثالها مع ماله عند الله من المزيد ومن بث علما في سبيل الله
اعطاه الله بكل حرف مثل رمل عالج وكان له مثل اجر من عمل به الى يوم القيامة
ومن صام يوما من رمضان في سبيل الله كان له خير من عبادة مائة الف سنة وست مائة
الف حجة وست مائة الف عمرة ومائة الف رقة ويومئذ الله وجهه من الباربعين
خريفا ويجعل بينه وبينها خندقا عرض ما بين السماء والارض وكل نعيم مسؤل
عنه صاحبه يوم القيامة الا نعيما في سبيل الله وعنه صلى الله عليه وسلم من مات
ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على شعبة من النفاق وعن جابر بن عبد الله
انه خرج غازيا مع اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وهو يشي فقيل له يا صاحب
رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تترك اذ حملك الله قال جابر سمعت رسول
الله صلى الله عليه وسلم يقول من اغبرت قدماه في سبيل الله حرهما الله على النار
فنزول الناس معه يمشون وعنه ايضا ما ترك قوم الجهاد في سبيل الله الا اذلهم الله وما

ترك قوم الامر بالمعروف والنهي عن المنكر الا عنهم الله بالعذاب وما ترك قوم
 الجهاد في سبيل الله الا اقتتلوا فيما بينهم وعنه ايضا انه كان يقول من جهز غازيا
 فقد غزا ومن اظل رأس غازا ظله الله يوم القيامة يوم لا ظل الا ظله عرشه وكان
 له مثل اجره حتى يرجع او يموت وعنه صلى الله عليه وسلم لان اشبع غازيا في
 سبيل الله خير من الدنيا وما فيها وعنه ايضا انه كان يقول ما من اهل بيت لا يفر
 منهم غاز ولا يجهزون غازيا ولا يخلقونه في اهل بيته الا اصابهم الله بقارعة قبل
 يارسول الله وما القارعة قال بلاء في انفسهم واموالهم وعنه ايضا ايما امرأة جهزت
 زوجها في سبيل الله ثم لم تخلقه في نفسها الا بما يحبه الا جعل الله لها مثل اجره
 ولا ينقص من اجره شيء وعنه ايضا ان من بدخل الجنة سرا والناس في الحساب
 من امر بالجهاد وحض عليه وكان سعيد يقول من حرص اخاه على الجهاد في سبيل
 الله قبل له ادع يستجب لك وتمن على الله يوم القيامة بما شئت يعطيك ومن حرص
 اخاه على القتال كان له مثل اجره ويعطي بكل خطوة خطاها في ذلك عبادة سنة
 وعنه ايضا ان من الملائكة لتصلي على الغازي في سبيل الله مادامت حمائل سيفه
 عليه ودرعه وسلاحه وعنه صلى الله عليه وسلم ما تقدم رجل خطوة في سبيل الله
 الا اطلمت عليه الحور العين فاذا تأخر استأثرن فاذا استشهد كان أول نصبة
 نصبت من دمه كفارة خطاياهم وتنزل عليه اثنتان من الحور العين تمسحان التراب
 عن وجهه وتقولان مرحبا مرحبا نحن لك ويقول انا لكما وقد بمعنى حسب وعنه
 ايضا انه كان يقول ان للشهيد عند الله تعالى ست خصال ينقر له من اول دفعة
 من دمه ويتبوأ مقعدا من الجنة ويتجلى بحلية الايمان ويبعد من عذاب القبر ويؤمن
 من النزع الا كبر ويأق على رأسه تاج الباقوت خير من الدنيا وما فيها ويزوج
 اثنين وسبعين زوجة من الحور العين ويشفع في سبعين من اقاربه واهل بيته
 ممن كان على الاسلام وعنه ايضا الشاهد لا يجد ام القتل الا كما يجد احدكم ام
 الفرصة ولفظ النسائي عن ابي هريرة الشهيد لا يجد مس القتل الا كما يجد
 احدكم ام الفرصة بقرصها وعنه ايضا امضة قتلة انس على الشهيد من الم السلاح بل
 هو اشبه اليه من الشراب البارد في يوم صائف وعنه ايضا ليس بين حياة الشهيد

في الدنيا وحياته في الآخرة الا كمنع نعمة وقيل له صلى الله عليه وسلم ما بال المؤمنين
 يفتنون في قبورهم الا الشهداء فقال صلى الله عليه وسلم كفى ببارقة السيوف على
 رؤسهم فتنة وعنه ايضا انه قال للجري اذا وهن الدين وتمطت الحدود وظهر اهل
 الجور على اهل الحق انتدبت فوقه اشرار تأتهم الى الجهاد من تخلف عنهم
 بغير عذر فانا منه بريء وهو مني بريء شهيدهم مثل سبعين من شهداء بدر
 قال هل ادرك ذلك الزمان قال لا قال كيف لي حتى ادرك ذلك الثواب قال
 عليه الصلاة والسلام لو تقربت الى الله بمثل ثواب العابدين من الاولين والآخرين
 لكنت عسى ان تدرك فضل ثأمتهم في رباط ساعة واحدة وعنه صلى الله عليه
 وسلم والذي نفسي بيده ان الشهداء لياتون يوم القيامة سالين سيوفهم واضعين
 على عواتقهم لو يمرون على ابراهيم خليل الرحمن او نبي من الانبياء عليهم الصلاة
 والسلام لم يخطئ لهم الطريق وعنه ايضا لو كنت انا وابراهيم عليه السلام لا فرجنا
 لهم عن الطريق قال يقول اهل الجنة هؤلاء الذين اراقوا في سبيل الله دماءهم
 يجلسون على منابرهم من نور ينظرون الى الخلائق كيف يحاسبون وهم قد امنوا
 الحساب وما لهم عند الله افضل وقال يقولون للخلائق افرجوا لنا عن الطريق
 فذبح الذين ارقنا في الله دماءنا وأيتحنا فيه ابناؤنا وارملنا فيه نساءنا ويقول الله
 تبارك وتعالى اوليائي اراقوا في دماءهم وقيل تكون لهم موايد تحت العرش والناس
 في احوال يوم القيامة قبل ويقولون اذهبوا بنا الى ربنا ينظر كيف يحكم بين عباده
 وعن كعب يوجد على باب الجنة رجل يبكي فيقال ما يبكيك ألسنت من اهل
 الجنة قال بلى ولكن لم اقتل في سبيل الله الا قتلة واحدة فلو اني قتلت في سبيل
 الله الف الف قتلة كان قليلا عند ما أعد الله لي من المكرامة وعن ابن عمر والذي
 نفسي بيده ان الملائكة لتتمنى منازل الشهداء الذين ماتوا على فرسهم واما الذين
 قتلوا في سبيل الله فلا يطعم احد من الملائكة ان يكون في منزلتهم وعنه صلى
 الله عليه وسلم موطنان تتزخرف عندهما الجنة وتزين فيهما الحور العين عند الصلاة
 وعند القتال فاذا انصرف المصلي من صلاته ولم يسئل الله الجنة ولا الحور العين
 قلن ويح هذا الذي لم يسأل الله الحور واذا كان عند القتال قالت زوجته من

الحور اقدم اقدم ولا تخزني عند صواحبتي ويقال افضل الناس بعد الانبياء
الشهداء قال ابن محبوب الشاهد المرزوق من قتل بالسيف قل ابن مرداس رحمه
الله في قتال خلف لعمه الله حيث اشتد القتال ضمنت الجنة لمن هبنا الا من
كانت فيه احدى ثلاث وله مخرج ان شاء الله قاتل النفس ومخرجه ان يقود لاوليه
المقتول فان لم يحضر فليشهد انه يقتل بنفسه غيره واكل اموال الناس ظلما
ومخرجه ان يرد لهم رالا فليوص والقاعد على الفراش الحرام ومخرجه ان يرفع نفسه
عنها وروي مثل هذا عن أبي عبيدة عبد الحميد وروي انه قاتل معه صلى الله عليه
وسلم مملوك فقتل له عليه الصلاة والسلام اذن لك سيدك فقتل لا فقال له لو
قتلت لدخلت النار فقال له سيده هو حر يا رسول الله فقتل له الآن فقتل وقال
صلى الله عليه وسلم من غزا غزوه في سبيل الله بقدر ادى له جميع طاعته وادى
الحق الذي لا تقصير دونه فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقال صلى الله عليه
وسلم من مات مرابطا في سبيل الله اجرى الله عليه عمله الصالح الذي كان يعمل
واجرى عليه رزقه وامنه فتنه القبر وبعث الله ماما من الفزع وهو في قبره مرابطا
الى يوم القيامة وبعث الله اقواما يرون على الصراط كهيفة الريح حتى يلحقوا
للجنة قبل من هم يا رسول الله قال قوم ادركهم الموت وهم في الرباط وعنه صلى
الله عليه وسلم رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه وان مات مرابطا جرى
عليه عمله الذي كان يعمل واجرى عليه رزقه وامن من الفتن رواه مسلم عن
سلمان فقتل هو عمله الذي يعمل في رباطه واجر رباطه وروي كل ميت يختم
على عمله الا المرابط فانه ينمى له عمله الى يوم القيامة وجرى ان رزقه عليه اكل
روحه من ثمار الجنة والفتان ملك القبر والمراد الجنس كما روي من فتاني القبر
بالثنية وروي فتان القبر بضم الفاء جمع فتان والمراد اثنان وقد قيل انهم ثلاثة
او اربعة والحديث دال على ان الشهيد لا يسئل في قبره وعن عبادة بن الصامت
ان الشهيد يؤمن من عذاب القبر وعنه رباط رجل ليلة افضل من الف ليلة في
اهله يقوم ليلها لا يفتر ويصوم نهارها لا يفطر وقال صلى الله عليه وسلم افضل
الغزاة في سبيل الله خادمهم ثم الذي ياتيهم بالاخبار واخصهم عند الله منزلة الصائم

رواه ابو هريرة وعن انس عن صلى الله عليه وسلم جاهدوا المشركين باموالكم
وانفسكم والسنة وعنه صلى الله عليه وسلم اذا نصر القوم بسلاحهم وانفسهم
فالسنة احق وعن سهل بن سعد عنه صلى الله عليه وسلم رباط يوم في سبيل
الله خير من الدنيا وما فيها وموضع سوط احدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها
والروحة يروحها العبد في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها وعن ابن عمر عنه
صلى الله عليه وسلم الغازي في سبيل الله عز وجل والحاج والمعتمر وفد الله دعوه
فاجابهم وسألوه فاعطاهم وعنه صلى الله عليه وسلم لغزوة في سبيل الله احب الي
من اربعين حجة رواه مكحول صريلا وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم
لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية وعن ابي موسى عنه صلى الله عليه وسلم
من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله والله اعلم باب في استئصال
من حل قتله وهو ان يطلب الانسان احدا ان يقتل فلانا من حل قتله فان كان
قتله لكونه باغيا او طاعنا او مرتدا او نحو ذلك مما هو حق لله فلامطلوب ان يقتله
ولا تحل له الاجرة على قتله وجاز ان يعطيها الانسان وان كان قتله لكونه منع
مالا او انسانا او غير ذلك فلامتنوع من ماله او انسانه ان يعطي الاجرة لمن يقتله
ليرد ذلك ماله او انسانه او غير ذلك مما منع منه وللقاتل ان يأخذها وكذا ان
قتل وليه فله ان يعطي الاجرة لقاتله وللقاتل ان يأخذها واعلم انه يجوز استئصال
مباح قتله بما به يصل به اليه اي الى قتله وان يوصف دال عليه وان
كان يوصل الى قتله بوصف يدل عليه ويعرف به في نفسه او نسبه او قبيلته او ماله
عبر بذلك لانه اقرب الى الخطا وان المأثور قد يخطأ او وصف له فقال انه يجوز الاستئصال
بالوصف ولو كان قديرا يودي الى خطا المأثور مثل ان يقول هو صاحب الجنة التي في موضع
كذا او صاحب الدار التي هي جارة فلان او صاحب الماشية التي في يد فلان الراعي او
صاحب لباس كذا او راعي كذا او مال غيره مثل ان يقول هو راعي غنم فلان او ما كن
دار فلان او قيم بستان فلان او اصهاره اي اقارب زوجته كابيها وامها
واخيها وعمها وخالها وعمتها ان صدق الوصف بخفيف الدال ورفع
واصف بان يوقن الوصف لم يرتب ولم يكذب في وصفه وان ارتاب فلا يصف

باب

جاز استئصال مباح قتله
بما يوصل به اليه وان
يوصف دال عليه ويعرف
به في نفسه او نسبه او
قبيلته او ماله او اصهاره
صدق الوصف

في قوله ولا يحل للقاتل قتله حتى يتيقنه كالم يقتل النقي خردة حتى وضع جابر يده عليه وحتى يعلم انه حلال الدم ببيان او اقرار او مشاهدة اذا لم يأمره بقتله الامام العدل او القادة كجابر وان امره اكتفى بأمره وان قلت كيف يقتله بوصف قلت قتله بوصف شامل لان يأمر احدا بقتله فيصفه له فيذهب القاتل فيعرفه بالوصف ولما كان يقتله بالوصف الذي وصف له صح انه قتله بالوصف وشامل لان ترى انسانا يريد قتله على الوجه الذي حل عندك قتله به او على وجه اخر يحل به القتل وهذا بلا خلاف او على وجه لا يحل به القتل اولا تدري على اي وجه اراد قتله وهذا فيهما خلاف فتصفه للانسان بصفة يعرفه بها فيقتله او قد عرفه ولا يدري اين هو فتبين له اين هو من غير ان تأمره بشيء من ذلك فقتله ويجوز له ايضا امره وان وصفه وكذب في وصفه عمدا ولم ينسب اليه ما هو ذنب اثم بكذبه ولا شيء عليه في قتله ان قتل وكذا ان وصفه بما هو ذنب لكنه بري منه لا شيء عليه في قتله وعصى بكذبه كما قل ولا يحل له ان ينسب اليه ذنبا لم يفعله وان حل قتله بغيره ويأثم بكذب عنه قبل بكذبه اولى يقبل والاثم في ذلك كبيرة لان الكذب كله الا ما استثناه الشارع حرام كبيرة وقيل ان كان على الله او رسوله او اهرق به دما او اكل به مالا او افسد وهذا اهرق به دما ولو حل هذا الدم من وجه اخر وقيل هو صغيرة لانه ولو اهرق به لكنه حلال من وجه اخر واما اذا كان كذبه من وجه الكذب في الحرب فلا اثم فيه او يكون لا يوصل الى قتله الا بالكذب وان لم يكن بينه وبينه ان يجوز ان ينسب اليه ذنبا فانه يوجب القتل اولا بوجبه وهل جاز ان ينسب اليه وهو مخالف لانه يقول بمد هذا وهذا في مخالف ما يحل وكان واجبا فان الواجب من الحلال من لزوم ديانة المسلمين اهل الدعوة وتصويهم وتصوير المخالفين وتخطيهم او غير ذلك من الواجبات مثل وصفه بصيام رمضان فعل ذلك او لم يفعل وهو مخالف او ما لم يفعله وهو موافق او مخالف ولو مباح ككنكاح اي تزوج او وطئ والواو الحال اي والحال انه مباح فلا باحة قيد وذلك ككذب اجيز هنا او اراد انه مباح لكذا مما لم يفعله وهو مباح لم يبيح

في قوله ولا يحل له ان ينسب اليه ذنبا لم يفعله وان حل قتله بغيره ويأثم بكذب عنه وهل جاز ان ينسب اليه ما يحل من لزوم ديانة المسلمين وتصويهم وتصوير المخالفين وتخطيهم او ما لم يفعله ولو مباحا ككنكاح لم يبيح

اللام متعاق ينسب وهي للتمدية لا بمعنى الى او بمحذوف اي وهل ينسب اليه ما يحل واصفا اياه به لم يبيح قتله على الفعلة المذكورة من لزوم ديانة المسلمين وتصويهم وتصوير المخالفين وتخطيهم بان ينسب ذلك الى مخالف عند مخالف او موافق فاسق او مشرك قاتل لمن يفعل ذلك او ينسبه الى الصوم او الصلاة او النكاح او غيره من مباح عند قاتل من يفعل ذلك سواء في ذلك كله ان يكون القاتل يقتل على ذلك ديانة او غير ديانة فانه يجوز ان تصف بذلك من استوجب القتل بشيء ليقته السامع ووجه ذلك ان يكون القاتل لا يقتله بذلك الموجب الذي فعله بل بما يصفه به الوصف فجاز وصفه به قياسا مستويا على ان الكذب في الحرب ان كذب في وصفه وان صدق فقياسا اولويا وذلك انه اذا جاز الكذب في الحرب جاز الصدق بالاولى واذا تسومح في ترتب القتل على الكذب تسومح بالاولى في ترتبه على الصدق وقد يرجع الى المساوي لان هذا الصدق في وصفه بذلك مؤد الى ان يكون قد تسبب الوصف في قتل الانسان على ما هو واجب او مباح لان هذا القاتل يقتله على الواجب او المباح فقد قوي من جانب وضعف من اخر فتساوتا فكان لم يقو ولم يضعف ومثال المسئلة ان يحلف الجائر بقتل من تزوج فلانة او يحرم تزوجها لشيء يحرمها على متزوجها عند غيره ديانة فيخبره بخبر بانه تزوجها ليقته اولا يجوز ذلك النسب لانه اما كذب في سعة واما تسبب في القتل بوجه مباح او واجب وهو في الظاهر اهانة للدين ودعاء للمعصية واعانة لها لان قتله على ذلك معصية ولو استحق القتل لغير ذلك قولان الاصح عندي الثاني والمكروه في جميع المسائل كلها كالمباح وهذا اي المجموع لا الجميع في مخالف ينسب اليه ذلك وانما قلت بالمجموع لان نسبة المستحق للقتل الى مباح يستوي فيها الموافق والمخالف وانما يختص المخالف بالسب الى لزوم ديانة المسلمين وما بعد ذلك وكذا يستويان في الواجب الذي يقولان بوجوبه والموافق ان فعل مبيحا لقتله جاز الاخبار عليه لم يقتله من المخالفين مثلا بمثل هذا مما عليه من الديانة وما فعله من حلال واجب وحرام وما يدل به على قتله اي يصل به الى قتله من مباح او مكروه ويحتمل دخولها

قتله على الفعلة اولا قولان وهذا في مخالف والموافق ان فعل مبيحا لقتله جاز الاخبار عليه بمثل هذا مما عليه من الديانة وما فعله من حلال وحرام وما يدل به على قتله

في الحلال فيفسر ما يدل به على قتله بما مر من وصفه بما يعرف به وإذا كان يذكر
ذنبه الموجب لقتله لاحد فيقتله على ذلك الذنب فليذكر ذلك الذنب ولا يذكر
مالا يوجب القتل لا صدقا ولا كذبا بالدم الحاجة اليه سواء كان الذي استوجب
القتل مخالفا او موافقا ولم يرد قتله بموجب القتل السعي به لان
اي الى من يقتله او امر من يقتله من موافق او مخالف عادل او جائر
من يحل له قتله لكونه يقتله بموجب القتل ولا يخالف سنة القتل ولا يزيد
مالا يجوز من قتل غيره او مثله به او اخذ ماله والخلف في غيره ممن لا يحل
له قتل ذلك الذي استوجب القتل لكونه يخالف سنة القتل او يزيد او يأخذ
مالا ومعنى كون الاول يحل له القتل انه متأهل له لمعرفته به وعدم تعديبه الحد
ومعنى كون الثاني لا يحل له قتله انه لا يتأهل للقتل لعدم معرفته اولا به يمدى
الحد والا فذلك المذنب حلال دمه فما هذا بيان لما تقدم وتمثيل له فيه
عصيان لفاعله مثل ان يقتله باحراق او اغراق او بمثله مثل ان يدوم في قطع
اعضائه او افسادها حتى يموت او يعذبه في قتله وقد ذكر هذا النوع بقوله وكذا
لا يأمر من يخالف فيه سنة القتل وانما استأنف له تشبيها هكذا اذ قال وكذا
لا يأمر لانه قد فصل بينهما بما في بعضه عصيان اذ قال او في بعض فعله
كأمر رجلا او ساع اليه على اخر يحل قتله لانه اولا قتل غيره اولا
مال غيره او للتويع بحسب ما يقع ويقصده الذي يتعدى في القتل وهو ان
امره او سعى اليه وان قلت قوله امر يدل انه صدر منه الامر وقوله ان امره دل
على الشك قلت اما ان ناول قوله امر بمريد الامر او ببقية على ظاهره وناول قوله
ان امره بمعنى قولك انه صدر منه الامر والحال انه يعلم قبل الامر انه ان امره
بقتله او سعى به اليه يقتله واكل ماله او قتل غيره ايضا ممن
لا يحل قتله من اقاربه او اصحابه او اهل بلده او غيرهم او قتله واكل مال غيره
او قتل غيره او قتله واكل ماله ومال غيره او قتله واكل ماله وقتل غيره واكل ماله
او غير ذلك مما هو زيادة على قتله مالا يحل فلا يأمر من هذه صفته بالقتل
ولا يسمى به اليه لانه يصير ذريعة الى فعل مالا يحل فان امره او سعى اليه لزمه

ولم يزد قتله السعي ان يقتله
من يحل له قتله والخلف
في غيره فما فيه عصيان
لفاعله او في بعض فعله
كأمر رجلا على اخر يحل
قتله لانه اولا قتل غيره
وهو ان امره قتله واكل
ماله او قتل غيره ايضا
فلا يأمر من هذه صفته

ضمان ما تعدي به والمكفر وجوز امره او السعي اليه ولا ضمان عليه ولا
كفر بما يحل له وعصى هو اي المأمور او المسعى اليه بما تعدي اليه
وحذف هذا العائد المحرور بلا وجود شرط حذفه على القلة او التقدير بما عساه
فان المعصية يصح ان يقال تعديها بمعنى انه تناولها ودخل فيها وقطعها اذ لم يقف
عنها دونها ويصح ان يقال يعدي اليها اي جاوز الحد ودخلها او يقال ايضا بما
تعديه بالنصب على نزع الخافض الذي هو الى او يقال ما مصدرية اي وعصى هو
بتعديه الى الزيادة في القتل او زيادة اخذ المال لا بامر به لانه لم يامر به بالتعدي
بل امره او سعى اليه بما يحل فقط فاشم المتعدي اما هو على المتعدي وفي نسخ
لا بامر به وهو صحيح اي لم يعنس بامر الذي امره بل بتعديه ومن ذلك ان تخبر
جبارا بفعل احد فيك لينصفك منه فيتعدى في بدنه او ماله ففيه رخصة ان
تخبره بذلك ولو يتعدى وكذا لا يأمر من يخالف فيه سنة القتل ولا
يسعى اليه وسنة القتل ان لا يمثل به في القتل ولا يعده ولا يقتله بالاغراق ولا
بالاغراق ولا يذبه لكن ان كان المستوجب للقتل استوجب القتل بكونه قاتلا
وكان قتله لغيره بذلك فانه يجوز ان من يقتله بما قتل به غيره من احراق او
اغراق او مثله او تعذيب او زيادة مثله بعد القتل والسعي به اليه وقيل لا يقتل
بالنار ولو قتل بها غيره ولا يلزمه ما فعل ما عوره والذي سعى هو اليه ان
امره او سعى اليه وتعدى على القول الاخير ولزمه على الاول وهكذا
القولان ان امر او سعى بواجب من المال له او لغيره على احد الى من يزيد في اخذ
المال من المسعى به او المأمور به او من غيره او الى قتله او قتل غيره او جميع ذلك
وكذا التحاكم بالحق الى من يزيد في حكمه مالا او قتلا او كليهما وفي الاشارة
لا التصريح لان التصريح قد تقدم اليه اي الى مستوجب القتل بحضرة من
يقتله او يوصل اليه او الى من يقتله والمراد بالاشارة ما يشمل التلويح والتصريح
وذ كر هذه المسئلة مع انها قد ذكرت فيما مر في هذا الباب ليدكر ان فيها رخصة
او ما ذكرها تلويح من مريد القتل وما هنالك تصريح بفعل مالم يفعل من
ذنب مستوجب للقتل او غير مستوجب له لكن المأمور او المسعى اليه يقتله

وجوز امره بما يحل له وعصى
هو بما تعدي لا بامر به
وكذا لا يأمر من يخالف
فيه سنة القتل ولا يلزمه
ان امره وتعدى وفي الاشارة
اليه يفعل مالم يفعل من
ذنب

عليه **شدة** وهي الصحيح لحمة بهتان البريء فان اشار به كفر ولو لم يقتل
وفي ضمانه الدية قولان **وترخيص** لانه قد استوجب القتل بذنب اخر كما
هو فرض جميع مسائل الباب فتسومح بالكذب عليه ليوصل به الى قتله وهذا
الترخيص انما هو في ذنب لا يتجاوز به الى شيء اخر من مال وحرمة نسب وقطع
ارث والا فلا يرخص فيه مثل ان يقول لمن يقتله انه منق فيغرمه المال ويقتله
او يقول انه حرمت عليه زوجته فيقطع نسبه فلا يجوز ذلك **ولا باس** في
اخباره **مالم يكن فيه ذنب** لو فعله لانه يتوصل به الى قتله ولا يسمى به باهنا
ومنع لحسة الكذب وتقدم القولان في الباب واعادها هنا ليرجع الجواز
بذكره بلا حكاية ويضرب المنع لذكره بقوله ومنع او اراد انه اخبر مريد القتل
هنا بتلويح لا بتصریح وهنالك بتصریح وعلى كل حال فلا تكرير **وجاز استئصال**
مباح قتله اي طلب قتله **من عدوه** اي ان يستوجب انسان القتل فتطاب
من عدوه ان يقتله ولا سيما غير عدوه وبلغنا في رجالا قتل ابن ابي خليل فقادله
اهل الجبل فقال لهم ادخلوه في البيت فادخلوه وانصرفوا فامر بقتله فقتل فاجتمعت
اليه المشايخ فقالوا وجدنا عليك بامر هذا القتل ثلاثا رجونا فيك ان تعتقه ولم
تفعل وختنا في وديمتنا اذ ودعناك واستغنت على قتله بغيرك فقال لهم اما قولكم
رجوتهم في ان اعتقه فاني خفت ان اعتقه فيقوم اولاد الميت فيقتلوا رجلا برثا
غيره اي او يقتلوه وهو بريء بالعفو واما قولكم اني خنتكم في الوديعة فليس
بوديعة وانما مثله كمثل رجل اخذ منك دنانير غصبا ثم اتى بها اليك واودعها
عندك واما قولكم استغنت على قتله بغيري فانما هو بمنزلة شاة الضحية ان شئت ذبحتها
وان شئت امرت من يد مجها قال ويجوز في الدم الاموال والترك واما العطية ففيها قولان واما
البيع فلا يجوز **او ممن عليه ثار** اي شيء يشور به اي يهيج به نفسه وتنبعث به الى قتله
او دون قتله كقتل وليه واخذ ماله وكلام سوء **يطالبه به** او ممن يرجو دفع ضرة بقتله
او جلب منفعة كما قال **او ممن** **طلب** اي قصد **به** اي بالقتل اي بقتله **او ارث**
ولده ولدا القاتل برث المقتول وان مفل او والده وان علا ووزجته **او قريبه** او
قريبته او غيرهم **من يرجع اليه نفع ارثه** او **قصد** **نكاح امراته** او **سريته** **او بد**

شدة وترخيص ولا باس
في مالم يكن فيه ذنب
ومنع وجاز استئصال مباح
قتله من عدوه او ممن
عليه ثار يطالبه به او طلب
به ارث ولده او قريبه
او نكاح امراته بعد

موتة **او قصد** اخذ ما اقر له او **رجو** اليه نفعه او اخذ ما اوصى به له او
من يرجع نفعه له او الاخذ من وصيته او قصد غير ذلك من المنفعة في قتله فانه
يجوز ان يسمى به او يامر به الى ذلك القاصد **او اراد ذلك قاتله** اي مريد
قتله وهو الذي فرضنا انه طلب عدو المقتول ان يقتله وان اراد المصنف بالقاتل القاتل
بالفعل فاقبل هذا في مريد ان يقتله غيره وذلك ان تريد ان يرثه ولدك او قريبك
او تزوج امراته او غير ذلك من المنافع فقتله على موجب قتل او تامر من
يقتله او تسعى اليه فلا ضمان عليك في ذلك ولا تحرم زوجته او ماله الذي ياتيك
من وارثه او وصيه او اقراره كما قال **ولا يحرم** عليه ذلك وان اساء في قوله **م**
اذا تكلم في قتله او اساء في قتله ان قتله **ان لم يقصد الا ذلك** المذكور
من المنافع او بعضها اذ لم يقصد بقتله وجه الله او مجرد ما هو حق له كالقصاص
لوليه وكذا اساء بنية ان نوى المنفعة ووجه الله او حقه فانه اساء بنية المنفعة
وان لم يقصد بها راسا فلا اساءة واما ان كان هو وارثه فقتله او امر بقتله او سعى به
فلا يرثه على المشهور ولو نحل قتله وابطل وصيته وقيل لا وكذا ان كان المأمور
بقتله او المسمى به اليه وارثه او موصى اليه ولا تحرم زوجته على قاتله ناويا تزويجا
الا ان لم يحل قتله بقتله ظلما ليتزوجها فانه حرام عليه وكذا السرية وان قتله
ليتزوج زوجته ولم يدركه حلال الدم الا انه امره او سعى به اليه بقصد بقتله ان
يتزوجها فوافق انه حلال الدم فقتل تحرم عليه بنية وقيل لا تحرم لان له في نفس
الامر قتله **وان اضره في نفسه** او عرضه **او ماله او زوجته** او سريته
او مال غيره او زوجة غيره او سرية غيره او عرض غيره **ممن تصل**
مضرته اليه فلا **باس** عليه **في قتله** او الامر به او السعي به لموجب
قتله غير ذلك الاضرار قاصدا بقتله دفع ذلك الاضرار ولو كره قصده **لانه**
انتصار لنفسه لا لدين الله وكذا لو قصد دفع الاضرار انتصارا ووجه الله او نفع
المسلمين او الاسلام وان قصد وجه الله او نفع المسلمين او الاسلام او جميع ذلك
ولم يقصد الانتصار اصلا فلا كراهة **وعصى ربه** امر بالقتل بما فيه اذى او ضرر
عظف تفسير **بلا خروج من سنة القتل** اي عادة القتل وليس المراد سنة

موتة او اراد ذلك قاتله
ولا يحرم عليه ذلك وان
اساء في قوله ان لم يقصد
الا ذلك وان اضره في
نفسه او ماله او زوجته او
مال غيره ممن تصل
مضرته اليه فلا عليه ولو
كره قصده وعصى ربه
وامر بالقتل بما فيه اذى
او ضرر بلا خروج من
سنة القتل

للنبي صلى الله عليه وسلم في القتل وذلك ان يأمر بقتله من يعذبه في القتل مثل
ان يضربه بسيف كليل يتكرر ضربه ثلاثا فصاعدا او يضربه بخشبة حتى يموت
وكذا ان اذاه وضربه بالقتل بما يعذبه يعصي بالاولى ولو قتله باغراق او احراق
لكان خارجا عن سنة القتل * وجاز اعطاء رشوة عليه * اي على القتل اي جاز
للانسان ان يعطي رشوة لمن يقتله على قتله او يدعه يقتله هو او غيره اذا كان
ان لم يعطه لم يدعه يقتله ولم يدع غيره يقتله ولم يقتله هو * والامر به ان علم
المأمور تحلة دم القتل * اي الذي اريد قتله * لا امره * بقتله * ورأشه
بديانته * اي تحلته للامر والراشي بديانة فيحل له الامر والرشوة له ولو حرم
قتله في ديانة المأمور والمرثي وان علم المأمور او المرثي ان امره اورأشه اراد
قتله لا بديانة بل تشبها او غلطا ولم يعلم بشيء من ذلك فلا يجوز للامر ان يأمره
ولا للراشي ان يرشوه حتى يبين له لان في التبيين اظهار الدين وفي عدمه ايهام
انه يصي بقتله ورشوته وانه يخالف الحق وذلك تهوين للدين واعانة على عصيانه
بالتقليد * وان لم يحل له * اي لا * وكذا الراشي قتله بذنبه الذي فعل * فلا
يأمر به * ولا يرشوعليه * ولو حل * قتله على ذلك الذنب * للمأمور به * والله
اعلم * باب * اخر * لزوم مبيغيا عليه تخطئة الباغي * بلغيه * اذ لزمه من اول
بلوغه معرفة تحريم دمه ودماء الموحدين * وماله * واموالهم * للتوحيد
الذي معهم الا بحققها يعلم ذلك ومعرفة ذلك توحيد وجهله شرك فقبل الواجب
معرفة سلب الموحدين وسلبه مع معرفة تحريم ضربه في بدنه وهذا ظاهر كلامه
هنا وقيل تحريم ماله وهذا نصه في الباب الذي بعده هذا ويتعين حمل ما هنا عليه
اذ قال الا فيما فيه فوت النفس كما مر اه وقيل تحريم دمه وتحريم ما يؤدي الى
موته واما ماله فيعلم تحريم سوقه والمراد منه من صاحبه وقيل لا تكون معرفة
ذلك توحيدا ولا يكون جهله شركا وهذا كما قال قيل معرفة الممال الست واحكامها
توحيد وجهلها او جهل بعضها شرك وقيل ليست معرفة ذلك توحيدا ولا جهله
شركا وتجب معرفة تحليل دماء المشركين واخذهم ومالههم وذريتهم والقول بعدم
شرك جاهل تحريم دم الموحدين وماله وماله نفسه ودمه وعدم شرك جاهل الممال

وجاز اعطاء رشوة عليه
والامر به ان علم المأمور
تحلة دم القتل لا امره
ورأشه بديانته وان لم يحل
له فلا يأمر به ولو حل
للمأمور به

باب *

لزم مبيغيا عليه تخطئة
الباغي اذ لزمه من اول
بلوغه معرفة تحريم دماء
الموحدين واموالهم

واحكامها هو قولي بعد افراغ الوسع وهكذا قولي في معرفة ادم انه نبي رسول
ثم رأيت بعد ذلك بعشر سنين او اكثر الشيخ يوسف بن ابراهيم ذكر بعض
ذلك على طبق ما ذكرته ونصه بعد كلام واما حكاية الشيخ رضي الله عنه جهل الممال
وهم اليهود والصابئون والذين اشركوا فهذه ابعد من هذه المسائل كلها واكمل ولم
تبلغ درجة اليهود والنصارى والصابئين والمجوس والذين اشركوا ان يقول الله
تعالى الايمان بهم بالايمان به منزلة لم تبلغ انبياءهم ابراهيم وموسى وعيسى بل هم
اخص من ذلك ثم اجاب علما قد يقال انه يجب معرفة ذلك لثلا يقع في محرم
بقوله ولو كان شيء من ذلك لمكان المليس الامين اولى ان ينوء به لعظم ضرره
على الدين وأولياء الله المخلصين وعداوته لانبيائه ادم ومن بعده وقد
ذكره الله عز وجل في القران ونوه به ونبه عليه فقال عز من قبل لم اعهد اليكم
الى قوله افلم تكونوا تعقلون وقال يا بني ادم لا يفتننكم الى قوله لا يؤمنون وقوله
واذ قلنا للملائكة الى قوله المكافرين وقوله قل اعوذ برب الناس الى اخر السورة
وامر بالتعوذ منه لعظم ضرره وشأنه واقطوا عن الناس معرفته مع ظهور الامر
بالتعوذ منه وذكر الشيخ ابو الربيع عن ابي عبد الله محمد بن بكر رضي الله عنهما
انه لا يسع جهل موت محمد صلى الله عليه وسلم لان من جهل موته جهل ان الذي
في يده من الشريعة ينسخ او لا ينسخ ثم اعترض عليه بقوله واعلم ان النسخ من
بعض اوصاف الشريعة ليس على الناس من معرفته ولا الايمان به ولا الاقرار به
شيء حتى تقوم عليه الحجة بذلك واخرى ان الذي يجوز عليه النسخ ليس مما يشرك
به جاهله لان التوحيد لا يجوز عليه النسخ * وخير في الدفع عن ماله وتركه *
اي ترك الدفع او ترك ماله بلا دفع والمعنى واحد الا ما يموت بتركه كزاده فلا
يد من القتل عليه * ولزمه * دفع الباغي * عن لباسه وسلاحه وماله كشف
عورته * كقطع خرقه ما يقابل عورته او من تحت السريرة الى الركبة او بعض ذلك
وكرفع الباغي ثوبه حتى ينكشف ذلك او قره عليه * اذ يموت ولا يترك ذلك *
سواء كان اللباس له او لفيره بالبارية او بالكراء او بالغصب او غير ذلك وكذا
السلاح لكن الواجب عليه في الغصب او نحوه من الحرام ان يمنع الباغي عن

وخير في الدفع عن ماله
وتركه ولزمه من لباسه
وسلاحه وماله كشف
عورته اذ يموت ولا يترك
ذلك

اخذته وكشفه وان يتوب وان ينزعه اذا ذهب الباغي او وجد غيره وينزعه بمحضرة
الباغي ويلبس غيره بلا انكشاف على جهة الحفظ له وان يعتقد طلب الحل واعطائه
ما يلزمه على ذلك ولا يلق بيده الى الباغي اي لا يترك الدفع حتى يصل
بالرفع لان حتى هذه للابتداء اي فيصل ويجوز النصب على الغاية اي لا يبالغ
في الانتقام او لا يدوم عليه حتى يصل واما ان يلقى بيده بلين كلام او مال او غير
ذلك مما يحل له وقاية لباسه وسلاحه فجائز له وهذا اكثر فائدة والرفع اظهر وكانه
قال ولا يلقى بيده فهو يصل بالانتقام عدوه الى ذلك الملوح اليه من نزع
لباسه وسلاحه والمصرح به من كشف عورته منه ولا ممن يلزمه حقوقه ولو
صاحباً غير متولى بل متبراً منه او موقوف فيه او شرك ولا سيما من هو متولى
له صاحبه او لم يصاحبه الا ان غلب فاذ غلب وكان لا يقدر على الدفع
وكان كالمسور المقدور عليه فلا يلزمه الدفع عن لباسه وسلاحه وكشف عورته
وكذا عورة غيره ولباس غيره وسلاح غيره بل هو مخير في الدفع وتركه ولكن
يجب عليه ان لا يفعل ذلك لهم بنفسه في نفسه او في نفس غيره واما ثوب لا
ينكشف باعطائه او بحسره وسلاح بقي معه غيره من السلاح فهو مخير في مطاوعة
الباغي ودفعه وياتي في باب اخر هذا الكتاب التاسع عشر انه اذا اعطى سلاحه
فمات به ممن اعطاه له هلك والا اثم ورخص له ان امسك ما يقاتل به وليكن افضله
والمال المخير فيه له او لغيره الخبر محذوف موصوف بالجوار والمجور وراي والمال
المخير فيه مال له او لغيره وحذف الموصوف على التثنية لان التثنية الذي هو جار
ومجرور لم يكن من ولا مع مجرورها الذي هو ضمير الموصوف ولعله اراد الاخبار
بقوله اي والمال المخير فيه ثابت له او لغيره وعلى كل حال اراد ان المال الذي ذكرت
لك انتفاؤه يجوز الدفاع عنه وترك الدفاع سواء فيه ان كان للمدافع او لغيره
في يده يلزمه ضمانه ان كان لغيره كرهن بيده وعارية على قول وامانة ان
فعل ما يضمنها به وغصب وخيانة وربما وغير ذلك مما لا يحل فانه لا يلزمه الدفع
عن الامانة اذا خاف الموت ولا يلزمه ضمانها ان لم يتصرف فيها قبل مجيء العدو
اليها بما يوجب ضمانها اولاً يلزمه ضمانه وان قلت كيف يدخل مال غيره في

ولا يلقى بيده حتى يصل
عدوه الى ذلك منه ولا
ممن يلزمه حقوقه ولو
صاحباً الا ان غلب
والمال المخير فيه له او لغيره
لزمه ضمانه اولاً

قوله وخير في الدفع عن ماله حتى يقول هنا ان المال المذكور انه مخير فيه شامل
لماله ومال غيره قلت وجهه انه اراد بقوله ماله مطابق المال الذي بيده وليس الجمع
بين الحقيقة والمجاز بل ذلك من عموم المجز ويجوز على تكاف ان يريد بالمال
المخير فيه الحقيقة لا العهد الذي كرهى وعلى كل حال فله الدفع عن المال الذي بيده
له او لغيره لزمه ضمانه او لم يلزمه وترك الدفع ان لم يكن تركه تضيقاً كما قال
ما ورد من النهي عن تضيقه اي تضيق المال كان له او لغيره بيده و
التضيق هو ان لم يخف على نفسه ان دفع عن ماله او ما يضمنه من مال
غيره من الموت والصحيح انه لا يكون مضيقاً اذا خاف مضرة عظيمة كجرح
ولو كان لا يمت بها متعاقب يخف وحيث ان له ترك الدفع فيضمن واما اذا خاف
الموت فلا تضيق ولا ضمان وكذا ما ليس في ضمانه كالامانة على قول اذا لم يفعل
ما يضمنها به فله ترك الدفع بلا ضمان عليه ولو لم يخف الموت ولا يلزمه الدفع عن
مال المسلم او اقرب اذا لم يكن في يده ولو قدر على الدفع بلا مضرة وقبل يلزمه
كما قال وشدد اي شدد بهض بالهلاك في حفظ مال مسلم اي
متولى ومن لزم حقه كقريب وصاحب ان تركه قادر عليه اي على
الدفع عنه حتى ضاع دخل في ارتكاب النهي عن التضيق وضمنه
ان لم يخف الموت وان خاف فلا ضمان ولا تضيق وكذا من بيده كمانة
اي مثلاً مما لا ضمان فيه اي شدد بعض فيما بيده بكمانة وان لم يفعل بها ما
يضمنها به مثل ان يجر كهان موضعها وان اصلحها على قول ومثل ان يكون
قد قبضها على الخيانة او اكل منها او نحو ذلك وجاز الدفع وان عن مال الغير
وان قل او بلا اذنه ولا سيما مال نفسه ولو قل او مال لزمه ضمانه ولو قل او
باذن صاحبه او بتلف النفس نفسه او نفس غيره ولا سيما مال نفسه فبالاولى
انه يجوز ان يقاتل عليه ولو بتلف نفسه ولو قل وكذا يجوز له ان يقاتل ولو على
ماله ولو قل مع تلف غيره او مع تحجيره اي تحجير صاحب المال عن القتل
على ماله كما مر في قوله فصل ان خرج على قصد القتل الخ وقيل لا يجوز
ان يقاتل عليه ان حجب عليه في القتل على ماله او جز الدفع لخائف

الا ما ورد من النهي عن
تضيقه وهو ان لم يخف
على نفسه ان دفع عن ماله
او ما يضمنه من الموت
وشدد في حفظ مال مسلم
ومن لزم حقه كقريب
ان تركه قادر عليه حتى
ضاع وضمنه وكذا من
بيده كمانة وان لم يفعل
بها ما يضمنها به وجاز
الدفع وان عن مال الغير
وان قل او بلا اذنه او
بتلف النفس او مع تحجيره
كما مر او لخائف

المسئلة السابقة في الجازم بالموت وهذه في الخوف * فيه * اي في الدفع * تلف
نفسه او * تلف ماله وانكثر او تلف مال * غيره * او نفس غيره كما
مرولو كثر المال الذي يتلف وقل المال الذي يدفع عنه وفي الاثر وعن رجل
تعبه الصوص وهو يسوق غنمه فقالوا له خل عن غنمك والا قتلناك هل يسه
ان يقاتلهم ويترك غنمه اوله ان يخار بين الوجهين وان قتل بعد ما قاتل انقوم
وهو لا يطيق قتالهم لكثرتهم ما هو عند المسلمين بذلك الجواب انه جائز له
قتالهم على ماله ولو طلبوا منه عقلا وهو في قتالهم مصيب وان قتل كان عندنا
بجمل صالحة وان هرب وترك اقبال جاز وعن رجل يحرث في ارضه فجاء رجل
يدعي انها له وقد علم الرجل ان المدعي ظالم له فسأله ان يكف عنه وعن دوابه فحمل
يضرب الدواب ويكسر المحارث وصاحبها يقول حرمت عليك ان لا تمس دوابي
فان كان قلبي حق فيني ويمك السلطان هل يسه اقبال في الدفع عن دوابه
ومحارثه ممن يفسدها الجواب في ذلك انه جائز له دفعه عن دوابه ومحارثه لان
هذا مال جائز له دفعه بكل وجه يقدر عليه وان اتى ذلك على نفسه تنبيه يجوز
لن عليه دين لا وفاء له به او تباعة ان يهرب من العدو ولو مثله او دونه ليقضي
ذلك وقيل لا بل يشهد على ذلك وان لم يجد اشهادا ولا ايضاء ولو في لوح او حائط
او ارض فليقاتل ويخلص لله ناويا الوفاء وكذا ان كان عليه ذلك فلا يحسن له
ان يقاتل على قليل من المال ويموت بلا وفاء دين او تباعة * وجاز الامر بذلك *
المذكور من الدفع عن المال او النفس مل الذي يأمر او نفسه او مال غيره او
نفسه * ولو * كان الامر * لعبد * فيطأ وعك العبد في القتال وقيل لا كما قال
بعد وقيل لا يقال العبد الخ واللام للتعوية المراد ولو كان المأمور عبدا والواضح
المنع في العبد لانه مال غيره الا ان كان الدفع عن نفسه او نفس العبد او
سيده او ماله مثله او اكثر فلو كان السيد حاضرا لم يجب عليه الدفع عن المال
وكيف يجوز امر عبده مع ان سيده فيه اختيارا ولم يوجد اختياره * او انى او
كان المال لغير ربه * اي لغير رب العبد ولو قل المال ولو بلا اذن من ربه ولو لم يمتعه
ربه او حجر عليه او على امره وذلك لان دفع الباغي عبادة خو ط ب بها المؤمن

فيه تلف نفسه او غيره
ونجاز الامر بذلك ولو
لعبد او انى او كان المال
لغير ربه

* او * كان الامر * لمشرك * فيه انه صلى الله عليه وسلم قال لا تستعين على
قتال عدونا بمشرك الجواب ان الحديث في الشركة في القتال وهنا يدفع المشرك
الباغي دون الموحد * او طفل * يأمرهما بدفع الباغي ولا يحتاج الى اذن اب
الطفل او قائمه ولو كان يتيما وكذا الطفلة * وان * كان * في دفاعهم تلف
نفسهم واموالهم * والذي عندي انه لا يجوز امر الطفل او الطفلة الا باذن ايها
او قائمها ولعل المصنف اراد باذن السيد والاب لشبهة ذلك في دفعه ولا امر
المشرك لحديث انا لا نستعين بمشرك فاذا كان لا يستعين به على مشرك فاحرى
ان لا يستعين به على موحد وتقدم في قوله باب جاز لمريد اتباع باغ الخ مانصه
ولا يستعان بمن يجاوز فيه حكم الله وقد يقال ما هنا انما هو في الدفع حال وقوع
الباغي على المبغي عليه وما هنالك في اتباعه كما قل لمريد اتباعه * ولا يجبر
احد على دفاع وقاتل * كما كان صلى الله عليه وسلم لا يجبر الناس على القتال ومن
قعد تركه * ولو * كان الاجبار * ممن لزمه ذلك * المذكور من الدفاع والقتال
* كامام ورعيته * اي كحال الامام مع رعيته فان الدفاع والقتال واجبان عليه
ان يفعلها بنفسه ورعيته او بها ومع ذلك لا يجبرها * حيث يلزمه الدفع والجهاد *
كما اذا شرع الباغي في البغي او جاء او وقع العدو على الرعية او دخل الحرم
* او ما يلزم * اي او كان الدفع هو الذي يلزم الرجل * من الدفع عن صاحب
ورحم وأهل * فانه لا يجوز لهذا الرجل الذي لزمه ذلك ان يجبر عليه غيره كالامام
اذا لزمه ذلك لا يجبر ورعيته عليه وكالسيد اذا لزمه لا يجبر عبده عليه وان تعطل
ولم يجد من يدفع او يجاهد معه او الا من لا يكتفي سقط عنه الوجوب والاصل
في ذلك انه صلى الله عليه وسلم لا يجبر الناس على الجهاد وعبارة الاصل تحتل المطف
كما فعل المصنف وتحتل ان تكون مشرطية وجوابها فلا يدرك العسكريون نصها
وما يجب على الرجل من الدفع عن صاحبه او عن ارحامه واماله فلا يدرك العسكري
والعبد مع سيده اي لا يدرك ذلك الواجب العسكري والعبد او لا يدرك الرجل
العسكري والعبد ان يفعله ومعنى مع سيده انه لا يدرك ذلك على العبد الرجل حال
ان المسئلة مفروضة مع سيده بأن يكون سيده هو الرجل الواجب عليه ذلك

او لمشرك او طفل وان في
دفاعهم تلف نفوسهم
واموالهم ولا يجبر احد على
دفاع وقاتل ولو ممن لزمه
ذلك كامام ورعيته حيث
يلزمه الدفع والجهاد او ما
يلزم من الدفع عن صاحب
ورحم وأهل

وقيل لا يقاتل عبد على مال غير ربه الا باذنه * وعلى هذا فلا يجوز ان يؤمر
بالدفع * وان كثر الا ما يلزمه * دون ربه مثل ان يحجر ان يجعل احسد في
يده مالا فجعله احد في يده ومثل ما يجعل في اباقة في يده ومثل ان يجعل الناس
في يده مالا بلا اذن كمارية ووديعة ورهن بتسليطه فان ذلك في ذمة العبد اذا
عق قضا * او * يلزم * ربه ضمانه * مثل ان يأذن له في تجر وفي ان يجعل
احد مالا في يده او كان المال في ضمان سيده ويجوز ان تكون او بمعنى الواو
فيكون اشار الى المسائل التي يلزم ربه الضمان فيها ويلزم العبد في الحين كالمأذون
له فانه يخاطب بالضمان كسيده * ويقال على مال ربه * ان لم يحجر عليه ربه
* ولو قل * ولو لم يأذن له مالم يحجر عليه لان القتال عليه مناصحة لسيده * وقيل *
يقاتل على مال ربه * ان كان اكثر من قيمته * في حينه ولو بلا اذن مالم يحجر
عليه وان كان مثل قيمته او اقل فلا يقاتل عليه الا باذنه اذ لا فائدة في موته
لو قاتل بل ان كان مثله فقد برده ويموت ولا ربح في ذلك مع ان حرز نفسه
اولى من تعويضها بما اخذ الباغي وهو الاصل وقد يموت ولا يورده وقد زاد سيده
خسارا وكذا ان كان اقل * وان كان * المال * رقيقا قاتل * العبد * عليه *
الباغي * ولو * ثبت انه مساوية في القيمة او * انه اقل منه * اي ان الرقيق اقل
منه * قيمة او لم يأذن له ربه * او حجر عليه او كان الرقيق لغير سيده ولو حجر
عليه لان الرقيق ولو كان مالا لكنه ادمي له حق الاسلام كما قال * اذ لزمه *
من قبل حق الله * ذلك * المذكور من دفع الباغي عن قتله او ضره في بدنه
وكذا الدفع عن الحر وان كان الباغي يريد اخذ الرقيق لا قتله فكذلك اذ لزم
المكلف ان يترك من يتصرف في الانسان بالذهب به ويحتمل ان يريد المصنف
ذلك كله * ولا تحتاج المرأة لاذن زوجها في دفاع وقاتل * عن نفسها ومالها
ونفس غيرها وماله وجهاد العدو مطلقا * لا بوجوب عليها في غير نفسها * فانه
يجب عليها ان تموت ولا تكشف ساقها او شيئاً من جسدها الا ما ليس عورة كالوجه
والكف ولا تزني ولا تباشر غير محرم مطبقا الا ما ليس عورة فقيه خلاف ولا
محرم فيها هو محرم عنه وكذا المكشف لحرها فيما هو عورة في حقها تموت ولا

وقيل لا يقاتل عبد على
مال غير ربه الا باذنه
وان كثر الا ما يلزمه او
ربه ضمانه ويقال على
مال ربه ولو قل وقيل
ان كان اكثر من قيمته
وان كان رقيقا قاتل عليه
ولو انه اقل منه قيمة او لم
يأذن له ربه اذ لزمه ذلك
ولا تحتاج المرأة لاذن
زوجها في دفاع وقاتل
لا بوجوب عليها في غير
نفسها

تكشف له ولا يباشرها الا اضرورة اطب والتنجية فيجوز المباشرة والنظر لحرم
وغیره في اي موضع اذ لم يوجد من يكفي من النساء وعورة الامة عورة الرجل
* ولباسها * تموت ولا تعطيه وتموت ولا تحسره او تحرقه الا ان كان تحتها
لباس اخر ساترا وتعطيه مستترة وتلبس اخر موجودا عندها * وهي كالرجل
في الزوم والعصيان * اي الهلاك بالكشف او اعطاء الثوب وترك الدفع مادامت
تستطيع واذ لم تستطع لم يلزمها الا ان لا تعين على نفسها والحاصل انها كالرجل
وقد مر حكمه والذي عندي انه لا يجوز للمرأة الخروج الى القتال الا باذن
زوجها سواء تخرج تقاتل او لتعين المقاتلين او تنفعهم ولعل ما ذكره المصنف
وصاحب الاصل هو قول من اجاز لها العبادات النافلات مالم يحجر عليها زوجها
الا دفاعها وقتالها عن نفسها وسترها وما يؤدي الى ذلك او الى تلفها فانه واجب
عليها ولو حجر عليها * وكذا كل مكلف * موحد او مشرك حر او عبد يلزم
الدفع والهلاك بتركه * خاف في هذا الدفاع اللزوم تلف نفسه * او كشف
عورته او اعطاء ثوبه فيبقى عربانا او ما يؤدي الى ذلك فانه يجب عليه ان يقاتل
ويدفع ولو كان عبدا او امة بلا اذن سيده ولو حجر عليه الا كشف العورة او
اعطاء الثوب حيث لا ادمي يراه بل عنده اعنى او اضطر الى ذلك بهيمة او
غيرها حتى لا يراه ادمي واماما لا يموت به الانسان ولا يؤدي لموته لكن يصيبه
وجع كجرح او ضرب حيث لا يموت به فلا يلزمه القتال على ذلك ولو شاء قاتل
وقبل يلزمه والتلف مفعول خاف * من انسان * متعلق بخاف او تلف اي
خاف ان يتلف بانسان يهلكه او يضره وقيل لا يلزمه القتال بانضر ولو كان ذلك
الانسان طفلا او مجنونا فانه يلزمه دفعها عن نفسه فان ادى دفعها الى موتها فلا
دية * او بهيمة او سواها كحرق * وغرق وهدم * او سبع * من الدواب او
الطير كاسد وغر وكالنسر * او حية * من الموام المؤذية * او لا * بفتح الواو
المشدة اي لزمه الدفاع والقتال اول الامر لا يؤخرها ولو قليلا واكد ذلك بقوله
* ولزمه دفاعه * اي دفاع ذلك المضر * والاباء منه مالم يقع فيه * ويجوز
اسكان الواو وترك التنوين في قوله او لا فيعود الى قوله خاف اي لزمه الدفع

ولباسها وهي كالرجل في
الزوم والعصيان وكذا
كل مكلف خاف في
هذا الدفاع اللزوم تلف
نفسه من انسان او بهيمة
او سواها كحرق او سبع
او حية او لا ولزمه دفاعه
والاباء منه مالم يقع فيه

خاف التلف او لم يخفه واذا وقع في ذلك المضر * فانه * يحتمل في تخليص نفسه منه * لزوما * وهلك ان سلمها للتلف به * بواحد مما تقدم وقد وجد حيلة او اعان على نفسه وان لم يجد حيلة ولم يعن على نفسه فلا بأس عليه ومثل ذلك ان يقع في البحر او غيره وقد قدر ان يمسك نفسه فوق الماء ولو ساعة قليلة او ان يسبح الى ارض او جبل او شجر فترك امساك نفسه او السباحة فانه هلك ان غرق ومات وان غرق ولم يمت هلك وقيل عصي والواجب عليه ان يمسك نفسه او يسبح حتى تزول قدرته ويسقط لاسفل بالضرورة لا باختيار وهكذا الكلام في سائر المالك ولا يهلك بترك نفسه لضارب به ضربا لا يخاف منه الموت * وجاز الاتقاء بالمال * مال نفسه عن نفسه او عن ماله الاخر وليس ذلك بتضييع للمال ولو تلف ماله كله وكذا الضرب بماله * ولو * كان المال الذي يتقي به * حيوانا * ان كان له سواء برفعه ويخفزه ويحركه للجوانب او تستر به كالحائط لا يعد بذلك مضيا للمال ولا مسيئا بتعذيب الحيوان * غير انسان * بالنصب على الاستثناء اي الا الانسان فانه لا يتقي به ولا يضرب به عبد اله او امة له او امة او عبدا غيره او حرا بالغا او طفلا عاقلا او مجنونا قريبا او اجنبيا حيا او ميتا كما قال * ولو مات * او سكر ولو حل للمتيقي به او الضارب به ان يقتله مثل ان يكون قد قتل وليه او طعن في الدين لان في الاتقاء به تعذيبه * ان امسكه واتقى به * رافعا له خافضا محركا او قابضه غير تارك له ان يذهب وهذا الشرط الذي ذكره المصنف عائد الى النفي الذي افادته غير اي انما يستثنى الانسان من جواز الاتقاء ان امسكه واتقى به * لا ان استتر به * كما يستتر به * حيائط او شجر بلا امساك * فانه يجوز الاتقاء بالانسان مطلقا ان استتر به بلا امساك ولو طفلا حرا او بالغا حرا حيا او ميتا وكل ما اتقى به الانسان او ضرب به من ماله ففسد فانه يلزم ضمانه الباغي عند الله واما في الحكم فلا يلزمه الا ما فسد بضربته او نزع او فعله وقيل يحكم عليه بذلك كله * و * كل ما اتقى به من انسان او مال حيوان او غيره كما يجوز له وفسد * لزوم ضمانه الباغي * ايضا على ما مر * انفا * لا المستتر به * الا ان تستتر به كما لا يجوز مثل ان يستتر

فيحتمل في تخليص نفسه منه وهلك ان سلمها للتلف به وجاز الاتقاء بالمال ولو حيوانا غير انسان ولو مات ان امسكه واتقى به لا ان استتر به كالحائط او شجر بلا امساك ولزم ضمانه الباغي لا المستتر به

بمال غيره يرفعه ويضعه او يحركه او يمنعه من الذهاب او يستتر نسان يرفعه ويضعه او يمنعه من الذهاب فانه يلزم ضمانه الباغي جميعا على حدها مروى يؤخذ ايها شاء او يؤخذ ان جميعا واذا ضمن احدهما اعطاه الاخر ما ينوبه ويضمن في الانسان المدة والارش ولا قود وقيل يقادان جميعا به ان مات بضربة الباغي واتقاء المبتغى عليه به الا ان لم يقصده الباغي بالضرب فانه يقاد المتقي والضرب بذلك في تلك الاحكام كالاتقاء به * وحرم الدفاع * اي الضرب دفاعا للباغي * والاتقاء بمال الغير مطلقا * حيوان او غيره الا باذنه ان كان ممن له الاذن والا بالادلالة عند مجيز الادلال على الناس في اموالهم ان كانوا يرضون وقيل ان كانوا يفرحون ومن اجاز التنجية بمال غيره من الموت بالجوع على نية الخلاص اجاز التنجية به من القتل بالاتقاء ان لم يجد ما يتقي به * الا ما رخص فيما على الباغي من ماله * او مال غيره او عند الباغي بجنبه او خلفه او قدامه او فوقه او تحته يستتر به او يستعين به * وقت القتال بما يتقي به او يقاتل * به او يستعين به * حيوان وطائر وعبد * للمعتني عليه * اللام متعلق برخص * من اخذ ذلك * المال * منه * اي من الباغي * يدفعه * اي يضربه ليزول * به او يتقي * به ضرب الباغي وضمانه على الباغي كما حرر ذلك في قوله باب ثبت في المال بنزعه وتقدم هناك كلام على الاتقاء بمال غيره وبدن غيره ومن في قوله من اخذ ذلك بيان لقوله الا ما رخص على حذف مضاف وما مصدرية اي الا الترخيص وهو احازة اخذ ذلك منه والاستثناء منقطع از من بمعنى في فيكون قوله من اخذ بدل اشتمال من قوله فيما ويجوز جعل ما اسما على حذف مضائب وضمن رخص معنى اجيز فلا يقدر مضاف اي الا ما اجيز من اخذ ذلك واما ان يجعل ما اسما ويقدر العائد اي الا ما رخص فيه من اخذ ذلك منه فيلزم عليه حذف العائد المجرور بدون وجود شرطه الا ان بعضا اجاز الحذف لدليل بلا شرط وان جعل ما العائد هو ما المجرورة بنى وضعا للظاهر موضع المضمر بقي قوله من اخذ متعطلا لا يصح ان يكون بيانا لان ما الاولى حينئذ واقعة على المال ويدل لجواز اخذ مال الباغي الذي جاء به او ما جاء به مطلقا ما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان

وحرم الدفاع والاتقاء بمال الغير مطلقا الا ما رخص فيما على الباغي من ماله وقت القتال مما يتقي به او يقاتل للمعتني عليه من اخذ ذلك منه يدفعه به او يتقي

مستخفيا بمكة في دار في الصفامع عمه حمزة رضي الله عنه وغيره فجاء عمر قبل ان
يسلم اليهم متقلدا سيفا فراوه بالباب فرددوا الكلام فقل حمزة دعوه فان جاء الخيل
بذلناه له وان جاء لشرقتنا به بسيفه والنبي صلى الله عليه وسلم يسمع ولم ينكر عليه
قادرا ان ينكر لو حرم ذلك * ويدفع * الانسان عن ماله وماله غيره وعن نفس
غيره ان شاء * وان لم يجب * ذلك الدفع واذا وجب الدفع كما اذا وقع العدو
على ارحامه او زوجته او صاحبه او متولاه فليدفع وجوبا * او * يدفع * بكسب *
من الكلاب والافاعي والعقارب وغيرها كما يدفع بالسلح وذلك بان يشلي
السبع على الباغى او يلقي الاقوى او المقرب او غيرها عليه او يلقيه على ذلك
وكما يغري جملة او غيره من دوابه او بمعنى الواو او للتوبيخ * او بكسب * من غرق
او هدم او خنق او دخان او نار * او سم * او غير ذلك مما يعذر في قتل ايح
* ولا يحذر فيه ما يحذر في قتل ايح * من قتل طاعن او مرتد او لاط او
مليط به او قاتل ولي او قاطع مقبوض عليه او عدو غير جاء بل يجاء اليه او جاء
ولم يهجم وعلم به فانه لا يقتل في غير دفع الباغى والمقاتل بنار او غرق او هدم
او خنق او دخان الا من فعل ذلك فانه يجازى به او يقتل بسيف او نحوه * او *
يدفع * عن مال غيره او * عن * نفسه او لا * يعني يقدم الدفع عن نفسه على
غيره وعلى الدفع عن ماله او مال غيره وكذا يقدم الدفع عن نفس غيره على الدفع
عن المال * انسانا او حيوانا * منصوبان بيدفع المتقدم * عن مثله * متعلق
يدفع باعتبار قوله او حيوانا اي يدفع الحيوان عن الحيوان بما مر سواء كانا له او
لغيره او احدهما له والاخر لغيره ولا ضمان عليه اذا فاجأ ذلك لان المفاجأة فرصة
فتنتهز بما امكن اكن اذا امكن دفع الحيوان بوجه لا يموت وكان من الحيوان الذي
يملك وينتفع به فليدفع بما لا يموت به وذاكر صاحب الطبقات رحمه الله وغيره ان
ابا زيد غلغل بن كيداد رجع من مذهبنا الى مذهب النكار وكان لابن المهدي
القاسم من قومنا علم انه يقوم عليه فسجنه فخلصه النكار من سجنه وهربوا به
وحوصر بجبل اوراس مع سكان الجبل سبع سنين فارادوا خذلان فمال لهم اهلوتني
هذه الليلة فلما اظلم الليل امر بخمسة ثور وان يشد على قرني كل ثور منها حزمة

ويدفع والهل يجب او
بكسب او بكسب او سم
ولا يحذر فيه ما يحذر
في قتل ايح او عن مال
غيره او نفسه او لا انسانا
او حيوانا من مثله

حلفاء وفي ذنبه اخرى وامر بخمس مائة رجل من اصحابه من ذوي النجدة
والباس فاخذوا سلاحهم واسواق كل رجل منهم ثورا حتى اذا قربوا من العسكر
اطلق كل رجل منهم نارا في حلفاء ثوره فلما احست الثيران حرارة النار ركضت
وخاضت العسكر والرجال في ساقبتها بالسيوف مصاة يضر بون بها كل من ادركوه
من اهل العسكر وعن ابي عبيدة عن جابر بن زيد عن ابي هريرة عن النبي
صلى الله عليه وسلم لقد هممت ان امر بحطب فيحطب ثم امر بالصلاة فيؤذن
لها ثم امر رجلا يؤم بالناس ثم اخالف الى رجال فاحرق عليهم بيوتهم فظاها
جواز الاحراق بالنار ويمكن نسخه بحديث لا تعذبوا بمذاب الله وذلك لانه
لا يتم الا بما له فعله فيمكن اختصاصه بذلك لانه قال ثم اخالف الى رجال فاحرق
الخولو كان الاصل عدم الخصوصية وانها لا تثبت بالاحتمال ولعل المراد حرق البيوت
دونهم وقال عليهم لان احراقها ضرر عليهم يتألمون به وبلغه صلى الله عليه وسلم
ان ناسا من المنافقين يشطون عنه الناس في غزوة تبوك فبعث اليهم طلحة بن
عبد الله في نفر من الصحابة وامرهم ان يحرقوا عليهم البيوت ففعل طلحة ذلك
واقترح الضحاك بن خافقة من ظهر البيت فانكسر رجله واتنحم اصحابه فالتوا
* ولا يحذر قتل مرید قتله وان بهيمة * له او لغيره فان نفسه اولى من حياة
الحيوان ولا ضمان عليه * ويدفعه عن نفسه وان بكل ماله * يضرب به ويتقي
به ويهطيه فانه يدفع ذلك بما يتخلص به عنه ولا بأس عليه ان ادى الى قتله
وهذا معنى قوله ولا يحذر قتل مرید قتله ولا يقصده بالقتل من اول الامر الا ان
كان مما فاجأه ولا يطيقه الا بالقتل اولم يفاجئه لكن لا يطيقه الا بالقتل وان لم
يقتله اهلكه فانه يقتله قصدا ليتخلص منه كما قل * او * يدفع ذلك *
قصد * تلقه * بالقصد * ان كان * ذلك المرید للقتل * ممن يعني * وهو
الانسان البالغ العاقل * والا * يكن ممن يعني * فلا يدفعه بما يتلقه * مثل
الطفل والمجنون والسكران والحيوان وقيل السكران بالخمر ونحوها من المحرمات عدا
يحكم عليه بحكم العاقل لانه يقاد بمن قتله في سكره ويحد اذا قذف احدا حد
القذف ويحد ايضا حد الشرب * الا ان فاجأه * وكان لا يطيقه الا بالقتل

ولا يحذر قتل مرید قتله
وان بهيمة ويدفعه عن
نفسه وان بكل ماله او
بتلقه ان كان ممن يعني
والا فلا يدفعه بما يتلقه
الا ان فاجأه

اولم يفتاحه لكن لا يطيقه الا بالقتل ولو لم يقتله لاهلكه * اذ لا يحذر * اي
لا يجوز له ان يحذر الا المال فله ترك الدفع عنه ان كان تلفه لا يوصل الى موته
* كل ما يصرفه به عن نفسه * او نفس غيره او ماله او مال غيره اي يصرف
* من كل ما قدر عليه * وكل الاول للعموم السلب * وان بسع يشليه * اي
يفر به * عليه * اي على مريد قتله انسانا او بهيمة يفري البهيمة على البهيمة وعلى
الانسان * او ادى * دفعه * تلفها * اي تلف نفسه * او * تلف ماله *
ولا سيما تلف نفس غيره او مال غيره اي يجوز له دفاع ذلك ولو كان يؤدي
الى تلف النفس او المال ويؤجر على ذلك وعبرة صاحب الاصل هكذا سواء
في هذا تلف نفسه او ماله او تلف بني ادم او اموالهم ومناها ان له الدفع بما ذكرنا
لما ذكرنا سواء خاف تلف نفسه ان لم يدفع او ماله او نفس غيره او ماله ولكن
الدفع بذلك ايضا عندي اذا خاف الكسر او العمى او الصمم او فوت عضو او منفعة
وقوله اذ لا يحذر كل الخ كلية وعموم سلب ولو تأخرت اداة العموم
عن اداة السلب وانما يصرف ذلك لسلب العموم اذا لم يقدّر دليل ولما قام دليل
على عموم السلب في قوله تعالى والله لا يجب كل مختال نخور حمل على عموم
* ولا يقصد قتل حيوان او تلفه * او عطبه * ان دخل كزرعه * او زرع
غيره من سائر الاموال التي يأكلها الحيوان * ليفسده باكل * او غيره * وليقصد
صرفه * بكلام او ضرب * ولا يضمنه ان تلف به * اي يصرفه بضرب او كلام
ولا ما افسد من المال حين خروجه او انتقله فيه ولا ما افسد برجله او دابته حال
دخوله الصرف وان دخل في ماله ضمن له صاحب الدابة ما افسدت دخولا
وخروجا * وان لم ينته * بالصرف بكلام او ضرب * رده عنه * اي عن المال
* بما قدر عليه من موصل لصرفه عن ضرر ماله * او مال غيره * وان بما يتلفه *
اي بما يتلف ذلك الحيوان من عطب او قتل او هروب * وجاز عمل مانع مريد
الضرر * اي جاز للانسان ان يعمل ما يمنع مريد الضرر * ولو على مال الغير *
اي ولو كان المنع عن مال الغير ولا سيما ماله او نفس غيره او نفسه * او متوهمها *
عطف على قوله مريدا سواء نون مانع ونصب به مريد ونون مريد وجعل الالف

اذ لا يحذر كل ما يصرفه
به عن نفسه من كل ما قدر
عليه وان بسع يشليه عليه
او ادى لتلفها او ماله ولا
يقصد قتل حيوان او تلفه
ان دخل كزرعه ليفسده
باكل وليقصد صرفه ولا
يضمنه ان تلف به وان
لم ينته رده عنه بما قدر
عليه من موصل لصرفه
عن ضرر ماله وان بما يتلفه
وجاز عمل مانع مريد
الضرر ولو على مال الغير
او متوهمها

هو الذي يقلب اليه التوبين وقفوا للام بعده جارة او اضيف مريد للضرر بالالف مع اللام
بعدها او اضيف مانع لمريد فالالف بعد مريد مع اللام بعدها وعلى الاضافة فالنصب على
المحل اي جاز ان يمنع من تحققته منه ارادة الضرر او من توهم * منه الضرر * اي
ارادته اي خيف منه وتوقع وذلك المانع * كحائط * وخندق * وزرب *
باغصان السدر او غيره من الشوك او بالجرائد او غير ذلك * مما ليس فيه اتلاف
نفس واقع فيه * وهذا انما هو فيمن يجي خفاء بحيث لا يكابر ولا يقاتل اذ اراد
صاحب المال او من اريد البغي عليه او تظن له بل يفر بمجرد رؤيته او تظنه
او زجره وحفر الخندق للعدو سنة ويقاس عليه كل مانع واذا كان العدو ممن
يكابر ويقال جاز ان يحفر له كما يهلك فيه او يصنع له ما يهلكه وجاز ان يعمل
كالا يهلك ولو كان يكابر او يقاتل وانما قلت ان حفره سنة لما وقع عليه الاجماع
او التواتر انه حفر حول المدينة باصره صلى الله عليه وسلم ولم يكن اتخاذ الخندق
من شأن رسوله صلى الله عليه وسلم وغيره من العرب ولكنه من مكائد الفرس
وكان الذي اشار بذلك سلمان فقال يا رسول الله انا كنا بفارس اذا حوصرنا خندقا
علينا فامر النبي صلى الله عليه وسلم بحفره وعمل فيه بنفسه ترغيبا للمسلمين ودام
المسلمون على عمله وابطاء على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين في عملهم
ذلك ناس من المنافقين وجعلوا يورون بالضعف عن العمل وفي البخاري عن
سهل بن سعد كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في الخندق وهم يحفرون ونحن
نحمل التراب على اكتادنا والكتد بالمشاة ما بين الكاهل والظهر وفي بعض
نسخ البخاري اكبادنا بالموحدة التحتية وهو موجه على ان المراد به ما يلي الكبد
من الجنب او المراد الشدة وفي البخاري عن انس بعد كلام من الحديث ما حاصله فاذا
الهاجرون والانصار يحفرون في غداة باردة فلم يكن لهم عيب يفعلون ذلك لهم
ومعهم جوع وعطش وفي الحديث الذي رواه البخاري عن البراء بن عازب لما
كان يوم الاحزاب وخندق رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت يثقل من تراب
الخندق حتى وارى عني التراب جلدة بطنه وكان كثير الشعرو في البخاري من
حديث جابر بن عبد الله نا يوم الخندق نحفر فعرضت كدية شديدة وهي بضم الكاف

منه الضرر كحائط وزرب
مما ليس فيه اتلاف نفس
واقع فيه

وتقديم الدال المهمة على المشاة التحتية وهي القطعة المصلية فجاءه النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا هذه كدية عرضت في الخندق فقام وبطنه معصوب بحجر ولبنا ثلاثة ايام لا تذوق ذواقا فاخذ النبي صلى الله عليه وسلم المعول فضرب فباد كشيا اهيل او ااهيم بالشك من الراوي وجزم الاسماعيلي بالاول ومعناه واحد وهو الرمل الذي يسيل ولا يتماسك ووقع عند احمد والنسائي انه قال جابر بن عبد الله لما كان حين امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفر الخندق وعرضت لنا في بعض الخندق صخرة لا تاخذ منها المعاول فاشتكيها ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فجاء فاخذ المعول فقال بسم الله ثم ضرب ضربة فنثر ثلثها وقال الله اكبر اعطيت مفاتيح الشام والله اني لا ابصر قصورها الجمر الساعة ثم ضرب الثانية فقطع ثلثا اخر فقال الله اكبر اعطيت مفاتيح فارس والله اني لا ابصر قصر المدائن البيض الا ان ثم ضرب الثالثة فقال بسم الله فقطع بقية الحجر فقال الله اكبر اعطيت مفاتيح اليمن والله اني لا ابصر صنعاء من مكاني الساعة ووقع عند موسى ابن عقبة انهم اقاموا في عمل الخندق قريبا من عشرين ليلة وعند الواقدي اربعا وعشرين وفي الروضة للنووي خمسة عشر يوما وفي المهدي النبوي لابن القيم اقاموا شهرا قال ابن اسحاق كان عمرو بن عبدود العامري اقحم هو ونفر معه خيولهم من ناحية ضيقة من الخندق حتى صاروا بالسبخة فبارزه علي فقتله وبارز نوفل ابن عبد الله بن المغيرة فقتله الزبير وقيل علي ورجعت بقية الخيول منهزمة ووقع فيه فارس مع فرسه يريد الدخول فرجحه المسلمون حتى قتلوه فان فعله اي فعل الخندق ومثله المقباض ونحوه ووقع فيه قاصد ضربه في بدنه او في ماله باخذ او افساد فان فعله ان هلك او زال عقله او حدث فيه موجب دية ويعطي الارش ان وقع ماله الارش كجرح وكسر وزوال متفعة عضو ولو بقزع واما غير ذلك فيلزم به الضمان عند الله فقط وهو الفزع الذي لم يحدث عليه ما تجب به دية ولا ارش ولا يضمنه لادية ولا ارشا قولان وجه القول الاول انه عاجله بالضرر قبل ان يشرع في الفساد مثل من ظن ان انسانا يريد قتله فعاجله بالقتل وظاهر صاحب الاصل اختيار الاول وكذا اذا اخفى له شوكا من شجر

فان فعله ووقع فيه قاصد ضربه فهل يضمنه ان هلك اولاً قولان

او حديد او جدار يقع عليه بوضوئه اليه او بمسه او بغير ذلك مما يكره فيه القولان وضمن فاعل ذلك غير قاصد اي قاصد ضربه وضمن ان لا ضار عليه اذ لم يقصده اي اذ لم يقصد فاعل ذلك الضرر وكذا الخلاف في المستلثين في فساد مال القاصد للضرر والحيوان القاصد للضرر وفي مال غير القاصد وحيوانه وسواء فعل ذلك لنفسه او ماله او لنفس غيره او ماله وفي الديوان وان ترك الشوك تحت الشجرة او تحت حائط له او جنانه من داخل فغطب السارق او غيره فهو ضامن ومنهم من يقول لا يضمن قلت هو الصواب في السارق واما ما جعل خارج الحائط فهو ضامن لما افسد واما عبده او طفله او من دخل باذن حيث لا يدخل الا باذن فهو ضامن واما ما جعل من الشوك على جذع النخلة فلا ضمان عليه وكذا ما جعل على الحائط وان حفر حيث لا يجوز له الحفر او وضع مضرة لا يجوز وضعها فعليه الضمان وجاز صرف الباغي عن اراده وضمن عن اراده الباغي سواء اراد الصارف او ماله او اراد غير الصارف او ماله بكل ما امكنه مما يملكه اذا كان هذا الباغي يكابر ويقاوت ويجاهر لا يرد روية او كلام وان يحمل حائل بينهما ولو مخفى ولو حريقا او حفر اظهرا او مخفى وويلجئه اليه بدفع او قتال او كلام او احتيال ما او يجمعه في طريقه او الى ما يقع عليه كجداره بالقائه عليه اذا صار تحتها او بسقوطه بالالقاء مثل ان يصنع ما يبطا عليه فيتحرك به الحائط فيقع او الى ما يقع هو فيه كبير او مطمورة او سفير ومقباض حديد او غيره من عود وحبال بلا لزوم ضمان ان تلف به اذ جاز له دفاعه وذلك لانه في حال الدفع اما لو قبض على الباغي وكان بعد لا يدافع فلا يقتل بالنار او بالاغراق والله اعلم باب اخر ان طلب باغ بغيره فاحشة من انواع الزنى وان رجل اي وان كان يفتش برجل والباء للالصاق اي وان كانت برجل او امرأة بالنصب اي او كان الانسان الباغي امرأة تفتش باخرى اي تطلب الفتش باخرى ولا سيما رجل بامرأة او امرأة برجل وكذا مرید قبله او ضمة وان من فوق الثوب وانما بالغ برجل مع رجل مع ان اللواط اعظم لان الغالب

وضمن غير قاصد وضمن اذ لم يقصده وجاز صرف الباغي عن اراده وان يحمل حائل بينهما ولو حريقا وويلجئه اليه او الى ما يقع عليه كجدار او فيه كبير او مطمورة بلا لزوم ضمان ان تلف به اذ جاز له دفاعه

باب

ان طلب باغ بغيره فاحشة وان رجل او امرأة باخرى

الرجل بامرأة وكذا بالغ بامرأة مع أخرى لان هذا خلاف الغالب ولا يمتدح الرجل مع المرأة ولو كان سحاق النساء زنى يذنبن كما ورد في الحديث لا تقتلا ولا مالا ولا سيما ان قصدهما او احدهما او قصدهما مع الفحش او احدهما معه والعطف على فاحشة او بهذا كرة عطف على رجل لا في فرج ولا سيما في فرج او باستلذاذ وان بلع او كشفه لينظر اليه بالبناء للمفعول فيشمل ان يكون المكشف هو الناظر او غيره بان كشف انسانا لينظره غيره وذلك الكشف لغير عورته للتلذذ او لغيره ولو لوجه المرأة او كفها او ما فوق سريرة الرجل او تحت ركبته او لعورته وان بلا تلذذ ولا سيما بقصد التلذذ بنظر المكشف او بنظر المكشوف اليه وقوله وان بلا تلذذ عائد الى قوله اليه وقوله او لعورته كما قررته قبل قوله او لعورته جاز ثبت شرعا او بحسب ما يكون على الوجوب ككشف العورة مطلقا وككشفها للتلذذ وما يكون على غير الوجوب ككشف غير العورة لغير التلذذ دفاعه وقتاله ولو ادى الى قتله او قصده بقتله اذ بغي بذلك كما قال في الاصل فانه يدفعه في جميع هذا ويقتله عليه اه وان كان الدفاع والقتال من غير مبني عليه بان كان المدافع المقاتل غير المبني عليه او اراد لغيره فعل ذلك هذا معطوف على المبالغة قبله فهو مبالغ به فكأنه قال ولو اراد فعل ذلك لغيره اي ولو اراد الباغي بالكشف ان يجمع غيره مكشوفة او يتلذذ غيره بمسه او بنظره او اراد ان يمسه غيره وينظره بلا لذة بقوله فعل ذلك مفعول اراد والاشارة عائدة الى المذكور من اللبس والنظر وهذه المبالغة داخلية في قوله لينظر بالبناء للمفعول وصرح بها ليبين انه اراد دخولها فيه وانها غاية ويجوز ان يكون ينظر بالبناء للفاعل الذي هو الباغي فيكون لا يشمل غيره فصرح بغيره بقوله او اراد لغيره فعل ذلك او اراد ان يفعل ذلك المذكور من مذا كرة او تلذذ او لمس وان لغيره بهيمة هي له او لغيره يزني بها او تنكحه وقد تمكن لها سواء كان مريد ذلك لنفسه او لغيره حرا او عبدا ذكرا او انثى بالغاً او طفلاً عاقلاً او مجنوناً فمن اراد ذلك لنفسه او لغيره في بني آدم او بهيمة يقتل وانما حل قتله اذا اراد كشف رأس رجل او امرأة ووجهه

لاقتلا ولا مالا او بهذا كرة
لا في فرج او باستلذاذ وان
بلع او كشفه لينظر اليه
او لعورته وان بلا تلذذ
جاز دفاعه وقتاله وان من
غير مبني عليه او اراد
لغيره فعل ذلك او بهيمة

او ساقه او غير ذلك مما ليس عورة ولو لم يرد ان يتلذذ هو او غيره بمس ذلك او نظره لان ذلك تعد وبغي في جسد غيره فحل قتله لغيره وانما حل قتل طفل او مجنون على ذلك لانها صاروا بصواتهما اذا صالا كالبيع لكن اذا كان يرد هؤلاء الدفع او الكلام فليقتصر عليه ولا يقصد قتلها ولكن ان ادى دفعهم للموت فلا بأس وان كان لا يردهم ذلك فلمن يفعل به ذلك ان يصبر اذا كان غير كشف عورة وغير معصية بلع او نظر وكذا ان كان يردهم وله ان يدفع او يقاتل وان كان معصية او كشف عورة لزمه الدفع والقتال والعورة في ابواب البغي هي ما مر في الضوء وفاقا وخلافا وتفصيلا او بنفسه اي يفعل في نفسه بنفسه مثل ان يدلك ذكر نفسه بيد نفسه تلذذا او يديم نظره الى عورة نفسه او يحك ذكره بفخذه ومثل ان يرى امرأة تدخل اصبعها او عودا او نحو ذلك في فرجها او غير ذلك من المعاصي فانه يجوز لمن رآه يفعل ذلك بنفسه ان يدفعه ان لم ينته بكلام ويقاتله لانه من جنس البغاة بذلك ولو ادى دفاعه وقتاله الى موته ولا شيء على من دفعه وقتاله فان دفعه وترك فعل ذلك واشتغل بقتال مدافعه فله قصده بالقتل وينهى عن كل ما يلذ به وان بغير فحش هذا الواو للحال فذلك قيد ان ينهى عن كل ما يلذ به والحال انه غير فحش بالزنى بل من سائر التلذذ بالاتفاق بأموال الناس واما الفحش بالزنى ومقدماته كاللمس والنظر تلذذا فقد مر حكمه وتثيله بعد يدل على ما قلت ولو كان لفظ يلذ والسياق يتبادر منها ان مراده الفحش بالزنى مثل ان يحك عورته للفراش او للسرج او الدابة ولا مانع من ان يريد هذا المتبادر كركوب دابة لغيره او كركوب دابة لغيره او كركوب دابة لغيره على دابة نفسه او دابة صاحب السرج او غيره او ركوب دابة لغيره عليه مما ليس له او ركوب دابة لغيره مما يقعد فيه مما ليس له او انتفع بمال غيره فيما لا ينتفع به فيه مثل ان يتوسد سرج غيره او يركب عليه او يغرش ما يركب فيه على دابة فيركب عليه وكشم مال الناس والنظر في امرأة غيره وينهى عنه بكلام او بدفع بلا قصد قتله بتتوين قصد ونصب قتل على المفعولية لا بالاضافة لئلا تدخل لا النافية للجنس على المعرفة واتلاف لنفسه اي فعل

او بنفسه وينهى عن كل
ما يلذ به وان بغير فحش
كر كركوب دابة او كسرج
او ما يركب عليه او ما يقعد
ويمنع منه بلا قصد قتله
واتلاف لنفسه

ما يؤدي الى موته كإلقائه من ماله في مهواة أو ماء مغرق ولا تقويت عضوا ومنفعة
عضو وان أبي * ان ينزع عن ذلك * حل ذلك * المذكور من قصد
قتله وإتلافه * منه * أي فيه أي حل فعل ذلك فيه وذلك بشرط ان يقاتل
كما في الأصل وكأنه استغنى عن ذكره بذكر الآباء لان المناسب لمن يدفع عن
الشيء ويصر عليه ان يقاتل أو ضمن أبي معنى قاتل أو تجعل من الابتداء متعلقة
بمحذوف حال أي حال ذلك ثابتا منه أو واقعا منه أي فعل ذلك والحال انه
قد بدا به وكذا يدفع عن ماله من ينصرف فيه ولو بعود ولا انتفاع
ولو أدى دفعه الى موته ان أبي * وينتهي متعري * بما هو منه عورة * في ملاء *
جماعة وقيل الملاء الجماعة التي تملأ العيون لعظم شأنها وعليه فالمراد هنا مطلق الجماعة
استعمالا للمقيد في المطلق وليس المراد انه يحل التعري عند الواحد فانه حرام كما
هو اطلاق تحريمه واطلاق التحريم في قوله أيضا بعد هذا أو يوصل لنظر عورته ولا
يتوهم احد انه يحل التعري عند واحد ويجوز ان يريد بالملاء اثنين أو احدهما
فصاددا * أو حيث يصل * بضم الياء واسكان الصاد والنائب ضمير يعود الى
الصلاة المعلوم من لفظ يصل وفيه ضعف وفي نسخة للمصنف يصل فيه بإرجاع
الضمير الى الظرف من الجملة التي اضيف اليها ذلك انظروا وهو ضعيف وعليها
فالنائب هو فيها ومعنى يصل يقرب من النار بالاعضاء ليزول عنه البرد أو يصل
بفتح الصاد وتشديد اللام يعني المسجد والمصل في الاثر يهلك متعري للمكة
وبعضي متعري للمسجد ومن تعري لنار مشتملة أو المصباح هلاك أو للجمرة صفي في
رجل تعري عند القمر وعند المصباح قال عبد الله بن لنت يهلك وقال ابو الربيع
سليمان بن يثلم لا يهلك قال الله تعالى وجعلنا الليل لباسا قال ابو محمد عبد الله
ابن سجيما هذا اذا تعري حيث يراه البالغ الصحيح والعقول وفي الديوان يؤدب
الطفل على القعود الى النار بغير ازار وقد بسطت الكلام على ذلك في اجوبة
سعيد بن خلفان اسوق كلامه ثم اقول ومن غيره فادخل كلاما مني في كلامه أو
المراد مصل الناس لان الكشف فيه منع لهم فهو بذلك قاطع طريق * أو يوصل
لنظر عورته لئلا يذبحها * أي حال كون النظر لئلا يذبحها أي حال ان الناظر لئلا يذبحها

وان أبي حل ذلك منه
وينتهي متعري ملاء أو
حيث يصل أو يوصل
لنظر عورته لئلا يذبحها

بها وهذا القيد مشكل لان كشف العورة حرام لمن يلبس ومن لا يلبس ولا يشتهي
النساء ولو امرأة الا عند الاعشى وعند النائم والطفل الذي لا يميز والجواب ان
المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا يعترض به فيكون قد اقتصر على مالا تفصيل فيه
وترك ما فيه تفصيل الى تفصيله فان من لا يلبس به يحرم الكشف عنه وبعضه
لا يحرم كما رأيت الا ان النائم والسكران لا ينبغي الكشف عندهما لعلمهما صاحبيان
أو بقي فيها شيء من الصحو أو حدث ويحتمل ان يقال المراد بقوله أو يوصل
لنظر عورته لئلا يذبحها انه تعري حيث يظهر لمن اراد ان ينظر عورته لئلا يذبحها
واما ان تعري حيث لا يكون ذلك كذا دخل بيته وفي خلوة أو ينظر اليها ضحي لا
ييز فليس ذلك مما يقاتل عليه اسكن لا يحسن ذلك وقد عد بعضهم التعري في الخلوة
صغيره والمرأة كلها عورة الا ما مر استثناءه وقد صح انه صلى الله عليه وسلم قل
اعتدي عند ابن أم مكتوم فانه رجل اعنى تضعين ثيابك أي لا يضرك ان تزيلى
ثوبك عن رأسك أو صدرك أو ساوك أو غيرها * وان لم يقصد استمكنا *
أي وان لم يقصد كشف عورته التمكن لنظر من ينظره والتعرض لنظره ولا التعرض
للزنى بل قصر ثوبه أو ربط رجله أو اراد حر النار أو تهاون بأمر العورة جهلا أو
تهاون بمن حضر أو نحو ذلك ولا سيما ان اراد التمكن والتعرض للذين ذكرتها
* ويشكل على ذلك * ان كان المكشوف من عورته هو العورة الكبرى وهي
الدبر أو القضيب أو ما حولها * وان عاند وأبى حل دفعه وقته * وان مات
بذلك فلا بأس * وكذا * الانسان * المتهرج وهو المكشوف لها * أي لعورته
الكبرى * ولورجلا ويؤدب على غيرها * وهي العورة المتكلفت فيها مثل الركبة
والفخذ ومارق من الفخذ والسرة وما تحتهما وينهي وذلك على اطلاقه وغيرها العورة
مما لا يكشف عادة اذا كشفه تهرجا أو يفتن الناس به * وينبغي منه * أي من
التعري * ولو * طفلا * مرافقا * ولا سيما ان بلغ * أو * مميزا * داخلا في
عام سابع أو * مجنوناً * بالغا أو مجنوناً مرافقا أو مجنوناً داخلا في العام السابع
يؤدب كل على قدره ولا يضرب مجنون غير بالغ ان كان لا ينفع فيه الضرب
* ان كشفها * أي العورة الكبرى أو الصغيرة وأما غير العورة كراسه حال

وان لم يقصد استمكنا
وينكل على ذلك وان
عاند وأبى حل دفعه
وقته وكذا المتهرج وهو
الكشف لها ولورجلا
ويؤدب على غيرها وينبغي
منه ولو مرافقا أو مجنوناً
ان كشفها

البرد او ما فوق مرتبه مطلقا فانه يؤدبه عليه ابوه او قومه * ويدفع متلذذ بيهيمة
او انسان وان لا يجسده كموذ ويقتل عليه * ان ابى من التبرك وفي الاثر يجبس
على الخمر في هذا الزمان اذا شربوا رأتحتها اي كما يجبس في زمان الامام وعلى
النبيذ المسكر وقال ايضا في الذي يأتي البهائم وهو معروف بذلك انه يضرب
النكال واما في زمان الامام فانه يقتل وقال فيمن اقر انه يشرب الخمر في هذا
الزمان انه يجبس وان ارادوا ضربوه مادون اربعين وقال ابو حكم سمعت انه
يؤدب وقال فيمن اقر انه شرب النبيذ المسكر ولم يسكر فانه يضرب ولا يشغل
بقوله انه لم يسكر ومن اقر انه يبيع الربا او يشتريها فانه ينكل ومن اقر انه يأكلها
فانه يجبس وينكل ومن وجب عليه مال فاني ان يؤدبه وذلك في موضع ليس
فيه حبس فمن الشيخ ابى زكريا يخطون عليه خطه ويحجرو عليه الحاكم ان
لا يخرج من تلك الخطه حتى يؤدي ما عليه ومن قال لرجل يا زاني او يا ابن
الزانية او يا كافر او يا ابن الكافر قال ان كانت بينة على ذلك اخرج منه الحق
وكل ما يقوله باللسان في المكتان فهو ادب وان لم تكن له بينة حلف المدعى عليه
انه لم يتكلم بذلك وان اوقف عليه التهمة اخرج منه الحق ومن استمسك برجل
انه حل قيد جملة بالتمدية او اقر هو انه حله بالتمدية ان كان يضرب النكال لان
هذا تمدية قال لا وليس كل تمدية يجب عليها النكال ولكن ما هو خفيف مثل
هذا يضرب عليه الادب ومن حبسه عامل الخط في السجن فكسر حجره قال
يضرب الادب ولو كان يخرج في ذلك اليوم ولا يعذر المسكر كما لا يجوز له فيما
فعل فان قذف احدا حد وان شتمه اخرج منه الحق وان قتله قتل والحاصل انه
كالصاحي وغير المسكر ومن استكره احدا على الخمر فلا حد على الشارب ولا اثم
ولا تلزم مبنيا عليه تخطئة باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة تحريمه * اي تحريم
ذلك الفعل * ان لم تقم عليه حجة به * اي بالتحريم مالم يطاوعه لانه اذا طاع
كان مقارفا وكذا ان نظر الى عورة كاشفها بكفر ولو لم يعرف حرمة ذلك لانه
مقارف بالنظر * الا فيما فيه فوت النفس * الاستثناء منقطع اذا اراد بالقاحشة
الزنى وما يلتحق به من مس وكشف ومصل ان اراد به مطاق مالا يجوز والا

ويدفع متلذذ بيهيمة او
انسان وان لا يجسده كموذ
ويقتل عليه ولا تلزم مبنيا
عليه تخطئة باغ بفعل
فاحشة ولا معرفة تحريمه
ان لم تقم عليه حجة به
الا فيما فيه فوت النفس

المال فانه يجب معرفة تحريم المال بالتوحيد * كما مر * اول الباب الذي قبل
هذا انه لزم مبنيا عليه تخطئة الباغي اذ لزمه من اول بلوغه معرفة تحريم دماء
الموحدين واموالهم ومر ايضا في قوله ان كان قوم بمنازلم الخ مانصه حرم عليهم
الشك في سفك دمه وضاق عليهم العلم بتخطئته * وحرمت عليه مطاوعة مريد
به فاحشة * كزنى وفسل لشهوة وكشف للنظر وغير الزنى ايضا * واستمكانه
له ولو جهل حرمة ذلك * الفعل او المذكور من القاحشة والمعنى واحد * وهلك
ان فعل * اي طاع او استمكن * وفرض عليه دفعه ولو جهله * اي جهل
التحريم لذلك الفعل او ولو جهل فرض الدفع * ولا يعذر * بجعله لفرض الدفع
اذا قارف بالمطاوعة والاستمكن لانه يعذر الانسان بجعل الموسع مالم يقارف
بفعل او بقول مالا يجوز فيه او اعتقاد او تقرير مالا يجوز او لا يعذر في ترك الدفع
* سبب * جهله * التحريم يعني ان جهله التحريم لا يكون سببا لعذره في
ترك الدفع * ولا * يعذر * في ترك القرض جاهل بفرضيته * فالقرض هنا
الدفع ولا يعذر بتركه ويجوز رفع جاهل يعذر الذي ذكره المصنف وعليه فلا
ضمير فيه عائد الى المبنى عليه قالوا يجب على المبنى عليه ان يدفع ولا يطاوع ولا
يتمكن لفعل الباغي ولا يعذر بجعل ذلك وانما يعذر بتخطئة الباغي لا يقطع عذره
ان لم يحكم عليه بالخطا لعدم قيام الحجة عليه * * ان قلت كيف وجب عليه
الدفع وعدم التمكن وعدم الطوع مع عدم وجوب تخطئة الباغي اذ لم تقم عليه
الحجة قلت * لا يكون التقدم * اي القصد * لعمل فرض وان موسعا ذنبا
ولا خطا * ولو تقدم اليه بلا معرفة بانه فرض والذنوب والخطا على جهل فرضيته
لا على التقدم فلا يشمله قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم فالتقدم للدفع والى
التمكن وترك الطوع واجبات لا ذنب فيهن ولو كان قبل البغي موسعا له في جهل
وجوبهن لانهن معقولات المعنى يحزى فعلهن بلانية كغسل النجاسة من تعمد
ناويا الطهارة اجزاء وكان أولى وأولى منه التقرب مع ذلك وان لم يغسلها لم
يعذر بجعل ومن لم يتعمده او لم ينو الطهارة لم تقبل انه صلى بنجس فكذلك الدافع
عن نفسه للنجس اجزاء ولو لم يعلم بوجود الدفع وان لم يدفع او تمكن لم يعذر فليس

كما مر وحرمت عليه
مطاوعة مريد به فاحشة
واستمكانه له ولو جهل
حرمة ذلك وهلك ان
فعل وفرض عليه دفعه ولو
جهله ولا يعذر بجعله
ولا في ترك القرض
جاهل بفرضيته ولا
يكون التقدم لعمل فرض
وان موسعا ذنبا ولا خطا

الدفع وترك التمكن وترك الطوع من قفو ما ليس للانسان به علم ولولم يعلم يفرضه
بل هو تودع واحتراز باباحة مالا علم له باباحته مع انه لا يخفى ان الفحش تمد
ونقص على المبني عليه والله اعلم * فصل * فيما يعلم به مراد باغ * يعلم مراد
باغ * هو * قتل * ام ضرر في البدن دون القتل * او اكل * للمال أي
أخذ له ولو بانفسلاد او اتلاف * او خش بضره * متعلق يعلم اذا ضربه علم
انه اراد ماله او بدنه لفحش او غيره او كليهما * بيده * او رجله او راسه او
عضه بأسنانه او بقعوده عليه او بضره بظفره او مقعدته او ركبته او غير ذلك
* او بما فيها * أي في اليد * من سلاح * كسيف وخشبة ورمح مما هو متصل
باليد * او به * أي بالسلاح * خارجا عنها * أي عن اليد * كرمي * بسم
او حجر من يد او من متجنيق في يد وبندقية وغير ذلك وكرمي بانفصال عنها
بما يضرب به عادة متصلا مثل ان يرميه بسيف او خشبة او رمح كما يرمى بحجر
وعبارة الاصل اذا ضربوهم بأيديهم او بما كان في ايديهم من السلاح كله والوجه
اذا ضربوهم بما ذكرنا من السلاح وهو خارج من ايديهم النخ ومعه الله اعلم
ما ذكره المصنف بان يشمل قوله بأيديهم الضرب بنقص اليد والضرب بالسلاح
متصلا باليد غير خارج عنها ويريد بقوله او بما كان في ايديهم من السلاح كله
الضرب بما في اليد مع رمية وانفصاله وفسر هذا بقوله والوجه النخ أي وكيفية الضرب بما في
اليدين السلاح غير متصل به ان يضرب بما فيها رمية او يجوز ان يريد بقوله بأيديهم صورة
مجر داليد ويدخل صورة الضرب بالسلاح غير رمي بالاولى او يريد بقوله بما كان في
ايديهم من السلاح الضرب بالسلاح غير رمي فيريد بقوله والوجه النخ ان الوجه الآخر
الضرب بالسلاح مع رمية النخ والله اعلم * ولو وقع * ما به الضرب من يد المضروب قريبا
منه او جاوزه او يمينا او شمالا او فوق قريبا منه او * بلباس المضروب او سلاحه او دابته *
او ما يتي به كالدرق * او * ماله * فافسد به ماله * حيوانا او غيره من العروض او
الاصول ولا سيما ان وقع في جسده وكذلك ان وقع في جسد غيره او مال غيره
او لباسه ولو لم يقصد ذلك الذي وقعت اليه لان ذلك بني وكذا لهذا الذي
وقعت اليه يجوز له القتال لان ذلك بني * فيجعل له بذلك قتله * قصدا وكذا

فصل

يعلم مراد باغ اقل او
أكل او فحش بضره بيده
او بما فيها من سلاح او
به خارجا عنها كرمي ولو
وقع بلباس المضروب او
سلاحه او دابته او افسد
به ماله فيجعل له بذلك قتله

لغيره ويعلم بذلك ان قصده القتل او الضرب في البدن وان وقع على المال يفسده
او يأخذه علم ان قصده المال وان كشف العورة او دخل على النساء علم ان قصده
الفحش وقد يقصد ذلك كله وعلم ذلك القول يتقي اذا ضربه الباغ فيخطا ان
شاء اليه فيضربه هو ويجل دمه فاياما فعل من ذلك فقد اراده ولو اراد غيره معه
او اراد غيره فقط * وجوز * قتله * ولو لم تصل الرمية * بكسر الميم وتشديد
الياء أي الشيء المرمي او باسكان الميم وتخفيف الياء على معنى لم يؤثر فيه رمية
او معنى لم يصل فيه صرميه على ان المصدر بمعنى مفعول او يقدر مضاف اي لم
يصل فيه سلاح الرمي وهو مرمى به او ذوالرمي وهو مرمى به * اليه * أي
وقبل يقتل اذا رمى ولو لم تصل الرمية الى بدنه ولا ثوبه ولا سلاحه ولا دابته
ولا ماله ولا غير ذلك من بدن او مال ووجه القول الاول ان البغي يتمحق بالوصول
فيؤخذ على الباغ به ووجه الثاني انه قد قصد البغي وشرع فيه وفعل فعلا لم
يؤثر فلا ينتظر الى ان يؤثر لان الغرض بالقتل والقتل دفع تأثير البغي * وقيل
اذا شمر سلاحه * وزحف به * اليه * قتل لانه ليس يد شمره الى القتال والقتل
به فلا ينتظر حتى يفعل فلا ربما كان فيه الموت او تآثر * وقيل اذا صنف البغاة *
بعضهم بعضا ويجوز كون صنف بمعنى صف اي اصطف فهو من موافقة المجرم
* او اغاروا * على ما وجدوا من مال او بني ادم كاطفال وعبيد ونساء وامرعو الماشي
اليهم فان الاغارة تطلق على الاسراع والعدو ايضا وهو الكثير * او اظهروا
السلاح * كاخراج السهم من الكنانة وتركيبه بالقوس واخراج البندقية او
البارود والقائه في المكحلة واخراج السيف من الغمد حل قتالهم وقتلهم قلت
وكذا ان فعلوا ذلك ولم يصفقوا على هذا القول فليس التصفيف قيدا ولعله ذكره
لانه الامر الغالب عندهم ويحتمل ان يريد بالاغارة ان يفسدوا القوم على هيئة الحرب
بدون ان يعطوهم امانا وبدون ان يؤمنوا خائفا * وكذا ان استخفوا البغي * اظهروا
البغي بسرعة مثل ان يصبحوا صياح الحرب ويضطربوا ويتنادوا تنادي الحرب فاصدين
المال او النفس لان ذلك فعل بقبي مفتاح لقتل نفس واخذ مال واتلافه * وقيل اذا
حجر عليهم ان لا يجاوزوا اليه موضع كذا بالخط او غيره او يكون هو في نفسه متميزا

وجوز ولو لم تصل الرمية
اليه وقيل اذا شمر سلاحه
اليه وقيل اذا صنف البغاة
او اغاروا او اظهروا
السلاح وكذا ان
استخفوا البغي وقيل اذا
حجر عليهم ان لا يجاوزوا
اليه موضع كذا

يكون حداً ما يجوز له تحجيره عليهم ما هو ملك له لا لهم هذا اذا لم يعلم انهم بغاة
وانهم نجاءوا للبغي فله ان يحجر عليهم ان يصلوا موضع كذا ولو في أموالهم أعني
أموال البغاة او ان يتحركوا من موضعهم الى جهة أو غير ذلك من أنواع الحجز
كما مر لي في قوله باب لزمت طاعة وال بأمر من ينظر الخ والتجسوا اليه عطف
عطف على حيزر بالواو لا باواي جاء البغاة الى المبغي عليه او الى الموضع فاستعمل
الالتجاء الموضوع للتحصن بالمجيء الى الشيء في مطلق المجيء استعمالاً للمقيّد في
المطلق ويجوز ان يريد بالالتجاء التجاء المبغي عليه الى موضع يحمل له ولو لم يكن
ملكاً له ورد ضمير الجماعة للمبغي عليه لان المراد الجنس وفي نسخة باو وهو المناسب
لهذا الوجه وتليه فالواو بمعنى او وجاوزوا الخط او الحد عطف عام على خاص
اوقعه باو والا كثر بالواو وقصدوا ماله او قتلوا نفساً او افسدوا اي البغاة
شيثاً في بدق او مال وان الخاصة اي لواحد من المبغي عليهم ولا سيما
لعامتهم وسواء قل ذلك خاصة البغاة أو عامتهم ويحتمل ان يريد بقوله الخاصة
ما يشمل ذلك اي وان كان ما ذكر من الفعل والمفعول فيه خاصة فانه اذا افسد
مثلاً يد خاصة فاليد للخاصة واذا افسد جوارح ناس فذلك الجوارح للعامة وذكرنا
رحمهم الله ان المعتزلة ارادوا غدر أيوب بن العباس بعد انهم زامهم وقالوا ان فتيان
الحبي رغبوا ان تلعنهم على فرسك فقال أيوب اجل ثم ان فتيان الحبي ركبوا
خيولهم فتناولوا قضباناً يترامون بها وفيهم رجل شجاع قد تكفل لهم بغدرة فلاعيتهم
فلم يشعروا بالرجل خلفه قد شد عليه بالرمح فتغافل عنه أيوب حين علم به فلما
اراد ان يضربه اتقى أيوب ضربه وشد عليه أيوب فقتله وحمل على أصحابه فقتل
منهم ثمانية ثم حمل مرة اخرى فقتل ثمانية اخرى فصاح بنساء الحبي هل يكفيكن
او ازيدكن فقلن قد اكتفيننا ولم ينكر عليه عبد الوهاب رحمه الله والمسلمون ذلك
لان ذلك الشجاع قد زحف اليه ليضربه ولان قومه قد تماثروا على قتله وعاملوه
باللعب مخادعة وهذا اي هذا الذي ذكرناه من الخلاف وقصد المال أو
النفس في اول ابتداء بغي أو بعد بغي قد تاب منه الباغي ويقاتل سابق
حربه وبغيه اي من تقدم منه حرب وبغي اي او بغي دون حرب وأصر على

ما يجوز له تحجيره عليهم
والتجسوا اليه وجاوزوا
الخط او الحد وقصدوا
ماله او قتلوا نفساً او
افسدوا شيثاً وان الخاصة
وهذا في اول ابتداء بغي
ويقاتل سابق حربه وبغيه

ذلك ومراده بالحرب الحرب الواقعة مع البغي الذي ذكره مثل ان جاء يريد شفا
او مالا يقاتل فذلك بغي وقع معه حرب بحيث وجد في الحرم فلا يقاتل
فيه الا من قاتل فيه في حاله فانه يقاتل فيه في حين قتاله وكذا المساجد ويحاصر
فيها حتى يخرج بدون ذلك المذكور من وصول الرمية او شهر السلاح او
الاصطفاة واظهار السلاح او الاستخفاف بالحجر عن مجاوزة الحد وقتل او افساد
ولا سيما ان وجد ذلك وعلى أي حال كان ولو في حال الصلاة او الصوم
او النوم ولا ضير في نقض صلاتهم بقتلهم وزلزلتهم لانهم دخلوها وفي ذمتهم ما
اباح دمايتهم ويعرف باغ بما مر في الباب من ضرب أو شهر سلاح او اصطفاة
او ما بعده ويقول جائز عليه بالاضافة اي ويقول من يجوز عليه قوله
كالبينة العادلة وخبر الامناء والشهرة و امام وان لشراء أو دفاع
أو احكام ولا سيما امام عدل وكنظور اليه كقاض ومفت ووال
وبكل من جاز عليه قوله من كل متول وكل مصدق وبامارة ويجوز ان
يريد بقوله بما مر ما مر في الباب وغيره كالشهرة والامارة والتصديق والاقرار
وكالمشاهدة وسواء في ذلك قال ما ذكرناه هو باغ او وصفه بفعل هو بغي او قال
انه صح عندي بالامناء او بالامين او بالاقرار بغيه وقيل لا يقبل في ذلك الا
امينان والاقرار والامام ونحوه كالحاكم والقاضي وبشرط للامام ونحوه على هذا
القول ان يقول صح عندي بغيه وان قال سمعت او شهد عندي الشهود لم يقبل
عنه وفي الاثر اذا قال الحاكم جلسائهم اجعلوا السياط لهذا الرجل فلا يعملوها حتى
يقول تم عندي انه فعل كذا وكذا واما ان قل فعل كذا وكذا او سمعت انه
فعل كذا وكذا فلا لان هذا منه مثل الشهادة الا ان اقر بذلك ان كان الحاكم
متولى ولا تخفى يقر القاهل ومن افسد في اموات البغاة فعليه دية ما افسد لورثتهم
وان لم يعلموا فلا فقراء او بيت المال اه ويرأ منه بذلك ولو شهد به او اخبر
به امين واحد او مصدق غير امين وذلك على القول بالبراءة بالامين الواحد وهو
ضعيف وزاد هنا البراءة بغير الامين اذا صدقوا والصحيح انه لا يبرأ الا بالامينين
او بالمشاهدة او بالاقرار او بالشهرة واما الامين الواحد او المصدق او الامارة ونحو

حيث وجد بدون ذلك
وعلى اي حال كان ويعرف
باغ بما مر يقول جائز
عليه كامام وان لشراء او
احكام وكنظور اليه
وبكل من جاز عليه قوله
ويرأ منه بذلك

ذلك ما مر فيقتل به ولا يبرأ منه وهذا كما قيل انه ان اقر رجل بقتل رجل او اقر رجلان به فانهم يقتلون باقرارهم ويبرأ منهم ولا يقسم مال المقتول ولا تزوج زوجته وان اقر ثلاثة قتلوا ويري منهم وقسموا ماله وتزوجت زوجته وقد صرح الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله انه لا يبرأ ممن نسب اليه البغي بذلك الا بالينة العادلة او المشاهدة اي كما يبرأ منه باقراره ويجل به اي بالبغي قتلته اي قتل البغي حل قتله ومن معه في بغيه ولو مكثرا فقط بجيشه او مينا له وان بلع بثالة كزمار وطبل وغناء وتحريض وسوق دواب وسقي ماء ومداواة الجرحى وان لم يشهد ابتداءه اي ابتداء البغي فلا يقاتله ومن اي مع من وجد من اصحابه اي من اصحاب الواجد الذي لم يشهد ابتداء البغي وذلك ان يجد الرجل اصحابه يقاتلون قوما فلا يقاتل معهم اذ لم يشهد ابتداء بغيه حتى يعرف بغيه باقرار او بيان او اشارة او غير ذلك مما مر او يامر بكف وذلك انه اتهم بالبغي فلو اتهم اصحابه لامرهم فلم ينته فاذا لم يعرف ابتداءه فليأمره يكف فاذا امره بالكف فلم ينته حكم ببغيه وحل قتاله وسفك دمه فان الواجب عليه ان يكف ويبين حاله لمن أمره بالكف ولو كان محقا فاذا بينه ولم يصدقه الذي امره فليس عليه غير ذلك وله الرجوع للقتال وان كان مبطلا وجب عليه المكف امر به او لم يؤمر وكذا المعين اي المشارف للاعانة بان جاء ليعين او طلب ليعين لا يقاتلهم اي لا يقاتل الذي وجدهم يقاتلون الذي جاء ليعينهم او طلبوه ان يعينهم ان لم يشهد ابتداءه اي ابتداء البغي حتى يعرفه بتشديد الرأى ببغيهم اي حتى يعرف ابتداء البغي ببغيهم اي حتى يعرف ان ابتداءه حصل بهم وتصور ببغيهم من لم يقاتلهم من فاعل يعرف ولا ينصت لقول المعانين ان هؤلاء بقاءة ولو كان قاتل ذلك من المعانين متولى لانه مدع ولو كان المعانين كلهم متولين وجوز ان كان المعان امينا ان يقاتل المعين من اصحابه او غيرهم معه من بغوا ببغوه اي بقول المعان انهم بقاءة علينا ويبرأ منهم بقوله الامين الواحد بمعونة الحال لان الاصل ان لا يقاتلوا المتولى وجوز ان يقاتل معه

ويجل به قتله ومن معه ولو معيناه وان بلع بثالة كزمار وان لم يشهد ابتداءه فلا يقاتله ومن وجد من اصحابه حتى يعرف بغيه او يامر بكف فلم ينته وكذا المعين لا يقاتلهم ان لم يشهد ابتداءه حتى يعرفه ببغيهم من لم يقاتلهم وجوز ان كان المعان امينا ان يقاتل معه بقوله انهم بقاءة علينا ويبرأ منهم وجوز

بدونه اي بدون قوله انهم بقاءة علينا ويبرأ منهم بحالهم صاحب هذا القول اكتفى بوجود الامين يقاتلهم وقيل يقاتل مع اصحابه اي مع قومه سواء صاحبهم او لم يصاحبهم وكذا غير قومه ممن صاحب او لم يصاحب وكأنه أراد من هو بصدد ان يكون صاحباً له في القتال وان لم يكن فيهم امناه ولو كانوا كلهم في البراءة ان صدقهم في قولهم انهم بقاءة علينا ولو لم يقل الا واحد ويبرأون منهم بحالهم وكذا ان قال له واحد من غيرهم انهم بقاءة وان اختلفوا هم او غيرهم او هم وغيرهم اعتبر قول الامناء وان اختلف الامناء رجح بزيادة الامانة والكثرة وان اختلف غير الامناء رجح بالقرب الى الامانة وبالكثرة وجوز ان يقاتل معهم بدونه اي بدون القول اي بدون ان يقولوا انهم بقاءة علينا ويجوز عود النضير للتصديق فيكون نفياً للملزم بنفي اللازم الباني وارادة النفي هو لفظ دون فكأنه قال بدون التصديق لعدم قولهم انهم بقاءة فضلا عن ان يصدقهم فانه اذا لم يكن القول لم يكن التصديق ان رأى منهم اشارة بغي كروية اسير فيهم ومال من مقابلتهم ومحبي الى حريمهم ويبرأ منهم بحالهم والبراءة بحالهم من نوع البراءة بالمشاهدة وان رآها اي اشارة البغي في الفريقين امرها بالكف ولا يعين واحدا على اخر ولا يبرأ منها حتى يتضح له الباني منها بالقرار او البيان بانه باغ او انه فعل كذا فوجد نفياً فيبرأ منه او يصح بذلك انها باغيا فيبرأ منها معا وان كانوا في البراءة قبل ذلك هم او بعضهم فلا يجب تجديد البراءة ولكن يجب على من أخذ ان ذلك بغي ان يعلم انه خطأ وعصية كبيرة بل يجب عليه كما مر اول البلوغ معرفة تحريم دم المسلم وماله وانما لم يبرأ منه بالامارة لوجودها من الجانبين فسقطت فاذا رأى فيها اشارة البغي وأمرها بالكف فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله وقوله ان كفى غيره ويبرأ منه وان لم يكف غيره فلا يحل قتاله ولا يبرأ منه ان كان هو أراد الكف فقاتله غيره او كفى ولم يكف غيره فرجع يقاتل فان أمرها بالكف وامتنع جميعا من الكف فانه يبرأ منها فان كانت له قوة فانتلها معاً والا فله الترك وله قتل احدها لبغيها بعدم الكف لا بنية اعانة الاخرى عليها واذا هزمها رجح

بدونه وقيل يقاتل مع اصحابه وان لم يكن فيها امناه ان صدقهم وجوز بدونه ان رأى منهم اشارة بغي وان رآها في الفريقين امرها بالكف ولا يعين واحدا على اخر ولا يبرأ منها حتى يتضح له الباني منها فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله ان كفى غيره

يقال الاخرى ولا يجوز منعهم بالكف عن القتل ولكن بمنعهم اولافان لم يكفوا قاتلهم * وكذا ان بغت الفتان فكفت احدهما * بامر احدهما او لهما بالكف دون الاخرى فـ * هذه الاخرى التي لم تكف * هي باغية * اي باقية على البغي * يحل قتالها * وقتلها لا يسقط عنها اسم البغي الا بالكف * ولو كان فيها امنا * او في احدهما او كانت احدهما كلها امنا او كلاهما ولا سيما ان لم يكن الامنا في هذه ولا في الاخرى وقيل ان كان الامنا في واحدة حكم لهما وان كانوا فيها رجح بالكثرة او بزيادة الامانة وسواء في احكام الكف في هذه المسئلة والتي قبلها في كلام المصنف والمسئلة التي ذكرتها ان تكف فرقة او بعضها وتكف الاخرى او بعضها وان يكفوا جميعا وان لا يكفوا جميعا فان كف بعض فرقة ولم يكف بعض قتل البعض الذي لم يكف وبري منه الا ان كف او اراد الكف فقاتله بعض من الاخرى او كل الاخرى فرجع في القتال و اشار الى ذلك بقوله * وكذا ان كف بعض فرقة * دون بعضها ولم تكف الفرقة الاخرى او بعضها يقاتل البعض الذي لم يكف وسواء في الذي يامرهم بالكف ويقاتل من تنفق بغيه ان يكون اماما او غيره * وان بغي قوم على قوم * في مال او نفس * وقاتلهم من بغوا عليه * وتبعهم * حتى وصلوا اموالهم * اي اموال البغاة * فاكادها * اي اتفوها بالاخذ او بالافساد او قاتلوا من بغي عليهم واقتروا وعدلوا الى اموالهم فاكادها او لم يقاتلوا من بغي عليهم وذهبوا الى اموالهم فاكادها وكذا ان اخذوا اولاد البغاة او نساءهم او غيرهم * فدهمهم البغاة على اموالهم لم يحل لبغي عليهم قتالهم على اموالهم * او على اولادهم او نساءهم او غير ذلك اي لم يحل له قتلهم والحال ان عنده اموالهم او غيرها ولو كان يقاتلهم لما فعل به البغاة او لا لانه بغيه وهو ثنيا صيره مبطلا وجعل للباغي عليه الاول عليه سبيلا حتى يردوها اليهم او يبرءوا منها * اي ينتفوا منها * وان قاتلوه * اي قاتل البغاة الاولون الباغيين الآخرين * بعد الرد او البراء * اي بعد ان رد الباغون الاخرون اليهم ما اخذوا او بعد ان برءوا انفسهم من ذلك بانتفاء عنه * حل قتالهم * لان قتالهم بعد الرد او البراء بغي * وهذا الذي يحرم به قتل البغاة

وكذا ان بغت الفتان فكفت احدهما دون الاخرى فهي باغية يحل قتلها ولو فيها امنا وكذا ان كف بعض فرقة وان بغي قوم على قوم وقاتلهم من بغوا عليه حتى وصلوا اموالهم فاكادها فدهمهم البغاة على اموالهم لم يحل لبغي عليهم قتالهم على اموالهم حتى يردوها اليهم او يبرءوا منها وان قاتلوه بعد الرد او البراء حل قتالهم وهذا الذي يحرم به قتل البغاة

من اخذ مالهم او اولادهم او نساءهم او من لا يحل لهم بغيه انما ثبت * ان فعله عامة من بغي * بالبناء للمفعول * عليهم او من ينظر اليه منهم او قائدهم كامامهم * وذكر القائد والامام ونحوه بمد ذكر المنظور اليه هو من ذكر الخاص بعد العام لشمول من ينظر اليه منهم * وان اكلمها * او اخذ غيره * من لا ينظر اليه لم يعتبر * اكلمه واخذه * وجاز لغيره * من اصحابه الذين وقع عليهم البغي اولا وغيرهم ولا يردون عنه * قتالهم * اي قتال البغاة الاولين على بغيهم الاول ان جاز القتال عليهم مثل ان يكونوا قد اخذوا اولا مالا او غير مال وكان ذلك عندهم لم يتلف ولم يغب ومثل ان يكونوا ممن يقتل مرا وجها ولو جاء الاولون يقاتلون لاجل ما فعل بهم من لا ينظر اليه لو كان هذا الذي فعل مع غيرهم بخاء الاولون يقاتلونه او يقاتلون الكل ولكن لا يقصدون حماية من فعل ذلك * ولا يحرم ذلك * الذي فعله من لا ينظر اليه * منهم * اي عنهم او حال كونه صادرا منهم ان فعله بعضهم * ما حل لهم * من قتال الباغي الاول * الامن * اي الاعلى من * تناول منها * اي من الاموال وكذا غيرها فانه لا يحل له قتال الباغي الاول حتى يرد او يبرأ لانه قد جعل على نفسه للباغيين الاولين سبيلا باخذه مالا يحل له ولم اصحاب من فعل ذلك ان ينزعوا منه ما اخذ ويردوه لاصحابه وجاز لغيرهم ايضا * وان لم يعرفوا ارباب الاموال * ونحوها اي اصحابها * اخذوها من يد اخذها وحرزوها حتى يحدوه * وان ايسوا فلهم تصدقها على الفقراء وحرزها لعامهم يوجدون وجاز لهم اطلاق ما ليس مالا ان كان يملك امر نفسه ولا يضيع وانما لم يعتبر ما ينظر اليه في بغيه على الباغي الاول لخل القتال لغيره لتقدم بغي الباغي بخلاف ما اذا جاء ناس لبغي فابتدأ منهم القتال او البغي من لا ينظر اليه فانه يعتبر ويحل للبغي عليه قتال الكل * وان قاتلوه * اي قاتل البغاة الاولون هؤلاء المبغى عليهم * بعد ان ردوا اليهم اموالهم * او غيرها اي بعد ان ردها من اخذها من البغاة الاولين بنفسهم او بارسال او انتفاء * او بعد ما نزعها المسلمون * الذين هم اصحابهم او غيرهم * من اخذها * ليردوها اليهم او كانوا قد نزعوها من اخذها ورددوها وعلم اصحابها انها نزع

ان فعله عامة من بغي عليهم او من ينظر اليه منهم او قائدهم كامامهم وان اكلمها من لا ينظر اليه لم يعتبر وجاز لغيره قتالهم ولا يحرم ذلك منهم ما حل لهم الامن تناول منها وان لم يعرفوا ارباب الاموال اخذوها من يد اخذها وحرزوها حتى يحدوها وان قاتلوه بعد ان ردوا اليهم اموالهم او بعد ما نزعها المسلمون من اخذها

اترد لهم وغير المال كمال * فهم بغاة على حالم * حالم الاول الذي بقوا به اولا
فانه يحل قتالهم ان كان معهم مال او غيره اخذوه اولا ولا سيما وقد احدثوا قتالا
اخر او بغيره اخر لا يحل لهم ان كانوا ممن يقتل سرا وجهرا * وكذا ان لم يقدروا *
اي المسلمون * عليه * اي على اخذ ذلك ممن بغى * ونفوه من جماعتهم جاز
لهم قتالهم * اي قتال البغاة الاولين على انفسهم اذ بغوا عليهم اولا واصطحبوا
ما حل به قتالهم او احدثوا موجبا اخر وانهم يقتلونهم محافظة على انفسهم واموالهم
ونحوها وعلى رد ذلك * لا على من اخذها * او نحوها لانه باغ بالاخذ بل يقتلونه
ليرد لو قدروا ولما لم يقدروا عليه نفوه * فان عجزوا عن نفيه * من بينهم لقوته
او الخوف ان يصير الى العدو * قاتلوا على انفسهم * واعلموا بالبغاة انهم براء
ممن اخذ منهم ذلك * لا على قصد الاخذ * بالمد وكسر الخاء * الظالم * باخذه
لا يقصدون الرد عنه ولا عن ماله ولهم قصد الرد عن تعلق به من مال ليس له او
من بني ادم ان لم يعينوه على اخذه بل وجب عليهم وان كانوا ان اخرجوا الذي
اخذ المال اعان العدو فيغلبهم به او غلبوه فيغلبهم تركوه وقاتلوا * وقيل ان كان
اصل قتالهم على بغى * اي اصل قتال الاولين على بغى كما هو فرض المسئلة ويجوز
ان يريد اصل القتال الذي اراده المبغى عليهم لاجل بغى الباغي اي انما ارادوا
بقتالهم ان يقاتلوا الباغي لبغيه * ولم يقصدوا منع تلك الاموال * او نحوها التي
للبغاة * من البغاة جاز لهم * بلا تنفي له * قتالهم والحذر منهم والاحاطة على
اموالهم * اي ان يحيط المبغى عليهم على اموال انفسهم * وحصنهم وعلى من
معهم وماله ولو كان من الاخذين لتلك الاموال * ونحوها من البغاة * انهم
يقصدوا * بقتالهم على الآخرين * منع حقهم * اي حق البغاة * منهم * اي عن
البغاة او منع حق البغاة من الآخرين والمصدق واحد كجرح جرح احدا او
قتله لياخذ ماله او طفلا او امرأة او نحو ذلك من غير المال لانه ذكر المال بقوله
* واموالهم * وانما يجوز لهم ان يقصدوا الرد على الباغي الذي معهم لئلا يتعدى
عليه لا لئلا يؤخذ منه ما وجب عليه * وان اغاروا * اي البغاة الاولون على
المال او النفس للمبغى عليه ولو بعد ما تعدى عليهم بعض المبغى عليهم * جاز

فهم بغاة على حالم وكذا
ان لم يقدروا عليه ونفوه
من جماعتهم جاز لهم قتالهم
لا على من اخذها فان
عجزوا عن نفيه قاتلوا على
انفسهم لا على قصد الاخذ
الظالم وقيل ان كان اصل
قتالهم على بغى ولم يقصدوا
منع تلك الاموال من
البغاة جاز لهم قتالهم والحذر
منهم والاحاطة على اموالهم
وحصنهم وعلى من معهم
وماله ولو كان من الاخذين
لتلك الاموال ان لم يقصدوا
منع حقهم منهم واموالهم
وان اغاروا جاز

لمتبهم * كان من المبغى عليهم او من غيرهم ولو كان هو لا اخذ من البغاة * نزع
ما اخذوا من ايديهم * متعلق بنزع ويجوز تنازع النزع والاخذ فيه سواء
كان ما اخذوا مالا او عيالا لغير الاخذ اوله سواء كان لمن كان ما اخذوا منه
او كان بيده بنحو الامانة او بغير نحو الامانة وانما جاز له القتل مع انه اخذ
مالهم لانهم قد اخذوا عياله او عيالا غيره او مالهم فله القتل على ماله ولو اخذ
مالهم تبعا لقتاله على عياله او عيالا غيره او مالهم ورب شي يصح تبعا لاستقلاله والا
فمن بغى لا يحل له قتال من بغى عليه حتى يذعن للحق الذي عليه ولا يعاقب مانع
الحق على اخذ حقه بل يجب عليه التحرز عنه والاذعان اليه بحقه وكذلك يحل
للبغاة الاولين القتال على اموالهم والله اعلم * باب لا تحق الفشتان * اي لا تكون
الفشتان معا محقتين في تقاتلها ولا في غير تقاتل من جهة واحدة في وقت واحد
في نفس الامر واما بحسب الظاهر لكل واحدة مع ان الله اباح لهما ذلك بحسب
ما يظهر لهما فواقع مثل ان تقاتل قوما بقرل الامين او الامناء انهم بغاة فلك
قتالهم ولم قتالك وانت محق بقول الامناء وهم محقون لبراءتهم من البغى لكن
الامناء غلطوا او تعمدوا او اختلط عليهم وانت مبطل لا يعاقبك الله لانك
عملت بالامناء وفي الدليل والبرهان اعظم من ذلك ان قوما قاتلوا قتالا على مسائل
الرأي كل مستمسك برأيه انهم كلهم الخ فانظره فانه قطعه ظالم من خطي * وضح
عكسه * اي صح عكس كونها محقتين وهما معام بطلان كل واحدة مبطله * وروى
صح ايضا * حقيقة احداها * اي كون احداها محقة والاخرى مبطله * وان
بعد بغياها * اي بغى المحقة * كعكسه * وهو ان تبغى بعد كونها محقة * وتبطلان
بعد حقيقة احداها وتحقق * احداها * بعد ابطالها تاركة * بالنصب على
الحال من المستمكن في تحقق الراجع الى احداها ويجوز رفعه على انه فاعل تنق
وهو اولي * بغيا راجعة عنه نادمة * او تاركة راجعة غير نادمة وسواء كان
الندم لله او لغرض دينوي او غير ذلك كرقعة والخوف من اخذ النار وسواء كان
اترك ايضا لله او لغرض دينوي او غير ذلك ويتصور التارك والرجوع * باعطاء
حق له صاحبه او * لامام او قاض او حاكم * او جماعة * او وال او سلطان

لمتبهم نزع ما اخذوا من
ايديهم

باب

لا تحق الفشتان وضح
عكسه وحقيقة احداها وان
بعد بغياها كعكسه وتبطلان
بعد حقيقة احداها وتحقق
بعد ابطالها تاركة بغيا
راجعة عنه نادمة باعطاء
حق للامام او قاض او
جماعة

ار غيرهم ممن يوصل الحق لصاحبه * وصح منها ايضا * بعد بغيرها ما ذكر من ترك البغي والرجوع عنه والندم * ويحول عنها * بذلك * اسم البغي وحكمه وصح ابطال محقة بغي عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها واذغنت للحق * ولو با كراه كما مر * انفا * ولم ترض المحقة * بل ارادت اخذ الزائد عن حقها او ارادت قتلا معه لا يخل او ارادت شيئا باطلا دون حقها سواء كانتا قبل ذلك مبطلتين جميعا او احدهما * فينعكس الحال مجواز الدفاع والقتال عنها وان من معين لها * ومعنى انعكاس الحال ان يخل لما القتال وان يعينها بعد ان حرم عنها وعن معينها وذلك انها حين كانت باغية لا يخل لما القتال ولا لمن يعينها ويحل للبغي عليها ولمعينها ولما اذغنت حل لها ولمعينها وحرم على الاخرى ولمعينها اذ لم تقبل من الاولى وقد انصفت لها * وحل قتال معين باغ وان بماله * ما كولا او مشروبا او سلاحا او غير ذلك * او عبيده * عطف على ماله عطف خاص على عام * او اولاده * بلغا او اطفالا او باتباعه * ان كان في عسكره وقواه بما قدر عليه * مما ذكرنا وكذا من قواه ولو بغناء او مزمار وكان معه كما مر وباجتماع الاعانة بالمال مثلا والحضور كثيرا لسواد الباغية وهذا حل قتله ولو كان لا يقتل وعلم انه لا يقاقل لانه جمع بين الحضور والاعانة بالمال واما من قواه بمال او سلاح او غير ذلك ولم يحضر فلا يخل قتاله * او قعد في حصنه * اي حصن الباغية او قعد في ماله او اولاده او غير ذلك وقعد خارجا من ذلك * حارسا له من يريد اخذه * فان هذا ايضا يقاقل بان كان في الحصن مال مغصوب او نفس مغصوبة * بعد ان ينهي عن ذلك * ويعاند ويكابر * وان لم يعاند او عاند ولم يكابر فانه * ينكل * المعين بماله او غير ماله حيث لا يقتل لانه يتفرغ الباغية بذلك للبغي * وقد كفر به * اي بحرسه وهكذا يكفر من احب البغي او الباغية * لما روي * عن الشيخ ابي الربيع رواه عنه تلميذه الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله * ان الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بطلها وسيفه * اي سيف الذي بمغربها * يقطر دما منها * اي من الفتنة * على رأسه * وهو راقد على سريره * ان كان في قلبه حبيها والحمية عليها * او احدها

وصح منها ايضا ويحول عنها اسم البغي وحكمه وصح ابطال محقة بغي عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها واذغنت للحق ولم ترض المحقة فينعكس الحال مجواز الدفاع والقتال عنها وان من معين لها وحل قتال معين باغ وان بماله او عبيده او اولاده ان كان في عسكره وقواه بما قدر عليه او قعد في حصنه حارسا له من يريد اخذه بعد ان ينهي عن ذلك وينكل وقد كفر به لما روي ان الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بطلها وسيفه يقطر دما منها على رأسه ان كان في قلبه حبيها والحمية عليها

وقوله وسيفه يقطر دما منها تشبيهه خاض في الفتنة بحبها بما خاضها بسيفه حتى كان يقطر دما سواء ابطلتا معا او احدهما واحب المبطل على ابطالها علم ابطالها او ابطال المبطل او لم يعلم او كان حبه ونواه ظهور اهل الباطل على غيرهم فلا يعذر في الجمل في هذا ذكره الشيخ احمد في باب الحمية وكذا العكس لو كانت الفتنة بمغربها والشمس بطلها وكذا الجهات وهذا قول بعض وقيل لا يهلك بحب ذلك ويأتي البحث وذلك في الكتاب الثاني والعشرين في قوله باب لا يؤمن على دعاء غير متولى ومثل بالمشرق والمغرب لان طول الارض من الشرق وعرضها غير ذلك وكأنه لم يعكس التمثيل ليشير الى فتنة الصحابة فانها في المشرق فمن كان في المغرب اخذ حظا منها ان مال الى الباغية والى قوله الفتنة هنا مشيرا صلى الله عليه وسلم الى المشرق روي ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا ان الفتنة ههنا وأشار بيده نحو المشرق حيث يطلع قرنا الشيطان قال جابر والناس ينتظرونها بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تشعبت من نحو المشرق فالناجي من نجا منها والهاك من هلك فيها وعبارة ابي الربيع سليمان بن يخلف هكذا قال ايضا يكون الرجل في مطاع الشمس والفتنة في مغربها وهو في بيته على سريره راقدا ولم يحضر بنفسه ولا بماله وسيفه يقطر دما من تلك الفتنة فليل له فكيف ذلك قال اذا مال بقلبه الى احدي الطائفتين وقال ايضا وقعت الفتنة بين فئتين من قبائل نفوسة في الجبل فكان فيها رجلان ممن يدعي الاسلام احدهما من قبيلة والاخر من قبيلة اخرى فهربا بأنفسهما من الفتنة من الجبل فكانا في موضع واحد فزحفت احدي القبيلتين الى الاخرى فقال احدهما للآخر اي شي منجبه ان تهزم قبيلتك ام قبيلتي فقال ان تهزمهم قبيلتك لانهم ان هزموهم يستبقوا وقبيلتي ان هزموا قبيلتك لا يستبقوا فيهم فقال الآخر لصاحبه اي شي تحب انت قال احب ان تكونا مثل مطحنة التراب بأكل بعضها بعضا حتى تقنى فقال له صاحبه انت الذي تبقى ههنا واما انا فلا فهرب بنفسه الى بلد غير تلك البلد اه فتراه جعل الفتنة في المغرب فتعلم ان ذلك تمثيل لا قيد ولذلك تختلف الروايات او تكلم الشيخ

رضي الله عنه بذلك كله وقيل يأتي على الناس زمان يسمى الرجل مسلما ويصبح كافرا ويصبح مسلما ويسمي كافرا زمان يتبع فيه الفتن بعضها بعضا كقطع الليل المظلم فلا ينجو منها الا من عصمه الله زمان تطلب فيه النجاة فلا تصاب زمان يتحاسد فيه الناس فيتمنى الرجل فيه الموت وينكره الحياة لا لرضى عن نفسه ولا لكثرة زاد قدمه لكن لما يراه من فساد الزمان وكثرة الاهوال وقلة النجاة لا ينجو فيه العالم العامل بعلمه فكيف بمن دونه من الناس والشيخ الذي يستند الكلام اليه ويقول قال قال هو الشيخ محمد بن بكر رضي الله عنه لانه شيخ ابي الربيع سليمان بن يخلف قال الشيخ يوسف بن ابراهيم وقد قيل ما كانت فتنة قط في بلد من البلدان الا شملت العامة ولو كان نبي من الانبياء الا ناله نصيبه منها حتى تنجلي وورد انه لا يحضرها ملك مقرب ولا نبي مرسل الا نال منها حظه ومعنى ذلك انه يصدر منه ما يعد ذنبا في حقه ولو لم يكن ذنبا في حق غيره وقد قيل عن شريح القاضي اذا كانت الفتنة امسك لسانه فلا يكلم احدا حتى تنجلي وذكره المصنف وذكر الغزالي انه خبر ونصه وفي الخبر لو ان رجلا قتل بالمشرق ورضي بقتله آخر بالمغرب كان شريكا في قتله وعن ابن مسعود ان الرجل ليغيب عن المكرو ويكون عليه مثل وزر فاعله فمقيل له كيف ذلك قال يبلغه ويرضى به فكأنه فل ذلك وروى ابن ماجه عن اهبان عن رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كانت الفتنة بين المسلمين فاتخذ سيفا من خشب وروى احمد ومسلم والترمذي عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم بادروا بالاعمال فتنا كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمنا ويسمي كافرا ويسمي مؤمنا ويصبح كافرا يبيع احدهم دينه بعرض من الدنيا قليل والليل المظلم هو الذي لا قرينه ولا مصباح او الذي غطى السحاب نجومه وروى ابن عساكر عن سعد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان استطعت ان تكون انت المقتول ولا تقتل احدا من اهل الصلاة فافعل وروى ابو داود عن ابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم ستكون فتنة صماء بكاء عمياء من اشرف لها ما تشرفت له واشراف اللسان فيها كوقع السيف وروى احمد والبخاري ومسلم وابي هريرة عنه صلى الله عليه وسلم ستكون فتنة

القاعد فيها خير من القائم وانقائم فيها خير من الماشي والماشي خير من الساعي من يشرف لها تستشرفه ومن وجد منها ملجأ او معاذا فليعذبه وروى ابو داود عن المقداد عنه صلى الله عليه وسلم ان السعيد لمن جنب الفتن ولن ابلي فصير وروى الطبراني في كبيره وابو نعيم عن ابن عمر عنه صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى ضامن من خلقه يغدوهم في رحمته يحبيهم في عافية ويميتهم في عافية واذا توفاهم توفاهم الى جنته اولئك الذين تمل عليهم الفتن كقطع الليل المظلم وهم منها في عافية وروى الراعي عن انس ع صلى الله عليه وسلم الفتنة نائمة عن الله من ايقظها وعنه صلى الله عليه وسلم الفتنة نار لمن الله موقدها وروى ابو عبيدة عن جابر ابن زيد عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم خير امتي قوم ياتون من بمدي يؤمنون بي ويعملون بأمرى ولم يروني فاولئك لهم الدرجات العلاء الا من تعمق في الفتنة * وان كان في الحصن * او غيره * مال مبيع عليه او ذراريه * او نساءه او اساراه او نحو ذلك ما اخذ الماني تعديا عليه وكذا ما لم يبي عليه * اخر * حل الهجوم على من به وقتاله ان منع داخله لاخذ ذلك * لنفسه ان كان له او لصاحبه ان كان لغيره ثم رأته قال * ولوراد له لربه * اذا لم يكن له اعني اذا لم يكن للداخل لاخذه ولا يحل لمن به منعه فان منعه فهو ضامن كالباغي ولا يذرى منعه ولا في قتله ان علم انه ربه او انه يرده لربه وان لم يعلم فقولان قيل يذران لم ينو حفظه للباغي لان ذلك لا يدرك بالعلم وقيل لا يذرى لانه باشر ووافق الحرام وهو تطيل المال عن صاحبه ولو خطأ والخطا لا يزيل الضمان * وكذا ان بني * بطين او نحوه او حجر او بها او نحو ذلك او بخشب او بصوف او شعرا ونحوها او حفر او نحت * او لا تمنع داخله من الظلمة * او بلا عوض او بعوض او اشتري لذلك او وهب ذلك او جعل لذلك بعد بنيانه بوجه ما مثل ان ينصب ليكرى لذلك ومعنى منع داخله من الظلمة ان الظلمة تمنع بعضهم بعضا به ممن يريدهم بالحق او تمنع الظلمة انفسهم به ممن يريدهم بالحق ومن للتبعض ليست متعلقة بداخل * فاني مرهيد هدمه او احراقه وشاء له * اي لما ذكر من هدم او احراق ولفظ شاء بكسر الهمزة والتثنية اسم

وان كان في الحصن مال مبيع عليه او ذراريه حل الهجوم على من به وقتاله ان منع داخله لاخذ ذلك ولوراد له لربه وكذا ان بني اولاً تمنع داخله من الظلمة فاني مرهيد هدمه او احراقه وشاء له

فاعل شاء بفتح الهمزة بلاتنوين فهو كقاض اصله شاء بهزتين الاولى مكسورة
بعد الالف والثانية يقع عليها الاعراب والهمز ثقيل تخفف اللفظ بابدال الثانية
ياء فتقل عليها الاعراب فحذفت علامة الاعراب فالتقا سا كسا الياء والتنوين
فحذفت الياء هذه وهي المبدلة من الهمزة الثانية التي هي لام الكلمة وبقيت الهمزة
الاولى التي هي بدل من الياء التي هي عين الكلمة كهزمة بايع وتقول حال النصب
شاء يا **﴿** يحمل قتال مانعه وسفك دمه حتى يصل هدمه **﴾** او احراقه او كليهما
والاولى اسقاط قوله وشاء له لانه يكفي عنه قوله مرید هدمه او احراقه وفي نسخ
وسخ اي فاني مرید هدمه او احراقه والحال انه ساغ له ذلك فالواو للحال
بلا تقدير او بتقدير قد او هو او للعطف على اتى وعلى كل حال فهو احتراز عما اذا
اراد الهدم او الاحراق لفتنة او حمية او نحو ذلك من الحرام وكذا ان كان فيه
مال او غيره مما اخذ بغيا فاريد اخذه وهدم ذلك او احراقه او كلاهما مع الاخذ
واما ما لم يحمل لمنع داخله من الظلمة فلا يقصد بهدم او احراق ولكن ان لم يجدوا
اخراج الظالم منه الا بذلك فعلوا وضمن الظالم وقيل يضمنون ولا ضمان عليه
ولا عليهم ان دخل بامر صاحبه وقيل من بيت المال ثم رايته ذكر بعض ذلك
بعد وقيل لا يهدم ولا يحرق ان كان يصلح لغير ما جعل له وكذا في سائر المال
قولان حال التغيير للمنكران جعل للمنكر وفي القناطر ان ستراته الخمر بيده
ضربها حتى يرفعها ليصل الى الاراقة ولو اريق الخمر اولا لم يحز كسر اوانها
لانه اتلاف مال الا ان كانت لا تصلح الا للخمر فلا بأس بكسرها **﴿** وكذا ان
قطع عليه **﴿** اي على مرید الهدم **﴾** طريقا جائزا له سلوكها بهجم عليه ويقال له **﴿**
حال القطع مطلقا واما بعده فيشترط ان يتكرر منه القطع ويعتاده وذلك ان يقطع
مرة اخرى قبل هذه عليه او على غيره وقيل مرتين قبل هذه **﴿** وان اوى الباغي
الى احد وءاواه في حصنه **﴿** او ماله **﴿** قوتل **﴾** الباغي وحده ولو ادى قتاله الى
فساد المال او الحصن **﴿** وان قاتل عليه **﴿** اي على الباغي **﴾** مثويه **﴿** بغم الميم
واسكان الهمزة وكسر الواو واسكان الياء اسم فاعل اوى الرباعي بعد الهمزة اولا
بالف بوزن افعل فالهمزة بعد الميم هي فاء الكلمة التي في اوى الثلاثي بلا سكون هي

يحمل قتال مانعه وسفك
دمه حتى يصل هدمه
وكذا ان قطع عليه طريقا
جائزا له سلوكها بهجم
عليه ويقال له وان اوى
الباغي الى احد وءاواه في
حصنه قوتل وان قاتل
عليه مثويه

المبدلة الفاي الرباعي قبل الواو واما الهمزة المبدولة بها في اوى الرباعي فهي همزة
افعل لا تثبت في اسم الفاعل واسم المفعول والواو عين الكلمة والياء لامها والمعنى
وان قاتل على الباغي من اواه **﴿** فذ **﴾** هذا المقاتل عليه المؤولة **﴿** هو اشد
منه **﴿** اي من الباغي فسادا لان ايواء الباغي تسليم لما فعل ومنع من اخذ
الحق منه فقد فعل فعله وزاد عليه بمنعه من اخذ الحق منه فخل دمه وقتاله
كما حلا من الباغي بل اكثر وكذا كل من اوى صاحب المعصية هو اشد من
العاصي **﴿** ويهدم حصنه **﴿** ويفسد ماله الذي لا يوصل الى الباغي الا بافساده
وكذا مال الباغي وحصنه امكن اذا كان للباغي لا يضمن له **﴿** ولا يضمنه الباغي
ان دخله بامره **﴿** وكذا المال واما ان دخله الباغي بلا امر منه فالضمان على
الباغي على الصحيح وقيل على مفسده وقيل من بيت المال وان دخل **﴿**
الباغي **﴿** حصن ميمى عليه او ماله ولا يوصل الى قتله واخراجه **﴿** او الى احدهما
ان كان يقتصر على احدهما **﴿** الا يهدم **﴿** للحصن **﴿** او اتلاف **﴿** لمال الميمى عليه
فضائه **﴿** من بيت المال **﴿** لا على الهادم او المتلف كائنا ما كان ولو كان الميمى
عليه هو الهادم او المتلف اذا كان فعله لله في الظاهر لا للاتهام او الجور لان
بيت المال جعل للقيام بالقسط **﴿** وقيل على الباغي **﴿** لانه السبب في ذلك وسواء
هدم او اتلف ذلك صاحبه او غيره وانما اقتصر في المسألة الاولى على ضمان الباغي
بالمفهوم وحكي في هذه قولين لانه اذا هدمه صاحبه او اتلفه كان للباغي ان يقول
انك افسدت مال نفسك فظهر فيه قول من يقول ان الضمان على بيت المال لثلاث
نفوت ماله بخلاف ما اذا افسده غيره والذي عندي انه ان هدمه او اتلفه صاحبه
فلا ضمان له في بيت المال مطلقا ولا على الباغي في الحكم واما فيما بينه وبين الله
فعلى الباغي وفيه قول شاذ لكن مستخرج انه يحكم له به على الباغي **﴿** ولا يحذر
مقاتله **﴿** اي مقاتل مطلق الباغي **﴿** هدمه ولا اتلافا وان **﴿** كان الهدم او
الاتلاف او كلاهما **﴿** لمال اجر **﴿** كمال وقف لابن السبيل او لهارة مسجد او مقبرة
او يتيم **﴿** يهدمون ويتنافون كل مالا يصلون الى الباغي الا يهدمه او اتلافه
اذا التجأ الى ذلك ويضمنه بيت المال وقيل الباغي وقيل فاعله واذا كان الفاعل

فهو اشد منه ويهدم حصنه
ولا يضمنه الباغي الا
دخله بامره وان دخل
حصن ميمى عليه او ماله
ولا يوصل الى قتله
واخراجه الا يهدم او اتلافه
من بيت المال وقيل على
الباغي ولا يحذر مقاتله
هدما ولا اتلافا وان لمال
اجر او يتيم

محتسبا بامر قائم بيت المال فلا ضمان عليه * وان دخل * الباغي * منزل قوم *
او ماله او حرهم * فسالهم مبني عليه اخراجه * من ذلك * اليه * لياخذ
منه ماوجب له بحكم الشرع واقدمه الشرع اليه * لم يدرك عليهم * اخراجه
* في الحكم ولزمهم عند الله ان قدروا عليه * اي على الاخراج وصح عندهم
بغية على مطالبه * وكفروا * كفرته ق * ان ابوا * من اخراجه لان اباهم
ترك للقيام بالقسم * والا * يقدر على اخراجه لانه يقتلهم او يفسد اموالهم
او يضرهم في ابدانهم او انه اختفى ولا يدرون اين هو * فلا * يلزمهم اخراجه
في الحكم ولا عند الله ولا اثم عليهم ولا * يمنعوه من اخذه من منزلهم *
والبحث عنه فيه وقتاله فيه ان حل له ولا يحل له قتالهم وكذا ان منعه منهم جبار
لا يطبقونه وكان الجبار لا يقهرهم على الدفع والقتال او يامرهم وبمعصونه وعلم بذلك
من بغى عليه والاقتلهم جميعا اذا ابوا اخراجه وقاتل عليه وكان منظورهم الا
من ترك القتال * وحل قتالهم ان منعوه * من مطالبه بحق وقد صح عندهم بغية
عليه * وان اختلط معهم حتى لا يفرز حرم الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا عليه *
وان قاتلوا عليه حل للبغى عليه قتالهم وكل مايفعل مع الباغي والله اعلم * فصل
لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغيا لبعض الآخر * ولو كان مع البعض
الباغي في موضع واحد * ان لم يعرف له * اي لم يعرف البغى لذلك البعض
الآخر * قبل * ولا الصلاح * او عرف * قبل * بصلاح وان * كان * فيه
سلطان * انما بالغ بالسلطان لانه يجمع العسكر فيتوهم احد انه اذا كان فيه
سلطان كان بغى بعض بغيا لبعض الآخر اذا كانوا بالسلطان كواحد وان عرف
لبعض الآخر قبل ذلك بغى فانه يحكم عليه ببغى الآخر ولو لم يكن سلطان فيه
معروف بالبغى قبل ذلك حاضرا مع الباغي الا ان لا ينافي ما ذكره هنا ما ذكره
قبل في قوله باب لزمت طاعة وال الخ من انه لا ينظر الى من بدأ شريفا او رضيعا
فيقاتل من بدأ مطلقا لان ما هنالك اذا ظهر انهم حضروا للقتال وجاءوا له وما
هنا في غير ذلك مثل ان يغني احد الى موضعهم او يلتقوا به في طريقهم او
نحو ذلك فيبغى عليه * ولا يحكم على عسكر بالبغى ان بغى امامه الا ان

وان دخل منزل قوم
فسالهم مبني عليه اخراجه
اليه لم يدرك عليهم في
الحكم ولزمهم عند الله
ان قدروا عليه وكفروا
ان ابوا والا فلا يمنعوه من
اخذهم من منزلهم وحل
قتالهم ان منعوه وان اختلط
معهم حتى لا يفرز حرم
الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا
عليه

* فصل *

لا يكون بغى بعض عسكر
على غيره بغيا لبعض
الآخر ان لم يعرف له قبل
او عرف بصلاح وان فيه
سلطان ولا يحكم على
عسكر بالبغى ان بغى امامه
الا ان

امانوه عليه * اي على الباغي * بل * يحكم * على الباغي خاصة * اما ما كان
او غيره لم يكن على العسكر التبره مما فعل الامام اذا كانوا معه في محل بغية * و *
على * من يتهم بفساد وبغى * لامارة فانه اذا بغى بعض العسكر واتهم البعض
الآخر او بعض البعض فانه يحكم على الباغي والمتهم والفساد هو نتيجة البغى
فعطف البغى عليه عطفا ملزوما على لازم بياني * ولا يكون بغى بعض عسكر
الامام بغيا لسكانهم ولا يحكم به عليهم * بل على الباغي والمتهم بامارة * الا *
استثناء منقطع او يقدر محذوف اي ولا يكون بغى بعض العسكر بغيا لسكانهم ولا
بغى احد بغيا لغيره الا * ما قالوا في السلطان ان امر احدا من رعيته او مملكته *
اراد بالرعية الجند والمملكة المواضع التي يجري عليها حكمه واب امر ابنه الطفل
ونحو الاب ومعلم امر بعض تلامذه الصغار * بفساد * بغى على الناس *
في ابدانهم او اموالهم او في كل ذلك فانه * يكون به باغيا ويحكم به * بالبغى
او بما جر الذي امر * عليه وكذا السيد لعبد * وفي الاثر ان سار قوم الى قوم
يريدون قتلهم فلما التقوا كان فيهم من قتل ومن اعان ومن لم يفعل واراد التوبة
فانه يلزم من لم يفعل ما لزم الفاعل اذا سار مع البغاة وكثيرهم وكان معهم حتى نالوا
قال بعض من نظر من قتيل سواد راسه فقد شارك في دمه وان تابع قوم على
قتل رجل فاعان عليه بعض بسلاحه وبعض بطعامه وبعض بدابته وساروا اليه
حتى دنوا منه فتقدم اليه احدهم فقتله فسكانهم شركاء في دمه ومن احدث منهم
قطع نخل او هدم جدار او اخذ مال فعليه الغرم وحده ولزم قائداهم جميع ذلك
وان خرجوا الى قتله فلما وصلوه ندم احدهم وقام نادما ولم يرجع وسلاحه شاهر
حتى قتل لزمته الدية لا القود وشاركهم فيه ان رآى سواد راسه وان خرجوا وظن
بعضهم انهم يريدون صلحا او ما يسهلهم فلما وصلوا كان منهم القتل وغيره فعلى من
لم يقتل ولم يرض ولم يدل وخرج عنهم التوبة وعلى باق مكث بنفسه ما على الفاعل
ان نظر سواد رأس القاتل ومن خرج يريد الدفع عن الحرم مع قوم بالسلاح
فاحدثوا باطلا وسفكوا دماء ولم يعن فيه ولم يقدر على انكاره فلا اثم عليه ولا
ضمان وله وعليه نية ومن سلب رجلا وقتله مع غيره وتاب فعليه حصته في المال

اعانوه عليه بل على الباغي
خاصة ومن يتهم بفساد
وبغى ولا يكون بغى بعض
عسكر الامام بغيا لسكانهم
ولا يحكم به عليهم الا
ما قالوا في السلطان ان امر
احدا من رعيته او مملكته
بغى على الناس يكون
به باغيا ويحكم به عليه
وكذا السيد لعبد

وان بقود نفسه * ويكون * من ذكرنا كله * كالباغي في واجب الضمان * في
الانفس والمال * والحق * كالادب والتعزير والبراءة * ولا يقصد بقتل الا ان
كان في حرب او منزلة قاطع * لطريق ممن يقتل ببرا وجهرا وفي غفلة وانتباه وعلى
اي حال بان امر قبل ذلك ايضا بفساد وقيل يقتل بعد الامر الثالث وقيل يقاد
هو لاء كلهم فيقتلون اذا كان ما مورهم قاتلا والله اعلم وتقدم الحكم في البغي
بالامارة وهنا اذكر ما يكون دليلا لجواز الحكم بالامارة او مناسبا من القراءان او
السنة او الاثر لانه حجة على من هو مقلد لان احاديث الحكم بالينة واليمين
والاقرار وما يتعلق بها من الاثر راسخة في القلوب لصحتها وشهرتها فكانت القلوب
تأبى عن الاجتزاء بالامارة التي تذكر في الدماء قال الله تعالى تعرفهم بسيماهم فدل
على ان السيماء حال تظهر على الشخص حتى ان لو رأينا ميتا في دار الاسلام عليه
زنا او هو غير مختون وهو كبير لاندفنه في مقابر المسلمين ويقدم من ذلك على
حكم الدار وكذا مما يشبهه في قول جماعة بل نسب للاكثر وان وجد بزنا
وهو مختون فقتل لا يصلي عليه لان النصارى قد ينجسونه وقيل يصلي عليه وقال
الله تعالى وجاءوا على قميصه بدم كذب ولما اتوا بقميصه الى يعقوب فلم يرفه
خرقا ولا اثر ناب استدل بذلك على كذبهم وقال متى كان الذئب حليما يا كل
يوسف ولا يخرق قميصه ارادوا ان يجعلوا الدم علامة فقرن الله هذه العلامة بعلامة
تكذبها وهي سلامة القميص من التزريق قيل اجمعوا على ان يعقوب عليه السلام
استدل على كذبهم بصحة القميص وقال تعالى وشهد شاهد من اهله ان كان قميصه
قد من قبل فصدقت الى قوله ان كيد كن عظيم وكان بعض قومنا يرى الحكم
بالامارات والعلامات فيما لا تحضره البينة فان قيل ان تلك الشريعة لا تلزمنا مع
انه ايضا كلام غير الله حكاه الله قلت ان كل ما انزل الله علينا انما ينزله لفائدة
فيه ومنفعة لنا والاصل الاقتداء به حتى يصرفه دليل قال الله تعالى اولئك الذين
هدى الله فبهدهم اقنوه فآية يوسف عليه السلام مقتدى بها معمول عليها سواء
كان الشاهد المذکور فيها رجلا عاقلا وزيرا يستشيره في اموره العزيز او طفلا
فانظر تفسيرنا هيمان الزاد لانه وان كان طفلا فالحجة قائمة منه باذن الله تعالى

ويكون كالباغي في واجب
الضمان والحق ولا يقصد
بقتل الا ان كان في حرب
او منزلة قاطع

ارشدنا على اسائه الى التفطن واليقظ الى الامارات والعلامات التي نعلم بها صدق
الحق وبطلان المبطل ومن ذلك ان الله تعالى جعل قود التنوير علامة لنوح عليه
السلام على حلول الفرق بقومه وجعل فقد الحوت علامة لموسى عليه السلام على
لقاء الخضر عليه السلام وجعل منع ذكر براء المكلام ثلاثة ايام الا رمزا علامة
له على هبة الولد وورد في السنة مواضع من ذلك منها ما روي انه صلى الله عليه وسلم
حكم بوجوب الاوث في القسامة وقد بينته في هيمان الزاد وهو من كلام قومنا
وجوز للمدعين ان يحلفوا خمسين يمينا ويستحق دم القتل في حديث حويصة ومحبيصة
والاوث دليل على القتل ولا نشترط الاوث معشر الاباضية لانه لم يكن في قصة
حويصة ومحبيصة الا ان قالوا ان الحديث فيه ذكر العداوة بينهم وانه قتل في بلدهم
وليس فيه الا اليهود واستظهر المازري ان القرائن تقوم مقام الشاهد فيكون قد
قام من القرائن ما دل على ان اليهود قتلوه وجعلوا عين القاتل ومثل هذا لا يبعد
اثباته ومنها انه صلى الله عليه وسلم امر الملقط ان يدفع اللقطة الى واصفها وجعل
وصفها بعفاصها ووكلها قائما مقام البينة كما مر في محله ولا يحكم بذلك في الوديمة
والسرقة وشبه ذلك اذا جهل صاحبه واختلفت في ذلك المالكية ومنها اذنه صلى
الله عليه وسلم للمازير بتمر غيره ان باكل منها شيئا ولا يحمل وذلك عند بعض
ان لم يحط عليه ولم يكن عليه حارس والذي عندي ان ذلك حيث يعلم برضى
صاحبه او ان ذلك مباح في عرف البلد او اختص ذلك باذنه صلى الله عليه وسلم
لقوله تعالى النبي اولى بالمؤمنين من انفسهم ومنها حكم رسول الله صلى الله
عليه وسلم والخلفاء من بعده بالواقفة وجعلها دليلا على ثبوت النسب وليس فيها
الا مجرد الامارات والعلامات ولكن التحقيق انه صلى الله عليه وسلم لم يحكم
بها ومع هذا ففيه دليل على ثبوت الامارة لانه وافقه حكم القائف فسمع به
ففرح ويأتي في كتاب الارث ان شاء الله والحكم بها مذهب الحجاز بين وبعض
العراقيين كما ذكره الشيخ اسماعيل رحمه الله ومنها ان ابني عفراء تداخيا قتل
ابي جهل يوم بدر فقال لها صلى الله عليه وسلم هل مسحتما سيفيكما فلا لا فقال
صلى الله عليه وسلم ارباني سيفيكما فلما نظر فيهما قال لاحدهما هذا قتله وقضى له

بسلمه وفي القصة رواية ان ابن مسعود دعاه وفيها غير ذلك مما ينظر في هريان
 الزاد ومنها قصة ابن أبي الحقيق اذ دخل عليه عبد الله بن انيس واصحابه ليقتلوه
 وضع عبد الله بن انيس السيف في بطنه وتحامل عليه حتى بلغ ظهره فلما رجعوا
 وقد قتلوه نظر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى سيوفهم فقال هذا قتله لانه
 رأى على سيفه اثر الطعام ومنها انه صلى الله عليه وسلم اصبر الزبير بعقوبة الذي
 اتهمه باخفاء كنز ابن أبي الحقيق ولما ادعى ان النفقة والحروب اذهبتة قل
 صلى الله عليه وسلم العهد قريب والمال كثير ومنها انه قبل على الله عليه وسلم
 بالمرانيين ما فعل من المثلة بناء على شاهد الحال ولم يطلب بينة ولا اقوارا ومنها
 حكم عمر رضي الله عنه والصحابه متوافرون برجم المرأة اذ ظهر بها حمل ولا زوج
 لها ومنها ما رواه ابن ماجة وغيره عن جابر بن عبد الله قال اردت السفر الى خيبر
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اتيت وكيلي فخذ منه خمسة عشر وسقا
 فاذا طلب منك اية فضع يداك على ترقوته فاقام العلامة مقام الشاهدين ومنها
 قوله صلى الله عليه وسلم في البكر اذنها صممتها فصممتها امانة الرضى على ما صر في
 كتاب النكاح وتجوز الشهادة عليها بالرضا وهذا من اقوى الادلة على الحكم
 بالقرائن ومنها حكم عمر رضي الله عنه بوجوب الحد على من وجدت فيه رائحة
 الخمر وقد مر ذلك عن بعض اصحابنا او تقيها اعتمادا على القرينة الظاهرة وبذلك
 حكم ابن مسعود وعثمان ولا يعلم ان احدا انكر عليهم ووقع اعتبار الامارة في
 الاثر كثيرا منه ما ذكر في الاثر عن الشيخ ابي سليمان داود بن ابي يوسف رحمه
 الله انه اعطى درقة لمطية لابي بكر بن فضالة العمري فقل ابو بكر وكان قائد
 الغارات في ذلك الاوان قبل العرب علام اعطيتني الدرقة يا شيخ فقال له ان
 لا تضرم وجدت عليه وسعي فقال له اي شي وسماك فقال له اللوح واقمطرى
 المختلات والات الكتب والتلحي والابرق فقال ابو بكر لك ذلك وانعم له عليه
 ثم بلغ ابا سليمان ان غارة فيهم ابو بكر قتلوا عزابا فلقى ابرسيان ابا بكر بعد
 ذلك فمذله على قتل العزابي فقال له لم اجد عليه سيماء يا شيخ ومنه ما رواه الشيخ
 ابو عمرو عثمان بن خليفة المارغني رحمه الله عن ابي الربيع سليمان بن يخلف فيمن

رأيت منه خصلة من الخصال التي انفرد بها أهل الخلاف في براءته قولان
 وكذلك من تقلد باسم من اسمائهم وهذه القولة فيها ان من يرى منه لم يظلمه وقبل
 يرفق به ويسهل حتى يرى ان ليس له عذر من الخوف والا كراه ومنه ما ذكر
 في النكاح انه يجوز وطئ امرأة تزف اليه ويجدها في ليلة الزفاف وان لم تشهد له النساء
 ولا الرجال انها فلانة المعقود عليها اعتمادا على القرائن الظاهرة ومنه ما صر من
 جواز قبول هدية على يد صبي او عبد او امة وكذا المشرك ومنه اذن الصبي في
 دخول المنزل كما مر ومنه جواز انتفاع الضيف في بيت مضيفه بقضاء حاجة الانسان
 في حملها والشرب من كوزه والاتكاء على وسادته وتعليق الشيء بالوتر ومنه اخذ
 مالا تملكه نفس الانسان اذا سقط ولو عرف صاحبه كفلس وقرة وعصا وجواز
 اخذ ما يبقى في الاجنة والقدادين والبيوت بعد الانتقال عنها من الحبوب وما يسقط
 عند الحصاد مما لا يعتني صاحبه بالتقاطه وما ينبذ رغبة عنه من الطعام وقضاء
 الحاجة في ارض غيره والشرب من الماء الموضوع على الطريق وان لم يعلم اذن
 ربه لفظا ومنه ان صاحب الطعام اذا قدمه للضيف او غيره جاز له الاكل ولو لم
 يقل له كل اذا لم يكن غائب ينتظر ومنه انه مات تاجر فلة في زمان الياس وعنده
 ودائع الناس فطلبوا ودائعهم الى الياس رحمه الله وفتشوا تركة الميت وازمته فن
 وجد له اسمه على ثيابي حكم له به ومنه قول الشيخ الذي يسترد قول الخصم
 جوابا فلا يجيب ان اولاد المشومات كل يوم الى اليوم الرابع فجاء رجل يعينه
 فصر بركبته حتى اجاب وذلك باشارة الشيخ الى ذلك بقوله اين اولاد المشومات
 ومنه ان قوما اغاروا على قافلة فاخذوها فاصطحبوا مع اصحابها كل يقول المال لنا
 فسأل عمرو س اصحاب القافلة كلا على افراد عماله وما علامة حملة ومنعه فكاتب
 ذلك ثم سأل المغيرين فكاتب فوجدوا الاحمال وما فيها الخ على وفق ما قال
 الاولون فحكم لهم بها فحبس المغيرين ونكحهم ومنه شهادة الشهود على القتل الموجب
 للقصاص انه قتله عدوا وعدوانا وهو لم يقتل قتله عدوا وعدوانا والعمد صفة قائمة
 بالقلب فجاز للشاهد ان يشهد بالعمد اكتفاء بالقرينة الظاهرة ومنه جواز اخذ
 الركاز بعلامة الشريك كما مر في الزكاه ومنه ضرب الدابة وهزها اذا حوت

مع انه لم يذكروا في الاستمارة ولا في الاكثره ذلك واذنه للاضياف او غيرهم
 بدخول المنزل الذي بيده بمارية او كراء ومنه قبض وكيل البيع الثمن وان لم
 يأذن له اعتمادا على القرينة ومنه جواز الاكل من الهدي المشعر المنحور اذ لم
 يكن معه احد للقرينة الظاهرة ومنه الحكم على من نكل عن اليمين اللازمة له
 وما هذا الارجوع الى القرينة الظاهرة وتقديم لها على اصل براءة الذمة على مامر
 في الاحكام ومنه اذا اختلف المتجاورون او الشركاء في حائط الى ما اذا بوصل
 بناءه وقد انهدم نظروا الى اماره وصوله ومنه جواز فتح الباب في السكة غير النافذة
 اذا وجد اثره فيها مطاوعة او افساد بما يخالف الحائط ومنه الحكم للرجل بما يناسبه والمرأة
 بما يناسبها اذا اختلفا في متاع البيت كما مر في الاحكام ومنه النظر في علامات الخش
 من بول منفصل عن الحائط او متصل به ومنه الحكم بالمس اذا خلا الزوج بها
 وقالت بالوطي اولى لم تقل بان ماتت مثلا فلها الصداق ويجري الارث بينهما واختلف
 هل عليها يمين ومنه ان توجد وثيقة الدين بيد المطلوب ممعونة يدعي دفع ما فيها
 وفي ذلك خلاف ومنه دره الحد بالشبهات وهو في الحديث مثل ان تتعاق رجل
 وتصبح ومنه الحكم بالتهمة في الحبس عليها ومنه الحكم بيمين الشاهدين بهلال
 رمضان مثلا حال الصدوق في المصرو لم يره غيرها ومنه الحكم بتهمة مريض في
 اقراره لو ارثه على ما مر في محله ومنه اقامة الحد على من ظهر بها حمل ولم يكن لها
 زوج ولا سيد معترف بالوطي ومنه ادعاء المرأة ان زوجها لم ينفق عليها فيما مضى
 ومنه منع بيع المعاطاة بلا لفظ والصحيح منعه واجازته المالكية والحنابلة واجازته الحنفية
 وبعضنا في المحقرات ومنعته الشافعية مطلقا كجمهورنا ومنه الحيابة وقد مرت
 واصلا في الحديث ومنه القعود وقد مر ومنه ان يصيد ظبيا في اذنه قرط او في
 عنقه سلك او نحو ذلك او غير الظبي ارحوتا في بطنها جوهره مثقوبة فالغزال
 وما عليه والجوهره لقطات وان لم تنقب فليل للمشتري وقيل للبائع ان يبيع ومنه
 ان يقول عند الجائر عبد حر اذا خاف ان يأخذه فليل يحمل على الكذب ان ادعاه
 ومنه مسائل التصديق بالقرائن كلها ولا يجوز الحكم بالفراصة وقد مر عن عمران
 عزل عمرو بن العاصي عن القضاء مخافة ان يحمل الناس على عقله قال القرطبي عن

ابي بكر بن العربي الفراسة لا يترتب عليها حكم وزعم بعض ان اياس بن معاوية
 قاضي عمر بن عبد العزيز له احكام كثيرة بطريقة الفراسة والله اعلم **باب**
 في السالب **باب** السالب كالتقاطع **باب** للطريق هذه المكاف للتظير وهو من تظير
 الخاص من وجه بالامام من وجه فان السالب مختص بالمال عام في الطريق وغيرها
 والتقاطع عام في المال والنفس قتلا مثلا وخشا خاص بالطريق او اراد تشبيهه
 السلب بالتقطع وقد اعتبرها في ذات واحدة فنزل تغاير الصفات منزلة تغاير الذات
 فشيء الانسان حال السلب بنفسه حال التقطع وعلى كل حال فيصرف قوله **باب** يكون
 متصرفا **باب** بقتل او اخذ او فحش او بهم ان عرف بذلك وشهر به وان في بعد
 او بكرة ان فعله بين منازل او قري **باب** راجع الى السالب والتقاطع على التوزيع فالتقاطع
 من حيث انه بقتل او مادونه او بفحش او بهما مختص بالتقاطع وقد يكون القتل
 من السالب ليتوصل الى المال اولانه كوبر والاخذ للمال عائد الى السالب والتقاطع
 والماء في بهم عائدة الى القتل والاخذ والفحش فلاولى ان يقول بهم او بها واما
 قوله بهم فلعله تنزيل لغير الماقل منزلة الماقل تعظيما له وقوله ان فعله شرط لمحذوف
 اي يعرف ويشهر بذلك ان فعله بين منازل او قري وهذا على الغالب والا فقد
 يعرف ويشهر ولو فعله في غيرها بين المنازل او القري من المواضع التي لا يقال
 لها في العرف انها بين منازل او قري لبعدها ويجوز ان يريد بما بين ذلك ما بينه
 قربت المسافة او بعدت او اراد انه بعد ذلك منه شهرة ولو فعله مرة ان كانت
 هذه المرة بين منازل او قري **باب** فن كان في ظهور حكم فيه **باب** اي في التقاطع
 لشموله السالب او السالب لان التقاطع الذي هو غير سالب يستلحق بتظيره
 او في الذات المتصفة بذلك كله او بعضه **باب** الامام بما حكم الله تعالى **باب** في
 قوله انما جزاء الآية **باب** الموجود في مصحف عثمان بن عفان هكذا انما جزو ويجم
 فزاي فواو وهي الهمزة صورة والالف قبلها محذوف في الخط وبعدها الف ثابت
 واخر الآية فاعلموا ان الله غفور رحيم على ان الاستثناء متصل اعتبارا بحالهم قبل
 التوبة وقيل عظيم اعتبارا لحالهم **باب** ها فكان منقطعا **باب** وقوله عز وجل
باب ان لم ينه المنافقون الآية ايضا **باب** الموجود في مصحف عثمان لثني بيا منقوطة

باب

السالب كالتقاطع يكون
 بقتل او اخذ او فحش او
 بهم ان عرف بذلك وشهر
 به وان في بعد او بكرة ان
 فعله بين منازل او قري
 فان كان في ظهور حكم فيه
 الامام بما حكم الله في قوله
 انما جزاء الآية وقوله لئن
 لم ينه المنافقون الآية ايضا

منقوطة هي صورة للهزة ولا همزة تحتها رالمفقون بحذف الالف في الخط واسقاط
نقطة النون على ما في كتب المغاربة المتأخرين من طرابلس الى سبتة في اواخر
العرب وما يليها غير الاندلس وتنقط في الاندلس وما فوق طرابلس من الغرب
وذلك حكم للنون والقاف والقاف المتطرفات والصحيح عندي النقط وقد تشوفت
الى ذلك في كتب الاندلسيين المتكلمين على مثل ذلك كابي عمرو الداني ومكي
وابي داود والشاطبي وغيرهم ممن يمدهم كالحراز ولم يرووا ترك النقط والاعتصار
على ما في مصحف عثمان واجب عندي لئلا ينتشر النزاع والتخالف قال الاندلسي
الشريسي المعروف بالحراز من بني أمية عبد الله محمد بن محمد بن ابراهيم بن محمد
ابن عبد الله بعد كلام

وبعد جرده الامام * في مصحف ليقتدي الانام
ولا يكون معدا خطا * وكان فيما قد رأى صواب
وقال ومالك حظ على الاتباع * لتعلمهم وترك الابتداع
اذ منع السائل من ان يحدثا * في الامهات نقط ما قد احدثا
والامهات ملجأ للناس * فمنع النقط للاتباس
ومراده بالنقط الشكل واثبت ما حذف ولما اعتنى العلماء بالبيان كتبوا ما احدثوا
بالحمراء والصفراء لئلا ياتبس فلا يقال انه في الامام وقال ايضا في
حذف الالف

وجاء ايضا عنهما في العلمين * وشبهه حيث أتى كالصدقين
ونحو ذا ريت مع ما أت * ومسلمت وكينت *
من سالم الجمع الذي تكررا * ما لم يكن شدد وان نبرا
وقال جزءوا الاولان في القعود * وسورة الشورى من المهود
والآخر الآية ولن تجد لسنة الله تبديلا قال عمرو بن قنق رجه الله في تفسير
الآية الاولى من حارب وقطع الطريق فاصاب في محاربه الاموال والانفس
فانه يقتل اذا قدر عليه ومن اصاب الاموال ولم يقتل قطعت يده اليمنى
ورجله اليسرى ومن قطع الطريق من اهل الشرك ثم قدر عليه واصاب الاموال

والانفس فانه يصاب ولا يصاب احد من اهل القبلة وان جاء تابيا قبل ان
يقدر عليه هدر عنه ما اصاب في محاربه ولا يهدو عن احد من اهل القبلة
ما اصابه في محاربه فان طلبه الامام فامتنع فهو باغ لا يقارب ولا يترك
حتى يسلم لحكم الله ويقاتل على امتناعه فما اصاب في امتناعه من الانفس وما
دونها من الجراحات يهدر عنه ولا يؤخذ به لانه لا قصاص بينه وبين المسلمين
لا يقبضه من انفسهم فيما اصابه منهم وكذا لا يعطوه لانه اذا نزل قوم منزلة لا يعطيه
القصاص من انفسنا فيما اصابنا منهم فكذا لا تأخذ منهم بما اصابوا منا ولا
يستقيم ان نستحل قوما فنأخذ منهم القصاص ولا نعطيهم مثل ذلك من انفسنا
واما النبي الذي ذكره الله فهو ان يطالبهم الامام والمسلمون باقامة ما حكم الله
بينهم وعليهم من القتل والقطع والصلب فيهربون ولا يؤمنون في شيء من بلاد
المسلمين وليس ذلك على معنى ما يقول من يقول ان الامام فيهم غير ان شاء
قتلهم وان شاء صلبهم وان شاء قطعهم وان شاء نقام ولا يحل ما يقال بزعهم ان
النبي هو الحبس اي كما قال ابو حنيفة ولكن كما فسر العلماء النبي بما حكم الله فيهم
فيهربون فلا يؤمنون في شيء من بلدان المسلمين قال الشيخ يوسف بن ابراهيم
رحمه الله اختلف العلماء في ظاهر هذه الآية وباطنها فمن قائل انها على ظاهرها
فمن وقع عليه اسم الحاربة فالامام مخير فيه بجميع ما ذكر في الآية من القتل
والصلب وتقطيع الايدي والارجل من خلاف والنبي وبعض يقول ان الآية
مرتبطة بلحن الخطاب فيقول يقتلون ان قتلوا احد او يصابون ان قتلوا ومشركون
وتقطع ايديهم وارجلهم من خلاف اذا لم يقتلوا الانفس لكن ان اخذوا الاموال
وقوله او ينفوا من الارض اختلفوا فيه على قولين قال بعضهم النبي ان يطلبوا حتى
لا يأتوا على انفسهم في شيء من بلدان المسلمين وقال بعضهم النبي ان يسجنوا
او ينفوا من غلا وجه الارض حتى يؤمن فسادهم اي تفسير قوله او ينفوا ان
يسجنوا واختلفوا ايضا في هذا الحكم هل هو موقوف على الامام لا ينفذه غيره
كسائر الحدود او سائغ للناس جميعا انفاذه في كل زمان ان قدروا وقال بعضهم
القتل جائز في الظهور والكتان وما سواه لا يجوز الا للامام واعلم ان المحارب من

اخاف السبيل واعلن بالفساد في الارض و اشار القرءان الى بعض اوصافه قال
الله عز وجل لئن لم ينته المنافقون الى قوله تبديلا واثبتت الآية ان الارجاف
موجب للقتل قال فان اخاف السبيل واشهر السلاح عزرا ونكل و شتم باللسان
وان قطع الطريق واخذ مالا ولم يقتل نفسا قطع من خلاف ولو اكل من الاموال
دون النصاب الذي تقطع به اليد وان قتل نفسا حرا او عبدا مؤمنا او ذميا قتلناه
ومن معه في القتل كلهم وان تابوا قبل ان نقدر عليهم غرم الاموال من اخذها
وحده وقتلنا لقاتل وحده وان وقعت المحاربة بيننا وبينهم ولم يذعنوا لحق الله فيهم
حتى قتلوا منا رجالا وقتلنا منهم رجالا واكلوا الاموال وفسدوها قتلناهم عن
اخرهم وان لم نقدر عليهم وجاءوا ثائمين اخذنا من فعل خاصة في المال القائم
العين برده وقتلنا من قتل من يقتل به وهدرنا ما فعلوا في محاربتهم من الفساد
لانا وايامهم في حال المتدينين لانا اخذ الحق ممن لاندفع له الحق وان وقعت المهادنة
لم يجز الغدر ولا نقضها واما تخافن من قوم خيانة فانبذ اليهم على سواء وقال في
الفتنة بين اهل الدعوة التي ليس فيها استحلال دم ولا مال وحرركاتهم فيها حرام
والقاتل والمقتول في النار وقال صلى الله عليه وسلم اذا التقى المسلمان بسيفيهما فالقاتل
والمقتول في النار قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول قال لان كل واحد
منهما اراد ان يقتل صاحبه وقد قال الله عز وجل واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا
منكم خاصة وكل من قتل فيها من فهو به مقتول وتؤديه الاموال كذلك
ولا يتعدى القتل فيها كالمحاربين ولا المال ومهما وقعت المهادنة بينهم فهم على
تلك المهادنة وهم على ما هم عليه من اول مرة غير ان الهدنة منعهم ان يحدثوا
حدثا ما غير ما كان ولا ان يسطروا ايديهم الى ما كان وليس فيهم محق دون مبطل
بل هما المبطلان جميعا الا ان يبطل احدهم من الفتنة الاولى فيكونوا محقين ان
نفي عليهم وانه بغواهم وجمعوا اصحاب فتنة كاول مرة ومن شرط توبتهم ان
يتروا وجود الفساد ويردوا الحقوق وان اتفقوا عند صلاحهم ان يهدروا جميع
ما اصاب بينهم من الانفس والاموال فلا يهدر وقيل يهدر ان كان براي من
ينظر اليه على ايدي المسلمين وان قدر المسلمون على سلاطينهم الذين يرجع اليهم

الرأي والامر فتلوهم وجنودهم وعفوا العامة ومن اجبروه على الدخول في الفتنة
وان وقعت المحاشدة بينهم فهل للمسلمين الذين لم يدخلوا في تلك الفتنة الدب
عن الحريم والضعيف واليتيم والله يعلم المفسد من المصلح وللشيخ ابي خزر رحمه
الله اثر وفيه اسوة والهروب من الفتنة احق اه والصلب انما هو قبل القتل يصلب حيا
ويقتل بالطعن على الخشبة وقيل يقتل ويصلب بعد وقيل يصلب ويترك حيا حتى
يموت والقطع لليد اليمنى من الرضخ وللرجل اليسرى من المفصل وقيل قوله او يتفوا
من الارض انما هو اذا اخاف الناس ولم يقتل ولم يأخذ مالا ومعنى الآية الثانية
والله لئن لم ينته المنافقون على تفاتهم او الايذاء والذين في قلوبهم مرض ضعف
ايمان او فيها فجور عن ترزلهم في الدين وعن فجورهم كالزنى والتعرض له والغزل
وحب الزنى والمرجفون بالكذب في المدينة باخبار السوء على النبي صلى الله عليه
وسلم والمسلمين من قتل او انهزام لنسلكك عليهم بقتل او الجاء او بما يضطرون
الى طلب الجلاء ثم لا يساكنونك في المدينة الا قدر ما يرتحلون بانفسهم وعيالهم
ومالهم مطرودين مبعدين حيثما ادركوا اخذوا وقتلوا مريعا وهم يرون القتل قال
انس وابو هريرة وابن عمر نأدي رسول الله صلى الله عليه وسلم بصوت رفيع يامعشر
من قد اسلم باسائه ولم يفض الايمان الى قلبه لا تؤذوا المسلمين ولا تتبعوا عوراتهم
ولا تعيروهم فان من يتبع عورة اخيه المسلم يتبع الله عورته ومن يتبع الله عورته
يفضحه الله ولو في جوف رحله الا ان في رواية انس خرج ينأدي بصوت اسمع
العواتق في الخدور ويفضحه في ملاء وفي رواية ابن عمر وايي هريرة سعد المنبر
فنأدي بصوت رفيع والله اعلم وفي كتمان اي الحكم في كتمان والخبر نهاء
والرابط كون الخبر نفس المبتدأ في المعنى او يعلق بنهائه ان اخذ اي شرع
في قاطع اي مر يد القاطع سواء قطع قبل ذلك اولا في مئة خروج لقطع
نهاء الجماعة اي قاضيتهم او غيره والاجتماع عليه اولى منه اي عن الخروج
للقطع والمقصود زجره عن ذلك بلطف او عنف بحسب ما يصلح فان لم ينته
حبس طويلا حتى يرضوا اي الجماعة وكذا ان وكل الرضى الى القاضي او
السجاق ونحوه ورضاهم يتعاقب بحصول اذعانه او بمصاحبة او عذر يذرون فيه

وفي كتمان ان اخذ قاطع
في هيئة خروج لقطع
نهاء الجماعة عنه فان لم
ينتبه حبس طويلا حتى
يرضوا

* وان لم يقدروا على حبسه لمأذنته قاتلوه * دافعوه بالرد واسبل ولولم يقدر
 كما مر انه يجوز التعرض لمن مضى الى البغي ولو قبل وصوله بل يجوز في الشرع
 ولو قبل المضي * وان قطع * اراد القطع وخرج فيه * ولم يجد اكلا ولا خشا
 ولا قتلا اتبع حتى يقدر عليه فيحبس حتى ينتهي * عن القطع اي بدعن الى
 تركه وينكوه او يعزروه او يؤذونه وان قاتلهم في اتباعهم اياه قاتلوه * ونفوه من
 الارض * اي بدومون في طلبه والبحث عنه والارسال الى من نزل عنده او في
 حريمه بارساله او باخراج الحق منه فيفعل فذلك المطلوب او يسمع او يطلب فيهرب
 وهكذا كل ما نزل * حتى لا يأمن في بلاد الاسلام * شبه مطالبته والبحث
 وراءه بنفيه من الارض لجامع ان في السكل تبعيده من الارض وهي الارض التي
 شرع في التهيئ فيها للبغي وكذا كل ارض نزلها وسيأتي في الحائمة للمصنف بعد
 الكلام على قوله عز وجل انما جزاؤ الذين يجارون الآية * وان عرف
 بالاكل * فيكون ممن يقتل مراوجرا ولا يكون مجدا من يخيف السبيل ولم يأكل
 فان هذا يتقى بالتفسير السابق * او به وبالقتل قاتلوه بأنفسهم او بأمرهم وان
 باعطاء رشوة عليه * اي على قتله ويقتلونه بجميع ما يكون به القتل وذلك كله
 ان كان قاتله يقتله الله او فعله ذلك * الا ان كان قاتله * اي الذي يراد ان
 يكون قاتلا * متعديا عليه بحمية * على القريب او صاحب او غيرهما لله
 لمجرد فعله * او * مريدا لقتله * لياكل ماله او * له * يكون في محله كسلطان *
 باغ يريد احد قتله ليكون هو السلطان * فلا يحل * لمريد قتله * قتله على هذه
 الصفة ولا الامر به * اي بقتله على هذه الصفة ولا يحل للمأمر ان يطاوع صريد
 قتله على هذه الصفة ولكن يلغي امره وهذه الصفة ويقتله حمية على الدين * ولا
 الدلالة عليه * ليقتل اذا اريد القتل على هذه الصفة ولا الاعانة فيه بشي ما
 * فمن قتله على ذلك * المذكور من الصفة * فباغ متعد * يحكم عليه بحكم
 الباغي ومن اعان او دل هلك * ولا يلزم الناس دفع قاتله عليه * اي على ذلك
 المذكور من الصفة لانه حلال الدم ولا حق له وايست نية القتل لقتله على تلك
 الصفة بموجبه له حق الدفع على ان دم حلال * ولا * يلزم الناس * تعذيبه *

وان لم يقدروا على حبسه
 لمأذنته قاتلوه وان قطع
 ولم يجد اكلا ولا خشا
 ولا قتلا اتبع حتى يقدر
 عليه فيحبس حتى ينتهي
 ونفوه من الارض حتى
 لا يأمن في بلاد الاسلام
 وان عرف بالاكل او به
 وبالقتل قاتلوه بأنفسهم او
 بأمرهم وان باعطاء رشوة
 عليه الا ان كان قاتله
 متعديا عليه بحمية اوليا كل
 ماله او يكون في محله
 كسلطان فلا يحل قتله
 على هذه الصفة ولا الامر
 به ولا الدلالة عليه فمن
 قتله على ذلك فباغ متعد
 ولا يلزم الناس دفع قاتله
 عليه ولا تعذيبه

اي تعريف مريد قتله * له * او تعريفة وقت مجيئه لقتله ليتحرز عن نفسه
 * ولا ما ينجيها * من مريد قتله على ذلك لان دفع القاتل عنه على ذلك او
 تعريفة له او تعريفة ما ينجيها تفويت لقتله المطلوب شرعا وفي قتله او الاعانة
 عليه توجه مامع انه يقتل على وجه لا يحل اعانة على وجه لا يحل فوجب الامساك
 فمراده بعدم الزوم عدمه الذي اريد به عدم الجواز لا الذي اريد به ما يصدق
 بالجواز وقبل يجوز الدفع عنه والتنجية والتعريف لان قاتله على هذه الصفة باغ
 كما قال وهذا القول هو المتبادر من قوله لا يلزم ولا ما ينجيها * من هلاك قصده
 كفرق * او حرق * أو هدم * او حرأ أو برد او عطش او جوع او سب او غير
 ذلك * لسقوط حقه كالمنازع * للحق * والعبد * والابق * والمرأة الناشئة
 والقاعد على القراش الحرام فانه لا يلزم تنجية هؤلاء مما يهلكهم من حيوان او
 ادي من باغ عليهم او غير هؤلاء كما مثل بفرق وما بعده * وان ضعفوا *
 اي قطاع الطريق بمرض او جوع او عطش او قلة الاعوان او غير ذلك * حتى
 لا يقدروا على دفع * لضرر * او جر * لمنفعة * ولا يكون منهم قطع ولا منع *
 للحق * فهل تلزم حقوقهم * من تنجيتهم من موت او قتل والصلاة عليهم وغسلهم
 ودفنهم كما يدفن غيرهم لا كما وقع وغير ذلك لسقوط الصفة التي تمنعهم ذلك وهي
 البغي اذا زال بضعفهم ولم يتوبوا ولم ينتصلوا كما ان من نوى بغيا لا تبطل حقوقه
 ما لم يتبها لها او يشرع فيها * أولا * يلزم حقوقهم * ما لم تعرف منهم توبة *
 استصحابا لاصلهم من البغي الصادر منهم المستوجبين به سقوط حقوقهم وهو
 الصحيح عندي * قولان * الصحيح الاول على ظاهر عبارة الشيخ احمد وان
 تاب بلسانه ولا يدري ابوفي بالانتصال أولا وكل امره الى الله وأدبت له الحقوق
 وان باتت اماره كذبه او طوبى بما أفسد ولم يؤده وقد امكنه الاداء او قال لا
 فلا حق له في بغيه الاول المصر هو عليه ولمنع الحق * ويقتل قاطع ان قتل
 من يقتل فيه * ولو طفلا او امرأة لا من لا يقتل فيه كعبد ومشرک * واكن
 مالا * او لم يأكل * وعرف بذلك * اي اعتيد منه ذلك وهو عائد الى اكل
 المال لان قتل النفس يقتل به ولو في غير حال الحرب واما المال والنفس فلا

له ولا ما ينجيها من
 هلاك قصده كفرق او
 هدم لسقوط حقه كالمنازع
 والابق وان ضعفوا حتى
 لا يقدروا على دفع او جر
 ولا يكون منهم قطع ولا
 منع فهل تلزم حقوقهم أولا
 ما لم تعرف منهم توبة
 قولان ويقتل قاطع ان
 قتل من يقتل فيه واكن
 مالا وعرف بذلك

يقتل فيها الا ان تعدد منه ذلك فشهره او لم يشهر او فعل ذلك بين المنازل
والقرى ولو موافقا ولا سيما ان كان مخائما او مشركا او بعد رجوعه لمنزله
وصلوه او لم يصلوه او في وقت لم يشتغل فيه بقطع ولا سيما ان لم يرجع اليه او كان
في حال الاشتغال بالقطع او في سر او حال نوم او غفلة او غير ذلك ولا
سيما جهرا وعدم غفلة ويعان على قتله بما لا او نفس ويدل عليه وجوز
قتلهم كذلك ومثله الاعانة ان قتل نفسا مطلقا وان مشركة ذمية او حربية
او اجيرت او عبدا وبهذا القول قال الشيخ يوسف بن ابراهيم كما مر عنه وان
اكل مالا فقط وعرف لاقراره او للينة لا بتعدد ذلك منه به
اي بالا كل فلا يقتل الا في حال بغية باكل المال او مجيئه اليه او تهيبه
اليه او قتاله عليه قبل اخذه او بعده وينكل متى قدر عليه ويغرم ما اكل
الا ان اكل بديانة وقيل يغرم مطلقا وكذا قاطع طريق تفحش وان
بهيمة ولا سيما بآدمي حر او عبد ذكر او انثى بالغ او طفل عاقل او مجنون
مشرك او موحد موف او منافق يقتل حال بغية وامامه فينكل وفي زمان
الامام يقتل واجيز قتله ولو في غير زمانه وان غير محصن او موافقا او عبدا
ذكرا او انثى لاطفلا او مجنونا ومر الكلام على دفعها وهذا اي هذا المذكور
من قتله متى وجد حال بغية ثابتا قطع لزي او غيره ان قطع الطريق على
من لا حرب فتنة باطلة سبقت بينهما ولا حرب ديانة واما ان
قطع على حرب فتنة او حرب ديانة فانه ينهي قاطع عليها اي على ديانة
او على فتنة ويدعى للحق او لا بلا قتال بينهما من ليس من اهل فتنته وحرره
ويدعوه ولا يقتل الا ان كابر عنه اي عن الحق فانه يقاتل وان لم يقدر
عليه تركوه ويعرف القاطع بما مر من المشاهدة او الينة او الاقرار
او نحو ذلك او يشهر بالرفع عطفيا على يعرف او بالنصب عطفيا لمصدره على
ما اي بما مر او شهرته باقليم بلدة اراد بالاقليم ما يقرب من بلدة كالحرير
وما بعده لا احد الاقليم السبعة خصوصا او منزله وتعتبر شهرته في الحارة
التي هو فيها ان كان في بلد فيه حارات وان شهر عند الخاصة كالواحد

ان قال شهر عندي انه قاطع ولا سيما ان شهر عند العامة الكثيرة او كتبها ويجوز
انه اشهر عند الخاصة كما اشهر عند العامة فسواء اشهر عند الخاص او العام من
صغير او كبير ويكون ذلك عليهم حجة وسواء قطع الطريق عام او خاص واحد
او جماعة على عام او خاص واحد او جماعة شهر او شهود او قامت الينة او وقع
اقرار شهر عند العامة او الخاصة او الواحد او الجماعة او شاهده العامة او الخاصة
او الواحد او الجماعة او قامت الينة عند العامة او الخاصة او الواحد او الجماعة او
شهر عند العامة او الخاصة او الواحد او الجماعة او الينة او الاقرار او الشهرة او
المشاهدة ولا يحكم عليه به حكم قطع فيقتل على كل حال لا يجوز
هذا ان قطع على معين كرجل او رجلين او ثلاثة او اكثر او قبيلة او
بلدة وظهر ان مراد القاطع على خصوص هؤلاء الا ان كانت تلك
القبيلة او سكان البلدة عامة مائة رجل او اربعين او غير ذلك على الخلاف
في العامة وقد مر في الشفعة ويدفع القاطع اي تدفعه العامة او الخاصة
عن خاص جماعة او يدفعه الخاص بنفسه عن الخاص او الجماعة
او يدفعه الخاص او الجماعة عن الخاص او الجماعة بتعريفه اي الخاص
وكذا العام اي بان تخبرهم ان القاطع قصدهم بقطع عليه اي الخاص
وكذا العام لقتل او اكل اي يخبر الخاص او الجماعة من اراد انقطاع القاطع
عليه فيقتل في كل حال متعلق بقتل او اكل المجور باللام او اغار
عليه او عليهم عطف على محذوف اي اغاروا على غيره او اغاروا عليه او يقدر بان
اغاروا فانه عطف على تعريف فيدفع له او لهم قتله على كل حال ولو سرا وفي نوم
او صلاة او نحو ذلك اذا كان لا يوصل الى المال المأخوذ او خلاص النفس الخوف عليها الا
بقتله والا فأي فرق بينه وبين القاطع المطلق المحكوم عليه بحكم قطع والله اعلم باب ان
سارق قوم بطريقهم او كانوا في منزلهم او بلدهم او غير ذلك فورا وخوفا فاهم جمع امالهم
واصحابهم ولو باسراع المشي ولم الانضمام الى حيث كان مالهم واصحابهم ولو باسراع
ولهم الانضمام الى غير جهة الخوف سواء كانوا في ذلك الموضع بطاعة او معصية او باح
ان كانوا ملوكا في حق عليهم فلا يحل لهم قتال صاحب الحق ولا الاخذ في هيئة الحرب

ولا يحكم عليه بقطع ان
قطع على معين كرجل
او قبيلة او بلدة الا ان
كانت عامة ويدفع عن
خاص او نفسه او تعريفه
بقطع عليه لقتل او اكل
في كل حال او اغار عليه
فيسوغ له قتله على كل
حال باب ان سار
قوم بطريقهم فورا وخوفا
فاهم جمع امالهم واصحابهم

بعد علم بان الخوف صاحب الحق * ولا جاز لهم * اخذ في هيئة حرب وقاتل * من نحو
احضار السلاح بلا توجيه الى الخوف وركوب الخيل وتصفيف الصفوف وتركيب السهام
في الافواص وسنان الرماح والقاه البارود والرصاص في تلك الاسلحة المسماة بالمكاحل
* بلا اشهار سلاح اليه * اي من غير ان ينصب الى جهة الخوف * ولا جري * اليه يجعل
في المشي ولا يمله بل يكون في موضعهم * ولا * تكلم * قبح كلام اوجمية *
بان يقال لهم انتم الذين فعلوا بفلان او بنا كذا او نحو ذلك * ولا اظهار قتاله ولا
اظهار * دال عليه * اي على قتاله كصباح القتل والنداء عليه ولا تحسونا
كيني فلان الذين قتلتم * ويظهرون امانا وعافية * ولهم ان يطلبوا امانا وعافية
ولهم ان يسكتوا ولهم ان يرسلوا الى جهته واحدا او اثنين او ثلاثة او غير ذلك
مما لا تبيح به الفتنة اياتوا الخبر ولهم ان يهربوا لانه لم يتحقق ان ذلك عدو محق
او مظل او غير عدو ولانه لم يكن اسرع في القتل * فان فاجأهم * ذلك
الخوف * قبل هذا * اي قبل ما ذكر من شهرة سلاح اليه وجري اليه او قبح
كلام وحمية او اظهار قتال او دال عليه * يكرمي او ضرب او اشهار سلاح فلم
قتاله ولا يبدوا به * بالبناء للمفعول اي ولا يبدونه بالقتال * وان خيف *
القتال لعل ما خافوه غير كائن فيكونوا باغيين * ان لم يكن منه دال على بقي *
كتوجيه السلاح اليهم واشهاره وغير ذلك مما مر انه يحل به القتال ان صدر
من انسان * فمن بدأ ما ضرب * بالقتل * بلا دال عليه * من هذا الآخر
* فهو باغ * يقاتل ويحكم فيه بحكم الباغي * وان لم يقصده * اي ولو لم يقصد
بدئه الباغي بل قصد تدمير الباغي لعل ذلك الخوف باغ * وخاف قتلا او اكلا *
فبدأ بالقتال لئلا يصله منه قتل او اكل مال او شهروا السلاح * ضمه الى بعض فظنوا
انهم شهروا اليهم فبدأوا بالقتال وسواء تبين بعد انهم ارادوا البغي او تبين انهم لم يريدوه
وان وصلية واذا بدأ بالقتال بلا دال عليه * فانه * يلزم * البادي * بذلك
ضمان * لما افسد من نفس او مال * وان تلاقوا * اي القريقان * بضرب او
رمي وقاتل * او بما يدل على بني بدؤا بنوع واحد او بدأ هذا بنوع كرمي
بذل وهذا بنوع كضربه بحجر * بلا بداية احد * قبل الآخر * ولا تحجير

واخذ في هيئة حرب
وقتل بلا اشهار سلاح
اليه ولا جري ولا قبح
كلام او حمية ولا اظهار
قتاله ولا دال عليه ويظهرون
امانا وعافية فان فاجأهم
قبل هذا يكرمي او ضرب
او اشهار سلاح فلم قتاله
ولا يبدوا به وان خيف
ان لم يكن منه دال على
بقي فمن بدأ ما ضرب
دال عليه فهو باغ وان لم
يقصده وخاف قتلا او
اكلا فلزم بذلك ضمان
وان تلاقوا بضرب او
رمي وقاتل بلا بداية
احد ولا تحجير

ولا طلب عافية ولا اظهار سير * في حاجة * او سفر في حاجة * او ضلال
في طريق * فلكل بغاة * يقاثلهم من قدر عليهم بعد ان يطلبهم ان يكفوا ولم
يكفوا وان لم يقدر قاتل مع من هو اقرب الى الحق ان يظهر لاعانة له بل تدميرا
للباغي الآخر وان لم يظهر له قرب احد قاتل مع واحدة فاذا فرغ رجع يقاتل
الذي معه بعد ارشاده ان لم يقبل وان كفت احدهما دون الاخرى قاتل التي لم
تكف * وان اعطت احدهما * اي احدي القاتلين * الاخرى * فكسرت
الاخرى * هذه * او حجير على رغب عليها ان لا يجاوز حدا معلوما فتد
لها في المكان او الوقت * وتعداه اليها * اي تعدي الحد الذي حجرت
عليه ان لا يتعداه الذي يدل عليه افظ حجرت او كسرت * فالكسر * للامان
* والمتعدي * للحجر * باغيين * في نسخة وان اعطت احدهما امانا وحجرت
على باغ عليها وتعداه اليها فالكسر * للمتعدي باغ والمراد بالامان الذي
كسره على هذه النسخة الامان الذي اعطته والامان الذي تضمنه حجرها بالحد
فان حجرها به ظالم للامان وعابه فالتعدي معناه الفاعل لما لا يجوز وفي نسخة
او تعداه اليها باو وهي بمعنى انوار وفي نسخة فالكسر والمتعدي باغ فباع خبر
لاحدما ويقدر مثله للآخر وفي نسخة فالكسر والمتعدي باغ بلا عطف
فالتعدي مبتدأ لانعت خبره باغ ويقدر مثله للكسر او يعكس او المتعدي بدل
اضراب فيكفي خبر واحد وعلى الوجهين فالمراد بالتعدي متعدي الحد المجزوء به
واذا كسر الحجر او الامان من جعل ذلك او مقابله حل للآخر وسائر الناس قتاله
* وان ضموا انفسهم واموالهم وتنبوا الحرب الخوف * او فعلوا بعض ذلك ولم يفعلوا
شيئا * فجاز اليهم قاتلوه ان * حجروا عليه * وتعدي الحجر * اولم يحجروا عليه لان
الاولى ان يحجروا عليه * وبني ان قاتلهم * حجروا ولم يحجروا * وكذا ان تحضوا في
مأمن * بالف بين ميعين متوختين ابدل وزش كل فاه سكنت ويجوز همز
الالف مع سكوت وهو اسم مكان اي في موضع امن * او قعدوا على ماء او سبقوا
اليه او * قعدوا * على طريق * او كانوا في موضع مأمن الموضع او حال
من الاحوال * ولم يظهروا قتالا * ولا دالا عليه ولا على بني * فقاتلهم على

ولا طلب عافية ولا اظهار
سير او سفر في حاجة
فلكل بغاة وان اعطت
احدهما امانا فكسرت
الاخرى او حجير على باغ
عليها وتعداه اليها فالكسر
والتعدي باغيين وان
ضموا انفسهم واموالهم
وتنبوا الحرب الخوف فباع
اليهم قاتلوه ان تعدي
الحجر وبني ان قاتلهم
وكذا ان تحضوا في مأمن
او قعدوا على ماء او سبقوا
اليه او على طريق ولم
يظهروا قتالا فقاتلهم على

ذلك * اي من اجل ذلك الذي هم عليه او ومقاتلتهم وهم على تلك الحال * باع * يفعلون معه ما يفعلون مع البغاة وذهبوا يميننا او شمالا وان لم يكن طريق الاماقدوا قالوا لهم تنحوا وان ابوا فبغاة * وان فعل احد الفريقين * حكم على المجموع لان الواحد لا يكون منها قاتل من احدها كانه قال انسان الفريقين * مبيح القتال * من اول الامر او قتله بمدان حجر هو او مقابله او بعد ان امن هو او مقابله كشهرة السلاح * فلا يقاتل غيره * بالبناء للمفعول اي فلا يقاتل الناس ولا المفعول اليه غير ذلك الفاعل ولو كان معه ذلك الغير في عسكر واحد * الا ان اعانه * اي اعان ذلك الفاعل غيره ففعل مبيح القتال * او كان منه * اي من ذلك الغير * دال عليه * اي على القتال فانه يقاتله الناس والمفعول اليه مع ذلك الفاعل * ومن استخفى لاخذ مال او * لا يقتل في الظاهر * اي حاله بحسب الظاهر بالامارة والعادة انه كان هناك مستخفيا لقتل او اخذ * فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر سلاحا * على هيئة الدفع به او مبيح قتال بل ينهي ويمجر عليه ان يفعل مالا يحل فان لم ينته وعانه قتل * وان قتل على ذلك * المذكور من عدم اظهار السلاح او على ذلك الاستخفاء الموهوم ارادة المال او القتل بهجوم دون نهر وحجر * هدر دمه لانهم ذكروا ان مريضا كان في مدينة الامام عبد الوهاب رضي الله عنه بالمغرب وكان عليه قائم فاخرجه قائمه ذات ليلة الى حجرة الانسان وكانت الليلة قراء فنظر القائم الى رجل اخذ مكانه في ظل الجدار وهو مستخف الى المريض فوثب اليه القائم فردده وقله فقال له المريض عجبت ويمحك وقال له القائم كيف اتركه حتى يقتلك او قل اذا تركته حتى يقتلك فما تصنع فطالع امرهم الى الامام عبد الوهاب رحمه الله فاعلموه كيف قصتهم واخبروه بما جرى عليهم فهدر دمه ولو تبين بعد قتله او مادون القتل انه غير مستخف لذلك فعلى قاتله او ضاره تلك الجناية * وان سارق قوم * او وقفوا * ولهم مواش او اسلحتهم * او مال او كل ذلك او انسان من ذلك * ولباسهم * مطروحا في الارض او غيرها او على دابة او لبوسا * فنظروا * اخذوا منها * اي مز يد اخذ منها اخذ او لم ياخذ اي من المواشي * او من سلاح بعضهم او لباسه في اول الرفقة او في اخرها * او في وسطها

ذلك باع وان فعل احد الفريقين مبيح القتال فلا يقاتل غيره الا ان اعانه او كان دال عليه ومن استخفى لاخذ مال او قتل في الظاهر فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر سلاحا وان قتل على ذلك هدر دمه وان سار قوم ولهم مواش او اسلحتهم ولباسهم فنظروا واخذوا منها او من سلاح بعضهم او لباسه في اول الرفقة او في اخرها

ويحتمل ان يريد باولها النصف المقدم وبآخرها النصف المؤخر * فلناظره قتله والمهجوم عليه بلا دعوة * الى الحق والكف * او شهادة * يعني لاخذ * او اقرار * من الاخذ بالبغى * فان ذلك من الاخذ ببغى * اي وبلا شهادة ببغى الاخذ ولا اقرار من الاخذ بان ذلك ببغى منه * وان لم يجره * بل عاجل الاخذ * ولم يقتل احدا * لكنه شرع في ذلك او جاء الى ذلك * وهدم دم مخوف * بضم الميم وكسر الواو مشددة * مازح وماله * ان دفعه خائفة ففسد بدفائه نفس كما ياتي او مال * ب * سبب * اخافته باخذ مال او سلاح او لباس * او يتصور بصورة مرید القتال او الفحش * ان قتله خائف منه ان لم يعرفه * مازحا لقوله صلى الله عليه وسلم لا جمل ولا تجاهل في الاسلام * والا * يمكن لم يعرفه مازحا بل عرفه مازحا * فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتله وقتله من فساد وان في لباس * باخذه او تمزيقه او كشفه او في مال او سلاح ولا سيما في بدن يقتل او ما دونه او فحش لذلك الحديث * ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا * اي الفساد ويدفعه بما دون ذلك وهناك ذلك المازح ان مات بمزاحه او فساد عضو من اعضائه لقوله تعالى (ولا تقربوا ايديكم الى التهلكة) ووعيد من قتل نفسه وان عرفه مازحا فليقل له اني عرفت انك فلان او صديق مازح ليكتف وان دافعه بلا تكلم فلا ضمان عليه وهو عند ذلك * اثم لانه مقصر اذا امكنه ان يصرفه بلا افساد مال او بدن وعلى المازح ضمان ما افسده في مال او بدن وما حدث بفزع منه واسائر دفعه اذا رآوه يفسد مالا او نفسا غيرهم ولو عرفوه مازحا وان ادى دفعه الى موت فلا ضمان عليهم * وان كان لا سلاح له * من السلاح المهدود * ولا ما يضرب به * بالبناء للمفعول لا ضمير فيه ونائب الفاعل هو به اي ما يوقع به الضراو بالبناء للفاعل الذي هو المازح * مطلقا فلا يضرب * بالبناء للمفعول * ولا يبرأ منه * بالبناء للمفعول ولو اشار بيده * ان كانت اشارته بيده * بلا ضرب * بها وان ضرب بها ضرب ويري منه * وقيل يبرأ منه بالاشارة * اشار بها ولو لم يضرب بها لان ذلك مزاح بمالا يجوز فلو مازح انسان بكذب او غيره من المعاصي لزم البراءة منه ولا سيما ان في ذلك ترويعا والترويع ظلم * وان

فلناظره قتله والمهجوم عليه بلا دعوة او شهادة او اقرار فان ذلك من الاخذ ببغى وان لم يجره او لم يقتل احدا وهدم دم مخوف مازح وماله باخافته باخذ مال او سلاح او لباس ان قتله خائف منه ان لم يعرفه فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتله وقتله من فساد وان في لباس باخذه او تمزيقه او كشفه او في مال او سلاح ولا سيما في بدن يقتل او ما دونه او فحش لذلك الحديث ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا اي الفساد ويدفعه بما دون ذلك وهناك ذلك المازح ان مات بمزاحه او فساد عضو من اعضائه لقوله تعالى (ولا تقربوا ايديكم الى التهلكة) ووعيد من قتل نفسه وان عرفه مازحا فليقل له اني عرفت انك فلان او صديق مازح ليكتف وان دافعه بلا تكلم فلا ضمان عليه وهو عند ذلك اثم لانه مقصر اذا امكنه ان يصرفه بلا افساد مال او بدن وعلى المازح ضمان ما افسده في مال او بدن وما حدث بفزع منه واسائر دفعه اذا رآوه يفسد مالا او نفسا غيرهم ولو عرفوه مازحا وان ادى دفعه الى موت فلا ضمان عليهم وان كان لا سلاح له من السلاح المهدود ولا ما يضرب به بالبناء للمفعول لا ضمير فيه ونائب الفاعل هو به اي ما يوقع به الضراو بالبناء للفاعل الذي هو المازح مطلقا فلا يضرب بالبناء للمفعول ولا يبرأ منه بالبناء للمفعول ولو اشار بيده ان كانت اشارته بيده بلا ضرب بها وان ضرب بها ضرب ويري منه وقيل يبرأ منه بالاشارة اشار بها ولو لم يضرب بها لان ذلك مزاح بمالا يجوز فلو مازح انسان بكذب او غيره من المعاصي لزم البراءة منه ولا سيما ان في ذلك ترويعا والترويع ظلم وان

كان يده مالا يقتل به عادة كصوف و كسبات كحرم و جزر و لانت
وجريدة بورقها فاشار اليه بضرب فلا يضربه ايضا ان اتهمه بزاح ^{بمحافظة}
عليه الباء متملة بضرب اي فلا يضربه بتفليظ عليه بل بتخفيف قال الله
عز وجل و جزاء سيئة سيئة مثلها ويجوز تسليق الباء باتهم اي ان اتهم الخائف
بمجرد تفليظ غير حقيق ان اتهمه انه يتصور له بصورة مرید الضرب فان الضرب
ولو بنبات تفليظ ^{بمحافظة} وجوز دفعه ^{بمحافظة} ولو بما هو اكبر مما يريد الضرب به بلا قصد
لما يموت ^{بمحافظة} واذا جاءك انسان للضرب او القتل او الفحش او اخذ المال او افساده
واتهمته بالغلط او علمته غالطا فلا تقاتله ولا تفاجئه حتى يفعل ما ذكر من
الفساد في مال او نفس فيحل قتله وقته ويحسن ان يعرفه انه غير مطلوبه او ان
المال ليس هو ماله ^{بمحافظة} وان اشار اليه بضرب ^{بمحافظة} مزاحا ^{بمحافظة} بوجع مؤلم ^{بمحافظة} نعمت تو كيد
والاولى الا كتمان باحدهما ^{بمحافظة} في ذلك اقوال اولها انه لا يضربه ولو اشار اليه ولا
يبرأ منه الا ان وقعت عليه الضربة وثانيتها انه يضربه ويبرأ منه ولو لم تقع عليه
او لم يضربه لان ذلك مما يعينه مع انه صورة تعديية شرع فيها ^{بمحافظة} ثالثها ^{بمحافظة} انه
لا يضرب ولا يبرأ منه ان عرف انه لم يرد به تعديية ^{بمحافظة} ولو وقعت به الضربة
^{بمحافظة} مالم يقع منه فساد ^{بمحافظة} مكوت وفوت عضو وجرح وان وقع عنه الفساد ضرب
بري منه وقيل لا يبرأ منه ولو وقع الفساد بذلك ولا يضرب الا ليدفع لانهم
يقصد التعديية وهذا ضعيف اشار الى ضعفه في الاصل بقوله بعد القول الثالث
وقيل غير ذلك ولم يذكره المصنف لضعفه وعن انس ان رجلا من اهل البادية
كان يهدي اليه صلى الله عليه وسلم من البادية فيجهره عليه السلام اذا اراد ان
يخرج فقال عليه السلام ان زاهرا باديتنا ونحن حاضروه وكان عليه السلام
يحببه وكان رجلا ذميا فزاه عليه السلام وهو يتبع متاعه فاحتضنه من خلفه وهو
لا يبصره فقال من هذا ارسلني فالتفت فعرفه عليه السلام فجعل لا يألوا يابصق
ظهره بصدره عليه السلام حين عرفه فجعل عليه السلام يقول من يشتري هذا
العبد فقل لرجل يا رسول الله اذا والله تجدني كاسدا فقال عليه السلام لكر
عند الله لست بكاسد انت عند الله غل ^{بمحافظة} وان اتفق رجلان على تزام وتضارب ^{بمحافظة}

كان يده مالا يقتل به
عادة كسبات فاشار اليه
بضرب فلا يضربه ايضا
ان اتهمه بتفليظ عليه
وجوز دفعه وان اشار اليه
بضرب بوجع مؤلم فثالثها
لا يضرب ولا يبرأ منه
ان عرف انه لم يرد به تعديية
مالم يقع منه فساد وان
اتفق رجلان على تزام
وتضارب

اي على ان يرمي كل منهما الآخر ويضربه او على الترامي او التضارب ^{بمحافظة} بمذكر
من سلاح او غيره او بما يكون به القتل مما يمكن التحرز عنه او بما لا يكون به القتل
مما يمكن التحرز عنه او بما لا يكون به ^{بمحافظة} على وجه التعليم او المزاح تضامنا ان
تضاربا ^{بمحافظة} اراد به هنا ما يشمل الترامي استعمالا للمقيسد في المطلق او اراد ان
تضاربا او تراميا وضم من المضارب منها المضروب ايضا ان لم يضربه المضروب
^{بمحافظة} وتبرا كل من كل ^{بمحافظة} اي من كل واحد والاولى ان يقول من الآخر اي
يبرأ كل واحد من الآخر سواء وقعت ضربة كل واحد او رميته بالآخر او
وقعت ضربة أحدهما او رميته بالآخر ولم تقع ضربة الآخر او رميته به
وكذا ان اتفقا على ذلك ولم يضرب لا واحد فوقع بالآخر فانه ضامن ويبرأ كل
من الآخر ووجه براءة المضارب او الرامي من المضروب او المرمى انه ادعى للبطل
حتى وقع به ^{بمحافظة} وبرأ منها شاهد فعلهما ^{بمحافظة} ولو علم بمزاحهما وتعلمها ويبرأ غيرها
ولو من مضرب او مرمى وقعت به الضربة او الرمية ولم تصدر منه او صدرت
من تقع بالآخر لا تفقهما على مضرة لا تجوز ^{بمحافظة} ورخص لها ولغيرها فيها ^{بمحافظة} اي
في البراءة اي لا يتبرأ أحدهما من الآخر ولا يتبرأ مباحا غيرها ^{بمحافظة} ان علم ان
اصل ذلك لم يكن على تعديية ^{بمحافظة} ولو ضرب كل منهما الآخر او رماه فوقته به لان
المقصود التعليم والمزاح لانفس الفساد والمال في جميع ما مر من المسائل او يأتي
كالنفس ^{بمحافظة} وجاز الرمي ^{بمحافظة} والضرب ^{بمحافظة} لتعليمه والافتقار منه ومن الضرب ^{بمحافظة}
يجوز ان يتفق ثمان ان يضرب او يرمي أحدهما الآخر ويتقي الآخر ضربته او
رميته ليعلم المضروب او المرمى كيف يتقي وكيف يرمي او يضرب ولا تخطأ ضربته
ورميته ولا اثم عليهما في ذلك ^{بمحافظة} مالم يقع به ضرب او افساد ^{بمحافظة} او يقع فساد
في ماله فحينئذ يأتان ويضمن الفاعل واثمها كبير يبرأ كل منهما من الآخر ويبرأ
منها غيرها ^{بمحافظة} ورخص ^{بمحافظة} ان لا اثم ولا براءة ^{بمحافظة} مالم يقع به وجع ^{بمحافظة} بضرب
او فساد في المال بقدر مالا تسمح النفس به وجوز مالم يكن به فساد بموت او
موت عضو ككسر وعي وذهاب سمع او شمع وجرح كبير لا تسمح نفسه به
^{بمحافظة} ومن اذن لضارب له ^{بمحافظة} ان يضربه واراد المصنف بالضرب ما شمل الرمي او

بما ذكر على وجه التعليم
او المزاح تضامنا تضاربا
وتبرا كل من كل وبرأ
منها شاهد فعلهما ورخص
لها ولغيرها فيها ان علم
اصل ذلك لم يكن على
تعديية وجاز الرمي لتعليمه
والافتقار منه ومن الضرب
مالم يقع به ضرب او
افساد ورخص مالم يقع
به وجع ومن اذن لضارب له

الجرح او لقوت منفعة عضو **هلكا** ان كان **الضرب** او نحوه **بالتعدية** **لا** لحق لازم للمضروب كادب وتزير ومن ذلك ما روي ان قاتلا قاذفه يوم عيد لدار الولي وقعد في موضع الرحي فجاءت زوج الولي فجعلت تضربه حتى مات خكم المشايخ بهلاكها الجاني والمرأة لانه ليس له ان يقود لها وليست ولية الدم **وضمته** ان ضربه **او فوت** تمنع عضو او جرح او افسد مالا **او يقتل** به ان مات به **وكان** ممن يقتل به او يأخذ اولياءه الدية وفي الديوان ومن امر غيره ان يقتله او يجرحه فقتله او جرحه فهو له ضامن ومنهم من يقول ليس على الجرح ضمان ويتوب الى الله وان جرح نفسه عمدا ضمن دية لورثته في حينه ذلك ومنهم من يقول يوم يموت ومنهم من يقول ينفي ذلك على الفقراء ومنهم من يقول يتوب الى الله وليس عليه شيء اه **وان** **اذن** له في ان يجرحه فجرحه **و** **ابراه** بعد جرحه منه **اي** من الجرح وكذا غير الجرح من تقويت منفعة العضو ومن تأثير **صح** **الابراه** **فيما** دون النفس **لا** ان كان **الابراه** **قبله** **اي** قبل الجرح وقيل يبرأ ان ابراه قبل ابضا ولا دية ولا قصاص اذا صح الابراه واما الهلاك فلازم له ولا يسقطه الابراه قبل الجرح وكذا غير الجرح وهكذا الكلام في الابراه بعد الجرح بدون ان يأذنه في الجرح وكذا غير الجرح قال المصنف في بعض مختصراته من تعمد جرح رجل فمات قبل ان يطلب الجريح ارشه فان مات قبل ان يبرأ للجروح فله ذلك وان مات بعد برا المبروح ولم يطلب فلا شيء له الا ان كان خطأ كان في ماله وقال هاشم من جرح رجلا فعفا عنه ثم مات فعليه دية وان ابرا انقتل قاتله من دمه جاز عفو عنه ان تعمد قتله لان كان خطأ وان اوصى له بدية كانت في ثلثه وان جرحه عمدا دون القتل فمقتان جرحه ثم مات فعليه دية اذ لم يبره من نفسه وان ابراه من دمه بري ان تعمد وجاز عفو له لا ان كان خطأ الا من ثلث ماله مع وصاياه اي ثلث ماله كله تلك الدية وسائر ماله وجاز في العمد ولو في المرض اي لان له قبله وان كان على المصاب دين ولا مال له فان تعمد الجاني جنايته فله ولورثته ان يعفو عنه وان كانت خطأ لم يجوز عفو احدهما لاستهلاك الارش في الدين وان قبل وليه الدية فقتضاه منها فان

هلكا ان كان بالتعدية
وضمته ان ضربه ويقتل
به ان مات به وان ابراه
بعد جرحه منه صح
فيما دون النفس لا ان
كان قبله

عفا عنه جاز عفو ومن تعمد قتل رجل فابراه من دمه او اوصى له بدية فهو اولى بدم نفسه وليس لوليه قود ولا دية وان قتله خطأ وكانت كثلث ماله او اقل جاز عفو له الا ان اوصى بما يزيد عليه فان العفو عنه يحاص الوصايا بدية فيه فان فضل شيء رده على الوارث ممن له اربعة وعشرون الفا ودية اثنا عشر الفا فهي ثلث ماله فيجوز العفو عنه او الايضا له به ان لم يكن وارثا ولا تباعة عليه له وان كان ماله اثني عشر الفا ودية كذلك ثبت للعفو عنه او الموصى له ثلث ذلك وهي ثمانية الاف وقيل لا يثبت العفو عن الدم في الخطا ويبطل به القود في العمد **ولا تصح دلالة** **اي** ادلال فهو اسم مضرد ادل **في ضرب** او جرح **او تأثير** او ازالة منفعة عضو هو بالرفع عطفا على دلالة **ولا عذر فيها** **لمدل** **ولا في نفس** **عطف** على قوله في ضرب **او فرج** **ولا امر** **باسكان الميم** **بذلك** **اي** لا يصح ان يامر الانسان احدا ان يفعل ذلك في بدنه او في بدن احد **ولا يبيع** له الاذن ما هو حرام **ولا ان يأمره بالادلال** **ولزم بها** **اي** بالدلالة **هلاك** **وكذا هلك** من اذن بفعل ذلك في بدنه وهلك من اجاز ذلك المذكور من الدلالة او من الامر بها او الاذعان لفعل مالا يجوز كما قال **وان لمبيحة** **اي** لمبيح ذلك **وينكل** **مبيح** ذلك للفاعل او للمفعول فيه **وكذا مبيع** دمه او فرجه **او ما فوت** منفعة عضو من اعضائه **فرج** او دم او منفعة عضو **من ولي** امره **وان** **اباح** ذلك **من** امته **او عبده** **او دابته** **ولا سيما** من ولده او زوجته او بتيمة ولم يشرك لان ذلك اباحة تجوز وتشه لا استحلال **وكذا العضة والقبلة واللمس** **وقوله** **بشهوة** **عائد** للعضة وما بعده على التنازع او الحسد اي وكذا العضة لشهوة والقبلة لشهوة واللمس لشهوة يهلك فاعل ذلك ومفعول به راض بذلك ومبيح ان يفعل احد باحد ذلك واما امر به ومدل فلا يجوز لمن اخذه من لا يحكم بحق لمن يضربه او يمكن نفسه للضرب اذا قدر ان لا يمكن ولم يفعل ما يجب به ضربه ولم يكن الحكم بعدول عند الحاكم بخلاف المال فانه يجوز ان يبيع ماله ويجوز الدلالة فيه ويجوز الامر باباحته وبالدلالة والله اعلم **باب** في البقاء

ولا تصح دلالة في ضرب
او جرح ولا عذر فيها
ولا في نفس او فرج ولا
امر بذلك ولزم بها هلاك
وان لمبيحه وينكل وكذا
مبيع دمه او فرجه ومن
ولي امره وان من امته او
دابته وكذا العضة والقبلة
واللمس بشهوة
باب

السرايا وان التفت سرايا بغاة او قطاع لم يحل لكل قتال اخرى ولا قتلها *
 والمراد ان كلا منهما بقت على الاخرى واصرت او سارت في الارض لتبقي فالتفتا
 فلا يحل لكل واحد ان تقا تل الاخرى على بغيتها لانها مثلها لا تاهل لان
 تقا تلها الا ان بقت احدهما على الاخرى تقا تلها عندي لا عند المصنف وصاحب
 الاصل لان ذلك دفع عن نفسها بخلاف ما اذا بقت على غيرها او سارت في
 البغي فان قتلها حينئذ كمنظير من الذنوب وكخراج الحق والنجس لا يطر فيه
 والحق لا يلي اخراجه المصنف بالباطل لانه متهم ولانه لا يدعن له * وان ابيع
 للغير لا بطل كل وهلكنا * ان احدهما هلا كما اخر بقتاها * ان تقا تلنا على
 ذلك * اي ان تقا تلنا حال كونها باقين على الاصرار على البغي او على قصده
 * لانه * اي لان تقا تلها على ذلك * منها حمية * سواء قصدنا الحمية الباطلة
 على احد او لم تقصدها الا انها تقا تلنا على غير توبة وحق فان ذلك منها حمية
 اذ لم يكن على حق * وان ثابت احدهما من بغيتها الاول جاز قتلها * قتال هذه
 الثابتة فالضمير للثابتة مضافا لها القتال اضافة مصدر لفاعله * ولوعن مالها او
 مال غيرها * من اراد بغيا * من تلك الاخرى او غيرها * عليها * او على
 غيرها ومن مفعول لقتال ويحتمل ان يريد المصنف بالغاة والقطاع الملتزمين انهم
 بغوا قبل التقائهما كل على الآخر فلذلك اعلمك كلامه ان لا يحل لاحدهما قتال
 الاخرى ولو على مالها او نفسها ان لم تب التي تريد القتال * ولا يرعى مقاتل باع
 حل قتله ا كان السلاح بيده ام لا * فيقاتله ويقتله ولو لم يكن بيده سلاح
 اذا علم باغيا من قبل او قصده بالبغي في حينه ولكن من عرف بالبغي
 يقتل حيث وجد كما قال * ويقتل كقاتل ومانع * للحق الذي لا يوصل
 الى الحق الا بقتله * ومرتد وطاعن حيث وجدوا * الا في المسجد الحرام او في
 الحرم وفي غيره من المساجد الا ان قاتل فانهم يقتلون ولو في المسجد الحرام ان لم
 يمكن اخراجهم ومتى وجدوا ولو في صلاة او صوم او دلالة لرفقة وعندى انه
 لا يقتل ان لم يكن لهم دليل اخريدهم الى بلدة الا ان علموه باغيا فجعلوه دايلا
 فانه يقتل وان بقت حامل او قطعت او اردت او منعت او طعنت فلا تقتل

ان التفت سرايا بغاة او
 قطاع لم يحل لكل قتال
 اخرى ولا قتلها وان ابيع
 للغير لا بطل كل وهلكنا
 ان تقا تلنا على ذلك لانه
 منها حمية وان ثابت
 احدهما من بغيتها الاول
 جاز قتلها ولو عن مالها
 من اراد بغيا عليها ولا
 يرعى مقاتل باع حل
 قتله ا كان السلاح بيده
 ام لا ويقتل كقاتل ومانع
 ومرتد وطاعن حيث
 وجدوا

حتى تضع جميع ما في بطنها وان قاتلت دفعت بلا قصد لقتلها وان ماتت فلا شيء
 على مدافعها * ولا يحرم دماءهم * اراد ما دون القتل لئلا يتكرر مع قوله بعد ذلك
 من قتل * اعطاء امان لهم * بل يحل ولو لمن اعطاهم الامان قتالهم لان ذلك
 الاعطاء باطل ولا يجوز اعطاء الامان لهم خداعا ولو كانوا لا يصلون الى ذلك الا به وان
 اعطوهم امانا لا نخداع فلهم قتالهم ولو بلا اخبار بنقض الامان لان ذلك الامان
 لا يجوز فلا يناقض قوله تعالى فانبذ اليهم على سواء * مالم يتوبوا ولا ما حل *
 عطف على دماهم * منهم من قتل وجلس وصاب * وقطع ونفي * حيث
 يستحق * ذلك بالبناء للمفعول * عند الامام * سواء اعطاهم الامان الامام او
 المظالم او غيره علم من اعطاهم الامان بقطعهم ومنعهم وارتدادهم وصنعهم ولم يعلم
 اعطاهم الامان لاصري ديني او دنيوي مباح او حرام وعند متعلق يحرم او يستحق
 ونخص الامام لانه احق بانفذ الحقوق ولما كان ذلك حقا لله لم يطله اعطاء الامان
 لم * وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز * من حل قتله * ولا يعرف *
 او كان فيمن لا يقتل من حل قتله ولا يفرز منه ولا يعرف * من متدين مبتدع *
 مخالف * وقاطع وباع * موافقين او مخالفين ومن هي يانه لقوله فيمن حل قتله
 * قصد من حل قتله بلا حذر منه * اي ممن حل قتله او من القتل وذلك كله
 صحيح او ممن لا يحل قتله لكن بعد الاعتذار الى من لا يحل قتله بان ينادوا من
 كان غير حاضر في تعديته كذا او غير طاعن في الدين او نحو ذلك ممن يميز به من
 لا يحل قتله من حل قتله فليخرج * وان قتله * اي من حل قتله * وعلموا
 ان معه من لا يقتل * واصابه القتل منه بان مكث فيهم خوفا من الحقين ان لا
 يقبلوا قوله انه ليس من البغاة مثلا او خوفا من البغاة ان يقتلوه ان خرج او قال
 لست منهم او خرج والتبس حال الخروج او صودف بالقتل * اعطوا دينه *
 دية من لا يقتل * من بيت المال ان كان * لم بيت المال * الا * فليعطوا دينه
 * من اموالهم معا * لا قاتله وحده * ولو علم قتله من العسكر * بعينه * وكذا القارة *
 اذا قتل احدهم انسانا اعطوا الدية من مالهم ولو علم قاتله والمال وما دون النفس في
 ذلك كالنفس ومن قبض منهم اعطى الكل وادرك على من حضر معه منابه

ولا يحرم دماءهم اعطاء
 امان لهم مالم يتوبوا ولا
 ما حل منهم من قتل وجلس
 وصاب حيث يستحق عند
 الامام وان كان فيمن حل
 قتله من لا يقتل ولا يفرز
 ولا يعرف من متدين
 مبتدع وقاطع وباع قصد
 من حل قتله بلا حذر منه
 وان قتله وعلموا دينه
 من لا يقتل اعطوا دينه
 من بيت المال ان كان
 والا من اموالهم معا ولو علم
 قتله من العسكر وكذا
 القارة

بمخلاف المسئلة التي قبل هذه فلا يدرك على كل الامتابة لان ذلك قتل حلال
وهذا مشكل فان الظاهر انه حيث لا يعرف الذي لا يحل قتله الكف عن
القتال لقوله تعالى ولولا رجال مؤمنون ونساء مؤمنات الآية ولعله اراد حالا
لو تركوا فيها القتال لاجل من لا يميز هزمهم العدو وهلكوا وكل ما احده القتل
في القاتل من دية او قصاص يلزمه اذا لم يعلم الباغي من الميغي عليه ولو قطع يد
القاتل فلوليه القود ان تمعد وللقاتل دية يده في ماله او يكون معنى الآية ان في
القوم من سيؤمن فلا نسلم عليهم حتى يؤمن ويتميز لهم وان مات احد
المتقاتلين بصفة التثنية في ضمنه مقاتله الا ان جاء بيينة انه قتله فلاق او
كذا ولا يجد جعدا اي جحود قتله ولا ينفعه الجحد ان اقر
بقتله او بين اي بين هو اي بين عليه قتله بالبناء للمفعول او شوهده
قتله اي شاهده الحاكم ومن معه وذلك ان يصح انها تقاتلا وان احدهما مات
ولا يعرف له قاتل فيحكم له بقتله على مقاتله لان قتله اماره على انه قتله الا ان
شوهده سالما ليس به ما يؤدي الى موته وكذا ان تقاتل واحد مع اثنين ضمنه
مقاتلاه ان مات وفي نسخة ضمنه ان مات مقاتلاه ففي مات ضمير الواحد
المضمون ايضا ومقاتلاه فاعل ضمن ولا يجدان جعدا ولا ينفعهما ان اقر بقتله
او بين عليهما او شوهده ان لم يعرف له قاتل ولم يشاهد سالما ما به ما يميته
كمكسه وهو ان يؤتا فيضمنهما الواحد المقاتل لهما على ما ذكر او مات
احدهما فانه يضمنه الواحد المقاتل لهما والعطف على قوله ان مات لكن بقدر
محدوف اي او مات احدهما فيضمنه مقاتلها كما رأيت او عطف توهم على القول
بقياسه فهو عطف على معنى عكسه فكأنه قال كما اذا ماتا او مات احدهما وكذا
اثنان مقاتلان مع اثنين ان مات احد الاثنين ضمنه الاثنان المقاتلان
لهما وكذا ان ماتا ضمنهما الاثنان المقاتلان لهما او مع ثلاثة ان ماتوا ضمنهم
الاثنان او مات الاثنان ضمنهما الثلاثة وكذا ان مات اثنان او واحد من الثلاثة
فالضمان على الاثنين او مات الاثنان او واحد فالضمان على الثلاثة كما قل ومن
مات من ناحية ضمنته الاخرى وسواء في هذه المسائل كلها علم ان القاتل

وان مات احد المتقاتلين
ضمنه مقاتله ولا يجد
جعدا ولا ينفعه ان اقر
بقتله او بين او شوهده
وكذا ان تقاتل واحد
مع اثنين ضمنه مقاتلاه
ان مات كمكسه او مات
احدهما وكذا اثنان مع
اثنين او مع ثلاثة فمن
مات من ناحية ضمنته
الاخرى

من الجانب الآخر معين او غير معين اولم يعلم الا انه وقع القتال بين الجانبين
فوجد قاتل في احدهما وذلك لقله الناس والزحام فلا يتوهم كل جانب بانه قتل
من في جنبه خطأ او عمدا ولو فعل لظاهر والجرح وما دون النفس في ذلك كله
والمال مثل النفس واما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتا من ناحية جميعها اي
جميع الناحيتين ويدوه يعطوه الدية على عددهم سواء وقيل يديه اهل
الجهة الاخرى لان كل ناحية جماعة لانه لو مات واحد من ناحية بقي
فيها اثنان وهما جماعة وفي الناحية الاخرى ثلاثة وهم جماعة اذ هم كلهم بقاء وفعل
الناحيتين كليهما بقي فكأنهما قتلنا من فيها مع من قتله من الجهة الاخرى بخلاف
ما اذا كانت احدهما اثنين والاخرى ثلاثة فليستا جميعا جماعة ان مات احد
الاثنين ولا يحاسبون الوارث بتماب الميت من العدد فاذا مات احد الثلاثة
وقد كان في كل جهة ثلاثة بالميت لم يقولوا لوارثه تعطيك خمسة اسداس الدية
فقط بل يعطيه اهل الجهتين الدية كاملة سواء بينهم على الرؤس حتى المرأة
ان قالت والطفل والمجنون لا على عاقلتها لان ما يتوبها اقل من ثلث الدية
وانما لم يحاسبوا الوارث بتماب الميت لانه لا يحمل على انه قتل نفسه لنذور ذلك
وجوز ان يحاسبوه اي لم يمنع ان يحاسبوه فيصدق بالوجوب وهو المراد
والمال والنفس وما دون النفس في ذلك كالنفس في القولين وكذا في قول من
قال من مات من ناحية ضمنته الناحية الاخرى وحدها سواء كان في كل ناحية
اثنان او ثلاثة فصاعدا او واحد اتفق العدد فيها او اختلف ولم يذكر هذا
القول وقيل اذا كان في كل ناحية اثنان فمكما اذا كان في كل منهما ثلاثة وباتي
ان شاء الله سبحانه القولان وغيرها في كتاب الديات في قوله فصل يؤدي
على مكاتب وساع بيده قبيته الخ واذا تبين ان القتل وقع عليه من الجهة الاخرى
فليس على اهل جهته شيء وكذا اذا زاد العدد في اثنين على الثلاثة
اتفقا في العدد او اختلفا او كان في جهة اربعة فصاعدا وفي جهة اثنان او
زادتا بان كانت ثلاث فيثبات او اربع او اكثر كل واحدة تقاتل البواقي فتقاتلوا
في موضع واحد ووقت واحد فكل من قتل ضمنه كل الفيثبات وهذا اي

واما ثلاثة مع مثلها
فيضمن ميتا من ناحية
جميعها ويدوه على عددهم
لان كل ناحية جماعة
ولا يحاسبون الوارث
بتماب الميت من العدد
وجوز وكذا اذا زاد العدد
في الاثنين او زادتا وهذا

من . اقدم كله ثابت ان كان الثاويها على بني واطل . الا ان كانت
 احدهما محقة والاخرى مبطله . ضمنيت مبطله ميتا من محقة . ولا يضمن محقة
 ميتا من مبطله لان قتله حلال وعبادة لمن نواها . وقيل . لا ضمان على المبطله
 كما لا ضمان على المحقة وكذا في المبطلتين ولزمهم عند الله . حتى يعلم قاتله .
 بعينه من المبطله فيكون الضمان عليها وحدها وان تبين ان المحقة قتلت واحدا
 منهم لا من المبطله ضمنته المحقة وحدها وقيل لا ضمان عليها بل يوقف الامر حتى
 يتبين القاتل فيضمنه وحده . وقيل لا يحكم بضمان في ذلك . كله . حتى
 يشاهد الجاني او يقرأ او يبين عليه . فيحكم بالضمان عليه وحده سواء كانتا مبطلتين
 او احدهما محقة وكان في كل واحد ثلاثة فصاعدا او اقل اتفقتا او اختلفتا الا ان
 كان في جهة واحدة مات قديته على اهل الجهة الاخرى . ومن ادعى . من
 احدي الفشتين المتقاتلتين . على احد . من الفئة الاخرى ولا يدرك على غيره
 من الفشتين شيئا بعد ادعائه على معين . قتل وليه يئنه . اي فليبين القتل اي
 فليأت ببيان القتل . والا . يئنه . حلفه . انه لم يقتله . وان اتهم به .
 اي بالقتال . حبس حتى يقرأ وتزال تهمة . بشهادة تتضمن براءته بوجه
 مامثل ان تشهد انه حين قتل المقتول غير حاضر او كان بخلاف الصفوف ولا
 حد لذلك الا نظر الامام او القاضي او نحوه ممن يلي ذلك من المسلمين والضمان
 على من حبسه او مات او اصابه ضرر ان لم يئنه فيه ومن ذكرت عنه اخبار انه
 قتل احدا الا انه لم تأت عليه شهادة الامناء وقد اتهم انه قاتله ولم يئنه من قتله
 الا عدم الامناء فانه يحبس وتجعل السلسلة في عنقه ويوقف في الحبس ويطين
 عليه ويقملوا به كل ما طمعوا به ان يقرأ الا ما كان فيه فوت النفس في الحال
 ومن حبسته الجماعة على التعدي فقال هو او غيره ممن لا يصدقونه قد اغمي عليه
 في الحبس وازيد بذلك طلوعه منه ولم يصدقه وتركوه كذلك حتى مات ولم
 يطبقوه فلا ضمان عليهم . وهذا . كله ثابت . ان كانتا . أي الفشتان
 عاقلتين . لا مجنوتين هما ولا احدهما . ولو اختلفتا احرارا وعبيدا . او نساء
 ورجالا أو باغا وأطفالا او اختلفتا بذلك كله وليست لو هذه للتغبي والمبالغة بل

ان كان الثاويها على بني
 وباطل والا ضمنيت مبطله
 ميتا من محقة وقيل حتى
 يعلم قاتله وقيل لا يحكم
 بضمان في ذلك حتى يشاهد
 الجاني او يقرأ او يبين عليه
 ومن ادعى على احد قتل
 وليه يئنه والا حلفه وان
 اتهم به حبس حتى يقرأ
 او تزال تهمة وهذا ان
 كانتا عاقلتين ولو اختلفتا
 احرارا وعبيدا

المعنى والحال انها اختلفتا . او اتحد الجنس ولو نساء . والا لم يصح قوله او اتحد
 الجنس لا يبقى حينئذ معنيا ولا مبدا لانه قد ذكر الطرفين معا وشمل الاختلاف
 ان تكون فئة جنسا والفئة الاخرى جنسا اخر او ان تكون جنسا والاخرى
 جنسين أحدهما موافق للجنس الاولى والاخر مخالف او اجناسا او كانت كل
 اجناسا او جنسين . وتم الفئة بطفل ان قتل معها . فيلزم في ماله أو مال ابيه
 مادون الثلث في النفس وما زاد على عاقلته ولا تتم بمجنون ومعنى تمامها بالطفل
 انه اذا كان اهل جهة اثنين ثالثهما طفل فهم فئة وفي قول . اخر ان كان في جهة
 واحد معه طفل عد فئة وتظهر ثمة ذلك فيما اذا قتل احد من جانب فان ضامه
 على اهل الجانبين ان كان كل منهما جماعة على الاقول المتقدمة وان كانتا مجنوتين
 او احدهما او فيهما او في احدهما مجنون فلا يحكم على مجنون الا بما فعله عيانا او
 بشهادة . وان كان في عسكر بغاة . باضافة العسكر للبغاة . او محاربين من
 لا يحل قتله كاسير . ومقهور . فلا يقصده بقتل عارف بحوله وليدفعه ان قابله .
 بقتال مريد له . بما . متملق ييدفع . لا فوت . فيه . اي في القتال المدلول
 عليه . ويجوز عود الضمير للعسكر ولو ضح انه لا ية تل لما سورد ونحوه من هو محق
 لانه يموت الرجل ولا يقتل غيره فلا يقال ولو كان ان لم يقاتل قتله من اسره
 او قهره الجواب انه يجب عليه ان يقاتل مریده بعد ان يقول له اني ما سورد واست
 اقاتلكم فيكذبوه او يعاجلوه او لا يسمعوه وقوله فيه متملق ييدفع او يفوت او
 حال . وليتق ضررته ولا يحل له سواء . اي سوى ما ذكر من الدفع والاتقاء
 او الضمير للدفع واما الاتقاء فمعلوم انه واجب سائق . ولو جاز له هو . اي
 لذلك الذي لا يحل قتله . جزا فان قصد الضرب الى جهة هو فيها
 فحيث يصاب . ان ليس من البغاة . فلا ضمان عليه ولا اثم في قتل مریده
 بقتل او ضرر ظانا انه من البغاة وواجب عليه عني أن يكون الكلام في عارفة
 او يبين انه اسير في البغاة او مقهور لمن جاءه ولعل المراد ولو جاز للعارف بماله
 اقتال للمعاريين او البغاة فانه مع ذلك يقتصر على دفع نحو الاسير ذ ليس نحو
 الاسير من البغاة بل ان يرجع الضمير في قوله له هو له رف وفي ليس لنحو الاسير

او اتحد الجنس ولو نساء
 وتم الفئة بطفل
 معها وان كان في عسكر
 بغاة او محاربين من
 لا يحل قتله كاسير فلا
 يقصده بقتل عارف بماله
 وليدفعه ان قابله بما لا
 يفوت به فيه وليتق ضررته
 ولا يحل له سواء ولو جاز
 له هو القتال اذ ليس من
 البغاة

واذا اخبرهم انه اسير ولم يصدقوه قتلهم وقتلوه وهو وهم محقون والله اعلم * باب *

في عقد الصحبة واحكامها * وجب على عاقد صحبة في مباح او عبادة واجبة او غير واجبة ودخلت العبادة بالاولى ويحتمل دخولها في المباح حيث انها غير محظور وسواء في ذلك الصحبة في الحضر او السفر * مع احد الدفع * بالرفع على التفاعلية لوجب * عنه ولو * كان الذي اريد دفعه * ضر بهيمة * او سبع او هامة او طائر او حرق او غرق او هدم او حفر او غير ذلك من كل ما يقدر عليه ولفظ ضر منصوب على انه خبر كان كما رأيت ولا يلزم حق الصحبة اذا عقدت في معصية والمراد بالبهيمة بهيمة صاحب او المقتول او من لا يعرف او بهيمة لا مالك لها بدليل ما بعد * وكفر ان تركه حتى هلك * وقيل اوفات منه عضو وقيل يهلك بمجرد تركه ولو لم يصبه شيء من الضر وذلك لان العقد للصحبة يصير المصحوب كالامانة وحفظ الامانة فرض وخيلانتها كبيرة * ولا يضمنه ان كان الضر بانسان او حيوان * اي حيوان الانسان المتعلق الضمان حينئذ بالانسان من حيث ان الضر للانسان او حيوانه وهو شامل لحيوان غيره من الناس اذا كان بيده بحيث تلزمه جنايته الا انه اذا لم تلزم صاحب الحيوان او الذي يده الضمانة فلا ضمان ايضا على عاقد الصحبة والذي عندي انها تلزم عاقدها حينئذ لصيرورة الحيوان حينئذ كحيوان غير مملوك كسبع وذلك كخضرة الحيوان الذي هرب عن صاحبه ولم يقدر عليه ولزمه ان لم يرد عنه مضره حيوان مملوك لم يقدر عليه صاحبه والمصاحب قادر عليه * ويرثه ان كان وراثته في المسئلة المذكورة وهي ان يكون الموت بانسان او حيوانه على حد ما ذكر واما ان كان بغير الانسان وحيوانه فقد اشار اليه بقوله * ويضمنه * ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ولم يدفع عنه وهو قادر * ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان وقيل يضمن ديتة * ولومات بمن يصح منه الضمان ويحكم عليه بها ان لم يعطها القتال * ولا يرثه ولومات بمن يصح منه * وعبر بمن تغلبا للماقل لانه قد يموت بانسان ولا يلزمه ضمان كمن صرعه احد على غيره فانه لا ضمان على المصروع في قول بعض وكمن التي على غيره من سطح او نحوه * ولا يلزمه * دفع * عن صاحبه بلا

* باب *

وجب على عاقد صحبة في مباح مع احد الدفع عنه ولو ضر بهيمة وكفر ان تركه حتى هلك ولا يضمنه ان كان الضر بانسان او حيوان ويرثه ان كان وراثته ويضمنه ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان وقيل يضمن ديتة ولا يرثه ولومات بمن يصح منه ولا يلزمه عن صاحبه بلا

عقدها الا ان تبرع ولا * يلزمه * ضمانه ان تركه * اذ لم يعقدها معه الا ان عقدها في قلبه * ولزمه النهي عنه * اي عن الضر * فقط * والمال وما دون النفس في مسائل الباب كالنفس * ولا حق لكباغ * في الدفع كما بقى وناشرة وغيرهما ممن لا تلزم حقوقهم حتى قيل لا يجوز الدفع عنهم * ولو عقدها * ما * معه بلا علم * بحاله ولا سيما ان علم وداعيه الى ذكر هذا القيد الاشارة الى ما علم من انه لا يجوز العقد مع هؤلاء * سبق * العقد * وقد مر * في كتاب الحقوق بتلويح اذ تقدم فيه انها لا تقيدهم مع باغ ومهاجر ومانع وطاعن وقاتل بظلم وابق وناشرة وينسخ عقدها بحدوث ذلك اه وهذا يفيد انه ان عقدها معه ولم يعلم به ثم علم فلا يلزم حقه بعد علمه به او اشار الى قوله في باب السالب كالمقاطع ولا يلزم الناس دفع قتاله الى ان قل سقوط حقه كالمانع * وحرم عليه ان يسير * متباعدة * عن صاحبه قدر مالا يمتعه من مريد بغيره عليه * من انسان وحيوان بكل موضع بحسبه * الا ان كان في امر لانه فرض عليه الدفع وان عن ماله او مال علق به * كلباسه وسلاحه * او * علق * اليه * كامانة وبضاعة ومال ولده والاولى ان يقول او ما علق به اي كولد ومريض واب وام وتقدم في الحقوق الخلف هل يلزم الدفع عن عقيد صاحب او انما يلزمه الدفع عن صاحبه او ماله او ما علق اليه من ماله وغيره ويحتمل ان يريد المصنف بقوله او مال علق اليه * ان كانت له قوة * لا يكف الله نفسا الا وسعها واذا امرتكم بشيء فاتوا منه ما استطعتم * وان حدثت اليه * القوة * بعد عدمها وان باعته غيره له لزمه * ان يدفع * ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة * اراد بالقلة النهي اي في عدم قدرة ويجوز ابقاؤه على ظاهره لان القدرة القليلة التي فيها خرج وتكاف قوي لا يلزم بها دفع اذا صارت كالعدم فاذا قوي لزمه ان يرجع اليه ولو وصل بلده فيدفع عنه حيث كان او عما يلزمه الدفع عنه ان اطاق ان يقي في ايدي العبدو اسيرا واما ما فات فلا يلزمه الرجوع اليه فيما يظهر لي * ومن دهمه عدو قد هشم وترك دفعه او اعطاه سلاحه او لباسه * او فعل ذلك كله او متعددا منه * لم يعذر ما صح عقله * اي ما دام عقله صحيحا يصبر به ما يفعل أو يذر

عقدها الا ان تبرع ولا ضمانه ان تركه ولزمه النهي منه فقط ولا حق لكباغ ولو مقدمه بلا علم سبق وقد مر وحرم عليه ان يسير من صاحبه قدر مالا يمتعه من مريد بغيره عليه الا ان كان في امر لانه فرض عليه الدفع وان عن ماله او مال علق به او اليه ان كانت له قوة وان حدثت اليه بعد عدمها وان باعته غيره له لزمه ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة ومن دهمه عدو قد هشم وترك دفعه او اعطاه سلاحه او لباسه لم يعذر ما صح عقله

وحط عنه * الدفع وكذا حطت عنه حرمة اعطاء السلاح واللباس او اراد
 انه حط عنه عدم العذر في ذلك كله فمكأن معدوزا * ان زال * عقله لانه
 لا تكليف عند عدم العقل يجنون او خوف او بكل ما عذر فيه * واما * دهنه
 وجبته * بلا زوال عقله * لا يزيل * افراد الضمير بتأويل ما ذكر او
 بتأويل أحدهما او بعهما واحد البناء الدهش على الجبن او يقدر لاحدهما اي
 ودهشه لا يزيل عنه وجبته لا يزيل * عنه فرض الدفاع وان عا علق بصاحبه *
 من مال او نفس * ولا يزيل عنه فرض الدفع * قوله * اي قول الذي يراد
 الدفع عنه من واجب او غيره اذا وجب ان يدفع عن غير صاحبه * لا تدفع *
 عني ولا يحرم عنه الدفع بقوله لا تدفع عني اذا لم يجب بل يكون له جائزا ولو قال
 لا تدفع عني * كما مر * في قوله فصل ان خرج على قصد القتل الخ * ولا
 تحجيره عليه * كما مر في ذلك الفصل لان ذلك الدفع حق لله كما انه حق للمخلوق
 والاولى ان يستغني عن هذا بقوله لا تدفع * ويدفعه ممسكه عن دفاع باغ *
 عن نفسه او ماله او نفس غيره او ماله او عن نفس المسك او ماله لم يقل اعطيته
 كما مر في ذلك الفصل ثم رأيت ان المصنف وصاحب الاصل ذكرا بعض هذا
 قريبا وانما كتبه قبل ان اطالع عليه من عندي * ولا ينصت اليه * ولا ضمان
 عليه ولو ادى دفع المسك الى موته * ولو قصد * المسك بامساكه * حذرا
 من تلفه * او تلف بمضاه او ماله لان ذلك منع عن العبادة وقد قال الله تعالى
 وتعاونوا على البر والتقوى ولا سيما ان قصد بامساكه ضررا او اعانة الباغى فبالاولى
 ان يدفعه ولا ينصت اليه * وان منع * المسك * مرید الدفع عنه * اي عن
 ذلك المبتغي المسك وفي نسخة وان منعه مرید الدفع عنه فيقرأ بتنوين مرید والقه
 للتنوين ونصبه على الحال من الماء وضمير منع عائد الى المسك المرید للدفع
 * جازله * اي لمرید الدفع عن ممسكه * واخبره * دفعه * اي دفع المسك
 * واخذ سلاحه * اي سلاح المسك يدفع به عن نفس المسك او ماله او ما
 يجب على المسك الدفع عنه * ولو حجر عليه ان لا يمسه * لا يمسه المانع الثاني
 المانع عن الدفع * وكذا ما يدفع به من ماله * أي مال المسك عن نفس المسك

وحط عنه ان زال ودهشه
 وجبته لا يزيل عنه فرض
 الدفاع وان عا علق
 بصاحبه وقوله لا تدفع
 كما مر ولا تحجيره عليه
 ويدفعه ممسكه عن دفاع
 باغ ولا ينصت اليه ولو
 قصد حذرا من تلفه وان
 منع مرید الدفع عنه جاز
 له دفعه واخذ سلاحه ولو
 حجر عليه ان لا يمسه
 وكذا ما يدفع به من ماله

او ماله او ما يجب على المسك الدفع عنه * كدائه * وله اخذ ماله ليهرب به
 لينجيه او ليحفظه ولو ابي لان بغى الباغي مضمية ودفعه طاعة والمنع عن ذلك
 تضيق والقاء في التهلكة * ولا يحل للمعاقدي صحة اشتراط ان لا يدفع عن
 صاحبه أولا يلزم كلاحق * اخر في العقد * متعلق باشتراط * وكذا كل من له
 او عليه حق كرحم وجار وعمد مع سيد وزوجة مع زوج ولا يحل اتفقا على
 ذلك * سواء اتفقا ان لا يلزم كلاحق * اخر اولى يلزم أحدهما حق * اخر لا عكسه
 وكذا لو قبلوا اللزوم مثل ان يشترط الزوج ان تنفق زوجته وتكسوه * وبطل
 شرطها وانحل ولو ابرماه * بان قال لا اثم عليك او جعلتك في حل لقوله صلى
 الله عليه وسلم من طريق عائشة رضي الله عنها يا معشر المسلمين ما بال اقوام يشترطون
 شروطا ليست في كتاب الله الا من اشترط شرطاً ليس في كتاب الله وان اشترطه
 مائة مرة ليس له شرطه لشرط الله اولى واحق وقيل كل تلك الشروط جائزة
 مبرمة ليست خارجة عن كتاب الله الا ما فيه الموت او الفساد في العقل او البدن
 * وان عقداها وشرط أحدهما على صاحبه ان يدفع عنه كل باغ وينجيه من كل
 متلف ولو ادى * انجاءه على ان ينجيه باسكان النون وعلى التشديد فاللهي ولو
 ادى ذلك المذكور من تنجيته او ذكر ضمير التنجية لانها بمعنى الانجاء * اتلف
 نفسه خير من شرط عليه ذلك * ولو قبل ذلك الشرط * في ترك * لذلك
 الشرط * او امضاه له * حال حضور الضرر ولو كان قابلا لذلك الشرط حين
 العقد ولكن ذلك غرور فالواجب ان يقول له اول مرة لا قبل وايضا في ذلك
 الشرط اجمال لا يجوز وهو ان ينجيه من كفرق ويموت هو وكذا ان شرطه كل
 على الآخر فلكل واحد تركه ولو امضاه الآخر على نفسه فحضر ففعل فيه ما لا يلزمه
 وكذا الكلام فيما دون النفس * وجاز شرطها * أي شرط الموقوفينها لاحدهما
 او لهما * وفعل ذلك * المذكور من التنجية المؤدية الى تلف النفس المنجي
 * ان لم يكن فيه هلاكه بكدم * وحرق وغرق مما ليس من انسان وفي الحيوان
 قولان في التنجية منه الموصلة الى الاخلاق * ولا يشترط عليه ذلك * أي لا يجوز
 ان يشترط ذلك لاحدهما او لهما في الضرر بما لا يكون من انسان او حيوان ككدم

كدائه ولا يحل للمعاقدي
 صحة اشتراط ان لا يدفع
 عن صاحبه او لا يلزم
 كلاحق * اخر في العقد
 وكذا كل من له او عليه
 حق كرحم وجار وعمد
 مع سيد وزوجة مع زوج
 ولا يحل اتفقا على ذلك
 وبطل شرطها وانحل
 ولو ابرماه وان عقداها
 وشرط أحدهما على صاحبه
 ان يدفع عنه كل باغ
 وينجيه من كل متلف
 ولو ادى تلف نفسه خير
 من شرط عليه ذلك في
 ترك او امضاه له وجاز
 شرطها وفعل ذلك ان لم
 يكن فيه هلاكه بكدم
 ولا يشترط عليه ذلك

وحرق وغرق وبرد وحر وحوع وعطش واذا اشترط ذلك لم يجوز الوفاء به الا ان طمع الموفي ان ينجو واشتبه عليه هل ينجو او هل يصل الى التنجية فيجوز له ولا يجب وقيل لا يجوز ولو طمع الا ان ظهرت له النجاة واتضح وظهر له الوصول الى التنجية واتضح كما قال * وان قدر على تنجية من نزل به * ضرر * بلا تلفه لزمه تنجيته ان تحقق عنده الوصول اليها * اراد بالتحقق الظهور والاتضاح لا اليقين * لا ان اشتبه * الوصول والنجاة واذا اشبهت التنجية جازت ولم تجب واما من كهدم فلا يجوز الا مع ظن نجاة المنجي واذا كان لا ينجو الاموت المنجي له من انسان فله الخيار * ولا * يلزمه التنجية والدفع لعدم من ينجي او يدفع عنه والسالة تصدق بنفي الموضوع * ان لم يحضر من يدفع عنه او ينجيه * مثل ان يأخذ العدو صاحبه ويقبوه ولا يدري أين هو أو يفرق في الماء المفرق الواسع ولا يدري أين هو فيه وكذا المال وكل ما لزمه تنجيته * ومن لزمه تنجية انفس مختلفة * او نفسين مختلفتين بأنواع التلف أو نوعيه وكذا ان اتحد نوع الهلاك * من قتل وحرق وغرق خير في * بدنه * واحد شاء * ان استمروا والا فلينظر الاصلح في البدن مثل ان يرى واحدا يحتمل البقاء الضعف الضر الذي هو فيه عن غيره او لجلاذته واحتياله او غير ذلك فليبدأ بمن لا يحتمل ذلك وانما يخاطب بالدفع أو الانجاء * ان لم يكن فيه اتلاف نفسه على غيره * يقتل غير الانسان له في الدفع والانجاء * لا يقتل انسان * اما اتلاف نفسه يقتل الانسان له فيجوز له ان يخاطر معه بالدفع والتنجية منه * اذ لا يلزمه ذلك * المذكور من التنجية من نحو الحرق والغرق وما ليس قتل انسان باتلاف نفسه وليس المراد انه يلزم ذلك في القتل بالانسان فانه أيضا لا يلزم ونفي لزوم ذلك في نحو الغرق والحرق لا يوجب جوازه لان غير الجائز أيضا لا يتصف باللزوم والتنجية من نحو الغرق باتلاف النفس لا يجوز * كما * في وسط قوله باب اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفه * ومعنى قوله لم يلزمه ضمانه انه لادية عليه ومعنى كونه لم يلزمه تلفه انه لا يخاطب بتلفه خطاب جناب ولا

وان قدر على تنجية من نزل به بلا تلفه لزمه تنجيته ان تحقق عنده الوصول اليها لان اشتبه ولا ان لم يحضر من يدفع عنه او ينجيه ومن لزمه تنجية انفس مختلفة من قتل وحرق وغرق خير في واحد شاء ان لم يكن فيه اتلاف نفسه على غيره لا يقتل انسان اذ لا يلزمه ذلك كما مر وان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفه

يقاد به والاولى اسقاط قوله بتلفه وكأنه اراد بنفي لزوم الضمان نفي الدية فقط ونفي لزوم التلف نفي الاثم * وان اشتغل بمن لا يطعم في خلاصه ونظر * بعد في حال اشتغاله اذ معناه اخر * من يطعم في * خلاصه * لزمه تنجية هذا * اي الذي طمع فيه وترك الذي لا يطعم فيه وان لم يشتغل بالذي طمع فيه ودام مع الذي لم يطعم فيه او رآه أولا ممن يطعم في خلاصه فأعرض عنه الى من لم يطعم فيه لزمه عندي ضمان الذي طمع فيه * وان تاب باغ حين رأى دافعا له وقتلا * مريدا لقتله * ونزل به * أمر * مهلك * من غير الدافع القاتل أو من ذلك الدافع القاتل على بغية الحاضر أو الماضي أو على ظلم لذلك الباغي * لزم من حضره * من الدافع او غيره * دفاع عنه * لتوبته وكذا ان تاب حين رأى دافعا بلا قتل او حين نزل به هلاك من نحو دابة أو غرق والله أعلم * باب * في الفتنة * يكون ابتداء فتنة بتنازع * في امر ديني او دنيوي لم يصب الحق فيه هذا ولا هذا او اصابه احدهما وكلاهما مفتن الخطي والخطاء والمصيب لتعديبه او مباح او حرام او مكروه * وتضاعف بقائل * باء ال فلاق ويابني فلان ونحو ذلك وما فعل بي كذا الا لقلته اوليائي ونحو ذلك مما يثير الساكن الذي يسمع او يوصل اليه السامع * وبناظر باء او كابر * كسلاطين كل وبخصال المفاخر او من ينسب اليه قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله اصل الفتنة الحمية والمصيبة على غير سبيل الحق فان قام عنه القتال صار قتالهم فتنة وبغيا من الفريقين جميعا ويكون أول ابتدائهما قتالا حراما ويكون أول قتالهما حلالا لبعض الفريقين وحراما على الآخرين ثم يكون بعد ذلك حراما عليهما اجمعين ثم يكون حراما على من كان له حلالا أولا * وما * مبتدا خبره او جوابه هو قوله فهو فتنة * كان اصله على حمية * يقع على باطل * وتغصب * دنيوي شبهه بالتغصب بالعمامة لانها تنفع الرأس * كتنازع وتفاخر * اي ذكر امر عظيم وذلك تجريد عن بعض المعنى فذكر ذلك البعض بقوله * على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم * كقولهم انا من لا يجري عليه ما يجري على اهل البلد او انا لا يسبقنا احدنا في فتح امر بلد كذا او باب كذا او انا

وان اشتغل بمن لا يطعم في خلاصه ونظر من يطعم فيه لزمه تنجية هذا وان تاب باغ حين رأى دافعا له وقتلا ونزل به مهلك لزم من حضره دفاع عنه

باب يكون ابتداء فتنة بتنازع وتضاعف بقائل وبناظر باء او كابر وما كان اصله على حمية وتغصب كتنازع وتفاخر على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم

لا تصدق نساءنا دون كذا أو أنا حسنيون أو فاطميون أو شرفه أو نحو ذلك ما هو
حق لكن صاحبه غر أو كبر أو مما هو غير حق * أو ما تقدم لهم وإن كانوا
لا ينسبون إليه * مما لا تحمل الحمية فيه * أو تنازعوا * فيه والعطف على الصلة
والرابط مقدر كما رأيت * على مباح لهم * أبيع لهم * فأراد فيه بعضهم زيادة
على حقه أو طالب فيه حالا لم تثبت له أو لم يبيع إلا لأحدهم فشاركه فيه الآخر
أو أبيع لكل طالب له فنع بعضهم بعضا فمن قوتل على بغيه فهو بحق ومقاتله مبطل
فقيام عنه قتال وا كل * للعدل أو أحدهما أو مادون النفس أو مشقة * ويكون
هذا التنازع * كذبا ينشأ عنه ما ذكر من القتال أو غيره فهو فتنة كما ذكره المصنف
بعد وإنما ذكرته قبل أن أعلم أنه مذكور في الآثار وإن المصنف ذكره وقوله التنازع
من باب التجريد عن بعض المعنى وذكر هذا البعض بقوله وأحدا منهم الفخر ويكون
صدقا ويزيدون فيه أعماهم بأنفسهم * ويرون غيرهم دونهم بعين النقص
وأحدا منهم الفخر والكبر ويكون كذبا ويدعونه بافتراء * بكونه كذبا هكذا غير
كونه منسوباً لنفسه * فهو فتنة * ولو صار فاعله أنشأ عنه قتال ولو مد بزمان *
ولا سيما أن نشأ في حاله وإن لم ينشأ فليس فتنة ولو كاذبا لكنه من حيث أنه معصية
هو فتنة بوسوسة الشيطان وخذلان الرحمن * وتكون * الفتنة * بكلام غيرهم *
مثل أن يذكروا غيرهم أحدهم بما يكون تقصيرا له على غيره أو يذكروا حرما * وبفعله *
مثل أن يقتل غيرهم أحدهم ويلقبه حيث يتهمة الآخر أو ينسب قتله إلى الآخر
وهذا من حيث النسبة من حنس الكلام ومثل أن يسرق غيرهم من بعضهم فيتهم
الآخر بالسرقة * وقد لا تكون فتنة من فاعله ذلك * أراد بالفعل * يشمل القول
برفع فتنة أي لا يثبت أن ذلك فتنة من فاعله * وتكون * الفتنة * من خافه
كتنازع على عدل وصواب من ديانة * هي ما يقطع فيه عذر مخالفته * أو غيره *
كذهب وأخذ الإنسان مال نفسه من سارقه أو غاصبه أو مال من له أخذه له أو
نفسه بعد إظهار الحق وقتل قاتل وليه أو طاعن أو باع * فمن قاتل على
تصويب ديانة المسلمين أو تنازع عليها أو حامي * من قاتل أو تنازع ذلك *
فأخربها أو با كبرها * في العلم كجابر بن زيد وإبي عبيدة والريم * وصلواتهم

أو ما تقدم لهم وإن كانوا
لا ينسبون إليه أو تنازعوا
على مباح لهم فقام عنه
قتال وا كل ويكون هذا
التنازع صدقا ويزيدون
فيه أعماهم بأنفسهم
وأحدا منهم الفخر والكبر
ويكون كذبا ويدعونه
بافتراء فهو فتنة أن نشأ
عنه قتال ولو مد بزمان
وتكون بكلام غيرهم وبفعله
وقد لا تكون فتنة من فاعل
ذلك وتكون من خافه
كتنازع على عدل وصواب
من ديانة أو غيرها فمن
قاتل على تصويب ديانة
المسلمين أو تنازع عليها
أو حامي أو فآخر بها أو
أبا كبرها وصلواتها

في الورع والكرامات * وسلفهم * عطف خاص على عام باعتبار أن الكبير أو
الصالح يكون سلفا وغير سلف وعام على خاص باعتبار أن السالف يكون غير بالغ
درجة الكبير في العلم وغير بالغ درجة الصالح في الصلاح أو بلغ ذلك لكن لم يستظهر
ولم يعتبر ذلك فيه بل اعتبر كونه سلفا في الدين معتمدا عليه فيه كبسب الله بن
أباض رحمه الله وسمي المتقدم في الدين المعتمد عليه فيه أو القم بشهرته سلفا تشبيها
بمن تقدم الإنسان من آباءه * فقاتله عليه * أي على واحد مما ذكر من التصويب
والتنازع والعمامة والفخار * أو مات * عليه بلا قتل عليه مثل أن يسافر أو
يشتي في ذلك أو يشتغل به فيصدمه حائط أو سارية أو دابة لم ينتبه لها أو يموت
في طريقه جوعا أو عطشا أو بسبع أو بانسان لا على ذلك * فقتله * بكونه بلا قتل
أو قتل * على عدل وصواب * والمناسب لذكر الفتنة وعدمه أن يقول فقتل
عليه * مات بالواو فعدل وصواب * وكذلك أن زين أفعالمهم * أو أفعالهم
* عند مبغضهم من مخالفهم أو * زين * دعوتهم * دينهم أو مذهبهم أو سيرتهم
* فمنازعه على خلاف ذلك والمحامي عليه مخطئ جائر * متصف بفتنة الباب
أفرد لتأويل ما ذكر أو يقدر لأحدهما مثل ذلك * أن قاتل على ذلك * والا
فهو مخطئ جائر غير متصف بفتنة الباب إذ لم يكن حرب على ذلك * فهو مقتول
في دينه وفي نسخة قتل على ذلك بالبناء للمفعول أي فهو مقتول في الفتنة والاولى
اولى لأن مفادها أن قتاله حمية * ومن نقص أو شتم هو أو أبوه * أو أمه أو ابنه
أو ابنته أو جده أو قريبه أو صاحبه أو جاره أو زوجه أو رفيقه أو عبده أو أجيره
أو شيخه أو تلميذه أو من يتصل به على وجه ما * أو عشيرته * أو أهل بلده أو
نوعه أو جنسه * أو قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك إذ هو * أي القتال على
ذلك * ظلم وجور * فكلاهما صاحب فتنة * ما لم يكن من صاحبه * مع ذلك
النقص أو الشتم أو القذف * ما يحل له دفاعه * أو قتله وهو مجتبه إليه للضرب
على حد ما مر من الخلاف متى يحل قتل من واجبك لضرب أو قتل أو سلب أو
كسب فادأ كان ما يحل به الدفاع أو القتل دافع أو قاتل على ذلك لا على
القمص أو الشتم أو القذف وإن كان القمص أو الشتم طعنا في الدين حل له قتله

وسلفها فقاتله عليه أو مات
فعلى عدل وصواب وكذلك
أن زين أفعالمهم عند
مبغضهم من مخالفهم أو
دعوتهم فمنازعه على خلاف
ذلك والمحامي عليه مخطئ
جائر أن قاتل على ذلك
ومن نقص أو شتم هو أو
أبوه أو عشيرته أو قذف
بظلم لم يحل له قتال على
ذلك إذ هو ظلم وجور
ما لم يكن من صاحبه
ما يحل به دفاعه

ولو لم يواجبه بضرب أو قتل أو سلب أو كشف * وإن قاتله شاتمه أو منقصه *
أو قاذفه * على ذلك * المذكور من قتال المشتم أو المنقوص أو المقذوف
شاتم أو قاذفه أو ناقصه أي أن شتمه أو نقصه أو قذفه فقاتل الشاتم أو الناقص
أو القاذف وقاتله الشاتم أو الناقص أو القاذف * فقاتلها جور * وإن رد إليه
مثل ما قال أو أجابه بما يجوز فجاهه ليضربه حل له قتاله ولو أجابه بما لا يجوز أو رد
إليه ما لا يجوز مثل أن يقول له يا مشرك فيقول له أنت المشرك أو يا زاني فيقول
أنت الزاني أو يقول يا زاني فيقول له يا سارق * وقد يوفى * القتال فتنه * بين
مشاركين على ما اشتركا * أن وقع تضارب أو تجاذب على ذلك * وإن كانت
الشركة * بعمود بحكومة أو بغيرها * كالينة * أو بامانة بأيديهما أو عارية *
أو نحو ذلك * مما تساويا فيه * ولا سيما بشراء أو ارث أو هبة * إن طلبه أحدهما *
أن يأخذه وحده أو يأخذا أكثر من حقه أو طلب حالا ليست له كاتفاوع بوقت
ليس وقته أو أن يحفظ نحو الأمانة وحده أو يكون بيده وحده * أو انتفع به بخاصته *
دون الآخر أو أكثر من حقه فكان القتال على ذلك أو طلب الانتفاع به له
خاصة أو الانتفاع بأكثر مما له وقد للتحقيق لا لا قليل ويجوز أن تكون للتقليل
النسبي والافلني بين الشركاء كثير قال الله جل وعلا وإن كثيرا من الخطاة
ليبغى بعضهم على بعض إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات * أو على ما اشتركا *
بحسب الحزر أو اليد من * ضالة أو لقطه أو حرام أو ربية * أو مكروه * أو على
مباح استويا فيه أو في منافعه كصيد أو حطب أو ماء * أو كلاء في أرض مباحة
أو مملوكة خرج بلا عناء * أو طريق أو ساقية أو استغلال أو نحو ذلك *
كالمصل وهو حفير وراء الجنان أو الحرث يمنع لثلا تدخله العروق أو لثلا تخرج
منه أو لثلا تدخله الدواب * فينكلا أن تقاتلا عليه * لأرادة أحدهما الاختصاص
به أو أخذا أكثر من حقه أو اختصاصه بوجه ليس له * إذا هو * أي القتال
عليه * ظلم وجور وفتنة * الما صدق واحد والمفهوم مختلف فمن حيث أنه نقص
لرتبة غيره وحقه يسمى ظلما ومن حيث أنه ميل عن الحق يسمى جورا ومن حيث
أنه عداوة أو بلاء اختبر به يسمى فتنة * وكذا معينها * أي من أعان أحدهما

وإن قاتله شاتم أو منقصه
على ذلك فقاتلها جور
وقد يكون بين مشتركين
على ما اشتركا وإن يعود
بمحكمة أو بغيرها أو
بامانة بأيديهما أو عارية
بما تساويا فيه أن طلبه
أحدهما أو انتفع به بخاصته
أو على ضالة أو لقطه أو
حرام أو ربية أو على مباح
استويا فيه أو في منافعه
كصيد أو حطب أو ماء
أو طريق أو ساقية أو
استغلال أو نحو ذلك
فينكلا أن تقاتلا عليه
إذا هو ظلم وجور وفتنة
وكذا معينها

فهو صادق بما إذا أعان إنسان أحدهما أو أعان الآخر إلا خروا بما إذا أعان الإنسان أحدهما
ولم ينه الآخر إلا خروا بما إذا أعانتهما جميعا إنسان واحد بمرءة مثل أن يعين أحدهما بنفسه
والآخر بماله أو يعينهما معا بماله أو أعان أحدهما تارة والآخر تارة بنفسه أو ماله
وسواء * أمكنهما به معا بمرءة * كسقي من ماء واسع وغسل فيه واحتطاب من
أرض واسعة أو احتشاش منها * أولا * كزجر من بئر واحدة ضيقة لا تتحمل
دلوين * وكذا العامة * وهم عشرة أو غيرها على الخلاف السابق في قدر العامة
أن تقاتلوا كما لا يجوز فهم أهل فتنة وكذا معينهم * وإن اشتركا ذلك فإراد
أحدهم انتفاعا به وحده * أو ينتفع به أكثر من ماله أو على وجه ليس له * فتنه
بأقربهم فإن قاتلهم عليه فهو باغ * هو ومن يعينه وليسوا بقاتلهم ولا معينهم وكذا
كل من قتل كما يحل له ليس باغيا ولكن إذا كان المنع بمجرد الكلام فمن قاتل
فهو باغ ولو بالمنوع * ومن قاتل على أن لا ينتفعوا به فإن كان * الانتفاع به
* يفسده * بالذات في الحين * أو يقوم عنه فساد * بعد ذلك * كنقص *
قوة * عينه * أي ذاته كالذبول والضعف والهمال * أو ذهب بعضه حل له
قتله * أي هم على ذلك وكذا أن أراد الانتفاع المؤدي إلى ذلك وقتلوه عليه
حل لهم قتاله ومعين الحق محق ومعين المبطل مبطل * وحرم * القتال من صريده
أو شارع فيه على منع الانتفاع قليلا كان المريد أو الشارع أو كثيرا * وهو جور
أن كان * الانتفاع * لا يفسده * في الحين * ولا يقوم عنه فساد * بعدلانه
مجمول للانتفاع * وقيل غير ذلك * وهو أن قتال المانع من الانتفاع به حق
ومريد الانتفاع والشارع مبطلان حتى يتفقوا جميعا لأن شبهة الشركة مانعة فذلك
كالحد يدفع بالشبهة وسواء في القولين أن يمنع المانع على الإطلاق أو على وجه
مثل أن يمنع من سكنى أدار المشتركة بالدول وبالكراء وبغير ذلك مع أنه لا يمكن
قسمتها ومثل أن يمنعها بالكراء وينعها بالدول والقول الأخير الذي ذكره المصنف
ليس يتصور في كلا البراري وحطبا ومائها ونحو ذلك إلا أن سبق لهم اتفاق
على شيء في بركة ونحوها وكانت بمنزلة الأملاك المعمولة وأولى من ذلك أن تكون
الإشارة إلى قوله حل له قتاله * وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراما * عليهما

أمكنهما به معا بمرءة أولا
وكذا العامة وإن اشتركا
ذلك فإراد أحدهم انتفاعا
به وحده فتنه بأقربهم فإن
قاتلهم عليه فهو باغ ومن
قاتل على أن لا ينتفعوا به
فإن كان يفسده أو يقوم
عنه فساد كنقص عينه
أو ذهب بعضه حل له قتاله
وحرم ودو جورا أن كان لا
يفسده ولا يقوم عنه فساد
وقيل غير ذلك وقد يكون
ابتداء قتال الفريقين
حراما

جميعا او حلالا لاحدهما * حراما على الآخر و يبقى على ذلك وقد يحل لاحدهما
 ثم يحرم * عليه كالاخر ويحرم عليه ويحل لمن كان عليه اولا حراما ويتصور
 ذلك بالتوبة وبالتمدي وبقيام اليانة * وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها
 لا يصلح * خالص عن حقد * او هذنة * اي صالح مع حقد زمانا فان تركاها
 يصلح خالص فلا يمدان من اهل الفتنة بما جاء بعد وان تركاها بهذنة فاهل فتنة
 طويلا * ولا سيما ان تركاها زمانا قصيرا * ثم تأنلا وان لا على اصلها الاول *
 مثل ان تقوم على شيء اخر ولو حل لاحدهما هذا الامر فان هذا سبب لها ورجعا
 الى الاول بسببه * فاهل فتنة * ولا سيما ان تقاتلا على الاصل الاول وذلك
 ان الواجب عليهم التوبة ولم يفعلوا فحكم عليهم بالفتنة ونجا عند الله من له الحق
 وقتل ولم يقصد الا ولي * وكذا معينهما وان بغلبة * ولا سيما بنفسه او ماله
 او بغير ذلك سمي حب الباطل بتقلب اعانة لانه سبب للاعانة ويكون
 ذلك جمعا بين الحقيقة والمجاز لانه بالغ بقوله وان بقلبه علمنا ان المعين بقلبه قد
 لوح اليه بقوله معينهما وقد يخرج عن ذلك بعدم المجاز بان يريد اعانة القلب
 سواء قرنت بمال او نفس اولا او بان يريد باعانة القلب الدعاء فيه فهو لا
 كلهم اهل فتنة شركاء فيها وفي دماها قريبا او بعيدا رحما او اجنب وعند صلى
 الله عليه وسلم من قتل احدا بدعائه كمن قتله بسيفه وعنه صلى الله عليه وسلم
 يرقد الرجل في بيته وعلى سريره وسيفه بقطر على رأسه دما من تلك الفتنة
 وهو بعيد عنها وحكمة ذكر الرأس والله اعلم التشديد بان حبه ذلك كأنه
 قطع لرأسه وانه انما يعلو السيف على جهة الرأس ليسهل له تناوله ان فاجأ
 حادث وتقدم مثل هذا قول الشيخ احمد وما ذاك الا من حبا وحب اهلها
 وميل قلبه الى ناحية منهم دون الاخرى على الدنيا وشرقها لنفسه او لغيره او ما
 يخاف من الذل على غيره او اراد العز لبعضهم والذل لبعضهم والفرح لمن اصابته
 منهم مصيبة والحزن على من اصابته منهم * ولا يحيط عنه * اي عن المعين
 بقلبه * الا الضمان * في الحكم * وان قام فريق على الحق فأكل * مالا * او
 قتل * نفسا او جنى مادي النفس وذلك كانه تعدية * فله * هو * ظالم * اذ قارف

او حلالا لاحدهما ثم يحرم
 وان كانت بينهما فتنة ثم
 تركاها لا يصلح او هذنة
 طويلا ثم تأنلا وان لا على
 اصلها الاول فاهل فتنة
 وكذا معينهما وان بغلبة
 ولا يحيط منه الا الضمان
 وان قام فريق على الحق
 فأكل او قتل فظالم

مالا يحل له * وان فعل ذلك بمضه * اي بعض الفريق * اعطوا * أي باقي
 الفريق * منه الحق * ككتاب ديب او تعزير او نكاح او قتل يقتله الولي او اعطاء
 الدية او الارش ورد ما أكل ان قدروا عليه * او نفوه * من بينهم * وان لم
 يقاروا عليه وكانوا على حقهم * والفريق الآخر على بطلانه * ان فعلوا *
 ان فعل باقي الفريق الحق ما ذكر من اعطاء الحق او الفبي ان لم يقدروا عليه
 * والا فاهل فتنة * كما ان القاتل او الاكل والفريق الآخر اهل فتنة سواء
 اعانوه على ما هو فيه من اصراره على بغيه او على احداث بغي اخر او لم يفعلوا
 هذه الاعانة لكن لم ينفوه ولم يخرجوا منه الحق لان ابقائه على ذلك معهم دفاع
 عنه اذ لا يوصل اليه وهم يقاتلون وان قدروا على اخراج الحق منه فنفوه فهم اهل
 فتنة لان نفيه منع له وان لم يقدروا على نفيه ولا على اخراج الحق منه فليتركوا
 القتال حتى يزول عنهم وقيل يقاتلون ولا يردون عنه ولا ينوون الدفع عنه وان
 قدروا على اخراج او النفي فتركوه للمضرة التي ترد على ذلك فليلزم لهم
 القتال على ذلك وقيل لا * وان * اعانوه * تركوا اعانته وتابوا منها * ولم
 يتب * هو * او تابوا بجميعهم * هو * هم * او * تاب * كلا الفريقين * الحق
 والمبطل باعطاء الواجب * زال عنهم اسمها * اي اسم الفتنة * وحكمها * بحسب
 من تاب لان العطف باو فان تابوا من الاعانة زال عنهم اسم الفتنة وان تاب
 ولم يتوبوا زال عنه فقط وان تاب الفريقان زال عنها وان تابوا الا المحدث
 للباطل زال عنهم لاعنه * فقاتلهم * منهم او من غيرهم على ما تب منه * بعد
 التوبة باغ * مقتن * الا ان قاتلهم على ما حل له قتاله به من شيء احدثوه او
 شيء اخر لم يتوبوا منه * ومن مات من اهلها مات لاهل سبيل الحق *
 مات بوجه ما * ولو بقدر منهم او على ماله او في طريقه او في سفر ابيح له *
 او في طاعة * او مشتغلا بحاجته حيث يكون مبغيا عليه لولاها * اي لولا الفتنة
 المتقدمة والا لولا اسقاط قوله لولاها لانه مبغيا عليه كانت الفتنة او لم تكن * او *
 مات * بمرض * او سبغ او حرق او غرق او هدم او جوع او عطش او برد
 او غير ذلك وذكر الحنف بعد المرض ذكر للعام بعد الخاص لانه يموت بلامرض

وان فعل ذلك بمضه
 اعطوا منه الحق او نفوه
 ان لم يقدروا عليه وكانوا
 على حقهم ان فعلوا والا
 فاهل فتنة وان تركوا
 اعانته وتابوا منها او تابوا
 بجميعهم او كلا الفريقين
 زال عنهم اسمها وحكمها
 فقاتلهم بعد التوبة باغ
 مقتن ومن مات من اهلها
 مات لاهل سبيل الحق ولو
 بقدر منهم او على ماله او
 في طريقه او في سفر ابيح
 له او مشتغلا بحاجته حيث
 يكون مبغيا عليه لولاها
 او بمرض

ايضا حتف انفه كما يموت حتف انفه وهو مريض * او حتف انفه * اي مات بلا قتل ولا ضرب والحتف الموت واضيف لان النفس يخرج من الانف في موته اذا لم يميت بضرب او قتل حال الضرب او القتل وقد قيل تخرج نفسه من الجرح والمراد موته بلا قتل او ضرب ولا مرض لان المرض مذكور قبله * او كان اثني او عبدا * ولا سيما ان مات في حرب تلك الفتنة او كان ذكرا او اثني فهو من اهل الفتنة ولو لم يحضر القتال * ان كانت الحمية في قلبه * وفي الحديث نية الكافر شر من عمله بخلاف ما اذا نسي الفتنة او ذكرها ولكن لم يشتغل بها وتاب من جميع الذنوب ولم تلزمه تباعة او لزمته وتصل منها فلا يكون من اهلها * ولا يقاتل احد منهم اذا دهمهم عدوهم او قاربهم ان كان معهم بمنزل او رفقة * او في موضع جمعهم * او على طريق * كانوا في مباح او حرام او عبادة * ولا يشترك معهم قتالا اذا لحقهم اهلها * اي اهل الفتنة ليقاتلوه ولو جاءوا ليقاتلوه على امر حق لا تصافهم بالفتنة والبغي فيغير هذا الامر ويقاتل معهم مفتئا حادثا لم تقدم له فتنة * ولا يقاتلهم * وحده ايضا كذلك * ويجوز القتال معهم ان لم يكونوا بدا للعسكر * اي كبيرا عليهم قويا يرجع الامر اليه اي ان لم يكن به ضمهم بدا لباقيهم * او قواما عليه * بالدين او الطعام او السلاح او غير ذلك * لباع او مفتن * هذه اللام عائدة الى لفظ القتال وهي للتقرية والمعنى انه يجوز للانسان ان يقاتل الباغي والمفتن مع العسكر الذي هو فيهم ان لم يكن المفتنون الذين فيهم يجري امرهم باطلا وذلك ان تقاتل بهم وانت رئيسهم محق بخلاف ما اذا رجع الامر اليهم فلا تقاتل معهم واذا كان اليك قاتلت بنية الحق * وقيل يقصد به * اي بالقتال * الباغي * الذي بغى في الحال * لا المفتن * الذي تقدمت له فتنة مع العسكر الذي هو فيهم وكان هذا العسكر بها والذي جاءهم كلاهما من اهل الفتنة والحمية * ويدفع * هذا المفتن على هذا القول دفعا فقط بلا قصد لقتله ولا ضمان ان مات بالدفع * ومن ثم * اي ومن اجل ما تقدم من انه لا يشترك الانسان قتالا مع اهل الفتنة على القول الاول ومن انه لا يجوز الا ان لم يكونوا

او حتف انفه او كان اثني
او عبدا ان كانت الحمية
في قلبه ولا يقاتل احد
مهم اذا دهمهم عدوهم
او قاربهم ان كان معهم
بمنزل او رفقة او على طريق
ولا يشترك معهم قتالا اذا
لحقهم اهلها ولا يقاتلهم
ويجوز القتال معهم ان لم
يكونوا بدا للعسكر او
قواما عليه لباع او مفتن
وقيل يقصد به الباغي
لا المفتن ويدفع ومن ثم

بدا للعسكر او قواما عليهم على القول الثاني ومن انه يجوز قتال الباغي معهم فقط دون المفتن الا مدافعة * لا بصاحب مفتن ولا بقاتل مفتن ولا يقاتل فيه ان كانت * فتنة * فيه ولا حيث يشبه فيه المفتن * بفسيره ولا سيما الباغي * ففاعل ذلك * المذكور من مصاحبة مفتن او اقامة معه او يقاتل او من كونه حيث يشبه به * ن اصابه شيء * في بدنه * ولو غير موت * من جرح او كسر او اثر او زوال منفعة عضو * ولم يعرف * اي والحال ان العدو لم يعرفه انه ليس بمن يقاتله * مقارف * اي متناول ومكتسب * ذنبا عظيما بينه وبين ربه * فهو كبيرة يبرأ بها منه ومعنى قوله بينه وبين ربه انه لا ضمان عليه يطالب به اذ لم يفعل موجه وان عرفه العدو ليس مفاتله فاصابه بشيء فقد عصى عصيانا دون ذلك الذنب العظيم لان اصابته لم تأت من حيث ثبت حيث هو لا يعرف بل عمدا من مصيبه وانما حكمت بمصيبته لانه تعمد الكون في مظنة القتال ومعنى قولهم انه من بات في منزل الفتنة هلك انه مظنة الهلاك ببله الى باطل بقلبه او لسانه او ببله او بان يصاب بضرفان لم يكن ذلك او لم يعرف انه منزل فتنة لم يهلك * وان بات مع مفتن * او باع * او اصطحب معه او كانا * هو والمفتن * بمنزل * او جمعه معه موضع ما * فرجع عن باطله وتاب جازله القتال عليه والمنع * له * من مطالبه ببغي * متعلق بمطالب ولا يمتنع من مطالبه بحق آخر غير الذي تاب منه * ويدفع من بمنزل * او موضع ما * فيه مفتنون * او باغون او اثنان او واحد * او رفقة * فيه مفتنون او باغون كذلك * ان لحقهم مثلهم * اي مفتنون او باغون * او زحف اليهم * مثلهم * عن نفسه * متعلق بيدفع * او ماله * بيده او من ليس من اهل الفتنة * ولا يكون ذلك * الدفاع * منه اعانة لهم * اي للمفتنين الذين هو فيهم وكذا الباغون * وله ان يقف عليها * اي على نفسه وماله وانما اعاده ليعني عليه قوله * وعلى بيته * بذاته وبما فيه من عيال ومال * قيل او على من لزمه منعه * من ولد او والد وقريب وزوج * وان من اهلها * اي وان كان الذي لزمه منعه من اهل الفتنة على ان ينصف منهم الحق بعد ذلك لاهله والاولى ان لا يذكر المصنف ذلك

لا بصاحب مفتن ولا
بقام معه بمنزل ولا يقاتل
فيه ان كانت فيه ولا
حيث يشبه فيه المفتن
فدفع ذلك ان اصابه
شيء ولو غير موت ولم
يعرف مقارف ذنبا عظيما
بينه وبين ربه وان بات
مع مفتن اصطحب معه
او كانا بمنزل فرجع عن
باطله وتاب جازله القتال
عليه والمنع من مطالبه
ببغي ويدفع من بمنزل فيه
مفتنون او رفقة او باع
مثلهم او زحف اليهم من
نفسه او ماله ولا يكون
ذلك منه اعانة لم وله ان
يقف عليها وعلى بيته
قيل او على من لزمه منعه
وان من اهلها

وان لا يجوز اذ كانوا من اهل الفتنة الا على ان يضمن الحق منهم لادله امامهم
او من ماله اذ اكان المرجع للمال * وجازت لناظرهم * اي لناظر اهل الفتنة
* ينهبون مال من جرى بينهم وبينه حرب وقتال * من مثلهم في الفتنة ويكفي
ذكر الحرب او القتال عن الآخر * ويريدون كشف حرم نسائه وذراريه *
وغيرهم والماء عائدة لمن جرى له حرب وقتال من اهل الفتنة وهو من في قوله
من جرى * وماله * اي وكشف ماله المخزون والبحث عنه لينهب فلا يتكرر
مع قوله ينهبون مال الخ ولو استغنى عنه بقوله وينهبون مال الخ لجاز لان نهب
المال يفضي الى استكشاف المال المخزون لينهب * دفاعهم * فاعل جاز * عن
ذلك * المذكور من الهب والكشف * وقالهم عليه ان لم يقصد حمية عنه
وهو فعل ابي خزر قدس * اي طهر * الله * الرحمن الرحيم * روحه * عن
اهل سجين بان يجعلها في اهل عليين ذكرها انه وقعت حرب وفتنة بين بني
يقرن وبني واسين فاتبعهم بنو يقرن حتى بلغوا منزل ابي القاسم يزيد بن مخلد
وفيه زوجه وتسمى الغاية بالياء المثناة اخر الحروف وليست من اهل الفتنة فوثب
اليها رجل من بني يقرن لياخذ مامعها من اللباس او غيره فنظر اليه ابو خزر ينفى
ابن زلتاف رحمه الله وهو راكب على فرس له فقال بينهم وبين ما ارادوا من
انكشاف العورة فزعمهم واتبع فارهم والله اعلم بعدة من قتل منهم فلما كان من
الغد سار ابو خزر الى بني يقرن بالصلح بينهم وبين واسين فاعطوا الصالح ولم يخش
منهم ما فعل بهم بالامس من القتل ولعل ذلك لمزيد شجاعته رضي الله عنه وعنا
اولكونهم يعذرونه في ذلك اذ كانت زوج صاحبه في العشرة والرياسة والعلم
ويعلمون انه لا صبر له على ذلك واستدل بفعل ابي خزر على انه يجوز الدفع
عن اموال اهل الفتنة ونسائهم ووجه الدليل انه لما راهم شرعوا في سلب المرأة
قاتلهم وكونها ليست من اهل الفتنة واقعة حال لاعلة وبالاولى الدفع عن الصبيان
والله اعلم * فصل لا يقتل باع اختلط بدوي فتنة حتى يفرز * اي اذا كان كل
فريق مفتنا مبطلا مع الآخر وبني انسان من غيرها على احدهما واختلط بالآخرى
فلا يقاتله الفريق المفتن حتى يفرز من الفريق الآخر اي ينزل عنهم ومادام فيهم

وجازت لناظرهم ينهبون
مال من جرى بينهم وبينه
حرب وقتال ويريدون
كشف حرم نسائه
وذراريه وماله دفاعهم
عن ذلك وقتالهم عليه ان لم
يقصد حمية عنه وهو فعل
ابي خزر قدس الله روحه
فصل
لا يقتل باع اختلط
بدوي فتنة حتى يفرز

فلا يقاتلونه ولو تميز وعرف بعينه وكذا من يعين الفريق المبغى عليها لا يعينها حتى
ينزل وسواء في ذلك جاء الباغي مع الفريق المفتن فبني على الفريق المفتن الآخر
او بني قبل ثم جاء مع المفتن او جاء الفريق المفتن الى الباغي وهو في الفريق
الآخر كذلك لثلاثا يبيع الفتنة التي سبقت * وجوز دفعه مع ما عليه * اي على
اي حال كان عليه من اختلاط ان عرف او انزال * او لم يقصد الا دفعه
وان عن حاله * والماء في قوله عن ماله عائدة الى الدافع المدلول عليه بالمقام
ولفظ الدفع * او * عن * ما يصل به اليه * الضرر واخبر للضرر مع انه لم يذكر
لدلالة المقام عليه وأولى من هذا ان يرجع الضمير للباغي اي عما يصل الباغي به
اليه اي الى الدافع ويجوز عود الماء في قوله عن ماله الى الباغي اي يجوز دفعه
ولو عن ماله الذي كان منعه عنه تهويئاً له وتضييماً مثل ان يحول بينه وبين طعامه
وشربه وسلاحه ودوابه يفعل ذلك كله به ولو لم ينزل عن الفريق المفتن وفي
النسخة او ما يطلبه اليه اي من الفاحشة * ورخص لمن لم يكن من اهلها
ان يخاف ضرا يصل اليه منهم * اي من اهل الفتنة * ولم يقصد حمية من معه *
من اهل الفتنة الآخرين * ان يدافعهم * وهو في اهل الفتنة الآخرين ولو
كانوا يقاتلونهم معه على حقه او حمية * ولا يتركهم بلوغ مرادهم وان لنفس
غيره او ماله * اي او مال غيره ولو لم يكن في ضمانه ولو كان مال او ولد المفتن
اذ لم يقصد حمية بل قصد الحق * ورخص ايضا في قتال ذوبها لاحد على *
امر غير المال ايضا كبيع من رعي او صلاة او نحوها * صالح له او * على صالح
* لمن لم يكن من ذوبها * ووجه الترخيص له انه يقاتلهم مع اهل فتنة سواء
يقاتلهم مع اهل الفتنة الآخرين او وحده سواء قاتلوا معه حمية او لذلك الصالح
سواء كان الامر الصالح دينيا مثل ان يريد تهوين شوكة الكفر كما يقاتلهم الامام
اولانهم قد اذوا المسلمين او يؤذونهم او دينيا مثل ان يكون ان لم يقاتلهم
ذهبوا الى ماله او مال احد فيفسدوه او ياكلوه او يذهبوا الى نفس يقتلونها
او يؤذونها * ويدفع * بنصب عطف المصدره على قتال او بالرفع عطفاً لقصة
على اخرى * ضرهم * وهو في قوم آخرين مفتنين مع هؤلاء يدفع عنهم على

وجوز دفعه مع ما عليه او
لم يقصد الا دفعه وان
عن حاله او ما يصل به
اليه ورخص لمن لم يكن
من اهلها ان يخاف ضرا
يصل اليه منهم ولم يقصد
حمية من معه ان يدافعهم
ولا يتركهم بلوغ مرادهم
وان لنفس غيره او ماله
ورخص ايضا في قتال
ذوبها لاحد عليها صالح
او لمن لم يكن من
ذوبها ويدفع ضرهم

نيتة او وحده او يدعون معه على نيته يجوز له في كل ذلك دفاعهم وقتلهم ولا
يحذر من قتلهم * او دفعهم * ما لم يقصد حمية على مقتن * وان قصدها
لزمه عند الله ما فعل * وكذا ان كان فيمن يقاتل * اي في اهل فتنة يقتلون
* مقتن * مع الدافع الحق * وقاطع ونحوهما جازله قتلهم * اي قتال المقتن
والقاطع ونحوهما كالمرتد وقاتل وليه والطاعن في الدين * ان لم يحرم مقتنا على
مثله * اي ان لم يقصد حمية المقتنين الذين هو فيهم * على المقتنين الاخرين
* ولو كان مع ذوبها * ويتصور ان يكون قاطعا مثلا ومقتنا مع الفتنة التي انت
فيها وكتلتها مبطلة فقاتله معهم من حيث انه قاطع مثلا لاحمية ويدفع اهل
الفتنة دفعا ان عارضوه * وحل * له * قتل مانعهم * عن القتل سواء كان
المانع من اهل الفتنة الذين هو فيهم او من غيرهم من الناس والمعنى انه يحل له
قتل من منع من يحل قتله من اهل الفتنة والقاطعين للطريق ونحوهم كالطاعنين
في الدين * ولو كانوا * اي المطلوبون وهم القاطع ونحوه * معه * اي مع
المانع والمعنى والحاصل انهم معه لانه ان لم يكونوا معه لا يقتله ولا وجه لذلك
ليكر ان امكنه دفعه او قتله ليركه الى الذهاب او القتال * وجوز لمقتن تاب *
من فتنة * وتزع منها ان يقاتلهم * اي بقاتل المقتنين والقاطع ونحوهما * كغيره
وان يعين على ذلك * وان يقتل من معه من قتلهم * وان يستعان به * عليهم
دفع بهذا توهم من يتوهم انه لا يحل ان يستعين به لما تقدم له من الفتنة مع
المستعان عليه الا ان ظهرت له ريبة * وان نوى الاعانة فقط * دون الحمية
* وان استعين به * بعد توبته على عدوه الاخر المقتن معه قبل او استعين
بغير المقتن * على حق فقتل * احدا من العدو او جنى مادون النفس او قاتل
* على حمية اثم * هو بحميته وما ترتب عليها اثما كبيرا وكذا ان لم يترتب عليها
* لا مستعينة * ان لم يقصد الحمية * وكذا * يا اثم اثما كبيرا * من قاتل عليها *
اي على الحمية * وهو في جماعة بني عليها * والحال انهما في عسكر الحق *
او بني على عسكر الحق جملة فقاتل معهم وهو قاصد للحمية ولا اثم على العسكر او
الجماعة في حميته ان لم يعاونه محاميا على الباطل فان علموه اخرجوه على حد مامر والمراد

ولا يحذر من قتلهم ما لم
يقصد حمية على مقتن
وكذا ان كان فيمن يقاتل
مقتن وقاطع ونحوهما جاز
له قتلهم ان لم يحرم مقتنا
على مثله ولو كان مع ذوبها
وحل قتل مانعهم ولو كانوا
معه وجوز لمقتن تاب
وتزع منها ان يقاتلهم
كغيره وان يعين على ذلك
وان يستعان به ان نوى
الاعانة فقط وان استعين
به على حق فقتل على حمية
اثم لا مستعينة وكذا من
قاتل عليها وهو في جماعة
بني عليها في عسكر الحق

بالحق الحق مطلقا حق الدنيا أو حق الدين أو كلاهما * والمقاتل عليه * اي
على الحق الديني بدليل قوله * او على الديانة * المحقة * كالامام * والوالي
والجماعة * ان كان بينهم وبين عدوهم قتال لم يضرهم فعل بعض اهل العسكر
مالا يحل من قتل على فتنة * او حمية * او حرام او اكل * للمال او جنابة دون
النفس او منع عن حق * اذ حرم عليه ذلك ويا اثم به * دونهم اذ لا يصدق
عليهم انهم فعلوا حراما كانه قال اذ اتى وحده بالمحرم * وان تاب * من فعله
مالا يحل * جازله ما للمسلمين * من القتال والقتل وما دونه * وينظر للاصل
الاول * وهو هنا انهم على الحق * وان حل لم يضرهم احداث بعضهم * فعلا
* محرما ويمضون على اصلهم * من كون القتال والقتل وما دونه حلالا لهم غير
انهم ينصفون الحق منه وان لم يقدروا اخرجوه من بينهم وان لم يقدروا تركوا
القتال حتى يخرج وان لم يمكنهم ذلك قاتلوا على نيتهم الاولى ولم يضرهم قتاله
ونيته * وان حرم * الاصل الاول بان كان قتلهم او فتنتهم اولا على الباطل
* لم يحل قتلهم الا ان انقطع * ذلك الاصل الاول وتابوا منه * وان فعل بعض
الفاتنين ما يحل به دمه كقطع * للطريق وطعن في الدين ومنع الحق وزنى مع
احصان * جازلحاربهم * اي لمن حاربهم قبل ذلك * حرب فتنة قتلهم على
ذلك * والاعانة على قتلهم وكذا ما لا يحل به قتله كسرقة وجلد على زنى بلا
احصان او على غيره او كما يقول القاضي للناس اضرخوا فلانا فانه يجوز لمحاربه
حرب فتنة العمل في ذلك والاعانة * ان تاب * المحارب حرب فتنة وهذه
التوبة لغوية بمعنى مجرد ترك القتال لغرض ما كثر ويرد وجوع وعطش وخوف
الغلبة لئلا يتكرر مع قوله وان احدث بعض الفاتنين مبيع دمه الخ * منها * اي
من الفتنة * قبل حدوثه * ما يحل به دم الفاتنين لا ان لم ينسب ولا ان تاب
بعد حدوثه سدا للذريعة وباب التهمة اذ لا يؤمن انه اظهر التوبة ليتوصل الى
التعافية في عدوه * وجوز * ان يقتل ويفعل ما ذكرنا كله * ان قتلهم * اي
اراد ان يقتلهم او يفعل ما ذكرنا * عليه * اي على ما يحل به دمه او مادون
ما ليس به دمه فيفعل او يسعى فيما يستحق * فقط * لا على الحمية او الفتنة * وان

والمقاتل عليه او على
الديانة كالامام ان كان
بينهم وبين عدوهم قتال
لم يضرهم فعل بعض اهل
العسكر مالا يحل من قتل
على فتنة او حرام او اكل
اذ حرم عليه ذلك ويا اثم به
وان تاب جازله ما للمسلمين
وينظر للاصل الاول
وان حل لم يضرهم احداث
بعضهم محرما ويمضون على
اصلهم وان حرم لم يحل
قتلهم الا ان انقطع وان
فعل بعض الفاتنين ما يحل
به دمه كقطع جازلحاربهم
حرب فتنة قتلهم على ذلك
ان تاب منها قبل حدوثه
وجوز ان قتلهم عليه
فقط وان

لم يثبت منها * او تاب بعد حدوث ذلك * وحرم تقض صلح من فتنه ان لم يقع من احد * قبل الصلح او بعده * مبيع دمه * او مادون دمه من الحقوق كان الحق او الدم لمن كان في الفتنة واصطالح معه او لغيره * فيطلب به * يطلبه به من كان في الفتنة واصطالح معه * ولا تكون مطالبته * بذلك الحق او الدم * فتنة * جديدة ولا رجوعا في الفتنة الاولى بالنقض لان هذا طلب حق محض لم تشبه كدرة الفتنة اذ كان بعض صحيح وكذا ان امر من كان في الفتنة من يطلبه وقوله ان لم يقع الخ شرط شبيه بالاستثناء المنقطع لان المطالبة بدم او حق ليست من الفتنة فضلا عن ان تستثنى منها بالشرط ويحتمل ان يكون شرطا لمخوف اي فيبقون على السكون والسلم وعدم المطالبة بشيء ان لم يقع من احد الخ * وان حدثت فتنة * بين قوم بعد فعل بعضهم * امرا * مبيحا دمه * او مادون دمه * لم يحل * لاهل الفتنة من الجانب الآخر * قتله * ولا فعل ما يستحقه * على فعله * سدا للذريعة * حتى ينقطع اصل فتنتهم * بالصلح او بالتوبة وخصص لاهل الحمية * ويزال * اصل الفتنة بالبناء للمفعول * بتوبة الفريقين * اي يزيله الواعظ او الناصح بتوبتهما بان يأمر بهما فأتوا او يزيله الفريقان بتوبتهما ولو قال ويزول بالبناء للفاعل لكان اولى * او * بتوبة احدهما * فيحتمل زوال عن مجموعهم وبقي لمن لم يثبت سواء كان الفريق التائب فيه ذلك الفاعل للمبيع او كان الفاعل في غيره لانه انما يقتلون الفاعل فقط * او بمن يقرهم على تركها * اي ترك الفتنة وجاز لغيرهم القتل وما دونه واذا تابا هما او احدهما او اصطالحوا او قهروا على تركها فتركوها * فمن احدث منهم بغيره على غيره * منهم * حل قتاله * لباقيهم كلهم كما حل لغيرهم وكذا حل لهم ولغيرهم مادون القتل اذا فعل موجه وخصص ان يقتل بعضهم فاعل مبيع دمه ولو قبل انقطاع فتنهم ان قاتل على الحق لا الحمية وكذا ان يفعل ما يستحقه ان فعل ما يوجب مادن الحق ولم يذكره لانه يعلم بالاولى من الترخيص الذي ذكره قبل هذه المسائل اذ قال ويجوز ان قتلهم فاذا كان الترخيص في مسألة الحدث بعد الفتنة كان بالاولى في مسألة الحدث قبل الفتنة

لم يثبت منها وحرم تقض صلح من فتنه ان لم يقع من احد مبيع دمه فيطلب به ولا تكون مطالبته فتنة وان حدثت بين قوم بعد فعل بعضهم مبيحا دمه لم يحل قتله على فعله حتى ينقطع اصل فتنتهم ويزال بتوبة الفريقين او احدهما او بمن يقرهم على تركها فمن احدث منهم بغيره على غيره حل قتاله

* وان احدث بعض المفاتين مبيع دمه حل قتاله * او فعل ما دون مبيع الدم حل فعل ما يستحقه * لتائب من فتنه وبغيره * اي كما يحل لغير اهل الفتنة * وخصص في قتاله على ذلك وان لغيره * اي لغير تائب منهم وذلك في النفس وما دونه وغير ذلك لا على الحمية وذلك تكريرا لما مر قريبا الا لما مر من ان التوبة في ذلك لغوية وقد قيل * عن بعض المشايخ * يرفع ضارب * اي مريد ضرب شارع في عمله * يده على حل * اي والحال ان الضرب حلال له * فتقع ضربته على حرمة * فيكون قد رفع يده للضرب وهو محق وما انتهت ضربته الا وهو مبطل * كضارب حلال الدم * اي مريد ضرب شارع في عمل الضرب لحلال الدم او ما دونه ممن حل له ضربه ويحتمل ان يريد بحلال الدم هنا وفي مثل هذا المحل من حل ضربه في بدنه سواء بالقتل وما دونه * بكطعن * بكرمح او رمية او ضرب بمنشبة او غير ذلك متعلق بضرب والاولى ان يكون المراد بكطعن في الدين * عرضته بعد رفعه * او تحريكه يده للضرب الحلال او بعد رميه او طعنه او ضربه وقبل الوصول * حمية لقومه وفتنتهم * او لغيرهم او لنفسه او لغرض لا يحل له القرب لاجله * فان ضربه على ذلك ظلم واعتدى * بفتح حروف ضرب وظلم وتاء اعتدى كذا واسكان نون ان ولزمته الدية لا القود للشبهة * واطاع اول فعله * او فعل مباحا اول فعله ان لم ينو عبادة وفعله هو رفع اليد للضرب او تحريكها * وعصى * اخره * بقصده الحمية او الغرض الذي لا يحل له * وكذا ان تاب * الذي حل ضربه * بعد رفعه * اي رفع مريد الضرب يده او تحريكها * وتمادي هو * اي مريد الضرب * على ضربه ولزمه الضمان * لما افسد بضره من مال او في بدن * والقتل حيث يجب * اي ثبت موافق وجب ولم تصح الدية او خير صاحب الحق بينه وبين الدية وهو الغالب وخرج ما اذا كان القاتل لا يقتل بالمقتول كمشرك قتله موحد وقد كان ذميا احدث ما ينقض الذمة من الكلام وغيره لا لزمي ثم تاب او عبد قتله حروما يجب فيه القتل الا لا يقبل الولي الا القتل حيث تكافأ الدمان * الدية حيث تلزم * بان لم يقبل صاحب الحق الا الدية او كان المقتول لا يكافي دمه دم القاتل كما منعت به انما او عفا

وان احدث بعض المفاتين مبيع دمه حل قتاله لتائب من فتنه وبغيره وخصص في قتاله على ذلك وان لغيره وقد قيل يرفع ضارب يده على حل فتقع ضربته على حرمة كضارب حلال الدم بكطعن عرضته بعد رفعه حمية لقومه وفتنتهم فان ضربه على ذلك ظلم واعتدى واطاع اول فعله وعصى اخره وكذا ان تاب بعد رفعه وتمادي هو عصى ضربه ولزمه الضمان والقتل حيث يجب والدية حيث تلزم

بعض اصحاب الحق عن الحق او صاحب الحق عن بعض الحق الذي هو النفس
مثل ان يقول عفوت عن ثمن نفس ولي وغير ذلك مما يعلم من كتاب الديات
ان شاء الله تعالى والقصاص في هذه المسائل كلها كالقتل * وصح عكسه ايضا *
اي عكس ما ذكر من كونه يرفع يده على حل ويضرب على حرمة وهو ان يرفعها
على حرمة ويضرب على حل * كرفعها * او محركها * تقتل او ضرب او
أخذ على حرمة ان أحدث من قصده * ذلك الدافع أو المحرك بالقتل أو الضرب
أو الاخذ امرا * مبيحا لما حرم منه * قبل وقوع ذلك الضرب أو القتل ومثل
الضرب الرمي * فيكون أوله عصيانا * كبيرا وقيل صغيرا * واه آخره طاعة *
ان نواها مباحا أو لم ينوها * ان علم باحدثه * ذلك الامر المبيح لما حرم منه
* وضربه * أو قتله أو اخذه * عليه * اي على احداثه الامر المبيح أو على
الامر المبيح والمصدق واحد وعلى التعليل ومثال ذلك ان يتوب الذي اريد ضربه
فيتعمد مريد الضرب ضربه مع ذلك فيرجع عن توبته قبيل وصول الضرب
وبعد رفع اليد به بحيث يكون رجوعه عن التوبة موجبا لقتله او ما دون القتل
فيفعل به ما دونه كان يتوب من الطعن قبل رفع اليد فيرفعها عليه بالقتل ويرجع
عن التوبة عنه بعد رفعها فيتم الضرب وكان يرفعها بلا ذنب ويوقعها بعد ذنب
كطعن وكان يرفعها لضرب بلا ذنب فيوقعها بعد موجب ادب او حد او نكال
او تعزير او نحو ذلك ناويا لاجراج الحق ان كان يجوز له اخراجه ومثل ان يرفع
يده الى أخذ مال موحد فيشرك قبل ان يأخذه على القول بان مال المرتد حلال
وان يرفعها الى اخذ مال معاهد فيجارب قبل ان يأخذه مثل ان يرفعها الى اخذه
وليس له فيا أخذه وقد ورثه او وهب له أو دخل ملكه بوجه وعلم بذلك حين
الاخذ واعلم ان احداث غير الذي اريد ضربه أو الاخذ منه كاحداثه ومن
ذلك ان يمد اليه يده بالضرب او باخذ المال ولا يعلم انه يعمل ذلك منه فيعلم
بجمل ذلك قبل تمامه فيتم * ولا * يعلم باحدثه مبيحا لقتله او ما دونه او ماله
فكان ضربه او الاخذ او نحوهما على ذلك المبيح او علم باحدثه وضربه لاهل
ذلك بل على ما لا يجوز الضرب عليه او اخذ المال كذلك او علم باحدثه ولم

وصح عكسه ايضا كرفعها
لقتل او ضرب او اخذ
على حرمة ان أحدث
من قصده مبيحا لما حرم
منه فيكون أوله عصيانا
واه آخره طاعة ان علم
باحدثه وضربه عليه والا

يُعلم انه يوجب الحد * فاوله * معصية كبيرة او صغيرة * كذلك واه آخره *
معصية غير كبيرة وقيل كبيرة وانما كانت معصية لسوء نيته وقيل غير
معصية ارادها ولم تكن والذي عندي انها معصية لانه نوى وعزم ولولم يوافق
على كل حل * لا يؤخذ به في نفس * لا يؤخذ في الحكم بالقود * ولا مال *
لا يقتل ولا يقتص منه ولا يرد المال الذي أفسد له بالقتال كقتل فرسه ليتوصل
اليه وتزريق ثوبه * وفي الدية * او الارش * قولان * في الحكم وفيما بينه
وبين الله وكذا المال عند الله قيل عليه ذلك لانه لم ينو كما يحل بل قصد مالا
يحل وقيل لا يلزمه ذلك لانه فعل ما حل له في نفس الامر * وكذا فرج قصد
بجرمة فكشف حله هل يحرم بذلك * لانه نوى وعزم وقارف * اوله * يحرم
لانه وافق انقولان وكذا في المعصية هل هي كبيرة او صغيرة او لا معصية ومثل
ذلك ان يجامع امرأة على انها غير زوجته ولا سريره ولا امته فتبين انها الحداهن
ومثل ان يتزوج امرأة على انها محرمة او محرمة عليه او مشركة فيجامعها ويتبين
غير ذلك فان تبين قبل الجماع فمن قال تحرم بالجماع قال يحدد العقد ومن قال
لا تحرم قال لا يحدده ومثل ان يتزوج امرأة على انها لا يحل له جمعها مع زوجها
كاختها فيجامعها فهل تحرم هي وزوجه او لا تحرم واحدة لاهذه ولا هذه * كما
مر * في كتاب النكاح في قوله باب تحرم بتأييد منكوحة الخ اذ قال في اه آخره
مانصه من تعمد مس امرأة ظنها غير حليته فاذا هي اياما لم تحرم عند الاكثر
وفي كفره خلاف وكذا ان تعمد نكاح ذات زوج او محرم منه فاذا هي لا ولا لم
تحرم وصح النكاح وفي كفره ما مر والله اعلم * باب * اه آخره في الفتنة * وان ذم
شخص اه آخر فافتتلا على حمية حتى ماتا * ما * او احدهما * او كان فساد في
بدن كل او احدهما او عقلها او عقل احدهما او غير العقل * فاهل فتنة * كلاهما
* وان تقاتل ولي قاتل مع قاتله * اي قاتل القاتل * يعني * متعلق بقاتله
* على حمية * متعلق بتقاتل * اثم * اثم كبيرا وقيل صغيرا وقيل اثم لا يعلم
اصغير ام كبير وقيل لا اثم لانه صادف محلا وكذا الخلاف فيما مر او يأتي من
نحو ذلك * ان قتله على ذلك * المذكور من الحمية وكذا ما دون القتل في

فأوله كذلك واه آخره
لا يؤخذ به في نفس ولا
مال وفي الدية قولان
وكذا فرج قصد بجرمة
فكشف حله هل يحرم
بذلك اوله كما مر
باب

ان ذم شخص اه آخر
فاقتتلا على حمية حتى ماتا
او احدهما فاهل فتنة وان
تقاتل ولي قاتل مع قاتله
يعني على حمية اثم ان قتله
على ذلك

البدن أو المال أو العقل أو منفعة لأجل نيته في الحمية ويجوز أن تكون على التعليل
 ولا يضمنه ولا يضمن ما أفسده من ماله حال القتال بلا قصد لجرد افساد
 المال بل ليتوصل إلى قتله أو ضربه أو لم يعتمد لكن حال القتال وقيل بالضمان
 وجوز في الطاعن ونحوه كقاطع ومانع وغيرها من حل منه قتله قتلهم
 وإن عليها وكذا كل من استحق ما دون القتل ففعل به ما دبر القتل على الحمية
 وفي الأثم ما ذكر ليس مراده أنه أجيز له أن يقصد الحمية في قتلهم بل أراد أنه
 لم يلزمه الضمان وكأنه قال سويح في قتلهم على الدية والقود وإن كان على الحمية
 أو أراد أنه حامي على حق ولم يقصد الله كالجاني لولي قتيله مثل الحكم في
 الجاني لولي قتل ذلك الجاني إذا قتل الولي على الحمية لم تلزمه الدية وكذا
 قاتل محارب المسلمين على حرمة يقتل بقاتل في الظاهر متملق بمخدر
 نعمت لحرمة أو بقاتل أن خرج محاربا أي قتله وهو لا يدري أنه حلال الدم
 فتبين بعد أنه حلاله لمحاربه أو لطعمه أو رده لزمه أثم نواه لاضمانه وكذا
 كل قتل وما دونه مما هو حلال وفعله أحد على نية لا تجوز علم بمحله أو لم يعلم وقيل
 بالدية في تلك المسائل وكذا الفروج والاموال إذا تتوالت على ما لا يحل
 بحسب الظاهر ثم ظهر أنها حلال أو تناولها المتناول بنية لا تحل مع علمه بأنها
 حلال ولا يحل للمقاتلين قتال فيما بينهم على الحمية ولو اتفقوا عليه
 أي والحال أنهم اتفقوا عليه وليس هذا بتفي لانه استقصى بقوله أو استغفل
 به بعضهم بعضا أو هو بالبناء للمفعول والبعض هو الفريق والبعض الآخر
 الفريق الآخر ويجوز أن يريد البعض مطلقا ولو بعض فريق أو أظهره أي
 القتال بحيث يعلم أنه على الفتنة المتقدمة بينهم أو خيل أنه ليس بعدو ثم وقع
 الحرب خدعة أو أظهر أنه باغ أو قاطع أو فاعل ما يحل به دمه
 بحيث يظن مفاته أنه غير مفاته الأول أو بحيث أنه لا يظن وكذا أن قصد كل
 فريق ما قصد الآخر من الاستغفال وغيره مما ذكر أو قصد كل فريق ما لم يقصده
 الآخر أو اتفقوا ثم فعل كل للآخر ما ذكر من الاستغفال أو غيره كذلك أو فعل
 أحدهما حتى نشب بينهم قتال فهم أهل فتنة في هذا القتال إلا من لم يقاتل

ولا يضمنه وجوز في
 الطاعن ونحوه قتلهم وإن
 عليها كالجاني لولي قتيله
 وكذا قاتل محارب المسلمين
 على حرمة في الظاهر أن
 خرج محاربا لزمه أثم نواه
 لاضمانه وكذا الفروج
 والاموال ولا يحل للمقاتلين
 قتال ولو اتفقوا عليه أو
 استغفل به بعضهم أو
 أظهره أو خيل أنه ليس
 بعدو وأنه باغ أو قاطع
 حتى نشب بينهم قتال

على أحد الفريق الآخر الذي جاءه أنه مفاته قبل ذلك قبل أن ينشب القتال
 أو لم يعلموا أنه هو إلا بعدما انتشب وإن لم يعلم أنه هو إلا بعد الفراغ فلا اثم على من لم يعلم
 ولزمه الغرم والدماء التي أراق لانه مهد هذه الفتنة بما تقدم ولو لم يعلم في الحال بل ظاهر
 كلامه أن المقاتل الذي قتل لا يحل له القتال ولو لم يعلم أن مقاتله بغيا من أهل
 الفتنة الأولى ووجهه أنه يجب عليه الكف عن الأولى والتوبة فمالم يفعل ترتب عليه
 ضمانها فعليه أثم وجوز لمن لم يعلمه أنه من أهلها إلا بعد قتاله أن لا يلزمه دمه
 ولا ما أفسده من ماله ليصل إلى قتله أو اتفق افساده حال القتال كما يجوز وعليه غرم
 المال أن قصد المال لا القتل أو قتله أو أفسد مالا على بقي من مقتول
 أو ذي مال أو قطع أو غيره مما يحل به قتله أو افساد ماله حال القتال إلا
 ما فعلوا بعد العلم بأنه من أهلها فانهم يؤخذون به وإن علم في الحال لزمه الكف
 والتوبة والاختيار لمقاتله بها ولا يحل لمنزوم من حرب فتنة قتل متبعه أي
 قتل من اتبعه أو أجل أو قتل أو كل لا يحل أو دفعه وأذن عن نفسه
 لا سيما نفس من هو من أهل الفتنة أو ماله أو مال من هو من أهلها والواجب أن
 يتقيد الانصاف والتوبة ويهرب أو ينصف في حوله ويتوب إن أمكنه فإن أظهر
 ذلته ولم يتول عنه حل له قتله وإن اتبعه لنفس أو مال ليس من أهل الفتنة حل
 له قتله وكذا لا يجوز لمن يتبع المنهزم إذا كانا متقاتلين وكذا لا يجوز أن يقاتل
 منهزم من أهل التوحيد مبطل متبع له محقا ولو كان الاتباع لا يجوز والاتباع ولو
 كان حراما في الحديث لا يحل قتالا إذ بني على الفتنة ولا سيما أن اتبعه محق
 وجوز للمنهزم الدفاع وإن عن غيره أو مال غيره من أهلها
 ولا سيما نفسه أو ماله أن تاب منها ونزع نيته منها ونوى الخلاص مما لزمه
 وإن لم يتب هذا الذي يدفع التائب عنه كما يدل له إطلاقه وقوله من أهلها وقوله
 ولم يقصد اعانة مدفوع عنه على فتنة وقيل لا يدفع عن نفس من لم يتب
 أو ماله والكلام إنما هو إذا لم يظهر هذا التائب توبته ووجه ذلك أنه يتوبته
 صار كسائر الناس الذين يحل لهم قتال البغاة وهذا ترخيص إذا لم يعلموا بتوبته
 وأما أن أظهرها فيجوز له الدفع عن ماله وعن نفسه بلا خلاف وأما على نفس

وجوز لمن لم يعلمه أنه من
 أهلها إلا بعد قتاله أن لا
 يلزمه دمه أو قتله على بقي
 أو قطع ولا يحل لمنهزم من
 حرب فتنة قتل متبعه لقتل
 أو كل أو دفعه وإن عن
 نفسه وجوز وأذن عن غيره
 من أهلها أن تاب منها
 ونزع ولم يقصد اعانة مدفوع
 عنه على فتنة

من لم يتب او ماله بخلاف * ورخص له * للمنهزم * دفاعه * اي دفاع المتبع
عن نفس او مال * ان قصد تنجية وان لمال غيره * ولا سيما نفسه او ماله او
نفس غيره * لا * ان قصد * حمية ولا ياتم به * اي بالدفاع ولو وصل الى
القتل به ولا ضمان نفس او مادونه ولا مال * وان لم يتب منها * وان قصد حمية
لزمه الضمان والغرم * والقاتن ان اعان باغيا على مقاتله * الهاء عائدة الى القاتن
* هل جاز لمبني عليه * وهو المقاتن * قتاله مع الباغي * هذه الجملة خبر
المقاتن والمجنوع دليل جواب الشرط ولو كانت الجملة جوابا لكان النصيح قرنها
بالقاء هكذا فهل جاز لمبني عليه قتاله اي قتال القاتن مع الباغي * ويقصد
بقتله * وقتاله * اعانة للباغي على بغيه * يعني انه يعتقد ان يقتل القاتن ويقال
لكونه اعان الباغي على البغي ولا يقصد بذلك الفتنة المتقدمة قبل ذلك بينها
وبهذا القصد يحل له قتال من معه له فتنة سابقة * وجميع * بالرفع عطف على
قتاله اي وجاز لهم من القاتن جميع * ما حل له منه * اي من الباغي * من قتل *
وما دونه * وتلف ماله * اي اتلاف مال فهو امم مصدر او هو مصدر اي حل
له التالف الصادر بسببه او يقصد باتلافه او منعه منه توهينه * وتوهين * له
بكل ما توصل اليه * مادام معينا للباغي * وهو قول من اجاز للمنهزم القاتن دفع
متبعه ولو لم يتب فانه اذا جاز ذلك للمنهزم مع المتبع فاحرى ان يجوز لمن جاء
اليه فاتته مع الباغي * اولا * يجوز له ذلك الا ان تاب فهذان قولان في هذا
الامر وفيها * تردد * عند من منع المنهزم من الفتنة من دفع متبعه الا ان تاب
واظهر التوبة واجزم بالحل كما جزم به صاحب الاصل * ومن قتل احدا من
محاربيه * او جنى فيه مادون القتل او افسد مالا * على فتنة بعد صاح العامة *
ولا سيما بعد صلح جرى على يد الامام ونحوه فقد * ظلمه ان قتله * او جنى
او افسد * عليها * اي على الفتنة وعليه الضمان فلا مظلوم قتاله ويجوز ان يريد
بصلح العامة ان الصلح وقع فيهم جملة لا خاصة مع خاصة او مع جماعة سواء
وقع على يد امام ونحوه او على ايدي خاصة او عامة وان قتل احدا من محاربيه
بعد الصلح لامر غير الفتنة مما لا يجوز له القتل عليه فلا اثم ولا ضمان وان كان

ورخص له دفاعه ان
قصد تنجية وان لمال
غيره لا حمية ولا ياتم به وان
لم يتب منها والقاتن ان
اعان باغيا على مقاتله هل
جاز لمبني عليه قتاله مع
الباغي ويقصد بقتله اعانة
للباغي على بغيه وجميع ما حل
له منه من قتل وتلف
ماله وتوهين مادام
معينا للباغي ولا تردد من
قتل احدا من محاربيه على
فتنة بعد صلح العامة ظاهرا
انه قتله عليها

الصلح بينه وبين خاصة او عامة ونقضه فهو ظالم * وجاز لعالم بالصلح دفاع
قاصده بقتل * او مادونه او لمال او بقتل غيره او ماله * عالم به * عالم نعت
قاصد ولو اضيف قاصد للضمير لان قاصد للعال فاضافته لفظية وان كان القاصد
لم يعلم به لم يحل للمقصود الدفع هكذا بل يخبره بالصلح او يتوب ويذعن اليه في
الحق والا كان دفاعه دخولا مع القاصد في الفتنة الاولى وان كان غير عالم دفعه
ولم يهدر دمه هذا ظاهر الكلام وقيل يهدر * ويهدر دمه ان مات به * او
وقع به مادون الموت وان كابره فقصد قتله جاز ويهدر كذلك * وان قتل *
القاصد * الدافع * بالبناء للمفعول * كان * الدافع المقنول * مظلوما * في
قتله * ان لم يطالبه * القاصد * بجنائته * في * وليه * او ولي القاصد
بان يقتل الدافع ولي القاصد قبل فيتبعه القاصد لقتله في وليه فيحتمل ان يكون
مظلوما في قتله * اذ لا يحل له منع نفسه منه * الا ان كان ممن لا يقتل به او
قتله كما لا يحل او لم يكن القتل لهذا القاصد بل لا قرب منه او عفا بعض من له
القتل * ومن قتل وليه في فتنة * واصطالحوا * ولم يذكر * بابطال * قبل
صلح * ولا في عقد الصلح ويحتمل ان يريد بالقبالية ما قبل الشروع في عقد
الصلح وما بعد الشروع او بعده وقيل الفراغ من عقده * قتل * نفس او
حال ما دونها * ولا * كل * مال * جاز له مطالبة قتله * ومطالبة
ماله ولا يبطل الصلح حقه من القتل ولا من الارش ولا من القصاص لان الصلح
الواقع لم ينبرم على بطلان ذلك * وبقي مانعه * من اخذ حقه في ذلك او من
مطالبته * وكذا المال * لصاحبه المطالب به وبقي مانعه عنه او عن مطالبته
* ويجبر قاض * او حاكم او وال او امام او جماعة او نحو ذلك * اكله وقاتله
باعطاء مالزمها * من مال او دية او قتل وكذا مادون النفس في ارش او قصاص
اذ لم ينبرم الصلح على هدر ذلك * ويهدر ذلك * كله * ان اصطالحا عليه *
اي على الهدر وهو الابطال او اصطالح عليه من ينظر اليه من الفريقين وذلك
كله في الحكم واما عند الله فلا يبطل الا ما تركه صاحبه بطيب نفسه فان قتل
قاتل وليه بعد الصلح قتل وان اخذ ما ارده لبطلان ذلك بالاصلاح على هدره

وجاز لعالم بالصلح دفاع
قاصده بقتل عالم به ويهدر
دمه ان مات به وان قتل
الدافع كان مظلوما ان
لم يطالبه بجنائته وليه اذ
لا يحل له منع نفسه منه
ومن قتل وليه في فتنة
ولم يذكر قبل صلح قاتل ولا
اكله جاز له مطالبة قتله
وقتله وبقي مانعه وكذا
المال ويجبر قاض اكله
وقاتله باعطاء مالزمها
وهدر ذلك ان اصطالحا عليه

وكفر دال فانتاعلي آخر * ان قصده بسوء او لم يقصده ولكن دله ليقصده
ولم يصبه بسوء * وضمنه كالمال * مال القاتن المدلول عليه ان افسده المدلول
او اكله * وجاز له * للدال لا بقيد دلالة لان الدلالة المذكورة غير الجعد
الآتي ومقابل الجواز ان يسكت عن الجحود وما بعده * جحده من طالبه *
بان يقول ليس هنا او ليس في بيت كذا او ارض كذا او دار كذا او بلد كذا
او نحو ذلك او ليس هو هذا * واخفاءه * بما امكن * وان به * بقوله
* ما رأيت اوبه * بقوله * ليس من قبيلة كذا * او هو من قبيلة كذا مشيرا
لقبيلة لا يقصده اذا كان منها او مضى الى جهة كذا مشيرا لجهة مضى الى غيرها
* و * جاز * تحذير بعض * من اهل الفتنة * من بعض * من اهلها بان يقول
اهربوا فقد جاءكم عدوكم او اخفوا امركم * و * جاز * ان يفعل فيه *
بلا لزوم والهاء للتحذير * ما يفعله حيث لزمته تنجية النفس * مثل ان ينجي من
شاء منهم اولا ان استروا ويقدم لا فضل فلا فضل كالب والام والاهل والعالم
ويشتغل بمن يطمع في نجاته اذا حذر ولا بأس عليه ان لم يفعل او لم يحذرهم
اصلا * ولا يضمنه * اي لا يضمن العدو المخوف منه الذي حذره منه غيره
ولو تاب او رجع اذا علم للمحذر بكسر الدال بالتوبة او الرجوع * ان حذر
عدوه * وهو المحذر الذي خيف عليه * منه وقتله * هذا المحذر الذي خيف
عليه او جنى ولا يضمن مالا ان افسده مثل ان تقول لزيد ان عدوك جاء فاحذره
فيذهب اليه زيد فيقتله او ينجي فيه او يفسد ماله وان توعد احد من ليس من
اهل الفتنة لزم من لم يخبره دية * ولا * يضمنه ولا ماله * ان سأل عنه
فاخبره به لا يعلم انه عدوه او * لا يعلم انه * يريد قتله * او جناية فيه او ماله
فأكل ماله او قتله او جنى فيه * وقيل لزمه الضمان * للمال والارض والدية
* لا الاثم * ولا القود ولا القصاص لان ذلك الاخبار خطأ من حيث لم يعلم
بالعداوة ولم يقصدها لاعد لا شي منه على العاقلة لانه تعمد الاخبار بن
اخباره وان علم انه عدوه فاخبره فعليه ضمان ما وقع باخباره * و * جاز انتفاع
باموالهم * اي باموال اهل الفتنة باذنهم او بالادلال او بالهبة او المعاملة الا من

وكفر دال فانتاعلي آخر
وضمنه كالمال وراز له
جحده من طالبه واخفاه
وان بما رأيت اوبه او ليس
من قبيلة كذا وتحذير
بعض من بعض ان يفعل
فيه ما يفعله حيث لزمته
تنجية النفس ولا يضمنه
ان حذر عدوه منه وقتله
ولا ان سأل عنه فاخبره
به لا يعلم انه عدوه او يريد
قتله وقيل لزمه الضمان لا
الاثم وراز انتفاع باموالهم

بيده حرام فلا يعامل لثلا يوافق الحرام وقيل يعامل مالم يعلم معامله ان ما يعامله
فيه حرام والحاصل انهم كغيرهم في باب الورع فغاية الورع ان يمتنع ما لهم
لانها بيد من لا يتقي الله ولو كانت حلالا محضا * وموا كلفتهم ومشاريتهم *
ونما لظنهم مطلقا مع الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على قدر الوسع * ومصاحبيتهم
ولو في حضر * غيا بالحضر لان ما لهم يكون في الحضر اكثر مما يكون في السفر
فلا يحتاج لمال المفتن ومع ذلك يجوز اخذه مال المفتن ولان الانسان يكون في
السفر اشد حاجة * وتلزم حقوقها * اي حقوق الصحبة * لهم في حياة او ممات *
من الدفع عنهم وعن اموالهم احياء وامواتا ومطالبة طالبيهم بالبيعة والغسل والكف
والصلاة والدفن في المقابر والرفع على الاعناق او الروس ولو ماتوا غير تائبين
* ان لم يموتوا في * حرب * فتنة والا * يكونوا لم يموتوا فيها بل ماتوا فيها * فلا
يسن لهم * من سنن الاموات * الا الف * بلا قصد تجويد في عمله ولا فيما
يلف به * والموارة * بالدفن كما أمكن ولو الى غير قبلة او على وجهه او قاعدا
او متكئا او قائما * ولا يقصد بهسم المقابر * بل بدفنون حيث ما يتمر ولوى
الزبلة * والا الرفع على الاعناق * او الروس * ولا يصلي عليهم ك * مالا
يصلي على * البنية * وقطاع الطرق ومانع الحق وغيرهم كما مر في الجنائز وقيل
يصلي عليهم من لا ينظر اليه وهو الذي عندي كما مر * و * جاز استئمانهم لشغل *
باجرة يعطيها لهم او بدونها * ومعاملتهم في مبايعة * وقراض * ونحو ذلك *
من كل ما يجوز مع غيرهم * ويحذر منهم ما يقويهم على فتنهم وان باعارة *
لسلاح او حمولة او فرس او درع اذا خرجوا الى الفتنة وكذا لا يعطونهم الزاد
اليها ولا يبيعون لهم ذلك ولا يعطونهم بوجه ما اذا كانوا بر بدون الخروج به
اليها * ويعطي لهم ما سوى ذلك * المذكور المقوي لهم على الفتنة * مما لم يكن
فيه ضرر عدوهم وان لدفعه * ولا معونة لهم عليه فانه يجوز ان يجعلوا لهم ما
يدفعون به من جاءهم عن انفسهم لا ما يميزون فيه مالا قد عرف انه حرام
ولا سالا يذهبون الى قتال مفتين * مثل ان يتركوهم الى ما يمتنعون به من
حصونهم والقلاع والغيران وما يمتنعون فيه اموالهم لانه

وموا كلفتهم ومشاريتهم
ومصاحبيتهم ولو في حضر
وتلزم حقوقها لهم في حياة
او ممات ان لم يموتوا في فتنة
والا فلا يسن لهم الا الف
والموارة ولا يقصد بهم
الرفع ولا الرفع على الاعناق
ولا يصلي عليهم كالبيعة
وجاز استئمانهم لشغل
ومعاملتهم في مبايعة ونحو
ذلك ويحذر منهم ما
يقويهم على فتنهم وان
باعارة وبعطى لهم ما سوى
ذلك مما لم يكن فيه ضرر
عدوهم وان لدفعه

يجوز لهم القتال على ذلك ومنع من يريد ضررهم واكل اموالهم كما قال
 * ويتركون لما ينتمون منه * أي من العدو ولو كان لغيرهم * كقلمة *
 حصن ممتنع في اعلى الجبل * او غار او حصن او * يمنع * ما لهم اذ جاز
 القتال عليهم * أي الدفع عنهم اذا صعبوا وجاءهم مفاتنهم على رخصة ومن
 كان في منزل الانسان فهو في صحبته او اراد بالقتال عليهم الدفع عن ذرائعهم
 وصحابتهم ونسائهم والمراد انك لا تمنع المفاتين ان يدخلوا منازلهم * ومنع مرید
 ضررهم وان في اموالهم ويدفع عنهم * كل ما يضرهم * ويعمل لهم ما ينفعهم *
 في اموالهم وابدانهم * ويتركون لدخول منازلهم وبيوتهم * أي يتركهم الانسان
 ان يدخلوا منازلهم وبيوتهم للتحصن والحفظ * ويدخلهم فيها من * لا ينسبون
 اليه ومن * ينسبون اليه * وخصه بالذکر دفعا لتوهم ان ذلك حجة * من
 قبائلهم * يدخل فيها * اموالهم * ولو كان عدوهم من كانوا مبطلين معه قبل
 ذلك مفاتنية لا القتال فلا يقاتل عليهم ما كانوا مقتنين معه مبطلين وان اراد
 العدو ضرر ما يبدى من مال لغيرهم او مادي فلك القتل معهم ولو كان العدو
 قد فاتنوه قبل * ويعملون لهم ذلك * أي يبنون لهم ما يتحصنون فيه وما
 يحفظون فيه اموالهم ويصنعون لهم مطمورة ولا يفعلون ذلك لمال حرام في
 ايديهم * ويباشرونه بانفسهم ويجعلون لهم حاجزا مانعا من ظلم وفتنة وان *
 ارسال ماء او * اشعال نار فيما بينهم وقت اصطفاقتهم لقتال لا بقصد احراق
 او موت * او اغراق لكن تقدم لك انه يجوز قتل اهل الفتنة فراجعهم قبل العمل
 به * ولا يضمنونهم * لا يضمن من شعل النار بين الفاتنين والعدو المتحيز عنهم
 بها ولا من جعل الجاعل ذلك نفعا له من الفاتنين الآخرين او المظلومين واذا
 كان لا يضمنونها اي لا يضمنون فساد الاحراق والموت * ان قاما * أي
 الاحراق لنفس او مال والموت * عنه * أي عن اشتعال النار ولا ان قام الفرق
 عن اطلاق المال وهكذا كل ما جعل مانعا من حفر وغيره ولا ضمان * ولو قصدوا
 بالحريق المانع * أي قصدوا باقامة الحريق منهم ولم يرد انهم قصدوا
 بان يحرقوهم بل اقاموه لمنهم فماتوا به او احترقوا او فسد ما لهم به * او يبنوا

ويتركون لما ينتمون منه
 كقلمة او غار او حصن او
 ما لهم اذ جاز القتال عليهم
 ومنع من يريد ضررهم وان
 في اموالهم ويدفع عنهم
 ويعمل لهم ما ينفعهم
 ويتركون لدخول منازلهم
 وبيوتهم ويدخلهم فيها من
 ينسبون اليه من قبائلهم
 واموالهم ويعملون لهم
 فلك ويباشرونه بانفسهم
 ويجعلون لهم حاجزا مانعا
 من ظلم وفتنة وان باشتعال
 نار فيما بينهم وقت اصطفاقتهم
 لقتال لا بقصد احراق
 او موت ولا يضمنونهم
 ان قاما منه ولو قصدوا
 بالحريق المانع او يبنوا

حائط * تضرروا به او وقع عليهم * او حفر خندق * تضرروا به او وقعوا
 فيه او اموالهم فان لهم فعل ذلك كله ونحوه لمنهم من يضرهم او يفسد ما لهم
 * ويمنعونهم عن فساد بينهم وبين عدوهم * أي يمنع الناس هؤلاء اهل
 الفتنة وعدوهم ومن يظلمهم كذلك يردونهم عن فساد * وحل قتالهم ان ابوا
 ترك الفساد * وكذا في الفريقين * اذا ظلم كل الآخر في حال واحد يردون
 كل فريق عن افساده في الفريق الآخر وهذه المسائل منظور فيها الى المنكر
 الحاضر يدفع ولا يمنع دفعه تقدم فتنة لانه منكر والله اعلم * باب * اخري
 الحرب المحقة والمبطل * ان كان * ت * بين قوم وبين المسلمين * او بين قوم
 وبين المخالفين الذين ليسوا باهل فتنة او بين الموفين منا وغيرهم منا * حرب
 فظفروا * أي المسلمون * بهم فانقادوا للحق واطاعوا * أي اتقوا * للامام
 في الظهور او للمسلمين في السكينة ومكثوا على ذلك * المذكور من الاذعان
 للحق زمانا * طويلا * او اراد مكثا طويلا والمأ صدق واحد او اذعنوا بلاغلبة
 او مكثوا * ثم هاجت بينهم حرب * وكذا كما يفهم بالاولى ان مكثوا زمانا
 قليلا وهاجت الحرب بعد وكذا ان كانت حرب بين رجلين محقين ورجلين
 مبطلين او بين رجلين محقين ورجل مبطل او بين رجلين مبطلين ورجل محق
 فقلب الحق المبطل فازعن زمانا ثم هاجت * فان قامت على الاصل الاول
 فالحق على حقه والمبطل على باطله فاذا قام على ذلك * أولا او بعد قيامها من
 سكون * اكل مال * اكله المسلمون او بعضهم زلة * اعطوه لمن اخذ منه *
 ان قام قتل او مادونه اعطي ذو الحق حقه * وكانوا على اصلهم * اذا اعطوه
 اصحابه * بلا تجديد دعوة * اكتفاء بالدعوة الاولى * وكذا ان لم يخضعوا
 اول حربهم * أي في الحرب الاولى * فاجلوه من ديارهم * اراد انهم فعلوا
 بهم من القتال ما يكون سببا لخروجهم لان اخراجهم لا يجوز * ثم رجعوا اليها
 مستضعفين وتعاوروا مع المسلمين وتعاملوا وتناكحوا واصطحبوا وتخالطوا
 او فعلوا بعض ذلك او لم يفعلوا شيئا من ذلك بعد الاجلاء اولم يجلوهم فبقوا في
 سلم * ثم تحاربوا * بانشاء المبطلين الادلين حربا وان انشاء الحقون فمبطلون

حائط او حفر خندق
 ويمنعونهم عن فساد بينهم
 وبين عدوهم وحل قتالهم
 ان ابوا وكذا في الفريقين
 * باب *

ان كان بين قوم وبين
 المسلمين حرب فظفروا
 بهم فانقادوا للحق واطاعوا
 للامام في الظهور او
 للمسلمين في السكينة
 ومكثوا على ذلك طويلا
 ثم هاجت بينهم حرب
 فان قامت على الاصل
 الاول فالحق على حقه
 والمبطل على باطله فاذا
 قام على ذلك اكل مال
 اعطوه لمن اخذ منه
 وكانوا على اصلهم بلا
 تجديد دعوة وكذا ان
 لم يخضعوا اول حربهم
 فاجلوه من ديارهم ثم
 رجعوا اليها مستضعفين
 وتعاوروا مع المسلمين
 وتعاملوا وتناكحوا واصطحبوا
 وتخالطوا ثم تحاربوا

فأصير للفريقين * لم يجز قتالهم * أي لم يجز القتال الذي أحسنه هؤلاء
الراجعون المحدثون المستضعفون فهو باطل منهم وحل للمسلمين قتالهم وإن كان
الرجوع في القتال من المسلمين لم يجعل للمسلمين القتال بل يجب الكف و يجوز
حمل كلام المصنف عليه * و * أما * فعلهم في الأموال والانفس * فالجواب
* ك * الجواب في المسئلة أو كالحرب * الأولى * من كون الحق معقوا لمبطل
مبطلا وما يتعلق بذلك والله اعلم * فصل لا تقع هدنة * أي هدوء وسكون وترك
من فتنه سبقت * نعم لفتنة * بخاصة * متعلق بتقع خواص من الفريقين
أوقعوا الهدنة تثبت عليهم لأعلى الإمام ومتبعيه * بل يهود وموائق * عطف
تفسير أو أراد يهود مجرد الدخول في الصلح وعقده وبالموائق التأكيد فيه * على
صلح من منظور إليه كسلطان لرعيته وسيد لعبيده * إذا وقعت بين عبده
ومقبول قوله * كوال وقض وجماعة * فبذلك تزال * الفتنة بالبناء للمعقول
أي يحكم بزوالها * عنه * أي عن منظور إليه * وعن متبعيه لا يخالف له * فإن
زحف هو ومتبعيه إلى من صالحوا فهم بغاة وكذا أن زحف إليهم من صالحهم
وكذا بعض منهم وأن زحف يخالف ذلك المنظور إليه من أهل الفتنة أو أهل
الفتنة إليه فهم على الفتنة الأولى وإن وقعت الهدنة من خاص لخاص أو لعام فكل
من دخل في الصلح فقد زالت عنه فإن زحف فباغ ومن لم يدخل فباغ في
الفتنة والفرق أن الباغي يقتله كل أحد ويعان عليه دون الحق بخلاف أهل
الفتنة فلا يعان أحدهم على الآخر والإمام ونحوه ومن معه قتال إذا لم يجز على
يده * وإن تعاهدوا * أي المنظور إليهم * على عامة الفريقين ومصطلحو أعلى
هدم الأموال والانفس فمن زحف بعد * أي بعد هذا الاصطلاح * لمحاربه *
هو * باغ * ولا آخر * ولغيره وإن أراد إعانته * دفاعه * أي دفاع هذا الباغي
* إذا هو * أي الآخر المرحوف إليه بعد صلح * محق كانت محاربتهم الأولى
على ديانة أو على غيرها من يخالف أو موافق أو باغ فنقض العهد بعد إتمامه ظالم
طاع * باغ * يفعل به ما يفعل بالبيعة يقاتله صاحب الحق وغيره وإن اصطالحوا

لم يجز قتالهم وفعلهم في
الأموال والانفس كالأولى
* فصل *
لا تقع هدنة من فتنة
سبقت بخاصة بل يهود
وموائق على صلح من
منظور إليه كسلطان لرعيته
وسيد لعبيده ومقبول قوله
فبذلك تزال عنه وعن
متبعيه لا يخالف له وإن
تعاهدوا على عامة الفريقين
واصطلحوا على هدم
الأموال والانفس فمن
زحف بعد لمحاربه فباغ
ولا آخر دفاعه إذا هو محق
كانت محاربتهم الأولى على
ديانة أو على غيرها من
مخالف أو موافق أو باغ
فنقض العهد بعد إتمامه
ظالم طاع

على الأموال فقط أو الانفس فقط فهم فيما لم يصطلحوا عليه أهل فتنة ومن نقض فيما وقع
عليه الصلح فباغ * ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قوله * أي تأب وهو اعتراف
فيحكم عليه بأنه محق للتوبة خارج عن الفتنة ولصاحب الحق حقه عند الله وله
أخذ حقه إن أعطيه والا تركه إلى الآخرة * ولا ينظر * أي لا يكلف من بلغته
توبته بلسانه النظر * لما في نفسه * فلا يراب خوفا من أن يكون قد أضمر الفتنة
إلا أن ظهرت إماره يراب بها فيرأب وإن ظهر ما يناقض توبته مثل أن يطالب
بحق صحيح عليه فيمتنع فهو في فتنته باق * و * إذا لم يظهر ذلك وقد اعترف
بالتوبة فإنه * يعنى على محاربه * وهو الذي كان يفاته قبل التوبة ولا سيما
غيره * أن أعطى الحق لطالبه ويدفع عنه * محاربه * وبني مقاتله * من أهل
الفتنة ولا سيما غيرهم * وكذا * بنى * من قاتل مع ذوي فتنة لا على علم بها
بالفتنة بينهم كلا الفريقين مبطل * أو بانهم مبطلون * أي ولا على علم بانهم
مبطلون والفريق الآخر محقون * أو * قاتل معهم * عليه * أي على علم بانهم
مبطلون أو بانهم من أهل الفتنة * بحمية أو إعان البغاة على علم بغيرهم أو إعلانهم
* لا عليه * أي لا على علم بغيرهم * فد * هو * مثلهم * أن قاتل مع ذوي فتنة
فهو مقن مثل هؤلاء المفتنين ولو لم يعلم بالفتنة ولا ببطلانهم لأنه لا يسوغ لهم
القتال حتى يعرفوا هل يجوز وأن قاتل مع البغاة الذين قاتل معهم ولو لم يعلم بغيرهم
فتلزمه الدماء والأموال مع أهل الفتنة أو الباغي لأنه قارب ووافق حراما وكل ما فعل
به الميضي عليهم حال قتالهم مع البغاة فلا ضمان له عليهم * وكذا مع * بنى * محق *
ثبتت حقيقته في نفس الأمر وهو محق بأنه غير ظالم * على عدوه * فهو مثل
الحق * وإن جهل حقيقته * ولكنه عصي عصيانا صغيرا أو كبيرا أقدمه على جهل
وقبل لا معصية * وإن إعانة بشهادة عدول أنه محق فخرج مبطلا لزمه الضمان * في
الانفس والأموال * لا الأثم * ولا قود لأنه عمل بشهادة وإن إعانة بشهادة من لا يصدقه
أو باءين واحد أو بأمره فخرج خلافا لزمه الضمان وقيل لا أثم * وهلاك الشهود
أنه تعدوا * شهادة مبطل أنه محق أو الأمر كذا وكذا مما هو حق مع أن الأمر
ليس ذلك سواء علموا أنه مظل فآخروا بأنه محق أو ذموا الجاهل أنه محق وإن لم

ومن حارب على فتنة ثم
اعترف بتوبة قبل قوله
ولا ينظر لما في نفسه ويعان
على محاربه أن أعطى
الحق لطالبه ويدفع عنه
وبني مقاتله وكذا من
قاتل مع ذوي فتنة لا على
علم بها أو بانهم مبطلون أو عليه
بحمية أو إعان البغاة على
علم بغيرهم أو إعلانهم
وكذا مع بنى محق على
عدوه وإن جهل حقيقته
وإن إعانة بشهادة عدول
أنه محق فخرج مبطلا
لزمه الضمان لا الأثم وهلك
الشهود أن تعدوا

باعتدوا فلا اثم عليهم مثل ان ينسوا الامر فاخبروا بغيره او تغلط السنتهم او
 يخبروا بمشبهه فاخذ السامع من اخبارهم ما ليس هو الواقع على باطل ولا يعذر
 بجهلهم الفتنه والقتال المحرم اذا كانوا مما يدرك بالعلم ان شاهدوا ذلك
 المذكور من الفتنه والقتال المحرم الذي فيها او في البني وحضروا وقوعه
 ونزوله وشهدوا بانه حق جهلا منهم بالحق والعلم او سمعوا صفة ذلك القتال
 من العدول ولا من شاهده واعان بقولهم بقول الشهود ذلك اي
 قرر قولهم وثبته للسامع فان الواجب عليه ان يشاهد الامر ان يرد كلام الشهود
 ولا يعذر بالجهل فيما يدرك بالعلم لانه قارف باعائه بقولهم السامع على القتال الحرام
 وكذا يهلك مباشر محرما من اوله لا آخره او في بعضه وقد اخطأ
 في هذا البعض ان شهد بالبداهة للمفعول له اي لذلك الذي باشر واعان
 بتحليله مع انه حرام كعكسه وهو تحريمه مع انه حلال ففعل السامع
 شهادته ما لا يحل من الاعانة مع ان هذا الشاهد مبطل في شهادته عالم بطلانه
 فيها او جاهل لكن بطلانها مما يدرك بالعلم وكذا يحكم بانه يهلك انسان
 متقدم لاهراق دم انسان آخر مقرر بفعله يحل اي يحل الالهراق في
 زعم المقر مظهر بعد ذلك بفتح الهاء اي لذلك القاتل اظهره المقر وغيره
 فانه كشف انه لا يحل به الدم ولكن اظهره وحفظه غيره عنه حتى قتل عليه
 فظهره او حفظ ذلك الفعل غيره فيمنه بعد القتل او اقر به في رمة وكذا ان
 اظهره هو القتل وقال اني فعلت كذا وقال انه يحل الدم به فقتله سامعه اذ لا يحل
 قتل على اقراره مقرر انه فعل ما يبيح الدم الا ان ذكره ما هو على ذلك الفعل
 متعلق باهراق وذلك ان يقر له انسان بانه فعل كذا وكذا مما يحل به الدم فيقتله
 او ينجني فيه ما دون النفس على اقراره فلا يعذر فيما فعل فيه من قتل او دونه ولا
 يخافه مما وقع فيه من الفعل الذي وقع فيه او من الهلاك الذي ظن او فرض
 الا الصواب عند العلماء انه حلال الدم مثلا اجماعا وهذا في الهلاك
 الذي اجتمع عليه الذي اجتمع عليه العلماء انه لا يحل به الدم ويعذر في الامر
 المختلف فيه اذا اقر بانه محل للدم ثم ظهر انه هو كذا وكذا مما اختلف فيه

مالم يجاوز اقوالهم ولو جاز اقوال الامة كلها الا قول مخالف واحد وقوله
 مالم يجاوز اقوالهم يعني عنه قوله في الامر المختلف لانه اذا جاوزها لم يقع في امر
 مختلف فيه وذكره اشارة الى انه يعذر بأدنى قول مخالف وما جاز فيه قول
 قاض كامام مما كان القول فيه قوله وغاب ذلك الامر الذي القول فيه قوله
 عن العامة لم تشهد وقوعه او قال لهم او للخاصة افعلوا كذا وانه يستحق
 كذا مثل ان يقول ان بني فلان ثم عندي انهم بغاة او ان فلانا زنى او سرق او
 قاطع او مانع او فعل كذا مما يجب فيه الادب او التعزير او النكال او الحد او
 الحبس فافعلوا به ما يستحقه او افعل به يا فلان كذا او اضر بوا فلانا انه هرب
 من الحكم او من الحق ففعلوا لزمه اي ازم القاضي او الامام وحده
 ضمانه ان اخطأ فيه ولا يلزمهم ما فعلوا مثل ان يقاتلوا بقوله البغاة او يرجوا
 الزاني المحصن او يجلدوا غير المحصن او يقطعوا فيخرج انه لا يفي او لازني
 او نحو ذلك اوضح الزني واخطأ في قوله انه محصن وقد رجوه ومزاده
 بالخطا خروج خلاف ما قال اما بتعمد منه او بغلط او نسيان او تزوير الشهود
 له او نسيانهم او غلطهم او بظهور انهم لا تجوز شهادتهم او ان المقتول لا يقتل
 في قتيله او نحو ذلك ولو كان الضمان يرجع ايضا الى المزور وسواء في ذلك الاتس
 والاموال ولا يعذرون فيما شاهدوا او علموا من الخطا والباطل وقال
 لهم الامام او القاضي او نحوهما بخلاف ذلك فاتبعوه وقتلوا او فعلوا مادونه جهلا
 منهم وتقليدا للامام او القاضي او نحوهما مثل ان يقول لهم ارجعوا العبد واقطعوا
 الحرا والعبد فيما دون ربع دينار او هؤلاء بغاة وقد علموا ما فعلوا وليس ينبغي
 فلا يعذرون في الجهل والتقليد فيما علموا حاله او شاهده بما يدرك بالعلم ويجوز
 لمن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب اي قاهر لا يقدر على الدفع معه وللفظ
 غالب فاعل اراد بالجور فعل الحاكم الذي عدل عن الحق ومعنى ظهوره انه لا اشكال
 في انه يجور في الحكم والله يعلم الغيب و اراد بالباطل ما حكم به لانفس الحكم
 وذلك يتصور في كل حكم عدل عن الحق ويحتمل ان يريد بكل منهما حكمه
 المتبادل عن الحق ووصفه بالجور لانه خروج وميل عن الحق بالاطلاق لعدم صحته

ولا يعذرون بجهلهم الفتنه
 والقتال المحرم ان شاهدوا
 ذلك وحضروا وقوعه
 ونزوله ولا من شاهده
 واعان بقولهم ذلك وكذا
 مباشر محرما من اوله لا آخره
 ان شهادته بتحليله كعكسه
 ومتقدم لاهراق دم مقرر
 بفعله مظهر له على
 ذلك الفعل ولا يخلصه مما
 وقع فيه الا الصواب عند
 العلماء وهذا في المجتمع
 عليه ويعذر في الختاف
 فيه

مالم يجاوز اقوالهم وما جاز
 فيه قول قاض كامام ما
 كان القول فيه قوله وغاب
 عن العامة لزمه وحده
 ضمانه ان اخطأ فيه ولا
 يعذرون فيما شاهدوا من
 الخطا والباطل ويجوز لمن
 حكم عليه بجور ظاهر
 وباطل غالب

شرعاً الامتناع منه ودفاع محكوم له بذلك وقتاله * اذا جاء يأخذ ذلك بنفسه
ومكارة * ولن شاهد ذلك * الحكم وعرف انه باطل أو عرف بلا مشاهدة
بل باقرار المحكوم له أو بعدول * اعانته * يجوز ذلك أو قتال * والدفع عنه
ولا تحل له * اي للمحكوم له ولا للمحكوم عليه ولا لغيره * مطاوعته به *
متعلق بمطاوعته اي مطاوعته بسبب الحكم أو مطاوعته في ذلك الحكم * في دم
أو مال أو فرج * اذ لا يحل التساهل في القتل وما دونه ولا في الفرج اذ لا تصح
الهمة فيها والمال ولو جاز فيه التساهل بالهمة أو المداراة لكن المطاوعة فيه هنا
امضاء للحكم الباطل واثبات له وان خاف الفتنة جاز له فيه خاصة التساهل مداراة
وان كان الحكم حقاً في الظاهر فيما يدرك بالعلم لكنه على خلاف الحق فيما
لا يدرك بالعلم ففي الفرج والنفس لا يذعن لحرام وفي المال يجوز * وان قالت
عامة فئة * باضافة العامة للفئة * مقالة * وفي نسخة عامة فئة باغية قالت
ووجهها ان كل فئة بنى ولو اختلف حكمها * على فتنة تبنا منها قبل قولهم وحرم
على مطالبهم * مال أو نفس ان يقاتلهم عليه * الا من تبين انه لم يتب فهو باق في
الفتنة حكمه حكم اهل الفتنة وكذا ان قال القليل تبنا فلا يخرج عن حكم الفتنة
سواه فلصاحب الحق قتال من لم يتب ولو قال قبل مفتنا اذ تاب * وجازت
اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم * من دم أو مال فيأخذه * أو *
ما * عليهم * من ذلك ليمطوه لصاحبه يريدون ان يعينهم الناس ليصلوا الى
اداء ما عليهم * ولا يكون قتالهم * لعدوهم على نفس أو مال هو حق لهم ان
منعهم منه * بعد التوبة فتنة * لانهم قد اعطوا ما لزمهم واذعنوا لاعطاءه
* ويقبل قولهم لم يعرفوا الاكل أو القتال * اذا طولبوا بدم أو مال وكذا ما
دون القتال * وانهم حكموا هذا * بتشديد الكاف اي جعلوا هذا حاكماً
مقبول القول ان قال عرفنا الاكل أو القتال فالقول ما قال فان قال ولم يقبلوا
قوله فانهم غير ناجين يقاتلون أو يعطوا ما لزمهم * أو * قالوا * عليهم * بيان
ان فلاناً منا قتل صاحبكم أو اخذ ماله * أو لم يمان اعطاء ذلك * لصاحبه
اي قاله الجائون ان لنا شهوداً او قاله راكل مالكم فلان من غيرنا او نحو ذلك

الامتناع منه ودفاع محكوم
له بذلك وقتاله ولن شاهد
ذلك اعانته والدفع عنه
ولا تحل له مطاوعته به في
دم أو مال أو فرج وان
قالت عامة فئة مقاتلة
على فتنة تبنا منها قبل
قولهم وحرم على مطالبهم
بمال أو نفس ان يقاتلهم
عليه وجازت اعانتهم
والدفع عنهم حتى يصلوا
الى ما لهم أو عليهم ولا
يكون قتالهم بعد التوبة
فتنة ويقبل قولهم لم يعرفوا
الاكل أو القتال أو انهم
حكموا هذا وعليهم أو لم
بيان اعطاء ذلك

أو * بيان * ابداء مطالبهم * اياهم * منه * فاذا قالوا شيئاً من ذلك ونحوه
من الدعوى مما ليس رجوعاً في الفتنة وجب الكف فينظر صحة دعواهم او بطلانها
* أو * ان قولوا مع ذلك * فـ * لهم قتال مقاتلهم على ذلك * الحال والامتناع
عليه وجاز لغيرهم لانه باغ بقتاله واقه اعلم * باب * فيما استوى الناس اليه
بني مانعاً مشتركاً لعامة مباحاتهم * كماء وعشب * بلا سبق * من المانع فان
سبق المانع غيره لم يحل منعه وكذا المنوع لم يسبق غيره فان كان سابقاً لغيره
فليس من اهل فتنة والاولى اسقاطه لان ماصح شركة العامة فيه غير مسبوق اليه
وكأنه صفة كاشفة * اليه * لانه ان سبق اليه مانع كان له فيحل المنع اذا تملك
تلك الارض وان لم يملكها فله المنع حتى يقضي حاجته من الماء أو العشب * ولا
فساد * من المنوع * مضر وان لمانه * اي ماء الذي يأتي جفاته او حرثه او
غير ذلك * او مجازة * الى جفاته او حرثه او داره او غير ذلك والضمير للماء او المشترك
والماء في ماءه للمانع او للمشارك واذا كان الضر له من العامة في ذلك فله منهم
* أو مقاتل عليه * بالرفع عطفاً على مانع اي بني مانع مشتركاً او مقاتل عليه
وان كان اللفظ او قاتل فن عطف الفعل على الوصف كقوله تعالى ويقتضون
* ولسابق في مباح دفاع منازعه فيه وقتاله اذ هو اولي به * حتى يأخذ حاجته
ان سبق اليه لاخذ حاجته فقط كاستقاء من بئر أو عين واخذ من معدن أو لم
يمز الشارع التملك له استمراراً وان سبق اليه التملك وجاز له شرعاً فلا غاية
للاقتال عليه مثل ان يسبق الى ارض ميتة فيحيط عليها او يسويها او ينفقها من
شجر او حجر يريد ان تكون له ملكاً وان اعتيد شيء فعلي العادة كما اعتيد في
بلدنا ان يسبقوا ادلوا فدلوا * ولمعينة ايضاً * دفاع منازعه وقتاله * وكذا ما اقعد
فيه حاكم أو نحوه كمام أو من تخصصوا اليه ورضوا به * ولو لم يتصب لذلك
ان لم يظهر بطلانه * او قعد فيه بصلح او حجر * حجر الحاكم أو نحوه لذلك
او حجره عن غيره او قعد فيه بحكم الحاكم بان لم يشته له ولكن دفع عنه صاحبه
* أو بـ * حكم * مختلف فيه وان * ذلك القول المحكوم به المختلف
فيه * ما لم يحجر على الفتيابه * في كتب العلم او في ذلك المحل * أو * قعد

او ابداء مطالبهم منه ولم
قتال مقاتلهم على ذلك
باب

بني مانع مشتركاً لعامة
مباحاتهم بلا سبق اليه
ولا فساد مضر وان لمانه
او مجازة او مقاتل عليه
ولسابق في مباح دفاع
منازعه فيه وقتاله اذ هو
اولي به ولمعينة ايضاً وكذا
ما اقعد فيه حاكم أو
نحوه كمام أو من تخصصوا
اليه ورضوا به او قعد فيه
بصلح او حجر او بمختلف
فيه وان ضعف ما لم يحجر
على الفتيابه او

فيه **بمحكم مخالف** **بقول ضعيف** **لثله** **او لموافق** **او بمحكم موافق** **بقول**
مخالف **ضعيف** **لموافق** **او لمخالف** **ولو قطع** فيه المسلمون عذر من خالفهم **بمحكم**
 اذا كان من مخالف لمخالف واما اذا كان من مخالف لموافق فيما يقطع به عذر
 المخالف للمسلمين فانه يقاتل ولا يذعن له مثل ان يقول الموافق ان كان الله
 يرى في الآخرة فان هذه الدار التي انا فيها هي الخسيمي فحكم المخالف بها
 لخصمه لاعتقاده الروية كما انه يجوز لك اخذ ثمن الخمر اذا باعه نصراني لنصراني
 او نحوه ممن دينه حلالا ان باعه لمن لا يعتقد الحل او باعه من لا يعتقد الحل
وغیره **اي** **وغير الذي يقطع فيه المسلمون عذر من خالفهم** **المخالف فيه**
كالموافق سواء **وقد ذكرت هذا** **انفا قبل ان اعلم ان صاحب الاصل**
والمصنف ذكره **فيما** **متعلق بسواء** **وذلك كله ثابت فيما** **يكون** **اي**
 في الحكم الذي يكون **حقا** **او باطلا** **ما لا يعرفه المحكوم له انه حكم له يجوز**
 قصدا او جهلا **او كما لا يحل له** **لكن** **ما لا يدرك بالعلم وهذا فيه زيادة فائدة**
 على ان يقال اراد بالجور الحكم بخلاف الحق قصدا وبما لا يحل له الحكم بخلاف
 الحق جهلا والهاء في قوله لا يحل له عائد للحاكم او للمحكوم له فان ذلك كله
 يجوز للمحكوم له ولعينه الدفاع عليه والقتال ولو كان الحق لخصمه ولا ضمان
 عليهما ان ظهر بعد ان الحق لخصمه لانها قاتلا ودافعا بظهر الحكم **واما ان**
علم بالحكم له بذلك **المذكور من الجور او ما لا يحل** **فلا يحل له ان يقاتل**
عليه **بان ينزع منه او يدافع ولا لغيره ممن يعينه** **وان في غيبة من حكم**
 اي في غيبة الحاكم الذي حكم او في حضوره خذف العطف او ذكر هذا
 والواو للحال واقتصر عليه لانه في حضور الحاكم لا يحتاج للقتال لان الحاكم يكفيه
 المؤنة **له ذلك** **وانما عدي حكم بنفسه لانه يضمن معنى اثبت او يقدر**
 الجار اي حكم له بذلك على القول بجواز ذلك مطلقا وان قاتل هو او غيره فهو
 باع **والمحكوم عليه به لا يقاتل** **المحكوم له ولا معينه ولا يدافعه** **في**
 مشهد الناس **اي في موضع حضر فيه انسان عاقل حاضر عقله غير زائل بنوم**
 او سكر براه او انسانا او اكثر قال في الناس للحقيقة **ولو** **كان الناس**

بمحكم مخالف لثله ولو قطع
 فيه المسلمون عذر من
 خالفهم وغيره كالموافق
 سواء فيما يكون حقا او
 باطلا ما لا يعرفه المحكوم
 له انه حكم له يجوز او كما
 لا يحل له واما ان علم بالحكم
 له بذلك فلا يحل له
 ان يقاتل عليه وان في
 غيبة من حكم له ذلك
 والمحكوم عليه به لا يقاتل
 في مشهد الناس ولو

الذين حضروا حين اراد قتاله **غير من عرف بالحكم** **لثلا يقطعوا عذره**
 فيبرأوا منه ويحل لهم قتاله ودفاعه لسماعهم بالحكم عليه او لكون المحكوم به
 في يده ولانه قد يقول المحكوم له ان الحاكم قد حكم لي به فاذا قال ذلك وجب
 الانصات الى بيان ذلك فمن قاتل ولم يشتغل بري منه **فان تفرد مع المحكوم**
له وقد عرفنا بذلك **المذكور من الجور او ما لا يحل** **او كان معها مجنون لا يميز**
او نائم او سكران **كذلك** **او نحوها** **او من عرف بالجور او ما لا يحل** **بجاز له**
 ولعينه العارف بذلك **قتاله** **واخذ ماله خفية** **وقتله ان استحق القتل وان**
 لم يعرف المحكوم له ذلك فلا يقاتله لانه اخذ بظاهر الحكم وله عندي دفعه
 وذكر الشيخ احمد بن محمد بن بكر رحمهم الله صاحب الاصل ان المحكوم
 عليه يقول للمحكوم له ان الحكم لك به جورا ولا يحل فان ابى ان يرد له او
 يتولى عنه قتاله اعذارا اليه مع علم المحكوم له انه جور ليعلم انه يقاتل لما في يده
 مما ليس له **وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجته او حكم** **بمقت عبد**
 او امة على سيد بالحكم الظاهر عنده والزوجان والسيد ورقيقه **اي عبده او امة**
عالمون بخلاف ذلك **المفهوم من المقام من موجب التفريق كطلاق وظهار**
وفداء وحرمة ومن موجب العتق كاعتناق وكتابة **فلا يجتمع الزوجان ولا**
يستخدم السيد العبد ولا يطاق السرية **ولا يتسراها** **في سلطان الحاكم**
اي حيث تجري قوته وامره **ولا** **في سلطان** **العارف بذلك الحكم**
اي ولا في موضع يقوى فيه العارف وقوته هي ان يقول بالفعل او بالامكان ان
اجتماعها او الاستخدام او التسري او الوطي حرام لانه عارف بما حكم الحاكم به
وانما ذلك لثلا يبيع البراءة من نفسه ويوجب القتل او الضرب **وجازلها**
اي للزوج ان يجتمع بزوجه والسيد ان يستخدم او يطاق او يتمرى **ان تقيبا**
عن ذلك **الحمل لعلها بان** **شهود الطلاق البائن او الحرمة او الفداء او الابل**
او الظهار او نحو ذلك **او العتق او المكاتبه او نحوها زور او غلط او اشباه او**
تعهد الحاكم الباطل او جهل وفي نسخة وجازلها ان تقيبا ووجهها انه عبر عن
الاثنين اولا بصيغة الجماعة او اراد بصيغة الجماعة الزوجين والسيد والرفيق و اراد

غير من عرف بالحكم
 فان تفرد مع المحكوم له
 وقد عرفنا بذلك جاز له
 قتاله واخذ ماله خفية
 وكذا ان فرق حاكم بين
 رجل وزوجه او بمقت
 عبدا واهة على سيد بالحكم
 الظاهر عنده والزوجان
 والسيد ورقيقه عالمون
 بخلاف ذلك فلا يجتمع
 الزوجان ولا يستخدم
 السيد العبد ولا يطاق
 السرية في سلطان الحاكم
 ولا العارف بذلك الحكم
 و جازلها ان تقيبا عن ذلك

بالف الاثنين. ثانيا الزوج والسيد اي تغيب الزوج بروجه والسيد برفيقه وكذلك يجوز لهما ان لم يتغيروا عن المحل لكن غاب عنه الحاكم بذلك وكل من عرف به او ماتوا او صاروا بحيث لا يبيحوا عليه شرا ولا يبرؤن منه كجنون او لا يتصنون الى كلام الحاكم المذكور ولو وصلهم خبره ولا يحل ولا يجل للاحد الزوجين ان يهرب من الآخر ولا ان يمنعه حقه اذا علما بطلان الحكم ولا لعبد او امة ان يمتعا من ربهما اذا علما بجور الحكم بعتقهما او بطلانه وقوله بعتقهما يتعلق بالحكم ولا يحل لسيدهما ان يمنعهما ما وجب لهما كطعام وشراب ولباس واما من لم يعرف من الزوجين او السيد والرفيق بان ذلك الحكم باطل فواجب عليه الامتناع ولا عذر فيما يدرك بالعلم وان ادعى عبد او امة عدم عتق سيده ترك عنده بحاله من العبودية التي اقر بالبقاء عليها وذلك ان يشهد الشهود انه اعتقه او يخبروا بذلك او يشهد ذلك وينكره السيد ويوافقه العبد على انكاره يجوز اقراره او يقول السيد انه حر على طريق الاخبار لا الانشاء فكذب العبد او يقول العبد اني معتق ثم كذب نفسه وكل ما ولدت الامة من الاولاد واقرت بالحرية حيث ينفعها اقرارها فاقرارها مقبول ينفعها وينفع اولادها وان ادعى عبد او امة حرية بعد نفيها اي بعد نفيه اياها وذلك بان يقول اني عبدك ثم يقول اني حر والحاصل انه اقر بالعبودية حيث يجوز عليه اقراره ثم نفاها او بعد الحكم بها اي بالحرية نزع من يده وذلك رجوع عن اقراره مقبول بان يطالبه بالعبودية فيكون بيده بعد اثبات العبد العبودية وهذا اول الامر فلا ينافي قوله بعد ولا يمنع مقر اخ ووجه قبول اقراره بالحرية بعد اقراره بالعبودية ان الاصل الحرية ووجوب الحوطة باجبار ولو رضي العبد بالعبودية لان رضاه بها مع انتفاها منكر يؤدي الى ان تجري عليه احكام العبودية من انه لا يرث ولا يورث وغير ذلك الا انه ان قال اني عبد وليس كما حكم الحاكم فانه يترك للسيد وجاز للمعتق بفتح التاء قتال مرید استرقاقه من سيده الاول او من مشتريه منه او موهوب له او وارث او غيرهم اذا علم بحكم الحاكم بالعتق ولولم يعرف بم وقع عتقه ولم يسمع من سيده وان سمع منه فبالاولى

ولا يحل ولا لعبد او امة ان يمتعا من ربهما اذا علما بجور الحكم بعتقهما وان ادعى عبد عدم عتق سيده ترك عنده بحاله وان ادعى بعد نفيها او بعد الحكم بها نزع من يده باجبار وجاز للمعتق قتال مرید استرقاقه اذا علم بحكم الحاكم بالعتق

يقاتل مرید استرقاقه ولا يمنع مقر بالحرية على نفسه اي لنفسه من سيده الا ان علمت حرية بلا شك فيقتل بمنع سيده من استرقاقه ولا يقاتل العبد عليه اي على الحرية ولو ثبتت بلا شك ولا ان يمنع نفسه ما لم يحكم له بها فاذا حكم له بها فليقاتل مسترقه كما قال اذا جازله اي لم يمنع فصدق بالواجب فكانه قال فوجب عليه لحكم الحاكم بالحرية قتال مدع عبوديته لبرده في الرق ولو وجد في قول العلماء من اي قول من يحكم له بها اي بالعبودية فلا يقاتل ولو كان القول بالعبودية هو الراجح لان الحكم بالحرية عين له الحرية فتعينت ولو كانت قولا ضعيفا ولا يحل لعبد قتال من كان اي قتال سيد كان انعبد بيده من سيد ومن جعله السيد بيده اذا شهد له بحرية ولو شهد بها الامناء حتى يحكم له بها واما ان يدعيها بقول الامناء او من يصدقه فله التمسك بذلك دون قتال ودفاع ويجوز للسيد ان يقاتل عبده ان منع نفسه عنه ما لم يعلم انه حر او يشهد له الامناء بالحرية ثم رأته ذكر ذلك بقوله ولا ان يمنع له نفسه فان منعها اي نفسه منه اي من السيد جاز له اي للسيد قتاله اذا لم يعلم من نفسه انه صدر منه موجب عتق وقوله اي للعبد ادعاؤها اي الحرية بقول الامناء لا القتال او الدفاع عليها او بقول من يصدقه اذا قال الامناء او من يصدقه انه حر وان حكم حاكم بعبودية عبد او امة لم يحل لهما قتال من حكم له الحاكم بها ولا يمنعانه انفسهما الا ان علما انهما عتقا او انهما حران اصاله فلمهما منع انفسهما عند الله ولا ان علما انه عالم بجريرتهما او عتقهما فلمهما منع انفسهما وقتله عند الله تعالى واذا حكم حاكم بعبوديتهما فالا يشتغل بدعوتيهما حرية او عتقا عند حاكم سواء ولكن ان وجدا عدولا يبطل بكلامهم كلام من حكم به الحاكم فليات بهم الحاكم الاول فليظن وان ابى من النظر فليكتب اليه الحاكم الآخر يطلب منه النظر ومراجعة الحق وان ابى او مات او اعتزل نظر غيره ولا يشتغل بدعوة اولاد الامة او اولادهم فسا فلا الحرية مفعول المحذوف اي ادعائهم الحرية وهذا المحذوف بدل من دعوة ويغفر في البدل ما لم يغفر في البدل منه

ولا يمنع مقر بالحرية على نفسه الا ان علمت حرية بلا شك ولا يقاتل عليها ما لم يحكم له بها اذا جاز له قتال مدع عبوديته لبرده في الرق ولو وجد في قول العلماء من يحكم له بها ولا يحل لعبد قتال من كان بيده اذا شهد له بحرية حتى يحكم له بها ولا ان يمنع له نفسه فان منعها منه جاز له قتاله وله ادعاؤها بقول الامناء لا القتال عليها او بقول من يصدقه وان حكم حاكم بعبودية عبد او امة لم يحل لهما قتال من حكم له بها ولا يمنعانه انفسهما ولا يشتغل بدعوتيهما عند حاكم سواء ولا يشتغل بدعوة اولاد الامة او اولادهم الحرية

وانما لم ينصبه لفظ دعوة لان فعلة لا ينصب المفعول به الصريح وقد يجعل اسم مصدر فينصب به فكأنه قال ولا يشتغل بادعاء اولاد الامة او اولادهم الحرية التي ادعتها امهم لبطانها بحكم الحاكم بعبوديتها واولاد الامة عبيد ومراده باولاد الامة الذكور والاناث و باولاد اولادها الاناث لان ولد ابنها لا يلزم ان يكون عبدا او امة لجواز ان يكون حرا ولو كان امة حرة ولو كان ابوه عبدا وان لم يحكم عليها بعبودية فماتت او عتقت فيقول اولادها عتقت وقت كذا يشيرون لوقت لم يوجدوا فيه ليكونوا احرارا وادعى اولادها * شامل لاولاد اولادها فسا فلا * دعوة تجوز لامهم * اي مما ينصت الحاكم لها فيه اذا ادعته ويدخل فيه مثل ان يقولوا ان امة حرة اصاله او عتقت وقت كذا * جاز لهم ذلك * الادعاء * فيكون من حكم عليه منهم * من للبيان * بعبودية وماردوا اسفلهم * من بنت وولد بنت * كامهم * في العبودية اذا ماتت فيها او عتقت او ولدتهم قبل عتقها وفي الحرية ان ولدتهم بعد العتق وماردوا فوقهم بخاصم على نفسه * لان الاصل الحرية هذا الكلام راجع الى من بعد ولدها فسا فلا لان قوله وماردوا اسفلهم شامل له فان ثبت ان بنتها امة فكل ما ولدت هذه البنت او بنت هذه البنت فسا فلا هم عبيد او اماء واذا ثبت ان بنت البنت امة فماتت فسا فلا اماء وعبيد وان ثبت انها حرة فماتت فسا فلا احرار واما البنت فتخاصم على نفسها وكذا ان ثبت ان بنت بنت البنت ثلاثا حواثر او اماء فلن ذلك الثابت واما بنت البنت فتخاصم على نفسها وحكم ما معهم حكم ما تحتهم * وان قالت قبل الحكم بها * اي بالعبودية والمراد بالقبلية انتفاء الحكم بالعبودية اصلا بان لم تحاكم اصلا او حكمت فلم يثبت الحكم بها ولا بالحرية لامر ما * لاء اخذ ذلك * المدعى من العبودية وترك الخصومة ولم يترك اولادها الخصومة كما تركت بل * خاصم اولادها * على انفسهم * فان ثبت لهم الحرية * فيما اختلف فيه * مرت لامهم ايضا * لانه حكم لهم بالحرية لثبوت حرية امهم وان حكم لهم بسبب اخر لم تسر * ومنع * السريان لما فوقهم او معهم فالام امة * مالم تقصد بالحكم * اي مالم يقصدها الحاكم * بها * اي بالحرية بان يقع التحاكم في حريتها بنفسها او بواسطة

التي ادعتها امهم والى الم يحكم عليها بعبودية فماتت او عتقت وادعى اولادها دعوة تجوز لامهم جاز لهم ذلك فيكون من حكم عليه منهم * من للبيان * بعبودية وماردوا اسفلهم كامهم وما ردوا فوقهم بخاصم على نفسه وان قالت قبل الحكم بها لاء اخذ ذلك خاصم اولادها فان ثبت لهم الحرية مرت لا هم ايضا ومنع مالم تقصد بالحكم بها

ووجه عدم السريان ان الامر محتمل فلا يكون الحكم فيه بالحوية ساريا وذلك كسئلة الاستحقاق وكذا ما بعد * وكذلك ان حكم بجزية امة لا تسري * حريتها * لاولادها * وقيل تسري وانقولان في المستثنين انما هما * فيها اختلف فيه * هل تقع به الحرية مثل ان يترك سارية او امة واحاط الدين بماله ومن ورثه من هو ذو محرم منها كولد لها اواح او عم فان تزوجت وولدت ثم حكم الحاكم بحريتها لارث محرمها لها من الاول لم يكن حكما بالحرية لمن ولدت من الثاني على قول واما ما ولدت بعد الحكم بالحرية فحر ومثل ان يحيط الديون بماله وتقوم الغرماء عليه ويجرم مع ذلك امة * واما * الحكم * الجمع عليه فان كل من حكم له بجزية * به اعني بذلك الجمع عليه * وما سفل منه من بني بناته * او بناتهن وكذا بنو بنيه * احرار * ولو سبقوا الحكم * ومنع ما سفل * وما علا في المختلف والجمع عليه * مالم يقصد بالحكم بها * بان يحاكم هو بنفسه او بواسطة فيحكم له * وكذا من معهم في منزلة * لا يسري اليه حكم الحرية على هذا القول الاخير في الجمع عليه والمختلف فيه مالم يقصد بالحكم بها والحكم بالعبودية والحكم وفاقا وخلافا في السريان * كاختين ولدتا * ذكورا واناثا او مختلعت * فبينما ولدت احداها حريتها * او حرية امة * من اصلها * اي لكون ام امها حرة او باعتراف * فهو حر وهل يتبعه فيها اولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة * وهما رتبة واحدة سماها درجة باعتبار انه يحسب الحاسب حتى يصلها كمن يطلع درجات محسوسة وسماها منزلة باعتبار انه يثبت فيها من استوا اليها او اراد بالدرجة الجدة * او حتى يقصدوا بالحكم * بان يتحاكموا بانفسهم او بواسطة * قولان * وكذا ان حكم بالعبودية على اولاد احداها لعبودية ام امها وكذا اذا ثبت حرية امة بجزية جدته فهل تتبع خالته واه او حتى يحكم لها * ومن بين انه ولد حرة وقد ولدت قبله اولادا لم يحرروا دونه * والصحيح انهم يتبعونه في الحرية لثبوت انه ولد حرة * مالم يأتوا به * عادية بها * اي بجزيتهم تشهد البينة انها حرة من اصلها او قبل ولادتهم وانهم احرار باعتراف المعنى * لا يمكن ولادتهم وقت عبوديتها * اي لا يمكن انها امة عتقت بعد ولادتهم * ومن بين انه اعتقه من كان بيده

وكذلك ان حكم بجزية امة لا تسري لاولادها فيها اختلف فيه واما الجمع عليه فكل من حكم له بجزية وما سفل منه من بني بناته احرار ومنع ما سفل مالم يقصد بالحكم بها وكذا من معهم في منزلة كاختين ولدتا فبينما ولدت احداها حريتها من اصلها فهو حر وهل يتبعه فيها اولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة او حتى يقصدوا بالحكم قولان ومن بين انه ولد حرة وقد ولدت قبله اولادا لم يحرروا دونه مالم يأتوا بعادلة بها لا يمكن ولادتهم وقت عبوديتها ومن بين انه اعتقه من كان بيده

اي من بين من العبيد مطلقا في المسئلة قبل هذه او غيرها انه اعتقه سيده الذي كان بيده * فحكم حاكم بحريته ثم ادعاه * انسان * اخر * بفتح الحاء * عبده * مفعول ثان لادعى لضمه معنى سمي * و * ادعى * انه كان بيده * وانه ملك له الى الان * فجاء بيان * هذا * الاخر * بفتح الحاء * ولو كسرت على ان المراد به هو المراد في قوله ادعاه * اخر لجاز لانه متأخر بالنسبة الى حصول ذلك العبد بيد الذي كان بيده وتكثر مناسبة لقوله * ان الاول * الذي اعتقه * كان بيده بنصب * او مرقعة او اباقة او بيع منفسخ او بعبارة او رهن او بوجه لا يدخل به ملكه مطلقا * بطات * حريته * فلا حرية فيما لا يملك * وثبتت عبوديته للثاني ان بينها * ولو باقرار هذا العبد * وجوز عتقه الاول * اي العتق المذكور اولا او العتق الذي زمانه قبل هذا الادعاء من الآخر وانما قلت ذلك لانه لم يقع عتق اول وثان * حيث * حيثية تعليل اي لانه * حكم به حاكم كما يجوز له * بحسب الحكم الظاهر ولو كان معتقه غير ملك له في نفس الامر لان حكم الحاكم منسبم لا ينحل لانه تعبد الناس به فاصلا بينهم والنيب عند الله وعلى هذا القول لزم معتقه ثمنه لسيدته والصحيح الاول لا تكشف بطلاق ذلك الحكم وان اعتقه ولم يحكم الحاكم بمعتقه فهو عبد قولا واحدا * فليحرر هذا المقام * مقام تحرير احد الاخوة بالاخر وسائر المسائل من العتق حتى الاخيرة * فانه مزال * جمع مزالة اي موضع زال * الاقدام * جمع قدم شبه اعتماد الانسان على حكم من الاحكام فيخرج خطأ باعتماد الانسان بقدمه على موضع مزلق فيسقط وقد حررت لك المقام فاعرفه وعليك السلام والله اعلم * باب * اخر وفي اواخر النبيين ان ورث الجاني من كان له دمه او بعض دمه فلا يقتل وان ورث معه غيره فليعطه نصيبه من الدية وان ورث الطفل دم والده فقد احط عنه للقتل ولكن يعطى الدية وكذلك ابنه البالغ على هذا الحال وان كان الام * قتل او للمجنون فلا يقتل الوالد والولي والخليفة ولا يعفون عن الجاني * ياخذون الدية ايضا وقيل ياخذون الدية ويعفون عنه ولا يقتلونه وقيل غير ذلك في القتل وكذلك المرأة ان كانت بمنزلة من ورث الدم

فحكم حاكم بحريته ثم ادعاه * اخر عبده وانه كان بيده فجاء بيان الاخران الاول كان بيده بنصب بطات حريته وثبتت عبوديته للثاني ان بينها وجوز عتقه الاول حيث حكم به حاكم كما يجوز له فليحرر هذا المقام فانه مزال الاقدام * باب *

على هذا الحال وسواء في الخليفة الذي ذكرناه جميع من يجوز استخلافه للطفل والمجنون * جاز لولي قتل قتاله * اي قاتل القاتل وذلك انه اذا جاء لقتله قتاله قاتل وليه فلولي قتاله * وقسله ولو جهل الجاني * وهو القاتل المذكور * انه * اي ان هذا المريد لقتله الذي هو ولي القاتل * وليه * اي ولي القاتل * وحرر عليه قتاله * اي حرم على الجاني قتال ولي القاتل * مطلقا * اي علم انه ولي القاتل او لم يعلم بل يهرب لنية حرز نفسه للولي ان لم يعلم ان هذا ولي قتاله كفر لانه ظلم وامتناع من الحق فلزمه ارض ما فعل به والدية ان قتله ولو لم يعلم بانه ولي القاتل لانه قارف ما لا يحل وقد تسبب لان يقتله الولي بقتل وليه الا ان قال له لم هذا القتال فلم يقل له لانتك قتلت ولي وذلك كمن شرب خمر ايمضي عليه الاعتاق الذي اوقعه في سكر وكذا في قتال الغاصب لمن غصب هو ماله كما يأتي * وجوز * اي فرض * وان جهله * والمختار الاول كما ذكره المصنف بعد في هذا الباب وكما يشعر به ما ذكره هنا والمختار عندي الثاني لان كونه ولي قتله لا يدرك بالعلم وقد وجب على الانسان ان يدفع عن نفسه ويقاوم ويحرم دمه لمن هو ولي قتله فكل ما فعل من قتل وما دونه فلا ضمان عليه فيه الا ان قل له انا ولي قتيلك وقيل ايضا ولو قال انا ولي قتيلك فللجاني ايضا قتاله الا ان صدقه او بين انه وليه او قل له ان لي بيانا فاذا قال ان لي بيانا فليتاخر كل عن الآخر حتى يبين هذا ما يتعاقب بجانب الجاني واما الولي فله قتل الجاني مطلقا علم انه وليه او لم يعلم * ولا يقتله الولي * بنفسه ولا بواسطة الا امر * الا ان شاهد قتله بتعمدية * محقة او بتعمدية مضحونة بان يرى قتله ولا يعلم له موجب قتل * او اقر هو * اي الجاني * به * اي بقتله * او شهد عليه عدول وحكمه بجنايته * بعد تحاكم * او قال له قاض او امام * ولو لم يتحاكما * حكمت عليه بها * اي بجناية القتل اي حكمت بانه قاتل * ولا يقتل او لا يشتغل * بقول القاتل * اي بقول المشرف على الموت * قتلني * اي تسبب في قتلي او ضربني ضربا شديدا شبيها بالقتل * فلان او جرحني هذا الجرح الذي مات به * التفات من التكلم لانيمة ومقتضى الظاهر الذي مات به اي الذي اشرف به على

جاز لولي قتل قتاله وقتله ولو جهل الجاني انه وليه وحرر عليه قتاله مطلقا وجوز ان جهله ولا يقتله الولي الا ان شاهد قتله بتعمدية او اقر هو به او شهد عليه عدول وحكم بجنايته او قال قاض او امام حكمت عليه بها ولا بقول القاتل قتلني فلان او جرحني هذا الجرح الذي مات به

الموت * اذ لا يقبل عليه قوله * لانه مدع لنفسه على غيره * ولو جاز للولي ادعاء
الجنابة عليه به * اي بقول ذلك القاتل ان قاتلي فلان والتمسك به بقول
القاتل لعله يقر او يحيد بيانا فان لم يحيد فله اليمين وللحاكم ونحوه حبسه ليقر وقول
قومنا ان كان معروفا بالقتل قبل فيه قول القاتل وحكموا ذلك عن فعل عمر بن
الخطاب رضي الله عنه وانما اولت القاتل والقتل والموت بالاشراف والنسب لان
الميت لا يتكلم ويمتثل ان يريد انه لا يقبل بمدموته قوله في حياته وهذا التأويل
الاخير انما هو في لفظ القاتل فقط * ولا يشتغل بقوله * اي بقول الجاني بمد
صحة جنابته باقرار او بيان * ان قل اخاصم * على نفسي ببيان العفو من الاولياء
او من بعض او اخذ الدية او سبق قاتل اخر له او تعدد الولي فيحضره * في
جنابة * شهد بها العدول متعاق بقال اي ان قال في شأن جنابة او باخاصم * لم
تشتهر * نعمت جنابة اي في جنابة لم تشتهر عن ذلك الجاني ولا سيما ان اشهرت
عنه فبالاولى انه لا يشتغل بقوله بل يقتله الولي اذ ثبتت جنابته * ولا يترك *
قتله * به * اي بقوله اخاصم * الا ان ادعى دعوة تبريه منها * اي من
الجنابة التي شهد عليه بها العدول كترفيف الشهود واحضار ينة ان قتله فلا في
او انه قتله مرتدا او طاعنا * ولا يقتل على ذلك * اي لا يقتله الولي مع هذا
الادعاء * ولا يتركه حاضره * ليقتله بل يمنع ان سمع هذا الادعاء منه * وان
لم يذكر ذلك * المذكور من ادعاء دعوة تبريه بل لم يدع اصلا او ادعى ما
لا يبريه كقوله قتله لانه سبني او قتل رجلا وليس هذا وليه * جاز للولي
قتاله ليقتله * وجاز قتله على كل حال ولو نائما او غافلا او مصليا * ولا يقايله
الجاني * فان قتله كفر وازمه ما جنى فيه * وان * ان هذه وصليته * وجدولي
سواه او كانت عليه جنابة سبقت * او جنابتيان فصاعدا لذلك المقتول او غيره
يعني انه لا يحيد ان يقول اني قاتل متعددا او اني جاني على متعدد حتى يجتمع من
قتل اولياءهم او من له القصاص حتى يقتص مني او اعطي الدية لبعض
ويقتلني بعض * فان تعددت * منه الجنابة جنابة القاتل لاثنين فصاعدا مع
تعدد الاولياء * وحضر الاولياء دفع لهم نفسه * وكذا لو حضر بعضهم دون

اذ لا يقبل عليه قوله ولو
جاز للولي ادعاء الجنابة
عليه به ولا يشتغل بقوله
ان قال اخاصم في جنابة
لم تشتهر ولا يترك به الا
ان ادعى دعوة تبريه منها
ولا يقتل على ذلك ولا
يتركه حاضره وان لم يذكر
ذلك جاز للولي قتاله ليقتله
ولا يقايله الجاني وان
وجد ولي سواه او كانت
عليه جنابة سبقت فان
تعددت وحضر الاولياء
دفع لهم نفسه

بعض دفع نفسه للحاضرين والحاصل انه يسلم نفسه لمن حضر من اولياء من قتلهم
واحدا او اثنين او ثلاثة فصاعدا حضروا كلهم او بعض دون بعض * بلا نظر *
منه * لا لاول او اخر * اذ لا يعتبر الاول والاخر بان يقول ادفع نفسي للاول
من قتله وامنعها من الآخر حتى يعفو الاول فادفعها للآخر والمراد بالآخر
والاول الاول والاخر بالنسبة فان كل قاتل بعد من بدا به القتل اول لما بعده
واخر لما قبله الى الاخير فيكون اخر فقط كما ان من بدا به هو اول فقط ويسلم
نفسه ولو لولي الثاني ان جاء تقتله * فيقتلونه ولو فرادى * بان يفعل به كل منهم
ما يموت به مثل ان يطعن كل واحد برمح او بسيف او يغير ذلك مما لهم القتل
به لجوازه مطلقا او لمكونه قتل به وليه ما دامت فيه الحياة ولو قطع احد راسه
وبقي يتحرك وصورة قتلهم اياه برة ان يقبضوا مثالا على رمح واحد فيقطعوه به
دفعه او ان يوكوا احدا منهم او من غيرهم * او * يقتلونه باصرهم احدا ان يقتله
او بعضهم او * باعطاء اجرة لقاتله باصرهم وله * اي لقاتله * اخذها * اي
الاجرة * على ذلك * المذكور من قتله ولو كان بعضهم فانه ياخذها ان اعطوه
اياها بعقد او بلا عقد وان عقدوها له لزمته ولا ياخذ الاجرة على قتل طاعن
او مرتد او على رجم الحصن ونحوهم لان قتلهم عبادة بخلاف قتل قاتل الولي وراز
لمن يعطيها ان يعطيها ولا يجوز لمن ياخذها * فان اقاد لبعضهم اوصى بالدية
لباقهم * ويمهله مقدار ما يوصي بها او يغيرها من لوازمه او يوصي بها قبل ان يفقد
ومعنى ايصاله بالدية لباقهم انه يوصي لكل واحد بالدية وان لم يوص اخرجت
من ماله ان لم تبطل بوجه * وقيل لا تلزمه * لباقهم دية فلا ايصال عليه بذلك
ان قصده بعضهم فاقتاد له نفسه ولم يقصده الباقون بشيء من طلب الدية او طلب
القتل سواء في الذي له القتل يرث ماله اولا يرثوا ان قصده او بعضهم فاقتاد لبعض
فليوص للبعض الآخر الذي قصده * وهل جاز لاصرية قتل قاتل وليها * كاخت
وام وغيرهما ممن يرث لازوجة الا من حيث انها ولية زوجها ان كانت ولية له
* وله ان يقيد لها * لانها ولية له * اولا * يجوز لها قتله ولا توكيلها من يقتله لنفسها
وله الدية * وبقت ان قتله * وملك ان قتله او اسلم نفسه لها في هذا القول * قولان *

بلا نظر لاول او اخر
فيقتلونه ولو فرادى او
باعطاء اجرة لقاتله باصرهم
وله اخذها على ذلك فان
اقاد لبعضهم اوصى بالدية
لباقهم وقيل لا تلزمه
وهل جاز لامرأة قتل
قاتل وليها وله ان يقيد لما
اولا وبقت ان قتله قولان

ولزمه في القول الآخر ان يقتل او ان كان الدم للطفل او المجنون او للمشرك فلا يقد له نفسه ولا للخليفة ولا لولي ويقال على نفسه من اراد قتله من هؤلاء والمراد بالولي المقتول في مسائل الباب الانسان المقتول ذكرا او انثى او خنثى وان عفا من له الدم فليس عليه من الدية شيء ويلزم ضمانها القاتل الا ما ناب من عفا عنه فانه يحيط عنه بقدر ذلك وقيل لا يضمن القاتل شيئا وتورث الجنابة لعاصب فقط الجنابة القتل وما دون القتل مما فيه القصاص ان مات عاجلا بغيره واللام في العاصب للبيان بعد للايهام اي وذلك لعاصب او تعاق بتورث على معنى تبطل ارثا لعاصب ولا يرثا غير العاصب ولو ورث الميت فلعاصب ان يعفو وله ان يقتله قصاصا وله ان يأخذ الدية فيرث فيها معه سائر الورثة وخير في دية وعفو وقتل كما ذكرته انفا قبل ان اعلم ان المصنف وصاحب الاصل ذكره ولا يرثا اي الجنابة من لا يرث العاصب وانما القتل للعاصب ولو كان لا يبق له شيء والعاصب بمعنى العصوبة فهو وصف بمعنى المصدر منصوب على انه مفعول مطلق وهذا مبني على جواز قياس كل ماورد نوعه وهو ضعيف جدا ويحتمل بقاء الوصفية فيقدر مضاف اي من لا يرث ارث العاصب ومعنى ارث العاصب هو العصوبة وذلك يعني عنه قوله وتورث الجنابة لعاصب فقط ولا يكون العاصب المطلق بنفسه الا المذكور وعلى ان للمرأة اقل فان ماتت كان القتل لنحو ابنها من عصبتها وقيل لا يجوز للولي قتال جانيه ان لم يعلمه الجاني ولي قتيله لانه لا يدعن له الجاني بل يقتله من حيث انه لم يعلم انه ذوالدم كما قال قوله اي لم يحرم عليه فصدق بالواجب وهو المراد اي ويجب عليه او اللام بمعنى على وكذا يريد صاحب الاصل بالجواز ان شاء الله منع نفسه حتى يعلمه وليه والمختار مامر اول الباب من ان للولي قتال قاتل الجاني وانه لا يجوز للجاني تسليم نفسه حتى يملكه وليا وكذا في المال المنصوب او المسروق او المغلول فيه او المشتبه عليه والسكائن في يده بوجه لا يحمل ولو برضى صاحبه اذا رجع عليه كقمار واجرة مزارع حرم على غاصبه او سارقه

وتورث الجنابة لعاصب فقط وخير في دية وعفو وقتل ولا يرثا من لا يرث العاصب وقيل لا يجوز للولي قتال جانيه ان لم يعلمه ولي قتيله وله منع نفسه حتى يعلمه وليه والمختار مامر وكذا في المال المنصوب حرم على غاصبه

او نحوه مما ذكرناه انفا منعه لربه ولو جهله فان قتله كفر ولزمه ما جنى فيه وقيل يقتل حتى يعلم انه صاحبه ولا ضمان عليه الا ان قال له اني صاحب المال على حد مامر اول الباب في القتل لانه قاتله ليمسكه لنفسه وان قتله ليحرزه لربه فهو قتال على غيرها لان الواجب عليه ان يقول اني كنت جئت لهذا المال على انه لك فبين لي اعطيكه فيجئني يحرم على صاحب المال قتاله ولا يقتل ولي قتيل ولا يجوز للجاني الاذعان له قتاله بالنصب على المفعولية ان اختلف في انه هل يقتل به ام لا كما اذا ضربه عمدا بما لا يموت به فأت او هل يقتله هو او يقتله غيره او هل يتكافؤا الدمان حتى يحكم له حاكم بان له قتله ولو بقول ضعيف بجنابته هذه الجملة معطوفة على قوله اختلف وكفر ان قتله على ذلك كفر نفاق وبني على اختلف العلماء بلا حكم حاكم بالقتل وذلك في القتل ولا سيما في القتل وجاز له اي للجاني ويأتي قول بعدم الجواز مصدرا به قبل الفصل بقرينة منعه اي منع الولي وقته ان قتله اي اول قتله بما لا يحمل له ان يقتله به كهدم والقاه من عال او في هوة وحرق وغرق وسبع وحية يلقيه عليهما او باقيةما عليه او خنق او دخان وان كانت المسئلة مما اختلف فيه العلماء لم يحكم له بقتل ولا بترك او لم يكن حاكم فلا يقتله وان قتله فلا احكم بكفره ولا بالنقد ولزمته الدية ان كان ذلك القول غير القول الصحيح الا ان وجد قول يوجب هذه الجملة نعت وامنا الايجاب للقول مجازا او على حذف مضاف اي يوجب قتاله الجنابة اي يوجب القتل بالجنابة على الجاني اي يحكم على الجاني بالقتل لجنابته والحال ان ذلك القول الذي قتله به سواء علم انه قول او لم يعلم هو المختار عند اهل الدعوة كما قال صاحب الاصل رحمه الله تعالى واعلم ان لفظ الاباضية يشمل اصناف الاباضية الوهمية وغير الوهمية واذا قلنا الاباضية الوهمية خرج غير الوهمية واذا قلنا اهل الدعوة واهل الدعوة خرج النكار وان منع نفسه من الولي ان يقتله على هذا اي على هذا الحال وهو ان المختار انه يقتله بغيره ان دافع وقاتل ولو كان غير عالم بالمختار

منعه لربه ولو جهله ولا يقتل ولي قتيل قتاله ان اختلف في انه هل يقتل به ام لا حتى يحكم له حاكم بجنابته وكفر ان قتله على ذلك وبني وجاز له منعه وقته ان قتله بما لا يحمل له ان يقتله به كهدم وحرق وغرق وسبع وحية او خنق وان لم يحكم له بقتل ولا بترك او لم يكن حاكم فلا يقتله الا ان وجد قول يوجب الجنابة وهو المختار وان منع نفسه على هذا بني

واما ان كان القول بان له قتله غير المختار فللإني منه وقتاله بل يجب عليه منه ودفاعه وقتاله او المروء عنه وانما اجزت له المروء للشبهة ان لولي قتله ووجاز له القود للولي ان علم المأخوذ به من القولين او الاقوال فقاد نفسه بوجه القول المأخوذ به والا لم يجز له ان يقود نفسه له ولا للولي قتله الا ان علم الولي المختار وانه اهل للقتل على المختار فله قتله وان اختلف في المأخوذ به فكان بعض ياخذ بقول آخر ويحكم به او كان المأخوذ به اقوالا اكثر او كانوا او بعضهم يحكم باجتهاد نظر الولي لحاكم البلد او الموضع الذي هو فيه فان كان له على قوله قتله فليقتله والا فلا وهو اي الولي والاولى اسقاطه وان رجع الضمير للحاكم ورد الضمير بعد اليه خالف ما نحن فيه من ان الولي لم يجز من يحكم له ان حكم مرة بقول ومرة أخرى بغيره لجواز الانتقال من الحكم بقول الى الحكم بآخر اذا ظهر له رجحان الذي انتقل اليه تعيينه وان كان ينتقل لنرض نفسه فليس بحاكم نظر الولي فيما حكم في الوقت اي فيما استقر عليه حكمه في الوقت فيعمل به وأشار بقوله نظر اي الولي الى انه اذا تبين له المختار انه القتل يقتل الجاني بلا حكم فان تقرر حكمه في الوقت وجوب جزاء الجنابة على الجاني وجزاء القتل لم يجز له اي للولي المنع منع نفسه من ولي قتله ووجاز للولي قتله وان تقرر حكمه في الوقت بسقوطها اي بسقوط جزاء الجنابة الذي هو القتل فمعكس ذلك عكسا لغويا وهو ان يحمل له المنع ونقضه اي ابطال ذلك الذي هو القتل والتسليم فنقض لم يحمل حل ونقض جاز لم يجز ولو اسقطه لكفى عنه ذكر المعكس ولا يجوز للولي قتله وحكمه انقصاص في مسائل الباب بدون القتل حكم القتل قال صاحب الاصل يجوز المنع وتركه ان كان القتل مما يختلف وانه وان كان اخذ في ذلك بغير لزوم الجنابة فلا يحمل لولي المقتول ان يقتل من قتل وليه وان اراد قتله فان الجاني يمنعه ويحمل له القتل على هذا الجواب لمن يريد قتله ولا يقيد له الجاني نفسه وان قاده له او تركه ان يقتله من غير ان يقيد له نفسه فيما يكون فيه اختلاف العلماء فقتله على ذلك الحال

وجاز له القود للولي ان علم المأخوذ به من القولين والا لم يجز له ولا للولي قتله وان اختلف في المأخوذ به نظر لحاكم البلد وهو ان حكم مرة بقول واخرى بغيره نظر فيما حكم في الوقت فيعمل به فان وجوب الجنابة على الجاني لم يحمل له المنع ووجاز للولي قتله وان بسقوطها فمعكس ذلك ونقضه

فليس على الجاني او من قتله اثم ما لم يحكم الحاكم بغير الزام الجنابة فان حكم بها فلا يجوز للولي حينئذ ان يقيد نفسه ولا يحمل لولي المقتول ان يقتله وان تركه حتى قتله او اقاد له فقتله بعد الحكومة بالزوم الجنابة عليه فذلك حرام عليهما ويكفران بفعله ويلزم القتال الضمان للدية وهذا كما قال وكفران خافا حكمه في مسألة العكس ولو باضعف قول بان حكمه بعدم القتل فقتله الولي واقاد نفسه او تركه لقتل وترم الولي القتال للولي للدية وهذا الجاني في مسألة العكس اذ قتله وقد كان حكم الحاكم ان لا يقتله ولا يجوز القود للشبهة انه قتل وليه حديث ادرا والحدود بالشبهات وان لم يحكم به قبل ذلك بالزوم ولا بعدمه فاقاد له او اسلم له نفسه بلا قود بان جاء لقتله فلم يمنع نفسه لم يأثم ان قتله اذا كان له قتله في المختار وقبل او غير المختار ايضا وان كان في البلد حاكما او ثلاثة فصاعدا نظر الى حاكم حارته وان لم يكن فالى اقرب وان اختلف بلادها اي بلادها بدليل قوله وحكمها اي حكم البلدين فللمراد بالجمع اثنان بدليل رجوع ضمير الاثنان اليه نظر لبلد الجاني فيعمل به اي يحكم حاكمه لا به حكم حاكم اهل بلد القتل لان القتل يوقع على الجاني فلا يعتبر فيه المجنى عليه لان القتل مترتب في ذمة الجاني وحكمه على الاطلاق في الردع والانصاف منه يؤخذ به حاكمه بلده وان لم يكن حاكم فيها نظر الى ما اخذ به اهل البلد وان اتفق العلماء على لزوم جزاء الجنابة للفي والجزاء القتل واجدث الولي موجب اختلافهم هل فعله بوجوب العفو ام لا يوجب مثل ان يطلب من الجاني مالا او مقدار الدية بلا ذكر لفظ الدية نظر ايضا للحكم وعدمه والمأخوذ به من غيره فنفرع على ذلك الكف بان قال الحاكم بوجوب العفو والتقدم ان لم يوجبه والمنع منع الجاني نفسه ان اوجب العفو وذلك على حسب ما تقدم من وجود الحاكم وعدمه وحكم الحاكم وتركه واعتبار حاكم البلد وغيره بحسب ممر وان حكم حاكمه بجنابة واخر بسقوطها اعتبر الاول ان اتهم القتل ولو تعدد الجاني فيقتل من حكم عليه بالقتل ويترك من حكم له حاكمه واخر

وكفران ان خالف حكمه ولزم القتل ذمة الجاني وان لم يحكم بالزوم ولا بعدمه فاقاد له او اسلم له نفسه بلا قود بان تأثم ان قتله وان اختلف بلادها وحكمها فانظر لبلد الجاني فيعمل به لا باهل بلد القتل وان اتفق العلماء على لزوم الجنابة للجاني واجدث الولي موجب اختلافهم هل فعله بوجوب العفو ام لا يوجب مثل ان يطلب من الجاني مالا او مقدار الدية بلا ذكر لفظ الدية نظر ايضا للحكم وعدمه والمأخوذ به من غيره فنفرع على ذلك الكف بان قال الحاكم بوجوب العفو والتقدم ان لم يوجبه والمنع منع الجاني نفسه ان اوجب العفو وذلك على حسب ما تقدم من وجود الحاكم وعدمه وحكم الحاكم وتركه واعتبار حاكم البلد وغيره بحسب ممر وان حكم حاكمه بجنابة واخر بسقوطها اعتبر الاول ان اتهم القتل ولو تعدد الجاني فيقتل من حكم عليه بالقتل ويترك من حكم له حاكمه واخر

بالترك * وان تعدد القتل واتحد القاتل وولي كل قتل * حكم احدهما بوجوب قتله * اي قتل قاتلهما * باحدهما * حكم الحاكم * الاخر بالعفو * عن الجاني * القتل * القتل * الاخر * اي في شأن القتل الاخر * جاز لولي القتل الاول قتله * اي قتل الجاني * ولو تأخر * القتل عن حكم الحاكم الاخر بالعفو وكذا لو اتحد الحاكم بان ظهر له الانتقال لقول اخر واتحد الولي * وان اختلف * اي اختلف الناس او العلماء او اللذان ادعى كل منهم ما او الذين ادعوا كل منهم انه ولي * في الولي هل * هو * هذا او ذا * فقال بعض الناس او بعض العلماء ان الولي هذا وقال بعض ان الولي هذا وقال بعض الناس اننا الولي وقال الاخر اننا الولي واختلف العلماء انما يكون من جانب العلم مثل ان يختلف في ثبوت نسب رجل كالصور المتقدمة في النكاح وغيره كنسب متسر بلا استبراء فمن اثبت انسابهم حكم بانه الولي ومن لم يثبت قتل ان الولي غيره وكالابن والاح هل القتل للآخ قيل له وقبل الابن * فلا يقتله احدهما حتى يتخاصما عند قاض * فمن حكم له بانه الولي فليقتل الجاني وكذا ان اختلف ثلاثة او اكثر * ان كان * القاضي * والناظر * كل من ادعى انه الولي او ينظر له غيره * للمأخوذ به من القوانين ان بان * فيعمل به * وان تعدد المأخوذ به فلينظر لبلد الجاني لا بلد القتل وكذا ان كان حاكم ولم يحكم نظر للمأخوذ به وان تعدد اعتبر بلد الجاني * والا * بين المختار او بان وتعدد ولم يتبين مختار كل بلد من البلدين * كف * كل منهما او منهم او هو بالبناء للمفعول * عن اراقة الدم * وان * كان الكف عنها * بعفو او * قبول * دية * يتفقان عليها بالصالح اذ لم يجد ايبانا ولا سيما ان كان الكف عنها بانتظار بيان المختار فان هذا اولى باسم الكف لان قبول الدية شروع في اخذ الحق والعفو غير كف مطلق بل امضاء في التبرية من الحق وغيابه لانه كف عن القتل ولا يمكن ان يكون ضمن كف معنى احتاط فلا اشكال حينئذ في التقيي بالعفو * وكذا ان اختلف في القتل هل هو حر او عبد او في الولي كذلك * هل هو حر او عبد كاختلافهم في العبد المثل به وذلك ان القتل للعاصب والعبد لا يكون * على ما مر * من الحكوة والقول

وان تعدد فحكم احدهما بوجوب قتله باحدهما والاخر بالعفو بالاخر جاز لولي الاول قتله ولو تأخر وان اختلف في الولي هل هذا او ذا فلا يقتله احدهما حتى يتخاصما عند قاض ان كان والا نظر للمأخوذ به من القوانين ان بان والا كف عن اراقة الدم وان بعفو اودية وكذا ان اختلف في القتل هل هو حر او عبد او في الولي كذلك فلي

ما مر

المأخوذ به المجتابة والعفو والتقدم والكف فيما لم يكن فيه حكم ولم يعرف المأخوذ به او ما اختلف فيه الحكم ونحو ذلك ولا يتقدم الى اراقة الدم الا على امر بين لان الحوطة في الدماء الكف عنها او الدية او العفو ولا يكون القتل فيها حوطة مثل الاموال * وان ادعى قاتل ان قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل او * ان قتيله * مشرك * وقد عرف انه مشرك قبل * كذلك * كما عرفت عبودية القتل في الصورة الاولى * و * ادعى * الولي انه * حين القتل * حر او موحد اعتبر البيان فيحكم به * فن بين الولي انه حين القتل حر او موحد فله القتل والاستصحاب الاصل فله قيمة العبد اذ دية المشرك * وان اختلف في مشرك * قاتل لاقتيل لانه تقدم الكلام على القتل * فعل فعلا * بلسانه او بجارحه * بوحده * اي يعده موحدا * ام لا * مثل ان يقول لا اله الا الله محمد رسول الله لم يقتل ما جاء به محمد حق او كتب لا اله الا الله * به محمد حق لا على سبيل الحكاية ولم ينطق او قيل له انت مؤمن بالله ورسوله وما جاء به فاوما برأسه نعم او قال بلسانه نعم والقول باللسان نعم من فعل اللسان * او في عبد * قاتل لاقتيل لانه تقدم الكلام على القتل اي او اختلفوا في عبد فعل سيده فيه فعلا او قال فيه فولا يعتق به اولا * كذلك * اي كما اختلف في مشرك وقع منه ما هو سبب الخلف في توحيد مثل ان يمثله سيده او قال له انت اخي او منيدي او كتب عنقه ولم ينطق به او اقر انه اعتمقه في قلبه ولم يلفظ به * فعلى ما مر ايضا * من قصد الحكم والبحث عن المختار وغير ذلك * ولا ياثم قاتل جان * بقتل وليه * ان قتله بسلاح * كرمح وسهم وخشبة فيها حديد ويأثم بتعذيب ان عذبه في القتل لقوله صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسنوا القتل * لا يضرب بسيف او ذبح بسكين او شفرة * ولا سيما ان قتله بجراح او سيف او سكين او شفرة فانه لا ياثم بالاولى فان الاولى القتل بالسيف الحاد او السكين الحادة او الشفرة الحادة * ويمنع الامام او القاضي او الجماعة * او السلطان او من له كلام ان يقتل الجاني بغير السلاح بلا قتال له على ذلك وقيل به لتعديده * و * يمنع * الجاني نفسه * عن مريد قتله من ولي القتل * في * قتله به * غير سلاح * كضربة والقاء في بحر وقتل بنار

وان ادعى قاتل ان قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل او مشرك كذلك والولي انه حر او موحد اعتبر البيان فيحكم به وان اختلف في مشرك فعل فعلا بوحده ام لا او في عبد كذلك فعلى ما مر ايضا ولا ياثم قاتل جان ان قتله بسلاح لا يضرب بسيف او ذبح بسكين او شفرة ويمنع الامام او القاضي او الجماعة والجاني نفسه في غير سلاح

ونحوها عملا يقتل به كما مر **﴿ لا يقتله ﴾** بل بالمروب والاختفاء والاختباء
 بما يصل اليه به غير القتال وفي نسخة لا يقتله فيدفع بقتاله ويمتنع هو لا يجس
 ونحوه **﴿ وجوز ﴾** ان يمنع نفسه بقتاله للولي وفي نسخة لا يقتله فيكون المني وجوز
 قتله اذا جاء **﴿ لتعديه ﴾** وبغية بارادة قتله بلا سلاح فان ادى قتال الجاني
 او غيره له على ذلك الى موته على القول بمنعه بقتل فلا دية له لانه متعمد باغ
﴿ وينكل ان اراد به مثله ﴾ كفي عينه وبقر بطنه وقطع اصبغه او غير ذلك
 وعائد عليها لان لم يعاند **﴿ قبل قتله ﴾** ويقتله بعد ذلك فان فعل هلك وضمن
 كما ان له النكال وان فعله زيادة على حقه **﴿ ويدفع عنها ﴾** بقتال لان ذلك
 في وتعديه الا ان استحق ذلك مثل ان يكون قد مثل به او بولي القاتل فله ان
 يفعل به ذلك ثم يقتله **﴿ ويضمن ما فعل به بعد موته ﴾** ويمنع بقتال ان اراد
 فعله **﴿ وان يحرق ﴾** لبعضه **﴿ بنار او فساد مطاقا ﴾** مما ليس مثله ولا سيما المذلة
 او احرقه كله او حتى يصير رمادا **﴿ وينكل عليه ايضا وهلك به ﴾** اي بجميع
 ما فعل به بعد موته من المضار كلها في جسده والله اعلم **﴿ فصل ان تعدد الولي ﴾**
 فاقد **﴿ الجاني ﴾** لواحد فمقا **﴿ عنه ﴾** او اخذ منه الدية **﴿ كلها او بعضها او ﴾**
 منابه **﴿ قتل به ﴾** اي بالجاني **﴿ قتله منهم ﴾** اي من الاولياء **﴿ بعد ﴾** اي
 بعد العفو او اخذ الدية او بعضها او منابه وله منابه من الدية **﴿ وان ﴾** كان القاتل
 له **﴿ غيره ﴾** اي غير العافي والاخذ **﴿ ان علم ﴾** ذلك القاتل له **﴿ بفعله ﴾** اي
 بفعل الولي الاخذ او العافي وهو العفو او الاخذ وان لم يعلم فلا يقتل ولكنه تلزمه
 الدية كما ذكره بعد **﴿ ولا يعفو عنه ﴾** اي عن القاتل العافي او غير العافي من علم
 بالعفو **﴿ الامام او القاضي او الجماعة ﴾** قال صلى الله عليه وسلم لا اعفو عن قتل
 بعد عفو **﴿ فيقتلونه بالسياط ﴾** او بالسيف ونحوه من السلاح **﴿ ولو عفا عنه ﴾**
 ولي دمه **﴿ وظاهر عبارته ان ولي الدم اولى بالقتل من نحو الامام فان عفا او عجز ﴾**
 فليقتله الامام او نحوه وهو كذلك ولكن ان قتله الامام او نحوه بلا عفو ولي ولا عجز فلا دية
 ولا اثم على الامام او نحوه كما يدل عليه ما ذكره ان الامام او نحوه يقتله ولو عفا عنه ولي
 الدم والولي الدية **﴿ وان لم يعلم به ﴾** اي بالفعل الذي اوقعه الولي من العفو او الاخذ

لا يقتله وجوز اتعديه
 وينكل ان اراد به مثله
 قبل قتله ويدفع عنها
 ويضمن ما فعل بعد موته
 وان يحرق بنار او فساد مطاقا
 وينكل عليه ايضا وهلك به
﴿ فصل ﴾

اب تصدد الولي
 فاقد او احد فصفا او اخذ
 منه الدية قتل به فاته منهم
 بعد وان غيره ان علم بفعله
 ولا يعفو عنه الامام او
 القاضي او الجماعة فيقتلونه
 بالسياط ولو عفا عنه ولي
 دمه وان لم يعلم به

﴿ لزمته دية ﴾ لان قتله لا يجوز لوقوع العفو او الاخذ ولا اثم عليه ولا يقتل
 لانه لم يعلم بذلك وقد اجاز له الشرع القتل لولا ذلك لا يدرك بالمسلم
﴿ ومن قتل حرا موحدا ولو انثى او طفلا او مجنونا بتعدية قتل به ﴾ وصورة
 كون المجنون موحدا انه جن بعد بلوغ وتوحيد او جن في طفولته وابوه موحدا
 وصورة كون الطفل موحدا انه ولد رجل موحدا وان كل مولود يولد على الفطرة
 حتى ولد المشرك فانه يولد على الفطرة لكن لا يقتل به الموحدا **﴿ ان لم يكن ﴾** قاتل
 ذلك الحر الموحدا **﴿ اباه ولم يكن ﴾** قتله **﴿ على ديانة ﴾** محقة عليها اباه فلا يقتل
 الاب في ولده ولكن عليه الدية الا ان قتل الاب ولده على الديانة فانه يقتل فيه
 وتقتل الام في ولدها قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول لا يقاد الوالد بولده وجملة لم يكن على ديانة حال من اباه قيد
 في استثناءه عن القتال اي يستثنى عن القتل ان لم يكن على ديانة **﴿ ولا يعفاي ﴾**
 قتل بها **﴿ اي بالديانة ﴾** ولو **﴿ كان ذلك القاتل عليه ﴾** بالديانة لمزيد حقه
﴿ كمالا يعفا عن ﴾ القاتل بعد عفو او **﴿ بعد ﴾** اخذ دية **﴿ او بعض الدية كما ﴾**
 مر فاذا عفا صاحب الدية عن لا يعفا عنه ووجه ذلك ونحوه ان قتله حد فلا
 يعتبر عفو الولي **﴿ فامرهم للجماعة ان لم يكن امام ﴾** او نحوه روى الطيالسي عن جابر
 ابن عبد الله عنه صلى الله عليه وسلم لا اعافي احدا قتل بعد اخذ الدية **﴿ وكذا ﴾**
 قاتل بعد امان او على ثياب او سلاح **﴿ قبل يعفاي ﴾** اي وقبل يجوز العفو
﴿ عن هذا ﴾ اي عن القاتل بعد امان او على ثياب او سلاح **﴿ ويجوز ﴾**
 العفو **﴿ عن الكل ﴾** اي عن القاتل بعد الامان او على الثياب او السلاح او بعد
 عفو او اخذ لكن هذا القول مشتمل على قولين فان بعضا يجوز العفو عن القاتل بعد
 على الثياب او السلاح او بعد العفو او الاخذ وبعض يجوز العفو عن القاتل بعد
 الامان ولا يعفا عن قاتل على ديانة اجماعا عندنا **﴿ وقبل غير ذلك في القاتل بعد ﴾**
 الامان **﴿ لا يعنى عنه واما القاتل على السلاح او الثياب فيجوز العفو عنها ﴾** وقيل
 عبد بحر **﴿ ولا يدرك اولياءه غير ذلك ﴾** وقيمة العبد او نفس العبد قال الشيخ احمد
 ابن محمد بن بكر وكل عبد قتل حرا موحدا فهو لاولياء المقتول كان ذلك المقتول

لزمته دية ومن قتل حرا
 موحدا ولو انثى او طفلا
 او مجنونا بتعدية قتل به
 ان لم يكن اباه ولم يكن
 قاتل ديانة ولا يعفاي قاتل بها
 ولو اباه كقتل بعد عفو او
 اخذ دية فامرهم للجماعة
 ان لم يكن امام وكذا
 قاتل بعد امان او على ثياب
 او سلاح وقبل يعفاي هذا
 ويجوز عن الكل وقبل غير
 ذلك في القاتل بعد الامان
 ويقتل عبد بحر

رجلا او امرأة او طفلا او مجنونا او كان العبد قيمته كثيرة ولا يحتاج اولياء من قتل الى حكومة الحاكم لهم رقبته فان قتل اخر بعده فانه يكون للاخر من اولياء من قتل فيكونون بالخيار ان شاءوا قتلوه وان شاءوا عفوه من القتل واسترقوه واما ان اعتقوه من العبودية فانهم يقتلونه الا ان اعفوه من القتل وقيل الخيار لسيد العبد في دفعه بجنائته او بقديه بقيمته لانه روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من جنى عبدا فهو بين خيارين اما ان يقديه بقيمته او يدفعه برقبته اي ان لم يرد الولي القتل وان اراد القتل فله القتل ويقتل العبد بالعبد ولو اختلفت قيمتهما ويرد ما زاد من قيمة احدهما لصاحبه * لا عكسه * اي لا يجوز عكسه اي لا يقتل حر بعبد * كمشرك * اي كما يقتل مشرك ولو حرا * بموحد ولو * كان الموحد * عبدا * ولا يقتل موحد ولو عبدا بمشرك ولو حرا وقيل لا يقتل المشرك بالعبد الموحد * ويقتل مشرك بمثله * كيهودي يهودي ونصراني نصراني وصابي بصابي ومجوسي مجوسي ووثني وثني وجاحد بجاحد ووثني بجاحد وثني بجاحد ومن فوقه كمجوسي او ما ذكر بعده بكتابي وجاحد وثني او غير وثني ووثني معترف وكما بعد المجوسي بالمجوسي وكيهودي بنصراني * او الابد * عن الاسلام * بالاقرب اليه * كيهودي بنصراني وغير كتابي بكتابي * وقيل اهل الكتاب ملة * واحدة * في القتل * والثوارث وقيل المشركون كلهم سواء الكتابي وغيره * وتقتل الجماعة كلها * وان * كان * بها نساء * فانهم يقتل كالرجال غيا * بغير * الضميمة في القتل لان الرجل هو القادر على القتل بقوة * بواحد ولو اثني * والله اعلم * باب * في الدفاع ايضا بعد ما مررت ابواب منه اول هذا الكتاب التاسع عشر * الدفاع اما فرض وهو * القتال * لمريد قتلك او اخذ لباسك او سلاحك او * مر يد ضر * من لزمك * يقتل او اخذ سلاح او لباس والمطف على قتل مجذوف مضاف * الدفاع عنه * كعمالك وصاحبك الذي عقدت معه الصلحة ومن تعلق اليه ممن لزمه الدفاع عنه وشمل ذلك ما اذا اراد اخذ ذلك بقتل او بلا قتال نخطف وكذا ان اراد القتل بقتال او بدونه والدفاع في ذلك كله يكون * بما قدرت * عليه * وان بلا سلاح * ان

لا عكسه كمشرك بموحد ولو عبدا ويقتل مشرك بمثله او الا بعد بالاقرب اليه وقيل اهل الكتاب ملة في القتل والجماعة وان بها نساء بواحد ولو اثني

باب * الدفاع اما فرض وهو لمريد قتلك او اخذ لباسك او سلاحك او من لزمك الدفاع عنه بما قدرت وان بلا سلاح

ان لم يجده او عوجل عليه او كان الدفع بغيره اولى له ومثال الدفاع بغير سلاح الدفع بيد او عصا لاحديدة فيها او بانتهاء في نحو نار او ماء * وبما ينجيه * بما ينبغي من لزمك الدفاع عنه * من كفرق او بهيمة او من * ضرر * هو من قبل الله * مثل الفرق والحرق والهدم والجوع والعطش والحرق والبرد وغير ذلك ومعنى كون الضر من قبل الله انه لا سبب لمخلوق فيه كحر وبرد وماء فالتنجية واجبة مما هو بواسطة مخلوق وما هو بلا واسطة لمخلوق وان ارسل الماء عليه احد فمن واسطة لمخلوق وتكون التنجية بالنفس مثل ان ينقد المريق ويرفع من احاط به الحريق وما ينجوه به كاللباس المفروق واطعام الحائض وسقي العطشان وطرد السبع عنه او قتله فان ترك التنجية في ذلك كفر * ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطي فيه المال لا اخذه عليه * اي عنه بان يأخذه جائر على مال فلا يجب عليك ان تعطي المال للجائر ليخليه واما ما تعطي من المال في نحو طعام أو شراب او لباس او ركوب لينجوه به فواجب عليك والضمير في قوله عنه للمنجي بكسر الجيم اي من هو من شأنه ان ينجي غيره بان كان مكلفا قادرا وتكون التنجية ايضا باللسان مثل ان يصيح على الجاني او الحيوان او يصيح فيجيه الناس ولا يسقط عنه فرض ذلك لنفسه ولا لمن لزمه تنجيته * ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها * اي الا على نفسه وذلك ان يكون قادرا على دفع انسان او غيره على نفسه وذلك ان يكون قادرا على دفع انسان او غيره عن نفسه فلا يجوز له ان يترك دفعه فيموت بذلك الضر بل يدفع ولو كان في الدفع موته اذا كان في ترك الدفع موته ايضا الا اذا لم يطاق شيئا من الدفع او امر او ذهب عقله فلا يكلف الدفع ويجوز للانسان ان يأمر غيره ان يدفع عن الواقع في تلك الحال ولا يلزم المأمور اذا كان المأمور يموت بالدفع وله ان يأمر الواقع في تلك المهلكة ان يدفع عن نفسه بل هو واجب لانه امر بمعروف ونهي عن منكر * واما تطرع * مقابل لقوله اما فرض * وهو اتلافها * اي اتلاف النفس * عن الغير * اذا رجأ ان ينجو * كدفاع مغير * سعى الدفع اتلافه لانه سبب الاتلاف * لاخذ سبه * اي مال الغير * او * لا يقتله * اي قتل الغير * او * كغيره

وبما ينجيه من كفرق او بهيمة او من قبل الله ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطي فيه المال لا اخذه عليه ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها واما تطوع وهو اتلافها عن الغير كدفاع مغير لاخذ ماله او قتله او تغييره

جوره * وذلك ان تسمع انسانا او اثنين او ثلاثة او اكثر خرجوا لاختذ مال
او قتل نفس او انهم جاوروا كمنع عن مال وكفحش فلا يلزمك الخروج للتعرض
لهم ودفعهم * او * كـ * قتل الجاني * فتغير وقتل معطوفان على دفاع * والباغي
ونحوهما * كالطاعن والمرتب والقاطع ومانع الحق لا يلزمك ان تخرج الى قتل الجاني
ودفاع الباغي وقتله وقتل الطاعن والقاطع والمانع بل يجوز ولا يجب وانما يجوز في
جانب الجاني ان كان الجاني جنى عليه بقتل وليه او صار بصورة ما يقتله كل
احد * وكدفاع مفسد مالا * لا يلزم الخروج لدفاعه * او مستخف لا خذه *
او لاخذ نفس او قتل او فساد فيها لا يلزم الخروج وما اشبه ذلك ما لم تشاهد
فعله ان خرجت في دفاعه او قتله اذا حل قتله فما جور والا فغيره اثم * ولا
يلزم * عند الخوف على نفسه * اظهار * مجرد اظهار ولا شهرة * تجوير مبتدع
او طعن في دينه او تصويب ديانة الموافق * عطف تصويب على اظهار اي ولا
يلزم تصويب ديانة الموافق باللسان او الرأس او بالكتابة * واظهارها * اي
ولا شهرها في الناس وهذا التفسير لمزيد فائدة اولى من ان تقول مراده او اظهار
تصويبها فلا يذكرا الاظهار بعد ولكنه لم يفعل ذلك بل ذكر التصويب بلا ذكر
اظهار اول الامر لجرد التهديد والتاكيد ثم ذكر الاظهار وكذا لا يلزم اظهار
حق ان اختلف ثلث او ثلاثة فصاعدا في مسألة مخصوصة سواء كان الحق فيها
لموافق او مخالف من منقول او معقول او من الدنيا الا ان يشاء فله اظهار الحق
ولو كان مع المخالف في المسئلة ولو كان في اظهار التجوير او التصويب او الحق
موته او مضرة في ماله او بدنه او مال غيره او بدنه فانه يجوز له ولو كان يموت
ولا يطبق الدفع عن نفسه ولا يكون بذلك ملقيا بنفسه في التهلكة وهو ما جاور وان
شاء ترك الاظهار واذا احتيج الى علمه لزمه نشره ان كان لا يوصله الى ضرر في
بدنه او موته وان كان يوصله فله النشر والترك * ولا الدفاع عن المال كالنفس
واللباس والسلاح * اي لا يلزمه الدفع عن المال كما لزمه الدفع عن نفسه ولباسه
وسلحه وعن لزمه الدفع عنه وما يتعلق به * ان لم يؤد * تلف المال * تلفها *
اي تلف النفس وكذا لا يلزم الدفع عن الطعام او الشراب اذا كان لا يؤدي تنفقه

جوره او قتل الجاني والباغي
ونحوهما وكدفاع مفسد
مالا او مستخف لا خذه
ولا يلزم اظهار تجوير مبتدع
او طعن في دينه او تصويب
ديانة الموافق واظهارها
ولا الدفاع عن المال
كالنفس واللباس والسلاح
ان لم يؤد تلفها

لتنفها لوجود طعام او شراب اخر او قوبه ويجب الدفع عن مال لا يؤدي تنفقه
لتنفها اذا لم يكن في الدفع عنه مضرة تلحق لان تضييع المال حرام * وقد قالوا
يموت الرجل * او المرأة * ولا يعرى * ما يجب ستره * ولا يعطي سلاحه
كما مر * في قوله باب لزم مبيعاً عليه تخطئة الباغي وان كان ان اعطى لباسه بقي
له ما يستر به لكن يؤدي ذلك الى الموت بالبرد مثلاً لزمه ان لا يعطيه * وان
اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك * الا ان تاب فتاب لم يهلك ولو قتله
بذلك السلاح * والا * يموت به منه بل لم يموت اصلاً او قتله بغيره ومات به من
غيره ممن اعطاه له مثل ان يعطيه انساناً فيعطيه الانسان انساناً اخر ويأخذ منه او
يقع الآخر فقتله به من لم يعطه اياه * اثم * اثماً صغيراً او اثماً لا يدري اصغير او
كبير وقيل يكفر بمجرد الاعطاء ولو لم يموت به والذي ذكره الشيخ احمد انه ان
اعطاه فقتل به او مات به فمن اعطاه هلك فيكون مراده انه قتله غير ممن اعطاه
او مات به ممن اعطاه اياه وان اعطاه فلم يقتل او قتل به غيره اثم وكذا ان قتله
بغيره وذكر الشيخ احمد بعد ذلك انه يات من اعطاه وقتله به غير ممن اعطاه
اياهم ولا يكون من قتله به من اعطاه اياه وان لم يدفع عن نفسه لا يكون هالكا
بل اثم ولعل ذلك كله قول من اقول * وورخص له * ان لا ياتم باعطاء لباسه
ان امسك ما يستر عورته ولا باعطاء سلاحه وقيل ان قتل كفر * ان امسك
ما يقاتل به وليكن * ما امسكه * افضل * اي افضل سلاحه الحاضر الذي
اعطى بعضه وافضل السلاح السكين ثم السيف ثم الرمح والافضل في كل نوع
اشده قطعاً فالسيف الحديد خير من السكايل واشد قطعاً حديد دونه وان لم يمسك
الافضل بل الادنى فلا اثم ايضاً على هذا الترخيص وان تساوى امسك واحدا
مطلقاً وان اكثر فالاولى امسك الا اكثر ان وجد * وليس منه * اي من السلاح
* عصا لم يكن بها * اي في رأسها الذي يضرب بها * حديد * وان كان
في رأسها حديد فهي سلاح ولو لم يكن قطعاً * ولا درع ودرقة * ومغفر
* من مما يستصحب في القتال وقاية لا للضرب به كعصا لا حديد فيها * ولو
كان * اي الدرع والدرقة ونحوهما * في باب اليمين * ان حلف ان لا سلاح

وقد قالوا يموت الرجل
ولا يعرى ولا يعطي
سلاحه كما مر واذا اعطاه
ومات به ممن اعطاه له
هلك والا اثم ورخص
له ان امسك ما يقاتل به
وليكن افضل وليس منه
عصا لمن يكن بها حديد
ولا درع ودرقة ولو كانتا
في باب اليمين

حنت بين ان كن او ان عنده سلاحا بر ان كن عنده وقيل لا يعدون سلاحا
ان كن ولو في باب اليمن ووجه كونهن سلاحا انهن يحضرن مع السلاح في
القتال للوقاية بين ولا يعطي عدوه ما يدفع به ولا يضعه له ولا
يرمي به حيث يأخذه وان غير السلاح كحجر وعصا لا حديدية فيها او فيها
حديدية في غير موضع الضرب وان اعطى او وضع او رمى به اثم ان مات بذلك
بل هلك ويجاز ذلك المذكور من الاعطاء والوضع والرمي ان فعله قبل
ان يصل اليه الباغي والاعطاء قبل الوصول يتصور باللسان وبالاشارة والرمي
به اليه ورأى ان يمنع نفسه بذلك المذكور من الاعطاء او الوضع
او الرمي منه أي من الباغي ان ظهر له انه يتركه الباغي اذا فعل ذلك واما
بعد الوصول فلا يفعل ولو ظهر له انه يتركه ان فعل الا ان كان عنده غيره او
اخذ منه الباغي بلا طاقة على دفاعه عطف اخذ على جاز عطف توهم
لا في المعنى لا ياتم ان فعل ذلك قبل ان يصله الباغي او اخذ منه بلا طاقة على
دفاعه قتاله ودفن السلاح وامساكه بلا قتال به في مسائل الباب كاعطائه
ورمييه ووضعه فاذا لم يقدر على الدفاع والقتال فليمسك سلاحه ولا يعطيه ولا
يرمي به حتى ينزع منه قهرا وله اعطاء سلاح او رميه ان رجي نجاته بذلك وكان
له اخر او ما يشتري به وتزمنه التوبة ان اعطاه له او رمى به او وضعه او
تركه او ترك الدفع به ولو لم يأخذه او اخذه ونزعه منه بعد
الاعطاء له او اخذه بعد الوضع او الرمي او الدفن او رجع للدفع به بعد الترك
او نزعه صاحبه او غيره من الباغي بعد اعطاء ماسكه او وضعه
او رميه يعني ازمته التوبة باعطائه ولو نزعه منه بعد الاعطاء ويرده صاحبه
مثلا اذا نزعه من الباغي له أي الذي اعطاه للباغي لا للباغي او وضعه
او رماه فأخذه الجاني ورخص له أي لصاحبه مثلا الذي نزعه قتال
الباغي به وهو الباغي الذي كان بيد وكذا غيره ممن معه ولا يمنعه
لصاحبه أي من صاحبه أي من صاحب السلاح وهو ماسكه او لا يمنعه حال
كونه لصاحبه وهو حال لازمة والمعنى انه لا يمنعه منه ان طلبه كما لا ينزعه

ولا يعطي ما يدفع به ولا
يضعه ولا يرمي به وان
غير السلاح وجاز ذلك
ان فعله قبل ان يصل اليه
الباغي ورأى ان يمنع بذلك
منه او اخذ منه بلا
طاقة على دفاعه وقتاله
ولزمته التوبة ان اعطاه له
ولم يأخذه او نزعه منه
بعد الاعطاء له او صاحبه
ويرده له ورخص له قتال
الباغي به ولا يمنعه لصاحبه
كما لا ينزعه

اي السلاح منه أي من صاحبه الماسك له اذا جاءهم العدو ولو
رأى انه لا يدفع عن نفسه ولا عن غيره لذل او لجهله بالقتال ولو اذل عليه
وجوز له منعه منه ليدفع به وان عن غيرها أي عن نفسه وعن ماسكه
ان اذل عليه وقيل ينزعه منه وان بكره ليدفع به عنها او عن
غيرها لكون ماسكه لا يدفع به او يدفع به دفعا ضعيفا او لا يعرف القتال مطلقا
او بذلك السلاح او لكونه جبانا وانما لم يتفقوا على جواز نزعه اذا كان ذليلا او
ضعيفا لتوقع ان ينزعه العدو لان العدو قد يهبه ما دام في يده فاذا نزعه صاحبه
منه ولو ثلا ينزعه العدو توصل اليه العدو بلا مهابة ويجاز اعطاؤه أي
اعطاء السلاح لباغ ان اعطى امانا لصاحب السلاح ان لا يضره به ولم
يخف شره بالغدر فيقتل ان طلبه الباغي ان يعطيه السلاح ليكون ملكا له او
قال له الباغي اعطني سلاحك لئلا تضربي ولك الامان ان لا اضرك به او
اعطاه بلا طلب جاز وان قال له اعطيه لا قتال به فلانا او احدا فلا يعطه
ولا يلزم به اثم ولو غدر به بعد وقتله او قتل صاحبه او من لا يلزمها الدفع
عنه وعطف غدر على القتل عطف خاص على عام فان الغدر بعدم مادون القتل
ايضا وكذا ان لم يخف منه اولا وهو باغ ولم يعلمه باغيا من قبل ولكن
اراد البغي من حينه او حدث له بعد ولا علم لصاحب السلاح بذلك وطلبه
ليقاتل به هكذا او ليقاتل به فلانا او قوما ممن يحل قتاله فله اعطائه فلا اثم
عليه وان غدر به ايضا او غدر من يلزمه الدفع عنه وكذا ان
طلبه ليقاتل به من لا يحل له قتاله ثم رجع به عليه فلا يهلك بالرجوع عليه اذا لم
يخفه ولم يكن ياتم باعطائه ليقاتل من لا يحل قتاله ويقاتل الرجل بسلاح طلبه
من احد هكذا او طلبه ليقاتل به فذك له القتال او اضمره كل باغ عليه ولو
صاحبه أي صاحب السلاح سواء بقي عليه قبل ان يطلبه او بعد او بهيمة
البهيمة لا توصف بالبغي وانما غياها الباغي لتضمن الباغي معنى الضار ضرا يحل
به القتال والبهيمة ضارة ضرا يحل به قتالها والمراد بالبهيمة ما يشمل السباع وغيرها
او حبر عليه ان لا يقاتل به مثل ان يقول حرمت عليك ان تقاتل به اولا

منه اذا جاءهم العدو
وجوز له منعه منه ليدفع
به وان عن غيرها ان
اذل عليه وقيل وان بكره
وجاز اعطاؤه لباغ ان
اعطى امانا ولم يخف شره
ولا يلزم به اثم ولو اغدر
به بعد وقتل وكذا ان لم
يخف منه اولا وطلبه
ليقاتل به وان غدر به
ايضا ويقاتل الرجل
بسلاح طلبه من احد
كل باغ عليه ولو صاحبه
او بهيمة او حبر عليه ان
لا يقاتل به

اجعلك في حل او حجرت عليك او نحو ذلك * او شرط عليه * مثل ان يقر
 خذه على ان لا يقاتل به او اعطيه على ان لا يقاتل به او ان كنت لا تقاتل به او
 تقاتل به بني ادم لا السباع او السباع لا بني ادم او نوعا من بني ادم لا غيره
 * او منعه * ان كان المنع * بعد دخول القتال * به لا يجوز الزحف فلا ينافي
 ما بعد فانه يقاتل به ولا يشغل بذلك لان شأن السلاح الدفع والقتال به وعند
 ان حجرت او شرط عليه ولو بعد فلا يقاتل به فان قاتل ضمن اجرة العمل
 به وان حجرت عليه بعد دخول القتال قاتل به بلا اجرة ان لم يستغن عنه بغيره
 * و * يقاتل * بسلاح استعاره او بادل * لا على وجه التملك او استأجره سواء
 ذكر لصاحبه القتال به او لم يذكره ويقابل به كذلك ولو صاحبه او بهيمة ولو
 حجرت عليه او شرط ان لا يقاتل به او منع بعد الدخول بلا اشكال في الاجارة
 واما العارية والمبادلة فلي فيه ماسر * انفا * لا برهن * او عوض عند مجزئه بغير
 الاصول كالاصول والمعطوف عليه محذوف اي بادل بغير رهن لا برهن وذلك
 ان الرهن كالبذل من الدين ويجوز ان يكون استعارة اي لا يقاتل برهن او عوض
 * الا ان قصد الدفع عنه * اي عن الرهن او العوض بنفس الرهن او العوض
 وذلك مثل ان ترهن سيفا وحده او مع غيره فيجوز ان يريد اخذه منك فانه
 به لمنعه او تمنعه هو وغيره من رهن صاحبه بالقتال وكذا الفرس ونحوه وكذا
 يجوز نفع الرهن ببعضه كحمل رهن على دابة الرهن والرهن كله للمالك * والذي
 سلاح اعاره لمقاتل به * سواء ذكر القتال به حين الاعارة او لا * اخذه منه *
 اي من المقاتل به * وان بعد التقاء * ذوي * الزحفين * زحف الفريق الى
 الفريق الآخر وزحف هذا الفريق الآخر اليه وهو المشي بسرعة واما بعد الدخول
 في القتال فلا ينزعه منه فلا ينافي ما قبل واما الفرق بين الاخذ والمنع بان لا ينصت
 لمنعه ويطاوعه في الاخذ فضعيف وعندني انه لا يجوز الا ان استغنى عنه ولو
 شاء لاخذه منه قبل التقاء الزحفين واما بعد التقاء له في مضرة الا ان كان لا
 يقتل باخذه منه ولا تقع الهزيمة باخذه منه وما ذكره هنا انما هو اذا اراد صاحب
 السلاح القتال به وجاء للقتال وما مر اذا قال او منعه بعد دخول القتال انما هو

او شرط عليه او منعه بعد
 دخول القتال وبسلاح
 استعاره او بادل لا برهن
 الا ان قصد الدفع عنه
 والذي سلاح اعاره لمقاتل
 به اخذه منه وان بعد
 التقاء الزحفين

اذا لم يكن في المتقاتلين ولم يجبي للقتال او يعتبر الاقوال متى يحمل القوار فمن قال
 لا يحمل اذا التقى الفريقان لم يحزله نزع السلاح عنه بعد الالتقاء ومن قال يجوز
 ما لم يتراما اجاز له النزع ما لم يقع الترامي وكذا سائر الاقوال * ولا يمنع منه
 المستعير الا ان رآى صلاحا فيه * اي في منعه مثل ان يكون اعرف بالقتال من
 صاحب ذلك السلاح وانكى به في الدو منه وان يكون ان اعطاه وترك القتال
 ولا سلاح له سواء ظفروهم العدو او انهزموا * وللرجل ان يعطي سلاحه لمقاتل
 به ان كان خيرا منه * في القتال ولو بعد ما دخل القتال به * وللقاضي او الجماعة *
 او الامام او السلطان او نحوهم * اخذه وان من يتيم * او مجنون او طفل او
 مرتين او عبد او مؤتمن * او غائب * ومعنى اخذه من غائب مع ان الغائب
 لا يمكن الاخذ منه اخذه من قائم الغائب او داره او بيته او من جملة ماله ومعنى
 اخذه من جملة ماله انه يؤخذ وهو من ماله سواء حضر ماله وسلاحه او غاب ماله
 فان سلاحه من جملة ماله على كل حال وذلك كله بلا كراه اذا كان القتال به
 مصلحة لصاحبه مثل ان يكون لو لم يؤخذ للقتال اخذه العدو وهو رهن او اخذ
 باقي الرهن او بعضه او يؤخذ وهو لليتيم ولولم يقاتل به لاخذه العدو او اخذه
 وباقي مال اليتيم او بعضه او لولم يقاتل به لقتل صاحبه * او * اخذه للقتال
 * بكراه * لصاحبه ولو ابى وعقده لا مع ماله وبهذا صح التخييل وذلك اذا لم يكن
 له نفع في القتال به واذا اخذه اعطوه لمن يقاتل به بكراه او بلا كراه ويجوز لمن
 يكرهه ويأخذ الكراه * ولا يضمن * به اخذه او المقاتل سواء ذكر القتال
 بين طلبه او لم يذكره * ان فسد وقت القتال * ويجوز بناء يضمن للمفعول
 وهو ضمير السلاح وهو اولى ويدل له قوله * ولا * يضمن * ما استعاره احد
 من معبر له * من سلاح او غيره ان لم يشترط الضمان على احد ما مر في العارية
 من الخلاف سواء ذكر ما جعل له الشيء حين الاستعارة او لا وانما قلت هذا
 يدل على بناء يضمن للمفعول لانا اذا بنينا للمفاعل كان المعنى ولا يضمن احد
 او مقاتل ما استعاره احد وهو ريك بن اويله * وجوز القتال بسلاح كراه او عارية
 وان بلا شرط * اي بلا شرط قتال به * لانه جعل له * اي القتال * واحتج

ولا يمنع منه المستعير
 الا ان رآى صلاحا فيه
 وللرجل ان يعطي سلاحه
 لمقاتل به ان كان خيرا
 منه وللقاضي او الجماعة
 اخذه وان من يتيم او
 غائب او بكراه ولا يضمن
 ان فسد وقت القتال ولا
 ما استعاره احد من معبر
 له وجوز القتال بسلاح
 كراه او عارية وان بلا
 شرط لانه جعل له واحتج

به اليه * اي الى القتال * وله * اي والقتال * يعار ويكرى * فاذا اعيد او اكرى بلا
ذكر قتال جازا القتال به * و * اذا كان السلاح بيد أحد بكراء او عارية او مبادلة او
بوجه ما مما يجوز له القتل به فله * انه يدفع به كل مضر وان بهيمة * مما يقابل معه
لا مالا يتصف بالقتال كماء وهدم ونخلة تطيح * ويأثم * يكفر * تارك الدفاع
عن لزمه * من عيال وصاحب وغيره * ولا يضمنه ويرثه كما مر * في حق
الصاحب فقط في هذا الكتاب التاسع عشر من قوله باب وجب على عاقد
صومة * ورخص في اعطاء لباس استغنى عنه * بان كان لا تنكشف عورته
ولا يموت بالبرد او الحر * وان * كان اللباس * لغيره * اذا رجي في اعطائه
النجاة غيابه لان فيه مع اعطاء لباس تصرفا في مال غيره وعليه ضمانه ويجوز
ان يريد انه اعطاه لاجل نجاة غيره * وقيل * يجوز اعطاؤه مطلقا * مالم تنكشف
عورته * الصغرى والكبرى ورخص مالم تنكشف عورته الكبرى * به * اي
بالاعطاء او يقدر مضا * اي باعطائه على حد اختلافهم في العورة * ولباس
صاحبه وسلاحه يلزمه بهما شدة وترخيصا ما لزمه بلباسه وسلاحه * ان ترعها
واعطاهما هلك على حد مامر اورأى العدو ينزعها ولم يدفع عنه وقيل لا بأس
ان ينزع ويعطي ما فضل من سلاح ولباس وقيل يجوز مالم تنكشف عورته وكذا
في تركه دفع نازع ذلك عن صاحبه * ولا يأثم باعطاء صاحبه * ما ستره أو
* سلاحه وان قتله * الهاء عائدة الى الصاحب المالك مثلا للسلاح * به
صاحبه * اراد بهذا الصاحب عدو صاحب السلاح او اراد بالصاحب الذي
نزع سلاحه او صاحبا آخر * او الباغى * اي او قتل الباغى هذا الذي قلنا
انه لا يأثم والباغى هو الذي عبر عنه بالصاحب * سلاح صاحبه * اي مالك
السلاح مثلا بان اتصل سلاحه بالباغى ويجوز ان يكون لا يأثم الرجل باعطاء
سلاحه لصاحبه ولو قتله به صاحبه او قتله باغ به بان اتصل سلاحه به * ولا
يتعري وقت القتال وان لا خفاء * من العدو لينجوا او ليظفر بالعدو لئلا ترى
عورته والملائكة والجن * وجوز * التعري * لذلك * الاختفاء وليظفر بعدوه
* ولخوف هلاك بشقل لباس فيضمه * ليخف فلا يلحقه العدو او ليخف فيسهل

به اليه وله يعار ويكرى
وانه يدفع به كل مضر
وان بهيمة ويأثم تارك
الدفاع عن لزمه ولا يضمنه
ويرثه كما مر ورخص
في اعطاء لباس استغنى
عنه وان لغيره وقيل مالم
تنكشف عورته به ولباس
صاحبه وسلاحه يلزمه
بهما شدة وترخيصا ما
لزمه بلباسه وسلاحه ولا
يأثم باعطاء صاحبه
سلاحه وان قتله به صاحبه
او الباغى بسلاح صاحبه
ولا يتعري وقت القتال
وان لا خفاء وجوز لذلك
ولخوف هلاك بشقل لباس
فيضمه

له القتال * ولا شغل * بتنحية وان للبال ان منعه * لباسه كمن اراد ان يسبح
في الماء لينجي مالا او غريقا وكمن اراد الحفر على مهدوم عليه فغطاه ثوبه * وجاز
مبادلة لباس وسلاح مع باغ ان طلب ذلك * وطعم في النجاة بذلك او لم يكن
خوف منه * ولوريب * الباغي في سلاحه وثوبه * ورخص في وضعها * اي
في وضع اللباس ولو يتعري والسلاح * لمن طمع نجاة * اي رجاها * به * اي
بالوضع * وان * طعمها * لغيره * من الناس والله اعلم * باب لا يحاذر في دفاع
باغ * او غير باغ ممن يدفع كجنون وطفل * وتنحية غيره * وهو المني عليه
وكل من اشرف على الضر * مباشرة عورته * اي عورة احدهما اي الباغي او
المبغى * وامساكها ولو اثني * فله ضرب الباغي في عورته ولو مباشرة وجره بها
وقتله بالقبض عليها واخصائه وله امساك المبغى عليه ومن اشرف على الضر من
عورته لينعه من عدوه ومن مهلك او وقوع في بئر او هوة او من نخلة * وكذا
في هروب من باغ جاز للهارب منه اخفاء نفسه ومن بين جسد امرأة وثوبها او
بمس عورتها * او نظرها في حينه ذلك * ولا يحل لها منعه ولا تحرم به عليه * ولو
مس عورتها او نظرها ولا بنتها او امها او غيرها ولا تحرم بذلك زوجته ان كانت
امها او بنتها او اختها او غيرها وكذا مباشرة الرجل ولو ابنا لزوجته او ابنا لها
ولا تحرم به على زوجها ولا يحرم الرجل بذلك على زوجته * وتحمله وان * كان
الحمل * على ظهرها او كانت ذات بعل ولا * تحرم * بالنظر لجسدها غير
فرجها * واما لفرجها ففيه تفصيل فلا يعترض به فان تعمدته حرمت والا فلا
ولا تحرم لضرورة * وان بلا ضرورة * ولو باشتها وباجللة فلبس والنظر ولو بباطن
الكف في فرج المرأة او غيرها لحرمة به لها ولا لغيرها ولا صداق ولا اثم
اذا كان لضرورة التنحية وسواء بين الرجل والمرأة التجأ الى عورتها او لثجات
الى عورته وبين المراتين وبين الرجلين وبين رجل وطفل وبين امرأة وطفل او
طفلة ولا تمنع المرأة من التجأ الى مباشرة عورتها من عمدته وكذا في المداواة
واقصاص وكذا مداواة البهيمة وقيل تحرم بمس عورة اي زوجها او نظرها اليه
ولو لضرورة وبمس عورة ابها او امها او نظره الى عورة احدهما ولو لضرورة

ولا شغل بتنحية وان
للبال ان منعه وجاز مبادلة
لباس وسلاح مع باغ ان
طلب ذلك ولوريب
ورخص في وضعها لمن
طعم نجاة به وان لغيره

باب
لا يحاذر في دفاع باغ
وتنحية غيره مباشرة عورته
وامساكها ولو اثني وكذا
في هروب من باغ جاز
للهارب منه اخفاء نفسه
ومن بين جسد امرأة
وثوبها او بمس عورتها
ولا يحل لها منعه ولا تحرم
به عليه وتحمله وان على
نظرها او ذات بعل ولا
بالنظر لجسدها غير فرجها
وان بلا ضرورة

* وهل يلزم به * اي بالنظر بلا ضرورة التجاء ولا مداواة ولا قصاص وكذا
 الكلام الى الخاتمة * فيما بطن من فرجها تحريم * لها فلا يتزوجها ولا بنتها ولا
 امها فصاعدا وسافلا * وصدقا * لها اي عقر او صدقا المثل على ما مر * اولاً *
 تحريم ولا صدقا * قولان * وقيل تحرم بالنظر الى ظاهر عورتها وما يليها بلا
 صدقا * ولزم بمس جسدها بشهوة * بغير ذكر كاليد لا بد كراثم لهما *
 اي لا تحريم وصدقا وقيل لم بمس جسدها بغير ذكر بشهوة كفر * وهل يلزم ان *
 اي الصدقا والتحريم * مع الكفر بمس عورتها * ولو ظاهرها في باليد او * يلزم
 * الكفر فقط * ولو باطنه * فيه شدة ورخصة * وذلك في باطن الكف واما
 ظاهرها فنكسائر الجسد وقيل كباطنها * ولزم * بالمس * يذكروا في جسد تحريم
 وكفر * فقط وان كانت زوجة لزم به صدقا * و * لهما * والصدقا بمس
 عورتها وما يحاذيها * من مواضع الاستعداد ومستغلاظ الفخذين * به * اي بالذكر
 * مما يثبت به النسب * في الحلال وهو ما ذكرته من مواضع الاستعداد
 ومستغلاظ الفخذين وقيل يلزم الصدقا والكفر والتحريم بمس الذكر في
 الجسد ولو في الرأس وكذا يثبت النسب بذلك في الزوجة * ورخص في عدم
 التحريم بذكر في غير فرج * وفي عدم صدقا وقد قيل لا صدقا الا بغيوب
 الحشفة ويجب الصدقا للزوجة بالذكري في جسدها او باليد في عورتها والنظر الى
 عورتها وقيل لا يجب الا بالذكري في الفرج وقيل الا ان غابت الحشفة * ولزم الكل *
 اي الصدقا والتحريم والمكفر * بالفعل * به * اي بالذكري * فيه * اي في الفرج
 * بغلاظ * وذلك لانه قارف وقيل تحرم ولها الصدقا ولا كفر وهو الصحيح
 * وقيل لا تحرم ولا كفر بذلك * الفعل بالذكري في الفرج بالغلاظ ولزم الصدقا
 واذا طاعت فلا صدقا * ولزم المقر لحرة كرهت بزنى * لا ان طاعت * واصدية
 ومجونة وامة مطلقا * ولو طاعت * ويجب الحد على الامة اذا زنت كما يجب على
 الحرة مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الامة اذا زنت ولم تحصن فقال ان
 زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بصفير
 هذه رواية أبي عبيدة ومالك والمراد بالاحصان التزويج وزعم بعض انه لا جلد

وهل يلزم به فيما بطن من
 فرجها تحريم وصدقا اولاً
 قولان ولزم بمس جسدها
 بشهوة لا بد كراثم لهما
 وهل يلزم مع الفكر
 بمس عورتها باليد او
 الكفر فقط فيه شدة
 ورخصة ولزم بذكر في
 جسد تحريم وكفر
 والصدقا بمس عورتها
 وما يحاذيها به مما يثبت
 به النسب ورخص في
 عدم التحريم بذكر في غير
 فرج وازم الكل بالفعل
 به فيه بغلاظ وقيل لا تحرم
 ولا كفر بذلك ولزم المقر
 لحرة كرهت بزنى ولصدية
 ومجونة وامة مطلقا

عليها قبل الاحصان لظاهر هذا الحديث وقدر واما ايضا بلفظ الاحصان فيجزي بن سعيد
 عن ابن شهاب وطائفة عن ابن عيينة عن ابن شهاب وقوله تعالى فاذا احصن والاكثران
 احصان الامة التزويج وعليه ابن عباس وابو عبيدة والاعضي اسمعيل وقيل العتيق ويدل
 الاول ذكر الاحصان في الحرة قبل ذلك وعن ابن عباس لاحد على الامة حتى تحصن فقيل
 هو مرفوع وقيل موقوف وهو الاصح وبه جزم ابن حزم وغيره وادعي ابن شاهين انه منسوخ
 واحتج بان النسخ يحتاج الى التاريخ ولم يلم وعارضه حديث علي ابي والحد على ارقائكم
 من احصن ومن لم يحصن واذا حمل الاحصان على الاسلام في الالية وعلى التزويج في
 الحديث حصل الجمع وقد بينت السنة انها اذا زنت قبل الاحصان جلدت وقيل التقييد
 بالاحصان في الالية فيفدان الحكم في حقها الجلد لا الرجم فاخذ حكم زناها بعد الاحصان
 من الكتاب وحكم زناها قبله من السنة والحكمة فيه ان الرجم لا يتنصف فليست حكم
 العبد في حقها او يحتمل ان يكون نص على الجلد في اكل حالها لم يتدل به على سقوط الرجم
 فلا دليل فيه على اسقاط الجلد بعد التزوج عنها وقد بينت السنة انها تجلد ولو لم تحصن
 والخطاب لمن ملك الامة أي فليجلد كل منكم امته اذا زنت ويلحق بها العبد وقالت
 عائشة لا يقيم الحد على الارقاء الا الامام او من يأذن له وهو قول الحنفية وعن الاوزاعي
 وابي ثور لا يقيم السيد الاحد الزنى وكان ابو عبد الله وهو رجل من الصحابة يقول الزكاة
 والحدود والقبى والجمعة الى السلطان قبل ولا تخالفه من الصحابة وقال ابن حزم خالفه
 اثنا عشر من الصحابة وعن الشافعي وجماعة يقيمها السيد ولو لم يأذن له الامام وعن ابن عمر
 في الامة اذا زنت ولا زوج لها يحد السيد وان كان لها زوج فلا امام وبه قال مالك الا ان
 كان زوجها عبد السيد فامرها اليه واستثنى مالك القطع للسرقة وهو وجه للشافعية ووجه
 اخر استثناء حد الثرب وحجة الجمهور حديث ابي حنيفة والحدود على ارقائكم والصفير بلا
 اشالة الحبل المصفور وروي ولو يميل من شعر واصل الصفير نسج الشعر وادخال بهضه
 في بعض ومنه صفار شعر الرأس وقيل لا يسمى صفيرا الا ان كان من ثلاث وزعم بعض ان
 شرطه كونه عريضا ودل الحديث انه يحد الزاني كما زنى وان لم يحد حتى عاد فحد واحد عندنا
 وكذا جمهور قومنا وقيل يكرر بقدر تكرار زناه ويبيعها في الرابعة مندوب عند الجمهور
 واجب عند اهل الظاهر وابي ثور واذا كان لا يحصل الادب الا بالضرب ولم يكن ان

ضرب مبرحاً هلك فقبل لا يضرب اصلاً وقيل يضرب خفيفاً * ولزم * بالقل * بهيمة *
مملوكة ماتت أو كل أو ما لا تؤكل في قيمتها * اصحابها مع الكفر * وتذبح * ولو خفية وان
ذبحها مع علم صاحبها جاز ولكن يخاف الفتنة وعلى كل حال لا يذكر زناؤه وإن يفرض له
بالشراء تعويضاً لا حقيقة لأنها لا تثمن لها لأنها احرام لا تؤكل ولا ينتفع بها كما يدل له
الدفن ويدل الأمر بقتلها في الحديث وإنما القبيحة لا فسادها إياها * وتدفن * أو تلقى في
البحر بعد الذبح أو حيث لا ينتفع بها والذبح كالنحر لا يحل لبنها ولا لحمها ولا نباتها من شعر أو
صوف أو غيره ولا جزءاً من اجزائها فصارت كالآدمي في الحرمة ولا يحل الانتفاع
أيضاً بالحمل عليها والخدمة فإن علم صاحبها بذلك فلا شك وإن لم يعلم ذبحها الزاني ودفنها
واعطاه قيمتها من حيث لا يخبره بالزنى وإن لم يجد إلى ذبحها سبيلاً أخبره بانها احرام عليه وانها
تذبح وتدفن واعطاه قيمتها ولا يخبره بالزنى وإن شاء أخبره بان احداً زنى بها ولا يذكر
نفسه وقيل لا يحرم لبنها ولا نباتها ولا لحمها ولا شيء منها ولا الحمل عليها والخدمة وعليه فلا
تذبح ويعطي صاحبها ما نقصها ذلك والقولان أيضاً فيما اختلف فيه هل يحل لحمه كاللحم
والقرص والبقل فقبل تذبح وتدفن كذلك ويعطي القبيحة لحرمة الانتفاع به وقيل لا ويرجم
فاعل ذلك وقيل يقتل بالسيف ولو لم يكن محصناً وعن ابن عباس صلى الله عليه وسلم من
وجدته يعمل عمل قوم لوط فاقتلوا الفاعل والمفعول به ومن وجدته وقع على بهيمة فاقتلوه
واقتلوا البهيمة وعن الشافعي أنه يحد ولا تؤكل وقال مالك يزر وتحل وقال الشافعي يحد
اللائط والمملوط به مائة وإن احصنا رجلاً أو قال أبو حنيفة يعزران مطلقاً وإن كان عبداً جلد
خمسين وقيل يرحم وهو ضعيف ومن أتى فيرز زوجته في دبرها فحد الزنى وقيل حد اللواط
وفي سحاق النساء أدب بنظر الإمام وقيل تجلد إن ولا ترحم امرأة زنت بطفل ولا تجلد ولكن
تؤدب أو تعزر * ولثيب * هي منام زالت بكارتها * نصفه * أي نصف العقر عفر الزنى
فالعقر للعة البكر ديتها ولثيب نصف عشرين ديتها وللامة البكر عشرين ديتها ولثيب نصف
عشرين ديتها * ولا يلزم * العقر * بادخال الاصبع في فرجها * أي في فرج الثيب وقيل يلزم
* ولزم به * أي بادخال الاصبع في الفرع * لطفلة * عذراء أو بالغة عذراء * اقتضت
به * وإن لم تقتض به فقبل لا يلزمه العقر وقيل يلزمه * ولطفل وطى في دبره * بدخول
الحشفة وكذا البالغ عاقل مقهور * ما لثيب * وهو نصف نحر الحرة الثيب ولو طأوع وقيل

ولزم بهيمة قيمتها وتذبح
وتدفن ولثيب نصفه ولا
يلزم بادخال اصبع في
فرجها ولزم به لطفه اقتضت
به ولطفه وعلى في دبره
مالثيب

لا شيء به ولو لم يطاوع وذلك كفر على كل حال ويرجم الفاعل ولو لم يحسن وقيل يقتل
بالسيف وقيل يرمى من شاطئ ولا يلزم بها خدعة ذكر ان كذا محقق ونساء ولا
تقدم مات للزنى كفر صفة وقبلة سوى كفر وتقدم الكلام على ذلك في كتاب
الكساح وقيل ليست القبلة والمس كفر ابل صغيرة حتى يصروا الله اعلم بخاتمة يقتل مرتد
ان لم يتب ذكرنا كان اوانى وقيل يستتاب ثلاثة فان لم يتب قتل وقال الشافعي يستتاب
في الحال وقال علي يستتاب شهرا وقال بعض يستتاب ابدا فان تاب والقتل والمرأة
كالرجل يقتل وجاء به حديث وقيل عن علي تسترق وقال ابو حنيفة تجلس ويجبر الامة
سيد ما نلى الاسلام ومحارب قاطع للطريق ومعينه كالكمين والطليعة خلافا
لشافعي في المير مثلها صاب الامم نساء قتل نفسا لم يصب الا اي لم
ياخذة وان قدر عليه وان ابى من سيده فلا قتل وليس عليه الدية ولا ضمان ما
اكل وافسد وقيل عليه الدية والضمان وفطمت يمينه من الرمي ويسرى رجله
من تحت الكعب ان اخذ ما لا فقط لم يقتل نفسا ولو جنى في النفوس ما دون القتل او
على طولها او بربط عاين حتى يموت وتقدم كلام في ذلك ويصاب مشرك قاطع ان يقتل
واكل لا موحد فان الصلب مختص بالمشرك وقيل يصاب الموحد كالشرك اذا فعل
ذلك وان تاب المحارب قبل ان يقدر بالبناء للمفعول عليه وكيفية توبته
ان يترك ما كان عليه من الحاربة ولو لم يأت الامام وقيل ان يترك ما كان عليه ولو لم يأت
معتزلا بالتوبة هدر عنه في الحكم ما اصاب في محاربه من مال او نفس الا ما
وجد بيده وقيل لا يهدر عنه الا انه لا يقتل ولا يقنص منه وقيل لا يؤخذ ما بيده من مال
الناس ان قاب من شرك فان ظلمه امام او نحوه فامتنع فيه هو وباع ايضا امتناعه
بعد بغية بالمحاربة ولا يقتل بل يتبع كما قال لا يترك حتى يسلم للحكم الله اي حتى يذعن
لحكم الله جل وعلا من قطع او صلب ارتقل ويقاتل على امتناعه ولو نترك قطع الطريق
والمحاربة فما اصاب فيه اي في امتناعه من نفس او جرح هدر عنه في الحكم كما مر
عن عمرو بن لادن اقصا من بيننا وبينه ويطالب من ذكره ممن استوجب القتل او الصاب
او القلع اقامة حكم الله تعالى عليه من قتل او قطع او صلب كما استقر في بلد
جاء عليه رسول الامام او نحوه او كتابه بأمر يردده او باقامة الحكم عليه حيث هو او يرسل

ولا يلزم بمفارقة ذكران
صنساء وبمقدمات
سوى كفر
(خاتمة)

بقتل مرتدان لم تب وعارب
قاطع اصاب مالا وقتل
نفسا في قدر عليه وقطعت
بمني يديه ويسرى رجليه
ان اخذ مالا فقط ويصلب
مشرك قاطع ان قتل
واكل لا موحدا في تاب
قبل ان يقدر عليه هدر
عنه ما اصاب في عاربه
فان طلبه امام فامتنع
فباغ لا يترك حتى يسلم
لحكم الله ويقاقل على
امتناعه فما اصاب فيه من
نفس او جرح هدر عنه
اذ لا قصاص بيننا وبينه
ويطالب من ذكر باقامة
حكم الله عليه من قتل
او قطع او تصلب

الامام او نحوه الرسل او الكتب الى بلد توجه اليه ولو قيل ان يصل فذلك هو معنى قوله انه لا يترك حتى يسلم لحق الله وهو معنى نفية من الارض المذكور في الآية لان مطابقتها بذلك سبب في انتفاءه بنفسه فكأنه نفى كما قال في فيقولوا يا من في بلاد الاسلام * وهي المراد بالارض في الآية التي اشار اليها بقوله * ذلك المذكور من اول الحاشية * وهو سر * اي معنى فان المعنى شي * مكشوف تحت اللفظ من حيث انه لا يستمع بل يسمع اللفظ فيؤخذ منه تصرفا وفيها اراد بالسراشي النفيس لان الشيء النفيس محفوظ مكتون وذلك هو المعنى ايضا او رد الضمير الى المذكور من مطابقتها المترتب عليها فراه فيكون السر بمعنى الحكمة فكأنه قال وذلك حكمة * قوله تعالى انما جزاؤا الى او ينفوا من الارض * وان اشتدت عليه تلك المضايقة فاذعن فعل فيه ما لزم لانه ان تاب فتاب الابد ان قدر عليه بالمضايقة وقد سمي الله المضايقة المؤدية الى الخروج اخراجا في قوله تعالى اذا خرجهم الذين كفروا * لا على ما قيل ان الامام * او نحوه * مخبر في ذلك * يفعل ما شاء منه في كل محارب ساع في الارض فسادا وهذا التخيير قول ابن عباس رضي الله عنهما فيما رواه علي ابن ابي طلحة والمشهور عنه الصحيح هو الاول واستدل بعضهم للتخيير بان اصل او للتخيير فيعمد الى ان يقوم دليل المجاز وبان قطع الطريق في ذاته جناية واحدة وهذه الاجزاية ذكرت بمعانيها فيصالح كل واحد جزءا لها والجمهور انها للتوزيع وانها لتخيير وروي الشافعي بسنده الى ابن عباس ان قتلوا واخذوا ما لا يقتلوا وصلبوا وان قتلوا ولم يأخذوا قتلوا واذا اخذوا ولم يقتلوا قطعوا من خلاف واذا اخافوا السبيل نفوا من الارض * ولا ان النفي هو الحبس * لان الحبس نفي من الارض الى الارض التي يرى فيها الى وضع لا يرى فيه وهو السجن ولان المحبوس لا يرى احدا من احبابه ولا يتنعم بلذات الدنيا ولان المحبوس بسبب حبسه ولزومه من الارض من مكان واحد كلزوم الاموات في قبورهم كأنه نفي عن الارض بالسكينة قال رجل حبس في مكان ضيق وطال مكثه خرجنا عن الدنيا وعن وصل اهلها * فلسنا من الاحياء اسنانا الموتى اذا جاءنا السجن يوم الحاجة * عجبنا وقتلنا جاء هذا من الدنيا وتفسير النفي بالحبس مذهب ابي حنيفة ويحبس عنده في البلد وهو قول عن مالك وقيل

فيقولوا يا من في بلاد الاسلام وهو سر قوله تعالى انما جزاؤا الى او ينفوا من الارض لا على ما قيل ان الامام مخبر في ذلك ولا ان النفي هو الحبس

عنه يخرج منه فيحبس في اخر ومعنى محاربة الله ورسوله محاربة اولياء الله وهم المسلمون وذلك تعاليم لم اذ جعل محاربتهم محاربتة وفي الحديث اقدمي من اهان لي وليا فقد بارزني بالمحاربة واصل الحرب السلب حربه حر بالسلب ماله وتركه بلا شيء فهو محروب وحرب والمعاد هنا قطع الطريق وقيل المكابرة والمصونية وان كانت في مصر والفرق ان قطع الطريق انما يكون من قوم يجتمعون ولم ينمعة اعني قوة وشوكة تمنعهم من ارادتهم سواء بسبب ما يكون بينهم من الظاهر والتعاون والافتقار على دفع من يتصدى لهم بسوء ويتعرضون لدماء المسلمين واموالهم وازواجهم وامانهم وهذه المنعة غير متغيرة في المصونية وان كان اللص مكابرا ومجاهرا في اخذ المال والنهب والموصوفون بهذه المنعة اذا اجتمعوا في الصحراء فهم قطاع الطرق واصل السبي المشي السريع ثم غاب في الاجتهاد في الامر اي امر كان جزاؤا ثم التقبل قصاصا بلا صلب ان قتلوا ولم يأخذوا مالا والتقتيل والتصليب ان قتلوا واخذوا فالتقتيل قصاص والتصليب نكال وعبرة وبذلك قال الشافعي قال ابو حنيفة ومحمد يصلب حيا ويطعن رءس في بطنه حتى يموت وقيل يصلب ثلاثة ايام حيا ثم ينزل ويقتل وقيل يصلب حيا ويترك الى ان يموت مصلوبا وقال بعض الشافعية يقتل ويصلب عليه ثم يصلب ونسب للشافعي وقيل يصلب ثلاثة ايام ثم ينزل وقيل يترك حتى يتهرب ويسبل صديدا ثم ينزل قيل ان اقتصر واعلى الاخافة لاهل الطريق ولم يقتلوا ولم يأخذوا مالا نكأوا واو للتفصيل وهو تفصيل موافق للقياس لان القتل عدا بغير حق بوجوب القصاص فلفظ ذلك في قاطع الطريق حيث وجب قتله حدا ولم يسقط ذلك بعفو الولي واخذ المال حكمه القسط اذا وقع من غير قطع الطريق فلفظ ذلك في قطع الطريق حيث وجب قطعه من خلاف وان جمع بين القتل واخذ المال جمع في حقه بين القتل والصلب لان صلبه في عمر الناس سبب لاشتهار عقوبته فيصير ذلك زاجرا لغيره عن الاقدام على تلك المصيبة وان اقتصر على الاخافة فقد خفف الله عقوبته وهي النفي من الارض والجزاء على حسب الجناية ويزداد بزيادةها وينقص بنقصها قال تعالى وجزاء سيئة سيئة مثلها فيبعد ان يعاقب عند ظلمها بالاخف وعند خفتها بالاغلظ فلا تغيير والجملة اذا قوبلت بالجملة انقسم البعض

على البعض والمذكور في الآية هي العقوبات فالتائب قبل القدرة عليه انما تسقط عنه تلك العقوبات لا غيرها من دية وارش جرح او نحوه او قصاص من جرح او نحوه وقد خرج حارثة بن بدر محارباً ثم تب واصلح قبل القدرة عليه وسئل عنه علي وهو امام فقال تقبل توبته ولا تطالبه بشيء فقبل لا يطالب الموحدين المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه بشيء وقبل يطالب لان العفو في الآية ليس على ذلك ولا يطالب المشرك بذلك قطعاً وتقطع يعني سارق من رصفه كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر وعمر وهو يجمع عليه روي ان رجلاً سرق رداء صفوان فأمر صلى الله عليه وسلم بقطعه من المفضل وهو الرضع وذلك لان البطش بالكف وما زاد من الذراع تابع ولذا وجب في الكف نية اليد وفيما زاد قبل حكومة وذكر الشافعي عن علي انه كان يقطع من يد السارق المصير والبصر والوسطى خاصة ويقول استحيي من الله ان اتركه بلا عمل ورد علي علي بان اليد لا تنطق حقيقة على الاصابع لانه لا عرفا وهي عند الجمهور من الكوم ونقل بعض الاجماع عليه في القطع وسببه كذلك ولو عبدا او مشركا او انثى ان خرج من حرز هو الموضع الذي يحرز فيه عادة كدار وحانوت وسفينة وظهر دابة قال ابن حجر السرقه بفتح فكسر او بفتح فاسكان او بكسر فاسكان الاخذ خفية وعرفت باخذ شيء خفية ليس لا خذه اخذه ومن اشترط الحرز وهم الجمهور زاد من حرز مثله وقال ابن بطال الحرز مستفاد من السرقة يعني في اللقمة ولم يشترط الظاهرية والبصريون من المعتزلة الحرز لانه لم يذكروا في الحديث ويسقط احتياجهم على ما قال ابن بطال من ان شرط الحرز ما خوذ من معنى السرقة لغة ما قيمته اربعة دراهم فاكثر وهو ربع دينار على المختار وهو مذهبنا ومذهب الشافعية وهو المنقول عن بعض الصحابة على ان دينار الدماء ستة عشر درهما وقيل هو اثنا عشر وهو المشهور فربما ثلاثة دراهم وقيل ان يخرج من حرز خمسة ولا يقطع اصابع خمسة مع الكف الا في دراهم خمسة وقيل ان يخرج عشرة ولا يقطع وقيل في حنيفة وقيل يقطع في القليل والكثير وعن ابن بنت الشافعي الا ان كان القليل تافها وقيل لا يجب الا في اربعين درهما او اربعة دنانير وقيل في درهمين وقيل في ازيد على درهمين ولولم يبلغ ثلاثة وقيل في ثلاثة وهو قول عن احمد ومالك وقيل مثله الا انه

وتقطع يعني سارق من رصفه ولو عبدا او مشركا او انثى ان خرج من حرز ما قيمته اربعة دراهم فاكثر وهو ربع دينار على المختار وقيل خمسة ولا يقطع خمس الا في خمسة وقيل عشرة

ان كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار وان كان غيرها فنلت قيمته ثلاثة دراهم فقطع والالم يقطع ولو كان نصف دينار وهو المشهور عن مالك ورواية عن احمد وقيل مثله لا ان كان المسروق غيرها قطع به اذا بلغت قيمته احدهما وهو المشهور عن احمد وقيل مثله لكن لا يكفي باحدهما اذا كانا غاليين فلو كان احدهما غاليا فالعول عليه عند بعض المالكية هو وقيل دينار او ما بلغ قيمته من فضة او عرض وقيل ربع دينار فصاعداً من الذهب ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض لان الذهب ثبت في حديث عائشة بالتحديد بقي غيرة على حاله قالت عائشة رضي الله عنها قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تقطع اليد السارقة في ربع دينار فصاعداً وفي رواية عنها تقطع يد السارق في ربع دينار وعنها ان يد السارق تقطع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم بحن حجة او ترس المجن بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون والحجفة بحاء مهملة فميم مفتوحين هي الدرفة عطف بيان على المجن وهو مأخوذ من جنه ستره فهو الدرفة وهي من خشب او عظم وتنف بالمجاد والترس بضم فاسكان كالحجفة الا انه يطابق فيه بين جلدتين وقيدتهما بمعنى واحد والمالب ان ثمة لا ينقص عن اربعة دراهم وفي رواية عنها عطف حجفة على المجن او وعن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في مجن ثمة ثلاثة دراهم وذلك ثابت ان اقراوشهد عليه عدلان ومن اتهم بالسرقة فحبس واقرب الحبس فان كان زاعراً اعني شربوا ظاهر الفسق حكم باقراة قال العاصمي

وحكموا بصحة الافرار * من ذاعر حبس لاختبار

فلا يمدح به اكرها على الافرار وان اقر بالقتل او السرقة بعد تهديد وكان ذاعراً حكم باقراره وقيل حتى يقر وهو امان وان اقر بالقتل فلما جاء القصاص قتل لم يقتله وامكر رأيت من قتله لم ينفعه رجوعه ومن اعترف طائفاً حكم عليه اجماعاً قال العاصمي ويقطع السارق باعتراف * او شاهدي عدل بلا خلاف وشرط الشهادة ان لا تختلف بالمسروق او المكان او الزمان فلا قطع ان قال شاهد مرق كبشا والاخر سرق نعمة او قال احدهما من موضع كذا او في وقت كذا والاخر بخلاف ذلك وان اقر ثم رجع فان رجع لشبهة درى عنه الحد وان رجع لغيرها فقبل يود وقيل لا ويفرم ما سرق قال العاصمي

ان اقراوشهد عليه عدلان

ومن أقر ولشبهة رجس * رده عنه الحد في الذي وقع
وذكروا في نفيها قولين * والعزم واجب على الحالين
وان أقر العبد بالسرقة قطع ولا غرم الا ببيان قال العاصمي
والحد لا الغرم على العبد متى * أقر بالسرقة شرعا ثبتا

ولم يؤخذ بالغرم لانه على سيده لا على نفسه قالت عائشة رضي الله عنها قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقطع يد السارق الا في ربع دينار فصاعدا وفي
رواية تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعدا وفي رواية اقطعوا في ربع دينار
ولا تقطعوا فيما هو ادنى من ذلك وعن ابن مهران النبي صلى الله عليه وسلم قطع
في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وعن أبي هريرة قال النبي صلى الله عليه وسلم لعن الله
السارق يسرق البيضة فتقطع يده ويسرق الحبل فتقطع يده اي بيضة الحديد
وذلك اذا بلغت قيمة البيضة او الحبل ربع دينار واذا صحت السرقة باقرار أو
شهادة قطعه الامام ولو شريفا وعن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله صلى
الله عليه وسلم استشفع في حد من حدود الله فابي ثم قام واختطب فقال ايها
الناس انما اهلك من قبلكم انهم كانوا اذا سرق فيهم شريف تركوه وان سرق
فيهم ضعيف اقاموا عليه الحد وأيم الله لو ان فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد
يدها وتجاوز الشفاعة في الحد قبل ان يصل الوالي ومن حديث الزبير مرفوعا اشفعوا
ما لم يصل الى الوالي فاذا وصل الى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه واول من حكم
بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة وامر الله بقطعه في الاسلام واول
سارق قطعه رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام من الرجال الحيار بن
عدي بن نوفل بن عبد مناف ومن النساء سمرة بنت سفيان بن عبد الاسد من
بنو مخزوم وقطع ابو بكر بن عبد الله الذي سرق المقد وقطع عمر بن مسعود اخي عبد
الرحمن بن مسعود وعن أبي امية المخزومي قال أتني رسول الله صلى الله عليه وسلم
بلص قد اعترف اعترافا ولم يوجد منه متاع فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم
ما اخالك سرقت قال بلى فاعاد عليه مرتين او ثلاثا وعن أبي هريرة قال اذهبوا
مقاطعه ثم احسوه والمذهب انه اذا قطع غرم او يفرم قباه ما سرق وعن عبد الرحمن

ابن عوف رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يفرم السارق
اذا اقيم عليه الحد وعن جابر بن عبد الله جيء يسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال اقلوه فقال يا رسول الله انما سرق فان اقطعه يده يقطع ثم جيء به الثانية فقال
اقلوه فذكر مثله ثم جيء به الثالثة فذكر مثله ثم جيء به الرابعة كذلك ثم
جيء به الخامسة فقال اقلوه وذكر الشافعية ان القتل في الخامسة منسوخ والمراد
بالايدي الايمان وقد قرأ ابن عباس فاقطعوا ايماهما والقطع عندنا وعند سائر الامة
من الرسغ لانه صلى الله عليه وسلم أوتي يسارق فامر بقطع يمينه منه وقالت الخوارج
القطع من المنكب وان سرق قطعت يده اليمنى وان عاد فالرجل اليسرى وان عاد
فاليد اليسرى وان عاد فالرجل اليمنى وان عاد ضرب وجلس وقل ابو حنيفة لا قطع
في الثالثة ولا في الرابعة بل يضرب ويحبس وفي اثر اعلم ان الواجب اولا قطع
اليمنى فان قطعت الشمال فلا يزداد على ذلك قاله قتادة والشعبي وقال مالك
ان قطعت خطأ فله ديتها ولا تقطع يمينه وان قطعت عمدا فاقصاص او ديتها ثم
تقطع يمينه وكذا قال ابو حنيفة والقولان عند الشافعي واحمد والجمهور ان السارق
تقطع يمينه وان عاد فرجله اليسرى وان عاد فيده اليسرى وان عاد فرجله اليمنى
عملا بآية المحارب وفعل الصحابة وبآية السرقة فها انها في المرة فان عاد قطع حتى
لا يبقى ما يقطع فان عاد عزرو سبعين وعن الزهري يقطع في الخامسة وعن أبي بكر
تقطع اليد بعد اليد والرجل بعد الرجل وكذا نقل عن عمر ولا يصح ذلك عنها
وقيل تقطع الرجل اليسرى بعد اليمنى ثم لا قطع وعن النخعي كانوا يقولون لا يترك
ابن آدم مثل البهيمة ليس له يد يأكل بها ويستنجي وروي ان عمر اراد ان يقطع
في الثالثة فقال له علي اخرج به واحبسه ففعل وهو قول النخعي والشعبي وأبي ثور
والاوزاعي وقال عطاء لا يقطع شيء من الرجلين على ظاهر الآية وهو قول الظاهرية
قل ابن عبد البر حديث القتل في الخامسة منكر لا يسقط اقطع عندنا وعند الاكثر
قيل لان فيه حق المخلوق وكذا القطع لا يسقط به الغرم بالاولى لان الغرم حق
المخلوق والحق ان القطع حق لله شرع ردعا عن السرقة وقيل ان كان مومرا حين
سرق اخذ بالغرم ولو قطع والا فلا ان قطع وقيل يفرم ان اليسر ودام يسره حتى قطع

واما من لم يقطع او سرق مالا قطع به فالغرم باجماع الامة واجب وما اخوذ وقيل
ان وجد ما سرق ولم يتلف غرم باتفاق ولو قطع مطلقا قال العاصمي
وكل ما سرق وهو باقى * فانه يرد باتفاق *

وحينما السارق بالحكم قطع * فبالذي سرق في اليسر تبع

وزعم بعض عن مجاهد ان قطع يد السارق توبة اذا قطعت فقد حصلت التوبة وقال
الشافعي اذا تاب السارق قبل ان يلتبس الحاكم بأخذه فتوبته تدفع عنه القطع قياسا على
توبة المحارب وعن جابر بن زيد انه صلى الله عليه وسلم قطع يد سارق فلما قطعه قال له ان
يميتك سبقك الى النار فان تبنت رد الله عليك يمينك ولا يتبع اخر جسديك اوله وعن ابن
عباس رضي الله عنهما انه صلى الله عليه وسلم سئل عن الامة اذا زنت ولم تحصن فقال ان زنت
فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعف قال الربيع يعني بجبل ومن ادعى سرقة على من لا يهتم بها
افضل له الغيب دعواه ومن ادعاها على من يهتم ولا يعرف حاله حلف له وجلس وضرب
قبل الحلف ان قويت تهمة والضرب والحبس بحسب قوة التهمة قال العاصمي

ومدع على امرء بالسرقة * ولم تكن دعواه بالمحقة

فان يكن مدعيا ذاك على * من حاله في الناس حال الفضلا

فليس عن حاله يكشف ولا * يبلغ بالدعوى عليه املا

وان يكن مطالبا من يتهم * فمالك بالضرب والسجن حكم

وبحسب من لم يعرف حاله ولا يبطال وروي انه صلى الله عليه وسلم حبس رجلا اتهم بسرقة
اغيره وقد صلبه في السفر وقيل فيه من قويت تهمة وعرف بذلك انه يسجن حتى يقر او يموت
والمشهور انه يبطال حبسه فقيل انه يضرب بعد وقيل لا وهو الحق * ودل يجوز اقرار عبد
فيما يتلف نفسه * اي في الامر الذي يكون متلفا لنفسه * او بعضها كقتل او قطع * لانه
مكلف بالغ * او لا اذ هو مال * مملوك فلا تقبل دعواه في نفسه * قولان * واما اقراره فيما
لا يتلف نفسه او بضعه فبائز * لا مختاس * بالجر عطا على سارق اي يقطع عني سارق ان
اخرج من حرز لا مختاس * وهو السارق من المرعى او من الجبال او البراري * او ان سارق
* مالم يخرج * مالم يخرج هو ما اخذ بضم الياء وكسر الراء * من المراح * اي الموضع الذي
يروح اليه الغنم غيره اي يرتاح اليه او يجيشه في الرواح ولكن غير الرواح مثله وهو ام من

الدوار * كالدوار * اي كالفرق من البيوت الدوار عظيما او لم يكن مراحا * او من
الخزائن * جمع خزانة والمراد ما يخزن فيه ولم يكن حرزا كالمطامير والدفين * او من المرباط *
اي من المواضع التي تربط فيها الدواب فاذا اخذ شيئا من تلك المواضع قطع ولو كانت في
المرعى او الجبل او البرية * ولا خائن وهو من يدخل باذن فيسرق ائمة * او حيوانا وغيرها
* بخيانة * لان الاذن له في الدخول صير الممل الذي اخذ منه غير حرز * ولا سارق من
اصحابه وهو معهم * يعاقبون * بالتهزير او النكال اي المختاس والخائن والسارق من اصحابه
بتأديب او اكثر * وقطعت يده من سرق صغيرا * حرا او عبدا * او دابة لمراع * لا دابة
لاراعي لها او ضالة الراعي وقائم الصبي كالحرز * ويزاد رجله * اي قطعها * من خلاف *
اي مع مخافة بان تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى * ان كان كبيرا * زاجره او ماله * لا ان سرقها
مع راعيها اذ * سرقها مع راعيها * هو المختلس اقرب واشبه ولم يخرج من حرز فيكون * اي
فضلا عن ان يكون * سارقا الا ان كان كبيرا فيكون محاربا * فيحكم عليه بحكم المارء وتقدم انه
لا قطع على جاحد لنحو الودية وذكروا الترمذي وصححه ليس على المختاس والمنتهب والخائن
قطع وشرط بعض قومه في السارق ان يكون ملتزما بالاحكام عالميا بالتحريم مختارا بغير اذن
واماله فلا يقطع حربي ولو معاهدا ولا صبي ومجنون ومكروه وما ذوق له واصل وجاهل
بالتحريم اقرب عهده بالاسلام او بعده عن العلماء ويقطع مسلم وذمي بمال مسلم وذمي وقال
الحنابلة يقطع بمحذ عارية وسرقة مباح وتراب واحجار واين وكلاوز بد طاهر وباح وصيد
لا بسرقة ماء وزبل نجس وبسرقة مجنون ونائم واعجمي لا يميز ولو كان كبيرا او عند الماشية يقطع
بسرقة طفل من حرز مثله بان يكون في دار اهله ولا يقطع العبد من سيده خلافا لداردولا
يقطع الاب بالسرقة من ابنه وزاد الشافعي الجد وزاد ابو حنيفة كل ذي رحم واختا فوافي
الزوجين ولا المضطر بالجوع وقال ابو حنيفة لا قطع في الطعام ولا فيما اصله مباح كحطب
من حرز ولا سارق ماله فيه ملك مشترك او شبهة ملك كزمن ومن له دير ممن عليه الدين
والاجير من مستأجره واختلف في سارق من الغنم له فيه نصيب وزعم ابو حنيفة انه لا قطع في
مصحف وكفن من قبر وان سرق جماعة نصا با ولم يكن في نصيب كل واحد نصاب قطعوا
خلافا لابن حنيفة ولا قنع على من سرق من غير حرز خلافا للظاهر ولا يقطع سارق فتا دل
المسجد خلافا للشافعي واختلف فيمن سرق من بيت المال ولا الثياب من جبل الغاسل ولا

وهل يجوز اقرار عبد فيما
يتلف نفسه او بعضه
كقتل او قطع او لا اذ هو
مال قولان لا مختلس وهو
السارق من المرعى او من
الجبال او البراري مالم
يخرج من المراح

كالدوار او من الخزائن
او من المرباط ولا خائن
وهو من يدخل باذن
يفسرق ائمة بخيانة ولا
سارق من اصحابه ومعه
ويعاقبون وقطعت يده
من سرق صغيرا او دابة لها
راع ويزاد رجله من
خلاف ان كان كبيرا
سرقها مع راعيها اذ هو
بالمختلس اقرب واشبه ولم
يخرج من حرز فيكون
سارقا الا ان كان كبيرا
محاربا

الضعيف من يت اذن له فيه وان مرق من خزانة قطع ولا في شجر او قمر معلق فيه وقال ان سبيل
والظاهرة بقطع المحتاس ولا قطع في العصب ولا في الحناية ولا يقطع في الجحود خلا فلا ين
حنبل والظاهرة وعن الحنفية لا قطع فيما اصله مباح ولا فيما يسرع اليه الفساد وعن انس ان
النبي صلى الله عليه وسلم اوتي رجل قد شرب الخمر فجلده بمجريدتين نحو اربعين قال وفعله
ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس فقال عبد الرحمن بن عوف اخف الحد وثمانون فاصربه
عمر رضي الله عنه وعن علي في قصة الوليد بن عقبة جلد النبي صلى الله عليه وسلم اربعين وابو
بكر اربعين وعمر ثمانين وكل سنة وهذا احب الي وفي هذا الحديث ان رجلا راى يتيما
الخمر فقال عمر انه لم يتيها حتى شربها وعن النبي صلى الله عليه وسلم قال في شارب الخمر اذا
شرب فاجلدوه ثم اذا شرب فاجلدوه ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ثم اذا شرب الرابعة
فاضربوا عنقه وقتله في الرابعة منسوخ وعن ابن عباس رضي الله عنهما كان النبي صلى الله
عليه وسلم يبدله الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد وبعد الغد فلما كان مساء الثالثة شربه
وسقاء فان فضل شيء اهرقه وعن عائشة رضي الله عنها لما نزل عذري ام رسول الله صلى
الله عليه وسلم على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن فلما نزل امر برجلين وامرأة فضربوا الحد
وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة اقداد ركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم يضربوا
المملوك في القذف الا اربعين ولا حد على شرب مجنون او صبي او مشرك او مكروه على شرب
قيل او مضطر لغصة ولا على من لم يعرف انه خمر وان لم يعلم التحريم حد وقيل لا وان شرب
دما اختلف فيه فقيل لا يحد وقيل يحد ولو رءاه حلالا وهو ثمانون للحر واربعون للعبد وقال
الظاهرة هما سواء ويجزي حد عن جنسه الداخل فيه وتستوفي كلها ان تعددت كالزنى من
غير المحصن والشرب الا القذف والشرب فيدخل تحته ويحد الوالد بقذف ولده والقذف
هو الزنى ويحد فيه القاذف ثمانين والعبد اربعين وقال الظاهرة ثمانين والعمر يض
كالنصر يح وقيل لا وان قال اردت به القذف والنصر يح وكذلك التعريض اذا رجع الي
كنفي النسب للاب لا للام واما القذف بما يكره القذوف غير الزنى فيؤرب فيه وفي القذف
جماعة حد لكل واحد حدا وقيل حدا واحدا وقيل ان جمعهم بكلمة فواحد كقوله بازنة
والافا لكل واحد حد والله اعلم



شرح الفيل

٧

645 ف 11